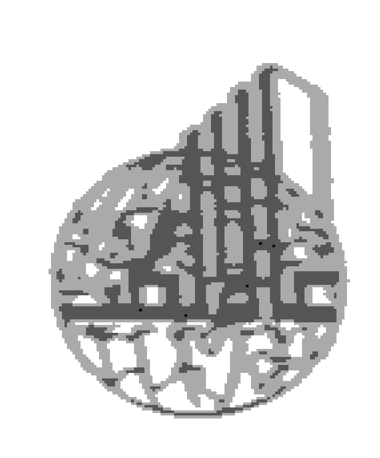
مُسْنَدُ

الإمام أحمد بن حنبل

(المُقَدِّمَةُ)



عالم الكتب
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت ـ لبنان

ص.ب ٨٧٢٣ ـ ١١، برقياً: نابعلبكي
هاتف ٨١٩٦٨٤ ـ ٣١٥١٤٢ ـ ٦٠٣٢٠٣ (٠١)
خلوي: ٣٨١٨٣١ (٠٣)
فاكس ٣١٥١٤٢ / ٦٠٣٢٠٣ (٩٦١١)

WORLD OF BOOKS
FOR PRINTING, PUBLISHING & DISTRIBUTION
BEIRUT - LEBANON

P.O.BOX: 11-8723, CABLE: NABAALBAKI
TEL.: 01-819684 / 315142 / 603203
CELL. 03-381831; FAX: (9611) 603203 / 315142

الطبعة الأولى
١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م

مُسْنَد

الإمام أحمد بن حنبل

المتوفى ٢٤١ هـ

(المُقَدِّمَة)

بقلم

أبي صُهيب الكَرْمِيّ

بالتنسيق مع المستشرق السويدي الكبير

جان جاربيه

جامعة لند

عالم الكتب


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تلكَ ليلةٌ لا تُنسى ، ليلة قابلتُها على وَجَلٍ منفردَين ، تُحدثني وأُحدثها ، فأفصحَت لي عمّا فيها من أسرارٍ وغموضٍ ، وقد تاهت نفسي قبلُ بينَ أحضانِ الماضي . .

دَخَلَتْ إلى نفسي تُقَلِّبُ صَفَحاتِها ، فسارَتْ بي تؤيِّدُني بفهمِها ، وقوتِها ، تُفَسِّرُ لي ما كتبتْهُ خَشْيَةَ أن تنقلبَ المعاني عليها بانسلاخ الأزمان .

فكّتْ قيوداً كانت وثيقةً في تاريخها ، وأبانَتْ عمّا فيها من عُلُوِّ مكانة ، وأجرت الحقائق في سطورها ، فإذا أنا بي أمامَ شخصيةٍ قَلَّ أنْ يلدَ الزمانُ لها نظيراً .

فعشقتُها عشقَ فكْرٍ ، فعانقتني وقد بتُّ في فكرها ، حتى ألهمتني ما فيها ، لأنطلقَ مُحدِّثاً عنها بما عَرَّفتني ، فعادت وارتبطت بحياة الرضا ، عادَت لتنامَ بعدَ أن كانَ القلقُ يثيرُ مضجعَها .

هي قصتي معَ إمامٍ فاقَ الأئمةَ ، بل شَهِدوا له أنَّه أستاذُهُم قبلَ المحنة وبعدَها ، وما رُويَ فيه جُزْءٌ يَسيرٌ من مقولاتهم ، رضي الله عنه وعنهم ، آمين .

أمّا بعدُ :

فقد اقترحَ عليَّ الأستاذُ الفاضلُ نزيه بعلبكي حفظه الله ، أن أكتُبَ مقدمةً لطبعته من المسند للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله ، وكانَ قد أطلعني عليها ، قامَ بتحقيقه إخوةٌ أفاضل . فسَعدْتُ بطلبه هذا وكنتُ أظُنُّ الأمرَ يسيراً أن أُنجزَ مقدمةَ المسند خلالَ أيامٍ أو فترةٍ لا تزيدُ عن شَهْرٍ ، وبدأتُ أعملُ على تحقيق هذا ، ففوجئتُ أنّي أمامَ بحرٍ كلُّما غُصْتُ فيه أكثرَ ، وجدتُ أنَّ اللُّجَّةَ التي كُنتُ فيها تكبُرُ دونَ أن أتجاوزَها إلى غيرها . . . فاضطُرِرْتُ أنْ أعودَ أدراجي لأَبدأَ من جديد من طريقٍ أُخرى ، فإذا بها كأُختها . . . فرميتُ باللُّجَجِ وراءَ ظهري ، وعزمْتُ أنْ أُحصِّنَ نفسي من الغرقِ ، ودعوتُ الله عز وجَلَّ أن يمنحني الصَّبْرَ في إتمامِ ما أصبو إليه .

فاضطرني هذا أنْ أقرأ كتبَ الإمام وابنه ، قراءةً فاحصةً دقيقةً ، بل قرأتُ المسند لأعرفَ دقائقَه ثلاثَ مراتٍ ، كانت المرةُ فيها تزيدُني قوةَ معرفةٍ في كتابه ، حتى كادَ يقتربُ مني المنهجُ والطريقةُ .

ففوجئتُ بقوة فكر الإمام وعظمته الحديثية ، وأدركتُ أنَّ عليَّ أنْ أحُلَّ بعضَ ما في كتابه من عُقَد ، أو عبارات أفهمت أقواماً غيرَ ما أرادَ لها الإمام رحمه الله ، فاستغرقتُ وقتاً طويلاً ولمَّا أنْه .

لكن استطعتُ أن أضعَ يدي على مواطن الإشكال في عموماته ، وإنْ كانَ بعضُ ذلك لم يُبْذَلْ فيه الوقتُ الكافي ، وأتمنى أن أعودَ فأبذُلَ فيه قُصارى جَهْدي ليكونَ على الطريقة التي أريدُ . وإنَّما سببُ ذلك التقصيرِ أو الانقطاعِ أنَّه جاءَ في وقت انشغالي بأمورٍ كثيرة جداً ، والتزامات لا أستطيعُ الانفكاكَ عنها . . ومع هذا فقد أخذَ العملُ مني وقتاً أنا كنتُ في أمسِّ الحاجة إليه .

خلاصةُ الأمر أني اكتشفتُ من خلال المسند حقائقَ كثيرةً ما كانت لتأتي لولا المثابرةُ فيه ، ويمكن لي أن ألخِّصَ ذلك بالآتي :

١- بدأتُ بالباب الأول تعريفاً بالمسند ، فبينتُ طرائق الجمع الحديثي عند الإمام أحمد رحمه الله من خلال كتبه ، وشرحتُ غوامضَ المسند المؤيدة للتعريف به مادةً وتصنيفاً وسماعاً ، فتعرضتُ إلى كراهة الإمام للتصنيف ، وكيف بدأ في تصنيفه ، وما هي المادةُ التي اختير منها هذا المسند ، وماذا أُريدَ بآلاف الأحاديث المذكورة روايةً ، وهَلْ كانَ **المسندُ حُجَّةً** ، أو كانَ الخارجُ عنه ليس بحجة؟ . . . وهَلْ صَحَّتْ تلك المقولات في النقلِ عنه **تعريفاً بكتابه ؟؟**

ثم انتقلتُ إلى شأن المسند نفسه ، مَنِ الذي صَنَّفَه ؟ وكيفَ ؟ فرجَّحتُ بأكثرَ من عشرين دليلاً في المسند نفسه أنَّه لأحمد تصنيفاً وكتابةً ، وبينتُ الشُّبَهَ التي تُرَجِّحُ العملَ لابنه بإيعازٍ من أبيه ، ورَدَدْتُ عليها . . وهذا لا يعني أنَّ عبدَالله لم يكن له يَدٌ في ذلك الكتاب ، بل الدلائل تُشيرُ أنَّه نَقَّحَ فيه وزادَ أشياء وفوائد أبانت عن قُربه الشديد من أبيه ، بنقله عنه دُرراً ومسائلَ قلَّ أنْ تُذْكَرَ عن تلامذة أحمد الآخرين . وكثيرٌ من هذه المسائل ضَمَّنَها ابنُه عبدُالله في كتابه «العلل» الذي جمعَه عن أبيه ، وشيءٌ يسيرٌ منه نقلَه عن يحيى بن معين وغيره .

٢- ثم عالجتُ في الباب الثاني ترتيبَ المسند ، الذي ظُنَّ فيه عدمُ الترتيب في المسند الواحد ، فتكلَّمت عن الشكل العامِّ الذي خُلِّفَ لنا ، وبينتُ فيه أنَّ بعضَ المسانيد اختَلَّ ترتيبُها ، وأنَّ حَقَّ بعض المسانيد المبوبة (بـ مسند الأنصار ، والمكيين والمدنيين ، والبصريين ، والكوفيين . . .) التقديم ، وأنَّ حَقَّ الآخر منها التأخير ، وأنَّ النساخ هم الذين وهموا ، فنقلوا هذا هُنا ، وهذا هُنا ، لأنَّ العملَ كانَ كرَّاسات ، فانتقلت بعضُ الكراسات إلى غير موضعها سَهْواً أو خطأً ، فجرَّ ذلك الخطأ إلى التصنيف نفسه .

ثم ناقشتُ المسانيد المذكورة في كل باب من حيثُ البُلدانُ والأقوامُ ، وبيّنتُ أنَّ بعض أحاديث الصحابة نُقلوا مِنْ أماكنهم التي صنفهم عليها الإمامُ أحمد رحمه الله ، وعَلّلتُ أسبابَ ذلك ووهمَه . وبينتُ التكرارَ الذي تمَّ في بعض الصحابة ، إذْ ذُكروا في غيرِ تبويبٍ ، فمرةً يُذكر في الشاميين ، ومرةً يُذكر في البصريين . . وهكذا .

بينتُ تكرارَ الأحاديث بكمالِها في أكثر من مسند من المسانيد الكلية ، وأسبابَ هذا التكرار .

ثم أخذتُ أفكر في الطريقة التي رَتبَ فيها الإمامُ أحمد أحاديثَه في المسند الواحد (حديث الصحابيّ) فوجدتُ تشابُهاً غريباً في مبتدأ الأسانيد والمسانيد أدهشني ، وأوصلني إلى أنه أقربُ ما يكون إلى ترتيب الأحاديث زمنياً ، فما سمعَ أولاً ذكرَه أولُ ، وهكذا . . معَ تفصيل في ذلك ، لأنَّ بعضَه لم ينضبطْ .

ثم دافعتُ عن الإمام أحمد رحمه الله ، إذْ ظُنَّ أنَّه لم يكُن دقيقاً في ذكرِ أحاديث الصحابيّ ، فأدخَلَ أحاديثَ آخرين في مسند الصحابيّ الواحد . . . دافعتُ عنه بأنَّ ذلك من أفضلِ الفوائد التي قامَ بها الإمام ، لأنَّه عالجَ مشاكلَ حديثيةً لا بُدَّ من توضيحها وبيانها ، كعلةِ حديث ، أو معرفة مداره ، أو التأييد لمتنه ، أو المحافظة على ترتيبه . . . مما أضْفَى على الكتاب قيمةً علميةً ، وفوائدَ جَمَّة ، التقصيرُ في عدمِ ذكرِها ، فكيفَ توهَّمَ القومُ أن التقصيرَ في ذكرِها ؟!

٣- وكذا سرْتُ في الباب الثالث أبحثُ عن منهجية الإمام في المسند ، مما اضطرني أنْ أعودَ إلى فهرسةِ مشايخه وأشياء أخرى منه ، ليتضح لي ما يُلقَى عليه .

فوضحتُ المناهجَ في المسانيد ، وفي المسند خاصةً ، وأنَّه إنّما أَلَّفَ في الأحاديث المرفوعة ، ولا يدخُلُ من غير المرفوع فيها ، ولو دَخَلَ لكانَ ناقصاً جداً ، إذْ ما فيه من هذا الباب شذوذ .

فسردْتُ من المسند الآثار والموقوفات والمراسيلَ لأنَّها على خلاف منهجية المسانيد ، فكان عندي منها أنَّ الإمامَ إنَّما أوردَها لأسباب عدة تخُصُّ المسند ، إلاَّ بعضَ القطعِ منها فإنَّها أُدخلت المسند خطأً ، هي ليست من المسند ، وإنما كانت أوراقاً طيارةً دخلت في طيَّاته ، فظَنَّ الناسخُ أنَّها منها ، فنسخت بعدُ على أنَّها من المسند نفسه .

وفي الفصل الثاني بحثتُ عن منهجية الإمام في اختيار الأحاديث واختيار المشايخ ، ووضحتُ الصورةَ العقلية البشرية في التصنيف وطريق الاختيار ، وماهيةَ الأُسس التي اعتمدَها الإمامُ في الانتقاء للمشايخ ، وفصَّلْتُ في سبعةِ أمورٍ ضرورية لا بُدَّ منها لمعرفةِ هذه المنهجية بالأدلة .

الأول منها : شرطُ المصنف في الرواية عن المشايخ .

الثاني : حدودُ قَبول كتابة الحديث عن الراوي والتحديث به .

الثالث : أسبابُ كتابة الحديث وروايته عن الضعفاء

الرابع : أسبابُ قلة الرواية عن بعض الثقات الذي شَهِدَ لهم أحمدُ وأثنى عليهم .

الخامس : أسبابُ قلة الرواية عن بعض الثقات الذين شَهِدَ لهم الأئمةُ أو بعضُهم .

السادسُ : أسبابُ رواية الإمام أحمد عن مجاهيل الحال .

السابع : أسبابُ إهماله الرواية عن شيوخٍ عاصرَهم والتقى بهم .

ثم ألحقتُ بهذا كلِّه توضيحاً لرحلات الإمام أحمد مزوَّداً بالخرائط ، ذكرتُ فيها ثلاثَ عشرةَ رحلةً ، استثنيتُ منها المدن والقُرى المجاورة لبغدادَ ، فإنه كانَ على اتصالٍ دائمٍ بها .

ودفعتُ التوهُّمَ أنَّ أحمدَ دَخَلَ بعضَ المدن في رحلاته كدمشق ، فإنه وإن قاربَ منها إلاَّ أنَّه لم يدخلْها ، والأَدلَّةُ على هذا كثيرة .

أمَّا الفصلُ الثالثُ والرابعُ والخامس(و هي الوجادات ، الأحاديثُ المضروبُ عليها ، هل الأحاديثُ خارجَ المسند موجودة في المسند؟) فإنِّي كنتُ قد سَوَّدْتُ لها في أوراقٍ كثيرة . . . إلاَّ أنَّ الوقتَ لَمَّا تداركني ، لم أستطِعْ أنْ أُلحقَها ، فأسألُ الله أنْ يعينني على إتمامها لإلحاقها في طبعةٍ أخرى . لذا لم أذكرْ تحتَ هذه الفصول غيرَ مُلخصات سريعة .

٤- وفي الباب الرابع ، وأثناءَ تجوالي في المسند وجدتُ فيه نحوَ ثلاثين نوعاً من الفوائد فيه ، كلُّ نوعٍ منه منقسمٌ إلى أقسامٍ عدة ونماذجَ مختلفة ، وفيها يظهَرُ ما يريدُ به الإمامُ من التصنيف ، وقد سلسلتُ هذه الفوائدَ في ترتيبٍ معنوي لها ، فابتدأتُ فيما يتعلق بالكتاب نفسه ، ثم بالفوائد في طلبه للعلم ، ثم بالفوائد المنصوصة بابنه ، ثم بالفوائد عن مشايخه ، ثم بالفوائد عنه رحمه الله . . . وفي كُلٍّ منها تفصيل .

٥- أمَّا الباب الخامس (وهو منهجية وفوائد الزوائد لعبدالله بن أحمد والقطيعي) فقد اختصرتُ مادتها اختصاراً شديداً لضيقِ الوقت ، ولم أُعَرِّج على القطيعيِّ فيها ، لأنَّ مداخلاته في المسند قليلةٌ جداً ، لعلَّها فيما أذكر أربعة مواضع ، يمكن الحكم لواحدٍ منها ، والباقي من تزيُّد النساخ ، ولا صلةَ لها بالمسند .

٦ – وكذا لضيق الوقتِ نفسه ، لم أبحث الباب السادس ، وهو نسبة المسند وروايته ، وقد ذُكر

بعض منه في ترجمة عبدالله بن أحمد .

٧- أمّا البابُ السابعُ فحديثٌ عن طبعات المسند ، خصصتُ فيها بالذكر طبعةَ مؤسسة الرسالة ، لأنّها تكادُ تكونُ أكثرَ الطبعات اعتناءً إلاّ أنّها لم تكمل ، وفيها عيوبٌ لم يتنبّهْ إليها المحققون ، وقد اضطررتُ أن أذكُرَ نماذجَ من هذه الأخطاء الأصولية والفرعية : تصحيحاً وتخريجاً ومنهجاً . ويمكنُ تلخيصُ ما انتقدتُه على الطبعة بالآتي :

المسألة الأولى : محاولة تقليد البخاري ومسلم في صنيعيهما في الصحيحين ، وبيان الأوهام التي وقعوا فيها .

المسألة الثانية : في قَبولِ توثيق ابن حبان ضمنَ أحد شرطين : أن ينُصَّ على توثيقه ، أن يرويَ عنه جمعٌ . .

المسألة الثالثة : طريقةُ التخريج والحكم على الأحاديث وملاحظاتي عليها . . وهي ثلاث وعشرون ملاحظة يُتفرَّعُ عليها أيضاً . . في نحو ثمانين حديثاً اطلعتُ عليه كنموذجٍ للعمل .

المسألة الرابعة : عدُّ تلخيص الذهبيَ لمستدرك الحاكم موافقةً منه له في أحكامه .

المسألة الخامسة : وضع قواعد للدراسة الصحيحة في الحكم على الأحاديث .

٨- أمّا البابُ الثامنُ فإنّما هو عمل المُحققين ، ضَمّنْتُه مقدمتي ، ليكونَ عملاً متكاملاً ، وموضوعُه هو موضوعُهم : « منهجُ التحقيق ومخطوطات المسند » ، وما في هذا الباب يَخُصُّهم في وصف الطبعة التي حققوها ، وهم أدرى بها ، ووصف الطبعات الأخرى ، والنسخ التي اعتمدوها في التحقيق ، وخطة العمل . . وفوائد أخرى .

وقد كنتُ أخذتُ هذا الباب من مقدمة لهم كانوا كتبوها للمسند ، أبدلْنا بها هذه المقدمة .

٩- وهذا الباب التاسعُ في ترجمة الإمام أحمد اختصرتُها من جُملة ما قرأتُ عنه رحمه الله في المطوّلات ، لذا أغفلْتُ توثيقها ، لأنّ أغلبَ ما فيها متكرِّرٌ في جملة المصادر المطوَّلة ، فوجدتُ من الإطالة أن أحيلَ كُلَّ أمرٍ إليها . .

وقد ذكرتُ المصادرَ المطولة في الترجمة عندها ، فإذا زدْتُ عليها شيئاً ليس فيها ، بينتُ مصدرَه خلالَ الترجمة .

وقد كنتُ أتمنى أن يكونَ عندي الوقت الكافي لتحقيق ترجمة أحمد ودراستها دراسةً وافيةً ، لأنّ فيها الكثيرَ من الأكاذيب أُلصقت به إعظاماً لمكانته ، وهو في غنىً عنها ، وتكفيه المحنةُ أنْ يصْفُوَ

حالُه عند أهلِ عصرِه . . أمَّا حُبُّكَ الشيءَ يُعمي ويصم ، فذاك ما لا نَرْضَ .

وقد حاولْتُ أن أتجنبَ في الترجمة ذكرَ الأكاذيبِ والمُخْتَلَقاتِ ، وكذا حاولْتُ أنْ أتحقّقَ من بعض أمورِه ودراسةِ بعضِ رأيِه ، وأنْ أُحَقِّقَ في أمرِ كتبِه المَنْسُوبة إليه .

١٠- وفي الباب الأخير كانت ترجمةُ ولدِه عبدالله بن أحمد ، على الطريقةِ نفسِها التي أتيتُ بها في ترجمةِ أبيه

١١- ثم فهرستُ مشايخ أحمد وابنه عبدالله ليُلْحَقَ في المجلَّد الأول من المسند في أوله ، وكانَ منهجي فيها ذكرُ الاسم المعروف به الراوي مكتملاً ، وبيانُ وفاته إنْ عُلِمت ، ومصدره إذا كانَ مترجماً خارجَ التهذيب . . . ولهذه الفهارس مقدمةٌ خاصةٌ بها فلْتُنظر .

هذا ما مَنَّ الله تعالى به علينا ، فنسألُ أن نكونَ أحسنَّا صُنْعاً . . . وآخِرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين .

أبو صُهيب الكرمي

١٣/ ربيع الثاني /١٤١٨ هـ

الباب الأول

التعريف بالمسند

إنَّ العَقْلَ البشريَّ أحياناً يعجزُ أن يُبرهنَ العقلَ نفسَه ، بل قد يكونُ في عجزٍ تامٍّ أن يدخُلَ كمائنَ الخَلَلِ ، والطريقةَ التي بها تُعالجُ المسائل ، إذ الطريقةُ الفطْريَّةُ فيه هي التي تحدِّدُ مسارات العمل دونَ أن يكون فيها برمجةٌ تصنيفية وتحليلية يمكنُ لنا أن نكتشفَ جميعَ طرائقها .

كذاك التعريفُ بعلمٍ ، أو كتابٍ ما ، يلزَمُ أن ينالَ العقلُ في تحليله أزماناً وراء أزمان ، ومعالجةَ الكيفية التي اصطُلح عليه فيها ، فالاصطلاحُ على أمرٍ قائمٍ في فهمِنا الآن لا يقضي على أفهامِ غيرنا في غير هذا العصر ، ولا يعني أنَّه هو ، كما يُفْهَمُ من الإرسالِ في مصطلحِ المتقدمين ، وكيف أصبحَ في مصطلح المتأخرين من أهلِ الحديث .

كذا يجبُ أن نعلَمَ أنَّ الطريقةَ المبتكرةَ في علمٍ ما لا يمكنُ أن يتمَّ لها القَبولُ العامُّ ، لأنَّها وليدةُ فكرةٍ ، ما أُريدَ لها التصدُّرُ في أذهانِ الأوائل ، بمقدار ما كانَ يجولُ في خاطراتهم من إيجاد طرائق للحفظ ، دونَ النظر إلى طريقتها ، يريدونَ أنْ يحفظوا لنا التُّراثَ من الضياعِ ، ولا بُدَّ من التصنيف ، فيكفَ نبدأ؟

يُشبهُ هذا التصدُّرُ ما كانَ من اختلافٍ في وضعِ الموسوعاتِ والمعجمات ، فبدأها مَنْ بدأ بطريقةٍ ترتيبية مُعينة ، صيغت بالنظرِ إلى مواضعِ الحروف ، فاصطلحَ المبتكرونَ طرائقَ للنظرِ فيها واختلفوا ، لطبيعةِ البَدْءِ والاجتهاد . ونظرَ آخرونَ في ترتيبٍ آخرَ يُبدأُ فيه من الأوزان وتعداد الأحرف فيها ، وما هو من الزيادات على الكلمة أو منها ، ونظرَ آخرونَ إلى ترتيبٍ معنويٍّ في الكلمة نفسها . . . فصُنِّفت كتبٌ كثيرةٌ ، صَبَّتْ جميعاً في مُراد واحد ، يُساعدُ في الاهتداء إلى الكلمة . نظَرَ كُلٌّ من أصحابها طريقةً ظَنَّها أقربَ تناوُلاً من غيره ، أو أبدعَها دونَ الميلِ إلى أفكار واجتهادات أهلِ عصره . وهذا أدّى إلى التأصيل ، إذْ عندهم وَقَفُوا .

وهذا ما كانَ فعلاً عند المُصنِّفين من أهلِ الحديث ، بدأ اهتمامُهم بجمعِ المادَّة المُعتبرة منها ، وكان

عند أكثرهم كتابات منها ، كصحيفة همام ، وصُحف أُخرى مكتوبة عن شيخ بعينه ، أو فيها اختيارات مما سمعَ . . . فلمّا كَثُرت المادةُ الحديثية ، واتّسعت دائرتُها ، توجّهَ اهتمامُ المحدثين في الطريقة التي بها يُصنِّفونَ ويكتبون ، ويَسْهُلُ التعاملُ في كتبهم ، وتَعُمُّ الفائدةُ بها عند الطلبة .

فوجدنا أن الطريقة التي بُدىء بها كتابةً صارَتْ تُصَنَّفُ على طرائق مختلفة للاستفادة منها خلالَ ذلك ، وهذا يعودُ إلى ذهنية المُصَنِّف نفسه وحاجته نفسه .

ولا أُحبُّ أن أعرضَ مجالاتِ التصنيف عند المتقدمين وطرائقها في تفصيلٍ دقيق ، فذاك يطولُ ، وإنّما سأتناولُ هذا في جانبِ الشخصيةِ التي بُنِيَ عليها هذه المقدمة ، شخصية الإمام الفَذّ الحافظ أحمد ابن محمد بن حنبل .

وأثناءَ التجوال في كتبه وما خَلَّفَه لنا ابنُه عبدُ الله من مسائل وآراء عن أبيه ، نجدُ أنَّه صَنَّفَ المادةَ الحديثية للتقريب في أشكال مختلفة ، لكلِ شكلٍ منها فوائدُ عظيمة عند مَنْ يُحسنُ هذا الفنَّ ، لا عند مَنْ ينظُرُ إلى المصنَّف على أنّه مادةٌ فقط ، يستقي منها الرأي والمسألةَ والحديث . فهذا النوعُ لا وجودَ له في تفكير الإمام . وسأعرضُ هُنا ماهيةَ الأشكال التي اعتمَدَها الإمامُ في تصنيفاته التي نعتقدُ أنّها له ، أو يقربُ صحةُ ذلك له .

١- **التصنيف حسب بعض الرواة من الأئمة** ، لأنَّ حديثَهم مما يُجْمَعُ لمعرفة الخلافِ الواقعِ بينَ التلامذة عليه ، وبذا يمكنُ السَّبْرُ والإحصاءُ ، ويكونُ الترجيحُ بينَ الأصحاب في الشيخ نفسه .

مثالُه : ما قالَ عبدُ الله بن أحمد في «المسند» رقم (٤٦٣٣) : حدثني أبي بهذا الحديث في المسند ، في حديث الزُّهري ، عن سالم ، لأنَه كانَ قد جَمَعَ حديثَ الزُّهْري ، عن سالم . . .

ومرادُ عبد الله بن أحمد بالمسند : هو المسند الكبيرُ الذي ضَمَّ فيه أحاديثَ الأئمة وصنَّفَها ، كحديث الزُّهْري هذا ، وحديث شُعبة فيما نَقَلَ ابنُ المنادي أنّه لأحمد ، وأحاديث أئمة آخرين نَوَّه بهم في المسند نفسه .

ولعلَّ فائدةَ هذا النوعِ تعودُ إلى أمرين :

الأول : محاولة تقصّي أحاديث الأئمة المعتبرين ، لأنّهم مفاتيحُ هذا العلم ، فمن كانَ عنده الحديث وليس عنده حديثُ الزهري فماذا عنده؟! وكذا يقالُ في شُعبةَ ، والثوريِّ ، والأعمش ، ومالك . . . فمن لم يكن عنده علمُ هؤلاء فما عنده من شيء ، وما يُفيدُه ما عنده دونَ هؤلاء ؟!

الثاني : محاولة التحرّي في المنقولاتِ عنهم ، فليسَ كُلُّ ما يُروى عن الزهريِّ يصحُّ إليه ، ولا بُدَّ

من توجيه ذاك الخلاف بينَ أصحابِ الزهريِّ أنفسِهم . . ولولا هذا الحصرُ والإحاطةُ لحديث الإمام لَما استطاعَ أحمد أن يوجِّهَ دقةَ فلانٍ في فلانٍ ، وخطأَ فلانٍ في آخَر . لأنَّ السَّبْرَ هو الطريقُ الوحيدُ للمعرفة والرأي .

فهذا عبدُ الله بنُ أحمدَ يروي في «العلل» (٢٠٤٣ ب) عن أبيه أنه قال : كنتُ أنا وعليُّ بن المديني ، فذكرنا أثبتَ من يروي عن الزهري ، فقالَ عليٌّ : سفيانُ بنُ عُيينةَ ، وقلتُ أنا : مالكُ بن أنس . وقلت :مالك أقلُّ خطأً عن الزُّهري ، وابنُ عُيينةَ يُخطىء في نحوٍ من عشرين حديثاً عن الزُّهريِّ في حديث كذا وحديث كذا . فذكرتُ منها ثمانيةَ عشرَ حديثاً ، وقلتُ : هاتِ ما أخطأ فيه مالك ، فجاءَ بحديثين أو ثلاثة ، فرجعتُ فنظرتُ فيما أخطأ فيه ابنُ عُيينةَ ، فإذا هي أكثرُ من عشرين حديثاً .

وانظر في هذا التصنيف : «العلل» (٦٧٢)و(٦٧٣) .

٢- التصنيف حسب المُسْند نفسه ، أي : الصحابيِّ الذي أسندَ الحديثَ ، فحديث عمر كُلُّه يوضَعُ في مسند تامٍّ ، وكذا حديثُ عثمانَ ، وحديثُ عليٍّ . . . تُصَنَّفُ فيه الأحاديث على الصحابة وأسمائهم . وسيأتي طريقةُ ذلك في «مسند الإمام أحمد» ضمنَ المسند كلِّه ، وضمن المسند الجزْئيِّ منه .

وهذا النوعُ من التصنيف لا يكونُ فيه عادةً الموقوفاتُ والمراسيل ، لأنهما خارجَ دائرة المعنى العامِّ «للمسند» . وما يُجاءُ بهما أحياناً إلاّ لأسبابٍ أُخرى ، ليس المسندُ سبباً جامعاً لهما . وهذا يختلفُ عن التصنيف للإمام الواحد : كالزهري ، وشعبةَ ، والأعمش ونحوهم ، فإنه يُذكر فيه المقطوعُ والمرسَلُ والموقوفُ ، بل من شرط حديث الشيوخ الجمعُ ، إلاّ إذا بيَّنَ منهجاً آخرَ فيه .

وفائدةُ هذا التصنيف(حسب المسانيد) أنَّه يُناوَلُ منه الحديث في مظانِّه ، ويُنظر في الخلافات التي في الحديث الواحد ، ويُعلم منه توجُّهاتُ كُلِّ صحابيٍّ على حِدَة ، ويؤخَذُ منه المرفوعُ المسندُ إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وفي عبارة أخرى : فإنَّ المسانيد موسوعات المشايخ في الرواية للأحاديث المسندة ، يوضَعُ فيها كُلُّ ما يصلُحُ للرواية ، أمّا إذا كانَ الحديثُ من طريق الكذابين والمتروكين ، فإنهم قَلَّ أنْ يدوِّنوا منها شيئاً ، لأنَّها في عُرْفهم مما يُتلف ويُحْرَقُ . . كما كانَ يفعلُ أحمد رحمهُ الله ، فقد كانَ يسمَعُ ثم يترك ويُمزِّقُ ، ويسمعُ ويُثبتُ . . . وهكذا ، فجمعَ الحديثَ الذي يمكنُ أن يُستفادَ منه ، لا الحديثَ الذي يُطْرَدُ من المصنفات ابتداءً . وهذا ما كانَ أبو حاتم يُعبِّرُ عنه بقوله :«يُكتب حديثُه» ، يريدُ أنه يدخُلُ في المصنفات ويدوَّنُ حديثُه ، على خلاف مَنْ لا يَحلُّ كَتْبُ حديثه .

٣- التصنيف حسب الأبواب الفقهية ، وهذا كانَ سائداً معروفاً آنذاك ، يُصَنَّفُ في أبواب

بعينها ، لنيلِ الفائدةِ منها على موضوعها . وقد كتبَ الإمام رحمهُ الله عن هُشَيم كتابَ الحجّ نحواً من ألف حديث ، وبعضَ التفسير ، وكتاب القضاء ، وكُتباً صغاراً ، كما نقلَ ذلك صالح بن أحمد عن أبيه(المناقب ٢٥) .

وقد كانَ للإمام وَلَعٌ أن يكتُبَ الآثار والأحاديث في مختلف الأبواب الفقهية وجزئياتها . حتى إنه كانَ أحياناً يطلُبُ من ابنه عبد الله أن يسألَ شيخه ، هل عنده شيءٌ في باب كذا؟ لفائدته .

لذا صَنَّفَ بعضَ الكتب الحديثية الموضوعية ، ككتاب الإيمان ، وكتاب الأشربة .

قالَ ابن أبي حاتم في(الجرح والتعديل ١/٣٠٣) : سمعتُ أبي يقولُ : أتيتُ أحمدَ بنَ حنبل في أوَّل ما التقيتُ معَه سنةَ ثلاثَ عشرةَ ومئتين ، فإذا قد أخرجَ معه إلى الصلاة كتاب الأشربة وكتاب الإيمان ، فصلَّى ولم يسأله أحدٌ ، فردَّه إلى بيته ، وأتيتُه يوماً آخرَ ، فإذا قد أخرجَ الكتابين ، فظننتُ أنه يحتسبُ في إخراجِ ذلك ، لأنَّ كتابَ الإيمانَ أصلُ الدين وكتابَ الأشربة صَرْفُ الناس عن الشَّرِّ ، فإنَّ أصلَ كُلِّ شَرٍّ من السكر .

٤- **التصنيف لمعرفة الفوائد الحديثية** ، وهو تصنيفٌ يهدفُ لتوضيح بعض المقاصد الحديثية إسناداً ومتناً ، يُعتمدُ فيه على زَجِّ الأحاديث الغَريبة والمنكرة والتي فيها أخطاء ، ليستفادَ منها معرفتَها وتجنُّبُها ، وهو يُعَدُّ بدايةَ التصنيف في الضعيف .

وفي هذا صَنَّفَ الإمامُ كتابَه « النوادر» الذي أشارَ إليه عبدُ الله مَرات في «مسند أبيه» ، فقالَ برقم (١٧٠٨٣) : حدثني أبي أملاه علينا في« النوادر» قال : كتبَ إليَّ أبو تَوبةَ الربيعُ بن نافع . . . فذكرَ حديثاً لتميم الداري غريباً .

وقالَ برقم (٢١٢٠٦) : وهذا الحديثُ لم يُخرجه أبي في «مسنده» من أجل ناصح ، لأنَّه ضعيفٌ في الحديث ، وأملاه عليَّ في «النوادر» .

فهذه هي طرائق التصنيف عند الإمام ، ولم يختلف هذا كثيراً عن أهلِ عصره ، وكانَ هو وغيرُه قُدوةَ مَنْ بعدَهم في هذه الطرق ، إذْ ساروا على منوالها ، وَوَسَّعوا دائرتها . وقد يُعَدُّ الإمامُ رحمهُ الله رائدَ الطريقة الأخيرة من التصنيف ، وأوسعَ مَنْ صَنَّفَ في المسانيد منْ عصره .

أمَّا بعدُ :

فإنَّ ما تقدَّم توطئةٌ للمادة التي اخترناها في هذا الفصل ، وهو التعريفُ بالمسند ، تصنيفاً وتوضيحاً وسماعاً ومادةً . . لنقومَ بعدَها بالتوضيحِ أكثرَ في ترتيب المسند ، وفوائده ، ومنهجيته . فالعَقْدُ في هذا الفصلِ لما يُحيطُ بالمسند ، وهو منقسمٌ عدةَ أقسام ، هذا بيانُها :

الفصلُ الأوَّلُ

كراهةُ الإمام أحمد للتصنيف

اتخذَ الإمامُ أحمد رحمهُ الله موقفاً واضحاً من كتب الفقه والرأي ، ورأى أنَّ الاعتناءَ بغير الأصلين : الكتاب والسنة ، مُبْعدٌ عن الحقيقة ، ومُبْعد عن منهجِ السلفِ في النظر ، لذا لم يتعاطَ الإمام علمَ الكلامِ ولا خاضَ أيامَ الفتنة في غير الأصول .

قالَ صالحُ بنُ أحمد : قالَ أبي : وكانَ يتكلَّمُ هذا (في سؤالاته في المحنة) فأَرُدُّ عليه ، ويتكلَّمُ هذا فأَرُدُّ عليه ، فإذا انقطعَ الرجلُ منهم ، اعترضَ ابنُ أبي دُوَاد ، فيقول : يا أميرَ المؤمنين ، هو والله ضالٌّ مُضِلٌّ مبتدعٌ ، فيقول : كَلِّموه ، ناظروه ، فيُكَلِّمُني هذا فأَرُدُّ عليه ، ويُكَلِّمُني هذا فأَرُدُّ عليه : فإذا انقطعوا يقولُ المعتصمُ : ويحَكَ يا أحمدُ ، ما تقولُ؟ فأقول : يا أميرَ المؤمنين ، أعطوني شيئاً من كتابِ الله أو سنة رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ، حتى أقولَ به . . . (السير١١/٢٤٦) .

قلتُ : وفي أيامِ المتوكِّلِ بعث إلى أحمد يسأله عن القُرآنِ مسألةَ معرفةٍ وتبصرة ، لا مسألة امتحان . فأجابَ بآياتٍ وأحاديث وآثار ، لم يخرُج عنها إلا إلى كلماتِ انتقالٍ من موضعٍ إلى آخَرَ يسيرةٍ جداً . (السير١١/٢٨١-٢٨٦) .

وفي هذا الرسالة يتضحُ منهجُ الإمام في التصنيف ، إذْ لم يَخْرُج فيها إلى كلامِه كما سبقَ ، بل رَوَى آثاراً في المعنى الذي أرادَ ، وتلا آيات ، وهذا الأسلوبُ ليس هو في الكتب المزعومة لأحمد ، لأنَّها كلامٌ ورأيٌ . وليس هو بالذي يُصنف في الرأي .

لذا قالَ الذهبيُّ (١١/٢٨٦) عقبَ رسالته إلى المتوكل : فهذه الرسالةُ إسنادُها كالشمس ، فانظُرْ إلى هذا النَّفَسِ النوراني ، لا كرسالة الإصْطخري ، ولا كالرَّدِّ على الجهمية الموضوعِ على أبي عبد الله ، فإنَّ الرجلَ كانَ تقياً وَرِعاً لا يتفوَّهُ بمثلِ ذلك ، ولعلَّهُ قالَه . وكذلك رسالةُ المسيء في الصلاة باطلة .

وسيأتي تفصيلُ ذلك في ترجمة الإمام .

المرادُ : أنَّ أحمد ما كانَ يرى أنْ يُشْغَلَ المرءُ بغيرِ الكتاب والسنة .

قال ابنُ الجوزي (المناقب١٩١) :«كانَ الإمامُ أحمد رضي الله عنه لا يرى وضعَ الكتب ، وينهى

أن يُكْتَبَ عنه كلامُه ومسائلهُ ، ولو رأى ذلك لكانت له تصانيفُ كثيرة ، ولنُقلت عنه كتبٌ . فكانت تصانيفُه المنقولات ، فصنَّفَ المسندَ ، وهو ثلاثونَ ألفَ حديث . وكانَ يقولُ لابنه عبد الله : احتفظ بهذا المسند ، فإنه سيكونُ للناس إماماً ... وكانَ ينهى الناسَ عن كتابة كلامه ، فنظر الله تعالى إلى حسنِ قصده ، فنُقلَتْ ألفاظُه وحُفظت ، فقَلَّ أن تقعَ مسألةٌ إلاَّ وله فيها نصٌّ من الفروع والأصول ، وربَّما عُدمت في تلك المسألة نصوصُ الفقهاء الذين صنفوا وجمعوا» .

ثُمَّ بيَّنَ ابنُ الجوزيِّ أنَّ الذي نهى عنه من الكتب هو كتب الرأي والاجتهاد ، ليُلتفَتَ إلى النقلِ ، فإنَّه كان يُحبُّ التمسُّكَ بالأثر .

فرَوَى من طريق عثمان بن سعيد ، قال : قال لي أحمدُ بنُ حنبل : لا تنظُر في كتب أبي عُبيد ، ولا فيما وضَعَ إسحاقُ ، ولا سفيانُ ، ولا الشافعيُّ ، ولا مالك ، وعليكَ بالأصلِ .

ورَوَى غيرَه ، ونقلَ تلامذتُه في مسائلهم نحوَ ذلك كثيراً .

الفصل الثاني

البَدْءُ في تصنيف المسند

لم يكن التصنيفُ في هذا الباب سهلاً على طالبه ، إذْ لا بُدَّ من التجهيز له قبلَ التفكير فيه ، فبدأ بجمعِ المادة الحديثية ، سامعاً لها وكاتباً في رحلاته ، إذْ سمعَ مئات المشايخ من بغداد ، ثم الكوفة ، ثم واسط ، ثم البصرة ، ثم عبادان ، ثم المدينة ، ومكة ، ثم الجزيرة وأعالي الشام ، ثم اليمن ، ثم الشام ، فكانت آخرَ رحلاته ، وذلك في سنة (٢١٢) كما سيأتي تفصيلُه في منهج الإمام في مشايخه .

فلمَّا أكملَ شوطَ رحلاته ، ورَحَلَ أكابرُ مشايخه ، وبقيَ أقرانُه ، وصارَ يُرْحَلُ إليه ليُسْمَعَ منه ، أُلقيَ في رُوعه أن يبدأَ تصنيفَ الكتابِ الذي يكونُ للناسِ إماماً .

فرأى أبو موسى المديني في (خصائص المسند٢٥) أنَّ الإمامَ أحمدَ بدأ بتصنيف «المسند» لمَّا رجعَ من عند عبد الرزاق ، من اليمن ، وذلك كانَ نحو سنة(٢٠٠) ، وكانَ عمرُ الإمام أحمد آنذاك في السادسة والثلاثين .

وهذا كلامٌ لا دليلَ عليه ، ولا بُرهان ، بل الأدلةُ كلُّها على خلافه ، وهذا التفصيل :

١- لم يَنُصَّ أحدٌ من ثقاتِ تلامذة الإمام أحمد أنَّه سمعَه يذكُرُ بدءَ تصنيفه في هذا الكتاب في هذه السنة أو بعدَها ، بل لم يُنقل مما يؤثرُ عنه : صحةُ ذلك .

٢- إنَّ طبيعةَ المسند تقتضي أنَّ يؤلَّف بعدَ (٢٢٠) لا قبلَ ذلك ، لأنَّ اكتمال المادة الحديثية عنده يضعُفُ أن يكونَ قبلَ هذا التاريخ ، أو قبلَ المحنة ، لأنَّه سمعَ ما بعدَ (٢٠٠) كثيراً من المشايخ الذين وفدوا بغداد ، أو وَفَدَ إليهم أحمدُ في الشام . وذُكر حديثُهم في«المسند» .

٣- إنَّه نَبَّه في المسند كما نقلَ عنه ابنُه أنه اختارَ أحاديثَ علي بن المديني قبلَ المحنة ، لا بعدَها ، وإنَّما كانَ اختيارُه هذا بعدَ المحنة ، فقد رَوَى في الحديث رقم (٨٧٥٣) قال : حدثنا عليُّ بنُ عبد الله بن جعفر المديني وذلك قبل المحنة . . . قالَ عبدُ الله : ولم يُحَدِّث أبي عنه بعدَ المحنة بشيءٍ .

فإيرادُه في الحديث إنه حدثه بهذا الحديث قبل المحنة ، يعني أنه كتبَ هذا الحديث بعد هذا

التاريخ ، إذ المحنةُ كانت سنة(٢١٨) في أيام المأمون ، ثم أُفرجَ عنه بعدَ ضَرْبٍ مُبرِّح وسجن سنة(٢٢٠) ، ورَجَعَ إلى حياته الأُولى حتى وفاة المعتصم سنة(٢٢٧) . فاستلمَ الواثق ، وبدأتَ المحنةُ من جديد سنة(٢٢٨) ، حتى جاءَ المتوكل سنة(٢٣٢) ، فأزالَ الغُمَّة ، وأرحلَ المحنةَ عنهم سنة(٢٣٤) ، وبعد ذلك بمدة امتنع عن التحديث ، وبقيَ على هذا .

فالذي يظهر أنَّ أحمدَ لمَّا أودعَ هذا الحديث كانَ بعدَ المحنة ، أي بعد (٢٢٠) ، وأظُنُّ أنَّه عَمِلَ المسند بعدَ المحنة ، واستمرَّ فيها بعدُ .

وأشُكُّ أن يكونَ عبدُ الله سمعَ من «المسند» قبل(٢٢٨) ، في حين يرى الذهبيُّ في «السير» (ص ١٨١) أنَّ عبد الله سمعَ المسند من أبيه في سنة سبعٍ وثمانٍ وعشرين ومئتين .

فهذا الذي يرى الذهبيُّ بعيدٌ ، بل ما أظنُّه سمعَ «المسند» من أبيه قبل سماعه وإكثاره ورحلته إلى أبي بكر بن أبي شيبة سنة (٢٣٠) . وكانَ أولُ سماعِ عبد الله ابن أحمد تقريباً سنة(٢٢٤) وفيها أو قبلُ بقليل سمعَ من شيخه محمد بن أبي غالب أبي عبدالله البغدادي صاحبِ هُشيم ، وكانَ عمرُ عبد الله بن أحمد نحو إحدى عشرةَ سنة ، وأظُنُّه في هذه السنة أو بعدَها بسنة سمعَ إسحاق بن إسماعيل الطُّالقاني الذي حدَّثَ آخرَ ما حدَّثَ سنة(٢٢٥) . ثم سمعَ آخرين كمحمد بن الصباح الدولابي المتوفى سنة (٢٢٧) ، وكإبراهيم بن زياد سَبَلان ، وأحمد بن محمد ابن أيوب الورَّاق ، وداود بن عمرو الضَّبِّي ، وكانت وفاتهم سنة (٢٢٨) ، سمعَ منهم قبلَ ذلك .

فبدأ السماعَ صغيراً بعناية أبيه ، ثم رَحَلَ إلى الكوفة فسمعَ أبا بكر بن أبي شيبة سنة(٢٣٠) وسمعَ آخرين . . . وكانَ أثناءَ ذلك يسمع من أبيه ، ويقرأ عليه من كتبه . . . حتى تمَّ له المسند .

وقد صَرَّحَ عبدُ الله في الحديث رقم (٢٠٥٩٨) أنه سمعَ هذا الحديثَ سنة(٢٢٨) ، فلو كانَ قد سمعَ المسند قبلَ ذلك أو في تلك السنة ، لما كانَ لذكرِ هذه السنة معنىً ، وكأنَّه ذكره ليُنَبِّهَ أنه سمعَ الحديثَ هذا قبلَ سماعه المسند . وإلاَّ فلا معنى لذكره . يريدُ أن يُنبِّهَ قدم روايته عن أبيه .

الذي أرجِّحُه : أن يكونَ أحمد أنهى كتابَه هذا - والله أعلم- في أوائل العقد الرابع ، أو أواخر الثالث ، والأوَّلُ أرجَحُ عندي ، لأنَّ في المسند أشياء ناقشَ فيها عبدُ الله أباه فيها ، لا أظنُّه ناقشَ فيها إلاَّ بعدَ حصيلة علمية من السماع والرحلة .

٤- حدَّثَ ابنُ بَطَّةَ عن النَّجاد يقولُ : سمعتُ أبا بكر المُطَّوِّعي يقولُ : اختلفتُ إلى أبي عبدالله ثنتي عشرةَ سنة ، وهو يقرأ«المسند» على أولاده ، فما كتبتُ عنه حديثاً واحداً ، إنَّما كنتُ انظرُ إلى هَدْيه وأخلاقه «السير» (١١/٣١٦) .

قلت : فهذا الخبر يُفيدُ فعلاً أنَّ عبدالله سمع من أبيه المسندَ سنة (٢٢٨) أو قبل ، وقد يستندونه شاهداً على هذه الدعوى . ويلزمُ من ذلك أن أحمدَ صَنَّفَ المسند قبلَ هذا التاريخ . إلاّ أنَّ الخبرَ منقوضٌ بأمرين :

الأول : عدمُ الثقه بإسناده من أجل ابن بطةَ ، فمثلُ هذا الإسناد لا ينبىءُ عن حقيقة .

الثاني : أنَّ أحمدَ امتنعَ أصلاً عن التحديث في أواخرِ عمره ، ورواية ابن السماك عن حنبل فيها (**كما في السير** ٣٢٩/١١) :«جمعنا أحمدُ بنُ حنبل أنا وصالح وعبد الله ، وقرأ علينا المسند ، ما سمعه غيرُنا» . فهذه الرواية تمنَعُ أن يكونَ أبو بكر المطّوعيّ(يعقوب بن يوسف ت ٢٨٧) سمعَ المسند من أحمد .

٥- أنَّ الإمامَ أحمدَ لو صَنَّفَ «المسند» قبلَ المحنة لتوافَرَ الناسُ عليه ، وسمْعَه غيرَ أبنائه ، لكن الظاهر أنَّ أحمدَ صنَّفَه لمَّا لزمَ بيتَه أيامَ الواثق ، فكان لا يخرجُ إلى صلاة ولا غيرها حتى وفاة الواثق وولاية المتوكّل . فسمَعَ «المسند» ابنيه وحَنْبلاً ، ولم يسمَعْه أحدُ غيرُهم ؛ إذْ كانوا من أهل بيته . إلى أن امتنعَ عن التحديث لقَسَمه ، في أواخر حياته ، وكانَ ذلك نحو سنة(٢٣٧) .

لذا أرجِّحُ أن يكونَ التصنيفُ والسماعُ لابنيه وحنبلٍ كانَ بينَ الفترة (٢٢٨)-(٢٣٧) ، والله أعلم .

الفصل الثالث

المادَّةُ التي اختيرَ منها المسند

لقد استجمعَ الإمامُ رحمه الله مادَّةً مطوَّلةً عن مشايخه ضمنَ رحلاته وإقامته في بغداد دار الخلافة، فكتبَ عن مشايخ كثر، وسَجَّلَ كلَّ ما استطاعَ، ورحَلَ بين الجزيرة في أعالي العراق والشام، واليمن في أسفلِ الجزيرة العربية، كانَ يجولُ بينَهما ماشياً في أكثرها، فنرى أنَّه حجَّ ثلاثَ مرَّات ماشياً، ورَحَلَ إلى طرسوس كذلك . . . ليطلُبَ العلمَ من الرواية، فحصَّلَ مادةً علميةً كبيرةً قَلَّ أن تتوفَّرَ عند أحد غيرِ الإمام رحمَه الله.

ولَمَّا اكتفى في آخرِ رحلاته إلى الشام بالمادةِ العلميةِ التي توفَّرت عنده، توافَدَ الناسُ إليه للسماع، واشتهر ذكرُه، وفاقَ صيتُه كثيراً من أقرانه، حتى كانت المحنة سنة(٢١٨). فإذا كانت الفتنةُ في زمنِ الواثق (٢٢٨) عُزِلَ عن الناس وفُرضت عليه الإقامة الدائمة في بيته، فبدأ- والله أعلم- بتصنيف «المسند»، والمذاكرة، ومراجعة ماعنده.

وكانَ عبدُ الله دائمَ الملازمةِ لأبيه، ويذاكرُه، حتى قالَ فيه أحمد: ابني عبدُ الله محظوظٌ من علمِ الحديث، أو منْ حفظ الحديث، لا يكادُ يُذاكرُني إلاَّ بما لا أحفَظُ.

ويذكُرُ ابنُ السَّمَّاكِ، عن حنبل، عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل أنه قالَ في «مسنده»: جمعتُه وانتقيتُه من أكثَرَ من سبعِ مئة ألف وخمسين ألفاً، فما اختلفَ المسلمونَ فيه من حديث رسولِ الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه، فإنْ وجدتموه فيه، وإلاَّ فليس بحجة. (ذكره في المناقب ١٩١. السير١١/٣٢٩).

ويُروى من طريقٍ أُخرى عن حنبل في(طبقات الشافعية٢/٣١).

فأبانَ في هذا الخبر ضخامةَ المادةِ وكثرتها التي كانت بحوزته حينَ عَملَ في«المسند»، وهذا قَلَّ أن يتوفَّرَ لأحد، ولي على هذه العبارة توضيحٌ أجملُه في الآتي:

أولاً: إن المرادَ بقوله: «من أكثَرَ من سبعِ مئة ألف وخمسين ألفاً»: المقولاتُ التي سمعَها، ويندرجُ

تحتَها ما لا يدخُلُ في المسند كالموقوف ، والمقطوعِ ، والُمرسَلِ ، والآراء الفقهية ، والتاريخ ، والأخبار ، وهذا عُرْفُ عند المتقدمين يُطلقونَ الحديثَ على كُلِّ رواية مهما كانَ تصنيفُها . والأدلةُ على هذا كثيرةٌ جداً ، أذكُرُ منها :

١-أنَّ عبدَ الله بنَ أحمد ذكرَ في «العلل» (٥٢١٤-٥٢١٧) أربعةَ أخبار ،ليس فيها حديثٌ واحد ، قالَ عقبَها : قالَ أبي : أملى عليَّ وعلى عليِّ بن المديني عُبيد الله هذه الأحاديث . (فأطلقَ الأحاديثَ على أخبار وتاريخ) .

٢- وقالَ عبدُ الله في «العلل» (٥٨٣٩-٥٨٤١) :«سمعتُ أبي يقولُ :سمعتُ من عبد الله بن رجاء المكيِّ أبي عمران حديثين :

حدثنا عبدُ الله بن رجاء المكيّ ، عن هشام : أنّ الحسنَ ومحمداً كانَ رأيُهما أن لا يجهرا ببسم الله الرحمن الرحيم . حدثنا عبدُ الله بنُ رجاء قال : قال عبيد الله ، قال نافع ، قال ابنُ عمر : يَمْسَحُ ما لم يَخْلَعْ ، وكانَ لا يُؤَقِّتُ في الخَلْع . . قال أبي : سمعتُ من ابن رجاء هذين الحديثين ولم أكتبهما» . (فأطلقَ الأحاديثَ على الرأي ، والموقوف) .

٣- وقالَ عبدُ الله بن أحمد في«العلل» (٥٨٤٢-٥٨٤٤) : قالَ أبي : سمعتُ من عبد الله بن داود الخُريبي حديثين ولم أكتبهما . . فذكر قولاً لإبراهيم والشعبي ، ومرسلاً عن أبي صالحِ .

٤- وقالَ عبدُ الله بن أحمد في «العلل» (١٣٤٧) : سمعتُ أبي يقولُ : سمعتُ من إبراهيم بن عقيل حديثين .

قلت :ولم يوردْ له شيئاً في المسند ، لأنَّ ما سمعَه منه آثار وأخبار ، بدليل الأثر في «الزهد» برقم (٤٣١) .

٥- وفي «العلل» (٥٩٥٧) أثرٌ عن عمرو بن ميمون . قال سفيان بن عُيينة(ويرويه عن منصور بن حيان) : له حديثان سمعتُ أحدَهما ولم أسمع الآخر ، كأنه ارتابَ فيه .

قلت :فأطلقَ الحديث على الأثَر .

٦- ذهبَ ابنُ الجوزي في«صيد الخاطر» (ص ٢٤٦-٢٤٨) إلى أنَّ المقصودَ مما يُذكر أنَّ فلاناً جمعَ كتابه من ست مئة ألف حديث ، ونحو ذلك ، إنّما هو الطرق ليس غير .

وقال : «ومعلوم أنّه لو جُمع الصحيحُ والُمحالُ الموضوعُ وكُلُّ منقول عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ما بَلَغَ خمسين ألفاً ، فأين الباقي؟» يريدُ : خمسين ألفاً من المتون .

قلت : وهذا الذي ذهبَ إليه أقلُّ رُجحاناً من الأول الذي ذكرتُ ، وهو أنهم يُطلقون الحديث على الأثر والمقولة الفقهية ونحوها ، ولا أظنُّ أنَّ عند الإمام أحمد هذا الكُمَّ من طرقِ الحديث ، لأسبابٍ قد أفصلها في منهجية المسند إن سنَحَت الفرصةُ .

ثانياً : ما ذُكرَ في النصِّ المنقول أنَّ الحديثَ الذي ليس في المسند ، لا يكون حُجَّةً ، وقد يلزَمُ منه أنَّ ما فيه حُجَّةٌ . وذلك في عبارته :« فما اختلف المسلمونَ فيه من حديث رسولِ الله صلى الله عليه و سلم فارجعوا إليه ، فإنْ وجدتموه فيه ، وإلاَّ فليس بحجة» .

ولي على هذه العبارات تعليقاتٌ عدةٌ :

١- علّقَ الذهبيُّ في«السير»٣٢٩/١١ على هذه المقولة بأنَّ« في الصحيحين أحاديث قليلة ، ليست في المسند ، لكن قد يُقالُ : لا تردُ على قوله ، فإنَّ المسلمين ما اختلفوا فيها ، ثم ما يلزم من هذا القول : أنَّ ما وُجِدَ فيه أن يكونَ حُجَّةً ، ففيه جملةٌ من الأحاديث الضعيفة مما يسوغُ نقلُها ، ولا يجبُ الاحتجاجُ بها . وفيه أحاديث معدودةٌ شِبْهُ موضوعة ، ولكنها قطرةٌ في بحر ، وفي غضونِ المسند زياداتٌ جمّةٌ لعبدالله بن أحمد» .

قلتُ : وفي قوله : «لكن قد يُقالُ : لا تردُ على قوله ، فإنَّ المسلمين ما اختلفوا فيها» نَظَرٌ ، لأنه لا ينحصرُ ذلك في« المسند» ، للزومه أن يكونَ حَوَى كُلَّ مختلَفٍ فيه مقبول !! وهذا غيرُ وارد قَطعاً ، فكما استُدرك على المسند أحاديث ليست فيه مما لم يُختلف فيه ، استُدرك عليه أيضاً أحاديثُ مختلَفٌ فيها لم تُذكر في« مسنده» ، مقبولةٌ وغيرُ مقبولة .

٢- لا أظُنُّ أنَّ الإمامَ أحمد رحمَه الله أرادَ ما في العبارة ، فلعلَّها نُقلت عنه خطأً ، وما مثْله بالذي يَعنيها ، لأنَّه يعلَمُ أنَّ هُناك أحاديث غيرَ قليلةٍ فاتَتْهُ ، ولو كانت عنده لأدخَلَها «المسند» ، لأنَّها مما يدخُلُ فيه .

كالأحاديث التي كانت عند إبراهيم بن عَقيل بن مَعْقِل . فقد قالَ أحمد (كما في المسند ١٤١٨٤) :«كانَ عندَه أحاديث وهب عن جابر ، فلم أقدرْ أنْ أسمعَها من عُسْرِه ، ولم يُحدثنا بها إسماعيلُ بن عبد الكريم ، لأنَّه كانَ حيّاً ، فلم أسمعها من أحد آخَرَ» .

قلت : ومثلُ هذه الأحاديث تدخل في المسانيد ، لا سيّما مسند الإمام أحمد ، ولم يُخرجها أحدٌ من دائرة المسانيد ، لذا يحتاجُها أحمد- ولا سببَ يمنَعُ من ذلك- ولم يُحصّلْها ، فخلا كتابُه منها .

وكذا قُلْ في أحاديث كثيرة ، منها أحاديثُ المصريين عامةً ، فإنَّه قَلَّ أن يرويَ من طريقهم ، لأنه

لم يدخلْ مصر ، وما سمعَ من شيوخها ، ففاتَه ، أحاديثُ كثيرة عن المصريين .

وكذا لَمّا قالَ عبدُ الله(في العلل٥٥٤٦) : قدمتُ من الكوفة سنةَ ثلاثين ومئتين ، فعرضتُ عليه(أي :على أبيه) أحاديثَ أبي بكر بن أبي شيبة عن شريك ، قالَ أحمد : عند أبي بكر بن أبي شيبة أحاديث حسان غرائب عن شريك ، لو كانَ ها هُنا سمعناها منه .

فالإمامُ أحمد يحتاجُ لمثلِ شريك وأحاديثه في«مسنده» ، وليسَ جميعُها عنده ، ولم يسمعها بعدُ من أبي بكر بن أبي شيبة ، لأنَّ أبا بكر في الكوفة ، وأحمدَ كانَ قد فُرِضَ عليه أن يبقى في معزلٍ عن الناس تلك الفترةَ . وتُوفي أبو بكر سنة(٢٣٥) . فهذا يَدُلُّ أنَّ «المسند» ينقصُه الأحاديثُ التي أشارَ إليها أحمد وهي عند أبي بكر بن أبي شيبة .

وكذا يمكنُ أن يقالَ في كثيرٍ من المشايخ ، لم يسمع من مشايخه كُلَّ ما عندهم ، بل بعضُهم لم يلحَقْ منه غير مجلسٍ أو مجلسين ، وبعضُهم ماتَ قديماً . . . وهكذا ففاتَه أحاديثُ كانَ يتمنّى أن يكونَ سمعَها منهم . وهذا حافلٌ في تراجمِهم ، وسيأتي تفصيلٌ لأسباب قلة السماعِ من بعض مشايخه في«منهجية المسند» . إن شاء الله تعالى .

الخُلاصةُ أنَّ الإمامَ يَعي تماماً أنَّه لم يَحْوِ كُلَّ حديث ، أصحيحاً كان أم ضعيفاً . فهَلْ يمكنُ أن يدَّعي مثلَ تلك المقولة إن كانَ ظاهرُها هو المرادَ .

وإلاَّ فهَلْ عَنَى الاحتجاجَ بالمرفوعِ دونَ غيره ، أكانَ في كتابه أَمْ لم يكن ، على قول : إذا صَحَّ الحديثُ فهو مذهبي؟! أي : يريدُ أنَّ الاحتجاجَ بالمرفوعِ مَّا سَمِعَ ، فلا يُحْتَجُّ بما سمعَ من بقية ما ذكرَ من الموقوف والأثر . . ولكنَّ هذا يُعكِّرُ عليه قولُه :«فما اختلفَ المسلمون فيه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فارجعوا إليه . .» ، إذْ يُخرجُ الفهمَ السابقَ للعبارة .

٣- أمَّا ما قد يُفْهَم من العبارةِ أنَّ الحُجَّةَ في المسند ، وما كانَ خارجَ المسند فليس بحجة ، فغيرُ مُراد ، بل فَهْمٌ مردودٌ ، لأنَّ واقعَ الإمام في المسند غير ذلك .

إذ قد احتَجَّ في غيرِ المسند بأحاديث ليست في المسند ، وعلى هذا أمثلة ، منها : حديث«إنَّ الله يَبْعَثُ لهذه الأمة على رأس كُلِّ مئة سنة مَنْ يُجَدِّدُ لها دينَها فهو يُروى من طريق المصريين(عبد الله بن وهب ، وعبد الرحمن شُريح الإسكندراني) ولم يكن هذا الحديث عند أحمد من رواياته ، لأنَّه رأى عبد الله بنَ وهب في الحجّ ، لكنَّه امتنعَ من السماعِ عنه ، ففاتَه أحاديثُه إلاَّ بعضاً منهارواها عنه بالواسطة ، ولعلَّهُ سمعه من الأصاغر طبقةً ، فلم يُدخله في« المسند» كما سيأتي في أسباب الرواية عن المشايخ عند أحمد .

فإذا كانَ هذا الحديثُ خارجَ المسند ، ولم يروه فيه ، بل قد لا تكونُ له رواية فيه ، فكيفَ يحتجُ به بعدُ ؟

فهذا أبو بكر المروزي : قالَ أحمدُ بنُ حنبل :إذا سُئلتُ عن مسألة لا أعرفُ فيها خبراً قلتُ فيها بقولِ الشافعيِّ ، لأنَّه ذُكر في الخبرِ عن النبي صلى الله عليه وسلم : «إنَّ اللهَ يُقيِّضُ في رأس كُلِّ مئة سنة مَنْ يُعَلِّمُ الناسَ السننَ وينفي عن النبي صلى الله عليه وسلم الكذبَ» ، فنظرنا فإذا في رأس المئة عمرُ بن عبد العزيز ، وفي رأس المئتين الشافعيُّ .

أخرجه البيهقيُّ في«المدخل» ، والخَطيبُ ، كما ذكرَ السيوطيُّ في «الدر المنثور» ٣٢١/١-٣٢٢ (المعرفة) .

وأخرجَ نحوَه الخَطيبُ في«تاريخه» ٦٢/٢ من طريق أبي سعيد الفِرِيابيِّ . وأبو نعيم في« الحلية» ٩٧/٩-٩٨ من طريق حُميد بن زنجويه ، كلاهما عن أحمد .

ونقلَه الذهبي في «السير» ٤٦/١٠ من طرقٍ أخرى . وانظر«توالي التأسيس» لابن حجر .

قلت : فمثلُ هذا الحديث استندَ إليه أحمد ، واحتجَّ به ، ولم يروِه في«المسند» ، وهو أصلٌ في الباب ، فهل هذا يعني أنه لا يكونُ موضعَ حُجَّة؟!

ومثلُ هذا الحديث أحاديثُ .

٤- وأمَّا ما قد يُفْهَمُ من العبارة أنَّ ما في«المسند» يحتَجُّ به ، على هذا المعنى الظاهر ، أي : احتجاجَ حكم . فغيرُ مُراد أيضاً . ووهم أبو موسى المديني في «خصائص المسند» (ص ٢٤) إذْ ظَنَّ أنَّ ما خَرَّجه الإمامُ أحمد في «مسنده» فهو صحيحٌ عنده .

وقد رَدَّ على هذا الوهمِ ابنُ الجوزي في« صيد الخاطر» ص ٢٩٩ .

فقال : «كانَ قد سألني بعضُ أصحابِ الحديث :هل في مسند أحمد ما ليس بصحيح؟ فقلتُ :نعم . فعَظُمَ ذلك على جماعة يُنْسَبون إلى المذهب؟ فحملتُ أمرَهم على أنَّهم عوامٌ ، وأهملتُ فكرَ ذلك . وإذا بهم قد كتبوا فتاوى ، فكتب فيها جماعةٌ من أهلِ خُراسان ، منهم أبو العلاء الهمداني يُعَظِّمونَ هذا القولَ ، ويردُّونه ويقبِّحونَ قولَ مَنْ قالَه ، فبقيتُ دَهِشاً متعجباً ، وقلتُ في نفسي : واعجبا ، صارَ المنتسبون إلى العلم عامَّةً أيضاً . وما ذاك إلاَّ أنَّهم سمعوا الحديث ولم يبحثوا عن صحيحه وسقيمه ، وظنوا أنَّ مَنْ قالَ ما قلتُه قد تعرَّضَ للطعنِ فيما أخرجه أحمدُ . وليس كذلك ، فإنَّ الإمام أحمدَ روى المشهورَ والجيدَ والرديءَ ، ثم هو قد رَدَّ كثيراً مما رَوَى ولم يَقُلْ به ، ولم يجعله مذهباً له . فَليس

هو القائلَ في حديث الوضوء بالنبيذ مجهول؟! ومَنْ نظَرَ في كتاب العلل الذي صنَّفه أبو بكر الخلاَّل رأى احاديثَ كثيرة كلَّها في«المسند» ، وقد طَعَنَ فيها أحمدُ» ا هـ .

وكذا رَدَّ تلك المقولةَ ابنُ قيِّم الجوزيَّة في « الفروسية» ص ٤٦ ، فقال : والإمامُ أحمدُ لم يشترط في مسنده الصحيحَ ولا التزمَه ، وفي مسنده عدةُ أحاديثَ سُئل عنها وضَعَّفَها بعينها وأنكرَها .

١- كما رَوَى (٩٧٠٥) حديثَ العلاء بن عبدالرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة يرفعه :«إذا كانَ النصفُ مِنْ شعبانَ فأَمْسِكُوا عنِ الصيامِ حتى يكونَ رمضان» .

وقال حَرْبٌ : سمعتُ أحمد يقول : هذا حديثٌ منكر ، ولم يُحدث العلاءُ بحديثٍ أنكرَ من هذا ، وكانَ عبدُ الرحمن بنُ مهدي لا يُحدِّثُ به البتةَ .

٢- وروى (٢٦٩٨٩) حديث :لا صيامَ لمِن لم يُبَيِّت الصيامَ من الليل» .

وسأله الميموني عنه ، فقال : أُخْبِرُك ، ما له عندي ذلك الإسناد ، إلا أنَّه عن عائشة وحفصة إسنادان جيدان . يريد أنه موقوف .

٣- وروى (٩٠٠٢ ، ٩٧٠٤ . . .) حديث ابن المطوِّس ، عن أبيه ، عن أبي هُريرةَ : «مَنْ أفطرَ يوماً من رمضانَ لم يقضه عنه صيامُ الدهر» .

وقال في رواية مُهَنَّا وقد سأله عنه :لا أعرفُ أبا المُطَوِّس ، ولا ابنَ المطوس .

٤- وروى (٩٤٠٨، ١١٣٩١) : «لاوضوء لمن لم يَذْكُر اسمَ الله عليه» .

وقال المَرُّوذي : لم يصحِّحْه أبو عبد الله ، وقال : ليس فيه شيءٌ يَثْبُتُ .

[قلت :وكذا في مسائل أحمد لأبي داود ص ٦] .

٥-وروى (٢٥١٤٦) و (٢٥٣٣٧) و . . . حديث عائشة : «مُرْنَ أزواجكنَّ أن يَغْسلُوا عنهم أثرَ الغائط والبولِ فإنِّي أَسْتَحييهم ، وكان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يفعلُه» .

وقال في رواية حرب : لم يصحَّ في الاستنجاء بالماء حديثٌ . قيل له : فحديث عائشة قال : لا يصح ، لأَن غيرَ قتادة لا يرفعُه .

٦- وروى (٢٦٥٥٥) حديث عراك عن عائشة :«حوِّلوا مقعدتي نحوَ القِبْلَة» .

وأعلَّه بالارسال ، وأنكر أن يكونَ عراكٌ سَمعَ من عائشة ، ويروى لجعفربن الزبير ، وقال في رواية المرّوذي : ليس بشيء .

٧- وروى (٢٠٧٢ ، ٣٠٧٣ . . .) حديثَ وضوء النبي ﷺ مرَّةً مرَّةً .

وقال في رواية مُهنَّا : الأحاديثُ فيه ضعيفةٌ .

٨- وروى (١٦٠٤٧) حديثَ طلحةَ بن مُصرِّف عن أبيه عن جده «أن النبي ﷺ مسحَ رأسَه حتى بلغ القَذَالَ» .

وأنكره في رواية أبي دواد وقال :ما أدري ما هذا؟ وابنُ عيينة كان ينكره .

٩- وروى (٧٠٧٦) حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه : «أيما رَجُلٍ مَسَّ ذكره فليتوضأ» .

وقال في رواية أحمدَ بنِ هاشم الأنطاكي : ليس بذاك ، وكأنَّه ضعفه .

١٠- وروى (٢٢٠٣١) حديث زيد بن خالد الجهني يرفعه :«مَن مَسَّ ذكره فليتوضأ» .

وقال مُهَنَّا : سألتُ أحمدَ عنه فقال : ليس بصحيح الحديث ، والحديثُ حديثُ بُسْرَةَ ! فقلت : من قِبَلِ مَنْ جاء خطؤه؟ فقال : من قبل ابنِ إسحاق أخطأ فيه ، ومن طريقه رواه في«مسنده» .

١١- وروى (٢٦٧٨٨) ، عن عائشة :« مَدَّت امرأةٌ من وراء السِّتر بيدها كتاباً إلى رسول الله ﷺ ، فقبض النبي ﷺ يده ، وقال : ما أدري أيدُ رجلٍ أم يدُ امرأة ، قال : لو كنت امرأة غيَّرت أظفاركِ بالحناء»

وقال في رواية حنبل : هذا حديثٌ منكر .

١٢- وروى (١٠٤٦٨) حديث أبي هريرة يرفعه :« مَنِ اسْتَقَاءَ فَلْيُفْطِرْ ، ومن ذَرَعَهُ القيءُ فَلَيْسَ عليه قضاء» .

وعلَّلهُ في رواية مُهَنَّا .

وقال أبو دواد : سألتُ أحمد عن هذا فقالَ : ليس هذا بشيء ، إنما هو «مَنْ أكلَ ناسياً فإنَّما أطعمَه اللهُ تعالى وسقاه» .

١٣- وروى (١٨٤٩و١٩٤٣و٢١٨٦ . . .) حديث ابنِ عباس : «أن النبيَّ ﷺ احتجم وهو صائم» .

وقال في رواية مُهَنَّا وقد سأله عن هذا الحديث ، فقال : ليس بصحيح .

١٤- وروى (٥٧٣٢) حديث ابن عمر يرفعه :«مَنِ اشْتَرى ثوباً بِعَشْرَةِ دَراهِمَ وفيه دِرْهَمٌ حرامٌ لم تُقْبَلْ له صَلاةٌ ما دَامَ عليه» .

وسأله أبو طالب عن هذا الحديث ، فقال : ليس به شيء له إسنادٌ .

وقال في رواية مُهَنَّا : لا أعرفُ يزيدَ بن عبد الله ، ولا هاشماً الأوقصَ ، ومن طريقهما رواه .

١٥- وروى عن القَواريريّ ، عن معاذ بن معاذ ، عن أشعثَ الحُمْراني ، عن ابن سيرين ، عن عبد الله بن شقيق ، عن عائشة :«كان رسولُ الله ﷺ لا يُصلي في شُعُرنا ولا لُحُفنا» .

وقال في رواية ابنه عبد الله : ما سمعتُ عن أشعث أنكرَ من هذا ، وأنكره إنكاراً شديداً .

[قلت : ليس هذا في المسند ، بل رواه عبدُ الله بن أحمد عن القواريري في «العلل» (٥٩٨٣)].

١٦- وروى (٨٢٢) حديثَ علي : أنَّ العباس سألَ رسولَ اللّه ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تَحلَّ ، فَرَخَّص له .

وقال الأثرمُ :سمعتُ أبا عبداللّه ذُكِرَ له هذا الحديثُ فضعَّفه ، وقال : ليس ذلك بشيء ، هذا مع أن مذهبَه جوازُ تعجيل الزكاة .

١٧- وروى (٢٧٠٢٥) حديثَ أمِّ سلمة أنَّ رسول اللّه ﷺ أمرها أن تُوافيه يومَ النحر بمكة .

وقال في رواية الأثرم : هو خطأ ، وقال وكيعٌ عن أبيه مرسل أنَّ النبيَّ ﷺ أمرها أن تُوافيَه صلاةَ الصبح يومَ النحر بمكةَ ، أو نحو هذا .

وهذا أيضاً عجب ، النبي ﷺ يوم النحر ما يصنع بمكة! يُنْكِرُ ذلك .

١٨- وروى (٨٢٥٦) حديث أبي هريرة يرفعه :«مَن وَجَدَ سَعَةً فلم يُضحِّ فلا يَقْرَبَنَّ مُصَلانا» .

وقال في رواية حنبل : هذا حديثٌ منكَرٌ .

١٩- ونظيرُ ما نحن فيه سواء بسواء (٢٦٦٢٦) ، عن عثمان بن عمر ، حدثنا يونس عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة أنَّ رسول اللّه ﷺ قال : «لا نَذْرَ في معصية وكفارتُه كَفَّارَةُ اليمين» .

فهذا حديث رواه وبنى عليه مذهبَه ، واحتجَّ به ، ثم قال في رواية حنبل : هذا حديث منكر .

وهذا بابٌ واسع جداً لو تتبعناه لجاء كتاباً كبيراً .

والمقصودُ أنه ليس كُلُّ ما رواه ، وسَكَتَ عنه يكونُ صحيحاً عنده وحتى لو كان صحيحاً عنده ، وخالفه غيرُه في تصحيحه لم يكن قولُه حُجَّةً على نظيره .

قلت : وقد وجدتُ في كتُبِ المسائلِ والعلل أحاديثَ أُخرى رواها أحمدُ في«المسند»، وتكلَّمَ عليها لم أجدْ داعياً لاستقصائها ، فإنَّ البابَ واسعٌ كما قالَ ابنُ القيم ، وهو أوضَحُ من أنْ يُعَرَّفَ .

قالَ ابنُ القَيِّم :« وبهذا يُعرفُ وَهَمُ الحافظ أبي موسى المَديني في قوله في«خصائص المسند» ص٢٤ :إنَّ ما خَرَّجه الإمام في مسنده ، فهو صحيحٌ عنده ، فإنَّ أحمدَ لم يقل ذلك قطُّ ، ولا قال ما يَدُلُّ عليه ، بل قال ما يَدُلُّ على خلافِ ذلكَ كما قال أبو العز بنُ كادش كما في «خصائص المسند» ص٢٧ :

إن عبدَ اللّه بن أحمد بن حنبل قال لأبيه : ماتقولُ في حديث رِبْعيٍّ عن حُذيفةَ؟ قال : الذي يرويه عبدُ العزيز بن أبي رَوَّاد؟ قلتُ : يَصحُّ ؟ قال : لا ، الأحاديثُ بخلافه ، وقد رواه الحفاظ عن ربعي

عن رجلٍ لم يُسَمِّه ، قال : فقلت له : قد ذكرتَه في «المسند»؟ فقال : قصدتُ في المسند الحديثَ المشهورَ وتركتُ الناسَ تحتَ ستر الله ،ولو أردتُ أن أقْصِدَ ما صَحَّ عندي ، لم أروِ هذا المسندَ إلا الشيءَ بعدَ الشيء ، ولكنك يا بنيَّ تَعْرِفُ طريقتي في الحديث لستُ أخالفُ ما فيه ضعفٌ إذا لم يَكُنْ في الباب شيءٌ يدفعه . فهذا تصريحٌ منه رحمهُ الله تعالى بأنه أخرجَ فيه الصحيحَ وغيرَه .

وقد استشكل أبو موسى المديني هذه الحكاية في «خصائص المسند» ص ٢٧ وظنها كلاماً متناقضاً ، فقال :ما أظن هذا يَصِحُّ ، لأنَّه كلامٌ متناقضٌ . لأنه يقولُ : لَسْتُ أخالفُ ما فيه ضعفٌ إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه ، وهو يقول في هذا الحديث : الأحاديثُ بخلافه ، قال : وإنَّ صحَّ ، فلعله كان أولاً ، ثم أخرجَ منهُ ما ضَعُفَ ، لأنِّي طلبتُه في المسندِ ، فلم أجده .

قلتُ : وقد حاولَ ابنُ القيم الدفاعَ عن هذه الحكاية عن أبي العز بن كادش ، ليثبتَ المقدمة التي تكلَّمَ عليها أولاً ، وهذا مجانبٌ للصواب ، فإنَّ مقدمة ابن القيم صحيحة ، لكن دفاعَه عن هذه الحكاية غيرُ صحيحٍ .

فابنُ كادش هذا كذَّابٌ مُخَلِّط ، وهو أبو العزِّ أحمدُ بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن محمد العُكْبَريَ ، المتوفى سنة(٥٢٦) .

قال ابنُ النجار : كانَ ضعيفاً في الرواية ، مُخَلِّطاً كذَّاباً ، لا يُحْتَجُّ به ، وللأئمة فيه مقالٌ .

وقالَ السمعانيُّ : كانَ ابنُ ناصر يُسيءُ القولَ فيه .

وقالَ عبد الوهاب الأنماطيُّ : كانَ مُخَلِّطاً .

وذكر له الذهبي في« السير» ٥٥٩/١٩ قصةً يفتخرُ فيها بكذبه ، فقال الذهبي : هذا يَدُلُّ على جهله ، يفتخرُ بالكذب على رسولِ الله ﷺ !!

قلت : أمَّا المقولةُ السابقة : أن لا ضعيفَ في المسند ، فباطلةٌ عند ذوي البصائر ، ولا يحتاجُ البُرهانُ على زَيْفها كبيرَ عَناء ، لذا نكتفي بما أوردْنا . وقد حاولَ أبو موسى المديني أن يُثبتَ دعواه عملياً بأنَّ الأحاديث الضعيفة كانَ يأمُرُ أحمد ولدَه عبدَ الله بالضربِ عليها . . . وإبطالُ هذا الاستدلال سَهْلٌ ، ولعلَّه إنْ كانَ مُتَّسَع من الوقتِ أن يأتي في منهجية الإمام أحمد إنْ شاء الله تعالى .

الفصل الرابع

هل المسندُ تصنيفُ أحمد أم ابنه ؟!

الواقعُ أنَّ كتابَ«المسند» يحوطُه بعضُ الغُموض والتناقُض ، إذْ تجدُ إشارات فيها دلالة يد أحمد تصنيفاً ، وأخرى تُغَلِّبُ صنعةَ عبد الله بن أحمد فيه . ولعلَّ التصرُّفَ الذي قامَ به عبدُ الله جعلَ بعضَ العلماء ينظرونَ إليه أنَّه القائمُ على تَصْنيفه بإيعازٍ من أبيه .

لذا قالَ الذهبيُّ في «السير» ٥٥٢/١٣ :«وهذا كتابُ « المسند» له لم يُصَنِّفْهُ هو ، ولا رَتَّبَه ، ولا اعتنى بتهذيبِه ، بل كانَ يرويه لولدِه نُسخاً وأجزاءً ، ويأمرُه أنْ ضَعْ هذا في مسندِ فلانٍ ، وهذا في مسند فلان . . . .) .

وقد كنتُ في لحظةٍ ما أرَى قُرْبَ هذا الرأي إلى الحقيقة ،لكنِّي لمَّا قرأتُ المسندَ مرَّاتٍ ظَهَرَ لي علَلٌ أُخرى لمشكلاته ، ليس فيها هذا المذكورُ عند الذهبيِّ .

خلاصتُها : أنَّ المسند من تصنيف أحمد وكتابته ، وأنَّ عبدالله قرأ المسندَ على أبيه وقُرِىءَ عليه ، وأنَّه سمعَ من أبيه ملاحظاتٍ وعِلَلاً على بعض الأحاديث ، وأنه اطَّلع على كتاب أبيه الأصيل ، المسند الكبير الذي جمع فيه حديث الشيوخ ، فوَجَد بعض الأحاديث مما قد يجوز إدخالها في المسند ، فَدوَّنَ على الأحاديث ملاحظاتِ أبيه ، وزادَ عليها أُخرى من عنده . وظَنَّ في بعض أحاديث كتابه الأصل جوازَ إيرادها على شَرْطِ أبيه . وزادَ أحاديثَ على المسند من روايته لم تنتظِمْ معَه في الكتاب ، إذْ ليس لها ضابطٌ في بعضِ الأحيان ، وفي أُخرى نجُد الحكمةَ في إيراد حديثه الزائد ، لبيان علة ، أو زيادة ، أو طريق ، أو استدراك فائت . . . .

وقصةُ ذلك- في ظَنِّي- أنَّ الإمامُ أحمد رَجَعَ إلى كتابه الأصل خلالَ إقامته بين سنة(٢٢٨-٢٣٤) ، فاستخرجَ الأحاديثَ التي تندرِج تحتَ شرطه في الرواية ، وبوّبها على المسانيد في أجزاء وكرَّاساتٍ ، ثُمَّ سمَّعَها ابنَيْه عبدَ الله وصالحاً ، وابنَ عمِّه حنبلاً ، وكانَ أحمدَ أثناءَ الإسماعِ يوردُ بعضَ الفوائد الحديثة ، فكانَ عبدُ الله يكتُبها . وهُنا احتمالان :

الأولُ : أنَّ عبدَ الله كانَ يكتبُ ما يُحدِّثُ أبوه عندَه ويحتفظ به ، فكانت عنده نسخةُ أُخرى ، لذا كانَ أحياناً يرجعُ إلى أصلِ أبيه فيجدُ فيه خلافاً ، فيذكره على أنَّ أصلَ كتاب أبيه كذلك .

الثاني : أنَّ عبدَ الله تناوَلَ نسخةَ أبيه بعدَ سماعها ووفاة أبيه ، فزادَ على النسخة نفسها إلحاقات وأوراقاً طيَّارةً فيها الملاحظاتُ التي سمعَها من أبيه ، وأحاديث لم يكن قد سمعَها من أبيه ، وإنَّما وجدَها في كتاب أبيه ولم يسمعها . وأرادَ بكتاب أبيه : الكتابَ الذي قبلَ التصنيف ، أو المسندَ نفسَه ، لكنْ لم يسمع هذه الأحاديثَ من أبيه ، فأورَدَها كما هي . فلمَّا سمعَها أبو بكر القطيعي من عبد الله ، نسخَها على وجهها ، وتداولوا من نسخته بعدَ ذلك نُسَخاً أخرى ، وأصبحت هذه صورتَها . واللهُ أعلم .

والميلُ عندي قائمٌ أنَّ «المسند» لأبي عبدالله أحمد بن حنبل ، لأدلة في المسند نفسه ، يبعُدُ أن تكونَ من ابنه ، لذا أنا مضطَرٌّ لذكرِها وبيانها معَ العلم أنَّ قوةَ هذه الأدلة ليستْ في مفرداتها ، بل فيها مجتمعة ، وهاكَ المرادَ منها :

١- بيانُه المرَّاتِ التي سمعَ فيها الحديث من مشايخه ، معَ بيانِ الاختلاف بينهما عن الشيخ نفسه ، وهذا لا يكونُ في الكتاب الأصلِ للمحدِّث إلاَّ مفرَّقاً حسبَ سماعه من الشيخ ، فيكتبه على أوجُه مختلفة ، فلو كانَ أحمد ناقلاً لهذا من كتاب أبيه الأصل (ما قبلَ المسند) لَما ذكرَ مثلَ هذه المواضع من الخلاف ، لأنَّ هذه الأحاديث لا يمكن التصرُّفُ بها إلاَّ مِنْ قِبَلِ صاحبها الذي سمعَها ، أي :إذا سمعَ أحمد من شيخين أو ثلاثة حُقَّ له الجمعُ بينَ رواياتهم مع ذكرِ الخلاف أو الاتفاق ، أمَّا اذا كانَ الاتفاق أو الاختلاف بين شيوخ شيخه أو شيوخ شيوخه ، لم يَجمعْ ، لأنَّه يجبُ أن يؤدِّيَ كما سمعَ ، فلاحَقَّ له بالتغيير ، وواضحٌ في المسند أنَّ الإمام أحمد رحمه الله كانَ متقيداً جداً بالألفاظ ، يؤدِّي الحديث كما سَمِعَ وإنْ أخطأ شيخُه .

والأمثلةُ في«المسند» على هذا كثيرة :

منها حديث رقم (٧٢٧٨) يرويه عن سفيان بن عُيينةَ ، قال أحمدُ عقبَهُ : سمعتُه أربعَ مرات من سفيان ، وقالَ مرةً . . . فذكره ، وقال مرةً . . فذكره .

ومنها حديث رقم (٢٧٠) قال : حدثنا عفَّانُ ، حدثنا همَّامُ ، حدثنا قتادةُ ، حدثنا أبو العالية ، عن ابنِ عباس ، حدَّثني رجالٌ مرضيُّون فيهم عمرُ . وقال عَفَّانُ مرةً : شَهِدَ عندي رجالٌ مرضيُّونَ وأرضاهم عندي عمر أنَّ رسولَ الله ﷺ قال : لا صلاةَ بعدَ صلاتين . . .

فإيرادُ مرَّاتِ السماعِ معَ التبايُنِ الزمني لها وكتابتها مرات في كراساته ، لا يجمعها في موضع واحدٍ عن مشايخه إلاَّ صاحبُها . فلو كانَ الذاكرُ لها عبدُالله بن أحمد لَما حُقَّ له الجمعُ إلاَّ أن يَذْكُرَه له

أبيه ، وإلاَّ كانَ متصرِّفاً ، وليس هذا من عادة المحدثين ، إلاَّ أن يكونَ له منهجاً معروفاً به . ولم نجد هذا المنهج عند أحمدَ وابنه . فأحمدُ لا يتصرَّفُ إلاَّ من جهة مشايخه ، وعبدالله لا يتصرَّفُ إلاَّ من جهة مشايخه ، فمثلاً إذا كانَ الحديثُ عن أبيه ، وسمعَه هو أيضاً من شيخ أبيه ، ذكرَ أحياناً بينَهما الخلافَ في الرواية .

ومَنْ أرادَ أن ينظُرَ إلى تصرُّفِ الإمام أحمد في مرأت السماعِ وبيان الفارق بينَها ، فلينظُر الأرقام التالية على سبيل المثال :(١٦٥ ، ١٦٦ ، ٢٠٦ ، ٢٧٠ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ١٥٠٤ ، ١٨٠٢ ، ٢٧٦٤ ، ٢٨٠٧ ، ٣٠٦٥ ، ٣٣٥٥ ، ٣٣٧٧ ، ٣٥٦٨ ، ٣٥٧٠ ، ٤٠٦٦ ، ٤٠٦٧ ، ٤٧٠٥ ، ٧٣٤٤ ، ٨٥٢٩ ، ٩٠٢٤ ، ٩٠٦٦ ، ١١٥٥٦ ، ١٢٠٩٨ ، ١٢١٠١ ، ١٥٣٧٥ ، ١٦٤٨٠ ، ١٦٥٦٦ ، ١٦٦٧٢ ، ١٦٨٥٨ ، ٤٩٢٦ ، ٥٣٤٣ ، ٥٦٠٥ ، ٥٩٠٩ ، ٦٦٩٥ ، ٧٢٧٨ ، ٧٣٠٠ ، ١٧٧٤٤ ، ١٨٣٤٢ ، ١٨٥١٨ ، ١٩١٣٢ ، ١٩١٩٥ ، ١٩٣٤٠ ، ١٩٤١٦ ، ١٩٤١٥ ، ٢٠٦٥٦ ، ٢٠٦٦٥ ، ٢٢٤١٠ ، ٢٢٧١٧ ، ٢٢٨٩٢ ، ٢٣٩٦٥ ، ... وغيرُها كثير) .

٢- جمعُه بينَ المشايخ في الحديث الواحد . وهذا لا يكونُ إلاَّ للمصنِّف ، لا يمكنُ لعبدالله أن يتصرَّفَ به من تلقاء نفسه ، وليس الحديثُ في أصل أحمد إلاَّ مفرَّقاً ، فجمعُه في مكان واحد عن مشايخ عدة إنَّما هو من فعله .

والأمثلةُ على هذا كثيرةٌ ، منها حديث رقم (٧٧٣) قالَ : حدثنا حَجَّاجٌ وأبو نعيم قالا : حدثنا فِطْر ، عن القاسم بن أبي بزَّةَ ، عن أبي الطُّفيل . قالَ حجَّاج : سمعتُ عليَّاً يقولُ :قالَ رسولُ الله ﷺ :«لو لم يَبْقَ من الدنيا إلاَّ يومٌ لَبَعثَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ رجلاً منَّا ، يملَؤُها عَدْلاً كما مُلِئَت جَوْراً» . قالَ أبو نُعيم :«رجلاً منِّي» .

ففي هذا الحديث جمعٌ بين روايتي شيخين ، وهذا لا يمكنُ أنْ يقومَ به غيرُ المصنِّف ، ثم فرَّقَ بينَ ألفاظهما . فلو كانَ هذا عن غير الشيخ لما جازَ الجمعُ ، بل يُتقيَّدُ بالرواية كما هي . لذا لا يمكنُ لعبدالله أنْ يكونَ هو الجامعَ لهما .

ومن الأمثلة أيضاً حديث رقم (٤٠٤٣) قال :حدثنا ابنُ نُمير ، حدثنا الأعمشُ ، عن شقيق قال : سمعتُ عبدَ الله قالَ : قالَ رسولُ الله . . . فذكره . ثم قال : ووافقَه أبو بكر عن عاصم خلافَ أبي معاوية ، حدثناه أسودُ .

فهذا دليلٌ واضحٌ أنَّ أحمدَ قالَ هذا عقبَ استخراج هذا الحديث من كتابه الأصل ، فلمَّا أودعَه المسنَد ، «كتابَه المصنَّفَ» ، ذكرَ فيه الخلاف من روايات أُخرى ؛ من حفظه أو مراجعته . ولا يمكنُ أن

يذكُرَ مثلَ ذلك في أصول كتابه عند الرواية .

وثمت مثالٌ ثالثٌ يوضِّحُ تصرُّفَ الإمام أحمد في الرواية بالجمعِ عن مشايخه ، ودقته في هذا الجمع بطريقة لم يُسْبَق إليها ، كانَ كثيراً يذكُرُ كلمةَ «المعنى» مصاحبةً لرواية شيخية إذا جمعهما وكانت روايتاهما بمعنىً واحد :

كما في الحديث رقم (٢٠١٧٠) حدثنا عبدُ الرزاق وعَفَّانُ المعنى- وهذا حديث عبد الرزاق- قالا . . . فذكره . فإطلاقُ كلمة«المعنى»تعني أنِّي أذكرُ لفظَ الأول ، والثاني بمعناه وإسناده .

وقد يأتي بالحديث عن شيخٍ ، ثم يأتي به عن شيخٍ آخَرَ فيُحيلُ معناه على الأول ، وهذا لا يكونُ إلاَّ من المصنِّفِ :

كما في الحديث رقم (٢٥٠٣٩ ، ٢٥٠٤٠) قال فيهما :حدثنا عَفَّانَ . . فذكرَ حديثين . ثم قال(٢٥٠٤١ -٢٥٠٤٢) : حدثنا بهما حسين جميعاً ، عن جرير المعنى والإسناد ، عن . .

ومثلُه أيضاً الحديث رقم (٢١٧٧١) .

وقد يُفَصِّلُ المرادَ بقوله المعنى :

كما في الحديث رقم(٢٥٦٣١) قال :حدثنا يزيد ، أخبرنا جعفرُ بن كَيْسان(ح) ويحيى بن إسحاق ، وعَفَّان المعنى .(وهذا لفظُ حديث يزيد ولم يختلفوا في الإسناد والمعنى) ، قالا :أخبرنا جعفر ابن كيسان العدوي . . . فذكره .

فإيرادُ هذه الطريقة عن المشايخ لا تكونُ إلاَّ من تلامذتهم ، وهذا منهج معروفٌ في التصرُّف إذا كانَ عن المشايخ ، لا يتعدَّاهم . فالتابعيُّ يذكُرُ الجمعَ عن الصحابة ويذكُرُ خلافَهم ، وتابعُ التابعيِّ يذكُرُ الجمعَ عن مشايخه التابعين ويذكُرُ فروقاً بيْنَهم ، وهكذا كُلٌّ بالنسبة للطبقة التي علَتْه . لذا فالتصرُّفُ قائمٌ على الإمام أحمد ، لا غير ، لأنه يذكُرُ عن مشايخه . فإذا تعدَّى المشايخ نَقلَ حرفاً بحرفٍ كما سمع .

٣- التكرارُ الذي تَمَّ في بعض الأحاديث ، فكُرِّرَتْ بأعيانها في مسانيد مختلفة ، فمثلاً الحديث يُذْكَرُ عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة وجابر مجتمعين ، فقد يأتي به في ثلاثة مواضع حسبَ المسانيد ، وأحياناً يذكُرُ في موضعين ويترك الثالث ، وأحياناً يذكُره في موضعٍ واحدٍ ، ويهملُ الباقي . وهذا عليه أمثلةٌ تأتي في«ترتيب المسند» .

فلو كانَ غيرُ أحمد المصنِّفَ لها والمُرَتِّبَ لوضعَه في أماكنه . في حين أنَّ المصنف مثلَ أحمد قد يذكُرُ الحديثَ في مسند أبي هريرة ، فيذكُرُ في مواضعَ أخرى ، أو يَنْسى وضعَه فيها . فكانَ الخَللُ ، لأنَّ

الحديث لم يوضَعْ في آن واحد في أماكن مختلفة ، فالأغلب أن يكونَ وقوعُ الخَلَلِ من المصنف ، لانه يعتني به من حيثُ المادةُ وجمعُها ، ولأنه لم يُبَيِّضْ كتابَه وينقحه فيما نعلم . أمَّا المُرَتِّبُ فيكونُ اهتمامُه في وضع الأحاديث في أماكنها ، لا غيرُ ، لذا يَقِلُّ عنده الخَطَأُ والتكرار ، لأنَّه يتناوَلُ من مادة معلومة .

٤- اختصارُه الإسناد على أنَّه الذي قبلَه . فيرويه مرةً ، ثم يحيلُ إليه عدةَ متون تصرُّفاً منه . كما في الأحاديث ذات الأرقام (٩١٥١-٩١٥٥) فإنه قالَ في أولها :«حدثنا وبهذا الإسناد أنَّ رسولَ الله . .» إحالةً على إسناد سابق .

وقالَ عبدُ الله عقب هذه الأحاديث :كذا قالَ أبي في هذه الأحاديث .

فمثلُ هذا لا يكونُ إلاَّ من المصنَّف ، وصَرَّحَ عبدُ الله أنَّه لا علاقةَ له بهذا الحذف .

٥-توقُّفُ عبد الله بن أحمد في سقط وقعَ في الحديث ، لأنَّه كذا جاءَ في «المسند» ، وكذا سمِعَه أبوه إيّاه في قراءَته عليه . فنَبَّهَ عبدُ الله عليه حتى لا يُظَنَّ أنَّه سقطَ سَهْواً .

كما في الحديث رقم (١٠٧١٩) قال : حدثنا الضحَّاكُ ، حدثنا حجاجُ الصوَّافُ . . . فذكرَ الحديث وفي آخره سقط . قال عبد الله : كذا في كتاب أبي ، يعني مبيضاً سقط .

٦- بيانُه اختلافَ لفظ الحديث عن الشيخ باختلاف مكان تحديثه .

فقال(كما في الحديث رقم ٢٠١٧٦) : حدثنا روحٌ ، عن شُعبةَ ، عن الفُضيل بن فضالة . . . فذكره . ثم قال : قالَ روحٌ ببغداد : يُحبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نعمته على عبده .

قلت : فمثلُ هذا الجمعِ لا يكونُ إلاَّ عند التصنيف ، وهذا يؤيِّدُ دليلاً على ما ذكرنا .

٧- تفريقُ عبد الله بينَ سماعه وكتاب أبيه ، وقد يكونُ الكتابَ الأصل . فيورد الحديث كما هو في« المسند» ، ثم يذكر أنه وجد زيادةً في الحديث بخط يد أبيه في كتابه (لعلَّه يريدُ أصلَه) .

كما في الحديث رقم (٢٠٥٧٣) قال : حدثنا أبو أحمد ، حدثنا خالدٌ- يعني ابنَ طهمان-عن نافع . . . قال عبدُ الله بعد ذكر الحديث : وجدتُ في كتاب أبي بخَطِّ يده في هذا الحديث قال : . . . فذكر زيادةً .

٨- ذكرُه روايةً فيها خلافٌ حولَ تعيين أحد الرواة ، فجعَلَ عروة مكان أبي بكر . . . فتعقَّبَه أحمد بن وافقَ على رواية عروة .ثم ذكر رواية أبي بكر . . . كما في الأحاديث ذات الأرقام (٢١٤٧٥ - . . .) .

٩- زيادةُ عبد الله بن أحمد أحاديث بينَ أحاديث أبيه ، فأفسدت الترتيب الذي في أصل

الكتاب ، فلو كانَ الواضعُ لها عبدَ الله لَما وَقَعَ في مثلِها .

كما في الحديث رقم (١١٤١) : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شُعبةُ ، عن الحكمِ ، قال : سمعتُ ابنَ أبي ليلى ، حدثنا عليٌّ أنَّ فاطمةَ اشتكَتْ ما تَلْقى من أثرِ الرَّحَى في يدها . . . فذكر الحديث .

زادَ عبدُ الله بعدَه حديثين لا صلةَ لهما بهذا الحديث ، برقم (١١٤٢) عن محمد بن بكار وأبي الربيع الزهراني ، ورقم (١١٤٣) عن أبي بكر بن أبي شيبة .

ثم جاءَ حديث أحمد (١١٤٤) بهذا النصِّ : حدثنا عفان ، حدثنا شُعبةُ ، أخبرنا الحكمُ ، قال : سمعتُ ابنَ أبي ليلى أنَّ علياً حدَّثهم أنَّ فاطمة شَكَت إلى أبيها ما تَلْقى من يديها من الرَّحى . فذكرَ معنى حديث محمد بن جعفر ، عن شُعبة .

قلت : فهذا يَدُلُّ بهذا التصرُّف ، بإحالة هذا الحديث على الذي قبلَه ، أنَّه مرتبطٌ به من قِبَلِ المصنِّفِ نفسه ، فزادَ عبدُ الله بينَهما حديثين أفسدَ بهما ذاك الترتيب الذي أرادَه أحمد .

وهذا قد يُقَوِّي ما أذهبُ إليه أنَّ عبد الله استخدمَ أُصولَ أبيه وزادَ عليها ، إذْ كانَ المسند كراسات وأجزاءً ، وكانَ فيها بعضُ البياض في أسفل الورقة أو جوانبها ، فزادَ فيها كلاماً ، أو زادَ أوراقاً طيَّارةً ألحقها بالكتاب ، فزادها الناسخُ أو الراوي عنه في هذا الموضعِ !!

١٠- رواية عبد الله الأحاديث التي ضَرَبَ عليها أبوه وامتنَعَ عنها ، وهذا يَدُلُّ أنَّ أحمد صَنَّفَ المسند ، ثُمَّ ضَرَبَ على بعض أحاديثه ، فنبَّه عبدُ الله عليها . أمَّا لو كانَ أبوه هو الذي أشار إلى أَنْ ضَعْ هذا هُنا ، وهذا هُنا ، فإنَّه لا حاجةَ له بالأحاديث المضروبة ، فلماذا ينقلُها عبدُ الله .

ولو قُلنا : إنَّ عبدَ الله تناولَها من كتاب أبيه (ما قبلَ المسند) ، فإنَّ منها الكثيرَ ، فلماذا أهملَ كثيراً من الأحاديث المضروبة(كما يُستفاد هذا من العلل) ، وجاءَ ببعض الأحاديث المضروبة؟! لذا فأبوه الذي صَنَّفَ ، وهو الذي ضَرَبَ عليها بعدَ التصنيف .

١١- بيانُ أحمد للصفةِ التي عليها حديثُه في أصلِه قبلَ تصنيفه في«المسند» .

كما في الحديث (٢٥٨٧٢) قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : أخبرنا ابنُ جُرَيْج ، قال : أخبرني الزُّهري عن حديث عروة بن الزبير وابن المسيب ، يحدث عروةُ عن عائشة . وسعيدُ بن المسيب عن أبي هُريرة . أنَّ النبي ﷺ . . . .

قال عبدُ الله : سمعتُ أبي يقولُ : هذا الحديث هو هكذا في كتاب الصيام عن أبي هُريرة

وعائشةَ ، وفي الاعتكاف عن عائشة وحدَها .

قلتُ :وإنّما هذا أصلُ كتابه ، لأنَّ أحمدَ كانَ يسمَعُ من بعض مشايخه الأبوابَ الفقهية ، ويكتبها على ذلك كما كتبَ عن هشيم المناسك والجنائز ونحوه . فلا يكون بيانُه هُنا إلاَّ بعدَ أن ذكره في «المسند» ، فلا هو في كتاب الصيام ، ولا هو في كتاب الاعتكاف ، لذا نبَّهَ عليه .

١٢- بيانُ عبد الله بن أحمد للسقط الذي وَقَعَ فيه أبوه في «المسند» ، وأنَّه هكذا سمعَه أيضاً .

كما في الحديث رقم (٢٣٦٣٥) : حدثنا سفيانُ ، حدثنا الأعمش ، حدثنا شَقيق ، عن حُذيفةَ أنَّ النبي ﷺ أتى سُباطةَ قومٍ ، فبالَ قائماً ، فذهبتُ أتباعَدُ عنه فقدمني حتى .

قالَ عبدُ الله :وسقطت على أبي كلمة .

قلت : وهذا يَدُلُّ أنَّ أحمدَ لَمَّا وَضَعَ الحديث في هذا المكانِ وكانَ ناقصاً ، حدَّثَ به أيضاً ابنَه كذلك ، على نقصه ، لأنَّه كذا جاءَ في كتابه .

ومثلُه أيضاً (لكن في الوجادات) الحديث رقم (١٧٠٩١) .

١٣- إيرادُ عبد الله بن أحمد أحاديث سمعَها من أبيه في«المسند» ، لكن لم تُدَوَّنْ فيه . أو سَمعها خارجَ المسند ولم تُذْكر في«المسند» ، فاستدركها في«المسند» ، لأنَّه من سياق الأحاديث المذكورة بالإسناد نفسه

كما في الحديث رقم (١٨١٥٦) : حَدَّثنا وكيع ، حدثنا عبد الحميد ، عن شهر ابن حوشب ، عن عبد الرحمن بن غَنْم قال : قالَ رسولَ الله ﷺ :«لا يدخُلُ الجنةَ الجَوَّاظُ والجعظريُّ والعُتُلُّ الزّنيمُ» .

قالَ عبدُ الله : هو سقط من كتاب أبي .

١٤- بيانُ عبد الله بن أحمد أنَّ ما ضَرَبَ عليه أبوه في«المسند» سمعَه منه في الكتاب الأصل .

ففي الحديث رقم (١١٩٠٧) قال عبد الله : قالَ أبي : أخطأ فيه يحيى بن سعيد ، وضربَ عليه أبي ها هُنا ، وقد حدثنا به في كتاب يحيى بن سعيد .

قلت : فلو كانَ عبد الله هو الناقلَ له ، لَمَا كانَ فيه ضَرْبٌ ، وإنَّما ضَرَبَ عليه أبوه في«المسند» بعد ما كتبَه ، لأنَّ يحيى أخطأ فيه . ففي هذا دليلٌ قويٌّ أنَّ الذي يحدث منه هو«المسند» الذي صَنَّفَه أحمد من أصله في حديث المشايخ .

١٥- رجوعُ أحمد عن ضَرْبِه على حديثٍ ، وكتابته :«صحّ» ، أي : يبقى في المسند .

كما في الحديث رقم (١٤٣٢٩) قال :حدثنا عبدُ الوهاب الثقفيُّ ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن جابر أنَّ رسولَ الله ﷺ قضى باليمين معَ الشاهد . . .

قالَ عبدُ الله :كانَ أبي قد ضَرَبَ على هذا الحديث ، قال :ولم يُوافق أحدٌ الثقفيُّ على جابر ، فلم أزَلْ به حتى قَرَأه عليَّ وكتبَ عليه : هو صَحّ .

قلت : فهذا دليلٌ قويٌّ أنّه في«المسند» ، لا في الكتاب الأصل ، لأنّه لو كانَ في الأصلِ لَما احتاجَ أن يُحدثَ به ويكتب عليه :«هو صَحّ» ، وإنما أرادَ بـ«صح» ، أن يبقى في المسند .

١٦- ذكرُ عبد الله الفرقَ بينَ سماعه من المسند ، وما كانَ في أصلِ كتاب أبيه .

ففي الحديث رقم (١٥٣٩٨) قال : حدثنا عَفّان ، حدثنا همام ، حدثنا قتادةُ ، عن أبي الخليل ، عن عبد الله بن الحارث ، عن حكيم بن حزام أنَّ رسولَ الله ﷺ قال : البَيِّعان بالخيار ما لم يتفرَّقا .

قالَ عبدُ الله : وجدتُ في كتابِ أبي : الخيارُ ثلاث مرات ، فإنْ صَدَقا وبَيَّنا فعَسى أن يربَحا ربحاً ، وإنْ كذبا وكتما مُحقت بركةُ بيعهما

قلت : فهذا يعني أنه سمعَ الحديثَ من المسند عن أبيه . ونحن بعدَ ذلك بينَ احتمالين :

الأول : أن تكون هناك زيادة في المسند لم يُسَمِّعْه أبوه إيَّاها .

الثاني : أنَّ في أصل كتاب أبيه(قبلَ المسند) هذه الزيادة لم يوردْها في المسند . وهذا أو ذاك يُدلُّ أنَّ أحمدَ هو صاحبُ التصنيف . لاستدلال عبد الله في بيان الفرق بين سماعه من المسند ، وما في كتاب أبيه الأصل .

١٧- بيانُ عبد الله أنَّ أباه خَطَّ على كلامٍ عقبَ الحديث في كتابِه ، فشَكَّ :هلْ سمَّعَه إيَّاه أبوه أم لا .

كما في الحديث رقم (١٦٩٩٩) قال : حدثنا روح ، قال : حدثنا حمادُ بن سلمة ، عن جبلة بن عطية ، عن ابنِ مُحيريزٍ ، عن مُعاوية ، عن النبيِّ ﷺ قال :«إذا أرادَ اللهُ عز وجَلَّ بعبدٍ خيراً يُفَقِّهْهُ في الدين» .

قالَ عبدُ الله : وجدتُ هذا الكلام في آخرِ هذا الحديث ، في كتاب أبي بخَطِّ يده ، متصلاً به ، وقد خَطَّ عليه ، فلا أدري أقرأه عليَّ أم لا :« وإنَّ السامعَ المطيع لا حجة عليه ، وإنَّ السامعَ العاصي لا حجَّةَ له » .

١٨- تصريحُ أحمد أنَّ بعضَ الرواةِ لم يُخرِّج له في «المسند» شيئاً .

قالَ عبـد الله في «العلل» (٥٣٢٦) :سألتُ أبي عن عبـد العزيز بن أبان ، قال :لـم أُخَرِّج عنه في المسند شيئاً ، وقد أخرجتُ عنه عن غير وجهٍ الحديثَ ، منذُ حدَّث بحديث المواقيت حديث سفيانَ عن علقمةَ بن مَرْثَدْ ، تركتُه .

١٩- طريقةُ الإمام أحمد أحياناً في كُتبه الأصل التي نَسَخَها : أنَّه لا يذكُرُ فيها اسم شيخه ، بل يحفظ ذلك حفظاً ، فلمَّا وضعَه في«المسند» أبانَ عن أسماء شيوخه . وعبدُ الله بن أحمد لا يمكنُ له أن يفعلَ ذلك ، فتعيَّنَ أنَّ أحمدَ هو الذي صَنَّفَ المسند .

قال ابنُ أبي حاتم في«الجرح والتعديل» ١٩٦/١ : قالَ سعيدُ بن عمرو البرذعي يوماً لأبي زُرعةَ : يا أبا زُرعـةَ ، أنتَ أحفظ أم أحمـدُ بنُ حنبلٍ؟ قال : بل أحمـدُ بن حنبل .قال : وكيف علمتَ ذاك؟ قال :وجدتُ كتبَ أحمدَ بنِ حنبل ليس في أوائل الأجزاء ترجمة أسماء المحدثين الذين سمعَ منهم ، فكانَ يحفظ كُلَّ جُزْءٍ ممن سمعَ وأنا فلا أقدرُ على هذا .

وذكرَ الذهبي في «السير» (١٨٨/١١) رواية أخرى : عن حسن بن مُنَبِّه قال :

سمعتُ أبا زُرعةَ يقولُ : أخرجَ إليَّ أبو عبدالله أجزاءً كُلُّها سفيان سفيان ، ليس على حديث منها(حدثنا فلان) ، فظننتُها عن رجلٍ واحد ، فانتخبتُ منها ، فلمَّا قرأ ذلك عليَّ جَعَلَ يقولُ : حدثنا وكيع ، ويحيى ، وحدثنا فلان . . . فعجبتُ ، ولم أقدر أنا على هذا .

قلت : وهذا دليلٌ أيضاً أنَّ الحفظَ عندهم بمعنى الإلمامِ ، لا الحفظ المُطلق كما يتصوَّر بعضُهم .

وعلى هذا قولُ محمد بن أبي حاتم للبخاريِّ : تحفَظُ جميعَ ما أدخَلْتَ في المُصَنَّف؟ فقال : لا يخفى عليَّ جميعُ ما فيه . (كما في تاريخ بغداد٩/٢ والسير) .

٢٠- ما ذُكر من القصة السابقة عن حنبل بن إسحاق قال : «جمعنا أحمدُ بنُ صالح أنا وصالح وعبد الله ، وقرأ علينا المسند ، ما سمعَه غيرُنا» . وقد سبقَ بيانُها .

وقال ابنُ عدي (كما في السير٢٥٣/١١) : نَبُل عبدالله بن أحمد بأبيه ، وله في نفسه مَحَلٌّ في العلم ، أحيا عِلْمَ أبيه من مسنده الذي قرأه عليه أبوه خصوصاً قبلَ أن يقرأه على غيره ، ومما سأل أباه عن رواة الحديث فأخبَره ما لم يسألْهُ غيرُه . . .

٢١- رَوى عبدُ الله بن أحمد حديثاً كالعادة (٣٦٥٤) بإسناده إلى أبيه ، عن شيخه يحيى بن سعيد ، عن التيميِّ ، عن أبي عثمان ، عن ابن مسعود قال : قالَ رسولُ الله ﷺ : لا يمنعَنَّ أحدَكم أذانُ بلالٍ عن سَحُورِه . . . فذكره .

قالَ عبدُالله عقبة : هذا الحديث لم أسمَعْه من أحد .

قلت : فهذا قد يعني أنَّه هكذا وجدَه عند أبيه في«المسند» ، فأبقاه على حالِه معَ عدم سماعِه له ، مُنَبِّهاً أنَّه لم يَسْمَعْهُ ، وهذا قريبُ الحكمِ إلى الوجادات .

٢٢- ما رَوَى أحمد برقم (٧١١٤) قال : حدثنا زياد بن الربيع ، قال : حدثنا عباد بن كثير الشامي من أهلِ فلسطين ، عن امرأة منهم يُقالُ لها : فُسيلة ، أنَّها قالت : سمعتُ أبي يقولُ : سألتُ رسولَ الله ﷺ فقلتُ : يا رسولَ الله ، أمن العصبية أن يُحبَّ الرجلُ قومَه؟ قال : لا ، ولكن من العصبية أن ينصُرَ الرجلُ قومه على الظلم .

قالَ عبدُالله : سمعتُ مَنْ يذكُرُ من أهلِ العلم أنَّ أباها (يعني فسيلة) : واثلة بن الأسقع . ورأيتُ أبي جَعَلَ هذا الحديث في آخر أحاديث واثلة ، فظننتُ أنَّه ألحقَه في حديث واثلة .

قلت : فهذا من أصرَحِ الأدلة وأجمعِها لهذه المسألة ، فيها بيان أنَّ أحمدَ هو الذي قامَ بالتصنيف ، ورتَّبَ الأحاديث ، وأنَّ ابنَه كانَ ناقلاً لعملِ أبيه غير متصرفٍ فيه إلاَّ بالزيادات التي عنده .

٢٣- ذكرُه مكانَ هذا الحديث في أصلِه غير المسند ، ففي الحديث رقم (١٩٢٩٢) مثلاً : حدثنا يعقوب بن إبراهيم ، حدثنا أبي ، عن صالح ، وحَدَّثَ عن ابنِ شهاب أنَّ عبدالرحمن بن أزهر كانَ يُحدِّثُ أنَّه حضر رسول الله ﷺ حينَ كانَ يحثي في وجوههم التراب .

قالَ عبدُالله : قال أبي : وهذا يتلو حديثَ الزهري ، عن قَبيصةَ في شارب الخمر .

قلت : وهذا الحديث(حديث قبيصة) لم يذكره أحمد في المسند لأنَّه مرسل (أخرجه أبو داود ٤٤٨٥) ، ولو كانَ المسند من ترتيب عبدالله لما اضطر أن يذكُرَ مثلَ هذه الفائدة من الترتيب .

● فهذه الأدلة- وهناك غيرُها- متفاوتةٌ في قوتها : أنَّ الإمامَ أحمد هو ، صاحبُ التصنيف ، وبعض الأدلة صريحة جداً أنَّه مَنْ قامَ بذلك . وهذه الأدلةُ بمجموعِها تؤيِّدُ هذا الاتجاه .

إلاَّ أنَّ هناكَ بعضَ الأدلة أيضاً قد تُميلِ الرأيَ أنَّ عبد الله بن أحمد هو الذي أحكَمَ المسند ، وجمعَه ، وقامَ بالعملِ عليه ، إشارةً من أبيه ، أو تبرُّعاً منه . وهذه الأدلة نوردُها معَ التوجيه لها على أنَّ ما تَقدَّمَ هو الأقوى :

١- قال عبدُ الله عند الحديث رقم (١٣٦٩٩) : أظنُّه عن النبي ﷺ ، وأنا أحسبُ أنِّي قد أسقطتُه .

٢- قال عبدُ الله عند الحديث رقم (٤٦٣٣) ولم يُكْتَب تمامه في مجلس عباد ابن العوَّام ، قال :

حدثني أبي بهذا الحديث في المسند في حديث الزّهري عن سالم ، لأنه كان قد جمع حديث الزهري ، عن سالم ، فحدثنا به في حديث سالم ، عن محمد بن يزيد بتمامه ، وفي حديث عباد ، عن عبّاد بن العوّام .

قلت :ثم ذكر حديثَ محمد بن يزيد الواسطيّ بتمامه .

٣- الأحاديثُ المضروبةُ عند أحمد ، ليست مضروبةً عند عبد الله ، بل رواها ، وكتبَ عليها :ضَرَبَ أبي عليها .

● قلت : فهذه الأدلةُ القويةُ التي قد تُذكَرُ : أنَّ عبدَ الله هو الذي قام بعملِ المسند ، على رأي الذهبي . . . السابق(ولم يذكر هذه الأدلة) . ولا أجدُ هذه الأدلة تَقْوَى أمامَ الأدلة السابقة ، وليس ما فيها مناقضاً لها

ذلك أنّا يمكن أن نستفيدَ منها :

أنَّ عبد الله بن أحمد سمعَ «المسند» من أبيه ، واطلع على أصله ، وأعادَ نسخَه مُنَبِّهاً في الأول أنه قد يكون وهمَ في النقلِ ، فأسقطَ بعضَ الفاظ الحديث .

وفي الثالث أنَّ هذه الأحاديث كان أبوه قد ضَرَبَ عليها بعد أن سمعَها عبدُ الله منه في المسند نفسه ، أو الكتاب الأصل . فأوردَها عبدُ الله في نسخته منبهاً ضَرْبَ أبيه عليها ، لأنه في بعضها كانَ قد سألَ أباه فيها .

أمّا الدليلُ الثاني فإنّما يعني بالمسند هنا المسند الكبير ، وهو حديث الشيوخ ، كتابُ أبيه الأصل ، بدليل أنّه ذكر أنَّ الحديث يذكَرُ في حديث الزهري عن سالم ، وفي حديث عبّاد بن العوّام . واللهُ أعلم .

الباب الثاني

ترتيب المسند

كثيرٌ من الكتب التى ألّفها علماؤنا يُعتقد أنها أُلّفتَ على غير منهجٍ معروفٍ أو مألوف ، فترسَلُ عليها الأحكام دونَ نظرٍ إلى ما تؤدّيه من اختلاف في النتائج ، لذا فعلى الباحثِ أن يدرُسَ الجوانبَ كلّها التى تحيطُ بكتابٍ بعينه ، علّه يستدلُّ من خلالها طريقةً ما في التفكير أو قيمةً علميةً كادَتْ تكونُ في خَفاءٍ وستْرٍ لولا الإمعانُ في كشفها .

وكذاك المسند ، فهو الكتاب العظيمُ مادّةً ومنهجاً ، قَلَّ مَنْ يُدْرِكُ ما فيه من معانٍ ومرامٍ أرادَها المؤلفُ ، إلاّ مَنْ أمعنَ النظرَ فيه ، وتفحّصَ طريقتَه ، وهذا ما عَملْنا عليه قبلَ البَدْءِ في هذه التقدمة .

وعليه فكلامُنا في المسند سيكونُ ضمنَ اتجاهين ، اتجاهٍ كُلّي في بناء المسند كصورة مجملة ، واتجاهٍ جزئيّ في ترتيب حديث كُلّ صحابيّ ، وفي معرفة هذين الاتجاهين فوائدُ نجنيها حينَ البحث :

الفصل الأول

الشكل العام للمسند

نلاحظُ أنَّ اهتماماً كانَ من العلماء الذين حاولوا أن يعتنوا بالمسند في ذِكرِ مسانيده أو رجاله ونحوهما ، فكانوا إذا ذكروا حديثاً من أحاديثه أو مسنداً منه صاحبوا ذلك بذكرِ موضعِ حديثِ ذاك الصحابي في المسند ، فإذا جاءَ في حديثِ الكوفيين أو الشاميين أو غيرهم نصُّوا عليه ، إيماناً منهم بتلك القيمة التي انتهجها الإمامُ أحمد رحمه الله ، وممَّن سارَ عليه :ابنُ عساكر في كتابه «ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمدُ بن حنبل في المسند» ، وابنُ كثير في «جامع المسانيد والسنن» ، وابنُ حَجَر في «أطراف المسند» . وبهذا حفظوا لنا الصفةَ التي تركها الإمامُ أحمد في هذا الكتاب .

ولكنْ ما هي تلك الصفةُ ، ولماذا اختارَها كذلك ، وهَلْ تعثَّرَ في ذكرِ بعضٍ منها ، أم كانَ المسؤولَ عنها ابنهُ عبدالله ، فبَعْثَرَ أشياءَ في المسند لم يكن أبوه ليفعلها!!؟

تلك أسئلةٌ يمكن أن تُقارِبَها إجاباتٌ بعد الحصر الذي يمكنُ أن يؤدَّى في المسند ، ويمكنُ أن نُفصِّلَ في ترتيبه كالآتي :

١- مسانيد العشرة المبشَّرين بالجنة ، ابتداءً بالخلفاء الأربعة ، وما بُيِّنَ في الحديث الذي يُتمِّمُ ذكرهم ، وهم أبو بكر ، وعمرُ بن الخطابِ ، وعثمانُ بنُ عفَّان ، وعليُّ بنُ أبي طالب ، وطلحةُ بن عُبيدالله ، والزُّبير بن العوَّام ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد ، وعبدُالرحمن بنُ عوف ، وأبو عُبيدة ابنُ الجَرَّاح .

وقد اتفقَ على هذا الترتيب والبدء بهم على اختلاف بين تقديم وتأخير : الطيالسيُّ في «مسنده» ، وكذا الحميديُّ في «مسنده» لكنَّه لم يذكرُ طلحةَ معهم ، لأنَّه لم يذكرُ له أحاديثَ ولم يجعل له فصلاً كغيره .

٢- ثم ذكرَ بعضَ متعلِّقات مسانيد العشرة :

فذكرَ مسند عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق ، من أجلِ أبي بكر .

ثم ذكرَ حديث زيد بن خارجة عن طريق علي بن بحر ، عن عيسى بن يونس ، عن عثمان بن حَكيم ، عن خالد بن سلمة أنَّ عبدَالحميد بن عبدالرحمن دَعَا موسى بن طلحةَ حينَ عَرَّسَ على ابنه ، فقال : يا أبا عيسى ، كيف بلغَكَ في الصلاة على النبي ﷺ ؟ فقال موسى : سألتُ زيدَ بن خارجةَ عن الصلاة على النبيِّ . . .

فذكر الحديث من أجل بيان الخلاف فيه ، إذْ قد رواه عثمان بن موهب ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه برقم (١٣٩٦) ، فهو من مسند طلحة ، وذُكِرَ هذا هنا من أجل بيانِ الخلاف فيه على موسى بن طلحة ، فمنهم من جعله من مسند طلحة ، ومنهم من جعله من مسند زيد بن خارجة ، فاستَحقَّ أن يُذكر هنا .

ثم ذكرَ حديث الحارث بن خَزَمة ، وإنَّما هو حديثُ الحارث وعمر في إثباتِ آية من القرآن . ذُكر من أجلِ عمر ، ويجوزُ أن يُذْكَرَ في مسند عمر أيضاً . وعبَّاد بن عبدالله بن الزبير (راوي الحديث عنهما) لم يسمع من أحدٍ منهما ، فهو منقطع .

ثم ذكر مسند سعد مولى أبي بكر ، من أجلِ أبي بكر .

٣- ثم ذكرَ مسند آل البيت .

فابتدأ بالحسنِ بن عليٍّ وهو أقدمُ وفاةً مِن أخيه ، ثم بالحسين بن عليٍّ . ثم بعقيل بن أبي طالبِ ، ثم بجعفر بن أبي طالب ، ثم بعبدالله بن جعفر . وهؤلاء جميعاً من نسل أبي طالب .

٤- ثم ذكر مثنياً بمسند بني هاشم :

فجاء بأحاديث العباس بن عبدالمطلب ، والفضل بن عباس ، وتمام بن العباس ، وعبيدالله بن العباس ، وعبدالله بن العباس . وهو آخرُهم ذكراً وأكثرُهم حديثاً .

٥- ثم بدأ بذكر المكثرين في الحديث ، فعَقَّبَ على حديث عبدالله بن العباس بأحاديث العبادلة الثلاثة : عبدالله بن مسعود ، وعبدالله بن عمر ، وعبدالله بن عمرو ، ورتَّبهم على أعمارِهم في الإسلام ، فأكبرُهم ابنُ مسعود ، لذا ذكرَه أوَّلاً ، ثم ابن عمر وكان عمره عند وفاة النبي ﷺ نحو عشرين سنة ، ثم ابن عمرو ، وكانَ عمرُه نحو عشر سنين .

٦- ثم ذكر مسند أبي رمثة التميمي أو التيمي ، وذكرُه هُنا من الأوهام ، ولا موضعَ له ، وكأنَّ سببَ ذلك يعودُ إلى أنَّ أصلَ كتاب المسند كرَّاسات ، فدخلت أوراقٌ إلى هذا الموضعِ ، فعُدَّت على ذلك أصلاً .

وقد أُعيدَ ذكرُ مسند أبي رمثه في ثالث الشاميين من طُرق أُخرى أو بزيادات في المتن ، وهذا وهمٌ آخر ، فأبو رمثه لا يُعرفُ في الشاميين ، فإنّما هو من تيم الرباب ، ولا يُعْرَفُ أنّه سكنَ الشامَ .

٧- ثم تابعَ ذكرَ المكثرين عقبَ العبادلة ، فأوردَ مسند أبي هُريرة ، ثم مسند أبي سعيد الخُدْري ، ثم مسندَ أنسِ بن مالك ، ثم مسند جابر بن عبدالله . وقدَّمَ على هؤلاء أبا هُريرة لأنَّه أكثرُهم روايةً ، وأقدمهُم وفاةً . ثم ساوَى بينَ مَنْ بعدَه لأنَّ أعمارَهم كانت قريبةً في زمن النبيِّ ﷺ ، في نحو العشرين .

٨- ثُمَّ بدأ بذكرِ **المسانيد حسبَ البلدان والمواقع** ، فبدأ بمسند المكيين والمدنيين ، ثم مسند الشاميين ، ثم مسند الكوفيين ، ثم مسند البصريين ، ثم مسند الأنصار ، ثم مسند النساء . على النحو الذي نذكُرُه .

٩- فذكرَ **مسند المكيين والمدنيين** ، ذكرَ فيه مَنْ سكنَ مكةَ وجاورَها مِمّن عُرِفَ أنه لم يخرج منها أو لم يهاجر أو لم يسكن غيرَها . فإذا سكن الكوفةَ أو الشام أو غيرهما عُدَّ في تلك المواطن . وزادَ عليه أنَّه ذكرَ من أهلِ المدينة ما جاورَها وحلفاءَها مِمَّنْ لا يُذْكَرون في الأنصار ، كخُزاعةَ مثلاً . وأدخَلَ في هذا المسند أيضاً حديث اليمنيين إذا لم يعرفوا بسُكْنى غير اليمن وما جاورها .

أمَّا بالنسبة إلى المبهمين والمجاهيل من الصحابة ، كأن يقولَ : « عن رجلٍ من الصحابة » فيذكُرُه في هذا المسند إذا كانَ الراوي عنه مكياً أو مدنياً ، فإذا كانَ كوفياً عَدَّ الصحابيَّ المُبهمَ في الكوفيين ، وإذا كانَ بصرياً كذلك . . .

فابتدأ بذكرهم من : صفوانَ بنِ أمية (وهو قرشي جُمَحي) ، وحكيمِ بن حزام (وهو قرشي أسدي) ، وهشامِ بن حكيم (كسابقه) ، وسَبرةَ بنِ مَعْبَد (وهو جُهنيٌّ من بني غَطَفان) ، وعبدالرحمن بن أبزى (وهو خُزاعيٌّ) ، وأبي محذورةَ (وهو قرشي) ، وشَيْبةَ بن عثمان (وهو قرشيٌّ عبدري حَجَبي) ، والحكمِ بن سفيان (وهو ثقفي) ، وعثمانَ بنِ طلحة (وهو قرشي عبدري حجبيٌّ) ، وعبدالله بن السائب (وهو قارئ مكة ، مخزوميٌّ) ، وعبدالله بن حبشي (وهو خثعمي سكنَ مكة) ، وجدِّ إسماعيلَ بن أمية (وهو أمويٌّ) والحارث بن مالك بن برصاء (ذكره البخاري : حجازي ، وقال ابنُ حبان : الأنصاري) ، ومطيعِ بنِ الأسود (وهو قرشيٌّ عدوي) ، وقدُامةَ بنِ عبدالله (وهو عامريٌّ كلابي أسلم قديماً وسكن مكةَ) ، وسفيانُ بن عبدالله (وهو ثقفيٌّ طائفي) ، . . .

ثم ذكرَ حديثَ رجلٍ عن أبيه (إسنادُه : أيوب بن أبي تميمة السَّختياني ، قالَ : سمعتُ رجلاً منّا يحدِّثُ عن أبيه ، قال : بعث رسولُ الله ﷺ سريةً كنتُ فيها ، فنهانا أن نقتُلَ العُسَفاءَ والوُصَفاءَ) فذكره

معَ المكيين والمدنيين لأنَّ الذين شاركوا في السرايا بادئ الأمر منهم .

ثم ذكرَ حديث رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ (إسنادُه : أبو عياض ، عنه) . وأبو عياض مدنيٌّ ، فأتبَعَ الصحابيَّ المبهم به ، وجعله في المكيين والمدنيين » .

ثم ذكرَ حديثَ رجلٍ آخر (إسنادُه : عبدالله بن عبيد ، عنه) . وعبدالله هذا جندعي مكيٌّ ، فأتبعه به .

ثم ذكرَ حديثَ رجلٍ آخر (إسنادُه : طاووس ، عنه) . وطاووس يمانيٌّ حميريٌّ .

ثم ذكرَ حديثَ رجلٍ آخر (إسنادُه : حميد ، عن رجل من أهلِ مكةَ يُقالُ له : يوسف ، قال : كنتُ أنا ورجل من قريش نلي مالَ أيتام . . . فقال القرشي : حدثني أبي أنه سمعَ رسولَ الله ﷺ . .) فأبانَ في الإسناد أنَّ الذي حدَّث به قرشيٌّ .

وبهذا نجدُ الدقةَ في ذلك التتبع ، ويمكنُ ان يُعَدَّ المسند مصدراً مهمّاً في تعيين أجناس الرواة ومواطنهم ، وهو الجانبُ عينهُ الذي اهتمَّ به البخاريُّ في «تاريخه» ، وابنُ حبان في «ثقاته» عندما كانا يذكران : أنَّ فلاناً عدادُه في أهل مكة ، أو يروي عنه الكوفيون ، أو . . . فهي الطريقةُ نفسُها التي نجدها في هذا المسند .

١٠- ثُمَّ ذكرَ مسندَ الشاميين ، فكانَ منهجُه فيه أنَّه ذكرَ من سكن الشامَ وأقامَ فيها مدةً من الزمن ، أو كانَ منها أو عُرِفَ براوية الشاميين عنه .

فابتدأ بخالد بن الوليد (وهو قرشي مخزومي) ،كانَ من أمراء الأجناد الذين ولُّوا فتح دمشق ، ومات بحمص) ، وذي مخْبَر الحَبَشيِّ (نزلَ الشامَ ومات بها . وقال ابن حبان : روى عنه أهلُ الشام) ، ومعاويةَ بنِ أبي سُفيانَ (أمويٌّ ، وَلِيَ الشامَ في زمن عمر بن الخطاب ، وبقي فيها حتى تسلَّمَ الخلافةَ) ، وتميم الداريِّ (انتقلَ إلى الشام بعد قتلِ عُثمانَ ونزلَ بيتَ المقدس ، ومات بالشام ولا عَقبَ له) ، وأوسِ بن أوس (وهو ثقفيٌّ لكنه ذَهبَ إلى دمشق وسكنَ بها حتى ماتَ) ، وسلمةَ بنِ نُفيل السَّكُوني أصلُه من اليمن ، لكنه سكن حمص وروى عنه الشاميون) ، ويزيدَ بنِ الأخنس السُّلَميِّ (وهو ممن سكن الشام وروَى عنه الشاميون) ، وغضيف بن الحارث السكوني وقيل : الكنديّ(وهو من أهلِ الشام ، حمصيٌّ ، وقيل : بل من أهل اليمن ، سكنَ الشام) ، وحابسِ بن سعد الطائيِّ(ذكره ابنُ سعد وغيرُه في تسمية مَنْ نزلَ الشامَ من الصحابة ، وكذا ذُكِرَ في الحمصيين) ، وعبدالله بن حَوالة الأزدي (نزلَ الأردنَّ ، ويُقالُ : سكنَ دمشقَ ، وتُوفي بالشام ، يروي عنه الشاميون) ، وخَرَشَةَ بن الحُرِّ (الفَزاري ، وقيل : الأزدي ، سكن حمْصَ) . . . إلى غيرهم من الصحابة .

فأمَّا المبهمونَ من الصحابة ، فنذكرُ على سبيلِ المثال :

حديثَ رجلٍ من الصحابة ، روى عنه شرحبيل بن سعفة الرحبي الشامي . فألحقَه به من أجلِ أنَّ الشاميَّ الأقربُ أن لا يرويَ إلاَّ عن شاميّ .

وحديثَ رجلٍ آخرَ من الصحابة ، روى عنه عبدالرحمن الخَوْلانيُّ في قصة لكعب الأحبار (الذي يُعدُّ في الشاميين) .

وحديثَ رجل آخر ، روى عنه عطاء بن يزيد الليثي ، وهو مدنيٌّ يُذكَرُ في الشاميين .

١١- ثم ذكر مسندَ الكُوفيين ، فذهب في نهجه ما ذَهَبَ فيما تقدَّمَ من مسند الشاميين ومسند المكيين ، وذكرَ فيه المبهمين من الصحابة الذين رَوَى عنهم الكوفيون .

فابتدأ بصفوانَ بنِ عسَّال المُراديَ (الذي سكن الكوفة) ، والمغيرة بن شُعبةَ (وقد وَلِيَ الكوفةَ مرتين وتُوفي وهو أميرٌ عليها) ، وعديَّ بن حاتم الطائيِّ(وقد ماتَ بالكوفة) ، ومعنِ بن يزيد السلميِّ (وكان قد نزلَ الكوفةَ ثم صارَ إلى مصر وشهد مرج راهط وقُتِلَ فيها) ، ومحمدِ بن حاطب الجُمَحيِّ الكوفي . . . في آخرين .

وكذا المبهمون ، فذكرَ رجلاً من الصحابة فيهم برقم (١٨٤٧١) يرويه عطاءُ بن السائب ، عن حكيم بن أبي يزيد الكَرْخي عن أبيه ، عنه . وعطاءُ كوفيٌّ ، وحكيم من جهة العراق .

وذكر آخر فيهم برقم (١٨٤٧٢) يرويه عنه عبدالرحمن بن أبي ليلى ، وهو كوفيٌّ معروف .

وذكر آخر فيهم برقم (١٨٤٧٦) يرويه عنه جُرَيٌّ النهدي ، وقد نصُّوا أنَّه كوفيٌّ يروي عنه أبو إسحاق السبيعي .

وذكرَ آخرَ فيهم برقم (١٨٤٧٨) يرويه عنه أبو البختريِّ سعيدُ بن فيروز الطائي ، وهو كوفيٌّ .

١٢- ثم ذكرَ مسندَ البَصْريين ، فبدأه بأبي برزَةَ الأسلميِّ (وكانَ من ساكني المدنية ثم البصرة وماتَ بخُراسان) ، وعمرانَ بنِ حُصين (وكانَ قاضياً على البصرة وماتَ فيها) ، وحكيمِ بنِ معاوية القُشيري البصري ، وغيرهم . . .

وذكرَ حديثَ الأعرابيِّ برقم (٢٠٣١٥) . . يروي عنه حُميدُ الطويل ومَطرِّفُ ابن الشِّخِّير ، وكلاهما بصريَّان .

وذكر حديثَ رجلٍ من الصحابة برقم (٢٠٥٥٠) يرويه عنه أبو العلاء يزيد ابن عبدالله بن الشِّخِّير البصري .

١٣- ثم ذكرَ مسند **الأنصار**، فبدأه بأُبيٍّ بن كعب، وزيدِ بنِ ثابت، وزيدِ بن خالد الجُهني المدني، وأبي الدرداء الأنصاري الخَزْرجيّ، وأُسامةَ بنِ زيد في آخرين . . .

وكذا فَعَلَ في المبهمين، فذكرَ حديث امرأة من الصحابة برقم (٢٢٦٨٢) بدليل أنَّ عمرو بن عبدالله بن كعب قال: عن امرأةٍ من المبايعات أنَّها قالت . . .

وحديث جارة النبي ﷺ برقم (٢٢٦٨٤) . . .

١٤- ثم ذكرَ **مسانيد النساء** فبدأ بحديث عائشة، وهي أكثرهُنَّ حديثاً، ثم بحديث فاطمةَ بنت رسولِ الله ﷺ، ثم ذكرَ ازواجَ النَّبيِّ ﷺ وذكرَ بينهنَّ بعضَ النساء. ثم تابعَ في ذكرِ النساء حتى وَصَلَ إلى حديث أمِّ بُجيد.

ثم اعترضَ فذكرَ مسندَ القبائل، وبدأه بحديث ابن المنتفق، ثم بحديث قتادة بن النعمان **(وقد تقدم في المكيين والمدنيين ٥/٥٦٠)**، ثم بحديث أبي شريح الخُزاعي الكعبي **(وقد تقدم في المكيين والمدنيين ٥/٦٠٢)**، ثم بحديث كعب بن مالك **(وقد تقدم في المكيين والمدنيين ٥/٤١١)**، ثم بحديث أبي رافع **(وقد تقدم في الأنصار ٧/ ٩٠٤)**، ثم بحديث أهبان بن صيفي **(وقد تقدم في البصرين ٦/ ٨٩٤)**، ثم بحديث قارب، ثم بحديث الأقرع بن حابس **(وقد تقدم في المكيين والمدنيين ٥/ ٤٨٩)**، ثم بحديث سليمان بن صُرد **(وقد تقدم في الكوفيين ٦/ ٢٥٨)**، ثم بحديث طارق بن أشيم **(وقد تقدم في المكيين والمدييين ٥/ ٤٥٢)**، ثم بحديث خباب بن الأرَتّ **(وقد تقدم في البصريين ٧/٦٥)**، ثم بحديث أبي ثعلبةَ الأشجعي، ثم بحديث طارق بن عبدالله، ثم بحديث أبي بصرة الغفاريّ **(وقد تقدم في الأنصار ٧/ ٩٠١)**، ثم بحديث وائل بن حُجر **(وقد تقدم في الكوفيين ٦/ ٣٩٥)**، ثم بحديث مطلب ابن أبي وداعة **(وقد تقدم من قبلُ في موضعين)**، ثم بحديث معمر بن عبدالله **(وقد تقدم في المكيين والمدنيين ٥/ ٩٣٣)**، ثم بحديث أبي محذورة **(وقد تقدم في المكيين ٥/)**، ثم بحديث معاوية بن حُدَيج.

١٥- ثم رَجَعَ إلى أحاديث النساء، فقال: حديث أم الحُصين الأحمسية . . . حتى وَصَلَ إلى حديث أم كُرْز.

ثم ذكر حديث أبي الدرداء عويمر . . . وثنَّاه بحديث أم الدرداء، وأسماء أُخرى من النساء.

١٦- وختمها بحديث أربعة من الصحابة، فذكر حديث صفوان بن أمية **(وقد تقدم في مسند المكيين)**، وحديثَ أبي زُهيرٍ الثَّقفيّ **(وقد تقدَّمَ في مسند المكيين)**، ثم بحديث والد بعجة، ثم حديثَ شدَّاد بن الهاد **(وقد تقدم في مسند المكيين والمدنيين ٥/)**

الفصل الثاني

الترتيب من حيثُ البلدان والأقوام

إنَّ ما عَرَضناه كانَ لا بُدَّ لبيان منهجية الكتاب في سرد المسانيد ، لكنَّه كشأن الأعمال الكثيرة ، لا يخلو من هَنات وَقَعَتْ بسبب أنَّ الكتاب كانَ كرَاسات وأوراقاً لم تبيَّضْ وإنَّما حاولَ ضبطَها ابنُ الإمام أحمد ، فزاد فيها أشياءَ لم تكن من انتقاء أبيه ، وهي من روايته ، وزادَ أشياءَ من روايته نفسه ؛ وبقيَ المسندُ على صورته هذه من أيام سماعه ، فتناقَلَه الناسُ سماعاً وكتابةً . . . لذا لا بُدَّ من تسجيل ما لَه وما عليه ، لُينظر في دراسة جديدة جادَّة ، يمكنُ أن تُغَيِّرَ محورَ التفكير نحوه بطريقة أخرى . ونُلَخِّصُ التعقيبات على ما سَبَقَ بالآتي :

١- نلاحظُ أثناءَ التجوالِ في المسند أنَّه لم يلتزم تقسيماته ، فدخلت أحاديثُ بعض الشاميين (على منهجه) في أحاديث الأنصار ، ودخل حديثُ الأنصار في الكوفيين ، ودخَلَ حديثُ النساء في غيرهم ، ودَخَلَ حديثُ الصحابة المصنَّفين في حديث النساء . . . إلى ما هُناكَ من تداخلات .

وقد تنبَّه الحافظ أبو القاسم ابن عساكر إلى هذا ، وعليه ألَّفَ كتابَه« **ترتيب أسماء الصحابة**» ، فقال فيه ص ٣٣ :

« وَمَعَ جلالة قَدْرِ هذا الكتاب وحُسْنِ موقعه عند ذوي الألباب ، فالوقوفُ على المقصود منه مُتَعَسِّرٌ ، والظَّفَرُ بالمطلوب منه بغير تعب مُتَعذِّر ، لأنَّه غيرُ مُرَتب على أبواب السُّنن ، ولا مُهَذَّبٍ على حروف المعجم لتقريب السنن ، وإنَّما هو مجموعٌ على مسانيد الرواة من الرجال والنساء ، لا يسلم مَنْ طلبَ منه حديثاً من نوع من الملال والعَناء ، إذْ خُلط فيه بين أحاديث الشاميين والمدنيين ، ولم يحصُلِ التمييزُ بين روايات الكوفيين والبصريين ، بل قد امتزجَ في بعضه أحاديثُ الرجال بأحاديث النسوان ، اختلطت مسانيدُ القبائل بمسانيد أهلِ البُلدان ، وكَثُرَ فيه تكرارُ الحديث المعُاد المرويُّ بعينه بالمتن والإسناد حتى ربَّما أُعيدَ الحديثُ الواحدُ فيه ثلاثَ مرار لغير فائدة في إعادته ، بل مُجَرَّدُ تكرار . ولستُ أظُنُّ ذلك إنْ شاء الله وَقَعَ من جهة أبي عبدالله رحمه الله ، فإنَّ محلَّه في هذا العلم أوْفَى ، ومثلُ هذا

على مثله لا يَخْفَى ، وقد نُراه تُوفي قبلَ تهذيبه ، ونزلَ به أجلُه قبلَ تلفيفه وترتيبه ، وإنَّما قرأه لأهلِ بيته قبلَ بذلِ مجهوده فيه ، خوفاً من حلول عائق بموته دونَ بلوغِ مقصوده فيما يرتضيه . ثم إنَّ كتاب أبي بكر بن مالك الذي رواه عن ابنه عبدالله بن أحمد عُرِفَتْ(!) ، فحَدَّثَ به بعدَ عُرْفِها ، وما حُقِّقَت ، فحصَلَ فيه التكرارُ لهذين السببين ، ووَقَعَ فيه الاختلاطُ من هاتين الجهتين ، فرأيتُ أن أقرِّبَ ما يطلبُ منه على طالبه ، وأتركُ ذكرَ المُعاد فيه تخفيفاً على كاتبه ، وأرتِّب أسماءَ الرواة فيه على ترتيب الحروف ليقفَ الطالبُ لشيءٍ منه عليه أسرعَ الوقوف . . .» .

قلت : ويعلَمُ ما قالَ أبو القاسم كُلُّ مَنْ أمعَنَ النظرَ في المسند ، واطَّلَعَ على مروياته ومسانيده ، فقد أُدخِلَ في كُلِّ تقسيمٍ ما لا يدخُلُ فيه ، لعدة أسبابٍ منها أنَّ هذا العمل لم يكن بعدُ قد بُيِّضَ وعُولِجَ ، ومنها أنَّ العمل كانَ كرَّاسات وأجزاءً ، فيُحمل أنَّ بعضاً منها أُدْخِلَ في الآخر ، وقد يُحمل أنَّ في هذه الكرَّاسات مواضعَ بياضٍ في بعض المسانيد تُركَتْ لإملائها بأحاديث قد تأتي بعدُ ، فيكون لها مَحَلٌّ ، ويُحْمَلُ أنَّ التصنيفَ كانَ على المسانيد تُدْخَلُ فيها الأوراق تلو الأخرى لذكر الأحاديث الفائتة . . . وقد جَرَّبنا مثلَ هذا في المخطوطات التي بينَ أيدينا ، نجدُ أنَّ نسخةَ المؤلِّف قد يكون في صفحة منها أسطُرٌ قليلة ، وباقيها بياض ، والصفحة التي تليها مليئة وهكذا ، دونَ أن يكون بعضٌ منها فصلاً أو باباً بعينه ، مما يَدُلُّ أنَّ المؤلِّفَ يَضَعُ أحاديثَه ضِمْنَ تبويبٍ معيَّن ، فيتركُ فراغاتٍ لإملائها إذا ظَهَرَ له بعدُ أحاديثُ يمكنُ أن تُملى فيها .

وهذا هو السببُ نفسُه أنَّا وَجَدْنا زيادات ابنه عبدالله قد جاءَ أكثرُها دونَ مراعاة أو نظرٍ في مكانها ، بل زُجَّتْ دونَ النظر في مكانها (إنْ وَجَدَ لها فراغاً أو بياضاً حسب ظني) وإلاَّ ألحقَها في نهاية المسند ، وإلاَّ ألحقَها بأوراق طيَّارة أُرفقت في مواضعها .

والذي يجعلُنا نَظُنُّ مثلَ هذا التصرُّف الذي وَضَحَ في المسند ، والاختلاط الذي لا يمكنُ أن يقعَ فيه مَنْ مِثْلُ الإمام أحمد أو ابنه .

فهذا مثلاً مسندُ الأنصار ، يذكُرُ فيه مجموعةً من المسانيد للشاميين بالتتابُع ، واحداً تلو الآخر ، فلو كانَ الخطأ أو السهو في تعيين الراوي لقُلنا : الخطأُ في واحد اجتهاداً أو سَهْواً ، لكنْ أن يأتي بمجموعة من المسانيد الشامية تُذكر في بداية بعض تقسيمات الأنصار ، فلا يحتملُ إلاَّ الذي ذكرتُه : أنَّ أوراقاً أو كرَّاسات دخلت في أُخرى سَهْواً .

فهذا مثلاً خامس مسند الأنصار ذكر فيه فقط معاذ بن جبل .

وسادس مسند الأنصار ، ذكرَ فيه ابتداءً : أبا أُمامةَ الباهليَّ ، وأبا هند الداري ، ورجلاً من

أصحاب النبي ﷺ ، وعبدالله بن السعدي ، كذا على التوالي .

وهؤلاء جميعاً يجب أن يُعَدُّوا في الشاميين .

فأمَّا معاذُ بن جبل ، فمعروفٌ برواية الشاميين وكثرتهم عنه ، وقد صنَّفَه ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» ، فجعله (٣٢١) في صحابة الشام .

وأما أبو أُمامة فلا يَشُكُّ مصنِّفٌ في الشاميين أنه منهم ، سكنَ الشامَ وماتَ بها .

وأمَّا أبو هند الداري ، فقالَ أبو نعيم : هو أخو تميم الداري ، قال ابن عبدالبر : هو ابن عمِّه . . .وقد ذُكر تميم الداري في مسند الشاميين .

وأمَّا الصحابيُّ المبَهمُ فإنَّما يروي عنه أبو بكر ، عن عبدالرحمن بن جُبير ، عن أبيه ، عنه« عن النبي ﷺ قال : سيُفتح عليكم الشام وإنَّ بها مكاناً يُقالُ له : الغُوطة ، يعني دمشق ، من خير منازل المسلمين في الملاحم» . فالإسنادُ إليه شاميٌّ ، والمتنُ أوضح بكثيرٍ في شاميته . وأمَّا عبدالله بنُ السعدي فقد سكن الأردن ، ويروي عنه الشاميون .

فإذا كانت هذه المسانيد ذُكرت متتابعةً في مسند الأنصار ، فهَلْ هي إلاَّ مما دَخَلَ عن طريق اختلاط الكراسات ، وإلاَّ فما أحمدُ ولا ابنهُ ممن يجهلون أعلاماً مثلَ هؤلاء : أنهم مما يجب أن يذكروا في الشاميين ، للاعتبارات التي وُضِعَتْ شرطاً في المسند ، إذِ التطبيقُ العمليُّ فيه على هذا .

وقد وَقَعَ في الكتابِ عامةً أخطاءٌ غيرُ قليلة ، فأُدخلتَ مسانيدُ في أُخرى من حيثُ الأماكنُ ، فاعتُمد عليه الترتيبُ عند الإمام أحمد في «المسند» ، ولا يُظَنُّ أنَّه قَصَدَ ذلك ، فهو أعلى وأجَلُّ من أن يَقَعَ في مثلها ، وإنَّما كانَ يُدخلُ المسانيد حسب تسويداته ، فلربَّما ذَكَرَ مسنداً في غير مكانه على نيَّة أن يُحَوَّلَ بعدُ إلى مكانه ، وهذا واضحٌ في بعض المسانيد التي جاءَت في غير موضعٍ ، فيُذكر فيها في موضع : حديث فلان ، وذُكرَ في الموضعِ الآخر : بقية حديث فلان ، وذكرا في مسندين مختلفين ، معَ وضوح الصحابيِّ أنه من أحدهما لا غيرُ . مما يَدُلُّ أنَّ هناك

وهؤلاء جميعاً يجب أن يُعَدُّوا في الشامين . فأمَّا معاذُ بن جبل ، فمعروفٌ برواية الشاميين وكثرتهم عنه ، وقد صنَّفَه ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» ، فجعله (٣٢١) في صحابة الشام . وأمَّا أبو أُمامةَ فلا يَشُكُّ مصنِّفٌ في الشاميين أنه منهم ، سكنَ الشامَ وماتَ بها . وأمَّا أبو هند الداري ، فقالَ أبو نعيم : هو أخو تميم الداري ، وقال ابن عبدالبر : هو ابن عمِّه . . .

وقد ذُكر تميم الداري في مسند الشاميين . وأمَّا الصحابيُّ المُبْهَمُ فإنَّما يروي عنه أبو بكر ، عن

عبد الرحمن بن جُبير، عن أبيه ، عنه عن النبي ﷺ قال :«سيُفتح عليكم الشام وإنَّ بها مكاناً يُقالُ له : الغُوطة ، يعني دمشق ، من خير منازل المسلمين في الملاحم» . فالإسنادُ إليه شاميٌّ ، والمتنُ أوضحُ بكثيرٍ في شاميته . وأمَّا عبدالله بنُ السعدي فقد سكن الأردن ، ويروي عنه الشاميون .

فاذا كانت هذه المسانيد ذُكرت متتابعةً في مسند الأنصار ، فهَلْ هي إلاَّ مما دَخَلَ عن طريق اختلاط الكراسات ، وإلاَّ فما أحمدُ ولا ابنُه ممن يجهلون أعلاماً مثلَ هؤلاء أنَّهم مما يجب أن يذكروا في الشاميين ، للاعتباراتِ التي وُضِعَتْ شرطاً في المسند ، إذ التطبيقُ العمليُّ فيه على هذا .

وقد وَقَعَ في الكتاب عامَّةً أخطاء غير قليلة ، فأُدخلَت مسانيد في أُخرى من حيثُ الأماكن ، مما أدَّى أنْ يُعْتَمد الترتيبُ عند الإمام أحمد في « المسند» ، ولا يُظَنُّ أنه قَصَدَ ذلك فهو أعلى وأجَلُّ من أن يَقَعَ في مثلها ، وإنَّما كانَ يُدخلُ المسانيد حسب تسويداته ، فلربَّما ذكر مسنداً في غير مكانه على نيَّة أن يُحَوَّلَ بعدُ إلى مكانه ، وهذا واضحٌ في بعض المسانيد التي جاءَت في غير موضعٍ ، فذُكرَ فيها في موضع : حديث فلان ، وذُكرَ في الموضِع الآخر : بقية حديث فلان ، وذُكروا في مسندين مختلفين ، معَ وضوحِ الصحابيِّ أنه من أحدهما لا غيرُ . مما يَدُلُّ أنَّ هناك بعضَ التحويلات كانت لا بُدَّ أن تَتمَّ ، لو كُتبَ لهذا المسند بالتبييض من قِبَلِ صاحبه ، أمَا وقد تركه هكذا ، فقد تناولَه الرواةُ بعدَه على أُلفٍ دونَ أن يقعَ فيه – والله أعلم – تبديلٌ أو تغييرٌ إلاَّ ما كانَ سَهْواً ونحوَه .

ومن الأمثلة على ما ذكرتُ أنه أوردَ حديثَ طَلْق بن علي الحنفي فذكره في مسند المكيين والمدنيين (٥٧٩/٥) ثم قال في مسند الأنصار(٨٦٤/٧) :بقية حديث طلق بن علي الحنفي . . .

وأوردَ حديثَ كعب بن مالك الأنصاري في المكيين والمدنيين (   ) ، ثم قال في مسند الأنصار (٨٧١/٧) : بقية حديث كعب بن مالك الأنصاريّ .

وأوردَ حديثَ نوفل بن معاوية الدِّيلي في الثالث عشر من الأنصار (٨٠٢/٧) ، ثم قالَ في الخامس عشر من الأنصار (٨٧١/٧) : بقية حديث نوفل بن معاوية الدِّيلي .

وأوردَ حديثَ نوفل الأشجعي في الخامس عشر من الأنصار (٨٥٧/٧) ، ثم أوردَه بعدَ مسانيد في الخامس عشر من الأنصار أيضاً (٨٧٣/٧) فقال : بقية حديث نوفل الأشجعي .

وأوردَ حديث أبي جُهيم الأنصاري في الشاميين (٢٧/٦) ، ثم قال في مسند الأنصار (٨٧٦/٧) : بقية مسند أبي جُهيم بن الحارث الأنصاري .

وأوردَ حديث أبي رفاعة العَدَوي في الثالث من البصريين (٩١٩/٦) ، ثم قال في الخامس عشر

من الأنصار (٨٧٧/٧) : بقية مسند رفاعة العدويّ .

وهكذا في عشرات مما ذُكِرَ ، فإنَّك تجدُ أنَّ ذكرَ المسند في موضع لا يعني عينَه ، وإنَّما شأنُ الأوراقِ والكرَّاساتِ إذا عملَ أحدُهم عملاً قد يُدخلُ هذا في هذا حتى يحينَ الترتيبُ عند التبييض . وإلاَّ فما الداعي أن يذكُرَ بقيةَ حديث فلان ، بل كيف يغفل عن المسانيد الكبيرة أن يذكُرها في موضعين مختلفين ، إلاَّ أنَّه إرادَ أنْ يُضمَّ هذا إلى ذلك .

فهذا حديثُ أبي الدرداء ذُكِرَ في بداية جزء وكرَّاس ، فاضطُرَّ المصنِّفُ أنْ يذكُرَ في تمام الكراسة مسند النساء ، فسُميت الكراسة بخامس مسند النساء ، وضُمَّت إليها ، ثم ألحقَ بحديث أبي الدرداء بقيةَ الأحاديث في كرَّاسٍ آخرَ ، وذكر فيها« باقي حديث أبي الدرداء» ، وانتهى معه حديثُ أبي الدرداء ، فأتَمَّ الكراسةَ بأحاديث الأنصاريين ، وألحقَ الكرَّاسةَ بهم ، فسُميت بعدُ بالرابع من مسند الأنصار .

وهذه التقسيمات التي ذُكرت في كُلِّ مسندٍ منها(أي : مسند المكيين ، مسند الشاميين ، مسند الكوفيين ، مسند البصريين ، مسند الأنصار . .) إنَّما هي تقسيمات الأجزاء ، فكُلٌّ مجموعةٍ من الأوراق كانت تُضَمُّ في كرَّاسٍ ، فيُسمَّى جزءاً ، ولا علاقةَ لهذه التقسيمات بالموضوعات أو المسانيد أو ماهية الصحابة فيها ، وإنَّما هي تقسيماتٌ كتقسيم الكتاب إلى أجزاء ، الجزء الأول ، الجزء الثاني . . . وهكذا .

بدليل أنَّه كانَ يُتَمِّمُ أحاديث بعض الصحابة التي لم تتم في نهاية التقسيم الأول ، كان يُتَمِّمُها في بداية التقسيم الثاني .

وهكذا مثالُ ذلك أنه انتهى من الرابع في مسند المكيين والمدنيين بحديث سلمة بن الأكوع ، فابتدأ بالخامس من مسند المكيين والمدنيين ، فأكمل فيه حديثَ سلمة نفسه .

أمَّا الأخطاءُ التي وقعت من جرَّاء ترك المسند دونَ تبييض فأكبرُ من أن نُحصيها هُنا ، فقد تداخلت المسانيد بسبب الاضطرار كما سبقَ أن بيَّنْتُ ، فاضطرُ الكثيرون أنْ يعتزلوا طريقةَ صُنع المسند ، وأبقَوْهُ صورةً فقط : أنَّ الإمامَ أحمد رتَّبَه على نمط معيَّنٍ ، ووقَعَ فيه بأخطاء ، اكتفَواْ بهذا دونَ النظرِ في أسباب ذلك ، لأنَّ هذا قد يُفوِّتُ عليهم فائدة أنَّ مَن اختُلفَ فيه مسكناً وداراً ماذا كانَ موقفُ الإمام أحمد منه؟ هَلْ عَدَّهُ في هؤلاء؟ أم هؤلاء؟ وما نبَّهنا عليه من أخطاء لا يمنَعُنا أن نستفيدَ من الباقي ، الذي عُلِمَ أنَّه في تلك المجموعة ، أو الذي اختُلفَ فيه ، أو الذي جُهِلَ ، فيكونُ الإمام أحمد قدوةً لنا في تصنيفِه في ذلك الباب ، وبهذا يمكنُ أن نحدِّد طرائق الاجتهاد عنده في الرواة الذين لم تَشُبْهم شائبةٌ

الخطأ أو الوهم أو السهو أو . . . كما بَيَّنَّا في الصحابة المبهمين أنَّ الإمامَ أحمد رحمه الله كانَ يعدُّهم فيمن رَوَى عنهم ، فإذا كانَ الراوي أنصارياً عُدَّ في الأنصار ، وإن كانَ شامياً عُدَّ الصحابيُّ في الشاميين ، وإنْ كانَ كوفياً عُدَّ من الكوفيين . . . وهكذا إذا لم يُحدَّد في سياقِ الرواية الجهة التي ينتمي إليها ذلك الصحابيُّ ، أو لم يُذْكَر في المتنِ ما يُشيرُ إليه !!!

وقبلَ أنْ نُعرِّجَ على مسألة أُخرى من ترتيبات المسند ، نودُّ لو نعرضُ بعضَ الأمثلة التي ذُكرت في غير أماكنها ، دونَ أنْ يكونَ منَّا استقصاء ، إنَّما هي أمثلة فقط . فأقولُ :

ذكرَ حديث بشير بن الخصاصية السَّدُوسي في رابع مسند الأنصار(٣٣١/٧) ، وإنَّما هو بصريٌّ ذُكرَ في ثالث مسند البصريين (٥/٧) .

وذكر حديث هُلْب الطائيِّ في رابع مسند الأنصار (٣٣٦/٧) ، وإنَّما هو كوفيٌّ .

وذكر حديث مطر بن عكامس في رابع مسند الأنصار (٣٤٠/٧) ، وإنَّما هو في الكوفيين .

وذكرَ حديثَ رجلٍ من الصحابةِ في ثاني مسند المكيين والمدنيين (٣٧٩/٥) ، وإنَّما هو في الشاميين ، بدليل القصة أنه أتى معاوية فدخلَ عليه . . . ، ودليل أنَّ الإسناد شاميّ ، يرويه « السائب ابن حبيش الكلاعي » .

وذكرَ حديثَ رجل من الصحابة في ثالث مسند المكيين والمدنيين (٤٧١/٥) ، وإنَّما هو في الشاميين ، بدليل الحديث : عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، قال : نادى رجلٌ من أهلِ الشام يوم صفين . . .

وذكرَ حديثَ أبي رَوْح الكلاعي في ثالث مُسند المكيين والمدنيين (٤٥١/٥) ، وإنَّما هو حمصي في الشاميين .

وذكر حديثَ خَرَشَة بن الحُرِّ في أول الشاميين (٧٩٠/٥) ، وإنَّما هو كوفيٌّ كما صَرَّح العجليُّ وغيره .

وذكرَ حديث رجلٍ من الصحابة في ثاني الشاميين (٨٠١/٥) ، وإنَّما يروي عنه بصريٌّ وكوفيٌّ ، فلا محلَّ لهما في الشاميين .

وذكرَ حديثَ يزيد بن الأسود العامري في ثالث الشاميين (٥/٦) ، وإنَّما هو حجازي ، قيل : مدني ، وقيل : مكي .

وذكرَ حديث زيد بن حارثة في ثالث الشاميين (٧/٦) ، وإنَّما هو يُذكر في مُسند المكيين والمدنيين .

وذكرَ حديثَ عياض بن حمار المجاشعي في ثالث الشاميين (٧/٦) ، وإنَّما هو في عداد البصريين ، سكنَ البصرة ، وروى عنه البصريون . وذكره في المسند أيضاً في أول الكوفيين (٢٦٦/٦) .

إلى آخرِ ما هُنالك مما يجبُ أن يُحَوَّل من مكانه . . .

٢- ونُلاحظُ أيضاً أنَّ في مادة المسند مما خلا تلك الأسبابَ التي تحدثنا عنها ، قيمةً علميةً في معرفة اتجاه الإمام أحمد - معَ وجودَ تلك العثرات - في تعيين الرواة وبُلدانهم ، لا سيَّما إذا قُورنت تلك بما تَحدَّثَ عنه الأئمةُ قبلَه وبعدَه ، ومنْ ثَمَّ يمكنُ تحديدُ المنهج في ذلك التعيين ، ومعرفةُ ما أخطأه وجانبَ فيه الصواب للأسباب التي تَقدَّمَ ذكرُها ، ولبيان ذلك اضطررنا أن نعمل هذه المقارنة بين ثلاثة من العلماء : ابن سعد صاحب الطبقات ، وأحمد في المسند ، وابن حبان في كتابه **"مشاهير علماء الأمصار"** . وبه يمكنُ لنا أن نُدركَ الخُطَّةَ العامةَ التي مَشَوْا فيها وقواعدها ، وتعقبات العلماء الآخرين عليها إنْ كانَ هناك تعقُّبٌ ، وقد جَدْوَلْتُ ذلك حتى تَسْهُلَ المقارنة ، وبالله التوفيق .

أقول : اعتمدتُ كتاب ابن حبان « مشاهير علماء الأمصار» أصلاً في هذه المقارنة ، فإنَّه قد صَنَّفَ مشاهير الصحابة على بلدانهم ومساكنهم ، فما عُدَّ في الشاميين ذُكرَ فيهم ، وما عُدَّ في البصريين أو سكن البصرةَ أو أقامَ فيها ، عُدَّ من رجالاتها ، وهكذا حتى أتى عليهم جميعاً في هذا التقسيم .

فاخترتُ نموذجاً واحداً منه ، وهو «ذكر مشاهير الصحابة بالكوفة» فقال ابنُ حبان ص ٤٣ : «فمنْ مشاهير الصحابة بالكوفة الذين كانوا لها قاطنين وإن كانوا يخرجونَ منها في بعض الأحايين في الغزوات والتجارات ، سواءٌ أدركتهم المنيَّةُ بها أو بغيرها بعد أن كانوا مستوطنين لها» :

الرقم	اسم الصحابي	ابن حبان في المشاهير	ابن سعد في «الطبقات»	أحمد في «المسند»	آخرون
١-	عمار بن ياسر	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	
٢-	حُذيفة بن اليمان	كوفيّ	كوفيّ	أنصاريّ	وقال العجلي : سكنَ الكوفة
٣-	النعمان بن مقرّن	كوفيّ	كوفيّ	أنصاريّ	قال ابن عبد البر : سكن البصرةَ وتحوّل عنها إلى الكوفة وقدم المدينة . . .
٤-	المغيرة بن شعبةَ	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	ماتَ بالكوفة ، وقيل بالمدينة ،
٥-	أبو مسعود الأنصاري	كوفيّ	كوفيّ	أنصاري ، شاميّ	وحديثه في مسند الشاميين عند أحمد إنما هو بقية .
٦-	البراء بن عازب	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	
٧-	خبّاب بن الأرتّ	كوفيّ	كوفيّ	بصريّ ، وفي النساء	نزلَ الكوفة وماتَ بها
٨-	سلمان الفارسي	كوفيّ	كوفيّ	أنصاريّ	أصلُه من أصبهان ، وأول مشاهده الخندق .
٩-	جرير بن عبدالله البجلي	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	
١٠-	وائل بن حجر الحضرمي	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	
١١-	خزيمة بن ثابت الأنصاريّ	كوفيّ	في الذين أسلموا قبلَ الفتح	أنصاريّ	يروي عنه الكوفيون
١٢-	عبد الرحمن بن سمرة القرشي	كوفيّ	بصريّ	بصريّ	سكن البصرة ومات بها ويروي عنه البصريون
١٣-	عبدالله بن يزيد الخطمي الأنصاري	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	
١٤-	يعلى بن مُرّة الثقفي العامريّ	كوفيّ	كوفيّ	شاميّ	يروي عنه الكوفيون وراشد بن سعد الحمصي .
١٥-	معقل بن سنان الأشجعي	كوفيّ	كوفيّ	في المكيين والمدنيين، كوفي	سكن الكوفة ثم المدينة ويروي عنه الكوفيون والمدنيون
١٦-	الأشعث بن قيس الكندي	كوفيّ	كوفيّ	أنصاريّ	نزلَ الكوفة وماتَ بها
١٧-	معقلُ بن مقرّن المُزني	كوفيّ	كوفيّ	—	
١٨-	الوليد بن عُقبة القرشي	كوفيّ	كوفيّ	في المكيين والمدنيين	وليَ الكوفة ، ثم تحول إلى الرقة
١٩-	عبدالله بن رُبيّعة السلمي	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	
٢٠-	عمرو بن حُريث المخزومي	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	
٢١-	حارثة بن وهب الخُزاعي	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	
٢٢-	حُذيفة بن أُسيد الغفاريّ	كوفيّ	كوفيّ	في المكيين والمدنيين	يروي عنه الكوفيون
٢٣-	جَبلة بن حارثة بن شراحيل	كوفيّ	—	أنصاريّ	يروي عنه الكوفيون
٢٤-	عُبيد بن عازب الأنصاري	كوفيّ	كوفيّ	—	

الرقم	اسم الصحابي	ابن حبان في المشاهير	ابن سعد في «الطبقات»	أحمد في «المسند»	آخرون
-٢٥	فَرْوَةُ بن مُسيك الغطيفي	كوفيّ	يمانيّ	أنصاريّ، وفي المكيين والمدنيين	سكن الكوفة وروى عنه الكوفيون
-٢٦	قيس بن أبي غَرْزَة الغفاريّ	كوفيّ	كوفيّ	في المكيين والمدنيين	نزلَ الكوفة وروى عنه أبو وائل الكوفي
-٢٧	أُسامة بن شريك الثعلبي	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	
-٢٨	قيس بن عائذ الأحمسي	كوفيّ	كوفيّ	في المكيين والمدنيين، وشامي	الإسنادُ إليه كوفيّ
-٢٩	أبو جحيفة السُّوائي	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	
-٣٠	زيد بن أرقم الأنصاري	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	
-٣١	صفوان بن عسَّال المُرادي	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	
-٣٢	سهل بن حنيف بن واهب	كوفيّ	كوفيّ	في المكيين والمدنيين	أوسيٌّ أنصاري يروي عنه الكوفيون، ولي البصرة وفارس
-٣٣	ثابت بن وديعة الأنصاري	كوفيّ	كوفيّ	أنصاري، وشامي	خزرجي أنصاري سكن الكوفة، وروى عنه الكوفيون
-٣٤	جُندب بن عبدالله البَجلي	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	
-٣٥	محمد بن حاطب القُرشي	كوفيّ	—	في المكيين والمدنيين، وكوفيّ	
-٣٦	قُطبة بن مالك الثعلبي	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	
-٣٧	خُريم بن فاتك الأسدي	كوفيّ	—	في المكيين والمدنيين، وكوفيّ	
-٣٨	جابر بن سَمُرة السُّوائي	كوفيّ	كوفيّ	بصريّ	نزلَ الكوفة وروى عنه الكوفيون
-٣٩	سليمان بن صُرَد الخُزاعي	كوفيّ	من الذين أسلموا قبل الفتح	كوفيّ، وفي النساء	
-٤٠	ثعلبة بن الحكم الليثي	كوفيّ	كوفيّ	—	
-٤١	عُتبة بن مسعود	كوفيّ	في المهاجرين والأنصار	—	
-٤٢	هانيء بن يزيد الحارثي	كوفيّ	كوفي	—	
-٤٣	قَرظَةُ بن كعب الأنصاري الخُزاعي	كوفيّ	كوفيّ	—	
-٤٤	الحارث بن حسَّان البَكْري	كوفيّ	كوفيّ	في المكيين والمدنيين	سكن الكوفة وروى عنه الكوفيون
-٤٥	الصُّنابحُ بن الأعسر الأحمسي	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	
-٤٦	عُمارة بن رُوَيبة الثقفي	كوفيّ	كوفيّ	شاميّ، وكوفيّ	إنما روى عنه الكوفيون ولا يعرف في الشاميين

الرقم	اسم الصحابي	ابن حبان في المشاهير	ابن سعد في «الطبقات»	أحمد في «المسند»	آخرون
-٤٧	نُبيط بن شَريط الأشجعي	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	
-٤٨	أبو ليلى والد عبد الرحمن الأنصاري	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	
-٤٩	عروةُ بن مضرِّس الطائي	كوفيّ	كوفيّ	في المكيين والمدنيين ، وكوفي	
-٥٠	عروةُ بن الجَعْد البارقيّ	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	
-٥١	طارق بن الأشيم الأشجعي	كوفيّ	كوفيّ	في المكيين والمدنيين ، وفي النساء	كوفي يروي عنه ابنُه
-٥٢	طارق بن عبدالله المُحاربي	كوفيّ	كوفيّ	في النساء	كوفي يروي عنه الكوفيون
-٥٣	طارق بن شهاب البَجلي	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	
-٥٤	عبدالله بن أبي أوفى الأسلمي	كوفيّ	كوفيّ	كوفيّ	

فهذا الجدولُ يوضِّحُ الخلافَ الذي قامَ بينَ الأئمة في تحديد اتجاه الراوي ، والمنطقُ الأساسُ عندهم جميعاً إنّما هو السُّكْنى والإقامةُ الطويلةُ ، ثم في الرواية عنه ، فإذا كَثُرَ رواةُ بلدٍ ما عنه عُدَّ منهم ، وإنْ كانَ معروفاً بالقرشي أو الانصاريّ أو غيرهما .

إذ العبرةُ بالشهرةِ العلمية ، فإذا رَوَى عنه الكوفيون اتَّجَهَ دونَ كبيرِ معرفةٍ في تاريخ سيرته أن يكونَ أقامَ في الكوفةِ مما مكَّن الكوفيين أن يرووا عنه . . ونحو ذلك .

وبهذا الجدول أيضاً يمكنُنا أن نُثبت الملاحظات التالية :

أ- أنَّ «طبقات ابن سعد» المتوفى (٢٣٠) و«مسند أحمد» من أقدمِ ما بُيِّنَ في مجال الطبقات ، أي : تقسيم الرواة على بُلدانِهم ، وكلاهُما يُعَدُّ مصدراً مُهِمّاً في هذا الجانب ، وإن كانت المناهجُ فيها قد تختلفُ في شيءٍ منها .

فإذا زيدَ عليها كتاب ابن حبان ، اتَّضَح المنهجُ شيئاً فشيئاً ، وبانَ السببُ الذي من أجله صُنِّفَ الراوي في الكوفيين أو المكيين أو الشاميين أو غيرهم . ووجَدْنا الضابطَ عند الإمام أحمد كانَ فيه خَلَلٌ نوعاً ما تطبيقاً بسبب ما تعرَّضنا له مما سبق : أنَّ الكتابَ كانَ كرَّاساتٍ واجزاءً لم يُبَيِّض بتمامه ، وإنَّما تركه على صورةٍ أقامَها ابنهُ عبدالله بناءً فزادَ عليه دونَ مراعاة أو ترتيبٍ في المسند الواحد . وهذا الخَلَلُ الذي وجدناه عند أحمد لا يمنَعُ أن نَصِلَ إلى بعض الحقائق التي أرادَها .

لذا عملنا جاهدين في تثبيت منهجه المتصوَّر حتى يتضحَ به أنَّه لم يعبث بالمسند ، بل أحكمَه ، وما فيه من خطأ قد يكونُ بسببٍ أو آخر ، وقد يكونُ أكثرُها اجتهاداً في حالِ الراوي ، فمرةً يُغَلِّبُ أنَّه أنصاري وإنْ سكنَ الكوفةَ ، ومرةً يُغَلِّبُ أنه كوفيٌّ لأنَّه يُعرَفُ بِكثرةِ روايةِ الكوفيين عنه ، ومرةً يدخلُه في زُمرتين وهماً أحياناً ، واجتهاداً أحياناً أُخرى ، أنه مما يدخُلُ فيهما .

وهذا مما قد يفعلُه ابن حبان في «المشاهير» ، فقال مثلاً عند ترجمة جندب بن عبدالله البجلي وقد وضَعَه في الصحابة بالكوفة : «كانَ ينزلُ الكوفةَ مدةً والبصرةَ زماناً وحديثُه عند أهلِ المصْرَين» .

ب- أنَّ تقسيمات الطبقاتِ الثلاث قامت على الاجتهاد ، فبوَّبها وصنَّفَها كُلُّ واحدٍ منهم على ما رأى من قرائن تفيدُ ما ذهبَ إليه .

فإذا نظرنا إلى تقسيم الإمام أحمد في «المسند» وجدنا في المقابل تقسيمين آخرين مختلفين عند ابن سعد وابن حبان ، تقرُبُ هذه التقسيمات وتُضَيَّقُ ، ثم تنفرجُ وتتسع بنودها . . .

فهذا مثلاً ابن سعد قسم طبقات الصحابة في كتابة على هذا النحو : - طبقات البدريين من

الأنصار- الطبقة الثانية من المهاجرين والانصار - الصحابة الذين أسلموا قبلَ فتح مكة- أهل المدينة - من نزلَ مكة - من نزلَ الطائف من نزلَ اليمن - من نزلَ اليمامة - من كانَ بالبحرين - طبقات الكوفيين - من نزلَ البصرةَ - من كانَ بالمدائن - من كانَ بخراسان - من نزلَ الشام - من نزل الجزيرة- من نزل مصر - النساء .

وهذا ابنُ حبّان قَسَّمَ طبقات الصحابة في كتابه على هذا النحو : الصحابة بالمدينة - الصحابة بمكة - الصحابة بالبصرة - الصحابة بالكوفة - الصحابة بالشام - الصحابةُ بمصر - الصحابة باليمن - الصحابة بخُراسان .

في حين نجدُ الإمام أحمد قسم الصحابة في كتابه إلى : طبقة العشرة - أهل البيت - مسند بني هاشم - مسند المكيين والمدنيين - مسند الشاميين - مسند الكوفيين - مسند البصريين - مسند الأنصار - مسند النساء .

هذه هي التقسيماتُ العامةُ عنده ، فأدخَلَ المصريين بالشاميين ، وأدخلَ اليمانيين بالمكيين والمدنيين ، والباقون مفرَّقون في الأنصار والمكيين والمدنيين .

وهذا التقسيم يعين أنّه قسّم الطبقات إلى ثلاث : أهل الجزيرة - المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية - والمنطقة العراقية .

فما وجدنا على هذه النمط ليس خَطَأً ، إنّما هو تقسيمٌ اجتهاديٌ أراده مؤلفُه ، لذا لا يمكنُ أن نحاكمَ عليه ، وإنما نُناقشُ ما قَعَّدَه لنفسه ثم خالفَه ، والحَكَمُ في هذا النَّظرُ والاطِّرادُ والاستقراءُ في الرواة .

الفصل الثالث

تداخل المسانيد وتكرار الأحاديث
في أكثر من مسند من المسانيد الكلية

نظرنا في المسانيد ومواقعها ، ونظرنا في الأحاديث وترتيب أسانيدها ، فتأكَّدَ هذا الذي ادعيناه سابقاً : أنَّ الكتاب لم يُبَيَّض ، ولم يعتنِ به أحمدُ في غير نسخته الأولى المسوَّدة التي كانت تضمُّ كراسات وأوراقاً ، لذا كانَ لا بُدَّ من وقوعِ الوهمِ والتكرارِ غيرِ المقصود ، ولم يَرَ عبدالله إصلاحَه ، بل رواه على ما وجده عند أبيه في كتابه المفرَّق ببعض الزيادات التي وجدها في كتابه الأصل ، وهو الأجزاءُ التي كانَ ينسَخُها عن مشايخه ويحتفظ بها ، فأخرجَ منها عبدُالله أحاديثَ هي التي قالَ فيها : وجدتُ في كتاب أبي . . . وسنأتي على هذا الأمر تفصيلاً بعدُ إن شاءَ اللهُ .

الذي نُريدُ أنَّ التكرارَ الذي وجدناه في المسند دليلٌ أنَّه لم يُعْتَنَ به بعد الإمام أحمد ، بل بقي على حاله ، معَ أنَّ وجودَ التكرار ظاهرٌ عياناً ، لا يحتاجُ كبيرَ إمعان!! وأعني بالتكرار تكرار المادة كُلِّها سنداً ومتناً ، أي : إذا جاءَ الحديثُ بسند ومتن مُعَيَّنين ، أُعيدَ في موضعٍ آخر على النَّسقِ نفسه . وكأنَّ السببَ فيه أنَّ الإمام أحمد لمَّا وَضَعَ كتابَه ، كانَ يَظُنُّ الصحابيُّ كوفياً ، فيضعُه هُناكَ ، ثم يُضيف عليه ، وقد يَنْسَى أنه وضعَه في الأنصار ، وذكرَ معَه جملةً من الأحاديث .

دليلُ ذلك عندي : أنَّ الصحابيَّ الذي يُذْكَرُ في موضعين أو أكثر يكونُ على أحوال ثلاثة :

إمَّا أن يَضَعَ حديثَه كاملاً مكرَّراً وهذا يغلِبُ على مَنْ قلَّتْ أحاديثُه بحيثُ يحتملُ تكرارُها مرةً أخرى .

وإمَّا أنْ يَضَعَ بعضَ حديثه مكرَّراً وذلك يكونُ بوضعه الصحابيَّ في موضعٍ ما ، ثُمَّ يغفلُ عنه فيعيدُه في مسند آخر فيُضيف من كتبه ما تَبَقَّى ، وكانَ يُضيفُ من كتبه سَرْداً ، أي : يصلُ في مسند إلى مكانٍ ما ، فينتقلُ مكانُ الصحابيِّ فيضيفُ ما تبقى من كتبه في الموضع الآخر ، ثم يذكرُ أحاديثَ لم تدوَّن في هذا المسند مماسبق فيستدركها ظنّاً منه أنه لا يُذكر الصحابيُّ إلاَّفي هذا الموضع ، فتتكرر الأحاديث في بعضها .

وإمَّا أن يَضَعَ بعضَ حديثه في مسند المكيين مثلاً ، فيكمُلُ الموضعُ دونَ أن يكونَ له مكانٌ يذْكر فيه باقي حديثه ، فيُضيف عنواناً آخر لمسنده ويجعَلُ الأحاديثَ فيه في مسند المكيين . . .

معَ العلم أنَّ الأحاديث التى سمعَها أحمد كانَ سماعُه لها غيرَ مرةٍ كما سيأتي ، فقد يسمع الحديثَ فيدَوِّنه ، ثم يسمعُه مرةً أخرى يُكرِّرُه الشيخُ لمجئ بعضِ طلبة العلم إليه يفيدُهم به ، أو يسمعُه مرةً أخرى بعد زَمَنٍ ، فيكتُبُ الإمامُ أحمد هذا وذاك ، وكانَ في المسند يذكرُ الفروقَ التي يجدُها بين السماعِ الأول وغيره ، فيقول : وحدثناه مرةً فقال . . . فيذكر الاختلاف .

ولمزعمي هذا أذكُرُ أمثلةً من التكرار الذي وَقَعَ في « مسند المكيين والمدنيين» ، ولو أردتُ الحصرَ في هذا يطولُ :

ففي مسند المكيين والمدنيين :

١- مسند صفوان بن أمية الجُمحي .

وهو يَضُمُّ الأحاديث (١٥٣٧٤) إلى (١٥٣٨٤) . وهي مكررة بأسانيدها ومتونها وترتيبها في أخر النساء برقم (٢٨١٨٦) إلى (٢٨١٩٦) . وهذا ظاهرُ الغَلَط ، أحدُ النُّسَّاخِ أو الرواة زادَه وكرَّرَه ، ولا يمكنُ عندي أن يكونَ في أصل المسند مكرَّراً ، لأنَّه جاء على نفس السياق والترتيب في جُملةٍ من الأحاديث مما يُبعدُ تواردُها مرتين في موضعين مختلفين .

٢- حكيم بن حزام

الأحاديث (١٥٣٨٥) ، (١٥٣٨٨) ، تكررت برقم (١٥٦٥٨) ، (١٥٦٦١) في مسند المكيين والمدنيين نفسه .

٣- الحكم بن سفيان

الأحاديث (١٥٤٦٠) ، (١٥٤٦١) ، تكررت برقم (٢٣٨٦٥) ، (٢٣٨٦٨) في الأنصار .

٤- مطيع بن الأسود .

الأحاديث (١٥٤٨٢) ، (١٥٤٨٥) ، (١٥٤٨٣) ، (١٥٤٨٤) مكررة برقم (١٨٠٢١) ، (١٨٠٢٢) ، (١٨٠٢٣) ، (١٨٠٢٤) في الشاميين .

٥- رجل أدركَ النبي ﷺ .

الحديث (١٥٥٠١) مكرر برقم (٢٣٥٨٨) في الأنصار

٦- بشر بن سُحيم

الحديث (١٥٥٠٦) مكرر برقم (١٩١٦٤) في المكيين والمدنيين نفسه .

٧- الأسود بن خلف .

الحديث (١٥٥٠٩)مكرر برقم (١٧٦٧٥) في المسند نفسه .

٨- جدّ عكرمة بن خالد المخزومي

الحديث (١٥٥١٥) مكرر برقم (١٧٧٣٨) فيه نفسه .

٩- صخر الغامدي

الحديث (١٥٥١٧) مكرر برقم (١٩٦٥٠) ؛ (١٩٧١٠) في مسند الكوفيين .

والحديث (١٥٦٤٢ ، ١٥٦٤٣) مكرَّر برقم (١٩٧٠٨ ، ١٩٧٠٩) في مسند الكوفيين وأدخَلَ في هذا المسند أثراً عن جابر برقم (١٩٧١١) ، وحديث أُسيد بن حُضير برقم (١٩٧١٢)وهو مكرَّر برقم (١٩٣٠٧) ، وقولاً لحمَّاد برقم (١٩٧١٣) .

١٠- أبو زهير الثقفي

الحديث (١٥٥١٨) مكرَّر برقم (٢٨١٩٧) في مسند النساء .

١١- محمد بن حاطب

الحديث (١٥٥٣٣) مكرَّر برقم (١٨٤٦٦) في مسند الكوفيين .

١٢- كردم بن سفيان

الحديث (١٦٧٢٤) مكرَّر برقم (٢٣٥٨٣) في مسند الأنصار .

١٣- ابن عَبْس

الحديث (١٥٥٤١) مكرَّر برقم (١٦٨١٥) في المكيين والمدنيين نفسه .

١٤- المطلب بن أبي وداعة

الحديث (١٥٥٤٣ ، ١٥٥٤٤) مكرَّر برقم (١٨٠٥١ ، ١٨٠٥٢) في الشاميين ومكرَّر أيضاً برقم (٢٧٧٨٧ ، ٢٧٧٨٨) في مسند الأنصار .

فنلاحظ مما سبق- وهو كالمثال :

١- أنَّ في أقلّ من مئتي حديث في مسند المكيين والمدنيين تكرَّر منها أكثر من ثلاثين حديثاً بأسانيدها ومتونها في مواضع أُخرى ضِمْنَ مسند المكيين والمدنيين ، أو في الشاميين ، أو الكوفيين . . .

٢- أنَّ بعضَ هذه الأحاديث تكرَّرت في أكثر من موضعين كما في حديث المطلب بن أبي وداعة .

٣- أنَّ بعضَ تلك المسانيد تكرَّرت جميعاً ، وبعضَها تكرَّر بعضُ أحاديثه المذكورة في الموضع الأول .

٤- أنَّ بعضَ المسانيد تكرَّرت في موضعين أو ثلاثة ، في كلٍّ منها أحاديث تحت المسند المذكور إلاَّ أنها أحاديث غيرُ مكررة ، فما في الموضعِ الأول غير الموضع الثاني ، غير الموضع الثالث . .

كما في حديث أبي محذورة ٢٩٨/٥ ، ٨/ ٨٠٤ ، وحديث الحارث بن مالك بن برصاء ٣٠٨/٥ ، ٤٦١/٦ ، وحديث سفيان الثقفي ٣١١/٥ ، ٥٧٠/٦ ، وحديث مَنْ سمعَ مناديَ النبيِّ ٣١٧/٥ ، ٦/ ٤٦٨ ، وحديث عريف من عُرفاء قريش ٥/ ٣١٧ ، ٧١٧(وفيه عن أبيه) ، وحديث جدِّ عكرمة بن خالد المخزومي ٥/ ٣١٧ ، ٦/ ٤٥ ، ٧/ ٦٧٢ ، وحديث إياس بن عبدالمُزَني ٣٢١/٥ ، ٨٦٩ . . . الخ .

وما تكرَّر في « مسند أحمد » من أحاديث الصحابة في موضعين أو أكثر دليلٌ أنَّ تصنيف المسند لم يتمَّ على هذا الترتيب منذ التأليف ، وإنَّما كانَ مسانيد ثم جُمعت وصُنِّفت الأجزاء ، أعني أنَّ مسند الأنصار قد يكون تمَّ كلُّه أو بعضُه قبلَ مسند الشاميين ، وآخرُ مسند الأنصار قد يكون تمَّ قبلَ أوله ، ثُمَّ أُلصقَ بعضُه إلى بعضٍ ، فتَمَّ من ذلك صورةُ المسند المشاهد .

ودليلي على هذا عدَّةُ أمور ، منها ما سبق ، ومنها أنَّه قد يأتي ببقية حديث الصحابيِّ قبلَ حديثه الذي بدأ به ، والذي يأتي لاحقاً في الصورة المجودة من المسند : ككعب بن مالك فقد أورده في مسند النساء ٨/ ٧٧٥ ، ثم قالَ في مسند المكيين والمدنيين ٤١١/٥ : بقية حديث كعب بن مالك . . .

ثُمَّ تبيَّنَ لنا أيضاً أنَّ ترتيب المسانيد في «المسند» الذي بينَ أيدينا قد اختَلَّ من الناسخين ، لتفرُّق النسخة في أجزاء ومجلَّدات من أصلها ، ثُمَّ ضُمَّت المسانيدُ بعضُها إلى بعضٍ في النسخ المتأخرةِ فاختلَفَ بعضُ الترتيب المفترَضِ أن يكونَ فيها .

من ذلك أنَّه جاءَ في المطبوعِ وبعضِ النُّسخِ المتأخرة من المخطوطاتِ مسندُ الأنصار بعد مُسند البصريين وقبل مسند النساء ، وهذا الترتيبُ خطأً لا وجودَ له في أصل المسند . وإنَّما صوابُه أنْ يُذْكَر «مسندُ الأنصار» عقبَ مسند بني هاشم وقبلَ مُسند المكيين والمدنيين .

دليلُ ذلك عدةُ أمور :

١- أنَّ الحافظ أبا القاسم علي بن الحسين بن هبةالله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١) كانَ يقدم

في كتابه مسند الأنصار على مسند المكيين المدنيين ، كما في ترجمة أرقم بن أبي الأرْقم المخزومي ، وحسَّان بن ثابت الأنصاري ، وسفيان بن أبي زُهير الأزْدي ، وسلمة بن صَخْر الأنصاري البَياضي ، وسُويد بن مُقرِّن المُزَني ، وطَلْق ابن علي الحنفي ، وعُبادة بن الصامت الأنصاري ، وعبدالله بن أبي الجَدعاء العَبْدي ، وعبدالله بن أبي حَدْرَد الأسلمي ، وغيرها من التراجم ، فإنه ذكر فيها أنَّ لهم أحاديث في مسند الأنصار ومسند المكيين والمدنيين ، فقدَّمَ فيها جميعاً «مسند الأنصار» على «مسند المكيين والمدنيين» ولم يُقَدِّمْ في كتابه ولو في موضعٍ واحد حسب اطلاعي في كتابه : «مسندَ المكيين» على «مسند الأنصار» مما يَدُلُّ أنَّ لهذا الترتيب مَغْزاه ، فهو كذلك في المسند .

٢-أنَّ الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢) ذكر في مقدمة كتابه « المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي» مسانيد الإمام أحمد في كتابه ، فكان مما قال : « ومسند أنس ، ومسند جابر ، ومسند الأنصار ، ومسند المكيين المدنيين . . . » .

٣- أنَّ «مسند الأنصار» مما ينبغي أن يسبق مسند الشاميين ، ومسند الكوفيين ، ومسند البصريين ، لأنَّ المبتدئ بالتصنيف يلزمُهُ أن يبدأ من المكان الذي انتشرت الدعوة فيه ، فالبدءُ من المدينة وأنصارها هو المتوقَّع ، ولهذا السبب نفسه بدأ ابنُ حبان كتابه «المشاهير» بأهلِ المدينة ، وكذا ابنُ سعد في كتابه «الطبقات» فإنه بعد ما ذكرَ المهاجرين والأنصار والذين أسلموا قبلَ فتح مكة ، قال : أهل المدينة ، ثم مَنْ نزلَ مكة ، ثم من نزلَ الطائف . . . وهكذا .

٤- أمَّا ما ذُكرَ في خامس عشر وسادس عشر الأنصار من قوله : بقية حديث الأرقم بن أبي الأرقم (وحديثه الآخر في المكيين) ، وبقيه حديث طلق بن علي الحنفي (وحديثُه الأخر في المكيين) ، وبقية حديث كعب بن مالك الأنصاري (وحديثُه الآخرُ في المكيين والنساء) ، وبقية مسند أبي جُهيم الأنصاري (وحديثه الأخر في الشاميين) ، وبقية مسند أبي رفاعة العدوي (وحديثُه الآخرُ في البصريين) ، وبقية حديث أبي زُهير الثقفي(وحديثُه الآخر في المكيين) وهكذا . . .

فإن هذا لا يعني أنَّ أصلَ الحديث في المكيين ، ثم بقيته في الأنصار ، أي : المكيون أصل ، ثم الأنصار فرعٌ ، أي : مسند المكيين كُتبَ أوَّلاً ، ثم الأنصار بعدَ ذلك .

بل كما سبقَ : فالمُسندُ كُتبَ ودُوِّنَ في كراسات ، أي : يبدأ المصنفُ فيه بعدة مسانيد .

فما جاءَ في مسند فلان ذُكرَ فيه ، ثُمَّ جاءَ ذكرُ فلان آخرَ في كتبه ، فينتقلُ إليه فيُدوِّن حديثَه . . . وهكذا ، لذا فهو قد يبدأُ بهذه المسانيد جُملةً ، ولا يأتي إلى مسند بأكمله فيكتب ما فيه إلاَّ أن يكونَ من المطوَّلاتِ كحديث أبي هُريرة وابن عباس .

وقد نستدلُّ على أنَّ ذكر البقية لا يعني أنَّها تابعة في الترتيب إلى ما قبلَها : أنَّ حديث كعب بن مالك الأنصاري ذُكر في مسند الأنصار : « بقية حديث كعب بن مالك الأنصاري» في حين أنَّ حديثَه الآخرَ مذكور في المكيين والنساء .

هذا بالنسبة لمسند الأنصار .

أمَّا مسند الشاميين فمذكورٌ عند ابن عساكر وابن حجر على بابين مختلفين ، فهو عند ابن عساكر في كتابه« ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرجَ حديثهم أحمدُ بن حنبل في المسند» جاء عقب المكيين وقبل الكوفيين ، أي : كما في هذه النسخة التي هذه مقدمتها . أمَّا ابنُ حجر فقد ذكرَ مسند الشاميين قبلَ النساء وبعد مسند الكوفيين ومسند البصريين .

وهذا الاختلاف يُفيدُ أنَّ تصرُّفاً كانَ من النُّساخ بوجود الأجزاء والكراسات المفرَّقة ، التي يحملُ بعضُها مسند الشاميين وحدهَ ، وبعضُها مسند الكوفيين وحدَه ، وبعضُها مسند الأنصار . . . فلمَّا جُمعت في بعض النسخ قُدِّمَ فيها بعضُ هذه المسانيد على بعض ، فكان الخلافُ .

والذي يظهر لي أنَّ مسند الشاميين من حَقِّه أن يكون كما مَشَى عليه ابنُ حجر ، بعد الكوفيين والبصريين ، وهذا لعدة أمور :

منها أنَّ هذا الترتيبَ سارَ عليه ابنُ سعد وابنُ حبان في كتابَيْهما ، .

ومنها أنَّ شهرةَ الحديث في الكوفة والبصرة وروايته أكثر من شهرته وتنقُّله عند الشاميين ، وذلك بسبب انتقال الخلافة إلى العراق ، فَصَعِدَ التوافدُ إليها وقلَّ إلى بلاد الشام .

ثمتَ أمران يجبُ التنبيهُ عليهما :

أولاً : سقطَ من كتاب ابن عساكر بعض المسانيد فلم يُذْكَر الصحابيُّ ولم يُشَرْ إليه . كعمرو بن مُرَّة الجُهَني الوارد ذكرُه في الشاميين ٦/ ١٨١ ، والأنصار ٧/ ٨٨٥ . وقد ذكره ابنُ كثير في «جامع المسانيد» ، وابنُ حجر في «أطراف المسند» .

ثانياً : وَرَدَ في المسند في عدة مواضع : بقية حديث فلان ، معَ أنَّه لم يُذْكَرْ حديثُه إلاَّ في هذا الموضع ، ولا أشارَ إليه ابنُ عساكر أو غيرُه ، كجُنادَةَ بنِ أبي أُمية الأَزْدي ٧/ ٨٦٠ ، وخالد بن عدي الجُهني ٧/ ٨٦٢ . . .

وأظُنُّ هذين الأمرين وَقَعا سَهْواً ، أو أنَّ الثاني مما وَرَدَ سقط من بعض النسخ!!

الفصل الرابع

ترتيب الأحاديث في المسند الواحد

استوقفني هذا البابُ كثيراً وأنا أقَلِّبُ بينَ الأحاديث يميناً وشمالاً : هَلْ وردت الأحاديثُ ضمنَ المسند الواحد في هذا الكتاب عشوائياً ، أم انتظمت الأحاديث في صورة مُعينه؟!

فقرأتُ لهذا السبب أسانيد المسند ومتونَه مرَّاتٍ في كثيرٍ منها ، عَلِّي أَصلُ إلى طريقة المصنِّف في توزيع أحاديثه ، فبدأتُ النظرَ في المتون ، ثم التابعينَ ، ثم المشايخ ، ثم احتمالات أُخرى لعلَّها تكونُ سببَ الترتيب ، فلم أهتدِ إلى طريقة إلاَّ احتمالٍ يصحُّ في أشياء ويُنْقَضُ في أشياء ، يمكنُ أن أُلَخِّصه بالآتي ، ثم أستدلُّ عليه :

إنَّ الإمام أحمد رحمه الله لَمَّا رَحَلَ في طلبِ الحديث وسمع مشايخه في بغداد والكوفة والبصرة والحجاز والشام والجزيرة واليمن وغيرها ، كانَ يصطحبُ كراساتٍ وأوراقاً يكتبُ فيها ما يسمعُ من مشايخه ، وأحياناً كانَ ينقلبُ في يومه لسماعِ عددٍ من الشيوخ في البلد الواحد ، ثم يعيدُ هذا في عدَّة مجالس ، وقد يأتي إلى شيخٍ فيصحبهُ ويسمعُ منه ثُمَّ يتحول منه إلى آخر . . .

أي : كانَ يسمع ويُدوِّن دون النظر إلى ترتيبٍ بعينه ، من حيث أبواب المتون ، أو إفراد الأحاديث حسب المشايخ ، إلاَّ ما يسمعُ من مشايخه أبواباً بعينها ، كسماعه المناسك من هشيم ، وكذا الجنائز ونحوها . أو ما يُفردُ عن شيخٍ بعينه ، دونَ غيرِه . واستطاعَ أثناءَ تَجواله أنْ يُدَوِّنَ الأحاديثَ الكثيرة مكررةً وغيرَ مكررةٍ ، عن شيخٍ ثقة ، أو شيخٍ ضعيف . . . حتى تحصَّلَ عنده مجموعةٌ كبيرةٌ من الروايات التي تَضُمُّ الحديث المرفوعَ والموقوفَ والمرسَلَ والمقطوعَ ، وأقوالَ السلف . وهذا كلُّه كانوا يُطلقون عليه اسمَ الحديث مجازاً ، وأكثرُ العناية منصَبٌّ على التصنيف في المرفوعاتِ ، لأنَّهُ منها يُستمدُّ التشريع ، فإذا حُصِّلَ عن شيخٍ طَلَبَ منه ما تبقى من توابعَ له .

فانتقى الإمامُ أحمد رحمه الله من أحاديث هؤلاء ماوراه المشايخُ الثقاتُ أو الذين يقربُ منهم إلاَّ ما نَدَّ ، وسيأتي تفصيلُه ، فجمَعَ مما استمدَّ منهم الأحاديثَ المرفوعةَ في كتابه هذا بطريقةٍ من ثلاث :

الطريقة الأولى

أن يُراعيَ الترتيبَ في مشايخه الترتيبَ الزمني ، فيذكرُ الحديثَ الأولَ الذي قد سمعَه أوَّلاً من شيخه ، ثم يذكُرَ بقيةَ أحاديثه عنه ، ثم يأتي بشيخ آخرَ فيذكُرُ أحاديثَه ، ثم بآخرَ وهكذا . . . وبالملاحظة يُعْرَفُ أنَّ ترتيبَ هذه الأحاديث ترتيب زمني ، فُرِضَ بسبب أنَّ الإمامَ أحمد لَمَّا صَنَّفَ المسندَ تناوَلَ كرَّاساته وأجزاءَه ، وأوراقَه ، فكانَ يقرأ الكراس ، ويُنزل الأحاديثَ منه في المُسند المُعَدِّ لَهُ كمسند أبي هريرة ، وجابر ، وابن عمر . . . وهكذا .

ونُلاحظُ أنَّ هذه الطريقةَ انحصرت أكثر ما يكونُ في المسانيد الكبيرة من مسانيد الصحابة ، إذْ تجدُ بالمقارنة بينَها ترتيباً ملحوظاً ، لا يحتملُ غيرَ الذي ذكرتُ ، لا سيَّما أنَّ المشايخ المذكورين في غالبهم مرتَّبون ترتيباً بُلدانيّاً ، بدليلِ أنَّه كانَ يأتي بهذه الأحاديث حسب السماعِ لها من كراساته بالترتيب ، فجاءَ بهذا الترتيب الملحوظ .

ومن الأدلة على هذا :

١- أنَّ بدءَه بالأحاديث في كُلِّ مسندٍ ، تَشَابَه معَ المسانيد الأُخرى تشابُهاً كادَ يكونُ مطابقاً ، مما يَدُلُّ أنَّه كانَ يسيرُ ترتيباً بعينه من كرَّاساته .

ففي مسند ابن عباس جاءَ الترتيبُ الآتي(نذكُرُه كالمثال) :

(هُشيم ، محمد بن عبدالرحمن الطفاوي ، إسحاق بن يوسف ، عباد بن عباد ، عبدالعزيز بن عبد الصمد ، إسماعيل بن عُلَيَّة ، محمد بن فُضيل ، محمد بن سلمة ، مروان بن شُجاع . . . . عبدالأعلى بن عبد الأعلى ، عمرو بن الهيثم ، محمد بن أبي عدي ، عبدالرحمن بن مهدي ، الوليد بن مسلم ، سفيان . . عبدالله ابن إدريس ، يحيى بن سعيد ، أبو معاوية . .)

وفي مسند ابن مسعود :

(هُشيم ، عبدالعزيز بن عبدالصمد ، إسحاق بن يوسف ، محمد بن فُضيل ، عَمْرو ابن الهيثم ، محمد بن أبي عدي ، سفيان بن عُيينة ، عبدالله بن إدريس ، أبو معاوية ، أبو بكر بن عياش ، إسماعيل ، يحيى بن سعيد . .) .

وفي مسند ابن عمر :

(هُشيم ، معتمر بن سليمان ، إسحاق بن يوسف ، عبدالعزيز بن عبد الصمد ، إسماعيل بن عُلَيَّة ، محمد بن فُضيل . . . عبد الأعلى ، عبد الرحمن بن مهدي ، الوليد بن مسلم ، سفيان ، عبدالله

ابن إدريس ، إسماعيل ، يحيى بن سعيد ، أبو معاوية . . .)

وفي مسند أبي هُريرة :

(هُشَيم ، معتمر بن سليمان ، بشر بن المفضل ، إسحاق بن يوسف ، عباد بن عباد ، إسماعيل ابن عُلَيَّةَ ، محمد بن فُضيل ، محمد بن سلمة ، عبدالأعلى . . . ، عمرو بن الهيثم ، محمد بن أبي عدي ، عبدالرحمن بن مهدي ، الوليد بن مسلم ، سفيان بن عُيينة ، عبدالله بن إدريس ، إسماعيل ، يحيى بن سعيد ، أبو معاوية . . .) .

وفي مسند أنس :

(هُشيم ، معتمرُ بن سليمان ، بشر بن المفضل ، محمد بن عبدالرحمن الطفاوي ، إسحاق بن يوسف الأزرق ، عباد بن عباد ، إسماعيل بن عُلَيَّةَ ، محمد بن فُضيل ، عمرو بن الهيثم ، محمد بن أبي عدي ، عبدالرحمن بن مهدي ، سفيان ، عبدالله بن إدريس ، يحيى بن سعيد ، أبو معاوية . . .) .

وفي مسند عائشة :

(عباد بن عباد ، هُشيم ، معتمر بن سليمان ، بشر بن المفضل ، إسحاق ، محمد بن فُضيل ، محمد بن عبدالرحمن الطفاوي ، إسماعيل بن عُليَّة ، محمد بن سلمة ، عبدالأعلى ، عمرو بن الهيثم ، محمد بن أبي عديّ ، عبدالرحمن بن مهدي ، سفيان ، عبدالله بن إدريس ، أبو معاوية ، أبو بكر بن عياش ، يحيى بن سعيد . . .) .

وفي مسند أبي سعيد الخدري :

(هُشَيم ، معتمر بن سليمان ، بشر بن المفضل . . إسماعيل بن عُلَيَّة ، محمد ابن فُضيل ، محمد ابن أبي عديّ ، عبدالرحمن بن مهدي ، سفيان ، يحيى بن سعيد ، أبو معاوية . . .) .

وفي مسند جابر بن عبدالله :

ذكرَ مجموعةً ابتداءً من أبي عامر ، يحيى بن حماد ، يحيى بن آدم . . . ثم (هُشَيم ، بشر بن المفضل ، إسحاق بن يوسف ، عباد بن عباد ، إسماعيل بن عُلَيَّة ، محمد بن فُضَيل ، محمد بن سلمة ، عمرو بن الهيثم ، محمد بن أبي عديّ ، عبدالرحمن ، الوليد بن مسلم ، سفيان بن عُيينة ، . . . عبدالله ابن إدريس ، يحيى ابن سعيد ، أبو معاوية ، إسماعيل ، يحيى بن سعيد . . .) .

فهذه المسانيد مثلاً نجدُ فيها تماثلاً ملحوظاً في ترتيب المشايخ ، وهذا القُرب بينهم على نسقٍ واحدٍ يَدُلُّ أنَّ بينهم ارتباطاً وثيقاً بين ما كُتبَ في كراسات الإمام أحمد ، ومشايخه ، وسماعاته .

فنُلاحظُ مثلاً أنَّ هُشيماً يُذكر في بداية كُلِّ مسند (إلاَّ بعضها كمسند جابر، فإنّه ابتدأ في تعبئة أحاديثه من كرّاس آخرَ، يُذْكَرُ في أواخر أو وسط المتعارف عليه في المسانيد الأُخرى . فلمَّا وَصَلَ إلى هُشيم انتظمَ ترتيبُه مع المسانيد الأُخرى) ، والسببُ في ذكرِ هُشيم أنه يكادُ يكونُ أقدمَ شيخ للإمام أحمد رحمه الله ، سمع منه سنة (١٧٩هـ) إلى سنة (١٨١هـ) .

ثم جاءَ بمحمد بن عبدالرحمن الطفاوي وقد سمعَ منه أحمد سنة (١٨١هـ) ، ثم إسحاق بن يوسف الأزرق ، وهو واسطي وَرَدَ بغداد وحدَّثَ بها ، وروى عنه البغداديون فسمعَ منه أحمد في تلك الأثناء .

ثم عباد بن عباد البَصْري ، وهو نزيلُ بغداد وأقامَ بها إلى حين وفاته سنة (١٨١هـ) .

ثُمَّ إسماعيلُ بنُ عُلَيَّةَ البصري وأصلُه كوفي ، وكانَ في بغداد ، وَلِيَ المظالم بها في أيام هارون الرشيد وحدَّثَ بها إلى أن توفي ، ولزمه أحمد حتى عشر سنوات من تاريخ وفاة هُشَيم ، أي : سنة (١٩٣هـ) ، وهي التي ماتَ فيها إسماعيلُ .

ثم ذكرَ محمد بن فُضيل الكوفي المتوفى سنة (١٩٥هـ) ، وهو ممن يُرَجَّح أنه دَخَلَ بغدادَ فسمعَ منه أحمد ، لا سيمَّا أنَّ بغدادَ كانت عاصمةَ الدولة الإسلامية ، ومَوْردَ العُلماء ، وقد فاتَ الخَطيبَ أن يذكُره في «تاريخه» لأنّه لم يَنصَّ على دخوله بغداد ، ولكنْ إنْ ثبتَ هذا الذي أقولُه في انتظام الحديث عند أحمد حسب السماعات وزمنها ، فإنّه يُستدَلُّ على أنَّ ابنَ فُضيل ممن دخلَهَا ، وهذا غيرُ بعيد ، لقُربِ الكوفة من بغداد ، بل لعلَّها أقربُ المدن إليها ، ولأن بغداد ممَّا لا يُستغنى عن دخولها عند العلماء والمحدثين ، ففيها مواردُ لعلمهم كثيرة .

ثم ذكرَ محمدَ بن سلمة الحرَّاني (ت ١٩١) ، والمُرَجَّحُ أن يكونَ جاءَ إلى عاصمة الدولة الإسلامية بغداد ، فسمع منه الإمام أحمدُ .

ثم ذكرَ مروانَ بنَ شُجاع الحرَّاني (ت ١٨٤) ، وهو نزيلُ بغداد ، قالَ ابنُ سعد ٤٨٥/٧ ونقلهَ الخطيبُ ١٣/ ١٤٨ : كانَ قَدمَ بغداد مؤدِّباً معَ موسى أمير المؤمنين وولده ، وماتَ ببغداد سنة أربعٍ وثمانين ومئة في خلافة هارون .

ثم ذكرَ حديثَ معمر بن سُليمان الرَّقِّي (ت ١٩١) ، وإنَّما جاءَ به من أجلِ روايةِ مروان بن شُجاع الحرَّاني السابقة ، فهو المتنُ نفسُه .

ثم ذكرَ أحاديثَ أفراداً لعثَّام بن عليٍّ العامري ، ومحمدِ بن جعفر (قُرِنَ معه عبدالرزاق) ، ومحمد ابن مصعب نزيل بغداد .

وحديثُ محمد بن جعفر ومحمد بن مصعب واحدٌ ذُكرَ أحدُهما من أجلِ الآخر .

ثم ذكرَ عبدالأعلى البصري (ت ١٩٨) ويُرَجَّحُ أنّه دَخَلَ بغداد فسُمع منه .

ثم ذكر عمرو بن الهيثم البصري (ت ١٩٨)وكان قد قدمَ بغداد وحدَّثَ بها .

ثم ذكر ابنَ أبي عديّ البصري (ت ١٩٠) ويرجَّحُ أنه دَخَلَ بغداد فسمع منه أحمد .

ثم ذكر عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨) ، وهو بصري قدم بغداد ، قال أحمد : قَدِمَ علينا سنة (١٨٠) وأبو بكر ها هُنا وكنتُ أراه في مسجد الجامع ، ثم قدِمَ بعدُ فأتيناهُ ولزمناه ، وكتبتُ عنه ها هُنا نحواً من ست مئة وسبع مئة .

قلت : وهذا يعني أنه سمعَ باقي حديثه في البصرةَ ، لأن أحاديثه في المسند تتجاوز الألف ، لذا جاءت أحاديثه في بداية حديث الصحابي قليلة بالنسبة لما ذُكر في زيارته البصرة أي : في وسط حديث الصحابيّ . . .

ثم ذكرَ أحاديثَ عن الوليد بن مسلم ، وسفيان بن عُيينة ، ومحمد بن عثمان بن صفوان بن أُمية الجُمحي المكي ، وهم ممن سمعَ منهم في حجّته ، وجاءَ معَ هؤلاء حديث لعبد الرزاق ساقَه من أجلِ حديث سفيان ، وثلاثة أحاديث ليحيى ابن سعيد البصري .

ثم ذكر أحاديثَ الكوفيين : عبدالله بن إدريس ، وجرير بن عبدالحميد ، وأبي معاوية ، وعبدالرحمن بن محمد المحاربي ، ويحيى بن بُكير ، وعبدالله بن نُمير ، ووكيع ، ويعلى بن عُبيد ، وجعفر ابن عون ، ومحمد بن عُبيد ، وأسباط بن محمد ، وشجاع بن الوليد ، وأبي خالد سليمان بن حيان ، وحفص بن غَياث ، ويحيى بن زكريا ، وعمرو بن محمد العنقزيّ .

ثم ذكرَ أحاديثَ مَنْ سمعَ بواسط والبصرة ، فذكرَ يزيد بن هارون . ثم بهزَ بن أسد البصري ، ومعاذَ بن معاذ ، ومحمدَ بن جعفر ، ومعاذَ بن هشام ، وعبدَالرحمن بن مَهْدي .

ثم ذكر من سمع منهم في بغداد مرةً أُخرى لمَّا رَجَعَ من رحلته . . .

وهكذا في مثلِ هذا المسند «مسند ابن عباس» ، وقريبٌ منه في المسانيد الأخرى .

نخلُصُ من هذا كلِّه إلى إثبات الملاحظات التالية :

أ- أنَّ الأحاديث المذكورة في مسانيد المكثرين تكادُ تكونُ على نَسَق واحد من الترتيب في مشايخ المُصَنِّف ، إذ لو تمَّ عملُ شجرة تجمعُها لوُجِدَ اتساقٌ وتشابُهٌ كبيرٌ بينَها ، وقد فعلتُ شيئاً من هذا القبيل ، وهذا يؤدِّي إلى أنَّ هُناك سبباً ما يقومُ وراءَ هذا الترتيب ، وإلاَّ لاختلَفَ الترتيبُ فيما بينَها .

ب- أنَّ هُناك بعضَ تقديمٍ وتأخيرٍ لا يؤثِّرُ في ما زَعَمنا سابقاً ، لأنَّه قريبٌ ومحتملٌ أن يكونَ

سمعَ بعضَ هذه الأحاديث قبلَ بعض .

ج- أنَّ الشيخَ يُذكر حديثُه في عدةِ مواضعَ في حديث الصحابيِّ ، وقد يُسْتَدَلُّ من خلاله - وقد ثبتَ لي شيءٌ منه- أنَّ الإمام أحمد سمعَ منه في مراحل عدة وأزمان مختلفة .

د- أنَّ بعض المشايخ قد يذكرونَ في غير الموضعِ المعروفِ به زمناً وبلداً ، وهذا جَرَّبتهُ في المسند ويكون لأسباب :

الأول : أنَّه يأتي به تَبَعاً لحديث الشيخ السابق له والوارد في موضعه المعروف به ، الثاني : أن يذكُرَه عَرَضاً ، ويكونَ حديثاً أو حديثين ، أو جاء به حفظاً عند تذكره في هذا الموضعِ . أو أنه كانَ بعضُ البياض في الكتاب (الأجزاء) فأكملَها بعدُ بأحاديث مفردة في غير موضعها المعروف في العادة .

هـ- أنَّ ما دُونتهُ هُنا إنَّما هو عبارةٌ عن خلاصة دراسةٍ قمتُ بها في أكثر من مئتي صفحة ، ولم أثبتْها هُنا لعدم اطرادها ، وإنَّما أحببتُ أن أُنوِّهَ بها ، لأنَّ فيها بعض الملاحظات التي تُبعدُ أن تكونَ هذه الأحاديث وَرَدَت في صورةٍ عشوائية ، وهذه الملاحظات تحتاجُ منِّي عمقاً أكثر في الدراسة لأنَّ نتائجَها ستعملُ على تحوُّلٍ جذري في سيرة الإمام أحمد ، فَبِها يمكنُ أن يُتَرْجَمَ له ترجمةً في ضَوْءِ رحلاته كلِّها ، ويُبَيِّنَ التسلسلُ الزمني الدقيق في الأحداث التي تعرَّضَ لها .

٣- أنَّا لو دَرَسْنا حديث كُلِّ راوٍ من المكثرين وأشباههم على حِدَةٍ في مسانيد المُكثرين ، لوجدنا أنَّ هناك نوعَ اتفاقٍ في الموضعِ الذي ذُكر فيه . فهذا مثلاً بشر بن المفضل (ت ١٨٧)- وهو ليس من المكثرين في المسند -

ذُكر في مسند عبدالرحمن بن عوف الزهري ١/ ١٩٠ الشيخ رقم (١) .

وفي مسند أبي هُريرة ٢/ ٢٢٩ : هُشيم - ثم معتمر بن سليمان - ثم بشر بن المفضل . . .

وفي مسند أبي سعيد الخدري ٣/٣ : هُشيم - ثم معتمر بن سليمان - ثم بشر بن المفضل . .

وفي مسند أنس بن مالك ١٠٠/٣ : هشيم - ثم معتمر (ثم حديث ليحيى ابن سعيد موافق لحديث معتمر)- ثم بشر . .

وفي مسند جابر بن عبدالله ٣/ ٣٠٤ : هشيم - ثم بشر . . .

وفي مسند عمير مولى آبي اللحم ٢٢٣/٥ : الشيخ رقم (١) .

في مسند أبي قتادة الأنصاري ٥/ ٢٩٥ : هشيم - ثم بشر . .

وفي مسند عائشة ٦/ ٣١ : هشيم - ثم معتمر - ثم بشر . . .

وفي مسند أم كلثوم بنت عقبة ٦/ ٤٠٣ : الشيخ رقم (١) .

وفي مسند فُريعة بنت مالك ٦/ ٤٢٠ : وحده فقط .

وذُكر في أربعة مسانيد قصيرة على غير ترتيب : ٥/ ١٦٢ ، ٣٣٦ ، ٦/ ٣٥٨ ، ٣٧٠ .

فهذا الاتفاق في مسانيد الصحابة المكثرين يَدُلُّ أنَّ ترتيباً ما كانَ في هذا المسند ، ضمنَ الاحتمال الذي ذكرنا سابقاً .

٣- أنَّ هُناك مؤشِّرات في سيرة الإمام أحمد تُفيد السنةَ التي سمعَ فيها من بعض مشايخه ، وهذا قد يُفيد في بعض جوانبه ماهيَّةَ ذاك الترتيب الذي في المسند . ويمكنُ حصرُ ذلك على السنوات في الآتي :

أ- أول مَنْ سمعَ منه أبو يوسف صاحب أبي حنيفةَ .

وفي سنة (١٧٩) بدأ بطلب العلم ، فسمع من هُشيم حتى سنة(١٨٣) ، وعليِّ بنِ هاشم بن البريد .

وفي سنة (١٨٠) سمعَ من أبي بكر بن عياش ، وسمع عبادَ بن عباد كما في **«السِّير»** ٣٠٨/١١ ، وصَرَّح بسماعه من عامر بن صالح في هذه السنة كما في المسند (١٦٧٨٧) وذكرَ ابن الأثير وفاةَ سعيدِ بن خُثيم الكوفي في هذه السنة ، وفيه نظر!! وجعلَه الذهبي في **«تاريخه»** فيما بين (١٨١-١٩٠) ، الظاهرُ أنه سمعَ منه لَمَّا دخَلَ الكوفة بعدَ هذا التاريخ . ورأى أحمدُ في هذه السنة عبدَالرحمن ابن مهدي وسمع منه في مجيئة الثاني إلى بغداد . وفي هذه السنة تُوفي عَبَّادُ بنُ عَبَّادِ بن حَبيب المهلبيُّ البصري (أو قبلَها) .

وفي سنة (١٨١) سمعَ من كثير بن مروان وقُرَّان بن تمام كما في **«المسند»** (١٨٢١٣) ، (٢٥٧٩٠) . ومحمد بن عبدالرحمن الطفاوي كما في **«تاريخ بغداد»** ٣٠٨/٢ . ونصر بن باب كما في المسند (٢٢٢٧) .

وفي سنة (١٨٢) سمعَ من عبدالمؤمن بن عبدالله بن خالد العَبْسي ، وعلي ابن مجاهد الكابلي (وليس لهما رواية في المسند) وسمعَ من إبراهيم بن سعد كما في **«السير»** ٣٠٨/١١ .

وفي هذه السنة تُوفي عمار بن محمد بن أخت سفيان الثوري ، ومحمد بن حُميد اليشكري ، والنضر بن إسماعيل بن حازم الكوفي (نُزلاء بغداد) .

وفي سنة (١٨٣) سافرَ إلى الكوفة ، فسمعَ من أهلها : أبي معاويةَ ووكيع وغيرهم . وفي هذه السنة تُوفي زيادُ بن عبدالله بن الطُّفيل الكوفي ، وعبادُ بن العوام الكلابي الواسطي ، ومحمدُ بن صبيح الكوفي ، والوليد بن القاسم بن الوليد الكوفي ، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة الكوفي ، ويوسف بن

يعقوب بن أبي سلمة الماجشون المدني .

وفي سنة (١٨٤) تُوفي غسَّان بن مُضَر الأزدي البصري ، ومروانُ بن شُجاع الحرَّاني نزيل بغداد .

وفي سنة (١٨٥) توفي إبراهيمُ بن سعد الزهري ، وزيادُ بن الربيع اليُحمدي البصري ، وعمر بن عُبيد بن أبي أُميةَ الطنافسي الكوفي ، والمُطَّلبُ بن زياد الكوفي ، وأبو القاسم بن أبي الزناد المدني .

وأرجِّحُ أن يكونَ الإمام أحمدُ سافر خلالَ هاتين السنتين

وفي سنة (١٨٦) خرجَ إلى البصرة ، وسمعَ معتمر بن سليمان ، وهدَّاب ، وأبا الربيع ، وبشرَ بن المُفَضَّلِ ، ومرحومَ بنَ عبدالعزيز الأموي . ودخَلَ عبادان . وفيها تُوفي يحيى بن عبدالملكَ بن أبي غَنيَّة الكوفي .

وفي سنة (١٨٧) حَجَّ لأوَّل مرة ، وسمعَ من سفيان بن عُيينة والشافعيِّ . وفيها سمعَ مِّمن حَجَّ تلك السنة ، وسكن مكة أو المدنية . وفيها تُوفي عبدالرحمن ابن غَزْوان أبو نوح قُراد (وقد دَخَلَ بغداد) ، وعبد السلام بن حربِ المُلائي الكوفي ، وعبدالعزيز بن عبدالصَّمد العمِّي البلدي ، ومحمدُ بن سواء السَّدوسي البصري ، ومحمد بن الحسن بن عمران الواسطي ، وقالَ أحمد : قدمتُ الكوفةَ سنة (١٨٨) وقد ماتت عبدةُ بن سليمان الكلابي الكوفي قبلَ قدومي بسنة . وأُراه في هذه السنة رجعَ إلى بغداد .

وفي سنة (١٨٨) دخَلَ الكوفةَ ، وسمعَ من أهلها ، كما في ترجمة (عبدة) ، وتُوفي فيها جرير بن عبد الحميد الرازي ، وعُقبةُ بن خالد بن عُقبة السَّكوني الكوفي ، وعمرُ بن أيوب العبدي المَوْصليّ ، ومحمدُ بن يزيد الواسطي ، ويحيى بنُ يمان أبو زكريا العجْليّ الكوفي . وبعض هؤلاء دخلوا بغداد .

وفي سنة (١٨٩) سمعَ مِّمن دَخَلَ بغداد . وفيها تُوفي حميد بن عبدالرحمن ابن حُميد الرؤاسي الكوفي ، وسليمان بن حيَّان أبو خالد الأحمرُ الكوفي .

وفي سنة (١٩٠) سافرَ مرةً أُخرى إلى البصرة ، وسمعَ محمد بن أبي عديّ ، وعبدالرحمن بن مهدي ، وغندر وسهلَ بن يوسف الأغاطي البصريّ . . .

وفيها تُوفي تليد بن سليمان الكوفيُّ ، وعائذُ بن حبيب الملاَّح الكوفي ، وعبد الواحد بن واصل السدوسي البصري نزيل بغداد ، وعبيدة بن حُميد الكوفي ، وعمر ابن علي بن عطاء بن مقدم البصري ، ومحمد بن ربيعة الرؤاسي الكوفي (بعدها) .

وبقي القاسم بن مالك المُزني الكوفي ، إلى بعد التسعين .

وفي سنة (١٩١) سافرَ مرةً أخرى إلى الحجاز حاجّاً ، وسمعَ من سفيان بن عيينة ونزلاء مكة والمدنية .

وفيها تُوفي محمد بن سلمة الحرَّاني ومعمر بن سليمان الرَّقّي النخعي .

وفي سنة (١٩٢) ، (١٩٣) لا يُدرى أينَ ذهبَ أو أقامَ فيهما !؟

وفي الأولى تُوفي عبدُالله بن إدريس الكوفي ، ومحمد بن جعفر غُندر ، وأبو بكر بن عيَّاش .

وفي الأخرى تُوفي إسماعيل بن عُلية البصري (وقد لزمَه أحمد بعد موت هشيم عشر سنوات) ومخلد بن يزيد القُرشي الحرَّاني ، ومروان بن معاوية الفَزاري ، ونصر بن باب الخُراساني نزيل بغداد .

وفي سنة (١٩٤) سافرَ إلى البصرة . فسمع من سليمان بن حرب ، وعارم ، وأبي عمر الحَوْضي ، وأقامَ عند يحيى بن سعيد القطان ستة أشهر . ثم خرج إلى واسط فسمع يزيد بن هارون . وفيها تُوفي حفص بن غياث الكوفي ، وعبدالوهَّاب ابن عبد المجيد الثقفي البصري ، وعَثَّام بن علي الكوفي ، وعمر ابن هارون البَلْخي الثقفي ، ومحمد بن أبي عدي البصري ، والوليد بن مسلم (وقد سمعَ منه في مكة) ، ويحيى بن سعيد بن أبان الأموي نزيل بغداد .

وفي سنة (١٩٥) الراجحُ أنه كانَ في بغداد . وفيها تُوفي إسحاقُ بن يوسف الواسطي ، وعبدالرحمن بن محمد المحاربي الكوفي ، ومحمد بن خازم أبو معاوية ، ومحمد بن فُضيل الكوفي .

وفي سنة (١٩٦) سافر إلى الحجاز مرةً ثالثةً حاجّاً . وفيها تُوفي بشر بن السري نزيل مكة ، ومعاذ بن معاذ العنبري البصري ، ووكيع الكوفي .

في سنة (١٩٧) سافرَ إلى الحجاز مرةً رابعةً . وفيها تُوفي ربعي بن إبراهيم بن مقسم البصري ، وشعيب بن حرب المدائني البغدادي نزيل مكة ، وعبدالرحمن بن عبدالله بن عبيد البصري نزيل مكة .

وفي سنة (١٩٨) حَجَّ إلى مكةَ ، وسمعَ ممن وَجَدَ فيها . . وكان يُفتي في مسجد الخَيْف وابنُ عُيينةَ حيٌّ ، ثم توجَّه إلى اليمن فسمع عبدالرزاق الصنعاني ، وحديثين عن إبراهيم بن عقيل الصَّنعاني . .

وفيها تُوفي سفيان بن عُيينةَ نَزيل مكة ، وصفوان بن عيسى الزهري البَصْري القسَّام ، وعبدالأعلى بن عبد الأعلى البصري ، وعبدالرحمن بن مهدي البصري ، وعمرو بن الهيثم البصري ، ومسكين بن بُكير الحرَّاني ، ويحيى بن سعيد القطان البصري .

وفي سنة (١٩٩) تابعَ بقاءَه في اليمن ولازمَ عبدالرزاق . وفيها تُوفي إسحاق ابن سليمان الرازي الكوفي ، وعبدالله بن نُمير الكوفي ، وعمرو بن محمد العَنْقَزي الكوفي ، ومحمد بن إسماعيل بن مسلم ابن أبي فُدَيك المَدني .

وفي سنة (٢٠٠) ذهبَ إلى البصرةِ مرةً رابعةً ، وسمعَ عبدالصمد بن عبدالوارث ، وأبا دواد الطيالسيَّ ، ومحمد بن بكر البُرْسانيَّ ، وآخرين .

وفيها تُوفي إبراهيم بن خالد بن عبيد الصنعاني (أو نحوها) ، وأسباط بن محمد القرشي الكوفي ، وإسماعيل بن عمر الواسطي (أو بعدها) ، وأميةَ بن خالد البصري ، وأنس بن عياض المدني ، وبهز بن أسد البصري (أو بعدها) ، وسيار بن حاتم البصري (أو قبلها) ، وفياض بن محمد بن سنان الرقيُّ ، ومُبَشّر بن إسماعيل الحلبي الكلبي ، ومعاذُ بن هشام الدَّسْتُوائي البصري . .

وفي سنة (٢٠١) تُوفي حرمي بن عُمارة البصري ، وحماد بن أسامة الكوفي ، وسعد بن إبراهيم الزُّهري البغدادي ، وعلي بن عاصم بن صُهيب الواسطي .

وفي سنة (٢٠٢) تُوفي حماد بن مسعدة البصري ، وعبد الحميد بن عبدالرحمن الحِمَّاني أبو يحيى الكوفي ، ومحمد بن عُبيد بن أبي أميةَ الطنافسي الكوفيّ .

وفي سنة(٢٠٣) تُوفيَ إبراهيمُ بن حبيب البصري ، وأزهرُ بن سعد البصري ، والحسين بن علي الجُعفي الكوفي ، وزيد بن الحُباب الكوفي ، وسليمان بن داود أبو داود الطيالسي البصري ، وسُويد بن عمرو الكوفي ، وعمر بن سعد أبو داود الحَفَريُّ ، ومحمد بن بشر الكوفي ، ومحمد بن بكر البُرْساني البَصريُّ ، ومحمد بن عبدالله بن الزبير الأسدي الزبيري الكوفي ، ومُصْعَبُ بن المِقْدام الكوفيُّ ، ويحيى ابن آدم الكوفي .

وفي سنة (٢٠٤) بدأ يُرْحَلُ إليه للسماعِ والفتوى . وفيها تُوفي إسحاق بن منصور السلولي الكوفي ، وبكر بن عيسى البصري الراسبي ، وشَبابةُ بن سَوَّار الفَرازي المدائني ، وشجاعُ بن الوليد بن قيس السَّكُوني الكوفي أبو بدر ، وعبد الكبير بن عبد المجيد الحنفي البصري ، وعبدالملك بن عمرو أبو عامر العَقَدي ، وعبدُالوهاب بن عطاء الخَفَّاف البصري نزيل بغداد ، ومحمدُ بن إدريس الشافعي ، ومعاوية بن هشام القَصَّار الكوفي .

وفي سنة(٢٠٥) تُوفي حُجَيْنُ بن المُثنى اليمامي نزيلُ بغداد ، ورَوْحُ بن عُبادة البَصْريّ ، ومؤمَّلُ ابن إسماعيل البصري نزيل مكة ، وهاشمُ بن القاسم البغدادي .

وفي سنة (٢٠٦) تُوفي جعفرُ بن عون الكوفي ، وحجَّاجُ بن محمد المصِّيصي نزيل بغداد ، ومحاضرُ بن المورِّع الكوفي ، ومحمدُ بن جعفر الرازي البزَّاز أبو جعفر المدائني ، ووهبُ بنُ جرير الأزدي البَصْري ، ويزيدُ بن هارون الواسطي .

وفي سنة (٢٠٧) تُوفي زيدُ بن يحيى الخُزاعي الدمشقي ، وعبدالصمد بن عبدالوارث البصري ،

وعثمان بن عمر بن فارس الكوفي ، وعمر بن عبدالله بن عبدالأعلى الكوفي ، ومحمد بن القاسم الكوفي ، ومُظَفَّر بن مدرك أبو كامل البغدادي ، ومنصور بن سلمةَ الخُزاعي البغدادي ، يونس بن محمد ابن مسلم البغدادي المؤدّب .

وفي سنة (٢٠٨) سمع عبدَ الجبَّار بن محمد بن عبدالحميد الخطابي **(كما في المسند ٢٦٩٦٢)** ، وتُوفي الأسود بن عامر الشامي نزيل بغداد ، والحسن بن موسى الأشيب البغدادي ، والحسين بن الحسن الأشقر الكوفي ، وسعيد بن عامر الضُّبعي البَصريّ ، وعبدالله بن بكر بن حبيب السَّهْمي البصري نزيل بغداد ، وكثير ابن هشام الكلابي الرقي نزيل بغداد ، ومحمد بن مصعب القرقساني نزيل بغداد ، ويحيى بن أبي بُكير الأسدي الكوفي نزيل بغداد ، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري نزيل بغداد .

وفي سنة (٢٠٩) تُوفي يعلى بن عُبيد بن أبي أمية الإيادي .

وفي سنة (٢١٠) تُوفيُ إسماعيل بن عبدالكريم الصنعاني ، وعبدالله بن واقد أبو قتادةَ الحَرَّاني ، ويحيى بن إسحاق البَجَلي السَّيْلحيني ببغداد .

وفي سنة (٢١١) تُوفي أحوصُ بن جَوَّاب الكوفي ، وزكريا بنُ عدي الكوفي نزيل بغداد ، وطَلْقُ ابن غَنَّام الكوفي ، وعبدُالرزاق بن همَّام الصَّنعاني ، وعبدُالصمد ابن حسَّان المروروذي ، وعصام بن خالد الحمصي .

وفي سنة (٢١٢) رَحَلَ أحمد إلى بلاد الشام فدخَلَ حمص وسمعَ من علمائها ولم يدخُل دمشق كما سيأتي تفصيله في رحلاته .

وفيها تُوفي عبدُ القدوس بن حجَّاج الخَوْلاني ، وعبدُالله بن يزيد العدوي المكي ، وعَتَّابُ بن زياد الخُراساني المروزي ، ومحمدُ بن يوسف بن واقد الفِرْيابي (سمعَ منه في موسم الحجِّ بمكةَ كما في ترجمته) .

وفي سنة (٢١٣) تُوفي بشر بن شُعيب الحمصي ، وحجاجُ بن نُصير البصري ، حسين بن محمد ابن بهرام البغدادي المروذي ، والضحَّاكُ بن مخلد أبو عاصم البَصري ، وعلي بن إسحاق السلمي المروزي ، وعمرو بن عاصم الكلابي البصري ، وقَبيصةُ بن عُقبةَ السُّوائي الكوفي ، ومحمدُ بن سابق الكوفي نزيل بغداد ، ومعاويةُ بن عمرو بن المهلَّب الكوفيُّ البغدادي ، وهيثمُ بن جميل البغداديُّ .

وفي سنة (٢١٤) تُوفي إسحاق بن عيسى البغدادي ، ومكي بن إبراهيم الحنظلي البَلْخي .

وفي سنة (٢١٥) تُوفي إبراهيم بن إسحاق الطَّالْقَاني نزيل مَرْو ، وعلي بن الحسن بن شقيق

العبدي ، ومحمدُ بن عبدالله بن المثنى الأنصاري البصري ، ويحيى بنُ حماد بن أبي زكريا الشيباني البصري .

وفي سنة (٢١٦) تُوفي إسماعيل بن أبان الكوفي ، والحسن بن سوَّار المرُّوذي نزيل بغداد ، هَوْذَةُ ابن خَليفةَ البَصريّ نزيلُ بغداد .

وفي سنة (٢١٧) تُوفي داودُ بن مِهْرانَ الدبَّاغُ نزيل بغداد ، وسُريج بن النعمان الجَوهري اللؤلؤي البغدادي ، وغَسَّانُ بن المفضل البغدادي ، وموسى بن داود الضبيُّ الطرسوسي نزيل بغداد .

وفي سنة (٢١٨) تُوفي عليُّ بن عيَّاش الحمصي ، وأبو نُعيم المُلائي ، ونوحُ بن يزيد بن سَيَّار البغدادي .

وفي سنة (٢١٩) تُوفي سُليمانُ بن داود الهاشمي أبو أيوب البغدادي ، وعَفَّانُ ابنُ مسلم البصري نزيل بغداد .

وفي سنة (٢٢٠) تُوفي حسنُ بن الربيع الكوفي البُوراني ، وحفص بن عمر أبو عمر الضرير الأكبر البصريّ ، ويحيى بن غيلان البغدادي ، ويزيدُ بن أبي حكيم الكناني العَدَني .

وفي سنة (٢٢١) تُوفي أحمدُ بنُ عبدالملك بن واقد الحَرَّاني ، والحكمُ بن نافع الحِمْصي ، وعاصمُ بن علي بن عاصم الواسطي التيمي .

وفي سنة (٢٢٢) تُوفي أحمدُ بن الحجاج المروزي ، ومحبوبُ بن الحسن بن هلال البصري

في سنة (٢٢٣) تُوفي محمدُ بن الفضل عارمُ السَّدوسيُّ ، ومحمدُ بن كثير العَبْدي .

وفي سنة (٢٢٤) توفي إبراهيمُ بن مهدي المِصِّيصي البغدادي الأصل ، وحيوة ابن شُريح الحِمْصي ، وسليمان بن حرب البصري ، ويزيدُ بن عبدربه الحِمْصيُّ .

وفي سنة (٢٢٥) تُوفي إسحاق بن إسماعيل الطالَقْاني نزيلُ بغداد ، وحفص ابن عمر الحَوْضي البَصْري ، وسعيد بن سليمان الضَّبِّيُّ الواسطي البغدادي .

وفي سنة (٢٢٦) تُوفي غَسَّان بن الربيع البصري نزيل الموصل ، ومحمد بن مقاتل المَرْوزي .

وفي سنة (٢٢٧) تُوفي سعيد بن منصور الخُراساني المروزي نزيل مكة ، محمد بن الصباح الدُّولابيُّ أبو جعفر البغدادي ، ومهدي بن جعفر بن حَيَّان الرَّمْليُّ ، وهارونُ بن معروف المروزي أبو علي الضرير نزيل بغداد ، وأبو الوليد الطيالسي ، وهشيم بن خارجة الخُراساني نزيل بغداد .

وفي سنة (٢٢٨) تُوفي داود بن عمر بن زُهير البغدادي ، وعُبيدالله بن محمد ابن حفص البصري العائشي .

وفي سنة (٢٣٠) تُوفي أحمد بن جناب بن المغيرة المِصِّيصي .

وفي سنة (٢٣٢) تُوفي الحكم بن موسى البغدادي .

وفي سنة (٢٣٣) تُوفي يحيى بن معين البغدادي .

وفي سنة (٢٣٤) توفي عليُّ بن بحر القَطَّان البغدادي ، وعليُّ بن المديني ، ويحيى بنُ أيوب المقابري وسليمانُ بن داود العَتَكي الزهراني .

وفي سنة (٢٣٥) تُوفي عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي .

وفي سنة (٢٣٦) تُوفي إسماعيل بن إبراهيم الهروي نزيلُ بغداد .

وفي سنة (٢٣٧) تُوفي عبد الأعلى بن حمَّاد النَّرسي .

وفي سنة (٢٣٨) تُوفي عبدُ الجَبَّارِ بن محمد بن عبد الحميد الخَطَّابي العدوي .

وفي سنة (٢٣٩) تُوفي الحسنُ بن عيسى بن ماسرجس النيسابوري ، وعثمانُ ابن أبي شَيبة الكوفي .

وفي سنة (٢٤٠) تُوفي قُتيبةُ بن سعيد .

وفي سنة(٢٤١) توفي الربيعُ بن نافع أبو توبة الحلبي نزيل طَرْسُوس .

وفي سنة (٢٤٨) تُوفي يحيى بن حبيب البصري .

وسمعَ من آخرين لم يتبين سنة وفاتهم في التهذيب و . . . ، وهم من رواة المسند : إبراهيمُ بنُ العباس أو ابن أبي العباس السَّامَرِّيّ الكوفي نزيل بغداد ، وأحمدُ بن جناح أبو صالح البغدادي وأحمدُ الحذَّاء ، وأزهرُ بن القاسم الراسبيّ أبو بكر البصري نزيل مكة ، وإسحاقُ بن إبراهيم الرازي خَتَنُ سلمةَ بن الفضل الأبرش ، وإسماعيلُ بن محمد بن جَبَلَة أبو إبراهيم المُعَقِّب السرَّاج البغدادي ، وإسماعيلُ بن محمد بن جُحادةَ اليامي أو الأَوْدي أبو محمد الكوفي العطَّار المكفوفُ ، وإسماعيلُ بن يزيد الرَّقِّيُّ ، وأيوبُ بن النجار بن زياد قاضي اليمامة ، وبكرُ بن يزيد الحمصي نزيل بغداد ، وبهلولُ بن حكيم القَرْقَساني الشاميّ ، وثابتٌ ابن الوليد بن عبدالله بن جُميع الزُّهري الكوفي ، والحارثُ بن مُرَّة بن مُجَّاعة الحنفي أبو مُرَّة اليمامي ثم البصري ، والحارثُ بن النعمان بن سالم أبو النضر الأَكْفَاني الطُّوسي نزيل بغداد ، والحسنُ بن يحيى المَرْوزي ، وحفصُ بن عمر بن جابان أبو طالب القارئ ، والحكمُ بن مروان أبو محمد الضرير الكوفي نزيل بغداد ، وحمَّادُ بن خالد الخيَّاط القُرشي أبو عبدالله البصري نزيلُ بغداد ، وخلفُ بن الوليد العَتَكي الجوهري البغدادي نزيلُ مكة ، وزكريا بن أبي

زكريا البزّاز الهمداني ، وسعيدُ بن محمد الورّاق الثقفي أبو الحسن الكوفي نزيل بغداد ، وسَكَنُ بن نافع الباهلي البَصْريّ ، وسهلُ بن يوسف الأنْماطيُّ البَصْري ، وعبدالقُدُّوس بن بكر بن خُنيس أبو الجَهْم الكوفي ، وعبدُالله بن إبراهيم بن عمر بن كيسان الصَّنْعاني ، وعبدُالله بن الحارث بن عبدالملك المَخْزومي أبو محمد المكي ، وعبدُالله بن معاوية بن عاصم الأسدي الزُّبيري أبو معاوية البَصْري ، وعبدُالله بن ميمون أبو عبدالرحمن الرَّقِّيُّ ، وعبدالله بن الوليد بن ميمون الأموي المكي العَدَنيُّ ، وعبدُ المتعال بن عبد الوهاب الأنصاري ، وعبدالملك بن عبدالرحمن بن هشام الذِّماري الأنْباري ، عبدُالوهاب بن همام ابن نافع الحِمْيَري الصَّنْعاني أخو عبدالرزاق ، وعُبيد بن أبي مُرَّة البغدادي ، وعُبيدُالله بن زياد الهَمْداني أبو عبدالرحمن صاحب الهروي الكوفي ، وعثمان بن عثمان الغطفاني القاضي البَصْري ، وعليُّ بن ثابت الجَزَري الهاشمي مولاهم ، وعلي بن حفص المدائني أبو الحسن البغدادي ، وعمرُ بن حفص أبو حفص المُغَيْطي ، وعمرو بن مُجَمِّع بن يزيد السَّكُونيُّ أبو المنذر الكوفي ، وفَزارةُ بنُ عُمر أبو الفضل ، وقَبيصةُ بن عقبة السُّوائي ، وقُريش بن إبراهيم الصَّيْدلاني البَغْدادي ، ومحمد بن أبي بكر المُقدَّمي ، ومحمدُ بن الحسن أَتَش اليماني الصَّنْعاني ، ومحمد ابن عثمان بن صَفْوان بن أُميةَ الجُمحي المكي ، ومحمدُ بن كثير البصري السُّلميَ القَصَّاب ، ومحمد بن مُيَسَّر الجُعفي البَلْخي الضرير نزيلُ بغداد ، ومحمدُ بن ميمون أبو النَّصر الزَّعفراني الكوفي ، ومحمد بن النوشجان البغدادي السُّوَيدي ، ومُصعبُ ابن سلاّم التميمي الكوفي نزيل بغداد ، ومنصورُ بن وَرْدان الأسدي الكوفي ، ومُهَنَّأُ بن عبدالحميد أبو شِبْل البَصْري ، وموسى بن طارق أبو قُرَّة الزَّبيدي اليَماني ، وموسى بن هلال العَبْدي أبو عمران البصري ، ونوحُ بن يزيد بن سيَّار البغدادي أبو محمد المؤدِّب ، وهُذيلُ بن ميمون الجُعفي الكُوفيُّ (شيخ كان يجلس في مسجد مدينة المنصور) ، وهشام بن سعيد الطَّالَقاني أبو أحمد البَزّاز نزيل بغداد ، ويحيى ابن واضح أبو تُميلة الأنصاري المروزي ، ويحيى بن يزيد بن عبدالملك النَّوْفلي العابد ، ويعقوب بن عيسى بن ماهان أبو يوسف المؤدِّب المَرْوزي نزيل بغداد ، ويعمَرُ بن بشر الخُراساني (قدم من خراسان وهو أولُ من كتبنا عنه حديث ابن المبارك) ، وأبو عبيدة بن عبيدالله بن عبدالرحمن الأشجعي .

فهذه قائمة شيوخ الإمام أحمد ، أوردتُها مفصَّلةً في سنوات السماعِ ، وسنوات الوفاة ، وفي مَنْ لم تُعرف سنةُ وفاته أوسماعه .

وأزيد عليها :

أنه دَخَلَ الرَّقَّةَ وسمعَ من فياض بن محمد بن سنان مولى قريش ، لقول أحمد : « ما رأيتُ بالرقة أفضلَ من فياض ومنزلُه ملاصقُ مسجد الجامع » .

ورأى عبدالرزاق في موسم الحجّ ، ولم يسمع منه ، وإنّما ذهب إليه في اليمن .

ولقيَ سفيان بن عُيينة في أربعةِ مواسم في مكة . كما في « العلل» لابنه (٤٦١١) ولزم عفّان ببغداد عشر سنوات .

ولزمَ إسماعيل بن عُلَيَّةَ عشرَ سنوات بعدَ موتِ هُشيم .

فهذا السَّرْدُ - كما ترى- على ثلاثة أنواع .

الأول : في رواة عُلم سماعُ الإمامِ أحمد منهم في وقت بعينه ، وهذا لا يمنعُ أن يسمع منهم أشياءَ أُخرى بعدَ هذا التاريخ إذا توفَّر بين الإمام أحمد ومشايخه أسبابُ اللقاء .

والثاني : رواةٌ عَرَفنا تاريخَ وفياتهم ، وبهذا يُمكن أن نحصُرَ الفترةَ الزمنية التي سمعَه فيها أحمد ، وهذا يمكنُ إدراكُه في الَّذين تُوفُّوا قديماً أكثرَ من غيرهم ، لا سيُما إذا عَرَفْنا شيئاً من تاريخ رحلاتهم إلى بغداد أو غيرها ، أو كانوا قاطني بغداد إلى أن تُوفُّوا ، أو سَمِعَ منهم أحمدُ خارجَ بغداد : في سَفَرٍ أو حَجٍّ أو نحوهما .

والثالث : رواةٌ لا نعرفُ تاريخَ وفياتهم وهؤلاء يمكنُ معرفةُ تاريخِ سماعِ الإمام أحمد منهم بقرائن تُذكَرُ في رحلات الإمام أحمد ، كسماعه في طرسوس ، أو مواسم الحجّ ، أو صَنْعاء ، أو الكوفة . . . فإذا عَرَفْنا تواريخ معينةً في رحلاته ، ورواةً كانوا في تلك البلاد ، ولم يُعلم أنَّهم خَرَجوا منها ، ولم يُسْتَدلَّ على أنه سمعَ منهم خارجَ بلادهم ، عَرَفْنا تاريخَ سماعه .

وهذا يتمثَّلُ على الصنعانيين الذين رَوَى عنهم أحمد في اليمن ، وتاريخ رحلته إلى اليمن معروفٌ . وفي الشاميين الذين ماتوا قبلَ دخول أحمد الشام ، وفي الشاميين الذين تأخرت وفاتهم إلى حين دخولِ أحمدَ الشامَ ، وفي المكيين الذين لم يخرجوا منها فكانَ يَسَمعُ منهم في مواسم الحجّ ، وهي مؤرَّخةٌ معروفةُ التفاصيل في بعضها . . . وهكذا .

فهذا السَّرْدُ لمشايخ الإمامِ أحمدَ- وإن كانَ مطوَّلاً - يُفيدُ في بعضه الترتيبَ الزمني الذي اتَّفَقَ في شيءٍ كبيرٍ منه وما نَظُنُّ من تلك العلاقة بينَ هذا الترتيب وسماع الإمام أحمدَ من مشايخه ، وأنَّ هذا الترتيبَ إذا اختلَّ فإنَّما أَمْرٌ ما كانَ سبباً فيه ، وأنَّ الكَرَّاسات لَمَّا تجمعت عند الإمام أحمد في أجزاء المشايخ على حدَة ، أو الأجزاء التي جُمعَ فيها حديثُ المشايخ في عدة سماعات كانَ لها دَوْرٌ كبيرٌ في هذا التقسيم . فاختيارُه حديثَ هُشيَم أولاً لا يَدُلُّ على عبثية أو عشوائية ، وإنَّما يعنيه ، وكذا الترتيبُ الذي نَراهُ فيما بعدَه كما سبقَ أن ذكرنا بعضَ الأمثلة .

وأنا أعلمُ أنَّ مثلَ هذه الدراسة لا يمكنُ أن تتمَّ بسهولةٍ وإتقانٍ دونَ وقتٍ وجهدٍ كبيرين ، لذا عجزْتُ عن إتمامها في هذا الوقت - وقد بدأتُ فيها في صفحاتٍ كثيرة- علَّي أُتَمِّمُها في وقتٍ لاحقٍ إنْ شاءالله . وإنَّما أحببتُ أن أُثيرَ المسألةَ لتكونَ مدار بحثٍ ومناقشةٍ عند المُتخصِّصين . واللهُ الموفِّقُ .

الطريقة الثانية

وهي طريقةٌ لا يُدْرَى ترتيبها ، لأنَّها في مسانيد المُقلِّين ، وما فيها من الأحاديث لا تَفي بدراسة كسابقتها ، وهي بينَ حالين : حال يمكنُ الاستئناسُ لها بما وردَ في مسانيد المُكثرين ، فتُذْكَرُ على النَّسَقِ نفسه . وحال أشبهَ بالانتقاء والاختيار ، ليس يُعْلَمُ فيها حكمةٌ من الاختيار أو الترتيب إلاَّ ما أراد المصنِّفُ من المتون لذاك الصحابيِّ المُقلِّ .

الطريقة الثالثة

وهي ترتيب الرواة عن الصحابيِّ ، فيذكرُ مسند الصحابيِّ ، ثم يُفَصِّلُ في الرواة عنه راوياً راوياً ، وهذا ما فعل في مسند أُبي بن كعب ٧/٧٧ ، فقال :

ما رواه عنه عمرُ بن الخطاب (٢١٣٩٩- ٢١٤٠٢) ، الأخير من الزوائد .

حديث أبي أيوب الأنصاري ، عنه (٢١٤٠٣- ٢١٤٠٦) ، الأخير من الزوائد .

حديث عُبادة بن الصامت ، عن أُبي بن كعب (٢١٤٠٧- ٢١٤٠٨)

ورقم (٢١٤٨٠٩) من حديث أنس عن أبي ذكره تابعاً لحديث عبادة بن الصامت

حديث أبي هُريرة الدوسي ، عن أُبي بن كعب (٢١٤١٠- ٢١٤١٢) من الزوائد .

حديث رفاعة بن رافع ، عن أُبي بن كعب (٢١٤١٣- ٢١٤١٤) الأخير من الزوائد جاء به تَبَعاً .

حديث جابر بن عبدالله ، عن أُبيِّ بن كعب (٢١٤١٥- ٢١٤١٦) من الزوائد .

حديث سَهْل بن سعد ، عن أُبي بن كعب (٢١٤١٧- ٢١٤٢٤) .

حديث عبدالله بن عمرو بن العاص ، عن أُبَيِّ بن كعب (٢١٤٢٥) من الزوائد .

حديث عبدالله بن عباس ، عن أُبيِّ بن كعب (٢١٤٢٦- ٢١٤٤٩) منها (١٦) حديثاً من الزوائد .

حديث أنس بن مالك ، عن أُبَيِّ بن كعب (٢١٤٥٠- ٢١٤٥٣) آخر ثلاثة من الزوائد .

حديث عبدالرحمن بن أبزى ، عن أُبيِّ بن كعب (٢١٤٥٤ - ٢١٤٦٦) منها ثمانية أحاديث من الزوائد .

حديث سليمان بن صُرَد ، عن أُبَيّ بن كعب (٢١٤٦٧- ٢١٤٧١) ، آخر ثلاثة من الزوائد .

حديث عبدالرحمن بن الأسود ، عن أُبَيّ بن كعب (٢١٤٧٢- ٢١٤٨٣) منها خمسة أحاديث من الزوائد .

حديث سُوَيد بن غَفْلَةَ ، عن أُبيٍّ بن كعب (٢١٤٨٤- ٢١٤٨٩) منها أربعة من الزوائد .

حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن أُبَيٍّ بن كعب (٢١٤٩٠ - ٢١٤٩٨) آخرُ سبعةٍ منها من الزوائد .

بقية حديث أنس بن مالك عن أُبيٍّ بن كعب(٢١٤٩٩)

حديث زِرّ بن حُبَيْش ، عن أُبي بن كعب (٢١٥٠٠ - ٢١٥٣٠) منها (١٣) حديثاً من الزوائد .

حديث أبي عثمان النَّهدي ، عن أُبيّ بن كعب (٢١٥٣١ - ٢١٥٣٧) آخر ثلاثة من الزائد .

حديث أبي العالية الرياحي ، عن أبي بن كعب (٢١٥٣٨ - ٢١٥٥٢) ، منها (١١) حديثاً من الزوائد .

حديث عتيّ بن ضَمْرة السَّعدي ، عن أبي بن كعب(٢١٥٥٣- ٢١٥٦٠) ، منها خمسة من الزوائد .

حديث الطُّفيل بن أُبي بن كعب ، عن أبيه (٢١٥٦١ - ٢١٥٨٠) ، منها ثمانية من الزوائد .

حديث محمد بن أُبي بن كعب ، عن أبيه(٢١٥٨١) من الزوائد .

حديث عبدالله بن الحارث ، عن أُبَيّ بن كعب (٢١٥٨٢- ٢١٥٨٤) ، آخرُ حديثين من الزوائد .

حديثُ قيس بن عُباد ، عن أُبيّ بن كعب (٢١٥٨٥- ٢١٥٨٦) .

حديث أبي بصير العَبْدي وابنه بن أبي بصير ، عن أُبيّ بن كعب (٢١٥٨٧ - ٢١٥٩٦) ، سبعة من الزوائد

حديث المشايخ عن أُبيَ بن كعب (٢١٥٩٧ - ٢١٦١٣) ، عشرة من الزوائد .

هكذا جاءَ ترتيبُ مسند أُبَيٍّ بن كعب ، وهو الوحيدُ الذي جاءَ على هذه الصُّورة ، ومستبعَدٌ جداً أن يكون للإمام أحمدَ يدٌ فيه ، بل هو من ترتيب ابنه عبدالله ، وليس أدلَّ على ذلك من الزوائد الكثيرة التي زُجَّتْ فيه ، بل تكادُ تكونُ أكثرَ من أصلِ أبيه في هذا المسند (مسند أُبَيٍّ) ، بل بعضُ الرواة عن أُبيَ بن كعب ليس فيه من رواية أحمد شيءٌ .

ومُلاحَظٌ من الترتيبِ المذكور أنَّه رُوعيَ فيه ذكرُ الصحابة قبلَ التابعين في الرواة عن أُبَيٍّ ، وذكرُ كبار الصحابةِ قبلَ صغارهم ، وذكرُ كبارِ التابعين قبل صغارهم أيضاً .

الفصل الخامس

ذكرُ بعض الأحاديث في غير مسانيدها

إنَّ عدمَ الإحكام في دراسة المسند أدّى بكثير ممّن ينظرونَ إلى الظواهر وتقييدها أن يقولوا في مسند الإمام أحمد مالا يثبُتُ فيه . فادَّعي أنَّ بعضَ الأحاديث التي جاءت فيه أخطأ فيها الإمامُ أحمد ، فأوردَها في غير مظانِّها ، وكانَ ينبغي أن يذكُرَها في مسند الصحابيِّ الذي رواها ، واعتمدوا في اتهامهم هذا ما جاءَ في بعض تحقيقاتهم ، فيجدونَ الحديثَ عن أبي هريرة في حديث أبي سعيد الخُدري ، وهكذا . . .

وأكَّدَ لهم هذه المقولةَ العملُ الذي قدَّمَه لنا ابنُ عساكر ، في كتابه المُسَمَّى « ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمدُ بن حنبل في المسند » فذكرَ ابنُ عساكر في كتابه هذا أحاديث الصحابة أين وَرَدَت في المسند ، وفي مسنده الخاصِّ ، ومواضع أخرى جاءت بعض أحاديثه فيها . وزادَ عليها محققُ الكتابِ الدكتور عامر صبري مواضعَ أُخرى لبعض الصحابة ممن جاءَت أحاديثهم خارجَ مسانيدهم ، وأشارَ الدكتور عامر صبري ترقيم ذلك في كُلِّ موضع ، إحالةً إلى الطبعة الميمنية القديمة للمسند .

واعتمدَ عليه بعضُ المحققين ناقلين هذه الأرقام وهذه الإحالات ، مدَّعين الخَلَلَ في ترتيب المسند ، وأنَّ موضعَ هذه الأحاديث في غير المكان الذي ذكرت فيه .

نعم ، هذا ما يتبادر عند النظر إلى هذه الإحالات ، والنظر في بعضها ، لكن ما السببُ الذي أدَّى بهذه الأحاديث أنْ تُنْقَلَ من مكانها ، وهل نُقلت فعلاً؟ وهل إرادةُ المصنِّف أن تكونَ في المسانيد التي هي لها ، أم في المسانيد التي وضُعت فيها؟! .

فإنَّ الإجابةَ عن هذه الأسئلة لا تمكن بلا دراسة جادَّة في الأحاديث المدَّعى أنّها ذُكرت في غير مواطنها ، وأنَّ المصنِّفَ أخطأ فيها ، فإنَّ شيئاً ما أراده المصنِّفُ لا يمكنُ معرفتُه إلاَّ باستقصاء تلك المادة ومعرفة مواضعها ، ودراسة كلِّ موضعٍ على حدَة .

فلمَّا خلَت الساحةُ أن يذكُرَ ذلك أحدُ المحققين ، لا سيَّما المعتنون بالمسند دراسةً أو تحقيقاً ، لم أجِدْ بُدّاً أن أقومَ بهذه المهمَّة ، لإبراء ساحة الإمام أحمد من كثيرٍ من الأخطاء التي نُسبت إليه ، هذا إذا كُنّا أصَبْنا في ادِّعائنا أنَّ الصورةَ التي بينَ أيدينا من صُنْعه .

وقد اعتمدتُ في دراستي هذه على الجهد الذي قامَ به الدكتور عامر صبري ، معَ نُقصانه ، فإنَّ أشياءَ كثيرة فاتَتْه ، فاستدركتُ عليه أحاديثَ بمقدار التي جاءَ بها أو يزيدُ ، ولعلَّه فاتتني أثناء قراءة المسند بعضُ الأحاديث أيضاً ، ولو كانَ في الوقتِ مُتَّسَعٌ لقرأتُ المسند مرةً أُخرى لاستخراج ما قد يفوتُني ، إنْ فاتني شيءٌ . ولَعَلِّي أفعلُ هذا بعدُ .

أمَّا بعدُ :

فإنَّ نمطاً لا بُدَّ أنْ يُنْظَرَ إليه في مثلِ تلك الكتب ، وهو الحَصْرُ والإحصاءُ والسَّبْرُ ، ثُمَّ النَّظَرُ في أسباب التوافُق أو أسباب الاختلاف . فإن اتفقت مَهَامُّها قُعِّدَت وبُرْهِنَت ، وإن اختلفت مقاصدُها لم نَجِدْ عُذْراً في قَبولِها ، ورُدَّتْ إلى الوهم أو الخطأ .

ونحنُ إذْ نقفُ أمام المسند ، المسند الذي حَوَى أكثر من ثلاثين ألفَ حديث عن المشايخ ، بإفراد كُلِّ شيخٍ منهم ، المسند الذي قَلَّ سابقوهُ بهذه الضخامة الإحاطة ، نجدُ أنَّ جوانبَ عدَّة التزمَها المصنِّفُ ابتداءً أثَّرت عليه في ترتيب بعض الأحاديث ، وقد سبقَ ذكرُ شيءٍ منها ، كذكره أحاديثَ الشيخ الواحد جُملةً ، والموضوعِ الواحدِ أحياناً ، ولم نُنَبِّه على أشياء أُخرى ، منها بيانُ بعضِ عللِ الأحاديث ، واختلافات الرواة ، والالتزام بالألفاظ التي يرويها الشيخُ فيبقيها حفاظاً عليها كما سمعَها ، إذ انتزاعُها من هذا المكانِ يُفْسِدُ عليه صنعتَه الحديثيهَ التي تَضْمَنُ له أن لا يكونَ هناك تحريفٌ في نَصٍّ أو تبديل . فيضطرُّ المصنفُ ضمنَ هذه التقييدات أن يُؤْثِرَ أشياءَ على أشياء أُخرى ، لخدمة المسند . وبالنظر إلى الجُملِ السابقة يمكنُ أن نُفَصِّلَ الأسباب التي بها قد يُخرجُ المصنفُ الحديث من مكان إلى آخرَ ، لا لأنَّ بقاءَه هو الصواب ، بل لأنَّ إخراجَه من مكانه – الذي نَظُنُّ – أَوْلى :

١– قد يجمَعُ أحدُ الرواة ، التابعيُّ أو مَنْ بعدَه في روايته عدداً من الصحابة ، اثنين فأكثر ، كأن يقول التابعيُّ أو الراوي : سمعتُ جابراً وأبا سعيد الخُدري . أو يقولَ الراوي : حدثني فلان عن أبي هُريرة . وفلان عن أبي سعيد الخدري ، وفلان عن عائشة . فيجمع في حديثه أسانيد إلى ثلاثةٍ من الصحابة .

ومثل هذا الحديث إذا سمعَه الإمام أحمد من شيخه هكذا أبقاه على حاله ولم يَفْصِلْ كُلَّ رواية على حِدَةٍ ، لأنَّ الحديثَ سمعَه مجموعاً ، فيؤدِّيه كما سمعَه . ويَضَعُه في أحد مسانيد المذكورين ، وقد

يذكُرُه في أكثر من مسند ، حسب نسبة الحديث إلى الصحابة المذكورين فيه . وهذا النوعُ من الجمع يُسَمَّى مقروناً . أي : لم يُذكر الصحابيُّ فيه أصلاً في الحديث ، وإنَّما ذُكر فرعاً بإقرانه معَ غيره في الرواية . وهذا أكثرُ الأنواعِ وجوداً في المسند ، كما سيأتي التمثيلُ عليه .

٢- قد يأتي المصنِّفُ بالحديث خارجَ مسنده ، إذا كانَ يترتَّبُ على ذلك إحالةٌ من الحديث الذي يليه إليه ، أي : قد يسمعُ المصنِّفُ الحدثيين من شيخٍ واحد ، فيذكُرُ الحديث الأول وهو مثلاً حديث عبدالله بن عمرو بن العاص في مسند عبدالله بن عباس ، ثم يُعَقِّبُه بحديث ابن عباس ، ويحيلُ لفظَ حديث ابن عباس عليه . أي : إنَّ شيخَه لم يذكُر لَهُم لفظَ حديث ابن عباس ، إنَّما ذكرَ حديثَ عبدالله ابن عمرو ، وأحال لفظَ ابن عباس عليه .

٣- قد يأتي المصنِّفُ بالحديث خارجَ مسنده الخاصّ به ، على الصورة السابقة نفسها ، لكن يكونُ هذا الحديث تالياً لحديث الصحابي في المسند ، ويُذكَرُ هذا عقبَهُ . كأنْ يُذْكَرَ حديث عليّ بن أبي طالبٍ في مسند ابن عباس ، يذكرُ حديثَ ابن عباس أوَّلاً ، ثم يذكُرُ إسْنَادَ عليٍّ ويحيلُ في لفظه أو معناه إلى حديث ابن عباس . وفي هذا اضطرارٌ كسابقه خشيةَ أنَّ يُذْكَرَ في مسنده دونَ اللفظ ، فيُذْكَرُ في غير مسنده لارتباطه بمعنى حديث ذاك الصحابيِّ (ابن عباس) ، ولأنَّ سماعَه من شيخه قد تَمَّ على هذه الصُّورة .

٤- قد يأتي المصنِّفُ بالحديث خارجَ مسنده الخاصّ به ، أيضاً ، إذا اراد به أنْ يُبَيِّنَ الخلافَ بينَ الرواة ، فذكرَ حديثَ الباب (المطلب بن ربيعة) ، ثم ذكرَ بالإسناد نفسه المتنَ نفسَه من حديث (الفضل ابن عباس) ، ثم ذكرَه من حديث المبهمينَ من الصحابة فقال : (بعضهم) . فذكرُه الحديثَ الأوَّل لأنَّه المسند الذي بوَّبَ له ، وذكرُه حديثَ الفضل لبيان الخلاف من معمر (أحد الرواة) فرواه عن الزهري به مخالفاً أصحابَ الزهري ، فقال (الفضل) ، مكان (المطلب) . . . وهكذا في عددٍ من الأمثلة في المسند . يأتي بهذا السياق ليُبَيِّنَ الخلافَ .

٥- وقد يخرجُ عن الطريقة السابقة ، فيذكُرُ حديث أبي هريرة مثلاً في مسند أبي سعيد الخدري ، دونَ بيانِ خلاف فيه ، أي : دونَ أن يتقدمه الأصلُ من حديث أبي سعيد الخدري وإنَّما يأتي بحديث أبي هُريرة في مسند أبي سعيد دونَ تنبيه ، لأنَّ أحدَ الرواة وَهِمَ فقالَ : «عن أبي هُريرة» ، وإنَّما الصوابُ : عن أبي سعيد الخُدريِّ ، لذا ذكرَه في «مسند أبي سعيد» ولم يذكُره في مسند أبي هُريرة .

٦- وقد يذكُرُ حديثَ الصحابي في غير «مسنده» ، إذا كانَ موضوعُ الحديث ، أو في سياقه

قصةُ صحابي آخرَ ، فيترجَّح عند المصنِّف وضعُه في مسند صاحب القِصَّة ، وقد يُعيدُهُ في المسند الآخر للصحابي الذي رواه .

٧- وقد يذكُرُ حديثَ الصحابيِّ في غير مسنده الخاصِّ به ، إذا كان الحديثُ من رواية صحابيٍّ عن صحابيٍّ آخَرَ ، فذُكِرَ الحديثُ من رواية الأول مرةً ، وذُكِرَ من روايته عن الآخر في إسناد آخر . فيذكُرُ الأولَ في مسنده الخاصِّ به ، ثم يعقبه بالآخر لبيان أنَّ هذا الحديث من رواية الصحابيِّ الآخر ومسنده ، يذكرُ ذلك للتنبيه ولبيان هذه الفائدة .

٨- وقد يذكُرُ الحديث في معنىً في مسنده على وجهه ، فيستذكرُ حينَها إسناداً آخَرَ في الموضوع نفسه ، فيؤيِّدُ الموضوعَ به ، ويذكُرُه معَ أنَّه خارج مسنده الخاصِّ به ، من أجلِ معناه .

٩- وقد تكونُ ورقةٌ طيَّارةٌ أُدخلت في غير موضعها من كتبَ المسندَ بعدُ ، فأظهَرَ الخَلَلَ ، وسيأتي برهانُ ذلك . وقد تكون قطعةٌ دخَلَتَ أيضاً في غير موضعها فأبانت عن خَلَلِ الجمع بين الأحاديث وترابطها ، وسيأتي .

١٠- قد يَقَعُ في أوهامٍ نادرة في نسبةِ ما ذكروا ، وهي في أكثرها لها أسبابُها من الإسناد أو المتن أو إيراد أحاديث الشيخ حديثاً حديثاً ، فأُدخل حديثٌ فيها من غير المسند ظنّاً أنه منه .

أكتفي بهذا القَدر من الملاحظات ، لأنَّها وغيرَها ستأتي في ذكرِ الأحاديث التي يَظْهَرُ أنَّها من خارج المسند الخاصِّ به ، مورداً إيَّاها بتتبُّعي قدرَ الإمكان ، دونَ الاستناد إلى ما كتبَ حولَ هذا الموضوع ، فإنَّ فيه نقصاً كبيراً ، والاعتمادُ عليه لا يفي بالغرض ، وأسألُ الله أن أكونَ أتيتُ على عُظم ما في المسند ، واستقرأتُه إلاَّ قليلاً من وَهمٍ أو عدم التفات .

وهذه المواضع أوردُها مفصَّلةً لتوضيح المقاصد السابقة :

١- **أُبَيَّ بن كعب** في مسند زيد بن ثابت - برقم (٢١٩٢٢) .

ذكره مقروناً في سياق حديث زيد .

٢- **أسامة بن زيد** في مسند سعد بن أبي وقاص - برقم (١٥٣٦) .

ذكره من أجلِ صلته بسعد . فقد قالَ الراوي : فحدثني أنه سمعَ أسامة بن زيد يحدثُ سعداً أنَّ رسولَ الله قال : إذا وقَع الطاعون . . . وقد أعادَ المصنِّفُ هذا الحديث في مسند أُسامة عن مشايخَ آخرين .

٣- **أسامة بن زيد** في مسند أُم كُرز الخُزاعية - برقم (٢٨١٨٥)

ويلاحَظُ أنَّ حديث أم كُرز الخُزاعية آخرُ مسند النساء ، ليس فيه غير حديث واحد . ثم جاءَ عقبه هذا الحديث وأحاديث لبعض الصحابة (الرجال) ، وهو خارج عن مسند النساء . فالذي يظهر أنَّ هذه قطعة من المسند لا علاقة لها بمسند النساء وأُلحقت به خطأً ، لأنَّها جاءَت عقب مسند النساء ليس لها صلةٌ به ، مبتدؤها : حديث أسامة بن زيد هذا ، وحديث صفوان بن أمية الوارد حديثُه في مسند المكيين والمدنيين ، وحديث أبي زُهير الثقفي الوارد ذكرُه في مسند الأنصار ، والمكيين والمدنيين ، وحديث والد بعجة (وهو عبدالله بن بدر الجُهني) ، وقد ذكر ابن الأثير أنه مدنيٌّ ، وحديث شداد بن الهاد الليثي ، وهو الوارد حديثُه في مسند المكيين والمدنيين . فبهذا يتبيَّنُ أنَّ هذه القطعة من المسند إنَّما هي من مسند الأنصار ، أو من مسند المكيين والمدنيين ، أُلحقتْ هُنا خطأً . وسقط عن حديث أُسامة تبويبُه بحديث أسامةَ ، أو بقية حديث أسامة بن زيد ، على ما عرفنا من منهج المصنف بذلك .

٤- أُسيد بن حُضير في مسند صخر الغامديِّ - برقم (١٩٧١٢)

ذُكر فيما لا موضع له ، وهو ضمن أحاديث ثلاثة (١٩٧١١-١٩٧١٣) الأول أثر عن جابر ، والثاني أُسيد ، والثالث أثر حماد . وجميعُها تُروى عن شيخٍ واحد هو (محمد بن مقاتل المروزيِّ) ، وهذه ذُكرت هُنا خطأً ، كأنَّها أُلحقت سَهْواً ، أو كانت ورقةً طيَّارة دخلت هُنا بلا داعٍ ، لا سيَّما أنَّ الأول والأخير أثران ، وهما خارج شرط المسند . ثُمَّ إنَّ الأمامَ أحمد لا يروي لمحمد بن مقاتلٍ في أصلِ كتابه ، ليس له عنده غير هذه الأحاديث وحديث آخر برقم (١٩٣٠٧) مكرر الثاني من الثلاثة . لذا فإنَّ الخَلَلَ من الناقل أو الناسخ ، وليس مثلُ الإمام أحمد بالذي يغفل عن قطعَة خارجَ موضعها .

٥- الأعشى المازنيِّ في مسند عبدالله بن عمرو بن العاص - برقم (٦٨٨٥ ، ٦٨٨٦) .

وهما حديثان من زوائد عبدالله بن أحمد جيءَ بهما ضمنَ حديث عبدالله بن عمرو ، وقد وقعاً وسهواً ممن جَمَعَ المسندَ وكتبه بعدُ ، وأظُنُّ سببَ ورودهما هُنا أنهما كانا في ورقة طيارة دخلَت في طيَّات الكتاب ، فظنَّها الناسخُ في ذلك الموضع ، فأوردَها كذلك . وهذا مما يؤكِّدُ أنَّ زوائد عبدالله بن أحمد كانت إلحاقات لكتاب أبيه ، إذْ وجودُهما من الزوائد ؛ وفي ذلك الموضع معَ أنْ لا علاقةَ لهما بما تقدَّمَ أو تأخَّرَ ، دليلٌ أنَّها ورقة مُدْخَلَة في غير موضها . بل متابعةُ الزوائد في الكتاب كُلِّه تؤكِّدُ هذه النظرية ، إذْ أغلبُها يأتي متتابعاً ، وقد يأتي في نهاية المسند ، وقد يأتي في موضعٍ كانَ المجالُ واسعاً في إضافة وزيادة .

٦- أنس بن مالك في مسند عمر بن الخطاب - برقم (٣٩٢)

جاءَ به عقبَ حديث السقيفة ، وذلك ليستشهدَ على جزء منه ، وهي سقيفة بني ساعدة وفضل الأنصار ، فجاءَ بحديث أنس : ألا أخبرُكم بخير دور الأنصار : بني النجَّار ، ثم بني عبدالأشهل ، ثم

بلحارث بن الخزرج ، ثم بني ساعدة . . . في كل دور الأنصار خيرٌ . وهو يأتي برقم (١٣١٢٥) من مسند أنس .

٧- أنس بن مالك في مسند أبي هُريرة . برقم (٨٣٤٨)

جاءَ مقروناً بحديث أبي هريرةَ ، رواه الضحاك بن عثمان من حديث أبي هريرة ، ومن حديث أنس في السياق المذكور نفسه .

وكذا رقم (٧٦١٧م) إنما ذكر مقروناً .

٨- أنس بن مالك في مسند ابن عباس - برقم (٢٣٤٦)

إنَّما هو من زوائد عبدالله ، وهذا مما يَدُلُّ أنَّه كانَ يدخلُ في المسند ورقات طيَّارة ، فتُنقل إلى غير أماكنها .

٩- أنس بن مالك في مسند ابن عباس - برقم (٢٤٠٠) ، (٢٤٠١) (٣٤٣٢) ، مقروناً بحديث ابن عباس

١٠- أنس بن مالك في مسند ابن عباس - برقم (٢٦٩٣)

جاءَ به عقبَ حديث ابن عباس ، وأحالَ عليه ، من الطريق نفسها«حسن ، عن حماد بن سلمة» .

١١- أنس بن مالك في مسند ابن عباس - برقم (٣٠٨٤)

ذكره عقب حديث ابن عباس بإسناده باختلاف الصحابيِّ ، ليُبَيِّنَ الخلافَ الواقعَ بين الرواة .

١٢- أنس بن مالك في مسند ابن عباس - برقم (٣٤٣١)

جاءَ به عقب حديث ابن عباس ، وأحالَ عليه ، من الطريق نفسها « يونس ، عن حماد بن سلمة» .

١٣- أنس بن مالك في مسند جابر بن عبدالله - برقم (١٥١٠٦)

إنَّما جاءَ به في سياق أحاديث الحجِّ عن جابر ، تجانساً في الموضوعِ نفسه الذي يروي عنه حديث جابر «محمد بن بكر ، عن ابن جُريج» .

١٤- أنس بن مالك في مسند عبدالله بن مسعود - برقم (٤٠٨٠و٤٠٨١و٤٠٨٢ و ٤٠٨٣) .

وهي أربعةُ آثار عن أنس ، ليست مرفوعة ، أُتي بها على وجه الخطأ ، الأشبهُ أن تكونَ ورقةً طيَّارةً جاءَت في غير موضعها ، دخلت المسندَ خطأً ، ولا يمكنُ أن يضعَها المصنِّفُ لأنَّها خارجةٌ عن شرطه من موضعين :

أنّها عن أنس في مسند ابن مسعود ، وأنّها آثار .

١٥- أنس بن مالك في مسند أبي المليح عن أبيه - برقم **(٢٠٥٤٩)**

وشأنه شأنُ الأحاديث السابقة عن أنس ، ذُكرت هُنا خطأً ، وهو حديثٌ من زيادات عبدالله بن أحمد ، وهو ضمن ثلاثة : أثر عطاء . . ، وأثر القاسم بن أبي بزة ، وحديث أنس في الزايادات . وأُراها أُلحقت بورقة ، أو دخلت ورقةٌ ، ليست من المسند ، فذكرت من الناسخ على أنّها منه . وهي واضحةُ الخطأ ، لا تخفى على أحمد ولا على ابنه عبدالله .

١٦- أنس بن مالك في مسند عبادة بن الصامت - برقم **(٢٣١٠٢)**

إنّما ذكَره عقبَ حديث عُبادةَ بنِ الصامت ، من طريق الشيخ نفسه ، مُحيلاً متنَه عليه .

١٧- أنس بن مالك في مسند عائشة - برقم **(٢٥٤٣٣)** مقروناً .

١٨- أوس بن أوس الثقفي في مسند أوس بن أبي أوس الثقفي - برقم (١٦٢٧٣ ، ١٦٢٧٧ ، ١٦٢٨٩) .

فرّقَ بينَهما ابنُ عساكر ، والصوابُ أنّهما واحدٌ ، يُقالُ له مرةً : أوس بن أوس ، ومرةً : أوس بن أبي أوس ، وبه قالَ ابنُ معين كما في «أسد الغابة» ٣١٢/١ . فأمّا ما أُفردَ من حديث أوس بن أوس الثقفي فإنّما هي ثلاثة أحاديث مكررة في أوس بن أبي أوس الثقفي ، ففعل أحمد يشيرُ أنّهما واحدٌ .

١٩- البراء بن عازب في مسند عبدالله بن أبي أوْفى - برقم **(١٩٣٢٦ ، ١٩٣٦٠)** مقروناً .

٢٠- البراء بن عازب في مسند زيد بن أرقم -برقم **(١٩٤٨٩ ، ١٩٤٩١ ، ١٩٤٩٢ ، ١٩٥٢٢ ، ١٩٥٢٥ ، ١٩٥٣٢ ، ١٩٥٤١ ، ١٩٥٤٥ ، ١٩٥٥٣)** مقروناً .

٢١- بُريدة الأسلمي في مسند أبي بَرْزَة - برقم **(٢٠٠٢٥)**

ذكرَه لأنَّ يزيد بن هارون (شيخ أحمد) أخطأ فيه ، فمرةً رواه من حديث أبي بَرْزَة ، ومرةً من حديث بُريدة ، وهو الصواب .

٢٢- جابر بن عبدالله في مسند ابن عباس - برقم **(٢١٧٢)**

إنما ذكرَه عقبَ حديث ابن عباس بإسناده «محمد بن ربيعة ، عن ابن جُريج» ، ومتنه محيلاً عليه .

٢٣- جابر بن عبدالله في مسند ابن عباس - برقم **(٢٦٧٢)** مقروناً .

٢٤- جابر بن عبدالله في مسند ابن عمر - برقم **(٤٩١٤)** مقروناً .

٢٥- جابر بن عبدالله في مسند عبدالله بن عمرو - برقم (٦٦٩٧) مقروناً .

٢٦- جابر بن عبدالله في مسند أبي هُريرة - برقم (٨٥١٦ و ٩٨٤٤) مقروناً في سياقه .

٢٧- جابر بن عبدالله في مسند أبي هُريرة - برقم (٩٥٠١) .

إنما جاءَ به ليُحيلَ عليه حديثَ أبي هريرة (٩٥٠٢) من طريق شيخه نفسه «أبي معاوية» .

٢٨- جابر بن عبدالله في مسند أبي هريرة برقم (١٠٤٣١) .

جاءَ به عقب حديث أبي هريرة عن الشيخ نفسه ، محيلاً متنَه عليه .

٢٩- جابر بن عبدالله في مسند أبي سعيد الخُدري - برقم (١١٠٦٢ ، ١١٠٦٣ ، ١١٠٦٤ ، ١١٠٨٧ ، ١١٠٨٨ ، ١١٣٥٩ ، ١١٤٧٣) مقروناً .

٣٠- جابر بن عبدالله في مسند أبي سعيد الخُدري - برقم (١١٧٨٥)

جاءَ به عقب حديث أبي سعيد الخدري ، محيلاً متنَه عليه .

٣١- جابر بن عبدالله في مسند أبي سعيد الخُدري - برقم (١١١٠٤) .

جاءَ به في النهي عن الشرب قائماً ، موقوفاً . ثم جاءَ عقبه بالإسناد نفسه (١١١٠٥) أنَّ الذي أخبرَه بالنهي عن ذلك أبو سعيد الخُدري ، عن النبي ﷺ .

ثم كرر الحديث ، فذكرَ حديثَ أبي سعيد المرفوع برقم (١١١٣٣) ثم قال(١١١٣٤) : وهذا يتلو حديثَ ابن لهيعة ، عن أبي الزبير ، قال : سألتُ جابراً عن الرجل يشرب وهو قائمٌ ؟ فقال : كنا نكرهُ ذلك . ثم ذكر حديث أبي سعيد . (كذا قال) .

٣٢- جابر بن عبدالله في مسند أبي سعيد الخدُري - برقم (١١٧٣٢ ، ١١٧٣٣) مقروناً على الشَّكِّ .

٣٣- جابر بن عبدالله في مسند سلمة بن الأكوع - برقم (١٦٦١٨) مقروناً .

٣٤- جابر بن عبدالله في مسند عبدالله بن ثعلبة بن صُعير - برقم (٢٤٠٥٩) .

إنما ذكرَه عقب حديث عبدالله بن ثعلبة بالمتنِ نفسه ، ليُفيد أنَّ عبدالله إنَّما سمعَه من جابر ، لأنَّه في هذا الحديث يرويه عنه .

٣٥-جابر بن عبدالله في مسند أبي طلحةَ الأنصاريِّ- برقم (١٦٤٨٢) مقروناً .

٣٦- جابر بن عبدالله في مسند عبدالله بن ثعلبة بن صُعير - برقم (٢٤٠٥٩) .

إنَّما جاءَ به ، لأنَّه من رواية ابن صُعير عن جابر ، تجاوزاً .

٣٧- جابر بن سَمُرة السوائي في مسند أبي جُحيفة - برقم (١٨٩٧٨ ، ١٨٩٧٩)

ذكرَه من طريق عمار وعيسى بن يونس ، عن الأعمش ، عن أبي خالد ، عن جابر . وأنَّما جاءَ به عقبَ روايةِ محمد بن عُبيد ، عن الأعمش ، عن أبي خالد ، عن (أبي جُحيفة) وهب السوائي ، وذلك ليبين الخلافَ عن الأعمش ، فبعض قال : جابر ، وآخر قال : وهب . اختلفوا عن الأعمش في الصحابيِّ .

٣٨- جرير بن عبدالله البجَلي في مسند عبدالله بن عمرو - برقم (٦٩٠٥) .

ساقَ جملةً من أحاديث شيخه نصر بن باب ، من مسند عبدالله بن عمرو ، فظَنَّ تتابُعَها من أحاديث عبدالله بن عمرو ، فسها عن حديث منها ، وإنَّما هو من حديث جرير البجلي .

٣٩- حذُيفة في مسند زيد بن ثابت - برقم (٢١٩٢٢) مقروناً ، وقفهُ حذُيفةُ ورفعه زيد .

٤٠- الحسن بن علي بن أبي طالب في مسند أبي هريرة - برقم (٩٥٣٢) . ذكرهُ الدكتور عامر صبري ، وهو وهم ، فليس في هذا الإسناد الحسنُ المذكورُ ، وإنَّما هو الحسن البصريُّ التابعيُّ ، وهذا نصُّ الإسناد : «حدثنا يحيى بن سعيد ، عن عوف ، حدثنا خلاس ، عن أبي هُريرة (ح) والحسنُ : عن النبي ﷺ . .» وإنَّما الذي قالَ : «والحسن» هو عَوْفُ الأعرابيُّ ، يروي الحديثَ بإسنادين موصول عن أبي هُريرة ، وعن الحسن مرسلاً .

٤١- الحسينُ بنُ علي بن أبي طالب في مسند علي بن أبي طالب - برقم (٥٩٠)

وُهِمَ في وضعه هُنا ، وإسنادُه قد يُشكل على بعضهم ، إذْ جاءَ « عن زيد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، فلعلَّه ظُنَّ أنَّه على شاكلة «عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جَدِّه» ، فنتجَ هذا الوهمُ لأنَّه لا توجَدُ رواية أُخرى تُبَيِّنُ الصحابيَّ ، فبقيَ الأمرُ على الاجتهاد ، فوضعَه أحمد في «مسند علي» ، ووضعَه أبو يعلى في «مسند الحسين» .

٤٢- خالد بن عُرفطة في مسند سليمان بن صُرَد - برقم (١٨٥٠٠ ، ١٨٥٠١ ، ١٨٥٠٢) .

قلت : ذكرَ مقروناً ، وتحت عنوان : « وما اجتمعَ فيه سليمانُ بن صُرَد وخالد بن عُرْفُطَة» .

٤٣- خُزيمة بن ثابت في مسند سعد بن أبي قاص - برقم (١٥٧٧) مقروناً .

٤٤- رافع بن عمرو الغفاري في مسند رافع بن عمرو المُزني - برقم (٢٠٦٠٩ ، ٢٠٦٠٧ ، ٢٠٦١٢) .

ليس لرافع الغفاري غيرُهما في المسند ، وذُكرت في رافع بن عمرو المُزني ، لأنَّ المصنِّفَ يظُنُّ

أنَّهما واحدٌ . وليس في غير الحديث الأول نسبة الغفاري .

٤٥- زُهير بن عمرو الهلالي في مسند قبيصة بن مخارق - برقم (٢٠٨٨١ ، ٢٠٨٨٢) مقروناً .

٤٦- زيد بن أرقم في مسند علي بن أبي طالب - برقم (٩٥٢) .

ذكره تبعاً لحديث عليٍّ واحالَ عليه بالإسناد نفسه «علي بن حكيم الأودي ، عن شريك» ، وهو ما أحالَ عليه من الزوائد لعبدالله .

٤٧- زيد بن أرقم في مسند البراء بن عازب - برقم (١٨٧٤٠) مقروناً .

٤٨- زيد بن ثابت في مسند أبي أيوب الأنصاري - برقم (٢٣٩٤٠) .

إنما ذكره من رواية أبي أيوب الأنصاري ، عن زيد بن ثابت . فكأنه استجاز أن يذكرهما في المسندين : مسند أبي أيوب ، وزيد بن أرقم .

٤٩- سبرة بن معبد في مسند جابر سَمُرة - برقم (٢١٢٨٣) .

بمثله حديث لجابر بن سَمُرة ، فلعلَّه ظَنَّه هو ، لذا عَقَّبه عبدالله في زوائده بحديث جابر بن سَمُرة .

٥٠- سعد بن أبي وقاص في مسند أبي هُريرة - برقم (٨٣٥٥) مقروناً .

٥١- سعد بن أبي وقاص في مسند أبي بكرة - برقم (٢٠٧٤٠) مقروناً .

٥٢- سعد مولى النبي في مسند عبيد مولى النبي - برقم (٢٤٠٥٥) .

قلت : إنما هو خلافٌ في اسمه ، فذكره على الشكِّ .

٥٣- سعد مولى النبي في مسند عبدالله بن ثَعلبةَ بن صُعَير - برقم (٢٤٠٦٢)

موضع هذا الحديث هُنا خطأ من الناسخ ، إنما يجب أن يكونَ في الصفحةِ السابقة ، لعله لم يكن متسع لذكره هناك ، فكُتِبَ هُنا ، وبقي . وإلاَّ فهو تابعٌ للحديث رقم (٢٤٠٥٥) السابق الذكر . وأحيلَ متنُ هذا الحديث على تلك الأحاديث .

٥٤- سَمُرة بن جندب في مسند أُسامة الهلاليِّ - برقم (٢٠٩٩٣) .

إنما ذكره للخلاف على قتادة . فبعضُهم قال : عن أبي المليح ، عن أبيه . وبعضُهم لم يذكر «عن أبيه» ، وبعضُهم قال : عن الحسن ، عن سَمُرة .

٥٥- سَهْل بن أبي حَثْمة في مسند رافع بن خديج - برقم (١٧٣٩٤ ، ١٧٤٠٨ ، ١٧٤٠٩) مقروناً .

٥٦- سَهْل بن سعد في مسند أبي أُسيد - برقم (١٦١٥٨) مقروناً .

٥٧- سهل بن سعد في مسند أبي أُسيد - برقم (١٦١٥٩) .

إنَّما ذكره لأنَّ سهلاً يذكُرُ قصةً فيها أبو أُسيد الساعديّ .

٥٨- شبل في مسند زيد بن خالد الجهني - برقم (١٧١٦٨و ١٧١٦٩) مقروناً .

٥٩- شداد بن أوس في ثوبان - برقم (٢٢٨١٣) .

إنَّما ذكرَه مقروناً بحديث ثوبان (٢٢٨١٤) بالإسناد نفسه إلى أبي قلابة ، والمتن نفسه .

٦٠- طُفيل بن سَخْبرة في مسند حُذيفة - برقم (٢٣٧٧٤) .

كذا ذُكر فيه مختصراً على الوهم .

٦١- طلحة بن عبيد الله في مسند أبي هُريرة - برقم (٨٣٨١) .

ذكرَ حديث أبي هريرة (٨٣٨٠) عن محمد بن بشر ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هُريرة ، ثُمَّ عَقَّبَهُ بمخالفة يزيد بن هارون لمحمد بن بشر ، فجعلَه عن طلحة بن عبيدالله مكان أبي هُريرة . جاءَ به لبيان الخلاف في الإسانيد ، للمتن نفسه .

٦٢- عامر بن أبي أُمية أخو أم سلمة في مسند أم سلمة - برقم (٢٧١٨٥) إنما ذكرَه عقب حديث عامر بن أبي أمية ، عن أم سلمة برقم (٢٧١٨٤) ليبين الخلافَ في الرواية .

٦٣- عُبادةُ بن الصامت في مسند فضالة بن عُبيد الأنصاري - برقم (٢٤٤٦٤) مقروناً .

٦٤- عبد الله بن أبي أوفي في مسند البراء بن عازب برقم (١٨٧٧٥) مقروناً .

٦٥- عبد الله بن الزُّبير في مسند عمر بن الخطاب - برقم (٢٥١)

إنَّما هو حديث عمر ، زادَ عليه عبدُالله بن الزُّبير كلاماً موقوفاً عليه .

٦٦- عبد الله بن الزُّبير في مسند عمر بن الخطاب - برقم (١٨٥ ، ٢٦٠) مقروناً .

٦٧- عبد الله بن الزُّبير في مسند ابن عباس - برقم (٢١٤٦) مقروناً .

٦٨- عبد الله بن الزُّبير في مسند ابن عمر - برقم (٦٢٤٠) مقروناً .

٦٩- عبد الله بن الزُّبير في مسند جابر - برقم (١٤٤١٢) مقروناً .

٧٠- عبد الله بن زيد بن عاصم في مسند أبي بشير الأنصاري - برقم (٢٢٢٣٣) مقروناً .

٧١- عبد الله بن عباس في مسند عمر بن الخطاب - برقم (١٥٥) .

جاءَ بينَ حديثين لابن عباس عن عمر ، من طريق الشيخ نفسه «هُشيم» ، فظنَّه كسابقه ولاحقه : «عن عمر» .

٧٢- عبد الله بن عباس في مسند عمر بن الخطاب - برقم (١٨٥ ، ٢٦٠ ، ٤٨١٠ ، ٤٩٦٦ ، ٥٤٩٣ ، ٥٥٦٠ ، ٦٢٤٠) مقروناً .

٧٣- عبد الله بن عباس في مسند أبي هريرة - برقم (١٠٨٠٦) مقروناً .

٧٤- عبد الله بن عباس في مسند جابر بن عبدالله - برقم (١٥٠٥٧) مقروناً .

٧٥- عبد الله بن عباس في مسند أبي عامر الأشعري - برقم (١٧٦٤٢- ٧٦٤٣) مكرر (١٧٣٠٠ - ١٧٣٠١)

جاءَ عقبَ حديث أبي عامر الأشعري ،واحالَ عليه قطعةً ذكرت ملصقةً بحديث ابن عباس ، في معنى حديث أبي عامر الأشعري .

٧٦- عبد الله بن عباس في مسند زيد بن ثابت - برقم (٢١٩٢٨)

ذكره أوَّلاً ليُحيل عليه حديثَ زيد بن ثابت المذكور برقم (٢١٩٢٩) .

٧٧- عبد الله بن عباس في مسند عائشة - برقم (٢٤٥٦١ ، ٢٤٧٨٢ ، ٢٦٢٣٨ ، ٢٦٣١٩ ، ٢٦٨٨٥) مقروناً .

٧٨- عبد الله بن عباس في مسند الحجاج بن عمرو الأنصاري - برقم (١٥٨٢٣) مقروناً .

٧٩- عبدالله بن عباس في مسند خالد بن الوليد - برقم (١٦٩٣٧) مقروناً .

٨٠- عبد الله بن عباس في مسند عُبادة بن الصامت - برقم (٢٣١٧٦) مقروناً ، في الزوائد .

٨١- عبد الله بن عباس في مسند امرأة - برقم (٢٣٦٢٦و ٢٣٦٢٧) والثاني في الزوائد .

إنّما ذُكرا خطأً ، وهما في جملة أحاديث خمسة هنا خطأ ، حَقُّ كُلٍّ منها أن تكونَ في موضع فضلاً أنّ أربعةً منها آثار . لذا أقول : هذه القطعة دخلت على المسند ، وليست منه ، واحتمالي أن تكون هذه القطعة ورقةً طيَّارةً دخلت في أثناء الكراس بالغلط ، فَنُسِخَت كما هي ، ولا لزوم من جهتين .

٨٢- عبد الله بن عباس في مسند حُذيفة - برقم (٢٣٦٥٦)

إنَّما جاءَ به ليُحيلَ عليه حديثَ حُذيفةَ الآتي بعدَه .

٨٣- عبد الله بن عباس في مسند عائشة - برقم (٢٦٤٤١) مقروناً .

٨٤- عبد الله بن عباس في مسند عائشة - برقم (٢٦٨٢١و٢٦٨٢٢)

جاءَ به لأنَّ الرواةَ اختلفوا فيه هل الإسناد من حديث ابن عباس ، أو من حديث عائشة ، فذكر الخلافَ .

٨٥- عبدالله بن عباس في مسند عبدالله بن عمر - برقم (٥٤٩٣) مقروناً .

٨٦- عبدالله بن عمر في نهاية عمر بعد حديث السقيفة - برقم (٣٩٣ إلى ٣٩٨) .

هي قطعةٌ جاءَت عقبَ مسند عمر ، لتُلحقَ بمسند ابن عمر ، جاءَت بسياق واحد «عن إسحاق عن مالك» إلاّ حديثاً جاء عن «سفيان» ، ولأنَّ نظامَ الكتاب على أجزاء حديثية ، فقد أُلحقَ في آخر المسند ما ليس منه (من مسند ابن عمر) ، ثم احتاجَ بعدُ أن يزيدَ حديثاً عن عمر ، فلم يَجدْ بداً من أنْ يذكُره خلفَ الأحاديث التي أوردَها عن ابن عمر ، ليُلْحَقَ بأحاديث عُمَرَ .

٨٧- عبدالله بن عمر في مسند عثمان - برقم (٤٧٥)

إنَّما جاءَ في قصة بينَ عثمانَ وابن عمر .

٨٨- عبدالله بن عمر في مسند ابن عباس - برقم (٢١٥٦ ، ٢٢٩٠ ، ٣٠٥٩ ، ٣٠٩٩ ، ٣١٠٠ ، ٣٣٠٠ ، ٣٤٠٨) مقروناً .

٨٩- عبدالله بن عمر في مسند ابن عباس - برقم (٢٥٣٤)

إنَّما جاءَ في أحاديث سعيد بن جُبير ، عن ابن عباس ، فذكرَ منها حديثَ سعيد بن جُبير عن ابن عمر سَهْواً .

٩٠- عبدالله بن عمر في مسند ابن عباس - برقم (٣١٣٣)

جاءَ في سياقِ ذكرِ ابن عمر وابن عباس في الحديث .

٩١- عبدالله بن عمر في مسند أبي سعيد الخدري- برقم (١١٥٧٧ ، ١١٧٢٤ ، ١١٨٨١) مقروناً .

٩٢- عبدالله بن عمر في مسند أنس بن مالك - برقم (١٢٢٧٤) .

لا وجهَ لذكرِه هُنا ، إنَّما هو وهمٌ وسهوٌ .

٩٣- عبدالله بن عمر في مسند جابر بن عبدالله - برقم (١٥٠٥٧ ، ١٥٢١٠) مقروناً .

٩٤- عبدالله بن عمر في مسند عائشة - برقم (٢٥٠١٦)

ذكرَه عقب حديث عائشة بالإسناد نفسه «هاشم عن الليث عن نافع» ، وأحالَ عليه .

٩٥- عبدالله بن عمر في مسند عائشة - برقم (٢٦٣١٦)

روى الحديث من طريق أبي إسحاق والعباس بن ذريح ، فاختلفا في صحابي الحديث ، فقال العباس : «عن عائشة» ، وقال أبو إسحاق : «عن ابن عمر» . ذكره هنا لبيان الاختلاف .

٩٦- **عبدالله بن عمر** في مسند عائشة برقم (٢٤٧٥١) مقروناً .

٩٧- **عبدالله بن عمر** في مسند حفصة - برقم (٢٦٩٥٥ ، ٢٦٩٥٧ ، ٢٦٩٥٨)

ذكَره الدكتور عامر صبري ص ٧٦ فقال : «له حديثان مع مسند حفصة ٢٨٣/٦ ، ٢٨٤) ، وهو وهمٌ ، إنّما هما لحفصةَ من مسندها ، وليسا من مسند عبدالله بن عمر .

٩٨- **عبدالله بن عمر** في مسند زيد بن ثابت - برقم (٢٢٠١٢) مقروناً .

٩٩- **عبدالله بن عمرو** في مسند ابن عباس - برقم (٢٤٤٣)

ذكَره ، ثم عَقَّبَهَ بحديث ابن عباس (٢٤٤٤) ليُحيل عليه ، وهما بإسنادٍ واحدٍ «سُريج ، عن عبادة ، عن حجاج» .

١٠٠- **عبدالله بن عمرو** في مسند قيس بن سعد - برقم (١٥٥٦٣) مقروناً .

١٠١- **عبدالله بن عمرو** في مسند عمران بن حُصَين - برقم (٢٠١٦٦)

إنما ذكره ليبين الخلاف ، فمرةً يُروى عن عبدالله بن عمرو ، ومرةً عن عمران ابن حصين ، مدارُ الخلاف على قتادة .

وحديث عمران برقم (٢٠١٦٣) .

١٠٢- **عبدالله بن مسعود** في مسند أبي هريرة - برقم (١٠١٣٧ ، ١٠٨٠٤ ، ١٠٨٠٥) مقروناً .

١٠٣- **عبدالله بن مسعود** في مسند جابر بن عبدالله - برقم (١٥٣٤١)

ذكَره الدكتور عامر صبري ، وقد وهمَ فيه ، إنّما هو أبو مسعود عُقْبةُبن عمرو ، وسيأتي .

١٠٤- **عبدالله بن مسعود** في مسند الأشعث بن قيس - برقم (٢٢١٨٥)

لا داعيَ لذكره ، وإنما أوردتُه لأنَّ الدكتور عامر ذكرَه ، وإنّما هو من حديث ابن مسعود عن الأشعث بن قيس ، وفيه رفعُ ابن مسعود لقطعة من الحديث .

١٠٥- **عبدالله بن مسعود** في مسند أبي موسى الأشعريّ - برقم (١٩٨٦٢) إنما ذكره ليبين الخلاف فيه عن الأعمش ، فمرة قالوا : أبو موسى الأشعريّ ، ومرة : عبدالله ، يريدون ابنَ مسعود .

١٠٦- **عبدالله بن مسعود** في مسند عائشة - برقم (٢٥٩٨٩) مقروناً .

١٠٧- **عبدالرحمن بن غَنْم** في مسند عبادة بن الصامت - برقم (٢٣١٧٤) مقروناً . وهو في الزوائد .

١٠٨- **علي بن أبي طالب** في مسند عثمان بن عفان - برقم (٤٣١ ، ٥١٠) مقروناً .

١٠٩- علي بن أبي طالب في مسند عثمان بن عفان - برقم (٥٢٥) .

هذا الحديث من الزوائد ، وإنّما دَخَلَ وَهَماً من عبدالله بن أحمد ، أو كان ورقةً طيّارةً أُدخلت في هذا الموضع خطأً .

١١٠- علي بن أبي طالب في مسند ابن عباس - برقم (٢٨٨٣) .

ذكَره عقبَ حديث ابن عباس ، وأحالَ في متنه عليه .

١١١- علي بن أبي طالب في مسند عائشة - برقم (٢٦٢١٤) مقروناً .

١١٢- علي بن أبي طالب في مسند امرأة - برقم (٢٣٦٢٥)

إنّما هو أثرٌ وليس هو من شرطِ المسند ، ذكرَ في جملة من الآثار متتاليةً خطأً ، ورجحتُ أن تكونَ ورقة فيها هذه الآثار أُدخلت في طيّاتِ الكتاب أو الكراس ، فعُدَّت منه على الوهم . ويبعُد أن يكونَ سهواً من المصنف لأنها جملة من الآثار ذكرت في موضع لا علاقةَ لها به من جهتين .

١١٣- علي بن طَلْق الحَنَفي في مسند علي بن أبي طالب - برقم (٦٥٥)

نتجَ الوهمُ فيه بسبب تشابُه الأسماء ، وذكره على الصواب في مسند علي بن طَلْق .

١١٤- عمرو بن عوف الأنصاري في مسند ابن عباس - برقم (٢٧٨٦)

ذكرَ حديث عمرو ، ثم عَقَّبه بحديث ابن عباس وأحالَ عليه ، بالإسناد نفسه « حُسين ، عن أبي أُويس» .

١١٥- عمر بن الخطاب في مسند أبي بكر - برقم (٣٥) مقروناً .

١١٦- عمربن الخطاب في مسند ابن عباس - برقم (٢٣٧٥) مقروناً .

١١٧- عمران بن حُصين في مسند أبي هُريرة - برقم (٧٢٠٠) مقروناً .

١١٨- عياض بن غنم في مسند هشام بن حكيم - برقم (١٥٤٠٩، ١٥٤١٠، ١٥٤١١)

الأول ذُكر من حديث عياض ، والثاني من حديث هشام ، والثالث من حديثهما . ذُكرت الأحاديث الثلاثة لبيان الخلاف .

١١٩- الفضل بن العباس في مسند ابن عباس - برقم (٣٣٤٠) مقروناً .

١٢٠- الفضل بن العباس في مسند ابن عباس - برقم (٣٣٧٧ ، ٣٣٧٨) مقروناً على الشَّكّ .

١٢١- الفضل بن العباس في مسند المطلب بن ربيعة - برقم (١٧٦٦٦)

جاءَ به ليبيِّن الخلافَ بينَ الرواة ، فقالَ بعضُهم : المطلب ، وقال بعضهم : الفضل ، فقال أحمد : وهو الصوابُ .

١٢٢- محمود بن ربيع في مسند محمود بن لبيد - برقم (٢٤٠١٩)

إنّما ذُكر في مسند توهُّماً أنه ابن لَبيد ، وليس به .

١٢٣- معاذ بن جبل في مسند عبدالله بن أبي أوْفى - برقم (١٩٦٢٤)

ذكرَه عقب رواية ابن أبي أوفى للحديث عن قصة معاذ بن جبل . ثم جاءَ بها من رواية معاذ نفسِه .

١٢٤- معاذ بن جبل في مسند أبي ذَرّ الغفاريّ - برقم (٢١٧٣٢) .

ذكرَه ليبين أنَّ وكيعاً رَوَى الحديث على الوجهين : عن معاذ ، وعن أبي ذر . ثم رجَع عن قوله«عن معاذ» .

١٢٥- معاذ بن جبل في مسند أبي الدرداء - برقم (٢٨٠٩٨) مقروناً .

١٢٦- مقدام بن معدي كرب في مسند المقداد بن الأسود - برقم (٦/٤) .

كذا ذكرَه الدكتور عامر صبري ، ولم أجده .

١٢٧- نافع بن عتبة بن أبي وقّاص في مسند سعد بن أبي وقاص - برقم (١٥٤٠ ، ١٥٤١)

جاءَ الوهم فيه لاتفاقٍ في بعض اسميها .

١٢٨- أبو أمامه في مسند المقداد بن الأسود - برقم (٢٤٣١٦) مقروناً .

١٢٩- أبو أمامة صُدي بن عجلان في مسند عُبادة بن الصامت - برقم (٢٤٠١٩) مقروناً .

١٣٠- أبو أسيد في مسند أبي حميد - برقم (٢٤٠٠٥ ، ٢٤٠٠٦) مقروناً .

١٣١- أبو حُميد الساعدي في مسند أبي أُسيد - برقم (١٦١٥٤ ، ١٦١٥٥) مقروناً .

١٣٢- أبو الدرداء في مسند أبي هُريرة - برقم (٨٦٦٨)

ذكره في جملة أحاديث سليمان بن داود (شيخ أحمد) ، دخَلَ فيها وهماً .

١٣٣- أبو ذَرٍّ في مسند رافع بن عمرو - برقم (٢٠٦٠٧ ، ٢٠٦١٢) مقروناً

١٣٤- أبو سريحة بن أبي أسيد الغفاري في مسند أبي رافع - برقم (٦/ ١٠) .

كذا ذكره الدكتور عامر صبري ، إنّما هذا في المطبوعة الميمنية فقط ، وقد اختلط فيها حديثٌ في حديث ، نُبِّهَ عليه في هذه الطبعة ، والتصحيحُ من جامع المسانيد وأطراف المسند .

١٣٥- أبو سعيد الخُدري في مسند عمر بن الخطاب - برقم (١٨٥) مقروناً .

١٣٦- أبو سعيد الخُدري في مسند أبي هريرة - برقم (٧١٧٤ ، ٧٦٧٤ ، ٧٩١٤ ، ٧٩٩٩ ،

٨٠١٤ ، ٨٠٧٩ ، ٨٢٤١ ، ٨٤٠٥، ٨٩٦٢ ، ٩٧٧١ ، ٩٨٠١ ، ١٠٠٠٩ ، ١٠٠٨٩ ، ١٠٩١٢ ، ١٠٩١٩) مقروناً .

١٣٧- أبو سعيد الخدُري في مسند أبي هُريرة - برقم (١٠٢١٩ ، ٩٤٦٤) .

ذكره عقبَ حديث أبي هُريرة ، وأحالَ متنَه عليه .

١٣٨- أبو سعيد الخُدري في مسند أنس بن مالك - برقم (١٣٣٧١) مقروناً .

١٣٩- أبو سعيد الخُدري في مسند جابر بن عبدالله - برقم (١٤٢٢٨،١٤٦٢١) مقروناً .

١٤٠- أبو سعيد الخُدري في مسند جابر بن عبدالله - برقم (١٥٠٥٤)

ذكره عقب حديث جابر محيلاً متنَه عليه ، وفيه خلاف عن الأعمش .

١٤١- أبو سعيد الخُدري في مسند زيد بن أرقم - برقم (١٩٥٦١)

ذكرَ حديث محمد بن ربيعة عن خالد بن طَهْمان أبي العلاء ، عن عطية ، عن زيد بن أرقم ، إلاَّ أنَّ محمد بن ربيعة خُولف في إسناده ، فذكره المصنف عقبة ، فقال : حدثنا أبو أحمد ، حدثنا خالد ابن طَهْمان ، عن عطيه العَوْفيّ ، عن أبي سعيد الخُدري .

١٤٢- أبو سعيد الخدري في مسند عبدالله بن سلام - برقم (٢٤١٨٧) مقروناً .

١٤٣- أبو صِرْمةَ المازني في مسند أبي سعيد الخدري - برقم (١١٦٢٤) مقروناً .

١٤٤- أبو الطُّفيل في مسند عبدالله بن عباس - برقم (٢٧٠٨) .

ذكره الدكتور عامر صبري ، وهو وَهْمٌ ، إنَّما هو رواية أبي الطفيل عن ابن عباس .

١٤٥- أبو طلحة الأنصاري في مسند أُبي بن كعب - برقم (٢١٤٩٩) مقروناً .

١٤٦- أبو مالك الأشجعي في مسند أبي هُريرة - برقم (٧٨٣٦)

ذكره ليُحيل عليه حديثَ أبي هُريرة (٧٨٣٧) عن الشيخ نفسه «يحيى بن زكريا بن أبي زائدة» .

١٤٧- أبو مسعود عقبة بن عمرو في مسند جابر - برقم (١٥٣٤١)

١٤٨- أبو مسعود في مسند عمرو بن العاص - برقم (١٧٩٧٩) .

ذكره عقب حديث عمرو بن العاص مُحيلاً لفظه عليه ، عن الشيخ نفسه .

١٤٩- أبو مسعود في مسند خُزيمة بن ثابت - برقم (٢٢٢٢١) .

ذُكر فيه سَهْواً ، لا علاقةَ له بالمسند ، وكأنه كغيرِه من الأحاديث التي دخلت كأوراق إلى غير أماكنها .

١٥٠- أبو مسعود في مسند حُذيفة بن اليمان - برقم (٢٣٦٨٢ ، ٢٣٦٨٣) مقروناً .

١٥١- أبو موسى الأشعري في مسند عبدالله بن مسعود - برقم (٣٨١٧ ، ٣٨٤١ ، ٤٣٠٦) مقروناً .

١٥٢- أبو موسى الأشعري في مسند حذيفة بن اليمان - برقم (٢٣٧٣٠) مقروناً .

١٥٣- أبو هُريرة في مسند علي بن أبي طالب - برقم (٩٦٧)

ذكرَه لُيحيل عليه حديث علي لبيان اختلاف الإسناد ، وإحالة المعنى عليه .

١٥٤- أبو هُريرة في مسند ابن عباس - برقم (٢٣٤٢)

ذكرَه ليُحيل عليه حديثَ ابن عباس ، من الطريق نفسها : «إسماعيل بن عمر ، عن مالك» .

١٥٥- أبو هُريرة في مسند ابن عباس - برقم (٢٦١٨) مقروناً .

١٥٦- أبو هُريرة في مسند ابن عباس - برقم (٣٠٩١)

ذكره عقب حديث ابن عباس محيلاً عليه متنَه . .

١٥٧- أبو هُريرة في مسند ابن مسعود - برقم (٣٧٨٥)

ذكرَه عقبَ حديث ابن مسعود ، وأحالهُ عليه ، بالإسنادِ نفسه : «يحيى بن إسحاق ، عن حماد ابن سلمة» .

١٥٨- أبو هُريرة في مسند ابن مسعود - برقم (٣٧٩٨)

ذكره ليُحيل عليه حديثَ ابن مسعود ، بالإسناد نفسه : «وكيع عن سفيان» .

١٥٩- أبو هُريرة في مسند ابن عمر - برقم (٤٩٥١) .

في هذا الحديث دليلٌ أنَّ المصنِّفَ إنَّما يذكُرُ حديث الصحابي الآخر ، لأنَّهُ سمعَ الحديثَ هكذا بإحالة حديث صاحب المسند عليه ، فيذكرُه كما سمعَه .

فهُنا قال : حدثنا حمادُ بن أسامةَ ، حدثنا عُبيدُالله ، حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ هذا الحديث وهذا الوصفَ . قال أحمدُ : حدثنا قبلَه قال : حدثنا هشامُ ابنُ عون ، عن محمد ، عن أبي هُريرة قال . . . فذكر الحديث .

قلت : فهذا دليلٌ على حرصِ الإمام بذكر الحديث على الصفةِ التي سمعَ شيخه فيها ، فيضطرُ أنْ يذكرَ الحديثين لأنَّ أحدَهما أُحيلَ على الآخر .

١٦٠- أبو هُريرة في مسند ابن عمر - برقم (٥٧٦٩)

ذكرَه عقبَ حديث ابن عمر ، وأحالَ عليه ، عن شيخه نفسه .

١٦١- أبو هُريرة في مسند ابن عمر - برقم (٦١٦٣) .

ذكَرَه ليُحيل عليه حديثَ ابن عمر الذي بعدَه ، بالإسناد نفسه « الحكم بن نافع ، عن إسماعيل ابن عياش ، عن صالح بن كيسان» .

١٦٢- أبو هُريرة في مسند أبي سعيد الخُدري - برقم (١١٠١٦ ، ١١٠٢٢ ، ١١٠٦٢ ، ١١٠٦٣ ، ١١٠٦٤ ، ١١٠٩٦ ، ١١١٥٨ ، ١١٣١٠ ، ١١٣٠٧ ، ١١٣٢٤ ، ١١٤٠٦ ، ١١٤٧٠ ، ١١٤٨٣ ، ١١٥٧١ ، ١١٥٧٧ ، ١١٦٤٧ ، ١١٦٥٩ ، ١١٦٩٠ ، ١١٧٣١ ، ١١٧٩٠ ، ١١٨٥٩ ، ١١٨٩٧ ، ١١٩١٤ ، ١١٩٢٧) مقروناً .

١٦٣- أبو هُريرة في مسند أبي سعيد الخُدري - برقم (١١١٠٨)

ذكرَه من حديث أبي هُريرة في مسند أبي سَعيد ، لأنَّ الحديثَ يُعرفُ من حديث أبي سعيد الخدري ، ذكرَه هُنا ليُنَبِّهَ الخطأ في الرواية . انظر البزار (١٩٤) .

١٦٤- أبو هريرة في مسند أبي سعيد الخدري - برقم (١١٥١٦)

إنما ذكره ليُبين أنه يُروى عن الأعمش ، عن أبي صالح عن كليهما : أبي هُريرة ، وأبي سعيد .

١٦٥- أبو هريرة في مسند أبي سعيد الخدري - برقم (١١٥٥٢)

ذكره عقب رواية أبي سعيد الخدري للحديث نفسه ، للتلازم المعروف بين روايات أبي هُريرة وأبي سعيد .

١٦٦- أبو هريرة في مسند أنس بن مالك - برقم (١٢٢٩١ ، ١٢٠٩٤ ، ١٢٩٥٩ ، ١٣٥٩٣ ، ١٣٢٦٠) مقروناً على الشَّكِّ .

١٦٧- أبو هُريرة في مسند جابر بن عبدالله - برقم (١٤٢٢٨ ، ١٤٩٦٢) مقروناً .

١٦٨- أبو هُريرة في مسند جابر بن عبدالله - برقم (١٤٤٨١)

ذكرَه ليُحيلَ عليه حديث جابر الذي يليه ، بالإسناد نفسه : «يحيى ، عن ابن أبي عَروبة ، عن قتادة» .

١٦٩- أبو هُريرة في مسندجابر بن عبدالله - برقم (١٥٣٦٨)

ذكرَه ليُحيل عليه حديث جابر الذي يليه ، بالإسناد نفسه : «علي بن بحر ، عن عيسى بن يونس ، عن الأعمش»

١٧٠- أبو هُريرة في مسند أبي طلحة بن سهل -برقم (١٦٤٦١ ، ١٦٤٦٣)مقروناً .

١٧١- أبو هُريرة في مسند تميم الداري - برقم (١٧٠٧٥)

ذكرَ أولاً (١٧٠٧٣) حديث رجلٍ مبهم من الصحابة ، ثم عزا إليه حديث أبي هريره (١٧٠٧٤) ، ثم عزا إليه حديث تميم الداري (١٧٠٧٥) . جميعهم من الشيخ نفسه :« حسن بن موسى» .

١٧٢- أبو هُريرة في مسند تميم الداري - برقم (١٧٠٧٨) مقروناً .

١٧٣- أبو هُريرة في مسند زيد بن خالد - برقم (١٧١٦٤ ، ١٧٦٨ ، ١٧١٦٩ ، ١٧١٨٣ ، ١٧١٨٤) مقروناً .

١٧٤- أبو هُريرة في مسند عمرو بن العاص - برقم (١٧٩٧٤) .

ذكره وأحاله على حديث عمرو بن العاص ، بالإسناد نفسه مقروناً : «أبو سعيد ، عن عبدالله ابن جعفر ، عن يزيد بن عبدالله» .

١٧٥- أبو هُريرة في مسند عمرو بن العاص - برقم (١٧٩٢٧) مقروناً .

١٧٦- أبو هُريرة في مسند عبدالله بن عديّ - برقم (١٨٩٢٤) .

ذكرَه لبيان الاختلاف على الزهري في الإسناد ، فقد جاءَ من طريقين عنه عن أبي سلمة ، عن عبدالله بن عدي ، وخالفَ معمر في الحديث فرواه عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وقال مرةً : عن بعضهم .

١٧٧- أبو هريرة في مسند حابس التميمي - برقم (٢٠٩٥٧)

ذكره لبيان الاختلاف على يحيى بن أبي كثير ، فبعضهم جعلَه من حديث حابس ، وبعضهم جعله من حديث أبي هُريرة .

١٧٨- أبو هريرة في مسند عائشة - برقم (٢٤٩٤٨)

ذكره عقب حديث عائشة ، وأحالهَ عليه .

١٧٩- أبو هُريرة في مسند عائشة - برقم (٢٥٨٧٢ و ٢٥٥٦٠ ، ٢٥٦٠٣ ، ٢٦٤١١) مقروناً وعلى الشّكّ .

١٨٠- أبو هُريرة في مسند عائشة - برقم (٢٦٥٩٧)

جاءَ في جملة أحاديث روح بن عُبادة ، عن عائشة ، فوَهِمَ .

١٨١- أبو هُريرة في مسند أم سلمة - برقم (٢٧١٦٥ ، ٢٧٢٠٣) مقروناً .

١٨٢- أبو هُريرة في مسند الحجاج بن عمرو الأنصاري - برقم (١٥٨٢٣) مقروناً .

١٨٣- أبو هُريرة في مسند الأسود بن سريع - برقم(١٦٤١١)

ذكره عقبَ حديث الأسود محيلاً عليه من طريق الشيخ نفسه .

١٨٤- أبو هُريرة في مسند عبدالله بن سلام - برقم (٢٤١٨٧) مقروناً .

١٨٥- أبو هريرة في مسند عبدالله بن عمرو بن العاص - برقم (٦٨٢٩م) مقروناً .

١٨٦- أبو هُريرة في مسند زينب - برقم (٢٧٢٨٧) مقروناً .

١٨٧- رجل في مسند عثمان بن طلحة - برقم (١٥٤٦٣ ، ١٥٤٦٤ ، ١٥٤٦٥)

إنّما هي أحاديث مفصلة عن مسند عثمان ، غُفِلَ عن تبويبها أنّها لرجلٍ من الصحابة .

١٨٨- مؤذن النبي في مسند المطلب - برقم (١٧٦٦٨)

أُدخل في غير محلّه ، لعلّه ظُنَّ أنه ملصقٌ بالحديث الذي يليه ، شأنُ المخطوطات وما فيها من انتقال نظر .

١٨٩- من سمعَ النبي في مسند عمرو بن خارجة - برقم (١٧٨١٣) مقروناً .

١٩٠- ابن امرأة عبادة بن الصامت في مسند عُبادة - برقم (٢٣٠٦٦و ٢٣٠٦٧)

إنّما ذكرَه ليُبينَ الخلاف في الحديث عن منصور ، فمرةً يُروى عن أبي أُبَيّ ابن امرأة عبادة ، ومرةً عنه ، عن عبادة .

كما في الحديث (٢٣٠٦٢) . وصوَّبَ أحمد أنّ الرواية عن ابن امرأة عُبادة .

١٩١- أعرابيٌ في مسند شيخ من بني سليط - برقم (٢٣٦٠١) هو ليس منه ، ولكن غُفِلَ عن تبويبه : «حديث أعرابي» .

١٩٢- زوج ابنة أبي لهب في مسند شيخ من بني سليط - برقم -(٢٣٦٠٢) كسابقه ، غفل عن تبويبه .

١٩٣- بعض أصحاب النبي في مسند شيخ من بني سليط - برقم (٢٣٦٠٣) كسابقه ، غُفل عن تبويبه .

١٩٤- بعض أصحاب النبي في مسند شيخٍ من بني سليط - برقم (٢٣٦٠٤) كسابقه ، غُفل عن تبويبه .

قلت : وهذه الأحاديث السابقة ، جاءَت مكررةً في موضعٍ أخر(١٦٧٤٢-١٦٧٤٥) مبوَّبةً على الصواب إلاَّ الأخير منها .

١٩٥- رباح بن عبدالرحمن بن حُويطب ، عن جدته ، عن أبيها . في مسند امرأة - برقم (٢٣٦٢٤) .

إنّما جاء ضمن قطعة من الأحاديث والآثار لا صلةَ لها بالمسند ، أُدخلت خطأ ، وقد سبق أن أشرنا إليها : أنَّ المحتمل أن تكونَ ورقة أدخلت ، فظُنّت من الكتاب .

١٩٦- شيخ من قريش ، في مسند أبي أيوب الأنصاري -برقم (٢٣٩٥٤)

من الوهم ذكرُه هُنا .

١٩٧- من رأى النبيّ ، في مسند محمود بن لبيد - برقم (٢٤٠٢٠)

هو وهمٌ ، جاءَ على الصواب مكرراً برقم (١٦٥٢٧) .

١٩٨- رجال من أصحاب النبي ، في مسند عبدالله بن ثعلبة بن صعير - برقم (٢٤٠٦٨)

وهو وهم أيضاً ، جاءَ على الصواب مكرراً برقم (١٦٧١٥) .

١٩٩- فُسيلة عن أبيها في مسند كعب بن عياض - برقم (١٧٦١١)

وهو وهم ، الظاهرُ أنه أغفله من التبويب وهماً ، ظنّاً منه أنه رجلٌ من الصحابة . وقد كان تقدم برقم (١٧١١٤) وجعلَه من مسند واثلة بن الأسقع ، وقال : إنه أبو فُسيلة .

٢٠٠- أسماء بنت أبي بكر في مسند عائشة - برقم (٢٥٣١٥)

ذكره لبيان الخلاف فيه على شريك ، فيُروى عنه من الوجهين : أسماء ، وعائشة . ذكره عقب حديث عائشة .

٢٠١- خولة بنت قيس في مسند خَولة بنت حكيم - برقم (٢٧٨٥٩ ، ٢٧٨٦٠)

أشار ابنُ عساكر أنَّ لها حديثاً في ترجمة خَوْلَة بنت حكيم . **قلت** : والحديثان المذكوران هما من بابٍ واحد ، وهما آخرُ حديثين في مسند خولة بنت حكيم . وقد سقط عنوانهما ، وهو «مسند خولة بنت قيس» ، بدليل أنَّ هذا الموضع ذكرَ فيه مسانيد الصحابيات باسم خولة . فذكر خولة بنت حكيم ، وخولة بنت ثامر ، وخولة بنت ثعلبة .

٢٠٢- دُرَّةُ بنت أبي لهب في مسند عائشة - برقم (٢٤٨٩١)

إنّما ذُكر في سياق ذكرِ عائشة في الحديث أنّهما كانتا معاً .

٢٠٣- سَوْدَةُ بنت زَمْعَةَ في مسند ابن عباس - برقم (٣٠٢٨) .

ذكره عقب رواية ابن عباس عنها ، وهذا عنها معزواً لرواية ابن عباس السابقة في متنه .

٢٠٤- عائشة بنت أبي بكر في مسند ابن عباس - برقم (١٨٨٤ ، ٢٠٢٦ ، ٢٦١١ ، ٢٦١٢ ، ٢٦٩٦) مقروناً .

٢٠٥- عائشة في مسند ابن عباس - برقم (٢٢٦١) .

ذكره وأحالَه على حديث ابن عباس ، بالإسناد نفسه : «معمر بن سليمان عن الحجاج» .

٢٠٦- عائشة في مسند عثمان بن عفان - برقم (٥١٤ ، ٥١٥) مقروناً .

٢٠٧- عائشة في مسند ابن عمر - برقم (٦٢٤٨) .

ذكره وأحالهُ على حديث ابن عمر ، بالإسناد نفسِه : « حجاج ، عن الليث ، عن عُقيل ، عن الزهري » .

٢٠٨- عائشة في مسند أبي هريرة - برقم (٧٧٢٠ ، ٧٧٢٥ و ٧٧٢٦) مقروناً وعلى الشَّكِّ .

٢٠٩- عائشة في مسند أبي هُريرة - برقم (٧٧٢١) .

ذكره من رواية أبي هُريرة عن عائشة عقب رواية الحديث نفسه من طريق أخرى (عن أبي هُريرة او عن عائشة) ، وهو الحديث السابق .

٢١٠- عائشة في مسند أنس - برقم (١٣٨٤٠) مقروناً .

٢١١- عائشة في مسند حفصة - برقم (٢٦٩٨٦ ، ٢٦٩٨٧ ، ٢٦٩٨٨) مقروناً وعلى الشَّكِّ .

٢١٢- عائشة في مسند أم سلمة - برقم (٢٧٠١٢ ، ٢٧٠١٤ ، ٢٧٠١٧ ، ٢٧١٥٩ ، ٢٧١٦٥ ، ٢٧١٩٧ ، ٢٧١٩٨ ، ٢٧١٩٩ ، ٢٧٢٠٠ ، ٢٧٢٠٣) مقروناً .

٢١٣- عائشة في مسند أم سلمة - برقم (٢٧٢٠١)

ذكرَه اولاً برقم (٢٧٢٠٠) عن عائشة وأم سلمة مقروناً ، ثم ذكر حديث عائشة (٢٧٢٠١) ، ثم ذكرَ حديث أم سلمة (٢٧٢٠٢) بالإسناد نفسِه والمتنِ نفسه .

٢١٤- عائشة في مسند صفيَّة أم المؤمنين - برقم (٢٧٤٠٤)

ذكره عقبَ حديث صفيَّة ، لبيان الخلاف الواقع عن ثابت في ذكرِ صفية أو عائشة .

٢١٥- عائشة في مسند فاطمة بنت رسول الله - برقم (٢٦٩٤٥ ، ٢٦٩٤٦ ، ٢٦٩٤٧)

إنما ذكرَها لأنَّ فيها قصةَ فاطمة .

٢١٦- عائشة في مسند ميمونة - برقم (٢٧٣٦٠ ، ٢٧٣٨٥) مقروناً .

٢١٧- عائشة في مسند ميمونة - برقم (٢٧٣٦٢)

ذكره عقب حديث ميمونة ، وأحالَه عليه ، بالإسناد نفسه .

٢١٨- عائشة في مسند رجل - برقم (٢٢٦٩٣)

إنَّما جاءَ به وهماً ، لَحَقاً بحديث (٢٢٦٩٢) ، إذْ يرويهما عن شيخ واحد «علي بن عاصم» . وذُكر في الميمنية من حديث عبدالله بن مغفل المزني ، وفي أطراف المسند ذُكرَ لعائشة . وظاهرُ النسخة

أنَّ الحديث ملحق بحديث الرجل قبلَه ، توهُّماً .

٢١٩- ميمونة في مسند عائشة - برقم (٢٦١٣٤) مقروناً .

٢٢٠- ميمونة في مسند خالد بن الوليد - برقم (١٦٩٣٦) مقروناً .

٢٢١- أم حبيبة في مسند أم سلمة - برقم (٢٧٠٨ ، ٢٧٠٢٩)

ذكرهما حديث أم سلمة في قصة أمِّ حَبيبة ، ثم ذكر هذين من حديث أم حبيبة نفسها في قصتها . وذلك اختلافاً بينَ الرواةِ عن هشام بن عُروة .

٢٢٢- أم الدرداء في مسند أبي الدرداء - برقم (٢٢٠٥٠) مقروناً .

٢٢٣- أم سلمة في مسند عائشة - برقم (٢٤٥٤٤ ، ٢٤٥٦٣ ، ٢٤٥٧٥ ، ٢٦٠٢٤ ، ٢٦١٩٢ ، ٢٦٦١٠) مقروناً .

٢٢٤- أم سلمة في مسند عائشة - برقم (٢٤٥٤٩)

إنما ذكره عقب حديث عائشة ، وأحالَ عليه متنَه ، عن الشيخ نفسه ، كأنه تتمةٌ له .

٢٢٥- أم سلمة ، في مسند عائشة - برقم (٢٦١٨٩)

دَخَلَ في جملة أحاديث يحيى بن سعيد القطان بالخطأ . ظَنَّ أنَّ الأحاديث مطَّردة من حديث عائشة .

٢٢٦- أم سلمة في مسند عائشة - برقم (٢٦٧٥٧)

ذكره ليُحيل عليه حديث عائشة برقم (٢٦٧٥٨ ، ٢٦٧٥٩) .

٢٢٧- أم سلمة في مسند أم حبيبة - برقم (٢٧٣٠٧)

إنما ذكرَه عقبَ حديث أم حبيبة ليُبينَ الخلافَ عن سالم بن عبدالله بن عمر ، فبعضهم قال : أم سلمة ، وبعضٌ قال : أم حَبيبة .

٢٢٨- أم سلمة في مسند جعفر - برقم (٢٢٨٦٥)

هو حديث واحدٌ ذكره في قصةِ جعفر في هجرته إلى الحبشة ، وهو من حديث أم سلمة .

٢٢٩- أخت حذيفة في مسند حذيفة برقم (٢٣٧٧٢)

جاءَ توهُّماً ، في جملة أحاديث محمد بن جعفر من حديث حُذيفة ، فظُنَّ هذا منها .

● **أمَّا بعدُ**

فهذه الأحاديثُ كما رأيتَ ليس فيها من الوهم إلاَّ القليل النادرُ في نسبة ما ذكرنا ، وما في الكتاب من أحاديث ، ولا ندري ما منشأ التخليط إذ لا نعلَمُ تماماً الحالةَ التي عاشَها الكتابُ بينَ مرحلة

التدوين والتصنيف ، ثم الإسماع ، ثم النسخ . . وهل كانت فيه أوراقٌ تطايَرت هُنا وهناك من كراسات هذا العمل ، أم إنَّ النظرَ خانَ صاحبَه أحياناً ، فظَنَّ أنَّ الحديثين حديثٌ ، لالتصاقه به في الأصول ، فلا مطبوعات مرقمةَ ، ولا كتب مفهرسة !!؟

أمَّا بقيةُ الأحاديث التي ذكرتُها ، وهي تأتي ضعف ما نبه عليه الدكتور عامر صبري في كتابه «ترتيب أسماء الصحابة» أو أكثر ، فإنَّ لإيرادها في غير أماكنها أسباباً مقنعة تخُصُّ التصنيفَ . فوجدنا أكثرَ هذه الأحاديث جاءَ مقروناً ، فذُكر الحديث عند كُلٍّ منهما أو أحدهما . أو جاءَ بما يُشبهُ المقرونَ(وهو ذكر الحديثين منفصلين بإسناد واحد من مبتدئه ، ثم إحالةُ الثاني إلى الأوَّل) . أو جاء لبيان الاختلاف في الإسناد ، فمرةً ذُكر بالإسناد نفسه عن صحابيٍّ ، ومرةً عن آخر . أو جاءَ السياقُ لأكثرَ من صحابيٍّ . أو جاءَ ليُحيلَ عليه حديثَ صاحبِ المسند . أو جاءَ متنُه عند الصحابيِّ الآخر فذُكر للفائدة . . . إلى غير ذلك مما سبقَ .

إذن لم يكن ذكرُ هذه الأحاديث من هذه الجوانب عَبَثاً ، ولا ضَرْباً من العشوائية ، ومن العَيْب أن نتهمَ بها الإمامَ أحمدَ ، ولا أُرى الخَلَلَ إلاَّ في فهمنا لمسنده ترتيباً ومنهجاً ، واللهُ أعلم .

الباب الثالث

منهجيَّةُ المُسْنَد

يُعْلَمُ أنَّ من أصولِ مناهج المتقدمين إلى نهاية القرنِ الثالث المبنيَّة على الاجتهاد ؛ السَّبْرَ والإحصاءَ لمقارنة مرويَّاتِ الراوي الوحد عن مشايخه ، فينْظُرون فيه من اتجاهات عدَّة ، منها روايتُه عن شيخٍ بعينه ، ومَدَى موضعِ قَبولِه فيه ، فإذا كانَ الرواي قد تُوبعَ من الأصحاب وتلامذة الشيخ المعروفين فيه ، قُبِلَ حديثُه ، ووُثِّقَ من خلاله ، لأنَّ التجربةَ أثبتت أنَّه سمعَ من شيخه المشهور ما سَمِعَ الآخرونَ منه ، وبالإتقانِ نفسه ، فإذا انتقلْنا منه إلى شيخٍ آخر ممن يروي عنه وجدْنا تفاوُتاً واضحاً في معاني الحديث بين مرويات هذا ومرويات تلامذة الشيخ المعروفين فيه . فزادَ هذا الراوي أشياءَ وأتى بمعانٍ لا تُعْرَفُ عند غيره ، معَ أنَّ أصلَ الحديث محفوظٌ عند أصحابِ الشيخ .

فإذا انتقلنا منه إلى شيخٍ آخَرَ وجدنا أنَّ معظمَ حديثه بل كُلَّه لا يوجَدُ عند غيرِه من الرواةِ عن ذاك الشيخ ، فيُنظر إلى هذا بفقهِ الإسناد وصلة الراوي بشيخه وتجربة الراوي في غيره ، والأسباب التي منعت الآخرين أن يسمعوا هذه الأحاديث من ذاك الشيخ ، وهَلْ جُرِّبَ هذا الراوي بخَلَلٍ سابقٍ واضحٍ ، أم أحاديثُه متقنة إلاَّ ما رَوَى عن هذا الشيخ فيُنظر فيه . . . وهل كانَ صغيراً لمَّا سمعَ هذه الأحاديث ، أو لم يكتُبْها ، أو حدَّثَ بها من غير كتاب أو . . . إلى احتمالات أُخرى كثيرة أوردَها المتقدمون بعنايةٍ وإتقانٍ ، لا أظُنُّ أنَّ منهجاً ما ساواهُم في درجة التفكير التي وصلوا إليها في معالجة الرواة فكرياً .

وما قدَّمتُ بهذا إلاَّ لأَصلَ إلى أنَّ أصحابَ الاجتهاد في تلك القرون لا يُمكنُ فهمُ ما عندَهم إلاَّ بالطريقة التي بها يفكرون ، وعليها ينهَجُون . أولئك أصحابُ معرفة وعلم ودراية يَضَعُونَ في مناهجهم أصولاً في فَهْمِ علمِ الحديث ، ولا يمكنُ أنْ يوصَلَ إلى تلك الأصول إلاَّ بالسَّبْر والإحاطة والمقارنة ، فبها يمكنُ أن يُتعرَّفَ على طريقة صحيحة للتفكير كانَ عليها القومُ .

إذَنْ لا يُمكنُ لهم أن ينفلتوا من قيودٍ هُم أوجدوها ، ومناهجَ ارتضَوْها ، فلا بُدَّ أن تكونَ مناهجُ معارفِهم وتآليفهم أيضاً تَدُلُّ على أصالة هذا المَنهج ، وأنَّ التطبيقَ العمليَّ عند أناسٍ بتلك الدقة لا يمكنُ

أن يَمُرَّ دونَ المنهجية في ترتيبه وقبوله وردِّه . فكتابٌ كالمسند ، صاحبُه ذو عقلية فذّة في معارف الحديث ، وتأصيلاتُه مستوحاةٌ من تطبيقاته وما نقَلَ تلامذتُه عنه ، لا يمكنُ أنْ يمُرَّ على كتابٍ كالمسند دونَ منهجيَّة واضحة فيه ، وهو الذي أصَّلَ واجتهدَ في المنهج الحديثي .

فبالطريقة نفسها التي سارَ عليها الإمامُ يمكنُ أن نَسْتَوحي طريقَتَهُ في تأليف كتابه ، لقد بدأ بالسَّبْر فبَدأْنا به ، ثم قارَنَ فقارَنَّا بينَ الملاحظات المثبوتة في كتابه ، وطريقة عرْضه للأحاديث وما صاحبَها ، فأبدَى نتائجَه في ضمنِ ملاحظاته للمقارنة فأبدينا نتائجَنا ضمنَ المادة الموجودة لدينا في هذا الكتاب .

فوَصَلْنا إلى مجموعة من الأمور التي تُمَثِّلُ منهجيَّةً واضحةً في كتابه سارَ عليها وشاركه فيها ابنُه عبدُالله ، يمكنُ أنْ نُفَصِّلَها بالآتي ، دونَ الخَوْضِ في أجزاءٍ أوردناها في الفصل الثاني والرابع من هذه المقدمة :

الفصل الأول

ذكرُه بعضَ الآثار والموقوفاتِ في مسنده ، وهذا على غير شَرْطِه ، وأسبابُ ذلك

من طريقةِ المسانيد عادةً أنَّها لا يدخُلُ فيها إلاَّ المرفوعُ إلى النبي ﷺ ، ولا يُخْرَجُ عن هذا إلاَّ تجاوُزاً ، أو لمنهج عند مصنِّف بعينه ، لأنَّ المصنِّفَ لا يمكنُ له أن يُحيطَ بكُلِّ الموقوفات أو المراسيل ، فإنَّها أقلُّ أهميةً وفائدةً للأحكامِ من المسانيد ، وأكثرُ ما نجدُ المراسيل أو الموقوفاتِ في كتبِ المصنَّفاتِ كمصنَّفِ عبد الرزاق ، ومصنف ابن أبي شيبة ، والجوامع كجامع معمر بن راشد ، والأحاديث المجموعة عن شيخٍ واحد ، كحديث علي بن حجر عن إسماعيل بن جعفر ، وكتب الآثار والتفسير والمطوَّلاتِ من السننِ والعللِ . ولا يُعْتَنى بمثلِ هذه الأحاديث على سبيلِ الاستقصاء في كتب المسانيد والصحاح والسُّنن ، لأنَّ الغايةَ متوخاةٌ بجمع الأحاديث المرفوعة المسندة إلى النبيِّ ﷺ ، لأنَّها أصلٌ من أُصول التشريع .

لهذا لم يذكُرِ الإمامُ أحمدُ الآثارَ الموقوفةَ في مسنده ، والمراسيلَ ، لأنَّ سبيلَ المسند أن يُذْكَرُ فيه الحديث على مسانيد الصحابة ، وهم لا ذكرَ لهم في المراسيل . وأن يُذْكَرَ فيه الحديثُ الذي أُسند إلى النبي ﷺ ، وهذا لا يُطابقُ الموقوفات .

ولكنْ معَ هذا المعروفِ من المناهج في التصنيف وجَدْنا آثاراً موقوفة وأحاديثَ مرسلَةً تخلَّلَت المسندَ ، ظاهرُها يُخلُّ بالمألوف ، فهلْ خرَجَ الإمامُ أحمدُ عن القاعدة المتبعة في التصنيف ، على الأقلِّ عندَه ، لأنَّه لو أرادَ إحصاءَ ذلك وإيرادَه لاحتاجَ إلى مثلِ آخرَ من حجم المسند ، ليَفيَ المقصودَ . وهذا ما لم يكُن ، إنَّما أوردَ موقوفات ومراسيلَ بينَ الحينِ والآخرِ ، فلماذا أوردَها ؟!

الواقعُ أنَّ النَّفَسَ قد تغيَّرَ قليلاً في بعضِ المسانيد فأوردَ بعضَ الآثار ، وبعضُ ذلك كانَ من ابنه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند . أمَّا ما وَرَدَ ضمنَ الأحاديث من مراسيلَ أو موقوفاتٍ فإنَّما

كانَ لبيان الخلاف في الحديث المسند ، وهذا الذكرُ لا يُعَدُّ إخلالاً بالمنهج ، وإنَّما هو زيادةٌ في فوائد المسند التي أتحفنا بها وأفادَنا إيَّاها الإمامُ أحمدُ رحمه الله تعالى ، فأبانَ عن منهجٍ جديدٍ في عرضِ المسانيد ، فذكَرَ كثيراً من الخلافات فيما بينَها إرسالاً ووصلاً ، ورَفْعاً ووقفاً ، ليقومَ الكتابُ أيضاً في دَوْرٍ آخَرَ غيرِ المادة المجموعة ، وهو دورُ الناقد في كتبِ العِلَلِ ، فأظهَرَ وأبانَ عن الخلاف ليُفيدَ المطَّلع على هذه الأسانيد أنَّها في خلافٍ قد يُعِلُّ أصلَ الحديث ، أو يُبينُ عن أصله ومعناه ، أو يُوضحُ أنَّ الحديث المسند المرفوعَ لا يؤثِّرُ فيه ذاك الخلاف .

ولم يتكلَّم الإمامُ أحمد في الترجيحِ في أكثرِها ، لأنَّ هذه المسائلَ كانت مشهورةً في عصره مألوفةً ، ولأنَّ إيرادَ هذا الخلاف يُفيدُ النقادَ الذين ينظرون في هذه الأحاديث بدراية ، ولأنَّ موضعَ التفصيل في هذه المسائل هو كتُبُ العللِ ، وقد بُيِّنت عند الحاجة . وكانَ الإمامُ أحمد يُبيِّنُها لأصحابه دائماً ، ويَعُدُّ التصنيفَ في غير الحديث وذكرِ مادتها من البدَعِ التي جاوَزَ الناسُ فيها ، فلم يكُنْ ليذكُرَ كُلَّ الخلاف أو بعضَه ، بل اكتفى بإيراد الأحاديث ، وما التعليقاتُ التي وجدناها في المسند إلاَّ من صُنعِ عبدالله بن أحمد ،أفَادَها من أبيه فنقلَها عنه . أمَّا أبوه فلم يوردْ هذه التعليقات عقب الأحاديث إلاَّ التي كتبَها عن مشايخه .لذا لم يكنْ همُّ الإمام أحمد أن يذكُرَ التفصيلَ في كُلِّ مسألةٍ ، معَ أنَّه كانَ حريصاً في مجالسه أن يُبيِّنَ ذلك لتلاميذه حتى يفهموا هذا العلم وأصولَه ، ولم يكتُب أشياءَ من هذا القبيل إلاَّ ما كانَ من الرواية نفسها . أمَّا آراؤه وأقوالُه فاعتنى بنقلها ابنُه وتلامذتُه .

لهذا فقد أفادَنا المسندُ- معَ غَضِّ النظر عن التعليقات المضافة إليه - بعضَ الأحاديث التي فيها خلافٌ إسناديٌّ ، ولهذا السبب ولهذه الفائدة خَرَجَ الإمامُ أحمد عن المنهجِ المألوفِ في المسانيد إلاَّ ما نَدَرَ أو وَقَعَ سَهْواً ، وسأُبينُ عُظْمَ ذلك في الآتي ذاكراً مكانَ المُرْسَلِ أو الموقوفِ في المسند مُبَيِّناً العِلَّةَ التي من أجلها جاءَ به :

١- عَقَدَ في آخرِ مسند عثمان بن عَفَّان رضي الله عنه فَصْلاً كاملاً في ذكرِ الآثار المترجمة لعثمان ، تَمَّمه عبدُ الله بنُ أحمد بذكرِ آثارٍ أُخرى في الباب ، وهي :

(٥٣٧) من الزوائد : عن الحسن بن أبي الحسن قال : دخلتُ المسجدَ فإذا أنا بعثمانَ بنِ عَفَّانَ متكىءٌ على ردائه ، فأتاه سقَّاآن يختصمان إليه ، فقَضَى بينَهما ثم أتيتُه فنظرتُ إليه ، فإذا رجلٌ حسنُ الوجه بوجْنَته نَكَتَات جُدَرِيٍ وإذا شعرُه قد كسا ذراعيه .

(٥٣٨) عن بُنانةَ قالت : ما خَضَبَ عثمانُ قطُّ .

(٥٣٩) من الزوائد : عن واقد بن عبدالله التميمي ، عمَّن رأى عثمانَ بن عَفَّانَ ضَبَّبَ أسنانه بذَهَب .

(٥٤٠) عن موسى بن طلحةَ قال : سمعتُ عثمانَ بن عَفَّان وهو على المِنْبَرِ ، والمؤذنُ يُقيمُ الصلاةَ وهو يستخبرُ الناسَ ، يسألُهم عن أخبارِهم وأسعارِهم .

(٥٤١) من الزوائد : عن السائب بن يزيد أنَّ عثمانَ سجدَ في (ص) .

(٥٤٢) من الزوائد : عن عبدالله بن فروخ قال : صليتُ خَلْفَ عثمانَ العيدَ فكبَّرَ سبعاً وخمساً .

(٥٤٣) عن الحسنِ وذكرَ عثمانَ وشدةَ حيائه ، فقال : إنْ كانَ ليكونُ في البيتِ والباب عليه مُغْلَقٌ ، فما يضَعُ عنه الثوب ليفيض عليه الماء ، يمنعُه الحياءُ أن يُقيمَ صُلْبَه .

(٥٤٤) عن أُميةَ بن شِبْلٍ وغيرِه قالوا : وَلِيَ عثمانُ ثنتي عشرةَ سنة ، وكانت الفتنةُ خمسَ سنين .

(٥٤٥) عن أبي معشر قال : وقُتِلَ عثمانُ يومَ الجُمعة ، لثمان عشرةَ مضَت من ذي الحجة ، سنة خمسٍ وثلاثين ، وكانت خلافتُه ثِنْتي عشرةَ سنة إلاَّ اثني عشرَ يوماً .

(٥٤٦) من الزوائد : عن سليمان التَّيمي قال : حدثنا أبو عثمانَ أنَّ عثمان قُتلَ في أوسط أيام التشريق .

(٥٤٧) عن قتادة أنَّ عثمانَ قُتلَ وهو ابنُ تسعين سنة أو ثمان وثمانين .

(٥٤٨) من الزوائد : عن أبي العالية قال : كُنَّا بباب عثمان في عَشْرِ الأَضْحَى .

(٥٤٩) عن قتادةَ قال : صَلى الزُّبيرُ على عثمانَ ودَفَنه ، وكانَ أوصى إليه .

(٥٥٠) عن عبدالله بن محمد بن عَقيل قال : قُتلَ عثمانُ سنة خمسٍ وثلاثين ، فكانت الفتنةُ خمسَ سنين ، منها أربعةُ أشهر للحَسَن رضي الله عنه .

(٥٥١) عن أبي العالية قال : كُنَّا بباب عثمانَ في عَشْرِ الأَضْحَى .

قلت : فهذه الآثارُ إنَّما ذُكرت في ترجمة عثمانَ خاصَّةً به على غير العادة في تراجمَ أُخرى ، كترجمة أبي بكر وعمر وغيرِهما ، إذْ لم يوردْ في مسانيدهم غيرَ أحاديثهم المرفوعة . . .وفي ذكْر أثرٍ أو أثرين فيها توجيهٌ .

٢- جاءَ برقم (٧٨٠) : حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم ، حدثنا شُعبةُ ، عن الحكم وغيره ، عن القاسم بن مُخيمرة ، عن شُريح بن هانىء ، قال : سألت عائشة عن المسح على الخُفَّيْنِ ، فقالت :

سَلْ علياً ، فسألتُه ، فقالَ : ثلاثةُ أيامٍ ولياليهن ، يعني للمسافِرِ ، ويومٌ وليلةٌ للمُقيمِ .

وبرقم (٧٨١) : حدثنا ابنُ الأشجعي ، حدثنا أبي ، عن سفيان ، عن عَبْدةَ ابن أبي لُبابة ، عن القاسم بن مُخيمرة ، عن شُريح بن هانيء قال : أمرني عليٌّ أن أمسحَ على الخُفَّيْن .

قلتُ : إنَّما جاءَ بهذين الأثرين الموقوفين ، لأنَّهما في أمرٍ من العبادات التي لا يمكنُ حملُها على الرأي ، إذ المتبادَرُ أنَّه فعلُ النبيِّ ﷺ . فهُما في حكمِ المرفوعِ ، لا سيمَّا أنَّ هذا مشهورٌ في المرفوع . فقد رواه الإمامُ أحمد برقم (٧٤٨) عن يزيد ، عن الحجاج ، عن الحكم ، عن القاسم بن مُخيمرة ، عن شُريح بن هانيء قال : سألتُ عائشةَ عن المسح على الخُفَّين ، فقالت : سَلْ علياً ، فإنَّه أعلمُ بهذا منِّي ، كانَ يُسافرُ معَ رسولِ الله ﷺ ، قالَ : فسألتُ علياً فقال : قالَ رسولُ الله ﷺ : « للمسافرِ ثلاثةُ أيام ولياليهنَّ ، وللمقيمِ يومٌ وليلةٌ » .

ويُروى من غيرِ وجه عن عليّ مرفوعاً . فحُملَ الموقوفُ ظاهراً على المرفوعِ المشهورِ ، في ذاك خاصَّةً ، ولم يُذكر الرفع في هذين تقصيراً من بعضِ الرواة واختصاراً ، أو اختلافاً بينَهم ، لذا قال يحيى القطان كما في الحديث رقم (٩٦٦) : وكانَ شعبةُ يرفعه ، ثم تركه . وقال محمد بن جعفر كما في الحديث رقم (١١١٩) : كانَ شعبةُ يرى أنه مرفوع ، ولكنه كانَ يهابُه .

٣- عن أبي جُحيفة ، قال : سمعتُ علياً يقولُ : ألاَ أُخبرُكم بخيرِ هذه الأمة بعدَ نبيِّها ؟ أبو بكر ، ثم قالَ : ألاَ أُخبرُكُم بخيرِ هذه الأمةِ بعدَ أبي بكر؟ عُمر . وألفاظٌ أُخرى .

ذُكر برقم (٨٣٥ ، ٨٣٧ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠) وفي الزوائد برقم (٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٦ ، ٨٧١ ، ٨٧٨، ١٠٥٤) .
قلت : وإنَّما ذُكر هذا في المسانيد مجازاً ، لأنَّ له صلةً في النبوة من حيثُ التفضيلُ . فجيءَ به تبعاً للمرفوعِ وكأنَّه منه .

وأوردَ الحديثَ أيضاً في المسند من طريق عبد خيرٍ عن عليّ برقم (٩٣٢) (٩٣٣) ، (١٠٤٠) ، وفي الزوائد برقم (٩٠٨) ، (٩٠٩) ، (٩٢٢) ، (٩٢٦) ، (٩٣٤) ، (١٠٣٠) ، (١٠٣١) ، (١٠٣٢) ، (١٠٥٢) ، (١٠٦٠) . ومن طريق علقمة بن قيس في الزوائد برقم (١٠٥١)

٤- جاءَ برقم (٩٧٦) : حدثنا محمدُ بن جعفر ، حدثنا شعبةُ ، عن الحكم ، عن عبدالله بن نافع قال : عادَ أبو موسى الأشعري الحسنَ بنَ علي بن أبي طالب ، فقالَ له علي : أعائداً جئتَ أم زائراً؟ قال :لا ، بل جئتُ عائداً ، قالَ علي : أمَا إنَّه ما من مسلمٍ يعودُ مريضاً إلاَّ خرَجَ معه سبعون ألفَ ملك

. . . فذكره موقوفاً .

قلت : إنّما ذكره عقب الحديث نفسه مرفوعاً من طريق عبدالله بن يزيد ، عن شعبة ، وذلك ليبيِّنَ الخلافَ في الرواية عن شعبة .

٥- جاءَ برقم (٩٩٢) قال : حدثنا يحيى ، عن يحيى بن سعيد ، عن يوسف بن مسعود ، عن جَدَّته أنَّ رجلاً مَرَّ بهم على بعيرٍ يوضِعُه بِمنىً في أيام التشريق : إنَّها أيامُ أكْلٍ وشُرْبٍ . فسألت عنهُ ، فقالوا : عليُّ بنُ أبي طالب .

قلت : إنّما أورَدَه لأنَّه مما يرويه عليٌّ مرفوعاً كما في الحديث رقم (٧٠٨) . فعدهُّ من المسند المرفوع مجازاً ، لقرينة أنّه معروفٌ عن عليّ مرفوعاً ، ولأنَّ وضعَ هذه الرواية التطبيق وليس بيان السماع والتحديث .

٦- جاءَ برقم (١١٢٠) قال : حدثّنا محمدُ بنُ أبي عديّ ، عن ابن عون ، عن الشَّعبيّ ، قال : لعنَ محمد ﷺ آكلَ الربا وموكلَه وكاتبَه وشاهدَه والواشمةَ والمُتوشِّمةَ (قالَ ابنُ عون : قلتُ إلاَّ منْ داء ؟ قال : نعم) والحالَّ والمحلَّلَ له ، ومانعَ الصدقة . وقالَ : كانَ ينهى عن النوحِ ، ولم يَقُل : لَعَنَ ، فقلتُ : مَنْ حدثَّك؟ قالَ : الحارثُ الأعورُ الهمداني .

قلت :إنّما أورَدَه هكذا مُرسلاً ، لأنَّه من المعلوم أنّه عن عليّ رضي الله عنه . فقد رواه أحمد برقم (٩٨٠) من طريق الشعبي ، عن الحارث ، عن عليّ . فذكرُه الحارثَ ووقوفُه عنده من باب الاختصار .

٧- جاءَ برقم (١١٧٩) في الزوائد : حدثنا عبيدُ الله بن عُمر القَواريريُّ ، حدثنا حمادُ بن زيد ، حدثنا جميلُ بن مُرَّةَ ، عن أبي الوَضيء قال : شهدتُ علياً حيثُ قَتَلَ أهلَ النهروان ، قالَ التمسوا لي المُخْدَجَ ، فطلبوه في القتلى ، فقالوا : ليس نجدُه ، فقال : ارجعوا فالتمسوا ، فوالله ما كَذَبْتُ ولا كُذِبْتُ ، فانطلقوا ، فوجدوه تحت القَتْلَى في طين ، فاستخرجوه ، فجيءَ به ، فقالَ أبو الوَضيء ، فكأنّي أنظرُ إليه : حَبَشيٌّ عليه ثَدْيٌ ، قد طَبَّقَ إحدى يديه ، مثل ثدي المرأة عليها شَعَراتٌ مثلُ شعرات تكونُ على ذنب اليربوعِ .

قلت : وقد تكرر برقم (١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٧) في الزوائد ، وفي الأخير زيادة مرفوعة . وإنّما جيءَ بها في المسند لحمله على المرفوع من أجلِ قوله :« ما كَذَبْتُ ولا كُذِبْتُ » ، وهذه العبارة تعني أنَّ شيئاً ما رُوِيَ له في هذا الشأن . ويفيدُه أنَّ الخبرَ مرويٌّ مرفوعاً بسياق آخر .

٨- جاءَ برقم (١٢٥٧) : حدثنا أبو نُعيم ، حدثنا مِسْعَرٌ ، عن أبي عون ، عن أبي صالح الحنفي ، عن عليٍّ قال : قيل لعليٍّ ولأبي بكرٍ يومَ بدر : معَ أحدِكما جبريلُ ، ومعَ الآخرِ ميكائيلُ ، وإسرافيلُ مَلَكٌ عظيمٌ يشهَدُ القتالَ ، أو قال : يشهدُ الصفَّ .

قلت : ظاهرُه الوقفُ ، لكنَّه في حكمِ المرفوع ، إذْ لا يملكُ أحدٌ أن يقولَ ذلك في يوم بدر إلاَّ النبي ﷺ ، فحُملَ على أنه القائل في« قيل لعليٍّ ولأبي بكر» . لذا أورَدَه في المسند .

٩- جاءَ برقم (١٢٦٥) في الزوائد : حدثنا عثمانُ بنُ أبي شيبةَ ، حدثنا شَريك ، عن أبي إسحاقَ ، عن عاصم بن ضَمْرَةَ ، عن عليٍّ ، قال : ليس في مالٍ زكاةٌ حتى يحولَ عليه الحَوْلُ .

قلت : وهذا من الأوهامِ التي وَقَعَ فيها عبدُالله بنُ أحمد بزيادته أثراً لا علاقةَ له بالمسند .

١٠- جاءَ برقم (١٢٦٦) في الزوائد :حدثني عثمانُ بن أبي شيبةَ ، حدثنا شَريكٌ ، عن أبي إسحاقَ ، عن عاصم بن ضَمْرةَ قال : قلتُ للحسن بن عليٍّ : إنَّ الشِّيعةَ يزعمونَ أنَّ علياً يرجعُ! قال : كَذَبَ أولئكَ الكذابونَ ، لو علمنا ذاك ما تزوَّجَ نساؤه ولا قَسَمْنا ميراثَه .

قلت : وهذا من الأوهام التي وَقَعَ فيها عبدُ الله بن أحمد كسابقه . وكأنَّه أرادَ أن يُماثِلَ ما مَرَّ في مسند عُثمانَ .

١١- جاءَ برقم (١٥٨٠) قال : قالَ أبو نُعيم : لَقيتُ سفيانَ بمكةَ ، فأوَّلُ ما سألني عنه ، قال : كيفَ شُجاعٌ ، يعني أبا بدر .

قلت : وهذا وَقعَ ها هُنا سَهْواً ، لا علاقةَ له بما تقدَّمَ وما تأخَّرَ ، ولا أظُنُّ هذا السهو قد وَقعَ من الإمام أحمد ، وإنَّما قد يكونُ من الزيادات أو الملحقات التي نقلت من أصلِ الإمام أحمد في هذا الموضع سهواً ، أو سَقَطَ الحديث الذي له علاقة مباشرة بهذا القولِ . ومِنْ عادةِ الإمام أحمد أنه يذكُرُ مثلَ هذه الأقوالِ عقب مُتعلقاتها .

١٢- جاءَ برقم (١٩٠٦ ، ٢٤٩٧) : حدثنا سفيانُ ، عن ليث ، عن رجلٍ ، عن ابن عباس أنه قالَ لها : إنَّما سُمِّيتِ أمَّ المؤمنينَ لتَسْعدي ، وإنَّه لاسمُكِ قبلَ أن تُولدي .

قلت : إنَّما جاء به عقبَ حديث ابن عباس أنَّه استأذَنَ على عائشةَ فَزَكَّاها . فجاءَ بأثر ابن عباس للمناسبة في معناه ، إذْ فيه تزكية عائشة تأكيداً للسابقِ .

١٣- جاء برقم (٢١٧٩) : حدثنا عليُّ بن عاصم ، عن عطاء ، عن سعيد قال : قال لي ابنُ عباس : يا سعيدُ ، ألكَ امرأةٌ ؟ قال : قلتُ : لا . قال : فإذا رجعت فتزوَّج . قال : فعُدْتُ إليه ، فقالَ :

يا سعيدُ أتزوَّجتَ ؟ قالَ : قلتُ : لا ، قالَ : تزوَّجْ ، فإنَّ خيرَ هذه الأُمَّة كانَ أكثرَهم نساءً .

قلتُ : جاء به في حديث شيخه عليِّ بن عاصم ، وكانَ الأَوْلى عدمَ ذكره في المسند ، إلاَّ أنَّ ذكرَه « خير هذه الأمة » قد يكونُ إشارةً مجازيةً لوضعه في المسند ، ولا أراه إلاَّ بعيداً ، وأقربَ إلى الوهم .

١٤- جاءَ برقم (٢٢٣٢) : حدثنا نصرُ بن باب ، عن الحجاج ، عن الحكم ، عن مِقْسَمٍ ، عن ابن عباس أنه قالَ : إنَّ أهلَ بدر كانوا ثلاث مئة وثلاثة عشرَ رجلاً ، وكانَ المهاجرون ستةً وسبعين ، وكانَ هزيمةُ أهلِ بدر لسبع عشرةَ مَضَيْنَ يوم الجمعةِ في شهر رمضان .

قلت : كانَ الأَوْلى أن لا يُذْكَرَ هذا في المسند ، فإنَّه خارجٌ عن بابه . وقد جاء به ضمن أحاديث نصر بن باب ، وكأنَّه وَقَعَ سَهْواً ظَنّاً أنَّ جملةَ الأحاديث المذكورة مرفوعة عن شيخ بإسناد واحد .

١٥- جاءَ برقم (٢٥١١) : حدثنا أبو قَطَن ، عن المسعودي قال : ما أدركنا أحداً أقومَ بعقول الشِّيعة من عديِّ بن ثابت .

قلت : وهذا خارجٌ عن شَرْطِ المصنف في المسند ، ولا علاقةَ تربطه بما تقدَّمَ أو تأخَّرَ ، بل ذكرُه وهمٌ أو سَهْوٌ .

١٦- جاءَ برقم (٢٨٧٤) حديث عن عكرمة مرسلاً .

قلتُ : إنما جاءَ به عقب الموصول ليُنَبِّهَ على الخلاف في الحديث إسناداً .

١٧- جاءَ برقم (٢٨٤٦) حديث عن عمار بن أبي عمار مرسلاً ليس فيه ابنُ عباس .

قلت : إنَّما جاءَ مقروناً بالحديث الموصول .

١٨- جاء برقم (٣١٣٨) في الزوائد : حدثنا القَواريريُّ ، حدثنا فُضيل بن عياض ، عن سُليمانَ (يعني الأعمش) ، عن أبي يحيى ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : لو أنَّ قطرةً من الزَّقُّوم . . فذكره .

قلت : كذا ساقَه ولم يذكر رفعَه ، جاءَ به عقب الرواية المرفوعة من طريق أخرى عن الأعمش (٣١٣٦) .

١٩- جاءَ برقم (٣٢٦٣) عن طاووس قال : أخبرني أعلمُهم قال : ولكن يَمْنَحُ أخاه خيرٌ له من أن يُعطيه عليها خَرْجاً معلوماً .

قلت : ظاهرُه الوقف ، ولكنَّه مرفوع كما في الرواية السابقة برقم (٢٠٨٧) ، ولكنه هُنا اختصر

الرواية . وأراد بقوله : « أعلمهم » : ابن عباس .

٢٠- جاء برقم (٣٣١٣) : حدثنا يزيد ، أخبرنا الحجّاجُ ، عن عطاء أنّه كانَ لا يرى بأساً أن يُحرِمَ الرجلُ في ثوبٍ مصبوغٍ بزعفرانَ قد غُسِلَ ، ليس فيه نفْضٌ ولا رَدْغٌ . حدثنا يزيد ، أخبرنا الحجّاجُ ، عن الحُسينِ بن عبدالله بن عُبيد الله ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ . . . مثلَه .

قلت : إنّما جاءَ بأثر عطاء أولاً لأنّه سمعَ من شيخه يزيد بن هارون أنّه أحالَ حديث ابن عباس المرفوع عليه ، ولم يذكُر لفظ حديث ابن عباس ، فلدقّته في عَرْضِ الرواية أتى بالأثَرِ أولاً ثم أحالَ عليه الحديث المرفوع عن الشيخ نفسه .

٢١- جاء برقم (٣٣٦٦) : وحدثناه أبو نُعيم عن عكرمة مرسلاً .

قلت : إنما جاءَ به تعليقاً على الرواية الموصولة عن ابن عباس ، ليُنَبِّهَ على الخلاف في الحديث .

٢٢- جاء برقم (٣٦٧٦م) : وحدثنا به هُشيم ، عن يزيد ، فلم يرفعه .

قلتُ : إنّما جاءَ به عقب الرواية المرفوعة لبيان الخلاف في الحديث رفعاً ووقفاً .

٢٣- جاءَ برقم (٣٧٥٣) : حدثنا عبدُ الرحمن ، عن سفيان ، عن عبد الملك ، عن خالد بن ربْعي ، قال : قال عبدُ الله : إنّ صاحبَكُم خليلُ الله عزَّ وجَلَّ .

قلت : كذا ذكره موقوفاً عقب الرواية المرفوعة من أوجُه ، ليبين الخلاف على سفيان الثوري في رفعه ووقفه .

٢٤- جاءَ برقم (٤٠٧٦) : حدثنا محمد بن فُضيل ، حدثنا خُصيفٌ ، حدثني أبو عُبيدة بن عبدالله ، عن عبدالله بن مسعود ، قال : إذا شككتَ في صلاتكَ وأنتَ جالسٌ ، فلم تدْرِ ثلاثاً صلّيْتَ أم أربعاً ، فإنْ كانَ أكبرُ ظَنِّكَ . . . فذكره .

قلت : إنّما جاءَ به عقبَ الرواية المرفوعة (٤٠٧٥) عن محمد بن سلمة ، عن خُصيف به . وذلك ليبيِّنَ في الإسناد خلافاً .

٢٥- جاءَ برقم (٤٠٨٠) : حدثنا هُشيم ، أخبرنا خالد ، عن ابن سيرين أنَّ أنسَ بن مالك شَهِدَ جنازةَ رجلٍ من الأنصار ، قال : فأظهروا الاستغفار ، فلم يُنْكِر ذلك أنس ، قالَ هُشيم . . .

وبرقم (٤٠٨١) : حدثنا عبد الأعلى ، حدثنا خالد ، عن محمد قال : كنتُ معَ أنس في جنازة ، فأمرَ بالميت ، فسُلَّ من قِبَلِ رِجْلِ القبر .

وبرقم (٤٠٨٢) : حدثنا أبو داود ، حدثنا شُعبةُ ، عن أنس بن سيرين ، قال : كانَ أنسٌ أحسنَ الناس صلاةً في السفرِ والحَضَرِ .

وبرقم (٤٠٨٣) : حدثنا هُشيم ، أخبرنا خالد ، عن أنس بن سيرين قال : رأيتُ أنسَ بن مالك يَستشرفُ لشيءٍ ، وهو في الصلاةِ ينظُرُ إليه .

قلت : وهذه الآثار ذُكرت في المسند خطأً وسَهْواً ، ولا يمكنُ أن يكونَ صاحبُها الإمام أحمد بن حنبل ، إذْ لا يمكنُ أن يقعَ بمثلِ هذا الخطأ الواضحِ من جهتين : أنَّها آثار وليست بأحاديث . أنَّها عن أنس ذُكرت في مسند ابن مسعود ، ولا مناسبةَ لذكرها هنا ؛ لذا أُرجِّحُ أنَّ هذه الآثار كانت مكتوبةً في ورقة طيَّارة أُدخلت في المسندِ وهماً وسَهْواً عن غير قَصْد ، فنسخَها الرواةُ في الموضعِ الذي وُجدت فيه ، وبقيتْ على ذلك . ولو كانت الآثار عن ابن مسعود ، لاحتملتْ ذكرَها هُنا تعمُّداً ، لكنَّها عن أنسٍ ، ولا وجهَ لإيرادِها هُنا أبداً ، ومثل هذا لا يفوتُ إماماً !!

٣٦- جاءَ برقم (٤٢٧٤) : حدثنا عبدُ الله بن بكر ، حدثنا سعيد ، عن قتادةَ ، عن خِلاس ، عن عبدالله بن عُتبةَ : أنَّ سُبيعةَ بنت الحارث . . . فذكره مرسلاً .

وبرقم (٤٢٧٥) : وقال عبد الوهاب : عن خِلاس ، عن ابن عُتبةَ . مرسَلٌ .

قلت : كذا ذكرهما عقب الرواية الموصولة (٤٢٧٣) . . عن عبدالله بن عُتبةَ ابن مسعود ، عن عبدالله بن مسعود : أنَّ سُبيعةَ بنت الحارث وَضَعَتْ حَمْلَها بعدَ وفاةِ زوجها بخمسَ عشرةَ ليلة . . . فذكر الحديث . وإنَّما جاءَ بالرواية المرسلةِ لينبِّهَ على الخلافِ بينَ الرواةِ في الوصلِ والإرسالِ .

٣٧- جاءَ برقم (٤٦١٠) : حدثنا يحيى ، عن عُبيد الله ، أخبرني نافع قال : ربَّما أمَّنا ابنُ عمر بالسورتين والثلاث في الفريضة .

قلت : أوردَه في جُملةِ أحاديث يحيى بن سعيد القطان سهْواً ، ولا موضعَ لذكره في المسند .

٣٨- جاءَ برقم (٥٦٢٦) : حدثنا أبو النضر ، حدثنا الفَرَجُ ، حدثنا محمدُ بن عامر ، عن محمد ابن عبدالله ، عن عمرو بن جعفر ، عن أنس بن مالك ، قال : إذا بَلَغَ الرجلُ المسلم أربعين سنةً آمنَه اللهُ من أنواعِ البلايا من الجنون والبَرَص والجُذام ، وإذا بلغ الخمسين ليَّنَ الله عز وجلَّ عليه حسابَه . . . فذكره موقوفاً .

قلت : إنَّما جاءَ به لأمرين : **الأول** : جاء به ليُحيلَ عليه حديث ابن عمر المرفوع المرويَّ عقبه . **الثاني** : لأنَّه يُروى عن أنسٍ مرفوعاً أيضاً برقم (١٣٣١٢) ، فهو من باب بيان الاختلاف في الرفع

والوقف في الإسناد .

٢٩- جاء برقم (٥٩٠٩) : وحدثنا به مؤمَّلٌ مرةً أُخرى ، ولم يَقُل : عن ابن عمر .

قلت : أورَدَه عقب حديث ابن عمر عن طريق شيخه مؤمَّلٍ ، ثم بيَّنَ الخلافَ بين سماعين منه له فمرةً وصلَه ، ومرةً أرسلَه .

٣٠- جاء برقم (٥٨٨١) في الزوائد : حدثنا سوَّارُ بن عبدالله ، حدثنا معاذ ، عن ابن عون ، قال : أنا رأيتُ غَيْلانَ (يعني القدريَّ) مصلوباً على باب دمشق .

قلت : هذا من الأوهام في ذكره هنا ، ولا مناسبةَ له .

٣١- جاء برقم (٦٢٩٠) : وحدثنا عبدُ الرازقِ ، عن العُمَري ، عن نافع ، عن ابن عمر . ولم يرفعه .

قلتُ : جاء به عقب الرواية المرفوعة ، لِيُنَبِّهَ على الخلاف .

٣٢- جاء برقم (٦٤٧٦) في الوجادات : وجدتُ في كتاب أبي بخط يده : حدثنا عليُّ بن حفص ، حدثنا ورقاء ، عن عطاء (يعني ابن السائب) ، عن ابن جُبير :﴿إنَّا أعطيناكَ الكوثر﴾ : هو الخيرُ الكثيرُ .

وقال عطاء ، عن محارب بن دثار ، عن ابن عمر فرفع حديثاً . . .

قلت :إنَّما أوردَ قولَ ابن جُبير السابق لأنه مقرونٌ بحديث مرفوع ، فجاءَ به كما سمعَه . وهو من الوجادات في المسند ، وهي زيادات جاءَ بها عبدالله بن أحمد من أصول أبيه .

٣٣- جاءَ برقم (٦٩٦٥) : حدثنا عفان ، حدثنا همَّام ، عن قتادةَ ، عن الحسن ، عن عبدالله بن عمرو ولم يرفعه .

وقال :حتى يأخُذَ الله عز وجَلَّ . . .

قلت : إنَّما ذكره عقبَ الحديث المرفوعِ من رواية عبد الصمد عن همام به ، لِيُنَبِّهَ على الخلاف .

٣٤- جاءَ برقم (٧٣٠٧) : حدثنا سفيانُ ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هُريرة : أُرسِلَ على أيوب رِجْلٌ من جَراد من ذهب ، فجعَلَ يقبضُها في ثوبه ، فقيلَ : يا أيوبُ ، ألَمْ يكفكَ ما أعطيناكَ قال : أي رَبِّ ، ومَنْ يستغني عن فضلكَ .

قلتُ لعلَّه أوردَه لأنَّه يُروى أيضاً مرفوعاً من أوجُه أُخرى .

٣٥- جاءَ برقم (٧٣٤٢) : حدثنا سفيانُ ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هُريرة : أفضَلُ الصدقة ما كانَ ، يعني عن ظَهْرِ غنىً ، وابدأْ بمَنْ تعولُ .

قلت : إنَّما جاءَ به أيضاً ، لأنَّهُ يُروى من أوجه أُخرى مرفوعاً كما في رقم (٧٤٢٣) ، (٧٧٢٧) ، (٨٦٨٧) ، (٩٢١٢) .

٣٦- جاء برقم (٧٤١٩) : حدثنا محمدُ بن جعفر ، حدثنا شُعبةُ ، عن سليمانَ ، عن ذكوان ، عن أبي هُريرة . ولم يرفَعْهُ نحوَه .

قلت : ذكرَه عقبَ الحديث المرفوع ليُبيِّنَ الخلافَ عن الأعمش .

٣٧- جاء برقم (٧٧٨٤) : حدثنا عبد الرازق ، أخبرنا معمر ، عن الزُّهْري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هُريرة قال :تكونُ فتنةٌ- لم يرفعه- قال : مَنْ وَجَدَ مَلْجأً أو معَاذاً فليَعُذْ به .

قلت : إنَّما أوردَه عقب الرواية المرفوعة ليبيِّنَ الخلاف في الحديث من قِبَلِ بعض الرواة . لذا جاء بحديث عبد الرازق ضمن مجموعة أحاديث إبراهيم بن خالد .

٣٨- جاء برقم (٧٨٢٨) : حدثنا سفيان بنُ عُيينةَ ، عن سُهيل ، عن أبي صالح ، عن أبي هُريرة : أنَّ رجلاً رفعَ غُصْنَ شَوْكٍ من طريق المسلمين فَغُفِرَ له .

قلت : أوردَه لأنَّه يُروى مرفوعاً . فقالَ عبدالله بن أحمد عقبه : وهذا الحديث مرفوع ، ولكنَّ سفيانَ قصَّرَ في رفعه .

٣٩- جاء برقم (٧٩٣٦) : حدثنا محمد وحسين ، قالا : حدثنا عوف ، عن أبي قَحْذَم قال : وُجِدَ في زمن زياد -أو ابن زياد- صُرَّةٌ فيها حَبٌّ أمثالُ النوى ، عليه مكتوب : هذا نَبَتَ في زمان كان يُعمل فيه بالعدل .

قلت : هذا وهمٌ واضحٌ ، ولا أُراه دَخَلَ هُنا إلاَّ عن طريق الأوراق المُدخلة في المسند فيما أظُنُّ ، وإلاَّ فمثلُ هذا لا يفوت الإمامين أحمدَ وابنَه .

٤٠- جاء برقم (٧٩٥٨) : حدثنا يزيدُ بنُ هارونَ ، أخبرنا شُعبةُ ، عن محمد ابن زياد ، عن أبي هُريرة قال : إنِّي لأرجو إنْ طالت بي حياةٌ أنْ أُدْرِكَ عيسى بنَ مريم ، فإن عَجِلَ بي موت ، فمَنْ أدركه فلْيُقرِئْهُ منِّي السلامَ .

قلت : كذا أوردَه موقوفاً عقب الرواية المرفوعة عن محمد بن جعفر ، عن شعبة ، ليُبيِّنَ الخلافَ . . .

٤١- جاء برقم (٧٩٦٠) : حدثنا محمدُ بن جعفر ، حدثنا شُعبةُ ، عن يونس قال : سمعتُ عماراً مولى بني هاشم يحدِّثُ عن أبي هُريرة أنه قال في هذه الآية : ﴿ وشاهد ومشهود ﴾ . قال :

«الشاهد» يوم الجُمعة ، و« المشهود» يوم عَرَفَةَ ، و« الموعود» يوم القيامة .

قلت : ذكَرَه عقب الرواية المرفوعة ليُنَبِّهَ على وقفها ، وقد أشارَ إليها في السابقة .

٤٢- جاء برقم (٧٩٧٢) : حدثنا معاذٌ ، حدثنا يزيدُ بن كيسان ، عن أبي حازم ، عن أبي هُريرة : خَطَبَ رجلٌ امرأةً - يعني من الأنصار - فقال : انظُر إليها ، يعني : فإنَّ في أعيُنِ الأنصار شيئاً .

قلت : وهذا يُعامَلُ معاملةَ المرفوع ، وإنَّما اختصاراً ذكره كذلك . لذا جاء في الرواية السابقة (٧٨٢٩) بلفظ : فقال (يعني النبي ﷺ) : انظر إليها . . .

٤٣- جاء برقم (٧٩٨٤) : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، عن يعقوب بن عبدالله القُمِّي ، عن حفص بن حُميد ، قال : قال زيادُ بن حُدَير : وددتُ أنِّي في حَيِّزٍ من حديد ، معي ما يُصلحني ، لا أُكلِّمُ الناسَ ولا يكلِّموني .

قلت : وإيرادُ هذا هُنا وهمٌ أستبعدُ أن يكونَ للإمام أحمد علاقةٌ في إيراده في مسنده ، لأنَّه - كما هو مُلاحَظٌ - مُدْخَلٌ بينَ أحاديث محمد بن جعفر غُنْدَر ، وطريقةُ الإمام أحمد أنَّه لا يُدْخِلُ غالباً أحاديثَ في أحاديثِ شيخٍ آخرَ إلاَّ إذا كان له علاقةٌ بالزمنِ والسماعِ أولاً ، وإذا كانَ له صلة بما يوردُ متناً أو إسناداً . ولا أرى لهذا الأثرِ وجهاً إلاَّ أن يكونَ أُدخِلَ خطأً بطريقة ما ، إمَّا عن طريق النقل دونَ أن يُتَنَبَّهَ إليه ، وإمَّا عن طريق الأوراق الطيارة التي قد تدخُلُ في طيَّات الكتاب .

٤٤- جاءَ برقم (٨٢٥٨) : حدثنا أبو عبد الرحمن ، حدثنا سعيد ، حدثني أبو خَيْرة ، عن موسى بن وَرْدانَ .

(قال أبو خَيْرَةَ : لا أعلَمُ أنَّه قالَ : عن أبي هُريرة) أنَّ رسولَ الله ﷺ قال :«مَنْ كانَ يؤمنُ بالله واليوم والآخر من ذكور أمتي فلا يدخل الحمام إلاَّ بمئزر . . .

قلت : أوردَه هُنا في المسند ، معَ أنَّ ظاهرَه الإرسال ، لأنَّه حملَه على الشكِّ ، وفي عدة أحاديث مرَّت فيها « لا أعلمُه إلاَّ عن النبي» صَرَّحَ أنَّها على الشكِّ كالحديث (٥٤٩١) ، (٦٧٥٨) ، (٧٥٧٤) . فهذه العبارة وإن اختلفت قليلاً عن الأولى ، فإني أحتملُ أنَّه أوردَ المرسَلَ ظاهراً على شكٍّ أن يكونَ موصولاً بأبي هريرة .

٤٥- جاءَ برقم (٨٤٥٠) : وحدثناه يعقوبُ ، حدثنا أبي ، عن أبيه ، قال : حدَّثني أبو سلمة بن عبد الرحمن أنَّ رسولَ الله ﷺ . . . فذكره مُرسلاً .

قلت : جاءَ به عقب الحديث الموصول ليبين الخلاف على إبراهيم بن سعد في وصلِ الحديث وإرساله .

٤٦- جاءَ برقم (٨٥٥٢ ، ٨٥٥٣) : حدثنا عفان ، حدثنا همام قال : حدثنا جحادة ، حدثني أبو حازم أنَّ أبا هُريرة قال : خلوفُ فمِ الصائمِ أطيبُ - أو قال : أحبُّ - إلى الله عزَّ وجَلَّ من ريحِ المسك . قال : وأحسبه قال : عن يمين العرش منادٍ ينادي في السماء السابعة : أعطِ منفقاً خَلَفاً ، وأعط أو عَجِّل لُمْسِك تلفاً .

قلت : وهذا موقوفٌ إنَّما أوردَه لأنَّه ساقَ فيه بعدَه ضمنَ هذا الإسناد والرواية قطعة مرفوعة ، وهي المذكورة برقم (٨٥٥٤) . فأوردَ السياقَ كما سمعَه .

٤٧- جاء برقم (٨٦٠١) : حدثنا حسن ، حدثنا ابن لهيعة ، حدثنا أبو يونس ، عن أبي هُريرة(قال أحمد : لم يرفعه) قال : جاءَ مَلَكُ الموتِ إلى موسى ، فقال : أجبْ ربَّكَ ، فلطمَ موسى عليه السلام عينَ مَلَك الموت ، ففقأها . . .

قلت : مثلُ هذا يَردُ في المسانيد ، لأنَّه يُعْرَفُ أيضاً مرفوعاً . فأرادَ أحمد أن يُنَبِّه إلى الخلاف في الرواية ، لذا أكَّد في الحديث على ملاحظته ، فقال : «لم يرفعه» .

٤٨- جاء برقم (٨٩١٢) : حدثنا قُتيبةُ ، حدثنا ليثُ بن سعد ، حدثنا ابنُ الهاد ، فذكرَ مثلَه . لم يَقُل : سمعَ النبي ﷺ .

قلت : أوردَه عقب الحديث المرفوع برقم (٨٩١١) عن قُتيبةَ بن سعيد ، قال حدثنا بكر بن مُضَر ، عن ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي سلمة ، عن أبي هُريرة أنه سَمِعَ رسولَ الله ﷺ يقول : «أرأيتُم لو أنَّ نهراً ببابِ أحدكم يغتسلُ منه كلَّ يوم خمس مرات . . » فأوردَ الموقوفَ عقبهَ ليبيِّنَ الخلافَ .

٤٩- جاء برقم (٨٩٥٤) : حدثنا محمدُ بن جعفر ، قال : حدثنا عوف ، عن الحسن قال : بلغَني أنَّ رسولَ الله ﷺ قال : «إذا نُوديَ بالصلاة فلا تأتوها تسعون ، ولكن امشوا مشياً ، عليكم بالسكينة ، فما أدركتم فصلُّوا ، وما سُبقتُم فاقضوا» .

قلت : هذا مرسَلٌ ، أورَدَه ليُحيلَ عليه حديث أبي هُريرة ، لأنَّه هكذا سمعَه من محمد بن جعفر ، فأوردَ عقبَ المرسل هذا « حدثنا محمد بن جعفر قال : حدثنا عوف ، عن محمد ، عن أبي هُريرة ، عن النبي ﷺ بمثل ذلك » .

٥٠- جاء برقم (٩١١٤) : حدثنا يونس قال : حدثنا أبانُ - يعني العطار- عن يحيى بن أبي كثير ، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان ، عن أبي هُريرة أنَّ جهنَّمَ استأذَنتْ ربَّها ، فنفسها في كُلِّ

عام مرتين ، فشدةُ الحَرِّ من فيح جَهَنَّمَ ، وشدةُ البردِ من زمهريرها .

قلت : إنَّما أوردَه لاقترانه بحديثٍ مرفوعٍ عن أبي هريرة برقم (٩١١٥) : «إذا اشتدَّ الحَرُّ فأبردوا . . . » تابع للإسناد نفسه .

٥١- جاء برقم (٩١٢٥) : حدثنا هوذةُ قال : حدثنا عَوْفٌ ، عن خلاس ومحمد ، عن أبي هُريرة ، عن النبي ﷺ . وعن الحسن ، عن النبي ﷺ قال : إذا صامَ أحدُكم يوماً فنَسِيَ فأكَلَ وشَرِبَ ، فليُتِمَّ صومَه ، فإنَّما أطعمَه اللهُ وسقاه .

قلتُ : مرسَلُ الحسن البصري إنَّما جاءَ به مقروناً .

٥٢- جاءَ برقم (٩٤٦٨) : . . . عن يونس ، عن الحسن ، عن النبي ﷺ قال : إذا سمعَ أحدُكم الأذان والإناءُ على يده فلا يَدَعْه حتى يقضيَ منه .

قلت : هذا مرسَلٌ ، والحسنُ هو البصري ، أوردَه مقروناً بالإسنادِ الموصولِ « حماد بن سلمة ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هُريرة» .

٥٣- جاء برقم (٩٥٣٢) : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن عوف قال : حدثنا خلاس ، عن أبي هُريرة (ح) . والحسن عن النبي ﷺ قال : «مَنْ أتى كاهناً أو عرَّافاً فصدَّقَه بما يقولُ فقد كفرَ بما أُنزلَ على محمد ﷺ» .

قلت : فيه مرسَلُ الحسن البصري ، وإنما جاءَ به مقروناً بالحديث الموصول .

٥٤- جاء برقم (٩٥٨٣) : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن عوف قال : حدثنا محمد ، عن أبي هُريرة (ح) والحسن عن النبي ﷺ قال : « التسبيحُ للرجال ، والتصفيقُ للنساء» . وبرقم (١٠١١٨) .

٥٥- جاء برقم (٩٧٩١) : حدثنا يزيد ، قال : أخبرنا ابنُ عون ، عن محمد ، عن أبي هُريرة قال : اختصمَ آدمُ وموسى ﷺ ، فخصمَ آدم موسى . . .

قلت : أورده موقوفاً لأنَّه يُروى أيضاً مرفوعاً من أوجه أخرى كما في رقم (٧٦٢٣) ، (٧٦٢٤) .

٥٦- جاء برقم (١٠٣٥٧) : حدثنا محمد بن جعفر ، قال : حدثنا عوف ، عن الحسن ، عن النبيِّ ﷺ . . .

قلت : إنما ذكرَه مقروناً بالحديث الموصولِ إلى أبي هُريرة .

ومثلُ هذا الإسناد المرسل ذكر برقم (١٠٣٩١) ، (١٠٣٩٣) ، (١٠٣٩٧) ، (١٠٣٩٩) ، (١٠٤٠١) عقَّبَها جميعاً بالأسانيد الموصولة المرفوعة .

٥٧- جاء برقم (١٠٤٥٨، ١٠٤٦١) : حدثنا إسماعيلُ ، عن يونس ، عن الحسن ، عن أبي هُريرة قال : إذا نامَ أحدُكم عُقدَ على رأسه ثلاث عُقَد بجرير ، فإن قام فذكرَ الله عز وجلَّ أطلقت واحدة . . .

قلت : هكذا موقوفاً ، جاءَ به عقب الرواية المرفوعة .

٥٨- جاء برقم (١٠٤٦٧) : حدثنا حجاج ومحمدُ بن جعفر قالا : أخبرنا شُعبةُ ، عن منصور ، عن أبي عثمان مولى المغيرة بن شُعبةَ ، عن أبي هُريرة(ولم يرفعه) قال : ما من عبدٍ مسلم يُصلي في يوم ثنتي عشرة ركعة تطوُّعاً إلاَّ بُني له بيتٌ في الجنة

قلت : كذا أوردَه ، لأنَّ هذا المتن يُعرفُ مرفوعاً من حديث أم حَبيبة كما أخرجه في مسندها . وقد أخرجه مسلم (٧٢٨) .

٥٩-جاء برقم (١٠٦٥٦) : حدثنا روح ، حدثنا ابنُ جُريج ، أخبرنا ابنُ شهاب ، عن سعيد بن المسيب أنه حدَّثَ عن أبي هُريرة لم يرفعه قال : قاتلَ اللهُ اليهود ، حرَّمَ الله عليهم الشحومَ فباعوها وأكلوا ثمنَه .

قلت : إنَّما جاءَ به لأنَّه يُروى مرفوعاً من غير وجهٍ عن ابن شهاب الزهري . بل جاءَ عند مسلم (١٥٨٣) رفعه من طريقِ روحِ بن عبادة نفسه .

٦٠- جاء برقم (١٠٦٨٠) : حدثنا روح ومحمدُ بن جعفر قالا : حدثنا عوف ، عن الحسن قال : بلغني أنَّ رسولَ الله ﷺ قال : «لله عزَّ وجَلَّ مئةُ رحمةٍ . . .

قلت : وهذا مرسَلٌ ، عَقَّبَه بالأسانيد الموصولة عن أبي هُريرة .

٦١- جاء برقم (١٠٦٨٩) : حدثنا روح ، حدثنا عوف ، عن الحسن ، عن النبيِّ ﷺ . . . فجاء بالحديث : إنَّ موسى كانَ رجلاً حيياً . . .

قلت : جاءَ بهذا المرسل مقروناً بالإسناد الموصولِ عن أبي هُريرة .

٦٢- جاء برقم (١٠٦٩٦) : حدثنا روح ، حدثنا ابنُ عون ، عن محمد ، عن أبي هُريرة : أنَّ لله عزَّ وجَلَّ تسعةً وتسعين اسماً مئةً غير واحد ، مَنْ أحصاها دَخَلَ الجَنَّةَ .

قلت : كذا أوردَه موقوفاً ، لأنَّه يُروى مرفوعاً أيضاً ، فقد عَقَّبَه بالرواية المرفوعة وأحالَ في متنها إلى هذا الموقوف .

٦٣- جاءَ برقم (١٠٧٥٥، ١٠٧٥٦، ١٠٧٥٦م) : حدثنا شُعيبُ بن حرب أبو صالح قال :

سمعتُ مالكَ بنَ أنس وذكرَ سفيان الثوري ، فقال :أما إنَّه قد فارقني على أنَّه لا يشرَبُ النبيذَ .

سمعتُ إبراهيم بن سعد يقولُ : أشهَدُ على سفيانَ أني سألْتُه أو سئلَ عن النبيذ ، فقال : كُل تمراً واشرَبْ ماءً يصير في بطنك نبيذاً .

حدثنا إبراهيم بن سعد قال : كانَ ابنُ شهاب يضرب في الريح .

قلت : فهذه الأقوال الثلاثة نُقلت إلى المسند خطأً أو سَهْواً ، ومنَ المعلوم أنَّ كتابَ أحمد الأصل كانَ يحوي على الكثير من هذه الأقوال والآثار ، وقد انتقى منها ما يصلُحُ أن يوضع في التصنيف من المرفوعات ، وتركَ الآثار لأنَّها لا تُذكَرُ في المسانيد ، فلعلَّ وهماً في النقلِ عن كتابه الأصل كانَ ، أو علَّمَ على كتابه ليُنْقَلَ فنُقلَ ما لم يُعَلَّمَ عليه سَهْواً ، أو ورقةً طيَّارةً أُدخلت في طيَّاتِ الكتاب فزيدت دونَ تنبُّه ، ولا أظُنُّ مثلَ الإمام أحمد يَمُرُّ على مثلِ هذه الأقوالِ في مسنده فلا يضرب عليها ، والله أعلم !!

٦٤- جاءَ برقم (١١٠٥٢) : سمعتُ سفيانَ قال : وإنَّ اللهَ عز وجَلَّ مستخلفُكم فيها فينظُرُ كيفَ تعملون ، ألا وإنَّ لكُلِّ غادرٍ لواءً يومَ القيامة عند استه بقدر غدرته .

قلت : ظاهرُ النصُ أنَّه كلامُ سفيان ، لكن المرادُ أنَّه مرفوع ، وإنَّما جاءَ به الإمام أحمد ليبيِّنَ أنَّه سمعَ متنَ الحديث فقط من سفيان ، ثم جاءَ به عقبه عن سفيان بالإسناد والمتن من غير سماع ، فقال (١١٠٥٣) : وقُرِىءَ على سفيان : سمعتَ عليَّ بن زيد ، عن أبي نَضْرَةَ ، عن سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ .(أي بالمتنِ السابق) .

٦٥- جاء برقم (١١١٠٤) : حدثنا موسى بن داود ، حدثنا ابنُ لهيعة ، عن أبي الزبير قالَ : سألتُ جابراً عن الرجلِ يشربُ وهو قائمٌ ، قالَ جابر : كُنَّا نكرَهُ ذلك .

قلت : إنَّما أوردَه وهو موقوفٌ ، لثلاثة أمور :

الأول : أنَّه أرادَ أن يُبَيِّنَ أنَّ أصلَ هذه الفتوى يرويه جابر عن أبي سعيد مرفوعاً برقم (١١١٠٥) فجاءَ الإسناد نفسه« . . . عن أبي الزبير ، عن جابر ، أنه قال : سمعتُ أبا سعيد الخدري يشهد أنَّ النبيَّ ﷺ زَجَرَ عن ذاك . .» .

الثاني : أنه سمعَ الحديثَ الموقوفَ والحديث المرفوعَ مقترنين عن شيخه موسى بن داود ، لما لكُلِّ واحدٍ منهما صلة بالآخَرِ . فجاءَ بهما كذلك .

الثالث : أنَّه مضطَرٌّ لذكرِ موقوفِ جابر ، لأنَّ حديث أبي سعيد أحالَ عليه ولم يذكُر النصَّ ، فقال : « زجر عن ذاك» فما هو ، فلولا حديثُ جابر لم يُفهم حديث أبي سعيد . لذا فإنَّه لمَّا ذكرَ حديث

أبي سعيد بعد ذلك برقم (١١١٣٣) : حدثنا حسن ، حدثنا ابن لهيعة ، . . . فذكره . قال عقبةُ حتى يُفهم : وهذا يتلو حديث ابن لهيعة ، عن أبي الزبير قال : سألتُ جابراً عن الرجل يشرب وهو قائم ؟ فقال : كنّا نكره ذلك . ثم ذكر حديث أبي سعيد .

٦٦- جاء برقم (١١١٢٧) : حدثنا حسن ، حدثنا ابنُ لهيعة ، حدثنا ابن هُبيرة ، عن حنش ابن عبدالله ، عن أبي سعيد الخُدري (قال أبي : ليس مرفوعاً) قال : لا يصلح السلفُ في القمح والشعير والسلت حتى يفرك . . .

قلت : لا أدري لِمَ جاءَ به الإمامُ أحمد في «مسنده» ، وكانَ الأَوْلى أن يتركه؟! اللهُمَّ إلاَّ أن يكونَ متوَهَم الرفعِ ، فأرادَ أن يُبَيِّنَ أنّه ليس بمرفوعٍ ، وقد يُستَدَلُّ على هذا بتنبيهه أنَّ الحديثَ ليس بمرفوعٍ ، مزيلاً للشُّبهةِ فيه عند مَنْ يَظُنُّ ذلك ، أو من قد يظُنُّه .

٦٧- جاء برقم (١١٣٦٩) ، (١١٤٤٠) : . . . عن شُعبة ، عن عمرو بن دينار ، عن سليمان اليشكريَّ ، عن أبي سعيد الخُدري أنه قال : « في الوهم» يتوخّى . قالَ له رجلٌ : عن النبي ﷺ ؟ قال : فيما أعلَمُ .

قلت : فمثلُ هذا أقربُ إلى الأثرِ والموقوفِ ، ليس فيه متنٌ إنّما فيه الطريقةُ التي كانَ يُحدِّثُ فيها أبو سعيد بعض حديثه ، ومثلُه لا يُذْكَرُ في المسانيد ، وذكرُ الإمام أحمد له نوعٌ من التجاوُز ، إلى لفظ الخير ، فذكرُه في الحديث النبيِّ ﷺ جعلَه يذكُره في المسانيد مجازاً .

٦٨- جاءَ برقم (١١٩٧١) : حدثنا هُشيم قال : عبيد الله بن أبي بكر ، أنبأنا عن أنس . ويونس ، عن الحسن قالَ : قالَ رسولُ الله ﷺ : « انصُر أخاكَ ظالماً أو مظلوماً . . . فذكر الحديث

قلتُ : إنّما ذكرَ مرسَلَ الحسن البصري مقروناً ، لأنّه هكذا سمعَه من هُشيم فأدّاهُ كما سَمِعَ .

٦٩- جاء برقم (١٢٤٨٩) : حدثنا حسن بن موسى ، حدثنا حمادُ بنُ سلمةَ ، عن ثابت وحُميد ويونس ، عن الحسن أنَّ رسولَ الله ﷺ قال :«مثلُ أمتي» فذكره .

قلت : وهذا حديث مرسَلٌ من مراسيل الحسن البصري ، وإنَّما ذكرَه الإمام أحمد عقبَ الحديث المسند الموصول عن أنس ، عن الشيخ نفسه ، ليُبيِّنَ الخلافَ في الحديث إرسالاً ووصلاً عن ثابت البناني . فذكرَ هذا الحديث عقب الحديث رقم (١٢٤٨٨) : حدثنا حسنُ بن موسى ، حدثنا حماد بن يحيى ، حدثنا ثابتُ البُناني ، عن أنس بن مالك ، عن النبي ﷺ أنه قال : «مثلُ أمتي مثلُ المطر ، لا يُدرى أولُه خير أم آخرُه » .

٧٠- جاء برقم (١٢٥٩٠) : حدثنا عفّان ، حدثنا حمادُ بنُ سلمةَ ، عن علي ابن زيد ، ويونس ، وحُميد ، عن الحسن أنَّ النبيَّ ﷺ قال : « المؤمنُ من أمنَه الناسُ . . » فذكرَ مثلَه .

قلتُ : وهذا مرسلٌ كسابقه ، أوردَه أيضاً تعقيباً على حديث موصول ، اختُلفَ فيه على حماد ابن سلمة ، أو اضطربَ فيه . فقال أحمد برقم (١٢٥٨٩) : حدثنا حسن ، حدثنا حمادُ بن سلمة ، عن علي بن زيد ويونس بن عبيد وحميد ، عن أنس . . . فذكره مرفوعاً . فأوردَ أحمد هذا الحديث ، ثم عَقّبَه بالحديث المرسل ليُبينَ عن الاختلاف الواقعِ في إسنادِه .

٧١- جاء برقم (١٢٩٤٦) : حدثنا عبدالرحمن ، حدثنا حمّاد بن سلمة ، عن ثابت ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال : رأى رسولُ الله ﷺ حبلاً ممدوداً بينَ ساريتين ، فقال : لمَنْ هذا؟ قالوا : لحمنةَ بنت جحش تُصلي ، فإذا عَجزَت تعلقت به ، فقال : لتصل ما طاقت ، فإذا عَجزَت فلتقعُدْ . ومثلُه حديث عفان عن حماد برقم (١٣٧٢٥) .

قلت : وهذا حديث مرسَلٌ ، إنّما جاءَ به ليُحيلَ عليه حديث أنس الآتي برقم (١٢٩٤٧) ، لأنه سمعهما من شيخٍ واحد ، فروَى شيخُه الأولَ المرسلَ ، وأحالَ عليه الموصولَ ، فأدّاه الإمامُ أحمد كما سمعَ ، ليحرصَ على اللفظ ، ولكيلا ينسب إلى أحدٍ ما ليس له .

٧٢- جاءَ برقم (١٣٥٤٤) : حدثنا حسنٌ ، حدثنا حمادُ بن سلمةَ ، عن حُميد ، عن أنسٍ والحسنِ أنَّ رسولَ الله ﷺ خَرَجَ متوكئاً على أُسامةَ بنِ زيد ، وعليه ثوب قطن قد خالفَ بينَ طرفيه ، فصلّى بهم .

قلت : وهذا مرسَلُ الحسنِ ، إنَّما جاءَ به مقروناً بحديث أنس الموصول . والمرادُ من الذكرِ حديثُ أنس ، وما جاءَ بالحسنِ إلاّ لأنّهُ كذلك سمعَه .

٧٣- جاء برقم (١٣٥٩٠) : حدثنا عليُّ بن عاصم ، عن حُميد ، عن أنس . وذكر رجلٌ عن الحسنِ . قالا : استشار رسولُ الله ﷺ الناسَ في الأُسارى يومَ بدرٍ . . .

قلتُ : هذا كسابقه ، جاء بمرسَلِ الحسنِ مقروناً معَ حديث أنسٍ .

٧٤- جاء برقم (١٣٥٩٢) : حدثنا يزيدُ بن هارونَ ، قال : أنبأنا حُميدُ الطويل ، عن ثابت البُناني قال : بلغنا أنَّ النبيَّ ﷺ صلّى خلفَ أبي بكر في وجعه الذي ماتَ فيه قاعداً متوشحاً بثوبٍ . . .

قلت : هو من مراسيل ثابت البناني ، ذكرَه في مسند أنس ، لأنَّ ثابتاً مكثرُ الرواية عنه ، ولأنَّ

يزيد بن هارونَ قال عقب الحديث :«وكان في الكتاب الذي معي (عن أنس) فلم يقُل : عن أنس ، فأنكره وأثبتَ ثابتاً» .

قلت : أي : وقفَ عنده ، فأرسلَه . فذكرُه في مسند أنس ، من باب الاحتمال والمجاز .

٧٥- جاء برقم (١٣٩٠٠) : حدثنا عفّان ، حدثنا شُعبةُ ، عن قتادةَ ، عن أنس بن مالك : أنَّ عبدالرحمن بن عوف تزوّجَ امرأةً من الأنصار على وزن نواة من ذَهَب ، قال : فجازَ ذلك .

قلت : ظاهرُه الوقف . وإنّما جاءَ به لأنَّ الخبرَ يُروى في حديث مطوَّل مرفوع من حديث أنس ، وهو الحديث السابق لهذا برقم (١٣٨٩٩) . ثم كرَّرَ المختصرَ في مواضعَ عدّة . لهذا رأَوْا ذكرَه في المسانيد المرفوعة .

٧٦- جاء برقم (١٤١٦٨) : حدثنا يحيى بن آدمَ ،حدثنا زُهير قال : رأيتُ أشعثَ بن سوَّار عند أبي الزُّبير قائماً وهو يقولُ : كيف قالَ؟ وأيش قال ؟

قلت : إنّما جاءَ به في معرض أحاديث يحيى بن آدم ، وكأنَّ له صلةً بالأحاديث السابقة له ، فأرادَ أشعثُ بن سوار البيانَ من أبي الزُّبير فيها . وقد أوردَ هذا في مسند جابر ، لأنَّ أبا الزُّبير معروفٌ الرواية عنه .

٧٧- جاء برقم (١٤١٨٤) : حدثنا عبدُ الله (أي : ابن الإمام أحمد) ، حدثني أبي أنَّ عقيلَ بن معقل(هو أبو إبراهيم بن عقيل) . قال أبي : ذهبتُ إلى إبراهيم بن عقيل وكانَ عَسِراً لا يوصَلُ إليه ، فأقمتُ على بابه باليمن يوماً أو يومين حتى وصلتُ إليه . فحدَّثني بحديثين ، وكانَ عنده أحاديثُ وهب عن جابر ، فلم أقدر أن أسمعَها من عُسْرِه ، ولم يُحدثنا بها إسماعيلُ بنُ عبدالكريم ، لأنه كانَ حيّاً ، فلم أسمَعْها من أحد آخَرَ .

قلت : وإنّما أوردْتُ هذا هنا للتنبيه خشيةَ أن يَظُنَّ بعضُهم أنه من الأحاديث الموقوفة أو نحوها ، فلم أذكُرْه ، وما هو إلاّ بعضُ الفوائد التي زادَها عبدُالله عن أبيه في التعقُّب على بعض الأحاديث ، ومناسبةُ ذكره هذه الفائدة أنَّ أحمد أخرجَ في هذا الموضع أحاديث عبد الرزاق الصنعاني ، وفيها :« حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا عقيل بن معقل ، قال :سمعتُ وهبَ بن مُنَبِّه يُحدِّثُ عن جابر بن عبدالله قال : سُئلَ النبيُّ ﷺ عن النُّشرة ، فقالَ : من عمل الشيطان» .

وهذا الحديث جاء برقم (١٤١٨١) ، فأوردَ تلك الفائدةَ على هذا الحديث ، وقد جاءَ بينهما فاصلٌ(حديثان) ، وأكبرُ الوهم في ذلك عندي أنه لمّا أرادَ زيادة الفائدةَ على المسند وَجَدَ مُتّسعاً بعد

المُتعقَّب عليه بحديثين ، فكتبها بعدُ .

٧٨- جاء برقم (١٤٢١٧م ، ١٤٢١٨ ، ١٤٢١٩) في الزوائد :قالَ عبدُالله : قالَ يحيى بن معين : قالَ لي عبد الرَّزّاق : اكتُبْ عني ولو حديثاً واحداً من غير كتاب ، فقلتُ : لا ، ولا حرفاً .

حدثنا عبدُ الله قال : سمعتُ سفيانَ بنَ وكيع قالَ : سمعتُ أبي وذكرَ عبدَ الرازق ، فقال : يُشبهُ رجالَ أهل العراق .

حدثنا عبدُ الله قال : وسمعتُ أبي يقولُ : وما كانَ في قريةِ عبد الرَّزّاقِ بئر ، فكُنّا نذهَبُ نبكِّرُ على ميلين نتوضأُ ونحملُ معنا الماءَ .

قلت : وليست هذه أحاديث مرسلة أو موقوفة ، وإنَّما زادَها عبدُالله على أحاديث المسند لبيان الفائدة في عبد الرزاق ، وهي شأنُ الفوائد المثبوتة في الكتاب عقب الأحاديث ، وإنَّماجاءَ بها عقب أحاديث عبد الرَّزّاق المسرودة في مسند جابر ابن عبد الله ، وكانَ بينَها وبينَ هذه الفوائد فاصل بحديثين ، إنّما كانَ للسببِ الذي ذكرنا في البندِ السابقِ .

٧٩- جاء برقم (١٤٣٨٣) : حدثنا عبدُ الله ، قلتُ لأبي : سمعتُ أبا خَيثمةَ يقولُ : نصرُ بن باب كذَّاب ، فقالَ : أستغفرُ اللهَ ، كذَّابٌ؟ إنَّما عابوا عليه أنَّه حدَّثَ عن إبراهيم الصائغ ، وإبراهيم الصائغ من أهلِ بلده ، فلا يُنكر أن يكونَ سمعَ منه .

قلت : وهذا من الفوائد التي زادَها عبدُ الله عن أبيه عقبَ أحاديث نصر بن باب ، وليس المراد منه الرواية أو زَجّ روايات في المسند ليست منه . ومثلُ هذا كثير ، اضطررتُ لذكرِ هذا هُنا كالمثال حتى لا يتوهَّمَ أنَّه روايةٌ من المسند .

٨٠- جاء برقم (١٤٦٨٩) : سمعتُ سفيان بن عُيينةَ : الحواريُّ : الناصرُ .

قلت : وهذا من قبيل الفوائد أيضاً ، ذُكِرَ لشرحِ لفظةٍ في الحديث السابقِ له ، وليس في طريق السابقِ سفيانُ .

٨١- جاءَ برقم (١٥١٨٦) : حدثنا روح ، حدثنا ابنُ جُريج ، أخبرني أبو الزُّبير أنه سمعَ جابرَ بن عبدالله (ولم يرفعه) : أنا فَرَطُكم بينَ أيديكم ، فإن لم تجدوني فأنا على الحوض ، والحوضُ قَدْرُ ما بينَ أيلةَ إلى مكّةَ ، وسيأتي رجالٌ ونساءٌ فلا يذوقونَ منه شيئاً . موقوفٌ ولم يرفَعْهُ

قلتُ : كذا نَبَّهَ على وقفه عقبَ الخبر ، لأنَّه يُعْرَفُ بالرفع من غير هذا الوجه ، وقد جاءَ ببعضه عقبَه مرفوعاً وفي ذكرهما فوائد في العِلَلِ ، أرادَ من خلالهما أن يُبَيِّنَ الخلافَ .

٨٢- جاء برقم (١٥٤٦٠) : حدثنا أسودُ بن عامر ، قال : قال شَريك : سألتُ أهلَ الحكم بن سفيان ، فذكروا أنَّهُ لم يُدرك النبيَّ ﷺ .

قلت : كذا ذكَره من قَبيلِ الفائدة في صاحب المسند الذي أورَدَ أحاديثَه فيه ، مُنَبِّهاً الخلافَ في الصُّحبة ، وما هو إلاَّ كالفوائد التي نَقَلَها عبدُ الله عن أبيه .

٨٣- جاء برقم (١٥٦٦٥) : حدثنا حجَّاج ، حدثنا الشُّعيثي ، عن زُفَر بنِ وَثيمةَ ، عن حكيمِ ابنِ حزامٍ قال : المساجدُ لا ينشد فيها الأشعار ، ولا تُقامُ فيها الحدود ، ولا يُستقادُ فيها »

قال أبي (يعني أحمد) : لم يرفعه ، يعني حجَّاجاً .

٨٤- جاء برقم (١٦٢١٢) : حدثنا يونس ، قال : حدثنا حمادُ (يعني ابنَ زيد) ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عبدالله بن الزُّبير أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال :«لكُلِّ نبيٍّ حواريٌّ ، وحواريَّ الزُّبيرُ وابنُ عمتي» .

(١٦٢١٣) : حدثنا يحيى ووكيع : عن هشام بن عروةَ مرسلاً .

(١٦٢١٤) : حدثنا سليمانُ بن حرب ، قال : حدثنا حمادُ بنُ زيد . مرسَلٌ ليس فيه ابنُ الزُّبير .

قلت : وذكرُ المُرْسَلين عقب الموصولِ ، إنَّما كانَ لبيانِ الخلافِ في إسنادِ الحديث زيادةً في فوائد العِلَلِ التي يودعُها الإمامُ أحمد في كتابه أحياناً .

٨٥- جاء برقم (١٦٢٣٢) : حدثنا وكيع ، حدثنا نافعُ بنُ عمر الجُمحي ، عن ابنِ أبي مُليكة قال : كادَ الخَيِّران أنْ يَهْلكا (أبو بكر وعمر) ، لَمَّا قَدمَ على النبيِّ ﷺ وفدُ بني تميم ، أشارَ أحدُهما بالأقرعِ بن حابس الحنظلي أخي بني مجاشع ، وأشار الآخر بغيره ، قالَ أبو بكر لعمر : إنَّما أردْتَ خلافي؟ فقالَ عمر : ما أردتُ خلافَك ، فارتفعت أصواتُهما عند النبي ﷺ ، فنزلت : ﴿يا أيُّها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتَكُم فوقَ صوتِ النبيِّ﴾ إلى قوله : ﴿ عظيم ﴾ .

قالَ ابنُ أبي مُليكة : قالَ ابنُ الزُّبير : فكانَ عمر بعدَ ذلك ، ولم يذكر ذلك عن أبيه- يعني أبا بكر - إذا حدَّثَ النبي ﷺ حدَّثه كأخي السرار ، لم يسمعه حتى يستفهمَه .

قلت : القطعةُ الأولى مرسلَة ، إنَّما جاءَ بها في سياقِ القطعة الأخرى الموصولة ، ومن الممكن أيضاً أن تَحملَ الأولى على الثانية ، فكأنَّ السياقَ يُشيرُ إليها .

٨٦- جاء برقم (١٧٠٩٤) : حدثنا أبو المُغيرة ، حدثنا صفوان ، حدَّثني المشيخةُ أنَّهم حَضَروا غُضَيف بن الحارث الثمالي حينَ اشتد سوقه ، فقالَ : هل منكم أحدٌ يقرأُ (يس) ؟ قالَ : فقرأها صالحُ

ابن شُريح السَّكوني ، فلمَّا بلغَ أربعين منها قُبِضَ . قال : فكانَ المشيخةُ يقولون : إذا قُرِئت عند الميت خُفِّفَ عنه بها .

قالَ صفوان : وقرأها عيسى بن المعتمر عند ابن معبد .

قلت : إنّما ذُكِرَ هذا ترجمةً لغُضَيف بن الحارث في مسنده ، ولم يُرَدْ منه الروايةُ في المسند على الشرط المعروف .

٨٧- جاء برقم (١٧٢٠٦) : حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، حدثني أبي ، عن عامر قالَ : انطلقَ النبيُّ ﷺ ومعَه العباسُ عمُّه ، إلى السبعينَ من الأنصار عند العقبة تحتَ الشجرة ، فقالَ : ليتكلَّم متكلِّمُكم ولا يطيل الخُطبةَ ، فإنَّ عليكم من المشركين عَيْناً . . . فذكر الحديث بطوله .

قلت : وهذا من مراسيل عامر الشَّعبي ، جاءَ به هُنا لأنَّهُ يُروى مُرسلاً وموصولاً . وقد عقَّبه بالرواية الموصولة : عن عامر ، عن أبي مسعود الأنصاريِّ . . . وأحالَ لفظَه على المرسل . وهذا سببٌ آخَر في إيراده .

٨٨- جاء برقم (١٧٧٥٦) ، (٢٣٨٦٥) : حدثنا الأسودُ بنُ عامر ، حدثنا شَريك قال : سألتُ أهلَ الحكم بن سفيان؟

فذكروا أنَّه لم يُدرك النبيَّ ﷺ .

قلت : ذكره في مسند الحكم بن سفيان ، لبيان الخلاف في صحبة الحكم بن سفيان .

٨٩- جاء برقم (١٨٠٢٥) : حدثنا محمدُ بنُ جعفر ، قال : حدثنا هشام ، عن حفصةَ ، عن الرباب الضبية ، عن سلمان بن عامر الضبي أنه قال : إذا أفطرَ أحدُكم فليُفطِرْ على تمرٍ ، فإن لم يجد فليُفْطِرْ على الماء ، فإنَّ الماءَ طهورٌ .

قلت : أوردَه موقوفاً في المسند ، لأنَّه يُروى في شطرِ إسناده الآخر مرفوعاً . وهو ما عَقَّبَهُ برقم (١٨٠٢٦) قال هشام : وحدثني عاصم الأحول أنَّ حفصةَ رفعته إلى النبيِّ ﷺ .

٩٠- جاء برقم (١٨٠٣٩) : حدثنا يونس قال : حدثنا حماد (يعني ابنَ زيد) ، عن أيوب ، عن محمد بن سيرين ، عن سلمان بن عامر- لم يذكُر أيوبُ النبيَّ ﷺ .

قلت : إنّما ذكرَ الموقوفَ لأنَّه مقرونٌ بالمرفوع برقم (١٨٠٤٠) : وهشام ، عن محمد ، عن سلمان رفعَه إلى النبيِّ ﷺ أنَّه قال : «عن الغُلام عَقيقةٌ فأهرِيقُوا عنه دماً ، وأميطوا عنه الأذى» .

٩١- جاء برقم (١٨٥٢١) : حدثنا محمدُ بن جعفر ، حدثنا شُعبةُ ، عن الحكم قال : سمعتُ

أبا وائل قال : لمّا بعثَ عليٌّ عمّاراً والحسنَ إلى الكوفة ليستنفراهم ، فخطب عمّار ، فقال : إنّي لأعلَمُ أنّها زوجتُه في الدنيا والآخرة ، ولكنَّ الله عز وجلَّ ابتلاكم لتتبعوه أو إيّاها .

قلت : يريدُ أنَّ عائشةَ زوجةُ النبي ﷺ في الدنيا والآخرة . فلعلَّه لهذا احتمله المصنفون في المسانيد والجوامع أنْ يذكروه في كتبهم التي هي أصلٌ في الأحاديث المرفوعة ، فكأنَّهم احتملوا أنْ يكونَ في حكمِ المرفوع . وقد أخرجه أحمد وأبو يعلي والبخاريُّ .

٩٢- جاءَ برقم (١٨٥٣٤) : سمعتُ يحيى بن سعيد يقولُ : مطرفٌ أكبرُ من الحسنِ بعشرين سنة ، وأبو العلاء أكبرُ من الحسنِ بعشر سنين . قال عبدُ الله : قالَ أبي : حدَّثنيه أخٌ لأبي بكر بن أبي الأسود ، عن يحيى بن سعيد ، عن أبي عقيل الدورقيِّ . . . بهذا .

قلت : إيرادُ هذا من قَبيلِ الفوائد التي يكثُرُ عبدُالله من نقلِها عن أبيه ، وإنَّما ذُكرت هذه الفائدة عقب حديث مطرف بن الشِّخِّير ، عن عياض بن حمار .

٩٣- جاء برقم (١٩٤٢٤) في الزوائد : قال عبدُالله : حدثني محمدُ بن عبدالله المُخرِّمي ، حدثنا الصلْتُ بن مسعود الجحْدري ، حدثنا سفيانُ ، حدَّثني ابنٌ لجرير بن عبدالله ، قال : كانَ نعلُ جرير بن عبدالله طولُها ذراعٌ .

قلت : وهذا من زيادات عبدالله ، أوردَه في مسند جرير بن عبدالله ، وهذه طريقةٌ تقدمت في بعضِ المسانيد ، من حيثُ ذكرُ بعض الفوائد عن صاحب المسند في ترجمته .

٩٤- جاءَ برقم (١٩٤٥٢) : حدثنا أسودُ بن عامر ، حدثنا شَريك ، عن أبي إسحاق ، عن عامر ، عن جرير قال : إذا أبق إلى أرض الشرك- يعني العبدَ- فقد حَلَّ بنفسه .

وربَّما رفعه شَريكٌ .

وبرقم (١٩٤٥٣) : حدثنا أبو أحمد- هو الزُّبيري- حدثنا إسرائيلُ ، عن أبي إسحاقَ ، عن عامر ، عن جرير- ولم يرفعه- قال : إذا أبق العبدُ إلى أرضِ العدوِّ فقد حَلَّ دمُه .

قلتُ : وإنَّما أوردَ هذين الحديثين الموقوفين ، لأنَّ الأوَّلَ شَكَّ فيه شريك ، ولأنهما مما رُويا مرفوعاً من غير هذين الوجهين عن عامر الشَّعبي كما في رقم (١٩٤٣٨ ، ١٩٤٥٥ ، ١٩٤٥٦) ، فالأصلُ فيه الرفع . وتنبيهُه أنَّ الحديث «لم يرفعه» دليلٌ أنَّه يُروى مرفوعاً ، فاحتُمل ذكرُ الموقوفِ المرويِّ من وجه آخر مرفوعاً ؛ في المسانيد ، لبيان الخلاف .

٩٥- جاء برقم (١٩٩٣٥) : حدثنا وكيع ، حدثنا شُعبةُ ، عن سعيد بن أبي بُردةَ ، عن أبيه أنَّ

النبيَّ ﷺ بَعَثَ معاذاً وأبا موسى إلى اليمن ، فقال : بَشِّروا ولا تُنَفِّروا ، ويَسِّروا ولا تُعَسِّروا ، وتطاوعا ولا تختلفا . قالَ : فكانَ لكُلِّ واحد منهما فسطاطاً (!) يكونُ فيه ، يزورُ أحدُهما صاحبَه .

قلت : وهذا حديثٌ مرسَلٌ ، ذُكر في المسانيد لأنَّه يُروى من وجه آخر بزيادة « أبي موسى » الصحابيِّ في إسناده ، واحتملَه عبدُالله بن أحمد ، فقال عقبَه : أظنُّه عن أبي موسى .

وأخرجَه البخاريُّ (٤٣٤٤ ، ٤٣٤٥) مرسلاً هكذا من طريق مسلم عن شُعبةَ . ثم قال : تابعَه العَقَديّ ووهبٌ عن شُعبة . وقالَ وكيعٌ والنضرُ وأبو داود عن شُعبة ، عن سعيد عن أبيه ، عن جَدِّه ، عن النبي ﷺ . رواه جريرُ بن عبد الحميد ، عن الشيباني ، عن أبي بُردةَ .

لذا كانَ من الضروريِّ ذكرُ المرسَلِ ظاهراً في المسند ، لبيانِ الاختلاف الواقع في الإسناد ، ولأنَّه مما قد يُحتملُ الوصلُ فيه ، لأنَّ أبا موسى صاحبُ الحادثة ، وأبا بُردة مُكثرٌ عنه . ومجيئُه من طُرق أخرى عن شُعبةَ موصولاً يقوِّي ذلك ، ويُرجِّحُ ظَنَّ عبدالله بن أحمد ، على احتمالِ أنَّ أبا موسى سقطَ من بعض الرواة أو من النُّسخة ، لا سيَّما أن البخاريَّ أشارَ إلى وصلِ وكيعٍ للرواية .

٩٦- جاءَ برقم (١٩٩٧٤) : حدثنا أبو أحمد- يعني الزُّبيريَّ- قال : حدثنا إسرائيلُ ، عن أبي إسحاقَ ، عن أبي بُردة قال : قالَ رسولُ الله ﷺ . فذكرَ معناه ولم يُسنده .

قلت : وهذا حديث مرسَلٌ ، أوردَه عقبَ الحديث الموصول ، وذلك لبيانِ الخلافِ الواقعِ في الإسناد ، وأحالَ المرسَلَ إلى متنِ المُسندِ الموصول .

٩٧- جاءَ برقم (٢٠١٩١) : حدثنا هَوْذَةُ ، عن عوف ، عن أبي رجاء مُرسلاً . وكذلك قالَ غيرُه .

قلت : أوردَه عقبَ الحديثَ الموصول(عن أبي رجاء ، عن عمران بن حُصين أنَّ رجلاً جاءَ إلى النبيِّ ﷺ ، فقال : السلامُ عليكم ، فردَّ عليه ثم جَلَسَ ، فقال : عشر . ثم جاء آخر ، فقال : السلامُ عليكم . . .) وما جاءَ بالمُرسلِ عقبَه إلاَّ لبيانِ الخلافِ في الإسناد ، وزيادة فوائد على الحديث بإيراد عِلَلٍ له في الرواية يُنْظَرُ في شأنها !!

٩٨- جاء برقم (٢٠٢٤٣) : حدثنا عفَّانُ ، حدثنا حمادُ بن سلمة ، عن عطاء الخُراساني ، عن سعيد بن المسيَّب ، عن النبي ﷺ .

قلت : وهذا حديث مرسلٌ ، إنَّما أوردَه ، مقروناً بالحديث الموصولِ (عن محمد بن سيرين والحسن ، عن عمرانَ بن حُصين) .

٩٩- جاء برقم (٢٠٤٣٨) : حدثنا محمدُ بنُ سلمة ، عن محمد بن إسحاق ، عن محمد بن عمرو بن عطاء قال : قالَ لي عليُّ بن حُسين : اسمُ جبريل عليه السلام : عبدُالله . واسمُ ميكائيلَ عليه السلام : عُبيد الله .

قلتُ : هذا وهمٌ ، وقعَ هُنا سَهْواً ، فليس هو من مادة المسند ، وأرجّحُ أن يكونَ ورقةٌ طيَّارةٌ وُضعَت في هذا المكان ، فاعتمدها الناسخُ ، وجعلَها من المسند ، وليس مثلُ أحمد بن يفوتُه مثلُ ذلك ، فيجعله في مسند سمرة بن جندب ، في حين أنَّه ليس بمسند ولا مرسَلٍ ولا هو موقوفٍ صحابيٍّ ولا شيءٍ يحتملُ في جعله في المسند ، ولا علاقةَ له بمسند سَمُرةَ اصلاً .

١٠٠- جاءَ برقم (٢٠٥٦٠) : حدثنا عبدُ الله ، حدثني عبيدُ الله بن عمر القواريري ، حدثنا يحيى بن يمان ، عن سفيان ، عن خالد ، عن الحكم بن الأعرَج ﴿يدُ الله فوقَ أيديهم﴾ قال : أن لا يفرّوا .

قلت : وهذا قولُ أحد التابعين ، من زوائد عبدالله بن أحمد ، وإنَّما أوردَه عبدالله في الزوائد عقب حديث «عبد الوهاب الثقفي ، عن خالد ، عن الحكم بن عبدالله الأعرج ، عن معقل بن يسار أنَّه شَهِدَ رسولَ الله . . . يُبايعُ الناسَ ، فبايعوه أنْ لا يفرُّوا . . » . فجاءَ به عقب الحديث المرفوع ليبيِّنَ أنه قد يُروى من قولِ الحكم ابن الأعرج . وفي هذا زيادة فائدة في بيان اختلافات الحديث إسناداً ومتناً .

١٠١- جاء برقم (٢٠٩٩٣) : حدثنا أبو سعيد عن هشام ، عن قتادةَ ، عن أبي المليح بمثله ، غيرَ أنَّه لم يذكُر «عن أبيه» .

قلت : يعني أنَّ الحديثَ مرسَلٌ ، وإنَّما جاءَ به ليُبينَ الخلافَ وعللَ الحديث ، جاءَ به عقبَ الأحاديث التي جاءَت بالوصلِ .

١٠٢- جاء برقم (٢١٣٩٩) : حدثنا يعقوبُ بنُ إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، عن محمد بن إسحاقَ فيمن شَهِدَ بدراً أُبيُّ بنُ كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النَّجَّار .

قلت :وهذا أثرٌ منقطع ، إنَّما جاءَ به في أولِ مسند أُبَيِّ بن كعب للتعريفِ به ، وهو خارج موضوع المسند

١٠٣- جاء برقم (٢١٥٥١) في الزوائد : حدثنا عبدُ الله ، حدثني هدَّبةُ بن عبد الوهاب ومحمودُ بن غيلانَ ، قالا : حدثنا الفضلُ بنُ موسى ، أنبأنا حُسينُ بنُ واقد ، عن الربيع بن أنس ، عن

أبي العالية ، عن أُبَيِّ بن كعب : ﴿إنْ يدعونَ من دونه إلاَّ إناثاً﴾ قال : مع كُلِّ صَنَمٍ جنيةٌ .

وبرقم (٢١٥٥٢) في الزوائد : حدثنا عبدُ الله ، حدثني محمدُ بن يعقوبَ الربالي ، حدثنا المعتمرُ بن سُليمانَ ، سمعتُ أبي يُحدِّثُ عن الربيعِ بن أنسٍ ، عن رُفيعٍ أبي العاليةِ ، عن أُبَيِّ بن كعب ، في قولِ الله عز وجلَّ ﴿ وإذْ أخَذَ ربُّكَ من بني آدمَ من ظُهورِهم ذُرِّيَّاتِهم وأشهَدَهم على أنفُسِهم﴾ الآية . قال : جمعهم فجعلهم أرواحاً ، ثم صَوَّرَهم ، فاستنطَقَهم فتكلَّموا ، ثم أخَذَ عليهم العهد والميثاقَ ، وأشهدَهم على أنفُسِهم ، ألستُ بربِّكُم؟ قالَ : فإنِّي أُشهِدُ عليكم السماواتِ السبعَ . . .

وبرقم (٢١٤٩٢) في الزوائد : حدثنا عبدُ الله ، حدثني عبيدُ الله بن عمر القواريري ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن شُعبةَ ، عن قتادةَ ، عن عَزْرَةَ ، عن الحسنِ العُرَني ، عن يحيى بن الجزَّار ، عن ابن أبي ليلى ، عن أُبَيِّ بن كعب في هذه الآية : ﴿ولنذيقنَّهم من العذابِ الأدنى دونَ العذابِ الأكبر﴾ قال : المصيباتُ والدُّخَانُ قد مَضَيا ، والبَطْشَةُ واللزامُ .

قلتُ : زادَ عبدُ الله بن أحمد على المسند في« مسند أبي بن كعب» أحاديث موقوفة ، ما كان ينبغي أنْ تُذْكَرَ في المسند ، فإنَّها خارجةٌ عن شرطه ، ومِنَ الوَهَمِ ذكرُها فيه . ولو كانَ هذا مما يدخُلُ للزمَهُ أن يذكُرَ آثاراً كثيرةً .

١٠٤- جاء برقم (٢١٥٠٧) في الزوائد : حدثنا عبدُالله ، حدثني محمدُ بن الحسين بن إشكاب ، حدثنا محمدُ بنُ أبي عبيدةَ بن معن ، حدثنا أبي ، عن الأعمش ، عن أبي إسحاق ، عن عبدالرحمن بن يزيد قال : كانَ عبدُالله يَحُكُّ المُعَوِّذتين من مصاحفِه ، ويقول : إنّهما ليستا من كتابِ الله تبارَكَ وتعالى .

قلت : إنَّما ذُكر هذا مقروناً بالمرفوع .

١٠٥- جاءَ برقم (٢١٥٢٩ ، ٢١٥٣٠) في الزوائد : حدثنا عبدُ الله ، حدثني محمدُ بن بشار بُندار ، حدثنا سَلْمُ بنُ قُتيبةَ ، حدثنا يونسُ بنُ أبي إسحاقَ ، عن أبي بُردةَ ، عن زِرِّ بن حُبيش ، عن أُبَيٍّ ، قال : ليلةُ القدر ليلةُ سبعٍ وعشرين .

وحدثنا عبدالله حدثنا روح بنُ عبد المؤمن المقرىء ، قال : حدثنا الحجاجُ بن أبي الفُراتِ أخو الفراتِ بن أبي الفُراتِ ، حدثنا عاصم ، عن زِرٍّ ، عن أُبَيِّ بن كعب قال : ليلةُ القدر ليلة سبع وعشرين ، لثلاث يبقين . ولم يرفعه .

قلت : أوردَ هذين الموقوفين عقب الحديث المرفوع من وجهٍ آخرَ . وهو من الزوائد أيضاً ، وذلك

لبيان الخلاف .

١٠٦- جاءَ برقم (٢١٤٤٧) في الزوائد : حدثنا عبدُ الله ، حدثنا أبو عبدالله العنبري ، حدثنا أبو الوليد الطيالسيُّ ، حدثنا محمدُ بنُ أبان ، عن أبي إسحاقَ ، عن سعيد بن جُبير ، عن ابن عباس ، عن أُبَيٍّ ... نحوه ولم يرفعه .

قلت : جاء به عقبَ الرواية المرفوعة ، وأحالَ هذه عليها ، لبيان الخلاف في الإسناد .

١٠٧- جاءَ برقم (٢٢٣٠٤) : حدثنا وكيع ، حدثنا سفيانُ ، عن عبد العزيز ابن رُفَيع ، عن ابن أبي مُليكة ، عن حَنْظَلَةَ بن راهب ، عن كعب قال : لأَنْ أَزْنيَ ثلاثاً وثلاثين زنية أحبُّ إليَّ من أَنْ آكُلَ درهمَ رِباً ، يعلَمُ اللهُ أنِّي أكلْتُه حينَ أكلتُه رِباً .

قلت : وهذا قولٌ لكعب الأحبار ، وهو ليس بصحابيٍّ ، إنَّما أسلَمَ في عهد عُمَرَ . وإنَّما جاءَ بقوله لِيُبَيِّنَ الخلاف في إسناد الحديث على ابن أبي مُليكة ، جاءَ به عقبَ الرواية المرفوعة : « حدثنا حسينُ ابنُ محمد ، حدثنا جرير (يعني ابن حازم) ، عن أيوب ، عن ابن أبي مُليكةَ ، عن عبد الله بن حنظلةَ غسيل الملائكة قالَ : قالَ رسولُ الله ﷺ :درهم رِباً ... » . وليس حنظلةُ المذكور في الإسناد الأول هو المعروفَ بغسيل الملائكة ، لأنه قتلَ بأُحد ، قالَ الهيثمي في« المجمع» ٤/١١٧- ١١٨ : « فكيف يروي عن كعب» . وابنُ أبي مُليكة لم يُدركه !!

١٠٨- جاءَ برقم (٢٢٦٧١) : حدثنا هشامُ بنُ سعيد ، حدثنا ابنُ المبارك ، عن ثور بن يزيد ، عن الوليد بن أبي مالك قال : دخَلَ رجلٌ المسجدَ فصَلَّى ، فقالَ رسولُ الله ﷺ : ألا رجلٌ يتصدَّقُ على هذا فيُصَلِّي معه؟

قال : فقام رجلٌ فصَلَّى معَه فقالَ رسولُ الله ﷺ : هذان جماعةٌ .

قلت : قال ابنُ حجر في« أطراف المسند» ٢/الورقة ١١٣ :«مرسَلٌ» . وإنَّما جاءَ به هُنا لأنَّ الحديثَ يُروى بإسنادين ، فأوردَ هذا عن «هشام ، عن ابن المبارك» ، ثم أحالَ عليه الحديث المرفوع من طريق شيخه نفسه عن ابن المبارك ، بإسناد آخرَ غير الأوَّل .

١٠٩- جاء برقم (٢٣٦٨٤ ، ٢٣٦٨٥ ، ٢٣٦٨٦ ، ٢٣٦٨٧) من طريقين عن أبي إسحاق ، عن عبدالله بن غالب ، عن حُذيفةَ قال : سيِّدُ ولد آدمَ يوم القيامة محمدٌ ﷺ .

قلت : هو حديث موقوف ، ما كانَ ينبغي أن يُذْكَرَ ، إلاَّ أنه ربَّما احتملَه بسبب ذكر النبي ﷺ ، فعوملَ معاملةَ الإلحاق بالمرفوع . أو بسبب أنَّ المتنَ يُعرَفُ من غير هذا الوجه مرفوعاً ، فأوردَه موقوفاً

لاشتهاره بالرفع من وجه آخر .

١١٠- جاء برقم (٢٣٩٨٠) : حدثنا رَوحٌ حدثنا عمرُ بنُ أبي زائدةَ ، عن أبي إسحاقَ ، عن عمرو بن ميمونَ ، قال : مَنْ قالَ : لا إلهَ إلاَّ الله ، وحدَه لا شريكَ له ، له الملكُ وله الحمدُ ، وهو على كُلِّ شيءٍ قدير ، عشر مرار ، كانَ كمن أعتقَ أربعَ رقاب من ولد إسماعيل .

قلت : أوردَه هكذا من كلام عمرو بن ميمون ليُبَيِّنَ في الحديث الذي يليه برقم (٢٣٩٨١) أنَّه سمعه من ابن أبي ليلى ، عن أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً .

١١١- جاء برقم (٢٤٨٤٣) : حدثنا وكيع حدثنا سفيانُ ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة ، عن عائشة قالت : كانَ الناسُ عمَّالَ أنفُسهم فكانوا يروحون كهيئتهم ، فقيلَ لهم : لو اغتسلتُم .

قلت : حملوا هذا على المرفوعِ ، بأنَّ الذي قالَ لهم ذلك النبي ﷺ ، لذا ذكروه في المسانيد والجوامع . .

١١٢- جاء برقم (٢٥٤٩٢) : حدثنا عفَّان ، قال : حدثنا همَّام ، قال : حدثنا قتادةُ ، عن ابن سيرين : أنَّ النبيَّ ﷺ كَرِهَ الصلاةَ في ملاحف النساء .

قلت : وهذا مرسَلٌ ، إنَّما ذكرَه مقروناً بحديث عائشة المسند ، يرويه كذلك قتادةُ .

١١٣- جاءَ برقم (٢٥٧٤١) : حدثنا قُراد أبو نوح ، أنبأنا عكرمةُ بنُ عمَّار ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف قال : سألتُ عائشةَ أمَّ المؤمنين . . .

قالَ يحيى : قال أبو سلمةَ : كانَ رسولُ الله ﷺ إذا قامَ من الليلِ يقولُ : اللهُمَّ إنِّي أعوذُ بك من الشيطان الرجيم . . .

قلت : هذا مرسلٌ من مراسيل أبي سلمة ، ذُكِرَ مقروناً بحديث عائشة .

١١٤- جاء برقم (٢٦٨٨٣) : حدثنا إبراهيم بن خالد ، قال : حدثنا رباح قال : قلتُ لمعمر : قُبِضَ النبيُّ ﷺ وهو جالسٌ ؟ قال : نعم .

قلت : هذا مرسَلٌ من تابع التابعي معمر بن راشد الصَّنعاني . ذكرَه للفائدة عقبَ حديث عائشة في مرض النبي ﷺ حين اشتدَّ به وجعُه .

١١٥- جاءَ برقم (٢٧٢٠٥) : حدثنا عفان ، حدثنا جعفر بن سليمان ، عن ثابت ، قالَ : حدثني عمرُ بنُ أبي سلمة . مرسَلٌ .

قلت : هذا مرسَلٌ ، ذكره عقب الرواية الموصولة (عن ابن عمر بن أبي سلمة ، عن أبيه ، أنَّ أم

سلمة قالت . .) . لبيان الخلاف .

١١٦- جاء برقم (٤٤٩) : حدثنا عُبيدُ بن أبي قُرَّةَ قال : سمعتُ مالكَ بن أنس يقول : ﴿نرفعُ درجاتٍ مَنْ نشاءُ﴾ قال : بالعلم ، قلتُ : مَنْ حَدَّثَكَ؟ قال : زعمَ ذاك زيدُ بنُ أسلم .

قلت : هو أثرٌ عن زيد بن أسلم ، لا مناسبةَ لذكره .

١١٧- جاءَ برقم (١٧٨٣٧) : حدثنا علي بن بحر قال : حدثنا عيسى بن يونس ، قال : حدثنا عبدالرحمن بن يزيد - يعني ابن جابر - عن عبيد الله بن زياد ، عن ابنَيْ بُسْر السَّلميين قال : دخلتُ عليهما ، فقلتُ : رَحمكما الله ، الرجلُ منّا يركَبُ دابتَه فيضربُها بالسَّوط ويكفَحُها باللجام ، هل سمعتُما من رسول الله ﷺ في ذلك شيئاً؟ قالا : لا ، ما سمعنا منه في ذلك شيئاً ، فإذا امرأةٌ قد نادَت من جوف البيت . . . فقالا : هذه أختُنا وهي أكبرُ منّا وقد أدركت رسول الله ﷺ .

قلت : ليس فيه شيءٌ مرفوع ، وإنَّما فيه أمران : نفي السماعِ في ذلك ، وإدراك المرأة للنبي ﷺ فكأنّه أدخلَه المسندَ مجازاً ، ومثلُه بالعادة يدخلُه الاجتهاد والرأي في وضعه في المسند أو عدمه .

١١٨- جاءَ برقم (١٩٧١١) : حدثنا محمدُ بن مُقاتل المروزي قال : حدثنا يوسف بن يعقوب الماجشون ، قال : أخبرني محمد بن المنكدر قال : دخلتُ على جابر بن عبدالله وهو يموت ، فقلتُ : أقرِىء رسولَ الله ﷺ مني السلامَ .

قلت : هذا ذكر في نهاية مسند صخر الغامدي ، في ثلاثة أحاديث ، وهي مُدْخَلَة على المسند ، ليست منه ، ورجَحتُ أن تكونَ ورقةً أُدخلت في غيرِ مكانها ، كما أنها ليست من مسند صخر الغامدي ، وفيها أثران ، هذا الأول ، والثاني هو الآتي :

١١٩- جاءَ برقم (١٩٧١٣) : حدثنا محمد بن مقاتل ، حدثنا ابنُ المبارك ، أخبرنا مسعر ، عن حمَّاد قال : البولُ عندنا بمنزلة الدم ما لم يكن قدر الدرهم فلا بأسَ به .

قلت : كسابقه .

١٢٠- جاء برقم (٢٠٥٤٧) : حدثنا داودُ بن عمرو ، حدثنا نافع بن عمر بن جميل الجُمحي قال : رأيتُ عطاءً وابنَ أبي مُليكةَ بن خالد يرمون الجمرةَ قبلَ الفجر يومَ النحر .

١٢١- وبرقم (٢٠٥٤٨) : حدثنا داود بن عمرو ، حدثنا نافع بن عمر الجُمحي ، عن القاسم بن أبي بزة في قوله تعالى : ﴿ ولا تمنُنْ تستكثرْ﴾ قال : لا تُعْط شيئاً تطلب أكثر منه .

قلت : وهذا الأثران مع حديث أنس (٢٠٥٤٩) ذُكرت عقبَ حديث أبي المليح عن أبيه في

آخره . وهي قطعة لا صلةَ لها بالكتاب المسند (أقصد الأثرين) أُدخلت خطأً عن طريق ورقة طيارة أو نحوها . فظُنّت من المسند .

ولو كانَ أثراً لاحتملناه سَهْواً ، إلاَّ أنَّه ثلاثةُ أسانيد : أثران وحديث ليس في مكانه ، مما يرجّحُ أنّها قطعة مُدْخَلَة .

١٢٢– جاء برقم (٢٢٢٢٣) : حدثنا يحيى بن سعيد ، حدثنا هشام ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ قال في الاستنجاء :« أما يجدُ أحدُكم ثلاثة أحجار» .

قلت : إنما ذكره مقروناً بحديث خزيمة بن ثابت .

١٢٣– جاء برقم (٢٢٤٩٥) من الزوائد : حدثنا قطر بن حمّاد ، حدثنا أبي ، قال : سمعتُ مالكَ بن دينار يقولُ : يقولُ الناس : مالك بن دينار ، يعني مالك بن دينار زاهداً ، إنما الزاهدُ عمر عبد العزيز الذي أتَتْه الدنيا فتركها .

قلت : وهو من الزوائد ، ذُكر هُنا خطأً ، لا مناسبةَ له .

١٢٤– جاءَ برقم (٢٢٥٨٥) من طريق قتادة ، عن سعيد بن المسيب مرسلاً .

قلت : إنما ذكره مقروناً مع حديث أبي أُمامة مرفوعاً .

١٢٥– جاء برقم (٢٢٥٨٦) مرسلُ إبراهيم النخعي .

قلت : إنما جاء به مقروناً بحديث أبي أمامة .

١٢٦– جاء برقم (٢٣٦٢٥) : حدثنا سعيدُ بنُ خُثيم أبو معمر الهلالي ، حدَّثتني جدتي ربيعة ابنة عياض الكلابية ، قالت : سمعتُ علياً يقول : «كلُوا الرمان بشحمه فإنه دباغُ المعدة» .

قلت : ذُكرَ في أحاديث أربعة أُدخلت إلى المسند وليست منه ، لا موضعاً ولا تصنيفاً ، لأنَّها آثار ، وليست في مكانها من المسند . وقد وضحتُ هذا في غير هذا الموضع مما تقدَّم . وقلت : إنَّ هذه الأحاديث قطعة مُدْخَلَة على الكتاب ، كأن تكون ورقة طيارة دخلت في صفحات الكتاب ، فعُدَّت منها ، وهذا هو التفسيرُ الوحيدُ أو المقارب لوجود مثل هذه القِطَعِ في الكتاب ، أمَّا الحكم بالسهو والخطأ فإنما يكونُ عند الحديث الواحد ونحوه مما يسهو عنه المصنف أو الناسخ .

أمَّا هذه فجملةُ أحاديث . وهي :

١٢٧– برقم (٢٣٦٢٦) : حدثنا معتمرُ بن سُليمان ، عن صباح ، عن أشرس ، قال : سُئلَ ابنُ

عباس عن المدّ والجزر؟ فقال : إنّ ملكاً موكلٌ بقاموس البحر ، فإذا وضع رجله فاضت ، وإذا رفعها غاضتْ .

قلت : كسابقه .

١٢٨- برقم (٢٣٦٢٧) من الزوائد : حدثني إبراهيمُ بن دينار ، حدثنا صالح ابن صباح ، عن أبيه ، عن أشرس ، عن ابن عباس مثله .

قلت : كسابقه .

١٢٩- برقم (٢٣٦٢٨) : حدثنا سفيانُ - يعني ابن عُيينة- عن موسى بن أبي عيسى : أنَّ مريمَ فقدت عيسى عليه السلام ، فدارت تطلُبه ، فلقيت حائكاً فلم يرشدها ، فدعت عليه ، فلا تزالُ تراه تائهاً ، فلقيت خياطاً ، فأرشدَها فدعَت له ، فهم يؤنَسُ إليهم ، أي : يُجْلَسُ إليهم .

قلت : كسابقه .

١٣٠- جاءَ برقم (٢٢٨٤٠) : حدثنا يحيى بن إسحاق ، أخبرني سعيد بن عبد العزيز ، عن مكحول ، عن ابن مرة الغطفاني ، قال : سمعتُ النبي ﷺ يقول : قالَ الله عز وجلّ :ابن آدم صَلِّ لي أربعَ ركعات من أولِ النهار أكفكَ آخرَه .

قلت : وهذا حديث مرسَلٌ ، إنما ذكره عقب الحديث الموصول (٢٢٨٣٩) من طريق محمد بن راشد ، عن مكحول ، عن كثير بن مرة الحضرمي ، عن نُعيم بن همار مرفوعاً .

● هذا ما استطعتُ أنْ أتناولَه من المسند(مرسلاً أو موقوفاً أو مقطوعاً) ، وقد يكونُ فاتني شيءٌ منها ، لأنّي تناولتُها من المسند على عَجَلٍ ، فليُستدرَكْ إنْ وُجدَ ، وما أُرى من هذا القبيلِ إلاّ ما يكونُ في أقصاها بعددِ أصابعِ اليدين ، فإنَّ السَّهْوَ قد يقعُ . ولا يُغَيِّرُ ذلك من الحكمِ الذي أوردتُه شيئاً ، فإنَّ ما سَرَدْتُ كفيلٌ بإطلاقه .

ورأينا من خلال تَجْوالنا في المسند أنَّ الإمامَ أحمد اعتنى بكتابه عنايةً فائقةً من هذا الجانب ، ولم يخرُجْ عن الماهية التي من أجلها تُصنَّفُ المسانيد ، فلم يورد المراسيل والموقوفات وَشِبْهَهُما إخلالاً لموضوعِ كتابه ، بل هو من أدْرَى الناس في موضعِ المسانيد ، والمنهجية المتبعة فيها ، وهو يعلمُ يَقيناً أنَّ استقصاءَه في المراسيل والموقوفات استقصاءَ المسانيد ، يُضاعفُ حجمَ كتابه ، فلم يكن ليُخِلَّ في عرضِ كتابه بمئتي أثر - مثلاً- إلاّ لأسبابٍ أرادَها المصنِّفُ ، فيها خدْمة جُلّى لأصلِ الكتابِ الذي أَلَّفَه .

وكانَ من هذه الأسباب أنّه أرادَ أنْ يُبَيِّنَ العِلَلَ الواردةَ في المتونِ والأسانيد الواقعة في كتابه ،

فيزيدُ على أحاديثه طريقاً أُخرى مرسلةً أو موقوفةً ليُبيِّنَ الخلافَ الواقعَ في الحديث دونَ أن يدخُلَ في نقاشِ ذلك وترجيح بينَها إلاَّ ما ندَر ، لأنَّ موضوعَ الكتاب عَرْضٌ لا دراسةٌ . فمَنْ كانَ من المحدثين وله درايةٌ في هذا العلم استفادَ من الخلاف استفادةَ المُعَلِّلِ أو المُرجِّحِ ، ليخلُصَ إلى الحكمِ الذي ارتآه بدراسته ونظرته نحوَ هذه المجموعة المختلفة من الطرق .

وبذا يكونُ الإمامُ أحمد قد وَفَّرَ للباحث الأسباب الأولى في معالجة الأحاديث جرحاً وتعديلاً . ولا يلتفتُ إلى هذا إلاَّ مَن أبصرَ بعينٍ ناقدة وعلمَ الجَدْوى التي من أجلها يَبُثُّ علمَه بينَ أهله .

وبعضُ ذلك الوارد مرسلاً أو موقوفاً كانَ بسبب دقَّته رحمه الله ، فقد كانَ حريصاً كُلَّ الحرص أنَّ يذكُرَ الحديثَ على وجهه وكما سمعَه ، دونَ تزيُّد فيه أو نقصان ، فكانَ أحياناً يسمَعُ الحديثَ من شيخه موقوفاً أو نحوَه ثم يُثَنِّي شيخُه بحديثٍ آخرَ مرفوعاً محيلاً متنَه إلى الأوَّل ، فيضطرُّ الإمامُ رحمه الله أن يسردَ الحديثين معاً ، لأنه لا يمكنُ له أنْ يتصرَّفَ بالحديث ، فيوردَ الإسناد المرفوعَ مُلَفَّقاً عليه متنَ الموقوف ، لأنَّ الإحالةَ إنَّما تكونُ غالباً إحالةً على المعاني ، فكيفَ يذكُرُ متنَ هذا الإسناد إلى ذاك؟ لا بُدَّ أن يذكُرَ الاثنين معاً ، ليتضحَ المرادُ ، فهو لا يريدُ إلاَّ الحديثَ الثاني ، ولا يمكنُ معرفةُ الثاني إلاَّ بالأوَّل ، فلا مَفَرَّ إذن !!

وثمتَ أمرٌ آخَرُ ، به لجأ إلى إيراد بعضِ الآثار ، مترجماً بها لصاحب المسند داخلَ المسند ، وهذا النَّفَسُ قد تَغَيَّرَ بينَ الحين والآخَرِ ، فأوردَ في أبواب بعض الصحابة آثاراً تُفيدُ في معرفتهم ونسبهم ... ونحو ذلك ، كما فَعَلَ في مسند عثمان بن عفَّان ، ومسند أُبَيِّ بن كعب ، رضي الله عنهما .ولم يلتزم هذا إلاَّ في مسانيد قليلة ، كانت الآثارُ المذكورةُ فيها أوَّلاً أو آخِراً ، واختياراً دون سَبْرٍ أو حَصْرٍ ، لأنَّها ليست غايةً في الكتاب .

وقد يأتي بالموقوف أحياناً ، لأنَّه مما يُروى أيضاً مرفوعاً ، فيترخَّصُ بذكره ، مراعاةً لمتن الحديث ، إذْ يُروى من طريق ذاك الصحابيِّ أو غيره مرفوعاً ، فيُحملُ ما لم يُذكر على ما ذُكر ، لا ترجيحاً ، وإنَّما شُهرةً ومعرفةً .

وقد يأتي بالمرسَلِ أحياناً في مسند صحابيٍّ ما ، متعمداً أنَّ التابعيَّ الذي أرسلَه يكثرُ الرواية عن ذاك الصحابي ، فيضعُه في مسنده ، معَ بعضِ الإشارة أنه قد يرويه عنه .

إلى غير ذلك من الأسباب التي أوردتُها عقبَ كُلِّ حديث خارجٍ عن المألوف من المسند ، وقد استثنيتُ من سَرْدي السابق الأحاديث الموقوفةَ والمرسلةَ إذا كانتْ مما تتردَّد فيها الشيخُ ، فمرةً رواها هكذا ، ومرةً رواها مرفوعة . أو إذا كانت مما جُمعت في حديث واحدٍ ، فرواها هذا الشيخُ موقوفةً ، ورواها

الشيخُ المقرونُ به مرفوعةً . وأمثلتُها في المسند كثيرةً . نذكُرُ منها : (١٥٣٧٥) ،(١٨٠٨٧) ، (١٩٤٥٢) ، (٢٢٠٣٧) ، (٢٢٧٧٠) ،(٢٣٣٦٧) . . .

كما قد غَضَضْتُ الطرفَ عن الأحاديث التي يمكنُ أن يكونَ فيها شُبهةٌ للرفعِ أو وَجْهٌ من الاجتهادِ في هذا المعنى ، فليس فيها بتٌّ واضحٌ بين وقفٍ ورَفْعٍ . وإنْ كنتُ قد ذكرتُ شيئاً يسيراً في سَرْدي للتمثيل والبيان .

ورأيتُ أيضاً في أحاديثَ كثيرةٍ استُخدمَ فيها أساليبُ في الشّكِّ في رفعِ الحديث ووقفِه ، وأساليبُ تعارَفَ عليها القومُ أنّها من ألفاظِ الرفعِ ، أذكُر منها أهمَّ ما وَقَعَ عليه نظري ، ممثلاً بذكرِ حديث عليه أو أكثر .

١- «لا أعلمه إلاَّ عن النبيِّ» برقم (١٩٩٢) ، (٤٥١٠) ، (٥٤٩١) ، (٦٨٥٨) . .

٢- « ربما ذكرَ عن النبيِّ » برقم (٩٦١٥) .

٣- « عن النبيِّ فيما يحسبُ» برقم (٩٣٨٠) .

٤- «وأُراه ذكرَ النبيَّ» برقم (٨٧٨٨) .

٥- «أُراه عن النبيِّ » برقم (٦٨٠٨) ، (٩٢٨٠) .

٦- « يبلُغُ به النبيَّ » برقم (٤٥٨٥) ، (٧٠٧٣) ، (٧٢٦٧) .

٧- «أحسبه ذكره عن النبي» برقم (٤٥١١) .

٨-«روايةً يبلُغُ به النبيَّ» برقم (١١٠٥٥) .

٩-«رفع الحديثَ إلى النبيِّ» برقم (١٠٩١٧) .

١٠-«لا أراه إلاَّ رفعَه» برقم (٩٦٨٩) .

١١-«وأحسبُه رفَعَه إلى النبيِّ» برقم (٤١٨٣) .

١٢-«أُراه قد رفعَه» برقم (١١١١٧) .

١٣-«أحسبه قد رفعه » برقم (١١١٧٣) .

١٤-«لا أعلمهُ إلاَّ رفعه » برقم (٩٢٨٠) ، (١٠٦٠٩) . .

١٥-«يرفع الحديث» برقم (٦٣٣٣) ، (٧٢٩٢) . .

١٦- «يرفعه إلى النبيِّ» برقم (٣٥٢٦)

١٧-«أظنّه قد رفعه» برقم (٢٥٠٣) .

١٨- «عن أبي هريرة روايةً» برقم (٧٢٦٥م) ،(٧٢٨٠) ، (٧٢٩٧)، (٧٣٥٦) . .

١٩-«كُنّا نفعَلُ هذا فأُمِرْنا» برقم (١٥٧٠) .

٢٠- «كُنّا نفعلُه فنُهينا عنه» برقم (١٥٧٦)

٢١-«فنُهي عنها» برقم (١٤١٠) .

٢٢- «كُنّا نؤمَرُ» برقم (١٧٣٩)

٢٣-«كُنّا نتحدثُ أنه لا تقوم الساعة . .» برقم (١٤٩٣) .

٢٤-«فعلناها وهذا كافرٌ بالعُرُش» برقم (١٥٦٨) .

٢٥-«كُنّا نَعُدُّ الاجتماعَ» برقم (٦٩٠٥) .

٢٦-«فعلَ هذا مَنْ هو خيرٌ منك» برقم (٢١٤٩٩) .

٢٧-«هذه الآية آخرُ ما نزلَ» برقم ( ) .

٢٨- «نبأ من لم يكذبني من نبأ من لم يكذبه» برقم (٢١٥١٨) .

٢٩-«من لم يأتِ الدعوةَ فقد عصى الله ورسولَه» برقم (٨٢٧٧) .

أمّا الأفرادُ اليسيرةُ المذكورةُ في المسند ، مما لم أجدْ له سبباً واضحاً في إيراده ، فقد علّلْتُ ذلك بأسباب خارجة عن النصّ نفسه ، فمثلاً عَلّلْتُ بعضَها بأنّها أوراق طيّارة أُدخلت طيّات الكتاب ، فعُدّت منها ، وعَلّلْتُ بعضَها بالوهم في النقل عن الكتابِ الأصل السابقِ للمسند إنْ كانَ أحدٌ عاونَ الإمامَ في نقله . وعَلّلْتُ بعضَها بالسَّهْوِ الذي لا يخلو منه أحدٌ ، بسبب ذكره أحاديثَ مجموعةً لشيخ واحد ، فوقَعَ فيها أثرٌ ظُنّ بتتابُعِ الأحاديث المرفوعة عن ذاك الشيخ أنّ الأثَرَ منها . وهذا كُلُّه في مجموعه لا يؤثّرُ على القواعد الكُلّيةِ السابقة ويغتفَرُ مثلُها في هذا العمل الضّخْمِ إنْ سُلّمَ أنّها وهمٌ لا مخرجَ لها ، واللهُ أعلم .

الفصل الثاني

منهجُه في مشايخه ، وروايتُه عن الضعفاء منهم

إنَّ العقلَ البشريَّ عبارةٌ عن معادلات رياضية موزَّعة في تركيب دقيق ، إذا سَبَقَ فيها جزءٌ أعادَ المعادلةَ في تركيبٍ آخر قد تختلفُ فيه النتائجُ ، ولا يُمكنُ لهذا العقلِ أنْ يكونَ في مستوىً واحد وذكاء وسرعة وتطبيق عالٍ في أحواله كُلِّها ، وإنْ لم يُدخَلْ إليه ما يُعكِّرُ عليه الفهمَ أو الأسلوب ، إذ الخياراتُ أحياناً والتضاربُ الذي قد يَقَعُ في ذهنِ الإنسان يجعلُه في مستويات مختلفة من التفكير بينَ الحين والآخر ، فَضْلاً عمَّا يَقعُ فيه من دخولِ أجزاء أخرى في الموضوعِ نفسه ، أو تغيُّر في بعض الاتجاهات التي كانت تُمثِّلُ قواعدَ ذهنيةً صحيحةً ، أو نتائج في مسائل أُخرى غَيَّرَت بعضَ المفاهيم التي بها يُنْطَلَقُ إلى غيرها .

كذاك المُصَنِّفونَ ، فإنَّ أحدَهم إذا أرادَ بيانَ أَمْرٍ ، لا سيَّما إذا كانَ يستغرقُ وقتاً طويلاً ، لا يمكنُ أن يطَّردَ في المنهجية إلاَّ اطِّراداً نسبيَّاً ، تماماً كالذي نَرى من الخلاف في الراوي عند الإمام الواحد ، فنجدُ أن ما ذُكر تضعيفُه في رواية الميموني ، يذكرُ تمشيةُ أمره في رواية عبدالله بن أحمد ، ويذكرُ توثيقُه في رواية أبي داود ، ويُتوقَّفُ فيه في رواية حَنْبَل ... وهكذا ، وما نجدُ في الاضطراب عند الإمام أحمد نجدُه عند يحيى بن معين وغيره مِمَّن نُقِلَ عنهم مثلُ هذه المسائل مشافهةً . ذلك أنَّ المواقفَ في كُلٍّ منها مختلفةٌ ، والاستحضارَ الذهني لما رَوَى ذاك الراوي وقيلَ عنه مُتَغَيِّرٌ بينَ الحين والآخر ، وأدوات الربط والترجيحِ والموازنة بينَ ما عُرِفَ عن الراوي غيرُ واضحة ولا متَّحدة إذا طالَ الزمنُ بينَ الاستحضار الأول والثاني فما بعدُ ، فإنَّ النشاطَ الذهني الذي يتمتَّعُ به شخصٌ ما اليوم قد يفقدُه في اليوم التالي لحال اعترَتْه أو حُزن وكآبة أصابَتْهُ . والنفسُ متغيِّرةُ الأحوال حسبَ ما يعتريها ، لذا قد تُصابُ بالشدة أحياناً والتساهُلِ أحياناً أُخرى في الموقف نفسه ، بسبب أنَّ الربطَ بينَ النفس والموقف هو الذي تغيَّرَ ، وعادَ النظرُ النفسي له دورُه الكبيرُ في معالجة الأمر في أحواله كُلِّها .

وهذا نفسُه ما قد يُصيبُ المُصَنِّفَ والمؤلف ، إذْ يعدُّ العدَّةَ للكتابة وفي ذهنه عدةُ أمور يحاولُ

تطبيقها في كتابه ، فإذا سارَ نفساً من كتابه ، كادَ ينتظمُ ، فإذا توقَّفَ عنه لأمرٍ ما وعادَ ، لم ينتظم إليه جميعُ ما كانَ يبغيه في الكتابة الأولى ، فوهلَ عن أمورٍ ، وزادَ أموراً أُخرى ، وبَنَى بناءً آخر في نفسٍ ثانٍ ، فإذا انقطعَ أو طالَ دونَ تواصُلٍ ، فالنفسُ معرَّضة لنسيانِ ما يُرتَكزُ عليه أولاً ، أو نسيان النسبة التي أُعطِيت لمسألة ما ، فتتأرجحُ النتائج بسبب ذلك تأرجُحاً قد يُظَنُّ في ظاهر الأمر أنه تناقضٌ بيِّنٌ .

وهذا أمرٌ نظريٌ لا تتضحُ صورتُه وتنجلي بمثلِ هذا الافتراض ، وذاك العزاء ، ولا يُمكنُ أن يوصَلَ إلى حقيقة الأمر إلاَّ بتمحيص من صاحب الأمر نفسه الذي قام بتصنيف المادة وتأليفها ، ولا يمكنُ الوصولُ إلى تلك الحقيقة بسهولة ، مالم يُبِنْ عن منهجٍ ارتآهُ في مقدمة كتابه ، أمَّا إذا صُنِّفَ كتابٌ وأُريدَ له الاطرادُ في مسائله ، ورَغِبْنا في بيانِ منهجيته ، فإنَّ التصوُّرَ له عملٌ شاقٌّ ، لا يمكنُ الوصولُ إليه إلاَّ بعدَ سَبْرٍ ومقارنةٍ بينَ أجزاءِ القضية الواحدة ، مع بقاء احتمالاتٍ أُخرى مجهولة لم نُزَوَّدْ شيئاً في علاجها ، لذا فإنَّ الأمرَ لا يعدو تقريبَ المسألة وترجيحَها ، لا البَتَّ فيها ، اللهُمَّ إلاَّ إذا كانت أجزاءُ القضيةِ الواحدةِ في اطرادٍ تامٍّ . وهذا ما لا نكادُ نجدُه عند المصنفين الأوائل ، لأنَّا نفتقرُ إلى مقدماتهم أو اطرادهم ، وكلاهما مفقودٌ ، اعتيضَ عنهما بالرواية والاهتمام بمادة الكتاب نفسه دونَ النظر إلى منهجية فيه إلاَّ في أجزاء يسيرة منه . والكلامُ في بُرهانِ هذا يطولُ .

وبينَ هذا كُلِّه نجدُ أنفُسَنا قاصرين عمَّا يدورُ في خَلَدِ الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله عند التصنيف ، وهَلْ تركَ الإمامُ أحمد مسنده على الصورة التي نراها ، أم أُجريت فيه بعضُ التعديلات ، وهل نصَّ على منهجية واضحةٍ في كتابه ضمنَ بعضِ النقول التي رواها عنه ابنُه وتلامذتُه ، أم كانت نظراتٍ في أجزاءٍ منها ، لا تُعبِّرُ عن الكُلِّ المُراد ؟!

نحنُ في حَيْرةٍ من أمرنا لقلة ما وردَ إلينا في هذا الاتجاه من نقول ، وأغلبُها لا نجدُ فيه بغيتَنا ، فاضْطررنا أن ننظُرَ في كُلِّه ترجيحاً وتوضيحاً وتغليباً ؛ معَ الاعترافِ بالشذوذ لكُلِّ قاعدةٍ يمكن أن نذكُرَها ، واللهُ المستعانُ .

أمَّا بعدُ :

فإنَّ شخصيةً مثلَ شخصيةِ الإمام أحمد رحمه الله ، لا يمكنُ لنا أن نَمُرَّ عليها مرَّ الكرام دونَ البحث عنها بحثاً دقيقاً للتعرف على منهجيتها في التفكير ، لأنَّ كتاباً واحداً كفيلٌ أن يؤدِّيَ صورةً قريبةً إلى الصواب أكثر مما تؤديه ترجمةٌ له ، إذ افتقادُ الترجمة لا يعدو افتقاداً لجوانبَ شخصيةٍ تعريفية ، أمَّا الكتابُ أو المصنَّفُ فمادةٌ ثريَّةٌ حيَّةٌ تنطقُ بمنهجية المؤلف وأسلوبه ومدى إتقانه وكيفية تفكيره . وهذا هو الذي ينبغي الوصولُ إليه في هذه التقدمة للمسند .

وجزءٌ من دخولنا إلى هذه الشخصية البحثُ في مشايخها ، وكيفية الانتقاء لهم ، والأسباب التي تؤديها أن تُكثرُ عن مشايخ دونَ آخرين دونَ اعتبارات ظاهرة لنا ، والأسباب التي جعلتها تكتب عن الضعفاء والمتروكينَ أحياناً ، معَ إهمال لأحاديث غير قليلة عن مشايخ ثقات ، وثّقُوا من قبلها وأُثني عليهم .

ويمكنُ أن ندخُلَ هذا الموضوعَ بمعرفة أُسُس مُهمة في البحث ، منها شرطُ المصنف في الرواية عن المشايخ ، وشرطُه في العدالة ، وأسبابُه في الاعتبار ، وأسبابُه في الرفض والردّ . . . لنبيِّنَ : هل هُناك التزامٌ بينَ ما نُقلَ عنه نظرياً وتطبيقاً ، أم هناك خَلَلٌ له أسبابُه ؟!

الأوَّل
شرطُ المُصنِّف في الرواية عن المشايخ

من خلال النظرِ في المسند وأحاديثه وبعضَ الكتبِ المقولة ، وجدنا بعضَ الفوائد يمكنُ أن تكونَ نواةً لبيانِ شروط الإمام في التصنيف ، نبينُها في الآتي :

١- اشتراطُه في الراوي التوثيقَ والعدالة ، أو ما يدخُل فيهما ويقاربُ :

وكانَ المحدثون قديماً عندما يُصنفون في الرجال ، يقسمونَ أحوالَهم إلى قسمين : **الأوَّلُ** : الثقات وما يدخُلُ فيهم من الذين لم يُتركوا أو يتهموا بكذبٍ ، ويُروى حديثُهم للاعتبار ، وهو ما قد يدخُلُ في الحديث الحسن .

الثاني : المجروحون ، ويدخلون فيهم الضعفاء جداً والكذابين والمتروكين ، والكثيري الخطأ ، والمتهمين بسرقة الحديث ونحو ذلك .

وقد يكونُ بينَ هؤلاء وهؤلاء قومٌ لم يُتَبيَّنْ أمرُهم ، فهم يدخلون في أحد القسمين ترجيحاً ، بما يستأنَسُ من حديثهم وما يميلُ الإمامُ إليه ، وقد يتركُهُم في قسمٍ حتى يتبيَّنَ خلافُه .

والأئمةُ من المحدثين كانوا يعيبونَ المصنِّفَ أنْ يُدخلَ في كتابه القسمَ الثاني مما ذكرنا ، وهم الذي عُرِفوا بالضعف الشديد أو الكذب ، **لأنَّ إيرادَ مثلِ هؤلاء مُخِلٌّ بالتصنيف من أمور .**

منها : لا تُنبىءُ هذه الطريقةُ عن مدى تمكُّنِ الإمام من التمييز ، وتكونُ طريقتُه الجمع ليس غيرُ ، وليس في الجمعِ وحدَه علمٌ فائق غير الرواية ، وهي قد يحسنُها غيرُ الأئمة .

ومنها : أنَّ هذه الكتب مصنَّفةٌ للأحاديث التي تُمثِّلُ فائدةً وفقهاً ، وهذا مُفْتَقَدٌ إذا كانت مادة الحديث مما لا يوثق .

ومنها : أنَّ رواية مثل هذه الأحاديث التالفة قد تَضُرُّ بالمحدِّث نفسه إذا أكثرَ منها ، فَيُتَّهَمُ بسببها ، وكانَ عليه أن يَفرَّ منها ، إلاَّ إذا حدَّثَ بها وأبانَ عمَّا فيها من ضَعْفٍ ، لِتُعْلَمَ .

ومنها : إنَّ الروايةَ عنهم منْ قِبَلِ الثقاتِ قد يَقوِّي من أمرِهم ويظهرونَ أمامَ اهلِ العلم بمظهرالثقات أنفُسهم ، إذْ روايةُ هذا الإمام عنه يعني أنَّه يرتضيه ، وكم من راوٍ وُثِّقَ ودُوفعَ عنه ، لأنَّ الراوي عنه إمامٌ كأحمد ، وعلي بن المديني ، ويحيى القطان و . . . إذ العُرْفُ قامَ أنَّ الأئمة ينتقونَ أحاديثَ مشايخهم ، فلا يحدثونَ عنهم إلاَّ ما يرتضون ، أو يدخُلُ في التصنيف ترجيحاً .

إذن الطريقةُ في إيراد أحاديث الكذابين ونحوهم مُخِلّةٌ في التصنيف ، وهو ما أرادَ التعبير عنه أحياناً بعضُ أئمة العِلَلِ ، عندما كانوا يقولون في الراوي : « يُكتبُ حديثه » ، يريدون به : أنّه مما يدخُلُ في التصنيف ولا يسقط من الرواية وإنْ كانَ ضعيفاً .

وهذا فارقٌ دقيقٌ بينَ المتروكين والكذابين الذين يُمَزَّقُ حديثُهم ويُخْرَقُ ويُضْرَبُ عليه ، والذين ضُعِّفُوا ولم يُتركوا ، بل الغالبُ على حديثهم الضعف ، وفي أحاديثهم فوائد من العِلَلِ والتدليس ، ويمكنُ الاعتبارُ ببعضها ، والمجيء ببعضٍ آخر للرقائق ، وببعضٍ آخر في المتابعات والشواهد ، أي : ليس بأصلٍ يُفَرُّ منه كالضَّرَر البالغ في الرواية عن الكذابين ، التي قد تُعَدُّ الروايةُ عنهم شهادةً لهم وتزكيةً ، ليَرويَ عنهم الآخرون أيضاً . وهذا خلافُ ما قد يعاقبونَ عليه من الإهمال وعدم الإقبال عليهم ، والضربِ على أحاديثهم وتبيانِ حالهم .

وبالنظر إلى طريقة الإمام أحمد نجدُ أنّه أحدُ الأئمة الذين تشدَّدوا في باب الرواية ، فلم يرضَ الرواية عن أولئكَ الكذابين ، وحذَّرَ منهم ، وضربَ على أحاديثهم . وقد فعلَ هذا في مجموعةٍ من الأحاديث التي أثبتَها ابنُه عبدُالله في المسند ، متجاوزاً قاعدةَ أبيه في ترك ذاك الحديث ، لكنَّه نبَّه على ذلك .

ففي الحديث رقم (٢٩٥٠) قال عقبَ الحديث : « وفي الحديث كلامٌ كثيرٌ غيرُ هذا ، فلم يُحدِّثنا به ، ضَرَبَ عليه في كتابه ، فظننتُه أنَّه تركَ حديثَه من أجلِ أنه رُويَ عن عمرو بن خالد الذي يُحدِّثُ عن زيد بن عليّ . وعمرو بن خالد : لا يساوي شيئاً » .

قلت : **وعمرو بن خالد** هذا : وضّاعٌ كذّابٌ متروك كما قالَ الإمامُ أحمدُ وغيرُه .

وفي الحديث رقم (١٨٨١١) قال : حدثنا يحيى بن أبي بُكير ، حدثنا عبدُ الغَفَّار بن القاسم ، حدثني عديُّ بن ثابت . . . فذكره . قال أبو عبدالرحمن (عبدُالله بن أحمد) : ما حدَّثَ أبي عن أبي مريم عبدالغفار إلاّ هذا الحديث لعلّته .

قلت : **وعبد الغفّار** هذا : متروك ، كما قالَ أبو حاتم والنسائي ، وقال أبو داود : كانَ يَضَعُ الحديثَ . وقال أحمد : ليس بثقة ، وكانَ يُحَدِّثُ ببلايا في عثمان . وضَعَّفه جمهورُ الأئمة .

وفي الحديث رقم (١٩٦٣٠ - ١٩٦٣١) : حدثنا يزيد بن هارون ، أخبرنا فائدُ بن عبد الرحمن . . . فذكرهما . قال عبدالله بن أحمد : فلم يُحَدِّث أبي بهذين الحديثين ، ضَرَبَ عليهما من كتابه ، لأنّه لم يَرْضَ حديثَ **فائد بن عبد الرحمن** ، وكانَ عنده متروكَ الحديث .

وفي الحديث رقم (٢٠٢١١) : حدثنا يزيد ، أخبرنا رجلٌ (والرجلُ كانَ مسمًّى في كتاب أبي عبدالرحمن : عمرو بن عبيد) ، قالَ : حدثنا أبو رجاء العُطاردي ، عن عمران بن حُصين . . . قالَ أبو عبدالرحمن : وكانَ أبي رحمه الله قد ضَرَبَ على هذا الحديث في كتابه ، فسألتُه عنه؟ فحدَّثني وكتبَ عليه : صحَ صحَ .

قال : إنَّما ضربَ أبي على هذا الحديث ، لأنَّه لم يرضَ الرجلَ الذي حدَّثَ عنه يزيد .

قلت : فبالنظرِ إلى الأمثلة السابقة نجدُ أنَّ الإمامَ أحمد يحرصُ كثيراً أن يوقعَ في كتبه وتصنيفاته أحاديثَ المعتبرين من الثقات أو المقبولين أو الذين يستشهد بحديثهم أو يُكْتَبُ لأسباب أُخرى شرطَها علماءُ الحديث . فنظرَ في الأسانيد وأبانَ عن الأوهامِ فيها ، فما كانَ من قسيم الذي يُترك ضَرَبَ على حديثه إنْ سها عنه أو أخطأ في أولِ أمره فأورده ، أو إذا كانَ لا يعلَمُ مدى الاستشهاد به ، ثم تبيَّنَ أمرَه بعدُ . .

ونلاحظُ أنَّ الأمثلةَ السابقةَ كانت في رواةٍ في الإسناد دونَ الشيوخِ ، وهذا الشرطُ أخفُّ عند المحدثين من التحديث عن المشايخِ ، لأنَّ التحديث عن المشايخ يعني التزكيةَ لهم من قِبَلِ الرواة ، فإذا كَثُروا ظُنَّ أنَّه معتمدٌ عندهم . أمَّا التحديث بإسناد فيه راوٍ متروك مثلاً دونَ الشيخ فهذا قد يغتفَرُ ، لأنَّ المحدِّث الذي روى لا صلةَ له به ، وإنَّما العهدةُ في نشرِ حديثِه هو تلميذُه الذي هو فوقَ المصنف أو المحدِّث الذي نذكُرُ .

وهذا يجعلُ الإمامَ يتشدَّدُ أكثرَ في مشايخه خاصَّةً ، ليتبيَّنَ مَنْ يصلُحُ منهم للاحتجاج أو الكتابة ، ممن لا يصلحُ إلا لتمزيق حديثه وإسقاطه وعدمِ الاعتبار بحديثه .

كما فَعَلَ أحمد في عمر بن هارون الثقفي الكذاب الذي تَرَكَ الناسُ حديثَه ، ومادةُ الترك تُظْهِرُ ما أردناه من هذا الباب ، فكثيراً ما نسمع : متروك ، في تراجمِ بعض الرواة ، فلماذا أطلقوها ، ماذا أرادوا منها؟ إنَّها كلمةٌ يرادُ بها أنَّ حديثَه لا يصلُحُ ، حتى صارَ حديثُه موضوعات أو قريباً منها ، فتركه الناسُ ، ولم يحدثوا عنه من بابِ التصنيف في الرواية ، وهذه الكلمة هي التي تُقابلُ عند أبي حاتم وغيره : «يُكتب حديثه» فلا يُظَنَّ أنَّ المرادَ التوثيقُ أو القَبولُ ، وإنَّما هي إجازةٌ للكتابة دونَ الإحتجاج ، إذْ مرتبةُ الاحتجاجِ أكبرُ من هذا بكثير .

فهذا عمر بن هارون الثقفي الكذاب ، يقولُ أحمد فيه : كتبتُ عنه حديثاً كثيراً ، وما أقدرُ أن أتعلَّقَ عليه بشيء .

فقيل له : تروي عنه؟ فقالَ : قد كنتُ رويتُ عنه شيئاً . وقالَ أبو طالب عن أحمد : لا أروي

عنه شيئاً ، وقد أكثرتُ عنه ، ولكن كانَ ابنُ مهدي يقولُ : لم يكن له عندي قيمة ، وبلغني أنه قال : حدَّثني بأحاديث ، فلمَّا قدمَ مرةً أُخرى حدَّثَ بها عن ابن عباس عن أولئكَ ، فتركتُ حديثَه .

وهذا **محمد بن جعفر المدائني الرازي** : قال العُقيلي في«الضعفاء» : قالَ ابنُ حَنْبَل : ذاك الذي بالمدائن محمدُ بن جعفر سمعتُ منه ، ولكن لم أروِ عنه قطُّ ، ولا أحدِّثُ عنه بشيء أبداً .

وهذا **محمد بن كثير القَصَّاب** البصري : وهو ذاهبُ الحديث ، منكرُه ، قالَ فيه أحمد : ضَعيفٌ جداً ، وقال : خرَّقنا حديثَه ، ولم يرضَه .

فهؤلاء كما ترى من مشايخ الإمام أحمد الذين تكلَّم في أنَّهم ساقطون ، وما روَى لهم في مسنده : الحديثُ والحديثان ، له أسبابُه التي تُبحثُ بعدُ ، وليس دليلاً على بُطلانِ قاعدة الإمام أحمد في التحرِّي والرواية عن المقبولين .

ولم يوافق الإمام أحمد رحمه الله الأئمةَ أحياناً في تكذيب بعض الرواة ، فعُوتبَ على فعله هذا وروايته لهم في كتبِه ، كما في ترجمةِ عامر بن صالح . قال فيه ابنُ معين : كذَّابٌ خبيثٌ عدوُّ الله ، فقيلَ له : إنَّ أحمد يُحَدِّثُ عنه . فقال : لِمَ وهو يعلَمُ أنَّا تركنا هذا الشيخَ في حياته . وقال أبو داود : قيلَ لابنِ معين : إنَّ أحمدَ حدَّثَ عن عامر ، فقالَ : ما لَه جُنَّ؟!

قالَ أبو داود : وحدَّث عنه أحمدُ بثلاثة أحاديث .

(قلت :وهذا وهمٌ ، إنَّما روى له عشرين حديثاً) .

وفي ترجمة **نَصْر بن باب الخُراساني** نزيل بغداد ، فهو متهم بالكذب ، وقالوا : متروك . وفي المسند ٣١٠/٣ قال عبدُالله : قلتُ لأبي : سمعتُ أبا خَيثمةَ يقولُ : نصرُ بنُ باب كذَّاب ، فقالَ : أستغفرُ اللهَ ، كذَّابٌ ، إنَّما عابوا عليه أنَّه حدَّثَ عن إبراهيم الصائغ ، وإبراهيمُ الصائغُ من أهلِ بلدِه ، فلا يُنْكَرُ أن يكونَ سمع منه .

مما تقدَّمَ من أمثلة يَدُلُّ دلالةً واضحةً : أنَّ من شروطِ التصنيف في مادة الحديث عند المجيدين والأئمة من المحدثين ؛ خُلُوَّه من الكذَّابين والمتروكين والضُّعفاء جداً ، لأنَّ الاهتمامَ قائمٌ على الإفادة من هذه الأحاديث ، وهؤلاء يُعَكِّرونَ علينا تلك الإفادة ، وقد يَغْتَرُّ بها بعضُ مَنْ لا عِلْمَ له ، فيُساويها بالأحاديث الصحيحة ، في حين أنَّها ساقطةُ أصلاً . وثمتَ محاذيرُ أُخرى سبقَ بيانُها .

٢- اشتراطُه في الراوي أنْ لا يكونَ ممن أجابَ في المحنة« في مسألة خلق القرآن» .

إذْ منْ أهمِّ الأحداث التي كانَ لها كبيرُ تكوين في شخصيته أنَّه تعرَّضَ لمحنة شديدة أيام

المأمون ، يمكنُ تلخيصُها بجملة للإمام الذهبي رحمه الله ، قال في «السير» ٢٣٦/١١ :

«كانَ الناسُ أمةً واحدةً ، ودينُهم قائماً في خلافة أبي بكر وعمر ، فلمَّا استُشهد قُفْلُ باب الفتنة عمرُ رضي الله عنه ، وانكسر البابُ ، قامَ رؤوسُ الشَّرِّ على الشَّهيد عثمانَ حتى ذُبِحَ صَبْراً ، وتفرَّقت الكلمةُ ، وتمَّت وقعةُ الجملِ ، ثم وقعةُ صفِّينَ ، فظهرت الخوارجُ ، وكفَّرت سادةَ الصحابة ، ثم ظهرت الروافضُ والنواصبُ .

وفي آخرِ زمنِ الصحابة ظَهَرَت القَدَرِيَّةُ ، ثم ظهرت المعتزلةُ بالبصرة والجهميةُ والمجسِّمةُ بخُراسان في أثناء عصرِ التابعين مع ظهور السنة وأهلها إلى بعد المئتين ، فظهرَ المأمونُ الخليفةُ- وكانَ ذكيّاً متكلِّماً ، له نظرٌ في المعقول- فاستجلبَ كتبَ الأوائل ، وعرَّبَ حكمةَ اليونان ، وقام في ذلك وقعدَ ، وخَبَّ ووضَعَ ، ورفعت الجَهميةُ والمعتزلةُ رؤوسَها ، بل والشِّيعةُ ، فإنَّه كانَ كذلك . وآلَ به الحالُ إلى أن حملَ الأمةَ على القولِ بخلقِ القُرآنِ ، وامتحنَ العلماءَ ، فلم يُمْهَلْ ، وهَلَكَ لعامه ، وخَلَّى بعدَه شراً وبلاءً في الدين ، فإنَّ الأمةَ ما زالت على أنَّ القرآنَ العظيمَ كلامُ الله تعالى ووحيُه وتنزيلُه ، لا يعرفونَ غيرَ ذلك ، حتى نَبَغَ لهم القولُ بأنَّه كلامُ الله مخلوقٌ مَجْعولٌ ، وأنَّه إنَّما يُضافُ إلى الله تعالى إضافةَ تشريف ، كبيت الله وناقة الله . فأنكر ذلك العلماءُ ، ولم تكن الجهميةُ يظهرون في دولة المهدي والرشيد والأمين ، فلمَّا وَلِيَ المأمونُ ، كانَ منهم ، وأظهرَ المقالةَ» .

وقصةُ المحنة معَ الإمام طويلةٌ أحداثُها ، المرادُ منها أنَّه غَضِبَ لله غَضْبَةً شديدةً ، وجَهَرَ في الإنكار عليهم ، وأدركَ خطورةَ السكوت عنهم ، وتكلَّم فيمن استجابَ لَهُم في دعواهُم ، وإنْ خوفاً من سَطْوَتِهم ، فتركَ - جزاءً لهم - الرواية عنهم وأهملَ أمرَهم ، وساواهُم بالمتروكين ونحوهم ممن لا يُحَدَّثُ عنهم ، لأنَّهم جاؤوا بشيءٍ عظيم . والأمثلةُ على هذا كثيرة . نذكُرُ منها :

أ- موقفُه مع إمامِ العلَلِ عليِّ بن المديني ، فقد قالَ ابنُ رجب في «شرح العلل» ٤٨٧/١ - ٤٨٨ : «كانَ ابنُ المديني قد امتُحنَ في محنة خلقِ القُرآن ، فأجابَ مكرهاً ، ثُمَّ إنَّه تقرَّبَ إلى ابن أبي دُواد حيثُ استماله بدنياه وصُحبَه وعظمه ، فوقعَ بسبب ذلك في أمورٍ صعبة ، حتى إنَّه كانَ يتكلَّمُ في طائفة من أعيان أهلِ الحديث ليُرضي بذلك ابن أبي دواد ، فهجره الإمامُ أحمدُ ، وعَظُمت الشناعةُ عليه ، حتى صارَ عند الناس كأنَّه مرتدٌّ وتركَ أحمدُ الروايةَ عنه ، وكذلك إبراهيمُ الحَرْبي وغيرُهما . وكانَ يحيى بنُ معين يقولُ : هو رجلٌ خافَ ، فقالَ ما عليه . ولو اقتصر على ما ذكره ابنُ معين لعُذِرَ ، لكنَّ حالَه كما وصفنا . وقد رُوِيَ عنه أنَّه قالَ : مَنْ قالَ : القُرآنُ مخلوقٌ فهو كافرٌ . والله تعالى يرحمُه ويسامحُه بمنّه وكرمه » .

قلتُ : ومعَ هذا رَوَى عنه الإمامُ أحمد ثمانيةً وستين حديثاً ، مراعياً منزلتَه قبلَ المحنة ، فلمَّا كانت المحنةُ امتنعَ عنه أحمدُ ولم يروِ عنه في المحنة وبعدَها عنه شيئاً . لذا فما كانَ في المسند ، فإنما سَمِعَهُ أحمدُ قبلَ المحنة .

لذا قالَ في مسند طَلقِ بنِ عليٍّ - كما في التهذيب - حدثنا عليُّ بنُ عبدالله قبلَ أن يُمْتَحَنَ .

وقال في مسند أبي هُريرة برقم (٨٧٥٣) : حدثنا عليُّ بن عبدالله بن جعفر المديني ، وذلك قبل المحنة . . .

قالَ عبدُالله : ولم يُحَدِّث أبي عنه بعدَ المحنة بشيء .

وهذا يُعَدُّ تساهلاً منه مع الإمام ابن المديني ، أمَّا غيرُه فلا يُلقي له بالاً ، بل يضربُ ويترك حديثَه كُلَّه إلاَّ إذا احتاجَ إلى شيءٍ منه ضرورةً كما سيأتي تفصيلُ ذلك .

ب- موقفُه من إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين .

وهو إمامُ غنيٌّ عن التعريف ، يكفيه ما قالَ فيه أحمد : كُلُّ حديث لا يعرفُه يحيى بن معين ، فليس هو بحديث . وما قالَ عليُّ بنُ المديني : انتهى علمُ الحجاز إلى الزُّهري وعمرو ، إلى أن قالَ : فانتهَى علمُ هؤلاء إلى ابن معين . وقد شَهِدا له شهادات لو كتبناها هُنا لطالَ المقامُ . انظُر بعضاً منها في «السير» للذهبي ١١/٧١ .

ومعَ هذا فقد ترك أحمدُ الروايةَ عن يحيى بن معين في مسنده ، فلم يأتِ له بشيء ، اللهُمَّ إلاَّ حديثاً له زادَه عبدُالله في المسند بروايته عن أبيه ، وهو برقم (٢١٤٣٧) قال : ووجدتُه في كتاب أبي عن يحيى بن معين ، عن هشام بن يوسف . . . مثله . قلت : وهذه الوجادات زيادات من عبدالله وجدَها في أصول إبيه ، فزادَها تصرُّفاً منه في المسند ، فزادَ فيه ما قد استبعدَ أبوه أن يضعَه فيه ، وهذا منها . وقد سبقَ التفصيلُ في شأنها .

ولا نجدُ سبباً كافياً للامتناع عن حديثه إلاَّ أمرين : **الأوَّل** أنَّه من أقرانه ، وهو يحاولُ الابتعادَ عنهم قدرَ الإمكان ، وليس هذا مقنعاً في هذا الموضع . **الثاني** : أنَّه امتُحِنَ فأجابَ . وموقفُ الإمام أحمدَ بيِّنٌ مُمَّن أجابَ في المحنة .

قالَ سعيدُ بن عمرو البَرْذَعيّ (٥٤٦) : سمعتُ الحافظ أبا زُرعةَ الرازيَ يقولُ : كانَ أحمد بن حنبل لا يرى الكتابةَ عن عليِّ بن الجَعْد ، ولا سعيد بن سُليمان . ورأيتُ في كتابه مضروباً عليهما ، ولا يَرَى الكتابةَ عن أبي نَصْرٍ التمَّار ، ولا عن أبي معمر ، ولا يحيى بن معين ، ولا أحد مَن امتُحِنَ فأجاب .

ذكرَ هذا الذهبي في «السير» ٨٧/١١ ، وعلّقَ عليه قائلاً : « هذا أمرٌ ضيِّقٌ ولا حَرَجَ على مَنْ أجابَ في المحنة ، بل ولا على مَنْ أُكرِهَ على صَريحِ الكُفر عملاً بالآية . وهذا هو الحَقُّ ، وكانَ يحيى رحمه الله من أئمة السنة ، فخافَ من سطوة الدولة ، وأجابَ تقيَّةً » .

قلتُ : ولا أجدُ سبباً أوضحَ من هذا منَعه من الرواية عنه ، معَ أنَّه يمدحُه في الحديث والرجال ، ويُثني عليه جداً .

وأظُنُّ أنَّ هذا السببَ أوضحُ في علي بن المديني ، ومع هذا فقد رَوَى عنه بما كانَ قبلَ المحنة ، فلماذا توقَّفَ أحمدُ توقفاً تاماً أمامَ يحيى ، وهو أشدُّ اتصالاً به من عليِّ بن المديني . . ؟ فكأنَّ شيئاً ما يخفى علينا ، كانَ وراءَه الامتناعُ من الرواية عنه ، أو زَهِدَ في حديثه لقرائن أُخرى صاحبت ، لأنَّ كثيراً من حديثه مما لا يحتاج إليه ، إذْ قد سمعاها معاً ، فلا حاجةَ له بها . أو . . . والله أعلم .

جـ- موقفُه من سعيد بن سُليمان الضَّبِّي ، أبي عثمان الواسطيِّ البزَّاز .

وهو من الثقاتِ المشهود لهم ، وقد رَوَى عنه الأئمةُ البُخاريُّ ، وأبو داود ، والذُّهلي ، وإبراهيمُ الحَرْبي . . .

وقد جعلوه من الأثبات في الرواية . .

إلاَّ الإمامَ أحمد فما كانَ يرى الروايةَ عنه فيما سبقَ من حكاية أبي زُرعة عنه . وأبانَ عن العلة التي صاحبت سعيداً : الخطيبُ البغدادي ، فقال ٨٦/٩ : كانَ سعدويه من أهلِ السنة ، وأجابَ في المحنة . وقال العجلي : قيلَ لسعدويه بعدَما انصرفَ من المحنة : ما فعلتُم ؟ قال : كَفَرْنا ورَجَعْنا .

لذا قال الذهبي في «السير» ٤٨٢/١٠ : وأمَّا أحمدُ بن حنبل فكانَ يَغُضُّ منه ، ولا يَرَى الكتابةَ عنه ، لكونه أجابَ في المحنة تَقيَّةً ، ويقول : صاحبُ تَصحيفٍ ما شئْتَ .

قلت : لذا لم نجد في المسند حديثاً واحداً لسعيد ، ذكرَه الإمام أحمد . وإنَّما ذكرَ عبدُالله بنُ أحمد له ثلاثةَ أحاديث في الوجادات ، أي : زادَها في المسند من رواية أبيه ، وجدَها في أصول كتبه ، ليس المسند ، فأضافَها من عنده .

وهي ذوات الأرقام (١٥٣٩٤) ، (٢٧٤٥٠) ، (٢٧٥١٤) .

فهذه أمثلةٌ ثلاثة تُوضِّحُ ما كانَ عليه الإمامُ أحمد في هذا الاتجاه ، وأنَّ ما أصابَه أيامَ المحنة جعلَه يشتَدُّ على مَنْ أجابوا فيها طَوْعاً أو خوفاً ، خَشْيةَ أن يُحتذَى بهم ، لذا اعتزلَ الروايةَ عنهم ، لأنَّ فيها تزكيةً لهم ، حتى لا يُقالَ : إنَّ أحمدَ راضٍ عنهم ، فأبعدَهم من الرواية وتكلَّمَ في بعضهم تنبيهاً للناس

من خطورة المسألة وفتنتها .

ولم تكنْ حملتُه على مَنْ أجابَ في المحنة جرحاً لهم من حيثُ الإتقانُ والضبطُ ، بل هو يشهدُ لهم ذلك ، وإنَّما أرادَ أنَّ مثلَهم لا يستحقُّ أنْ يُروى عنهم ، ليُظهر هذا للناسِ والعامة ، ويُريهم نكارةَ قولِهم حتى لا ينجرُّوا وراءه ، فيقولوا : هؤلاء الثقاتُ أدرى منّا وأعلم ، فيتبعوا دونَ علم .

وكانَ أحمدُ بن حنبل يقولُ : لو حدَّثتُ عن أحد ممن أجابَ في المحنة لحدَّثتُ عن أبي معْمَر (إسماعيل بن إبراهيم) وأبي كُريب (محمد بن العلاء بن كُريب) . ذُكر في ترجمة أبي كريب من «التهذيب» .

لذا لم يُذكر في المسند ، روايةٌ لأبي كُريب ، ولأبي معمر رواية واحدةٌ في الوجادات ، وهي على غير شرط المسند لأنَّ عبدالله هو الذي زادها .

٣- اشتراطُه في الراوي أن لا يكونَ ذا بدعة خطرة يدعو إليها :

ولم ينتظم هذا في كُلِّ البدعِ عند أحمد ، بل يُلاحَظُ أنَّ هناكَ تفاوتاً واضحاً بينَ قبوله الرواية عن صاحبِ بدعة وآخَرَ في بدعته نفسها . وهذ الأمرُ يعودُ إلى شرحنا سابقاً أنَّ الذهن (العقل) الإنسانيَّ يعاملُ المسألةَ بناءً على مجموعة من المعادلات ، إذْ تكوينُ أمرٍ ما عن راوٍ قد يصاحبُه أمورٌ عدةٌ تُساعدُ في تثبيت تلك التهمة ، وتضخيمها ، وقد يُنْظَرُ إلى السببِ نفسه في حالةٍ أُخرى على أنَّه مما يُتَجَوَّزُ فيه ، لأمورٍ صاحَبتْ خفَّفَتْ من وَطْأة تلك التهمة .

ولا يمكن لنا أن نحدِّدَ بوضوحٍ تلك التُّهَمَ التي تُسقطُ الراوي إسقاطاً تاماً ، لكن يمكنُ تقريبُها في الملاحظات الآتية :

أ- تركُ الرواية عمَّن تناوَلَ الصحابةَ وشَهَّرَ بهم :

قالَ أبو جعفر العُقيلي في «الضعفاء» ٣/٢٢٥ : قلتُ لعبدالله بن أحمدَ بن حنبل : لمَ لَمْ تكتُب عن عليِّ بن الجَعْد ؟ فقال : نهاني أبي أن أذهَبَ إليه ، فكانَ يبلغُه عنه أنَّه تناوَلَ أصحابَ النبي ﷺ .

وقال زيادُ بن أيوبَ : سألَ رجلٌ أحمدَ بن حَنْبلٍ عن عليِّ بن الجَعْد ، فقالَ الهيثمُ : ومثلُه يُسألُ عنه ؟ فقال أحمدُ : أمسكْ أبا عبدالله ، فذكره رجلٌ بشَرٍّ ، فقالَ أحمدُ : ويقَعُ في أصحاب رسول الله؟ فقالَ زيادُ بنُ أيوبَ : كنتُ عند عليِّ بن الجَعْد ، فسألوه عن القُرآن ، فقالَ : القُرآنُ كلامُ الله ، ومَنْ قالَ : مخلوقٌ ، لم أُعَنِّفْهُ ، فقالَ أحمدُ : بلغني عنه أشدُّ من هذا .

وسبقَ في كلامِ أبي زُرعة أنَّ أحمدَ لا يرى الكتابةَ عن عليِّ بن الجَعْد .

وما قيلَ في علي بن الجعد ، قيلَ في غيره ، قالَ ابنُ هانىء : قلتُ لأبي عبدالله : تُحدِّثُ عن حسين الأشقر؟ قال : لم يكن عندي ممن يكذبُ ، وذُكرَ عنه التشيُّعُ ، فقالَ له العباسُ بن عبدالعظيم : إنَّه يحدِّثُ عن أبي بكرٍ وعمر ، وقلت أنا : يا أبا عبدالله ، إنَّه صَنَّفَ باباً في معايبها ، فقالَ : ليسَ هذا بأهلٍ أنْ يُحَدَّثَ عنه .

قلت : ومع هذا فقد روى له في المسند ستة أحاديث ، إلاَّ أنه رواها قبلَ علمه بذلك .

ب- تركُ الرواية عن الداعية إلى الإرجاء والقَدَر .

لم يُعامل الإمامُ أحمد مَنْ كانَ على مذهبِ الإرجاء والقدر في حُكمٍ واحدٍ ، بل فَرَّقَ بينَ الدعاة إليه والقائلين به .

فهذا إبراهيمُ الحربي يقولُ : قيلَ لأحمد بن حنبل : يا أبا عبدالله ، سمعتَ من أبي قَطَن القَدَرِيِّ؟ قالَ : لم أَرَه داعيةً ، ولو كانَ داعيةً لم أسمَعْ منه .

وهذا محمد بن عبد العزيز الأبيوردي قال : سألتُ أحمدَ بنَ حنبل : أيُكتب عن المرجىء والقَدَرِيِّ؟ قال : نعم ، يُكتَبُ عنه إذا لم يكن داعياً . وبنحوه في رواية أبي داود عن أحمد .

قالَ الخَطيبُ عقبَ مقولة الإمام أحمد في «الكفاية» ص١٧٠ : إنَّما منعوا أن يُكْتَبَ عن الدعاة خوفاً أن تحملَهم الدعوةُ إلى البدعة والترغيب فيها على وضعٍ ما يُحَسِّنُها .

ومن الأمثلة على هذا الصنف شَبابةُ بن سَوَّار الفَزاري المدائنيُّ ، فقد روى عنه أحمد في المسند خمسةَ أحاديث وقد صرَّحَ أنَّه كانَ داعيةً للإرجاء . وقال : كنتُ كتبتُ عن شَبابة قديماً شيئاً يسيراً قبلَ أن نَعْلَمَ أنَّه يقولُ بهذا ، يعني الإرجاء . نقلَ ذلك العُقيليُّ ١٩٦/٢ ، وعنه الذهبي في«السير» ٥١٤/٩ و ٥١٦ .

ونقلَ السخاوي في«فتح المغيث» ٣٣٠/١ : قال عبدُالله بنُ أحمد قلتُ لأبي : لمَ رَوَيْتَ عن أبي معاويةَ الضرير وكانَ مرجئاً ، ولم ترو عن شَبابةَ بنِ سوَّار وكانَ قدريّاً؟ قال : لأنَّ أبا معاويةَ لم يكن يدعو إلى الإرجاء ، وشبابةَ كانَ يدعو إلى القَدَر .

قلت : وقد كتبَ الإمامُ أحمد عن كثيرٍ مِمَّن ذكر أنَّهم مرجئة أو قَدَرية :

كعبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري ، وكانَ قَدَرِيّاً .

وعمرو بن الهيثم البصري ، وفيه قالَ رجلٌ لأحمد : إنَّ هذا تكلَّم بعدَكم في القَدَر ، فقالَ أحمدُ : إنَّ ثُلثَ أهلِ البصرة قَدَرِيَةٌ .

ومحمد بن الحسن بن آتش اليماني ، قالَ فيه أحمد : كانَ من القَدرية الكبار .

ومحمد بنُ مُيَسَّر الجُعفي ، قال فيه أحمد : صدوق لكن كانَ مرجئاً ، فقالَ أبو دواد له : كتبتَ عنه ؟ قالَ : نعم . . . وغيرهم .

ونلاحظُ من النظر في أقواله في الرجال أنَّه لم يمتنع عن أصحاب البدعِ (المرجئة والقدرية) إلاَّ إذا نَفَذَ منهم الخَطَرُ إلى غيرِهم ، وكانوا دعاةً إلى بدَعهم .

ومن هذا القَبيلِ قال إبراهيم الحَرْبي : قيلَ لأحمد بن حنبل : في حديثك أسماءُ قَوْمٍ من القَدَريَّة ؟ فقال : هُوَ ذا ، نحن نُحَدِّثُ عن القَدَريَّة .

وقالَ الحسينُ بن الفرج : سمعتُ أحمد بن حنبل وسألني مَنْ بقيَ عندكم من أصحاب عبدالله؟ قلت : عبدان ، قال : ما حالُه ؟ قلتُ : مذهبُه مذهب الإرجاء ، أخبُرُه ، قال : يُكْتَبُ عنه وإنْ كانَ . «الكفاية» ص١٧٢ .

قلت : وما قيلَ في المرجئة والقَدرية يُقالُ أوسعَ منه في التشيُّع ، فهذا المذهبُ أكثرُ انتشاراً وأتباعاً ، ولا نريدُ أن نُطيلَ هذه المسألة ، فإنَّها أكبرُ منْ أن تُبْحَثَ في مجلدَّات .

ونكتفي تلخيصاً بإيرادِ مقولة عليّ بن المديني : لو تركتُ أهلَ البصرة لحالِ القَدَرِ ، ولو تركتُ أهلَ الكوفة لذلك الرأي (يعني التشيع) خَرِبَت الكتبُ . قالَ الخَطيبُ في«الكفاية» ص١٧١ قولُه :«خربت الكتبُ» ، يعني لذهبَ الحديثُ .

جـ- تركُ الروايةِ عن أهلِ الرأي ، أصحاب أبي حَنيفةَ :

وهذا واضحٌ في مواقفَ له تُروى ، وشيوخٍ أدركهم وسمعَ منهم كأبي يوسف القاضي ، فإنه لم يُحدِّث عنهم ويكتب حديثَهم في كتبِه المُصَنَّفة . وذلك لِما عُرِفَ عنهم في بعض العقائد (كالإرجاءِ المنسوب إليهم) وتقديم الرأي . . .

وقالَ عبدُالله بن أحمد في«علل أبيه» (٥٣٣٢) : سألتُ أبي عن أسَد عمرٍ وقال : كانَ صدوقاً ، وأبو يوسُفَ صدوقٌ ، ولكنَّ أصحابَ أبي حَنيفةَ لاينبغي أنْ يُروى عنهم شيءٌ .

وقال (١٧٠٧) عن أبيه : أهلُ الرأي لا يُروى عنهم الحديثُ .

وقالَ عبدُالله بن أحمد أيضاً في«العلل » (٥٣٢٩) : سألت أبي عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفةَ صاحب الرأي ، قال : لا أروي عنه شيئاً .

وفَسَّرَ ذلك في رواية حنبل بن إسحاق عنه- كما في اللسان ١٢٢/٥- قال : كانَ أبو يوسفَ

مَضعَّفاً في الحديث ، وأمَّا محمدُ بنُ الحسنِ وشيخُه فكانا مخالفين للأَثَرِ .

٤- اشتراطُه في الراوي أن يكونَ ماتَ ، إلاَّ أفراداً :

وكانَ هذا صفةً لبعضِ المحدِّثين لا يروونَ إلاَّ عن مَنْ ماتَ قبلَهم ، وفي هذا أخبارٌ :

منها : أنَّ ابنَ عونٍ قالَ : قلتُ للشعبيِّ : أَلاَ أُحَدِّثُك؟ قال : فقالَ الشَّعبيُّ : أعَنِ الأحياء تحدثني أم عن الأموات ؟ قال : قلتُ : لا بل عن الأحياء ، قال : فلا تحدثني عن الأحياء . ذكره الخطيب في «الكفاية» ص ١٨٥ .

ولعلَّ من هذا القبيل كانَ الإمامُ أحمد ، فقد كانَ لا يروي عن الأحياء إلاَّ مَنْ جاوزَ عندَه منزلةَ الرضا ، وهم قلَّةٌ .

قالَ عبدُالله بن أحمد في «العلل» (٣١٠) : كانَ أبي إذا رضي عن إنسانٍ وكانَ عنده ثقةً حدَّثَ عنه وهو حيٌّ ، فحدَّثنا عن الحكمِ بن موسى ، وهو حيٌّ ، وعن هيثمِ بن خارجةَ ، وأبي الأحوص ، وخَلَفٍ ، وشُجاعٍ ، وهُم أحياءُ .

وقالَ عبدُالله كما في المسند (١٦١٧٠) : حدثنا أبي ، حدثنا سعيدُ بنُ منصور . (قال عبدُالله : حدثنا أبي عنه وهو حيٌّ) .

وقالَ عبدُ الله كما في«التعجيل» (٥٤) في ترجمة إسماعيل بن محمد بن جَبَلَة السرَّاج : كانَ من خيار الناس ، كانَ أبي يُحدِّثُ عنه وهو حيٌّ وبعدَما ماتَ .

مما تقدَّم فائدةٌ : أنَّ الإمامَ أحمدَ قد يمتنعُ عن الرواية عن بعضِهم إذا كانَ مِمَّن تأخرَت وفاتُه ، وهذا ملاحظٌ عند أئمة الحديث عامَّةً ، قلَّ أن يرويَ أحدهم عن أقرانه ، أو الأحياء من شيوخه ، فإذا ماتَ الأقرانُ والشيوخُ حدَّثوا عنهم ، والرواية عن الأقرانِ لا يُلْجأُ إليها إلاَّ عند الحاجة ، لأنَّ الأصلَ في الرواية طلبُ العلّو في الإسناد ، والروايةُ عن الأصاغر يعني النزول في إسناد الحديث ، وهذا غيرُ مرغوبٍ لعدة أمورٍ : منها التمثُّل بالأكابر ، وبيانُ الجدِّ من الصغر في الطلب ، وقلةُ احتمالات الخطأ في الروايةِ بقلَّة عدد رجالِ الإسناد .

وقد ذكرَ الإمامُ أحمد مثالاً- نقلَه عنه ابنه- في المسندِ يُبَيِّنُ أنَّ بعضَ الأحاديث قد فاتَتْهُ فلم يسمعها بسببِ أنه كانَ ينتظرُ سماعَها مِمَّن يعلو بالإسناد ، لا من تلامذة ذاك الشيخ في حياته ، فَفَوَّتَ السماعَ ولم يسمع من تلامذته رغبةً وأملاً أن يسمعَها من الشيخ ، فلم يسمعها منه أيضاً . وما كانَ لأحدٍ أن يُحَدِّثَ عن الشيخِ في حياته من قِبَلِ غيره :

قالَ عبدُالله (١٤١٨٤) : حدثني أبي : أنَّ عقيلَ بنَ معقل هو أبو إبراهيم بن عَقيل . قالَ أبي : ذهبتُ إلى إبراهيم بن عقيل وكانَ عَسِراً لا يوصَلُ إليه ، فأقمتُ على بابه باليمنِ يوماً أو يومين ، حتى وصلتُ إليه ، فحدَّثني بحديثين ، وكانَ عندَه أحاديثُ وهب عن جابر ، فلم أقدر أن أسمعَها من عُسْره ، ولم يُحدثنا بها إسماعيلُ بن عبدالكريم ، لأنَّه كانَ حياً ، فلم أسمَعْها من أحد آخَرَ .

ومعنى هذه العبارة أنَّ الإمامَ أحمد رحمه الله لَمَّا دَخَلَ اليمنَ سمعَ من أئمتها ، فسمع من عبدالرزاق ، وإسماعيل بن عبدالكريم وغيرهما ، فلم يكن حريصاً على سماعِ أحاديث وهب عن جابر من إسماعيل ، ولاحدَّثه بها إسماعيلُ ، لأنَّه إنَّما سمعَها من إبراهيمَ بن عقيل بن معقل ، وكانَ ما زالَ حياً ، فالسماعُ منه لعلوِّ الإسناد أولى ، والمشايخُ يعلمون اهتمامَ الطلبة بسماع الأسانيد العالية ، دونَ غيرها . فمن العَبَث أن يُعْرَضَ عليهم أحاديث عن مشايخ أحياء ، يمكنُ الوصولُ إليهم ، فلمَّا كانَ الإمامُ أحمد في اليمن طَمِعَ أن يسمعَ تلك الأحاديث بعلوٍّ من إبراهيم بن عقيل ، وبقي على هذا حتى فاته السماع ورَحَلَ من اليمن إلى بلده ، فماتَ إبراهيمُ بن عقيل ، وصارَ من الصعب الرجوعُ إلى اليمن مرةً أُخرى للسماعِ من إسماعيل بن عبدالكريم الذي سمعَ هذه الأحاديث من إبراهيم . . . فذهبت عليه ولم يُحَصِّلْ منها شيئاً .

الثاني

حدودُ قَبولِ كتابة الحديث عن الراوي والتحديث به

نلاحظُ من خلال ما اطلعنا عليه من تراجم عند المتقدمين أنَّ هناكَ اختلافاً بينهم في أمرين : **الأول** : الحدودُ التي بها يُقْبَلُ الراوي ويُكْتَبُ عنه . **الثاني** : ماهية ونسبة هذه الحدود .

أي : إنَّ النظَر في الراوي نفسه يكونُ من جهتين : صحَّة ما نُسبَ إليه من غَضٍّ وتقصيرٍ ووهمٍ ، ومدى الاعتماد على الحدود المسقطة والحدود المقبولة ؟!

ومثلُ هذا موضوعٌ كبيرٌ ، يهمُّنا منه الآن موقفُ الإمام أحمد من هذه الحدود الفاصلة ، ومتى يدخلُ الراوي في زُمرةِ المقبولين في الرواية؟ وأعني في بحثي هُنا مَنْ تُكُلِّمَ فيه ، أو نزلَ عن مرتبةِ الأئمة الأثبات ، وإلاَّ فالثقاتُ الأثباتُ لا يختلفُ فيهم أحدٌ ، ويمكنُ جمعُ ذلك في النقاط الآتية :

١- **إنَّه يعتدُّ بالعدالة والصدق النفسي في الرواية** ، ويعدُّه مجوِّزاً له في الرواية إذا لم يظهر في حديثه نكارة .

كما في ترجمة محمد بن سلمة الحَرَّاني ، قال أحمد : لم يكن من أصحاب الحديث ، ولم يكن به بأس ، أُراه رجلاً صالحاً ، وأثنى عليه خيراً .

٢- **لا يَعُدُّ الصلاحَ في الراوي** سبباً كافياً للرواية عنه ، بل يجب أن يتوفَّرَ فيه أيضاً الضبطُ أو ما يُشبهُ ، حتى يُخرَجَ من المتعمدين الكذبَ أو غير المتعمدين .

كما في ترجمة مُصْعَب بن المقدام الخَثْعمي الكوفيِّ . قال فيه أحمد : كانَ رجلاً صالحاً ، رأيتُ له كتاباً ، فإذا هو كثير الخطأ ، ثم نظرتُ في حديثه فإذا أحاديثُه متقاربةٌ عن الثوريِّ .

٣- لا يَعُدُّ كثرةَ الخطأ سبباً كافياً للعزوف عن حديثه ، وعدم الرواية عنه ، إلاَّ إذا تركَه الناسُ ، وقلبَ الأحاديث ، وشابَه الساقطين في أحاديثهم .

كما في ترجمة مؤمَّل بن إسماعيل ، فقد أكثر عنه ، وقالَ : كانَ يُخطىءُ . ووصفَه بكثرة الخطأ : أبو حاتم ، والبُخاريُّ ، والساجي ، والدارقطني ، ومحمد بن نَصر المروزيِّ .

وكما في ترجمة الوليد بن مسلم ، فقد أكثرَ عنه ، وقالَ : ما رأيتُ أعقلَ منه ، وهو كثيرُ الخطأ ، قدمَ إلى مكة مرتين ، وكتبتُ عنه في إحداهما قَدْرَ أربع مئة حديث .

وكما في ترجمة أبي بكر بن عياش ، فقد روى عنه أحدَ عشرَ حديثاً ، وقالَ فيه : كانَ كثيرَ الخطأ

جداً إذا حدَّث من حفظه .

وكما في ترجمة معاويةَ بن هشام القصَّار ، أبي الحسن الأزدي الكوفي ، فقد روى عنه تسعةً وعشرين حديثاً ، وقالَ فيه : كانَ كثيرَ الخطأ .

٤- لا يَعُدُّ **التشيُّع** دليلاً على رفضِ الحديث ، بل كانَ يُناقشُ حديثَ الراوي بعيداً عن مذهبه ، إلاَّ إذا كانَ غارقاً في المذهب حتى يؤثِّرَ فيه على عدالته ، فقد يتركُه حينَها .

كما في ترجمةِ محمد بن فُضيل بن غَزْوانَ الكوفي ، فقد أكثر عنه ، وقالَ : كانَ يتشيَّعُ ، وكانَ حسنَ الحديث .

٥-لا يَعُدُّ **القدرَ والإرجاء** تهمةً تُنزلُ من الراوي الثقة إلاَّ إذا كانَ داعياً لهما ، وقد سبقَ أن ذكرنا أمثلةً وتفصيلاً .

٦- لا يُعُدُّ **الغَفْلَةَ** مسقطةً للراوي نفسه ، أو مانعةً لنا من الرواية عنه ، فقد يروي أحمد عنه ويُكثرُ إذا كانت الغَفْلَةُ في أحاديث دونَ أُخرى ، لم يوصَلْ بها إلى درجة التَّرْك .

كما في ترجمة محمد بن مصعب بن صَدَقَةَ القَرْقساني ، قالَ فيه أحمد : حديثُ القرقساني عن الأوزاعي مقارب ، وحديثُه عن حمَّاد بن سلمةَ فيه تَخليطٌ . وقالَ : لا بأسَ به ، كانَ رجلاً صالحاً يقُصُّ ، ربَّما جَلَسَ إليه ابنُ عُلَيَّةَ ، ولم يكن من أصحابِ الحديث ، كانَ مُغَفَّلاً .

وقالَ في ترجمة محاضر بن المورِّع الكوفي : سمعتُ منه أحاديث ، لم يكن من أصحاب الحديث ، كان مغفَّلاً جداً .

٧- لا يَعُدُّ **التدليسَ** سبباً للامتناعِ عن حديث الراوي وإسقاطه .

كما في ترجمة محمد بن عبدالرحمن الطُّفاويِّ البَصْري ، قالَ فيه أحمد : كانَ يُدلِّسُ .

٨- لا يَعُدُّ **الضعفَ** في الراوي مانعاً لنا من الرواية عنه إذا كانَ بعضُ حديثه مما يحتملُ ، أو في غير باب الأحكام ، فيُذكر استئناساً ، لأنَّها ليست في الحلالِ أو الحرام فيُتَشَدَّدُ في روايتها .

كما في ترجمة النضر بن إسماعيل بن حازم الكوفي ، قالَ فيه : لم يكن يحفظ الإسناد ، كتبنا عنه ، ليس بقويٍّ ، يُعتبرُ بحديثه ، ولكن ما كانَ من رقائق .

٩- إذا اتُّهم الراوي **بالكذب** ، ولم يظهر للإمامُ أحمد أدلةُ ذلك ، قَبلَ كتابةَ حديثه ، وروى عنه .

كما في ترجمة نصر بن باب ، فقد قالَ البخاري : يرمونه بالكذب ، وقال ابنُ المديني : رميتُ

حديثه ، واشتدَّ عليه الآخرون . وقالَ عبدُالله بن أحمد - كما في المسند ٣/٣١٠- : قلتُ لأبي : سمعتُ أبا خيثمةَ يقولُ : نصرُ بنُ باب كذَّابٌ ، فقال : استغفرُ الله ، كذَّابٌ ، إنَّما عابوا عليه أنَّه حدَّث عن إبراهيم الصائغ ، وإبراهيم الصائغ من أهلِ بلده ، فلا يُنكر أن يكونَ سمعَ منه .

١٠- يُكتبُ إذا احتُمل حديثُه ، ومُدِحَ من قِبَلِ المُقرَّبينَ إليه .

كما في ترجمةِ الوليدِ بن القاسم بن الوليد الهمداني الكوفي ، قال فيه أحمد : ثقةٌ كتبنا عنه ، وكانَ جارَ يعلى بن عُبيد ، وقد سألتُ يعلى عنه ، فقالَ : نعْمَ الرجلُ ، ما رأينا إلاَّ خيراً . وقال أيضاً : قد كتبنا عنه أحاديثَ حساناً عن يزيد بن كيسان ، فاكتبوا عنه .

١١- يُكتَبُ إذا لم يظهر في روايته ما يُستَدَلُّ به على تركه .

كما في ترجمةِ يحيى بن يزيد بن عبدالملك النَّوفلي العابد ، قال فيه أحمد : لم يكن عنده إلاَّ عن أبيه ، ولو كانَ عنده غيرُه لتبيَّنَ أمرُه .

١٢- يُكتب إنْ كانَ في حديثه الخطأ فقط ، دونَ اعتبار إسقاط الناس له .

كما في ترجمةِ علي بن عاصم بن صُهيب الواسطي ، قال فيه أحمد : كانَ يغلط ويُخطىءُ ، وكانَ فيه لجاجٌ ، ولم يكن مُتَّهماً .

وقالَ الذُّهلي : قلتُ لأحمدَ في عليِّ بن عاصم وذكرتُ له أخطاءَه ، فقال أحمد : كانَ حمادُ بن سلمةَ يُخطىءُ ، وأومأ أحمدُ بيده خطأً كبيراً ، ولم يَرَ بالرواية عنه بأساً . (يريدُ : أنَّا نُدخلُ في الكتابة أحاديث رواة كثيرين يُخطئون كثيراً ، وعلي بن عاصم من هذا القبيل ، فلا بأسَ بالرواية عنه) .

وقالَ ابنُ معين : كذَّابٌ ليس بشيء ولا يُحْتَجُّ به ، قيلَ له : ما أنكَرْتَ منه؟ قال : الخطأ والغلط ، ليس ممن يُكتبُ حديثُه ، وقيل له : أنَّ أحمدَ يقولُ : إنَّ عليَّ ابنَ عاصم ليس بكذاب ، فقالَ : لا والله ، ما كانَ عليٌّ عنده قطُّ ثقةً ولا حدَّثَ عنه بشيءٍ ، فيكفَ صارَ اليومَ عنده ثقةً .

قلت : وقد روى عنه مئةً وأربعةَ أحاديث .

الثالث

أسباب كتابة الحديث وروايته عن الضعفاء

سبقَ أن ذكرنا عن الإمام أحمد أنَّ في منهجيته إسقاطَ الكتابة عن الكذابينَ والمتروكينَ ، ومَنْ أجابوا في المحنة ، والداعين إلى بِدَعٍ خَطِرةٍ . . . بل هو تأصيلٌ لا يُشَكُّ أنَّه عليه ، بالمقارنةِ والقياس . . . إلاّ أنَّ هذه القواعدَ عادةً عند المحدثين غير مطَّردة ، فسرعانَ ما يأتي الظاهرُ على خلافها . فهَلْ هو التناقض ، أم إنَّ قاعدةً أخرى أو قواعدَ دخلت إلى القاعدة الأولى ، فغيَّرت فَحْواها ، وأبانت عن مقصودها .

فوجدتُ أسباباً كثيرةً علمية ونفسيةً ، أمالَت القاعدةَ إلى أسلوبٍ آخَرَ ، كانَ فيه بعضُ الأسباب المقنعة أو غير المُقنعة اعتذاراً للروايةِ عن الضُّعفاء ، يمكنُ إجمالُها بالآتي :

١- يأتي بالحديث عن الضعيفِ ، لأنَّه مما فاته أن يرويَه عن الثقاتِ : كما في حديثي إبراهيم بن نصر التِّرمذيّ .

٢- يأتي بالحديث عن الضعيفِ ، إذا لم يروِ عنه غيرَه وقد توبع : كما في حديث حجَّاج بن نُصير القساطيطي .

٣- إذا لم يكن يرى ضعفَ الراوي جداً ، فروى عنه وحدَّث ، ثم رأى ذلك بعدَ أن نُبِّه إلى ما فيه فرجع : كما في أحاديث الحسين بن الحسن الأشقر الكوفيّ .

٤- قد ينتقي من حديث الضعيف حديثاً واحداً تُوبع فيه ، ويذكره من بابة التنويع ، ويُسقطُ ما تبقى من حديثه : كما في أحاديث الحكم بن مروان الضرير ، وعبدالحميد بن عبدالرحمن الحمَّاني ، ومحمد بن عثمان بن صفوان الجُمحي . ومحمد بن القاسم الأسدي الكوفيّ .

٥- إذا احتملَ أحاديثَ الراوي ، وكانَ أكثرُها في المتابعاتِ : كما في أحاديث سيَّار بن حاتم العَنَزي البَصْريّ .

٦- إذا كانَ حديثُه في المتابعاتِ والشواهد ، وكانَ ممن يُكتب حديثُه للاعتبار : كما في أحاديثِ إسماعيل بن محمد بن جُحادة اليامي ، ويحيى بن يمان العجلي الكوفيّ .

٧- إذا كانَ حديثهُ في المتابعاتِ تامةً أو قاصرةً ، وهو معروفُ الضعف : كما في أحاديث عمرو ابن مجمِّع بن يزيد السَّكُوني الكوفيّ .

٨- إذا كانَ الراوي ممن يصلح في رأيه وليس كذَّاباً، وكانَ حديثه مما يدخُلُ في المسانيد أو السنن، أي: يُكتب حديثُه: كما في أحاديث عامر بن صالح بن عبدالله الزُّبيري المدني، وعبدالله بن واقد الحرَّاني، ونصر بن باب الخُراساني.

٩- إذا كانَ الراوي ممن لا يضعف حديثُه جداً في رأيه، وقد وُصفَ بالصدق إلاَّ أنَّ له أحاديثَ مناكيرَ: كما في حديث عبدالله بن معاوية الزُّبيري البصري.

١٠- إذا جاء به لبيان الخلاف الذي وقعَ فيه الشيخُ، بإبدال بعض الإسناد والوهم فيه: كما في حديث عمر بن هارون بن يزيد الثقفي مولاهم البلْخي.

١١- إذا جاء به لبيان قدَم سماعه من الشيخ وعلوّ إسناده، لأنَّه لا يصحُّ عنده إلاَّ بإسناد نازل، فيذكر الحديثَ النازل الصحيح عن شيخه، ثم يعقبه برواية الشيخ الضعيف لكن بإسناد عالٍ: كما في حديث كثير بن مروان السُّلمي.

١٢- إذا كانَ الشيخُ صدوقاً في نفسه، لكنه لم يكن من أصحاب الحديث، ولم يكن يتعمد الكذب أو الخطأ: كما في محاضر بن المُورِّع.

١٣- إذا كانَ ممَّا اختُلف فيه عن أحمد، فمرةً أسقطه، ومرةً قال: لا بأسَ به. فإذا صحَّت الروايتان فكأنَّه تردَّد فيه أو رجَعَ عن أحدهما بعدَ تصنيف المسند، فلم يتمكن من الرجوع إلى المسند مرةً أُخرى لضرب تلك الأحاديث: كما في أحاديث محمد بن جعفر الرازي البزَّار المدائني.

١٤- إذا لم يجزم بضعفه، وكانَ فيه اختلافٌ: كما في أحاديث محمد بن الحسن بن آتش اليماني.

١٥- إذا كانَ يذكرُ له أحاديثَ الرقائق فقط، من باب الاستئناس، لا الإلزام: كما في أحاديث النضر بن إسماعيل بن حازم البجلي.

١٦- إذا كانَ ممَّا ذكرَ إسقاطَه والضربَ على حديثه محمودُ بن غيلان، إذ يقولُ: إنَّ أحمدَ وابنَ معين وأبا خيثمةَ قد ضرَبُوا على حديثه وأسقطوه. فما نُقلَ هكذا فيه نَظَرٌ، لأنَّه خلافُ الواقع تطبيقاً وفي أحيان أُخرى مقولةً: كما في أحاديث عبدالقدوس بن بكر بن خُنيس الكوفي، وكثير بن مروان السُّلمي، ونصر بن باب الخُراساني.

١٧- قد يقعُ السهو أحياناً، ولا يُذكَرُ في كتاب كبيرٍ كالمسند، وهي أحاديثُ واضحة، الصوابُ في عدم إيرادها والله أعلم: كما في حديثي تليد بن سليمان المحاربي، ومحمد بن كثير البصريّ.

١٨- إذا كانَ الحديثُ من زِيادات ابنه عبدالله بن أحمد على أبيه ، وهي في الوجادات ، وجدَها عبدُالله في أصولِ كتبِ أبيه الجامعة للأحاديث ، فاستخرجَها وزادَها على المسند ، أو كانت في أصلِ المسند ، لكن لم يسمعها : كما في أحاديث سعيد بن محمد الورّاق .

١٩- إذا جاءَ بالرواية الضعيفة مقرونةً بإسناد آخر .

٢٠- إذا جاءَ بالرواية مضطراً إليها ليعزُوَ إليها رواية أخرى بالمعنى .

٢١- إذا كانَ البابُ مما يحتملُ أن يُذْكَرَ فيه تلك الرواية .

٢٢- إذا كانَ ثقةً في رواية شيخٍ بعينه ، ضعيف في غيره .

● فهذه هي الحالاتُ التي استحضرتني أثناء تَجْوالي في المسند ومشايخه ، ولعلَّ ما ذكرتُه غيرُ كافٍ لإجماله ، لذا عملتُ على أن أذكُرَ التفصيلَ في كُلِّ راوٍ من الضعفاء الساقطين أو الذين كادوا أن يكونوا فيهم ، فتكونَ الدقةُ في الأحكام والنتائج أكثرَ مما لو كانَ أمراً نظرّياً ، وإليك ما قدَّمتُ والله المستعانُ :

١- إبراهيم بن نصر التِّرْمذيُّ ، وهو إبراهيمُ بنُ أبي الليث .

قالَ يعقوبُ بن شَيبةَ : كانَ أصحابُنا كتبوا عنه ثم تركوه ، وكانت عنده كتبُ الأشجعي فلم يقتصر على الذي عنده حتى تَخطَّى إلى أحاديثَ موضوعة .

وكذَّبه ابنُ معين .

وقالَ صالح جزرة : كانَ يكذبُ عشرين سنة .

وقالَ الساجي : متروك .

وقالَ عبدُالله بنُ أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقيُّ : أولُ مَنْ فطن له أنَّه يكذبُ أبي .

وقالَ ابن وارةَ : حدثنا قديماً قبلَ أن يفسُدَ .

وقالَ النسائي : ليس بثقة .

وقالَ ابنُ سعد : كانَ صاحبَ سنة ويُضَعَّفُ في الحديث .

وقال ابنُ معين في رواية أبي دواد : ضُعِّفَ بخمسة أحاديث .

قلت : له في المسند حديثان . الأول برقم (٤١٩) جاءَ متابعةً وأحالَ متنه إلى الحديث السابق له .

والآخر برقم (١٧٦٩٩) ذكره في مسند مُقلٍّ «يعلى بن مُرَّة» . وقد تُوبعَ فيه عند ابن الجارود في

«المنتقى» (٣٥٣) ، والبيهقي ١٤٥/٤ من طريقي حفص بن عبدالرحمن والوليد بن مسلم ، عن سفيان الثوري . فلم يأخذ الإمامُ أحمدُ الحديث عن الوليد ، فقد سمعَ بعضَ حديثه فقط في حَجّه ، ولمَّا رحَلَ إليه كانَ قد ماتَ . وكذا لم يسمع حفصاً . فلم يكُن بُدٌّ أنْ يرويَ الحديثَ عن إبراهيم بن نصر الترمذي ، عن الأشجعي ، عن سفيان . وقد افتقدَه عن غيره !!

٢- إسماعيلُ بنُ محمد بن جُحادةَ الياميُّ ، ويقالُ : الأَوْديُّ مولاهم .

قالَ البخاري : عن ابن معين : ليس بذاك وقد رأيتُه .

وقالَ الدُّوريُّ : عن يحيى : لم يكن به بأسٌ وقد سمعتُ منه .

وقالَ أبو حاتم : صدوق صالح الحديث .

وقال أبو داود : ليس بذاك القويِّ .

وقال عثمان بن أبي شَيبةَ : لا يسوى شيئاً .

وقالَ ابنُ حبان : كانَ يُخطىءُ حتى خَرَجَ عن حدِّ الاحتجاجِ به إذا انفردَ .

وذكَره في الثقات أيضاً !!

قلت : ظاهرٌ أنَّه ضعيف ، لكن يُكتَبُ في الاعتبار . وإنَّما أخرجَ له أحمد في مسنده حديثاً واحداً فقط ، برقم (٦٧٨٣) عنه عن حجاج بن أرطاة ، عن عمرو بن شُعيب . . . وأظنُّ السببَ في مجيئه أمرين : الأوَّل : أنه متابَعٌ فيه عن عمرو بن شُعيب . الثاني : أنَّ المشهورَ من الرواية عن حسين المعلِّم عن عمرو بن شُعيب ، ويرويه عن عمرو أيضاً : مطرُ الوراق ، ومقاتلُ بن سليمان ، وحجاج بن أرطاة . فأوردَ رواية مطر على ضعف في روايتيهما ليبيِّن أنَّ الحديثَ لم ينفرد به حسين المعلِّم . وعلى أيٍّ فالروايةُ في المتابعاتِ ، ولا داعيَ لذكرها إلاَّ من بابة التنويع وكثرة مخارج الحديث ، وإلاَّ أكثرَ عن إسماعيل ، وذكرَ له غير هذا الحديث .

٣- تليد بن سليمان المحاربيُّ الأعرجُ الكوفيُّ .

قالَ أحمد : هو عندي يكذبُ .

وقالَ ابنُ معين : ليس بشيء ، كذَّاب كانَ يشتم عثمانَ . .

وقال أبو داود : رافضيٌّ خبيث ، رجلُ سُوْء يشتمُ أبا بكر وعمر .

وقال ابنُ عدي : يتبيَّنُ على رواياته أنَّه ضعيف .

وقالَ الساجي : كذَّاب .

وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش : رديءُ المذهب منكر الحديث ، روى عن أبي الجحاف أحاديثَ موضوعة . زادَ الحاكم : كذَّبه جماعةٌ من العُلماء .

وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالقوي عندهم .

وقالَ ابن حبان : كانَ رافضياً يشتمُ الصحابةَ ، وروى في فضائل أهلِ البيت عجائب .

وضَعَّفه غيرُهم . . .

قلت : ليس له عند أحمد إلاَّ حديث واحدٌ برقم (٩٦٩٦) يرويه عن أبي الجحاف ، عن أبي حازم ، عن أبي هُريرة قال : نظر النبيُّ ﷺ إلى عليٍّ والحسنِ والحُسينِ وفاطمةَ ، فقالَ :« أنا حَرْبٌ لِمَنْ حارَبَكُم ، سِلْمٌ لمن سالَمَكُم » .

وما كانَ ينبغي أن يُروى مثلُ هذا في المسندِ ، وإلاَّ لزمَ الإمامَ أنْ يرويَ أحاديثَ كثيرةً في هذا الباب موضوعةً . ولعلَّ إيرادَه له سَهْوٌ منه رحمه الله .

٤- حجّاج بن نُصير الفساطيطيُّ القَيْسيُّ ، أبو محمد البصريُّ .

ضَعَّفَه ابنُ معين ، والنسائي ، وابن سعد ، والدارقطني ، والأزديُّ ، وأبو أحمد الحاكم ، وابن قانع ، وغيرُهم .

وقال أبو داود : تركوا حديثَه .

وقالَ العجلي : كانَ معروفاً بالحديث ولكنه أفسدَه أهلُ الحديث بالتلقين ، كانَ يُلَقَّنُ ، وأُدخل في حديثه ما ليس منه فتُرِكَ .

وقالَ علي بن المديني : ذهبَ حديثُه ، كانَ الناسُ لا يحدثونَ عنه .

قلت : لم يسمع منه أحمد غير حديث واحد ، وهو الحديث الوحيد الذي له في المسند ، قال برقم (٢٣٢٧٣) : حدثنا حجَّاجُ بنُ نُصير الفساطيطي (ولم أسمع منه غيرَه) قال : حدثنا قُرَّةُ بنُ خالد ، عن أنس بن سيرين ، حدثني أبو زيد بن أخطب قال : قالَ لي رسولُ الله ﷺ : جَمَّلَكَ اللهُ . قال أنس : وكانَ رجلاً جميلاً حسنَ الشمط .

قلتُ : وقد أوردَ ابنُ عدي جُملةَ مناكير حجاج بن نُصير ، وليس هذا منها . (الكامل ٦٤٨/٢) . وقد رُويَ هذا الحديث بإسناد آخَرَ عند أحمد برقم (٢٣٢٦٩ ، ٢٣٢٧١) مما يدلُّ أنَّه لم يعتمد حديث حجاج لذاته . وإنَّما أوردَه في المتابعة .

٥- الحسينُ بن الحسن الأشقر الفَزاري الكوفي .

قال البخاري : عنده مناكير .

وقال أبو زُرعة : منكر الحديث .

وضَعَّفه أبو حاتم والنسائي والدارقطني وأبو أحمد الحاكم فقالوا : ليس بالقويِّ .

وقال الأزدي : ضعيفٌ ، سمعتُ أبا يعلي قال : سمعتُ أبا معمر الهُذَلي يقولُ : الأشقر كذَّابٌ .

وقال ابنُ عدي : له مناكير ، في بعضها البلاءُ عندي من الأشقر .

وذكر له العُقيلي أحاديثَ ، قال في بعضها : لا يُتابَعُ عليه ولا يعرفُ إلاَّ به ، لا أصلَ له . وقال الجوزجاني : غالٍ من الشتامين للخيرة .

وقالَ أحمد : لم يكن عندي ممن يكذبُ ، وذكر عنه التشيع ، فقال له العباسُ ابن عبدالعظيم : إنَّه يُحَدِّثُ في أبي بكرٍ وعمرَ . وقلت أنا(أي : أحمد بن محمد بن هانيء) : يا أبا عبدالله ، إنَّه صنَّف باباً في معايبهما ، فقال : ليس هذا بأهلٍ أن يُحَدَّثَ عنه . وقال له العباسُ : إنه رَوَى عن ابن عُيينة (فذكر الحديث) فاستعظمه أحمدُ وأنكره . (وذكر حديثاً آخر) فأنكره جداً وكأنَّه لم يشُكَّ أنَّ هذين كَذِبٌ .

ثم حكى العباسُ عن علي بن المديني أنه قال : هما كذبٌ ليسا من حديث ابن عُيينةَ .

وقالَ ابنُ الجُنيد : سمعتُ ابنَ معين ذكرَ الأشقر ، فقالَ : كانَ من الشيعة الغالية ، قلتُ : فكيف حديثُه ؟ قال : لا بأسَ به ، قال : صدوق ، قال : نعم كتبتُ عنه .

قلت : ليس له عند أحمد في«مسنده» غير أربعة أحاديث

الأول : برقم (٨٨٨) من حديث عليٍّ قال : لمَّا قتلتُ مَرْحباً جئتُ برأسه إلى النبي ﷺ . وذكره العُقيلي ٢٥٠/١ ببعض اختلاف وقال : لا يُتابَعُ عليه ولا يُعْرَفُ إلاَّ به .

الثاني : برقم (٢٢٦٧) ، (٢٩٨٩) من حديث ابن عباس قال : مَرَّ يهوديٌّ برسول الله ﷺ وهو جالسٌ ، قال : كيف تقولُ يا أبا القاسم يوم يجعلُ اللهُ السماءَ على ذهْ؟ . . . فذكره . وقد تُوبعَ عند الترمذي (٣٢٤٠) .

الثالث : برقم (٢٢٦٨) ،(٢٩٩٠) من حديث ابن عباس قالَ : أصبَحَ رسولُ الله ﷺ ذات يوم وليس في العسكر ماءٌ ، فأتاه رجلٌ . . . فذكره . وقد توبعَ عند الدارمي (٥٢) .

الرابع : برقم (٤٤٣٨) من حديث ابن مسعود قال : مرَّ يهوديٌّ برسول الله ﷺ وهو يُحَدِّثُ أصحابَه قال : فقالت قريش : يا يهوديُّ ، إنَّ هذا يزعُمُ أنَّه نبيٌّ . . . فذكره . وقد توبع عند النسائي في «الكبرى» (٩٠٧٥) .

قلت : فكأنَّ الإمام أحمد رحمه الله استجاز أن يرويَ هذه الأحاديث له لأنَّها متابعةٌ إلاَّ الأوَّلَ ، وكأنَّه يرى الانتقاءَ له ، ولا يُسقطه كما نُقِلَ عنه .

٦- **الحكم بن مروان أبو محمد الضرير (التعجيل ٢٢٢)** .

قالَ أبو حاتم وابن معين : لا بأس به .

وقالَ الحسين بن حبان : قلتُ لابن معين : أنكرتُم عليه شيئاً؟ قال : لا ، ما أراه إلاَّ صدوقاً .

وذكره ابن حبان في ثقاته . وقالَ محمود بن غيلان : ضَرَبَ أحمد ويحيى وأبو خَيثمةَ على حديثه وأسقطوه .

قلت : لم يرو له في المسند غير حديث واحد برقم (٢٥٤٩١) تُوبعَ فيه برقم (٢٥٧٤٩) .ولعلَّه ضَرَبَ على حديثه عنده إلاَّ هذا الحديث فإنَّه متابَعٌ فيه .

٧- **سعيد بن محمد الورَّاق الثقفي** ، أبو الحسن الكوفي ، سكن بغداد .

قال المروزي : عن أحمد : لم يكن بذاك ، وقد حكَوْا عنه عن يحيى بن سعيد ، عن عُروة ، عن عائشةَ حديثاً منكراً في السخاء .

وضَعَّفه ابن معين ، والمفضل الغلابي ، وابنُ سعد ، والجوزجاني ، وأبو حاتم ، وأبو داود ، والنسائي ، ويعقوب بن سفيان ، وابن عديّ ، وأبو خيثمة ، والساجي . . في عباراتٍ مختلفة .

وقالَ الدارقطني : متروك .

قلت : ليس له في المسند غيرُ حديثين ذُكرا وجادةً ، زادَهما عبدُ الله بن أحمد في المسند .

الأول برقم (٢٥٧١) توبع فيه برقم (٢٥٧٨) . والثاني برقم (٢٦٩٤٢) توبعَ برقم (٢٦٤٢٣) .

٨- **سيَّار بن حاتم العَنَزيُّ** ، أبو سلمةَ البصريُّ .

كانَ جمَّاعاً للرقائق . قالَ القواريري : لم يكن له عقل . وقالَ أبو أحمد الحاكم : في حديثه بعضُ المناكير . وقالَ العُقيلي : أحاديثُه مناكير ، ضعفه ابنُ المديني . وقال الأزدي : عنده مناكير .

قلت : روى له أحمد في مسنده سبعة أحاديث ، كلُّها في المتابعات إلاُ حديثين .

الأولُ : برقم (١١٦٢٦) تُوبعَ فيه برقم (١١٩٣٧) .

الثاني : برقم (١٣٣٤٤) لم تُذكر متابعةٌ له .

الثالث : برقم (١٢٣٤٥) توبعَ فيه برقم (١٣٥٥٦) ، (١٣٨٦٦) من طريقين .

الرابع : برقم (١٤٧٥٣) توبع فيه عند الدارمي (٢٧) ، وأبي يعلي(٢١٠٧) من طريقين .

الخامس : برقم (١٥٥٣٩) توبع فيه برقم (١٥٥٤٠) .

السادس : برقم (٢٢٥٨٤) - (٢٢٥٨٦) توبعَ فيه في الزوائد برقم (٢٣١٧٥ - ٢٣١٧٦) .

السابع : برقم (٢٧٠٧١) لم تُذكر متابعةٌ له .

قلت : فكأنَّ الإمامَ أحمد رحمه الله ، احتملَه في كتابة الحديث ، ولم يُسقطه ، لأنَّ بعضَ حديثه مما يصلُحُ أن يُكتب في المسانيد ، فانتقى منها ما سبقَ ، فإنَّه ليس من درجة الكذابين أو المتروكين حتى يُسْقَطَ . ولعلَّ رأيَ الإمام أحمد فيه أصلحُ من غيره .

٩- **عامر بن صالح** بن عبدالله بن عروة بن الزُّبير بن العوَّام الزُّبيري ، أبو الحارث المدني سكنَ بغداد .

قالَ ابنُ معين : كانَ كذَّاباً ، يروي عن هشام بن عروة كُلَّ حديث سمعَه ، وقد كتبتُ عامةَ هذه الأحاديث عنه .

وقال الأزدي : ذاهبُ الحديث .

وقالَ ابن حبان : كانَ يروي الموضوعات عن الثقات ، لا يحلُّ كتبُ حديثه إلاَّ على جهة التعجب .

وقال الدارقطني : يُترك عندي .

وقالَ أبو نُعيم : رَوَى عن هشام بنِ عُروةَ المناكير لا شيء .

وقال ابنُ عدي : عامةُ حديثه مسروق من الثقات ، وأفراد ينفردُ بها .

وضَعَّفَه ابن المديني والنسائي والعقيلي وأبو العرب وأبو خيثمة في عبارات مختلفة .

قلت : روى له أحمد في مسنده عشرين حديثاً ، وخالفَ المجموعةَ السابقةَ من المحدثين النقاد ، ورأى أنَّه ثقةٌ وقال : لم يكن صاحبَ كذب . ولمَّا قيل لابن معين : إنَّ أحمدَ حدَّثَ عن عامر ، قال : ما لَه جُنَّ !!؟ وقالَ : لِمَهْ وهو يعلمُ أنَّا تركنا هذا الشيخَ في حياته . وقالَ أبو حاتم : صالح الحديث ما أَرَى به بأساً ، كانَ يحيى ابن معين يحملُ عليه وأحمد يروي عنه !! قلت : وليس هذا القولُ من أبي حاتم توثيقاً ، وإنَّما هو استجازةٌ لرواية أحاديثه على الاعتبار ونحوه ، أي : ليس حديثُه بالساقط ، بل يصلُحُ أن يُكتب في جملة الأحاديث التي يُنظر فيها كالمسانيد والسنن .. وما أشبه .

ومثلُ هذا لا يؤاخذُ الإمامُ أحمد على الرواية عنه ، فإنَّه اجتهدَ فيه اجتهاداً يُخالفُ ما عليه القومُ ، وليس مخالفاً لمنهجه .

١٠- عبدُالحميد بن عبدالرحمن الحِمَّاني ، أبو يحيى الكوفيُّ ، ولقبُه بشمين .

ضَعَّفَهُ أحمدُ وجماعةٌ كابنِ سعد والعِجْليِّ . .

وقال ابن معين : كانَ ثقةً ، ولكنَّه ضعيفُ العَقْلِ .

قلت : ليس له في المسند غير حديث واحد برقم (١٨٩٣٠) تابعَه فيه وكيع برقم (١٨٩٢٨) وغيرُه برقم (١٨٩٣١) .

١١- عبدُالقدوس بن بكر بن خُنيس الكوفي أبو الجهم .

ذكر محمودُ بن غيلانَ عن أحمد وابن معين وأبي خَيثمةَ أنَّهم ضربوا على حديثه .

ولم يرَ به بأساً أبو حاتم .

قلت : رَوَى له أحمد في مسنده أحدَ عشرَ حديثاً ، توبعَ فيها إلاَّ حديثاً واحداً .

وهي (٢١٧٦) توبع برقم (١٩٥٩) - (٤٠٧٤) توبع برقم (٣٦٥٦) - (٧٠١٦) توبع برقم (٦٩٠٣) - (١٤٩٠٧) توبع عند ابن ماجه (١٥٠١) - (١٦١٩٣) توبع عند ابن ماجه (٢٠٥٧) -(١٦١٩٧) لم يُذكر -(١٩٠٤٥) توبع برقم (١٩٠٤٤)-(١٩٠٤٦) توبع برقم (١٩٠٤٧) -(٢٦٢٩٠) توبع برقم (٢٤٦٩٦) -(٢٦٢٩١) توبع برقم(٢٤٧٤٩)- (٢٦٢٩٢) توبع برقم (٢٤٧١٣) .

فكأنَّ الإمامُ أحمد رحمه الله ، اعتمدَ من حديثه ما انتقاه له دونَ غيره ، فإنَّ أكثره متابَعٌ فيه .

١٢- عبدالله بن معاوية بن عاصم بن المنذر بن الزُّبير بن العَوَّام الأسدي الزُّبيري ، أبو معاوية البصريّ (التعجيل ٥٨٦)

قالَ البخاري : منكر الحديث .

وضعفه النسائي .

وقال الساجي : صدوق وفي أحاديثه مناكير .

وقالَ ابنُ عدي : أحاديثُه مناكير .

وقالَ الذهبي في «الميزان» في حديث له : «إنَّ الله يُحبُّ الواليَ الشهمَ » : أظنُّه موضوعاً .

وقال ابنُ حبان في «الثقات» ربَّما خالفَ ، يُعتبر حديثُه إذا بيَّنَ السماعَ في روايته .

وقال أبو حاتم : مستقيمُ الحديث .

قلت : ليس له عند أحمد إلاَّ حديثٌ واحد برقم (٢٤٨٨٤) ، قالَ فيه : حدثنا أبو معاوية عبدُالله ابنُ معاويةَ الزُّبيريُّ ، قدمَ علينا مكةَ ، حدثنا هشامُ بنُ عُروةَ قالَ :كانَ عروةُ يقولُ لعائشةَ : يا أمتاه ، لا

أعجبُ من فقهِك ، أقولُ زوجةُ رسولِ الله ﷺ وبنت أبي بكر ، ولا أعجبُ من علمك بالشِّعْرِ وأيامِ الناس . . . فذكره . ولم يذكُر متابعةً له .

قلت :ولعلّه لا يروي له غيرَه . وهو في «العلل» (٤٠٦٢) .

١٣- عبدُ الله بنُ واقد ، أبو قتادةَ الحَرَّاني ، مولى بني حمان ، ويقالُ : بني تميم ، خُراسانيُّ الأصلِ .

كذَّبه يعقوبُ بن إسماعيل بن صبيح .

وقالَ يحيى بنُ معين : ليس بشيء ، في غير رواية الدُّوري . وقالَ أبو زُرعةَ : لا يُحَدَّثُ عنه .

وقالَ أبو زُرعةَ : منكر الحديث وذهبَ حديثُه .

وقالَ البخاري :تركوه ، منكر الحديث .

وقالَ في موضعٍ آخر : سكتوا عنه .

وقالَ الجوزجاني : متروك الحديث .

وقالَ ابنُ سعد : كانَ لأبي قتادةَ فَضْلٌ وعبادةٌ ، ولم يكن في الحديثِ بذاك .

وقالَ البَزَّارُ : لم يكن بالحافظ .

وقالَ النسائي : ليس بثقة .

وقالَ ابنُ حبان : حدَّثَ على التوهُّمِ ، فوقعَ المناكيرُ في حديثه ، فلا يجوزُ الاحتجاجُ بخبره .

وقالَ صالح جزرة : ضعيف مهين .

وقالَ ابنُ عدي : ليس هو عندي ممن يتعمد الكذب ، إنَّما يُخطىءُ .

وقالَ أبو داود : أهل حَرَّانَ يضعفونه ، وأحمد حدثنا عنه .

وقالَ أبو أحمد الحاكم : حديثُه ليس بالقائم .

وقالَ أبو نُعيم الأصبهاني : روى عن هشام وابنِ جُريج منكرات . وضَعَّفَه آخرون .

قلت : لم يذكُر له أحمد غيرَ حديثين .

الأول برقم (١٣٤٦٦) وقد تُوبع عنده برقم (١٢٣١١ ، ١٢٦٦٥ ، ١٣٧٧٣) .

الثاني برقم (١٦٠٦٦) وقد توبعَ في أصلِ حديثه برقم (١٦٠٦٤) وغيره . وقد خالفَ عبدالله بن واقد في لفظ الحديث .

وإنَّما ذكرَ أحمدُ من أحاديثه ، لأنَّه يوثِّقُه في نفسه مخالفاً مَنْ تقدَّمَ من الأئمةِ ، فقال : ثقةٌ ،

إلاَّ أنَّهُ كانَ ربَّما أخطأ ، وكانَ من أهلِ الخيرِ ، يُشبهُ النُّسَّاكَ ، وكانَ له ذكاءٌ . قلتُ : فاستجاز أن يذكُرَ له بعضَ حديثه ، لاعتقاده فيه .

١٤- عمر بن هارونَ بن يزيد بن جابر بن سلمةَ الثَّقفيُّ مولاهم ، أبو حفص البَلْخيُّ .

وقالَ يحيى بن معين : كذَّابٌ قدمَ مكةَ وقد ماتَ جعفرُ بنُ محمد ، فحدَّثَ عنه وقال : كتبتُ عنه وبتُّ على بابه وذهبنا معه إلى النهروان ، ثم تبينَّ لنا أمره ، فخرقتُ حديثه ، ما عندي منه كلمةٌ .

وقال أبو حاتم : تكلَّمَ فيه ابنُ المبارك فذهبَ حديثُه .

وقالَ أحمد : لا أروي عنه شيئاً وقد أكثرتُ عنه ، وكانَ ابنُ مهدي يقول : لم يكن له عندي قيمة .

وضَعَّفَه علي بنُ المديني .

وقال إبراهيمُ بن موسى : الناسُ تركوا حديثَه .

وقالَ الجوزجاني : لم يقنع الناسُ بحديثه .

وقال النسائي ، وصالح بن محمد ، وأبو علي الحافظ : متروك الحديث .

وقالَ أبو نعيم : حدَّثَ بالمناكير لا شيءَ . وقال ابنُ حبان : يروي عن الثقات المُعْضلاتِ ويدَّعي شيوخاً لم يرَهم .

وضَعَّفَه البخاريُّ والساجي والدارقطني والعجلي وغيرُهم في عباراتٍ مختلفة .

قلت : لم يروِ له أحمد غيرَ حديثين :

الأول برقم (١٧٧٨٥) من حديث النواس بن سمعان مرفوعاً : «كَبُرَت خيانةً تُحدِّثُ أخاكَ حديثاً هو لَكَ مُصَدِّقٌ وأنتَ به كاذبٌ» .

وهذا الحديث إنَّما يُعرفُ من حديث سفيان بن أُسيد الحَضْرميَ فيما أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٩٣) وأبو داود (٤٩٧١) وغيرُهما .

الثاني برقم (١٨١١٩) من حديث يعلى بن أُميةَ : رأيتُ النبي ﷺ مضطبعاً بين الصَّفا والمَروةِ ببُرْدٍ له نَجْرانيٍّ .

وهذا الحديث متابعٌ فيه برقم (١٨١١٦) ، (١٨١٢٠) ، (١٨١٣٢) .

١٥- عمرو بن مُجمِّع بن يزيد بن أبي سُليمان السَّكُونيُّ ، أبو المنذر الكوفيُّ (**التعجيل** ٨٠٣) .

ضَعَّفَه ابن معين ، والدارقطني ، وأبو حاتم وغيرُهم .

وقالَ ابنُ عديٍّ : عامةُ ما يرويه لا يُتَابَعُ عليه .

قلت : ذُكرَ له في المسند خمسةُ أحاديث (٤٢٥٦) ، (٤٢٥٧) ، (٤٢٥٨) ، (٤٣٦٠) ، (١٠٤٨٢) ، أربعةٌ منها من قراءة عبدالله على أبيه ، وليست من سماعه . والخمسةُ جميعاً مّا تُوبعَ فيها عمرو بن مُجَمِّع متابعةً تامةً أو قاصرةً .

١٦- كثيرُ بن مروانَ السُّلمي أو الفِهْري ، أبو محمد الفلسطيني (التعجيل ٩٠١) .

ضعَّفه ابنُ معين ، والسعدي ، والدارقطني ، وقالَ النسائي : ليس حديثُه بشيء .

وقالَ محمودُ بن غَيْلانَ : أسقطَه أحمدُ وابنُ معينٍ وأبو خيثمة .

وقالَ ابنُ معين في رواية ابن الغلابي :كذاب .

وقال أبو حاتم : يكتبُ حديثُه ولا يحتَجُّ به .

قلت : لم يُخَرَّجْ له في المسند إلاَّ حديثٌ واحدٌ (١٨٢١٣) ، قالَ فيه أحمد : حدثنا كَثيرُ بن مروان أبو محمد سنة إحدى وثمانين ومئة ، حدثنا إبراهيمُ بن أبي عَبْلَةَ قال : رأيتُ عبدَالله بنَ عمرو ابن أُمِّ حرام الأنصاري وقد صَلَّى مع النبيِّ ﷺ القبلتين ، وعليه ثوبُ خَزٍّ أغبر . وأشارَ إبراهيمُ بيده إلى منكبيه ، فظَنَّ كثيرٌ أنَّه رداءٌ .

وهذا الحديث ذكرَه أحمد متابعةً لحديث سفيان ، عن مهدي بن جعفر الرملي ، عن أبي الوليد رديح بن عطية ، عن إبراهيم بن أبي عبلة . وإنَّما اعتمدَ حديث كثير بن مروان لعلُوه وقِدمِ سماعِ أحمد منه .

وأمَّا حديث سفيان فمن قراءة عبدالله على أبيه ، وليس من سماعه . وقد يكونُ مّا زادَ على المسند مّا وجدَه وقرأه !!

١٧- محاضرُ بن المُوَرِّع الهَمْداني الياميُّ ، ويقالُ : السلوليُّ ، ويقالُ : السَّكُونيُّ الكوفيُّ .

قال أحمد : لم يكن من أصحاب الحديث ؛ كانَ مُغَفَّلاً جداً .

وقالَ أبو حاتم : ليس بالمتين ، يُكتبُ حديثُه . وتكلَّموا فيه وهو صدوقٌ ، أي : لا يتعمد الكذب أو الخطأ .

قلت : له في المسند حديثان :

الأول برقم (٣٨٢٣) وقد تُوبعَ عند الطيالسي (٣٧٤) ، وأبي يعلى (٥٠٧٥) .

والثاني برقم (١١٢٤٥) وقد توبع برقم (١١٠٥٠) .

١٨- محمد بن جعفر الرازي البَزَّاز ، أبو جعفر المدائنيّ .

قالَ أحمد - فيما نقلَ العُقيلي ٤٤/٤ - :« محمدُ بن جعفر ذاك الذي كانَ بالمدائن ، وقد سمعتُ منه ، ولكن لم أَروِ عنه شيئاً قَطُّ ، أو لا أُحَدِّثُ عنه بشيءٍ أبداً» .

وتكلَّم فيه أبو حاتم ، وابنُ قانع ، وابنُ عبدالبَرِّ .

قلت : له في المسند أربعةَ عشرَ حديثاً ، ونظرتُنا في أحاديثه تَدُلُّ أنَّ أحمدَ اعتمدَه في المسند ، وهذا يُرَجِّحُ روايةَ مهنَّأ عنه أنَّه قال : لا بأسَ به . أو أنَّ الأوَّلَ مما رجَعَ عنه أو تردَّدَ فيه !!

١٩- محمدُ بنُ الحسنِ بن آتش اليماني ، أبو عبدالله الصَّنعاني الأبناوي .

قالَ النسائي وأبو الفتح الأزدي وابن حماد : متروك .

وقالَ الدارقطني : ليس بالقويِّ .

وقالَ العُقيلي عن أحمد : كانَ من القدرية الكبار .

ووثَّقَه أبو حاتم وأحمد بن صالح .

وذكره ابنُ حبان في الثقات .

قلت : له في المسند خمسةُ أحاديث .

الأول برقم (٥٥٤٤) توبعَ فيه متابعة قاصرة في (٥٣٨٥) .

الثاني برقم (٥٥٤٥) توبع فيه متابعة قاصرة في(٤٩٧٨) ، (٥٠٩٥) ، (٥٩٥١) .

الثالث برقم (١١٤٩٣) توبعَ فيه متابعة تامة في (١١٦٨٠) .

الرابع برقم (١١٤٩٤) توبع فيه برقم (١١٨٤٦) عن شيخ شيخه .

الخامس برقم (٢٢٥١٠) قرنَه بطريق أخرى عن أبي غالبٍ ، عن أبي أُمامةَ .

٢٠- محمد بنُ عثمانَ بن صفوان بن أمية خلف الجُمَحيُّ المكيُّ .

وقال أبو حاتم : منكر الحديث .

وقال الدارقطني : ليس بقويّ .

وذكره ابن حبان في الثقات .

قلت : له في المسند حديثٌ واحدٌ برقم (١٩٢٩) تابعَه فيه إبراهيمُ بن الحكم عند عبد بنِ حميد (٦٠٨) ، (٦٠٩) .

ويُروى من طرقٍ أخرى عن ابن عباس .

٢١- محمد بن القاسم الأسديُّ ، أبو إبراهيمَ الكوفيُّ ، شاميُّ الأصلِ ، قيل : لقبُه «كاو» .

كذَّبه أحمدُ .

وقالَ أبو داود : غيرُ ثقة ولا مأمون ، أحاديثُه موضوعة .

وقال الدارقطني : كذَّابٌ .

وقالَ ابنُ حبَّان : لا يجوزُ الاحتجاجُ به .

وقال العُقيلي : يُعرَفُ ويُنكَرُ ، تركه أحمد .

وقال : أحاديثُه أحاديث سوء .

وقال الأزدي : متروك .

وضَعَّفَه جمعٌ آخرون من الأئمة .

قلت : له في المسند حديث واحد برقم (**٢٢٢٤٣**) تابعَه فيه الوليد بن مسلم برقم (**٢٢٢٤٦**) .

٢٢- محمد بن كثير البصريُّ السلميُّ القَصَّاب (التعجيل والتهذيب) .

قالَ ابنُ المديني والفلاسُ : ذاهبُ الحديث .

وقالَ البخاري والساجي : منكر الحديث .

وضعفه الدارقطني .

وذكره العقيلي في الضعفاء .

وقال ابنُ عدي : لم أَرَ له إلاَّ اليسيرَ .

قلت : له في المسند حديثٌ واحدٌ برقم (**٢٣١٥٣**) لم يُتابَعْ فيه في المسند!! والحديث مُنكَرٌ .

٢٣- محمدُ بن مُيَسَّر الجُعفي ، أبو سَعد الصاغانيُّ البَلْخيُّ الضَّريرُ ، نزيلُ بغداد . وهو محمدُ ابنُ أبي زكريا .

قالَ يحيى بن معين : ليس بشيء ، ضعيف . وقالَ البخاري : متروك الحديث ، ليس بثقة ولا مأمون ، فيه اضطرابٌ .

وذكرَه يعقوبُ بنُ سفيان في باب مَنْ يُرْغَبُ عن الرواية عنهم ، وكنتُ أسمَعُ أصحابَنا يضعفونهم .

وقال ابنُ حبَّان : لا يُحْتَجُّ به .

وضَعَّفَه ابنُ عدي والدارقطني .

قلت : له في المسند سبعةُ أحاديث : برقم (٤٥) ، (٢٩٢) ، (٨٨٧٦) ، (٨٨٧٧) ، (١٥٢٨٥) ، (١٥٢٨٦) ، (٢١٥٣٨) .

وقد اعتمده في المسند ، لأنه خالفَ الأئمة السابقين في تضعيفه ، فقال : صدوق ، ولكن كانَ مرجئاً . قيلَ له : كتبتَ عنه؟ قال : نعم .

٢٤- نصر بن باب الخُراساني ، أبو سَهْل المَرْوَزيُّ نزيلُ بغداد (التعجيل ، اللسان) .

قالَ علي بن المديني : رميتُ حديثَه .

وقال البخاري : يرمونه بالكذب .

وقالَ ابنُ معين : ليس حديثُه بشيء .

وقالَ أبو حاتم : متروك الحديث .

وقالَ ابنُ حبان : روى عنه العراقيونَ وأهلُ بلده ، كانَ ممن يتفرَّدُ عن الثقات بالمقلوبات ، ويروي عن الأثبات ما لا يُشبه حديثَ الثقات ، فلمَّا كثُرَ ذلك في روايته بَطَلَ الاحتجاجُ به .

وقال ابنُ سعد : نزلَ بغداد فسمعوا منه ورووا عنه ، ثم حدَّثَ عن إبراهيم الصائغ فاتهموه وتركوا حديثه .

وقال ابن عدي : ومع ضعفه يُكتبُ حديثُه (يريدُ : أنَّه ليس في درجة المتروك الذي يُهملُ) .

وضَعَّفَه النسائيُّ ، وأبو دواد ، والعباسُ بن مصعب ، وسويدُ بن يعقوب الطَّالْقاني ، والساجي ، والسَّعدي وغيرُهم .

وقالَ محمودُ بن غيلانَ : ضربَ أحمد وابنُ معين وأبو خيثمةَ على حديثه وأسقطوه .

قلت : له في المسند أربعةُ وعشرونَ حديثاً ، وقد اعتمدَه الإمامُ أحمدُ ، ويرى أنَّه لا بأسَ به .

قالَ عبدُالله بنُ أحمد عقبَ حديث له في المسند : قلتُ لأبي : سمعتُ أبا خيثمةَ (يعني زُهير ابن حرب) يقول : نصرُ بن باب كذَّاب ، فقال : إنِّي أستغفر الله ، كذَّابٌ !!؟ إنَّما عابوا عليه أنَّه حدَّثَ عن إبراهيم الصائغ ، وإبراهيمُ من أهلِ بلده ، لا يُنْكَرُ أَنْ يكونَ سمعَ منه .

قلت : وما نُقلَ عن محمود بن غيلان ليس بالمعتمد ينقضُه ثلاثةُ أمور :

الأوَّلُ :أنَّه جُرِّبَ في النقلِ عن أحمد بما عُرِفَ خلافُه .

الثاني : أنَّه نُقلَ عن ابن الإمام أحمد ما يُفيد اعتمادَه .

الثالث : أنَّ واقعَ الإمام أحمد في المسند على خلاف وصف محمود بن غيلان ، فلو كانَ من غير

المعتمدين لَما أكثرَ عنه أحمدُ في مسنده .

وعندي أنَّ الإمام أحمد وهمَ في اعتماده عليه ، إذْ ليست العلةُ ما ذكر ، وإنّما علّتُه سوءُ حفظه ومناكيرُه التي يتفردُ بها عن الثقات ، وهذا ملاحظٌ في الأحاديث المروية له في المسند لِمَنْ أرادَ أن ينظُرَ!!!

٢٥- النضرُ بن إسماعيل بن حازم البَجليُّ ، أبو المُغيرة القاصُّ الكوفيُّ .

قالَ أحمد : لم يكن يحفظ الإسناد ، قد كتبنا عنه ، ليس بقويٍّ .

وقال ابنُ معين : ليس بشيء .

وقالَ أبو داود : يجيءُ عنه مناكيرُ .

وقالَ ابنُ حبان : فَحُشَ خطؤه وكَثُرَ وهمُه فاستَحَقَّ التَّرْكَ .

وضَعَّفَه يعقوب بن شيبةَ ، ويعقوبُ بن سفيان ، وأبو أحمد الحاكم ، والساجيُّ ، وأبو زُرعةَ ، والنسائي وغيرُهم في روايات مختلفة .

وقولُ الدارقطني : صالح ، يريدُ به :للاعتبار ، أي : لا يُهْمَلُ ولا يُتْرَكُ . وتوثيقُ العجلي ورجاءُ ابن عدي : ليسا بشيء .

قلت : له في المسند خمسةُ أحاديثَ .

الأوَّل برقم (١١٣٧٦) عن الأعمش ، عن عطية ، عن أبي سعيد مرفوعاً : « بَيْنَا رجلٌ فيمن كانَ قبلَكُم خَرَجَ في بُردين أخضرين يختالُ فيهما ، أمرَ اللهُ الأرض فأخذته ، وإنَّه ليتجلجَلُ فيها إلى يومِ القيامة» . توبعَ عن فراس عن عطية برقم (١١٣٧٣) .

الثاني برقم (١٥٢٦٧) عن ابن أبي ليلى ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً :«لا يموتَنَّ أحدُكم إلاَّ وهو يُحسنُ بالله الظَّنَّ» .

تُوبعَ من طريقين عن أبي الزبير (١٤٥٣٥) ، (١٤٦٣٤) .

الثالث برقم (١٥٢٨٠) بالإسناد السابق : أتىَ النبيَّ ﷺ رجلٌ ، فقال : يا رسولَ الله ، أيُّ الصلاة أفضلُ ؟ . . . توبع من طريقين عن أبي الزُّبير برقم (١٤٥٤٢) ، (١٤٧٨٤) ، (١٥٠٨٠) .

الرابع برقم (١٩٨٢٩) عن بُريد ، عن أبي بُردة ، عن أبي موسى مرفوعاً : « إذا كانَ يومُ القيامة لم يَبْقَ مُؤمنٌ إلاَّ أُتِيَ بيهوديٍّ أو نصرانيٍّ ، حتى يُدفَعَ إليه ، يقالُ له : هذا فداؤكَ من النار» . تُوبعَ في المسند من طرقٍ عن أبي بُردة .

الخامس برقم (٢٥٥٢٩) عن ابن أبي ليلى ، عن عطاء ، عن عائشة قالت . كانَ رسولُ الله يتوضأ بالمُدِّ ويغتسلُ بالصاعِ . وقد تُوبعَ من أوجهٍ أخرى في المسند .

قلت : وإنَّما جاءَ الإمامُ أحمد بهذه الأحاديث للنضر ، لأنَّه يحتملُه في المتابعاتِ وأحاديث الرقائق . قالَ الأثرمُ : عن أحمد : قد كتبنا عنه ، ليس بقويٍّ ، يُعتبرُ بحديثه ولكن ما كانَ من رقائق .

٣٦- يحيى بن يمان العجليُّ ، أبو زكريا الكوفيُّ .

ضَعَّفَه أحمد ، وقال : حدَّثَ عن الثَّوريِّ بعجائب .

وقالَ حنبلُ بنُ إسحاقَ عن أحمد : ليس بحجة .

وقال ابنُ معين : ليس بثبت ، لم يكن يُبالِي أيَّ شيءٍ حدَّثَ ، كانَ يتوهَّمُ الحديثَ .

وقالَ عليُّ بن المدينيِّ : كانَ فُلِجَ فتغيَّرَ حفظُه .

وقالَ ابنُ عديّ : عامةُ ما يرويه غيرُ محفوظ ، وهو في نفسه لا يتعمد الكذب ، إلاَّ أنَّه يخطىء ويشتبهُ عليه .

وقالَ يعقوبُ بنُ شَيبةَ : أحدُ أصحاب سفيان ، وهو يُخطىء كثيراً في حديثه .

وقالَ ابنُ أبي شيبة : كانَ سريعَ الحفظ سريعَ النسيان .

وقال أبو داود : يُخطىءُ في الأحاديث ويقلبُها .

وقال النسائيُّ : ليس بالقويِّ . . وضَعَّفَه آخرون .

قلت : له في المسند ثلاثةُ أحاديث برقم (٢٤٠٣) ، (٤٩٦٤) ، (١٥١٥٢) لم يذكُر له متابعةً في الأوَّل منها .

● وقد يُذْكَرُ في هذا الباب أيضاً :

عبدُالملك بن عبدالرحمن بن هشام الذِّماريُّ الأَنْباري ، له حديث واحد .

ومحمدُ بن ميمونَ أبو النضر الزَّعفرانيُّ الكوفيُّ ، له ثلاثةَ أحاديث .

وموسى بنُ هلال العَبْديُّ ، أبو عمران البصريّ ، له حديثان . .

الرابع

أسبابُ قلةِ الروايةِ عن بعضِ الثقات

الذين شَهِدَ لهم أحمد

بذلك وأثنى عليهم

فكما سبق من بيان أسباب الرواية عن الضعفاء أحياناً ، وَجَدْنا أنَّ من تتمة البحث إيرادَ أسبابٍ مُقنعة في الذين وثَّقهم الإمامُ أحمدُ ، وأقلَّ الروايةَ عنهم ، وهو مَبْحَثٌ يُزيلُ بعضَ التساؤلات التي ظَلَّت أجوبتُها دفينةً في معظمها ، فلم يُبْحَثْ حَقَّ البحث ، ولا توسَّعَ فيه الدارسون ، وهو من أهمِّ ما يجبُ أن يُذْكَرَ في تحليل شخصيةِ الإمام رحمه الله ، ولا يقلُّ أهميةً عن الباب السابقِ له ، بل يكادُ لا يتضحُ مفهومُ البابِ السابق إلاَّ بهذا إنْ شاءالله تعالى .

إنَّ الرضا الذي وجدناه في الإمام أحمد تجاه بعض المشايخ ، جعلَه يكثرُ عنهم ، وإنَّ جَرْحَه بعضَ المشايخ أيضاً لم يمنَعْهُ إيراد بعض أحاديثهم ، ولكنْ كيفَ يتفقُ هذا بتقديم المجروحين أحياناً وكتابة أحاديثهم وعزوفَ الإمام عن أئمة ثقاتٍ من مشايخه لم يذكُر لهم إلاَّ القليلَ في المسند ، معَ أنَّهم مكثرون ، ومثنيٌّ عليهم من قِبَله ، والدواعي متوفرةٌ في أكثرهم للروايةِ عنهم؟ .

إذا كانَ شرطُ الإمام التوثيقَ أولاً ، والحاجة إلى أحاديث الشيخ ثانياً ، وقدَمَ الشيخ وفاةً . . . (وقد توفرت هذه الشروط في بعضهم) فلماذا أعرضَ عنهم ونأى ، لماذا لَمْ يروِ عنهم إلاَّ الأحاديثَ القليلةَ التي لا تُنبىءُ أنَّ الإمامَ أحمد يعتمدُهم اعتماداً تاماً ؟ .

هذا ما نَوَدُّ الكشفَ عنه ، ونَسْتَشهدُ له ، فيما علمنا من مشايخه ، وما أُطلعنا عليه من تراجمهم ، وسبرِ المادة التي رُويتْ لهم في المسند . . واستطعتُ من خلال هذا كُلِّه أنْ أتبيَّنَ أسبابَ قلة الرواية عن بعض الثقات عند الإمام أحمد ، وأن أُرجعَها إلى النقاط الآتية :

١ - أقَلَّ عنه بسبب البُعد المكاني عن بغداد :

نلاحظُ في بعض مشايخ الإمام أحمد أنَّهم كانوا في أقطارٍ بعيدة عن مَقَرِّه ، إلاَّ أنَّه كانَ لهم تجوالٌ أو مرورٌ ببغداد ، أو مدينة أخرى كانَ أحمدُ قد سافرَ إليها في ذلك الحين ، أو التقى به في حَجٍّ ونحوه ، فلم يكن المكثُ معهم طويلاً ، ولا انتهزَ الفرصةَ للسماعِ منهم كثيراً لانشغاله بسفره أو بشيوخ آخرين كان إليهم قاصداً ، أو لضيقِ الوقتِ في مكثهم . فَفَوَّتَ على نفسه أحاديثَ عنهم ، لأنَّه لم يلتقِ

ببعضهم مرةً أُخرى لبُعد بلده ، وعدمِ تمكُّنه من السفرِ إليه . فمات الشيخُ قبل أن يعودَ إليه الإمامُ أحمد .

مثالٌ آخر : **يوسف بن يعقوب** بن أبي سلمة الماجشون ، أبو سلمة المدني ، المتوفى سنة (١٨٣ أو بعدها) ، قال فيه أحمد كما في (بحر الدم ١١٩٥) : ليس به بأس . قلت : لم يروِ له غيرَ حديثين برقم (١٦٧٣) ، (١٣٤٥٥) توبع في الثاني منهما .

لم يُكثر عنه أحمدُ لأنَّه التقى به في إحدى الرحلات فيما يظهر ، أو مَرَّ ببغدادَ ولم يمكُثْ فيها طويلاً لكن لم أجدْ لهذا مؤشراً – لذا قلَّت روايةُ أحمد عنه ، ولم يذكره الخطيب في تاريخه .

ويمكنُ التمثيلُ على هذه الملاحظة بمثالين :

الأول : تركُه السماعَ من شيخٍ لقيَه برحلته ، لأنَّه يريدُ السماعَ منه في بلد الشيخ ، يريدُ أَنْ لا يفوِّتَ الرحلةَ إليه ، كي يُكثرَ عنه ، ويسمعَ من مشايخ بلده . فرحَلَ إليه أحمدُ وسمعَ منه وأكثرَ :

نَقَلَ ابنُ الجوزي في «مناقب أحمد» ص٣٠ بإسناده إلى صالح بن أحمد ، أنَّه قالَ : عَزَمَ أبي على الخروجِ إلى مكةَ يقضي حَجَّةَ الإسلام ، ورافقَ يحيى بنَ معين ، وقال له : نَمْضي إنْ شاءَ اللهُ فنقضي حَجَّنا ، ثم نمضي إلى عبدالرزاق إلى صَنْعاءَ نَسمعُ منه . قالَ أبي : فدخلنا مكةَ وقُمنا نطوفُ طوافَ الورود ، فإذا عبدُالرزاق في الطواف يطوفُ ، وكانَ يحيى بن معين قد رآهُ وعرفَه ، فخرج عبدُالرزاق لمَّا قَضَى طوافَه فصَلَّى خَلْفَ المقامِ ركعتين ، ثم جلسَ ، فقضينا طوافَنا وجئنا فصلينا خَلْفَ المقامِ ركعتين ، فقامَ يحيى بنُ معين ، فجاءَ إلى عبدالرزاق فسلَّمَ عليه وقال له : هذا أحمدُ بنُ حنبل أخوك ، فقالَ : حيَّاه اللهُ وثبَّته ، فإنَّه يبلُغُني عنه كُلُّ جميلٍ . قال : نجيءُ إليكَ غداً إنْ شاءَ الله حتى نسمعَ ونكتُبَ . قال : وقامَ عبدُالرزاق فانصرفَ . فقالَ أبي ليحيى بن معين : لِمَ أَخَذْتَ على الشيخِ موعداً ؟ قال : لنسمعَ منه . قد أربحكَ اللهُ مسيرةَ شهرٍ ورجوعَ شهرٍ والنفقةَ ، فقالَ أبي : ما كانَ اللهُ يراني وقد نويتُ نيَّةً لي أُفسدُها بما تقولُ ، نَمْضي فنسمعُ منه ، فمضى حتى سمعَ منه بصنعاءَ .

الثاني : كتابتُه عن الشيخ بعضَ أحاديثه في رحلته أو حَجِّه ، فلَّما سافرَ إليه ليسمعَ منه أحاديثَ أُخرى نُعيَ إليه ، ففاتَه ما عندَه .

مثالُه : **محمد بن يوسف الفِرْيابي** نزيل قيسارية من ساحل الشام (ت ٢١٢) .روى له حديثاً واحداً برقم (١٠٨٩٨) قال فيه : حدثنا محمدُ بن يوسفَ الفريابي بمكةَ ، حدثنا الأوزاعي ، عن قُرَّة بن عبدالرحمن ، عن الزُّهريِّ ، عن أبي سلمةَ ، عن أبي هُريرة قال : قالَ رسولُ الله ﷺ : «حذفُ السلام سُنَّةٌ » .

كذا رواه أحمد ، وهو من غرائب الفريابي ، رواه أحمد عنه لأنه كذلك ، وقد نقل أبو داود في «السنن» (١٠٠٤) عن أحمد أنّه نهى عن رفعه ، قلت : لأنّ الصوابَ وقفُه ، وهو كذلك عند الترمذي(٢٩٧) .

وهذا الحديث سمعَه منه أحمد في مكةَ ، لذا لم يكن عنده حديثٌ كثيرٌ مرفوعٌ يُروى في المسند ، فاقتصرَ على هذا الحديث . وقد نقلَ ابنُ عديٍّ أنَّ أحمد عزم على الذهاب إليه ، فرحَلَ ، فلمَّا قَرُبَ من قيساريةَ نُعِيَ إليه ، فعَدَلَ إلى حمص .

٢- أقلَّ عنه لأنه لم يسمع أحمدُ منه إلاَّ مروراً ببلده في رحلته :

إذْ من طبيعة الرحلات التفاوُتُ في الإقامة عند الشيخ وفي بلده ، فقد يدخُلُ بلداً فلا يمكُثُ فيها إلاَّ أيَّاماً ، وقد يسمعُ من شيخٍ دونَ آخَرَ ، وقد يُكثرُ عن شيخٍ ويُقلُّ عن غيره ، وقد يجدُ بغيتَه في رجلٍ فيلزمُه ، ويسمَعُ من الآخرين القليلَ من بابة التنويع والمعرفة ، ولأنَّ ما عندهم قد لا يكونُ ذا فائدة كبيرة ، فقد يسمعُها من غيرهم بأفضلَ من سماعِهم ، وأعْلَى ، وأتقنَ . . . فهذه جميعاً تحدِّدُ أحياناً أسبابَ الكثرة عن الشيخِ وأسبابَ القلَّة .

فهذا **مُبَشِّرُ بنُ إسماعيل الحلبيّ** (ت ٢٠٠) ، لم يَرْوِ له أحمدُ في المسند غيرَ حديث واحد برقم (٦٢٥٥) تابعَه فيه الوليد بن مسلم برقم (٤٥٣٣) . وقد وثَّقَه أحمدُ ، وقالَ - كما في «السير» ١١/٣٠٨- : كتبتُ عن مُبَشِّر الحَلَبي خمسةَ أحاديث بمسجد حلب ، كُنَّا خرَجْنا إلى طَرَسوس على أرجُلِنا .

وهذا **فَيَّاضُ بن محمد بن سنان أبو محمد الرَّقِّيُّ** (ت ٢٠٠) لم يروِ له أحمد إلاَّ حديثين . وقال فيه- كما في «المناقب» ص ٣١ - : ما رأيتُ بالرَّقَّة أفضلَ من فيَّاض بن محمد بن سنان مولى قُرَيش ، ومنزلُه ملاصق مسجد الجامع .

فقد يستفادُ من خبر فيَّاض أنَّ أحمدَ أَقَلَّ عنه لأحد ثلاثة أمور ، إمَّا أنَّه سمعَ منه عدداً من الأحاديث استغنى عنها بغيرها من مشايخه ، ولا أظنُّه . وإمَّا أنَّه سمعَ منه أحاديثَ غير مرفوعة وآثاراً مما لا يكونُ في المسند أصلاً . وإمَّا أنَّه أقلَّ عنه في الرواية ، فلم يسمع منه إلاَّ أطرافاً كما سمعَ من غيره أيضاً .

ولكنَّ المثالَ الأوَّلَ واضحٌ أنَّه يرتضي مُبَشِّراً ، ولم يرو عنه غيرَ حديث واحد ، لعلَّه الحديث الوحيد المرفوع له ممَّا سَمِعَ ، وبقيةُ الخمسةِ الأحاديث قد لا تكونُ من شرط المسند ، فلم تُدخَلْ إليه .

والأدلةُ كثيرةٌ على أنَّ تعدادَ الأحاديث في هذا الموضع لا يعني أنَّها أحاديث مرفوعة ، وإنَّما

يُطلقُ الحديثُ عندهم على كُلّ مرفوعٍ وموقوفٍ وأثرٍ ومقولة فقهية ، وقد تقدّم تفصيلُ ذلك .

وكذا يُقال في عبدالله بن ميمون الرَّقّيّ ، وإسماعيل بن يزيد الرَّقّيّ في آخرين .

٣- أقلَّ عنه لأنّه لم يلحقْهُ في رحلته :

واضحٌ أنَّ الأئمةَ السابقين - ومنهم الإمام أحمد- كانوا يرتحلون في طلب الحديث بين الحين والآخر ، فكانوا يلتقون في بعض رحلاتهم بشيوخٍ ليسوا من أهلِ البلدة التي هم فيها ، أو كانَ الشيوخُ يمرُّون ببلاد طُلاَّب الحديث ، فيسمعون منهم الشيءَ بعدَ الشيء . ثم يعزمُ طالبُ الحديث على السفرِ إلى بلدِ ذاكَ الشيخ ليسمعَ من أهلها ، فيفوتُه علمُه وما لم يَسْمَعْ منه ، لأنَّ الشيخ كانَ قد تُوفي قبلَ دخولِ الطالب إليها . فيبقى عنده ما سمعَ أولاً من أحاديث قليلة قد يرويها .

مثالُ ذلك : زياد بن الربيع اليَحْمَديّ أبو خداش البَصْريُّ (ت ١٨٥) ، وكانَ من ثقات البصريين ، قالَ أحمد : شيخٌ بصريٌّ ليس به بأسٌ من الشيوخِ الثقات . ووثّقه آخرون .

له في المسند أربعةُ أحاديث ، ولم يُكثر عنه أحمدُ ، لأنَّ زياداً ماتَ سنة (١٨٥) ، أي : قبلَ دخولِ أحمد البصرة بسنة واحدة ، وإنّما سَمعَ منه هذه الأحاديث الأربعة خارج البصرة ، قد يكونُ في بلده بغداد ، وقد يكون في الكوفة التي سافرَ إليها سنة (١٨٣) . فلم يُكثر الإمامُ أحمد معَ توثيقه له- فيما نظُنُّ- لهذا السبب .

٤- أقلَّ عنه لأنَّ الشيخَ انتقلَ من بلده إلى غيره :

فهذا شعيبُ بن حرب أبو صالح المدائني ، روى له أحمد في المسند سبعةَ أحاديث . قالَ ابنُ سعد : كانَ من أبناء خُراسان ، من أهلِ بغداد ، فتحوَّلَ إلى المدائن فنزلَها ، واعتزلَ بها ، وكانَ له فَضْلٌ ، ثم خَرجَ إلى مكةَ فنزلَها إلى أن مات .

قلت : فيُلاحَظُ أنَّ شُعيبَ بن حرب لم يمكث في بغداد طويلاً ، فلم يتمكن أحمدُ من السماعِ منه ، إذْ رَحلَ إلى المدائن ثم مكّةَ . وكانَ أحمدُ حينذاك مشغولاً بمشايخَ آخرين في بغداد وغيرها . وكانَ تبلغُه أخبارُ شعيب وهو في المدائن كما يستفادُ من «تاريخ بغداد» ٢٤٠/٩ فكان يقول في زهده : حَملَ على نفسه في الورع . ووصفَه كما في«التهذيب» بأنه رجلٌ صالح . لكنّه لم يرحَلْ إليه في المدائن ، ولم يسمع منه آنذاك .

فلمَّا قدمَ شُعيبُ مكةَ ، وأقامَ بها ، أدركَه أحمد في سنة وفاته ، فسَمعَ أشياء منه ، وكانَ ذلك سنة ستٍّ وتسعين ومئة ، قال أحمد : ماتَ شُعيبُ بن حرب بمكةَ بالليل ، وكانَ به البطن فخفنا عليه .

فهذا يُفيد أنَّ أحمد أدركه في رحلته الثالثة إلى الحجاز، وهي السنة التي ماتَ فيها شعيب، وكانت سنة (١٩٦).

ويؤكِّدُ ما سَبَقَ أنَّ أحمدَ جالسَه من قبلُ ولم يُحَدِّثه بشيءٍ، وأنَّ ذلك كانَ بمكةَ، وأنه لم يسمع منه ببغداد شيئاً.

قالَ عبدالله بنُ أحمد: لم يسمع أبي من شُعيب بن حرب ببغداد، إنَّما سَمِعَ منه بمكةَ. قالَ أبي: جئنا إليه أنا وأبو خيثمة، وكانَ ينزلُ مدينةَ أبي جعفر على قرابة له، قال: فقلتُ لأبي خيثمةَ سَلْهُ، قال: فَدَنا إليه فسأله، فرأى كُمَّه طويلاً، فقالَ: من يكتبُ الحديث يكونُ كمُّه طويلاً؟ يا غلامُ هاتِ الشفرةَ، قال: فقُمنا ولم يُحَدِّثنا بشيءٍ. «تاريخ بغداد».

فلهذا كانَ الإقلالُ في حديثه، لم يُكثر عنه أحمد، لتأخُّرِ سماعه منه قُبيل وفاته فيما أظُنُّ، وكانَ ذلك في الرحلة الثالثة له إلى الحجازِ كما يظهَرُ، ولم يكن حينها على صلة تامة به، بل كانَ يتردَّدُ على مشايخ كثر، إذْ مكةُ مُلتقى العلماء في الموسم، ولا أُرى ذلك كانَ في الرحلة الثانية له إلى الحجاز والتي كانت سنة (١٩١)، فذاك وقت قريبٌ أن يكونَ فيه في المدائن، وإنْ كانَ بمكةَ، فلعلَّه ذاك اللقاء الأول الذي لم يسمع منه هو وأبو خيثمة. والله أعلم.

وكذا يمكنُ أن يُقالَ في **الهيثم بن جَميل البَغْداديِّ** أبي سَهْلٍ الحافظ المتوفى سنة (٢١٣)، قالَ فيه أحمد: كانَ من أصحابِ الحديث ببغداد هو وأبو كامل وأبو سلمة الخُزاعيّ، وكانَ الهيثمُ أحفظَ الثلاثة، وأبو كامل أتقنَهم.

وقال أيضاً: ثقةٌ. وقالَ في الثلاثة المذكورين أيضاً: لم يكونوا يحملون عن كُلِّ واحد ولم يكتبوا إلاَّ عن الثقات.

قلت: ومعَ هذا فلم يَرْوِ عنه أحمدُ غير حديث واحدٍ برقم (٢٥٧٩٣) عن الهيثم بن جميل، عن محمد بن مسلم الطائفي، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة. ولم يَذْكُرْ له متابعةً. ومحمد بن مسلم الطائفي يُضَعِّفُهُ أحمد جداً. ومع هذا فقد رَوَى له هذا الحديث من طريقِ الهيثم، لم يرو للهيثم غيره.

فإذا كانَ الإمامُ أحمد يوثِّقُ الأئمة الثلاثة (الهيثم، وأبا كامل، وأبا سلمة)، ويجعلُهم أصحابَ الحديث في بغداد، فلماذا أكثرَ الحديث في مسنده عن أبي كامل وأبي سلمة، في حين لم يروِ للهيثم إلاَّ حديثاً واحداً؟

لم أجدْ سبباً مُقنعاً إلاّ أنَّ الهيثمَ كانَ قد رَحَلَ من بغداد قديماً ، فلم يتمكن أحمد من السماعِ منه كغيره .

قالَ العجلي : الهيثمُ بن جميل ثقةٌ صاحبُ سُنَّة بغداديٌّ سكنَ أنطاكية . وسُئل إبراهيمُ الحربي : ممن كانَ الهيثم بنُ جميل؟ فقال : كانَ من أبناء خُراسان ، وكانَ ببغداد ، ثم انتقلَ إلى الشام ، وهو ثقة . وقالَ موسى بن داود : أفلس الهيثمُ ابن جميل في طلب الحديث مرتين ، وكانَ من أهل بغداد ، تحوَّل فنزلَ أنطاكيةَ حتى ماتَ بها ، وكانَ ثقةً . انظر «تاريخ بغداد» ١٤/٥٦ - ٥٧ .

وهذا ما كانَ فعلاً ، لقد سمعَ منه أحمد في أنطاكية وطرسوس ، وهما في أعالي الشام ، بدليل ما نقلَ عبدُالله بن أحمد في«العلل» (١١٤٤) : قال أحمدُ : قلتُ للهيثم بطرسوسَ سنة ماتَ هارون سنة ثلاث وتسعين ، وكانَ قد سمعَ من زُهير ، فقلتُ له :زُهير سمعَ من عليِّ بن الأقمر؟ فقال : لا .

وكذا معتمر بن سُليمان بن طَرْخان التيميُّ ، أبو محمد البصريُّ ، فإنَّ أحمد لم يتمكَّنْ من السماعِ منه كثيراً ، روى له في المسند نحو أربعين حديثاً ، معَ أنَّه من المكثرين الذين يحتاجُ حديثهم ، فتبيَّنَ لنا سببُ ذلك : هو أنَّ معتمراً كانَ بالبصرة ، وقد قدمَ إليها أحمد سنة (١٨٦) ، وكانَ معتمر قد حجَّ تلك السنةَ ، فلمَّا رجعَ ماتَ بعد ذلك بيسير في سنة سبعٍ وثمانين . كذا في «العلل» (٥٩٠٢) .

فلعلَّ هذا السبب في قلة حديثه عنه ، واللهُ أعلمُ .

٥- أقلَّ عنه لأنَّه ماتَ قديماً ، وكانَ أحمدُ حينَها منشغلاً بغيره :

يُعْلَمُ أنَّ الإمامَ أحمد بدأ طلبَ العلم سنة (١٧٩) ، وقد سمعَ أبا يوسف القاضي ، وهُشيم بن بشير ، فلازمَه إلى أنْ ماتَ وسمعَ منه أحاديث كثيرة . قال أحمد- كما في«المناقب» : ص ٢٥- كتبتُ عن هُشيم سنة تسعٍ وسبعين ، ولزمناه سنة ثمانين وإحدى وثمانين وثنتين وثلاث ، ومات في سنة ثلاث وثمانين . كتبنا عنه كتابَ الحجِّ نحواً من ألفِ حديث وبعض التفسير ، وكتاب القضاء ، وكتباً صغاراً . . . إلى آخرِ كلامه .

وهذا يُفيدُ مدى اعتنائه بحديث هُشيم ، ويُلاحَظُ أنَّه كانَ مُقلاً عن الشيوخِ الآخرين في هذه الفترة معَ تفاوُت بينَهم . إذْ كانَ حريصاً على سماعِ أحاديثِ هُشيم ، وقد يسمَعُ الحديثَ والحديثينَ ممن عاصَرَه في بغداد أو دَخَلَ إليها .

فهذا عبَّادُ بن عباد بن حبيب البَصْريُّ ، قال فيه أحمد : ليس به بأس ، وكانَ رجلاً عاقلاً أديباً . ومعَ هذا فإنه لم يَروِ له في مسنده إلاَّ أربعةَ عشرَ حديثاً ، وما ذلك عندي إلاَّ لأنَّه ماتَ قديماً فقد

قيل : إنه ماتَ قبلَ حماد بن سلمة بستة أشهر في سنة (١٧٩) ، وقيل :(١٨٠) ، وهذا المرجَّحُ .

وكذا يمكنُ أن يُقالَ في **عبَّاد بن العَوَّام الواسطيِّ** ، فقد أثنى عليه أحمد وقال : كانَ يُشبه أصحابَ الحديث .

واستضعفه في سعيد بن أبي عروبة خاصة ، فقال : مضطرب الحديث عنه . ولم يروِ له في المسند غيرَ ثلاثة أحاديث .

وسَبَبُ قلة ذلك عندي أنّه قديمُ الوفاة ، تُوفي سنة (١٨٣) . وقيلَ : بعدَ ذلك . وكانَ أحمدُ حينَها مشغولاً بحديث هُشيم ، وكلاهما في بغداد .

وقال أحمدُ مرةً - كما في تاريخ بغداد ١٠٥/١١ - : شهدتُ هُشيماً يوماً وذَكَرَ عبَّاداً ، فقال : ادعُ اللهَ لأخينا عبَّاد ، فإنَّه مريض ، وشهدتُ عبَّاداً يوماً يقول في حديث ذكرَه : أخطأ هُشيم . قالَ أحمد : فانظر هُشيم يدعو له ، وهو يُخطئه .

قلت : فلعلَّ هذا سببٌ آخَرُ أبعدَه أن يسمع منه كثيراً .

٦- أقلَّ عنه لأنَّه في منزلة صغار الشيوخ :

وهؤلاء يَقلُّ الروايةُ عنهم إلاَّ إذا احتيجَ إليهم ، فإنَّه قد يكونُ عندهم ما لا يكونُ عند غيرهم من مشايخ الراوي عنهم . وهم أقربُ إلى أن يكونوا أقراناً للإمام أحمد ، إلاَّ أنَّهم أدركوا مشايخ لم يُدركهم أحمد ، قدموا عنه فلم يلحق بهم ولم يسمعهم .

مثالُه : **عُبيد الله بن محمد بن حفص بن عمر التيميُّ** ، أبو عبدالرحمن البَصْريُّ العَيْشيُّ المتوفى سنة(٢٢٨) ، قالَ فيه أحمد : صدوق في الحديث . وروى له في المسند خمسةَ أحاديث فقط . أربعة منها (٤٦٠) ، (٦١٩٧) ، (١٣٨٠٠) ، (٢٠٧٢٨) لم يذكُر لها متابعةً عن حمَّاد . واثنان (١٣٧٩٧) ، (١٣٧٩٨) ذكرهما لبيان الخلاف . وزادَ عليها عبدُالله أربعةَ أحاديث أخرى في الوجادات ومثلُها لا يُعَدُّ في أصلِ المسند .

وبالملاحظة السابقة يتبيَّنُ أنَّ أحمدَ لم يأتِ بحديثه إلاَّ عندما احتاجَ إليه ، إذْ أَوْلى أن يُحدِّث عن حمَّاد بن سلمة ، من طريق المشايخ القُدماء ، فلمّا لم يجد هذه الأحاديث عندهم ، اضطر أن يلجأ الى عُبيدالله بن محمد ، فروى هذه الأحاديث عن طريقه . أما الحديثان الأخيران فإنه جاء بهما لبيان الخلاف في الإسناد ، ولم يجدْهما كخلاف عن شيخٍ واحدٍ إلاَّ في روايته ، فجاء بهما .

وكذا **محمد بن الصباح الدُّولابيُّ** ، المتوفى سنة (٢٢٧) ، فقد كانَ يقولُ فيه أحمد : شيخُنا ،

ثقة ، وكانَ يُعَظِّمُه . ورَوَى له في المسند أحدَعشر حديثاً ، ولم يُكثر عنه ، وإنَّما هي أحاديث منتقاة ممَّا له .

وسببُ هذا الانتقاء والإقلالِ عنه ، أنَّه احتاجَ إليه من أجل حديث إسماعيل بن زكريا الخُلْقانيِّ الكوفيِّ ، وجدَ أحاديثَه عنده ، فاضطر أن ينتقيَ من حديثه عنده ، وإسماعيل : قالَ فيه أحمد : أمَّا الأحاديثُ المشهورة التي يرويها فهو فيها مقاربُ الحديث صالح ، ولكن ليس ينشرح الصدر له ليس يعرف هكذا ، يريد : بالطلب .

قلت : والأحاديث التي رواها أحمد للدولابي جميعاً من طريق إسماعيل بن زكريَّا . فكأنَّه أرادَها لذلك ، واللهُ أعلمُ .

٧- أَقَلَّ عنه لأنَّه لم يجد عنده شيئاً يُطْلَبُ !!

نجدُ بعضَ المحدثين يزهدونَ في أحاديث بعض الرواة ، لأنَّهم لا يجدونَ بغيتَهُم فيها ، أو لا يجدونَ عندهم الأحاديثَ إلاَّ المكررةَ عندهم من طريقِ مشايخَ آخرين ، وليس عندهم جديدٌ فيها وليس فيها فوائد وغرائب تُطْلَبُ ، وغيرُها أعلى منها ، أو لا يجدونَ عند الشيخ الأحاديثَ الكثيرةَ ظنّاً منهم . . . أسبابٌ كثيرةٌ تجعلُهم يحجمون عن التعامُلِ مع الروايةِ عنهم كغيرهم ، . . .

وهذا ما نجدُه في ترجمة **معاذ بن هشام الدَّسْتَوائي البَصْريِّ** ، المتوفى سنة (٢٠٠) . قالَ الميموني : سمعتُ أبا عبدالله (أحمد) وسَمِعَ مَنْ يُكَثِّرُه في الحديث والفقه ، فقال أبو عبدالله : وأيُّ شَيْءٍ عنده من الحديث؟ قال : وسمعتُ أحمد بن حنبل يقولُ : ما كتبتُ عنه إلاَّ مجلساً سبعةَ عشرَ حديثاً أو ثمانية عشرَ حديثاً .

ولا يعني هذا أنَّه لم يكن من أهلِ الحديث ، أو ليس عنده من الأحاديث إلاَّ نحوُ هذا العدد ، كما يظهر من النصِّ السابق ، وإنَّما أرادَ أنَّ أحاديثَه أكثرها عن أبيه ، وأحاديث أبيه كانَ أحمد في غنىً عنها لأنَّه يرويها من طريق الثقات الأثبات عنه . ويندرُ أنْ يُحَدِّثَ معاذُ عن غير أبيه ، بل يكادُ يكونُ معدوماً لقلته ، وهذا ما أرادَ أحمد من تعبيره ، أرادَ أنه لا يوجَدُ عنده من الأحاديث ما تطلُبه ، فزهدَ فيه .

وكنموذجٍ يمكن أن نتمثَّلَ به نجدُ أنَّ معاذاً ليس له في الكتب الستة رواية عن غير أبيه ، إلاَّ رواية واحدة عند النسائي يرويها عن عبدالله بن عون ، وبقيةُ أحاديثه عن أبيه ، وهي أحاديث كثيرة في مجملها .

٨- أقلَّ عنه لأنَّه من أقرانه :

والأقرانُ عادةً لا يُحتاجُ إليهم إلاَّ إذا وجدوا عندهم أحاديث أضطُرُّوا لروايتها ، لا سيَّما إذا كانَ القَرينُ أكبرَ سنّاً ، فإنَّه قد يسمعَ من مشايخ لم يسمع منه الآخر ، لأنَّه كانَ أقدمَ في الطلب بخمس سنوات ونحوها ، فكثيرٌ من الرواة والأئمة قد يكونُ موتُهم في هذه السنوات . . . لذا يكونُ الراوي مضطراً لقرينه إذا كانَ ما عنده مما يحتاجُه .

كما نلاحظُ هذا في ترجمة **يحيى بن أيوب المقابريّ** ، أبي زكريا البغداديّ ، المُتوفَّى سنة (٢٣٤) ، فقد سمعَ جمعاً ممن فاتَ أحمدَ سماعُهم ، ولم يضطرَّ أحمدُ أن يرويَ عنه إلاَّ حديثاً واحداً برقم (٢٥٤٩٠) يرويه عن سعيد بن عبدالرحمن الجُمحيّ قاضي بغداد ، ذاك أنَّه لم يلحق سعيداً بالسماع ، فقد مات سنة (١٧٦) قبلَ أن يطلُبَ أحمدُ العلمَ والروايةَ ، وكانَ يحيى بنُ أيوبَ أكبرَ من أحمد بنحو عشر سنوات . وقال فيه : رجلٌ صالح يُعرفُ به ، صاحب سكوت ودَعة .

٩- أقلَّ عنه لأنَّه لم يُعَمِّرْ ، فلم يأخُذْ عنه شيئاً :

من عادة المحدثين أنَّهم إذا طلبوا السماع ، لازموا الأكبرَ سنّاً والأشهرَ علماً ، ولكن قد يتخلَّلُ ذلك نادراً أن يسمعَ من الناشئين ، أو الأعلى سنّاً منه ، لكنَّه ما زالَ في فترة الشباب ، وفي هذه الحال لا يكترثُ لما عنده ، فقد يسمع عنده أحاديث دونَ أحاديث ، لأنَّه ليس حريصاً عليها ، بل حرصُه آكَدُ في الرواية عن الأكابر ، فلمَ يلجأُ إلى الأصاغر ، ومعلموهم على قيد الحياة؟!

وإذْ كانَ من شرط الإمام أحمد أنْ لا يرويَ عن الأقران إلاَّ لأسباب ، ولا يروي عن الأصاغر . . . نجدُ أنه قد يلجأُ إليهم إذا كانَ الراوي قد ماتَ شاباً ، فيُعاملُه آنذاك معاملةَ المشايخ ، لأنَّه لا يروي في الغالب عن الأحياء ، فإذا ما ماتوا انقطعوا فاحتيجَ إليهم وعوملوا معاملةَ السابقين .

مثالُه : **أبو القاسم بن أبي الزِّناد** المدني ، فقد قالَ فيه أحمد : كتبتُ عنه وهو شابٌّ ، وكانَ ثقةً ، وماتَ بعدَ هُشيم بقليلٍ . قلت : يعني في حدود (١٨٥) ، وليس له في المسند إلاَّ ستة أحاديث ، وسببُ القلَّة فيها أنَّه لم يكُن حريصاً أن يسمعَ ما عنده ، فقد كانَ منشغلاً بما عند غيره من الأكابر .

١٠- أقلَّ عنه لأنَّ الشيخَ لم يُدْرَكْ منه إلاَّ مجلسٌ واحدٌ .

ذاك أنَّ الشيخَ قديمُ الوفاة ، وكانَ أحمدُ حينَها في بداية طلب العلم ، فلا يتمكن في تلك الفترة أن يسمعَ الجميعَ ، لذا كان يتخيَّرُ في السماعِ ، ويلازمُ بعضاً دونَ بعض ، ولم يلحَقْ أثناءَ ذلك بعض الشيوخ ، فلم يتمكن من السماعِ منهم . كما قالَ أحمدُ : طلبتُ الحديثَ سنة تسعٍ وسبعين ، وأتيتُ

مجلسَ ابنِ المبارك وقد قامَ ، وقدمَ علينا سنة تسع . وقال : طلبتُ العلمَ وأنا ابنُ ستّ عشرةَ سنة ، وأول سماعي من هُشيم سنة تسع وسبعين ، وكانَ ابنُ المبارك قَدمَ في هذه السنة ، وهي آخرُ قدمة قدمَها . وذهبتُ إلى مجلسه فقالوا : قد خَرجَ إلى طرسوس ، وتُوفي سنة إحدى وثمانين . وقال : خَرجتُ إلى سفيانَ بن عُيينةَ في سنة سبع وثمانين ، قدمنا وقد ماتَ فُضيل بنُ عياض ، وهي أول سنة حججتُ .

ومن جانب آخر فإنه قد يذهبُ إلى الشيخ ، فيسمع منه المجلسَ الواحد ، ثم يعودُ إليه وقد ماتَ أو رَحَلَ .

مثالُ ذلك :**عليُّ بن هاشم الكوفيّ** الخزّاز ، لم يرو أحمدُ له في المسند إلاّ ثلاثةَ أحاديث ، ذلك أنّه طلبَه في المجلس التالي ، فلم يلحقه . قال أحمد : ليس به بأس ، سمعتُ منه سنة تسع وسبعين ومئة (أول سنة طلبتُ الحديثِ) مجلساً ، ثم عُدْتُ إليه المجلسَ الأخَرَ وقد ماتَ ، وهي السنةُ التي ماتَ فيها مالك بن أنس .

قلت : وهذا أدقُّ ممن نقلَ أنّ وفاته كانت سنة(١٨١) ، لأنَّ أحمدَ يذكُرُ شيئاً شاهده وعرفَه ، وقرنَه بأمرٍ لا يُنسى من قِبَلِه ، وهو السنةُ التي طلبَ فيها الحديث .

١١- أقلَّ عنه ، لأنَّ الشيخ دَخَلَ بغداد قُبيل وفاته ، فلم يلحق الرواية عنه :

وذلك بسبب طبيعة الرحلات التي كان الرواةُ فيها ، يدخُلُ أحدُهم بلداً في رحلة الطلب ، أو المشيخة فتكونُ وفاتُه فيه ، وهذا إمّا أن يكون أرادَ الإقامةَ أو المرورَ .

مثالُه **إبراهيمُ بن سعد الزُهْريُّ** نزيل بغداد ، فإنَّ طبقتَه قديمة يروي عنه مشايخُ أحمد أيضاً ، بل مشايخُ مشايخهم كشُعبةَ والليث بن سعد في قلة . ولم يروِعنه أحمد في المسند إلاّ حديثين ، لأنّه دَخَلَ بغدادَ قُبيلَ وفاته . قالَ أحمد : كتبتُ عن إبراهيم بن سعد ، وصليتُ خلفَه غيرَ مرة ، وكانَ يُسلِّمُ واحدةً(**كما في المناقب ٢٥**) . وقالَ سعيدُ بن كثير بن عفير(**كما في تاريخ بغداد ٨٤/٦**) : قَدِمَ إبراهيمُ بن سعد الزُهري العراقَ سنةَ أربع وثمانين ومئة ، فأكرمَه الرشيد وأظهرَ برَّه . . .

قلتُ : ووفاتُه اختُلفَ فيها بين (١٨٢ - ١٨٥) ، فإذا الروايةُ صَحّتْ فبالكاد إذَن دَخَلَ بغدادَ ولم يمكُث فيها إلاّ يسيراً حتى تُوفي ، واللهُ أعلم . لذا اضطر أحمد أحياناً أن يرويَ أحاديثَ لإبراهيم بن سعد عن طريق مشايخه الآخرين .

١٢- أقلَّ عنه لأنّه كتبَ عنه قديماً ، ثم تركه :

تركه لأنّه أهمّه من هو أصلَحُ منه ، فلم يعتنِ بحديثه .

مثاله : **يحيى بن واضح المروزي** ، روى له أحمد في المسند خمسةَ أحاديث . قالَ أبو بكر الأثرم : سمعتُ أبا عبدالله (أحمد بن حنبل) يُسألُ عن أبي تُمَيْلَةَ يحيى بن واضح كيفَ هو؟ ثقةٌ هو ؟ فقال : ليس به بأس ، ثم قال : أرجو إنْ شاءالله أن لا يكونَ به بأس . ثم قالَ : كتبنا عنه على باب هُشيم ، كانَ يَجيءُ إلى باب هُشيم . ثم بقيَ بعد ذلك زماناً ، وكانَ يختلفُ يكتبُ الحديث . قيل له : هو خراساني؟ فقالَ : نعم ، من أهلِ مَرْو ، جارُنا .

قلت : وقد بقي إلى أنْ ماتَ في بغداد ، ولم يروِ عنه أحمدُ إلاَّ ما سمعَ منه على باب هُشيم في بداية طلبه للحديث ، ثم زَهِدَ فيه لا لضعفٍ ، وإنَّما وَجَدَ أحاديثَه عند غيرِه ممن هو أحسنُ حالاً .

١٣- أقَلَّ عنه انشغالاً بغيره من الكبار :

كانَ الإمامُ أحمد يقومُ ببعض الرحلات إلى الكوفةِ والبصرةِ وواسط وغيرها ، فيلتقي بالمحدثين فيها ، فينشغل عن بعضٍ منهم بالإكثار عن أئمة منهم .

كما نجدُ هذا في **المطلب بن زياد الكوفيِّ** المتوفى(١٨٥) ، لم يروِ له أحمدُ في المسند إلاَّ ثلاثةَ أحاديث ، ذلك أنه سَمعَ منه في رحلتِه إلى الكوفةِ سنة(١٨٣) ، وكانَ حينَها منشغلاً بوكيع وأبي معاويةَ . . .

وكذا مرحومُ **بن عبد العزيز العطَّار** البصريُّ المتوفى سنة(١٨٣) ، لم يروِ له أحمد في «المسند» إلاَّ ثلاثةَ أحاديث ، ذلك أنَّه سَمعَ منه في رحلتِه إلى البصرة سنة (١٨٦) ، فسمعَ منه بعضَ حديثه وكانَ منشغلاً أيضاً بغيره من المحدثين كمعتمر بن سليمان . . ولم يبقَ مرحوم إلى الرحلةِ التاليةِ حتى يسمعَ منه أحمدُ أكثرَ .

معَ أنَّ المطلب ومرحوماً وثقهما أحمد وأثنى عليهما .

١٤- أقَلَّ عنه ، لأنَّه يُحدِّثُ عن شيخٍ واحدٍ فقط :

ومثلُ هذا لا يُعدُّ من المتثبتين في الطلب والرواية ، لقلة موارده ، أي : ليس هو من بابة هذا الصنعة ، وإنْ كانَ عنده أكثر حديث شيخٍ بعينه .

فهذا **نوحُ بن يزيد** بن سيَّار البغدادي المؤدِّب ، إنَّما سَمعَ إبراهيم بن سعد الزُّهري . قالَ أحمد : ثقة ، حجَّ معَ إبراهيم بن سعد ، وكانَ يؤدِّبُ ولدَه . وقال أيضاً : هذا شيخ كيِّس ، أخرجَ إليَّ كتابَ إبراهيم بن سعد ، فرأيتُ فيه ألفاظاً .

قلت : ومعَ هذا لم يروِ عنه أحمد في المسند إلاَّ حديثين . ذاك أنه أدركَ إبراهيم وسمع منه ،

ثم أنَّه سمع له أيضاً بواسطة من هو أوثقُ .

وهذا **يحيى بن يزيد بن عبد الملك النَّوْفلي العابدُ** ، لم يرو له أحمد في المسند إلاَّ ثلاثة أحاديث . قال أحمد : لا بأسَ به ، ولم يكن عنده إلاَّ عن أبيه ، ولو كانَ عنده غيرُه لتبيَّنَ أمرُه .

فلو كانَ نوح ويحيى ممن يجمعونَ الأحاديثَ عن المشايخ لاحتيجَ إليهما ، لكنهما باقتصارهما هذا على الشيخ الواحد ، جَعَلَ المحدثين يزهدون بمثل حديثهما إلاَّ عند الحاجة ، وليس مثلُهما يشجعُ غيرَهما أن يرحَلَ إليهما ، واللهُ أعلم .

١٥- أقلَّ عنه ، لأنَّ أهلَ بلده زهدوا فيه :

قد يثيرُ الراوي أحياناً مسألةً أو حديثاً ، فيتخذُ أهلُ بلده منه موقفاً ، ويبقى عليه ، فيزهَدُ فيه غيرُهم ، خشيةَ أن تُثارَ عليهم هائجةُ تلك البلد .

مثالُه : **بِشْرُ بنُ السَّريَ البَصْريُّ** ، أبو عمرو الأفوه ، المتوفى سنة (١٩٦) ، لم يرو له أحمد إلاَّ حديثاً واحداً .

قال أبو طالب : عن أحمد بن حنبل : كانَ بشر بن السريِّ رجلاً من أهل البصرة ، ثم صارَ بمكةَ ، سمعَ من سفيان نحوَ ألف ، وسمعنا منه . ثم ذكر حديثَ (ناضرة إلى ربِّها ناظرة) فقال : ما أدري ما هذا؟ أيش هذا؟ فوثَبَ به الحُميديُّ وأهلُ مكةَ ، وأسمعوه كلاماً شديداً فاعتذرَ بعدُ ، فلم يُقبل منه ، وزَهدَ الناسُ فيه بعدُ .

فلمَّا قدمتُ مكةَ المرَّة الثانية ، كانَ يجيءُ إلينا ، فلا نكتب عنه ، وجعلَ يتلطف ، فلا نكتُبُ عنه .

١٦- أقَلَّ عنه لأنَّه كانَ يشُكُّ في الحديث :

كما في ترجمة **أزهر بن سعد أبي بكر الباهلي السمَّان البَصريِّ** ، المتوفى سنة (٢٠٣) ، سمعَ منه أحمد سنة(١٨٦) سنة دخوله البصرةَ ، ولم يرو له في المسند غيرَ ثلاثة أحاديث .

قالَ أحمد - كما في **العلل** (٩٢٢) : ابنُ أبي عدي له وَقار وهَيئة ، وهو أحبُّ إليَّ من أزهر السمَّان ، أزهرُ كانَ ربَّما حدَّث بالحديث فيقول : ما حَدَّثتُ به .

١٧- أقَلَّ عنه لأنَّ فيه مغمزاً بالتشيُّع أو شدةً فيه :

وليس أحمد بالذي يترك مَنْ عنده تشيُّع إلاَّ إذا كان فيه كذبٌ أو تحاملٌ أو بدَعٌ مُخرجة ، وإلاَّ **فالأصلُ** عنده الروايةُ عنه ، إذا كانَ مقصوراً على حُبِّ آل النبي ﷺ .

والقضيةُ في هذا بينَ الرواة نسبية ، فقد يُقبل حديثُ راوٍ في حين يرفض ويُردُّ حديثُ راوٍ آخر في شُبهتة نفسها ، إذ الموازين لا يمكنُ أن تحدَّدَ بوضوحٍ ، إلاَّ إذا كان الغُلُوّ .

وقد سَبَقَ أن بيَّنا في المضعفين الذين يروي عنهم أحمد في المسند ، أنَّ فيهم متشيعين ضُعِّفوا لهذا ، وكذا هُنا ، فنُلاحظُ أنَّه أقلَّ الروايةَ عن آخرين لمثل هذا السببِ ، قد يصاحبُه أسبابٌ أُخرى خفيةٌ أيضاً ، فلعلَّها غلَّبت قلةَ الرواية عنه .

كما في ترجمة **إسماعيل بن أبان الورَّاق** الكوفي ، المتوفى سنة(٢١٦) ، فقد روَى له أحمد في المسند أربعة أحاديث ، ووثَّقَه ، ولم أرَ من سببٍ لقلةِ الرواية عنه فيما أرى إلاَّ ما قال البزار : إنَّما كانَ عيبُه شدةَ تشيُّعه . وقال الجوزجاني : إسماعيلُ الورَّاق كانَ مائلاً عن الحَقّ ولم يكن يكذب في الحديث .

١٨- أقلَّ عنه لموقفه من المحنة (القول بخلق القُرآن) :

وهذا موقفٌ واضحٌ من الإمام أحمد ، فقد كانَ يَرُدُّ كثيراً أحاديثَ الذين قالوا بخلقِ القُرآن خوفاً أو طوعاً ، إلاَّ أنه لم يترُك بعضَ المحدِّثين الكبار كعلي بن عبدالله المديني المتوفى سنة (٢٣٤) ، فروى عنه ما سمعَ منه قبلَ المحنة ، لذا قلَّ حديثُه عنده إلى نحو ستين حديثاً ، لم يروِها إلاَّ لحاجته إيَّاها في مثلِ المسند .

١٩- أقلَّ عنه لأنَّه يُعدُّ في الفُقهاء لا المحدِّثين :

فخَشيَ أن يُصْبَغَ كتابُه بأحاديث الفُقهاء ، لا بأصحاب الصنعة في الرواية ، فأقلَّ عنهم .

وأشهَرُ مثال عليه : **محمد بن إدريس الشافعي** ، صاحبُ المذهب المعروف ، المتوفى سنة (٢٠٤) ، إنَّما روى له أحمد في المسند ثلاثةَ عشرَ حديثاً ، ليس غيرُ . معَ أنَّه سمعَ منه أحاديثَ كثيرة ، منها أحاديث الموطَّأ لمالك . قال أحمد : سمعتُ الموطأ من بضعةَ عشرَ نفساً من حُفَّاظ أصحاب مالك ، فأعدتُه على الشافعيِّ ، لأنِّي ، وجدتُه أقومَهم .

وقد يكونُ أحمد أعرضَ عن الإكثار عنه ، لأنَّ الشافعيَّ كانَ كثيرَ الاعتماد عليه ، وكانَ يُقدِّمُه في الحديث وقالوا : إنَّ ما ذكر الشافعي :«حدثني الثقةُ» إنَّما هو أحمد . وقال أحمد : قالَ الشافعيُّ : أنتم أعلمُ بالأخبار الصِّحاحِ منّا ، فإذا كانَ خبرٌ صحيحٌ فأعلمْني حتى أذهبَ إليه كوفياً كان ، أو بصريّاً ، أو شاميّاً .

لكن الذي يظهر أنَّ الشافعيَّ كَثُرَ أتباعُه في عصره ، وبعدَه في زمن أحمد ، فكانَ لهذا تأثيرٌ

واضحُ في قلة الرواية عنه ، حتى لا يُعَدَّ من الأتباع ، بل أعرضَ عنه صاحبا الصحيحين(البخاري ومسلم) في كتابيهما ، لا تضعيفاً أو زُهداً ، وإنّما المنهجُ والاتجاهُ كانَ لهما تأثيرٌ كبيرٌ في الترك ، حتى لا يجعل الكتاب ذا سمة معينة ، يمكنُ أن يؤثِّر بها . انظر ترجمتة في«السير» «والتهذيب» وغيرهما .

٢٠- أقلَّ عنه لأنَّه كانَ يدلِّسُ تدليساً شديداً :

مثالُه : **عمرُ بن عليِّ بن عطاء** بن مقدَّم المُقَدَّميُّ ، أبو حفص البصريُّ ، المتوفى سنة (١٩٠) ، أثنى عليه أحمدُ ، وقال : كانَ يدلِّسُ . ولم يرو له في المسند إلاَّ حديثاً واحداً برقم (٢٤٤٤٤) بيَّنَ فيه سماعَه ، احتاجه لأنَّه لم يجده عن حجَّاج بن أرطاة عند غيره من مشايخه .

أمَّا يحيى بن معين فلم يحتجْ إليه ، ولم يَجدْ عنده شيئاً ، لذا لم يكتب عنه شيئاً إذْ حديثُه وجدَه عند مشايخ آخرين . وهذا يوضحه مقولة عبدالله بن أحمد عقب هذا الحديث في المسند : قلتُ ليحيى بن معين سمعتَ من عمر بن علي المُقَدَّميّ شيئاً؟ قالَ : أيَّ شيء كانَ عنده؟ قلتُ : حديثُ فضالةَ بن عُبيد في تعليق اليد ، فقالَ : لا ، حدَّثنا به عفَّانُ عنه .

٢١ -أقلَّ عنه لأنَّه كانَ عَسِراً في الحديث :

وهذا كانَ يوصَفُ به بعضُ الشيوخ ، فلا يُسْمَعُ منهم إلاَّ أحاديث قليلة ، وقد يكونُ لعسره يَمنَعُ الكثيرين من السماع منه . وهناك عددٌ من الأمثلة في مشايخ أحمد .

أولهُم : **إبراهيم بن عقيل بن معقل** ، قالَ أحمد برقم (١٤١٨٤) : ذهبتُ إلى إبراهيم بن عقيل وكانَ عَسِراً لا يوصَلُ إليه ، فأقمتُ على بابه باليمن يوماً أو يومين حتى وصلتُ إليه ، فحدثني بحديثين ، وكانَ عنده أحاديث وهب عن جابر ، فلم أقدر أن أسمَعها من عُسره . . قلت : لذا لم يُذكر له في المسند شيءٌ .

وآخرُ : **غسَّانُ بن مُضَر الأزدي** النمري البصريُّ ، المتوفى سنة (١٨٤) ، لم يرو له أحمد إلاَّ ثلاثة أحاديث ، كأنَّ أحمد سمعَها منه في بغداد ، لأنه لم يدخُل البصرة قبل سنة (١٨٦) . وأقَلَّ عنه للسبب المذكور من العُسْر . لذا قال : ثقة ثقة ، كانَ شيخاً عَسِراً .

وكذا نوح بن يزيد بن سيَّار ، كما في «تاريخ بغداد» ٣١٩/١٣ وقد تقدم .

٢٢- أقلَّ عنه لأنه لا يُبَيِّنْ سماعاته :

وهذا من أهمِّ ما يمتلكُ الرواةُ ، إذ بالسماع يظهر كثير من العلَل ، وبه يكونُ الاتصالُ ، ويبعُدُ ظَنُّ التدليس ، فكانَ بعضُ الشيوخ لا يذكرونَ السماعَ ، فأقَلَّ عنهم أحمدُ .

كما في أبي بدر **شجاع بن الوليد السَّكوني الكوفيُّ**، المتوفى سنة (٢٠٤)، رَوَى له أحمد في المسند خمسةَ عشرَ حديثاً.

وقالَ: كانَ شيخاً صالحاً صدوقاً، كتبنا عنه قديماً. وقال: كانَ أبو بدر لا يقولُ: حدثنا ولا أخبرنا، كانَ يقولُ: ذكره سليمانُ بن مهران، وذكره فلان، ما أقلَّ ما كانَ يقولُ حدثنا.

قلت: ففي كلامه هذا قد يُستفادُ أنَّه أقَلَّ لما أفادَ العنوانُ، أو أنَّه أقَلَّ لأنه كتب عنه قديماً ولم يُكثر. ولم يكتبُ عنه بعدُ. وعلى أيٍّ فالأحاديثُ المذكورةُ في المسند ليس فيها (حدثنا) إلاَّ في حديث واحد برقم (٤٣٧٤). والباقي بالعنعنة و«ذكر».

وكذا **عمر بن عُبيد بن أبي أُمية الطنافسيّ الكوفيّ**، المتوفى سنة (١٨٥)، فقد روى له أحمد في المسند أحدَ عشرَ حديثاً، وقالَ أحمد: ثقة، كانَ لايقولُ: حدثنا ولا أخبرنا، لم نُدرك بالكوفة أحداً أكبر منه ومن المطلب بن زياد.

٢٣- أقَلَّ عنه، لما عنده من الأوهام:

فهذا **مخلد بن يزيد الحرَّاني**، المتوفى سنة (١٩٣)، روى له أحمد في المسند حديثين فقط، وقال: لا بأس به، وكانَ يَهِمُ.

ومسكين بن بُكير الحرَّاني الحذَّاء، المتوفى سنة (١٩٨)، روى له أحمد في المسند حديثين فقط، وقال: لا بأس به، ولكن في حديثه خطأ.

ومُصْعَبُ بنُ المقدام الخَثْعَميُّ الكوفيّ، المتوفى سنة (٢٠٣)، روى له أحمد في المسند أربعة أحاديث.

وقال: كانَ رجلاً صالحاً رأيتُ له كتاباً، فإذا هو كثيرُ الخطأ، ثم نظرتُ في حديثه فإذا أحاديثُه متقاربة عن الثوريِّ.

وأبو بكر بن عيَّاش الأسدي الكوفيُّ، المتوفى سنة (١٩٢)، روى له أحمد في المسند أحدَ عشرَ حديثاً ليس غيرُ، على كثرة حديثه. وما ذاك إلا لكثرة خطئه، قالَ أحمد: صدوق صالح صاحب قُرآن وخبر، وقال: ثقة وربما غَلطَ. وقال: كانَ كثيرَ الخطأ جداً إذا حدَّثَ من حفظه.

وقبيصةُ بن عُقبةَ السُّوائيُّ أبو عامر الكوفيُّ، المتوفى سنة(٢١٣) أو بعد، رَوَى له أحمد في المسند حديثاً واحداً برقم (١٥٧٤٢) مقروناً بمعاوية بن هشام. ولا أكادُ أجدُ السبب في قلة رواية أحمد عنه إلاَّ أن يكونَ قولَه في روايته عن سفيان: كانَ كثيرَ الغَلَط. ولعلَّ هناك سبباً لم يظهرْ!!

٢٤- أقلَّ عنه ، لأنَّ فيه غَفْلةً :

وهذا سببٌ من أسباب الضعف ، وإن كانَ صاحبُه صدوقاً ، إذْ ليس الصدقُ في النفس والضعفُ متضادين ، فكثيراً ما يوصفُ الصدوقُ بالوهمِ والخطأ والغَفْلَة ونحوها ، والمرادُ أنه لا يتعمَّدُ .

فمنه **حرميُّ بنُ عُمارة العتكيّ** ، المتوفى سنة (٢٠١) ، روى له أحمد في المسند خمسةَ أحاديث . قالَ أحمد : صدوقٌ كانت فيه غفلة ، وأنكر عليه حديثين .

٢٥- أقلَّ عنه لأنَّه يروي عن أهلِ الرأي :

وقد عُرِفَ عنه عزوفُه عن الرواية عنهم ، ولذا امتنعَ عن الرواية عن أبي يوسف ومحمد بن الحسن في آخرين كما سبقَ بيانُه . وقد تأثَّر بهذا فيما نظُنُّ أحياناً ، فأقَلَّ الروايةِ عمَّن رَوَى عنهم .

فهذا **عمرو بن محمد العَنْقَزيُّ القُرشيُّ** مولاهم ، أبو سعيد الكوفيّ ، المتوفى سنة (١٩٩) ، روى له أحمدُ ثلاثةَ أحاديث ، وقد وثَّقَه هو وغيرُه . وقد كانَ عمرو يروي عن أبي حَنيفةَ ، فلعلَّه أقَلَّ عنه لهذا لموقفه منه ومن أهلِ الرأي .

٢٦- أقلَّ عنه لأنَّه لم يكتُب عنه كثيراً في ظَنِّي :

ويمكن أنْ يدخُلَ فيه جمعٌ :

كعَثَّامِ بن عليِّ بن حُجير الكوفيّ ، المتوفى سنة(١٩٤) ، روى له أحمد في المسند حديثين ، **الأول**(١٨٨١) تفرد به عن الأعمش عنده . **والثاني** (٢٧٤٦٢) ذكره عن هشام لعلوِّه ، لأنَّه يرويه (٢٧٤٦٣) عن شيخٍ آخر زادَ فيه رجلاً عن هشام . قلت : فإنما أوردَ الحديثين لاحتياجه إليهما ، ولعلَّ السببَ الظاهر أنه لم يكتُب عنه كثيراً !! فاختارَ له .

وعمرُ بن أيوب العَبْديُّ أبو حفص المَوْصليُّ ، المتوفى سنة (١٨٨) ، رَوَى له أحمد في المسند حديثَين . **الأول** (١٠٩٧٨) تابعه وكيع ، **والثاني** (٢٦٧٩٤) مقروناً بكثير بن هشام . دَخلَ عمرُ بغدادَ فَحَدَّثَ بها ، فلم يسمع منه أحمد كثيراً ، ولم يرحَلْ إليه إلى الموصل ، فقَلَّ حديثُه عنه .

ومحمد بن الحسن بن عمران المُزَني الواسطي قاضيها ، المتوفى سنة (١٨٧ وقيل :١٨٩) ، روى له أحمد في المسند حديثين .

وحُميد بن عبد الرحمن بن حُميد الرؤاسيُّ الكوفيُّ ، المتوفى سنة(١٨٩) أو بعدها ، روى له أحمد أحدَ عشرَ حديثاً . أثنى عليه ووصفه بخيرٍ . وقالَ ابنُ سعد : كانَ ثقةً كثيرَ الحديث ، لم يكتُبِ الناسُ كُلَّ ما عنده .

٢٧- أقلَّ عنه لأسباب غير ظاهرة قد ترجع إلى شيء مما تقدَّم:

منهم عُقبةُ بنُ خالد بن عقبة السكوني المجدَّر الكوفيُّ، المتوفى سنة (١٨٨)، له حديثٌ واحد برقم (٦٤٦٦) ما رواه إلاَّ لأنَّه بعلوٍّ، لأنَّه يرويه عن غيره بزيادة رجلٍ آخر إلى شيخ عُقبةَ.

وأيوب بن النجار اليمامي قاضيها، له في المسند ثلاثة أحاديث.

ومنصور بن وردان الأسديُّ الكوفيُّ، له حديث واحدٌ فقط.

وسعيدُ بن عامر الضُّبَعي أبو محمد البصريُّ، المتوفى سنة (٢٠٨)، روى له خمسةَ أحاديث

ومحمدُ بن كثير العبدي البَصْريُّ، المتوفى سنة(٢٢٣)، روى له ثلاثة أحاديث.

قلت: ولا أظنُّ هؤلاء يخرجون عن أحد الأسباب السابقة.

الخامس

أسبابُ قلة الرواية عن بعض الثقات الذين شهد لهم الأئمة أو بعضُهم

وهذا بابٌ يلزَمُ سابقَه ، وهو فرْعٌ منه ، فصلتُه عنه لأبيِّنَ الفارقَ بينَ ثقات وثَّقهم أحمدُ نفسُه فيما أُثِرَ عنه ، وثقات وثَّقهم أئمةٌ آخرون ، إذ النظرةُ إلى الراوي من كلا الجانبين قد يُغيِّرُ الحكمَ ، ويفيدُ السببَ الذي من أجله أقلَّ أحمدُ الروايةَ عنه . وسأحاولُ أن أختصرَ هُنا حتى لا تتكرَّر العباراتُ ، إلاَّ ما أضطرُّ إلى تفصيله ، واللهُ الهادي إلى الصواب .

١- أقلَّ عنه لأنَّه قديمُ الموت ، فلم يتمكن من السماعِ منه كثيراً :

مثالُه : سعيدُ بن خُثيم بن رُشَد أبو معمر الهلالي الكوفي ، المتوفى سنة (١٨٠) ، لم يروِ له أحمد في المسند غير حديثين ، توفي بعدَ طلب أحمد للعلم بسنة ، وإنَّما سمعَ منه عندما مرَّ سعيد ببغداد ، إذْ لم يكن أحمدُ في تلك الفترة قد رَحَلَ إذا صَحَّ تاريخُ الوفاة . وهذا وغيرُه كثير ممن ذكرنا يلزمُ الخطيبَ إخراجُهم في «تاريخه» على أنَّهم دخلوا بغداد ، لأنَّه لا احتمالَ أنَّ أحمد سمعَ منه خارجَ بغداد في تلك السنة .

وكذا محمد بن صَبيح بن السماك أبو العباس الكوفي ، المتوفى سنة (١٨٣) ، لم يروِ له أحمد إلا حديثين .

قدمَ بغداد زمنَ هارون الرشيد ، فمكث بها مدةً ، ثم رجَعَ إلى الكوفة فماتَ بها ، كما قالَ الخَطيبُ في «تاريخه» ٥/٣٦٩ .

وكذا محمدُ بن حُميد اليَشْكُريُّ المَعْمريُّ البصريُّ نزيلُ بغداد ، المتوفى سنة (١٨٢) ، رَوَى له أحمد في المسند ستة أحاديث .

٢- أقلَّ عنه لأنَّ في بلده مَنْ هو أعلى إسناداً منه :

مثالُه : إسماعيل بن عبد الكريم بن معقل الصَّنْعانيُّ ، المتوفى سنة (٢١٠) . لم يروِ له أحمد في المسند غيرَ حديث واحد . ذلك أنَّ أحمد لمّا دَخَلَ اليمن ، كانَ فيها بعضُ مشايخ إسماعيل ، فلم يحتَجْ إليه ، وحاوَلَ السماعَ ممن هو أكبرُ منه . قال أحمد : ذهبتُ إلى إبراهيم بن عقيل ، وكانَ عَسِراً لا يوصَلُ إليه ، فأقمتُ على بابه باليمن يوماً أو يومين حتى وصلتُ إليه ، فحدثني بحديثين ، وكانَ عنده أحاديثُ

وهب عن جابر ، فلم أقدرْ أن أسمعَها من عُسره ، ولم يحدِّثنا بها إسماعيلُ بن عبدالكريم لأنَّه كانَ حياً ، فلم أسمعها من أحد (المسند ، والمناقب ٢٩) .

والاحتمالُ في هذا قائمٌ أنَّ أحمدَ لم يسمع منه لمحاولته السماعَ مِمَّنْ هو أكبرُ ، أو أنه لم يُحَدِّث به إسماعيلُ نفسُه ، لأنَّ المشايخ كانوا في تلك الفترة موجودين يحدثون .

٣- أقلَّ عنه ، لأنَّه يُعَدُّ من أقرانه :

مثالُه : **الحسنُ بن عيسى بن ماسَرْجس** النيسابوري مولى ابن المبارك ، المتوفى سنة (٢٣٩) ، روى له أحمد في المسند حديثاً واحداً برقم (٦٨٥٧) متابعةً إحالةً على الذي قبلَه .

وعبدُالأعلى بنُ حماد بن نصر الباهلي مولاهم البَصْريُّ النَّرسي ، المتوفى سنة (٢٣٧) ، روى له أحمدُ حديثين في المسند ، **الأول** برقم (٢٦٥٩٢) ذكره للتنويع ، تابَعه بروح بن عبادة عقبَه مباشرة . **والثاني** (٢٧٧٤٦) ذكره عقبَ روايةِ عفَّانَ ، عن وهيب متابعةً له ، وأحالَ لفظه عليه .

وزكريا بن أبي زكريا البزَّاز الهَمْداني ، روى له أحمدُ حديثين **الأول** برقم (٤٥٧) عن يحيى بن سُليم ، **والثاني** (٢٠٤١٠) عن هُشيم ، وهما حديثان احتاجَ إليهما ، **أمَّا الأول** فيحيى بن سُليم سمعَ منه أحمد حديثاً واحداً ولم يحمده . **وأمَّا الثاني** فسمع منه أحمد وأكثر ، لكنه ماتَ قديماً فاحتاجَ أحمدُ بعضَ حديثه من غيره .

وداود بن عمرو الضَّبِّيُّ ، المتوفى سنة (٢٢٨) ، روى له أحمد في المسند أثرين في مسند أبي المليح ، برقم (٢٠٥٤٧) ، (٢٠٥٤٨) .

ويحيى بن حبيب بن عربي ، المتوفى سنة (٢٤٨) ، روى له أحمد في المسند حديثاً واحداً ، متابعةً أحالَ فيه في لفظه على الحديث الذي قبلَه من طريق شيخ آخر هو (أبو معاوية الغَلابي) .

ومحمدُ بن مقاتل المروزي أبو الحسن الكسائيّ ، لقبه «رخّ» ، المتوفى سنة(٢٢٦) ، روى له أحمد في المسند أربعةَ أحاديث برقم (١٩٣٠٧) ، (١٩٧١١) ،(١٩٧١٢) ، (١٩٧١٣) ، والثالث مكرَّر الأول . وعندي أنَّ أحمد لم يُرِد الرواية عنه في المسند في الأحاديث الثلاثة الأخيرة ، وإنَّما هي قطعة أُدخلت من كتب أحمد إلى المسند خطأً ، لا علاقةَ لها بالموضع التي ذُكِرَتْ فيه . لأنَّها وُجدت عَقب مسند صخر الغامدي ، وجُعلت فيه .

وهي جميعاً عن محمد بن مقاتل المروزي ، **الأول** : أثرٌ عن جابر ، **والثاني** حديث أُسيد بن حُضير ، **والثالث** : أثر عن حمَّاد بن أبي سليمان . **فالأول والثالث** ليسا من شرط المسند ، فضلاً أنَّها

ليست من مسند صخر الغامدي . لذا أرجّحُ أنّها قطعة لا علاقةَ لها بالمسند أُدخلت إليه خطأً ، والله أعلم . وقلةُ أحاديث أحمد عنه بسبب أنه يروي عن مشايخه ، فلاحاجة له بها إذا كانت عنده .

ومحمد بن النُّوشجان ، أبو جعفر المعروف بالسويدي ، روى له أحمد ثلاثة أحاديث ، **الأول** (٢٢٥٥) عن الدراوردي ، **والثاني** (٢٣٠١٩) عن الوليد بن مسلم ، كلاهما في المتابعة . **والثالث** احتاجَ إليه أحمد (٢٨٠٣٢) عن سليمانَ بن عتبة الدمشقي ، وهو من أحاديث الشاميين ، جاءَ به وتفرّد سليمانُ بذاك الإسناد .

وهكذا تجدُ المشايخ المقارنين لأحمد في الطبقة ، لا يُكثرُ عنهم ، وهي طريقةُ المحدثين عامةً ، لأنهم يتشوّفون إلى علوّ الإسناد ، وبيان علوّ أقدارهم ومكانتهم بإدراك المشايخ الكبار ، حتى يُقارِنُوا بمشايخ وقتهم الذين نزلوا في الإسناد ، فيُحتاجُ إليهم في الرواية .

٤- أقلَّ عنه لأنّه ماتَ قبلَ أنْ يُكْتَبَ عنه ، وكانَ من الأقران أيضاً :

مثالُه : **قُريش بن إبراهيم الصَّيْدلانيُّ** البغدادي ، له ثلاثة أحاديث في المسند ، **الأول** (١٥٩٤٨) وجادة ليس من وضع أحمد . **والثاني** (١٨٥٠٧) عن عبدالرحمن بن عبدالملك بن أبجر . **والثالث** (٥٥٤٤٣)عن المعتمر بن سليمان .

روى عنه أحمد لأنه ماتَ قديماً ، قالَ سُريجُ بن يونس : كانَ طلبُه الحديثَ معَ قُريش بن إبراهيم ، وقُريش من علْية أصحاب الحديث ، ماتَ قبلَ أن يُكتبَ عنه . انظر«**تاريخ بغداد**» ٤٧١/١٢ .

٥- أقلَّ عنه لأنّه من صغار مشايخه :

مثالُه : **داود بن مِهْرانَ الدبّاغ** أبو سليمان نزيلُ بغداد ، المتوفى سنة (٢١٧) ، روى له أحمد في المسند أربعة أحاديث ، احتاجَه فيها أحمد لأنّه تفرّد بها ، وهي عن داود بن عبدالرحمن العطار ، ولم تتوفّر عند أحمد من غير طريق داود بن مِهْران ، وهي الأحاديث التي تُكْتَبُ في المسانيد والمصنفات . ولم يروِ له أحمد عن مشايخه الآخرين لأنّه إمّا سمعَه ممن هو أعلى طبقةً ، أو سمعَه من الشيخ نفسه كهُشَيم مثلاً .

وكذا **غسّان بن المفضل** أبو معاوية الغلابي البغدادي ، المتوفى سنة (٢١٧) أو بعدها ، روى له حديثين (٥٨١٢) و (١١٩٤١) عن شيخين له (خالد بن الحارث وعبدالواحد بن زياد) .

٦- أقلَّ عنه لأنّه لم يجلسْ إليه كثيراً :

مثالُه : **سهل بن يوسف الأنماطيُّ** البَصريُّ ، روى له أحمد في المسند ثمانية أحاديث . قالَ

عبدُالله في «العلل» (١٩٤٤) : سمعتُ من سهل بن يوسف أملى عليَّ من كتابه في سنة ستٍّ وثمانين في رجب ، وهي أولُ سنة دخلتُ فيها البصرة ، وسمعتُ منه بعد ذلك في السنة الثانية سنة تسعين ، ولم أسمَعْ منه بعد سنة تسعين شيئاً ، أُراه كانَ قد ماتَ .

قلت : أي : سمعَ منه في البصرة في رحلته الأولى والثانية إليها .

وكذا **محمدُ بنُ الحسن الواسطيُّ المُزَنيُّ** ، وهو ثقةٌ ، قالَ عبدُالله بن أحمد في **«العلل»** (٥٣٣٠) : سألتُ أبي عن محمد بن الحسنِ الواسطيِّ الذي يُقالُ له : المُزَني ، قالَ : ليس به بأسٌ ، شيخٌ ضخْمٌ ، وكانَ عبدُالله بن خازم قد ضربه ، وقد حدثتكم عنه عن إسماعيل ، يعني ابنَ أبي خالد ، أحاديث غرائب ، كتبتُ عنه أولَ سنة انحدرتُ منها إلى البصرة ، ولم ألقه في السنة الثانية ، كانَ قد ماتَ قديماً .

قلت : يريدُ أنه كانَ قد مات في رحلته الثانية إلى البصرة .

٧- أقَلَّ عنه لأنَّه يروي عن المجهولين والكذابين ، فأفسدَ حديثه بذلك :

مثالُه : **عبدالرحمن بن محمد بن زياد المحاربيّ أبو محمد الكوفيُّ** ، المتوفى سنة (١٩٥) ، روى له أحمد أربعةَ أحاديث منها الحديثان (١٩٧٤) ، (٤٢٨١) أوردَهُما لبيان الوهم الذي وقعَ فيه المحاربيُّ ، والآخران (٦٧٨٤) ، (٢٠٧٤١) أوردَهما في المتابعة . وأنكرَ عليه حديثاً آخرَ في **«العلل»** (٥٥٩٧) وقال : بلغنا أنَّ المحاربيَّ كان يدلِّسُ .

قلتُ : فكأنَّ قلةَ حديث أحمد عنه أنه يهم في الأسانيد ، ويدلِّسُ ، ويروي عن غير الثقات أحاديثَ منكرة .

قالَ أبو حاتم : صدوق إذا حدَّثَ عن الثقات ويروي عن المجهولين أحاديث منكرة فيفسد حديثه . وبنحوه قالَ ابنُ معين كما في«السير» ١٣٧/٩ .

٨- أقَلَّ عنه ، لأنَّه ليس بذاك المشهور :

مثالُه : **عمر بن حفص أبو حفص المُعَيطيُّ** ، روى له أحمد في المسند حدي .

الأوَّلُ (٢٦٠٤٦) يرويه عن هشام بن عروة . اضطُرَّ إليه لأنَّه يعلُو ، إذْ لا يرويه من طريق هشام إلاَّ بواسطة رجلين كما في (٢٥٦٩٦) ، (٢٥٢٦٣) ، (٢٦٧٧٢) ، فأتى تلك الطريق متابعةً ، ولأنَّها عالية الإسناد .

الثاني (٢٦٨٠٧) يرويه عن هشام بن عروة . وقد رواه أحمد برقم (٢٤٦١٩) عن سفيان عن هشام إلاَّ أنَّ لفظَ عمر بن حفص أتَمُّ وأطولُ ، لهذا جاءَ به .

٩- أقَلَّ عنه لأنه لا يروي إلاَّ عن شيخٍ واحد :

مثالُه : **مهنأ بن عبد الحميد أبو شبل البَصْري** ، روى أحمد في المسند ستة أحاديث . لا يروي مهنّأ إلاّ عن حماد بن سلمة ، فاحتاجَ أحمدُ بعضَ حديثه عنه فأوردَه له ، لأنه لا يجدُه عن مشايخه .

١٠- أقلَّ عنه لأنه غير معتمد :

مثالُه : **عبدالله بن إبراهيم بن عمر بن كيسان الصنعاني** ، سمعَ منه أحمد في نحو سنة **(١٩٨)** ، في رحلة الإمام أحمد إلى اليمن ، ولم يرو له في المسند إلاّ حديثاً واحداً ، ذكره في مسند ابن عباس **(٣٠٨٤)** لبيان الخلاف في الرواية بينه وبين عبدالرزاق الصنعاني ، فاعتمدَ روايةَ عبدالرزاق إذْ جعلَه في مسند عبدالله بن عباس ، ثم بَيَّنَ مخالفةَ عبدالله بن إبراهيم له إذْ جعلَه من حديث أنس بن مالك . ثم كرَّره أحمد في أنس .

١١- أقلَّ عنه لأنه يروي له اضطراراً لحديث بعض الشيوخ :

مثالُه : **عُبيد بن أبي قُرَّة البغداديّ** ، مشَّوْا حالَه ، وقالَ البخاري : لا يُتابَعُ في حديثه . وقال ابن حبان : كانَ من أهل بغداد ، سكنَ مصرَ ، ربما خالفَ ، روى له أحمد تسعةَ أحاديث ، منها ستةُ أحاديث عن سليمان بن بلال ، وهي حاجةُ أحمد إليها ، لأنَّه قلَّ أن يرويَ مشايخه عن سليمان ، إلاَّ أبا عامر العَقَدي .

١٢- أقلَّ عنه لأنَّه لا ينشطُ لحديثه ولا يتركه ، وإنَّما روى له عندما احتاجَ إليه :

مثالُه : **عمرو بن عاصم بن عُبيد الله** بن الوازع البصري ، المتوفى سنة (٢١٣) . إنَّما روى له أحمد حديثاً واحداً برقم (٢٣٨٣٧) عن حماد بن سلمة . وإنَّما احتاجه أحمد لأنه لم يجده في حديثه عن حماد من غير طريق عمرو بن عاصم ، فاضطُرَّ أن يجيءَ به ، فإنَّ حديثَ حماد بن سلمة مَّما يُجْمَعُ ، وقد كانَ عمرٌو يُكثِرُ عنه ، فوجَدَ حديثاً عنده عنه لم يجده عن مشايخه الآخرين ، فرواه دونَ ما تُوبعَ فيه من طريق مشايخه .

وكذا يقالُ في« يزيد بن أبي حكيم العَدَنيّ» ، المتوفى سنة (٢٢٠) ، فإنما روَى له أحمد ثلاثة أحاديث عن الحكم بن أبان ، لم يذكُر لها متابعةً عنه ، إذْ جاءَ بها لأنَّها لا تُوجَدُ عنده عن مشايخه ، فلجأ إلى طريق يزيدَ العَدَنيِّ .

١٣- أقلَّ عنه لأنَّه يُنكر شيئاً من حديثه :

مثالُه : **عبد السلام بن حرب** بن سَلْم النَّهْدي المُلاَئيُّ الكوفيُّ ، المتوفى سنة (١٨٧) ، لم يروِ له أحمد في مسنده إلاَّ حديثين لم يذكُر لهما متابعة تامة . هما (١٦٥٣٣) وقد توبع متابعة قاصرة . و(٢٣٨٦٠) لم تُذكر له متابعة .

وإنَّما أقلَّ عنه أحمد ، معَ أنَّه قديمُ الموت ، أدركه أحمد بالكوفة ، لأنه يقول : كُنَّا نُنكر من عبدالسلام شيئاً ، كان لا يقولُ :حدثنا ، إلاَّ في حديث واحد أو حديثين . وقالَ أيضاً : سمعتُ منه ثلاثين حديثاً .

١٤- أقلَّ عنه ، لأنه من غير المشاهير الكبار ، وحديثُه عن مشايخه يرويه عن مشايخ آخرين أكثر شهرةً وأوسعَ علماً :

مثالُه : **عبدُ الصمد بن حسَّان** المروروذي خادم سفيان ، المتوفى سنة (٢١١) ، إنَّما روى له أحمد سبعةَ أحاديث ، لم يُكثر منها ، لأنه يرويها عن أصحابِ سفيان الثقات .

١٥- أقلَّ عنه ، لأنَّه ليس له روايةٌ تُطْلَبُ ذات قيمة :

مثالُه : **أبو عُبيدة بن عبيد الله** بن عبيد الرحمن الأشجعي ، لا يُعرفُ بكثير رواية ، ولا يُعرفُ بتوثيق (ليس ابن حبان) ولم يروِ عن غير أبيه ورجلٍ من آل وكيع بن حدس . له في المسند ستةُ أحاديث رواها له أحمد للحاجة ، لم تُذكر له من طريق الأشجعي من غير طريق أبي عُبيدة هذا .

١٦- أقلَّ عنه لأنَّه يروي أحاديثَ مشايخ هذا الراوي عمَّنْ هو أعلى طبقةً منه وأقدم وفاةً :

مثالُه : **حفص بن عمر أبو عمر الضرير الأكبر** البصري ، المتوفى سنةَ (٢٢٠) ، روى له أحمد في المسند حديثين عن حماد بن سلمة ، **الأول** (٢٨٢٢) متابعةً ، **والثاني** (١٠٩١٦) مقروناً . ذكرهما أحمد للتنويع في المشايخ ، لا لشيءٍ آخر .

١٧- أقلَّ عنه لتدليسه ، ولأنَّ انفرادَه مما يُنْظَرُ فيه :

مثالُه : **حفص بن غياث** قاضي الكوفة وبغداد ، المتوفى سنة(١٩٤) ، إنما روَى له أحمد أحدَ عشرَ حديثاً ، ذكرتُه هُنا لأنَّه من المكثرين ، وهذا العددُ قليلٌ في نسبة ما لَهُ !! وهذا يعودُ إلى قول أحمد : كانَ يدلِّسُ ، وتكلَّم في بعض حديثه ، وكانَ حفص يُتَّهَمُ بالنسيان والتغيُّر .

١٨- أقلَّ عنه لأنَّ فيه تشيُّعاً :

مثالُه : **إسحاقُ بنُ منصور السَّلوليُّ** الكوفيُّ ، المتوفى سنة(٢٠٤) . قالَ العجليُّ : كوفيٌّ ثقة ، وكانَ فيه تَشَيُّع ، وقد كتبتُ عنه . وروى له أحمد في مسنده حديثين برقم (١٣٤٥٦) ، (١٣٤٥٧) عن عُمارة بن زاذان ، عن ثابت ، عن أنس . وملاحظٌ أنَّ أحمد لا يعتمد إسحاقَ ، ولم يوردْ له غير هذين الحديثين ، لأنَّ أكثرَ مشايخ إسحاق معروفون عند مشايخ أحمد ، فزهدَ فيه . وانتقى له هذين الحديثين من رواية عُمارة بن زاذان ، قالَ أحمد : أحاديثه عن ثابت ، عن أنس مناكير . قلت والحديث الأول منهما تُوبعَ فيه عُمارة عنده .

وكذا عبدُ الوهّاب بن همام بن نافع الصنعاني (أخو عبدالرزاق) ،كانَ شديدَ التشيُّع ، وقال محمدُ بن رافع : كانَ لا يعرفُ الحديث ، وقال ابنُ عدي : له أحاديث ليست بالكثيرة ، روى له أحمد في المسند حديثاً واحداً لم يذكُر له متابعةً ، ذكرَه في مسانيد المُقلين (حديث عمرو بن أمية الضَّمري) .

١٩- أقَلَّ عنه لأنَّه لا يُحدِّثُ من كتابه :

مثالُه : **أُميةُ بن خالد بن الأسود البَصْري** ، المتوفى سنة(٢٠٠) ، قالَ الأثرمُ : سمعتُ أبا عبدالله يُسألُ عن أُميةَ بنِ خالد ، فلم أرَه يحمدُه في الحديث ، قال : إنَّما كانَ يُحَدِّثُ من حفظه ، لا يخرج كتاباً .

قلت : روى له أحمد في المسند خمسةَ أحاديث ، انتقاها له من جملةِ ما سمعَ منه .

٢٠- أقَلَّ عنه لأنَّه ليس بالمكثرِ أصلاً :

مثالُه : **ثابتُ بن الوليد بن عبدالله بن جُميع الزُّهري الكوفي** نزيل بغداد ، لم يروِ له أحمد إلاَّ حديثين ، ولم يروِ ثابت إلاَّ عن أبيه ، فكانَ قليلَ الرواية ، يَقِلُّ مَنْ سمع منه .

قال أحمد : قدم علينا من الكوفة فنزلَ مدينةَ المنصور ، فذهبتُ أنا ويحيى بن معين إليه وكانَ قد حدثنا عنه وكيع ، فحدثنا .

وكذا **الحارثُ بن مُرَّةَ بن مُجَّاعة الحنفي اليماميّ** ، ثم البصري ، وكانَ ممن قدمَ بغداد . لم يرو عنه أحمد في المسند إلا حديثاً واحداً ، لم يُذْكَرْ فيه متابعةٌ .

٢١- أقَلَّ عنه لأنه كانَ أكثرُ اعتنائه باللغة والأدب والشعر :

مثالُه : **محمد بن عبدالله بن عبد الأعلى الأسدي الكوفيّ** ، ابنُ كُناسةَ ، المتوفى سنة (٢٠٧) ، روى له أحمد في المسند أربعةَ أحاديث لم يُتابع في شيءٍ منها متابعة تامة .

٢٢- أقَلَّ عنه لأنَّه كانَ يغلو في القدر :

مثالُه : **محمد بن سَواء بن عَنْبَر السَّدوسيُّ العنبريُّ البَصريُّ** المكفوفُ ، المتوفى سنة (١٨٧) ، لم يَرْوِ له أحمد في المسند إلاَّ حديثاً واحداً برقم (٦٩١٩) ، يرويه عن المثنّى بن الصباح ، بلفظ : سألتُ المثنى بن الصباح عن عمرو بن شُعيب ، عن أبيه ، عن جَدِّه . . . وقد توبع فيه عن عمرو في المسند . ولعلَّ إقلالَ أحمد في الرواية عنه عائدٌ أنَّه كانَ يغلو في القَدَر كما قال الأزدي . إنْ لم يكن أحمد قليلَ الرواية عنه انشغالاً بغيره ، لأنَّه كانَ في الفترة الأولى من رحلات الإمام أحمد ، فلعلَّ أحمدَ انشغلَ عنه في رحلته الأولى إلى البصرة ، والله أعلمُ .

٢٣- لعلَّه أقلَّ عنه لأنه لم يسمعْ منه كثيراً ، وإلاّ فلا أعلَمُ سبباً :

مثالُه : **طَلْقُ بن غنّام بن طَلْق النَّخَعيُّ** الكوفيُّ ، المتوفى سنة (٢١١) ، روى له أحمد في المسند حديثين برقم (٣٨٢٦) لم يتابَعْ فيه . و (٢٧١٠٧) توبع متابعة قاصرة .

● أقولُ : فهذه الأمثلةُ السابقةُ ما هي إلاّ توقُّعاتٌ في بعضٍ ، وجَزْمٌ في أُخرى ، رأينا أنَّ الإمامَ أحمد أعرَضَ عن الرواية عن بعض مشايخه بإقلال رواياتهم في المسند ، لم نجد بدّاً من تفسيرِها ببعض الظواهر التي اضطررنا أن نشرحَها ، لأنّا نُكبرُ أن يكونَ الشيخُ الإمامُ قد قام بانتقاء لا معنى له ، ولا نرى في مسنده مثلَ هذه الصفة ، وما مثلُه بالذي يُغْفِلُ دقائقَ الأمور ولا يتَنَبَّهُ لها ، والسَّبْرُ الذي قُمنا به في هذه المقدمة بعضُ دليلٍ ، وما لم نُتمَّهُ في هذه المقدمة - لضيق الوقت- بعضُ دليلٍ أيضاً ، وسيأتي الآنَ أدلةٌ أخرى زيادة بأنَّ انتقاءَ الإمام أحمد لمشايخه كانَ له معنىً يعودُ إلى : الجرح والتعديلِ ، وأسباب أُخرى .

أسبابُ رواية الإمام أحمد عن مجاهيل الحال

نلاحظ من خلال السَّبْرِ الذي قُمنا به أنَّ الإمامَ أحمد رَوَى عن مشايخ لا يُعرفون ، أو لا يروي عنهم إلاَّ الواحد والاثنان ونحوُهما ، ولم يوثَّقُوا من قِبَلِ المُعْتَبرين في هذا الفنِّ . ووجدنا أن أحمد لم يُكثِر الرواية عنهم ، وسببُ ذلك يعودُ إلى أمرين في الغالب :

الأولُ : أنَّهم لم يُكثروا أصلاً في مروياتهم ، إذْ لا يُعرفُ هؤلاء المشايخ في طلبِ العلم والرحلة إليه .

الثاني : أنَّهم ممن لا يصلحون للاعتماد عليهم ، إذْ لا يُعرفون ، بل لولا رحلاتُ الإمام أحمد وتجواله واللقاء بعامة المشايخ لَما عرفَهم ، وما دَرَى بهم أحدٌ .

ولأوضحَ هذا الباب آتي بمجموعة ممن عُرفوا بالجهالة ، أو لم يُعرف عنهم شيء غير رواية أحمد له ، أو أحمد وآخر . . . فأفصِّلُ الأسبابَ التي ألجأت الإمامَ أن يرويَ له ، بعد ثبوت جهالة حال الشيخ .

١- أحمد بن جَناح البغدادي ، أبو صالح (تاريخ بغداد ٤/٧٨ ، التعجيل ٢٥) .

روى له أحمد في المسند حديثاً واحداً برقم (١٠٩٩٢) ، ولم يكن أحمد بن جناح معروفاً ، لأنّه كانَ في الجُند ، ولم يتركه إلاَّ قُبيل وفاته . ولم يُعرف له راوٍ غيرُ أحمد بن حنبل ، فكأنَّه التقى به ، ولم يكن معروفاً بالطلب ، لانشغاله في وظيفة الجُند .

قال الأثرمُ : سمعتُ أبا عبدالله يسألُه صالحٌ عن أحمد بن جَناح ، وقيل له : كانَ في الجُند؟ قال : ذاك قد تركه قبلَ أن يموتَ . قال أبو عبدالله : لم يكن به بأسٌ ، قد كتبتُ عنه أحاديثَ ، وقد كنتُ أنكرتُ حديثاً رواه عباس الأنصاري ، عن سعيد ، عن قتادةَ ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، عن كعب حديثاً طويلاً . فإذا هذا ليس من قبَله ، كأنَّه حملَ فيه على العباس بن الفضل .

٢- إسماعيل بن يزيد أبو يزيد الرَّقِّيُّ (التعجيل ٥٦) .

روى له أحمد في المسند حديثاً واحداً برقم (٢٢٢٥) ، وإنَّما رَوَى عنه أحمد في رحلته إلى الرَّقَّة وحرَّان وذلك في سنة (١٩٣) كما سيأتي في رحلات الإمام . وطبيعةُ الرَّقَّة وبُعدُها عن قلب الخلافة يجعَلُ مَنْ فيها في منأى أحياناً عن الشهرةِ والمعرفة ، وهذا ملاحَظٌ في تواريخ تلك البلاد كتاريخ الرقَّة

المشهور لأبي علي محمد ابن سعيد بن عبدالرحمن القُشيري الحرَّاني المتوفى سنة (٣٣٤) . فلمَّا دَخَلَ أحمدُ تلك البلدةَ في رحلته إلى الشمال التقى ببعض المشايخ قَلَّ أن يُذكروا ، بل لا يعرفون ، ومن طبيعة المرتحلِ أنه يكتُبُ أكثرَ ما يسمع ، لأنَّ رحلته في طلبِ ذلك ، ثم بعدَ ذلك يكتب وينتقي ويُصَنِّفُ .

وأمَّا ما ذكر ابنُ حجر أنه نُسِبَ في الرواية إلى جَدِّه ، وهو إسماعيل بن عبدالله بن يزيد الرَّقي قاضي دمشق ، فوهمٌ ، فإنَّ هذا متأخِّرُ الطبقة عن الذي ذكره أحمد وعناه في الإسناد .

٣- بهلول بن حكيم القَرْقسانيّ الشاميّ .

روى له أحمد حديثين برقم (٢٥٠٥٠) ، (٢٥٠٦٢) ، وذلك في رحلته إلى الشمال ، فمرَّ بقرقيسياء ، وهي قبلَ الرَّقَّةِ ، والرقَّةُ قبلَ حرَّانَ ، وحرَّانُ قبلَ حلب . . . هكذا كانت رحلةُ الإمام كما سيأتي بيانها . وبهلول فيه جهالة حال ، روى عنه أحمد ومحمد بن سلام ، وقد يُضافُ إليهما أبو كُريب ، ولم يعرفه أبو حاتم فقال : مجهولٌ .

قلت : لأنه في بُقعة بعيدة عن موطن الخلافة ، ولم تكن معلماً بارزاً يُرْحَلُ إليه ، وإنَّما كانت محطَّ انتقالٍ ، والمرورُ بها لم يكن للاستقرار ، وإنَّما للراحة من أتعاب الرحلة لمواصلة المسير .

٤- حفص بن عمر بن جابان أبو طالب القارىء .

لم يُذْكَر في الرواة عنه غيرُ أحمد ، لذا قال أبو حاتم : مجهول . ومن طبيعة القُرَّاء عدمُ الشُّهرة بينَ المحدثين ، وقلةُ اشتغالِ أهلِ الحديث بهم ، وكثرتُهم تجعَلُ فيهم مجاهيلَ لا يكادون يعرفون ، بل لا يعتمدُ عليهم في الرواية كثيراً ما لم يُمارسِ الروايةَ ويصطنعْها .

روى له أحمد في المسند حديثاً واحداً مقروناً بشبابة برقم (٢٠٨١٧) ، كلاهما عن شُعبة .

٥- عبدُ الله بن ميمون أبو عبدالرحمن الرَّقيُّ .

من الطبيعي أن يُعرَفُ مثلُ هؤلاء ، لأنَّهم في أماكن لولا رحلةُ الإمام إليهم لم يُعرفوا ، ولم يُطْلَبُ ما عندهم ، ولكنَّ صورةَ الاتساع عند الإمام أحمد جعلته يطلُبُ ما عند المشاهير والأقلَّ شُهرةً والمجاهيل ، ليُحصِّلَ ما يمكنُ من مادة السنة ، ثم عند التصنيف شيءٌ آخَرُ ، تنتقى الأحاديث وتُغَرْبَلُ ، ويُذكر بعضٌ منها للتنويع في الأسانيد ، لا لعينها .

وهذا لا يُعرف عنه أكثر من رواية أحمد والنُّفيلي منه ، وروايته عن أبي المليح . وروَى له أحمد ثلاثة أحاديث : **الأول** (٢٢٢٣) لم يُتابعُ فيه . **الثاني** (٢١١١٠) جاءَ به لبيان وهمه في رفع الحديث .

الثالث (٢١٢٢٨) مكرر الثاني ، وذكر له عبدُالله متابعةً في الرفعِ .

٦- عبد المتعال بن عبد الوهَّاب الأنصاريّ .

يروي عنه أحمد وابنُه عبدُالله وإبراهيم بنُ الحارث بن مُصعب ، ولا يُعرف حالُه ، ويُعَدُّ من أقران الإمام أحمد في الفترة الزمنية ، يَظْهَرُ هذا من مشايخ عبدالمتعال .

وتأخُّرُ طبقته وعدمُ شهرته جعلت الإمام أحمدَ لا يحتَجُّ به في المسند ، وإنَّما له فيه أربعةُ أحاديث زادَها فيه ابنُه عبدُالله على المسند ، وهي وجادات : (١٥٣٩) ، (١١٧٧٤) ، (١١٧٧٥) ، (١٨٣٢٣) ، ولا يُتَوَهَّمُ أنَّ الحديث (١١٧٧٥) من أصلِ الكتاب ، وإنَّما هو تابع للوجادة رقم (١١٧٧٤) .

٧- عبيدُالله بنُ زياد الهَمْدانيُّ ، أبو عبدالرحمن صاحب الهَرَويُّ ، ويقالُ له أيضاً : بياع الهرويّ .

روى عنه أحمد ، وسهلُ بنُ عثمان العسكريُّ ، وقال أبو حاتم : شيخ كوفيٌّ . روى له أحمدُ حديثاً واحداً برقم (١٩٣٥٦) توبعَ فيه برقم (١٩٣٣٩) . وكأنَّ أحمد رَوَى له من بابة التنويع ليس غيرُ .

٨- فَزارةُ بنُ عمر أبو الفضل .

لم يُذكَرْ له راوٍ غيرُ أحمد ، وكأنَّه خَبَرَه في حديثه ، معَ احتياجه إليه ، لأنه يروي عن إبراهيم بن سعد ، وفُليح بن سليمان ، وهو يحتاجُ إليهما ، فروى له من طريقهما ، وأكثرُها مَّا تُوبعَ به وقُرِنَ بغيره . فروى له أحمدُ ثمانيةَ أحاديث .

٩- هُذَيلُ بنُ ميمون الجُعْفيُّ الكوفيُّ (تاريخ بغداد ٧٨/١٤ ، التعجيل . .)

قدمَ بغداد وحدَّثَ بها ، قالَ أحمد : حدثنا الهُذيلُ بن ميمون الكوفي الجُعْفي ، كانَ يجلس في مسجد المدينة ، يعني مدينة أبي جعفر . وقالَ عبدُالله بن أحمد : هذا شيخٌ قديمٌ كوفيٌّ .

قلت : روى عنه أحمد ويحيى بن أيوب وغيرُهُما ، ولا يكادُ يُعرف ، حتى قالَ أبو حاتم : لا أعرفُه ولا أعلَمُ روى عنه غير يحيى بن أيوب !!

روى له أحمدُ حديثاً واحداً برقم (٢٢٥٨٧) عن مطرح بن يزيد ، عن عُبيدالله ابن زَحر ، عن علي بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أُمامة . وهذا الإسناد من أضعفِ ما يكونُ . وكأنَّه استجازَ روايتَه لأنَّه في الرقائق .

١٠- يعقوبُ بن عيسى بن ماهان ، أبو يوسف المؤدِّب ، مروزي الأصل (تاريخ بغداد ٢٧١/١٤) .

كانَ جارَ الإمام أحمد في بغداد ، وروى عنه أحمد وابنُه وأبو يعلى المَوْصليُّ ، رَوَى أحمد له في

«مسنده» حديثاً غريباً وحيداً برقم (٥٩٠)، لا يُعرَفُ إلاَّ به بذاك الإسناد .

● يلاحَظُ في التراجم السابقة الذكر أنَّ الإمامَ أحمد روى عنها بسبب طبيعة الرحلات التي كانَ يقومُ بها ، والمجاورة لبعض الخَواصِّ من أهلِ بلده ، وبمقابلته بعضَ مَنْ لا اهتمامَ عنده في طلبِ العلم للانشغال ببعض الوظائف كوظيفة الجند ، فيروي عن بعضهم في حال انشغال الآخرين عنهم ، وهذا يعني توغُّلَه في الطلب عن كُلِّ أحدٍ ، ليجمعَ مسندَه هذا في إحاطةٍ شابَها تنويعٌ في الأسانيد ، لبيان مخارجِ الحديث .

ونُلاحظُ أنَّ الإمامَ أحمد روَى عن المجاهيل في اتجاهين :

الاتجاه الأول : لبيان تلك المخارج لأنَّ المجاهيلَ أو غير المعروفين غير المشهورين قد توبعوا في حديثهم الوارد في المسند .

الاتجاه الثاني : لبيان بعضِ الغرائب التي رواها هؤلاء ، لبيان أنَّ الشيخَ - وإنْ كانَ مقبولاً عنده في الكتابة - يوردُ له بعضَ الأحاديث المميزة الغَريبة ، على أنَّها مقصودة في إيرادها وغرابتها ، وهذا بابٌ نفسيٌّ يحوطُه أجزاءٌ كثيرة ، لا يمكنُ ضبطُه في عملِ الإمام أحمد وغيره بقاعدة .

السابع

أسبابُ إهماله الروايةَ عن شُيوخٍ عاصَرَهم والتقى بهم

يمكنُ أن يكونَ هذا البابِ تابعاً ومتمماً للأوَّل ، وهو «شرطُ المصنِّف في الرواية عن المشايخ» ، ولكنِّي آثَرْتُ فَصْلَه ، لأنَّ هناك بعضَ الأجزاء الموضوعية قد يختلفُ إيرادُها في البابين . إذْ نجدُ بعضَ المفارقات اليسيرة بينَهما ، إذ الشيوخُ الذينَ التقى بهم ، قد يعرضُ عن حديث بعضِهم لأسبابٍ خارجة عن الشروطِ التي ذكرناها سابقاً في الرواية .

وذكرُ أولئك الذين التقى بهم الإمامُ يطولُ لو أتينا بهم على آخرِهم ، وقد ذكر ابنُ الجَوْزي في المناقب عدداً كبيراً منهم . ولكنِّي سأكتفي بذكرِ نماذجَ من كتاب « علل أحمد» برواية ابنه عبدالله ، ففيه إشاراتٌ إلى مشايخَ ومعاصرين التقى بهم ، لم يَرْوِ لهم في المسند شيئاً ، والأسبابُ في عدم الرواية متعددة ، ولا يمكن الجزمُ بها إلاَّ في عددٍ من الرواة المذكورين في «العلل» ، أمَّا بقيتُهم فنرى في توجيهه الظَّنَّ الراجحَ عندنا في امتناع أحمد عن الرواية عَنْهم في المسند ، واللهُ أعلم .

١- تركُ الرواية عن الضعفاء والمتروكين :

وهذا لا يزيدُ جديداً على ما مَضَى ، إذْ طريقةُ المتثبتين من المحدثين عدمُ الاهتمام بها ، وردّ روايتها وكتابتها ، إلاَّ ما كانَ من قَبيلِ الاحتمال والمجاز ، ولكن للتبويب أذكُرُ أمثلةً من الضعفاء والمتروكين الذين لم يعتَدَّ بهم الإمامُ ، ولم يروِ عنهم شيئاً في مسندِه ، وهُم نوعان :

الأول : **نوعُ عاصَرَهم ولا ندري إذا كانَ سمعَ منهم .**

مثالُه : **هشام بن محمد بن السائب الكَلْبي** ، قالَ عبدُالله بنُ أحمد في«**العلل**» (١٤٥٦) : سمعتُ أبي يقول : هشامُ بنُ الكلبي ، مَنْ يُحَدِّثُ عنه؟ إنَّما هو صاحبُ سَمرٍ ونَسَب ، ما ظننتُ أنَّ أحداً يُحدِّثُ به .

قلت : وهشام هذا مضعَّفٌ جداً عند الأئمة ، حتى قالَ ابنُ معين : غيرُ ثقة وليس عن مثله يُروى الحديثُ . توفي سنة (٢٠٤) . انظر «اللسان» ٦/١٩٦-١٩٧ .

وكذا **روَّاد بن الجرَّاح** أبو عصام العَسْقَلانيُّ ، قالَ عبدُالله في«**العلل**» (١٤٥٧) : سألتُ أبي عن روَّاد أبي عصام ، فقال : لا بأسَ به ، صاحب سنة ، إلاَّ أنه حَدَّثَ عن سفيان أحاديث مناكير .

وكذا **عباسُ بن الفضل** الأنصاريُّ الواقفيُّ ، البصريُّ نزيلُ المَوْصِلِ ، المتوفى سنة(١٨٦) . وهو منكر الحديث متروك . قالَ عبدُالله بن أحمد في «العلل» (٢٤٠٩) : نهاني أبي أن أكتُبَ عن رجلٍ يُحَدِّثُ عنه عباس الأنصاري في القراءات ، يقالُ له : عِصْمَةُ ، عن الأعمش .

وكذا **محمدُ بن عبد الملك الأنصاري** المدينيُّ الضَّريرُ ، كذَّابٌ . قالَ عبدُالله ابن أحمد في «العلل» (٤٩١٨) : قالَ أبي : قد رأيتُ محمدَ بن عبدالملك ، وكانَ أعمى ، وكانَ يَضَعُ الحديثَ ويكذبُ .

وكذا **داودُ بن عطاء** أبو سُليمانَ المدينيُّ ، منكرُ الحديث . قالَ ابن أبي حاتم في «**الجرح والتعديل**» ٣/٤٢١ :

أخبرنا عبدُالله بن أحمد بن حنبل فيما كتبَ إليَّ قالَ : سمعتُ عبدَالله بن محمد بن إسحاق الأذرمي سألَ أبي داودَ بنَ عطاء ، فقال : لا تحدثْ عنه ، وسمعتُه يقولُ : ليس بشيءٍ ، قد رأيتُه قبلَ أن يموتَ بأيَّام . وانظر «العلل» (١٥٠٩) ، (٥٣٢٠) .

وكذا **عبد العزيز بن عمران** المدنيُّ الأعرجُ ، المتوفى سنة (١٩٧) ، وهو منكرُ الحديث متروك .

قالَ عبدُالله بن أحمد في «العلل» (٥٣٢١) : سألتُ أبي عن شيخ من أهلِ المدينة يُقالُ له : عبدُ العزيز بن عمران قال : ما كتبتُ عنه شيئاً .

وكذا **خالدُ بنُ القاسم** أبو الهيثم المدائنيُّ ، المتوفى سنة (٢١١) ، كذَّبه ابنُ راهويه ، وتركَه آخرونَ .

قالَ عبدُالله في «العلل» (٥٣٣٥) : سألتُ أبي عنه ، فقالَ : لا أروي عنه شيئاً .

وكذا **سُليمُ بن مسلمٍ** المكِّيُّ الخَشَّابُ الكاتب ، وهو متروكٌ منكر الحديث عند أبي حاتم وابن معين وغيرهما . قالَ عبدُالله في «العلل» (٥٧٢٦) : سألتُ أبي عنه ، فقال : قد رأيتُه بمكةَ ، ليس يسوى حديثُه شيئاً ليس بشيء ، قال أبي : وكانَ يُتَّهَمُ برأي جَهْم .

الثاني : نوعٌ عاصرَهم وسمعَ منهم .

مثالُه : **عبدالرحمن بن عبدالله** بن عمر العُمري ، المتوفى سنة (١٨٦) . قالَ عبدُالله بن أحمد في «العلل» (١٥٠٨) : سمعتُ أبي يقولُ : عبدُالرحمن بن عبدالله العُمري ، ليس يسوى حديثُه شيئاً ، خَرَقنا حديثَه ، سمعتُ منه ، ثم تركناه .

وكذا **حبيبُ بن رُزَيق** أو مرزوق أبو محمد المصريُّ ، المتوفى سنة (٢١٨) .

قال عبدُالله في«العلل» (١٥٢٨) : سمعتُ أبي وذكرَ حبيباً الذي كانَ يقرأ لهم على مالك بن أنس ، فقالَ : ليس بثقة ، قَدمَ علينا رجلٌ أحسبُه قال : من خُراسان ، كتبَ عن حبيب كتاباً عن ابن أخي ابن شهاب ، عن عمّه ، عن سالم والقاسم ، وإذا هي أحاديثُ ابن لهيعة ، عن خالد بن أبي عمران ، عن القاسم وسالم . فقالَ أبي : أحالَها على ابن أخي ابن شهاب ، عن عمّه .

قالَ أبي : وكانَ حبيب يحيلُ الحديث ، ولم يكن أبي يُوَثِّقُه ولا يَرضاهُ . وقال : كانَ حبيب يُحيلُ الحديثَ ويكذب ، وأثنى عليه شراً وسوءاً .

وكذا **الهيثمُ بنُ عبد الغفّار** الطائيُّ ، كذّاب اتهمَه جمعٌ من الأئمة كالبُخاري وابنِ معين .. توفي سنة (٢٠٦) .

قالَ عبدالله بن أحمد في«العلل» (١٥٣٨ أ) سمعتُ أبي يقولُ : كانَ يقدم علينا من البصرة رجلٌ يقالُ له : الهيثمُ بن عبد الغَفَّار الطائي يحدثُنا عن همام ، عن قتادة رأيَهُ ، وعن رجل يُقالُ له : الربيعُ بن حَبيب ، عن ضِمام ، عن جابر بن زيد ، وعن رجاء بن أبي سلمة أحاديثَ ، وعن سعيد بن عبدالعزيز . وكُنّا معجبين به ، فحدَّثنا بشيء أنكرتُه وارتبتُ به ، ثم لقيتُه بعدُ ، فقالَ لي : ذاك الحديث اتركه أو دَعْهُ . فقدمتُ على عبدالرحمن بن مهدي ، فعرضتُ عليه بعضَ حديثه ، فقالَ : هذا رجلٌ كذّاب ، أو قالَ غير ثقة . قالَ أبي : ولقيتُ الأقرعَ بمكةَ ، فذكرتُ له بعضَ هذه الأحاديث ، فقال : هذا حديث البري عن قتادة- يعني أحاديث همام- قلبها ، قال : فخرقتُ حديثه وتركناه بعدُ . (وانظر اللسان ٦/٢٠٩) .

وكذا **صلةُ بن سليمان** أبو زيد العَطّار الواسطي ، سكنَ بغداد ، وهو متروك ، كذّبه ابن معين وأبو داود ، وضعّفه وتركَه الأئمةُ .

قالَ عبدُالله بن أحمد في«العلل» (١٨٩٠) عن أبيه : سمعتُ منه حديثاً واحداً .

وكذا **يعقوبُ بن الوليد المدينيُّ** ، وهو وضّاعٌ متروكٌ .

قال عبدُالله بنُ أحمد في«العلل» (٣٥١٨) : سمعتُ أبي يقول : يعقوبُ بنُ الوليد المدينيُّ أبو يوسف كتبتُ عنه وخَرَقنا حديثَه منذُ دَهْر وكانَ من الكذّابين ، وكانَ يَضعُ الحديثَ يُحدِّثُ عن أبي حازم وهشامِ بن عُروة وابنِ أبي ذئب . سمعتُ أبي يقولُ غيرَ مرة : كانَ كذّاباً يَضعُ الحديث .

وكذا **محمدُ بن مروانَ بن قُدامةَ العُقَيلي** أو بكر البَصري المعروف بالعجْليّ . قالَ عبدُالله بن أحمد في«العلل» (٤٥٦٣) : قالَ أبي : ورأيتُ محمدَ بنَ مروان العُقيلي وحدَّثَ بأحاديث وأنا شاهدٌ فلم

أكتُبْها وكتَبَها أصحابُنا ، وكانَ يروي عن عُمارةَ بن أبي حفصة ، تركتُه عن عَمْد ، ولم أكتُبْ عنه شيئاً ، كأنّه ضَعَّفَه . قالَ أبي : قد حدَّثَ عنه ابنُ مهديٍّ .

وكذا **عمر بن سعيد** بن سليمان أبو حفص الدمشقيُّ ، المتوفى سنة (٢٢٥) ، وهو متروكٌ كذَّبه بعضُهم .

قال عبدُالله بن أحمد في «العلل» (٤٩١٠) : سألتُ أبي عن عمرَ بن سعيد أبي حفص الدِّمشقيِّ ، فقال : قد كتبتُ عنه وقد تركتُ حديثَه ، وذاك أني ذهبتُ إليه أنا وأبو خيثمةَ ، فأخرجَ لنا كتاباً عن سعيد بن بشير ، فإذا هي أحاديثُ سعيد بن أبي عروبة ، فتركناه .

وكذا **محمدُ بن الحجّاج المُصَفّر** ، قالَ عبدُالله بن أحمد في «العلل» (٤٩١١) : سألتُ أبي عنه ، فقال : قد تركتُ حديثَه ، أو تركنا حديثَه .

وكذا **إسماعيلُ بنُ أبان الغَنويّ** ، وهو متروكٌ . قالَ عبدُالله بنُ أحمد في «العلل» (٤٩١٢) : وسألتُ أبي عن إسماعيلَ بن أبان الغَنويِّ ، فقال : كتبنا عنه عن هشامِ بن عُروة وغيرِه . ثم حدَّثَ بأحاديثَ في الخُضرة أحاديث موضوعة ، أُراه قالَ : عن فطرٍ أو غيرِه ، فتركناه .

وكذا **مسعدةُ بن اليسع** بن قيس اليشكريُّ الباهليُّ البصريُّ . قال عبدُالله في «العلل» (٥١٧٩) : سمعتُ أبي يقولُ : مَسْعَدةُ بنُ اليسع : ليس بشيء ، خَرَقْنا حديثَه ، أو تركنا حديثَه منذُ دَهْرٍ .

وكذا **بَشيرُ بن ميمونٍ** الخُراسانيُّ الواسطي أبو صَيْفيّ ، وهو متروكٌ . مات بين (١٨٠-١٩٠) كما ذكرَ البخاريُّ .

قالَ عبدُالله بنُ أحمد في «العلل» (٥٣٢٣) : سألتُ أبي عن أبي صيفي يحدثُ عن مجاهد ، قال : كتبنا عنه عن مجاهد وعن سعيد المَقْبري ، ثم قَدِمَ علينا بعدُ ، فحدَّثنا عن الحكم بن عُتيبةَ ، وليس بشيء .

وكذا **عبدُ العزيز بنُ أبانِ** بن محمد الأمويُّ السعيديُّ أبو خالد الكوفي نزيلُ بغداد ، المتوفى سنة (٢٠٧) . وهو كذّاب عند الأئمة .

قالَ عبدُ الله بن أحمد في «العلل» (٥٣٢٦) : سألتُ أبي عن عبد العزيز بن أبان ، قال : لم أُخَرِّجْ عنه في المسند شيئاً . وقد أخرجتُ عنه عن غير وجه الحديث منذُ حدَّثَ بحديث المواقيت حديث سفيانَ ، عن علقمةَ بن مَرثد ، تركتُه .

وكذا **مصعبُ بن سلام التميمي** الكوفيُّ نزيلُ بغداد . وهو ضعيفٌ كثيرُ الغَلَط .

قالَ عبدُ الله بن أحمد في «العلل» (٥٣١٧) : سألتُ أبي عن مُصْعَب بن سلاَّم ، قال : انقلبتْ عليه أحاديثُ يوسفَ بنِ صُهيب ، جعلَها عن الزِّبرقان السَّراجِ . وقدم ابنُ أبي شيبة مرةً فجعل يُذاكرُ عنه أحاديثَ عن شُعبةَ هي أحاديث الحسنِ ابن عُمارة ، انقلبت عليه أيضاً .

وفي «التهذيب» زيادة : ثم رَجَعَ عنه ، قيلَ له : كتبتَ عنه شيئاً ؟ قال : نعم ، ليس به بأسٌ .

وكذا محمدُ بن الحسن بن أبي يزيد الهَمْداني المعشاري ، أبو الحسن الكوفي نزيلُ واسط . وقد كذَّبه ابنُ معين وأبو داود .

قالَ عبدُ الله بن أحمد في «العلل» (٥٣٢٨) : سألتُ أبي عن محمد بن الحسن ابن أبي يزيد الهَمْداني ، قالَ : ما أُراه يَسْوَى شيئاً ، كانَ ينزلُ عند مقابر الخَيْزُران ، جعلَ يُحَدِّثنا بأحاديث يجيءُ بها كما يحدث بها ابنُ أبي زائدة وأبو معاوية . (قلت : أي يسرقُها) .

وكذا **أبو حفص العَبْدي** ، قالَ عبدُ الله في «العلل» (٥٣٣٣) : سألتُ أبي عنه ، فقالَ : تركنا حديثَه وخرقناه .

وكذا **أبو أيوب التمَّار** : يحيى بن ميمون بن عطاء البصري البغدادي ، المتوفى سنة (١٩٠) ، وهو كذَّابٌ متروك .

قالَ عبدُالله في «العلل» (٥٣٣٦) : سألتُ أبي عنه يحدِّثُ عن ثابت البُناني ويونس ، فقال : ليس بشيء ، خرقنا حديثَه ، كانَ يلقِّنُ الأحاديثَ .

وكذا **أحمدُ بنُ داود** ، ابن أخت عبدالرزاق ، قالَ عبدُالله في «العلل» (٥٨٢) : سمعتُ أبي يقولُ : أحمدُ ابن أخت عبدالرزاق من أكذبِ الناس . قلتُ له : سمعَ من مَعْمرٍ شيئاً؟ قالَ : لا ، كانَ أصغرَ مني ، كانَ باليمنِ رجلٌ سمعَ من وهب بن مُنَبِّه ، فسألتُ ابنَ أُخت عبدالرزاق ، هذا أحيٌّ هو؟ قال : لا ، قد ماتَ ، فخرجنا إلى قريته ، فإذا هو حيٌّ ، فسمعنا منه أحاديثَ سمعَها من وهبٍ .

٢- عدم لحاقه بعضَ المشايخ ، فلم يسمع منهم :

وهذا بابٌ واسعٌ ، له أسبابُه ، ولا يمكنُ وضعُ قواعدَ لذلك مطَّردة ، لأنَّ القاعدةَ قد تحتملُ في أجزاء دونَ أُخرى ، لكن يمكنُ إجمالُ المسألة على وجه التقريب : بأنَّ الإمامَ أحمد كانَ منشغلاً عن بعضِ المشايخ ببعضٍ آخر ، ففاتَه السماعُ . وأنَّه لمَّا ارتحلَ كانَ بعضُ المشايخ في غير بلادهم . ففاتَه السماعُ ، وأنَّه ما كانَ محتاجاً للشيخ إلاَّ في وقت كانَ قد غابَ عنه . . . في أسبابٍ أُخرى ، وهذه أمثلةٌ عليها :

عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي الكوفيُّ ، المتوفى سنة(١٩١) أو قبل . قالَ عبدُالله

في «العلل» (١٣٣٤) : سمعتُ أبي يقول : حجَّ عيسى بن يونس سنة ثلاث وثمانين في السنة التي ماتَ فيها هُشيم ، قالَ أبي : وخرجتُ إلى الكوفة في تلك السنة ، فمرضتُ ورَجعْتُ ، وقدم عيسى الكوفةَ بعدَ ذلك بأيام ولم أسمعْ منه ، ولم يَحُجَّ عيسى بعد تلك السنة ، وعاش بعد ذلك سنين .

وعبدُ الله بن هارون بن موسى ، أبو علقمةَ الفروي ، وهو ضعيف . قالَ عبدُ الله بن أحمد في «العلل» (١٣٣٨) : سمعتُ أبي يقولُ : أول سنة حَجَجْتُ سنة سبع وثمانين ، كنتُ أمشي ولم يُقَدَّرْ دخول المدينة - يعني تلك السنة - وكانت معي أطراف لأبي عَلْقَمةَ الفروي ، فلم يُقَدَّرْ أن أسمعَ منه شيئاً .

وفُضيلُ بن عياض ، أبو علي الزاهدُ الخُراساني ، سكنَ مكةَ ، تُوفي سنة (١٨٧) .

قال عبدُالله بن أحمد في «العلل» (١٣٣٨) : سمعتُ أبي يقول : وفي تلك السنة سنة سبعٍ وثمانين حججتُ وقد ماتَ فُضيلُ بن عياض بعد ذلك بيسير .

وفي «مناقب أحمد» لابن الجوزي ص ٢٥ : وخرجتُ إلى سفيان بن عيينة (يريدُ في مكة) في سنة سبع وثمانين ، قدمنا وقد ماتَ فُضيلُ بن عياض ، وهي أول سنة حَجَجْتُ .

وعبدُ الله بن المبارك المروزي ، المتوفى سنة (١٨١) .

قالَ صالح بن أحمد بن حنبل : سمعتُ أبي يقول : طلبتُ العلم وأنا ابنُ ستٍّ عشرةَ سنة ، وأول سماعي من هُشيم سنة تسع وسبعين ، وكانَ ابنُ المباركِ قَدمَ في هذه السنة ، وهي آخرُ قدمةٍ قدمَها ، وذهبتُ إلى مجلسه فقالوا : قد خَرَجَ إلى طرسوس ، وتُوفي سنة إحدى وثمانين . « مناقب أحمد» ص٢٤ .

وإسماعيلُ بنُ مجالد بن سعيد الهمداني ، أبو عمر الكوفيُّ نزيلُ بغداد ، وهو صدوق فيه ضعيف .

قالَ أحمد - كما في «السير» ١١/٣٠٧ - : كانَ إسماعيلُ بنُ مجالد هُنا أدركتُه (قلت : يريد في بغداد) ولم أسمَع منه ، ورأيتُ الأشجعيَّ . وقال أحمد - كما في «التهذيب» - ما أراه إلاَّ صدوقاً .

ومَعنُ بن عيسى بن يحيى بن دينار الأشجعيُّ مولاهم القَزَّاز ، أبو يحيى المدنيُّ ، المتوفى بالمدينة سنة (١٩٨) ، وهو ثقةٌ . قالَ أحمد : ما كتبتُ عنه شيئاً . وقال - كما في «السير» ١١/٣٠٧ - : أتيتُ يوسفَ بن الماجشون ، وكانَ عنده قريبٌ من مئتي حديث ، ولم أرَ مَعْناً القَزَّاز .

٣- رؤيتُه لبعض المشايخ وعدمُ تمكُّنه من السماع منهم :

وقد نَصَّ الإمامُ أحمد في ما يرويه عنه ابنُه عبدُالله على عددٍ منهم ، أبانَ عن رؤيته لهم ،

والسياقُ يُفهم أنَّه لم يسمع منهم ، إمَّا لأنَّ الحالَ لم تكن مناسبةً للسماع ، أو لأنَّ شيئاً شَغَلَه عنه .

ومن الأمثلة :

يحيى بن صالح الحمصي الوُحاظي ، المتوفى سنة(٢٢٢) . قالَ عبدُالله بن أحمد في«العلل» (١٢٣٢) : سألتُ أبي عنه فقالَ : رأيتُه في جنازةِ أبي المغيرةِ فجَعَلَ أبي يصفُه . قالَ أبي : أخبرني إنسانٌ من أصحابِ الحديث ، قالَ : قالَ يحيى بن صالح : لو تَرَكَ أصحابُ الحديث عشرةَ أحاديث – يعني هذه الأحاديث التي في الرؤية– قال أبي : كأنَّه نَزَعَ إلى رأيِ جَهْم .

وعبدُالله بن مُعاذ الصَّنْعاني ، المتوفى سنة(١٨١) ، وهو ثقة . قالَ عبدُ الله في«العلل» (٤٥٥٩) : قالَ أبي : ورأيتُ عبدَالله بنَ معاذ الصَّنعاني ، ولم أكتُبْ عنه شيئاً . (قلت : ولم يُعَمَّرْ حتى يسمعَ منه بعدُ) .

ومبارَكُ بن سعيد بن مسروق ، أخو الثَّوريِّ ، أبو عبدالرحمن الكوفيُّ ، المتوفىً في أول سنة (١٨٠) ، وهو ثقةٌ . قالَ عبدالله في«العلل» (٤٥٦٠) : قال أبي : ورأيتُ مباركَ بن سعيد بن مسروق أخا الثوريِّ من ذاك الجانب ، فلم أكتُب عنه شيئاً .

وعبيدُ الله بنُ عبيدالرحمن الأشجعيّ ، أبو عبدالرحمن الكوفيُّ ، المتوفى في أول سنة (١٨٢) . وهو ثقةٌ . قالَ عبدالله بن أحمد في«العلل» (٤٥٥٣) : سمعتُ أبي يقول : قد رأيتُ الأشجعي ونحنُ عند أبي بدر ولم أكتُب عنه شيئاً .

(قلت : وهذا يَدُلُّ أنَّه رآه في بغداد ، لأنَّ أبا بدر شجاعَ بنَ الوليد الكوفي كانَ سكنَ بغداد ، وأحمدَ لم يرحل قبلَ سنة (١٨٣) ، فلم يُحَصِّلْ منه السماعَ ، ثُمَّ تُوفِّيَ ببغدادَ قديماً ففاته) .

وزافرُ بن سُليمانَ الإيادي ، أبو سليمان القَهَسْتاني ، سكن بغداد ، ثم الريّ ، (كما قالَ ابنُ حبان) فلم يلحق أحمدُ السماعَ منه في حين سمعَ منه أقرانُه ، لأنَّ زافراً رَحَلَ بعدُ إلى الرَّيِّ . وهو فيه ضعف . إلاَّ أنَّ أحمد وثَّقَه كما في «الجرح» ٦٣٥/٣ ، وقالَ عبدُ الله بن أحمد في«العلل» (٤٥٥٧) : قالَ أبي : ورأيتُ زافرَ بنَ سليمانَ ولم أكتبْ عنه شيئاً .

وعمرانُ بنُ عُيينةَ بن أبي عمران الهلالي ، أبو الحسن الكوفي ، أخو سفيان . وهو صدوق في حديثه أوهام . قالَ عبدُالله بن أحمد في«العلل» (٤٥٦١) : قال أبي : ورأيتُ عمرانَ بن عُيينةَ ولم أكتُبْ عنه شيئاً .

(قلت : وكأنَّ ذلك بسببِ قِدَمِ وفاته ، أُراه ماتَ قبلَ أخيه سُفيان) .

ونهشَلُ بن حُريث العَدويُّ ، قالَ عبدُالله بن أحمد (٤٥٦٢) . قالَ أبي : ورأيتُ نهشَلَ بنَ حُريث

العدوي ، ولم أكتُبْ عنه شيئاً . قلتُ : كيفَ هو؟ قال : ليس به بأسٌ .

٤- لم يَرْوِ عنهم في المسند ، لأنَّ ما عندَه عنهم آثار ، وليس أحاديث :

سمعَ الإمامُ أحمد من مجموعةٍ من المشايخ أيضاً ، إلاَّ أنَّ أحاديثَهم لا تدخُلُ في المسند ، لأنَّها ليست أحاديثَ مرفوعة تدخُلُ في المسانيد ، وهذا دليلٌ قويٌّ وواضح ، أنَّهم يُطلقونَ الأحاديثَ على الآثار والأخبار كما في الأمثلة الآتية ، إذ التلميذُ يقَعُ عند شيخه مستمعاً لما يُروى ، حديثاً مرفوعاً ، أو أثراً ، أو مقولةً فقهية ، فلهذا كانوا يطلقون أنَّهم سمعوا مئات الآلاف من الأحاديثِ ، ويريدون مئات الآلاف من المقولات المروية ، أيّاً كانت .

فهذا عبيدُ الله بن ثور بن عون بن أبي الحلال : يذكُرُ له أحمد أربعةَ روايات وأخبار ، هذا نصُّها :

قالَ عبدُالله بن أحمد في«العلل» (٥٢١٤) : حدثني أبي قال : حدثنا عبيدُ الله بن ثور قال : حدثتني **أُمي** ، عن العيناء بنت أبي الحلال ، قالَ عبيدُالله : وحدثتنا دنيةُ بنتُ أبي الحلال أنَّ أبا الحلال ماتَ يومَ ماتَ وهو ابنُ عشرين ومئة سنة . (قلت : وهو بعضُ حديث في«الزهد» برقم : ١٤٤٩) .

وقال عبدالله (٥٢١٥) : حدثني أبي قال : حدثنا عبيدُ الله بن ثور ، قالَ : حدثتنا دنيةُ بنتُ أبي الحلال ، بعث المهلبُ بنُ أبي صُفرةَ إلى أبي الحلال بجارية حتى ينظُرَ هل بقيَ في الشيخ بقيَّة ، فافْتَضَّها وهو يومئذ ابنُ عشر ومئة ، قال : فقالت لي دنيةُ بنتُه : فخرجتُ وأنا بنتُ ستين خلفَ جنازته مُرسلةً شعري على رَحْلٍ .

وقالَ عبدُالله (٥٢١٦) : حدثني أبي ، قالَ : حدثنا عبيدُالله بن ثور ، قالَ : حدثتني أمي قالت : رأيتُ شُميسةَ بنتَ عزيز بن غافر الوسقيَّة ، قال عبيد الله : بطن منّا - يعني العَتيك- عليها خلخالان ، وهي عجوز كبيرة .

وقالَ عبدُالله (٥٢١٧) : حدثني أبي :قالَ حدثنا عبيدُ الله بنُ ثور بن عون بن أبي الحلال ، قال : حدثني الحلال بن ثور ، يعني أخاه ، عن عبدالمجيد بن وهب ، عن أبي الحلال ربيعة بن زُرارة .

قالَ أبي : أملى عليٌّ وعلى عليِّ بنِ المَديني عبيدُ الله هذه الأحاديثَ .

(قلت : وترجمة عبيدالله بن ثور وأخيه الحلال بن ثور في«الجرح» ٣٠٩/٥ ، ٣٠٦/٣ تُشيرُ إلى أنَّ عُبيدَ الله لا يُعرف بغير هذه الروايات التي سمعَها أحمد منه ، ولم يسمع أحمد منه غيرَها ، ولم يروِ له شيئاً في المسند ، لأنَّ هذه الأحاديثَ أخبار وليست مسانيدَ مرفوعةً تدخُلُ في كتابه !!) .

وكذا **عبدُالله بن رجاء المكيُّ** ، أبو عمران البَصْريُّ ، حسَّنَ أحمدُ أمرَه ، وأثنى عليه غيرُه ، ورآه أحمد في رحلته إلى مكة سنة (١٨٧) .

وقالَ عبدُ الله بن أحمد في «**العلل**»(٥٨٣٩-٥٨٤١) :

«سمعتُ أبي يقولُ :سمعتُ من عبدالله بن رجاء المكيِّ أبي عمران حديثين :

حدثنا عبدُالله بن رجاء المكيُّ ، عن هشام أنَّ الحَسَنَ ومحمداً كانَ رأيُهما أن لا يجهرا ، ببسم الله الرحمن الرحيم .

حدثنا عبدُالله بن رجاء قال : قالَ عبيدُ الله : قال نافع : قال ابنُ عمر : يَمْسَحُ ما لم يَخْلَعْ ، وكانَ لا يُؤَقِّتُ في الخَلْعِ .

قالَ أبي : فقلتُ لابن رجاء : قُلْ : حدثنا عبيدُالله ، قال أبي : وكانَ يقولُ : قال عبيدُالله : قال نافع : قال ابنُ عمر كذا كانَ يقولُ .

قالَ أبي : وسمعتُ من ابن رجاء هذين الحديثين ، ولم أكتُبهما» .

قلت : فلم يُدَوِّن له أحمدُ شيئاً في المسند ، لأنَّه لم يسمع منه ما يصلُحُ أن يكونَ في المسند ، إنَّما سمعَ منه أثرين . وفي مقولة الإمام أحمد دليلٌ قويٌّ على إطلاق الحديث على الآثار ، وهو ما كانُوا يقصدونَه بقولهم : سمعتُ من فلانٍ أربع مئة حديث . . ونحوه ، إنَّما يريدون المرفوعَ والموقوفَ وأقوالَ التابعين والفقهاء .

وكذا **غَوْثُ بن جابر بن غيلان بن مُنَبِّه الصَّنْعانيُّ** ، أوردَ له عبدُ الله بن أحمد في«**العلل**» (**٢٧٧٢**) خَبَراً ليس بمرفوعٍ ، وجدَه في كتابِ أبيه(ليس المسند) .

قالَ عبدالله بن أحمد : وجدتُ في كتاب أبي بخَطِّ يده : حدثنا غَوْثُ بنُ جابر بن غيلان بن مُنَبِّه . قالَ أبو محمد – يعني غَوْث- : كانَ لوهب ابنان ممن تزوَّجَ وأدرك : عبدالله وعبدالرحمن . وكانوا إخوةً أربعةً ، أكبرهم وهب ومعقل أبو عقيل ، وهمام ، وغيلان . وكانَ أصغرَهم ، وهو جَدُّ أبي محمد ، وكانَ له ثمان بنات ، وقد أرادَه عروةُ على القضاء ، فقضى له وهو وهبُ بن مُنَبِّه بن كامل بن سيج ، وهو الأسوار أو الإسوار . قالَ أبو محمد : وماتَ وهبُ سنةَ أربعَ عشرة ، ومكثت الحبشةُ إحدى وسبعين فيما زعموا يستعبدون حمير .

وأوردَ له عبدُالله عن أبيه في«الزهد»سبعةَ آثار بالأرقام :(٢٢٦) ،(٢٩٤) ، (٣١٣) ، (٣٣٨) ، (٤٣٤) ، (٥١٢) ، (٥١٤) ، جميعُها أخبار عن وهب بن مُنَبِّه ، ولا يُعرف لغوث حديثٌ مرفوع حتى يدخُلَ في المسند ، إنَّما هي آثار يرويها في حِكَمِ وهب بن مُنَبِّة ، وهذا يَدُلُّ عليه مقولةُ يحيى بن

معين ، فيما نقلَ عنه عبدُالله بنُ أحمد ، قال(كما في«الجرح» ٥٧/٧ - ٥٨) : سُئِلَ يحيى بن معين عن غوث بن جابر ، قال : لم يكن به بأس ، ما كتبتُ عنه حديثاً قطُّ ، كانَ يروي حكمةَ وهب ابن مُنَبِّه .

قلت : وغوثُ هذا كانَ باليمن ، وإنَّما سمعَ منه يحيى في رحلته إلى اليمن كما سمعَ منه أحمدُ ، فلو كانَ عنده حديثٌ مرفوعٌ لسمعاه كلاهُما . وما ذُكر من رواياته دليلٌ على أنَّه ليس بصاحب حديث ، إنَّما يروي حكمةَ وهب بن مُنَبِّه ، كما قالَ ابن معين .

وكذا محمدُ بن وهب أبو يوسف ، من الأبناء ، اليمانيُّ ، لم يُدْخِلْه أحمد في«المسند» ، لأنَّه لا يروي حديثاً مرفوعاً ، وإنَّما كُلُّ ماله خبرٌ عن وهب بن مُنَبِّه ، سمعَه منه أحمد في رحلته إلى اليمن .

وقد ذكرَ هذا الخبرَ عبدُالله بن أحمد في «العلل» (٩٢٣-٩٢٤) قال :

«حدثني أبي ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ وهب أبو يوسف من الأبناء ، في السنة ثمان وتسعين ومئة ، قال : أخبرنا ابنَ إحدى وتسعين ، قال : شهدتُ جنازةَ وهب بن مُنَبِّه وأنا غلام ، ورأيتُ الناسَ يزدحمون عليها زحاماً شديداً ، حتى كانَ الناسُ يَذُبُّون عنها بالسياط أو بالسَّوْط .

حدثني أبي ، قال : حدثنا محمدُ بن وهب قال : رأيتُ ابنَ مُنَبِّه حتى وُضعت جنازتُه على شَفير القبر وفوقَ جنازته ثوب حبرة » .

قلت : ونقلَه عن أحمدَ البخاريُّ في«تاريخه» ٢٥٦/١ ، وزاد :«رأيتُ همامَ بنَ مُنَبِّه» .

فلو كانَ محمد بن وهب يُعْرَفُ عنه غير هذا لنُقلَ له في كُتُب التراجم أسانيدُ (أي : مشايخ وتلاميذ) .

وكذا - أظنُّ يدخُلُ في هذا الباب- أمُّ عمر بنتُ حسَّان بن زيد ، لا أظُنُّ لها حديثاً مرفوعاً . قالَ عبدُالله بن أحمد في«العلل» (٥٣٢٤) : سألتُ أبي عن امرأة يقالُ لها : أمُّ عمر بنت حسَّان ، تحدثُ عن أبيها وعن زوجها ، قال : قد حدثتُكم عنها ، ما أرَى بها بأساً ، وقالَ في موضعٍ آخر : كانت عجوزَ صدْقٍ .

قلت : وحديثُها عن أبيها أثرٌ عن علي بن أبي طالب وهو في«العلل» (٤٧٢٥) . وحديثُها عن زوجها سعيد بن يحيى بن قيس بن عبس ، إنَّما هو أثرٌ عن عائشةَ ، وهو في«الزهد» (١٨٠٣) . ولا يُعْرَفُ لها حديثٌ مرفوع . وذكرها الذهبي في«الميزان» ٦١٣/٤ ، ولم يزد على :«كتبَ عنها أحمدُ بنُ حنبل ، وأثنى عليها . وأمَّا يحيى بن معين فقال : ليست بشيء » .

وكذا - أظنُّ يدخُلُ في هذا الباب- إبراهيم بن عقيل بن معقل بن مُنَبِّه ، فإنَّه كانَ عسِراً ، فلم يسمع منه أحمد في رحلته إلى اليمن إلاَّ حديثين ، كما جاءَ ذلك في «المسند» وقد بيَّنتُه فيما مضى .

وقالَ عبدُالله بن أحمد في «العلل» (١٣٤٧) : سمعتُ أبي يقول : سمعتُ من إبراهيم بن عقيل حديثين .

قلتُ : ولم يورد أحمد شيئاً له في المسند ، لأنَّه لا يروي عنه حديثاً مرفوعاً ، وإنَّما أرادَ بالحديثين أثرين ، وهذا معروفٌ عندهم اصطلاحاً كما تقدم ، يطلقون الأحاديث على الآثار والمقولاتِ الفقهية .

وأحدُ هذين الحديثين أثرٌ في«الزُّهد» برقم (٤٣١) قالَ عبدُالله بن أحمدَ : قرأتُ على أبي : إبراهيم بن عقيل بن معقل بن مُنَبِّه ، قال : حدَّثني أبي ، عن وهب بن مُنَبِّه : أنَّ الله سبحانَه أَعْطَى موسى عليه السلام نُوراً ، فقال له هارونُ : هَبْهُ لي يا أخي ، فوَهَبَه ، ثم أعطاه هارونُ ابنيه ، وكانَ في بيت المقدس آنيةٌ يُعَظِّمُها الأنْبياءُ والملوكُ من بعدهم . . . فذكره .

٥- لم يَرْوِ عنهم في المسند ، لأنَّهم كانوا لا يُفهمونَ ، أو يَصْعُبُ السماعُ منهم :

وأسبابُ ذلك تعودُ إلى كِبَرِ سنِّ الشيخِ ، أو طبعه ، لذا تجدُ التلامذةَ على حرْصِهم على السماعِ منه لا يجدونَ فائدةً من القرب منهم ، لأنَّهم لَنْ يأخذوا شيئاً ذا بالٍ ، وهو على هذه الحال السَّيئة .

ويمكنُ أنْ نُمَثِّلَ على هذا بمثالين :

فهذا **خَلَفُ بنُ خليفةَ** بن صاعد الأشجعي والمتوفى ببغداد سنة(١٨١) وهو صدوق ، أدركه أحمد وهو ابنُ تسعين سنة أو يزيدُ ، أدركه في كِبَره فلم يَفْهَم عليه حديثَه ، فلم يكتُبْ عنه .

قالَ عبدُالله بن أحمد في«العلل» (٤٥٥٤) : قالَ أبي : ورأيتُ خلفَ بن خليفةَ وهو كبير ، فوضعه إنسانٌ من يده ، فلمَّا وضعَه صاحَ ، يعني : من الكبر . فقالَ له إنسانٌ : يا أبا أحمد ، حدَّثكم محارب ، وقصَّ الحديث ، فتكلَّمَ بكلامٍ خَفيَ عليَّ ، وجعلتُ لا أفهَمُ ما يقولُ ، فتركتُه ، ولم أكتُب عنه شيئاً .

وكذا **بِشْرُ بن عمر** بن الحكم بن عُقبة الزَّهراني الأزديُّ ، أبو محمد البصري ، المتوفى بها سنة (٢٠٧) ، وهو ثقة . وكانَ عَسِرَ الرواية ، فاستبدلَ به أبا الربيع الزَّهراني ، لأنَّه يروي الأحاديث التي كانَ يريدُها من بشر بن عمر .

قال عبدُ الله بن أحمد في«العلل» (٤٥٥٥) : قال أبي : ورأيتُ بشرَ بنَ عمر- يعني الزهراني- وكان إنساناً غَلقاً سَيِّءَ الخُلق ، فلم يُقدَّر أن أكتُبَ عنه شيئاً ، قال : لنا إنسانٌ : ها هُنا إنسانٌ عنده كتاب عن يعقوب القُميِّ ، وهو صاحبُ قُرآن؟ قال : فجئنا ، فكتبنا عنه ، وهو أبو الربيع الزَّهراني .

٦- لم يَرْوِ عنهم في«المسند» ، لأنَّه سمعَ أحاديثهم ولم يكتُبْها :

ومن المعلوم أنَّ الإمامَ أحمد على حفظه ودقته ، لا يروي إلاَّ من كتاب . قالَ الحسينَ بن الحسن الرازي(فيما روى عنه ابنُ أبي حاتم في«الجرح» ٢/٦٩) قال : سمعتُ عليَّ بنَ المديني يقولُ : ليس في أصحابنا أحفظُ من أبي عبدالله أحمد بن حنبل . وبلغني أنَّه لا يُحدِّثُ إلاَّ من كتاب ولنا فيه أُسوةٌ حَسَنَةٌ .

لذا نُلاحظُ أنَّه يُثبتُ سماعَه من بعض المشايخ أحاديث ،لكنَّه لم يُدخلها «المسند» لأنَّه لم يكتُبْها ، ويمكن أن نُمَثِّلَ بالآتي :

قالَ عبدُالله بن أحمد في«العلل» (٥٨٤٢) : قالَ أبي : وسمعتُ من عبدالله بن داود الخُرَيبي حديثين ولم أكتُبْها . وسمعتُ من عاصم بن عليَّ حديثين ولم أكتبهما . وسمعتُ من يحيى بن سُليم حديثاً واحداً . ثم رأيتُ أبي بعدَ سنين كتبَ هذه الأحاديث أو بعضَها ، كتبَها من حفظه ، فظننتُ أنَّه خافَ أن ينساها فكتبَها .

قلت : وهذا لا يُعَدُّ كغيره من الكتابة ، فإنَّه كتَبها في وقتٍ متأخِّرٍ ، فلا يأمَنُ على نفسه الوهمَ بعدُ ، فلا يعتمدُ عليه اعتمادَ ما كتبَ أولاً .

وثمةَ احتمالٌ آخرُ- لعلَّه يكونُ أقوى - : أنَّ الأحاديثَ التي سمعَها ليست مرفوعة حتى تدخُلَ في المسانيد ، لذا لم يُدخلها في المسند ، وهذا واضحٌ في عبدالله بن داود الخُرَيبي ، لأنَّه أثبتَ منه سماعاً لحديثين ، وهذان الحديثان هما :

قولُ إبراهيم والشعبي : إذا قَلَّدَ فقد أحرم ، يعني الحاجَّ . «العلل» (٥٨٤٣) .

ومرسَلُ أبي صالح السَّمان : بُعثتُ مهداةً ورحمةً . «العلل» (٥٨٤٤) .

وكلاهما لا يصلحُ أن يكونَ في المسانيد ، فالأوَّلُ أثرٌ ، والآخَرُ مرسَلٌ . وقد سبق توضيحُنا أنَّ الأحاديثَ تُطْلَقُ على الآثار والأقوال والمراسيل ونحوها ، وهذا المثالُ من الدليلُ عليه .

٧- لم يَرْوِ عنهم في«المسند» ، لأنَّهم من مدرسة أبي حنيفةَ :

وهم المعروفون بأصحاب الرأي ، يُتَّهمونَ عند أحمد في غير ما اتِّهام ، منها الإرجاء ، ومنها تقديمُ الرأي على الحديث والأثر . كما سبقَ أن بيَّنَّا . وموقفُ الإمام أحمد واضحٌ ومعروفٌ بالنسبة إليهم ، شديدٌ عليهم . حتى كانَ يردِّدُ استتابةَ أبي حنيفةَ مرتين ، وأنه استقبلَ الآثار والسنَن يردُّها برأيه . انظر «العلل» (٥٢٢٤) ، (٥٢٢٥) .

وهذا أبو يوسف القاضي : صاحبُ أبي حنيفةَ ، كانَ أحمدُ يقولُ : أول مَنْ كتبتُ عنه الحديث

أبو يوسف . (كما في «المناقب» ص ٢٣) . ومعَ هذا لم يَرْوِ له في المسند شيئاً . فقد كانَ يقول(كما في «العلل» ٥٣٣٢) : ولكنَّ أصحابَ أبي حنيفةَ لا ينبغي أن يُروى عنهم شيءٌ .

وهذا **محمدُ بن الحسن الشيباني** ، صاحبُ أبي حنيفةَ ، قالَ عبدُالله بن أحمد(كما في «السير» ٣٠٦/١١) : كتبَ أبي عن أبي يوسف ومحمد الكُتُبَ ، وكانَ يحفظها . فقالَ لي مُهَنّا : كنتُ أسألُه فيقول : ليس ذا في كتبهم ، فأرجعُ إليهم ، فيقولون : صاحبُك أعلمُ منّا بالكتب .

وفي«اللسان» ١٢٢/٥ : قالَ حنبل بنُ إسحاقَ عن أحمد : كانَ أبو يوسفَ مُضَعَّفاً في الحديث ، وأمّا محمدُ بن الحسن وشَيْخُه فكانا مخالفين للأَثَر .

٨- لم يروِ عنهم في المسند ، بسبب اتباع كلام جهم :

وموقفُ الإمام أحمد واضحٌ جِدَّ وضوحٍ في التصدِّي لأهلِ البِدَعِ ، وأهلِ الأهواء ، ولا يتساهَلُ في إبراز جرحِ أيٍّ منهم والكلامِ فيه ، وتركِ الكتابة عنه .

فهذا **الحكمُ بن عبد الله بن مسلم أبو مُطيع البَلْخي** الخُراساني الفقيه ، المتوفى سنة (١٩٩) وكانَ مُتَّهماً لإرجائه . وهو صاحبُ أبي حنيفةَ . فكانَ سببان لترك الرواية عنه .

قال عبدُالله بن أحمد في«العلل» (٥٣٣١) : سألتُ أبي عن الحكم بن عبدالله أبي مُطيعٍ البَلْخي ، فقال : لا ينبغي أن يُروى عنه ، حَكَوْا عنه أنّه كانَ يقولُ : الجنةُ والنارُ خُلِقَتا ، فستفنيان ، وهذا كلام جَهْم لا يُروى عنه شيءٌ .

قلت : وانظر ترجمته في«اللسان» ٣٣٤/٢ .

٩- لم يَرْوِ عنهم في المسند ، لأنهم يحدِّثون بأحاديث فيها تنقُّصٌ لأصحابِ رسول الله ﷺ :

والإمام أحمد معروفٌ في هذا الباب ، لا يتسامَحُ فيه ، ويهجُرُ من يذكُرُ معايبَ الأصحاب ، بل يُحِلُّ رجمَه .

وفي هذا عنه أقوالٌ كثيرة .

قالَ مُهَنّا (فيما خَرَّج الخلاّلُ في«السنة»٨٠٧) : سألتُ أحمدَ عن **عبيد الله بن موسى العَبْسي**؟ فقالَ : كوفيّ . فقلتُ : فكيفَ هو ؟ قال : كما شاءالله ، قلت : كيف هو يا أبا عبدالله؟ قالَ : لا يُعجبني أنْ أُحَدِّثَ عنه ، قلت : لمَ ؟ قال : يُحدِّثُ بأحاديثَ فيها تنقُّصٌ لأصحابِ رسول الله ﷺ .

وقالَ (٨٠٦) : سألتُ أحمدَ عن **خَلَف بن سالم** فلم يحمد ، ولم يَرَ أن يُكْتَبَ عنه .

قلت : لأنه كانَ يكتُبُ المثالبَ عن الصحابة ، وقد كانَ رفيقَه إلى عبدالرزاق(كما في «السنة»

للخلال ٨٠٥) .

١٠- لم يرو عنهم في«المسند» لأمر عَرَضَ لهم ، فلمَّا زالَ كتبَ عنهم بالواسطة ، لأنَّه لم يلحقهم :

فالإمامُ أحمدُ حريصٌ على الرواية والسماعِ ، لكنْ لا يريدُ أن يشوبَهُ في رواياته عَيْبٌ أو خَلَلٌ ، فاضطر لترك بعض المشايخ لهذا ، من هؤلاء عبدُالله بن وهب المصري ، فإنَّه رآه تُعرضُ عليه أحاديث ابن عُيَيْنَةَ وهو نائمٌ ، فظَنَّ منه أنَّه يقبَلُها ويدخلُها في المصنَّف ، فلمَّا علِمَ أنَّه لا يُدخلُ من ذاك العرض شيئاً في مُصنَّفه ، احتاجَ أنْ يرويَ ما عندهُ وكانَ قد افتقَده ، لأنَّ ابن وهب كانَ بمصر ، وأحمد لم يدخُلْها حتى يسمع منه ومن غيره فيها ، وإنَّما كانت رؤيتُه له في مكة ، في موسم الحجِّ ، لذا لم تكُن الفرصةُ للتحقُّقِ والسماعِ .

قالَ عبدُالله بنُ أحمد في «العلل» (٤٥٥٦) : قالَ أبي : ورأيتُ **عبدَالله بنَ وهب** بمكةَ ، رأيتُه رجلاً خفيفَ اللحية . قالَ أبي : فذكرتُ أنَّه كانَ يُعرضُ له على ابن عُيينةَ ، وهو نائمٌ ، فتركتُه . قالَ أبي : وبلغني أنَّه كانَ لايُدخلُ في مُصنَّفِه من ذاك العرضِ شيئاً . قالَ أبي : ثم كتبتُ بعدُ عن رجلٍ عنه .

١١- لم يرو عنهم لجهالتهم في العلم :

وطريقةُ الإمام أحمد في الاختيار بينَ غيرِ المشاهير في علم الحديث ، أن ينتقيَ حديثَهم إن توبعوا ، أو احتملوا في أحاديثهم ، وأن يتركَ الرواية عن آخرين بانت في أحاديثهم النكارةُ .

مثالُه : **عبدُ المؤمنِ بنُ عبدالله العَبْسي الكوفيُّ** ، قالَ فيه أبو حاتم : مجهولٌ . وقالَ العقيليُّ : حديثُه غيرُ محفوظ . وذُكر في الرواة عنه : محمد بن حرب النَّشَائي ، وأحمد بن حنبل .

قالَ عبدُالله بن أحمد في«العلل» (٤٦٠٤) :حدثني أبي قال : حدثنا عبدُ المؤمن بن عبدالله بن خالد العَبْسي أبو الحسن . قال أبي : روى سفيانُ عن أبيه ، يعني : عبدَالله بن خالد العبسي ، وروى عنه الأعمشُ .

قالَ أبي : وسمعنا نحنُ من ابنه عبدالمؤمن بن عبدالله ، وهو كوفيٌّ .

قلت : والحديثُ الذي رواه عبدُالمؤمن وذكره العقيليُّ وأشارَ إلى نكارته هو حديث عن أبي سعيد مرفوعاً . وانظر«اللسان» ٧٦/٤ .

١٢- لم يرو عنهم في «المسند» لأنَّهم أقرانُه في الرواية ، لم يحتَجْ إليهم :

ومن المعلوم أنَّ المحدِّثَ دائمُ الطلب للعلوِّ في الإسناد ، لبيان شُهرته في القدَم في الطلب ، والتعب الذي رافقه في سماعِ هذه الأحاديث من بُلدانٍ مختلفة ، فمن كانَ عنده الأحاديثُ بكثرة كانَ

أعلم بمواضعِها وعِلَلِها ، على خلافِ من يسمعُها من وجهٍ واحدٍ ، فهذا لا يُمَيِّزُ .

والمتفوقون في علمٍ ما يحاولون الغَوْصَ فيه جاهدين ، فيرحلونَ في الطلب ، ويجتهدون في الرحلات ، وكثيرٌ منهم كانوا جميعاً فيها . فما سمعَه فلانٌ ، سمعَه قرينُه أيضاً ، لأنَّهما سافرا معاً وسمعا معاً ، إلاَّ ما نَدَرَ من حديث شيخٍ ما قد يُطْلَبُ حديثُه ويستفادُ منه ، في حينها قد يضطر المحدثُ أن يسمع من قرينه وإنْ كانَ بنزول ، لأنَّه فقدَ العُلوَّ فيها .

وكانوا أحياناً يسمعونَ أحاديثَ من الشيخ وشيخِه ما زالَ حيّاً ، خوفاً أن يفوتَهم الشيخُ وشيخُه إذا كانَ الشيخُ كبيراً ، فإذا قُدِّرَ لهم أن يسمعوا من شيخ شيخهم ، رَجَعُوا إلى العُلُوِّ في الإسناد ، وتركوا النزولَ فيه ، إلاَّ في أحاديث لم يتمكنوا من سماعها بعلُوٍّ . وأمثلةُ هذا واضحةٌ عن وكيعٍ وغيره .

ما نريدُ توضيحَه هُنا أنَّ الإمامَ أحمد قد يمتنعُ من الرواية عن بعضِ أقرانه ، لأنه في غيرِ حاجةٍ لأحاديثهم ، ولأنَّ ما عنده يفي بما عند غيره ، فلا اضطرارَ إذن .

مثالُه : العباسُ بن غالب الورَّاق ، المتوفى سنة(٢٣٣) ، وهو ثقة وكان أحمدُ يُعَظِّمُ شأنَه ، كانَ عنده المصنَّفُ لوكيع .

قال عبدُالله بن أحمد في«العلل» (١٣٦٠) : سمعتُ أبي وذكر عباساً الورَّاق ، فقال : كانَ معنا بالكوفة وقد سمعَ عامةَ حديث أبي معاوية- يعني حديث الأعمش- . وانظر ترجمتَهُ في«تاريخ بغداد» ١٣٦/١٢ ، و«الجرح» ٢١٧/٦ .

وكذا عبدُالله بن محمد بن علي بن نُفَيل القُضاعي ، أبو جعفر النُّفَيلي الحرَّاني ، المتوفى سنة (٢٣٤) ، وكانَ أحمد يُثني عليه ، وقد وثَّقوه . قالَ عبدُالله بن أحمد في«العلل» (٤٠٨١) : قال أبي : ورأيتُ أبا جعفر النُّفيلي ها هُنا تلك الأيام بعد موتِ هُشيم ، وكتبتُ عنه بحرَّان ، ورأيتُه ها هُنا عندنا ببغداد وعليه قلنسوة ، يعني : النُّفيلي .

١٣- لم يَرْوِ عنهم في «المسند» ، لأنَّه سمعَ منهم أشياءَ يسيرة لم يكن بحاجتها في المسند :

إذْ نعلم أنَّ الجلسات القصيرة في طلب العلم ، قد يكونُ فيها المذاكرةُ ، ورواية الحديث ، ورواية الأَثَر ، وذكرُ المسائل الفقهية ، والتاريخية . . . فإذا صَنَّفَ السامعُ في علمٍ ما مما حُدِّثَ به كانَ جُزْءاً مما يسمعُ ، فإنْ كانَ ذا بالٍ ضُمِّنَ في مصنَّفه بقلَّة ، وإنْ خَلاَ السماعُ من المادة المُصنَّفة لم يُذكر فيها شيءٌ ، وإنْ أغنى عنها غيرُها فقد تُهْمَلُ ولا يُعْتَدُّ بها لأمورٍ قد تَخْفَى علينا .

مثالُه : عليُّ بن غُراب الفَزاري الكوفيُّ القاضي ، المتوفى سنة (١٨٤) ، وقد اختُلف فيه . وقال

عبدُالله بنُ أحمد في «العلل» (٥٣١٨) : سألتُ أبي عن علي بن غُراب المحاربيّ ، فقال : ليس لي به خُبْرٌ ، سمعتُ منه مجلساً واحداً . وكانَ يدلِّسُ ، وما أُراه إلاَّ كانَ صدوقاً .

١٤- لم يروِ عنهم في «المسند» ، لأنهم ليسوا أصحابَ حديث ، وما يحدثونه هو عند غيرهم من أصحاب الحديث :

إذْ لا يُلْجأُ إلى غير أصحابِ الحديث إلاَّ اضطراراً ، فإذا ما كانَ ما عندهم مُحدَّثاً به عند غيرهم ، لم يُلجأْ إليه ، فهُمْ في غنىً عنه .

مثالُه : **سعيدُ بن زكريا المدائنيُّ** ، وقد اختلفوا فيه . قالَ عبدُالله بن أحمد في «العلل» (٥٣٣٧) : سألتُ أبي عن سعيد بن زكريا المدائني يحدِّثُ عن زمعة ، فقالَ : ما به بأسٌ إنْ شاءَ الله ، كتبنا عنه أحاديث زَمْعَةَ ، ثم عرضتُها بعدُ على أبي داود الطيالسيّ ، فحدَّثني بها كُلِّها إلاَّ شيئاً من يسير ، أربعةَ أحاديث أو خمسة ، أو أقلّ أو أكثر .

وفي «التهذيب» : قالَ الأثرمُ : عن أحمد : كتبنا عنه ثم تركناه ، قلتُ : لم؟ قال : لم يكن به بأسٌ ، ولكنه لم يكن بصاحب حديث .

١٥- لم يَرْوِ عنهم في «المسند» وغيره ، لمسائلَ صاحبَتْهُم :

إذْ قد يكونُ لطالب الحديث وجهةٌ ما أو رأيٌ في الانتقاء والتلقي ، فإذا ما صادمَ التلقي بعضَ ما عندَه من أمورٍ لا يتهاونُ فيها تركَ التلقي من أجله .

وهذا ما وجدناه عند الإمام أحمد رحمه الله في رأيه في **الوليد بن صالح النخَّاس** الضبي ، أبي محمد الجَزَري بياع الدقيق ، نزيل بغداد .

قالَ عبدُالله بن أحمد في «العلل» (٥٦٣) : قلتُ لأبي : لِمَ لم تكتُب عن وليد بن صالح ؟ قال : رأيتُه يُصلِّي في مسجد الجامع يُسيءُ الصلاةَ .

١٦- لم يَرْوِ عنهم في «المسند» لسببٍ خفيّ ، قد يكون بعضَ ما تَقدَّم :

فإذا استطعنا أن نُفَسِّرَ وجهةَ النظر في أكثرِ ما تقدَّم ، وأن نحتمل في الآخرِ منها ، فهذا لا يعني أنَّا أحطْنا بجميع جوانب هذه الشخصية وأسبابها في الرفض والقَبول ، فلا يمكنُ دراسةُ عقلية بكاملِ ما فيها ، لما قد نجدُ من نقصٍ في بعض الأمثلة ، فيخفى المقياسُ الذي أرادَه الأمامُ .

ويمكنُ أن نَضَعَ في هؤلاء :

خالد بن خداش الأزدي المُهَلَّبي ، المتوفى سنة (٢٢٣) ، روى عنه أحمد في «العلل» (١٧٨٤) .

وعبدُ الملك بن إبراهيم الجُدّيّ ، أبو عبدالله المكيُّ ، المتوفى سنة(٢٠٤) ، روى عنه أحمد في«العلل» (١٩١٤) .

وإبراهيمُ بن مرزوق البَصريُّ (غير أبي إسحاق نزيل مصر) ، مترجم في «الجرح» ٢/رقم (٤٣٨) . روى عنه أحمد في «العلل» (١٩٧٤) ، (١٩٧٥) ، (١٩٧٦) .

والحسينُ بن الحسن بن يسار النصري ، صاحب ابن عَوْن المتوفى سنة (١٨٨) . ذكر في«التهذيب» أنه من شيوخ أحمد . وقال أحمد فيه كما في «العلل» :شيخ صالح حَسَنُ الهيئة .

وحكّامُ بنُ سَلْم الكنانيُّ ، أبو عبدالرحمن الرازيُّ ، المتوفى بعد (١٩٠) ، وهو ثقةٌ . روى عنه أحمد في«الزهد» (٢٦٥) عن سعيد الزبيدي ، عن مجاهد ، كانَ لقمانُ الحكيمُ . . . فذكرَ الأثر .

وأحمدُ بنُ محمد بن أيوب البغداديُّ ، أبو جعفر الورّاق ، المتوفى ببغداد سنة (٢٢٨) ، وهو مختلَفٌ فيه ، وقال أحمد : لا بأس به ، وكانَ يحسنُ القولَ فيه . روى عنه أحمد في«الزهد» (٢١٥) عن أبي بكر بن عياش . . أثراً .

وخالد بن حيّان الرَّقّيُّ ، أبو يزيد الكندي الخَزّاز ، المتوفى سنة(١٩١) ، وهو مختلَفٌ فيه ، وقال أحمد : قدمَ علينا ، لم يكن به بأسٌ ، كانَ يروي عن جعفر عن أبيه ، كتبنا عنه غرائبَ . روى عنه أحمد في«الزهد» (٥٦٧) عن جعفر ، عن ميمون ابن مهران .

(قلت : فلعلَّه لم يَرْوِ عن أحمد بن محمد ، وخالد بن حيّان ، من أجلِ روايتهما الغرائبَ والمناكيرَ) .

وعاصمُ بنُ عليِّ بن عاصم بن صُهَيب الواسطي التيميُّ ، المتوفى سنة (٢٢١) ، مختلَفٌ فيه ، قال أحمد : ما أَقَلَّ خطأه ، قد عرضَ عليَّ بعضَ حديثه ، وهو أصَحُّ حديثاً من أبيه . وقال : كانَ إن شاءالله صدوقاً .

وهناك مشايخ آخرون ذكرهم ابنُ الجوزي في«المناقب» ص ٣٣-٥٤ ، أغفلنا بيانهم هُنا خشيةَ الإطالة ، ولأنَّ أسماءَهم لم تَرِدْ في المسند ، أو الزهد ، . . مما سَبَرْتُه . فقد لا يكونُ الحكمُ دقيقاً مرجَّحاً إذا لم يكن أمامَنا شيءٌ من روايات ذاك الشيخ !!

ملحق
برحلات الإمام أحمد

ما قبل الرحلة
(١٧٩-١٨٣)

كانَ في بغداد ، لم يخرج منها ، كانَ ملازماً لهشيم بن بشير حتى وفاته (١٨٣) ، وسمعَ في هذه الفترة من القاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة ، وعليٍّ ابنِ هاشمِ بن البريد ، وأبي بكر بن عَيَّاشٍ ، وعبَّادِ بن عبَّاد ، وعامرِ بن صالحٍ ، وكثيرِ ابن مروانَ ، وقُرّانَ بن تمّامٍ ، ومحمدِ بن عبدالرحمن الطّفاوي ، وعبدالمؤمن بن عبدالله بن خالد العَبْسيِّ ، وعليِّ بن مجاهد الكابُلي ، وإبراهيمَ بن سعد ، وعمَّارِ بن محمد بن أخت سُفيانَ الثوريِّ ، ومحمدِ بن حُميد اليَشْكُريِّ ، والنضرِ بنِ إسماعيلَ بن حازمِ الكُوفيِّ ، وعَبَّادِ بن العوَّام الواسطي وآخرين . فهؤلاء بينَ سامعٍ ومتوفى قبلَ هذا التاريخ ، وقد سَبَقَ بيانُه .

وقد طلبَ الحديثَ سنةَ تسع وسبعين ومئة ، وهو ابنُ ستٌّ عشرةَ سنة ، وفيها جاءَه موتُ حماد ابن زيد ومالك بن أنس ، ولم يلحق ابنَ المبارك في مجلسه ، كانَ قد خَرَجَ إلى طَرَسُوس .

الرحلةُ الأولى
(بغداد - الكوفة)
(سنة ١٨٣)

قال أحمد : دخلتُ الكوفةَ سنةَ ثلاثٍ وثمانين .(العلل٦١٦) .

وقال : خرجتُ إلى الكوفة ، فكنتُ في بيت تحت رأسي لَبِنَةٌ ، فحممتُ فرجعتُ إلى أمي ولم أكن استأذنتُها . (المناقب ٣٦،٢٥) .

وفيها سمعَ من عامة الكوفيين كوكيع ، وأبي معاوية ، وعمرَ بنِ عبيد بن أبي أُميةَ الطنافسيِّ ، والمطلب بن زياد الكوفيِّ ، ويحيى بن عبد الملك بن أبي غَنيَّةَ الكوفيِّ ، وعبدِ السلام بن حَرْبٍ المُلائيِّ ، وعبدةَ بن سُليمانَ الكلابيِّ . . . وآخرين .

وقد دَخلَ أحمدُ الكوفةَ غيرَ مرةٍ ، إذ المتوقَّعُ أنّه كانَ يدخُلُها في رحلاته إلى البصرة ، لذا لم يُنَوِّه بها في تواريخ الرحلات ، لأنَّ الكوفةَ في طريق البصرة ، فذكرُ البصرة يُغني . والملاحظُ أنَّه كانَ يدخُلُ واسطَ ، ثم البَصْرَةَ ، أو الكوفةَ ثم البصرة ، وفي رجوعه كذلك ، لكنَّ طريقَه من واسط كانَ الملاحَظَ . وكذا كانَ إذا حَجَّ مَرَّ في رحلته بالكوفة ، لأنَّها الطريقُ إلى مكة .

ولعلَّ من الأدلة أنَّه كانَ معتادَ الرحلة إلى الكوفة قولُ أبي القاسم البغوي (كما في المناقب ٢٨) : سمعتُ جدي أحمدَ بن مَنيع يقول : مَرَّ أحمدُ بن حنبل جائياً من الكوفة وبيده خريطةٌ فيها كتُبٌ ، فأخذتُ بيده فقلْتُ : مرةً إلى الكوفة ، ومرةً إلى البصرة ، إلى متى ، إذا كتبَ الرجلُ ثلاثين ألفَ حديث لم يكفه؟ فسكتَ . ثم قلتُ : ستين ألف ، فسكتَ ، فقلتُ : مئة ألف ، فقالَ : حينئذ يعرفُ شيئاً . .

الرحلةُ الثانية

(بغداد - واسط - البصرة - عبادان)

(سنة ١٨٦)

قال أحمد : أول قدمة قدمتُها البصرةَ سنة ست وثمانين (**العلل ١٣٣٩**) .

وزادَ في رواية : في أول رجب (العلل ٥٩٠٢)

وقال : خرجنا منها في رمضان في سنة ستَّ وثمانين ومئة (**العلل ٥٩٠٢**) .

ثم ذهب إلى عبادانَ ، قال : دخلتُ عبادانَ سنة ست وثمانين في العشر الأواخر ، وكنتُ رحلتُ إلى المعتمر تلك السنة وكان بها رجلٌ يتكلَّمُ «هداب» . . . (**المناقب ٢٦**) .

قلت : يريدُ في رحلته إلى المعتمر : رحلة البصرة .

وقد مَرَّ في طريق (بغداد - البصرة) بواسط ، بدليل ما ذكر عبدالله بن أحمد في «**العلل**» (**٥٣٣٠**) قال : سألتُ أبي عن محمد بن الحسن الواسطي الذي يقالُ له المُزَنيُّ ، قال : لا بأسَ به ، شيخٌ ضَخْمٌ ، وكانَ عبدُ الله بن خازم قد ضربَه ، وقد حدَّثتكم عنه ، كتبتُ عنه عن إسماعيل ، يعني ابن أبي خالد أحاديثَ غرائبَ ، كتبتُ عنه أولَ سنة انحدرتُ منها إلى البصرة ، ولم أَلْقَه في السنة الثانية ، كانَ قد ماتَ قديماً .

قلت : يريدُ أنَّه في رحلته إلى البصرة ، مرَّ في طريقه بواسط ، فسمع من محمد بن الحسن ، وكانَ قاضي واسط ولا يحتملُ أنه سمعَ منه خارجَها .

وكذا محمد بن يزيد الواسطيُّ الزاهدُ ، المتوفى سنة(١٨٨) أو (١٩٠) وتُوفي بواسط . فقد سمعَ منه أحمد فيها كما هو مرجَّحٌ ، لأنَّه إنَّما دَخَلَ بغْداد قبلَ طلب أحمد للحديث .

وقد سمعَ في رحلته هذه من البصرة من المعتمر بن سليمان ، وبشر بن المفضل ، وعبد العزيز بن عبد الصَّمدِ العَمِّي البَلَدي ، ومحمد بن سَواء السَّدوسيِّ ، ومرحومِ ابنِ عبد العزيز . . . وآخرين .

الرحلةُ الثالثة

(بغداد - الكوفة- مكة)

(سنة ١٨٧)

بعدَ أن رَجَعَ إلى بغداد ، واستراحَ من عَناءِ سفرته إلى البصرة ، بدأ يتأهَّبُ إلى سفرة أُخرى ليحُجَّ ماشياً على قدميه ، وكانت إحدى الرحلات التي لم يركب فيها . والذي يُرجحُ لي أنَّه حَجَّ من بغداد أنَّ بينَ رحلته إلى عبادان ، وحجِّه : أكثرَ من سنة . ويفترضُ أن يكونَ سَلَكَ طريقَ الكوفة في حجِّه ودَخَلَها .

قالَ أحمد : أولُ سنة حججتُ سنة سبع وثمانين ، كنتُ أمشي ولم يقدر دخولُ المدينة - يعني تلك السنة - وكانت معي أطرافٌ لأبي علقمةَ الفَرَويِّ ، فلم يُقدَّر أن أسمعَ منه شيئاً . (العلل : ١٣٣٨ ، ٦٠١٩) .

قلت : ولم يلحقه في حَجِّه الآخر ، كانَ قد مات .

وسمعَ في رحلته هذه من جمع ، منهم سفيانُ بنُ عُيينةَ ، قالَ أحمد : وافيتُ سفيانَ أربعةَ مواسم ، كُلَّ ذلك أسمعُ منه ، وأقمتُ بمكة سنةً ، وأول سنة حججتُ سنةُ سبع وثمانين (العلل : ٤٦١١) .

وقد ذكر سماعَه في هذه السنة منه في (العلل١٠١) .

وفيها التقى بالإمام محمد بن إدريس الشافعيِّ أولَ مرة ، وسمعَ آخرين منهم جابر بن سُليم الزُّرقي المدني (ذكره الذهبي في طبقة ١٨١- ١٩٠) .

وفاته السماعُ من فُضيل بن عياض ، إذْ ماتَ في أول تلك السنة (كما في التهذيب)

وفي (العلل : ١٣٣٨) قال أحمد : وفي سنة سبعٍ وثمانين حججتُ وقد ماتَ فُضيلُ بنُ عياض بعد ذلك بيسير . والصوابُ أنَّه لم يلحقه ، كما في (العلل :٤٦١١) قال : قدمنا وقد ماتَ فُضيلُ .

الرحلةُ الرابعة

(بغداد – البصرة)

(سنة ١٩٠)

وكالعادة ، فإنَّ رحلَتهُ إلى البصرة لا بُدَّ أن تكونَ عَبْرَ «واسط» ، فإذا ذُكرت «البصرة» ، ذُكرت «واسط» ، وإنّما لم تُذكر في الرحلات ، لقُربها من بغداد ، ولأنّها في الطريق إلى البصرة . كما لو ذُكرت الرحلةُ من بغداد إلى اليمن ، فإنّه لا بُدَّ أن ينتقلَ إليها عَبْرَ مُدُن مشهورة معروفة ، كالكوفة ، والمدينة ، ومكة . .

قال أحمد : قدمتُ السنة الثانية في سنة تسعين ، أقَمْنا على غُنْدَر ، وكُنَّا نختلف إلى عبد الرحمن (بن مهدي) وإلى ابن أبي عديّ . (العلل :٥٩٠٣) .

وسمعَ خلالَ ذلك من بصريين غيرهم وواسطيين ، كيزيدَ بن هارون .

الرحلة الخامسة

(البصرة – مكة)

(سنة ١٩١)

نعتادُ من رحلات الإمام أحمد أنّه يمكُثُ في الرحلة الأشهُرَ ، لا سيّما في «البصرة» التي تُعَدُّ مجمعاً علمياً ، وموطناً للعلماء والمحدثين ، فلا بُدَّ له من رحلات عدة ليسمعَ من شيوخها .

وفي ترجمة الإمام ما يُشيرُ أنّه كانَ يُقيمُ عند الشيخ الأشهُرَ ليأخُذَ أكثرَ ما عنده ، وهذا واضحٌ في الذين أكثرَ عنهم ، يَدُلُّ أنه أقامَ عندهم أكثرَ من غيرهم . لذا أستبعدُ في رحلته إلى البصرة أن يكونَ رجعَ إلى بغداد ، بل ظنّي أنه واصلَ السيرَ إلى مكةَ والمدينةِ لقُربِ البصرةِ منهما . وقد يكونُ رجعَ إلى بغدادَ ثم حَجَّ . ليس عندي مؤشِّرٌ للجزمِ بأحدهما .

وقد حدَّدَ الإمامُ أحمدُ السنةَ التي سافرَ فيها إلى مكةَ ، وهي سنة إحدى وتسعين . (العلل : ٦٠١٩) .

وهي الحجةُ الثانية من خمسِ حِجَجٍ ، منها ثلاثٌ ماشياً ، واثنتان راكباً (المناقب ص ٢٩٠) .

وفيها سمعَ الوليدَ بن مُسلم الدمشقي ، قالَ أحمدُ (كما في علل المروذيّ ١٤١) : «قَدمَ إلى مكةَ مرتين ، وكتبتُ عنه في إحداهما قدر أربع مئة حديث ، وقد كانَ قومٌ سمعوا منه قَدْرَ ثمان مئة » .

قلت : ولم يسمع منه غيرَها ، لما قال (كما في «علل عبد الله» ٤٦١١) : «حجَّ الوليد بن مسلم ،

ثمَّ حَجَّ الوليدُ بعدَ سنةَ أربع ولم أَلْقَه في تلك السنة ، يعني سنة أربع» . وقد ماتَ في رجوعه إلى دمشق قبلَ أن يصلَ إليها كما قال ابن سعد . (تهذيب الكمال ٩٨/٣١) .

ولم يكن أحمد قد دَخَلَ الشام حتى يسمع منه أكثر ، ففاته بقيةُ ما عنده ، وروى عنه بالواسطة في أشياء .

الرحلةُ السادسةُ

(بغداد- الأنبار - رَحْبةُ طوق - قرقيسياء - الرَّقَّةُ - حرَّان- المصيصة - طرسوس - أنطاكيةً - حلب - الرَّقَّةُ- ثم العودة)

(سنة ١٩٣)

وفي هذه السنة (١٩٣) خَرَجَ الإمامُ أحمد متوجِّهاً إلى الجزيرة في أعالي الشام ، وقد ثَبتَ أنه دَخلَ هذه المدن جميعاً ، وأنَّها على مسار واحد في الرحلة ، فإنَّه خَرَجَ إلى المصِّيصَة وطَرَسُوس ، فلا بُدَّ أن تكونَ رحلتُه قد مَرَّت من بغداد : بالأنبار ، فالرحبة ، ثم قَرْقيسياءَ ، ثم الرَّقَّة .

ثم هناك احتمالان : إمَّا أن يكون خَرَجَ إلى حرَّان ، فالمصِّيصة فطَرَسُوسَ ، فأنطاكيةَ ، فحلبَ ، فالرقة ، ثم العودة . أو أن يكونَ خرجَ إلى حلبَ ، فأنطاكيةَ ، فطَرَسُوسَ ، فالمصِّيصة ، فحرَّانَ ، فالرَّقة ، ثم العودة .

وأدلةُ توجُّهه نحوَ هذه المدن مقولاتٌ في ترجمة الإمام ، منها :

قال عبدُالله بن أحمد : خَرَجَ أبي إلى طرسوس ماشياً (المناقب ٣٢) .

وقال : خَرَجَ أبي إلى طَرَسُوسَ ورابطَ بها وغزا ، ثم قالَ أبي : رأيتُ العلمَ بها يموت (السير ٣١١/١١) .

وقالَ أحمدُ : خرجَ معي خلفُ المُخَرِّمي وكتبُه على عنقه ، خرجنا مشاةً ، فما [أو : فلمَّا] بلغنا رحبةَ طَوْق . . . (السنة للخلال ٨٠٥) .

وقال أحمد : ما رأيتُ بالرَّقَّة أفضلَ من فَيَّاضِ بن محمد بن سنان مولى قُريش ، ومنزلُه ملاصقُ مسجد الجامع ، ماتَ بالرَّقَّة بعد المئتين (المناقب ٣١) .

وقال أحمدُ : كتبتُ عن مُبَشِّر الحلبيِّ خمسةَ أحاديث بمسجد حلب ، كُنَّا قد خرجنا إلى طَرَسُوسَ على أرجُلنا (السير ٣٠٨/١١) .

وقالَ أبو داود : خَرَجَ أحمدُ ويحيى إلى حجَّاجٍ الأعور إلى المصِّيصة ، وبلغني أنَّ يحيى كتبَ عنه

نحواً من خمسين ألفَ حديث (تاريخ بغداد ٢٣٧/٨) .

وكانَ حَجَّاجٌ الأعورُ قد خَرجَ من بغدادَ إلى الثغرِ في سنة تسعين (بغداد ٢٣٧/٨) .

قلتُ : والدليلُ أنَّ الإمامَ أحمد خَرَجَ إلى الجزيرة في هذه السنة أنَّه سمعَ الهيثم بن جميل البغدادي نزيل أنطاكيةَ في طَرَسُوسَ هذه السنة .

قال أحمد (كما في «العلل» ١١٤٤) : قلتُ للهيثم بطَرَسُوسَ سنةَ ماتَ هارون ، سنةَ ثلاثٍ وتسعين ، وكانَ قد سمعَ من زهير ، فقلتُ له : زُهير سمعَ عليَّ بنَ الأقمر؟ فقال : لا . قال أبي : كانَ من أصحابِ الحديث ببغدادَ هو وأبو كامل وأبو سَلَمةَ الخُزاعيُّ .

ويؤيِّدُه أنَّ أحمد ويحيى بن معين رحلا إلى الحَجَّاجِ الأعور إلى المصِّيصَة ، بعد سنة تسعين ، كما سبق .

ويؤيِّدُه أنَّه سمعَ مخلدَ بن يزيدَ الحرَّاني ، ومسكينَ بن بُكيرٍ في حرَّان ، ومَخْلَدُ تُوفِّي في السنة التي دَخَلَ فيها أحمد حرَّانَ ، توفي سنة (١٩٣) . ومسكين تُوفي سنة (١٩٨) .

ويؤيِّدُه أنَّ مُبَشِّراً الحلبيَّ تُوفي سنة(٢٠٠) ، وفيَّاضَ بن محمد الرَّقِّيَّ بعدَ(٢٠٠) بالرَّقَّة ، وهذا يعني أنَّه سمعَ منهما في بلديهما قبلَ هذا التاريخ .

وسمعَ في الرَّقَّة من عبدالله بن ميمون الرَّقِّي ، وإسماعيل بن يزيد الرَّقِّي .

وسَمِعَ في قَرْقيسياءَ من بهلول بن حكيمٍ القَرْقَساني .

ولم يسمعْ من أحدٍ من تلك المدن قبلَ هذا التاريخ إلاَّ أن يكونَ قد دَخَلَ بغداد ، كخالد بن حيَّان الرقي ، المتوفي سنة (١٩١) ، قال أحمد : قدمَ علينا . يريد : إلى بغداد .

ولم تكُنْ هذه الرحلةُ بعدَ هذا التاريخ أيضاً ، لأنَّ مَنْ ماتَ فيها في هذه السنة أو بعدَها بقليلٍ لم يسمع منه أحمدُ في بغدادَ أو مكةَ ، فليزمُ أن يكونَ سمعَ منه في بلدِه ، وحديثُ أحمدَ عن الهيثم بن جميل واضحُ الدِّلالة على ما ذكرنا .

الرحلة السابعة

(بغداد - البصرة - واسط)

(سنة ١٩٤)

وفي هذه الرحلة قدمَ البصرَة عن طريق واسط في الأغلب ، ثم رَجَعَ إلى واسط ، ثم إلى بغداد .

قال أحمد (كما في «العلل» ٥٩٠٤) : قدمتُ في السنةِ الثالثة في سنة أربعٍ وتسعين في ذي القَعْدة ،

فأقمتُ على يحيى بن سعيد إلى سنة خمس ، فأقمتُ بقيةَ ذي القعدة ، وذا الحجة ، والمحرم ، وصفر ، وشهرَ ربيع الأول ، وشهر ربيع الآخر ، وخرجتُ في جُمادى الأولى في آخرها .

قال (٥٩٠٥) : وقد ماتَ محمدُ بن جعفر غُنْدَرٌ ، وابنُ أبي عديٍّ ، والثقفي ، قبلَ أن أقدمَ ، فأُخبرتُ أنَّ محمدَ بنَ جعفر ماتَ سنة ثلاث وتسعين ، وماتَ ابنُ أبي عدي وعبدُالوهاب الثّقفي سنة أربعٍ وتسعين قبلَ أن أقدمَ .

وقالَ (كما في المناقب ٢٧) : كنتُ مقيماً على يحيى بن سعيد القطان ، ثم خرجتُ إلى واسط ، فسألَ يحيى بن سعيد عني فقالوا : خَرَجَ إلى واسط ، فقال : أيُّ شيءٍ يصنَعُ بواسط؟ قالوا : مقيمٌ على يزيدَ بنِ هارونَ . قال : وأيُّ شيءٍ يصنَعُ عند يزيد بن هارون؟ قال أبو عبد الرحمن : أي : هو أعلمُ منه . (وانظر « العلل» ٢٣٣٩) .

قلت : وفي هذه الرحلة سمعَ من المتأخرين وفاةً من البصريين والواسطيين ، لكنَّ أكثرَ التزامه كانَ بيحيى بن سعيد القطان ، ويزيدَ بنِ هارون الواسطيِّ .

الرحلة الثامنة

(بغداد - مكة)

سنة (١٩٦)

دَخَلَ في هذه الرحلة سنة ستٍّ وتسعين ، (كما في« العلل» ٦٠١٩) ، فسمع فيها من سفيان بن عُيينةَ ، وغيره .

وفاتَه الوليدُ بن مسلم الدمشقي ، كانَ قد ماتَ سنة أربعٍ وتسعين عندما رجع من حجِّه إلى دمشق ، لذا لم يسمع منه غيرَ سنة إحدى وتسعين .

الرحلة التاسعة

(بغداد - مكة)

سنة (١٩٧)

رَحَلَ حاجّاً مرةً أخرى في هذه السنة ، فسمعَ فيها سفيانَ بن عُيينةَ ، وعبد الله بن يزيد أبا عبدالرحمن المقرىء (كما في «العلل» ٦٠٢٠) وآخرين . وبقي فيها حتى بداية سنة (١٩٨) .

والتقى في حجِّه هذا بعبد الرزاق ، إلاَّ إنّه لم يسمع منه ، أرجأ ذلك ليرحَلَ إليه في اليمن ، فيسمعَ منه ويُكثرَ ، كما يأتي .

الرحلةُ العاشرةُ

(مكة - اليمن)

سنة(١٩٨)

في بداية هذه السنة انطلقَ أحمدُ إلى اليمن ، فمرَّ بالطائف إلى نجران ، ثم دخَلَ صنعاءَ ، فذمار ، فتعز ، فعدن . فسمعَ مشايخَ عدةً هناك ، ولازمَ عبدَ الرزاق .وقصةُ ذهابه في هذه الرحلة يرويها صالح بن أحمد :

قال صالح (كما في «المناقب» ٣٠ ، و«تاريخ دمشق» ٢٦٦/٦) :«عزمَ أبي على الخروج إلى مكةَ يقضي حجةَ الإسلام ، ورافقَ يحيى بنَ معين ، وقال له : نمضي إنْ شاء الله فنقضي حَجَّنا ، ثم نمضي إلى عبد الرزاق إلى صنعاء نسمعُ منه . قالَ أبي : فدخلنا مكةَ وقمنا نطوفُ طواف الورود ، فإذا عبدُ الرزاقِ في الطوافِ يطوفُ ، وكانَ يحيى بن معين قد رآه وعَرَفَه . فخرجَ عبدُالرزاق لمَّا قضى طوافَه فصَلَّى خلفَ المقامِ ركعتين ، ثم جلسَ ، فقضينا طوافَنا وجئنا فصلينا خلفَ المقام ركعتين ، فقامَ يحيى بن معين ، فجاء إلى عبدالرزاق فسلَّمَ عليه ، وقالَ له : هذا أحمدُ بنُ حنبل أخوك ، فقال : حيَّاه الله وثَبَّتَه ، فإنَّه يبلغُني عنه كُلُّ جميلٍ . قالَ : نجيءُ إليك غداً إنْ شاءَ الله حتى نسمَعَ ونكتُبَ . قال : وقامَ عبدُ الرزاق فانصرفَ . فقالَ أبي ليحيى ابن معين : لِمَ أخذتَ على الشيخ موعداً ؟ قالَ : لنسمعَ منه ، قد أربحكَ اللهُ مسيرةَ شَهْرٍ ورجوعَ شَهْرٍ والنفقةَ . فقال أبي : ما كانَ الله يراني وقد نويتُ نيَّةً لي أُفسدُها بما تقولُ ، نمضي فنسمعُ منه ، فمَضَى حتى سمعَ منه بصنعاءَ» . قالَ البيهقيُّ (كما في تاريخ دمشق) : يحتملُ أنهم مَضَوْا إلى صَنْعاء في تلك السنة .

فلازمَ عبدَ الرزاق بن همَّام الصنعانيَّ ، وذكرَ أحمدُ الصفةَ التي كانَ عليها عنده ، فقالَ (كما في المسند ٢٩٧/٣) : ما كانَ في قرية عبد الرزاق بئرٌ ، فكُنَّا نذهبُ نبكِّرُ على ميلين نتوضَّأُ ونحملُ معنا الماءَ .

وسمعَ إبراهيمَ بن خالد بن عُبيد الصنعاني مؤذِّنَ مسجد صَنْعاء ، ومحمدَ بنَ الحسن بن آتش الصَّنْعانيَّ الأبناويَّ ، وعبدَالله بنَ إبراهيم بن عمر بن كيسان الصنعانيَّ ، وإسماعيل بنَ عبدالكريم بن معقل الصَّنْعانيَّ ، وغَوْث بنَ جابرٍ الصنعانيَّ وغيرَهم .

وذهَبَ (كما في المناقب ٢٩ والمسند) إلى إبراهيم بن عقيل ، وكانَ عَسِراً لا يوصَلُ إليه ، قال : فأقمتُ على بابه باليمن يوماً أو يومين حتى وصلتُ إليه ، فحدَّثني بحديثين ، وكانَ عنده أحاديثُ وهب عن جابر ، فلم أقدرْ أن أسمعَها من عُسْره ، ولم يُحَدِّثنا بها إسماعيلُ بنُ عبدالكريم لأنَّه كانَ حياً ، فلم

أسمَعْها من أحد .

ورأى عبدَالله بن معاذ الصنعانيَّ ، قالَ أحمد : ولم أكتُبْ عنه شيئاً . (« العلل» : ٤٥٥٩) .

ودَخَلَ عَدَنَ فسمعَ من مشايخها .

قالَ الأثرمُ : سمعتُ أبا عبدالله (أحمد بن حنبل) يقولُ : في سبيل الله دراهمُ أنفقناها في الذهابِ إلى عدن إلى إبراهيمَ بنِ الحكم . («الجرح والتعديل» ٩٤/٢) .

وسمعَ فيها أيضاً من يزيد بن أبي حكيم العَدَنيِّ .

ودليلُ أنَّ هذه الرحلةَ كانت سنة(١٩٨) ، ما نقلَ عبدُالله في(«العلل» : ٥٩٠٦) عن أبيه أنَّه قال : جاءَنا موتُ سفيانَ بن عُيينةَ ونحن عند عبدالرزاقِ في سنةِ ثمانٍ وتسعين . وماتَ يحيى بن سعيد وعبدالرحمن ونحن عند عبدالرزاق سنةَ ثمانٍ وتسعين .

وكانَ خروجُه إلى اليمن ماشياً ، (كما في«المناقب» ص ٣٢) .

وقالَ المرُّوذيُّ : قال أحمد : ذهابي ومجيئي عشرةُ أشهُرٍ ، خرجنا من مكةَ في صفر ، ووافينا الموسمَ ، قلت : كتَبتَ عن هشام بن يوسف؟ قال : لا ، ماتَ قبلَنا .

وهذا أصحُّ عندي مِمَّا ذُكِرَ أنَّه حَجَّ سنةَ ستٍّ وتسعين ، وأقامَ بمكةَ سنة سبعٍ وتسعين ، وخرجَ سنةَ ثمانٍ وتسعين ، وأقامَ عند عبدالرزاق سنة تسعٍ وتسعين . (فيما روى ابن عساكر ٢٦٦/٦ من طريق صالح بن أحمد) . وإن كانَ يرجحه ابنُ عساكر ٢٦٧/٦ .

وأصحُّ مِمَّا يُروى عن عبد بنِ حُميد أنه قال : سمعتُ عبدَ الرزاق يقولُ : قَدِمَ علينا أحمدُ بنُ حنبلٍ ها هُنا فأقامَ سنتين إلاَّ شيئاً (كما عند ابنِ عساكر /٣٠٣٦) .

ودَخَلَ في رحلته هذه أيضاً بالقريةِ التي أصبحت كالصريم [القلم : ٢٠] . قال : مررتُ بها بينَ صنعاء وقرية عبد الرزاق ، فرأيتُ أنا الأرض وهي يُقالُ لها : صروان أرض سوداء لا ينبتُ فيها شيءٌ ، إذا خَرَجْتَ من آخرها أرضٌ حمراء تعلمُ أنَّها محترقة . (العلل : ٥٨٥٥) .

الرحلة الحادية عشرة

(اليمن - مكة)

(سنة ١٩٨)

وهذه هي السنةُ الخامسةُ التي حَجَّ فيها ، وهي آخرُ حَجَّةٍ له ، حَجَّ وهو قادمٌ من اليمن ، من عند عبدالرازق الصنعانيِّ .

قالَ عبدُ الله بن أحمد : حدثني أحمدُ بنُ إبراهيم الدَّوْرَقيُّ قال : لَمَّا قَدِمَ أحمدُ بنُ حنبل مكةَ

من عند عبدالرزاق رأيتُ به شحوباً ، وقد تبيَّنَ عليه أثَرُ النصب والتَّعَب ، فقلتُ : يا عبدَ الله ، لقد شققتَ على نفسك في خروجك إلى عبدالرزاق .

فقال : ما أهونَ المشقَّةَ فيما استفدنا من عبدالرزاق ، كتبنا عنه حديثَ الزُّهري ، عن سالم ، عن عبدالله ، عن أبيه .

وحديثَ الزُّهري عن سعيد بن المُسَيِّب ، عن أبي هُريرة (المناقب ٣٢-٣٣) .

الرحلةُ الثانيةَ عشرةَ

(بغداد - البصرة)

(سنة ٢٢٠)

رَجَعَ أحمدُ من حَجِّه إلى بلدِه بغداد في أوائل سنة(١٩٩) ، فلقي فيها إسحاقَ بنَ سليمان العبدي الكوفي ، نزيلَ الرَّيِّ ، فسمعَ منه . انظر(« العلل» ٤٠٥٨ ، و«تاريخ بغداد» ٣٢٤/٦) .

وفي سنة (٢٠٠) بعدَ أن استراحَ من عناء الرحلات المتتالية ، رحلَ إلى البصرة بعد انقطاعٍ عنها نحو ستَّ سنوات .

قال أحمد : قَدِمْتُ في السنةِ الرابعة سنة مئتين ، فأقمنا على أبي داود (الطيالسيِّ) ، وكانَ يُحدِّثُ مجالسَ ، ثم تحوَّلنا إلى عبد الصمد ، وكُنَّا نختلفُ أيضاً إلى البُرْسانيِّ ، وقد سمعتُ منه قبلَ ذلك في سنة أربعٍ وتسعين ، ما أردْتُ من حديث ابن جُريج ، وكنتُ أختلفُ إلى عبدالرحمن وبَهْزٍ وأنا مقيمٌ على يحيى بن سعيد (يريدُ في سنة ٩٤) وكنتُ أختلفُ إلى عثمانَ بن عمر سنةَ مئتين .

الرحلة الثالثة عشرة

(بغداد - حمص)

(سنة ٢١٢)

عزمَ الإمامُ أحمد رحمه الله بعد مكثٍ طويلٍ في بغداد وما حواليها أنْ يَشُدَّ الرحالَ إلى بلاد الشام ، فقَصَدَ قيساريةَ على ساحل البحر المتوسط تحتَ عكَّا وصور ، ليسمعَ محمد بن يوسف الفرْيابيَّ ، لأ أنه فاته .

قالَ ابنُ عديٍّ في ترجمة الفريابيِّ : «رَحَلَ إليه أحمدُ قاصداً ، فلمَّا قَرُبَ من قيسارية نُعِيَ إليه عَدَلَ إلى حمص » .

قلت : والفريابي توفي سنة (٢١٢) ، وعليه قُلنا : إنَّه رَحَلَ إلى الشام هذه السنة ، ليس غيرُ .

أمَّا ما جاءَ في رواية المرّوذي : سمعتُ أبا عبدالله يقولُ : ما خرجتُ إلى الشام إلاَّ بَعْدما وُلِدَ صالح ، أظُنُّ كانَ ابنَ ستٍّ سنينَ حين خَرَجْتُ . قلت : ما أظُنُّ خرجت بعدَها؟ قال : لا .

قلت : وعلى هذا التقدير قالوا : خَرَجَ إلى الشام سنة (٢٠٩) ، لأنَّ صالحاً وُلِدَ سنة (٢٠٣) . وهذا خطأ ، يُبَيِّنُ بثلاثة أمور .

الأول : أنَّ ما في رواية المروذي قائمٌ على الظَّنِّ .

الثاني : أنَّه لم يثبُت أنَّ أحمدَ سمعَ من الحمصيين في حمص قبل سنة (٢١٢) ، فلم يسمع سلمةَ بنَ عبدالملك العَوْصي ، وسُليم بن عثمان الفوزي ، وشُريح ابن يزيد الحضرميّ ، والمعافى بن عمران الظَّهْري ، ويحيى بن سعيد أبا زكريا العطَّار ، الحُمصيِّين .

في حين ثبتَ سماعُه ممن كانت وفاتُه بعدَ ذلك ، فقد سمعَ عبدَالقدوس بن حجاج الخَوْلانيَّ الحِمْصيَّ المتوفى سنة (٢١٢) ، وعصامَ بنَ خالد الحِمْصيَّ المتوفى نحو تلك السنة أو بعدَها ، وبشر بن شُعيب المتوفى سنة (٢١٣) ، وعلي بن عيَّاش الحِمْصيَّ المتوفى سنة (٢١٨) ، والحكم بن نافع أبا اليمان الحِمْصيَّ المتوفى سنة (٢٢١) .

الثالث : أنَّه صَلَّى على عبد القدوس بن حجاج أبي المغيرة الخولاني الحِمْصي سنة (٢١٢) ، وكانَ ذلك بحمص .

قلت : ولم يدخُل الإمام أحمد مدينةَ دمشق في رحلته هذه ، ولا دَخَلَها قَطُّ كما سيأتي ، لذا أظنُّه غيَّر توجُّهَه من قيسارية إلى حمص في بداية رحلته فتوجَّهَ إلى الشمال الغربي ، فدخَلَ حمص من الأعلى . أو يكون قَرُبَ من الوصول إلى قيسارية فعلاً ، فتوجَّه إلى حمص عن طريق الساحل ، من قيسارية إلى حمص . ولم يدخُل دمشق ، ولم يجعلها مَمَرّاً له بينَهما .

وكانَ في سنة (٢١٣) في بغداد بدليل أنَّ أبا حاتم وغيرَهُ سمعَ منه في هذا التاريخ في بغداد . («الجرح» ٣٠٣/١ وغيره) .

بيانُ رحلات أخرى
ودفع التوهُّم عن دخولِ بعض الأمصار

١- دَخَلَ الأنبار . قال أحمد (كما في «العلل» ١٢٠٧) : خرجنا معَ وكيع إلى الأنبار ، فقالَ له

رجلٌ : يا أبا سفيان إنَّهم يكتبون : حدثنا سفيان ، حدثنا سفيان؟ فقال : أليسَ أقولُ لهم : حدثنا سفيانُ .

قلت : ولم يتبيَّنِ السنةُ التي خَرَجَ فيها معَ وكيع ، فقد دَخَلَ وكيعٌ بغدادَ مرَّاتٍ عدةً ، لم يتعيَّنْ لي إحداها .

٢- لم يثبُتْ أنَّ الإمامَ أحمدَ دَخَلَ دمشق ، وليس له مشايخ منها إلاَّ أن يكونَ سمعَ منهم خارج دمشق ، كالوليد بن مسلم (ت ١٩٤) ، فقد سمعَ منه في موسم الحجّ . والأسود بن عامر شاذان ، وزيد بن يحيى بن عُبيد الخُزاعي الدمشقي (ت ٢٠٧) ، وعبدِ الأعلى بن مُسهر الدمشقيّ ، ومحمد بن زياد الكلبيّ الدمشقيّ ، فقد سمعَ منهم أحمدُ في بغداد ، كانوا قدموا إليها . وكذا سليمان بن أحمد ابن محمد الجُرَشي الدمشقي ثم الواسطيّ ، قالَ أبو حاتم : قدمَ بغداد فكتبَ عنه أحمد وابنُ معين .

أمَّا مَنْ كانَ في دمشق فلم يسمع منه قبلَ سنة(٢١٢) أو بعدَها ، والأمثلةُ كثيرة ، منها : إبراهيم ابن بكر البجلي الدمشقيُّ (نحو ٢١٠) ، وخالد بن يزيد السلميُّ الدمشقيُّ ، وضمرة بن ربيعة الدمشقيُّ (٢٠٢) ، وعبد العزيز بن الوليد بن سليمان الدمشقيُّ (ت ٢٠٧) ، وعبدالملك بن بزيع أبو مروان الدمشقيُّ نزيلُ تنِّيس ، وعُمارة ابن بشر الدمشقيُّ (حدَّثَ سنة ٢٠٠) ، ومروان بن محمد بن حسَّان الأسديُّ الدمشقي الطاطريُّ (ت ٢١٠) ، ومضاء بن عيسى الكَلاعيُّ الدمشقيُّ ، وأيوب بن تميم الدمشقيُّ ، وأيوبُ بنُ حسان الدمشقيُّ ، وصعصعةُ بن سلام الدمشقيُّ (ت ١٩٢) ، وسلامةُ بن بشر ، وعبدُالوهَّاب ابن عطيةَ الفقيهُ (ت ٢١٣) ، وعبيدة بن عثمان الثقفيُّ الدمشقيُّ ، وعمرو بن أبي سلمة الدمشقيُّ نزيلُ تنِّيس (ت نحو ٢١٣) ، وكعبُ بن خُريم المري الدمشقي ، ومحمدُ بن بكار العامليُّ (ت ٢١٦) ، ومحمدُ ابن سعيد الفضل الدمشقيُّ ، ومحمدُ بن مُعاذ بن عبد الحميد الدمشقيُّ (ت ٢١٥) ، ومسرورُ بن صَدَقَةَ الحارثي الدمشقيُّ ، ومَعْمَرُ بن يَعْمَرَ الليثيُّ الدمشقي ، ومُنَبِّه بن عثمان اللَّخْميُّ الدمشقي (بعد ٢١٢) ، وهشامُ بن إسماعيل بن يحيى الدمشقيُّ العَطَّارُ (ت ٢١٧) ، والوليدُ بن موسى الدمشقيُّ القرشيُّ ، والوليد بن الوليد ابن زيد الدمشقي القَلانسيُّ ، ويحيى بنُ عمرو بن عمارة الليثيُّ الدمشقي ، ويسرةُ ابن صفوان بن جميل اللخمي الدمشقي (ت ٢١٥) ، وإبراهيمُ بن عبدالله بن العلاء ابن زَبْر الدمشقي (ت ٢٣٠ نحوها) ، وإسحاقُ بن إبراهيم أبو النضر الأموي الدمشقيُّ الفراديسيُّ (ت ٢٢٧) ، وجُنادةُ بن محمد بن أبي يحيى المُرِّيُّ الدمشقي (ت ٢٢٦) ، وحمادُ بن مالك بنِ بسْطام الدمشقي الحَرَسْتانيُّ (ت ٢٢٨) ، وعبدُالحميد بن بكار السلميُّ الدَّمَشقيُّ ، وعبدُالرحمن بن يحيى بن إسماعيل الدمشقي (ت ٢٢٧) ، وعبدُ الرزاق بن عمر الدمشقي ، ومحمدُ بن عثمان التنوخيُّ الدمشقيُّ الكفرسوسي (ت

٢٢٤) ، ومحمدُ بن وهب بن مسلم الدمشقيُّ ، ومحمدُ بن وهبِ ابن عطية ... وآخرين .

فلو كانَ أحمدُ دَخَلَ دمشق لسمعَ من بعضهم في دمشقَ ، وهذا لم يكُن ، إنَّما سمعَ من الدمشقيِّين الذين التقى بهم خارجَ دمشق ، في رحلتهم إلى مكة أو بغداد .

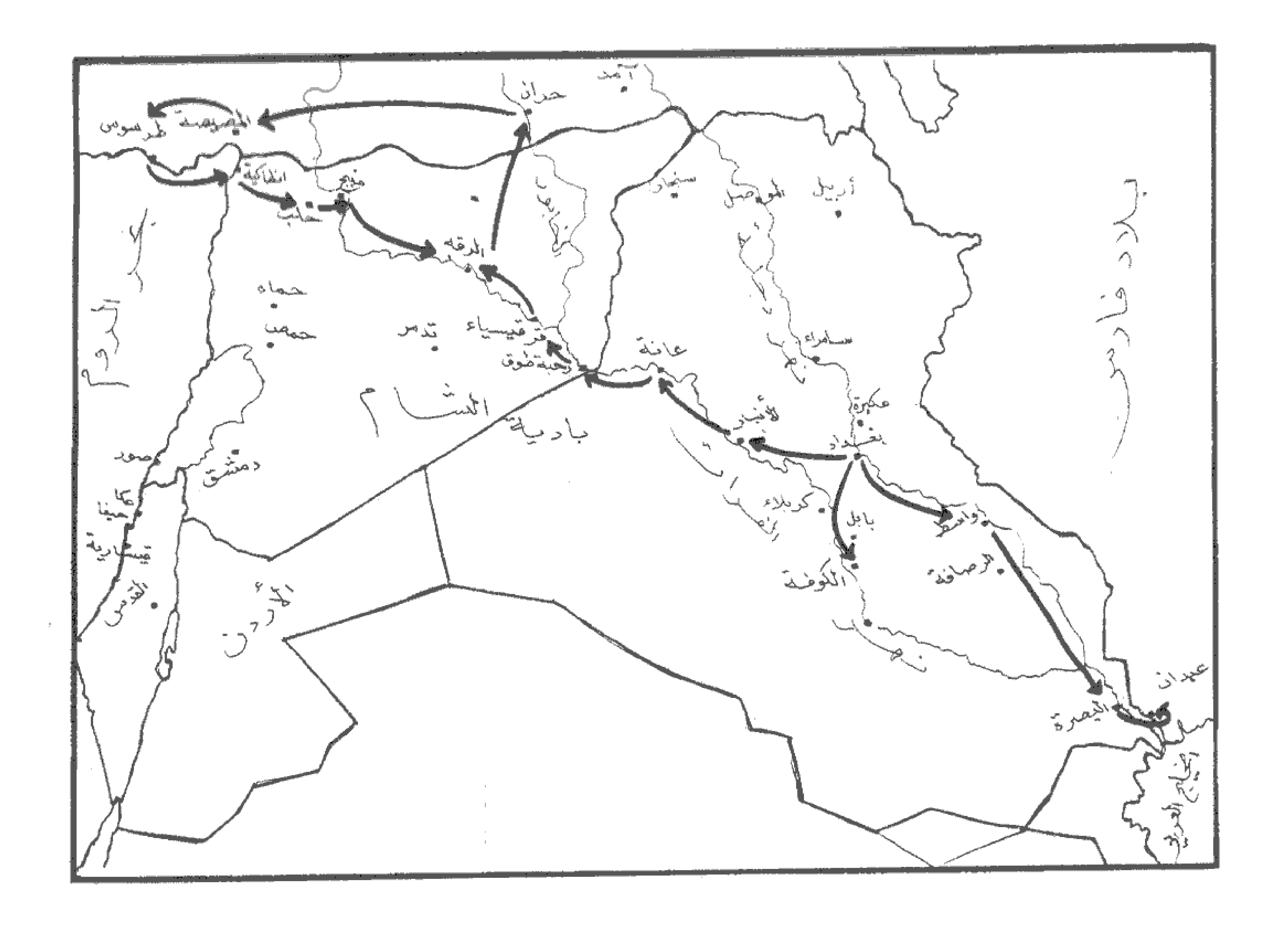
حتى ابنُ عساكر لم يجزم في« تاريخه » ٦/٢٥٢- ٢٥٣ أنَّ أحمد دَخَلَ دمشق ، فقالَ :« سمعَ من أهلِ دمشق : من الوليد بن مسلم وزيد بنِ يحيى عُبيد - وأظنُّه سمعَ منهما بمكة- ومن أبي مُسْهِر الغسَّاني - وأراه سمعَ منه بدمشق أو ببغداد ...» . ثم قال : «وكانَ قدْ رَحَلَ إلى الشام قاصداً لمحمد بن يوسف الفريابي إلى قيسارية ... واجتاز بدمشقَ أو بأعمالها في طريقه» . قلت : بل الصوابُ أنه لم يدخُلها ، والظاهرُ أنه كان بعيداً عنها إلى الساحل ، أو كانَ بعدُ قبلَ دمشقَ بكثير ، فحوَّل وجهتَه إلى حمص ..

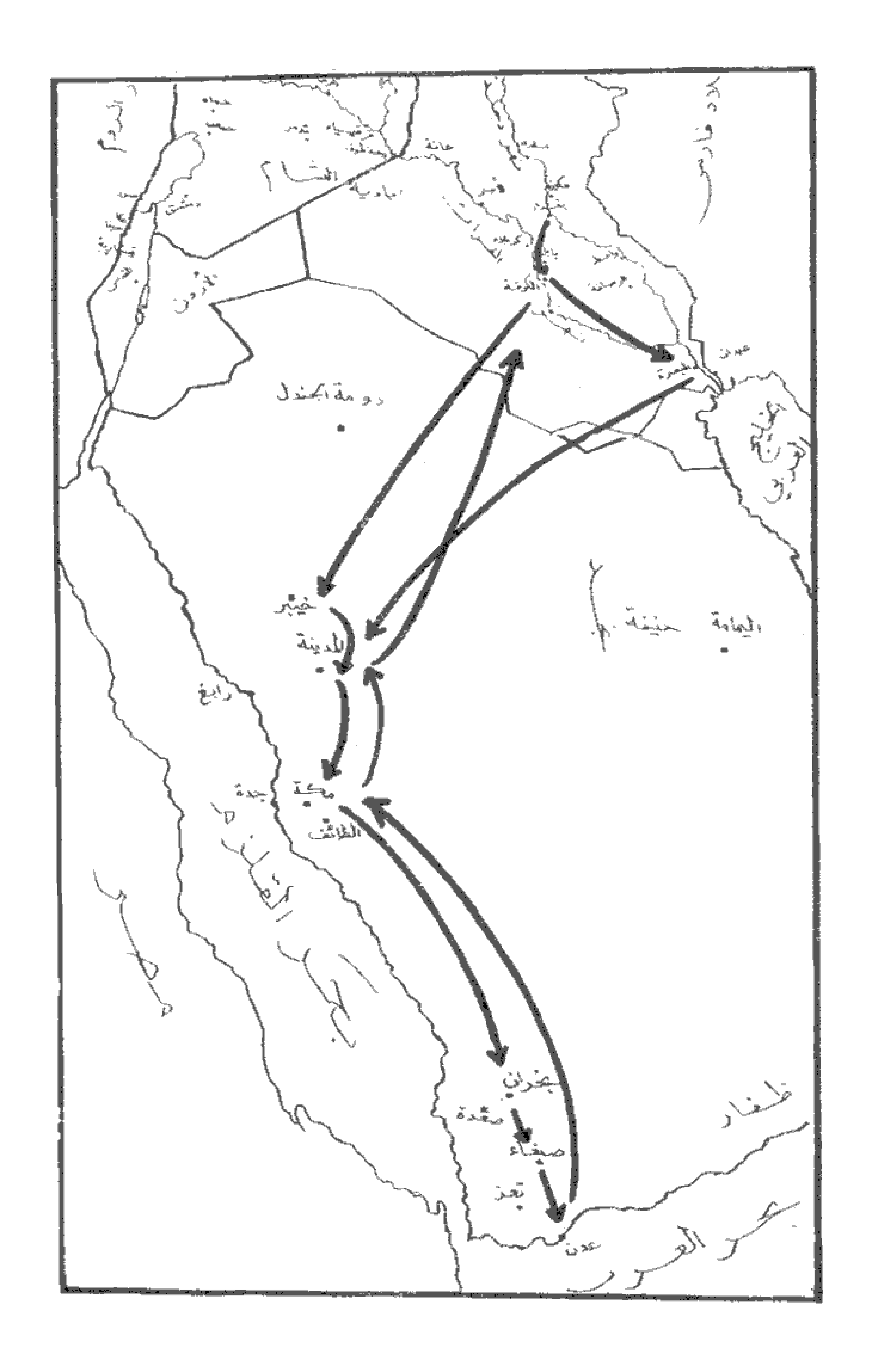
٣- لم يدخُل المَوْصِلَ ، ولم يسمع من أهلها ، فلم يسمع مثلاً من عليِّ بن مُسْهِرٍ قاضي الموصل ، معَ أنَّ وفاته كانت سنة(١٨٩) . وسمعَ عمرَ بن أيوب المَوْصليَّ وغسَّان بن الربيع في بغداد .

٤-لم يدخُل مصرَ ، ولم يسمَعْ أهلَها ، وقد رأى بعضَ المصريين في حَجِّه كعبدالله بن وهب ولم يسمع منه . ولم أرَ له في مسنده سماعاً من مصريٍّ .

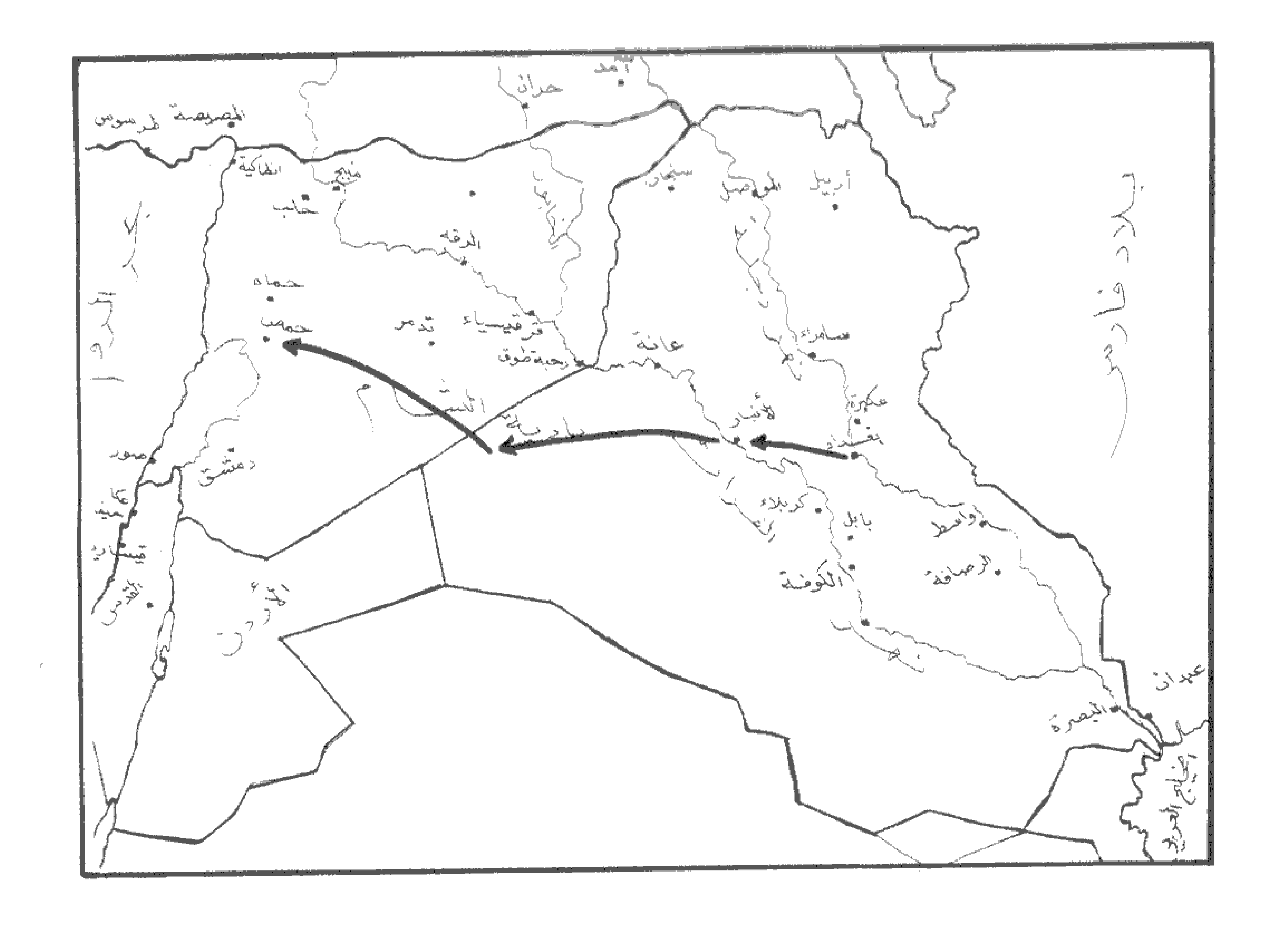
٥-لم يخرُج إلى الرَّيِّ . وما ذُكر أنه خَرَجَ إليها ليجتمع بإسحاق بن راهويه ، فلا يصحُّ . (انظر« السير» ١١/٣٢١) .

٦- أمَّا أيامَ المحنة فقد أُخرج إلى المدائن ، الأنبار ، الرحبة ، أَذَنَة ، البَذَندون ، سامراء ، الرقة ، طرسوس ، عَانة وغيرها ... ولم تكن في طلب العلم ، بل كانَ في أكثرِها مقيَّداً . وفي ذكرِ التفصيل إطالة لا نرى داعياً لإيرادها .


حران
آمد
المصيصة
طرسوس
انطاكية
حلب
منبج
الرقة
حماه
حمص
تدمر
قرقيسياء
رحبة طوق
بادية الشام
عانة
سنجار
الموصل
أربيل
سامراء
عكبرة
بغداد
الأنبار
كربلاء
بابل
الكوفة
واسط
الرصافة
البصرة
عبادان
دمشق
صور
عكا
حيفا
قيسارية
القدس
الأردن
بلاد فارس
الخليج العربي



الشام
الأردن
دومة الجندل
الكوفة
البصرة
بلاد فارس
خيبر
المدينة
رابغ
مكة
جدة
الطائف
اليمامة
حنيفة
نجران
صعدة
صنعاء
تعز
عدن
ظفار



المصيصة
طرسوس
حران
آمد
انطاكية
منبج
حلب
الرقه
حماه
حمص
تدمر
قرقيسياء
رحبة طوق
عانة
سنجار
الموصل
أربيل
سامراء
عكبرة
بغداد
الأنبار
كربلاء
بابل
واسط
الكوفة
الرصافة
البصرة
عبادان
الخليج العربي
دمشق
صور
عكا
قيسارية
القدس
الأردن
بلاد فارس

الفصل الثالث

الوجادات

كنتُ أوَدُّ أنْ أُسْهِبَ في هذا الفصل ، لا سيَّما بعدَ أن جمعتُ مسوَّداته ، ولكنَّ الوقتَ تداركني ، لذا فلن أُقَدِّمَ في هذا الفصل وما يليه إلاَّ كلماتٍ قد تُنبيءُ عن الإطالةِ فيه .

اعلَمْ أنِّي وجدتُ عبدَالله بن الإمام أحمد قد زادَ في الكتاب« المسند» أحاديث لم يذكُر سماعَه لها من أبيه ، وإنَّما أشارَ أنه وجدَها في كتاب أبيه ، فكانَ يقولُ :«وجدتُ في كتاب أبي بخَطِّ يده» ، وتدورُ حولَ هذه الوجادات جُملةٌ من السؤالاتِ : هل كانت هذه الوجادات في المسند ولم يسمعها عبدُالله ، أم هي في كتاب أبيه الأصل الذي بَنَى منه المسند؟ هَلْ تركها الإمامُ أحمد من الرواية في المسند اختصاراً أم كانت له أسبابُه الخاصةُ لذلك ؟ هل المشايخ الذين روى لهم أحمد وذُكروا في الوِجادات ممن يعتمدُ عليهم ، أم لم يذكُرْ لهم في أصولِ كتابه ما يعتمدُه ؟

ولا يمكنُ لهذه السؤالات أن يُجابَ عنها بدقةٍ إلاَّ إذا سُرِدَت الوجادات ، وبُيِّنَت بدقةٍ طُرقاً وروايات .

وقبلَ البَدْءِ بالإجابةِ السريعة عن الأسئلة السابقة أرى أن أذكُرَ المواضعَ التي جاءَت فيها الأحاديثُ وجادةً ، وهي : (٥١٩ - ٧٧٧ - ٩٩٧ - ١٥٣٩ - ١٦٨٩ - ٢٢٣٣- ٢٢٣٤ - ٢٥٧١ - ٢٥٧٢ - ٢٥٧٥ - ٢٥٧٦ - ٢٩٥٠ - ٣٠٦٠ - ٥٠٥٥ -٥٠٥٦ - ٥٠٥٧ - ٥٠٥٨ - ٥٠٥٩ - ٥٠٦٠ - ٥٠٦١ - ٥٠٦٢ - ٥٠٦٣ - ٥٠٦٤ - ٥٠٦٥ - ٥٠٦٦ - ٥٠٦٧ - ٥٠٦٨ - ٥٠٦٩ - ٥٠٧٠ - ٥٠٧١ - ٥٠٧٢ - ٥٠٧٣ - ٥٠٧٤ - ٥٠٧٥ - ٥٠٧٦ - ٥٠٧٧ - ٥٠٧٨ - ٥٠٧٩ - ٥٩٥٨ - ٥٩٩٠ - ٦٤٧٦ - ١٠٤٥٥ - ١٠٤٥٥م - ١٠٤٥٦ - ١١٦١٥ - ١١٧٧٤ - ١٣٠٨٣ - ١٣٥٩٥ - ١٤٣٧٣ - ١٤٣٧٤ - ١٤٣٧٥ - ١٤٣٧٦ - ١٤٣٨٧ - ١٥٣٩٤ - ١٥٤٦١ - ١٥٩٤٨ - ١٦٤٩٢ - ١٦٩٥٦ - ١٧٠٠٣ - ١٧٠٩١ - ١٧٠٨٣ - ١٧٩٤٩ - ١٨٠١٠ - ١٨٣٢٣ - ١٨٣٢٥ - ١٨٥٥٧ - ١٩٦٣٠ - ١٩٦٣١ - ٢٠٣٧٩ - ٢٠٧٧٨ - ٢٠٧٧٩ - ٢٠٧٨٠ -

٢٠٧٨١ - ٢٠٧٨٢ - ٢٠٧٨٣ - ٢٠٧٨٤ - ٢٠٧٨٥ - ٢٠٧٨٦ - ٢٠٧٨٧ - ٢٠٨٩٦ - ٢١٤٣٧ - ٢١٨٤٣ - ٢١٩٧٩ - ٢٢٥٠٩ - ٢٢٦٧٦ - ٢٢٦٧٧ - ٢٣٣٠٥ - ٢٣٣٢٢ - ٢٣٨٦٨ - ٢٤٠٣٦ - ٢٤٢٤٦ - ٢٥٠٠٠ - ٢٥٠١٤ - ٢٦٠٧٦ - ٢٦٩٣٦ - ٢٦٩٣٧ - ٢٦٩٣٨ - ٢٦٩٣٩ - ٢٦٩٤٠ - ٢٦٩٤١ - ٢٦٩٤٢ - ٢٧٤١٣ - ٢٧٤٥٠ - ٢٧٥١٤ - ٢٧٨٣٨) .

وفي تجوالي في وجادات المسند تبيَّن لي أنَّ هذه الوجادات كانت في كتاب الإمام أحمد «في مسنده» ولم يروها لعبدالله ، ولم يقرأها عليه . لأنه لا يريدُ أن تبقى في المسند لأسباب ، وهي في المضروب عليه الذي عَزَفَ عنه ، إلاَّ القطعَ من المسند التي وجدَها في المسند ، وغَفل أو نسيَ والدُه أن يُسمعَه إيَّاها . ويمكنُ تفصيلُ ذلك بالآتي :

١- أنَّ في الوجادات قطعتين توالَتْ فيها الأحاديث ، وهي(٥٠٥٥ إلى ٥٠٧٩) و(٢٠٧٧٨ إلى ٢٠٧٨٧) كانَ حَقُّ هاتين القطعتين أن تُذكرا في المسند رواية ، ولكنَّ الظاهرَ أن الإمامَ أحمد نَسيَ أو سَهَا عنها ، فلم يُسمعها ابنَه ، أو أنَّ ابنَه غابَ عنها ، أو نَسيَ أنه سمعَها ، لأنَّه أحياناً كانَ يحكم في سماعه على ظَنِّه ، وقد جاءَ في الوجادات شيءٌ من هذا .

٢- أنَّ عبدَالله نَسيَ في بعض هذه الوجادات ، فذكرَها وجادات ، معَ أنَّه سمعَها في مواضعَ أخرى من«المسند» . كما في الحديث رقم(٥٠٦٦) مكرر (٥٠٥٣) - و(٥٠٧٦) مكرر (٥١٣١) - و (٥٠٧٨) مكرر (٥١٢٨) - و (٦٤٧٦) مكرر (٥٣٥٥) .

٣- أنَّ أحمد أرادَ أن يحكُمَ على كثيرٍ من الأحاديثِ المتروكة عن السماعِ من ابنه ، بالضربِ عليها ، كأنَّه راغبٌ عنها ، لذا لم يُسمعه إيَّاها :

كما في الحديثين رقم (١٩٦٣٠ ، ١٩٦٣١) من طريق يزيد ، عن فائد بن عبدالرحمن . قالَ عبدُالله عقبهما :

فلم يُحَدِّث أبي بهذين الحديثين ، ضَرَبَ عليهما من كتابه لأنه لم يَرْضَ حديثَ فائد بن عبدالرحمن ، وكانَ عنده متروكَ الحديث .

وفي الحديث رقم (٢٢٥٠٩) من طريق عبدالرزاق ، عن معمر ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمةَ ، عن أبي أُمامةَ .

قالَ عبدُالله : وجدتُ هذا الحديثَ في كتاب أبي بخط يده وقد ضَرَبَ عليه ، فظننتُ أنه قد ضَرَبَ عليه لأنه خطأ ، إنما هو : عن زيد ، عن أبي سلام ، عن أبي أُمامة .

٤- أنَّ أحمدَ رأى أن لا يُحَدِّثَ عن بعضِ مشايخه لأسباب شرحناها سابقاً من هذا الباب ، فأغفلَ إسماعَ عبدالله إيَّاها ، كما في هؤلاء المشايخ ، فإنَّه لم يُرْوَ لهم إلاَّ وجادةً :

الرقم	إســـم الشيخ	ما له من الأحاديث
١-	بكرُ بن يزيد الحِمْصيُّ نزيلُ بغداد	(حديث واحد) .
٢-	الحارثُ بن النعمان بن سالم الأَكْفاني الطُّوسي نزيلُ بغداد	(حديث واحد) .
٣-	الربيعُ بن نافعٍ أبو تَوبة الحَلَبي نزيلُ طَرَسُوس	(أربعةأحاديث) .
٤-	سعيدُ بن سُليمانَ الضَّبِّيُّ الواسطيُّ البغدادي	(ثلاثةأحاديث) .
٥-	سعيدُ بنُ محمدٍ الورَّاق	(حديثان) .
٦-	عبدُ المتعال بن عبد الوهَّاب الأنصاريُّ	(اربعة أحاديث) .
٧-	مهديُّ بن جعفرِ بن حيَّان الرَّمْليُّ	(ثلاثة أحاديث وجادةً ، وآخر قراءةً)
٨-	يحيى بن معين	(حديث واحد) .

٥- أنَّ أحمد كأنَّه أرادَ أن يضربَ على بعض الأحاديث التي لم يُسمعها ابنَه ، لأنَّها خارجةٌ عن شرطه في المسند ، فإنَّ فيها متروكين أو ضعفاء جداً ، مثلُهم لا يُروى لهم في المسند .

كالحديث رقم (٢٢٦٧٧) ففيه مُطَّرِحُ بن يزيدَ الكنانيُّ ، وهو منكر الحديث ، ليس بشيء .

٦- أنَّ أحمد رَوَى أكثرَ أحاديث الوجادات من طريقِ مشايخَ آخرين ، فقلَّما يوجدُ حديثٌ لم يُتابَعْ فيه من طريقٍ أخرى .

الفصل الرابع

الأحاديثُ المضروبُ عليها

وهي الأحاديثُ التي نَبَّهَ عبدُالله بن أحمد أنَّه وَجَدَ أباه قد ضَرَبَ عليها في«مسنده» ، يُريد أن يحذفَها منه ، فنقلَها عبدُالله مُشيراً إلى فعلِ أبيه ، مُعلِّلاً إيَّاه بأسبابٍ عدة :

١- لأنَّ فيه خَطأً ، كالحديث رقم (٦٩٤٧ ، ١٢٩٠٧ ، ١٤٥٦٠ ، ٠٠٢٢٥٠٩) .

٢- لأنَّ فيه سَهْواً بزيادة ما ليس في الحديث ، كالحديث رقم (١٦٩٩٩) .

٣- لأنَّ فيه مَنْ لا يرتضي من أجلِ المحنة أو غيرها ، كالحديث رقم (١٧٠٠٣) وانظر ما تقدم في المشايخ ، مما يخُصُّ هذا الباب .

الفصل الخامس

هل أحاديثُه خارجَ المسند موجودةٌ في المسند

وهذا بابٌ واسعٌ أيضاً ، كنتُ قد حَصَرْتُ كثيراً من الفضائل ، والزهد والكتب الأخرى لابنه . . . فوجدتُ فيها حقائقَ وتقريرات ، فيها إطالةٌ جداً ، والوقتُ لا يسعفُنا ، لذا نختصر قولَنا بالآتي :

١- الأحاديثُ المذكورة خارج المسند من طريق أحمدَ وليست في المسند قليلةٌ جداً ، وهي مرويّةٌ من طرقِ مشايخَ آخرين ، إلاّ قليلاً منها .

٢- لم تدخُل بعضُ الأحاديث في المسند ، لأنّها خارجةٌ عن شرطه ، إذْ قد يُحكم بوقفها ، لذا لم يكن الموقوفُ من شرط المسند .

٣- وجدنا في بعض الأحاديث مَنْ لا يستجيزُ أحمدُ إدخالَه وإدخالَ حديثه في المسند ، لذا لم يورده في المسند . ونقلَه عنه ابنُه في كتبه .

٤- لم يوردْ بعضاً منها لأنَّ فيها أخطاءً ، وقد وجدنا أنه قد يضربُ على الحديث في مسنده لخطأ فيه .

٥- تركَ بعضاً منها ، لأنّه لا يعتمدُ على المشايخ الذين رَوَوْها جزئياً أو كليّاً ، فوقفَ عندَها ، ولم تُذكر في المسند .

. . . إلى غير ذلك مما لو أُتيحَ لي وقتٌ كافٍ لدراسة ذلك باستفاضة لأتيتُ بالتفصيل .

الباب الرابع

فوائد المسند

إنَّ كتاباً كالمسند لا يُنْظَرُ إليه تلكَ النظرةُ إلى كتب التُّراث عامَّةً ، بل يجبُ أن يعلمَ الباحثُ أنَّ بعضَ الكتب- ومنها المسند- لم تُوجَدْ عَبَثاً ، ولم يكن الغايةُ منها مادةَ الجمعِ فقط ، بل امتازتْ بمنهجية وفوائدَ لا تَقلُّ أهميةً عن مادة الجمعِ نفسها . إذن فالنظرةُ لا بدَّ أن تكونَ شاملةً في تلك الكتبِ للإحاطة من خلالها بالمصنِّف وإبرازِ أهمِّ جوانبِ علمه في مصنَّفه .

كذا المسندُ ، فإنَّه مدرسةٌ كاملةٌ ، أُحيطَ به جوانبُ في غايةِ الأهميَّة ، أضفَتْ عليه إهاباً وعلماً جديدين ، لا يُتَصَوَّرُ أن يُذْكَرا في أكثرِ الكتبِ المُصَنَّفة في هذا التخصُّص . وما كُنْتُ لأتكلَّمَ فيه لولا قصورٌ واضحٌ ممن اشتغلَ فيه ، إذْ أبرزَ فيه أشياءَ مكتوبةً ، ولم يُعْمِلْ آلاته في إبرازِ تلك الشَّخصية من حيثُ العقليةُ التي استطاعَتْ أن تُحكمَ التصنيفَ وتُبدعَ في تحليلِ ما فيه . لذا كانَ لا بُدَّ أن أخوضَ غمارَ بحرٍ لم يَغُصْهُ أكثرُ المتخصصينَ بالمسند من قريبٍ أو بعيدٍ ، وأسألُ الله تعالى أن أُحسنَ النظر فيه ، واصفاً إيَّاه بما هو لَهُ .

فهذا الكتاب يستحقُّ أن تُصْرَفَ فيه الأيامُ والسنواتُ ، للوصولِ إلى الحقائق ، التي تُظهر مزاياه ، والتي أغفلَها أن يُلْتَفَتَ إليها متقدمون ومتأخرون ، فعملنا لذلك تفصيلاً على ماهية ترتيبه ، ثم منهجيَّته ، ثم المتمِّمَ لهما في هذا الفصلِ ، وهو الحديثُ عن فوائد المسند المخفيَّة بينَ أسطُرِه وكلماته . والتي قلَّ من يتنبَّه لها لو قرأها ، فكيفَ إذا كانت منثورةً في نحو ثلاثين ألفَ حديث ، قراءتُها تستغرقُ وقتاً كبيراً جداً؟! هذا ما أردنا ، أردْنا أن نُقرِّبَ البعيدَ في هذا الفَصْلِ ، ونلفتَ النظرَ إلى ما خَفيَ ، واللهُ المستعان .

ولعزمنا هذا قمتُ بتفصيل فوائده في بنودٍ محدَّدة ، تتفرَّعُ إلى أمثلة لها مختلفة الأنماط ، وسأحاولُ أن أتقصَّى الفوائدَ من المسند قدرَ الإمكانِ وجُهْدي ، ليكونَ في صورته المرضيَّة إن شاء الله تعالى :

الأول

ما يتعلّقُ بتصرُّف الناسخ ، بحذف بعض الأحاديث ، لأنَّها مكرَّرة

آثرْتُ أن يكونَ هذا العَرْضَ الأوَّلَ ، حتى يَصْفُو لنا ما تبقى في المسند نفسه ، فهذا الأمرُ يتعلّقُ أكثرَ ما يكونُ بهيكلية المسند ، وتوضيحِ بعض الحقائق من قِبَلِ النُّسَّاخ الذين خدموا الكتاب بتقريبه لِمَنْ بعدَهم .

وقد أوضحَ الناسخُ في موضعين من هذا الكتاب أنَّ هناك بعضَ الأحاديث المكررة ، حذفَها الناسخُ لعدم الجدْوَى في تكرارها ، وأبقى بعضاً منها . ولم يكن هذا الحذفُ مطَّرداً ، إذْ تنبَّهه في موضعين أو أكثر بقليل ، لا يعني أنَّه كانَ جادّاً في التتبُّع ، شأنُه في ذلك شأنُ القارىء والمطّلع على المسند ، فإنَّه قد لا يتنبَّهُ لمثلِ هذا إلاَّ بدراسةٍ وإحصاءٍ وسَبْرٍ ، فإنْ لم تكنْ عَسُرَ الإلمامُ لوضوحِ تلك النتيجة .

وهذان الموضعان ، هما :

١- أوردَ حديث أبي ثعلبةَ الخُشَني في مسند الشاميين عقب الحديث رقم (١٧١٠٢) ، لم يوردْ فيه حديثاً ، وإنما قال :«ذكرَ الشيخُ أنَّه مُعادٌ فلم أكتُبْهُ» .

٢- أوردَ عقبه أيضاً حديث واثلةَ بنِ الأسقع ، فقال :«مُعادٌ أيضاً في المكيين والمدنيين إلاَّ أحاديثَ منها قد أثبتُّها ها هُنا ، وباقيها في المكيين والمدنيين» .

وظاهرٌ من النَّصَّين المتتاليين أنَّ القائل ليس بأحمدَ ولا عبد الله ، وإنَّما هو تصرُّفٌ مِمَّن بعدَهما ، لم يُبَيَّنْ!! ويقَعُ في القلبِ أنَّه الناسخ بعدَ أحمدَ بنِ جعفر القطيعي راوي المسند عن عبد الله بن أحمد .

الثاني

ما يتعلَّقُ بنشاطه الحديثيّ وطلبه للعلم

الكتابُ مليءٌ بالنقول والمواقف للإمام أحمد في إثباتِ هذا النشاط ، لذا وزّعنا مواقفَه وطلبَه واجتهادَه على تبويبات أُخرى ، لنكتفي هُنا بذكرِ حالتين له فقط مما يُذْكَرُ له ، فيهما يظهر اتصالٌ مباشرٌ بالعنوان الذي ذكرناه :

١- أنَّ الإمامَ أحمدَ كانَ إذا كتبَ أحاديثَ مشايخه وسمعَها ، رجَعَ إليها مرةً أُخرى أو مرَّاتٍ ، فيُعيدُ قراءتَها من كتابه للمذاكرة ، حتى يكونَ على اتصالٍ بما مرَّ عليه ، واستحضارٍ لها إنْ شاء الله تعالى .

هذا ما يستفادُ من الحديث رقم (١٧٠٠٣) ، قالَ فيه عبدُ الله : وجدتُ هذا الحديثَ في كتاب أبي بخطِّ يده : حدثنا بكرُ بن يزيد ، وأظُنّي قد سمعتُه منه في المُذاكرة فلم أكتُبه . وكانَ بكر ينزلُ المدينةَ ، أظنُّه كانَ في المحنة كانَ قد ضَرَبَ على هذا الحديث في كتابه . . .

فقولُه : « وأظُنّي قد سمعتُه منه في المذاكرة» يريدُ أباهُ ، فإنَّه الذي كانَ يذاكرُه ، ولا يُعْرَفُ لعبد الله سماعٌ من بكر بن يزيد . والخبر بهذا السياق في« تاريخ بغداد » أيضاً ٩٢/٧ .

٢- كانَ الإمامُ أحمدُ على عناية أُخرى في كتب أُخرى غير المسند ، فكانَ يُصنِّفُ في مجال الجمعِ الحديثي ، بما يُبدي شيئاً من إبداعه في صنعته ، فكانَ من ذلك كتابه« **النوادر**» الذي أملاهُ على ابنه وغيره ، فجمعَ فيه أحاديثَ غريبة ، ولم يذكُر بعضَها في«المسند» ، لأنَّها لا تتفقُ والمنهجيةَ التي سارَ عليها فيه ، فأضافَ ابنه عبدُ الله شيئاً منها في« المسند» ذاكراً أنَّها مما أملاهُ أبوه عليه في «**النوادر**» .

فكانَ من ذلك الحديث رقم (١٧٠٨٣) قال عبد الله : حدثني أبي أملاه علينا في «النوادر» ، قال : كتب إليَّ أبو توبةَ الربيعُ بن نافع . . . فذكره .

والحديث رقم (٢١٢٠٦) - وكرَّره برقم (٢١٢٧٩) - قالَ عبدُ الله : وهذا الحديثُ لم يُخرجه أبي في مسنده من أجلِ ناصح ، لأنَّه ضعيف في الحديث ، وأملاه عليَّ في« النوادر» .

الثالث

ما يتعلق بالكتاب الأصل الذي كان لأحمدَ قبلَ المسند في صورته هذه ، يجمع فيه الحديث

تُشير بعضُ الأخبار إلى أصلِ ذلك الكتاب الذي انتُقيَ منه« المسند» ، واعتُمد في التصنيف عليه :

١- فقد أشارَ ابنُه إلى بعضِ الاختلافات بينَ ما سمعَ من أبيه في هذا المسند ، وما كانَ في كتابِ أبيه الأصلِ ، ففي الحديث رقم(١٥٣٩٨) :

(حدَّثنا عَفَّانُ ، حدثنا همامٌ ، حدثنا قتادةُ ، عن أبي الخليلِ ، عن عبدالله ابن الحارث ، عن حكيم بن حزام : أنَّ رسولَ الله ﷺ قال : « البيعانِ بالخيار ما لم يتفرَّقا» .

قالَ عبدُ الله : وجدتُ في كتاب أبي : الخيار ثلاث مرات ، فإن صَدَقا وبيَّنا فعَسى أن يربحا ربحاً ، وإنْ كذبا وكَتما مُحقت بركةُ بيعهما) .

وقد تقدَّمَ أيْضاً قبلُ احتمالُنا أنَّ عبد الله إذا قال: «وجدتُ في كتاب أبي» ونَقلَ عنه، فإنَّما هو الكتابُ الأصلُ الذي بنى منه «المسند»، فكانَ عبدُ الله يرجعُ إليه أو يُلاحظُ بعضَ الخلاف، أو يستدركُ منه ما لم يجد في المسند، فيودعُه فيه.

٢- وأشارَ في مواضعَ أُخرى أنَّ نَقْصاً كانَ يعتري بعضَ أحاديثه في أصلِ كتابه.

ففي الحديث رقم (١٧٠٩١): وجدتُ في كتاب أبي بخَطِّ يده، قالَ: كتبَ إليَّ أبو تَوْبَةَ الربيعُ ابن نافع وكانَ في كتابه، حدثنا الهيثمُ بنُ حُميد... فذكرَ الحديث حتى وصلَ فيه إلى: «فقالَ رجلٌ: يا رسولَ الله، أرأيتَك النجدة تكونُ في الرجل» ثم قال عبدُ الله: وسقطَ باقي الحديث.

٣- وأشارَ في موضعٍ آخرَ أنَّ الحديثَ كُلَّه لم يُذْكَرْ في كتاب أبيه الأصل، لأنَّ الظَّنَّ قائمٌ أنَّ المسند مُنتقىً من كتابه الأصل، فأنْ لا يجدَه فيه موضعُ استغراب.

ففي الحديث رقم (١٨١٥٦) أورَدَ: حدثنا وكيع، حدثنا عبدُ الحميد، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غَنْم قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «لا يدخُلُ الجنةَ الجَوَّاظُ والجعظريُّ والعُتُلُّ الزنيمُ».

قالَ عبدُ الله: هو سقطَ من كتاب أبي.

٤- وأشارَ في موضعٍ آخرَ أنَّ أباه قد يذكُرُ الحديثَ في كتابه الأصلِ تاماً، ثم ينقلُه في «مسنده» ناقصاً، فيزيدُه عبدُ الله ويُتَمِّمُهُ من أصلِ كتاب أبيه.

ففي الحديث رقم (٢٠٥٧٣): حدثنا أبو أحمد، حدثنا خالد- يعني ابن طَهْمان- عن نافع بن أبي نافع، عن معقل بن يسار قال: وضَّأْتُ النبي صلى الله عليه وسلم ذاتَ يومٍ، فقالَ: هَلْ لك في فاطمةَ رضي الله عنها تعودُها... فذكر الحديث.

قال عبدالله: «وجدتُ في كتاب أبي بخطِّ يده في هذا الحديث قال: أَوَ ما ترضين أنّي زوَّجتُك أقدمَ أمتي سِلْماً وأكثرَهم عِلْماً، وأعظمَهم حِلْماً».

٥- وأشارَ الإمامُ أحمد أيضاً في بعض أحاديثه أنَّه كانَ أحياناً يُصنِّفُ الأحاديثَ على الأبواب الفقهية، وقد ثبتَ أنَّه كانَ يسمعُ من مشايخه أحياناً الأحاديث على التبويب الفقهي.

ففي «مناقب أحمد» لابن الجوزي ص ٢٤ قال أحمد: «كُنَّا على باب هُشَيم وهو يُملي علينا إمَّا قال: الجنائز أو المناسك».

وفي ص ٢٥، قالَ أحمد: «كتبنا عنه كتابَ الحجِّ نحواً من ألفِ حديث، وبعضَ التفسير

وكتاب القضاء وكتباً صغاراً . . » .

ومن الأدلَّة على هذا في كتابه « المسند » ، الحديثُ رقم (٢٥٨٧٢) ، قالَ عقبَ الحديث :« هذا الحديث هو هكذا في كتابِ الصيام عن أبي هُريرة وعائشةَ ، وفي الاعتكاف عن عائشةَ وحدَها » . نقلَه عنه ابنُه .

٦- وأشارَ ابنُه عبدُ الله في مواضع إلى جمعِ أبيه للأحاديث في صُوَرٍ أُخرى ، منها جمعُه لحديث راوٍ بعينه عن شيخٍ مُعيَّنٍ .

ففي الحديث رقم (٤٦٣٣) : حدثني أبي بهذا الحديث في المسند في حديث الزُّهري عن سالم ، لأنه كانَ قد جَمَعَ حديثَ الزُّهري عن سالم ، فحدَّثنا به في حديثِ سالم : عن محمد بن يزيد بتمامه ، وفي حديثِ عبَّاد : عن عبَّاد بن العوَّام .

ففي هذه المواضع كُلِّها يفيدُ أنَّ هُناك كتاباً ينقلُ منه عبدُ الله بن أحمد في كتبه ، وقد سمعَه من أبيه إلاَّ قليلاً ، لذا كانَ يقولُ في المسند ، والعلل ، والزهد . . في مواضعَ منها :« وجدتُ في كتاب أبي» . . . لأنه فاتَه السماعُ ، أو سمعَ الحديث ناقصاً عمَّا في الكتابِ .

ولكن هَلْ هذا الكتاب هو « المسند » أم الكتابُ الأصل ، أم مجموعةُ كتب الإمام أحمد ؟

هما احتمالان ، إمَّا **الثاني** ، وهو أنه يوجد عنده الكتابِ الأصل الذي جمعَ فيه أحمدُ كُلَّ شيء .

وإمَّا **الثالث** ، ويدخُلُ فيه المسند أيضاً . أمَّا أن يكونَ « المسند » وَحْدَهُ فاحتمالٌ مرجوحٌ ، لأنَّه كانَ يقولُ ذلك في الأخبار والآثار غير المرفوعة كما في « الزهد » (٦٦٣) وفي «العلل» . . في مواضع منه . وهذا مما لا يكونُ في المسند أصلاً .

الرابع
ما يتعلق ببعض الفوائد المنصوصة بابنه عبد الله

سيأتي تفصيلٌ كاملٌ لمنهجية عبد الله بن أحمد والفوائد التي أضافَها على المسند ، والإتمامات التي أتمَّ بها جوانبَ من هذا المسند ، إن سَنَحَت الفرصةُ لإيراد ذلك . ولكنَّا هُنا سنقتصرُ على ما أوردَ الإمامُ أحمد في حَقِّ ابنه عبد الله فيما يخُصُّ المسند . وأهمُّ ذلك عندنا نَصَّان ، هما :

١- قال أبو عبد الرحمن (٢٥٧١) : وَجَدْتُ هذه الأحاديثَ في كتاب أبي بخطِّ يده : حدثنا سعيدُ بن محمد الورَّاق ، قال : حدثنا رِشْدين بن كُرَيب ، عن أبيه ، عن ابن عباس قال : كانَ رسولُ

الله ﷺ إذا شَربَ تَنَفَّسَ مرَّتين في الشَّراب .

وكَتَبَ أبي في إثْرِ هذا الحديث : لا أُرى عبدَ الله سَمِعَ هذا الحديثَ .

٢- وقال في الحديث رقم (٢٥٧٤) : حدثنا عبدُ الله بن الوليد ، حدثنا سفيان ، عن ابنِ جُريج ، عن الحسنِ بن مسلمٍ ، عن طاووس ، عن ابنِ عبَّاس ، قالَ : صَلَّى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ثم خَطَبَ ، وأبو بكرٍ ، وعمرُ ، وعثمانُ ، في العيدِ بغيرِ أذانٍ ولا إقامةٍ .

قال أبي : قد سمعَه عبدُ الله .

قلتُ : ففي هذين الخبرين دليلُ أنَّ الإمامَ أحمدَ كانَ يحرصُ على إسماع كتبه لابنه ، وأنَّه قلَّما يفوتُ عبدَ الله حديثٌ لم يسمَعْهُ من أبيه ، لا سيَّما الأحاديثُ التي اشتهرت أسانيدُها . ولحِرْصه هذا أثبتَ سماعه في بعضِ الأحاديث ، وشَكَّ في أُخرى ، ويلاحَظُ أنَّ عبدَ الله قد تابعَ أباه في هذا الظنِّ ، فلم يذكُره من سماعه من أبيه ، وإنَّما اكتفى بذكر الحديث موجوداً في كتبِ أبيه . وكأنَّ هُناكَ إشارات معينة كانت موجودةً في أصلِ كتابِ أبيه ، فيها بيانٌ لسماعات عبد الله من أبيه في تلك الأحاديث المذكورة فيه - والله أعلم - وإلاَّ ما كانَ لمثلِ هذه الإفادات عبرةٌ !!

الخامس
ما يتعلق بالصورة التي كانَ عليها شيخُه عندما حدَّثَ بهذا الحديث

ومن دقة الإمام أحمد في الرواية أنَّه رَصَدَ بعضَ أحوال شيوخه في حالِ السماعِ منهم ، فأبانَ عن الصورة هيئةً وحالاً لشيخه ، وهذا يُفيدُنا جداً في معرفةِ بعضِ الأسرار من طرائق تحديثهم وأحوالهم .

وفي المسند حالاتٌ عدةٌ ذُكرت في هذا النوعِ من الفائدة ، وهي :

١- تبيانُه المكانَ الجُزئي الذي فيه حدَّثَ شيخُه هذا الحديثَ ، ليُفيد أنَّ السماعَ منه لم ينحصر في المسجد . . ، وفي ذكرِ المكان نوعُ تأكيدٍ للسماعِ ؛ لما فيه من تفصيلِ المكان ، والسببِ الذي من أجله حدَّثَ به الشيخُ :

ففي الحديث رقم (٣٥٧١) قال : حدَّثنا به سفيانُ بن عُيينةَ في بيته ، في غُرفته ، أُراه سألَه بعضُ ولدِ جعفر بن يحيى ، أو يحيى بن خالد بن يحيى .

٢- نقلُه عن شيخه التمثيلَ الذي كانَ منه في وصفِ الحديث أو بعضه ، فنقلَ عن شيخه معاذِ بنِ مُعاذٍ العَنْبريِّ التمثيلَ في بعضِ الصفات المنسوبة إلى الباري تعالى .

فقال في الحديث رقم (١٢٢٨٥) : حدثنا أبو المُثَنَّى معاذُ بنُ معاذ العَنْبري ، قالَ : حدثنا حمادُ ابن سلمةَ ، حدثنا ثابت البُناني ، عن أنس بن مالك ، عن النبي ﷺ في قوله تعالى :(فلمَّا تجلَّى ربُّه للجَبَلِ) قال : قال : هكذا يعني أنه أخرجَ طرفَ الخِنْصَر .

قالَ عبدُ الله :قال أبي : أرانا معاذٌ .

قالَ : فقالَ له حُميدُ الطويلُ : ما تُريدُ إلى هذا يا أبا مُحَمَّد؟ قال : فضربَ صدرَه ضَرْبَةً شديدةً ، وقال : مَنْ أنتَ يا حُميدُ؟ وما أنتَ يا حُميدُ؟ يحدثني به أنسُ بنُ مالك عن النبي ﷺ ، فتقول أنتَ : ما تُريدُ إليه؟ .

٣- بيانُه المكاتباتِ التي تَمَّتْ بينَه وبينَ شيوخه ، فأرسلوا إليه ببعض أحاديثهم كتابةً ، فأوردَها الإمامُ أحمدُ كذلك في كتابه الأصل ، فنقلَها ابنُه عبدُ الله إلى المُسند مستدركاتٍ عليه ، ولم يذكُرها أحمدُ في «المسند» .

ففي الحديث رقم (١٧٠٨٣) قالَ عبدُ الله : حدثني أبي إملاءً علينا في النوادر ، قال : كتبَ إليَّ أبو توبةَ الربيعُ بنُ نافع قال . . . فذكره . وفي الحديث رقم (١٧٠٩١) : وجدتُ في كتاب أبي بخطٍّ يده قال : كتبَ أبو توبةَ الربيعُ بن نافع وكانَ في كتابه ، حدثنا . . . فذكره . وفي الحديث رقم (١٧٩٤٩) كسابقه . وفي الحديث رقم (١٨٥٥٧) كسابقه .

وليس للربيع بن نافع أحاديثُ أخرى غيرُ هذه ، فلم يُدخلها الإمامُ أحمدُ في مسنده ، وإنَّما كانت في كتابه الأصل ، فزادَها ابنُه عبدُ الله على المسند ، وأبان أنَّها مما كتب بها أبو توبة إلى أبيه أحمد ، ولعلَّه السببُ في عدم ذكره إيَّاها في مسنده .

٤- حرصُه على بيان تحديث شيخه ، أكانَ من حفظه ، أو من كتابه ، أو قراءةً عليه ، لذا كانَ يُفرِّقُ بينَها ويحرصُ في حديثه . وأمثلةُ ذلك في المسند كثيرةٌ .

ففي الحديث (١٧٧٧٩) قالَ : حدَّثنا الوليدُ بنُ مسلم أبو العباس الدمشقي إملاءً .

وفي الحديث (١٧١١٩) قال :حدثنا يحيى بن إسحاق من كتابه .

وفي الحديث (١٣٤٥٨ ، ١٣٤٥٩) تفريقه بينَ روايتين عن شيخٍ واحد مرةً بالسماع ، ومرةً من الكتاب .

وفي الأحاديث (١٨٤ ، ٢١٨) قال : قرأتُ على يحيى بن سعيد القطان . و(١٩٩ ، ٢٨٢ ، ١٠٤٣ ، ١٥٠٣ ، ٢١٦٨ ، ٣١٨٥ ، ٥٢٠٧ ، ٥٢٠٩ ، ٥٣١٣ ، ٥٣١٤ ، ٥٣١٥ ، ٥٣٢٩ ، ٥٣٣١ ،

٥٣٣٣، ٥٣٣٤ ، ٥٣٣٥ ، ٥٣٣٦ ، ٥٣٣٧ ، ٥٥٩٤ إلـى ٥٦٠١ ، ٦٢٢٧ ، ٦٢٢٨ ، ٦٢٣٠ ، إلـى ٦٢٣٤ ، ٩٩٢٣ إلى ٩٩٢٨ و ٩٩٣٠ إلى ٩٩٣٤ ، ٩٩٥٢ ، إلى ٩٩٥٧ ، ٩٩٩٦ ، ٩٩٩٧ ، ١٠٣٠٥ ، إلى ١٠٣٢٠ ، ١١٠٥٣ ، ١١٣١٩ ، ١١٣٢٥ ، ١١٣٢٦ ، ١١٥٩٩ ، ١١٦٠٠ ، ١١٦٧٠ ، ١١٣٦٥ ، ١٢٩٦٣ ، ١٥٢٣٧ إلـى ١٥٢٣٩ ، ١٦٥٠٩ ، ١٦٥٨٠ ، ١٦٦٨٣ ، ١٦٩٠٥ ، ١٧١٨٧ ، ١٧١٩٥ ، ١٧٦٨١ ، ١٨٣٤٣ ، ١٩٣٠٥ ، ١٩٢٣١ ، ١٩٢٧٨ ، ٢٢٠٢٠ ، ٢٢٤٢٠ ، ٢٢٧٠٩ ، ٢٢٧١٠ ، ٢٢٩٣٦ ، ٢٢٩٤٦ ، ٢٢٩٥٠ ، ٢٣٢٣٨ ، ٢٣٢٣٩ ، ٢٣٢٤٠ ، ٢٣٩٦٢ ، ٢٣٩٩٨ ، ٢٤١٥٠ ، ٢٤١٩٤ ، ٢٥٩٥٣ ، ٢٥٩٥٤ ، إلى ٢٥٩٥٧ ، ٢٥٩٥٩ ، إلى ٢٥٩٦٩ ، ٢٦٧٢٨ ، ٢٦٩٦١ ، ٢٨٩٨٦ ، ٢٧٢٥٠ ، إلى ٢٧٢٥٢ و ٢٧٤٢٢ ، ٢٧٦٢٤) قـال : قرأتُ على عبد الرحمن بن مهدي . و (١٧٩٢ ، ٤٥٥٨ ، ٧٣٢٨ ، ٧٣٢٩ ، ٧٣٣٠ ، ٧٣٣٣ ، ٧٣٣٨ ، ٧٣٦٠ ، ٧٣٦٣ ، ٧٣٧١ ، ١١٠٥٣ ، ١٢١٢٥ ، ١٦٠١٢) قال : قُرِىءَ على سفيان بن عُيينةَ ، وزادَ في الحديث(١٦١٩٨) : وأنا شاهدٌ . و(١٥٦١٠ ، ١٦١٥٣) قال : قُرِىءَ على يعقوب في مغازي أبيه . و(٢٣١٥٦) قال : قرأتُ على يعقوب بن إبراهيم .

ففي السياق السابق يتبيَّنُ المشايخ الذين كانَ يُكثرُ القراءةَ عليهم ، أو يُقْرأُ عليهم وهو يسمَعُ ، أو يحدثون من كتبهم ونحو ذلك . وكثيراً ما كانَ يقرنُ تحديثَ الشيخ بأمرين معاً كالسماعِ والقراءة عليه فيذكر هذا وذاك مع بيان الفارق في لفظيهما . . . ولبيان مدى حرصه نرى أنَّ الإمامَ أحمد كانَ إذا ذكرَ جملةَ أحاديثَ لشيخٍ بعينه ، نصَّ في كُلِّ حديثٍ منها الصورةَ التي سمعَ منه الحديثَ فيها ، فقالَ في حديث : « حدثنا » ، وقالَ في آخر : « قرأتُ عليه» وقال في آخر «قُرِىءَ عليه» . وهكذا ، وهذا مذكورٌ في الأمثلة السابقة ، فمن أرادَ التوسعةَ فليرجعْ إليها بأرقامها . وقد يقرنُ فيقول : « حدثنا سفيانُ وقُرِىءَ عليه» كما في الحديث (٢٨١١١) .

٥- ذكرُه في بعض الأحاديث البلدَ الذي حدَّثَ فيه شيخُه هذا الحديث ، وهذا مفيدٌ جدًّا لتعيين الرحلات والتنقلات التي كانَ عليها المحدثون ، فيُرْصَدُ بهذا تاريخٌ في طلب الحديث .

فقالَ في الحديث (١٧٧٧٩) : حدثنا الوليدُ بن مسلم أبو العباس الدمشقي بمكةَ إملاءً .

وقالَ في الحديث (٢٠١٧٦ ، ٢٠٣٧٥) : قالَ رَوْحٌ ببغدادَ .

وقال في الحديث (٢٠٠٢٤ ، ٠٠٢٥٦١٠) : قال يزيد ببغداد .

وقال في الحديث (٨٥٧٣) : حدثنا عبدُ الله بن الحارث المخزومي بمكة .

وقالَ في الحديث (٨٧٤٩) : حدثنا شُعيب بن حرب أبو صالح بمكةَ .

وقال في الحديث (١٠٨٩٨) : حدثنا محمد بن يوسف - يعني الفريابي - بمكة .

وقالَ في الحديث (١٥٠٦١) : حدثنا أزهرُ بن القاسم الراسبيُّ بمكةَ .

ففي ذكرِ هذه الملاحظات فوائدُ عدَّة قد لا يتنبَّهُ إليها من يقرؤها لأوَّل وَهْلَة ، وهي أنَّ الوليد بن مسلم دمشقي سمعَ منه الإمام أحمد في موسم الحجّ ، وكذا روح ابن عبادة بَصْريّ سمعَ منه الحديث لمَّا دَخلَ بغداد ، وكذا يزيد بن هارون واسطيّ دخلَ بغداد ، وكذا شُعيب بن حرب بغداديٌّ سمعَ منه الحديثَ في موسم الحجّ ، وكذا محمد بن يوسف الفِرْيابي ، فهو نزيلُ قَيْسارية من ساحل الشام ، لم يُدركه أحمد في رحلته إلى الشام ، وإنَّما سمعَ منه في موسم الحجّ ، كما سمع الوليدَ بن مسلم . وكذا أزهرُ بن القاسم الراسبيُّ بَصْريٌّ ذهبَ إلى مكةَ . .

٦- تفصيلُه في حالِ الشيخ أثناءَ التحديث ، وأنَّه كانَ في انشغالٍ آخرَ غير التحديث دونَ أن يكونَ منه وهمٌ أو خطأ .

ففي الحديث رقم (١٧٥٠٢- ١٧٥٠٣) قال : حدَّثنا حمادُ بن خالد . . . فذكره . ثم قال : كانَ حمادُ بن خالد حافظاً ، وكانَ يُحَدِّثُنا وكانَ يَخيطُ ، كتبتُ عنه أنا ويحيى بنُ معين .

٧- تعجُّبه من فصاحةِ شيخه في لفظِه الكلمات التي فيها بعضُ الصعوبة في إخراج حروفها كما يجبُ .

ففي الحديث رقم (٢٠٣٥٥) جزء من حديث سَمُرة بن جندب الطويل ، فقال :سمعتُ من عباد ابن عباد يُخبر به عن عوف ، عن أبي رجاء ، عن سَمُرة ، عن النبي ﷺ قال : فيتدهده الحجرُ ها هُنا . قالَ عبدُ الله : قالَ أبي : فجعلتُ أتعجبُ من فصاحةِ عبَّاد .

٨- بيانُه اللغةَ التي تحدَّثَ فيها شيخُه في تلك اللفظةِ من الحديث :

ففي الحديث رقم (٢٠٩٠٠) قال : حدَّثنا يزيدُ بنُ هارونَ ، أخبرنا هشام ، عن الحسن ، عن عبد الرحمن بن سَمُرة ، عن النبي ﷺ قال : لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطَّواغيت . وقالَ يزيد : الطَّواغي .

السادس

ما يتعلق بذكر بعض الملاحظات عن شيخه في الرواية

ونجدُ في المسند أيضاً رَصْداً آخرَ عن مشايخ الإمام أحمد ، وضَّحَ فيه بعضَ الصور من الرواية التي كانوا يتعرَّضُونَ لها في التحديث والسماعِ ، يُذكَرُ منها :

١- أنَّ شيخَه لم يكُن يُقيمُ اسماً من الرواةِ على وجهٍ واحدٍ :

ففي الحديث رقم (١٦٧٥٧ ، ٢٣٦١٣) قال : حدَّثنا سفيانُ بن عُيَيْنةَ ، عن إسماعيل بن أُميةَ ، عن مولى لهم يقالُ له : مزاحم بن أبي مزاحم ، عن عبد العزيز ابن عبدالله بن خالد بن أسيد ، عن رجلٍ منهم من خُزاعة يُقال له : مخرِش أو محرِش(لم يكن سفيانُ يُقيمُ على اسمه ، وربما قال : محرس ، ولم أسمعه أنا) أنَّ النبي ﷺ .... فذكره .

٢- أنَّ شيخه سمعَ من شيخه أكثر من مرة هذا الحديثِ ، فكانَ في كُلِّ سماعٍ وجهٌ :

ففي الحديث رقم (٢١٦٨١) قال : حدثنا وكيع ، حدثنا سفيان ، عن حبيب ، عن ميمون بن أبي شبيب ، عن أبي ذَرّ ... فذكرَ الحديث . قالَ وكيع : وقالَ سفيانُ مرةً : عن معاذ . فوجدتُ في كتابي : عن أبي ذَرّ ، وهو السماعُ الأوَّلُ .

وبيَّنَ في الحديث (٢١٧٣٢) أنَّ وكيعاً كانَ يُحدِّثُ به عن معاذ ، ثم رَجَعَ .

٣- أنَّ شيخَه قد يُبهمُ شيخَه لأنَّه متروك :

ففي الحديث رقم (٢٠٢١١) قال : حدثنا يزيد ، أخبرنا رجلٌ (والرجلُ كانَ مسمًّى في كتاب أبي عبد الرحمن : عمرو بن عُبيد) فساقَ الإسناد والمتن .

ثم قال عبدُالله أبو عبدالرحمن فيه عقبه : وكان أبي رحمه الله قد ضرَب على هذا الحديث في كتابه ، فسألته عنه ، فحدَّثني به وكتبَ عليه صح صح . قال : إنَّما ضربَ أبي على هذا الحديث لأنَّه لم يَرْضَ الرجلَ الذي حدَّثَ عنه يزيدُ .

٤- ذكرُه عن شَيْخه ما يُفيدُ في تصنيف الصحابيِّ ، في أيِّ المسانيد يُذْكَرُ؟ .

ففي الحديث (١٩٢٢٨) قال : حدثنا سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ ، حدثنا زكريا ، عن الشعبي ، عن الحارث بن مالك بن برصاء ، عن النبيِّ ﷺ قال : « لاتُغْزَى مكةُ بعدَها أبداً » . قال سفيانُ : الحارثُ خُزاعيٌّ .

٥- تأكيدُه في بيان سماعِ شيخه من شيخه ، ليُنَبِّهَ أنَّه لم يُجزْ فيه أو لم يَجدْه أو ... ولأنَّ شيخَ شيخه عَسِرُ السماع :

ففي الحديث رقم (٢١٣٦٧) قال : حدَّثنا عليُّ بن عيَّاش الحمصيُّ ، حدثنا شُعيبُ بن أبي حمزةَ ... فذكرَه .

ثم قال أحمد : علي بن عيَّاش سمعَ هذا الحديث من شُعيب بن أبي حمزةَ سماعاً .

قالَ أحمدُ ذلك لأنَّ شُعيبَ بن أبي حمزة قَلَّ مَنْ سَمعَ منه ، كانَ عَسِراً . فعن أبي بكر الأثرم

قال : سمعتُ أبا عبد الله (أحمد) وسُئِلَ عن أبي اليمان ، وكانَ الذي سأله عنه قد سمعَ منه ، فقالَ له : أيَّ شيءٍ تَنْبشُ على نفسكَ ؟! ثم قال أبو عبد الله : هو يقولُ : أخبرنا شُعيبٌ ، واستحَلَّ ذلك بشيءٍ عَجيب . قالَ أبو عبد الله : كانَ أمرُ شُعيب في الحديث عَسراً جداً . وكانَ عليُّ بنُ عيَّاش سَمعَ منه ، وذكرَ قصةً لأهلِ حمْص أُراها أنَّهم سألوه أن يأذَنَ لهم أن يرووا عنه ، فقالَ لهم : لا تَرْووا هذه الأحاديثَ عَنِّي . قالَ أبو عبدالله : ثُمَّ كلَّموه وحَضَرَ ذلك أبو اليمان ، فقالَ لهم : ارْوُوا تلك الأحاديثَ عَنِّي . قلتُ لأبي عبد الله : مناولةٌ ؟ فقال : لو كانَ مناولةً كانَ لم يُعطهم كُتُباً ولا شيئاً ، إنَّما سمعَ هذا فقط ، فكانَ ابنُ شُعيب يقول : إنَّ أبا اليمان جاءَني ، فأخذَ كُتُبَ شُعيب منِّي بعدُ ، وهو يقولُ : أخبرنا ، فكأنَّه استحلَّ ذلك بأن سَمعَ شُعيباً يقولُ لقومٍ : ارووه عَنِّي .

قلتُ : وفي ترجمة الحكم بن نافع كلامٌ كثيرٌ ، يُفيدُ أنَّ أبا اليمان الحكمَ لم يسمع جميعَ أحاديثه عن شُعيب منه ، باتفاقٍ أنه كانَ عَسراً في الحديث . فجاءَ أحمدُ هُنا في الحديث بما يُؤكِّدُ أنَّ عليَّ بن عيَّاش سمعَه من شُعيب ، ولم يَفْعَل كما فَعَلَ أبو اليمان باستحلاله التصريح بالتحديث دونَ أنَّ يكونَ سماعٌ منه مباشرٌ .

٦- وصفه لبعض مشايخه أنَّهم كانوا لايُحبُّون الخوضَ في الجرح والتعديل ، ولا يتكلمون في الناس :

ففي الحديث رقم (١٨٧٣٠) قال : حدَّثنا أبو معاويةَ ، حدثنا قنانُ بن عبد الله النهميُّ ، عن عبد الرحمن بن عوسجةَ ، عن البراء بن عازب . . . فذكر الحديث .

قالَ أحمدُ عقبه : كانَ يحيى بن آدم قليلَ الذكرِ للناس ، ما سمعتُه ذكرَ أحداً غيرَ قنان ، قال : قال لنا يوماً : ليس هذا من بابتكُم .

٧- تعريفُه بمشايخه كيف كانوا من حيثُ الإتقانُ ، وأنَّهم قد يُرسلونَ الحديثَ إذا شَكُّوا في حفظهم أنَّه موصولٌ ، حتى لا يصحَّ حديث قد يكونُ ضعيفاً أو فيه علَّةٌ . . :

ففي الحديث رقم (١٨١٣٨) قال : حدثنا عبدُ الرزاق ، أنبأنا معمر ، عن قتادةَ ، عن سنان بن سلمةَ ، عن ابن عباس أنَّ ذؤيباً أخبره . . .

قالَ عبدُ الرزاق وكانَ يقول : مرسَلٌ ، يعني معمراً عن قتادةَ . ثم كتبتُه له من كتاب سعيد ، فأعطيتُه ، فنظرَ فقرأه ، فقالَ : نعم ولكنِّي أهابُ إذا لم أنظُر في الكتاب .

٨- بيانُه أنَّ شيخَه كانَ يكتُبُ الكتابَ عن شيخه أو يسمعه منه ، ثم يسمعُ منه مرةً أخرى

على رواية أخرى ، فيُنَبِّهُ شيخُه شيخَه إلى هذا ، فيُنكر الوجهَ الأول ولا يثبِتُه :

ففي الحديث رقم (١٣٥٩٢) قال : حدثنا يزيدُ بن هارونَ قالَ : أنْبأنا حُميدٌ الطويلُ ، عن ثابت البُناني قال : بَلَغنا أنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى خلفَ أبي بكر في وجعِه الذي ماتَ فيه قاعداً . . .

قالَ يزيدُ : وكانَ في الكتاب الذي معي (عن أنس) ، فلم يقل : عن أنس ، فأنكره وأثبتَ ثابتاً .

٩- بيان شيخه أنَّ شيخَه حدَّثَ هذا الحديث في كتاب ، لأنَّه يهمُ كثيراً في حفظه :

ففي الحديث رقم (٦١١١) قال : حدثنا عفان ، حدثنا همَّام ، حدثنا قتادةُ ، عن أبي الصديق ، عن ابن عمر (قال همام : في كتابي) قال رسولُ الله ﷺ : إذا وضَعْتُم موتاكم في القبور ، فقولوا : بسم الله ، وعلى سنة رسولِ الله .

السابع

ما يتعلق بذكر ملاحظات بينَه وبينَ شيخه

وهذا صِنْفٌ ثالث من الملاحظات المذكورة عن شيوخه ، آثَرنا التفصيلَ بينَها حتى يتضحَ مَغْزَى كُلٍّ منها ، وفي هذا المعنى يُذْكَرُ :

١- بيانُه عددَ الأحاديث التي سمعَها من شيخه عن شيخٍ بعينه :

ففي الحديث رقم (٧٩١٢) قال عقب ذكرِه الحديث : حدثنا يزيد(أي : ابن هارون) عن محمد بن عمرو بتسعة وتسعين حديثاً ، ثُمَّ أتمَّها بهذا الحديث عن محمد بن إبراهيم ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هُريرة ، عن النبي ﷺ تمامَ مئة حديث .

٢- تعقيبُه على الحديث بأنَّه لم يسمعه إلاَّ من شيخه :

ففي الحديث رقم (١٢٠٤٠) قالَ عقبَه : لم أسمع هذا الحديث إلاَّ من ابن أبي عديّ ، عن حُميد ، عن أنس .

الثامن

ما يتعلق بالصورة التي كانَ عليها عندما سمعَ الحديثَ من شيخه

وهذا بابٌ من أهَمِّ ما يُستفادُ من كتابه ، ذلك أنَّه يُبينُ عن جوانبَ من سيرة الإمام أحمد ، وقد رَصَدْنا له فيه موقفين :

١- بيانُه أنَّه أصابَهُ علةٌ أو مَرَضٌ أثناءَ سماعه الحديث من شيخه ، فلم يروه بتمامه :

ففي الحديث رقم (٤٦٣٢) قال : حدَّثنا عبَّادُ بن العوَّام ،حدَّثنا سفيانُ بنُ حسين ، عن الزُّهري ، عن سالم ، عن ابن عمر أنَّ رسولَ الله ﷺ كتبَ كتابَ الصدقة ، فلم يُخْرجه إلى عُمَّاله حتى قُبِضَ ، فقرنَه بسيفه ، فلمَّا قُبِضَ عملَ به أبو بكر حتى قُبِضَ ، ثم عُمر حتى قُبِضَ . فكانَ فيه : « في خمسٍ من الإبل شاةٌ ، وفي عشرٍ شاتان ، وفي خمسَ عشرةَ ثلاثُ شياهٍ ، وفي عشرين أربعُ شياهٍ ، وفي خمسٍ وعشرين ابنةُ مخاض .

قالَ عبدُ الله : قالَ أبي : ثُمَّ أصابتني علَّةٌ في مجلس عبَّاد بن العوَّام . فكتبتُ تمامَ الحديث ، فأحسبُني لم أفهَم بعضَه ، فشككتُ في بقيةِ الحديث ، فتركتُه .

٢- بيانُه أنَّه كانَ يكتبُ الحديثَ عن شيوخه ويحرصُ عليه ، إلاَّ أنَّه قد يسمعُ ولا يكتبُ ، فينبِّهُ :

ففي الحديث (٥٩٠٣) قال عقب حديث مؤمَّلٍ ، عن سفيان : سمعتُ من يحيى بن سعيد هذا الحديثَ فلم أكتُبه ، عن سفيانَ ، عن عبدالله بن دينار ، عن ابن عمر . . . فذكرَ لفظاً منه .

ويلاحَظُ أنَّه في مثلِ هذا الذِّكرِ لا يذكرُ السماعَ بينَ الرواة ، لأنَّه بالعادة يذكرُ سماعَ يحيى بن سعيد من سفيان ، أمَّا هنا فتركه لأمرين : **الأول** أنَّه لم يكتُبْهُ ، **الثاني** : أنَّه أرادَ التنبيهَ .

التاسع

ما يتعلق بالأخطاء التي يقعُ فيها مشايخُه ، أو التي كانَ يُصَحِّحُها له مشايخُه

كانَ الإمامُ أحمدُ حريصاً أن يتثبَّتَ من مشايخه اللفظَ الذي يحدثون به ، بل كانَ أحياناً يرجعُ إلى كتبهم للتأكُّد من السماعِ ، وكانَ يسمعُ من مشايخه الخطأَ والصوابَ معاً ، وكانَ يُفرِّقُ بينهما ، لأنَّ عنده مادةً من الحديث كبيرةً تؤهِّلُه أن يسبُرَ الروايةَ ويتحقَّقَ منها ، فتعقَّبَ بعضَ هذه الأحاديث وبيَّنَها لابنه عبد الله ، فزادَها ابنُه في المسند . هذا من جهة .

ومن أُخرى فقد كانَ المشايخُ أيضاً يُصَحِّحونَ أحاديثَهم ولا يعتمدونَ على كتبهم فقط ، وعلى كُلٍّ منهما نماذجُ نذكرُ منها :

١- بيان أغلاط كتب مشايخه عندما كانوا يقرؤون عليهم من كتبهم ، وأنَّهم أثناء القراءة كانوا يُصَحِّحُونَ بعضَ الأوهام :

ففي الحديث رقم (٥٣٢٩) قال : قرأتُ على عبد الرحمن بن مهدي : مالك ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر أنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ - وكانَ في النسخة التي قرأتُ على عبد الرحمن : «نافع» فغيَّره ، فقال :« عبدالله بن دينار» - كانَ يأتي قُباءَ راكباً وماشياً .

٢- بيانه أغلاطَ مشايخه في حالِ السماعِ منهم ، وتصحيح أخطائهم من كتبهم :

ذكر الحديث رقم (٢٤٤٢٦) قال : حدثنا عفَّان ، حدثنا حمادُ بن سلمةَ ، حدثنا ثابت ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن صُهيب مرفوعاً .

ثم ذكرَ الحديث (٢٤٤٢٧) وقال : وحدثناه عفَّان أيضاً ، حدثنا سليمانُ ، حدثنا ثابت . . . هذا اللفظ بعينه ، وأُراه وهمَ ، هذا لفظُ حماد . وقد حدَّثنا به قال : حدَّثنا سليمانُ ، حدثنا ثابت نحواً من لفظ عبد الرحمن ، عن سليمان . وذلك من كتابه قرأه علينا .

٣- تصحيحُه النسخةَ إذا كانَ فيها تحريف كما يسمعُ من شيخه :

ففي الحديث رقم (٦٧٢٦) قال : حدثنا عبد الصمد ، حدثنا همَّام ، حدثنا عباس الجَزَري ، حدثنا عمرو بن شُعيب ، عن أبيه ، عن جَدِّه فذكرَ الحديث .

ثم قال : كذا قالَ عبدُ الصمد : «عباس الجَزَري» كانَ في النسخة :« عباس الجُريري» فأصلحه أبي كما قالَ عبد الصمد :« الجَزَري» .

٤- تصحيحُ شيخه له في كتابه إذا وَجدَ فيه خطأً مَّا كانَ قد رواه أحمدُ عنه :

ففي الحديث رقم (١١٣٠٨) قال : حدثنا وكيع قال : حدثني علي بن المبارك ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن أبي مطيع ، عن أبي سعيد الخدري . . .

قالَ عبدُ الله : قالَ أبي : وكانَ في كتابنا : أبو رفاعةَ بن مُطيع ، فغيَّره وكيع ، وقال : «عن أبي مطيع بن رفاعة» .

قلت : وهذا يدلُّ أنَّ وكيعاً قد يكونُ وهمَ في تحديثه أولَ مرة ، فكتبه أحمد ، ثم اطلع عليه بعد كتابة أحمد له ، فأصلح الخطأ . وقد نسبَ أحمد ، كما في العلل- إلى وكيع أوهاماً غير قليلة ، لكنها تَضيعُ في نسبة ما رَوَى .

٥- بيانُه خطأ شيخه وتصحيفَه بعدَ أن يرويَه على الوجه الذي سمعَ منه ، ويؤيِّدُ هذا برواية آخرين له على الصواب :

ففي الحديث رقم (١٥٥٠٤) قالَ : حدثنا وكيع ، حدثنا زكريا بن إسحاق ، عن عمرو بن أبي

سفيان ، عن مسلم بن ثفنة قال . . . فذكره .

قالَ عبدُ الله : سمعتُ أبي يقولُ : كذا قالَ وكيع : مسلم بن ثفنة ، صَحَّفَ . وقالَ روح : ابن شعبة ، وهو الصوابُ .

٦- ترجيحُه في لفظٍ اختلفَ فيه مشايخه ، فكُلٌّ رواه على وجهٍ ، فمالَ في تصويبه إلى قولِ أحدهم :

ففي الحديث رقم (٢٢٣٦٤) قال : حدثنا عبد الرزاق ، أنبأنا ابنُ جُريج ، قال سليمانُ بن موسى ، حدثنا مالكُ بنُ يُخامر أنَّ معاذ بن جبل حَدَّثهم . . . وفيه : « فإنَّها تجيءُ يومَ القيامة كأغْزَرِ ما كانت . . » .

قالَ أحمد : وقال حجاج وروح : «كأعَزِّ» . وقالَ عبدُ الرزاق : «كأغزَر» ، وهذا هو الصوابُ إنْ شاء الله .

٧- بيانُه أنَّ شيخَه يُخطيءُ خطأً بيِّناً ، فيذهَبُ الإمامُ أحمد إلى حذفه والتصرُّف فيه إذا لم يؤثِّرْ في الحديث :

ففي الحديث رقم (١٦٠٠٩) قال : حدثنا محمدُ بنُ أبي عدي ، عن سليمان- يعني التيميَّ - عن أبي عثمانَ - يعني النَّهْدِي- عن قبيصةَ بنِ مُخارق قالَ : لَمَّا نزلت . . . فذكرَ الحديث .

قالَ أحمد : قالَ ابنُ أبي عديٍّ في هذا الحديث : عن قبيصةَ بن مخارق أو وهب بن عمرو ، وهو خطأ ، وإنَّما هو زُهير بن عمرو . فلمَّا أخطأ تركتُ « وهبَ بن عمرو» .

٨- بيانُه الخطأَ الذي وقعَ فيه شيخُه أنَّه دَخَلَ له حديث في حديث ، بدليل أنَّ هذه اللفظة لا تُذكر من غير طريقه :

ففي الحديث رقم (٢١٨١٧- ٢١٨١٨) قال : حدَّثنا عَفَّانُ ،حدثنا حمادُ بن سلمة ، أنبأنا أبو نعامة ، عن الأحنف بن قيس . . . وفيه لفظة :« إلاَّ شيئاً سمعوه من نبيِّهم ﷺ » .

ثم قال : حدثنا أبو كامل ، حدثنا حماد ، حدثنا أبو نعامة السعدي . . فذكره بإسناده ومعناه ، ولم يذكره إلاَّ شيئاً سمعوه من نبيِّهم » .

قال أحمد : ولا أرى عَفَّانَ إلاَّ وهمَ وذهبَ إلى حديث أبي الأشهب ، لأنَّ عفَّانَ زادَه ، ولم يكن عندنا .

٩- ضربُه وتركُه الحديثَ الذي أخطأ فيه شيخُه ، لعدمِ احتماله له أن يذكُرَه في المسند ، فزادَه

عبدُ الله هُنا من تصرُّفاته :

ففي الحديث رقم (١٢٩٠٧) قال : حدثنا يحيى ، عن حُميد ، عن أنس أنَّ بني سَلمةَ أرادوا أن يتحولّوا من ديارهم إلى قُربِ المسجد ، فكره رسولُ الله ﷺ أن يعرى المسجد ، فقال : « يا بني سَلمَةَ ، ألا تحتسبونَ آثاركم ، فأقاموا» .

قالَ عبدُ الله : قالَ أبي : أخطأ فيه يحيى بن سعيد ، وإنَّما هو «أن يعروا المدينةَ» ، فقال يحيى : المسجد ، وضَرَبَ عليه أبي ها هُنا ، وقد حدَّثنا به في كتاب يحيى بن سعيد .

وفي الحديث رقم (٢٠٤٩) قال : حدثنا أسباط ، حدثنا أبو إسحاق الشيباني ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن ابن عباس قال : قالَ رسولُ الله ﷺ : « إذا أرسلْتَ الكلبَ فأكلَ من الصيد . . . » فذكره .

قالَ عبدُ الله : وكانَ في كتاب أبي :« عن إبراهيم ، قال : سمعتُ ابنَ عباس» فضربَ عليه أبي . كذا قالَ أسباط .

قلت : يريدُ أنَّ أسباطاً وهِمَ في ذكرِ السماعِ .

١٠- بيانُه الأوهامَ التي يَقعُ فيها شيوخُه لأنَّهم خولفوا من الثقات :

ففي الحديث رقم (١١٠٤٥) قال : حدثنا سفيانُ ،حدثني ابنُ أبي صَعْصَعَةَ عبدُ الله بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، قال : قالَ لي أبو سعيد . . .

قالَ أحمد : وسفيانُ يُخطيءُ في اسمه ، والصوابُ عبدُ الرحمن بن عبد الله ابن عبد الرحمن ابن أبي صعصعة .

١١- بيانُه السماعَ من شيخه مرتين ، أصابَ في إحداها ، وأخطأ في الأُخرى . ثُم رجعَ الشيخُ إلى الصوابِ في الرواية :

ففي الحديث رقم (٢٠٠٢٤) قال : حدثنا يزيدُ بن هارونَ ، أنبأنا عُيينةُ ، عن أبيه ، عن أبي بَرْزَةَ الأسلميِّ . .

قالَ أحمد : وقالَ يزيد ببغداد : بُريدة الأسلميّ ، وقد كان قالَ : عن أبي بُرْزَة ، ثم رجعَ إلى بُريدة .

ثم رَوَى عن وكيع ومحمد بن بكر أنهما قالا في إسناديهما :« بُريدة» على الصواب .

١٢- بيانُه بعضَ أخطاء وتصحيفات مشايخه بسبب نقلهم بعضَ الألفاظ عن مشايخ لهم في

لسانهم شيءٌ ، لا يُقيمونه :

ففي الحديث رقم (٢٤٢٨٤) قالَ : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شُعبةُ ، عن خالد – يعني الحذاءَ – عن أبي بشر العَنْبري ابن الثلب ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ أنَّ رجلاً أعتقَ نصيباً له من مملوك ، فلم يُضَمِّنْهُ النبي ﷺ .

قالَ عبدُ الله : قالَ أبي : كذا قالَ غُندر : « ابن الثلب » ، وإنَّما هو ، « ابن التلب » ، وكانَ شعبةُ في لسانه شيءٌ ، يعني لَثغَة ، ولعلَّ غُنْدراً لم يَفْهَمْ عنه .

١٣- تنبُّهه إلى رفعِ الحديث ووقفه من مشايخه ، فيتعقّبهم إذا جاؤوا بالحديث على غيرِ وجهه :

ففي الحديث رقم (٢٢٨٩٧) قال : حدَّثنا سفيانُ ، قال : سمعناه عن داود بن شابور ، عن أبي قزعة ، عن أبي الخليل ، عن أبي حرملة ، عن أبي قتادةَ قال : صيامُ عرفةَ يكفِّرُ السنةَ والتي تليها ، وصيامُ عاشوراء يكفِّرُ سنةً .

قال أحمد : لم يرفعه لنا سفيان وهو مرفوع .

١٤- ذكرُه خطأ شيخه في اسم أحدِ الرواة ، والتنبيهُ عليه :

ففي الحديث رقم (٧٩٦٣) قال : حدثنا محمد ، حدثنا شُعبةُ ، عن المغيرة ، قال : سمعتُ عُبيدَ الله بن أبي نُعْم يحدِّث . . .

قالَ أحمد : إنَّما هو عبد الرحمن بن أبي نُعم ، ولكنْ غُنْدَرٌ كذا قالَ .

العاشر

ما يتعلق بنقله عن مشايخه أجوبتهم عن أسئلة تُعرضُ عليهم عقب رواية الحديث ، أو فوائدَ عنهم ، أو أشياءَ عن مشايخهم . . .

وهذا بابٌ واسعٌ أيضاً تناولَه الإمامُ أحمد من مشايخه ، فنَقَلَ عنهم فوائدَ جَمَّةً قد نذكرُ بعضاً منها في غير هذا الموضع ، ولكن اخترنا هنا نماذجَ ممَّا نَقَلَ عنهم :

١- نقلُه عن مشايخه أجوبتَهم عن أسئلة تُعْرَضُ عليهم عقب رواية الحديث :

ففي الحديث رقم (١٧٦١٣) قالَ عقبَ حديثِ لهُشيم : وربَّما قيلَ لهُشيم : فلما قضى صلاته تحرَّف؟ فيقولُ : تحرَّفَ عن مكانه .

وفي الحديث رقم (٢٣٨٢٢) عن عبد الرزاق في حديثه شرحٌ وتفسيرٌ ، فقيلَ له : ممن التفسيرُ؟ قال : من قتادةَ ، زعمَ .

٢- ذكرُه بعضَ الفوائد من شيوخه تتعلَّقُ بالإسناد :

ففي الحديث رقم (١٨٥٣٤) قال يحيى بن سعيد القطان : مُطَرِّفُ أكبرُ من الحسن بعشرين سنة ، وأبو العلاء أكبرُ من الحسن بعشر سنين .

وفي الحديث رقم (١٩٣٠١) قالَ يزيد بن هارون : الصُّنَابِحِيُّ رجلٌ من بَجيلةَ من أحمس .

وفي الحديث رقم (٢٣٣٥٠) قالَ أبو معاوية : حدثنا الأعمش ، عن ابن بُريدة ، عن أبيه . قالَ أبو مُعاويةَ : ولا أُراه سمعَه منه .

قلت : يريدُ أنَّ الأعمش لم يسمع الحديث عن ابن بُريدة .

وفي الحديث رقم (١٦٥٧) قال سفيانُ بنُ عُيينةَ : حَجَّ بجالةُ معَ مُصْعَب سنة سبعين .

٣- نقلُه عن شيوخه شرحَ ألفاظ الحديث :

ففي الحديث رقم (١٩٦٨٥) قال وكيع عند الحديث :« ليُّ الواجد يُحِلُّ عِرْضَه وعقوبتَه» : (عرضه : شكايته ، وعقوبته : حبسه) .

وفي الحديث رقم (٢٢٥٧١) قالَ يزيد بن هارون عند الحديث :« وأمرني أن أمحق المزامير والكنارات » : (الكناراتُ : البرابط) .

وفي الحديث رقم (٧٥٧٣) قالَ يعقوبُ بنُ إبراهيم في حديث :« مَنْ أكَلَ من هذه الشجرة» ، (قال : يعني الثومَ) .

وفي الحديث رقم (٢٤٣٧٣) قال عبد الرزاق عند حديث : « الجارُ أحقُّ بسَقَبِه» : (والسَّقَبُ : القُربُ) .

وفي الحديث رقم (٢٤٩٦٦) قالَ سفيان بن عُيينةَ عند حديث : « جزاه الله خيراً من صاحبٍ ودخيلٍ » : (الدَّخيلُ : الضَّيفُ) .

وفي الحديث رقم (٢٠١٠٣) قالَ عفَّانُ : (مجرسة : معوَّدة) .

٤- نقلُه عن شيوخه النقلَ عن شيوخهم :

ففي الحديث رقم (٢٤٠٨٧) قال : حدثنا رَوحٌ ، حدثنا الأوزاعيُّ . . . فذكرَ الحديث . قالَ الأوزاعيُّ : (الغلوطات : شدادُ المسائل وصعابُها) .

وفي الحديث رقم (٢٦٠١) قال : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبةُ ، عن أبي بشر ، . . . فذكر الحديث . قال شعبةُ : فقلتُ لأبي البشر . ما المُحْكَمُ ؟ قال : المُفَصَّل .

٥- نقلُه عن شيوخه بعضَ المخالفات في الأسانيد :

ففي الحديث رقم (٢٦٠٨٣) قال : حدَّثنا عبدُ الرحمن قال : حدثنا سفيان ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة أنَّ النبي ﷺ لم يَصُم العَشْرَ . قالَ عبدُ الرحمن : وأسنده أبو عوانة عن الأسود .

قلت : يريدُ أنَّ أبا عوانة خالفَ في الإسناد ، فرواه عن الأعمش ، عن ، إبراهيم ، عن الأسود مرسلاً ، لم يذكر فيه عائشةَ .

٦- نقلُه عن مشايخه جوابَهم لسؤاله عقبَ الحديث :

ففي الحديث رقم (٢٠٥٤٧) قال : حدثنا داودُ بن عمرو ، حدثنا نافع بن عمر ابن جميل الجُمحي . . . فذكره .

قال عبدُالله بنُ أحمد : فقالَ له أبي : يا أبا سليمان ، في أيِّ سنةٍ سمعتَ من نافع بن عمر؟ قال : سنة تسعٍ وستين . سنةَ وقعة الحسن .

قلت : يريدُ سنة مئة وتسع وستين ، وذكرَ الوقعةَ لتحديد السنة دونَ المئة .

٧- نقلُه تأكُّدَ مشايخه من الرواية أمرفوعةٌ هي أم موقوفةٌ ؟

ففي الحديث رقم (١٩٧٧٥) قال : حدَّثنا أبو أحمد ، حدثنا بُريد بن عبد الله ، حدثنا أبو بُردةَ ، عن أبي موسى قال : تعاهدوا هذا القُرآنَ ، والذي نفسي بيده لهو أشَدُّ تفلُّتاً منْ أحدكم من الإبلِ من عُقُله .

قال أبو أحمد : قلتُ لبُريد : هذه الأحاديث التي حدَّثتني عن أبي بُردة ، عن أبي موسى ، عن النبي ﷺ ؟ قالَ : هي عن النبي ﷺ ، ولكن لا أقولُ لك .

٨- بيانُ مشايخه ما دلَّسَ مشايخُهم تدليساً خفياً في الحديث :

ففي الحديث رقم (٨٩٦٢) قال : حدثنا عفَّانُ ، قالَ : حدثنا أبو عوانةَ ، عن أبي إسحاقَ ، عن الأغرِّ أبي مسلم قال : أشهَدُ على أبي هُريرة وأبي سعيد أنَّهما شَهدا على رسول الله ﷺ أنَّه قال : إنَّ الله يُمهلُ حتى يذهبَ ثلثُ الليلِ ، ثم يهبط فيقول : هَلْ من داعٍ فيُستجابُ فيُغفر له؟

قال عفَّانُ : وكانَ أبو عَوانةَ حدَّثَ بأحاديث عن أبي إسحاقَ ، وبلغني بعدُ أنَّه قال : سمعتُها من إسرائيل ، وأحسبُ هذا الحديثَ منها .

٩- نقلُه عن شيخه إنكارَه الحديثَ على شيخه ، لأنَّه رواه على غير وجهه :

ففي الحديث رقم (٦٢٩٠) قال : يحيى بن سعيد : ما أنكرتُ على عبيد الله ابن عمر إلاّ حديثاً واحداً حديثَ نافعٍ ، عن ابن عُمَرَ ، عن النبيِّ ﷺ : لا تُسافر امرأةٌ سفراً ثلاثاً إلاّ مع ذي مَحْرَمٍ .

ثم ذكر أحمد بياناً لاحتمال هذا الرأي ، بأنه قد يُروى موقوفاً . فقال : وحدثناه عبد الرزاق ، عن العُمري ، عن نافع ، عن ابن عمر . ولم يرفَعْهُ .

١٠- نقلُه عن شيخه افتخارَه أنَّ مَنْ في طبقة مشايخه يسألُه عن الحديث :

ففي الحديث رقم (١١٠٤٩) قال : حدثنا سفيانُ ، عن ابن عجلان ، عن عياض بن عبدالله بن سعد بن أبي سرح ، سمعَ أبا سعيد قالَ : قالَ رسول الله ﷺ وهو على المنبر : « إنَّ أخوفَ ما أخافُ عليكم ما يُخرجُ اللهُ من نبات الأرض وزهرة الدنيا . . . »

قالَ سفيانُ : وكانَ الأعمشُ يسألُني عن هذا الحديث .

الحادي عشر
ما يتعلَّقُ بسماعه من شيخه أكثر من مرة

من المعلوم أنَّ المشاهير من المحدثين يُصيبُهم الطَّلَبَةُ من كُلِّ مكان وفي كُلِّ حين ، ولا يكادُ أحدُهم يتخصَّصُ في تدريس وتحديث طالب بعينه ؛ لذا يضطرُّ أن يُكَرِّرَ أحاديثَه في أحيان مختلفة حتى يُصيبها الطلابُ الذين وَفَدوا إليه للسماعِ ، فيسمعُ الذي داوَمَ عنده أحاديثَ كانَ قد سمعَها من قَبْلُ . ويجتهدُ الطلبةُ في تحصيل الحديث المكرَّر أيضاً حتى يثبُتَ عندهم ما حفظوا ، ونقرأُ كثيراً أنَّ بعضَهم كانَ يجلسُ إلى شيخه للمذاكرة ، وبهذا يمكنُ أن يطرُدَ الوهمَ عن حفظه وسماعه وذاكرة أستاذه ، هذا من جانب .

ومنْ آخرَ فإنَّ الطالبَ قد يَفِدُ على شيخه مرَّات ؛ مسافراً إليه ، فيسمعُ في الأولى أحاديث ، ويسمعُ في الأخرى أحاديث تكرَّرَ بعضُها من قبلُ ، ويسمعُ في الثالثة أحاديثَ يمكن أن تكونَ تكررت في المرتين السابقتين .

ومنْ هذا الباب نجدُ الإمامَ أحمد يتصيَّدُ السماعَ تلوَ السماعِ ليخلُصَ له الحديثُ في جانب الصحة من الوَهْم ، ويحرصَ على أن يذكُرَ الفروقَ بينَها . وأحياناً يحرصُ على التأكُّد من كتاب شيخه إذا تمكَّنَ من ذلك ، ليُقارنَ بينَ سماعه وكتاب شيخه ، فيذكر الفرقَ بينهما أيضاً ، وهذا من الدقة التي لا نجدُها إلاّ عند المتمكنين من أهلِ الحديث . وأمثلةُ ذلك كثيرة نذكُرُ منها :

١- ذكره السماع من شيوخه عدةَ مرَّات :

فممن ذكرَ تكرار السماع عنه : سفيانُ بن عُيينة في الأحاديث (١٦٥- ١٦٦ ، ٣٥٦٨ ، ٣٥٧٠ ،

٧٢٧٨ ، ٧٣٠٠ ، ٧٣٤٤ ، ١٢٠٩٨ ، ١٢١٠١ ، ١٦٥٦٦ ، ١٦٦٧٢ ، ١٦٨٥٨ ، ١٩١٣٢ ، ١٩٤١٥ ، ٢٣٤١٠ ، ٢٢٨٩٢ ، ٢٢٩٦٥ ، ٤٥٨١ ، ٢٤٥٩٩ ، ٢٤٦٠٠ ، ٢٧٥٣٧ ، ٢٧٥٥٥ ، ٢٧٦٨٢ ، ٢٧٧٨٤) .

وعبدُ الله بن يزيد أبو عبد الرحمن المقرىء ، في(٢٠٦) .

وعَفَّانُ بن مُسْلِم ، في الأحاديث (٢٧٠ ، ٨٥٢٩ ، ٩٠٢٤ ، ١١٥٥٦ ، ٢٣٣٢٨ ، ٢٣٤١٢) .

واسماعيلُ بن عُلَيَّةَ ، في الأحاديث (٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ١٥٠٤ ، ٣٣٧٧ ، ٢٠٦٥٦ ، ٢٠٦٦٥ ، ٢٣٨٨٩) .

وهُشيمُ بن بَشير ، في الأحاديث (١٨٠٢ ، ١٨٢٤٢ ، ١٩١٩٥ ، ١٩٢٤٠) .

ويحيى بنُ إسحاق ، في ا لأحاديث (٢٧٦٤ ، ٩٠٦٦) .

ووكيعُ بن الجَرَّاحِ في الأحاديث (٢٨٠٧ ، ٧٣٥٥ ، ١٧٧٤٤ ، ٢٣٣٦٧ ، ٢٣٦٦٢ ، ٢٣٦٦٣ ، ٢٣٩٣٨ ، ٢٦٢٨٢ ، ٢٧٦٣٧) .

وعبدُ الرزاق بن همَّام ، في الأحاديث (٣٠٦٥,٤٩٢٦ ، ٢٧٨١٦ ، ٢٧٨٢٢) .

ومؤمَّلُ بن إسماعيل ، في الأحاديث (٤٠٦٦ ، ٤٠٦٧,٥٩٠٩ . ٦٦٩٥) .

ويحيى بنُ سعيد ، في (١٥٣٧٥,٢٦١٣٠) .

وعبدُ الصَّمَد بن عبد الوراث ، في (١٦٤٨٠) .

وأسودُ بن عامر ، في (٢٢٧١٧) .

وحسينُ بن محمد ، في (٢٣٧٢٧) .

ورَوْحُ بن عُبادةَ ، في (٢٣٨٧٣) .

ويعقوبُ بن إبراهيم الزُّهْري ، في (٢٣٩٦٨) .

وكثيرُ بن هشام ، في (٢٦٩٦٧) .

ويزيدُ بن هارون ، في (٢٥٦١٠و٢٧٦٨٥) .

٢- تفصيلُه السماعَ من أجلِ ذكر الفائدة والخلاف ، لا من أجلِ فروق اللفظ فقط :

ففي الحديث رقم (٢٨٠٧ - ٢٨٠٨) السماعُ من وكيع مرتين ، مرةً قال : عن عكرمة ، عن ابن عباس . ومرةً جاءَ به عن عكرمةَ مرسلاً ، وعزا هذا إلى سماعه من كتابه« المصنَّف» . وقالَ أحمد : ثم جعلَه بعدُ عن ابن عباس .

وفي الحديث رقم (١٩١٩٥) قالَ : حدثنا هُشَيم ، حدثنا منصور ، عن ابن سيرين ، عن ابن العلاء بن الحضرمي (حدثنا به هشيم مرتين : مرةً عن ابن العلاء ، ومرةً لم يَصلْ) أنَّ أباه كتب . . . فذكره .

٣- بيانُه اختلافَ الحديث باختلاف مكان تحديث الشيخ به :

ففي الحديث رقم (٢٠٠٢٤) قال : حدثنا يزيدُ بن هارون ، أنبأنا عُيينةُ ، عن أبيه ، عن أبي بَرْزَةَ الأسلمي .

وقالَ يزيدُ ببغدادَ : بريدة الأسلميّ .

وفي الحديث رقم (٢٠٣٧٥) قال : حدثنا رَوْح من كتابه ، حدثنا سعيد بن أبي عَروبةَ . . . سام أبو العرب ، ويافث أبو الروم ، وحام أبو الحبش .

وقالَ رَوْحٌ ببغدادَ من حفظه : ولدُ نوح ثلاثة : سام وحام ويافث .

وفي الحديث رقم (٢٠١٧٦) قال : حدثنا روح ، حدثنا شُعبةُ . . . يُحبُّ أن يَرَى أَثَرَ نعمته على خلقه .

وقالَ روح ببغداد : يُحبُّ أن يَرَى أكثرَ نعمته على عبده .

وفي الحديث رقم (٢٥٦١٠) قال : حدثنا يزيد . . . وفيه : وتقسم .

وقال يزيدُ ببغداد : ويقسم .

٤- بيانُه الخلافَ الذي وَقَعَ في الحديث ، بينَ السماعِ والكتاب :

ففي الحديث رقم (١٩٧٠٠) قال : حدثنا روح . . . أشهَدُ لأفَضْتُ معَ رسول الله ﷺ . . .

وقالَ مرةً ، لوقفتُ معَ رسول الله ﷺ بعرفات . . .

قالَ الإمامُ أحمد : « حيثُ قالَ رَوْح : وقفتُ . . » أملاه من كتابه .

٥- ذكرُه السماعَ من شيخه أكثر من مرتين :

ففي الحديث رقم (٧٢٧٨) قال : سمعتُه أربعَ مرات من سفيان . . . ثم ذكرها .

وفي الحديث (١٦٥٦٦) قال : سمعتُه من سفيانَ ثلاثَ مرات . . .

الثاني عشر

ما يتعلق بالزيادات على الرواية من مشايخ آخرين من غير الإسناد ، أو تعقبهم على الرواية . وما يتعلَّقُ بتعليقه عن غير مشايخه المذكورين في الإسناد المذكور ، ليُبيِّنَ مَنْ وافقَ صاحبَ الرواية التي ذكرها :

وهذا البابُ يفيدُ في ربط الأحاديث والروايات بعضها ببعض ، فيتبيَّنُ من خلالها بعضُ الزيادات وبعضُ المخالفات ، وفوائدُ أُخرى ، وهذا البابِ يُظْهِرُ الإمامَ أحمد بمظهر الناقد في الرواية ، لا بمظهر الراوي والجامع في الرواية فقط . والأمثلةُ من الكتاب على هذا كثيرة ، نذكُرُ منها :

١- ذكرُه الخلافَ في لفظة عَقِبَ الحديث :

ففي الحديث رقم (١٦١٥٨) قال : حدثنا محمدُ بنُ عبد لله الزبيري ، قال : حدثنا . . . فذكره وفيه :« ودخلَ هو وقد أُتيَ بالجونية فعزلت . . . » .

قالَ الإمامُ أحمد : وقالَ غيرُ أبي أحمد(يريد الزبيري) : «امرأة من بني الجون يُقالُ لها : أمينة» .

وفي الحديث رقم (٢٢٣٦٤) قال :حدثنا عبد الرزاق . . . وفيه «كأغزر» .

قالَ الإمام أحمد : وقالَ حجَّاجٌ وروحٌ : « كأعَزِّ» .

٢- ذكرُه الخلافَ في رفعِ حديث ووقفه :

ففي الحديث رقم (١٥٥٠١ ، ١٦٧٢٩ ، ٢٣٥٨٨) قال : حدثنا عبد الرزاق وروح قالا : حدثنا ابنُ جُريج ، قالَ : أخبرني حسنُ بن مسلم ، عن طاووس ، عن رجل قد أدرك النبي ﷺ . . .

قالَ الإمامُ أحمد : ولم يرفعه محمدُ بن بكر .

٣- ذكرُه زيادات عن شيوخ آخرين :

ففي الحديث رقم (١٣٠٠٨) قال : حدثنا بَهْزُ بنُ أسَد أبو الأسود العَمِّي ، حدثنا حمادُ بنُ سلمة . . . فذكره وفيه : فقالَ رسولُ الله ﷺ : يا عبادَ الله أنا عبدُ الله ورسولُه ، يا معشرَ الأنصار ، أنا عبدُ الله ورسولُه ، فهزَمَ اللهُ المشركين (قال عفَّانُ : ولم يضربوا بسيف ولم يطعنوا برمح) وقالَ رسولُ الله . . .

وفي الحديث رقم (١٦٠٩٤) قال : حدَّثنا محمدُ بن بكر ، قال : حدثنا سعيدُ بن أبي عروبةَ . . . فذكره .

قالَ الإمامُ أحمد : وزاد فيها أبو العوَّام سادنُ بيتِ المقدس : والحرق والسيل .

وفي الحديث رقم (١٦٩١٢) قال : حدثنا ابنُ إدريس . . . فذكره . ثم ذكر زيادةً عن بَهْز وغُندر : (فرجَّعَ فيها) .

٤- ذكرُه موافقات عن شيوخ آخرين ، لأنَّ في الإسناد خلافاً :

ففي الحديث رقم (٢١٧٢٦) قال : حدثنا محمدُ بن عبيد ، حدثنا الأعمش ، عن زيد بن وهب ، عن أبي ذَرّ .

قالَ الإمام أحمد : وكذا قال أبو معاوية : « عن زيد» .

٥- ذكرُه نقصاً في بعض جُملِ الحديث لم يُذكر عند بعض المشايخ :

ففي الحديث رقم (٢٥٢٧٧) قال : حدثنا سُرَيج . . . فذكره .

ثم قال الإمام أحمد : وقالَ الهاشميُّ : بغريزة شاتهم ، وذكرَ نحوه إلاَّ ضُجاعةَ .

٦- ذكرُه الخلافَ في اسمِ راوٍ :

ففي الحديث رقم (١٧٣٤٥) قال : حدثنا زيدُ بنُ الحباب ، قال :حدثني عبدُ الرحمن بنُ شُريح ، قال : سمعتُ محمد بن سُمير الرُّعيني ، يقولُ : سمعتُ أبا عامر التُّجيبي . .

قال الإمامُ أحمد : وقالَ غيرُه : الجَنبي (يعني غير زيد : أبو علي الجَنْبي) .

وفي الحديث رقم (٢٤٩٩٠) قال : حدثنا أبو سلمة ، قال : حدثنا بكر بن مُضَر قال : حدثنا صَخْرُ بنُ عبدِ الرحمن بن حرملةَ . . .

قال أحمد : وقال قتيبةُ : صخر بن عبدالله .

٧- ذكرُه الخلافَ في لفظ الأداء :

ففي الحديث رقم (٢٠٨٥٣) قال : حدثَّنا سليمانُ بنُ داود ، حدثنا ثابت أبو زيد ، حدثنا عاصم الأحول ، حدثني فُضيل بن زيد الرَّقاشي . . .

قال الإمامُ أحمد : قال عبدُ الصَّمَدِ في حديثه : عن فُضيلِ بن زيد .(قلت : يُريدُ أنَّه عنعنَ)

٨- دخولُه على الإسناد ليُنَبِّهَ أنَّه هكذا سمعَه من شيخه ، وأنَّه مخالَفٌ فيه :

ففي الحديث رقم (١١٦١٤) قال : حدثنا يحيى بنُ آدم ، حدثنا مِسْعَرٌ ، عن عبد الملك بن مَيْسرةَ (قال أحمد : كذا قالَ يحيى بن آدم) عن قَزَعَة ، عن أبي سعيد الخُدري .

فدخولُه على الإسناد هكذا بسبب أنَّ سفيان (برقم ١١٠٥٥) وغيره رووا الحديث عن عبد الملك بن عُمير ، عن قزعة ، عن أبي سعيد الخُدري .

٩- تحديثُه الحديثَ لشيخٍ آخرَ ، وإثباتُ تعقيبه عليه :

ففي الحديث رقم (٢٠٥٢٩) قال : حدثنا عفَّان ، حدثنا شُعبةُ ، أخبرني عبدُ الملك بن عُمير ، قال : سمعتُ زيدَ بنَ عُقبةَ ، قالَ : سمعتُ سَمُرَةَ بن جندب أنَّ النبيَّ ﷺ قال : « المسائلُ كُدوحٌ يَكْدَحُ بها الرجلُ وجهَه ، فمن شاءَ أبقى على وجهه ، ومَنْ شاءَ تركَ ، إلاَّ أن يَسأل الرجلُ ذا سُلطان ، أو يسألَ في الأمر لا يجدُ منه بُدّاً » .

قالَ الإمام أحمد : فحدَّثتُ به الحجَّاج ، فقالَ : سَلْني فإنِّي ذو سُلطان .

الثالث عشر

ما يتعلّق بذكرِ فوائد عن بعض الرواةِ من بعض الأئمة المذكورين في الإسناد

والإمامُ أحمد كغيره من الأئمة لم يكن ليُهملَ بعضَ الفوائد والعِلَلِ ممن تقدّمه أو عاصَره من المشايخ ، وكانَ إذا استفادَ أمراً عزاه إلى صاحبِه ، ونجدُ أمثلةً في المسند يعزو فوائد في غاية الأهميةِ إلى شُعبةَ ، وعلي بن المديني وغيرهما .

نذكرُ منها – وقد يأتي أمثلةٌ أُخرى أبواب أخرى تناسبُ ذكرها هناك أكثر :-

١- ذكرُ شُعبةَ عقبَ الحديث وجهَ جمعِ الراوي لعددٍ من المشايخ وأنه إنّما سمعَه من واحد :

ففي الحديث رقم (٢٥٩٨) قال : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شُعبةُ ، عن عبد الملك بن مَيْسرةَ ، عن طاووس وعطاء ومجاهد ، عن رافع بن خَديج . . .

قالَ شُعبةُ : وكانَ عبدُ الملك يجمعُ هؤلاءِ : طاووساً وعطاءً ومجاهداً ، وكانَ الذي يُحَدِّثُ عنه مجاهد . قالَ شعبةُ : كأنّه صاحبُ الحديث .

٢- ذكرُ شُعبةَ عقبَ الحديث أنَّ قطعةً من الحديث قالَها أحدُ الرواةِ نُسبت خطأً إلى راوٍ آخرَ :

ففي الحديث رقم (١٦٩٨٣) قال : حدَّثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شُعبةُ (ح) وحجاج قال : حدثني شعبةُ قالَ : سمعتُ قتادةَ يُحدِّثُ عن أبي الطُّفيل

(قال حجّاج في حديثه : قال سمعتُ أبا الطُّفيل) قالَ : قَدِمَ معاويةُ وابنُ عباس فطافَ ابنُ عباس فاستلم الأركانَ كُلَّها ، فقال له معاويةُ : إنّما استلمَ رسولُ الله ﷺ الرُّكنين اليمانيين . قال ابن عباس : ليس من أركانه شيءٌ مهجورٌ .

قالَ حجاج : قالَ شُعبةُ : الناسُ يختلفونَ في هذا الحديث ، يقولون : معاوية هو الذي قالَ : ليس من البيتِ شيءٌ مهجورٌ ، ولكنَّه حفظَه من قتادةَ هكذا .

٣- بيانُ بعضِ الرواةِ أنّه لم يسمع من شيخه غيرَ هذا الحديث :

ففي الحديث رقم (١٧٥٥٠) قال : حدثنا أبو عبد الرحمن ، حدثنا ابنُ لهيعة ، عن أبي قَبيل قال : لم أسمع من عُقبةَ بنِ عامر إلاّ هذا الحديث .

٤- نقلُه في الإسناد عن بعضِ الرواةِ مادةً تتعلّقُ بالجرح والتعديل :

ففي الحديث رقم (١٩٣٠٧) قال : حدثنا محمد بن مقاتل المروزي ، أخبرنا عبادُ بن العوَّام ،

حدثنا الحجاج ، عن عبد الله بن عبد الله مولى بني هاشم (قال : وكانَ ثقةً ، قال : وكانَ الحكم يأخذ عنه) ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن أسيد بن حضير . . فذكرَ الحديث .

٥- نقلُه عن أقرانه التعريفَ ببعض الرواة :

ففي الحديث رقم (٢٢١٣٠) قال : حدثنا عارم بنُ الفضل ، حدثنا معتمر ، عن أبيه قال : سمعتُ أبا تميمةَ يُحدِّثُ عن أبي عثمانَ النَّهدي ، يُحدِّثه أبو عُثمانَ عن أسامةَ بن زيد . . . فذكره .

قالَ أحمد : قالَ عليُّ بن المديني : هو السليُّ من عنزةَ إلى ربيعةَ ، يعني أبا تَميمةَ السلي .

٦- نقلُه عن بعض الرواة إنكارَه لحكم أو فَهْم في حديث :

ففي الحديث رقم (٣٤٥٢) قال : حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله ابن عبد الله بن عُتبةَ ، عن ابن عباس قال : مَرَّ رسولُ الله ﷺ بشاةٍ لميمونةَ ميتةٍ ، فقالَ : ألا استمعتُم بإهابها ؟ قالوا : وكيفَ ، وهي ميتةٌ ؟ قال : إنَّما حُرِّمَ لحمُها .

قالَ معمر : وكانَ الزُّهْريُّ يُنكر الدِّباغَ ، ويقولُ : يُستمتَعُ به على كُلِّ حالٍ .

٧- النقلُ عن بعض الرواة الرأيَ الفقهي استئناساً بالحديث :

ففي الحديث رقم (٢٦٤٦) : حدثنا عَفَّان ، حدثنا همام ، حدثنا قتادةُ ، عن سعيد بن المسيب ، عن ابن عباس أنَّ رسولَ الله ﷺ قال : « العائدُ في هبته كالعائد في قَيْئِه » .

قالَ قتادةُ : ولا أعلمُ القَيْءَ إلاَّ حراماً .

٨- النقلُ عن بعض الرواة توضيحَ الحديث :

ففي الحديث رقم (٢٨٦٠) قال : حدثنا عبدُ الرزاق ، قال : حدثنا معمر ، عن الزُّهري ، عن عبيد الله بن عبدالله بن عُتبةَ ، عن ابن عباس ، عن رسولِ الله ﷺ قال : أقرأني جبريلُ على حرفٍ ، فراجعتُه ، فلم أزلْ أستزيدُه ويزيدُني ، فانتهى إلى سبعة أحرف .

قالَ الزُّهْريُّ : وإنَّما هذه الأحرفُ في الأمرِ الواحد ، وليس يختلفُ في حلالٍ ولا حرامٍ .

٩- النقلُ عن بعض الرواة شرحَ بعضِ ألفاظ الحديث :

ففي الحديث رقم (٤١٨١) قال : حدثنا حجاج ، حدثنا شُعبةُ ، عن أبي التياحِ ، عن رجلٍ من طَيِّىء ، عن عبد الله قال : نهانا رسولُ الله ﷺ عن التبقّرِ في الأهلِ والمالِ . . فذكر .

قالَ شعبةُ : فقلتُ لأبي التياح : ما التبقُّرُ ؟ فقال : الكثرةُ .

١٠- سؤالُ بعضِ الرواة لشيخه : مَنْ يُقصد بهذا الحديث؟

ففي الحديث رقم (٧٥٥٧) قال : حدثنا أبو كامل ، حدثنا زُهير ، حدثنا سُهيلُ بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هُريرة قال : قالَ رسولُ الله ﷺ : « إذا لقيتموهم في طريق فلا تبدؤوهم بالسلام ، واضطرُّوهم إلى أضيقها » .

قال زُهير : فقلتُ لسُهيل : اليهود والنصارى ؟ فقال : المشركون .

١١– بيانُ بعض الرواة الوهمَ الذي وَقَعَ فيه شيخُه أو مَنْ هو أعلى منه :

ففي الحديث رقم (٧٦٥٨) قال : حدثنا عبدُ الرزاق ، حدثنا معمر ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن أبي هُريرة قال : أوصاني النبيُّ ﷺ بثلاث ، لستُ بتاركهنَّ في حَضَر ولا سَفَر ، نوم على وِتْر ، وصيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الضُّحى .

قال : ثم أوهمَ الحسنُ بعدُ ، فجعَلَ مكانَ «الضحى» : «غُسلَ يوم الجمعة» .

١٢– ذكرُ بعض الرواة أنه سمعَ الحديث أيضاً من شيخ شيخه ، فلم يُنكر عليه رفعَ الحديث :

ففي الحديث رقم (٨٨١٥) قال : حدثنا عارم ، قال : حدثنا عبدُ الله بنُ مبارك ، قالَ : أخبرني محمدُ بن عَجْلان ، عن ربيعة ، عن الأعرج ، عن أبي هُريرة ، عن النبي ﷺ قال : وقد سمعتُه من ربيعةَ فلم أُنكر) قال : « المؤمنُ القويُّ خيرٌ أو أفضلُ وأحبُّ إلى الله عز وجَلَّ من المؤمنِ الضعيف ... » .

وانظر (٩٢٩٠) قريباً منه في هذا الباب .

١٣– بيانُ بعض الرواة أنَّ الحديثَ كانَ في مناسبة ما :

ففي الحديث رقم (٨٨١٦) قال : حدثنا عارم ، قال : حدثنا مُعتمرُ قال : وحدثني أبي ، عن بركةَ ، عن بشير بن نَهيك ، عن أبي هُريرة قال : كانَ رسولُ الله ﷺ يرفَعُ يديه في الدعاء حتى أرى بياضَ إبطيه .

قال أبو المعتمر : لا أظنُّه إلاَّ في الاستسقاء .

١٤– بيانُ الراوي أنَّه سمعَ الحديثَ صغيراً :

ففي الحديث رقم (٩٤٢٧) قال : حدثنا علي بن عبدالله ، حدثنا حفص ابنُ غياث بن طَلْق بن معاوية النَّخَعيُّ ، قال : سمعتُ طَلْقَ بنَ معاوية قال : ... فذكر الحديث .

قالَ حفصٌ : سمعتُ هذا الحديثَ منذُ ستين سنة ولم أبلُغْ عشرَ سنين . وسمعتُ حفصاً يذكُرُ هذا الكلامَ سنة سبعٍ وثمانين ومئة .

١٥– وصفُ الراوي للحديث :

ففي الحديث رقم (١٩٩٧٥) قال : حدثنا يونسُ بن محمد ، قال : حدثنا حمادُ بن زيد ، حَدثنا غيلانُ بن جرير ، عن أبي بُردَةَ ، عن أبي موسى قال : دخلتُ على رسولِ الله ﷺ وهو يستاكُ ، وهو واضع طرفَ السواكِ على لسانه يستنُّ إلى فَوْقُ .

فوصفَ حمادُ كأنَّه يرفَعُ سواكَه . قال حماد : ووصفَه لنا غيلانُ ، قال : كانَ يستَنُّ طولاً .

الرابع عشر

ما يتعلق ببيان الأسباب في قَبولِ الرواية أو رَدِّها أو وقفها عند بعض الأئمة

ونستفيدُ من الأحاديث المعروضة في المسند أيضاً بعضَ طرائقِ النقد والتعليل التي سارَ عليها المحدثون المجتهدون في هذا الباب ، والدقةَ التي يحتاطونها لبيان الإسناد على وجهه ، نذكُرُ من هذا أمثلةً عن شُعبةَ بن الحجاج ، نقلَها الإمامُ أحمد عنه ضمن الحديث المذكور في «المسند» :

١- بَيانُه الأسبابَ في قبولِ الرواية : أنَّ الراويَ الذي جاءَ بها تُوبعَ من الثقات عليها :

ففي الحديث رقم (١١٨١) قال حدثنا محمدُ بن جعفر ، حدثنا شُعبةُ ، عن سُليمانَ ، عن سعد ابن عَبيدة ، عن أبي عبد الرحمن السُّلميِّ ، عن عليٍّ ، عن النبي ﷺ أنَّه كانَ في جنازة . فأخذَ عوداً يَنْكُتُ في الأرضِ ، فقالَ : ما منكُم من أحد إلاَّ قد كُتبَ مقعدُه من النار ، أو من الجنة ، قالوا : يا رسولَ الله ، أفلا نَتَّكلُ ؟ قال : اعملوا فكُلٌّ مُيَسَّرٌ : ﴿ فأمَّا من أعْطَى واتَّقَى وصدَّقَ بالحُسْنَى فسَنُيَسِّرُه لليُسْرى . وأمَّا مَنْ بَخلَ واستغنى وكَذَّبَ بالحُسْنَى فسَنُيَسِّرُه للعُسْرى ﴾ .

قالَ شعبةُ : وحدَّثني به منصورُ بنُ المعتمر ، فلم أُنكر من حديث سليمان شيئاً .

وفي الحديث رقم (١٦٣٦) قال : حدَّثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شُعبةُ ، أخبرني الحَكَمُ بنُ عُتيبةَ ، عن الحَسَنِ العُرَني ، عن عَمرو بن حُرَيث ، عن سعيد ابن زيد ، عن النبي ﷺ ..

قالَ شعبةُ : لمَّا حدَّثني به الحكم لم أُنكرْهُ من حديث عبد الملك .

٢- بيانُه الأسبابَ في وقف الرواية :أنَّها تُروى من غير وجه موقوفةً :

ففي الحديث رقم (٢٦١٩) قال : حدَّثنا عَتَّاب ، حدثنا عبدُ الله ، قال : أخبرنا شُعبةُ ، عن الحكَمِ ، عن ميمونِ بن مِهْرانَ ، عن ابنِ عباس أنَّه نهى عن كُلِّ ذي ناب من السِّباعِ وذي مخْلَب من الطَّيْر .

قالَ : رفعَه الحَكَمُ ، قالَ شُعبةُ : وأنا أكرَهُ أن أُحَدِّثَ برفعه ، قال : وحدَّثني غَيْلانُ والحجاجُ عن ميمون بن مهران ، عن ابن عباس : لم يرفَعْهُ .

٣- بيانُه العلةَ الخفيَّةَ في ضعف الإسناد : أنَّ الضعفَ من راوٍ خرجَ من الإسناد :

ففي الحديث رقم (٢٤٤١١) قال : حدَّثنا أبو قَطَن قال : ذكرَ رجلٌ لشُعبةَ : الحكمَ ، عن ابن أبي ليلى ، عن بلال : فأمرني أنْ أثوبَ في الفجر ونهاني عن العشاء .

فقالَ شعبةُ : لا والله ، ما ذكرَ ابنُ أبي ليلى ولا ذكرَ إلاَّ إسناداً ضعيفاً . قال : أظُنُّ شعبةَ قال : كنتُ أُراه رواه عن عمرانَ بن مسلم .

الخامس عشر

ما يتعلق بذكرِ تعليقاتٍ وزياداتٍ عن بعض الرواة ممن لم يُذكروا في الإسناد

١- ذكرُه زياداتٍ على الرواية المذكورة من رواةٍ آخرين لم يذكروا في الإسناد :

ففي الحديث رقم (٢٠١٠٣) قال : حدثنا عَفَّان ، حدثنا حمادُ بن زيد ، حدثنا أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أبي المهلَّبِ ، عن عمرانَ بنِ حُصَين . . . فذكر الحديث .

قالَ أحمد : وقالَ وُهيب - يعني ابن خالد - : وكانت ثقيفُ حلفاءَ لبني عقيل . وزادَ حماد بن سلمة فيه : وكانت العضباءُ داجناً لا تُمنع من حوضٍ ولا نَبْتٍ .

٢- ذكرُه مفارقاتٍ وخلافاتٍ بينَ الرواةِ : بينَ مذكورٍ في الإسناد ، وخارجٍ عنه :

ففي الحديث رقم (٢١١٠٩) قال : حدثنا عَفَّانُ ، حدثنا أبوعوانةَ ، عن سِماكٍ ، عن جابرِ بن سَمُرةَ قال : ماتَ بَغْلٌ (وقال حمَّادُ بن سلمة : ناقةٌ) عند رجلٍ ، فأتى رسولَ الله ﷺ يستفتيه . فزعَمَ جابرُ بنُ سَمُرة أنَّ رسولَ الله ﷺ قال لصاحبِها ، أَمَا لَكَ ما يُغنيك عنها؟ قال : لا . قال : اذهب فكُلْها .

وسياق آخر في الحديث رقم (٢٣٩٦٣)

٣- ذكرُه موافقاتٍ : بين مذكورٍ في الإسناد ، وخارجٍ عنه .

ففي الحديث رقم (٢١٧٧٣) قال : حدثنا حجَّاج وهاشم قالا : حدثنا ليث ، حدثني يزيد بن أبي حبيب ، عن ابن شماسة : أنَّ معاويةَ بن حديجٍ مرَّ على أبي ذرٍّ وهو قائمٌ عند فرسٍ له . . .

قالَ أحمد : ووافقَه عمرو بن الحارث : عن ابن شماسة . وانظر الحديث (٢١٨٢٩) ففيه الموافقتان ومخالفةُ عبد الحميد بن جعفر لهما .

السادس عشر

ما يتعلق بالدقة في نَقْلِ الإمامِ أحمد للحديث مَتناً وإسناداً

وهذا من أوسع الأبواب ذِكْراً لو أردْنا إحصاءَه ، لأنَّ المسند كُلَّه ينبىءُ عنه ، لذا لَنْ نتناولَ فيه ما قَدْ فُرِغَ منه ، وما من الضرورة علمُه ، وأكتفي بذكرِ نماذجَ جانبية لم يكثُر تردادُها في المسند ، تُشيرُ إلى الدقة التي حَرِصَ عليها المصنِّفُ ، فمن ذلك :

١- اهتمامُه بألفاظ الحديث من حيثُ الشكُّ في بعضِ الألفاظ :

ففي الحديث رقم (١٢٩٩) قال : حدثَّنا محمدُ بن جعفر ، حدثنا شُعبةُ ، عن سليمان ، عن أبي الضُّحَى ، عن شُتَير بن شَكَل ، عن عليّ ، عن النبي ﷺ أنه قالَ يومَ الأحزاب : حَبَسُونا عن صلاة الوُسْطى : صلاة العصر ، حتى غَرَبَت الشمسُ ، ملأ اللهُ قبورَهم وبيوتَهم أو قبورَهم وبطونَهم ناراً .

قالَ شعبةُ : ملأ اللهُ قبورَهم وبيوتَهم ، أو قبورَهم وبطونَهم ناراً . لا أدري أفي الحديث هو أم ليس في الحديث ؟ أشُكُّ فيه .

٢- ذكرُه التوهُّمَ وعدمَ الجزم من أحدِ الرواةِ في بعضِ الحديث :

ففي الحديث رقم (١٥٦١) قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن موسى الجُهَني ، حدثني مُصْعَبُ ابن سعد ، عن أبيه . . . فذكر في الحديث : « اللهُمَّ اغفِرْ لي وارحَمْني وارزُقْني واهدني وعافني » .

ثم أوردَ الحديث برقم (١٦١١) عن عبد الله بن نُمير ، قال : حدثنا موسى الجُهَني . . . فذكره .

قالَ ابنُ نُمير : قالَ موسى : أمَّا « عافني » فأنا أتوهَّمُ ، وما أدري .

٣- بيانُه الشكَّ من شيوخه أو الرواة في الرفعِ وبعض الإسناد وغيرهما :

ففي الحديث رقم (١٠١٢٣) قال : حدثنا يحيى ، عن سُفيان ، عن مُزاحم بن زُفَر ، عن مجاهد ، عن أبي هُريرةَ ، عن النبي ﷺ فيما أعلم (شَكَّ يحيى) قال : دينار أنفقتَه في سبيل الله عزَّ وجَلَّ . . .

وفي الحديث رقم (١١٣٤٢) قال : حدثَّنا عبد الرزاق ، حدثنا مَعْمَرٌ ، عن الزُّهري ، عن عُبيد الله بن عبد الله أو عطاء بن يزيد (معمرٌ شَكَّ) ، عن أبي سعيد الخُدري . . .

وفي الحديث رقم (٧٣٩٤) قال : حدثنا ابنُ إدريس ، قال : سمعتُ سُهيلَ بنَ أبي صالح يذكُرُ عن أبيه ، عن أبي هُريرة قال : قالَ رسولَ الله ﷺ : « إذا صليتُم بعدَ الجمعة فصلُّوا أربعاً ، فإنْ عَجِلَ

بك شيءٌ ، فصلِّ ركعتين في المسجد ، وركعتين إذا رَجَعْتَ » .

قالَ ابنُ إدريس : لا أدري هذا في حديث رسول الله ﷺ أَمْ لا ؟

وفي الحديث رقم (١١٤١٨) قال : حدَّثنا محمد بن جعفر ، حدَّثنا شُعبةُ ، حدَّثنا يزيدُ بنُ أبي زياد ، عن مجاهد ، عن أبي سعيد الخُدري ، عن رسول الله ﷺ . (وقالَ مرةً أخرى : أحسبُه عن أبي سعيد) أنه قال : لا يدخُلُ الجنةَ مَنَّانٌ ولا عاقٌ ولا مدمنٌ» . وفي الحديث رقم (١١٨٨٠) قال : حدَّثنا روح ، حدثنا مالك بن أنس ، عن إسحاقَ بن عبدِ الله بنِ أبي طَلحةَ أنَّ رافعَ بن إسحاقَ أخبرَه قال : دخلتُ أنا وعبدُ الله بنُ أبي طَلْحةَ على أبي سعيد الخُدْري نعودُه ، فقالَ لنا أبو سعيد : أخبرنا رسولُ الله ﷺ أنَّ الملائكةَ لا تدخُلُ بيتاً فيه تماثيلُ أو صُورةٌ . شَكَّ إسحاقُ ، لا يدري أيتهما قالَ أبو سعيد)

وفي الحديث رقم (١٠٦٠٩) : ولا أعلمه إلاَّ رفعه . وفي الحديث رقم (١١١٧٣) قال : أحسبُه قد رفعَه . وفي الحديث رقم (١١٥٢٨) قال : لا أعلمُه إلاَّ قالَ : الفطر والأضحى . وفي الحديث رقم (١٢٠٦٧) قال : وأحسبُ هذا عن أنس .

٤- نقلُه « إنْ شاء الله» من بعض الرواةِ على الترجيح في الحديث ، ليُظهرَه بالصورةِ التي عليها نُقلَ :

ففي الحديث رقم (١٠١١٦) قال : حدثنا يحيى ، عن محمد بنِ عمرو ، عن أبي سلمةَ ، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، عن أبي هُريرة إنْ شاءَ الله ، عن النبي ﷺ قال : « صلاةٌ في مسجدي هذا أفضَلُ من ألف صلاةٍ فيما سواه إلاَّ المسجدَ الحرام » .

وفي الحديث رقم (١٠١٢٥) قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن مالك قال : حدَّثني الزُّهري ، عن سعيد بن المسيَّب ، عن أبي هُريرة ، عن النبي ﷺ قال : « فضلُ صلاةِ الجماعةِ على صلاةِ الرجلِ وحدَه خمسةٌ وعشرونَ جُزءاً » . قالَ يحيى : إنْ شاءَ الله .

وفي الحديث رقم (٢٤٥٨١) قال : حدثنا سفيانُ ، عن الزُّهري ، عن عَمْرةَ ، عن عائشةَ ، عن النبي ﷺ : « دخلتُ الجنَّةَ فسمعتُ فيها قراءةً ، قلتُ : مَنْ هذا؟ قالوا : حارثةُ بنُ النعمان ، كذاكم البرُّ ، كذاكم البرُّ » .

وقال مرةً : عن عائشةَ انْ شاء الله .

وكذا في الأحاديث ذات الأرقام :(٧٢٨٥) ، (٧٣٥٥) ،(٧٩٦٧) .

٥- دقتُه في التفرقة بينَ ما سمعَ وما قُرىءَ على شيخه :

ففي الحديث رقم (٢٧٣٤٥) قال : حدثنا سُفيانُ ، عن ابنِ الأصَمِّ (قالَ أحمد : وقُرِئ على سفيانَ : اسمُه عُبيد الله بن عبدالله بن أخي يزيد بن الأصَمِّ) ، عن عَمِّه ، عن ميمونة وهي خالته . . .

٦- بيانُه الإسقاطَ في الإسناد أنَّه هكذا سمعَه حتى لا يلتبسَ الأمرُ على السامع ، فيظنَّ أنَّهُ سقطَ سَهْواً أو أغفَلَه الناسخُ :

ففي الحديث رقم (١٦٦٠٥) قال : حدثنا عبدُ الله المقرِئ ، قال : أخبرنا سعيدُ ابنُ أبي أيوبَ ، قال : حدَّثني يزيدُ بنُ أبي حبيب ، عن بُكير بن عبدالله بن الأشَجِّ ، عن سليمان بن يسار ، عن عبد الرحمن بن جابر بن عبدالله ، عن أبي بُردةَ بنِ نيار ، قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « لا يُجْلَدُ فوقَ عشرةِ أسواط ، فيما دونَ حَدٍّ من حدودِ الله عَزَّ وجَلَّ » .

قالَ عبدُ الله : قالَ أبي : كذا قالَ لنا ، لم يَقُل : « عن أبيه » .

٧- تحديثُه على التوهُّم ، ولو لم يكن دقيقاً لما لجأ إليه :

ففي الحديث رقم (١٤٦١٩) قال : حدثنا ابنُ عُلَيَّةَ أو غيرُه ، حدثنا أيوبَ . . . فذكره .

٨- نقلُه عن شيخه أنَّ شيخه تصرَّفَ بالحديث فاختصرَه :

ففي الحديث رقم (٨٠٧٤) قال : حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر ، عن ابن طاووس ، عن أبيه ، عن أبي هُريرة قال : قالَ رسولُ الله ﷺ : « مَنْ حَلَفَ ، فقال : إنْ شاء الله ، لم يَحْنَثْ »

قالَ عبدُ الرزاق : وهو اختصرَه ، يعني مَعْمراً .

السابع عشر
ما يتعلق بالأسباب التي منعته أنْ يسمعَ بعضَ الأحاديث ، وفاتَتْهُ

أفادَ الإمامُ أحمد رحمه الله بعضَ الأسباب التي منَعَتْه أنْ يسمعَ من شيخه بعضَ حديثه . . . ومثلُ هذا أَوْلَى أنْ يُذكَرَ في العلَلِ لا في المسند ، ولأهميةِ ذاك التنبيه آثَرَ أنْ يكونَ له موضعٌ في « المسند» حتى يُعْلَمَ فيه مثلُ ذاك الإعراض .

ففي الحديث رقم (١٤١٨٤) قال عبدُ الله : حدثني أبي أنَّ عقيلَ بن مَعْقِلٍ - هو أبو إبراهيم بن عقيل - قالَ أبي : ذهبتُ إلى إبراهيمَ بن عقيل وكانَ عَسِراً لا يوصَلُ إليه ، فأقمتُ على بابه باليمن يوماً أو يومين ، حتى وَصَلْتُ إليه ، فحدَّثني بحديثين ، وكانَ عنده أحاديثُ وهب عن جابر ، فلم أقدرْ أن أسمعَها من عُسْرِه ، ولم يُحدثنا بها إسماعيلُ بنُ عبد الكريم ، لأنه كانَ حيّاً ، فلم أسمَعْها من أحد آخَر .

وفي هذا الخبرِ فوائدُ عدّةٌ ، منها :

١- أنّه لم يسمع من إبراهيم بن عقيل بن معقل بن مُنَبِّه الصَّنعانيِّ إلاَّ حديثين ، وذلك لعُسْرِه . وكانَ ذلكَ في رحلةِ الإمام أحمد إلى اليمن لَمّا لازَمَ عبدَ الرزاق . وقد جاءَ هذا الخبرُ بينَ أحاديثِ عبد الرزاق ، ولا علاقةَ بينَهما إلاَّ أنّه بَلَديُّه .

٢- أنَّ إبراهيم بن عقيل هذا هو ابنُ عَمِّ إسماعيل بن عبدالكريم ، وكانَ أكبر منه يُحَدِّثُ عنه إسماعيلُ بأحاديثِ عَقيل بن مَعْقل ، عن وهبِ بن مُنَبِّه ، عن جابر . وكلاهما (إبراهيم وإسماعيل) كانا في بلدٍ واحد . فلم يسمَعْ الإمام أحمد هذه الأحاديث من إسماعيلَ مع إمكانية ذلك ، لأنَّ مصدرَ هذه الأحاديث موجود ، وهو إبراهيمُ بن عقيل بن مَعْقل ، فلا يَلْجَأُ إلى النزولِ معَ إمكانِ العُلُوِّ . فلمَّا سافَرَ الإمام أحمد وماتَ إبراهيمُ ، لم يتمكَّنْ أن يَرَى ويلتقيَ بإسماعيلَ بن عبد الكريم ، فمات إسماعيل سنة(٢١٠) فلم يتمكَّنْ أحمد من تحصيلها ، لا من هذا ولا من ذاك . فافتقدها !!

الثامن عشر

ما يتعلَّقُ بالتعريف بالصحابيِّ صاحب المسند الجزئي في « المسند » لأحمد ، في بدايته أو نهايته

ونجدُ أنَّ الإمام أحمد رحمه الله لم يُخْلِ كتابَه من فوائد عن الصحابيِّ نفسه أحياناً ، وكانَ النَّفَسُ أغلبَ في بداية كتابه ، فأوردَ عن بعضهم الآثارَ التي تُفيدُ المقصودَ من التعريف به ، وخرجَ عن خُطَّة الكتاب الكلية ، وكأنَّ هذه كانت فكرتَه قبلَ أن يبدأ في طيَّاتِ كتابه بالتوسُّع .

فهذا مثلاً مسند عثمان بن عَفَّان ، فقد أوردَ في آخره أحاديثَ تَدُلُّ على سيرته وليست من مرفوعاته ، وأكثرُ ما ذُكِرَ منها من زيادات عبد الله بن أحمد على أبيه .

ففي آخره فصلٌ من أخبار عثمان ، ترتيبُه كالآتي :

الحديث (٥٣٧) من الزوائد -(٥٣٨) : ما خَضَبَ عثمانُ قطُّ - (٥٣٩) من الزوائد- (٥٤٠) سمعتُ عثمانَ بن عفَّانَ وهو على المِنْبَر ، والمؤذنُ يُقيمُ الصلاةَ ، وهو يستخبرُ الناسَ ، يسألُهم عن أخبارهم وأسعارهم - (٥٤١-٥٤٢) من الزوائد - (٥٤٣) عن الحسنِ وذكرَ عثمانَ وشدَّةَ حيائه ، فقالَ : إنْ كانَ ليكونُ في البيتِ والبابُ عليه مُغْلَقٌ ، فما يَضَعُ عنه الثوبَ ليفيضَ عليه الماء ، يمنعُه الحياءُ أنْ يُقيم صُلْبَه - (٥٤٤) وَلِيَ عثمانُ ثِنْتَيْ عشرةَ سنة ، وكانت الفتنةُ خمسَ سنين - (٥٤٥) قُتِلَ عثمانُ يوم الجُمعة لثمان عشرة مضَتْ من ذي الحجة ، سنة خمسٍ وثلاثين ، وكانت خلافتُه ثنتي عشرة سنة

إلاَّ اثني عشر يوماً -(٥٤٦) من الزوائد-(٥٤٧) أنَّ عثمانَ قُتِلَ وهو ابنُ تسعين سنةً أو ثمان وثمانين - (٥٤٨) من الزوائد (٥٤٩) صَلَّى الزُّبير على عثمانَ ودَفَنَه ، وكانَ أَوْصَى إليه-(٥٥٠) قُتِلَ عثمانُ سنة خمس وثلاثين ، فكانت الفتنةُ خمس سنين ، منها أربعةُ أشهُر للحسنِ رضي الله عنه - (٥٥١) كُنَّا نُباب عثمانَ في عَشْرِ الأَضْحَى - (٥٥٢-٥٥٥) من الزيادات أحاديث مرفوعة مستدركة - (٥٥٦) حديث يشترك في روايته عبدُ الله وأحمد- (٥٥٧) من الزوائد في سيرة عثمان- (٥٥٨-٥٦١) أحاديث مرفوعة مرَّت من طُرق أخرى - نهاية المسند .

وفي بداية مسند أُبيِّ بن كعب (٢١٣٩٩) قال : حَدَّثنا يعقوبُ بنُ إبراهيمَ بنِ سعد ، عن أبيه ، عن محمد بنِ إسحاقَ ، فيمن شَهِدَ بدراً : أُبيُّ بنُ كعبِ بن قيس بن عُبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجَّار . . .

التاسع عشر

ما يتعلَّقُ بتفصيل الراوي وبيان حاله

وهذا من أهمِّ الأبواب التي تُظهر قيمة الإمام أحمد النقدية ، وقد تُوُسِّعَ في الأخذ عنه في كتب العِلَلِ ، أكانت المنقولة عنه ، أم التي ذكرَتْ بعضَ أقواله ضمن أقوال أُخرى ، ولم يُذْكَرْ في المسند إلاَّ نماذجُ من الكَمِّ الهائل الذي يُعرَفُ به الإمام أحمد عَبْرَ تلامذته . وأنواعُ هذا الباب يمكنُ تعدادُها بالآتي :

١- بيانُه للجرح والتعديل في بعض الرواة :

ففي الحديث رقم (٥٦٧٤) قال : حدثنا أبو النضر ، حدثنا أبو عقيل (قالَ أحمد : وهو عبدالله بن عَقيل ، صالحُ الحديث ثقةٌ) ، حدثنا عمر بن حمزة ، عن سالم . . . فذكره . وبنحوه برقم (٢٥٧٥٨) .

وفي الحديث رقم (١٨٩٠٧) قال : ورواه عن (عبدالله بن عبد الله الرازي) آدمُ وسعيدُ بن مسروق ، وكانَ ثقةً .

وفي الحديث رقم (٢٤٧٢٥) قال : حدثنا يحيى ، عن عبد الرحمن بن عمّار (قالَ عبدُ الله : قالَ أبي : وكانَ ثقةً ، ويُقالُ له : ابنُ عمار بن أبي زينب مدينيٌّ) قال : سمعتُ القاسم بن محمد . .

وفي الحديث رقم (٢٥٤٥٨) قال : يزيدُ بن خُمير ، صالح الحديث .

وفي الحديث رقم (٢٥٧٨٢) قال : خارجةُ ضعيفُ الحديث (يريد خارجة بن عبدالله) .

وفي الحديث رقم (٢٧٢١٤) قالَ عبدُ الله : سألتُ أبي عن أُبيِّ كعب (صاحب الحرير) ؟ فقال : ثقةٌ ، واسمُه عبدُ ربِّه بن عُبيد .

وفي الحديث رقم (١٧٦٠٨و٢٢٨٤٢) قال عبدُالله : سمعتُ أبي يقولُ : ليس في الشام رجلٌ أصَحُّ حديثاً من سعيد بنِ عبد العزيز ، يعني التَّنُوخيَ .

٢- بيانُه عن مشايخِه في بعضِ الرواة :

ففي الحديث رقم (١٥٤٧٧) قال : حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا عمرٌ . . . قالَ عبدُ الرزاق : وكانَ عمرُ بنُ حوشَبٍ رجلاً صالحاً . . .

وفي الحديث رقم (٦٧١١) قال : حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا محمد يعني ابن راشد . . . قال عبد الرزاق : ما رأيتُ أحداً أورَعَ في الحديث من محمد بن راشد .

٣- بيانُه لما كانَ الراوي عليه من العلم والملازمة :

ففي الحديث رقم (٤٨٨) قال : حدثنا عبدُ الله بن الوليد ، حدثنا سفيان . . فذكره ثم قال : هذا (يريد عبدالله) العَدَني ، كانَ بمكَّةَ ، مُسْتملي ابنِ عُيَينةَ .

٤- تفصيلُه في نسب راوٍ عن بعض الرواة من طريق رواية أُخرى توضح ذلك :

ففي الحديث رقم (١٥٠٨) قال : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شُعبةُ ، عن قَتادةَ ، عن عِكْرِمةَ ، عن ابن سعدٍ ، عن سعد ، عن النبيِّ . قالَ شعبةُ : وحدَّثني هشامُ أبو بكر أنَّه عكرمةُ بن خالد .

٥- تعريفُه ببعض الكُنَى والأسماء :

ففي الحديث رقم (٧٩١٢) قال : محمدُ بن إبراهيم هو أبو بَني شَيبةَ .

وفي الحديث رقم (١٣٠٣١) قال في أبي العوَّام القَطَّان : وهو عمرانُ بن داوَر ، وهو أعمى

وفي الحديث رقم (١٥٩٠١) قال في«سعيد عن مجاهد» : هذا سعيدُ بن عبد الرحمن الزبيدي ، حدَّثَ عنه سفيانُ الثوريُّ وحكَّامٌ .

وفي الحديث رقم (١٧٦٣١) قال : اسمُ أبي رمثة رفاعةُ بنُ يثربي .

وفي الحديث رقم (١٧٧٧١) قال في سليمان أبي الربيع : هو سليمانُ بنُ عبد الرحمن الذي رَوَى عنه شُعبةُ وليثُ بن سَعْد .

وفي الحديث رقم (١٣٢٩٧) قال : حدثنا أبو سعيد ، حدثنا شُعبةُ ، حدثنا جعفرُ بنُ معبد ابن أخي حميد بن عبد الرحمن الحميري قال : ذهبتُ معَ حُميد إلى أنس بن مالك . . . قال أحمد : ليس هو حُميد الطويل .

وفي الحديث رقم (٢٠٨٨٦) قال : حدثنا إسماعيلُ ، حدثنا أيوب ، عن حُميد ابن هلال ، عن

رجل (قال أيوبُ : أُراهُ خالد بن عُمير) قال : سمعتُ عُتبةَ بن غزوان يخطبُ . . . فذكره

ذكرَه عقبَ حديثٍ قالَ فيه : « فقالَ أبو نَعامة : سمعتُه من خالد بن عُمير » .

فقالَ أحمد : أبو نَعامة هذا : عمرو بن عيسى . وأبو نَعامة السعديُّ : آخَرُ أقدَمُ من هذا ، وهذا أكبرُ من ذاك .

وفي الحديث رقم (٢١٥٣٩) قال : حدثنا عبدُ الرزاق ، أنبأنا سفيانُ ، عن أبي سلمة ، عن الربيع ابن أنس ، عن أبي العالية ، عن أُبَيِّ بن كعب . قال أحمد : أبو سلمةَ هذا المُغيرةُ بن مسلم أخو عبد العزيز بن مسلم القَسْمَلِّيِّ .

وفي الحديث رقم (٢٢٥٥٥) قال :حسينٌ الخُراسانيُّ هذا : هو حسينُ بن واقد .

وفي الحديث رقم (٢٤١١٦) قال : حدثنا يزيدُ ، أنبأنا رجلٌ في مجلس عمرو ابن عُبيد أنه سمع أبا عُثمان يُحدِّث بهذا ، عن سلمان الفارسيِّ ، عن النبي ﷺ بمثله . قالَ يزيدُ : سمُّوْه لي قالوا : هو جعفر بنُ ميمون .

قالَ عبدُ الله : قال أبي : يعني جعفر صاحب الأنماط .

وفي الحديث رقم (٢٧٣٠١) قال : حُميد بن نافع أبو أفلح ، وهو حُميد صُغَيْراً .

٦- ذكرُه عن شيوخه التعريفَ بالرواة :

وهذا قد تقدم بعضُه ، ونذكُر عليه مثالاً :

ففي الحديث رقم (٢١٥٨٨) قالَ وكيع : عبدُ الله بن أبي بصير ، غنميٌّ .

٧- ذكرُه السنةَ التي ماتَ فيها بعضُ الرواة :

ففي الحديث رقم (٢٨١٢٥) : وماتَ معمر وله ثمان وخمسونَ سنةً .

٨- بيانُ استخدام كلمة« صالح الحديث» عند الإمام أحمد بمعنى التحسين :

ففي الحديث رقم (٢٥٤٥٨) قال : يزيدُ بن خُمير صالحُ الحديث . قلتُ : وقد صرّح- في روايات عنه - أنَّ حديثَه حسنٌ .

وقالَ في رواية : ما أحسنَ حديثَه وأصحَّه ورفَعَ أمرَه .

٩- مقارنته وتفضيلُه بينَ الرواة :

ففي الحديث رقم (٧٢١١) قال عبدُ الله بن أحمد : سألتُ أبي عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه . وسُهيل عن أبيه ؟ فقال : لم أسمع أحداً ذكرَ العَلاءَ إلاّ بخيرٍ ، وقدَّم أبا صالحٍ على العلاء .

١٠- ذكرُه عن بعض الرواة صفةَ شيخه مناسبةً للحديث :

ففي الحديث رقم (٨٠٦٩) ذكر حديث معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هُريرة قال : قالَ رسولُ الله ﷺ : « إنَّ اليهودَ والنصارى لا تصبغ فخالفوهم» . قالَ عبدُ الرزاق في حديثه : قالَ الزهري : فأمرَ بالإصباغ ، فأحلكُها أحبُّ .

قالَ معمر : وكانَ الزُّهري يخضبُ بالسواد .

١١- دفاعُه عن شيخٍ له اتهموه بالكذب :

ففي الحديث رقم (١٤٣٨٣) قالَ عبدُ الله : قلتُ لأبي : سمعتُ أبا خَيثمةَ يقولُ : نصرُ بن باب كذَّابٌ . فقالَ : أستغفرُ اللهَ ، كذَّابٌ ؟! إنَّما عابوا عليه أنه حدَّثَ عن إبراهيم الصائغ ، وإبراهيم الصائغ من أهلِ بلده فلا يُنْكَرُ أن يكونَ سمعَ منه .

١٢- إيرادُه الاختلافَ في صُحبة الصحابيِّ :

ففي الأحاديث ذات الأرقام (١٧٧٦٤-١٧٧٦٦) .

ذكر في **الأول** منها حديث الحكم بن سفيانَ أو سفيان بن الحكم أنَّه رأى النبيَّ ﷺ بالَ وتوضَّأ ونَضَحَ فَرْجَه بالماء .

وفي **الثاني** قال شريك : سألتُ أهلَ الحكم بن سفيان ؟ فذكروا أنه لم يُدرك النبي ﷺ

وفي **الثالث** ذكرُ الروايات عن منصور ، عن مجاهد في إدراكه ورؤيته .

العشرون

ما يتعلَّقُ بدرجة الحديث وصحته وردِّه أو قَبول حكمه ، أو استعظامه التحديثَ به ، ونحوه

وهذا بابٌ كسابقه ، ذكرُه متعلِّقٌ بكتبِ العلل والمسائل التي ذُكرت عن الإمام أحمد ، وقد كثُرَت . أمَّا هُنا فقد ذكرَ مسائلَ مفردةً نقلَها عبدُ الله عن أبيه زيادةً في الفائدة لبعض الأحاديث المذكورة في المسند . وأنواعُ هذا الباب عدةٌ ، نذكُرُ منها :

١- بيانُه أصَحَّ ما في الباب المذكور له من الأحاديث :

ففي الحديث رقم (٦٣٤) قال : حدَّثنا يحيى ، عن سفيان ، حدثني سُليمان ، عن إبراهيم التيميِّ ، عن الحارث بن سُويد ، عن عليٍّ قال : نهى رسولُ الله ﷺ عن الدُّبَّاء والمُزَفَّت .

قالَ عبدُ الله : سمعتُ أبي يقول : ليس بالكوفة عن عليٍّ حديثٌ أصَحُّ من هذا .

٢- تصحيحُه أحاديثَ اختُلفَ في إسنادها ، ثم استحَبَّ أحدَها :

ففي الحديث رقم (١٧٤٢٢) قالَ عبدُ الله : وسألتُ أبي عن أحاديث رافع بن خديج مرةً يقول : نهانا النبيُّ ﷺ ، ومرةً يقولُ : عن عَمَّيْه ؟ فقالَ : كُلُّها صحاحٌ وأحبُّها إليَّ حديثُ أيُّوبَ .

٣- ذكرُه عقبَ الحديث أنَّه يذهَبُ إلى حكمه :

ففي الحديث رقم (١٦٦٠١) عن أبي بُردةَ يقول : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ :« لا تجلدوا فوقَ عشرةِ أسواطٍ إلاَّ في حَدٍّ من حدودِ الله عزَّ وجَلَّ» .

قالَ عبدُ الله : قالَ أبي : وأنا أذهَبُ إليه ، يعني الحديثَ ، حديثَ أبي بُردةَ بنِ نيار .

وفي الحديث رقم (١٨١٧٠) عن وابصةَ بنِ معبد أنَّ رسولَ الله ﷺ رأى رجلاً صَلَّى في الصَّفِّ وحدَه ، فأمرَه فأعادَ الصلاةَ . قال عبدُ الله : وكانَ أبي يقولُ بهذا الحديث .

وفي الحديث رقم (٢٧٨١٢) عن أُمِّ الحُصين قالت : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يخطب بعرفات وهو يقولُ : ولو استُعمل عليكم عبدٌ ، يقودُكم بكتاب الله ، فاسمعوا له وأطيعوا .

قالَ عبدُ الله : وسمعتُ أبي يقولُ : إنِّي لأَرى له السمعَ والطاعةَ في العُسْرِ واليُسر والمَنْشَط والمَكْرَه .

٤- تضعيفه وتعقُّبه بعضَ الأحاديث ، وبيانُه نكارتَها أم عدمَ صحَّتها :

ففي الحديث رقم (٦٩٣٨) قال : حدثنا يزيدُ بن هارونَ ، أخبرنا الحجَّاجُ بن أرطاة ، عن عمرو بن شُعيب ، عن أبيه ، عن جَدِّه أنَّ رسولَ الله ﷺ رَدَّ ابنتَه إلى أبي العاص بمهرٍ جديد ونكاحٍ جديد .

قالَ عبدُ الله قالَ أبي : في حديث حَجَّاج :« رَدَّ زينبَ ابنتَه » ، قال : هذا حديثٌ ضعيف ، أو قال : واهٍ ، ولم يسمعه الحجَّاجُ من عمرو بن شُعيب ، إنَّما سمعَه من محمد بنِ عُبيد الله العَرْزَمي . والعَرْزَميُّ لا يُساوي حديثُه شيئاً ، والحديثُ الصحيحُ : الذي رُوِيَ أنَّ النبيَّ ﷺ أقرَّهما على النكاح الأوَّل .

وفي الحديث رقم (٢٣١٣١) قال : حدَّثنا عبدُ الوهَّاب بنُ عطاء ، حدثنا الحسنُ بن ذاكوانَ ، عن عبد الواحد بن قيس ، عن عُبادة بن الصامت ، عن النبي ﷺ أنه قالَ :« الأبدالُ في هذه الأمة ثلاثون ، مثلُ إبراهيم خليل الرحمن عزَّ وجَلَّ ، كلَّما ماتَ رجلٌ أبدل الله تبارك وتعالى مكانه رجلاً» .

قالَ عبدُ الله : قالَ أبي رحمه الله : فيه (يعني حديث عبد الوهاب) كلامٌ غيرُ هذا ، وهو منكر ، يعني حديثَ الحسن بن ذكوان .

وأوردَ عبدُالله بن أحمد في زوائده (١٢٤٠) حديثاً عن عُثمانَ بن أبي شيبة ، عن جريرٍ ، عن محمدِ بن سالم ، عن أبي إسحاق . . . به .

وقالَ : فحدَّثتُ به أبي بحديث عثمانَ ، عن جريرٍ ، فأنكره جداً ، وكانَ أبي لا يحدثنا عن محمدِ بنِ سالمٍ لضعفه عنده ، وإنكارِه لحديثه .

٥- تركُه أحاديثَ لا يقولُ بها :

ففي الحديث رقم (١٣٤٧١) قال : حدثنا يحيى بنُ إسحاقَ قال : أخبرني حمَّادُ بن سلمةَ ، عن قتادةَ ، عن أنس بن مالك أنَّ رسولَ الله ﷺ نَهى عن الإقعاء والتورُّك في الصلاة .

قالَ عبدُ الله : كانَ أبي قد تَرَكَ هذا الحديث .

٦- استعظامُه حديثاً رواه أحدُ الرواة :

ففي الحديث رقم (٢٢٣٦٧) قال : لو لم يروِ الجُريري إلاَّ هذا الحديثَ كانَ .

٧- استحسانُه الحديثَ وتفضيلُه :

ففي الحديث رقم (٨٢١٠) ذكرَ الحديثَ « الكافرُ يأكُلُ في سبعةِ أمعاء ، والمؤمنُ يأكُلُ في معىً واحد » .

قال أحمد : قلت لعبد الرزاقِ : يا أبا بكر ، أفضل- يعني هذا الحديث- كأنَّه أعجبَه حسنُ هذا الحديث وجودتُه ؟ قال : نعم .

الحادي والعشرون

ما يتعلَّقُ برفعِ الحديث ووقفه وإرساله وإدراجه

وقد أفادَ الإمامُ أحمد في هذا الباب أنواعاً من العللِ ، بعضُها منقولٌ ، وبعضٌ مرجَّحٌ ، وهذا الباب من أعظمِ جوانبِ العلَلِ التي كانَ يمارسُها المتقدمونَ ، وكتُبهم أدلَّةٌ عليه ، وقد اخترنا من المسند نماذجَ متنوَّعَةً :

١- تصريحُه بوقفِ الحديثِ حتى لا يُتَوَهَّمَ أنَّه مرفوع :

ففي الحديث رقم (٢٧٨٠٠) أوردَ عن مُعاويةَ بن حُدَيج :قال - وكانت له صُحبةٌ- : مَنْ غَسَلَ مَيْتاً وكَفَنَه وتَبعَه وَوَلِيَ جَنَنَهُ ، رَجَعَ مغفوراً له .

قالَ عبدُ الله : قالَ أبي : ليس بمرفوع .

٢- بيانُه رفعَ ووقفَ الحديث عن الرواة نقلاً عن مشايخه ، وذكرُه الاختلافَ فيما بينَهم

ففي الحديث رقم (٩٦٦) قالَ : حدَّثنا يحيى بنُ سعيد ، عن شُعبةَ ، قال : حدَّثني الحكَمُ ، عن القاسم بن مُخيمرة ، عن شُريح بن هانىء قال : سألتُ عائشةَ عن المسحِ على الخُفَّين ، قالت : سَلْ عليَّ ابنَ أبي طالب ، فإنَّه كانَ يُسافرُ معَ رسولِ الله ﷺ ، فسألْتُه؟ فقال : للمسافرِ ثلاثةُ أيام ولياليهنَّ ، وللمقيمِ يومٌ وليلةٌ .

قالَ يحيى : وكان يرفَعُه يعني شُعبةَ ، ثم تركه .

وكرَّره برقم (١١١٩) من طريقِ محمد بن جعفر ، عن شعبة . وفيه : قيل لمحمد : كانَ يرفَعُه؟ فقالَ : كانَ يرى أنَّه مرفوع ، ولكنَّه كانَ يهابُه .

وفي الحديث رقم(١٩٠٢١) قال : حدَّثنا عبدُ الرحمن بن مهدي ، حدثنا سلام ابنُ أبي مُطيع ، عن أبي عمران الجَوْني ، عن جندب قال : قال رسولُ الله ﷺ : «اقرؤوا القُرآنَ ما ائتلفَت عليه قلوبُكم ، فإذا اختلفتُم فقوموا» .

قال(يعني عبد الرحمن) : ولم يرفَعْهُ حمَّادُ بنُ زيد .

وفي الحديث رقم (٩٨٨٢) قال : حدثنا محمدُ بن جعفر ، قال : حدثنا شُعبةُ ، عن منصور ، عن أبي حازم يُحدِّثُ عن أبي هُريرة(قالَ شعبةُ : ورفعه مرةً ، ثم لم يرفَعْهُ بعدُ) أنَّه قالَ : لا هجرةَ بعدَ ثلاث أو فوقَ ثلاث . . .

وفي الحديث رقم (٦٧٩٨) قالَ : حدَّثنا وكيعُ وعبدُ الرحمن ، عن سفيانَ ، عن سعد بن إبراهيمَ ، عن رَيْحانَ بن يزيد العامريَ ، عن عبدالله بن عمرو قال : قالَ رسولُ الله ﷺ : «لا تَحلُّ الصَّدَقَةُ لغَنيٍّ ولا لذي مرَّةٍ سَويٍّ» .

قالَ عبدُ الرحمن : قويَ .

وقالَ عبد الرحمن بن مهدي : ولم يرفعه عن سعد ابنُه ، يعني : إبراهيمَ بن سعد .

وفي الحديث رقم (٧٤٧٠) قال : حدثنا يزيد ، أخبرنا ابن عون ، عن محمد ، عن أبي هُريرةَ ، عن النبي ﷺ قال : « الملائكةُ تَلْعَنُ أحدَكم إذا أشار لأخيه بحديدة ، وإنْ كان أخاه لأبيه وأمِّه» .

قال أحمد : ولم يرفعه ابنُ أبي عديَ .

ونحوه الحديث رقم (٩٦٨٩) .

٤- ذكرُه الخلافَ في الوصلِ والإرسال بينَ المشايخ .

ففي الحديث رقم (٢٤٣٦٥) قال : حدثنا يزيد بن هارون ، قال : قالَ محمد- يعني ابن إسحاق - فحدَّثني حسينُ بن عبدالله بن عبيد الله بن عباس ، عن عكرمة ، قال : قالَ أبو رافعٍ مولى رسول الله ﷺ : كنتُ غلاماً للعباس بن عبد المطلب . . .

ثم قال الإمامُ أحمد (٢٤٣٦٦) : ومن هذا الموضعِ في كتاب يعقوب مرسَلٌ ليس فيه إسنادٌ .

٥- ذكرُه مسائلَ عن مشايخه في التثبُّت من لفظةٍ في الحديث ، مَنِ الذي قالَها ؟

ففي الحديث رقم (١٨٩٢) قال : حدثنا سفيان ، عن الزهري ، عن عبيد الله ابن عبدالله ، عن ابن عباس أنَّ النبيَّ ﷺ خَرَجَ يومَ الفتحِ فصامَ حتى إذا كان بالكديد أفطرَ ، وإنَّما يؤخَذُ بالآخرِ من فعْلِ رسولِ الله ﷺ .

قيلَ لسُفيانَ ، قولُه :« إنَّما يؤخَذُ بالآخرِ» من قولِ الزهْري أو قول ابنِ عبَّاس؟ قال : كذا في الحديث .

٦- الوقوفُ عند لفظ في الحديث هل هو من الحديث أو تفسير من الراوي ، نقلُ ذلك عن بعض الأئمة .

ففي الحديث رقم (١٢٣٤٧) قال : حدثنا محمدُ بن جعفر ، حدثنا شُعبةُ قال : سمعتُ قتادةَ يقولُ : حدثنا أنس بن مالك قال : قالَ رسولُ الله ﷺ : بعثتُ أنا والساعةُ كهاتين .

قالَ شُعبةُ : وسمعتُ قتادةَ يقولُ في قَصَصه : كفضل إحداهما على الأُخرى ، فلا أدري ذكره عن أنس أم قالَه قتادةُ ؟!

٧- بيانُه خطأَ الرواية المرفوعة وأنَّ الأصحابَ على وقف الحديث

ففي الحديث رقم (٢١١١٠) قالَ : حدثنا عبدُالله بن ميمون أبو عبد الرحمن (يعني الرَّقِّيَّ) ، حدثنا عُبيدُ الله(يعني ابو عمرو) ، عن عبد الملك بن عُمير ، عن جابر بن سَمُرة قال : سمعتُ رجلاً سألَ النبيَّ ﷺ : أُصلي في ثوبي الذي آتي فيه أهلي؟ قال : نعم ، إلاَّ أن تَرَى فيه شيئاً فتغسلُه .

قالَ عبدُ الله : قالَ أبي هذا الحديث لا يُرفَعُ عن عبد الملك بن عمير . قلت يريدُ أنَّ أصحابَه يروونه عنه موقوفاً ، والحُكْمُ لهم .

٨- ذكرُه عن بعض الرواة تنبيهَه على إدراج لفظةٍ من الحديث :

ففي الحديث رقم (٥٥٣٣) قال : حدثنا محمد ، حدثنا شُعبةُ ، عن جَبلةَ بن سُحيم قال : كانَ ابنُ الزبير يرزقُنا التمرَ . قال : وقد كانَ أصابَ الناسَ يومئذ جَهْدٌ ، فكُنَّا نأكُلُ ، فيمرُّ علينا ابنُ عمر ونحنُ نأكل ، فيقول : لا تُقارنوا ، فإنَّ رسولَ الله ﷺ نَهَى عن الإقران . إلاَّ أنْ يستأذنَ الرجلُ أخاه .

قال شُعبةُ : لا أرى في الاستئذان إلاَّ أنَّ الكلمةَ من كلامِ ابنِ عمر .

٩- ذكرُه عن بعض الرواة أنَّ الحديثَ مرسَلٌ .

ففي الحديث رقم (٢٠٩٨٦) قال عقبَ حديث عبدالله بن بكر السهمي ، حدثنا سعيد ، عن قتادة ، عن أبي المليح ، عن أبيه : أنَّ رجلاً من قومه أعتقَ شقيصاً له من مملوك . . . فرفعه .

قال : حدثنا بَهْز ، عن همام قال : حديثُ الشقيص في العبد ، مرسَلٌ .

الثاني والعشرون

ما يتعلَّقُ باتصال الحديث وانقطاعه

وهذا بابٌ لا يقلُّ أهميةً من الذي قبلُ ، إذْ أكثرُ الإعلالِ في الحديث يأتي من نوعين : الوقف والإرسال من جهة ، والانقطاعِ وعدمِ معرفةِ السماعِ من جهةٍ أخرى ، ويُلاحَظُ أنَّ هذا أوسعُهما ، ويصعُبُ الإحاطةُ به ، لذا وُضِعَت قواعدُ ترجيحية لمعرفة الانقطاعِ والاتصال ، واستخدموها في نماذجَ جُزئية مَّا نُقِلَ عنهم ، إذْ ذكرُهم لها كانَ للحاجةِ ولبيانِ ما يُسألونَ عنه ، أو يُثارُ من معرفةِ بعضِ الأحاديث صحةً وضَعْفاً . وأخطأ المتأخرون إذْ ظَنُّوا أنَّ ما لم يتكلَّم فيه الأئمةُ المتقدمون نصّاً ، هو من الموصول ، إذْ المتقدمون مَشَوْا في هذا الباب على قواعد ، ولم يكن هناك حاجةٌ لبيانِ كُلِّ شيءٍ عن الرواة ، بل يكادُ يكونُ فعلُ ذلك متعذِّراً .

وهذا الإمام أحمد رحمه الله لم يترُك مثلَ كتابه هذا دونَ بعضِ المعارفِ الحديثية ، مشيراً إلى نماذج مهمة متنوعة في هذا الباب ، نذكُرُ منها :

١- بيانُه الانقطاعَ في الإسناد نقلاً عن الأئمة وبعضِ الرواة :

ففي الحديث رقم (٢٦٥٣) قال : حدَّثنا عفَّان ، حدَّثنا شُعبةُ قال : أخبرني عمرو ، قال : سمعتُ يحيى بن الجَزَّار ، عن ابنِ عباس لم يسمعه منه : أنَّ جَدْياً أرادَ أن يَمُرَّ بينَ يدي رسولِ الله ﷺ وهو يُصَلِّي ، فجعَلَ يتَّقيه .

وفي الحديث رقم (٥٣٦١) قال : حدثنا عفَّان ، حدثنا حماد(يعني ابن سلمة) قال : أخبرنا ثابت ، عن عبدالله بن عمر أنَّ رسولَ الله ﷺ قال لرجل : فعلتَ كذا وكذا؟ قالَ : لا ، والذي لا إلهَ إلاَّ هو ما فعلتُ ، قالَ : فقالَ له جبريلُ ﷺ : قد فعل ، ولكن قد غُفِرَ له بقول : لا إلهَ إلاَّ اللهُ .

قالَ حمادُ : لم يسْمَعْ هذا من ابن عمر ، بينهما رجلٌ ، يعني ثابتاً .

وفي الحديث رقم (١٨١٦٩) قال : حدثنا عفَّان ، حدثنا حمادُ بن سلمةَ ، أنبأنا الزبيرُ أبو عبد السلام ، عن أيوبَ بنِ عبد الله بن مكرز (ولم يسمعه منه قال : حدَّثني جلساؤه وقد رأيتُه) ، عن

وابصةَ الأسديّ .

وفي الحديث رقم (٢٣٧٦٨) قالَ : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبةُ ، (ح) وحجاج ، حدثني شُعبةُ ، عن قتادةَ ، عن أبي مِجْلَز لا حق بن حُميد قال : قَعَدَ رجلٌ في وسط حلقةٍ ، قال : فقالَ حذيفةُ : ملعونٌ من قَعَدَ في وسط الحلقةِ على لسان محمد ﷺ . . .

قالَ حجّاجٌ : قالَ شُعبةُ : لم يُدرك أبو مِجْلَز حُذَيفةَ .

وفي الحديث رقم (٢٣٣٥٠) قال : حدثنا أبو مُعاويةَ ، حدثنا الأعمش ، عن ابن بُريدة ، عن أبيه (قالَ أبو معاوية : ولا أُراه سمعَه منه) قال : قال رسولُ الله ﷺ : « ما يُخرِجُ رجلٌ شيئاً من الصدقة حتى يَفُكَّ عنها لَحيَيْ سَبعين شيطاناً » .

قلت : يريدُ الانقطاعَ بينَ الأعمش وعبدالله بن بريدةَ .

٢- بيانُه عن بعضِ الأئمة أنَّ روايةَ فلان في هذا الحديث فقط منقطعة ، وليس في كُلِّ ما سمعَه من ذاك الشيخ :

ففي الحديث رقم (١٨٨٨٠) قال : قالَ محمدُ بن جعفر ، عن شُعبةَ ، قال أبو إسحاق ، عن البَراء (ولم يسمعه أبو إسحاق من البَراء) .

وفي الحديث رقم (٢٥١٠٥) قال إبراهيم بن سعد : لم أسمع من هشام شيئاً إلاَّ هذا الحديث الواحد» يعني حديث إنَّ الحُمَّى من فيح جَهَنَّم»

٣- تصريحُ بعضِ الرواة بعدمِ سماعهم من الراوي الذي ذكروه في الإسناد :

ففي الحديث رقم (٥٥٥٦) قال : حدثنا يزيدُ بن هارونَ ، أخبرنا سليمانُ التيميُّ ، عن أبي مِجْلَز ، عن ابن عمر . . . فذكره .

قال سليمان : ولم أسمعه من أبي مجلز .

وفي الحديث رقم (٢٣٧٤٠) قال : حدثنا عفان ، حدثنا شُعبةُ قالَ : أبو إسحاقَ أخبرني عن عبد الرحمن بن يزيد قال : قُلنا لحذيفة . . فذكر الحديث . قال أبو إسحاق : ولم نسمع هذا من عبد الرحمن ابن يزيد .

وفي الحديث رقم (١٦٣٩) بعد ذكرِ حديث عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري : قال معمر : وبلغني عن الزُّهري - ولم أسمعه منه- زادَ في هذا الحديث : « ومَنْ قُتِلَ دونَ ماله فهو شهيد» .

٤- تنبيهُه على ما يوهمُ الانقطاعَ وهو واردٌ بالعنعنة ، بأنَّه محمولٌ على السماع :

ففي الحديث رقم (١٨٧٦٠) قال : حدَّثنا وكيعٌ ، حدثنا فِطْرٌ ، عن سعد بن عبيدة ، عن البراء بن

عازب أنَّ رسولَ الله ﷺ قال لرجُلٍ : إذا أويتَ إلى فراشك طاهراً ، فقُل : اللهُمَّ أسلمتُ وجهي إليك ، وألجأتُ ظهري إليك . . . فذكره

قال عبدُ الله : قال أبي : سمعه فِطْرٌ من سعد بن عبيدة .

٥- بيانُه في الدليلِ على السماع أنَّ الراويين من بلدةٍ واحدة ، فذكرُ العنعنة فيه قريبٌ إلى السماع :

ففي الحديث رقم (٢٢٦٢٩) قال : حدَّثنا محمدُ بن يزيد الواسطي ، عن عثمانَ بنِ أبي العاتكة ، عن القاسم أبي عبد الرحمن ، عن أبي أُمامة قال : قال رسولُ الله ﷺ : صلاةٌ في دُبُرِ صلاةٍ لا لَغْوَ بينَهما كتاب في عِلِّيين .

قال عبدُ الله : قلت لأبي من أين سمعَ محمد بن يزيدَ من عثمانَ بنِ أبي العاتكة؟ قال : كان أصلُه شامياً سمعَ منه بالشَّامِ .

٦- ذكرُه في الإسناد ما يُشيرُ إلى بعض معارف المحدِّثين في علوِّ الإسناد بلا انقطاعٍ :

ففي الحديث رقم (٢٣٣٥٥) قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، حدثنا عبد الجليل قال : انتهيتُ إلى حلقة فيها أبو مجْلَز وابنُ بُريدةَ ، فقالَ عبدُ الله بن بُريدة : حدثني أبي بُريدةُ . قال : أبغضتُ علياً بغضاً لم أبغضه أحداً قَطُّ ، قال : وأحببتُ رجلاً من قُريش لم أُحبَّه إلاَّ على بغضه علياً . . . فذكر الحديث .

قال عبدالله : فوالذي لا إلهَ غيرُه ، ما بيني وبينَ النبيِّ ﷺ في هذا الحديث غير أبي بُريدة .

٧- بيانُ تثبتات بعض الرواة من السماع في الإسناد من أجلِ بيان الاتصال والانقطاعِ :

ففي الحديث رقم (٢٧٤٣١) قال : حدثنا أبو داود الطيالسيُّ قال : حدثنا شعبةُ ، عن جعدة ، عن أمِّ هانيء أنَّ رسولَ الله ﷺ دخلَ عليها ، فدعا بشرابٍ فشربَ ، ثم ناولَها فشربتُ ، فقالت : يا رسولَ الله ، أمَا إنِّي كنتُ صائمةً؟ فقالَ رسولُ الله ﷺ : الصائمُ المتطوِّعُ أميرُ نفسه إنْ شاءَ صامَ وإنْ شاء أفطرَ .

قال : قلتُ له : سمعتَه أنتَ من أُمِّ هانيء؟ قال : لا ، حدَّثنيه أبو صالح وأهلُنا عن أمِّ هانيء .

٨- ذكرُه تنبيهَ بعض الرواة أنَّه لم يتثبت من شيخه في سماعه من شيخه ، لأنَّ شيخ الراوي مدلِّسٌ فيُخشى انقطاعُه :

ففي الحديث رقم (٢٢٣٥٣) قال : حدثنا محمدُ بنُ جعفر ، حدثنا شُعبةُ ، عن قتادةَ ، عن أنس ، عن معاذ قال : قالَ رسولُ الله ﷺ : مَنْ ماتَ وهو يشهَدُ أنْ لا إله إلاَّ اللهُ ، وأنَّ محمَّداً رسولُ الله صادقاً من قلبه ، دَخَلَ الجنةَ .

قالَ شُعبةُ : لم أسألْ قتادةَ أنَّه سمعَه من أنس ؟!

وكذا قالَ شُعبةُ في الأحاديث (١٣٩١٨،١٢١٦٥)

٩- ذكرُه عن بعض الرواة التأكيد على إدراك الراوي لشيخه دونَ أنْ يذكُرَ السماعَ

ففي الحديث رقم (١٠٠٠) قال : حدثنا يحيى - يعني ابن سعيد- عن شُعبة (ح) . وحجَّاجٌ ، أخبرنا شُعبةُ ، عن منصور - قال يحيى : قال : حدثني منصور - عن رِبْعي ، قال : سمعتُ علياً يقولُ : قالَ رسولُ الله ﷺ : « لا تَكْذبوا عليَّ فإنَّه مَنْ يكذبْ علي يَلجِ النارَ » .

قالَ حجَّاج : قلت لشُعبةَ : هل أدرَكَ (رِبْعيٌّ) علياًّ؟ قال : نعم ، حدثني عن عليّ (قال حجاج) : ولم يقل شعبةُ : سَمِعَ .

وفي الحديث رقم (٣٠٥٦) قال : حدثنا أبو المغيرة ، حدثنا الأوزاعي ، حدثني العلاءُ بنُ الحجاج ، عن محمد بن عُبيد المكي ، عن ابن عباس بهذا الحديث . (يريدُ الذي قبلَه) .

قلت : أدركَ محمدُ ابنَ عباس؟ قال : نعم .

قلت(كاتبُ المقدمة) : الظاهرُ أنَّ الذي سألَ هو عبدُ الله بن أحمد؟؟

١٠- بيانُه عن بعض الرواة الانقطاعَ عنه في سماعه ، والاتصالَ في كتابه

ففي الحديث رقم (٣٢٤٢) : حدثنا يحيى ، عن ابن جُريج ، قال : حُدِّثتُ عن الزهري ، عن عبيد الله عبد الله ، عن ابن عباس ، قال : نهى رسولُ الله ﷺ عن قتلِ النحلة ، والنملة ، والقُرَد ، والهُدْهُد .

قالَ يحيى : ورأيتُ في كتاب سفيان : عن ابن جُريج ، عن ابن أبي لَبيد ، عن الزُّهري .

١١- ذكرُه الحديثَ بالسماعِ ، وبيان أنَّ هذا السماعَ صحيحٌ :

ففي الحديث رقم (٥٩٠٨-٥٩١٠) قال : حدثنا مؤمَّلٌ ، حدثنا عمرُ بن محمد ، يعني ابنَ زيد بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، عن ابن عمر ، قالَ : قالَ رسولُ الله ﷺ :« لو يُعْلَمُ ما في الوَحْدَةِ ما سَرى أحدٌ بليلٍ وَحْدَه» .

وحدَّثنا به مؤمَّلٌ مرةً أُخرى ، ولم يقل : عن ابن عمر .

قال عبد الله : سمعتُ أبي يقول : قد سمعَ مؤمَّلٌ من عمر بن محمد بن زيد ، يعني أحاديثَ ، وسمعَ أيضاً من ابن جُريج .

الثالث والعشرون

ما يتعلَّقُ بتصحيحه الأخطاء الواقعة في الأسانيد وبيانها

ويدخُلُ في هذا الباب أنواعٌ قد مرّت أيضاً ، ولكن يكفي هُنا أن نذكُرَ أنواعاً أخرى زيادةً في ذكرِ الفوائد على ما مَرَّ سابقاً :

١- تصحيحُه اسمَ الراوي على الصواب بناءً على روايةٍ أُخرى :

ففي الحديث رقم (٤٢١٨) قال : حدّثنا وكيع ، حدثنا بشير بن سلمان ، عن سيّار أبي الحكم ، عن طارق ، عن عبد الله . . . فذكر الحديث . ثم قال (٤٢١٩) : حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا سفيانُ ، عن بشير أبي إسماعيل ، عن سيَّار أبي حمزة . . . فذكره .

قال أحمد : وهو الصوابُ ، سيَّار أبو حَمْزَةَ . قال : وسيَّار أبو الحكم لم يُحَدِّث عن طارق بن شهاب بشيءٍ .

٢- بيانُه الأخطاء التي وقع فيها بعضُ الرواة في الإسناد :

ففي الحديث رقم (٢٥٤٥٨) قال : حدثنا محمد بن جعفر ، قال : حدثنا شعبةُ ، عن يزيد بن خُمير ، قالَ : سمعتُ عبدَ الله بنَ أبي موسى قال : أرسلني مُدركٌ أو ابنُ مدرك إلى عائشة أسألُها عن أشياء . . . فذكره .

قال عبد الله : قال أبي : عبدُ الله بن أبي موسى ، هو خطأٌ ، أخطأ فيه شُعبةُ ، هو عبدُ الله بنُ أبي قيس .

وكذا في الحديث رقم (٩٨٩٦) قال أحمد : شعبةُ يُخطِئُ في هذا القول : عبدالله بن يزيد ، وإنّما هو سَلْمُ بنُ عبد الرحمن النخعيّ .

٣- بيانُه أنَّ الكُنيةَ التي في الإسناد إنّما كانَ يُعْرَفُ غيرُها :

ففي الحديث رقم (٧٣٠٢) قال : حدثنا سفيان ، عن أبي الزناد عن الأعرج ، عن أبي هُريرة يبلُغَ به النبيَّ ﷺ : « إذا دُعيَ أحدُكم إلى طعامٍ وهو صائمٌ فليَقُلْ : إنِّي صائمٌ » .

قال أحمد : لم نكُنْ نُكَنيه بأبي الزِّناد ، كُنّا نُكَنِّيه بأبي عبد الرحمن .

الرابع والعشرون

ما يتعلَّقُ ببيان اختلاف الأسانيد وطريقته في عرضها

وقد بَيَّنْتُ قبلُ بعضَ الأنواعِ الداخلة في باب المشايخ وبعض الرواة ، أمّا هُنا فأوردُ أمثلةً تُبَيِّنُ مدى مقدرة الإمام أحمد وفهمه للأسانيد التي يوردُها دقّةً وتعليلاً ، ومثلُه مَنْ يلتفتُ إلى الأمثلة

المذكورة في الكتاب ، وإنَّ ما نوردُ هُنا نماذجُ عليه ، وليس إحصاءً :

١- ذكرُه الخلافَ بينَ راويين ليُبيِّنَ أنَّ الاسم مَّا يُختلَفُ فيه ، فمرةً يقالُ كذا ، ومرةً كذا :

ففي الحديث رقم (٤٤٤٣) قال عبدُ الله : قرأتُ على أبي ، قال :أُخبرتُ عن هشام بن يوسف في البيعين في حديث ابنِ جُريجٍ ، عن إسماعيلَ بنِ أمية ، عن عبد الملك بن عُبيدة . وقال أبي : قالَ حجَّاجٌ الأعور : عبد الملك بن عُبيد .

وفي الحديث رقم (٤٧٧٦) قال : حدثنا وكيع ، حدثنا سفيانُ ، عن علقمةَ بنِ مَرْثَد ، عن رزين ابنِ سُليمانَ الأحمريِّ ، عن ابنِ عمر . وقال (٤٧٧٧) : وحدثناه أبو أحمد- يعني الزُّبيري- قال : حدثنا سفيانُ ، عن علقمةَ بنِ مَرْثَد ، عن سُليمان بن رزين .

٢- بيانُه الاختلافَ الواقع في الإسناد حتى لا يَظُنَّ ظانٌّ أنَّ خروجَه عن المشهور خطأً أو تحريفٌ :

ففي الحديث رقم (٧١٦٥) بعد أن أوردَ أحاديثَ محمد بن فُضيل ، عن عُمارةَ ، عن أبي زُرعةَ ، عن أبي هُريرة ، قال :

حدثنا محمدُ بن فُضيل ، عن عُمارة ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : قالَ رسولُ الله ﷺ : إنَّ أوَّلَ زُمْرةٍ تدخُلُ الجنة على صورة القمر ليلةَ البَدْر . . . فذكر الحديث .

قالَ الإمامُ أحمد : كلُّها عن أبي زُرعةَ إلاَّ هذا ، عن أبي صالحٍ .

٣- ترجيحُه في المختلَف في روايته :

ذكر (٢٣٠٥٧ ، ٢٣٠٥٨) من طريق محمد بن جعفر وحَجَّاج ، عن شُعبةَ ، عن منصور ، عن هلال بن يساف ، عن أبي المُثنَّى ، عن ابن امرأة عبادة بن الصامت ، عن النبي ﷺ قال :« ستكونُ أمراءُ تَشْغَلُهم أشياءُ ، يؤخِّرونَ الصلاةَ عن وقتها . . »

ثم ذكر (٢٣٠٦٢) حدثنا وكيعٌ ، حدثنا سفيانُ ، عن منصور ، عن هلال بن يساف ، عن أبي المُثنى ، عن ابن امرأة عبادة ، عن عُبادةَ بنِ الصَّامت مرفوعاً .

ثم ذكر (٢٣٠٦٦) حدثنا يعمر- يعني ابن بشر - أنبأنا عبدُ الله ، أنبأنا سفيانُ ، عن منصور بمثلِ حديث شعبة .

قالَ عبدُ الله : قالَ أبي رحمه الله : وهذا الصوابُ .

قلت : فقد رجَّحَ الروايةَ الأخرى عن سفيان لمتابعة شُعبةَ له فيها .

٤- ذكرُه الإسنادَ الخطأَ إلى ذاك الصحابِّي في مسنده ، لأنَّه رُوي هكذا وإن كانَ خطأً :

ففي الحديث رقم (١٨١٠٧) قال : حدَّثنا قُتيبةُ بنُ سعيد ، حدَّثنا ابنُ لهيعةَ ، عن حفص بن هاشم بن عُتبةَ بنِ أبي وقاص ، عن السائب بن يزيدَ ، عن أبيه أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ إذا دعَا فرفَعَ يديه مَسَحَ وجهَه بيديه .

قال عبدُ الله : وقد خالفوا قُتيبةَ في إسنادِ هذا الحديث ، وأحسبُ قُتيبةَ وَهِمَ فيه ، يقولون : عن خلَّاد بن السائب ، عن أبيه .

٥- تفصيلُه في ذكرِ الخلافِ وشواهده :

ففي الحديث رقم (٢١٤٧٢) قال : حدثنا يزيد بن هارون ، أنبأنا إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن مروان ابن الحكم ، عن ابنِ الأسود بن عبد يغوث ، عن أُبَيِّ بن كعب أنَّ رسولَ الله ﷺ قال : « إنَّ من الشعر حكمةً » .

ورقم (٢١٤٧٣) قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وأبو كامل ، حدثنا إبراهيمُ بن سعد مثله . لكن قال : عبد الله بن الأسود .

ورقم (٢١٤٧٥) قال : حدثنا عبد الرزاق ، أنبأنا معمر ، عن الزُّهري ، عن عروة ، عن مروان بن الحكم ، عن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث ، عن أُبَيِّ بن كعب .

قال عبدُ الله : قالَ أبي : ووافقَه ابنُ المبارك ، يعني : اتفقا على عروةَ ، ولم يقولا : أبو بكر بن عبد الرحمن .

ورقم (٢١٤٧٦) قال : حدثنا عَتَّابُ بنُ زياد ، أنبأنا عبدُ الله ، أنبأنا يونس ، عن الزهري ، حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن ، عن مروان بن الحكم ، عن عبد الرحمن ابن الأسود ، عن أُبَيِّ بن كعب .

ورقم (٢١٤٧٧) قال عبدُ الله بنُ المبارك : وحدثني مَعْمَرٌ مثلَه سواء ، غيرَ أنَّه جَعَلَ مكان أبي بكر : عُروةَ .

ورقم (٢١٤٧٨) قال : حدثنا إبراهيم بنُ خالد ، حدثنا رباح ، عن معمر ، عن الزهري ، حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن ، عن مروان بن الحكم ، عن عبدِ الرحمن ابن الأسود ، عن أُبَيِّ بن كعب .

ثم ذكر (٢١٤٧٩م ، ٢١٤٨٠) متابعات للرواية عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن . . .

وزادَ عبدُ الله بن أحمد في تلك الروايات رواياتٍ أُخرى فيها خلافاتُ أُخرى ، لا داعيَ لذكرها .

ومن الأمثلة أيضاً :

حديث رقم (٧٧٥٩) ، (٧٧٦٠) ، ذكر فيهما رواية معمر وابن أبي حَفْصة ، عن الزُّهري ، عن سعيد بن المسيَّب ، عن أبي هُريرة .

قال أحمدُ عقبه : وخالفهما يونسُ ، فقال : حدثني أبو أُمامةَ بنُ سهل . وذكرَ حديثه .

قلتُ : يريدُ : يونس ، عن الزهري ، عن أبي أُمامة .

الخامس والعشرون

ما يتعلق ببيان العلَل الخفيَّة الأخرى في الأسانيد

وهذا بابٌ لا يمكنُ أن يَلجَه إلاّ ماهرُ الصنعة كالإمام أحمد ، الذي يعرفُ مداخلَ الحديث ومخارجَه ، ويعرفُ الأوهامَ التي وقعَت لبعض الرواة فقلبوا الأسانيد . . . وقد تمكنتُ من خلال مسنده أن أذكُرَ نماذجَ من تلك المعرفة العميقة التي اندثرت في العصور المتأخِّرة :

١- ذكرُه الصفةَ التي يكونُ فيها الراوي صادقاً ، أنَّه مُدلِّس وقادرٌ على التدليس ، ومعَ ذلك يُبعد عن التدليس الصريح :

ففي الحديث رقم (١٦٤٤٦) قال : حدثنا يعقوبُ ، حدثنا أبي ، عن ابنِ إسحاقَ قال : وذكرَ يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاريّ ، عن أبي أُمامةَ بنِ سهل ، عن عمر بن أبي سلمة قال : قد رأيتُ رسول الله ﷺ يُصلي في ثوب واحد متوشحاً به .

قال عبدُاللهُ : قالَ أبي : إذا قالَ ابنُ إسحاقَ : « وذكر» لم يسمعه ، يَدُلُّ على صدقه .

قلت : وفي هذا دليلٌ أنَّ « ذكر» غير « عن » ، فـ « عن » يدخُلُ فيها السماعُ والرواية اصطلاحاً ، و«ذكر» أقربُ إلى الانقطاعِ ، لذا يستدلُّ أحياناً المتقدمون بمثلِ هذا معَ عدم ذكر السماعِ بالانقطاع .

٢ -بيانُه مواضعَ الغرابة والتفرُّد في الإسناد :

ففي الحديث رقم (٢٠٠٥٩) قالَ : حدَّثنا وكيع ، حدثنا أبو الأشهب ، عن الحسن ، عن عمران ابن حُصين قال : قال رسولُ الله ﷺ : «مسألةُ الغنيِّ شَيْنٌ في وجهه يومَ القيامة » .

قالَ عبدُ الله : قالَ أبي : لم أعلَمْ أحداً أسندَه غيرَ وكيع .

٣- بيانُه مواضعَ من التفرُّد والغرابة من الراوي عن شيخه وإن كانَ يُروى من طُرق أُخرى

ففي الحديث رقم (٢٠٨٨٥) قال : حدثنا وكيع ، حدثنا قرَّةُ ، عن حُميد بن هلال العَدَويِّ ، عن رجلٍ منهم يقالُ له : خالد بن عُمير . فقالَ أبو نعامة : سمعتُه من خالد بن عُمير قال : خطبنا عُتبةُ ابنُ غزوانَ (قالَ أبو نعامة : على المنبر . ولم يقُلْهُ قُرَّةُ) فقال : ألاَ إنَّ الدنيا قد آذنت بصرمٍ وولَّتْ حذاءَ ، ولم يَبْقَ منها إلاَّ صُبابةٌ كصُبابة الإناء ، وأنتُم في دارٍ منتقلونَ عنها ، فانتقلوا بخير ما بحضرتكم ، فلقد رأيتُني سابعَ سبعةٍ معَ رسولِ الله ﷺ ما لنا طعامٌ نأكُلُه إلاّ ورقُ الشجر ، حتى قَرِحَتْ أشداقُنا .

قالَ عبدُ الله : سمعتُ أبي يقولُ : ما حَدَّثَ بهذا الحديث غير وكيع ، يعني أنّه غريبٌ .

قلتُ : وقد أورَدَ عقبَه الحديثَ نفسَه برقم (٢٠٨٨٦) قال : حدَّثنا إسماعيلُ ، حدثنا أيوبُ ، عن
ميد بن هلال ، عن رجلٍ (قالَ أيوبُ : أُراه خالدَ بنَ عُمير) قال : سمعتُ عتبةَ بن غزوان يخطب . .
كر الحديثَ .

فلا يظُنّ ظانٌ أنَّ التفرُّدَ أو الغرابة إذا ذكرها المتقدمون يريدون بها أنّه لا يُروى من حديث هذا
صحابي إلاّ من طريق فلان ، وإنّما يريدون أنّه لا يُروى من طريق أحد الرواة (كُلٌّ حديث حسب
ضعه) إلاَّ من طريق فلان .

لذا فالمُرادُ في هذا الحديث : أنّه لم يروه عن قُرّة إلاّ وكيعٌ ، تفرّدَ به وكيعٌ . وعلى هذا قسْ كتبَ
غريب ومعجمَ الطبراني الأوسط والصغير ، وحليةَ أبي نُعيم ، وتاريخَ الخطيب ، وفوائدَ تمّام ونحوها .

٤- إيرادُه الحديثَ بإسناد معيَّن ، ثُمَّ مجيئه من طريق أُخرى بزيادة راوٍ في الإسناد الأوّل ،
ستحسنُه لأنّه أبانَ عن علّة أُخرى خفيتْ في الإسناد الأوّل ، فأظهرَ عُوارَها الإسنادُ الثاني :

ففي الحديث رقم (٢٠١٣٤) قال : حدَّثنا إسماعيلُ ، حدثنا أبو هارونَ الغَنوي ، عن مُطَرِّف قال :
ل لي عمرانُ بنُ حُصين :

أيْ مطرفُ ، والله إنْ كنتُ لأرَى أنّي لو شئتُ حدَّثتُ عن نبيِّ الله ﷺ (يومين متتابعين ، لا
عيدُ فيه حديثاً ، ثُمَّ لقد زادَني بُطْأً عن ذلك وكراهيةً له أنَّ رجالاً من أصحاب محمد ﷺ) أو من
عض أصحاب محمد ﷺ - شَهِدْتُ كما شَهِدوا ، وسمعتُ كما سمعوا ، يُحدِّثونَ أحاديثَ ما هي
كما يقولون ، ولقد علمتُ أنّهم لا يألُونَ عن الخير . فأخافُ أن يُشبَّهَ لي كما شُبِّهَ لهم ، فكانَ أحياناً
قولُ : لو حدَّثتكُم أنّي سمعتُ من نبيِّ الله ﷺ كذا وكذا رأيتُ أنّي قد صدقْتُ ، وأحياناً يعزِمُ
يقولُ : سمعتُ نبيَّ الله ﷺ يقول : كذا وكذا .

قالَ عبدُ الله (٢٠١٣٥) : حدَّثني نصرُ بن عليّ ، حدثنا بشرُ بنُ المُفضَّل ، عن أبي هارونَ
غَنويّ ، قالَ : حدَّثني هانيءُ الأعور ، عن مُطَرِّف ، عن عمرانَ (هو ابن حُصين) ، عن النبيِّ ﷺ
. . . نحو هذا الحديث .

فحدَّثتُ به أبي رحمه الله ، فاستحسَنَه ، وقالَ : زادَ فيه رجلاً .

٥- بيانُه أوهامَ الرواة في الأسانيد ، فدخَلَ لهم حديثٌ في حديث ، أو وهموا في ذكرِ بعضِ
لإسناد :

ففي الحديث رقم (٢٧٩٥٥) قال : حدَّثنا أبو اليمان ، أخبرنا شُعيبُ بنُ أبي حَمزة ، فذكرَ هذا

الحديث ، يتلو أحاديثَ ابن أبي حُصين وقال : أخبرنا أنس بن مالك ، عن أُمِّ حَبيبة ، عن النبيِّ ﷺ أنه قال : رأيتُ ما تلقى أمتي بعدي . . . فذكرَ الحديث .

قالَ عبدُ الله : قلتُ لأبي : ها هُنا قومٌ يُحَدِّثونَ به ، عن أبي اليمان ، عن شعيب ، عن الزُّهري؟ قال : ليس هذا من حديث الزُّهري ، إنَّما هو من حديث ابن أبي حُصين .

قلت : وقد يدخُلُ هذا في بابِ ما يتعلق باختلاف الأسانيد . . . فهذه أبوابٌ متداخلةٌ .

٦- بيانُه ما سمعَ الراوي من شيخه من الأحاديث حتى لا تدخُلَ أحاديثُ أُخرى على وجه الخطأ فيها :

ففي الحديث رقم (٢٧١٤٧) قال : حدثنا وكيع ، حدثنا سفيان ، حدثنا أبو عون محمدُ بنُ عبيد الله الثقفي ، عن عبدالله بن شداد ، قال : سمعتُ أبا هُريرة يُحدثُ مروانَ ، قال : توضؤوا مِمَّا مسَّت النارُ ، قال : فأرسَلَ مروانُ إلى أمِّ سلمة فسألَها ؟

فقالت : نهس النبيُّ ﷺ عندي كتفاً ، ثم خَرَجَ إلى الصلاة ولم يمسَّ ماءً .

قالَ أحمد : لم يسمع سفيانُ من أبي عونٍ إلاَّ هذا الحديثَ .

وفي الحديث رقم (١٨٦٩) قال : حدثنا إسماعيلُ ، أخبرنا أبو التياح ، عن موسى بن سلمة ، عن ابن عباس أنَّ رسولَ الله ﷺ بَعثَ بثماني عشرةَ بَدَنَةً معَ رجلٍ . . . فذكره .

قال أحمد : ولم يسمع إسماعيلُ بن عُلَيَّةَ من أبي التياحِ إلاَّ هذا الحديثَ .

السادس والعشرون

ما يتعلق بالفوائد التي يذكُرُها عقبَ الحديث من حيثُ المتنُ وتصويبُ بعض ألفاظه . . وشرحه لبعض الأحاديث لسؤالٍ وُجِّهَ إليه . . .

١- تصويبُه لبعض الألفاظ في الحديث ، مِمَّا يخطىء فيها الناسُ :

ففي الحديث رقم (١٧٦٢٠) قال : حدثَّنا هُشيم ، أنبأنا خالد ، عن يزيد بن عبدالله بن الشخير ، عن أخيه مُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير ، عن عياض بن حمار قال : قالَ رسولُ الله ﷺ : مَنْ وجَدَ لقطةً فليُشهد ذوي عَدْلٍ ، وليَحْفَظْ عفاصَها ووكاءَها . . . فذكر الحديث .

قالَ عبدُ الله : قلتُ لأبي : إنَّ قوماً يقولون : «عقاصها» ، ويقولون : عفاصها؟ قال : «عفاصها» ، بالفاء .

٢- بيانُه الحكمَ الفقهي الوارد في الحديث هَلْ يوجَدُ في غيرِه ؟

ففي الحديث رقم (١٨٦٦٢) قال : حدثنا محمدُ بن جعفر ، حدثنا شعبةُ ، عن عمرو بن مُرَّة قال : سمعتُ ابنَ أبي ليلى قالَ : حدثنا البَراءُ بنُ عازبٍ أنَّ نبيَّ الله ﷺ كانَ يقنتُ في صلاة الصُّبحِ والمغرب .

قالَ عبدُ لله : قالَ أبي : ليس يُروى عن النبيِّ ﷺ أنه قَنَتَ في المغربِ إلاَّ في هذا الحديث ، وعن عليٍّ قوله .

٣- شرحُه بعضَ الأحاديث عَقِبَها لسُؤال سُئِلَه بعدَ الحديث :

ففي الحديث رقم (٢٠٤٠٧) قال : حدثنا أبو معاويةَ ، حدثنا الحجّاج ، عن قتادةَ ، عن الحسنِ ، عن سَمُرةَ بن جُنْدَب قال : قالَ رسولُ الله ﷺ : «اقتلوا شيوخَ المشركين ، واستحيوا شَرْخَهم » .

قالَ عبدُ الله : سألتُ أبي عن تفسير هذا الحديث : « اقتلُو ا شيوخَ المشركين»؟ قال : يقول : الشيخُ لا يكادُ أن يُسْلِمَ ، والشابُّ ، أي : يُسلِمُ ، كأنّه أقربُ إلى الإسلام من الشيخ . قال : الشَّرْخُ : الشابُّ .

وفي الحديث رقم (٢٢٥٥٠) قال : حدَّثنا إسماعيلُ بن إبراهيمَ ، أنبأنا ليثُ بن أبي مُسلم ، عن عُبيد الله ، عن القاسم ، عن أبي أُمامةَ ، عن النبيِّ ﷺ قال : إنَّ أغبطَ الناس عندي عبدُ مؤمنٌ ، خفيف الحاذِ ، ذو حَظٍّ من صلاة ، أطاعَ ربَّهُ وأحسنَ عبادتَه في السِّر ، وكانَ غامضاً في الناس ، لا يُشار إليه بالأصابع ، وكانَ عيشُه كفافاً ، قالَ وجَعَلَ رسولُ الله ﷺ ينقُرُ بأصبعيه ، وكانَ عيشُه كفافاً ، وكانَ عيشُه كفافاً ، عجلت مَنيَّتُهُ ، وقَلَّتْ بواكيه ، وقَلَّ تُراثُه .

قالَ عبدُ الله : سألتُ أبي ، قلتُ : ما تُراثُه ؟ قال : ميراثُه .

٤- تفسيرُه بعضَ ما في الإسناد إذا كانَ فيه إبهامٌ :

ففي الحديث رقم (٢١٤٠٥) قال : حدثنا محمدُ بن جعفر ، قالَ : حدثنا شُعبةُ ، عن هشام بن عُروةَ قالَ : حدَّثني أبي ، عن المليء ، عن المليء- يعني بقوله : المليء عن المليء : أبا أيوب عن أُبيِّ ابن كعب ، عن رسول الله ﷺ في الذي يأتي أهلَه ثم لا ينزلُ : يغسلُ ذكرَه ويتوضَّأُ .

قالَ عبدُ الله : قالَ أبي : المليء عن المليء : ثقةٌ عن ثقة .

٥- شرحُه غريبَ الحديث :

ففي الحديث رقم (٨١٩٠) ذكرَ الحديثَ ، فيه : « اللونُ لونُ الدمِ ، والعرفُ عرفُ المسك» .

فقال : يعني العرف : الريح .

الباب الخامس

منهجية وفوائد الزوائد لعبدالله بن أحمد

وهذا بابٌ لا يَقِلُّ أهميةً عن البابين السابقين الموضوعين عن منهجية وفوائد المصنف في كتابه ، إذ الفَضْلُ يعودُ في كثيرٍ من فوائد الإمام أحمد بن حنبل إلى ابنه عبدالله ، فهي من زياداته ، وما كانَ الإمامُ أحمد يرى كتابةَ شيءٍ من ذلك في كتبه .

ولا شَكَّ أنَّ مَنْ يتنبَّهُ لمثلِ هذه المسائل في العِلَلِ والتاريخ وأهميتها ، يكونُ أيضاً في مستوىً عالٍ من الدراية ، وصاحبَ رأيٍ يمكن أن يُدلي به في المسائل التي لم يسمع فيها شيئاً ، أي : إنَّه ليس في وظيفةِ ناقلٍ فقط ، بل يلحَظُ اعتناؤُه بالرجال والحديث في درجاتِ الأئمة المتقنين ، وهذا ما شعرناه أثناء قراءتنا للمسند .

وكانَ بوُدِّي أن أتوسَّعَ في منهجية الإمام عبدالله بن أحمد وفوائده ، لأظهرَ المزايا التي اتَّسَمَ بها ، ولكنَ الوقتَ كانَ عندي قصيراً أثناءَ كتابةِ بعض أبوابِ الكتاب وفصوله ، فآثَرْتُ أنْ لا أخلي هذا الباب من التنبيه على نُبَذٍ منه على الأقلِّ ، ليَكونَ عند القارىء إيحاءً بما هو أكبرُ .

وأبدأُ بذكرِ أبرز النقاط عن عبدالله بن أحمد في منهجيته في العناية بالمسند أو ذكر الزوائد ، وهي :

١ - تحديدُ لفظ الشيخ إذا جمع أكثر من واحدٍ من المشايخ ، كما في (١٢٦٢) و(١٢٧٩) و(١٢٨١) و(١٣٠٤) .

٢ - تفريقُه بينَ ما قرأ على أبيه ، وما سمع منه ، وما وجده عنده ، وما أقرَّه عليه ، كما في (٤٢٥٥ - ٤٢٦٩) ، (٦٤٧٠ - ٦٤٧٥) ، (١٢٨٩٦) ، (١٤٣٨٧) ، (١٧٠٨٥) ، (١٨٢١٢) ، (١٦٤٤٨ - ١٦٤٥١) ، (٢١٦٣٤) ، (٢٠٥٧٣) .

٣ - دقتُه في النقلِ عن أبيه وتنبيهُه على أنَّ هذا التصرُّفَ هكذا سمعه ، كما في (٩١٥٥) .

٤ - أمانتُه العلمية في النقلِ عن كتاب أبيه ، وأنَّ فيه بياضاً أو سقطاً أو زيادةً ، كما في

(١٠٧١٩) ، (١٦٢٤٠) ، (٨٢٧٤) ، (٢٤٩٤٨) ، (٢٠٥٧٣) .

٥ – دقتُه في ذكرِ السماعِ أو الزيادة في الإسناد . وعند عدم التأكد يذكره على الشك أو غلبة الظنِّ ، كما في (١١٦١٥) ، (١٣٦٩٩) ، (١٧٢٩٠) ، (١٧٥٦٧) ، (٢٠٣٧٩) ، (٢٠٨٩٦) .

٦ – دقةُ عبدالله في أن لا ينسب إلى أبيه إلاَّ ما سمع هو منه ، كما في (١٦٩٩٩) .

٧ – مقارنتُه بينَ روايته عن أبيه والرواية عن شيوخٍ آخرين لتبيان الخلاف ، كما في (١٨٣٨٤) ، (٢٠٦٧٨) .

٨ – تحديدُه عددَ مراتِ السماعِ من أبيه أو غيره وما لم يسمع ، كما في (٢٢٦٢١) ، (٢٥٤٩٠) ، (١٩٥٩٩) ، (٣٦٥٤) .

٩ – بيانُه أنَّ سماعاته من أبيه إنَّما هي من كتابه ،لذا كانَ يحكم عليها بما يجدُ في الكتاب ، كما في (٢٤٩٤٨) .

وأحياناً يكون خارج كتابه ، كما في (٢٥٣٤٣) .

١٠ – تصرُّفه في سياق الحديث عن أبيه ، فيُحيل بعضه إلى حديث رواه هو في الزوائد ، كما في (١١٧٧) .

* أمَّا أنواعُ الفوائد التي بَثَّها عبدُالله في «المسند» فكثيرةٌ جداً ، يمكنُ أن نذكُرَ أمثلةً منها :

١ – نقلُه عن الأئمة عللاً من الحديث أو فوائد أو أوهاماً ، كما في (٩٨٩) ، (٧٥٥٥) ، (١٨٣٤٤) .

٢ – زيادتُه في الرواية عن أبيه حديثاً عن شيخٍ آخَرَ لزيادة فائدة ، كما في (١٠٤٤) .

٣ – تنبيهُه على حديث الكذابين مما زادَ في «المسند» ، كما في (١٢٤٧ – ١٢٤٨) .

٤ – تعريفُه ببعض الرواة وزيادة في نسبهم وكُناهم والاختلاف في أسمائهم ، كما في (١٦٩٧) ، (٧٠٠١) ، (١٤٦٩١) ، (٢٢١٤٩) .

٥ – ذكرُه مفاريدَ أحاديثِ الرواة أو ألفاظ منها أو عددَ أحاديثهم للتنبُّه على جانبٍ من العلل ، كما في (٢١٥٨) ، (١٧٢٩٨) ، (٢٠٠٢٢) .

٦ – ترجيحُه بين الرواة أو الأسانيد ، كما في (٢١٥٨) ، (٦٥٨٦) ، (١٦٩٢٣) ، (٢١١٠٩) ، (٢١٤٧٣ – ٢١٤٨٣) .

٧ – تنبيهُه على أخطاء الأسانيد والسماعات ، كما في (٦٩٥٥) ، (٢١٢٢١) ، (٢٢٠٢١ – ٢٢٠٢٢) ، (٢٦٤٠٢ – ٢٦٤٠٣) ، (٢٧٦٨٢ – ٢٧٦٨٣) ، (١٨١٠٧) .

٨ - تنبيهُه على أخطاء أسماء الرواة ، كما في (٧٠٠٨ و٧٠٠٩) ، (١٦٨٩٧) ، (١٧٢٨٠) ، (٢١٤٧٣) ، (٢٨٠٩٦) .

٩ - دراستُه للحديث في مَدَى صحةِ الرواية ، أو مقارنتها بغيره . . . كما في (٧٠٣٨) ، (٧٢٤١) ، (٨٧٢٧) ، (١٧٢٩٩) ، (٢١١٧٦) .

١٠ - تعديلُه أو تجريحُه لبعض الرواة ، كما في (٨٧٢٧) ، (١٢٥٠٠) .

١١ - محاورتُه أباه في بعض الرواةِ ونقلُه عن بعض الأئمة خلاف مقولةِ أبيه ، كما في (١٤٣٨٣) .

١٢ - تفسيرُه بعض مقاصد الحديث ، كما في (١٦٥٧٤) ، (٢٠٦٤٨) ، (٢٣٢٣٧) ، (٢٥٠٢٤) .

١٣ - إفادتُه بوقف الحديث أو رفعه حتى لا يُخطِئَ في ضبطِها أحدٌ ، كما في (١٧٨٥٨) .

١٤ - محاولتُه النيلَ من الجهمية عند الحديث المفيدِ ذلك ، كما في (١٨٣٥٣) .

١٥ - بيانُه كتابات مشايخه له ، وختمهم كتبهم بالخاتم ، ووصف الخاتم ، كما في (١٩١٥٣) .

١٦ - ذكرُه الخلافَ في الحديث بينَ المشايخ ليستفادَ منه الحكم أو العلةُ ، كما في (١٩٩٩٥) ، (٢٣٨٦٦ - ٢٣٨٦٧) .

١٧ - استخدامُه المصطلحات بإطلاقات لُغوية ، كما في (٢٠٠٢٢) .

١٨ - تعقُّبه على أبيه بحديثٍ فيه فائدة زيادةً على حديث أبيه ، كما في (٢٠١٣٥) ، (٢١٤٠٦) .

١٩ - تنبيهُه على أحاديث ذكرها في الزياداتِ لم يسمعها أبوهُ من الشيخ صاحب الحديث ، كما في (٢٠٤٩٧) .

٢٠ - إفادتُه تقدُّمَه في طلب العلم بذكرِ السنة التي سمعَ فيها الحديث ، كما في (٢٠٥٩٨) .

٢١ - شرحُه لمصطلحاتِ أبيه ، كما في (٢٠٨٨٥) .

٢٢ - بيانُه ما أُدرج في بعض الأحاديث من الرواة ، كما في (٢١١٧٥) .

٢٣ - زيادتُه على «المسند» أحاديث وجدها في كتب أبيه الأخرى كالنوادر مثلاً ، كما في (٢١٢٠٦) .

٢٤ - زيادتُه لطائفَ من الفوائد في الإسناد عند أبيه ، كزيادته المكانَ الذي حَدَّثَ فيه شيخُ أحمدَ أباه ، كما في (٢٢٥٦٦) .

٢٥ - استغرابُه التفاوتَ في الحديث، يرويه واسطيٌّ عن شاميّ، كيف التقيا؟ . كما في (٢٢٦٢٩) .

٢٦ - تعليقُه على فعلِ أبيه في إيراده حديثين فيهما خلافٌ، كما في (**٢٢٩٥٩ - ٢٢٩٦٠**) .

٢٧ - إفادتُه أنَّ روايته للحديث عن شيخِ أبيه مختلفةٌ عمَّا سَمعَ من أبيه، كما في (٢٨٠٣٤) .

٢٨ - إفادتُه سماعَ المُدلِّسِ ليُؤمَنَ تدليسُه، كما في (١٤٠٠٢) .

* هذه نُبَذٌ اخترتُها لتكونَ كالمثالِ على هذا الباب، وإلاَّ فهو أوسعُ من ذلك بكثيرٍ .

الباب السادس

نسبة المسند وروايته

لم ألحَقْ كتابَةَ هذا الباب ، لكنْ ذكرتُ في ترجمة عبدالله بن أحمد كلامَ الذهبي .

في رواية عبدالله للمسند ، خُلاصةُ ما يُقالُ :

إنَّ عبدَالله سمعَ المسند من أبيه ، وعنه أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القَطيعيُّ (ت ٣٦٨) ، وعنه أبو عليٍّ الحسنُ بن عليِّ ابنُ المذهب البغداديُّ الواعظُ (ت ٤٤٤) ، وعنه أبو القاسم هبةُ الله بن محمد بن عبدالواحد بن الحُصين الشيباني البغداديُّ (ت ٥٢٥) .

وسُمعَ المسند بأسانيد أُخرى إلى القَطيعي . ولا يُعرفُ المسند إلاَّ عنه .

وقد حدَّثَ الطبرانيُّ عن عبدالله بن أحمد بأحاديث كثيرة من المسند . أودعَها «المعجم الكبير» . . . وفي كتبِ تلامذة عبدالله أحاديثُ له .

وذُكرت زياداتٌ للقطيعي في «المسند» : الأحاديث ذات الأرقام (٣٥٤٧/١-٣٥٤٧/١٠) ، ذُكرت هذه القطعة في آخرِ الجزء ، عقبَ مسند ابن عباس ، والواقعُ أنَّ هذه ليست زيادات ، وإنَّما هي قطعة منفصلة كتبت على بياض في آخر جزء المسند ، فظُنَّتْ أنها منه ، وليس كذلك . بل الأحاديث المذكورة فيها جملة من المسانيد ، ولا تنتظمُ تحت عنوان مسند بعينه ، مما يؤكِّدُ ما قلتُ .

وذُكر له موضعٌ آخرُ برقم (٥٨٦٩) فيه : حدثنا قُتيبةُ بنُ سعيد ، حدثنا بكرُ بن مُضَر ، عن ابن عجلان عن وهب بن كيسانَ ، وكانَ وهبُ أدركَ ابنَ عمر (ليس في كتاب ابن مالك) أنَّ ابنَ عمر رأى راعيَ غنمٍ . . . فذكره .

فقوله : «ابن مالك» يريد : القَطيعي .

الباب السابع

مطبوعات المسند

لا شَكَّ أنَّ جُهْداً ملحوظاً بُذِلَ في الآونة الأخيرة لتحقيق وتصحيح كتب التراث عامةً ، وكَثُرَ المعتنون بهذا العلم ، وأقبلَ الناسُ على الكتاب في طبعاتٍ مختلفة ، وتنافست دورُ النشر على أفضلِ الطبعات وأميزها للكتاب الواحد ، فراجت طبعات دونَ أُخرى ، وَوُسِمَت بالصحة والبيان ، وأُنفق عليها لتظهرَ في صورة مقبولة لدى طلاب العلم .

وإذا رجعنا إلى كتاب المسند من كتب التراث ، وجدنا أنَّ العنايةَ به ظهرت في مجموعة من الأعمال ، ابتداءً بالطبعة الميمنية ، وانتهاءً بطبعة مؤسسة الرسالة . كانَ أحقٌّ ما لفتَ الأنظار من الجودة طبعتان ، الأولى بتحقيق وشرح الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ، ولم يُتمَّها ، والأُخرى بتحقيق الأستاذ شعيب الأرنؤوط ومعاونيه ، وهي في طريقها إلى التمام إن شاء الله تعالى .

وأجدُني مضطراً أن أُنوِّهَ بقيمة العمل الأخير ، الذي قامت به مؤسسةُ الرسالة بتحقيق الأستاذ شعيب ، دونَ عمل الشيخ أحمد شاكر ، ذلك أنَّ هُناك جوانب كثيرةً من النقص والتقصير صاحبت نسخة أحمد شاكر لقلة المخطوطات عنده في شأن المسند ، ونُدرة كتب الحديث والرجال المطبوعة في عصره وفهارسها ، وعدم وضوح المنهج في التصحيح والتضعيف في كثير من الرواة ، وهذا أمرٌ طبيعي أَنْ يَقَعَ فيه مَنْ حاولَ أن يفتح الطريقَ على أمة هذا العصر ، فابتكرَ طُرقاً ، وجاءَ مَنْ بعدَه فأوسعَ الطريقَ وأصلحَها ، وهكذا بدأت تتسعُ رُقعةُ الاعتناء بالحديث النبوي بعدَ أن كانَ في صناديقَ مقفلة ، عند مَنْ تقدمنا في القرون القليلة السابقة ، فجزى اللهُ خيراً كُلَّ مَنْ ساهمَ في بناء هذا الصَّرْحِ ، وما زال .

«طبعة مؤسسة الرسالة»

أمَّا هذه الطبعة فحاولَ المشتغلونَ فيها أن يرجعوا إلى أصول كثيرة لتصحيحها واستدراك النقص قدرَ الإمكان ، وعملوا على مقابلتها وضبطها والتقديم لها ، وخَرَّجوا أحاديثَها تخريجاً موسَّعاً ، وشرحوا غريبَ الألفاظ والدقائقَ ، وربطوا أحاديثَ المسند بعضَها ببعض ، وحكموا على أسانيد المسند ضمن خُطَّةٍ واجتهاد رسموا صورتها في مقدمتهم ، فأُثني على الطبعة ، وزادت من مدَّخرات المؤسسة العلمية إلى جانب ما قدَّموا من أعمال سابقة . وقد صدَرَ من هذه الطبعة إلى الآن عشرة مجلدات . وبقي في العمل نحو ثلاثة أضعاف ما طُبِع منها . وكنتُ قد أُعطيتُ ما صَدَرَ منها ، وطلبَ مني الأستاذ رضوان

دعبول صاحب المؤسسة أنْ أُبديَ ملاحظاتي حولَها ، فأجبتُ حينَها بأشياءَ مجملةٍ كانَ منها :

أنّي اقترحتُ أن يكونَ التخريج عند الحديث الأول الوارد في المسند ؛ مفصّلاً ، ثم تُحال الأطرافُ الأُخرى إليه ، إذ تخريج كُلِّ طريق على حدَة يُشَتِّتُ طالبَ العلم ، ويتعبُه في النظر في تخريج أكثر من عشرة مواضع ، ليضبطها هو في تخريج واحد ، فيكفي إذا تكرَّر الحديثُ بطرق مختلفة أن يُخَرَّج كاملاً وافياً عند ورود الحديث الأول منها معَ التنبيه أنَّ بعض هذه الطرق ستأتي برقم كذا وكذا . . .

واقترحتُ أن يكونَ الاهتمامُ في الطرق لا منْ حيثُ ذكرَ أحمد في مسنده ، بل من حيث الانفراد ، واختلاف الألفاظ ، أي : جاء حديث من طريق عبدالرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر . أو نحو هذا الإسناد . فيُخَرَّجُ من طريق عبدالرزاق ، ثم من طريق معمر ، ثم من طرق عن الزُّهْريِّ دونَ بيان هذه الطرق . . . إلى آخر ما إلى ذلك . فأرَى أنْ تُخرَّجَ الطرقُ من حيثُ الاشتهار ، أي : من قبَلِ الزُّهْريِّ . فيُقالُ ابتداءً : أخرجَه فلان وفلان من طريق يونس ، وأخرجه فلان من طريق الليث ، وأخرجه فلان من طريق مالك . . . جميعهم عن الزهري . . وهكذا . أو إذا كانَ لا فائدةَ من هذا التكرار ، فيُكتفى أنَّهم أخرجوه من طرق عن الزهري . إلا إذا كانَ في اختلافهم اختلافٌ في صيَغ الحديث وأدائه وألفاظه ، فتُفصَّلُ الطرقُ لبيان ذلك الاختلاف ما منشؤُه ؟!

واقترحت أن لا يُلْجأَ إلى التصحيح على شرط الشيخين أو أحدهما ، ذلك أنَّ فهم دقة هذه الشروط مُتَعَذِّر ضمن المنهج المتبع عند المشتغلين في هذا المسند .

واقترحتُ أن يهتمَّ المشتغلون ببيان عللِ الحديث الدقيقة ، التي فيها مخالفةُ موصول أو مرفوع أو زيادةُ راوٍ أو انقطاعٌ ، وأن لا يُهملوا تخريجَ الأحاديث الضعيفة في ذاك الحديث ، لأنه من أهمِّ السُّبُلِ لمعرفة الأخطاء التي تَقعُ عند الرواة في الإسناد المتوهَّم صحتُه .

وبيَّنتُ أنَّ هناك أخطاءً شنيعة ، وقعتْ في الطبعة ، كانَ من الممكن تفاديها لو روعيت الدقةُ أكثَر في بعض المواضع .

وعلى أيٍّ فإنَّما كانَ هذا الرأيُ على عَجَل ، لم أتنبَّه لما فيه تنبُّهاً تامّاً حتى أُعطيتُ الحقَّ في كتابة مقدمة لطبعة عالم الكتب ، فوجدتُ الفُرصةَ مواتيةً لتفصيل الجهود والمآخذ على طبعة مؤسسة الرسالة ، فاطلعتُ على منهج التحقيق ص ١٤٢- ١٤٧ ، وقرأتُ تعليقات الأحاديث الأولى من المجلَّد الأول ، وهي واحدٌ وثمانون حديثاً (مسند أبي بكر الصديق) فتحصَّل لي من هذا كُلِّه الملاحظاتُ التاليةُ :

الفصل الأول

محاولةُ تقليد البخاري ومسلم في صنيعيهما
في الصحيحين وما في ذلك من أوهام

حاولَ المحققُ أنْ يُقلِّدَ البخاريَّ ومسلماً في صنيعهما في صحيحيهما ، فاجتهدَ أنْ يُبيِّنَ الرواةَ ما كانَ من شرطِهما أو شرطِ أحدِهما ، لأنَّ الشيخين أو أحدَهما روى له ، وادَّعى المحقِّقُ أشياءَ من هذا القبيلِ بعيدةً عن النظرِ العلمي ، ولتفصيلِ المسألة أوردُ كلامَه ، ثم أُعقِّبُه بما تيسَّرَ .

قال المحققُ : « حَكَمْنا على أسانيد أحاديثه ، حيثُ قُمنا بدراسةِ رجالِ إسناد كُلِّ حديث فيه ، وأشرنا إلى الأسانيد التي هي على شرط الشيخين ، أو على شرط البخاري ، أو على شرطِ مسلم . وإذا كانَ بعضُهم من رجالِ البخاريِّ ، وبعضُهم من رجال مسلم ، قُلنا : إسنادُه صحيحٌ ، رجالُه ثقات رجالُ الصحيح . وإنَّما فعلنا هذا لبيان أنَّ هذا الإسناد في أعلى درجات الصحة ، فقد أطبقت الأمة على تسمية الكتابين بالصحيحين ، والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحةِ ، وأنَّ من احتجَّ به الشيخان أو أحدهما محتَجِّين به ، هو بمنزلةِ التصريح بتوثيقه ، ولبيان هذا العددِ الكبيرِ من الأحاديث الصحيحة التي لم تَرِدْ عندهما ولا عند أحدهما معَ أنَّها مستوفية لشروط الصحةِ التي اشترطاها في كتابيهما . وليس في هذا تَعقُّبٌ لهما أو إلزامُهما بهذه الأحاديث التي استوفت الشروطَ التي التزماها ، فإنَّهما رحمهما الله قد صَرَّحا بأنَّهما لم يقصدا استيعابَ جميعِ الأحاديث الصحيحة في كتابيهما .

وقد تحرَّينا في الأعمِّ الأغلب أن يكونَ قولُنا : هذا إسناد صحيحٌ على شرط الشيخين أو على شرط البخاريِّ أو على شرط مسلم ، مقيَّداً بمن احتجَّ بهم الشيخان أو أحدُهما في الأصول ، وليس ممن خرَّجا له استشهاداً أو متابعةً أو تعليقاً ، ولا ممن هو موصوفٌ بتدليس أو تخليط ، فإنهما رحمهما الله ينتقيان من حديث مَنْ تُكلِّم فيه ما تُوبِعَ عليه ، وظهرت شواهدُه ، وعُلِمَ أنَّ له أصلاً ، ومن حديث المدلِّس ما صُرِّحَ بالسماعِ فيه ، ومن حديث المختلط بأخرةَ ما رواه عنه قبلَ اختلاطه » .

قلت : وفي هذه الجُمل السابقة مجموعةُ أوهامٍ لا بُدَّ من التنبيه عليها :

اولاً

إنَّ رواية الشيخين لراوٍ مُعيَّنٍ لا يعني بحالٍ أنَّه على شرطهما ، ذلك أنَّ الراويَ موضوعٌ كُلّيٌ ترتبطُ به كثيرٌ من الجزئيات التي لا تنفكُّ عنه ، فإذا قُبِلَ الراوي عند الشيخين ورُوِيَ له فإنَّما يكونُ ذلك بسببٍ يرتبطُ وما يروي ، وبالإسناد نفسه إذا كانَ متابعاً أو في الشواهد أو مقروناً ، وبالشيوخِ الذين يروي عنهم ، وبالتلاميذ الذين رَوَوْا عنه هذا الخبر ، وبموضوعِ الرواية ومحلِّها ، وبانفراد الرواية في الصحيحِ أو تعاضدها بغيرها واعتمادها على مَرويّات أُخرى . . إلى أمورٍ كثيرةٍ جداً سيأتي بيانُ بعضها .

ويمكنُ توضيح هذا الأمر بأدلَّته بما يلي :

أ- لم يَنُصَّ الشيخان أو أحدُهما بالتفرقة بينَ الرواة واحداً تلوَ الآخر ، مَنْ صَلَحَ الاحتجاجُ بخبره ، ومَنْ أُتيَ به لرواية أو روايتين أو أكثر انتُقيَتْ لأسبابٍ معينة ذكراها أو نوَّها بها . وإنَّما فَهِمَ العلماءُ المتأخرون من صنيعيهما في الصحيحين حالات مكَّنتهم أن يُمَيِّزُوا في بعضِ المرويات ، بأنَّ البخاريَّ انتقى لفلانٍ منهم ، أو استأنس به في الشواهد ، أو جاءَ به تبعاً لغيره في المتابعات ، أو خصَّه بطريقته في التعليق فأكسبه ميزةً عن غيره ، وأنَّ هذا التخصيص لراوٍ لم يُرْوَ له إلاَّ بهذه الطريقة ، فإنَّه خارجٌ عن ذاك المفهوم الأول من قَبولِ الرواية . وما عُلِمَ هذا كلُّه إلاَّ بالسَّبْرِ الجُزْئي لكتاب الصحيح ، ومن خلال هذا السبر أُعطيت الأحكام ، وتناولوها معَ قصورها إلاَّ في المعيَّنات اليسيرة التي مثَّلوا عليها ولم تُعارَضْ بمثلها .

ومشكلةُ هذا التقليد لشرطي البخاري ومسلم ، مع عدمِ الفهمِ التامِّ لما رَوَياه وقصداه أدَّى بالكثير بناءً على فهمه أن يتناولَ الشيخين بالقُصور والاستدراك ، أو بالمتابعة والتتمة ، فبدأ هذا الشوط نظرياً كُلُّ مَنْ أَلَّفَ في جمعِ الرجال لرواة البخاريِّ أو مسلم أو كليهما ، حتى يُقاس على الشيء الوحيد الذي تمَّ عمليّاً في صورةٍ مكتملة واضحة نسبيّاً ، المنهجِ العملي الذي اختطَّه جهابذةُ القرنِ الثالث ، وهم في قمة التفكير الحديثي ، وفي أعلى مراسمه .

فبدأ عهدُ سبرِ عملهما من ابن عدي ، والدارقطني ، والحاكم وغيرهم من الذين خصُّوا الشيخين بدراسة أعمالهما ، وبيان رجالهما أو رجال بعضهما . ونُلاحظُ أنَّ الصورةَ كادت تكتملُ في عملِ الحاكم استدراكاً وتتبعاً ، أعني ذاك الاكتمال الذي أفسدَ على الناس بعدُ فَهْمَ الدقائق والمناهج لمتقدميهم من أصحاب الكتب العملية في فهمِ الصحيح والضعيف ، فخلط في تلك الصورة محفوظاته التي تتبعها عليه مَنْ جاءَ بعده .

فترسَّخت القاعدةُ التي انتشرت بعدُ باسمِ التصحيح على شرط الشيخين أو أحدهما ، دون النظرِ

إلى الأبعاد التي تنتظرُ مثلَ هذه القاعدة ، وعواقبَها .

ذلك أنَّ مجردَ ذكرِ الراوي عند الشيخين في بعضِ أحاديثهما لا يعني البتةَ أنَّهما قبلا الاحتجاجَ به في كُلِّ حالة ، ولا الاحتجاج به إلاَّ في صورة . . . ذلك أنَّ مثلَ هذه القواعد حتى تُحْكَمَ يجبُ أن تُسْبَرَ في منهجية تامة بعيدةٍ عن التأثُّر بقشور هذا العلم الذي صارَ المتأخرون ينظرونَ إليه على أنَّه هو الغايةُ والملجأُ ، بمقولتهم إنَّ أعلى الأسانيد صحةً ما اتفقا عليه ، ثم ما رواه البخاريُّ ، ثم مسلم ، ثم ما كانَ على شرطهما ونحو ذلك .

أقول : ومَنْ أدراهُم بشرطي الشيخين وأعلَمَهم أنَّهما يقبلان روايةَ فلانٍ مطلقاً؟! والواقعُ على خلافِ هذا التصوُّر وإليك هذه الصُّور ، لتوضِّحَ لَكَ المقصود .

هذا (حمَّاد بن سلمة) ، أحدُ رواةِ الإمامِ مسلم في «صحيحه» ويُكثِرُ عنه . وقد وجدنا له عند مسلم أحاديث من روايةِ حماد ، عن ثابتٍ البُنانيِّ ، وأيوبَ السَّخْتياني ، وإسحاقَ بنِ عبدالله بن أبي طلحة ، وأنسِ بن سيرينَ ، وداودَ بنِ أبي هند ، وحُميد الطويلِ ، وسعيدِ بن إياسٍ الجُريري ، وسِماكِ بن حرب ، وعمَّارِ بن أبي عمار وآخرين .

وهذا يعني أنَّ حماداً من شرط مسلم فيما يروي ، دونَ النظرِ إلى منشأ روايته ، هذا يُقالُ دونَ النظرِ إلى الروايات السابقة ، فكيف وقد نوَّعَ له مسلم رواياتٍ عن مشايخَ كُثُرٍ . فلا بُدَّ إذن أن يُحْتَجَّ به على طريقةِ مسلم .

فنظرنا في حمَّاد بن سلمة ، فوجدناه يُحْمَدُ في ثابتٍ وحُميد على تحفُّظٍ في أصلِ حفظه .

قالَ أبو داود : لم يكنْ لحمَّادِ بن سلمة كتابٌ غيرُ كتابِ قيس بن سعد ، يعني : كانَ لا يحفَظُ علمَه .

وقال البيهقي : هو أحدُ أئمة المسلمين إلاَّ أنَّه لَمَّا كَبِرَ ساءَ حفظُه ، فلذا تركه البخاريُّ ، وأمَّا مسلم فاجتهدَ وأخرجَ من حديثه عن ثابتٍ ما سمعَ منه قبلَ تغيُّره ، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلُغُ اثني عشرَ حديثاً أخرجَها في الشواهد .

ونحوُه كلامُ الحاكمِ .

وممَّن حَمِدَ أمرَ حمَّادِ بن سلمة في ثابتٍ خاصَّةً أحمدُ ، وابنُ المديني ، ويحيى ابن معين ، . .

إلاَّ أنَّهم أيضاً تكلَّموا في أحاديثه الأُخرى عن غير ثابت ، وطعنوا بها ، فتكلَّموا في حديثه عن قيسِ بنِ سعدٍ ، وزيادِ الأعلم ، وداود بنِ أبي هند ، وأيوبَ السَّختيانيِّ ، . .

فأينَ نحنُ من هذا كُلّه ، أهو ثقةٌ على شرط مسلمٍ ، أم ليس على شرطه ؟

هل هو على شرطه إذا رَوَى حمَّاد بن سلمة وكَفَى ، أم هو على شرطه إذا رَوَى عن أيوبَ السَّختيانيِّ مثلاً وعنده في الصحيح إسنادٌ مثلُه ، أم هو على شرطِه إذا رَوَى عن ثابتٍ فقط ، لأنَّه مما امتُدحَ به ، أمْ هو على شرطه إذا أخرجَ ذلك الحديثَ عينَه في« صحيحه»؟!

فأيُّ شرطٍ نلجأُ إليه ، وكيف نُثبتُ ما يرضاه مسلم مما لا يَرْضَى؟!

لعلَّ عند مسلمٍ حلاً في بعض الجزئيات من حديث حمَّاد :

يقولُ مسلمٍ في كتاب « التمييز» : اجتماعُ أهل الحديث من علمائهم على أنَّ أثبتَ الناس في ثابت :حمادُ بن سلمة ، كذلك قال يحيى القطان ، ويحيى بنُ معين ، وأحمدُ بن حنبل وغيرُهم من أهلِ المعرفة . وحمَّادٌ يُعَدُّ عندَهُم إذا حدَّث عن غير ثابت كحديثه عن قتادةَ ، وأيوبَ ، وداود بن أبي هند ، والجُريري ، ويحيى بن سعيد ، وعمرو بن دينار وأشباهِهم ، فإنَّه يُخطئُ في حديثهم كثيراً ، وغيرُ حمَّاد في هؤلاء أثبتُ عندهم ، كحماد بنِ زيد ، وعبدِ الوراث ويزيدَ بنِ زُريع» انتهى .

قال ابنُ رجب في «شرح العلل» ٢/ ٧٨٣ : ومعَ هذا فقد خَرَّجَ مسلمٌ في صحيحه لحماد بن سلمة ، عن أيوب ، وقتادةَ ، وداودَ بنِ أبي هند ، والجُريري ، ويحيى بنِ سعيد الأنصاري . ولم يُخرج حديثَه عن عمرو بن دينار ، ولكن إنَّما خَرَّجَ حديثَه عن هؤلاء فيما تابعَه عليه غيرُه من الثقات ، ووافقوه عليه ، لم يُخَرِّج له عن أحد منهم شيئاً تفرَّدَ به عنه ، واللهُ أعلمُ .

قلت : إذَنْ لم يكنْ إهمالُ الإمام مسلم أحاديثَ حمَّاد بن سلمة ، عن هشامِ ابن عروة وأشباهه أيضاً مما جاءَ عفواً ، بل قَصَدَ أنْ لا يرويَ من حديثِ حمَّاد بن سلمةَ ما كانَ من رواية أولئك إلاَّ إذا تُوبعَ ، معَ أنَّه لم ينُصَّ على كُلِّ أحدٍ منهم بعينه في ماذكر في «التمييز» .

فكيف يمكنُ بعد هذا أن نَستجيزَ تصحيحَ حديث حماد بن سلمة عن هؤلاء على شرط مسلم!؟ وقد طَرَّزَ الأستاذ شعيب الأرنؤوط كتبه ولا سيَّما صحيح ابن حبانَ بمثلِ هذه الشروط ، وأظنُّه يُمهلُ بعدَ الاطلاع ، في كتبه الأخرى ، إذْ هذا ظَنُّنا به .

وهذا جريرُ بن حازمٍ ثقةٌ من رجالِ الشيخين . وقد أكثرا من الرواية عنه .

فإذا رَوَى عن يحيى بن سعيد الأنصاريِّ صارَ حديثُه ضعيفاً معَ أنَّ كلا الراويين من رواة البخاري ومسلم ، إلاَّ أنَّهما تجنَّبا حديثَ جرير عن يحيى ، وما ذلك لأنَّهما لم يستوعبا الصحيح ، بل العلةُ في تركيب الإسناد نفسه ، فإنَّ جريراً ليس كأعلى ما يكون في يحيى .

أمَّا ما فعلَ الأستاذُ شعيب في «صحيح ابن حبان» (٣٥١٧) فصَحَّح الإسنادَ على شرط مسلم (لأنَّ فيه حرملةَ بنَ يحيى)، وبغيره يكونُ على شرط الشيخين، كما يُستفادُ من كلامه.

فكيفَ يتفقُ وكلامَ الإمام مسلم في «التمييز»، فقال: لم يُمعنْ جرير بن حازم في الرواية عن يحيى بن سعيد الأنصاري، إنَّما روَى من حديث نزراً يسيراً، لا يكادُ يأتي بها على التقويم والاستقامة. وأنكرَ حديثَه عن يحيى، عن عمرة، عن عائشةَ أنَّ النبي ﷺ أمرَها بالقضاء لَمَّا أفطرت في صيام التطوع. نقلَه ابن رجب في «شرح العلل» ٢/ ٧٨٦، وقال: وكذلك أنكره الإمام أحمد والنسائي وغيرُهما.

قلت: وهو نصُّ الحديث بمتنه وإسناده الذي صحَّحه الأستاذُ شُعيب في الإشارة السابقة، فأنَّى يكونُ عند الشيخ صحيحاً على شرط مسلم، ومسلمٌ يُنكره أصلاً ولا يعتَدُّ به.

وكذا روايةُ جرير بن حازم عن أيوبَ السَّختياني فيها ضَعْفٌ، وقد روَى الشيخان بهذا الإسناد حديثين فيما اطلعتُ عليه.

الأول حديث كذبات إبراهيم (خ ٣٣٥٧، م ٢٣٧١).

والثاني حديث «بينما كلب يطيف..» (خ ٢٤٦٧، م ٢٢٤٥) وقد ذُكرا في المتابعات، إلاَّ حديث الكذبات عند مسلم، فالظاهرُ إنَّما ذكرَه للفظه ورفعه من قِبَلِ جرير بن حازم.

فهَلْ مثلُ جرير ممن اعتُمد في الرواية عند الشيخين؟! وأحمدُ يقولُ: جرير يروي عن أيوب عجائبَ!! (انظر «شرح العلل» لابن رجب ٢/ ٧٠٢).

وكذا حديثُ جريرِ بن حازمٍ عن ثابت البُناني، فقد وَهَّمه البخاريُّ في حديث كما نقلَ الترمذي (٥١٧).

وكذا حديثُ جرير بن حازم عن قتادةَ - وهما ثقتان - فقد ضَعَّفُوه فيه.

قال أحمد: كانَ يُحدِّثُ بالتوهُّم أشياءَ عن قتادةَ يُسندُها بواطيل. وقال: كأنَّ حديثه عن قتادةَ غيرُ حديث الناس، يُسند أشياءَ ويوقفُ أشياءَ.

وقال عبدالله بن أحمد ليحيى بن معين: يحدثُ عن قتادةَ عن أنسٍ بأحاديثَ مناكير؟ فقال: ليس بشيء، هو عن قتادةَ ضعيفٌ.

قلت: فكيف إذَنْ نقولُ في رواة أخرجَ لهم الشيخان إنَّهم على شرط البخاريِّ أو مسلم أو كليهما، دونَ أن نبحثَ عمَّا إذا كانا فعلاً اعتمدا ذلك الترتيب وأكثرا منه، ولم يأتِ ما يُعلُّه متناً وسنداً، ...

ولو أردتُ أن استطردَ في ذكرِ الأمثلة لكانت في مئاتٍ ، بل أكثرَ . وليستِ الإطالةُ لها موضعٌ هنا .

ولكنْ يكفي أن أُشيرَ إلى روايةِ بعضِ المشاهيرِ بعضِهم عن بعضٍ ، وهم ثقاتٌ أفراداً ، لكن إذا اجتمعوا ضُعِّفوا في تلك الروايةِ ، أو كان فيها بعضُ الضَّعْفِ ، وقلَّ أن يُعْتَمَدَ عليها . وإذا وَرَدَ شيءٌ منها في الصَّحيحين فإنَّما جاءت غالباً في الشواهدِ أو المتابعاتِ .

قال ابنُ معين : ابن جُريجٍ ليس بشيءٍ في الزُّهْريِّ .

وقال الدارقطني : أبو أويس في بعض حديثه عن الزُّهْريِّ شيءٌ .

وقال أحمد : يزيدُ بن أبي حَبيبٍ لم يسمع من الزُّهْريِّ إنَّما هو كتاب .

وقال يحيى بنُ مَعينٍ : ابنُ أبي ذئب عَرَضَ على الزُّهْريِّ وحديثُه عنه ضعيفٌ .

وقالَ ابنُ معين : الأوزاعيُّ في الزُّهري ليس بذاك ، أخذَ كتابَ الزُّهْريِّ من الزُّبيدي .

وقال يعقوبُ بن شَيبةَ : الأوزاعيُّ ثقةٌ ثَبْتٌ إلاَّ في روايته عن الزُّهري خاصَّة فإنَّ فيها شيئاً .

وقالَ البَرْديجيُّ : أبانُ بنُ يزيدَ العطَّار أمثلُ من همَّام وعكرمةَ بن عمَّارٍ ، وحديثُه عن يحيى بنِ أبي كثيرٍ مضطربٌ ، لم يكنْ عندَه كتابٌ ، قالَهُ الإمام أحمد والبخاري وغيرُهما .

وقال يحيى بنُ مَعينٍ : حديثُ معمر عن هشامِ بن عُروةَ مضطربٌ كثيرُ الأوهامِ .

وقال ابنُ معين : عبدُالله بن وهب ليس بذاكَ في ابنِ جُريج ، كانَ يُسْتَصْغَرُ ، يعني لأنه سمعَ منه وهو صغير .

وقال عليُّ بنُ المَدينيِّ : هشامُ بنُ حسَّانَ عن الحسنِ البصريِّ عامتُها تدور على حوشَب .

وقالَ البَرْديجيُّ : عوفٌ عن محمد بن سيرين عن أبي هُريرةَ فيها صحاحٌ وفيها منكرةٌ ومعلولةٌ .

وقال عليُّ بنُ المَدينيِّ : وأمَّا جعفرُ بنُ سليمان فأكثرَ عن ثابتٍ وكتبَ مراسيلَ ، وكانَ فيها أحاديثُ مناكيرُ عن ثابت ، عن النبيِّ ﷺ .

وقال ابنُ المدينيِّ : وفي أحاديثِ مَعْمَرٍ عن ثابتٍ أحاديثُ غرائبُ ومنكرة ، وذكرَ أنَّها تُشبهُ أحاديثَ أبانَ بن أبي عيَّاش .

وقال العُقيليُّ : أنكرُهم روايةً عن ثابت معمرٌ .

وقالَ ابنُ معين : حديثُ مَعْمَرٍ عن ثابتٍ مضطربٌ كثيرُ الأوهامِ - وقال الدارقطنيُّ : معمرٌ سيِّئُ الحفظ لحديث قتادةَ والأعمشِ .

وقالَ ابنُ معين : قال مَعْمَرٌ :جلستُ إلى قتادةَ وأنا صغيرٌ فلم أحفَظْ عنه الأسانيدَ .

و قال أحمدُ : **عمرو بنُ الحارث** روى عن قتادةَ مناكيرَ .

و نقل الأثرمُ أنَّ حديثَ **سُليمانَ التيميِّ** عن قتادةَ مضطربٌ .

وقالَ يحيى بنُ سعيد : **يزيدُ بن إبراهيم التُّسْتريُّ** عن قتادة ليس بذاك .

وقال ابن عدي : وليزيدَ أحاديثُ مستقيمة عن كُلِّ من يروي عنه ، وإنَّما أنكرتُ أحاديث رواها عن قتادةَ ، عن أنس .

وقال عليُّ بن المديني : **الأعمشُ** يضطربُ في حديث أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ .

وقال ابنُ معين والأثرمُ والدارقطنيُّ وغيرُهم : **مَعْمَرٌ** في الأعمش سيئُ الحِفْظ جداً .

وقالَ أحمدُ : أحاديثُ **معمر** عن الأعمشِ التي يغلط فيها ليس هو من عبدِ الرزاق ، إنَّما هو من مَعْمَرٍ . يعني الغلط .

وقال ابنُ رجب : **ومعمر** في منصور بن المُعْتَمِر كأنَّه ليس بالقويِّ .

وضَعَّفَ أحمدُ سماعَ **عبدِ الرزاق** من سفيانَ بمكة دونَ ما سمع منه باليمن .

وقالوا : حديثُ **مَعْمَرٍ** باليمن جيد ، وحديثُه في البصرة فيه اضطرابٌ كثيرٌ .

وقالَ أحمدُ : روى **عبد الرزاق** عن عبيدالله بن عمر أحاديثَ مناكيرَ هي من حديث العُمَري (يريد : عبدالله) .

وذكر مسلمٌ في كتاب «التمييز» أنَّ في **حديث العراقيين** عن ابن أبي ذئب وهماً كبيراً ، قال : ولعلَّه كانَ يُلَقَّنُ فيتلقَّنُ ، يعني بالعراق .

وقالَ أبو زُرعة الرازيُّ : حديثُ **أهلِ العراق** عن أيوبَ بن عُتبة ضعيف .

وقال أحمدُ وابنُ معين وغيرُهما : **جعفرُ بن بُرْقانَ** ضعيفٌ في الزُّهريِّ .

وكانَ أحمد يُضَعِّفُ أحاديث **مَعْقِل بن عُبيد الله الجَزَريِّ** عن أبي الزُّبير خاصةً ويقول : يُشبه حديثُه حديثَ ابنِ لهيعة .

وضعَّفُوا حديثَ **عكرمةَ بن عمَّار** عن يحيى بنِ أبي كثير .

وحديثَ **سماكٍ** في عكرمةَ مولى ابنِ عباس .

وحديثَ **عمرو بن أبي عمرو** في عكرمةَ .

وحديثَ **داودَ بن الحُصين** في عكرمةَ .

وتكلّموا في حديث **الأوزاعيّ** عن يحيى بن أبي كثير ، فقال أحمد : كانَ كتابُ الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قد ضاعَ منه ، فكان يُحدّثُ عن يحيى بن أبي كثير حفظاً .

وقالَ عليُّ بن المديني : **الأعمشُ** كثيرُ الوَهَمِ في أحاديثِ هؤلاء الصغار مثل الحكمِ وسلمةَ بن كهيل وحَبيبِ بن أبي ثابت ، وأبي إسحاقَ . . . -وقال : وكانَ **سفيانُ بنُ عُيينةَ** أيضاً حديثُه عن الصغار ليس بذاك .

وقال أحمد : **منصورٌ** إذا نزلَ إلى المشايخ اضطربَ إلى أبي إسحاق والحكم وحبيبِ بن أبي ثابت وسلمةَ بن كُهيل .

وقال يحيى بن معين : كانَ **حماد بن زيد** يخلطُ في حديث يحيى بن سعيد .

وأحاديثُ حبيب بنِ ثابت عن عطاء غيرُ محفوظة .

وقالَ أحمدُ ويحيى : حديثُ حبيبِ **بن أبي ثابت** عن عُروةَ منكَرٌ .

وقال ابنُ معين : أحاديثُ **عبد الكريم بن مالك الجَزَري** عن عطاء رديئةٌ .

وقال العُقَيْليُّ تكلّموا في حديث **ورقاءَ اليشكريّ** عن منصور .

وقال ابنُ معين : **إسحاقُ بن راشد الجَزَريُّ** ليس هو في الزُّهري بذاك .

وقال أحمدُ : أحاديثُ **عبد العزيز الدراوردي** عن عُبيدالله بن عمر تُشبهُ أحاديثَ عبدالله بن عمر .

وقالَ يحيى بنُ معين : **قَبيصةُ بن عُقبة** ثقةٌ إلاّ في حديثِ سفيان الثوري ، ليس بذاك القويّ .

وقال : **يَعْلَى بنُ عبيد** كان كثيرَ الخطأ عن سفيانَ الثّوريّ .

وقالوا : **أبو معاوية** يضطربُ في غير حديثه عن الأعمش .

وقال البَرْديجيُّ : **قتادةُ** ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هُريرة ، عن النبي ﷺ ، هذه الأحاديث كلُّها معلولةٌ ، وليس عند شعبةَ منها شيءٌ ، وعند سعيد ابن أبي عروبة منها حديثٌ ، وعندَ هشامٍ منها آخرُ ، وفيهما نَظَرٌ . . .

وفيما ذكرتُ كفايةٌ ، ولو أردتُ أن أستطردَ في ذكر هذا النوع لطالَ في مجلّد على الأقلّ ، وإنّما أردتُ التنبيهَ إلى مساوئ تلك الصنعة في تصحيحِ الأحاديث على شرط الشيخين أو أحدهما لمجرّد أنّ الرواي مذكورٌ في الصحيح ، دونَ مراعاة أنّ البخاريّ أو مسلماً رَوَى له في حالة مخصوصة بعينها ، ودون مراعاة أنّ الحالةَ المخصوصةَ هذه قد تختلفُ وتُعلُّ إذا ارتبطت بجوانبَ وأحداث أُخرى ، لذا نجدُ الشيخين

قد تجنّبا عدةَ صُوَرٍ من الإسناد لذاك الثقة ، وتجنّبا أمثلةً معينةً من تلك الصورة التي قَبِلاَها في الصحة . وتفصيلُ هذا يطول .

ب- إنَّ صحةَ الإسناد لا تقتصرُ على الصورة البارزة في الإسناد فقط ، فلا يعني البتةَ أنَّ الروايةَ التي جاءَت بإسناد رجالُه رجالُ الشيخين ؛ كذلك ، لأنَّ كُلَّ فَرْدٍ من الإسناد احتَجَّ به الشيخان في مواضع!!

بل لو تتبَّعْنا ما أوردْنا سابقاً ، وبيَّنا في قواعد أنَّا لا يُمكنُ أن نقيسَ على عملِهما إلاَّ الأحاديثَ التي جاءَت على إسنادٍ مشابهٍ تماماً لحديثٍ وَرَدَ عندهما ؛ لَمَا أدّى هذا إلى نتائجَ صحيحةٍ في فَهْمِ المرادِ بالشروط عندهما .

إذْ نعلَمُ يَقيناً أنَّ كثيراً من الأحاديث التي تُشبهُ أسانيدُها الأسانيدَ المودعةَ في الكتابين أعلاَّها أو أعلَّها أحدُهما في غير الصحيح ، وأنَّ ذلك السببَ جعلَهم يُبعدون عنه ولا يوردونه في جوامعهم الصحيحة ، ولو أرَدْنا أن نتمثَّلَ حديثاً من ذلك ، لقيل :

حديث عيسى بن يونس ، عن هشام بن حسَّان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هُريرة مرفوعاً : «مَنْ ذَرَعَه القَيْءُ فليس عليه قضاءٌ ، ومن استقاءَ عمداً فليقض» .

أخرجه أحمد وابنه ٢/٤٩٨ ، وأبو داود (٢٣٨٠) ، والترمذي (٧٢٠) وآخرون . وقد توبع عيسى عند ابن ماجه (١٦٧٦) ، وابن خُزيمة (١٩٦١) . . .

فإذا نظرنا إلى ظاهر الإسناد «هشام بن حسَّان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هُريرة» وجدنا القولَ ما عند الحاكم ١/٤٢٦- ٤٢٧ أنَّه صحيح على شرط الشيخين .

ولكنَّ هذا غيرُ الواقع ، فقد أوردَه البخاريُّ في «تاريخه» ١/١/٩١ - ٩٢ ، وقال : «ولم يصحَّ» . وذكرَ الخلافَ فيه . ثم نقلَ الترمذي عن البخاري قولَه عقبَه : لا أُراه محفوظاً .

لذا اعترضَ ابنُ حجر في «التغليق» ٣/١٧٧ قول الحاكم بأنه على شرطهما ، بأن البخاريَّ أعلَّه في «التاريخ» .

ويؤكِّدُ كلامَ البخاريِّ في إعلاله قولُ عيسى بن يونس في الحديث (من رواية الدارمي ٢/١٤ عن ابن راهويه ، عنه) : زعمَ أهلُ البصرة أنَّ هشاماً أوهمَ فيه .

ومِمَّا يُعلُّ به البخاريُّ هذا الحديث أنَّه مخالفٌ لِمَا يُروى عن أبي هريرة من قوله في أنَّه لا يُفطر فقد قالَ في «صحيحه» في كتاب الصوم ، باب الحجامة والقَيْء للصائم : «وقال لي يحيى بن صالح ،

حدثنا معاويةُ بنُ سلاَّم ، حدثنا يحيى ، عن عمرو بن الحكم بن ثَوْبان ، سمعَ أبا هُريرة ﷺ : إذا قاءَ فلا يُفطر ، إنَّما يُخرجُ ولا يُولجُ . ويُذكرُ عن أبي هُريرة أنَّه يُفطرُ ، والأوَّلُ أصَحُّ» .

أقولُ : ومثلُ هذا الحديث عشرات الأحاديث التي اطلعنا عليها من خلال كتبهما . فهَلْ إذا وَرَدَ حديثٌ بإسناد بعينه في الصحيحين يُحكم عليه بهذا دونَ النَّظَرِ في القواعد الجزئية الدقيقة التي نَظَرا فيها أثناء التصنيف والتقسيم!!

ونحنُ نعلمُ يقيناً أنهما لم يذكرا كُلَّ ما يعرفان عن الأحاديث وعلَلها ، وهذا بديهي ، إذْ لا يُصَنِّفُ العالمُ في كُلِّ ما يعرفُ ، وبهذا يفوتُ علينا أشياءُ أهملاها ولم يودعاها الصحيحين ، ولم يُذْكَرْ لنا فيها سببٌ أو علةٌ تردُّها .

فإذا كانَ الأمرُ كذلك فأنَّى لنا أن نُدركَ أنَّ الحديثَ الذي نُصححه هو على شرط الشيخين أو أحدهما ، ونحنُ نعلمُ أنَّ وجودَ الإسناد بعينه من رجالهما لا يعني عندهما أنه مما يرضيان ، إذْ لكُلِّ حديث مشكلتهُ المتعلقةُ به ، ولا نُدرك نحنُ مَدَى هذه المشكلة ، بل قد لا نحسبُ لها حساباً في باب الجرح والتعديل ، على خلاف ما قد ينهجان في التعليل أو الردِّ والقَبول .

لذا يقولُ الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ٥٩- ٦٠ بعد أن ذكر أحاديثَ بأسانيد ظاهرُها الصحةُ والقبولُ : ففي هذه الأحاديث الثلاثة قياسٌ على ثلاث مئة أو ثلاثة آلاف أو أكثر من ذلك .

ثم قال الحاكم : «إنَّ الصحيحَ لا يُعرفُ بروايته فقط وإنَّما يُعرفُ بالفهم والحفظ وكثرة السماع ، وليس لهذا النوع من العلم عونٌ أكثرُ من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يَخْفَى من علة الحديث ، فإذا وُجدَ مثلُ هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرَّجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزمَ صاحبَ الحديث التنقيرُ عن علته ومذاكرةُ أهلِ المعرفة به لتظهَرَ علَّتُه» .

جـ - أنَّا وجدنا في عبارات بعض الأئمة ما يُفيد العبارةَ السابقة من الحاكم ، وأنَّهم تنبَّهوا إلى قصورٍ في أنفسهم أن ينسبوا إلى الشيخين أحاديثَ على شرطهما ، بل أوضحوا أنَّ الجامعين الصحيحين لا ينفلتُ عنهما حديثٌ على شرط الصحة إلاَّ إذا كانَ ثَمَّاله مَثيلٌ يُغني عن وجوده فيه ، أمَّا أن يَتْرُكا أحاديث صحيحةً لم يُذْكَرْ لها أبواب في الصحيح ، فلا ، إذ الجمعُ والصحة والعلةُ التي من أجلها صُنِّفَ الكتابان تُحَتِّمُ علينا فَهْمَ الإحاطة من الأصول والأبواب ، فقَلَّ أن يفوتَهما حديثٌ على شرط الصحة يُمَثِّلُ باباً بأكمله لم يُذكر فيه شيء عندهما .

ولا يُعْتَذَرُ لهما أنَّهما لم يستوعبا الصحيحَ ، فإنَّما المقصودُ طُرُقُ الصحيح ، أمَّا أبواب الصحيح فيلزمهما أن يذكرا ما يُغطِّي هذه الأبواب على شرائطهما .

كما أنَّه لا يُعْتَذَرُ لهما أنَّهما لم يعلما هذه الأحاديث ، فما مثلُهما بالذي يغيبُ عنهما أحاديثُ مشهورة بينَ الخاصةِ والعامة ، بل ذكرا كثيراً منها في كتبهما .

فهذا كلُّه يَدُلُّ أنَّهما : إذا عزَفا عن حديث مشهور يحتاجان إليه في الصحيح ، فإنَّما كانَ ذلك لعلة من مخالفة ، أو شذوذ أو ضَعْف أو انفراد مَنْ لا يُحتملُ في أصلِ حديثه ، . . . وإليك بعضَ أقوال العلماء في هذه المسألة :

- قال أبو الوليد الباجي (ت ٤٧٤) في «التعديل والتجريح» ٣١٠/١ : «وقد أخرج البخاريُّ أحاديثَ اعتقدَ صحَّتها تركها مسلمٌ لما اعتقدَ فيها غيرَ ذلك ، وأخرجَ مسلمٌ أحاديثَ اعتقدَ صحتَّها تركها البخاريُّ لما اعتقدَ فيها غيرَ معتقده ، وهو يَدُلُّ على أنَّ الأمرَ طريقُه الاجتهادُ لِمَنْ كانَ من أهلِ العلم بهذا الشأن وقليلٌ ما هُم» .

- وقال ابنُ الصلاح (ت ٦٤٣) في «صيانة مسلم» ص ٩٤ : «نعم إذا كانَ الحديثُ الذي تركاه أو أحدُهما (يريد الشيخين) معَ صحَّة إسناده أصلاً في معناه ، عمدةً في بابه ، ولم يخرِّجا له نظيراً ، فذلك لا يكونُ إلاَّ لعلَّةٍ فيه خَفِيَتْ واطلعا عليها ، أو التارك له منهما ، أو لغفلة عَرَضَتْ ، والله أعلم» .

- وقالَ محيي الدين النوويُّ (ت ٦٧٦) في «شرح مسلم» ٢٤/١ أخذاً من ابن الصلاح بعبارةٍ أخرى : «لكنَّهما إذا كانَ الحديثُ الذي تركاه أو تركه أحدُهُما معَ صحَّة إسناده في الظاهرِ أصلاً في بابه ، ولم يُخَرِّجا له نظيراً ، ولا ما يقومُ مقامَه ، فالظاهرُ من حالهما أنَّهما اطلعا فيه على علَّة إنْ كانا رَوَياه ، ويحتملُ أنَّهما تركاه نسياناً أو إيثاراً لتركِ الإطالة ، أو رأياً أنَّ غيرَه مَّا ذكراه يسدُّ مسدَّه ، أو لغير ذلك والله أعلم » .

قلت : ومثلُ النسيان نادرٌ جداً عند الشيخين ، لا سيَّما أنَّ كتابيهما سُمعَ وقُرئَ في عصرهما وعلى مسامعهما ، فلوكان من ذلك شيءٌ لا ستدركاه في الغالب ، وأمَّا تركُ الإطالة فهذا يتوجَّه في الطرقِ والشواهد دونَ الأصولِ التي لم تندرجْ تحتَ بابٍ في كتابيهما .

- نقلَ ابنُ مندة ، عن محمد بن يعقوب الأخرم (ت ٣٤٤) كلاماً معناه : قلَّما يفوتُ البخاريَّ ومسلماً ما يثبتُ من الحديث» ، كذا في «تاريخ بغداد» ١٠٢/٣ .

واستندَ الدارقطني (ت ٣٨٥) في دعواه في حديث عند مسلم بالانقطاعِ ، على أنَّ البخاريَّ لم يُخَرِّج في «صحيحه» مثلَ ذاك الإسناد ، انظرُ «التتبع» ص ١٧٧ .

- وقال البيهقي (ت ٤٥٨) في «السنن الكبرى» ٢/ ٤١٦ بعد ذكرِ حديث الفرق بينَ بولِ الغلام

والجارية : «وكأنَّها لم تثبُتْ عند الشافعيِّ رحمه الله حينَ قالَ : ولا يتبينُ لي في بولِ الصبي والجارية فَرْقٌ من السنة الثابتة ، وإلى مثل ذلك ذَهَبَ البخاريُّ ومسلمٌ حيثُ لم يُودعا شيئاً منها كتابيهما» .

فاستفادَ البيهقيُّ أنَّ عدمَ إخراجِ الحديث عند الشيخين ، يعني أنَّه ضعيفٌ عندَهما ، لا سيَّما أنَّه أصلٌ في الباب .

- وتعرَّضَ ابنُ عبدالبَرِّ (ت ٤٦٢) في «التمهيد» ٢٧٧/١٠ - ٢٧٨ إلى بعض الأحاديث ، ثم قالَ : «ولم يُخَرِّج البخاريُّ ولا مسلمُ بنُ الحجَّاج منها حديثاً واحداً ، وحَسْبُك بذلك ضَعْفاً لها» .

- وفي عدة مواضعَ من الصحيح للبخاري يذكُرُ أحاديث في الباب دونَ أُخرى ، فيستنتجُ ابنُ حجر (ت ٨٥٢)وغيرُه أنَّ البخاريَّ لم تصحَّ عنده الأحاديثُ التي تركها إذا كانت مما يُثبتُ حُكماً جديداً أو باباً جديداً .

كبابِ صوم يومِ عرفة ، فإنَّ البخاريَّ لم يأتِ بأحاديث الندب على صيامه ، وإنَّما ذكرَ حديثَ إفطار النبيِّ ﷺ في عرفة ، فقالَ ابنُ حجر في « الفتح » ٢٣٧/٤ : وكأنَّه لم يثبتُ الأحاديث الواردةُ في الترغيب في صومه على شرطه ، وأصحُّها حديثُ أبي قتادةَ» قلت : وقد أعَلَّ البخاريُّ إسنادَه في« التاريخ الكبير» معَ أنَّه في مسلم .

وكذا بابُ الشرب قائماً ، فإن البخاريَّ ذكرَ فيه حديثي علي وابن عباس في الشرب قائماً . فعلَّقَ ابنُ بطَّال (ت ٤٤٩) قائلاً كما في «الفتح» ٨١/١٠ : «أشارَ بهذه الترجمة إلى أنَّه لم يصحَّ عنده الأحاديثُ الواردةُ في كراهة الشرب قائماً» .

قلتُ : معَ أنَّ بعضَ أسانيد النهي مما يحتَجُّ به البخاريُّ بالعادة .

وهناكَ غيرُ هذه النصوص قد مرَّت عليَّ ، ولكن هذا ما استحضرته كأمثلة على ما ذكرتُ

نُلخِّصُ من هذا كُلِّه أنَّ الإمامين البخاريَّ ومسلماً لم يكونا لُيهملا كثيراً من الأحاديث التي يلزمُهما إخراجُها في كتابيهما فكتابُهما جامعان ، فلماذا يُخرجُ البخاريُّ ومسلمُ ، حديثاً بإسناد ، ثم يُعرضانِ عن أحاديث هما في أمسِّ الحاجةِ لذكرِها في «صحيحهما» ؟! لا بُدَّ من أسبابٍ تُبعدُهما عنها ، ذكرنا بعضَها .

د- اطلعتُ على أحاديثَ كثيرة على مايُذكَرُ من شرط البخاريِّ ، يرويها مسلمٌ أوغيرُه ولا يرويها البخاريُّ ، معَ أنَّ الإسنادَ نفسَه قد رَوَى له البخاريُّ في الأصول ، وهذا عينُه أجده عند مسلم أيضاً .

فإذا كانَ هذا المثالُ مما يُذكر شبيهُ به من الصحابيِّ نفسه أو غيره أو طريقٍ أُخرى ، اعتذرنا أنَّ ذكرَ

كُلَّ حديث صحيح عند البخاريِّ يُبعده من مُراد كتابه ، ويُطَوِّلُ على قارئه بما لا فائدةَ كبيرة تُذْكَرُ . وإنْ كانَ البخاريُّ قد فعَلَ تكراراً في كتابه ، لكنَّه لم يُسْهِبْ في كُلِّ شيء ، وإنَّما تنويعُ الأبواب وفقهها وبعضُ المشكلاتِ الإسنادية أحياناً ، وتأكيدُ أمرٍ أحياناً ، كُلُّ ذلك أدَّاهُ أن يذكُرَ الحديث في أشكالٍ مختلفة أو متفقة .

أمَّا إذا كانَ الحديثُ الذي عَزَفَ عنه البخاريُّ مما يروي مثلَه ويُكثرُ بالعادة ، وكانَ هذا الحديثُ ذا أصلٍ لم يُبَوِّبْ بمثله في الصحيح ، فلماذا يتركهُ البخاريُّ ، لماذا لا يذكرُه في الباب الواضح إغفالُه لا نسيان ؟! لا بُدَّ أنَّ هناك أسباباً أدَّته إلى تركه ، سأذكُرُ صوراً منها لتتضحَ المسألةُ .

الحديثُ الأول : حديث عوف الأعرابي ، عن أبي الصديق الناجي ، عن أبي سعيد الخُدري قال : قالَ رسولُ الله ﷺ : « لا تقومُ الساعةُ حتى تمتلئَ الأرضُ ظُلماً وعدواناً» قال : «ثم يخرجُ رجلٌ من عترتي أو من أهل بيتي يملؤها قسطاً وعَدلاً كما مُلئت ظُلماً وعُدواناً» أخرجه أحمد ٦٣/٣ وتُوبعَ عوفٌ من قِبَلِ جمعٍ عن أبي الصديق .

قلت : فقد أخرج البخاري (٣٤٧٠) ، ومسلم (٢٧٦٦) حديث الذي قتلَ تسعةً وتسعين نفساً من طريق قتادة ، عن أبي الصديق ، عن أبي سعيد الخُدري .

ونلاحظُ أنَّ البخاريَّ لم يُخَرِّج لأبي الصديق الناجي غير هذا الحديث ، وزادَ عليه مسلم حديث (٤٥٢) أصولُه في الشواهد . وفي كلا الصحيحين كتابُ الفتن ، وقد ذكرا فيه تفصيلاً لما صَحَّ عندهما ، ولم يتعرضا بذكرٍ لأحاديث المهدي ، لا سيَّما هذا الحديث ، فلماذا أعرضا عنه ، وهو من حيثُ الظاهرُ على طريقتهما ونهجهما !؟

ذلك أنَّهما ذكرا خبرَ الذي قَتَلَ تسعةً وتسعين في الفضائل والرقائق ، ولم يُبْنَ عندهم على الأحكامِ التي يُحتاجُ فيها إلى نصٍّ واضحٍ صريحٍ صحيحٍ ، فكأنه لم يوجَدْ عند أبي الصديق الناجي ما يُشجع على إدخاله في الصحيح إلاَّ مجازاً ، لقلَّة مايصلُ إليه من طريق الأثبات . وهذا القسمُ ليس فيه كبيرُ إشارةٍ إلى صحة حديثه ، فحديثُه مِمَّا يُنظر فيه ويُنْتَقى . لذا قال فيه ابنُ سعد في «الطبقات» ٧/ ٢٢٦ : «ويتكلمون في أحاديثه يستنكرونها» .

الحديث الثاني : ما أخرجَ مسلم (٢٠٢٤) من طرقٍ عن قتادة ، عن أنس في النهي عن الشرب قائماً .

فإن البخاريَّ لم يُخَرِّجه - وهو على شرطه في الظاهر - لأنَّه صَحَّ عنده بخلافه حديثان حديثُ علي (٥٦١٥) ، وحديثُ ابن عباس (٥٦١٧) في أنَّ النبيَّ ﷺ شربَ قائماً . فقدَّمهما عليه وبوَّبَ لهما

في الصحيح ، مشيراً ضمناً إلى ترجيح هذين الحديثين على حديث أنس ، وهكذا فهم ابنُ بطَّال من الترجمة فيما نقلَ ابنُ حجر .

الحديث الثالث : حديث يرويه عبدالله بن أبي بكر ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، عن عمرة ، عن عائشة أنَّها قالت : كانَ فيما أُنزلَ من القُرآن «عشرُ رضَعات معلومات يحُرِّمْنَ» . ثم نُسخْنَ بخمسٍ معلومات ، فتوفي رسولُ الله ﷺ وهُنَّ فيما يُقْرأُ من القُرآن . أخرجه مسلم (١٤٥٢) .

فهذا الإسنادُ عينه أخرجه البخاريُّ في مواضع الاحتجاج ، إلاَّ أنَّه لم يوردْ هذا الحديثَ ، لأنَّه خالفَه في أحاديث أُخرى ، فرجَّحَها البخاريُّ عليه ، فقال :

«باب مَنْ قال : لا رضاعَ بعدَ حَوْلين لقوله تعالى ﴿ حولين كاملين لمَنْ أرادَ أن يُتمَّ الرضاعةَ ﴾ وما يحرمُ من قليلِ الرضاعِ وكثيره . حدثنا أبو الوليد ، حدثنا شُعبةُ ، عن الأشعث ، عن أبيه ، عن مسروق ، عن عائشةَ رضي الله عنها أنَّ النبي ﷺ دَخَلَ عليها وعندها رجلٌ ، فكأنَّه تغيَّر وجهُه ، كأنَّه كرِه ذلك ، فقالت : إنَّه أخي ، فقال : انظُرْنَ ما إخوانُكنَّ فإنَّما الرضاعةُ من المجاعة» .

وعلَّق ابن حجر ٩/ ١٤٦ عند قوله : « وما يحرم من قليلِ الرضاع وكثيره» قائلاً : هذا مصيرٌ منه إلى التمسُّك بالعمومِ الوارد في الأخبار مثل حديث الباب ، وهذا قولُ مالك وأبي حَنيفة والثوريَّ والأوزاعي والليث ، وهو المشهورُ عند أحمد . . .

الحديث الرابع : حديث عبدالرحمن بن القاسم ، وابن أبي مليكة ، عن القاسم ، عن عائشة أنَّ سالماً مولى أبي حذُيفةَ كانَ معَ أبي حذُيفةَ وأهله في بيتهم . فأتت (تعني ابنة سُهيل) النبي ﷺ ، فقالت : إنَّ سالماً قد بلغَ ما يبلُغُ الرِّجالُ ، وعقلَ ما عَقَلُوا ، وإنَّه يدخُلُ علينا ، وإنِّي أظُنُّ أنَّ في نفسِ أبي حذُيفةَ من ذلك شيئاً ، فقال لها النبيُّ ﷺ : «أرْضعيه تَحْرُمي عليه ، ويذهبِ الذي في نفس أبي حُذيفة» فرَجَعَتْ ، فقالتَ : إنِّي قد أرضعتُه ، فذهبَ الذي في نفسِ أبي حُذَيفةَ .

وفي رواية عبدالرحمن : فقالَ النبيُّ ﷺ : « أرضعيه» ، قالت : وكيف أرضعُه؟ وهو رجلٌ كبيرٌ ، فتبسَّمَ رسولُ الله ﷺ ، وقال : «قد علمتُ أنَّه رجلٌ كبيرٌ» .

وفي رواية : فقالت : إنه ذو لحية ، فقال : أرضعيه يذهبُ ما في وجهِ أبي حذُيفةَ . أخرجه مسلم (١٤٥٣) .

قلت : فمثلُ إسناد هذا الحديث رَوَى منه كثيراً البخاريُّ في «صحيحه» إلاَّ أنَّه استثنى هذا الحديث فيما يظهر لمتنه ، وهو أصل في بابه ، فلو صَحَّ عنده أو كان مقبولاً ، ما توانى عن إخراجه .

لجعلَهُ فيما أوردَ من الرضاع ، لأنَّه الدليلُ الوحيدُ على إرضاعِ الكبير . فلمَّا كانَ المتنُ فيه ما فيه (وجميعُ ما قيل من إخراجه عن ظاهره بعيدٌ) أبعدَه من «صحيحه» ، والله أعلم .

الحديث الخامس : حديث سفيان وشُعبةَ ، عن أبي قيس الأودي ، عن عمرو بن ميمون ، عن أبي مسعود الأنصاري ، قالَ : قال رسولُ الله ﷺ : ﴿قُل هو الله أحدٌ﴾ تعدلُ ثُلُثَ القرآن» .

أخرجه أحمد ٤/ ١٢٢ ، وابن ماجه (٣٧٨٩) من طريق سفيان . والنسائي في «اليوم والليلة» (٦٩٣) من طريق شعبة

قلت : فهذا الإسناد رجالُه يروي لهم البخاري ، ومعَ هذا فلا يرويه في «صحيحه» ، وسببُ ذلك أنَّه أوردَه في «تاريخه الكبير» ٣/ ١٣٧ فقالَ عقبهُ : وكانَ يحيى يُنكر على أبي قيس حديثين هذا وحديث هُزيل عن المغيرة مسح النبي ﷺ على الجوربين .

الحديث السادس : حديث سفيان الثوري ، عن أبي قيس الأودي ، عن هُزيل بن شُرحبيل ، عن المغيرة بن شُعبة : أنَّ رسولَ ﷺ تؤضَّأ ومسحَ على الجوربين والنعلين .

أخرجه أحمد ٤/ ٢٥٢ ، وأبو داود (١٥٩) ، والترمذي (٩٩) ، وابن ماجه (٥٥٩) ، والنسائي في الكبرى (١٣٠) . . . ورجالُ هذا الحديث يروي لهم البخاري ، ومما يذكرُ كهذا الإسناد إلى هُزيل حديث أبي موسى الأشعري برقم (٦٧٤٢) عند البخاري . ومعَ هذا فلا يروي البخاري هذا الحديث في «صحيحه» . وقد بيَّنَ ضَعْفَه في «تاريخه» كما سبق عن يحيى .

وقال النسائي عقبه : ما نعلمُ أنَّ أحداً تابعَ أبا قيس على هذه الرواية ، والصحيحُ عن المغيرة أنَّ النبيَّ ﷺ مسحَ على الخُفَّين ، والله أعلم .

وقال أبو داود : كانَ عبدالرحمن بن مهدي لا يُحدِّثُ بهذا الحديث وقال مسلم في «التمييز» ص ٢٠٢ :

خبرٌ ليس بمحفوظ المتن . ونقلَ عن الثوري قوله : لم يجئ به غيرُ أبي قيس ، فعسى أن يكونَ وهماً .

الحديث السابع : حديث عبدالرزاق ، عن معمر ، عن ثابت البُناني ، عن أنس بن مالك أنَّ رجلاً من أهل البادية يُقال له زاهرُ بنُ حرام ، كان يُهْدي إلى النبيِّ ﷺ الهَدِيَّةَ فيُجهِّزُه رسولُ الله ﷺ ، إذا أرادَ أنْ يخرُجَ ، فقالَ رسولُ الله ﷺ : «إنَّ زاهراً بادينا ونحنُ حاضروه» . قال : فأتاه النبيُّ ﷺ وهو يبيعُ متاعَه ، فاحتضنه من خلْفه والرجلُ لا يبصرُه ، فقالَ : أرسلْني . .

أخرجه الترمذي في «الشمائل» (٢٣٩)، وأحمد ٣/ ١٦١، وابن حبان (٥٧٩٠) وغيرهم.

وصحَّحه على شرط الشيخين الأستاذ شعيب الأرنؤوط في «صحيح ابن حبان»، والشيخ الألباني في «مختصر الشمائل» (٢٠٤)، ونقلَه عن ابن كثير أيضاً.

معَ أنَّ معمراً ضعيف الرواية عن ثابت- وإنْ كان كلاهما من رجال الشيخين- لذا لم يحتج أحدُهما بمعمر عن ثابت في الأصول، وإنَّما روَى له البخاري تعليقاً، ومسلم في المتابعات والشواهد.

وقد ذكره البخاري في «تاريخه» ٣/ ٤٤٢، وذكرَ في إسناده خلافاً.

الحديث الثامن: حديث أبي عوانة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ أنَّ ثلاثةَ نفرٍ فيما سَلَفَ من الناس، انطلقوا يرتادونَ لأهلهم، فأخذَتْهُم السماءُ، فدخلوا غاراً... أخرجه أحمد ٣/١٤٢و١٤٣

ورجالُه ثقات يروي لهم البخاري ومسلم، ويرويان بهذا الإسناد جملةً من الأحاديث. ومثلُ هذا الحديث يُحكم عليه بالعادة على شرط الشيخين. إلاَّ أنَّ البخاريَّ لا يُصحِّحهُ في «تاريخه الكبير» ٣/ ٤٦٣، إذ خرَّجه من طرق عن قتادة عن صاحبٍ له، عن أبي هريرة. ثم أوردَ هذا من طريق قتادة عن أنس. وقال: والأول أصَحُّ.

الحديث التاسع: حديث الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت: قالَ رسولُ الله ﷺ: «إنَّ أطيبَ ما أكَلَ الرجلُ من كسبه، وولدُه من كَسْبِه».

أخرجه أحمد ٦/ ٤٢، ٢٢٠، وابن ماجه (٢١٣٧) والنسائي ٧/ ٢٤١، وسعيد ابن منصور (٢٢٨٨)، وابن حبان (٤٢٦٠)، (٤٢٦١) وغيرُهم من طرقٍ عنه. وصحَّحه الأستاذ شعيب على شرط الشيخين في تعليقه على ابن حبان.

وهذا الإسناد رجالُه رجالُ الشيخين، وقد أخرجا بهذا الإسناد جملةً من الأحاديث، إلاَّ أنَّ الحديث لم يخرجاه ولا أحدُهما. وعلَّةُ ذلك فيما يظهَرُ؛ عند البيهقي ٧/ ٤٨٠ بقوله: «وهو بهذا الإسناد غير محفوظ».

وكأنه يريد ترجيحَ رواية الثوري، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عُمارةَ بن عُمير، عن عمته، عن عائشة عند أحمد ٦/ ٤١، ٢٠١ والنسائي ٧/ ٢٤١.

أو رواية يحيى بن أبي زائدة، عند أحمد ٦/ ١٦٢، والترمذي (١٣٥٨)، وابن ماجه (٢٢٩٠).
ورواية شعبة عند أحمد ٦/ ١٧٣، والطيالسي (١٥٨٠).

كلاهما عن الأعمش ، عن عمارة بن عمير ، عن عمته ، عن عائشة . دون ذكر إبراهيم . (وذكر عمة عمارة يصيرُ الإسناد ضعيفاً) .

وقد تابع منصورٌ الأعمش على هذه الطريق . انظر تخريجه عند ابن حبان (٤٢٥٩) .

وبذا تُعَلُّ الطريقُ التي ظاهرُها الصحةُ .

وقد أورده البخاري في «تاريخه» ١/ ٤٠٦ - ٤٠٧ من حديث عائشة مبيناً الخلافَ في أسانيدها ورفعها ووقفها زيادةً على ما ذكرتُ . وفي هذا علةٌ أخرى . ثم أورده ٣/ ٥٠٢ من حديث سعيد بن عُمير مرسلاً ، وقال : أسنده بعضُهم وهو خطأ .

الحديث العاشر : حديث أبي معاويةَ ، عن هشام ، عن أبيه ، عن زينب ، عن أمِّ سلمة أنَّ رسولَ ﷺ أمرَها أن تُوافيَ معه صلاةَ الصبحِ يوم النحر بمكةَ .

أخرجه أحمد ٦/ ٢٩١ وغيرُه .

وإسنادُه رجالُه رجالُ الشيخين ، ومعَ هذا فمسلم يُضعفه في كتابه «التمييز» (٥٢) قال وهذا الخبرُ وهمٌ من أبي معاويةَ لا من غيره . . . وبيَّنَ وجهَ الصواب .

الحديث الحادي عشر : حديث ابن أبي شيبةَ ، عن أبي الأحوص ، عن أبي إسحاق ، عن مجاهد ، عن ابن عمر قال : سمعتُ النبيَّ ﷺ أكثر من عشرين مرة يقرأ في الركعتين بعدَ المغرب ، والركعتين قبلَ الفجر بـ﴿قل يا أيُّها الكافرون﴾ ، ﴿قُل هو الله أحدٌ﴾ .

ذكرَه مسلم في «التمييز» (٨٦) ، ورجالُ إسناده ثقات رجال الشيخين . وصَحَّح الأستاذُ شعيب في «صحيح ابن حبان» (٥٥٢٢) رواية أبي الأحوص عن أبي إسحاق على شرطهما . . .

ومعَ هذا فيقول مسلم : هذا الخبرُ وهمٌ عن ابن عمر ، والدليل على ذلك الروايات الثابتة عن ابن عمر ، انه ذكر ما حفظ عن النبي ﷺ من تطوُّعِ صلاته بالليل والنهار فذكر عشر ركعات . ثم قالَ : وركعتي الفجر . أخبرتني حفصةُ أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يصلي ركعتين خفيفتين إذا طلع الفجر ، وكانت ساعة لا أدخل على النبي ﷺ فيها ، فكيف سمعَ منه أكثر من عشرين مرة قراءته فيها؟ وهو يُخبر أنه حفظَ الركعتين من حفصةَ ، عن النبي ﷺ . . .

هـ - لو أردتُ أن أُحصيَ ما هذا حالُه ، مما يُظَنُّ أنه على شرطهما وليس كذلك لتجمَّعَ عندي أكثر من ألفي حديث مما صحَّحه بعضُهم كذلك . وإنَّما أوردتُ ما سبقَ كالمثال ، وإلاَّ فكتبُ العللِ خاصَّةً مليئةٌ بأحاديث ظاهرُها الصحة ، فإذا فُتِّشَ عنها بانت عوراتُها ، وزالَ العجبُ من خلو بعض الصحاحِ منها أو كُلِّها .

بل في كتاب «التاريخ الكبير» إشاراتٌ كثيرةٌ إلى الكلامِ على أحاديث يُظَنّ أنّها على شرط الصحة ، فانظُر مثلاً قولَ البخاري في ترجمة حُمران بن أبان مولى عثمان بن عفان ٣/ ٨٠ : سمع عثمان . سمعَ منه عروةُ بنُ الزبير ، وعطاء بن يزيد ، وأبو سلمة ، وجامع بن شداد ، ومعاذ بن عبدالرحمن ، والحسن ، والوليد أبو بشر ، ومعبد الجُهني ، ونافع . ومَنْ رَوى عنه فلم يذكرُ سماعاً : مسلم ابن يسار ، وابنُ المنكدر ، وزيد بن أسلم ، وبكير ، والمطلب بن حنطب ، وابن أبي المخارق ، وعبدالملك بن عبيد ، وعثمان بن مَوْهب .

فاستفدنا من كلامه هذا أنَّ مَنْ لم يذكُر من حُمران سماعاً لم يصحّ عند البخاري ، لما نعرفُ من شرطِه في هذه المسألة ، ولو لم يكن هذا شرطاً عنده لما فَرَّقَ بينَ الرواة عنه أولاً ، ولروى في صحيحه عن بعض هؤلاء كمحمد بن المنكدر مثلاً ، فإنه من رجاله . وفي مثلِ هذا الإسناد حكمَ عليه الأستاذُ شعيب بالصحة على شرط مسلم لأنَّ فيه عثمانَ بن حكيم من رجال مسلم كما نَبَّه ، ولولاه لقال : على شرط الشيخين . فكيف يكون كذلك والبخاريُّ لا يَرْضَى به لعدم وجود السماعِ ، فلمظنة الانقطاعِ . انظر «المسند» (٤٧٦) .

و- وبالنظر إلى الأمثلة السابقة الذكر ، نجدُ أنَّ الشيخين لم يُصحّحا الأحاديث بالنظر إلى الرجالِ فقط ، ولا بالنظر إلى صورة الإسناد فقط ، ولا بالنظر إلى الانتقاء دونَ بيان؟!

وإنّما قامَ علمُهما بالنظر في جملة أمورٍ مجتمعة ، صَحَّحَ كُلٌّ منهما الإسنادَ والمتنَ بناءً عليها .

فأقاما صَرْحَهما في الصحة على رواة مكثرين ومُقلين ، اجتهاداً منهما في نظرة القبول لهم . فاتخذا مواقفَ حاسمةً من قِبَلِ بعض الرواة للاحتجاجِ بهم . ففي حين لا يروي مسلمٌ لبعض رجال البخاري المكثرين كعكرمة مولى ابن عباس ، نجد البخاريُّ لا يرضى الرواية في«صحيحه» عن جملة كبيرةٍ من رواة مسلم ، كأبي الزبير ، وأبي سفيان ، وسماك بن حرب ، ومعاوية بن صالح ، ويزيد بن كيسان ، وعكرمةَ بن عمَّار ، وجعفر بن سليمان ، وزيد بن أسلم ، وعاصم بن أبي النجود ، وسُهيل بن أبي صالح ، والعلاء بن عبدالرحمن عن أبيه ، وحماد بن سلمة . . . وإذا أَوْرد بعضَ هؤلاء فإنّما يذكُرهم تعليقاً أو مقروناً أو في الشواهد والمتابعات أعني مثلَ حماد بن سلمة .

وترخّصَ الشيخان في كتابيهما أن يذكرَا بعضَ أحاديث مَنْ فيهم كلام أو ضُعِّفوا ، إذا جاءَ لما ذكروا أصلٌ صحيحٌ ، أو جملةُ أمورٍ تؤيِّدُ إيرادَه ، وليس هذا الصنف مّما نعتني به الآنَ هنا .

ثم أقاما صَرْحَهما بعد الاعتماد على الرواة ، نَظَرا في أصول الرواية ، من اختلاط ثقة ، أو تدليسه ، أو إرساله ، أو ثقته في شيخٍ وضعفه في آخر ، أو ضعفه مطلقاً إلاّ في بلدٍ ما والعكس . . .

فقد تختلفُ في نسبة ذلك الأفهامُ ، فما قد يتقيَّدُ به البخاريُّ لا يراه مسلمٌ ذا بالٍ في منهجيته ، وهكذا . وليس من سبيلٍ إلى إدراك أسرار هذا الطريق إلاَّ بالسَّبْر والدراسة .

ثُمَّ أقاما صَرْحَهما بعد ذلك على النظر في أسانيد ذلك الباب من الرواية ، فأعلاَّ كثيراً من الأحاديث التي ظاهرُها من رواتهما ، بسبب أنَّ الرواية مُعَلَّةٌ بالإرسال ، أو بالوَقْف ، أو بالمخالفة ممن هو أعلم وأوثقُ . . .

ثم أقاماً صَرْحَهما على أصولٍ من تاريخ الرواية ، فأورَدَ مسلمٌ أحاديثَ كثيرةً على شرط عنده : أنّه يلتزمُ المعاصرةَ بينَ أيِّ راويين في حديث ، وتركَها البخاريُّ لأنَّه يلتزمُ اللقاءَ بينَ الراويين زيادةً على المعاصرة ، ولو مرةً واحدةً فيما ثبتَ إليه . وكذا الأحاديثُ الخارجة عنهما وظاهرُها الصحةُ ، فإنَّها تخضع لمثلِ هذا المنطقِ من المنهج عندهما .

ثم أقاما صَرْحَهما على النظرِ بينَ المتونِ وترجيحِ بعضِها على بعضٍ .

فهذا مسلمٌ رَدَّ حديثَ ابن عمر الذي سبقَ ذكرُه لأنَّه صَحَّ عنه من جهةٍ أُخرى بما يخالفُ قولَه .

وهذا البخاريُّ رَجَّحَ في «صحيحه» أحاديثَ وتركَ أحاديثَ في مقابلها ، وليس لهذا تفسير إلاَّ أنَّه رجَّحَ المتنَ المذكور عنده لرجحان أسانيده على غيرِها– مع أنَّ بابَ الصحة قد يجمعها – ووجدناه في «تاريخه» يلجأُ أحياناً لمثلِ المعارضةِ بالمتونِ المشهورة . فها هو – كالمثال – أورَدَ حديث «إنَّ أمتي أمةٌ مرحومة جُعِل عذابُها بأيديها في الدنيا» في تاريخ ١/ ٣٨– ٣٩ بأسانيد كثيرة ، ثم يُعَقِّبُ عليها بقوله : «والخبرُ عن النبي ﷺ في الشفاعة وأنَّ قوماً يُعَذَّبونَ ثم يخرجون ؛ أكثر وأبين وأشهر» .

بل نجدُ في تبويباته في «الصحيح» إشاراتٍ تُفيد رَدَّه لأحاديثَ قد يعدُّها غيرُه في جانب الصحة .

ثم أقاما صَرْحَهما على النظر في مَنْ يُحْتَملونَ ، فأخذوا من بعضهم أحاديثَ دون بعض ، فتجوَّزوا أن يرووا في الفضائل عن أولئك أشياءَ لم يكونوا ليرووها إذا كانت في الأحكام والعقائد . وقد نَبَّه ابنُ حجر في عدةِ مواضع أنَّ الشيخين قد يتساهلان في مثلِ الترغيب والترهيب والتاريخ . . مالا يفعلون في الأحكام .

ثم أقاما صَرْحَهما على النظر في أقوالِ مَنْ تقدَّمَهم ، فقبلوا أحاديثَ رواة ، وردُّوا بعضَها ، لأنَّ ذلك المردود قد رُدَّ بعينه من بين أحاديث الراوي عند مَنْ تقدمَهم من أصحاب هذه الصنعة .

ثم أقاما صَرْحَهما على الانتقاء لشيخٍ بعينه ، فيرويان له أحاديث ويتركون أُخرى . كإسماعيلَ

ابنَ أبي أُويس المُتَّهم بسرقة الحديث والضَّعف ، وقالَ فيه الدارقطنيُّ : لا أختارُه في الصحيح . إلاَّ أنَّ ابنَ حَجَر يقول في «مقدمة الفتح» ٣٩١ : « وروِّينا في مناقب البخاريِّ بسند صحيح أنَّ إسماعيلَ أخرج له أصولَه وأذنَ له أن ينتقي منها وأن يعلم له على ما يحدث به ليُحدث به ، ويعرضَ عمَّا سواه . وهو مشعرٌ بأنَّ ما أخرجَهُ البخاريُّ عنه هو من صحيح حديثه لأنَّه كتب من أصوله ، وعلى هذا لا يحتجّ بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجلِ ما قَدَحَ فيه النَّسائيُّ وغيرُه إلاَّ إنْ شاركه فيه غيرُه فيعتبر فيه (!!)» .

قلت : وليس هذا قاضياً على الرأي الآخر بالضعف المُطلق ، وإنَّما مَنْ نَهج نَهْجَ البخاريُّ وصَحَّ عنده أنَّ البخاريَّ فعلَ ذلك ، فله أن يَتْبَعَ .

فإذا كانَ الصَّرْحُ العلمي من الصحة قامَ على جُملة ذلك كُلِّه ، فأنَّى نلزمُ منهجهما ما لم يكن فيه ، بل كيف نَدَّعي أنَّ فعلَنا من منهجهما لمجرَّد ذكر الراوي في الصحيح ، فأيُّ بعد هذا؟! .

ثُمَّ فضلاً عن ذلك كُلِّه ، فإنَّ هناك تقصيراً شديداً لم يُتفادَ خطرُه عند المشتغلين على هذا المنهج ، ذلك أنَّهم إلى الآن لم يسبروا الصحيحين ، ولم يتبينوا إلى الآن ما خَرَّجَ له الشيخان في الأصولِ وما خَرَّجَ له في المتابعات والشواهد فما يُسَجَّلُ في كتابٍ أنَّه على شرطهما ، يُنْشَطُ له بعدَ سنواتٍ فيبحثُ عنه فإذا هو قد رُويَ له في المتابعات والشواهد . والاعتمادُ في هذا الباب على ابن حجر يوقعُ بالخطأ ، فإنَّ كثيراً منه منقولٌ ، وأصلُه فيه تقصيرٌ ، ثُمَّ إنَّه لم يورد في المقدمة إلاَّ المتكلَّم فيهم ، معَ أنَّ عدداً من الرواة الثقات أيضاً لم يروِ لهم البخاريُّ في الأصول ، لأسبابٍ أو رأيٍ منهما أو من أحدهما أنَّه لا يرقى إلى ذلك التوثيق ، ولو نظرنا فيمن وثَّقه لما وجدنا إلاَّ المتساهلين في منهج أولئك الناقدين المصنفين .

ومن التمثيل على الخطأ عند ابن حجر في «المقدمة» أنَّه أوردَ ص ٤٤٢ : «محمد بن كثير العبدي البصري من شيوخ البخاري . روى عنه البخاريُّ ثلاثةَ أحاديث في العلم والبيوع والتفسير قد توبعَ عليها» .

قلت : كذا عبارتُه ، معَ أنَّ محمد بن كثير العبدي يروي له البخاري في نحو مئة موضعٍ من صحيحه ، وأكثرُها في الأصولِ . فمن أين نشأ هذا الخطأ؟! نقله عن الباجي في **«التعديل والتجريح»** والكلاباذي في **«رجال البخاري»** فعندهما إشارة أنَّ له ثلاثة أحاديث !! .

ثانياً

أنَّ أحداً من علماء القرنِ الثالث والرابع لم يَدَّعِ أنَّ كامل ما في الصحيحين صحيحٌ ، في حين

يدّعي أنّ الأمةَ تلقت الكتابين بالقبول والاعتراف لهما بالصحة . فأخشى من عبارة الأستاذ شعيب أن تفيدَ الصحةَ المطلقةَ في قوله : «فقد أطبقت الأمةُ على تسمية الكتابين بالصحيحين ، والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة . .» ولا أظنّه أراد بكلمة « الصحيحين» عينهما ، وإلاّ فقد أطبقت الأمةُ على تسمية الكتب بأسمائها . . فلا عبرةَ في إطباقها على اسمٍ وُضعَ لكتاب!!

ولأنّ الأمرين خطيرٌ على الأمة وَجَبَ البيانُ في هذه المسألة ، حتى لا يُستنكر على مَنْ وَجَدَ علّةً قادحةً في بعض أحاديثهما كما فعلَ الشيخُ الألبانيُّ في تضعيفه لبعض الأحاديث . وحتى لا يُتجاوزَ الحدُّ من كلا الجانبين جانبي الردّ والقبول .

فمَنْ كانَ يملكُ الدليلَ العلميَّ والبحثَ المبني على مقدمات صحيحة في تضعيف حديث أو تصحيحه وفقَ اجتهادٍ قائمٍ على منهجٍ سليمٍ في المعارضة ، قُبِلَ منه ذلك ، وإنْ كانَ هذا البحثُ في الصحيحين أو أحدهما ، لأنّهما كتابان من كتب البشر ، اجتهَدَ فيهما صاحباهُما حتى أخرجاهما بهذه الصورة ، فلا يلزَمُ من اجتهادهما أنْ لا اجتهادَ بعدَه ، كلاّ ، فالبحثُ قائمٌ ، ونحن مع الدليل ، ندورُ حيثُ دارَ ، فمَنْ غلبَ دليلُه كنّا معه .

أمّا مَن ادّعى التسليم للكتابين ، وأنهما لا يقبلان نقاشاً في أحاديثهما ، فقولٌ قاصرٌ ، لا يخضَعُ لمنهجٍ علميٍّ ، وهو على خلافِ ما عليه العلماءُ في عصرِ الإمامين البخاري ومسلم وقبلَهما وبعدَهما .

وحتى يتضحَ الأمرُ وتنجلي الصورةُ ، نوردُ الأقوالَ التي استندوا إليها في التسليم للكتابين تسليماً مُطلقاً ، ثُمّ نُعقبها بالردّ المُفصّلِ على ما زعموا . . . وإليك المقصودَ :

١- قالَ أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٢) : لمّا ألّفَ البخاريُّ كتابَ الصحيحِ عَرَضَه على أحمدَ بنِ حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني وغيرهم ، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلاّ في أربعة أحاديث . قال العقيلي : والقولُ فيها قولُ البخاري ، وهي صحيحة . (مقدمة الفتح ٧) .

٢- قال أبو إسحاق راوي «صحيح مسلم» عقبَ الحديث (٤٠٤) وفيه : عن سليمان ، عن قتادة ، عن يونس بن جُبير ، عن حطّان بن عبدالله الرقاشي ، عن أبي موسى الأشعري . وفي الحديث زيادة : «وإذا قرأ فأنصتوا» .

قال أبو إسحاق عقبه : قال أبو بكر بن أُخْت أبي النَّضْرِ في هذا الحديث . فقال مسلم : تُريدُ أحفظَ من سليمانَ؟ فقالَ له أبو بكر : فحديثُ أبي هُريرة؟ فقالَ : هو صحيحٌ ، يعني : «وإذا قرأ فأنصتوا» ، فقال : لِمَ لَمْ تَضَعْهُ هاهُنا؟ قال : ليسَ كُلُّ شيءٍ عندي صحيحٍ وَضَعْتُه ها هُنا ، إنّما وَضَعْتُ ها هُنا ما أجمعوا عليه .

٣- وقالَ مكيُّ بنُ عَبْدانَ أحدُ حُفَّاظ نيسابور (ت ٣٢٥) : سمعتُ مسلماً يقولُ : عرضْتُ كتابي هذا المُسند على أبي زُرعةَ الرازي ، فكُلُّ ما أشارَ أنَّ له علةً تركتُه ، وكُلُّ ما قالَ : إنَّه صحيحٌ وليسَ له علَّةٌ أخرجتُه . (صيانة صحيح مسلم ٦٨) . نقلَه ابنُ الصلاح بلاغاً .

٤- وقالَ ابنُ الصلاح (ت٦٤٣) في (المقدمة ٢٨) بعدَ ذكر اتفاق البخاري ومسلم على بعض الأحاديث : وهذا القسمُ جميعُه مقطوعٌ بصحته ، والعلمُ اليقيني النظري واقعٌ به خلافاً لقول مَنْ نَفى ذلك محتجّاً بأنَّه لا يُفيدُ في أصله إلاَّ الظنَّ ، وإنَّما تلقته الأمةُ بالقَبول ، لأنَّه يجبُ عليهم العملُ بالظَّنِّ والظنُّ قد يُخطئ ، وقد كنتُ أميلُ إلى هذا وأحسبُه قويّاً ، ثم بانَ لي أنَّ المذهَبَ الذي اخترناه أولاً هو الصحيحُ ، لأنَّ ظَنَّ مَنْ هو معصومٌ من الخطأ لا يُخطئُ ، والأمةُ في إجماعها معصومةٌ من الخطأ ، ولهذا كانَ الإجماعُ المُبتنى على الاجتهاد حجةً مقطوعاً بها ، وأكثرُ إجماعات العلماء كذلك . وهذه نكتة نفيسة نافعة ، ومن فوائدها القولُ بأنَّ ما انفردَ به البخاري أو مسلم مُنْدرجٌ في قبيل ما يُقطع بصحته لتلقِّي الأمة كُلَّ واحد من كتابيهما بالقَبول على الوجه الذي فصَّلنا من حالهما فيما سَبَقَ سوى أحرف يسيرة تكلَّمَ عليها بعضُ أهلِ النقدِ من الحُفاظ كالدارقطني وغيره ، وهي معروفةٌ عند أهلِ هذا الشأن ، والله أعلم .

وقال أيضاً في (صيانة صحيح مسلم ص٨٥) : جميعُ ما حكمَ مسلمٌ بصحته من هذا الكتاب فهو مقطوعٌ بصحته ، والعلم النظري حاصلٌ بصحته في نفس الأمر . وهكذا ما حكم البخاريُّ بصحته في كتابه ، وذلك لأنَّ الأمةَ تلقت ذلك بالقَبول ، سوى مَنْ لا يُعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع ، والذي نختارُه أنَّ تلقيَ الأمة للخبر المُنْحَطِّ عن درجة التواتُر بالقَبولِ يوجبُ العلمَ النظريَّ بصدقه ، خلافاً لبعض محققي الأصوليين حيثُ نَفى ذلك بناءً على أنَّه لا يفيدُ في حقِّ كُلِّ واحد منهم إلاَّ الظنَّ ، وإنَّما قبلَه لأنَّه يجبُ عليه العملُ بالظَّنِّ ، والظنُّ قد يُخطئ ، وهذا مندفعٌ لأنَّ ظنَّ مَنْ هو معصومٌ من الخطأ لا يُخطئ ، والأمةُ في إجماعها معصومةٌ من الخطأ .

وقد أخبرونا في إذنهم عن الحافظ الفقيه أبي طاهر أحمد بن محمد الأصبهاني رحمه الله ، قالَ : سمعتُ القاضي أبا حكيم الخيلي يقولُ : سمعتُ أبا المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجُويني بنيسابور يقولُ : لو حلف إنسانٌ بطلاق امرأته أنَّ ما في كتابَي البخاري ومسلم مِمَّا حَكَما بصحته من قولِ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم لما ألزمتُه الطلاق ، ولا حَنَّثْتُه لإجماع علماء المسلمين على صحتها .

٥- وعقَّب عليه العراقي (ت٨٠٦) في (التقييد والإيضاح ٢٨) فقال : إنَّ ما ادَّعاه من أنَّ ما

أخرجه الشيخان مقطوعٌ بصحته قد سبقه إليه الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧)، وأبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف (ت ٥٧٤) فقالا : إنّه مقطوعٌ به .

٦- وقالَ أبو إسحاق الإسفراييني (ت ٤١٨) : أهلُ الصنعة مجمعون على أنَّ الأخبارَ التي تشتمل عليها الصحيحان مقطوعٌ بصحة أصولها ومتونها ، ولا يحصلُ الخلافُ فيها بحال ، وإنْ حصلَ فذاك اختلافٌ في طُرُقها ورواتها . قال : فَمَنْ خالفَ حكمُه خبراً منها وليس له تأويلٌ سائغٌ للخبرِ نقضنا حكمَه ، لأنَّ هذه الأخبار تلقتها الأمةُ بالقبول . (فتح المغيث للسخاوي ٥١/١)

وهناك أقوالٌ أخرى بنحو ذلك ، أظهرُها ما نقلناه .

* ونُلَخِّصُ الجوابَ عمَّا سبقَ بما يلي :

الأول : أنَّ ما ذكره العُقيليُّ من شهادةِ الأئمة للبخاري بأنَّ أحاديثَه صحيحةٌ إلاَّ أربعة أحاديث ، باطلٌ لأمور :

١- أنَّ هذا المقولَ يحتاجُ إلى إثباتِ أنَّ العقيليَّ قالَه ، لا سيَّما أنَّه يدافعُ عن البخاري بأنَّ أحاديثَهُ كُلَّها صحيحة (كما في النصِّ المنقول) . وهذا خلافُ الواقع الذي سارَ عليه في كتابه «الضعفاء» ، فقد ذكرَ فيه مجموعةً من الضعفاء أخرجَ لهم البخاري في «صحيحه» ، كعاصم بن علي بن عاصم ، وعمران بن حطَّان ، والمِنْهال ابن عمرو ، ومحمد بن عبدالله بن مسلم ابن أخي الزُّهري ، وغيرهم .

بل إنَّه في كتابه «الضعفاء» ضعَّفَ وعَلَّلَ بعضَ أحاديث البخاري ، منها مثلاً : حديث الأبرص والأقرع والأعمى ، فقد أوردَ إسنادَه كما عند البخاري ، ثُم أعلَّه بأنَّه إنَّما هو من كلام عُبيد بن عمير وقصصه ، كانَ يقصُّ به وذكر إسناداً أصحَّ من الموصولِ المذكور عند البخاري .

٢- أنَّ العقيلي لم يُدركِ الإمام البخاري حتى ينقلَ عنه هذه القصة ، بل إنَّه لا يروي عنه إلاَّ بالواسطة ، وعليه فإنَّ أصلَ القصةِ منقطعةٌ ، ومن بابِ أولى لم يُدرك شيوخ البخاري كأحمد وابن معين وعلي بن المديني!!! .

٣- أنَّ أحمدَ وابن معين وعلي بن المديني ثَبَتَ أنَّهم ضَعَّفوا رجالاً احتجَّ بهم البخاري في «صحيحه» ومجموعُ أحاديثهم كانت أضعافَ أضعاف . . . ما ذُكر في النقلِ المنسوب إلى العقيلي . كما ثبتَ أنَّ الإمامَ أحمد ضَعَّفَ بعضَ أحاديث البخاري التي احتجَّ بها في الأصول ، كحديث الاستخارة . فقد أنكرهُ أحمد على عبد الرحمن بن أبي الموال من حديثه عن ابن المنكدر عن جابر .

انظر (الكامل في الضعفاء لابن عدي ٤/١٦١٦) .

٤- أنَّ ابنَ حجر لم يذكُر المصدرَ الذي نَقَلَ منه هذه المقولة ، وهذا يُبعدُ عن التوثيقِ ، وعلى خلاف صَنيع ابن حجر في أغلب ما ينقلُ في كتابه ، وكأنَّه وهمٌ منقولٌ بالواسطة ، أو مقولةٌ متأخرة أُريدَ بها التأييدُ للصحيح ، واللّه أعلمُ .

الثاني : أمَّا ما نُسبَ إلى مسلم من قوله : «ليسَ كُلُّ شيءٍ عندي صحيحٍ وضعْتُه ها هُنا ، إنَّما وضعتُ ها هُنا ما أجمعوا عليه» فعلى غير ظاهره يقيناً ، لأنَّا لو أخذْناه على ظاهره لَبَطَلَ بهذه الدعوى إيرادُ كثيرٍ من الأحاديث في «**الصحيح**» ، لأنَّها ليست مُجمَعاً عليها ، بل هي على خلافٍ بينَ الأئمة السابقين ، ولكانَ في هذا الجمعِ تناقضٌ ظاهرٌ .

أمَّا جوابُ النووي بأنَّها عند مسلم بصفة المجمعِ عليه ، فقولٌ غير دقيقٍ ، وتعبيرٌ لا فائدةَ منه في هذا المقام إذا كانَ المقياسُ لهذا الحكم هو الإمام مسلم ، وتكلُّفٌ في إظهار هذا المعنى ، ولو صَحَّ لكان من اللغو أن يقولَه المصنف .

وحاولَ ابنُ الصلاح أيضاً أنْ يوضِّحَ عبارة المصنف ، لكنَّه تكلَّفَ دونَ جدوى ، فقال في (مقدمة علوم الحديث ص٥) : «أرادَ -واللّه أعلمُ- أنَّه لم يَضَعْ في كتابه إلاَّ الأحاديثَ التي وُجِدَ عنده فيها شرائطُ الصحيح المجمع عليه ، وإنْ لم يَظْهر اجتماعُها في بعضها عند بعضهم» .

أقول : فما فائدةُ هذا التكلُّف ، وآخرُ عبارته يَدُلُّ على نقضِ أولها ، ما فائدةُ إطلاق هذا القولِ المُفَسَّر أو المُفَسِّر مع أنَّ عدداً غير قليلٍ من الأحاديث في «صحيحه» لا تخضعُ لأحدهما .

وقالَ البُلقيني في (**محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح ص١٦**) : وقيلَ : أرادَ مسلم بقوله : «ما أجمعوا عليه» أربعةً : أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعثمانَ بن أبي شيبة ، وسعيد ابن منصور الخُراساني . نقله صاحبُ (**مكانة الصحيحين ص١١٣**) .

وهذا التفسير ادّعاءٌ لا قيمةَ له ، لأنَّ الأوَّلَيْن من علماء الجرح والتعديل مع ما عندهم من الرواية ، والآخَرَيْن من المحدثين والحُفَّاظ ، فإذا قُلنا : إنَّ المرادَ إجماعٌ من حيثُ الصحةُ فباطلٌ لأنَّ الأولَيْن انتقدا أحاديثَ عند مسلم ، وجرَّحا بعضَ رواته الذين احتَجَّ بهم . وأمَّا الآخران فليسا من هذا الباب . وإنْ قلنا : إنَّ المرادَ إجماعٌ من حيثُ الروايةُ ، فباطلٌ أيضاً ، لأنَّ كثيراً من الأحاديث عند مسلم لم يَرْوِها أحدُهُم فَضْلاً عن مجموعهم .

وعلى أيٍّ فهذا رأيٌ غيرُ مستندٍ إلى دليلٍ ، لذا لا قيمةَ له علمياً .

والناظرُ إلى قولِ مسلم ، وقولِ شارحيه بعين الإنصاف ، يجدُ أنَّ كُلَّ ما ذُكر في شرحه لا دليلَ عليه ، بل الأدلةُ على خلافه ، وقولُ مسلم يحتملُ أمرين لا غير ، **الأول** : أن يكونَ مسلمٌ أخطأ في التعبير ، أو أخطأ الناقلُ عنه . **الثاني** : أن يكونَ مسلم قَصَدَ شيئاً لم نُدركْه بعدُ .

الثالث : أمَّا قولُ مكي بن عبدان عن مسلم إنَّهُ عَرَضَ كتابه على أبي زرعة الرازي فتَرَكَ ما أشارَ أنَّ له علةً ، أمَّا هذا القولُ فمنقوضٌ عندنا لأمور :

١- أنَّ هذه القصة لا نعرفُ لها إسناداً ، وإنَّما نقلَها ابنُ الصلاح بلاغاً .

٢- أنَّ أبا زُرْعـةَ الرازيَّ أعَلَّ بعضَ أحـاديث مـسلم كـحـديث أبي هريرة عند مـسلم (١١٤٤) (١٤٨) ، فقد أعَلَّ أبو حاتم وأبو زرعة هذه الرواية وقالا : هذا وهمٌ ، إنَّما هو عن ابن سيرين ، عن النبي صلَّى اللَّه عليه وسلَّم مرسل ، ليس فيه ذكرُ أبي هُريرة . . . كما في «العلل» لابن أبي حاتم ١٩٨/١ .

٣- أنَّ أبا زرعةَ عابَ على مسلم إخراجَه لحديث الضعفاء ، وله في ذلك قصةٌ تُبيِّنُ أنْ لا أصلَ لما قالَه مكيٌّ بن عبدان منسوباً . . .

قال البَرْذَعيُّ في (سؤالاته لأبي زرعة ص٦٧٤-٦٧٧) : شَهِدْتُ أبا زُرعةَ ذكرَ كتابَ الصحيحِ الذي ألَّفه مسلم بنُ الحجَّاج ، ثم الفضل الصائغ على مثاله ، فقال لي أبو زُرعةَ : هؤلاء قومٌ أرادوا التقدم قبلَ أوانه ، فعملوا شيئاً يتشوَّفونَ به ، ألَّفوا كتاباً لم يُسبقوا إليه ليُقيموا لأنفُسهم رياسةً قبلَ وقتِها .

وأتاه ذاتَ يوم -وأنا شاهدٌ- رجلٌ بكتاب الصحيح من رواية مسلم ، فَجَعَلَ ينظُرُ فيه ، فإذا حديثٌ عن أسباطِ بن نصر ، فقال لي أبو زرعة : ما أبعدَ هذا من الصحيح!! يُدخلُ في كتابه أسباطَ بنَ نصرٍ ، ثم رأى في الكتاب قطنَ بن نُسير ، فقال لي : وهذا أطمُّ من الأول ، قَطَنُ بنُ نُسير وَصَلَ أحاديثَ عن ثابت ، جعلَها عن أنس ، ثم نظر ، فقال : يروي عن أحمد بن عيسى المصْريِّ في كتابه الصحيح ، قالَ لي أبو زُرعةَ : ما رأيتُ أهلَ مصرَ يشكُّون في أنَّ أحمدَ بن عيسى . وأشارَ أبو زرعة بيده إلى لسانه ، كأنه يقول : الكذب . ثم قالَ لي : يُحَدِّثُ عن أمثالِ هؤلاء ويترك عن محمد بن عجلان ونُظرائه ، ويُطَرِّق لأهلِ البدع علينا ، فيجدونَ السبيلَ بأن يقولوا لحديث إذا احتُجَّ عليهم به : ليس هذا في كتاب الصحيح! ورأيتُه يَذُمُّ وضعَ هذا الكتاب ويؤنِّبُه . فلمَّا رجعتُ إلى نيسابور في المرة الثانية ذكرتُ لمسلم بن الحجاج إنكارَ أبي زرعة عليه روايتَه في هذا الكتاب عن أسباط بن نصر ، وقطن بن نُسير ، وأحمد بن عيسى . فقال لي مسلم : إنما قلتُ : صحيح ، وإنَّما أدخلتُ من حديث أسباط ، وقطَن ، وأحمد ماقد رواه الثقاتُ عن شيوخهم إلاَّ أنَّه ربَّما وقع إليَّ عنهم بارتفاع ، ويكونُ عندي من رواية مَنْ هو أوثق منهم بنزول ، فأقتصرُ على أولئك ، وأصلُ الحديث معروفٌ من رواية الثقات . . . .

قلتُ: فهذه القصةُ تدلُّ على بُطلان الرواية المنسوبة إلى مكي بن عبدان.

فإنْ قيلَ: لعلَّه عَرَضَ عليه الكتابَ بعدُ، ولم يطلع عليه البرذعي. قيلَ: وهذا باطلٌ أيضاً لتكلُّف الاحتمال قبلَ أن تثبُتَ الرواية، ولأنَّ الاعتراضات التي اعترضَها أبو زرعة ما زالت في الكتاب.

وأمَّا ما اعتذرَ به مسلم من أنَّه يطلُبُ العلوَّ في الأسانيد، لذا روى لأسباط وغيره، فغيرُ مُسَلَّمٍ به، إلاَّ أن يكونَ أرادَ بذلك بعضَ الأحاديث. لأنَّه يروي بعض الأحاديث عنهم مما تفرَّدَ به هؤلاء، كحديث أسباط بن نصر الهمداني، عن سماك، عن جابر بن سَمُرَةَ عند مسلم (٢٣٢٩) .... فمثل هذا الحديث لم يروه غيرُ أسباط ولم يُتابعه عليه الثقات... ومَن ادَّعى غير ذلك فليأتنا بالمتابعة!!

الرابع: أمَّا ما زُعِمَ أنَّ الصحيحين تلقتهما الأمةُ بالقبول، فباطلٌ لأمور:

١- أنَّ مَن ادَّعى هذه الدعوى ثُلَّةٌ من المتأخرين الذين أصلُ بحثهم قائمٌ على التقليد كابن الصلاح ومحمد بن طاهر المقدسي، وعبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف، وهؤلاء لا يُمثِّلونَ الأمةَ يقيناً، إلاَّ أن تتناولَ ذلك العلماء في كُلِّ العصور فيجمعونَ على صحة الكتابين، وهذا غيرُ وارد، والسكوتُ على أمرٍ لا يعني الإقرار، وإلاَّ لقالَ مَنْ شاءَ ما شاء بسكوتِ مَنْ قبلَه.

لذا يتعيَّنُ على مَنْ يزعُمُ الإجماعَ أو التلقيَ بالقبول المطلق أن يأتي بأدلةٍ واضحة، كأن يعترفَ علماء عصرهما لهما، ويشهدوا بصحة الكتابين، ويأتي مَنْ بعدهم فيُقِرُّوا لهم فعلَهم هذا، حينذاك يمكن أن نقولَ: سكوتُ مَنْ بعدهم إقرارٌ، مع أنَّ في هذا تجاوزاً نوعاً ما.

وهذا كُلُّه لم يكُنْ، فالزاعمونَ لهذا الأمر قلةٌ، وهم بعد القرن الرابع، كما أنَّهم ليسوا مجتهدين في هذا الباب، أعني الاجتهاد الذي يتعين عليك في توثيق وتجريح الرواة من خلال السَّبْر والمتابعة، لا نقل أقوال المتقدمين في المسألة -كما أنَّهم لم ينقلوا عن أصحاب الصنعة هذه الدَّعْوَى، وإنَّما كانت دعوى عامَّة لم يُذْكَرْ مَنْ تبنَّاها قبلُ!!

٢- ثم إنَّ الناظرَ في أقوالِ العلماء الذين جاؤوا بعد الإمامين البخاري ومسلم، ليجدُ أنَّهم انتقدوا أحاديثَ على مدار الأزمان المتتالية والمتلاحقة عندهما، والأصلُ في هذا الباب أن يكونَ مفتوحاً للحجة والبرهان والدليل، وليس حكْراً على أحد.

٣- ثُمَّ إن شهرةَ الكتابين إنما كانت من أجلِ تقدُّمهما في هذا الفَنِّ، فلم يأت به في ذلك العصر غيرُهما، كما أنَّهما أحسنا الاختيار، وأجادا التنويع، فنالَ كتاباهما شهرةً لتقدُّم الفكرة، كما ينالُها كتاب سيبويه لتقدُّمه وابتكاره، لهذا قبلَه الناسُ كأفضلِ موجود قد يتداولونه ويَطْمئنُّونَ إليه،

وأكثر ركونهم إليهما كانَ لجهلهم بمعرفة الصحيح والضعيف، فهم متعطشون لكتاب يركنونَ إليه، ويستقون منه الأحكام، فوجدوا هذين الكتابين الضالةَ المفقودةَ، فتداولَهما القاصي والداني، لقلّة مَنْ يتفرغ إلى علم الحديث في تلك العصور، ولأنَّ الاجتهادَ عندهم صارَ تقليداً، حتى المتخصصون في علم الحديث إنَّما كانوا ناقلين أكثرَ منه مجتهدين.

٤- ومعَ هذا التقليد السائد كانت هناك نقداتٌ تصدُرُ على الصحيحين من أبي الفضل بن الشهيد (ت ٣١٧) فألَّفَ «علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم». ثم الدارقطني (ت ٣٨٥) فألَّفَ كتابيه «الإلزامات» و «التتبع»، ثُمَّ الحاكم (ت ٤٠٥) في كتاب «المدخل وغيره»، ثُمَّ الخطيب البغدادي، وابن حزم، وأبي علي الغَسَّاني الجيَّاني في آخرين. فهؤلاء جميعاً وغيرهم انتقدوا عدداً من أحاديث الصحيحين، وما زال الأمرُ في سَعَة لِمَنْ كانَ من أهلِ الاجتهاد.

٥- أعجَبُ جداً كيفَ يُجزَمُ بهذا التلقي عن جميع الأمة بالقبول ويُدَّعى، معَ أنَّا لو نظرنا إلى أحاديث الصحيحين وأقوال مَنْ تقدَّمهم، لوجدنا أنَّ عدداً كبيراً جداً من أحاديث الكتابين منتقدةٌ عندَهم، وهُم أهلُ الصنعة والعلم في هذه المسائل كيحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعلي بن المديني، وأحمد، ويحيى بن معين، وغيرهم.

وكذلك لو قارنَّا أحاديث الصحيحين بأقوال مَنْ عاصَرهُم أو جاء بعدهم، لوجدنا أنَّ عدداً غيرَ قليلٍ من هذه الأحاديث تضعُفُ على شروطهم، مثل أبي حاتم، وأبي زُرعة، والنسائي، وأبي داود، ويعقوب بن سفيان الفسوي، ويعقوب بن شيبة، والعُقيلي، وابن عَديٍّ، والأزدي وغيرهم. فلو أخذتَ الرواة الذين جرَّحَهُم كُلُّ ناقد من هؤلاء، لوجدْتَ أنَّ جُمْلَةً من الأحاديث تكونُ ضعيفةً عند كُلِّ واحد منهم. فأينَ الإجماعُ والتلقي المزعومان اللذان ما عرفناهُما إلاَّ في فترة متأخرة، وما صدرا إلاَّ من رجالٍ ليس لَهُم بمجموعهم باعُ أحدِ الذين ذكرنا مِمَّن نقدوا رواةً أو أحاديثَ للشيخين.

٦- ثُمَّ أعجَبُ مرةً أخرى من هذه المقولة، مَعَ أنَّ الواقع (أعني واقعَ البحث والإنصاف) يفرضُ علينا أنَّ هناك أحاديثَ عند البخاري ضَعَّفَها مسلم، وأحاديثَ عند مسلم ضعَّفها البخاريُّ، وذلك بالتوجُّه نحو أصولهم المعروفة.

نضربُ على ذلك مثالاً: اختَلَف البخاري ومسلم في القاعدة التي حاولَ مسلم في مقدمته إثباتَ غير الجادة فيها. ذاك أنَّ البُخاريَّ يتبَنَّى -وذلك فهماً عن الاستقراء في التاريخ الكبير وغيره- أنَّ المعاصرة بينَ الراويين لا تُثبتُ سماعاً أو لقاءً إلاَّ أن يكونَ هناكَ نَصٌّ في اللقاء، أو إثبات السماع والتصريح به في الرواية نفسها وعلى هذا مَشَى المتقدمون والمتأخرون، وهو قولُ جمهور العلماء.

خالفَ فيها مسلم ، وقال : إنَّ المعاصرةَ تكفي لصحة الإسناد وإثبات الرواية ، ولا يطرأ عليها الاعتراض بالانقطاع .

وردَّ على مسلمٍ في هذه الدعوى جمعٌ منهم : النووي ، وابن رجب الحنبلي وغيرهما ، وبيَّنَّا أنَّ جمهورَ النقاد على غيرِ ما ذَهَبَ إليه مسلم مفصَّلاً في كتابنا «حوار مع الشيخ الألباني» وغيرِه ، فلينظرْ مَنْ شاءَ .

فهذه القاعدةُ وحدَها كفيلةٌ بتضعيف نحو خمس مئة رواية عند مسلم ، ولي استقصاء كثير في هذه المسألة ، لذا أقولُ مثلَ هذا العدد عن خبرة ودراية لكثرة تقليبي لهذه الكتب ومطالعتها ومراجعة ما فيها ، وأثبتُّ في تعليقاتي الآتية إلاَّ أشياءَ ظهرتْ أثناء البحث دونَ تقصُّد ، وغضضتُ الطرفَ عن أشياءَ إنَّما ذكرها مسلم في المتابعات والشواهد ، فترخصتُ في عدم ذكر بعضها لقوة غيرها ، ولم أتخذ هذا قاعدة فلْيُتَنَبَّه .

ثم انظر مرةً أخرى إلى المكثرين عند مسلم في الرواية ، ولم يقبل البخاري الرواية عنهم احتجاجاً ، أمثال : أبي الزُّبير ، وأبي سفيان ، ومعاوية بن صالح ، وسهيل ابن أبي صالح ، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه ، وحماد بن سلمة ، وعكرمةَ بنِ عمَّار ، وسِماكِ بن حرب ، ويزيدَ بنِ كيسان ، وجعفر بن سليمان . . . فهؤلاء لَهُم بمجموعهم من الرواياتِ عند مسلم ما يزيدُ في ظني على خمسِ مئة رواية أيضاً ، ومعَ هذا فلا يحتَجُّ البخاريُّ بشيءٍ منها .

ولا يُعْتَذَرُ أنَّ البخاريَّ لم يَحْوِ كُلَّ صحيحٍ ، وإلاَّ ما كانَ لابنِ حبَّان اعتراضٌ على البخاري أنَّه تجنَّبَ رواية حماد بن سلمةَ في «صحيحه» كما أَوضحَ في مقدمةِ التقاسيم والأنواع . (انظُر إنْ شئتَ الإحسانَ ١/١٥٣) .

كما أنَّ هؤلاء الرواة رووا في أحاديثهم أصولاً لا يُستغنى عنها إنْ صَحَّت أنْ يُبَوَّبَ لها في كتاب كالجامعِ للبخاري ، لا سيَّما أنه يذكُر شيئاً كثيراً لهم في كتبه الأخرى خارج الصحيح ، كالأدب المفرد ، والتاريخ الكبير .

إذَنْ لم يكن إعراضُ البخاري عن مثلِ هؤلاء إلاَّ لعلَّة ، تلكَ أنَّه لا يَحْتَجُّ بهم في الرواية ، وإلاَّ لما عَدَلَ عن أصولهم بإيجاد فجوات في كتابه . . .!! ولا يُعتذَرُ له بأنَّهُ لم يَطَّلعْ على هذه الأحاديث أو لم يعلمها ، لأنَّ هؤلاء الرواةَ من المكثرين .

بل إنَّ بعضَ العلماء أطلقَ : أنَّ البخاريَّ ومسلماً إذا لم يرويا حديثاً ليس عندهم أصلٌ أو مثيلٌ له ، كانَ ذلك لأنهما يُضعفانه ولا يقبلانه احتجاجاً وقد سبقَ إيرادُ بعضِ الأقوال عن علماء عدَّة .

٧- ثم أعجَبُ مرةً أخرى كيفَ يُزْعَمُ هذا التلقي ، بل كيفَ يُجْمَعُ بين البخاري ومسلم ، ويُقال : الصحيحان ، كُلُّ ما فيهما صحيحٌ!!

وهذا في الواقع تناقُضٌ ظاهرٌ ، إذ البخاري نفسُه لا يَرْضَى كُلَّ ما عند مسلم ، ومسلم لا يَرْضَى كُلَّ ما عند البخاري ، لأنَّ الأصولَ عندهما مختلفة في أشياء ، متفقةٌ في أشياء كما أوضحنا سابقاً .

وكم من حديث كنتُ أرجعُ إليه عند مسلم ولم يُخرِّجْهُ البخاري ، فأجدُ أنَّ البخاريَّ لم يُخرجه لسببٍ من انقطاعٍ أو ضعفٍ أو ترجيحٍ بيَّنَه في «التاريخ الكبير» أو «الجامع الصحيح» . . . .

بل إنَّ شُرَّاحَ أحاديثه أحياناً كانوا يقفونَ حيارى أمامَ أبوابه ، فيبوِّب البخاري مثلاً باباً تحت عنوان : «الشرب قائماً» ولا يأتي إلاَّ بالأحاديث التي تُفيد جواز الشرب قائماً ، ولا يأتي بحديث واحد من الأحاديث التي أخرجَها مسلم في المنعِ من ذلك ، فيُعلِّق ابن بَطَّال على هذا قائلاً : «أشار بهذه الترجمة إلى أنَّه لم يصحَّ عنده الأحاديث الواردةُ في كراهة الشرب قائماً» . (انظر الفتح ١٠/٨١) .

أقولُ : كيف يمكنُ لنا أن نجمعَ كتابين ، هُما في ظاهرِ الأمر يحويان الصحيح ، ولكن في باطنه يحويان شيئاً من التناقض ، لاختلافِ الأصول عند كُلٍّ منهما .

كيف يمكنُ لنا أن ندَّعي التلقيَ بالقبولِ ، وهما أنفسهما لم يُقرَّ أحدُهما للآخر ، بل الأدلةُ أنَّ أحدَهُما لا يُسَلِّمُ لصاحبه .

أضَعُ مثالاً بين يدي القارئ لتتضحَ له الصورةُ أكثر :

لندَّعِ أنَّ عندنا عشرين سؤالاً ، وفي بلدنا عالمين ، أحدُهما حنفي ، والآخر شافعي ، فعرضنا عشرةً على كُلِّ واحد منهما ، علْماً بأنَّ الأسئلة مختلفة ، وأجابَ الحنفيُّ على الأسئلة العشرة التي عرضناها عليه ، وأجابَ الشافعيُ على الأسئلة العشرة الأخرى .

وطُلبَ منَّا أجوبةُ العشرين سؤالاً ، فهل نَقُولُ : هذه هي الأجوبة ، وهي أجوبة صحيحة؟! .

هو في ظاهرِ الأمر ليس هناك إشكالٌ أو تعارضٌ .

ولكن لو أمعَنَّا النظر في الأمر لوجدنا أنَّ الأجوبةَ لا تصحُّ على منهجٍ واحد ، وإنَّما مُلَفَّقَةٌ ، فهي تماماً كما لو أخذنا مسألةً من المذهب الحنفي ، وأخرى من الشافعي ، وأخرى من المالكي ، وأخرى من الحنبلي تقليداً ، نأخُذُ ما نُريد بالانتقاء دونَ أدنى علمٍ بأصولها .

لو أمعَنَّا النظر في الصورة المعروضة لوجدنا أنَّا متناقضون في المنهج : نُقرُّ البخاريَّ على قاعدته المعروفة باللقاء في الرواية . . . ، ونُقرُّ مسلماً على أنَّ قاعدةَ البخاريِّ خطأ . . . وهكذا نجمعُ بينَ ضدَّين .

وكذلك نُقرُّ الحنفيَّ أنَّه يأخُذُ بالمرسلِ وأنه يكونُ عنده حجةً ، فنقبلُ ما يجيبُ على هذا الشرط من الأسئلة ونُقرُّ الشافعيَّ أنه لا يأخُذُ بالمرسلِ على طريقةِ الحنفي إلاَّ إذا اعتضَدَ بأمور . . . . ، فنقبلُ ما يُجيبُ على هذا الشرط من الأسئلة .

ألا تشعرون أنَّا نأخُذُ بالأصلِ وضدِّه دونَ أن نَشْعُرَ بذلك في ظاهرِ الأمر .

هذا ما نحنُ عليه ، نقولُ : هذا كُلُّه صحيحٌ ، وهذا كُلُّه صحيح . . . نجمعُ كُلَّ صحيحٍ قالَ به إمامٌ ، فإذا أمامَنا آلافُ الأحاديث الضعيفة ، صَحَّحَ آحادَها وَلَوْ واحدٌ من أهلِ العلم .

أينَ التلقي المزعوم ، ونحنُ في ظاهرِ الأمر على غير باطنه . . هل لأنَّ كثيراً من أهلِ العلم لم يفهموا هذه القضية صارَ تلقياً مسلَّماً به .

يجبُ أن نُقرِّرَ إذن مَن المُصيبُ ، ومَن المخطئ في أصله ، وعليه نَسيرُ :

البخاريُّ ضعَّفَ راوياً ، لأنَّ من شرط التضعيف عنده أنَّه إذا . . . كذا وكذا . . . ومسلمٌ لا يعتبرُ هذا الأمرَ في التضعيف . . . فهل الحَلُّ أنْ نقولَ : كلاهما صحيح ، ما قال البخاري ، وما قالَ مسلم!! إذا قُلنا هذا كانَ ضَرْباً من العَبَث .

وكذلك البخاري يقولُ بقاعدة اللقاء بين الراويين ، ويُقرُّ هذه القاعدةَ جمهورُ المتأخرين ، ثم يأتي هذا الجمهورُ ليقول : صحيح مسلم صحيح!! مَعَ أنَّهم لو طبَّقُوا هذه القاعدةَ التي أقرُّوها ابتداءً لتبيَّنَ لهم أنَّ هناك أحاديث كثيرة تضعُفُ عند مسلم بها!!

وكذلك لو نزلنا إلى المسائل بينهما لكانت كتاباً . . . نرجئها ونرجئ تفصيلها في بحث مستقلٍ إن شاء الله تعالى .

٨- لم يَبْقَ هذا الأمرُ مسلَّماً عند أهلِ العلم ، بل انتقدوا ابنَ الصلاح في ادعائه بأنَّ الأمةَ تلقت الصحيحين بالقبول .

ومِمَّن أجابَ عليه الصنعاني في (توضيح الأفكار ١/١٢٢) قال :

«وقد قدَّمنا أنَّ هذه دعوى على الأمة كُلِّها ، وهي غير صحيحة كما أوضحناه في «**ثمرات النظر**» وغيرها ، وقد أقرَّ ابنُ الصلاحِ بعدمِ تمامها ، فإنَّه قالَ : إنَّ الأمةَ تلقَّتْ ذلك بالقَبولِ سوى مَنْ لا يُعْتَدُّ بخلافه ووفاقه ، ولا يخفى أنَّ مسمَّى الأمة ودليل العصمة شاملٌ لكُلِّ مجتهد ، والقولُ بأنه لا يُعْتَدُّ بمجتهد ، وإخراجُه عن مسمى الأمة لا يقبلُه ذو تحقيق ، وإلاَّ لادَّعى مَنْ شاءَ ما شاءَ بغير دليل» .

الخامس : وأمَّا ما ادَّعى ابنُ الصلاح وتابعه غيرُه أنَّ ما تلقته الأمةُ بالقبولِ صارَ مقطوعاً

بصحته ، وأنه يُفيدُ اليقينَ ، فظاهرُ البُطلانِ لمَنْ تأمَّله .

وقد بيَّنه النوويُّ في (التقريب ١٣٢/١) فقال : «وخالَفه المحققون والأكثرونَ ، فقالوا : يُفيدُ الظنَّ ما لم يتواتر» .

وقال في (شرح مسلم ٢٨/١) : «ولا يلزَمُ من إجماعِ الأمة على العملِ بما فيهما إجماعُهم على أنَّه مقطوعٌ أنَّه كلامُ النبي صلّى الله عليه وسلّم . وقد اشتدَّ إنكار ابن بُرهان الإمام على مَنْ قالَ بما قالَه الشيخُ وبالغَ في تغليطه» .

وقال العراقي في (التقييد والإيضاح ص٢٨) : «وقد عابَ الشيخُ عز الدين بن عبد السلام على ابنِ الصلاحِ هذا ، وذكرَ أنَّ بعضَ المعتزلة يَرَوْنَ أنَّ الأمةَ إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطعَ بصحته ، قال : وهو مذهبٌ رديءٌ» .

وقالَ الصنعاني في (توضيح الأفكار ١٢٥/١-١٢٦) : «إلاَّ أنَّ ها هنا بحثاً ، فإنَّه لا يَخْفَى اختلافُ أحوالِ العلماء وغيرِهم فيما يستفيدونه اعتقاداً ، فمنهم مَنْ يُفيده خبرُ الآحاد العلمَ ، وقد قدَّمنا في شرح رسم الصحيح شيئاً من ذلك ، ومنهم مَنْ يُفيدُه الظنَّ ، ومنهم مَنْ لا يُفيده علماً ولا ظنّاً ، ولذا اختلف فيما يُفيدُه خبرُ الآحاد الاختلافَ الذي سبقَ ذكرُه هُنالك أيضاً ، فالتلقي بالقَبول لا يجزم بإفادته القطعَ لكُلِّ أحد محقِّق ، لاختلاف الناس في الاعتقاد ، فدعوى إفادته القطعَ لكلِّ أحد غيرُ صحيحة ، وأيضاً إنَّما يستوي الناسُ في البديهيات ككون الكل أعظمَ من الجزء ونحوه ، وأمَّا في الأمور النقلية فلا ، فإنَّه يتواترُ الأمرُ لشخص دونَ شخص ، فيكونُ حجةً على الأول دونَ الثاني .

إذا عَرَفْتَ هذا فالردُّ على ابن الصلاح بأنَّ جماعةً قالوا : لا يُفيد إلاَّ الظَّنَّ ، والردّ على مَنْ رَدَّ عليه بأنَّ جماعةً قالوا : يُفيدُ القطعَ ، غير صحيحٍ في الطرفين ، لأنَّ هذه أمورٌ وجدانيةٌ يختلفُ فيها الناسُ ، فلا يحكُمُ أحدٌ على غيرِه بما عند نفسه ، ولو كانَ المتلقّى بالقَبولِ يفيد القطعَ لكُلِّ أحد أو الظنَّ لما وَقَعَ اختلافٌ في المسألة» .

واعترضَ ابنُ حجر على دعوى ابن الصلاح : أنَّ المتلقَّى بالقبولِ يُفيدُ العلمَ اليقيني النظري ، فقال (كما في توضيح الأفكار ١٢٧/١-١٢٨) :

«لو اقتصر على قوله : العلم النظري ، لكانَ أليقَ بهذا المقام ، أمَّا العلمُ اليقيني فمعناه القطعي ، فلذلك أنكر عليه مَنْ أنكر ، لأنَّ المقطوعَ به لا يمكنُ الترجيح بينَ آحاده ، وإنَّما يقعُ الترجيحُ بينَ مفهوماته ، ونحنُ نجدُ علماءَ هذا الشأن قديماً وحديثاً يُرَجِّحُونَ بعضَ أحاديث الكتاب على بعض بوجوه من الترجيحات النقلية ، فلو كانَ الجميعُ مقطوعاً به ما بَقِيَ للترجيح مسلَكٌ» .

السادسُ : وأمَّا ما ذكروا أنَّ أبا المعالي قال : «لو حَلَفَ إنسانٌ بطلاق امرأته أنَّ ما في كتابي البخاري ومسلم مِمَّا حَكَمَا بصحته من قولِ النبيِّ صلّى اللّه عليه وسلّم لما ألزمتُه الطلاق ، ولا حَنَّثْتُه لإجماعِ علماء المسلمين على صحتها» .

فمسألة باطلةٌ أصلاً ، إذ الطلاقُ في هذه الصورة لا يُعدُّ شرعيّاً ، فليستغفر اللّهَ مَنْ يفعلُ ذلك ، ويحلفُ ، فإنَّ الطلاقَ ليسَ معلَّقاً على نجاحِ صورةٍ أو خُسرانها ، فليُتَنبه .

ولو افترضنا صحةَ انعقاد الطلاق في المسألة ، فإنَّها لا تطلُقُ ، اعتماداً على ما اعتقدَ العاقد من الصحة ، وإنْ كانَ على غير ذلك عند غيره .

وهذا يتمشَّى أيضاً فيما لو حَلَفَ على مجموعةٍ من الأحاديث خارج «الصحيحين» ، لأنَّ الحكمَ على الأحاديث أمرٌ ظني نسبي ، قد يقوى عندك ، ويضعُفُ عندي لأسباب قد آخُذُ بها أنا ولا تأخُذُ بها أنت ، لذا فالأمرُ في هذه المسألة أصوليٌّ بَحْتٌ ، وهو كيف أُصحّحُ ، وأُضعِّفُ . . .وهذا كُلُّه يحتاجُ برهاناً عقلياً خالياً من النقول ، إلاَّ أن تكونَ كمؤشرات لنا أنَّ فلاناً لا يكذب لما عُرِفَ عنه من صلاحٍ أو نحوه بشرط أن لا يكونَ مغفَّلاً أو نسَّاءً أو مخالفاً لغيره . . . فبالاعتبارات كُلِّها يمكنُ حينها أن نَصلَ إلى أصولٍ صحيحة قريبة إلى منهج الأقدمين في هذه المسائل التي توقَّفَ الاجتهادُ فيها!! .

السابع : وأمَّا قولُ أبي إسحاق الإسفراييني بأنَّ أهلَ الصنعة مجمعون على أنَّ الأخبار عندهما مقطوعٌ بها ، فدليلُ أنَّه ليس من أهلِ الصنعة ، بل هو أصولي ليس عنده كبيرُ علمٍ بالحديث ، وما الذي ذكرَ إلاَّ ادّعاءً يُعوزُه الدليل ، فليأتنا باثنين قبلَه قالا بذلك ، وسنقبلُهما لهذا الادّعاء ، معَ أنَّه لو قالَ بذلك عشرة لَما عُدَّ ذلك تلقياً بالقبول ، لأنَّ هؤلاء لا يعبرون إلاَّ عن آرائهم ومدى علمهم وأفهامهم ، واللّهُ أعلمُ .

ثالثاً

لقد أجادَ الشيخُ الألباني لَمَّا انتقضَ الدعوى الموروثةَ بالإجماع والاتفاق على صحة ما في مسلم من الأحاديث ، وأبانَ عن دفين علمه ، فقال في الردِّ على أحدهم من حاملي هذه الدعوى ، كما في «مختصر صحيح مسلم» ص ١٧ : «فقد زعمَ المذكورُ أنَّ الأمةَ اتفقت على صحة ما في مسلم من الأحاديث . ومعَ أنّي أثبتُّ له بُطلانَ قوله هذا وجَهْلَه بهذا العلم . . .» .

وقالَ الشيخ أيضاً في «آداب الزفاف» ص ٥٤ - ٥٥ ردّاً على صاحب كتاب التعدّي بعد أن ادّعى الإجماعَ والاتفاقَ على صحة ما في مسلم من الأحاديث . . . قال الشيخ : «وهذا القولُ وحده يكفي

القارئَ اللبيبَ أن يقنعَ بجهلِ هذا المتعالم وافترائه على العُلماء المتقدمين منهم والمتأخرين ، في ادّعائه الإجماعَ المذكور ، فإنّهم ما زالوا إلى اليوم ينتقدُ أحدُهم بعضَ أحاديث الصحيحين مّما يبدو له أنّه موضعٌ للانتقاد بغضِّ النظر عم كونه أخطأ في ذلك أم أصابَ ، وانتقادُ الدارقطني وغيره لهما أشهر من أن يُذْكَر . . .» .

وقالَ الشيخ في «صفة الصلاة» ص١٢٦ : «فلربّما لم يكن عنده من الجُرأة العلمية ما يُشجعه على أن يُخطئَ راوياً من رواة الصحيح» .

وقال في « سلسلة الأحاديث الصحيحة» ص٩٣/٦ : «هذا الشذوذ في هذا الحديث مثالٌ من عشرات الأمثلة التي تَدُلُّ على جهلِ بعضِ الناشئين الذين يتعصبون لصحيح البخاري ، وكذا الصحيح مسلم تعصُّباً أعمى ، ويقطعون بأنَّ كُلَّ ما فيهما صحيح . . .

ولا يعني رُجحان هذا القول أن يكونَ مُعيناً لأولئك الذين يطعنون بالصحيحين لزعمهم أنَّ العقلَ يرفُضُ تصديقَ مثل هذه الأحاديث ، وأيُّ عقلٍ هذا يكونُ حَكَماً على عَقْلٍ ومنهج الأئمة المتقدمين؟!

لا تعني بذلك أن يكون في هذين الكتابين موطئ قدم لأولئك الطاعنين بالإسلام ، أو جزئيةٌ يدخُلُ بها أصحابُ الأهواء أو الجهَّلاء الذين ما عرَفوا حقيقةَ الكتابين بعدُ . . . لا يعني بكتابتنا هذه أن ينالَها أولئك لُقمةٌ سائغةٌ تكونُ سُمّاً لغيرهم وتلويثاً لأفهام (البُسطاء) من الناس .

بل نعني أن يكونَ للبحث العلمي موضعُه ، ولطرق البحث السليمة مكانتُها ، وأن لا تكونَ مخاوفُنا تلك سبباً في التستر على الخطأ ، وأن لا يتخرنا معَ الأيام ، فإذا بنا أمامَ مسلّمات لا تُقاوَمُ .

وقد نظرتُ من قَبلُ في الحركات الهدّامة للسُّنّة ، والداعية لرفض حجيّتها أو حجية بعضها ، وأخصُّ بالذكر منها ما تناولت الأحاديثَ الصحيحةَ بالطعنِ دونَ أدنى علمٍ ، اللهُمَّ إلاّ الشهوةَ في رَدِّها ، مدَّعين فيها بينَ أمرين :

أخذهم لحديث النهي عن كتابة الحديث حُجَّةً في دعواهم ، معَ أنّهم أنكروا السنةَ ، فكيفَ يتشبثونَ بحديث لا يصلُحُ الاحتجاجُ به عندَهم أصلاً؟!

والأمر الثاني : أُناسٌ خَفَّفُوا تلكَ الوطأةَ قليلاً ، فادَّعَوْا قبولَهُم للأحاديث والسنة بعامة ، إلاَّ مالم يوافق فكرَهم وعقولَهُم ، وتشبثوا بمصطلح نقد المتن ، وهم لا يعرفونه .

ورأى الشيعةُ هذا التصارُعَ منفذاً للوصول إلى مقاصدهم في الطعن بالسنة ومصادر التشريع عند أهلِ السنةَ ، فَأَخذوا يتلقّفونَ تلك الكتب ليبنوا عليها هَدْمَهم ، وكانَ من أولئك عبدالحسين شرف الدين الموسوي صاحبُ كتاب «أبو هريرة» وهاشم معروف الحسيني صاحب كتاب« الموضوعات في الآثار

والأخبار عرضٌ ودراسة» وكتاب «دراسات في الحديث والمحدثين» . ومرتضى العسكري صاحب كتاب «معالم المدرستين» .

فإذا اطلعنا على الكتاب الأول وجدناه يُسيءُ النظرةَ إلى الصحابيِّ الجليل أبي هُريرة رضي الله عنه بأخبار لا تصحُّ عنه أصلاً وما صَحَّ عنه أُخذَ على غير معناه . . . فأخذَ المؤلفُ بالطعن به لمجرَّد أنَّه مكثرٌ من المرويَّات وأنَّ بعضَ مروياته تُخالفُ العقلَ ، متجاهلاً قيمتها الإسنادية ، وما رُوِيَ من جهات أُخرى تُبعدُ أن يكونَ أبو هُريرة مختلقاً لها . وهذا التحامُلُ من المؤلِّف مشهورٌ ومعروفٌ . . .

نعم ، نحن لا نُبرئُ أن يكونَ بعضُ الأحاديث في الصحيحين غير صحيحة ، لكن يجبُ التدليلُ على هذا بأدلة علمية نقليَّة ، لا بأدلة متهافتة كالتي ذكرَها ، وادَّعى أنَّ هذه الأحاديث غير منطقيَّة ولا عقلية . . لأنَّ هذه الموازين التي وضَعَها لو جعلناها على القرآن ، لوجَدْنا بعقولنا القاصرة غير المدركة لأبعاد الفَهْم والفقه أنَّ في القُرآن تناقُضاً ، أو أنَّ فيه ما لا يقبلُه العَقْلُ .

لذا فانحرافُ العقول لا يؤدِّي إلى مقدِّمات سليمة معقولة ، بل يجبُ تصنيفُ المنقول إلى قسمين : قسم قبلنا فيه المنقولَ بمقدماته العقلية التي تقضي علينا باتباع وتصديق النبي ﷺ ، فلا مناقشةَ حينَها للجزئيات إنْ ثَبَتَ بمقدمات أخرى أنَّ النقلَ عنه صحيحٌ . وقسم يعملُ فيه العقل بحدود ، وذلك للترجيح بين مُتعارضين ظاهراً ، أو بينَ نصوص في بعضها زياداتٌ لن توجَدَ في الأخرى ، أو بعض عبارات موهمة المعاني ، ممَّا قد يؤدِّي إلى قلب فكرتها . . .

وما قد يُقالُ هُنا يُقالُ في غيره من الكتب التي جاورته في موضوعه ، وقد أسهبتُ في بيانها في غير هذه التقدمة .

أمَّا المعدودون في أهلِ السنة ممن انتهجوا هذا المنهجَ أو قريباً منه فكثيرون ، عمدةُ حُجتهم تحكيمُ العقلِ بالنصوص ، ومنْ ثَمَّ اكتفى بعضُهم بهذه النتيجة ، وتحوَّلت أنظارُ غيرهم إلى التعدي على النصوص كُلِّها ، فانكروا السنةَ بكاملها مدَّعين فيها دعاوى كثيرة ، ومبرهنين على بُطلان حجيتها من خلال العقلِ وفَهْم النصوص القُرآنية غير الصريحة .

ونشَأَ لهذين الاتجاهين مدارسُ تُتَبَنَّى وتُدْرَسُ ، وانتشرَ تحتَ الاتجاه الأوَّل مذهبُ الإمام محمد عبده رحمه الله ، ولولا توسُّعُ مذهبه في تحكُّم العقل دونَ النظر في الأسانيد ، لكانَ بناؤه أقربَ إلى الصحة ، ولكنَّ الظاهرَ أنَّ عدةَ أمور كانت عواملَ لهذا التوسُّع وهذا الاتجاه . وتبعَه في هذه المدرسة بكلياتها أو جزئيات مقولتها العلماءُ الأفاضل : السيد رشيد رضا ، والشيخ أحمد مصطفى المراغي ، ومحمد فريد وجدي ، والشيخ محمود شلتوت وآخرون .

والواقعُ يُحتِّمُ علينا أن نَشْهَدَ أنَّا أمام مفكِّرين مبرِّزين في علوم كثيرة من أبواب الشريعة الإسلامية ، وقد خدموا الإسلامَ بطرقٍ مختلفة وأساليبَ متنوِّعة ، لكنَّهم تعدَّوْا على بعض الأحاديث للدفاعِ عن الإسلام أمامَ بعض المستشرقين ، فوقعوا في خطأ فادح إذْ أهملوا المنطق العلمي في مقدماته ، وانتقلوا مباشرةً إلى ظواهرها . أي : إنَّهم لم تكُن عندهم الأصول السليمة في ضبط تلك المقدمات لمعالجة الصحة والردِّ ، وإنَّما نظروا في جزئيات هذه الأحاديث ، فنظروا في ظواهرها ، وحكَّموا بها عقولَهم أو مداركهم ، وكُلُّنا يعلَمُ أنَّ العَقْلَ قاصرٌ عن إدراك كُنْه كثيرٍ من الحقائق ، فكيف يكونُ حكَماً عليها !!

وأحسنَ الشهيد سيد قطب – رحمه الله – إذْ وَضَّحَ الخَلْطَ الذي وَقَعَ عند هؤلاء العلماء بين العقلِ والوحي ، والوهمَ الذي من أجله قيدت النصوصُ إلى العقل مطواعةً ليِّنةً ، فقال في «خصائص التصور الإسلامي» ص ٢٠ –٢٤ :

«أمَّا البحوثُ التي كُتبت للردِّ على انحراف معين ، فأنشأت هي بدورها انحرافاً آخرَ ، فأقربُ ما تتمثَّلُ به في هذا الخصوص توجيهاتُ الأستاذ الإمام الشيخ (محمد عبده) ومحاضرات (إقبال) في موضوع تجديد الفكر الديني في الإسلام .

ولقد واجهَ الأستاذُ الإمامُ الشيخُ محمد عبدُه بيئةً فكريةً جامدةً أغلقت بابَ الاجتهاد ، وأنكرت على العقلِ دورَه في فهم شريعة الله واستنباط الأحكام منها ، واكتفت بالكتب التي ألَّفَها المتأخِّرونَ في عصور الجمود العقلي ، وهي – في الوقت ذاته – تعتمدُ على الخرافات والتصورات الدينية العامية ، كما واجَهَ فترةً كانَ العقل فيها يُعبَدُ في أوروبا ، ويتخذُه أهلُها إلهاً ، وخاصةً بعدَ الفتوحات العلمية التي حصَلَ فيها العلم على انتصارات عظيمة ، وبعد فترة كذلك من سيادة الفلسفة العقليَة التي تؤلِّهُ العقل! وذلك مَعَ هجومٍ من المستشرقين على التصوُّر الإسلامي ، وعقيدة القضاء والقدر فيه ، وتعطيل العقل البشري والجهد البشري عن الإيجابية في الحياة بسبب هذه العقيدة . . الخ ، فلمَّا أرادَ أن يواجه هذه البيئةَ الخاصةَ بإثبات قيمة العقلِ تجاه النَّص ، وإحياء فكرة الاجتهاد ومحاربة الخرافة والجهل والعامية في الفكر الإسلامي . . . ثم إثبات أنَّ الإسلامَ جَعَلَ للعقلِ قيمتَه وعملَه في الدين والحياة ، وليس كما يَزْعُمُ بعضُ الإفرنج أنَّه قَضَى على المسلمين بالجبر المطلق وفقدان الاختيار . . . لَمَّا أرادَ أنْ يواجهَ الجمودَ العقلي في الشرقِ والفتنةَ بالعقلِ في الغرب ، جَعَلَ (العقل) البشري نداً للوحي في هداية الإنسان ، ولم يقفْ به عند أن يكونَ جهازاً –من أجهزة– في الكائن البشري ، يتلقى الوحي ، ومنعَ أن يقعَ خلافٌ ما بينَ مفهومِ العقلِ وما يجيءُ به الوحي . ولم يقف بالعقلِ عند أن يُدركَ ما يدركُه ، ويسلِّمَ بما هو فوق

إدراكه ، بما أنّه- هو والكينونةَ الإنسانية بجملتها- غيرُ كليٍّ ولا مطلق ، ومحدودٌ بحدود الزمان والمكان ، بينما الوحي يتناوَلُ حقائق مطلقةً في بعضِ الأحيان كحقيقة الألوهية ، وكيفية تَعلُّق الإرادة الإلهية بخلق الحوادث . . . وليس على العقلِ إلاّ التسليمُ بهذه الكلياتِ المطلقة ، التي لا سبيلَ له إلى إدراكها! . . . وساقَ حجةً تبدو منطقية ، ولكنها من فعل الرغبةِ في تقويم ذلك الانحراف البيئي الخاصَ الذي يحتقر العقلَ ويهمل دوره . . .

قال رحمه اللّه في «رسالة التوحيد» :(فالوحي بالرسالة الإلهية أثرٌ من آثار اللّه والعقلُ الإنساني أثرٌ أيضاً من آثار اللّه في الوجود ، وآثارُ اللّه يجبُ أن ينسجمَ بعضُها معَ بعضٍ ، ولا يعارضَ بعضُها بعضاً) .

قال سَيِّد- رحمه اللّه- : وهذا صحيحٌ في عمومه . . ولكن يبقى أنَّ الوحيَ والعقل ليسا ندّين ، فأحدُهُما أكبرُ من الآخر وأشملُ ، وأحدُهما جاءَ ليكونَ هو الأصلَ الذي يرجعُ إليه الآخر ، والميزانَ الذي يختبرُ الآخرَ عنده مقرراتُه ومفهوماته وتصوراته ، ويُصحّحُ به اختلالاته وانحرافاته ، فبيْنَهما- ولا شَكَّ- توافقٌ وانسجام ، ولكن على هذا الأساس ، لا على أساس أنّهما ندَّان متعادلان ، وكفوءٌ أحدهما تماماً للآخر! فضلاً على أنَّ العقلَ المُبَرَّأ من النقص والهَوى لا وجودَ له في دنيا الواقع ، وإنّما هو مثالٌ!

وقد تأثَّرَ الأستاذُ الإمامُ في تفسيره لجزء (عَمَّ) بهذه النظرة تأثُّراً واضحاً ، وتفسير تلميذه المرحوم الشيخ رشيد رضا ، وتفسير تلميذه الأستاذ الشيخ المغربي لجزء(تبارك) ، حتى صَرَّحَ مرّات بوجوب تأويل النصّ ليوافقَ مفهومَ العقل! وهو مبدأ خطر ، فإطلاقُ كلمة(العقل) يردُّ الأمرَ إلى شيء غير واقعي- كما قلنا- فهناك عقلي وعقلُكَ وعقلُ فلانٍ وعقلُ علاّن . . . وليس هنالكَ عقلٌ مطلَقٌ لا يتناوَبه النقصُ والهَوى والشهوةُ والجهل ، يُحاكمُ النصُّ القرآني إلى(مقرراته) . وإذا أوجبنا التأويلَ ليوافقَ النصُّ هذه العقولَ الكثيرةَ ، فإنّنا ننتهي إلى فوْضى!!

وقد نشأ هذا كُلُّه من الاستغراقِ في مواجهة انحراف مُعَيَّنٍ . . . ولو أخذَ الأمرُ في ذاته لعرفَ العقلُ مكانَه ومجالَ عمله بدونَ غُلُوٍّ ولا إفراطٍ ، وبدون تقصير ولا تفريطٍ كذلك . وعَرَفَ للوحي مجالَه ، وحُفظَت النسبةُ بينهما في مكانها الصحيح .

إنَّ العقلَ ليس منفيا ولا مطروداً ولا مهملاً في مجال التلقي عن الوحي ، وفهم ما يُتلَقَّى ، وإدراك ما من شأنه أن يدركه ، مع التسليم بما هو خارجٌ عن مجاله ، ولكنّه كذلك ليس هو (الحكم) الأخير ، وما دامَ النصُّ محكَماً فالمدلولُ الصريحُ للنصِّ من غير تأويل هو الحكم . وعلى العقلِ أن يتلَقَّى مقرراتِه هو من مدلول هذا النصِّ الصريح ، ويقيمَ منهجَه على أساسه . . . .

ولستُ أبتغي أن أنقُصَ من قدر تلك الجهود العظيمة المثمرة في إحياء الفكر الإسلامي وإنهاضه التي بَذَلَها الأستاذُ الإمامُ وتلاميذُه . . . رحمهم اللهُ رحمةً واسعةً . . . إنَّما أُريدُ فقط التنبيه إلى أنَّ دفعةَ الحماسة لمقاومة انحراف مُعَيَّنٍ قد تنشىءُ هي انحرافاً آخرَ ، وأنَّ الأوْلى في منهجِ البحث الإسلامي هو عرض حقائق التصور الإسلامي في تكامُلِها الشامل ، وفي تناسُقِها الهادىء ، ووفق طبيعتها الخاصة وأسلوبها الخاصّ . . . . . » اهـ .

وهكذا بدأت هذه المدرسة تمتدُّ فكرتُها- وقد نظرنا إلى أسبابها- فاتسعت رقعتُها كحال أيِّ مدرسة يتبناها الغالون والمفرِّطونَ ، فشكّلَت مع الزمنِ اليسير في عصرنا الذي ساعَدَ على تَقَبُّل الفكرة وهي (تحكم العقل) ، خطراً داهماً لو استمرَّ على هذه الصورة ، وهدماً حقيقياً لأُسُسٍ معلومةٍ بالضرورة . وعَلاَ هذه الطريقة بكليات أو جزئيات كُتَّابٌ ومفكِّرونَ معاصرونَ ، منهم مَنْ أدَّاه تفكيرُهُ بهذا الأسلوب إلى الخروج عن أصولِ الديانة أصلاً ، ومنهم مَنْ غَالَى في العَرْضِ والتصوُّر ومنهم مَنْ وَقَفَ مدهوشاً يقدمُ رجلاً ويؤخِّرُ أخرى ، متردداً بين اتجاه التقديس وغُلُوِّ التحكيم العقلي .

ولا أريدُ أن استطردَ في بحث المؤاخذات على أولئك الذين جاوزوا الحدَّ في تحكُّم العقل ، والردِّ على أسلوب تفكيرهم ، وقد كثروا في عصرنا ، أمثال طه حسين ، وخالد محمد خالد (في موقفه القديم) ، ومحمد محمد عبداللطيف ابن الخطيب ، وعبدالله القصيمي ، ومحمود أبو ريَّة ، والسيد صالح أبو بكر . . . فإنِّي قد فَصَّلْتُ في شأنهم في غير هذه التقدمة . ولعلَّ أهمَّ الأسباب التي أظهرت هذا الاتجاه من الباحثين :

أنَّ هناك مشاكلَ حديثيةً لم يستوعبوا فهمَها ومنطقَها ، ولم يدرسوا الضوابطَ الحديثية لمعالجتها ، ولا عَرَفُوا حدودَ منطق نقد المتن الذي اتجهوا إليه ، ولو عَرَفُوا منهجَ المتقدمين في هذه المسائل لعلموا أنَّهم أمامَ عقلية من التأصيل لا يمكنُ التزايدُ عليها ، ولكنَّ الذي أُكسبَ معرفةً عقليةً في جزئية ما ، غطَّت عليه الجزئية أن يَرَى بباقي معرفته ، إذ المنصفُ الذي يرى تأصيلَ المتقدمين في هذه المسائل ، يجدُ أنه مسبوقٌ بمراحل عقلية ، عجزُه في الوصول إليها أدَّاه أن يَرَى بعينٍ قاصرة ، وعقلٍ دائبٍ في تأصيلٍ ، بُني على أصول بعيدة عنه . فمَنْ أرادَ العلاجَ فليبدأ تأصيلَه من جديد ، ليرى الخلاف الذي جانبَه عن رؤية غيره . وفي هذه المسألة تفصيلٌ إنْ أوردناه خرجنا عن مقصودنا ، وبه التوفيق .

الفصل الثاني

وفي معرض ذكر المحقّق لمنهجه في الحكم على الأحاديث (ص ١٤٤)، نَصَّ على قاعدة تبنَّاها فيمن رَوَى عنه جمعٌ ووثَّقه ابنُ حِبَّانَ، ونَصُّ كلامه:

« وإذا كانَ في السند راوٍ لم نجدْ فيه توثيقاً ولا تضعيفاً عن أحد من أئمة الجرح والتعديل، لكنَّه مذكورٌ في ثقات ابنِ حبَّان، فإنَّه لا يخرُجُ عن حَدِّ الجهالة ولا يقوى حَديثُه عندنا إلاَّ بأحد أمرين:

الأول: أن ينصَّ ابنُ حبان على توثيقه كأن يقولَ: مستقيمُ الحديث، أوثقةٌ، أو صحيحُ الحديث.

الثاني: أنْ يَرْوِيَ عنه جماعةٌ ثلاثةٌ فما فوقُ، ولم يردْ عنه ما يقدَحُ في ضبطه، فقد قالَ الإمامُ الذهبيُّ في «**ميزان الاعتدال**» ٣/ ٤٢٦ في ترجمة مالك بن الخير الزبادي تعليقاً على قول ابنِ القَطَّان: هو ممَّن لم تثبُتْ عدالتُه: يريدُ أنَّه ما نصَّ أحدٌ على أنَّه ثقةٌ. وفي رواة الصحيحين عددٌ كثيرٌ ما عَلمْنا أنَّ أحداً نصَّ على توثيقهم، والجمهورُ على أنَّ مَنْ كانَ من المشايخ قد رَوَى عنه جماعةٌ ولم يأتِ بما يُنكر عليه أنَّ حديثَه صحيحٌ».

قلت: وعجبتُ من هذه العبارة جداً، ولتفصيل ذلك مايلي:

اولاً

لا يوجَدُ دليلٌ واحدٌ يمكننا من القولِ بالتفريق الدقيق بينَ ما قالَ فيه ابن حبان: مستقيم الحديث، أو ثقة، أو صحيح الحديث؛ وما لم يقل فيه. وذلك لعدة أسباب:

الاول: أنَّ منهجَ ابن حبان في كتابه« الثقات» غيرُ منضبط، ونجدُ فيه فروقاً كبيرةً جداً بينَ العَرْضِ الأول، والعرضِ الأخير. ونستخلصُ من تصفحنا للثقات وما يتعلق به من فهارس: أنَّه عرضَ كل طبقة على حدة، واستندَ في التعليق عليها إلى ما علقَ بفكره حينَ التدوين من منهجية.

فإذا اطلعنا على طبقة التابعين في المجلدين (٤ -٥)، لم نجد فيها إيَّ عبارةٍ من التوثيق أو التصديق أو استقامة الحديث إلاَّ في ثلاثة مواضع:

زياد بن أنعم الإفريقي (٤/ ٢٥٢) فقال: روى عنه عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، الأبُ ثقةٌ، والابنُ ضعيفٌ».

وعبيدالله بن عبدالله بن موهب القرشي (٥/ ٧٢) فقال: «روى عنه ابنه يحيى بن عبيدالله، وهو لا شيء، وأبوه ثقةٌ، وإنَّما وقَعَ المناكير في حديث أبيه مِنْ قِبَلِ ابنه يحيى».

وأبو غالب (٥/ ٥٩٠) فقال: «وكان رجلَ صدق».

أي: طبقةُ التابعين ليس فيها من ألفاظ الجرح والتعديل (التوثيق) إلاَّ هذه المواضع الثلاثة، والأول والثاني لم يُذكرا إلا بسبب التفرقة بينَ الثقة والضعيف. والثالث لم يُذكر بهذا اللفظ شبيهٌ به في الكتاب كُلِّه، وأُبعدُ أن يكونَ معناها: «صدوق» بالمعنى الاصطلاحي، فتلك كلمةٌ تعني أنه لا يكذب.

ونلاحظُ أنَّ ابن حبان لم يذكُر «ثقة» في كتابه من أجلِ معرفة التوثيق، وإنَّما ذكرَها في حالاتٍ للتمييز بينها وبينَ غيرها لا غير.

فنجدُه ذكَرَ إسماعيلَ بن مسلم مولى بني مخزوم (٦/ ٣٦ - ٣٧)، فقال: «يروي عن سعيد بن جُبير وعبدالله بن عُبيد بن عمير. روى عنه وكيع. وليس هذا بإسماعيل بن مسلم المكي الذي روى عنه ابنُ المبارك. ذاك ضعيف وهذا ثقة».

وجعفر بن الحارث أبا الأشهب الواسطي (٦/ ١٣٩)، فقال: «ثقة ثقة، وليس هذا بأبي الأشهب العطاردي، ذلك بصري وهذا من أهل واسط، وجميعاً ثقتان».

وزيدَ بن أبي أُنيسة الجزري (٦/ ٣١٥)، فقال: «وهو أخو يحيى بن أبي أُنيسة، يحيى ضعيف، وهو ثقة».

وسليمان بن داود الخولاني (٦/ ٣٨٧)، فقال: «وليس هذا بسُليمانَ بن داود اليمامي، ذلك ضعيف، وهذا ثقة، وقد رويا جميعاً عن الزُّهري».

ومحمد بن يحيى بن حمزة الحضرمي (٩/ ٧٤)، فقال: «ثقةٌ في نفسه، يُتَّقى حديثُه ما رَوَى عنه أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة، وأخوه عُبيد، فإنَّهما كانا يدخلان عليه كُلَّ شيء».

ومعن بن الوليد بن هشام الدمشقي (٩/ ١٨١)، فقال: «من ثقات أصحاب الوليد بن مسلم».

فهذه المواضع ليس فيها موضعٌ واحدٌ أُريدُ به بيان التوثيق لذاته، وإنَّما هي وما سبق ذكره من زياد بن أنعم، وعبيدالله بن عبدالله بن موهب، إنَّما ذُكرَ فيها ثقة في مقابلة الآخرين للتمييز، وما ذُكرَ في محمد بن يحيى الحضرمي إنَّما أرادَ أنْ يُميِّزَ بينَ ما يرويه من حديثه عامةً وما يرويه عنه أحمد بن محمد وأخوه عُبيد، لذا قال: «ثقةٌ في نفسه». وأمَّا ما جاءَ في معن بن الوليد، فإنَّما أرادَ أن يُبيِّنَ

مكانَه من أصحاب الوليد بن مسلم ، فنَصَّ أنَّه من ثقاتهم المعروفين به .

ولم يُذْكَرْ «ثقةٌ» ، وأُريد لذاته إلاَّ في موضعٍ واحد ، هو في ترجمة معاذ بن مسافر مولى المهري (٩/ ١٧٨) ، فقال : «كانَ ثقةً» . وهذا خروجٌ عن عادته فلا يقاسُ عليه . وكأنَّه أرادَ التنبيه عليه ، لأنَّ معاذاً ليس بالمشهور .

وكذلك كلمة « ثَبْت» فإنَّها لم تُذكر في «الثقات» إلاَّ في موضعين ذُكرت فيهما كما ذُكرت كلمة «ثقة» أُريد بها التمييز بينَ الضعيف والثقة . وهما :

حفص بن سليمان المنقري (٦/ ١٩٥) ، فقال : « وليس هذا بحفص بن سليمان البزَّار أبو عمر القارئ ، ذاك ضعيف ، وهذا ثَبْتٌ» .

ومحمد بن أبان الأنصاري (٧ /٣٩٢) ، فقال : «وليس هذا بمحمد بن أبان الجُعفي ، ذلك من أهلِ الكوفة ضعيف ، وهذا مدني ثبت» .

وما لاحظناهُ في كلمة(ثقة ، ثبت) وجدناه في كلمة «صدوق» ، وهذا ما وَرَدَ في «الثقات» منها :

جِسرٌ بن الحَسَنِ الفَزاريُّ (٦/ ١٥٥) ، فقال :« وليس هذا بجسر ابنِ فرقد القصَّاب ، ذاك ضعيف ، وهذا صدوق» .

سعيد بن زَرْبي (٦/ ٣٦٢) ، فقال « وليس هذا بسعيد بن زَرْبي صاحب ثابت ، ذاك ضعيف ، وهذا صدوق» .

سلام بن سليمان أبو المنذر القارئ (٦/ ٤١٦- ٤١٧) ، فقال : «وليس هذا بسلامِ الطويل ، ذاك ضعيفٌ ، وهذا صدوق» .

عبدُالله بن الحسين أبو حريز (٢٤/٧-٢٥) ، فقال :«وليس هذا بأبي حريز مولى الزهري ، ذاك واهٍ وهذا صدوق» .

عبدالله بن نافع مولى بني هاشم (٥٤/٧) فقال : «وليس هذا بعبدالله بن نافع مولى ابن عمر ، ذاك مجروحٌ ، وهذا صدوقٌ» .

عمرو بن قيس بن يُسير ، ذكره في ترجمة عمرو بنِ قيس المُلائي (٧/ ٢٢١- ٢٢٢ ، فقال : «كانَ عمرو بن قيس الملائي من ثقات أهلِ الكوفة ومتقنيهم وعباد أهل بلده وقُرَّائهم ، وليس هذا بعُمَرَ بن قيس بن يُسير بن عمرو ، ذاك شيخٌ آخر كوفي صدوق ، أكثرُ روايته عن أبيه» .

غسَّان بن سليمان الهَرويُّ ١/٩ ، فقال : «هو أخو مالك بن سليمان ، غسَّان صدوق ، ومالك واهٍ» .

فهذا كما ترى ، لم تذكر كلمةُ «صدوق» في ترجمة أيٍّ منهم لإثباتها ، وإنَّما ذُكرت لموازنة تمّتْ بينَهم وبينَ غيرِهم ، فلا تُعَدُّ هذه الحالة مما زاد ابنُ حبَّان في ترجمة على أخرى .

ووردت أيضاً كلمةُ« صدوق» في تراجم أُخرى ، أخَّرْناها لبيانِ السبب الذي من أجله ذكرت هذه الكلمة وهذا بيانُها :

سفيان بن عامر (٦/ ٤٠٦) ، قال : «شيخ من أهلِ ترمذ صدوق ، يروي عن طاووس ، روَى عنه صالح بن عبدالله الترمذي» .

قلت : ولعلَّ كلمة« صدوق» في هذه النسخة مدخولة لأمرين : أنَّها على غير عادة المصنِّف ، وأنَّ ابنَ حجر في «اللسان» ٣/ ٥٣ نقلَ العبارةَ كُلَّها ليس فيها كلمةُ «صدوق» ، وهو حريصٌ على ذكرها لو وجدَها ، كما هو شأنُه في نقلِ عباراتِ ابنِ حبَّان في تهذيبه ، واللسان .

عصام بن يزيد بن عجلان (٨/ ٥٢٠) ، قال : «يتفرَّدُ ويُخالفُ ، وكانَ صدوقاً ، حديثُه عند الأصبهانين» . قلت : إنَّما عقَّبَ بذكر« كانَ صدوقاً» ليبيِّنَ أنَّ التفرُّدَ والمخالفةَ لم تكن عن تعمُّد منه .

محمد بن السائب التيمي (٧/ ٣٨٨) ، قال : «كانَ مرجئاً صدوقاً في الرواية» . قلت : جاءَ بالصدق تعقيباً على الإرجاء ، لبيان أنَّ الإرجاء لم يُفسدْهُ في الرواية .

معروف الخياط (٩/ ٢٩٥) ، قال : « ومعروف صدوق ، روَى عنه الوليدُ بن مسلم غيرَ شيء» .

قلت : لم يُوردْ هذا في ترجمة معروف (٥/ ٤٣٩) ، وإنَّما ذكره في خاتمة الكتاب .

إذَنْ لم يردْ في كتابِ «الثقات» ما يُشيرُ لنا أنَّه أرادَ تقسيماً بينَ ثقة وثَبْت وصدوق ، وإبرازَ هذه الألفاظ لتكونَ هي المقصودةَ لذاتها ، وإنَّما ما سبقَ ذكرُه يُفيدُ باليقين أنَّه ما جاءَ بهذه العبارات إلاَّ في مقابلة غيرها ، أو لأسبابٍ اقتضت ذلك فيها دونَ غيرها .

بل ماذا نقولُ إذا أرادَها وأهملَ أن يذكرها فيمن هُم أوثقُ بكثير ، وهو يعلمُ هذا؟!

أمَّا كلمة «مستقيم الحديث » فمصطلحٌ لم يُعْمِلْهُ إلاَّ في شيوخ شيوخه ، وهي طبقة أتباع أتباع التابعين ، ونَدَرَ ذكرُها في أتباع التابعين ، لم تُذْكَرْ فيها إلاَّ في عشرة مواضع فقط .

وفي واقعِ الدراسة تبيَّنَ أنَّ ابنَ حبان يذكرُ هذا الاصطلاحَ في حالاتٍ عدة :

الأولى : أن يذكُرَه في غير المشاهير ، وغير المعروفين ، إلاَّ أنَّ حديثَه مما يظهَرُ فيه المتابعة أو عدمُ النكارة في المتن .

الثانية : أنْ يُذْكَرَ فيمنْ تُكُلِّمَ فيه ، ويرى فيه ابنُ حبَّانَ تمشيةَ حاله .

الثالثة : أن يُذْكَرَ في المشاهير بالرواية إلاَّ أنَّهم لم يُثْنَوْا عليهم معَ أنَّهم من مشايخ مسلم والنَّسائيِّ وابن خُزيمةَ والبَزَّارِ وأبي يعلى وهؤلاء ، فذكرَ فيهم ما يُستفادُ من جملةِ مرويَّاتهم أو بعضها .

ولا أقولُ هذا إلاَّ بعدَ دراسة لجملة ما قال فيهم ابنُ حبَّانَ : «مستقيم الحديث» أو نحو هذه العبارة . ولا استطيعُ الآن أن أسرُدَ ذلك كُلَّه بالأدلة ، لأنَّ التفصيل في هذه المسألة يستغرقُ عشرات الصفحات لكثرة مَنْ قيل فيه ذلك في المجلدين (٨- ٩) ، وهي طبقة شيوخ شيوخ ابن حبان ، أو أتباع أتباع التابعين .

فإذا نظرنا إلى ما سبقَ ، علمنا مُلَخَّصاً :

أنَّ ابنَ حبان لم يستخدم العبارات السابقة في طبقة التابعين إلاَّ في مواضعَ ثلاثة كان لذكرها أسبابُها الخارجةُ عن المراد من ماهية الكلمة نفسها .

أنَّ ابنَ حبان لم يستخدم لفظة (ثقة ، ثَبْت ، صدوق) لذاك المعنى المراد من الكلمة فقط ، وإنَّما ذكرَها في كتابه لأسبابٍ خارجة ، كالمقارنة بين ضعيف ، وثقة ، فنُصَّ على الثقة للتمييز بينهما .

أنَّ ابنَ حبان لم يستخدم «مستقيم الحديث» في طبقة التابعين ، واستخدمها في نحو عشر مواضع في طبقة أتباع التابعين ، وأكثر منها جداً في طبقة أتباع أتباع التابعين . وهذا ممَّا يَدُلُّ أنَّه انتهجَ في الطبقة الأولى طريقاً ، ثم طَرَأَ عليه بعضُ التغيير ، ثم غُيِّرَ المنهجُ تماماً في الطبقة الأخيرة .

ولم نُعَرِّجْ على الألفاظ التي قيلت في الأئمة ، مثل : « كانَ من سادات أهلِ زمانه حفظاً وورَعاً وعقلاً وفَهْماً وفضلاً وديناً وعلماً ... » فأولئك قد جاوزوا ، فاستحقوا الثناء دون غيرهم ، تمييزاً لهم . ولم يرد منها في طبقة التابعين إلا في موضعٍ واحد فيما اطلعتُ عليه ، وهو في ترجمة القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، فقد قال فيه ابن حبان (٥/ ٣٠٢) :«من سادات التابعين ومنَ أفضلِ أهلِ زمانه علماً وأدباً وعقلاً وفقهاً» .

إذَنْ لم يكن لتلك الألفاظِ المذكورة (ثقة ، ثَبْت ، صدوق) أي مدلول زائد على ذلك المُتَرجَم الذي لم يُقَلْ فيه ذلك .

وما صَنَعَه ابنُ حبان في «مستقيم الحديث» وأكثر منه جداً في الطبقة الأخيرة ، لا يَدُلُّ أنَّ هذه العبارة مميِّزَةٌ في ذاك الراوي الذي قيلت فيه ، ذلك أنَّه لم تُذْكَر هذه العبارة في طبقةٍ كاملة ، وهي طبقة التابعين ، فهَلْ يمكنُ أن يُقالَ إنَّ أحداً من التابعين لا يستحقُّ هذه العبارة ، في حينٍ أنَّ أتباع أتباع التابعين مطرزة تراجمهم بهذه العبارة .

فإذا كانَ كذلك فلماذا تركَ أسماءً كثيرةً في الطبقات كُلِّها ، حتى الطبقة التي أكثر فيها هذه العبارة ، وهي مستحقة لهذا المصطلح لأنَّها داخلةٌ تحت الأسباب التي سبقَ ذكرُها . فلماذا ترك تلك العبارة فيهم؟! .

الثاني : كلامُ المحقِّق يعني أنَّ مَنْ ذُكِرَتْ فيه هذه العباراتُ كانَ أحسنَ حالاً مِمَّن لم تُذكر فيه ، ولذا قبلها بمفردها في الجاهيلِ لتقويةِ حالِهم . وهذا منقوضٌ بأمرين :

أ- أنَّ كثيراً من الأعلام المعروفين بالتوثيق في كتابه «الثقات» لم يُذْكَرْ فيهم هذه الصفات مع مراعاة ما سبقَ ذكرُه في شأن التوثيق والتصديق . وهذه أمثلةٌ من الرواة الذين لم يصفهم ابن حبان في كتابه بمثلِ تلك العباراتِ ، وهم ثقات أثبات حجة على غيرهم ، وقد اخترتُهم من بداية المجلد السادس ، طبقة أتباع التابعين .

- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري القرشي (٦/٧) .

في حين قال فيه أحمد : ثقة ، أحاديثه مستقيمة ، وقال ابن معين : ثقة حُجَّة ، وقال العجلي وأبو حاتم : ثقة . وقالَ ابنُ عدي : هو من ثقات المسلمين حدَّث عنه جماعةٌ من الأئمة ، ولم يختلف أحدٌ في الكتَابة عنه ، وقولُ مَنْ تكلَّم فيه تحامُلٌ ، وله أحاديث صالحةٌ مستقيمة عن الزُّهْرِيِّ وغيره . . . قلت : وقد روَى له الستةُ .

- **إبراهيمُ بن حُميد الرؤاسي (٦ / ١١)**

في حين وثَّقه أحمدُ وابنُ معينٍ وأبو داودَ وأبو حاتم والنَّسائي والعِجْليُّ . . . وروى له البخاريُّ ومسلمٌ .

- **إبراهيم بن محمد بن المنتشر بن الأجدع الهَمْدانيُّ (٦/ ١٤)** .

في حين وثَّقه أحمد وأبو حاتم والنسائي ويعقوبُ بن سفيانَ والعجلي وابن سعد ويحيى بنْ مَعين . . وروى له الستة

وهناك من أمثلتهم مئاتٌ ، لا حاجةَ لنا في ذكرِ أكثر من ذلك ، فَمَنْ أرادَ التأكُّدَ فليرجعْ إلى تراجمِ الثقات من كُتُب الأئمة وينظُرما فيها؟!

ب- أنَّ كلامَ المحقِّق يلزمُه أنَّ ما قيلَ فيه « مستقيم الحديث» أحسنُ حالاً ممن لم يُقلْ فيه ذلك ، وهذا غريبٌ ، لأنَّ ابنَ حبان أصلاً تركَ معظمَ الثقات ولم يُنَبِّه عليهم ، وقالَ « مستقيم الحديث» فيمن هو دونَهم .

وهذا عرفناه بعدَ أن درسنا لفظَه في مواضعِ الكتاب ، فإنَّه قَلَّ أن يذكُرَ «مستقيم الحديث» فيمن أجمعوا على توثيقه ، بل يكادُ يكونُ معدوماً ، في حين الثقةُ لا يُذْكَرُ فيه شيءٌ ، بل كانَ يذكُرُ «مستقيم الحديث» فيمن وثقه واحدٌ أو جماعةٌ قليلةٌ ، وفي غير المشاهير أحياناً ، وفي المشاهير للذبِّ عنهم أحياناً أُخرى . وما كانَ يذكُرُها في أولئك المعروفين الذين عرفَهم الأئمةُ مُعْظَمُهُمْ أو كُلُّهم بالتوثيق إلاَّ ما ندرَ ، لاختلاف رأيٍ عند ابن حبان .

فهَلْ هذا يعني أنَّ مَنْ هو أَدْنى أوثقُ من هو أعلى ، لأنَّ الأَدْنى صُرِّح به ، والأعلى لم يُذْكَرْ فيه شيءٌ ، منطقٌ عجيبٌ .

الثالث : أنَّ ابنَ حبَّان وثَّقَ أناساً وصدَّقَهم نصَّاً في غير كتاب الثقات ، فلمَّا ترجمَهم في «الثقات» لم يذكر فيهم أدنى هذه العبارات ، فإذا كانت تلك الألفاظ مما ترفَعُ منزلةَ الراوي فلماذا تَرَكَها في كتابه« الثقات» وأوردَها في غيره . وهذه أمثلةٌ منها :

- **إسماعيلُ بن مسلم البصري** : وثَّقه في «المجروحين» (١/ ١٢٠) ، ولم يذكُر فيه شيئاً في «الثقات» (٦/٣٧) .

- **البراءُ بن يزيد الهمداني** : وثَّقه في «المجروحين» (١/ ١٩٨) ، ولم يذكُر فيه شيئاً في «الثقات» (٦/١١٠) .

- **بُكير بن مسمار أخو مهاجر** : وثَّقه في «المجروحين» (١/ ١٩٤) ، ولم يذكُر فيه شيئاً في «الثقات» (٦/١٠٥) .

- **سُحنون بن سعيد التنوخي** : وثَّقه في «المجروحين» (١/ ٣٢٦) ، ولم يذكُر فيه شيئاً في «الثقات» (٦/٢٩٩) .

- **هاشم بن بلال أبو عقيل** : وثَّقه في «المجروحين»(٣/ ١١٧) ، ولم يذكُر فيه شيئاً في «الثقات» (٦/٥٨٤) .

- **يحيى بن كثير بن درهم العنبري** : وثَّقه في «المجروحين» (٣/ ١٣٠) ، ولم يذكُر فيه شيئاً في «الثقات» (٩/٢٥٥) .

- **يحيى بن يعلى المحاربي** : وثَّقه في «المجروحين» (٣/ ١٢١) ، ولم يذكُر فيه شيئاً في «الثقات» (١٩/٢٦) .

وقِسْ على هذا . . .!!

بل وثّق خارجَ «الثقات» مَنْ تكلّم فيه في «الثقات» ، أمثال :

- إبراهيمُ بن الأشعث البخاري ، قال فيه في «المجروحين» (١/ ٢٩١) : « إمامٌ من أهلِ بُخارى ثقةٌ مأمونٌ» .

وقال في «الثقات» (٨/ ٦٦) : « يُغْرِبُ ويتفرَّدُ ويُخطئ ويُخالفُ» .

- إبراهيم بن الوليد بن سلمة الطبرانيُّ ، وثقه في «المجروحين» (٣/ ٨٠) . وقال في «الثقات» ٨/ ٨٤ : « يُعتبر حديثُه من غير روايته عن أبيه ، لأنَّ أباه ليس بشيء في الحديث» .

بل وثّقَ خارجَ «الثقات» مَنْ لم يذكُرْ في «الثقات» أصلاً :

- جبرون بن عيسى بن يزيد الأفريقي : وثّقه في «المجروحين» (٣٢٦/١) ، ولم يذكُره في «الثقات» .

- سلمة بن سليمان المروزيُّ : وثّقة في «المجروحين» (٣٢/٣) ، ولم يذكُره في «الثقات» .

- عاصم بن عصام البيهقي (خزّان) : وثّقة في «المجروحين» (١٥٤/٣) ، ولم يذكُره في «الثقات» .

فهذه أمثلة ذكرتُها لتوضيح أنَّ ابنَ حبان لم يقصِدْ في كتابه «الثقات» أن ينُصَّ على توثيقهم ، فما نصَّ كانَ في أعلى المراتب ، وإلاّ ما كانَ هناكَ داعٍ لتركِ هؤلاء من عباراتِ التوثيق وقد بيَّنهم بالنصِّ في غيرِ كتاب « الثقات» .

الرابع : لم يسبِقْ أنْ أوضحَ أحدٌ بالأدلة ما ذهبَ إليه الأستاذُ في غير هذا العصرِ ، لم يَنُصُّوا أنَّ المجهولَ إذا قالَ فيه ابنُ حبان : «مستقيم الحديث» قُبِلَ وصُحِّحَ له .

وكانَ أولَ مَنْ أثارَ هذه المعرفةَ في عصرنا الشيخُ عبدالرحمن المعلّمي اليماني ، إذْ قال في («التنكيل» ١/ ٤٣٧ - ٤٣٨) :«والتحقيقُ أنَّ توثيقه (يريد ابن حبان) على درجات :

الأولى : أن يُصرِّحَ به ، كأن يقولَ «كان متقناً» أو « مستقيم الحديث» أو نحو ذلك .

الثانية : أن يكونَ الرجلُ من شيوخه الذين جالسَهم وخبرهم .

الثالثة : أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يُعلم أنَّ ابنَ حبَّانَ وقف له على أحاديث كثيرة .

الرابعة : أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة .

الخامسة : ما دونَ ذلك .

فالأولى لا تَقِلُّ عن توثيق غيرِه من الأئمة ، بل لعلَّها أثبتُ من توثيقِ كثيرٍ منهم ، والثانيةُ قريبٌ

منها ، والثالثة مقبولة ، والرابعة صالحة ، والخامسة لا يؤمَنُ فيها الخَلَلُ ، والله أعلم» .

قلت : وكلامُه هذا بعيدٌ ، يظهر لكُلٍّ من تجرَّدَ لدراسة كتاب «الثقات» ، وما هو إلاَّ كلامٌ نظريٌّ ، ليس فيه أيُّ بُرهان . بل الأدلةُ على خلافه ، فكم من مستقيم الحديث تكلَّموا فيه كلاماً شديداً ، وكم من مسكوت عنه من الأئمة ، وكم من مُقلٍّ سُكت عنه وقد وثَّقوه ، . . . فابنُ حبان لم يُردْ هذا التقسيمَ ، ولا في هذا التقسيمِ أدلتُه !! والله أعلمُ .

ثانياً

أمَّا الأمرُ الثاني الذي من أجله قُبِلَ توثيقُ ابنِ حبَّانَ واعتُبر فيمن لا يُعرف بجرحٍ أو تعديل ، فأعْجَبُ من سابقه ، ونصُّ كلامه :

« أنْ يَرْويَ عنه جماعةٌ ثلاثةٌ فما فوقُ ، لم يَردْ عنه ما يقدَحُ في ضبطه ، فقد قالَ الإمامُ الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» ٣/ ٤٢٦ في ترجمة مالك بن الخير الزبادي تعليقاً على قول ابن القطَّان : هو ممَّن لم تَثْبُتْ عدالتُه : يريدُ أنَّه ما نَصَّ أحدٌ على أنَّه ثقةٌ ، وفي رواة الصحيحين عددٌ كثيرٌ ما عَلِمْنا أنَّ أحداً نَصَّ على توثيقهم ، والجمهورُ على أنَّ مَنْ كانَ من المشايخ قد رَوَى عنه جماعةٌ ولم يأت بما يُنكر عليه أنَّ حديثَه صحيحٌ» .

وكانَ قد سبقَ إلى هذه الفكرة بعَرْضها الشيخُ الألباني ، وعليه عوَّلَ من جاءَ بعدَه بأدلته ، لذا أنا مضطرٌّ قبلَ الخوض في مناقشة هذا الرأي ؛ أن أذكُرَ مقولَةَ الشيخ الألباني بأدلتها عنده ، لتتضحَ المسألةُ بأبعادها .

وقد نصَّ الشيخُ الألباني في كتبه على ذلك مرَّاتٍ ، ولعلَّ من أوسعِ ما كتب في المسألة ، كلامَه في «تمام المنة» ص ٢٥- ٢٦ ، فقال :

«وإنَّ مما يجبُ التنبيهُ عليه أيضاً أنَّه ينبغي أن يُضمَّ إلى ما ذكرَه المُعَلِّميُّ أمرٌ آخرُ هامٌّ ، عرفتُه بالممارسة لهذا العلم ، قلَّ مَنْ نَبَّه عليه ، وغَفَلَ عنه جماهيرُ الطلاب ، وهو أنَّ مَنْ وَثَّقه ابنُ حبان وقد رَوَى عنه جمعٌ من الثقات ولم يأتِ بما يُنْكَرُ عليه ، فهو صدوق يُحتَجُّ به » .

ثم ذكرَ الشيخُ الأدلةَ على قاعدته تلك ، فقال ص ٢٠٤ .

«والآن أقدمُ الشواهدَ الدالةَ على صواب مسلكي من أقوال أهل العلم :

قالَ الذهبيُّ في ترجمة مالك بن الخير الربادي : محلُّه الصدق . . روى عنه حيوةُ بن شُريح ، وابنُ وهب ، وزيدُ بن الحباب ، ورِشْدين . قال ابنُ القطان : هو ممن لم تثبت عدالتُه . . . يريدُ أنَّه ما نصَّ

أحدٌ على أنّه ثقةٌ . . . والجمهورُ على أنَّ مَنْ كانَ من المشايخ قد رَوَى عنه جماعةٌ ، ولم يأتِ بما يُنكر عليه ، أنَّ حديثَه صحيحٌ .

وأقَرَّهُ على هذه القاعدة في «اللسان» ، وفاتهما أن يذكُرا أنّه في «ثقات ابن حبان» (٧/ ٤٦٠) ، وفي « أتباع التابعين » كالهيثم بن عمران هذا (وقد وثقة ابن حبان وروى عنه جمعٌ) وبناءً على هذه القاعدة التي منها كانَ انطلاقُنا في تصحيح الحديث جرى الذهبيُّ والعسقلاني وغيرُهما من الحفاظ في توثيق بعض الرواة الذين لم يُسبقوا إلى توثيقهم مطلقاً ، فانظُر مثلاً ترجمة أحمد بن عبدة الآملي في «الكاشف» للذهبي ، «والتهذيب» للعسقلاني .

وأمّا الذين وثَّقهم ابنُ حبان وأقروه ، بل قالوا فيهم تارةً : صدوق ، وتارةً : «محلُّه الصدقُ» ، وهي من ألفاظ التعديل كما هو معروف ، فهم بالمئات ، فأذكُرُ الآنَ عشرةً منهم من حرف الألفِ على سبيلِ المثال ، منْ «تهذيب التهذيب» ليكونَ القُرَّاءُ على بينة من الأمرِ :

١- أحمدُ بن ثابت الجَحْدري

٢- أحمدُ بن محمد بن يحيى البَصري

٣- أحمدُ بن مصرِّف اليامي

٤- إبراهيمُ بن عبدالله بن الحارث الجُمَحيُّ

٥- إبراهيم بن محمد بن عبدالله الأسديُّ

٦- إبراهيمُ بن محمد بن معاوية بن عبدالله

٧- إسحاقُ بن إبراهيم بن داود السواق

٨- إسماعيلُ بن إبراهيم البالسيُّ

٩- إسماعيلُ بن مسعود بن الحكم الزُّرَقيُّ

١٠- الأسودُ بن سعيد الهَمْدانيُّ .

كُلُّ هؤلاء وثَّقهم ابن حبان فقط ، وقال فيهم الحافظ ما ذكرتُه آنفاً من عبارتَي التوثيق ، ووافقه في ذلك غيرُه من الحُفَّاظ ، وفي بعضهم وفي غيرهم من أمثالهم ، ومن عادته أن يقول في غيرهم ممن وثَّقهم ابنُ حبان ، ممن روى عنه الواحد والإثنان : « مستور» أو «مقبول» ، كما حققتُهُ في موضع آخر ، فأخشى ما أخشاه أن يبادر بعضُ مَنْ لاعلْمَ عنده إلى القول : إنَّ الحافظ قد جارى ابنَ حبان في تساهُله في توثيق المجهولين! كما قال مثلَه مؤلِّفُ «الجزء» في كاتب هذه السطور (يريد جزء في كيفية النهوض

في الصلاة ضَعَّفَ فيه حديثَ العجن ، ألفه الشيخ بكر أبو زيد) لأنَّه لا يعرفُ - ولو تقليداً- الفرقَ بين راوٍ وآخرَ ممَّن وثَّقهم ابنُ حبان وحده ، وإن عرَفه لم يُدرك وجهَ التفريقِ المذكور ، وهو ما كنتُ أشرتُ إليه في تقوية الهيثم بن عمران راوي حديث العجن ، ونقلَه المؤلفُ المشارُ إليه في «جزئه» بقوله (ص ٥٨) : «إنَّه جعلَ رواية أولئك الخمسة عنه سبباً لاطمئنان النفس لحديثه» . ثم رَدَّه بقوله : « والأحاديثُ لا تُصَحَّحُ بالوجدان كالشأنِ في الرؤيا»!! .

كذا قالَ -سامحه الله - فإنِّي لم أُصَحِّحِ الحديثَ بمجرد الوجدان - كما قال- وإنَّما بالبحث الدقيق عن أصل الحديث وإسناده الذي فاتَ على جميع مَنْ ألَّفَ في تخريج الأحاديث كما اعترفَ به المؤلِّفُ (ص ٤٠ ، ٤١) ، في حالِ رواته ، وبخاصة منهم الهيثم والرواة عنه ، حتى قامَ في النفس الاطمئنانُ لحديثه ، وحسن الظنِّ به ، كما يدُلُّ عليه قولُ الحافظ السخاوي في بحث« مَنْ تُقْبَلُ روايتُه ومَنْ تُرَدُّ» مبيناً وجهَ قولِ من قبل رواية مجهول العدالة (١/ ٢٩٨- ٢٩٩) :

« لأنَّ الأخبارَ تُبنى على حُسْنِ الظَّنِّ بالراوي» .

قلت : ولا سيَّما إذا كثر الرواةُ الثقاتُ عنه ، ولم يظهر في روايتهم عنه ما يُنكر عليه ، كما هو الشأنُ في الهيثم ، قال السخاوي : «وكثرة رواية الثقات عن الشخص تقوي حسنَ الظنِّ به» .

فهذا هو وجهُ توثيق الذهبي والحافظ لمن سبق ذكرهم ممن تفرَّد بتوثيقهم ابنُ حبان ، وهم من جهة أُخرى لا يوثقون غيرَهم من ثقاته«!» انتهى كلامُ الألباني .

وقد تجمع لي في النقلين السابقين كلامٌ طويلٌ للردِّ عليهما ، فأسألُ الله تعالى أن يعينني على اختصارِ الجملِ والعبارات في الردِّ ، معَ بقاء المعاني المرادة ، إذ لو أخَذْتُ جوانبَ النقلين لجاءَ الردُّ في أكثر من مجلَّد ، وما هذا هو المقصود :

الأول : أنَّ القاعدةَ المذكورةَ عن الذهبيِّ من «أنَّ الراويَ إذا رَوَى عنه جمعٌ ولم يأتِ بما يُنكر فهوثقةٌ وحديثُه صحيحٌ» . لم يلتزمها الذهبيُّ نفسُه ، ولا مَن استندَ إلى مثلِ قوله هذا ، بل مَرَّ الذهبيُّ نفسُه على تراجم كثيرةٍ في كتابه« الكاشف» روى عنها جمعٌ ، فسكتَ عنها ، ولم يصفها بالصدق أو التوثيق ، كما في :

عبد العزيز بن السُّري الناقط ، فقد رَوَى عنه أبو داود وإبراهيم بن سعيد الجوهري ، وعباس بن محمد الدوري ، وعبيدالله بن جرير بن جَبَلَة ، ويحيى بن موسى خَتٌّ . فذكره الذهبي في «الكاشف» ٢/ ١٧٥ وسكت .

وعبدالله بن محمد بن رُمح ، فقد روى عنه ابن ماجه ، وبكر بنُ سهل الدمياطي ، ومحمد بن محمد بن الأشعث . فذكره الذهبي ٣/١١٢ ، وسكت .

وكما فَعَلَ الذهبيُّ في هاتين الترجمتين ، لم يعتمد مثلُ ابن حجر ، ثم الألبانيُّ وشعيب الأرنؤوط ، ماصَرَّح به الذهبي في ترجمة « مالك بن الخير الزبادي » ، فلم يُصحِّحاً أحاديثَ بناءً على هذه القاعدة ، وإذا كانَ فإنَّما كانَ منهم ذلك سَهْواً ، لأنَّهم أصلاً لا يقرُّونَ بتلك القاعدة .

ولا أعني بتلك القاعدة أن يكونَ مقروناً بها توثيقُ ابن حبان ، إذْ لم يتعرض له الذهبي حينما نصَّ على قاعدته التي فهمها من الجمهور ، ولا أورَدَ توثيق ابن حبان في المثال المذكور «مالك بن الخير» (وإنْ كانَ قد وثَّقه ابنُ حبان) فإنَّه لَمَّا ذكرَ صاحبَ الترجمة لم يذكر توثيقه مما يَدُلُّ أنَّ قاعدتَه لا علاقةَ لها بذاك التوثيق ، بل الراجحُ أنَّه لم يكن يعلم أنَّ ابنَ حبان وثَّقَ مالك بن الخير . . . لذا فقاعدتُه إنَّما هي مبنية على مَنْ لم يُوَثَّقْ!! فخالفت هذه القاعدةُ ما عليه مَنِ استندَ إليها كالشيخين الألباني وشعيب الأرنؤوط .

الثاني : ثُمَّ أستغربُ أن يُنَصَّ على مثلِ هذه القاعدة ، وقد عُلِمَ أمران :

الأمرُ الأول : أنَّ الأئمةَ السابقين إنَّما تكلَّموا في مَنْ لزمَهم في تأليف ، أو سُؤال سُئلوا عنه ، ولم يعرضوا كُلَّ ما عندهم من بضاعة ، فهذا المسندُ الذي بينَ أيدينا فيه عددٌ كبيرٌ من الرواة ، إلاَّ أنَّ ما نُقلَ عن الإمام أحمد أنه تكلَّمَ فيهم نسبةٌ قليلةٌ مما ذُكِرَ!! فهل يعني هذا أنَّ الإمامَ أحمدَ لا يعرفُهم ؟ كلاَّ ، إذْ ما نُقلَ عنه جملٌ وعباراتٌ تعلَّمَ منها تلامذته ، فنقلوا ما سألوا ، ولو سألوا أكثرَ أو دوَّنوا عنه أكثرَ ، لكانَ بينَ أيدينا الآن كَمٌّ أكبرُ إذا كانَ وَصَلَ إلينا ، أو اعتُني بنقله عن التلامذة . إذَنْ ليس كُلُّ ما عندَ السلف قد وَصَلَ إلينا ، وقد يكونُ وَصَلَ أمثلةٌ يسيرةٌ مما عندهم .

الأمر الثاني : أن كثيراً من الضعفاء والمتكلَّم فيهم رَوَى عنهم كبارُ الثقات وجملة كبيرةٌ منهم ، ولَمْ يكنْ هذا مؤشراً إلى أنَّ رواية الثقات عنهم تحسينٌ لحالهم وأمرهم وروايتهم .

فأنَّى عَلِمْنا من رواية الثقات عن راو أنَّه تحسينٌ لحاله ، ونحن نعلَمُ هذين الأمرين : أمر عدم وصول مادة الجرح والتعديل كُلِّها ، وأمر أنَّ الضعفاء يروي عنهم الثقات . وهذان الأمران معلنان لنا أنْ لا ميزَةَ في ذاكَ الراوي !!

نعم هذا يُفيدنا أنَّ الراوي من طلبة الحديث ومن رواته ورواة الأخبار ، لكثرة مَنْ يروي عنه ، لكن لا يعني أيضاً أنَّه مبرأٌ من الغَلَط وسوء الحفظ وقلب الأحاديث والوَهَم وغيرها من الأسباب المُضَعِّفة للراوي ، بل كثيرٌ من الضعفاء كابن لَهيعة وشَريك القاضي كانوا من علِّية القوم وعلمائهم ، ومعَ هذا لم

تُقبل مرويَّاتُهم إذا لم يتابعوا فيها ، أو دخلتْ تحتَ بعض شروطهم . . .

الثالث : أمّا مسألةُ النكارة التي قيَّدها الذهبيُّ بقاعدته فلها مفهومان :

المفهُوم الأول : تلك النكارة التي يجدها في عبارات الحديث ومتنه من أنَّ النظرَ يَرُدُّ مثلَ ذلك المتن لاستبعاده أو تعارُضه ، وهذا ما وجدناه من اجتهاده في كتبه ، كما فعَل عند الحديث « خَرَجَ رسولُ الله ﷺ ذاتَ يومٍ وفي يده كتابان بتسمية أهلِ الجنة وتسمية أهل النار بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم» . قال الذهبي في «الميزان» : «هو حديثٌ منكَرٌ جداً ، ويقضي أن يكونَ زنةُ الكتابين عدةَ قناطير» .

المفهوم الثاني : تلك النكارةُ التي فهمها المتقدمون كأحمد وعليٍّ بن المديني والبخاري وأبي حاتم وأبي زُرعة . . . من أنَّ الراوي عن شيخه أحاديثَ إمَّا يُخالفُ فيها أو ينفردُ بها ويُكثرُ من ذلك . وقد يُطلقُ عليه ذلك اللفظ عند عدم الإكثار أيضاً إذا كانَ الراوي لا يحتملُ حديثاً بعينه في شيخه . . . وفي هذا تفصيلٌ طويلٌ خلاصتُه أنَّهم ينظرونَ في رواية الراوي فإن كانَ الراوي يروي بالعادة عن المشاهير ما يوافقه غيرُه عليها من طريقه قُبِلَ وقُوِّيَ أمرُه ، وإذا جاءَ عن مشايخه بأحاديث لم يُتابَعْ عليه ولم يُحتملْ فيها رُدَّ وقُدحَ فيه .

وقد رُوِيَ عن شُعبةَ أنَّه قيلَ له : مَن الذي يُترك حديثُه؟ قال : الذي إذا رَوى عن المعروفين مالا يعرفُه المعروفون فأكثر طُرِحَ حديثُه (**الكفاية ص ١٨٩ ، ١٩٣**) .

وهذا المفهومُ هو الذي ينقُله الذهبي وغيرُه عن العُقيلي ، وابن حبان في «**المجروحين**» ، وبعضٌ منه منقولٌ في كتاب ابن عدي ، لأنَّ ابنَ عدي قد يخلطُ بينَ المفهومين على خلاف العُقيلي .

فإذا نظرنا في «**الميزان**» وغيره من الكتب التي للذهبي وجدنا أنَّ اجتهاداته الخاصَّةَ في متون الحديث ، هي التي أُطلقَ عليها النَّكارةُ من قِبلَه . وهو الذي يريده في الغالب ، معَ أنَّه مُدركٌ أنَّ النكارةَ في مفهومِ المتقدمين موضوع آخر ، فقد قالَ في « **الموقظة**» ص (٧٧) مثلاً : « وقد يُسَمِّي جماعةٌ من الحُفَّاظ الحديثَ ينفردُ به مثلُ هُشَيم وحفص بن غياث منكراً» .

وكذلك النكارةُ التي عبَّرَ عنها ابنُ كَثير ، وابنُ القَيِّم أحياناً وغيرُهما ، سلكوا في ذلك مسلَكَ الذهبيِّ في نقد المتن ، وأكثر المتونِ التي يتعرَّضُونَ إليها متكلَّمٌ في أسانيدها مطعونٌ بها ، أوليس عليها رائحةُ الصحة وإنْ لم يتكلموا فيها .

الذي أُريدُه أنَّه قيدٌ أوردَه الذهبيُّ في ذاكَ المفهومِ الخاصِّ بنكارة المتن - فيما أفهم عنه- وهذا لا

يُبتنى عليه دراسة ، وليس نقدُ المتنِ دليلاً على أنَّ الراويَ فيه نَظَرٌ ، أو منكرُ الحديث ، فقد يكونُ منشؤها من غيره؟! كما قد يكونُ المنكَرُ المتنِ عندكَ ليس منكراً عند غيرك . . .

فإذا قيل : بل النكارة الأُخرى ، وهي التفرُّد ، ذاك مقصودُ الذهبي ، قُلنا : وهذا يَلزَمُ أن يوضَع أصولٌ في معرفة النكارة من حيثُ السند ، وتطبيقُه يحتاجُ إلى سَبْرِ المرويَّات أولاً لمعرفة تفرُّداته ومخالفاته ، ومدى نسبتها ، ثم معرفة الحدِّ الفاصلِ للقبول وغيره من خلال ذلك . . . وهذا مالم يفعلِ الذهبيُّ في كتبه إلاَّ ما نقلَ عن غيره ، فإذا كانَ الراوي لم يُنَصَّ عليه بأنَّه منكرُ الحديث . . . وأرَدْنا أن نَعرفَ فلا بُدَّ من سَبْرٍ ودراسة قبلَ التفوُّه بكلمة القَبول لمجرَّد أنَّ المشايخَ رووْا عنه .

الرابعُ : وممَّا يُستغربُ له أيضاً ، أنْ يُعتمدَ على مَنْ روى عن الراوي من كثرة دليلاً على قوة الرواي ، معَ احتمالِ خطأ ذلك ، أي : قد يُذْكَرُ في ترجمة راوٍ من تلامذته ثلاثةٌ ، فيُعَدُّ ذلك مما يدخُلُ الشرطَ الذي ذكروه ، معَ أنَّ الإسنادَ قد لا يصحُّ إلى تلميذه فلانٍ من الثلاثة ، وهذا واردٌ علينا جداً أثناء تطبيقاتنا في هذا المجال . فكم من ضعيفِ الإسنادُ إليه ضعيفٌ أيضاً ، وكم مجهولِ الإسنادُ إليه فيه مَن اضطربَ في الإسناد ، وكم من مجهولِ حالٍ الإسنادُ إليه فيه مجهولٌ آخر . . . وإنْ كانَ الراوي عن ذاك المجهول مباشرةً شيخاً ثقةً .

فهذا مثلاً حديث أخرجه الطبراني في « **الصغير**» (١٧٥) ، فقال : حدثنا أحمدُ بن إبراهيم بن عبدالله بن كيسان الثقفي المديني الأصبهاني ، حدثنا إسماعيل بن عمرو ، حدثنا مسْعَرٌ ، عن طلحةَ بن مُصرِّف ، عن عميرةَ بن سعد قال : شهدتُ علياً ﷺ على المنبر يناشد أصحابَ رسول الله . . .

فأحمدُ بن إبراهيم : ليَّنه ابنُ مردويه ، وقال أبو الشيخ : كانَ يُخطِئ ليس بالقويِّ : «**اللسان**» ١٣٢/١ .

وإسماعيل بن عمرو البجليُّ : ذكره ابنُ حبَّانَ في «**ثقاته**» وقال : يُغربُ كثيراً . في حين ضَعَّفه أبو حاتم ، والدارقطني ، وابنُ عُقدة ، والعُقَيليُّ ، والأزديُّ . وقال الخَطيبُ : صاحبُ غرائبَ ومناكيرَ .

وعَميرة بن سعد الهَمْداني يروي عنه الزبيرُ بن عدي ، وطلحةُ بن مصرِّف اليامي ، وعرارُ بن عبدالله بن سُويد . وذكرَه ابنُ حبَّان في «**ثقاته**» . «**تهذيب الكمال**» ٢٢/ ٣٩٦ .

ففي ترجمة عَميرة هذا يظهر أنه يروي عنه طلحة بن مُصرِّف الثقة ، وهذا هو الظاهر ، لكنَّه في الواقع بعدَ التعرف على الإسناد تبيَّنَ أنَّه لا يصحُّ الإسنادُ إلى طلحة بن مصرِّف الثقة ، فكيفَ يُعَدُّ بعدَ هذا أنَّ الراوي يُرجَّحُ أمرُه إذا رَوَى عنه جمعٌ من الثقات ، ونحن لا نعلم : أصحَّ الإسنادُ إلى أولئك الثقات أم لم يصحَّ؟!!

ومثلُ هذا الحديث آلافُ الأسانيد التي فيها أكثرُ من مُضَعَّف ، لو أردتُ أن أتوسَّعَ في هذا الباب لخرجنا عن المقصود ، فمَنْ أرادَ سعةً فلينظُر في كتب الضعفاء أو الأسانيد المتكلَّم فيها .

الخامس : ومِمَّا يزادُ على السابقة من الاستغراب لهذه القاعدة ، أنَّ المذكورين في الرواة عن الشيخ قد يكونُ ذكرُهم من شيخٍ واحدٍ بعدَهم ، لم يتبيَّن له مَن الذي روى بعينه ، فرواه مرةً باسم فلان ، ومرةً باسم آخر . . . فلمَّا ذكروا الشيخَ المترجَمَ ، ذكروا في الرواةِ عنه مَنِ اختُلف في تعيينه أصلاً ، وهو واحدٌ ، لا جماعةٌ .

وقريبٌ منه أيضاً أن يحدُثَ في الإسنادِ خطأٌ أو تقديم وتأخير ، فإنَّ هذا يؤدي إلى ذكرِ المشايخ حسبَ الأسانيد وإنْ كان بعضُها خطأً .

مثالُ ذلك ما ترجمه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٩/ ٢٠٧ فقال :

«**يعقوبُ بنُ خالدِ بنِ المُسَيَّب** ، روى عن أبي صالحِ السَّمان ، وإسماعيلَ بن إبراهيمَ الشَّيباني . روى عنه يحيى بنُ سعيد يعني الأنصاري ، وعمرُو بنُ أبي عمرو ، وابنُ الهاد» .

قلت : هكذا ترجمةُ يعقوب عند ابنِ أبي حاتم . وذكره ابنُ حبان في «الثقات» ٧/ ٦٤٢ .

في حين أنَّ الحديث جاءَ عند الطبراني في («الكبير» ١٠/ ١٠٨٢١) بزيادة تلميذ له ، وهو الذي ذُكر في مشايخه عند ابن أبي حاتم . وهذا لفظُه :

«حدثنا أبو الزنباع روحُ بن الفَرجِ المصريُّ ، حدثنا عمرو بن خالد الحرَّانيُّ ، حدثنا ابنُ لَهيعةَ ، عن يزيدَ بنِ عبدالله بن الهاد ، عن إسماعيلَ بنِ إبراهيم ، عن يعقوب بن خالد ، عن ابنِ عبَّاس ، عن النبيِّ ﷺ قال : «الوُضوءُ مرةً مرةً» .

فهذا يعقوب بن خالد فيه جهالة حال ، يتبيَّن لنا في الإسناد إليه ابنُ لَهيعة ، وهو سيِّئُ الحفظ ، فلعلَّه السببُ في قلبِ الإسناد . وقد جاءَ به الطبراني بعد (إسماعيل بن إبراهيم الشيباني عن ابن عباس) مما قد يُفيدُ أنَّ أحدَ الرواة قدَّم وأخَّرَ ، وترجمة ابن أبي حاتم أكَّدت لنا ذلك ، ومجيئُه من طريق ابن لهيعة زادَ هذا الظنَّ ترجيحاً .

فبهذا يتبيَّنُ أنَّ في الرواة عنه (ابن الهاد ، أو إسماعيل بن إبراهيم الشيباني) على خطأ واحد فيهما ، لا يصحُّ الإسنادُ إليهما أو إلى أحدِهما ، بدليل أنَّ في الإسنادِ عبدَالله بن لهيعة ، ولا يُحْتَجُّ به لسوء حفظه .

السادسُ : من درسَ كتابَ «الثقات» لابن حبان ، علمَ يقيناً ما توَجَّه إليه في منهجه في التوثيق ، بل في المقدمة تصريحٌ بتوثيق وقَبول رواية المجاهيل والذين لم يُعْرَفوا بتوثيق ، فقال ١/ ١٣ :

«فكلُّ مَنْ ذكرتُه في كتابي هذا إذا تعرَّى خبرُه عن الخصال الخمس التي ذكرتُها فهو عَدْلٌ يجوزُ الاحتجاجُ بخبره ، لأنَّ العَدْلَ مَنْ لم يُعْرَف منه الجَرْحُ ضدُّ التعديل ، فمَنْ لم يُعْلَم بجرحٍ فهو عَدْلٌ إذا لم يتبيَّن ضدُّه ، إذْ لم يُكلَّف الناسُ من الناس معرفةَ ما غابَ عنهم ، وإنَّما كُلِّفوا الحكمَ بالظاهرِ من الأشياء غيرِ المُغيَّب عنهم» .

وقالَ في ترجمة «سيف أبو محمد » ٨/ ٢٩٩ :

«سيف أبو محمد : شيخ يروي عن منصور ، روى عنه عمرو بن محمد العنقزيُّ ، لستُ أعرفُ أباه ، فإنْ كانَ سيف بن محمد فهو واه ، وإن كانَ غيره فهو مقبولُ الرواية حتى تصحَّ مخالفتُه الأثباتَ في الروايات ، أو يسلُكَ غيرَ مسلَك العُدول في الأخبار ، فحينئذ يلزَقُ به الوَهَنُ» .

فتعقَّبه ابنُ حجر في «اللسان» ٣/ ١٣٤ بقوله :

«وهذا دليلٌ واضحٌ على أنَّه كانَ عنده أنَّ حديثَ المجهولين الذين لم يُجرحوا مقبولٌ» .

وقال ابنُ حجر في مقدمة « لسان الميزان» ١/ ١٤ :

«قال ابنُ حبان : مَنْ كانَ منكر الحديث على قلَّته لا يجوزُ تعديلُه إلاَّ بعدَ السَّبْر ، ولو كانَ ممن يروي المناكير ووافقَ الثقات في الأخبار لكانَ عَدْلاً مقبولَ الرواية ، إذ الناسُ في أقوالهم على الصَّلاحِ والعَدالة حتى يتبيَّنَ منهم ما يوجبُ القَدْحَ ، هذا حكمُ المشاهير من الرواة . فأمَّا المجاهيلُ الذين لم يَرْوِ عنهم إلاَّ الضعفاءُ فهم متروكون على الأحوالِ كُلِّها .

قلت (القائل ابن حجر) : وهذا الذي ذهبَ ابنُ حبَّانَ من أنَّ الرجلَ إذا انتفتْ جهالةُ عينه كانَ على العدالة إلى أن يُتبيَّن جرحُه ، مذهبٌ عجيبٌ ، والجمهورُ على خلافه ، وهذا هو مَسْلَكُ ابن حبان في كتاب الثقات الذي ألَّفه ، فإنَّه يذكرُ خلقاً ممَّن نصَّ عليهم أبو حاتم وغيرُه على أنَّهم مجهولون ، وكانَ عند ابن حبان أنَّ جهالةَ العين ترتفعُ بروايةِ واحد مشهور ، وهو مذهبُ شيخه ابن خُزيمة ، ولكنَّ جهالةَ حاله باقيةٌ عند غيره ، وقد أفصحَ ابنُ حبان بقاعدته ، فقال : (الكلام السابق من مقدمة كتابه) . . . هكذا نقله الحافظُ شمسُ الدين بنُ عبدالهادي في «الصارم المنكي» . . .» .

وزادَ ابنُ حجر بعدَ ذلك تدليلاً قويّاً عن الخطيب في رَدِّ المقولة بعدالة من يروي عنه اثنان فصاعداً ، فقال :

«قالَ الخطيبُ : أقلُّ ما ترتفعُ به الجهالةُ أن يرويَ عن الرجلِ اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم ، إلاَّ أنَّه لا يثبتُ له حكمُ العدالة بروايتيهما . وقد زعمَ قومٌ أنَّ عدالته تثبتُ بذلك ، وهذا باطلٌ ، لأنَّه يجوزُ أن يكونَ العَدْلُ لا يعرفُ عدالته ، فلا تكونُ روايتُه عنه تعديلاً ولا خبراً عن صدقة ، كيف وقد

وجد جماعة من العدول الثقات رووْا عن قوم أحاديثَ أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنّهم غيرُ مرضيين ، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب مثل : قول الشعبي : حدثنا الحارثُ وكانَ كذّاباً . وقول الثوريِّ : حدثنا ثُوير بنُ أبي فاختةَ وكانَ من أركانِ الكذب . وقول يزيد بن هارون : حدثنا أبو روح وكان كذاباً . وقول أحمدَ بن مُلاعب : حدثنا مخولُ ابنُ إبراهيمَ وكانَ رافضياً . وقول أبي الأزهر : حدثنا بكرُ بن الشرود وكانَ قدرياً داعيةً .

قلت : وقد روَى هؤلاء كلُّهم في مواضعَ أُخَرَ عمَّن سُمِّيَ ساكتين عن وصفهم بما وصفوهم به ، فكيف يكونُ روايةُ العدل عن الرجلِ تعديلاً له ، لكن مَنْ عُرِفَ من حاله أنّه لا يروي إلاّ عن ثقة ، فإنّه إذا روى عن رجلٍ وُصِفَ بكونه ثقةً عنده كمالك ، وشُعبة ، والقطّان ، وابن مَهْديٍّ ، وطائفة ممن بعدهم» .

قلت : فهذا السردُ كافٍ لبيان منهج ابن حبّان في توثيق مَنْ لم يُعْرَفْ بجرحٍ ولا توثيق ، أو المسكوت عنهم ، وهو منهجٌ عابَهُ عليه جمعٌ من أهلِ العلم ، بل الشيخُ الألباني والأستاذُ شعيب وغيرُهما من أهلِ العصر نبّهوا على مثلِ هذه القاعدة عنده ، وخالفوا رأيه .

فإذا كانَ الأمرُ كذلك فأيُّ فائدة زيدَت في ذاكَ الرواي الذي روى عنه جمعٌ بتوثيق ابن حبان له ، وهذا أصلاً داخلٌ في قاعدته تلك!! فأيُّ تميُّزٍ بين مَن انطبقت عليه قاعدةُ ابن حبان ولم يُذكر في «ثقاته» ، وبينَ مَن ذُكر في ثقات ابن حبان لأنه انطبقت عليه قاعدته . لماذا يجهلُ حالُ الأول ، ويُقْبَلُ الآخرُ؟! أليس في هذا تناقضٌ ، وإلاّ فماذا يُسَمَّى؟! إذْ معرفتُنا بقاعدة ابن حبَّان كفَتْنا أنْ نجدَ الراوي في «ثقاته» أم في غيره ، فما عادَ ذكرُه في ثقاته يزيدُه تَحْسيناً!!

ولا يُعْتَرضُ علينا أنَّ عدمَ ذكرِ ابن حبان له في «ثقاته» يعني أنَّ فيه شيئاً ، وإلاّ ما تركه . لا يُعْتَرَضُ علينا بذلك لأنَّ ابنَ حبان كشأنِ غيره لا بُدَّ أن يفوته مَنْ لا يعرفُ ، أو يَغْفُلُ عنه . . وإلاّ فقد وثَّقَ خارجَ الثقات أناساً لم نجدْهم في كتاب «الثقات» ، وأوردَ في «صحيحه» أيضاً مَنْ لم يذكُر في كتابه الثقات . . فلا يعني عدمُ وجوده في «الثقات» أنّه ممن يتكلَّمُ فيهم . . .

السابع : أمّا ما ذُكر في ترجمة« مالك بن الخير الزبادي» من قول ابن القطّان الفاسيِّ : هو ممن لم تثبتْ عدالتهُ ، وفسَّره الذهبيُّ بقوله : «يريدُ أنّه ما نصَّ أحدٌ على أنّه ثقة» .

فقولٌ بعيدٌ عن المنهج العلمي ، وتقصيرٌ لأمرين .

الأمرُ الأوَّل : أنّه ذكرَه ابن حبان في «ثقاته» ٧/ ٤٦٠ ، ووثّقه الحاكم في «المستدرك» ١/١٢٢ وكلاهُما ممّا فاتَ العزوُ إليهما الذهبيَّ وابنَ حجرٍ في «الميزان» ، و«اللسان» . لذا كانَ حكمُ الذهبي عليه

في حالِ عدمِ تصوُّرِه أنَّ ابنَ حبان ذكره في «ثقاته» ، وحكمُه مُنْبَنٍ على راوٍ لم يُعْرَفْ فيه توثيقٌ .

الأمرُ الثاني : أنَّ ابنَ القطَّان لا يعني بقوله : «لم تثبُت عدالتُه» ذاكَ المعنى الذي ذكر الذهبيُّ دائماً بل قد يوردُه ويعني به أنّه متكلَّمٌ فيه ولم تثبُتْ عدالتُه ، وهذا ظاهرٌ في بعض التراجم التي نُقلَ فيها عنه .

فهذا مثالٌ ذكره عداب الحمش في «رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل» ص٢٢٨ :

قال ابن القطان في «الوهم والإيهام» ١/ ١/٦٤ ١-٢ (من نسختي) : «ومحبوب ابن مُحْرِز القَواريري لم تثبُت عدالتُه ، وقد سُئل عنه أبو حاتم فقال : يُكتب حديثُه . قيل : يُحْتَجُّ به؟ قال : يُحْتَجُّ بحديث شُعبةَ وسفيان . وسيأتي في هذا الباب قولُ الدارقطني فيه ضعيف» ـــــ

قلت : وقد ذكرَه فيما بعد في ١/ ١/١٦٧ (من نسختي) . وفي هذا دليلٌ واضحٌ أنَّه لا يعني بنفي العدالة أنه لم يوثَّق فقط ، بل عَنَى هنا بنفي العدالة لأنَّه ضَعيفٌ . قلت : وقد ذكره ابنُ حبَّانَ أيضاً في «ثقاته» ٩/ ٢٠٥ . ومن عادة ابن القطان الفاسي أنه لا يعبأ بتوثيقات ابن حبان .

الثامنُ : أنَّ الشيخ الألباني لمَّا ذكرَ كلامَ الذهبيِّ في ترجمة« مالك بن الخير» ، قال :

«وأقرَّه على هذه القاعدة في «اللسان» (يريدُ ابنَ حجر) . . . وبناءً على هذه القاعدة التي منها كانَ انطلاقُنا في تصحيحِ الحديث ، جرى الذهبيُّ والعسقلاني وغيرُهما من الحُفَّاظ في توثيق بعض الرواة الذين لم يُسبقوا إلى توثيقهم مطلقاً ، فانظُر مثلاً ترجمة أحمد بن عبدة الآمُليِّ في «الكاشف» للذهبي ، و«التهذيب» للعسقلاني .

قلت : بل لا تكادُ تجدُ ذلك عندهما إلاَّ شذوذاً خطأً ، أو لاعتبارات أُخرى ، وعلى هذا المثال الذي ذكرَه جملةُ ملاحظات يجبُ التنبيهُ عليها :

١- أنَّ الذهبيَّ اختصرَ «الكاشف» من كتابه «تذهيب تهذيب الكمال» ، الذي أصلُه «تهذيب الكمال» ، فلمَّا جاء بالمقدمة بيَّنَ أنَّه مقتضَبٌ من «تهذيب الكمال» ، وهذا منه رجوعٌ إلى الأصلِ الذي بُني عليه الكتابان .

لذا فالذهبيُّ عندما يُطلقُ القولَ في «كاشفه» يكون قد استنبطَه من كتابه السابق بما فيه من أقوال ، فإمَّا أنْ يذكُرَ عبارةَ الإمام ، وإمَّا أن يذكُرَ أنَّه ثقة ، أو ضُعِّفَ أو وُثِّقَ أو يأتي ببعض أقوال الأئمة منصوصاً عليها . . .

٢- أنَّ الذهبيَّ أخطأ النقلَ في ترجمة أحمد بن عبدة الآمُليِّ ، فانتَقلَ نظرُه إلى الترجمة التي

تليها ، فنقلَ عبارة أبي حاتم : صدوق من ترجمة أحمد بن عبيدالله بن سُهيل ، إلى ترجمة أحمد بن عبدة الآمُليّ ، لأنَّ ابنَ سُهيلٍ هو الذي قيلَ فيه ذلك لا الآمُليَّ ، وطريقةُ الذهبيِّ في «الكاشف» واضحةٌ أنَّه يذكر أقوالَ المتقدمين مختصراً لها في تراجمِ الرواةِ عنده .

وهذا الأمرُ معهودٌ عند المصنفين والمختصرين ، فإنَّه قد ينتقلُ نظرُ أحدهم إلى ما بعدُ ، فينقل ماليس من ترجمته أصلاً ، وأمثلةُ ذلكَ كثيرةٌ في كتب العلماء . أذكرُ منها على سبيل المثال ما وَقَعَ عند ابن حجر في «**مقدمة الفتح**» ص ٤٣٧ ، فقال :

«**محمدُ بنُ جعفر** المعروف بغُنْدَر ، أحدُ الأثبات المتقنين من أصحاب شُعبةَ ، اعتمده الأئمةُ كلُّهم . . . لكن قالَ أبو حاتم : يكتبُ حديثُه عن غير شُعبةَ ولا يحتَجُّ به » .

وهذا وهمٌ شَنيعٌ ، فليس غُنْدَر ممن يقالُ فيه ذلك ، ولا قال أبو حاتم ما نقلَ عنه ابنُ حجر . بل هذه ترجمتُه في «**الجرح والتعديل**» ٧/ ٣٢١ - ٣٢٢ ، قالَ ابنُ أبي حاتم بعد ذكر الثناء على محمد بن جعفر غُندر : سألتُ أبي عن محمد بن جعفر غُندر ، فقال : كان صدوقاً وكانَ مؤدِّباً ، وفي حديث شعبة ثقةٌ .

وهذا هو الذي ذكره ابنُ حجر في كتابه الآخر «**تهذيب التهذيب**» .

إذن منْ أينَ نشأ الوهمُ؟

نشأ من ترجمة أُخرى عقب هذه الترجمة في «**الجرح والتعديل**» ٧/ ٢٢٢ باسم : محمد بن جعفر المدائني ، ففيها قالَ أبو حاتم : يُكتبُ حديثُه ولا يُحتَجُّ به . وهو أيضاً يروي عن شُعبة .

فانتقلَ نظرُ ابنِ حجر إلى الترجمة الأخرى ، وأخذَ منها ما ألصقه بالترجمة الأولى ، وهذا واردٌ لأنَّ كثيراً من المخطوطات لا يكون فيها تفصيلٌ واضحٌ بدايةَ الترجمة ، فيُظَنُّ أنَّ الترجمة التي تليها جزءٌ من الترجمة المرادة .

فجاءَ بعدُ التهانويُّ في كتابه «**قواعد في علوم الحديث**» ص ٤٢٥ فبنى على خطأ ابن حجر في «**مقدمة الفتح**» وهماً آخر (أصلُه صحيح ، ومثالُه غير صحيح) .

فقال معنوناً : «يكونُ بعضُ الرواةِ متقناً في شيخٍ وضعيفاً في غيره» ، ومثَّلَ على هذا بما نقل عن ابن حجر في ترجمةِ محمد بن جعفر غُندر .

وهكذا تتراكم الأخطاءُ أحياناً بسبب الاعتماد على مَنْ أخطأ أوّلاً ، ثُمَّ يصبحُ هو الأصلَ لكثرة من أوردَه وذكره مقرّاً له .

وكذلك ترجمتُنا هذه «أحمدُ بن عبدة الآمُليّ» فإنَّ الذهبيَّ لمّا نَقلَ من كتابه أو كتاب المزّي ،

وَهمَ إذْ سقطَ نَظَرُه إلى الترجمةِ التي تليها . فنقَلَ حكمَها إلى ترجمة الآملي ، وأؤيِّدُ كلامي هذا بعدةِ أمور :

الأمرُ الأول : أنَّ ما كانَ في هذه الترجمة ؛ على خلاف السائد مما هو في «الكاشف» ، وقد سبقَ أنْ ذكرتُ بعضَ الأمثلة .

الأمر الثاني : أنَّه ذكرَ في الترجمة التي تليها « أحمد بن عبيدالله بن سهيل « الغُدَّاني» في «تذهيب التهذيب» (١ / ٩/١ ١) ولم يذكُر ما فيه من الجرح والتعديل غيرَ قول أبي حاتم : «صدوقٌ» . وقد رَوَى له البخاريُّ أيضاً . فمثلُه ضمنَ الممارسات العمليه في كتابه «الكاشف» يجب أن يقول في ترجمة الغُدَّاني : «صدوق» ، وهذا مالم يفعل على غير العادة .

فنقلَ كلمة «صدوق» إلى ترجمة أحمد بن عبدة الآملي ، وتركَ أحمد الغُدَّاني فلم يذكرُ في ترجمته جرحاً ولا تعديلاً ، معَ أنَّه الثقةُ . فكيف يصدِّقُ ويقوِّي مَنْ لا يُعرف بجرحٍ ولا تعديل ، ويتركُ مَنْ عُرِف بذلك؟!! هل هو إلاَّ نقلُ النظرِ .

٣- أنَّ ابن حجر لَمَّا اختصر «تهذيب الكمال» وهذَّبه وزادَ فيه ، نقلَ في «تهذيبه» كلامَ الذهبي فيه : «صدوق» . فلمَّا اختصرَ «تهذيبَه» إلى «تقريب التهذيب» واجتهدَ فيه ، لم يجد في الترجمة غير ما ذكرَ نقلاً عن الذهبي ، فأنس به وقال في «تقريبه» أيضاً : «صدوق» .

هذا هو الواقع : أنَّ الحافظ الذهبيَّ أخطأ ، فتابعَه عليه الحافظ ابنُ حجر . فلا يعني هذا أنَّه كانَ قاعدةُ عندَهما أنْ يقوِّيا أمرَ من رَوَى عنه جمعٌ ولم يوجَدْ فيه جَرْحٌ ولا تعديلٌ .

٤- مَّا يُدلُّ على أنَّ مَنْ روى عنه جمعٌ ولم يوثَّقْ ؛ لا يُوَثَّقُ عند ابن حجر ، إحصاءٌ قمتُ به في كتابه «التقريب» ، سأوردُ منه أمثلةً من حرف الميم :

مختار بن غَسَّان : روى عن جمع ، وروى عنه إبراهيم بن إسماعيل الطلحي ، وأحمد بن علي الأسدي ، وأبو كُريب . ومع هذا فقد قال ابنُ حجر في «التقريب» : مقبول .

مَسْلَمةُ بنُ عبد الله بن ربعي الجُهَني : روى عن جمع ، وروى عنه سعيدُ بن عبدالعزيز ، وسليمان بن عطاء بن قيس ، ومحمد بن عبدالله بن المهاجر الشُّعَيْثيُّ ، ومحمدُ بن عبدالله بن العلاثة . ومعَ هذا فقد قال ابن حجر في «التقريب» : مقبول .

مسلمةُ بن عبد الملك بن مروان : روى عن ابن عمِّه عمرَ بن عبدالعزيز ، وروى عنه أبو واقد صالحُ بن محمد بن قُدامة الليثيُّ ، وعبدُالملك بن أبي عثمان ، وعبيدُالله بن قَزَعة الحُرَشي ، وعُيينةُ بن

أبي عمران ، ومعاويةُ بن خَديج ، ويحيى بن يحيى الغَسَّانيُّ . ومع هذا فقد قال ابن حجر في «التقريب» : مقبول .

قلت : فهذه أمثلة ثلاثة من حرف الميم لا على التعيين والحصر ، ذُكر في هذه التراجم جمعٌ من الرواة عنهم ، ولم يذكُرْ لهم المزِّيُّ وابنُ حجر في «التهذيبين» مَنْ وثَّقهم . وهذا يعني أنَّ حكمَ ابن حجر عليهم كانَ بناءً على خلوِّهم من التوثيق .

أقولُ هذا لأنَّ مسلمةَ بن عبدالله ومسلمةَ بن عبدالملك ذُكرا في «ثقات ابن حبان » ٧/ ٤٩٠ ، وقد غَفَلَ عن بيان ذلك الحافظان .

وهؤلاء الثلاثةُ أيضاً (مختار ومسلمة بن عبدالله ومسلمة بن عبدالملك) لم يذكُرْ فيهم الذهبيُّ في «كاشفه» شيئاً لا جرحاً ولا تعديلاً . وكانَ ينبغي في رأيكم أن يتبعَ تلك القاعدة لتقوية أمرهم بكثرة من يروي عنهم .

التاسع : ثم يستندُ الشيخُ الألباني في بيان تلك الدعوى (دعوى تقوية حديث من وثقه ابن حبان وروى عنه جمعٌ) إلى إحصاءٍ قامَ به من كتاب «التقريب» لابن حجر ، فاستندَ لعمله بأمثلةٍ من حرفِ الألف .

فجاءَ بعشرةِ أمثلة من حرف الألف ابتداءً من أحمد بن ثابت الجحدري ، إلى الأسود بن سعيد الهمداني . وفي تفصيله وتوثيقه وتمثيله اعتراضات عدة ، نجملها بالآتي :

١ - أمَّا الأسماءُ التي ذكرَها على أنَّها من توثيقات ابن حبان ، وروى عنها جمع بناءً على قاعدته السابقة ، فغيرُ منضبطة تحتَ الشرطِ الذي ذكر .

فأحمد بن محمد بن يحيى البصري ، فيه زيادةً على توثيق ابن حبان قولُ أبي حاتم : كانَ صدوقاً .

وأحمدُ بن مصرِّف الياميُّ ، إنَّما رَوَى عنه اثنان : النسائيُّ ، ومحمد بن عمر بن يوسف . وهو خارجٌ عن شرطه ، لأنَّه يقول : «ومن عادته (أي : ابن حجر) أن يقولَ في غيرهم ممن وثَّقهم ابنُ حبان ، ممن رَوَى عنه الواحد والاثنان : مستورٌ ، أو مقبول» .

وإبراهيمُ بن محمد بن عبدالله الأسديُّ : يروي عنه ثقتان وضعيفٌ .

وإبراهيم بن محمد بن معاوية بن عبدالله : غَلَطٌ وقعَ منه أو من الطبع ، صوابُه : إبراهيمُ بن محمد عن معاوية بن عبدالله . فإنَّما يروي عنه أبو بكر بنُ أبي سَبْرَةَ فقط . وليس من دليلٍ أنَّه : إبراهيمُ ابن محمد بن علي بن عبدالله بن جعفر الذي يروي عنه ابنُ عُيَيْنَةَ وغيرُه .

وإسماعيلُ بن مسعود بن الحكم الزُّرقي : مجهولٌ يروي عنه موسى بنُ عُقبةَ فقط . أمَّا ما ذُكرَ من رواية عبدالله بن المبارك ، وأبي قُرَّة موسى بن طارق ، وإبراهيمَ بن طَهْمان ، وابن جُريج ، وعبدالعزيز ابن محمد الدَّراوَرْديِّ ، فإنَّما المرادُ روايتُهم عن موسى بن عقبة ، عن إسماعيلَ بن مسعود هذا ، إلاَّ أنَّ إبراهيمَ قال : عيسى بن مسعود بن الحكم . وابنَ جُريجٍ قال : قيس بن مسعود بن الحكم . انظر «التاريخ الكبير» ١/ ٣٧٣ ، «تهذيب الكمال» ١ / ١٩٤ - ١٩٥ .

فهذه خمسةُ أسماء من عشرة ، لا ينطبقُ عليها ، أو على أربعةٍ منها ما ذكرَ من أنَّ ابنَ حجر يقوِّي أمرَ مَنْ رَوَى عنه جمعٌ (ثقاتٌ) وذكره ابنُ حبان في «ثقاته» .

فالأوَّلُ لم ينفرد ابنُ حِبَّان في توثيقه ، والثاني لم يروِ عنه غيرُ اثنين كما في «التهذيب» ، والرابع مجهولٌ ، والخامس مجهولٌ .

فهذه الأصنافُ كما رأيتَ خارجةٌ عن تمثيله ، ومن الخطأ أنْ تُعَدَّ معَ بقية العشرة . وتحسينُ أمرِ الثاني والرابع والخامس ليس له واقعٌ في مفهوم الشيخ الألبانيِّ لقاعدة ابن حجر فيمن وثَّقه ابنُ حبَّانَ .

٢- ثم إنَّ الشيخ أبعدَ إذْ حَصَرَ إحصاءَه في حرف الألف ، ويُعْلَمُ عند متمرسي كتاب «التقريب» أنَّ ابنَ حجر ليس له منهجٌ فيه محدَّد ، بل يتغيَّرُ منهجُه من حينٍ لآخر ، ولكنَّ الغالب عليه على خلاف ما قالَ الشيخُ الألباني ، ولبيان ذلك اخترتُ أمثلةً متواصلةً من حرف الميم من «التقريب» ليظهرَ الأسلوبُ الذي نهجَه في أغلب كتابه فيمن رَوَى عنه جمعٌ ووثقه ابنُ حبَّانَ ، وسأذكُرُ حكمَ ابن حجر بين قوسين :

- مالكُ بن حمزةَ بن أبي أسيد : رَوَى عنه ثلاثة (مقبول) .

- محرَّرُ بن أبي هُريرة الدَّوْسيُّ : روى عنه خمسةَ عشر (مقبول) .

- مُحْرِزُ بن سَلَمَةَ العَدَنيُّ : روى عنه عشرةٌ ، يُقال : حَجَّ ثلاثاً وثمانين حجةً (صدوق) .

- مُحْرِزُ بن الوَضَّاح : روى عنه أربعة ، وقالَ محمودُ بن غيلان : كانَ مقبولَ القول ثقةً ، وقالَ مصعبُ بن بشير : وكانَ صدوقاً (مقبول) .

- مُحْصنُ بن علي الفِهْري : روى عنه ثلاثة (مستور) .

- محمودُ بن آدم المَرْوزيُّ : روى عنه عشرة (صدوق) .

- مُرَقَّعُ بن صَيْفيٍّ : روى عنه خمسة (صدوق) .

- مُزاحمُ بن زُفَرَ التيميُّ : روى عنه سبعة (مقبول) .

- مزاحمُ بن أبي مُزاحمٍ المكيُّ : روى عنه سبعة(مقبول) .

- مسلم بن أبي مُرَّة : روى عنه ثلاثة(مقبول) .

- مسلمُ بن زياد : روى عنه ثلاثةٌ (مقبول) .

- مسلمُ بن مخْراق مولى حُذيفة : روى عنه ثلاثة (مقبول) .

- مسلمُ بن هَيْصَمٍ العَبْدي : روى عنه ثلاثة (مقبول) .

- مسلمُ بن يَسار المصْريُّ : روى عنه ستة ، وقال الدارقطني : يُعتبرُ به (مقبول) .

فهذه قائمةٌ تَضُمُّ أربعةَ عشرَ راوياً روى عنهم جمعٌ ، ووثَّقهم ابنُ حبان . فقال ابنُ حجر في ثلاثة منهم : صدوق . وفي واحد : مستور . وفي عشرة : مقبول .

وكذا لو انتقلنا من حرف الميم إلى حرف آخر لوجدنا اضطراباً في المنهج ، لكن يغلبَ عليه في الكتاب كُلِّه الرأيُ الأخيرُ : «مقبول» . وهذه كلمةٌ تعني عند ابن حجر : مَنْ ليس له من الحديث إلاَّ القليل ، ولم يثبُت فيه ما يُترك حديثُه من أجله ، وإليه الإشارة بلفظ «مقبول» حيثُ يُتابَعُ ، وإلاَّ فليِّنُ الحديث .

والمستورُ أو مجهولُ الحال عنده أيضاً : هو مَنْ روى عنه أكثرُ من واحد ولم يُوَثَّقْ .

فإذا نظرنا في القائمة السابقة فأينَ الإحصاءُ المُدَّعى أنَّ ابن حجر سائرٌ على تلك القاعدة!!

٣- الذي يظهر أنَّ ابنَ حجر لا يجعَلُ كبيرَ فَرْق بينَ مَنْ رَوَى عنه جمعٌ أو رَوَى عنه اثنان ، ووثقه ابن حبان ، وهذه أمثلة من حرف الميم دليلاً على ذلك :

- محمودُ بن عمرو بن يزيد (مقبول) .

- مرزوقٌ أبو عبد الله المَدَنيُّ (مقبول) .

- مروانُ بن رُؤْبَة(مقبول) .

- مروانُ بنُ سالم (مقبول) .

- مسروحُ المؤذن (مقبول) .

- مسلمُ بن أبي سَهْلٍ (مقبول) .

- مسلمُ بن قَرَظَةَ(مقبول) .

٤- وكذلك مَنْ روى عنه واحدٌ ووثَّقه ابنُ حبَّان :

- مالكُ بن مالك بن جُعْشُم(مقبول) .

- مالكُ بن أبي مَرْيَم (مقبول) .

- مالكُ بن مَسْروح (مقبول) .

- مباركُ بن سعيد (مقبول) .

- المُثَنَّى بن عبد الرحمن الخُزاعيُّ (مقبول) .

- مختارُ بن صيفيٍّ الكُوفيُّ (مقبول) .

- مرزوقٌ الثقفيُّ (مقبول) .

- مُرِّيُّ بنُ قَطَرِيٍّ (مقبول) .

- مسلمُ بن سلام الحَنفيُّ (مقبول) .

- مسلمُ بن قُرْط (مقبول) .

- مسلم بنُ مَخْشِيٍّ المُدْلجيُّ (مقبول) .

- مسلمُ بن يزيد السَّعْديُّ (مقبول) .

٥- وكذلك فعلَ ابنُ حجر فيمن روى عنه جَمْعٌ أو اثنان ولم يوثَّقُوا (وفي هذا دليلٌ أنه لم يلتفت إلى توثيقِ ابنِ حبّانَ) :

* مَنْ روى عنه جمعٌ ولم يوثَّقْ : سبق أن ذكرنا أمثلةً ، وقال ابنُ حجر فيها (مقبول) .

* من روى عنه اثنان ولم يوثَّقْ :

- مالكُ بن مهرانَ (مقبول) .

- المستنيرُ بنُ أخضرَ (مقبول) .

- مسلمُ أبو عبد الله الخُزاعيُّ (مقبول) .

٦- أمَّا مَنْ روى عنه واحدٌ ، ولم يوثَّقْ ، فاضطربَ فيه كما ترى :

- مالكٌ الطائيُّ (سكت عنه) .

- المُثَنَّى بنُ يزيدَ (مجهول) .

- المُثَنَّى بن يزيدَ الثقفيُّ (مجهول) .

- محمودُ بن عيسى بن سعد (مقبول) .

- مَخْلَدُ بنُ خالد بن عبدالله (مقبول) .

- مرزوقٌ أبو بكر التَّيْميُّ (مقبول) .

- مُرّةُ (غير منسوب) (لا يُعرفُ) .

- مسافرُ(شامي)(مقبول) .

- مُساورُ الحِمْيريُّ (مجهول) .

- مساورُ (غير منسوب) . (مجهول) .

- مسلمُ بن جُبير (مجهول) .

- مسلمُ بن صفوانَ «صحّح حديثَه التِّرمذيُّ» (مجهول) .

- مُسلم بن عبدالله (مجهول) .

- مسلمُ (غير منسوب) (مجهول) .

- المسْوَرُ بنُ الحسن (مجهول) .

٧- فإذا نظرتَ في هذه الأمثلة الآنفةِ الذكرِ كُلِّها تبيَّنَ لك أنَّ ابنَ حجر لم يَقرَّ له قرارٌ في مثلِ هذا الأحكام ، واضطربَ فيها نوعاً ما . وإذا أردنا أن نحكم بالأغلبية عنده تبيَّنَ لنا أنَّه لا يلتفتُ إلى توثيق ابن حبان في تراجمه . وما فعلَه في حرف الألف رَجَعَ عنه في ما بعدُ . بل ما ذكرَ في مقدمة« اللسان» يُبعدُ عنه ما يُلْصَقُ به من القاعدة المنسوبة إليه ، وهو لا يقولُ بها ، فقد نقلَ عن الخطيب ما يُفيد أنَّ رواية الراوين عن الشيخ لا يُثبتُ له عدالةً . . .

ثُمَّ إنَّ الشيخ الألباني لم ينْصفْ في إحصائه في حرف الألف ، ففعَلَ ما في صالحه ، وترك التراجمَ الذين قالَ فيهم ابنُ حجر : «مقبول» ، على أنَّهم روى عنهم جمعٌ وروى عنهم ابنُ حبَّان ، مثل :

- أحمدُ بن أيوبَ بن راشد الضَّبّيُّ

- إبراهيمُ بن عبد الرحمن بن عبدالله .

- إسحاقُ بن طلحةَ بن عبيدالله التيميُّ .

- أشعثُ بن إسحاقَ بن سعد الزُّهريُّ .

- أميةُ بنُ صفوانَ بن أُميةَ بن خَلَف الجُمحيُّ .

٨- الذي يظهر لي بعد ذلك كُلّه من حيثُ توثيقُ ابن حبان ما يلي :

أ- ابن حبان مشهورٌ بذكر المجاهيل في كتابه «الثقات» ، وقد نَصَّ العلماءُ على أنَّ هؤلاء الرواة مجاهيل لا يُعْرَفون ، والأمثلةُ في «التهذيب » كثيرة ، منها :

(مالكُ بن أبي مريم - المُثنّى بن عبدالرحمن الخُزاعي - مُجالدُ بنُ عوف - مُرّيُّ بن قَطَريٍّ - مسلمُ بن قُرْط)

وقد يظهر جلياً عندَ ابنِ حبّانَ في «ثقاته» ٤/ ٩٦، فقالَ في ثابت غير منسوب: يروي عن ابن عباس، رَوَى عنه عمرو بن دينار. ولا أدري مَنْ هو، ولا ابنَ مَنْ هو؟!

ب- إنَّ مَنْ وثّقهُ ابنُ حبّان وروى عنه غيرُ واحد، فهو عند العلماء المتأخرين بينَ موثّق ومُضَعَّف، وهذا كثير في «التهذيب»، فيما تكلَّمَ فيه غيرُ ابنِ حبان أيضاً جرحاً وتعديلاً.

ولو عملنا إحصائيةً في توثيق ابن حبان لوجدناه وثّق عدداً كبيراً من الضعفاء، مما يجعلنا في حَذَر من قبولَ توثيقه في الثقات أنفسهم، فكيفَ في غيرهم، ثم كيف في مَنْ لم يوثّقْهُم غيرُ ابن حبان، وقد علمنا تساهُله في قاعدته؟

ج- مَنْ وثّقَه ابنُ حبّان ورَوَى عنه اثنان أو ثلاثة أو أكثرُ يكونُ مجهولَ الحال.

كما فعلَ ابنُ القطّان في كتابه «الوهم والإيهام»، مثل: محصن بن عليٍّ الفهْريِّ، ومسلم بن زياد، ومحمود بن عمرو بن يزيد.

وكما فعلَ الذهبيُّ في مثل: محمود بن عمرو بن يزيد، ومسروح المُؤَذّن.

وكما فعلَ ابنُ المديني في مثل: مسلمِ بن أبي سَهْلٍ.

وهو الذي عبَّرَ فيهم ابنُ حجر بقوله: «مقبول».

وكذلك جَهَّلَ أبو حاتم بعضَ الرواة الذين وثّقهم ابنُ حبان، وروى عنهم جمعٌ كما في: سعيد بن عبدالله بن جُرَيجٍ، وعبدِ الرحيم بن كَرْدَم.

العاشر: أكتفي بهذا القدر من النقد على كلامي الشيخ الألباني والأستاذ شعيب الأرنؤوط في هذه المسألة، لكن أوَدُّ قبلَ الخروجِ منها أن أنبِّهَ إلى خطورة ذلك التمسُّك الشديد بفعلِ ابن حجر وأمثاله من الحُفّاظ، الذين يَلْزَمُ تلقيدَهم في مسائلهم دونَ أدنى مناقشة لآرائهم إلاّ في الواضحات جداً، خوفاً من مواجهتهم، ورؤيةً في أنفسنا الضعفَ أمامَهم. وهنا تكمُنُ الخطورةُ.

نعم، نحن نُجلُّ العلماءَ، ونحترم آراءَهم، ونُكبرُ علمَهم، لكن لا إلى درجة التقديس والتقليد الأعمى، الذي نُطالبُ الناسَ أن لا يقعوا فيه. إذْ يجبُ أنْ نعلمَ أنَّ العلماءَ المتأخرين عامةً عالةٌ على علوم المتقدمين، ومصادرُ علومهم لا تعدو موازنةً بينَ آراء المتقدمين، وما لم يصلنا منهم بكلياته، ليست هذه المصادر مما يتعذّرُ تطلُّبُها، فالأصالةُ عند المتقدم، والتقليد عند المتأخر، فهَلْ أحسنَ المتأخرُ

في تقليده؟ وهَلْ أصبنا المنهجَ الحَقَّ مما اختلفوا فيه من المتقدم ؟

فمنَ الأَولى أنْ نُبعدَ أنفُسَنا المتابعةَ لابن حجر مثلاً - على منزلته عندنا- فهو يُخطئ كغيرة ، فهل تأكَّدْنا مما يقولُ إنْ صواباً أو خطأً؟ وهل اطَّلعنا على كتبه وما فيها ، وهل دَرَسْنا كتابه« التقريب» واجتهاداته ، التي لو عَرَضتُها هُنا لطالَ بنا العَهْدُ ، ولنسيَ القارئُ موضوعَ مقدمتنا ، إذْ فيه آلافُ الملاحظات التي تحتاجُ أن يُصْغَى إليها ، فلعلّي في غير هذا المكان تَسْنَحُ لي الفرصةُ لتفصيلها ، والله المستعان .

الحادي عشر : أمّا فيما يتعلق بردِّ الشيخ الألباني على الأستاذ بكر أبو زيد في جزئه« في كيفية النهوض في الصلاة وضعف حديث العجن» فإنَّ الناظرَ بعينِ الإنصاف يجدُ أنَّ كلامَ الأستاذ بكر أبو زيد قويٌّ إذا قُرِئَ بأكمله ، لذا أنصحُ بقراءة جزئه قبلَ أنْ يُقرأَ الردُّ عليه من قِبَلِ الشيخ الألباني ، ذلك أنَّ الإيحاءات في الردِّ ، وأخذَ جوانبَ دونَ أُخرى فيه يُبينُ عُوارَ المردود عليه من الوُجهة التي رَدَّ فيها الرادُّ ، فليسَ من الإنصاف قراءةُ الردِّ وحدَه للحكم على المسألة ، وكثيراً ما نقرأُ للشيخ مثلَ ذلك ، إذْ يذهَبُ في رَدِّه مذهباً بعيداً ، أو في جزئيات بعيدة عن أكثر موارد تلك المسألة ، ولعلَّ هذا شأنُ الرّادِّين إلاَّ مَنْ رَحِمَ اللهُ . وأقوى الردود ما كانَ مصاحباً لردِّه النصِّ الكاملَ دونَ إنقاص كلمة منه ليتأكَّدَ القارئ من أمورٍ عدة قد يقَعُ فيها الرادُّ :

١- أن يكون الفَهْم الذي أصابَهُ الرادُّ صحيحاً من المردود عليه .

٢- أن يتأكَّدَ من نقله بتمامه وأنَّه ما زيدَ على كلامه وما نَقَصَ .

٣- أن يفصلَ بينَ ما قالَ المردودُ عليه ، وما ألزمَه به الرادُّ .

٤- أن يتصوَّر المسألةَ كاملةً قبلَ الخوضِ في غِمارِ جزئياتها .

٥- أن يتنبَّهَ إلى الردِّ وأنَّه لا يناقضُ جزئيات أُخرى عند المردود عليه أغفلها الرادُّ .

٦- أن يقفَ موقفَ الحياد أمامَ مسألة على وَجْهين ، فينظُرَ في أدلة كُلٍّ على الحياد .

ولو كانَ عندي مُتَّسعٌ في هذه المقدمة لبينتُ بالأدلة التفصيلية جودة الردِّ الذي قامَ به الأستاذ بكر أبو زيد في هذه المسألة ، وبُعْدَ ما تصوَّره الشيخُ الألباني فيها . ولكن لو أردتُ أن أُطلقَ العنانَ للقلم فيأتي بُكلِّ جزئية أتعرَّضُ لها لما كانَ لهذه المقدمة انتهاء ، فالله نسألُ أن ينصُرَ الحَقَّ وأهلَه .

الفصل الثالث

ملاحظات على أحاديث مسند

أبي بكر رضي الله عنه

- قالَ المحققُ في مقدمته :

«خرَّجنا أحاديثَ الكتاب من «الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم» وغيرها من المظانّ مما تيسَّر لنا ، محاولينَ الاستيعابَ قدرَ الإمكان ، وأشرنا إلى أماكن وجود الحديث إذا تكرَّر في المسند ، وبما أنَّ المؤلِّفَ قد يوردُ الحديثَ الواحدَ في مواضعَ متعددة من طُرق مختلفة ، فقد قُمنا بتخريج كُلِّ طريق في موضعه مشيرين إلى أنَّ المؤلفَ سيورده من طريقٍ كذا برقم كذا ، وإنْ لم يوردْهُ إلاَّ من طريقٍ واحدة مع أنَّ له طُرقاً عديدةً أشرنا إلى تلك الطرق الأخرى عن ذلك الراوي . وفي حالِ اختلاف الطريق كُلِّها عدا الصحابيِّ راوي الحديث نوردُ الإسنادَ بتمامه أو جزء منه» .

قلتُ : وكنتُ أتمنّى أن يكونَ المحقق عملَ على جمع طرق الحديث الواحد في الطريق الأولى ممَّا يرد في المسند فقط ، ويُحالُ الباقي إليها ، لأنَّ في ذلك تشتتاً للقارئ في جمع شتات المادة من أماكن مختلفة ، وتشتيتاً للمحقق نفسه ، فيقعُ في الخطأ نتيجةَ نسيان أو وهم . في حين لو كانَ الحديث مخرَّجاً بجميع طرقه مفصَّلاً في الطريق الأولى ، فإنَّ القارئ يضمَنُ أن يأخُذَ فائدته في وقتٍ قصيرٍ وجهدٍ يسيرٍ .

فإذا أردتُ أن أتبيَّنَ اختلافَ الألفاظ في الرواية رجعتُ إلى أطرافه في «المسند» ، فاطلعتُ عليها عندَه إنْ كانت مما رَوَى الإمام أحمد في «مسنده» . وإلاَّ رجعتُ إلى الكتبِ التي أُحيلَ إليها إذا لم يذكُر المحقق اختلافَ الألفاظ في تخريجه .

ولأنَّا الآنَ في صَدَد التخريج والقيمة العلمية له ضمن النصِّ المنقول سابقاً من المقدمة ، أو ما يدور حولَه ، نجدُ أن نقومَ بتوضيحٍ عمليٍّ في «مسند أبي بكر» ، وهو يضُمُّ واحداً وثمانين حديثاً ، فنُعلِّقُ عليها ما رأيناهُ من وهمٍ جانبَ الصوابَ أو عزوٍ لا عبرةَ فيه ، أو حكمٍ بيِّنِ الخطأ ، أو تقصيرٍ كانَ يجبُ تفاديه . . .

مع إقرارنا أن ما نثبتُه الآنَ لا يُقلِّلُ من شأنِ طبعةِ مؤسسة الرسالة ، فهي رائدةٌ في هذا المجال ، ومن أكثرَ فلا بُدَّ أنْ يقعَ منه الخطأ ، وليس العصمةُ لأحد ، وإنَّما هي تنبيهاتٌ أُوردُها للمعرفة ، ولكي يُحاولَ المحققون تفاديَها في الأجزاء غير المطبوعة ، وفي طبعاتٍ لاحقة للأجزاء المطبوعة .

وأؤكِّدُ أنَّ ما أكتبُه لم يكن لإظهارِ العيبِ فيها ، بل أكتبُ لنزيدَ من شأنِ علميَّتِها وتوثيقها ، ولتكونَ في صورةٍ أفضلَ ، واللهُ المُيسِّرُ .

الملاحظة الأولى

تفريقُه بينَ روايات الحديث وتوزيعُ التخريجِ

أدّى إلى نقص في التخريج من المادة التي خَرَّجَ منها والتزمَها ، والمادة التي التزمَها في بعض الأجزاء دونَ بعض .

(مثال) : الحديث رقم (١) والذي أطرافُه برقم (١٦ ، ١٩ ، ٣٠ ، ٥٣) :

فقد خَرَّجَه من البزَّار (٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨) ولم يذكُر تخريجه من البزار (٦٧) .

وخَرَّجه من أبي يعلى (١٢٨ ، ١٣٢) ، ولم يذكرُ تخرجه من أبي يعلى (١٣٠ ، ١٣١) .

وخَرَّجه من ابن حبان (٣٠٤) ، ولم يذكر تخريجه من ابن حبان (٣٠٥) .

ولم يُخَرِّجْه مطلقاً من «مشكل الآثار» للطحاوي ، معَ أنَّه من تحقيقِ المؤسسة أيضاً ، والحديثُ في «المشكل» بالأرقام التالية : (١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠) .

الملاحظة الثانية

خلطُه في التخريج بينَ الموقوف والمرفوع

(مثال) : الحديث رقم (٢) ، قال فيه : وأخرجه الحُميدي(١) والنسائي في **«عمل اليوم والليلة»** (٤١٥) ، والطبراني في «الدعاء» (١٨٤٢) من طرق عن مسعر ، به .

وهذا تخريج للحديث المرفوع عن أبي بكر ، ذكر فيه النسائي (٤١٥) ، وإنَّما هو موقوف

الملاحظة الثالثة

إهمالُه تخريجَ الحديث إذا كانَ موقوفاً

أي : يذكُرُ تخريجه من حيثُ الرفع فقط . وهذا قد يفوِّتُ علينا بعضَ العلل .

(مثال) : الحديث رقم (٢) : أخرجه النسائي في «اليوم والليلة» (٤١٥) ، (٤١٦) ، والبزار (٩) موقوفاً فلم يذكُر المحقق ذلك . وإنّما ذكر طريقاً للنسائي (٤١٥) مرفوعةً خطأً . وإحدى طريقي البزار (٩) المرفوعة .

(مثال آخر) : الحديث رقم (١) خَرَّجه من طريق المصنف (إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس ، عن أبي بكر) مرفوعاً .

قلت : وفي هذا الحديث ينبغي أن يكونَ تخريجٌ مطوّل لم يُذْكَر ، خلاصتُه :

اختُلف في رفعِ ووقفِ هذا الحديث كما نَبَّه عليه الترمذيُّ عقبَ روايته للحديث ، وكأنّه لهذا السبب لم يُخرج البخاري ومسلم هذا الحديث ، وإلاّ فمثلُ هذا الحديث يلزمهْما إخراجُه لا سيَّما أنَّ البخاريَّ أثبتَ لقيسٍ السماعَ من أبي بكر كما في «تاريخه الكبير» ، وأخرجَ له من روايته عن أبي بكر في الصحيح .

وقد بيَّنَ الدارقطنيُّ (في «علله» ١/ ٢٤٩ - ٢٥٣) ، فقال : «هو حديث رواه إسماعيلُ بن أبي خالد ، عن قيس . فرواه عنه جماعة من الثقات ، فاختلفوا عليه فيه ، فمنهم مَنْ أسنده إلى النبي ﷺ ، ومنهم مَنْ أوقفه على أبي بكر . فممَّنْ أسندَه إلى النبيِّ ﷺ : عبدُالله بن نُمير ، وأبو أُسامةَ ، ويحيى بن سعيد الأموي ، وزُهيرُ بن معاوية ، وهُشيمُ بن بَشير ، وعُبيدُالله بن عمرو ، ويحيى بنُ عبدالملك بن أبي غَنِيَّةَ ، ومروانُ بنُ معاويةَ الفَزاري ، ومُرَجَّى بن رجاء ، ويزيدُ بن هارون ، وعبدُ الرحيم بن سليمان ، والوليدُ بن القاسم ، وعليُّ بن عاصم ، وجريرُ بن عبد الحميد ، وشُعبةُ بن الحجاج ، ومالكُ بن مِغْوَل ، ويونسُ بن أبي إسحاق ، وعبدُالعزيز بن مسلم القَسْمَلِيُّ ، وهيَّاجُ بن بِسْطَام ، ومُعَلَّى بنُ هلال ، وأبو حمزةَ السكري ، ووكيعُ ابنُ الجَرَّاح . فاتفقوا على رفعه إلى النبي ﷺ .

وخالفهم يحيى بن سعيد القَطَّان ، وسفيانُ بن عُيينةَ ، وإسماعيلُ بن مجالد ، وعبيدالله بنُ موسى . فرَوَوْه عن إسماعيل موقوفاً على أبي بكر .

ورواه بيانُ بن بشر (الطبري ٧/ ٩٨) ، وطارقُ بنُ عبدالرحمن (ذكره ابن أبي حاتم ٢/ ٩٨) ، وذَرُّ ابن عبدالله الهَمْدَانيُّ ، والحكمُ بنُ عُتيبةَ (أبو يعلى ١٢٩) ، وعبدالملك بن عُمير ، وعبدُ الملك بن مَيْسرَةَ (طبري ٧/ ٩٩) فرَوَوْا عن قيس ، عن أبي بكر موقوفاً .

وجميعُ رواة هذا الحديث ثقاتٌ ، ويُشبه أن يكونَ قيس بن أبي حازم كانَ ينشط في الرواية مرةً فيُسنده ، ومرةً يجبُن عنه فيقفه على أبي بكر .

ورُوِيَ هذا الحديثُ عن محمد بن قُدامة المِصِّيصيِّ ، عن جرير ، عن إسماعيلَ بن أبي خالد ،

عن طارق بن شهاب ، عن أبي بكر ، عن النبيِّ ﷺ مرفوعاً . وذلك وهمٌ من راويه ، والصحيحُ عن جرير ما تقدَّم ذكرُه عن إسماعيل ، عن قيس» انتهى .

قلتُ : وأزيدُ عليه :

رواه وكيع ، عن إسماعيل ، عن قيس ، عن أبي بكر موقوفاً عند الطبري ٧/ ٩٨ .

ورواه عيسى بن المسيب البجلي ، عن قيس ، عن أبي بكر مرفوعاً عند الطبري ٧/ ٩٨ . وعيسى هذا ضعيف لا يُحتَجُّ به .

انظر« اللسان» لابن حجر ٤/ ٤٠٥ .

ورواه مجالدُ بن سعيد ، عن قيس ، عن أبي بكر مرفوعاً عند البزار (٦٩) ، والطبري ٧/ ٩٩ . وفي إسناده إسحاقُ بن إدريس ، وهو متروكٌ مُتَّهم بوضع الحديث ، فضلاً عن ضعف مُجالد .

والذي يظهرُ من خلال هذا العَرْض أنَّ إسماعيلَ بنَ أبي خالد كانَ يضطربُ في الرواية عن قيس في هذا الحديث ، فكان مرةً يوقفُه ومرةً يرفعُه . وإلى هذا ذَهَبَ أبو زُرعة كما في «علل ابن أبي حاتم» ٢ / ٩٨ ، والدارقطني على اختلاف في سبب ذلك . ولم يحكموا برواية على الأخرى ، لأنَّ الرافعين والواقفين جماعاتٌ من الثقات .

ونرى أنَّ أسماعيلَ تردَّدَ في حفظه للرواية على الشكِّ ، فوجبَ العدولُ عنه إلى غيره للتحقُّق من صواب أحد الأمرين ، فنظرنا في الروايات الأُخرى التي رُويت عن قيس بهذا الحديث فوجدناها بين أمرين : رفع الحديث من طريق الضعفاء الذين لا يُحتملون ، ووقفه من طريق ثقات يُقْبَلُ حديثُهم . لذا نَميلُ إلى صحة الرواية الموقوفة دونَ المرفوعة ، ونُعَلِّلُ أنَّ الشيخين عَدَلا عن هذا الحديث لترجيح الموقوف ، وما مثلُ هذا الحديث بالذي يُترك في كتابيهما لو صَحَّ مرفوعاً بهذا الإسناد أو ترجَّحَ لهما ذلك .

الملاحظة الرابعة

عدمُ جوابه على مَنْ ضَعَّفَ الحديث أو الراوي ، واكتفاؤه بالموثِّق معَ أنَّ المجرِّحَ أقوى وأمتنُ في أصول هذا العلم .

(مثال) : الحديث رقم (٢) نقلَ فيه توثيقَ أسماء بن الحكم الفَزاريِّ عن العِجْليِّ وابن حبَّان ، وقالَ : حَسَّنة الترمذيُّ وابنُ عديّ . كذا نقلَ عن القُدماء!! وهؤلاء متساهلون في تطبيقاتهم وأقوالهم ومناهجهم .

ونترك ما هو أبلغ :

فقد قالَ البخاريُّ في «تاريخه» ٢/ ٥٤ : « لم يُرْوَ عن أسماء بن الحكم إلاَّ هذا الحديث وحديث آخر ، ولم يتابعَ عليه ، وقد روَى أصحابُ النبي ﷺ بعضُهم عن بعضٍ فلم يُحلِّف بعضُهم بعضاً» .

ونقلَه العُقيليُّ في «ضعفائه» ١/ ١٠٧ ، وزادَ في كلامه : « وقد روَى عليٌّ عن عمر ولم يستحلفْهُ» .

وقال البزَّار (١١) : «وأسماء مجهولٌ ، لم يُحدِّث بغير هذا الحديث ، ولم يُحَدِّث عنه إلاَّ عليُّ بن ربيعة ، والكلام لم يُرْوَ عن عليٍّ إلاَّ من هذا الوجه» .

فَرَدَّ موسى بن هارون بقوله : ليس بمجهول ، لأنَّه رَوَى عنه عليُّ بن ربيعة والرُّكَيْن بن الرَّبيع .

(قلت : هذا لا يقوِّي أمرَه ، ولا يزيدُ في تحسين أمرِه ، لأنَّه روى أحدَ حديثيه ولم يُتابَعْ ، وفيه نكارةٌ متنيةٌ كما نبَّهَ عليهما البُخاريُّ) .

لذا لَمَّا قال ابنُ حبَّانَ في «الثقات» : «يُخْطِئ» وأخرجَ له هذا الحديث في «صحيحه» .قال ابن حجر في «التهذيب» تعليقاً ١/ ٢٣٥ : وهذا عجيب ، لأنَّه إذا حكم بأنَّه يُخطِئ وجزمَ البخاريُّ بأنه لم يروِ غيرَ حديثين ، يخرج من كليهما أنَّ أحدَ الحديثين خطأ ، ويلزمُ من تصحيحه أحدَهما انحصارُ الخطأ في الثاني .

وذكرَه ابنُ الجارود في «الضعفاء» كما في «التهذيب» .

وذكره ابنُ عدي في «ضعفائه» ١/ ٤٢١ ، وقال بعد أن نقلَ جزءاً من كلام البخاري في أسماء وحديثه : «وهذا الحديث طريقُهُ حسن ، وأرجو أن يكونَ صحيحاً . وأسماء بن الحكم هذا لا يُعرف إلاَّ بهذا الحديث ، ولعلَّ له حديثاً آخرَ» .

قلت : وليس في كلامه ما يدفعُ كلامَ البخاريِّ بحجة ، وهو يتساهَلُ في تمشية بعض الأحاديث ، وكثيراً ما يُمَشِّي أحاديثَه بالنظرِ إلى متونها ، على خلافِ العُقيليِّ ، فهو أدقُّ في منهجه العامِّ في فَهْمِ العلَلِ ودقيق كلام البخاري . . فإذا استنكرَ حكم به من خلال الإسناد المذكور ، ولا يُعقِّبُ على المتون كما يفعلُ ابنُ عديّ ، ولهذا شواهدُه ودراستُه ، ليس الآن موضعُ ذكرها .

وتَعقَّبَ المزِّيُّ كلامَ البخاريِّ ، فقال : هذا لا يقدحُ في صحة الحديث ، لأنَّ وجودَ المتابعة ليس شرْطاً في صحة كُلِّ حديثٍ صحيح ، على أنَّ له متابعاً . . . وذكر المتابعات .

قلتُ : وهذا من المزِّي مردودٌ ، لأنَّه يتكلَّمُ بلغة المتأخرين ، أمَّا أصولُ المتقدمين فلا يَشُكُّ أحدٌ أمعنَ النظرَ في ما تكلَّموا فيه من جرحٍ وتعديل أنَّهم (أعني أكثرَ تطبيقاتهم ونظرياتهم) يُعلُّون بعدمِ المتابعةِ في المُقلِّين (في المشاهير ونحوهم) إلاَّ أفراداً تجاوزوهم بسبب جزئياتٍ أُخرى تتعلَّقُ بشخصهم أو

بحديثهم . أمَّا عدمُ المتابعةِ في المكثرين فلا يعني عندهم إلاَّ النكارةَ والترك ، وليس هذا الموضعُ مجالاً في تفصيل المسألة .

وأمَّا المتابعاتُ فقد رَدَّ عليها ابنُ حجر في «تهذيبه» قائلاً : والمتابعاتُ التي ذكرَها لا تَشُدُّ هذا الحديث شيئاً لأنَّها ضعيفةٌ جداً .

قلت : فإذا نظرنا إلى توثيق ابن حِبَّانَ (مقروناً به : يخْطِئ) ، وتوثيق العِجْليِّ ، (وهما معروفان بتوثيق كثيرٍ من هذا الباب ، باب المجاهيل وما يقربُ منهم ، وأسماءُ هذا غيرُ مشهور إلاَّ بهذا الحديث وهذا الإسناد ، أمَّا حديثُه الآخرُ فلا نعرفُ ما هو؟!) ونظرنا إلى تحسينِ التِّرْمذيِّ للحديث (وهو الذي عُرِفَ بتحسينه لأحاديثِ كثير من الضعفاء حتى عُدَّ متساهلاً) ، وتحسينِ ابن عديّ (وهو الذي يقربُ منهم صنعةً ، وقد يُستنكر هذا مني ابتداءً ، لكنَّ الدراسةَ تثبتُ ذلك)!!

فإذا نظرنا إلى هؤلاء ومقابلةِ أقوالِهم بأقوالِ البخاري ، والعُقيلي ، والبزار ، وابن الجارود ، فأيُّ هؤلاء أقوى حُجَّةً وأعمقُ فكْراً في عللِ الحديث ومعرفتها !!؟ الذين وثَّقُوا أم الذين ضَعَّفُوا؟ فَضْلاً عمَّا نقلَ العُقيليُّ في «ضعفائه» من قولِ عليِّ بنِ المَديني : «روى عثمانُ بن المغيرة أحاديثَ منكرة من حديثِ أبي عوانة» .

الملاحظة الخامسة

نقلُه عن عالمٍ توهُّما ، وإنَّما هو عالم آخر

(مثال) : الحديث رقم (٢) ، قالَ فيه : وجَوَّدَ إسنادَه الحافظُ ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب» في ترجمة أسماء بن الحكم .

قلت : وهذا وهم ، فإنَّ الذي جَوَّدَ إسنادَه هو موسى بن هارون ، وإنَّما هو تتمةُ كلامه .

الملاحظة السادسة

اكتفاؤه بالطرقِ المشهورة ، وخاصَّةً طريق المسند ، وإهمالُه تخريجَ الحديث من طُرق

(مثال) : الحديث رقم (١) ، (٢) .

ويكفي أنْ أُحيلَ إلى «علل الدارقطني» ١/ ٢٤٩ - ٢٥٣ ، وأبي يعلى (١٢٩) ، والطبري ٧/ ٩٨ ، ٩٩ ، والبزار (٦٩) في الحديث الأول . و«علل الدارقطني» ١/ ١٧٨ - ١٨٠ ، و«الدعاء» للطبراني (١٨٤٣) ، (١٨٤٤) ، (١٨٤٥)(١٨٤٧) في الحديث الثاني . ففي هذه المصادر تخريجُ الحديث من طرق أُخرى لم تُذكر ، أو موقوف لم يُبَيَّنْ .

الملاحظة السابعة

قد يذكرُ الحديثَ ويضعف إسنادَه ، ثم يذكر له شواهدَ ، ثم لا يُرجِّحُ بهذه الشواهد صحة الحديث أو ضَعْفَه .

(مثال) : الحديث رقم (٤) .

فإنَّه قالَ : «إسنادهُ ضعيفٌ» ، ثم قال في نهاية التخريج : «وله شواهد من حديث أبي هُريرة وابن عباس وجابر بن عبدالله» . قلت : ولم يبيِّنْ هَلْ يصحُّ الحديثُ بها أو يبقى ضعيفاً .

الملاحظة الثامنة

عند ذكرِه المخالفاتِ في الإسناد لم يُبيِّن المتفرِّد الذي جاءَ بالخلاف .

(مثال) : الحديث رقم (٤) يروى من طريق وكيع ، عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن زيد بن يُثيع ، عن أبي بكر مرفوعاً . فخالف أبو أحمد الزُّبيري فرواه عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن زيد مرسلاً . فقالَ المحقق في تخريجه : «وأخرجه الطبراني» ١٠/ ٦٤ من طريق إسرائيل ...» ولم يذكُر أبا أحمد الذي خالفَ وكيعاً ، والأولى ذكرُه .

الملاحظة التاسعة

عدمُ الانضباط في بيان مَنْ أخرجَ للراوي مِنْ أصحابِ الكتب الستة .

(مثال) : الحديث رقم (٥) ، (٦) : ذكرَ أوسطَ البجلي فقال : « روَى له النسائي وابن ماجه» . وذكرَ عبدالله بن محمد بن عقيل فقال : «روى له أبو داود والتِّرمذيُّ وابنُ ماجه» .

ولم يذكُر فيهما أنَّ البخاريَّ روى لهما في «الأدب المفرد» . ومِنْ منهج المحقِّق أن يذكُر إذا كانت له رواية عند أصحابِ الكتب الستة وإنْ كانَ خارجَ الستة ، اتباعاً لما في «تهذيب الكمال» وفروعه . كما فعل في مواضع كثيرة ، منها الحديث رقم (٤) إذْ قال في زيد بن يُثيع : روى له الترمذي والنسائي في «الخصائص» و «مسند علي» .

الملاحظة العاشرة

تحسينُه لرواةٍ أحسنُ أحوالهم أنَّهم ضعفاء .

(مثال) : الحديث رقم (٦) قال : «إسنادُه حسنٌ ، عبدالله بن محمد بن عقيل روَى له أبو داود

والتِّرمذيُّ وابنُ ماجه ، وهو صدوق حسن الحديث إلاَّ عند المخالفة» .

قلت : وهذا يعني أنَّه حسنُ الحديث عند الانفراد . . . فكيفَ مثلُه يُحسَّنُ حديثُه ، وفيه ما ترى؟!!

قالَ ابنُ سعد : كانَ منكَر الحديث ، لا يحتجُّون بحديثه ، وكانَ كثيرَ العلم .

وقال بِشْرُ بنُ عُمَرَ : كانَ مالك لا يروي عنه .

وقال ابنُ المَدينيِّ : لم يُدخِلْهُ مالك في كتبه .

وقال علي بن المديني : كانَ يحيى بن سعيد لا يروي عنه .

وقال يعقوبُ بن شَيبةَ : وابنُ عقيل صدوقٌ وفي حديثه ضعفٌ شديد جداً .

وقالَ ابنُ عُيينةَ : أربعةٌ من قُريش يُترك حديثُهم ، فذكرَه منهم . وقال : رأيتُه يحدِّثُ نفسَه ، فحملتُه على أنَّه قد تغيَّرَ . وقال : كانَ في حفظه شيءٌ . وكانَ لا يَحْمَدُ حفظَه .وقال عمرو بنُ عليٍّ الفَلاَّسُ : سمعتُ يحيى وعبدَالرحمن يحدِّثان عنه ، والناسُ يختلفون فيه .

وقال يحيى بنُ سعيد في عاصم بن عبيدالله : هو عندي نحوُ ابنِ عَقيلٍ (قلت : وعاصمٌ منكرُ الحديث) .

وقالَ أحمدُ : منكرُ الحديث .

وقال ابنُ معين : لا يُحتَجُّ بحديثه ، ضعيفُ الحديث ، ليس بذاك(في روايات) ، وقال : ابنُ عَقيل وعاصمُ بن عُبيدالله متشابهان في ضَعف الحديث .

وقالَ عليٌّ بن المديني : كانَ ضعيفاً .

وقالَ العجليٌّ : تابعي جائزُ الحديث .

وقالَ الجوزجاني : تُوُقِّفَ عنه ، عامةُ ما يرويه غريب .

وقالَ أبو زرعة : مُختلَفٌ عنه في الأسانيد .

وقالَ أبو حاتم : لَيِّنُ الحديث ليس بالقويِّ ولا ممن يُحْتَجُّ بحديثه ، وهو أحبُّ إليَّ من تمامِ بن نجيح ، يُكتب حديثُه (قلت : ومعنى العبارة الأخيرة : أنه لا يُترك ، بل يُكتبُ في المسانيد ويُدَوَّنُ حديثُه ، لأنَّ حديثَ الضعفاء يُطلَبُ ، ولا يعني الاحتجاج) .

وقالَ النسائي : ضعيف .

وقال ابنُ خزيمة : لا أحتَجُّ به لسوء حفْظه .

وقال أبو أحمدَ الحاكمُ : كانَ أحمدُ بن حنبل وإسحاقُ بن إبراهيم يحتجّان بحديثه ، ليس بذاك المتين المعتمد(قلتُ : لا أظنُّ أنَّ المرادَ إلاَّ أنهما يرويان له ، وإلاَّ فقد ثبتَ من غير وجه تضعيفُ أحمدَ له ، ففي رواية حنبل عنه قال : منكرُ الحديث . وفي رواية ابنه في «العلل» (٢٠٣٨) قال : « سُئل أبي عن عاصم بن عبيدالله وعبدالله بن محمد بن عقيل ، فقال : ما أقربهما ، وكانَ ابنُ عُيينةَ يقولُ : كانَ الأشياخُ يتّقونَ حديث عاصم بن عبيدالله » . قلتُ : وقد ضَعَّفَ عاصماً كما في ترجمته . وفي ترجمة عاصم أيضاً : «قال يعقوبُ بنُ شَيبةَ عن أحمدَ : حديثُه وحديثُ ابن عَقيل إلى الضَّعْف ما هو» . قلت : لذا فلا يعني الاحتجاجُ هنا إلاَّ الروايةَ ، وهو اصطلاحٌ قد يستخدمُه البخاري في هذه الترجمة وترجمة عمرو بن شعيب وغيرهما ، ويريدُ أنّهم يروون له ولا يتركون حديثَه ، ولا يعني هذا أنهم يُوثّقُونَه ويحتجُّون بحديثه . . .) .

وقال الترمذي : صدوق (قلت : يريدُ في نفسه ، أي : لا يكذبُ ، وما بعدَه يبينُ أنَّه يريدُه ، لا يعني الحفظ والإتقان) وقد تكلَّمَ فيه بعضُ أهلِ العلم من قِبَلِ حفظه . وسمعتُ محمدَ بنَ إسماعيل يقولُ : كانَ أحمدُ بنُ حنبل وإسحاقُ بن إبراهيم والحُميدي يحتجُّون بحديث ابن عقيل . قال محمدُ ابن إسماعيل : وهو مقاربُ الحديث (قلت : وهذه لفظةُ تضعيف وعدم اعتماد عليه) .

وقال أبو أحمد بن عدي : روى عنه جماعةٌ من المعروفين الثقات ، وهو خيرٌ من ابن سَمْعان ، ويُكتب حديثُه (قلت : وهذا كما ذكرتُ سابقاً لا يعني القبولَ ، وإنّما يعني أنه لا يُترك) .

وقال أبو داود : كانَ سيّئَ الحفظ ، وفَضَّلَ عليه عليَّ بن زيد (الضعيفَ) .

وقالَ عبدُالرحمن بن الحكم بن بَشير : خيِّرٌ فاضلٌ ووصفَه بالعبادة ، إن كانَ يقولون : فيه شيءٌ ؛ ففي حفظه (قلت : يعني أن لا غبار على عدالته ، وإنّما الحديثُ والكلام في ضبطه وإتقانه ، وأكثرُ الضعفاء لهذا ضُعِّفُوا ، معَ أنَّ كثيراً منهم صالحون قضاة ، . . .)

وقال ابنُ حبَّانَ : كانَ رديءَ الحفظ ، يُحَدِّثُ على التوهُّمِ فيجيءُ بالخبر على غير سُنَنه ، فلمَّا كَثُرَ ذلك في أخباره وَجَبَ مجانبتُها والاحتجاجُ بضدِّها .

وذكره العُقيليُّ في «ضعفائه» ونقلَ فيه أقوالَ مَنْ تكلَّموا فيه وضَعَّفوه .

وقال الدارقطنيُّ : ليس بالقوي ، وقال : ضعيفٌ .

قال ابنُ خراش : تكلَّمَ الناسُ فيه .

وقالَ الحاكمُ : عُمِّرَ فساءَ حفظُه ، فحدَّثَ على التخمين ، وقال في موضعٍ آخر : مستقيمُ الحديث

(قلت : وأوهامُ الحاكم كثيرة ، فمثلُه لا يُقبلُ ما يُخالفُ به الأئمة ، وقولُه الأول أصحُّ) .

وقال الخَطيبُ : كانَ سيِّىءَ الحفظ .

وقال الساجي : كانَ من أهلِ الصِّدْقِ (قلت : يعني لا يكذب) ولم يكن بمتقنٍ في الحديث .

وقال ابن حجر في «التهذيب» : «وقالَ ابنُ عبدالبرِّ : هو أوثَقُ من كُلِّ من تكلَّمَ فيه . وهذا إفراط» .

قلت : فإذا كانَ هذا هو عبدالله بن محمد بن عقيل ، ومعَ هذا فلا يكونُ ضعيفاً ، فمَنْ هو الضعيفُ إذن !!؟ ألا يكفي من هذه الأقوال في أقلِّ الأحوال : أنَّ الجمهور على تضعيفه ، إنْ لم نَقُلْ : إنَّ فيه إجماعاً إلاَّ من شَذَّ . فإذا لم يُضَعَّفْ هذا أدَّى إلى تحسين عشراتِ الأحاديث في المسند هو في أسانيدها .

ومثلُ هذا غيرُه . . فلنطوِ الصفحةَ .

الملاحظة الحادية عشرة

حكمُه على الأسانيد بلا أدلة

(مثال) : الحديث رقم (٧) : حديث حمَّادِ بن سلمة ، عن ابن أبي عَتيقٍ ، عن أبيه ، عن أبي بكر . قالَ المحقِّقُ : «صحيحٌ لغيره» ، وهذا سندٌ رجالُه ثقات ، إلاَّ أنَّ فيه انقطاعاً ، والد ابن أبي عتيق (عبدالله بن أبي عتيق محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر) لم يسمع من أبي بكر .

قلت : كلامُه في الانقطاعِ صحيحٌ لا شَكَّ فيه ، ولكنَّ مثلَ هذا غيرُ منصوصٍ عليه في «التهذيب» ولا بُيِّنَ التاريخ ، فمثلُه يجب إدلاءُ الحجةِ عليه . أمَّا محققُ «مسند أبي يعلى» (١٠٩) فقد نَبَّهَ على الانقطاعِ ، وجاءَ بحجته قولَ الهيثمي في «المجمع» ٢٢٠/١ : «إلاَّ أنَّ عبدالله بن محمد لم يسمع أبا بكر» .

الملاحظة الثانية عشرة

ذكرُه الطرق ، ثم يزيد بياناً يُفيدُ أنه من غير الطرقِ المذكورة

(مثال) : الحديث رقم (٨) ، قال : «وأخرجه . . . من طريقين عن يزيد بن أبي حبيب ، به . وقرنَ مسلم والنسائي عمرو بن الحارث برجلٍ آخرَ لم يُسَمَّ» .

قُلتُ : أمَّا الطريقان فهما : عمرو بن الحارث ، وابن لَهيعة . وأمَّا الرجلُ الذي لم يُسَمَّ فابنُ

لَهيعة ، أبهمه مسلم والنسائي لعدم الاحتجاجِ به . فلذا لم تَخْرُجْ الطرقُ كلُّها عن الطريقين .

الملاحظة الثالثة عشرة

إغفالُه بعض علل الحديث ، فيذكر ضعف الإسناد من جهة ، ويتركُ جهةً أُخرى

(مثال) : الحديث رقم (١٣و٣١) من طريق صدقةَ بنِ موسى ، عن فَرْقَد ، عن مُرَّةَ بنِ شَراحيلَ ، عن أبي بكر .

فتكلَّمَ المحقِّقُ في صَدَقَةَ وفَرْقَد تضعيفاً . ولم يذكُر أيضاً أنَّ مُرَّةَ لم يُدرك أبا بكر كما قال البزار ١/ ١٠٨ ، ونقلَه عنه ابنُ حجر في «التهذيب» ١٠/ ٨٠ .

الملاحظة الرابعة عشرة

ذكرُه في الأسانيد أنَّها من رجال الشيخين ، وبعضُهم ليس كذلك

(مثال) : الحديث رقم (١٨) من طريق أبي عوانة ، عن دواد بن عبدالله الأودي ، عن حُميد بن عبدالرحمن . . . قال المحقق : « رجالُه ثقاتٌ رجالُ الشيخين مرسل» . قلتُ : بل داودُ بن عبدالله الأودي روَى له الأربعةُ وليس من رجال الشيخين .

الملاحظة الخامسة عشرة

ذكرُه بعضَ رواة الشيخين على أنه على شرطِهما أو شرط أحدهما لمجرد الرواية ، مع أنَّ الرواي متكلَّمٌ فيه ، وليس له في الصحيح إلاَّ حديث أو حديثان أو أكثر ، ذُكرت استئناساً أو انتقاءً ، أو في الشواهد والمتابعات .

(مثال) : الحديث رقم (١٤) قال : «رجالُه ثقاتٌ رجالُ الشيخين غير الوليد بن جُميع- وهو الوليد ابن عبدالله بن جُميع - فمِنْ رجال مسلم» . قلت : معَ أنَّ مسلماً روى له حديثاً (٢٧٧٩) في المتابعات . وحديثاً (١٧٨٧) انفردَ به ، لكنه يترخص فيه لموضوعه ، فإنَّ الشيخين قد ينتقيان من حديث الرجل ما يتساهلان في روايته إذا كانَ في السير والفضائل والرقائق . وإلاَّ فقد روى الوليدُ أحاديثَ غيرَ قليلة ، فلِمَ أعرضَ عنها مسلم ؟! .

(مثال آخر) : الحديث رقم (٣٥ ، ٣٦) فيه أبو بكر بن عيَّاش ، فقال فيه المحقق : «احتجَّ به البخاريُّ ، وروَى له مسلم في المقدمة» . قلت : بل لم يحتجَّ به البخاري في «صحيحه» ، فإنَّه روَى له في

جميع أحاديثه متابعةً كما بيَّنَ ابنُ حجر في «مقدمة الفتح» ص ٤٥٥ إلاَّ حديثاً واحداً برقم (٧١٠٠) فإنَّه في الشواهد، فقد أخرج البخاريُّ معناه من غير طريق أبي بكر بن عيَّاش ومن غير طريق إسناده، فمن ذلك الحديث رقم (٧١٠١) فإنه بمعنى حديث أبي بكر بن عياش.

ثُمَّ فلتُنظَر ترجمتُه، فمثلُه لا يُوَثَّقُ !!.

الملاحظة السادسة عشرة

تصحيحُه الضعيفَ بشواهد ليس فيها بعضُ ألفاظ الضعيف

(مثال): الحديث رقم (٢٣) من طريق زياد الجَصَّاص، عن عليِّ بنِ زيد، عن مجاهد، عن ابن عمر قال: سمعتُ أبا بكرٍ يقولُ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَنْ يعمَلْ سوءاً يُجزَ به في الدُّنيا».

قال المحقِّقُ: حديثٌ صحيحٌ بطرقه وشواهده، وهذا إسنادٌ ضعيف لضعف زياد الجَصَّاصِ وعليِّ بنِ زيد.

قلت: بل اللفظةُ الأخيرةُ «في الدُّنيا» لا تَصِحُّ كما فَصَّلَ الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٤٩٤).

(مثال آخر): الحديث رقم (٤٣) من طريق وحشي بن حرب بن وحشي بن حرب، عن أبيه، عن جدِّه وَحْشيِّ بن حَرْب أنَّ أبا بكرٍ ﷺ عَقَدَ لخالد بنِ الوليد على قتالِ أهلِ الردَّة، وقال: إنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «نعمَ عبدُالله وأخو العَشيرةِ خالدُ بنُ الوليد، وسيفٌ من سيوف الله سلَّه الله عزَّ وجَلَّ على الكُفَّار والمنافقين».

فقالَ المحقِّقُ: حديث صحيحٌ بشواهده، وهذا إسنادٌ ضعيف...

قلتُ: بل اللفظةُ الأخيرة «والمنافقين» لا تصحُّ، وليس لها شواهد، فلماذا يجملُها بالصحةِ ولم يأتِ بما يقوِّيها!!.

الملاحظة السابعة عشرة

توثيقُه للمجاهيل

(مثال): الحديث رقم (٥٤)، من طريق تَوبةَ العَنْبري، عن أبي سَوَّار، عن أبي بَرْزَةَ.

فقال المحقِّقُ: إسنادُه صحيح.

قلت: بل أبو سوَّار القاضي عبدُالله بن قُدامة بن عنزة العَنْبريُّ: مجهولٌ لم يروِ عنه غيرُ توبة

العَنْبري . وتوثيقُ ابنِ حبَّانَ والنَّسائي له لا عبرةَ به ، لأنَّهما معروفان بتوثيق المجاهيل ، وابنُ حبَّانَ أوسعُ خَطْواً في مثل هذا التوثيق من النسائي .

الملاحظة الثامنة عشرة

عدمُ التمييز بينَ مشايخ الإمام أحمد ، وعدمُ معرفتهم

(مثال) : الحديث رقم (٥٦) : في حديث : «حدثنا أبو كامل ، حدثنا أبو عوانة ، حدثنا عثمانُ ابنُ أبي زُرعةَ . . .» فقالَ المحقّقُ : «إسنادهُ صحيحٌ» أبو كامل إن كانَ هو مُظَفَّرَ بن مدرك المعروف برواية أحمد عنه فإنَّ أحداً لم يذكُر له رواية عن أبي عَوانة ، وإنْ كانَ فُضَيلَ بن حسين الجحدريَّ المعروفَ بالرواية عن أبي عوانةَ ، فإنَّ أحداً لم يذكر لأحمد روايةً عنه . يبقى هناك احتمالٌ ثالث وهو أن يكونَ هذا الحديث من زيادات عبدالله بن أحمد ، فعندها يكونُ أبو كامل : هو الجَحْدريَّ ، فإنَّ عبدَالله بن أحمد روَى عنه ، لكنَّ النُّسَخَ التي بينَ أيدينا لم تُشر إلى أنَّ هذا الحديث من زياداته ، والله تعالى أعلم» .

قلت : وهذه الاحتمالاتُ بُعْدٌ من المُحَقِّق ، فأبو كامل لا شكَّ : هومُظَفَّر بن مدرك ، لأسباب :

الأول : أنَّ المشهور في «المسند» بأبي كامل ، هو مُظَفَّر بن مُدْرِك البغدادي فقط ، فأينما ذُكِرَ أبو كامل فهو المرادُ في المسند ، وقد روَى له أحمد في «مسنده» أكثرَ من مئتي حديث .

الثاني : ليس في «المسند» حديثٌ واحدٌ يرويه أحمد عن فُضيل بن حسين الجحدري ، ويبعدُ أنه يروي عنه أصلاً ، فإنَّه من أقرانه ، والإمام أحمد أصلاً يروي عن المتقدمين ، ويندرُ أن يرويَ عن أقرانه .

الثالث : أنَّ الحديث الذي يلي هذا الحديث يرويه أيضاً أحمد عن أبي كامل ، ولا يمكن أن يكون غيرَ مظفر بن مدرك ، ومن عادة أحمد في «مسنده» أنه يروي عن الشيخ أحاديث متتابعة ، وهذان حديثان متتابعان باسم شيخٍ واحد هو أبو كامل ، الثاني منهما لا يحتمل غير مظفر ، فالأولُ إذن مع تلك القرائنِ السابقة مثلُه .

الرابع : أنَّ كتب الرجال ما حَوَتْ كُلَّ شيءٍ من حيثُ المشايخُ والتلاميذ ، وإنَّ ما يذكرونه تمثيلُ على الطبقة ، فيذكرون أقدم من يروي عنه وأقدم من روى هو عنه . فلمَّا جاءَ المتأخرون كالمزِّي وحاولَ الجمعَ استوعَبَ جهدَه ما رآهُ في كتب الرجال وما وَجَدَ في الكتبِ الستة ، وفوائد متناثرة من كتب الحديث ، والإحاطةُ بمثل هذا شبهُ متعذِّرٍ ، فلا يعني عدم وجود الشيخ أو التلميذ في «تهذيب الكمال»

أنه لا يصحُّ أن يكونَ شيخه أو تلميذه إذا كان من طبقة المذكورين .

الملاحظة التاسعة عشر

إغفالُه التخريجَ بأكمله وتقديمُ بعضه في غير موضعه

(مثال) : الحديث رقم (٦١) من طريق يزيد بن زُريع ، عن يونس بن عُبيد ، عن حُميد بن هلال ، عن عبدالله بن مُطَرِّف بن الشِّخِّير ، عن أبي بَرْزَة .

قلت : لم يذكر في تخريجه شيئاً معَ أنَّه أخرجه أبو داود (٤٣٦٣) ، والبَزَّارُ (٤٩) ، والنَّسائي ٧/ ١١٠ - ١١١ ، وأبو يعلى (٧٩) من طرق عن يزيد بن زُريع .

فقدَّم بعضَ هذا التخريج عند الحديث رقم (٥٤) ، وكانَ الأولى أن يُذكر هُنا على منهجه .

وفي الإسناد خلافٌ لم يذكُر ، انظر «علل الدارقطني» ١/ ٢٣٦ -٢٣٨ .

(مثال آخر) : الحديث رقم (٧٦) من طريق يونس ، عن الزهري . . . فقد ضُمَّ تخريجُ هذه الطريق إلى تخريج الحديث رقم (٥٧) .

الملاحظة العشرون

تصحيحُه أسانيدَ فيها انقطاعٌ أو عللٌ أخرى

(مثال) : الحديث رقم (١٢) من طريق ابنِ أبي عَروبةَ ، عن أبي التَّيَّاح ، عن المغيرةِ بن سُبيعٍ . . . فقال المحقق : إسنادهُ صحيح .

قلت : قال البَزَّارُ : ١/ ١٩٩ : وابن أبي عروبة لم يسمع من أبي التياح ، إنَّما يُقال : سمعه من ابنِ شَوْذَبٍ ، عن أبي التيَّاحِ .

الملاحظة الحادية والعشرون

توهُّمة في بعض الأسماء ، فقلبها إلى أسماء أُخرى

(مثال) : الحديث رقم (٧٤) . قالَ المحققُ : « وأخرجه البخاري (٥١٢٩) من طريق هشام الدَّسْتَوائيِّ ، عن معمر ، به» .

قلت : الذي عند البخاري «هشام » دون نسبة ، وهو ابن يوسف الصنعاني ، وهو مشهورٌ في الرواية عن معمر ، وبلديِّه!! .

الملاحظة الثانية والعشرون

عدمُ تنبُّهه إلى تدليس بعض الرواة ، والحكم على الحديث بصحة الإسناد

(مثال) : الحديث رقم (٧٧) فيه عنعنة الأعمش ، وكذا في جميع المصادر المذكورة . ولم يُنبِّهْ .

الملاحظة الثالثة والعشرون

عدمُ تَنَبُّهه للأسانيد التي تُعلُّ أُخرى ، فيحسِّن

الإسناد أو يُصححه دونَ أيِّ اعتبارات لعلَله

(مثال) : الحديث رقم (٧٩) من طريق محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هُريرة ، أنَّ فاطمةَ جاءَت أبا بكر وعمر . . .

فقال المحقِّقُ : إسنادُه حَسَنٌ .

قلتُ : مع أنه رواه سابقاً برقم (٦٠) ليس فيه أبو هُريرة ، أي : مرسل . إلاَّ أنه حسَّنَ إسنادَه هُنا ، وهذا وهمٌ ، لأنَّ الرواةَ من طريق محمد بن عمرو في الإرسال أقوى وأشهر ، لذا قال الدارقطني في «العلل» ١/ ٢١٩ :

والصحيحُ من هذا الحديث المرسلُ ، لكثرة مَنْ رواه من الحفاظ عن محمد بن عمرو مرسلاً .

وهناك ملاحظاتٌ أخرى ضمن مسند أبي بكر رأيتُ أن لا أُكثِر بإثارتها لأنَّها تحتاج شرحاً وبياناً مطوَّلاً ، فآثرتُ أن أذكُرَ ظواهرَ من التخريج دون أن أدخُلَ إلى عمق الفكرة . . .

فأرجو مما تقدَّمَ أنْ يستفيدَ الباحثون لإكمال تحقيقهم في أفضل صورة ، وأن لا يَرَوْا أنَّ في تعقُّبهم إنقاصاً لشأنهم ، وإنَّما الوصيَّةُ والتناصُحُ ، وما منْ أحد يكمُلُ عملُه .

الفصل الرابع

نقلُ موافقاتِ الذهبي لتصحيحات الحاكم في المستدرك

ومّا يؤاخَذُ المحققُ أيضاً أنّه شارك غيرَه من كتاب العصر المعتنين بعلم الحديث ، في نقلِ موافقاتِ الذهبيِّ لتصحيحاتِ الحاكم (٥٤) و(٦٨) ، إذ لا تكادُ تجدُ ذكرَ الحاكم إلاّ وموافقةُ الذهبيِّ معَه» .

ظَنُّوا أنَّ الحديث إذا ذكره الحاكمُ في «مستدركه» ، وتكلَّمَ عليه الحاكم صحَّةً أو ضَعْفاً ، ونقلَه بتمامه أو مختصراً الذهبيُّ في مختصرِه للمستدرك ، فإنّما هذا يعني أن الذهبيَّ أقرّه في حكمه ما لم يُعَقِّبْ عليه !!

واستقرّت هذه القاعدةُ في الأذهان حتى تناولَ المعاصرونَ الذهبيَّ بالتجريح وقلّةِ الفَهْم وقلّةِ التحقيق ، بل صارَ هو المسؤولَ عن «المستدرك» وهو الإمامُ الحافظ ، الذي نَقَّبَ عن أحاديث المستدرك حديثاً حديثاً ، فرَدَّ ما أخطأه الحاكمُ ، وسكت وأقَرَّ ما نَقَلَ عنه دون اعتراضٍ منه عليه .

فامتلأت الكتبُ بذكرِ أوهامِ الذهبيِّ ، وكانَ منها كتبُ الأستاذ شعيب ، وجاوزت الحَدَّ في كتبِ الشيخ الألباني ، فتعقَّبه بحدَّةٍ ، ونالَ منه ظانّاً صحةَ قاعدته ، فكان مما قال :

في «غاية المرام» (٢٧) : «قلتُ : فلمَ إذَنْ وافقَ الحاكم على تصحيح إسنادِه؟! وكم له من مثلِ هذه الموافقاتِ الصادرةِ عن قلة نَظَرٍ وتحقيق» .

وفيه (١٨) : « وقال الحاكم : صحيح ، ووافقه الذهبيُّ ، وذلك منه تَسَرُّعٌ وقلةُ تحقيق» .

لذا أقول :

إنَّ نسبةَ هذه الموافقات للإمام الذهبي فيها إجحافٌ كبيرٌ في حَقّه - رحمه الله - واتهامٌ في غير محلّه ، ولو أمعنَ النظرَ - مَنْ ينقُلُها - من كتابه «تلخيص المستدرك» لعلمَ أنَّ ما فيه من الأخطاء الفادحات لا يمكن أن يتعمَّدها الذهبيُّ أو يغفُلَ عنها .

وصحيحُ هذه المسألة : أنَّ الذهبيَّ لَخَّصَ كتاب «المستدرك» كما لَخَّصَ غيرَه من الكتب ، ونَشطَ في بعضِ الأحايين أن يتعقَّبه ، وتركَ مجملَها على ماهي عليه من رأي صاحبها ، وليس ما ينقلُه من

أصلِ الكتاب من رأي ملخِّصه الذهبيِّ ، ولتفصيل ذلك نَعْرِضُ ما يأتي :

أولاً - اشتهر الإمامُ محمدُ بنُ أحمد بن عثمان الذَّهَبِيُّ بتدوين المختصرات والتهذيبات لكتب سبقَتْهُ ، فكانَ له في هذا الباب مكتبةٌ كبيرةٌ ، وأغلبُ تلك الكتب ؛ الظاهرُ أنَّه لخَّصها في مُقْتَبَلِ العمر في طلبِ العلم ، ولعلَّ سببَ الإكثار منها أنَّه ما كانَ يملكُ أو يستطيع امتلاكَ النُّسَخِ بطولها ، فحاولَ أن يختصرَ على نفسه الوقتَ ، وعلى غيرِه الجُهد ، فبذَلَ في اختصار الكتب الكبار ما استفادَ منه بعدُ في تصنيفاته الموسوعية ، فنقَلَ منها إلى كتبه على طريقته في التلخيص ، وانتقى منها في مسائل وتراجم عرضَها . . . وكانَ بعضُ هذه المختصرات مبذولاً لذاتها ، فإنَّ التلخيص فيه زيادةُ فوائد ومحاسن وترتيب وتكميل ، فآثرَ أن يختصرَ أصلَها ويزيدَ عليها من الفوائد التي عثَرَ عليها في كتب ذاك الاختصاص .

ولو أردتُ أن أعُدَّ مختصراته في هذين المجالين ، لكانَ منها نحوُ ستِّين كتاباً ، طُبِعَ منها «**تجريد أسماء الصحابة**» الذي اختصرَ فيه «**أسد الغابة في معرفة الصحابة**» لعز الدين ابن الأثير - و«**ترتيب الموضوعات**» لابن الجوزي - و«**الكاشف في معرفة مَنْ له رواية في الكتب الستة**» اختصره من «**تهذيب الكمال**» مقتصراً على مَن له رواية في الكتب الستة - «**والمختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ ابن الدبيثي**» - و«**مختصر كتاب المستدرك على الصحيحين للحاكم**» - و«**المقتنى في سرد الكُنى**» وهو مختصر «**الكنى**» لأبي أحمدَ الحاكمِ - و«**المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهلِ الرفض والاعتزال**» وهو مختصرُ كتاب شيخه ابن تيمية «**منهاج السنة**» - و«**مهذَّب السُّنَن الكُبرى للبيهقيِّ**» .

ثانياً : نلاحظ همة الحافظ الذهبي في اختصار الكتب - ولا سيَّما الكتب الحديثية - لم تكن ظاهرةً للتعليق في كُلِّ مكانٍ احتاجَ أن يُعَلِّقَ عليه ، وإنَّما كانَ يوردُ تعليقاته حسبَ الاستطاعة والاجتهاد والنشاط ، فمرةً ينشط للتعليق ، ويترك أُخرى ، إلاَّ أنَّا نلاحظ أن بدايات كتبه المختصرة فيها عناية من حيثُ التتبعُ أكثرُ من غيرها .

ومما يَدلُّ على أنَّ الذهبيَّ لم يكن ليبذُلَ جهدَه بتتبعٍ في كل حديث ، ما جاءَ في مقدمة «**المهذب في اختصار السنن الكبير**» له ، قال :

«لم أختصرْ من أحاديث الكتاب شيئاً ، بل اختصرتُ الأسانيد . . . فأمَّا متونُه فأتيتُ بها إلاَّ في مواضعَ قليلة جداً من المكرر قد أحذفُها إذا قَرُبَ البابُ من الباب ، وآتي ببعضِ المتن ، وقد تكلَّمت على كثير من الأسانيد بحسب اجتهادي ، والله الموفقُ . وقد رمزتُ على الحديث بمن خَرَّجَه من الأئمة الستة . . ، ولم أُتمم هذا ، فإنْ فسحَ اللهُ في الأجل طالعتُ عليه الأطراف لشيخنا أبي الحجاج الحافظ إنْ شاءالله . . .» .

قلتُ : والذي يبدو أنَّ التقديم لمختصر السنن كانَ في أثناء العمل أو أواخره وعند الانتهاء منه ، لأنَّه يصفُ العمل دقيقاً من حيثُ تصرُّف به ، ثم يذكُرُ ما كانَ منه ، وما بودِّه أن يكونَ لأنَّه لم يتمَّه من حيثُ ذاك الجانبُ . وممَّا يؤيِّدُ هذا أن الناسخَ يقول : «هذه النسخة وُجِدَ بطرة الأصل بعد العنوان ما نصُّه» فذكر المقدمة ، وهذا يدلُّ أنَّها أُلحقت إلحاقاً بها .

ومُلِئَ الكتابُ بأقوال الذهبيِّ عقبَ كثيرٍ من الأحاديث إلاَّ أنه لم يكنْ يستقصيها ، وما فهِمَ أحدٌ من هذا أنَّ ما سكتَ عنه الذهبيُّ وهو في الأصل ومختصره : إقرارٌ منه له ، أو موافقةٌ ، ولا نُقِلَ ذلك . إلاَّ أن يكونَ مَّا تعقَّبَ .

ثالثاً : وحالُ «المستدرك» قريبٌ من «السنن الكبرى» ، إلاَّ أنَّ الأحاديث فيه معلَّقٌ عليها ما كانَ صحيحاً أو على شرط الشيخين أو أحدهما أو نحو ذلك ؛ لموضوعه . فإذا أرادَ أحدٌ تلخيصَه فلا بُدَّ إذَنْ من نقلِ رأي الحاكم في كُلِّ حديث ، فيذكر الحديث ، ثم يذكر كلام الحاكم عليه ، وإلاَّ فَقَدَ الكتابُ قيمتَه العلمية ، وما عادَ لسرْدِ أحاديثه أيةُ فائدة!!

وهذا ما فَعَلَ الذهبيُّ في «تلخيص المستدرك» فقد كان يحذفُ مبتدأ إسناده ، ثم يأتي بالمتن ، وكلام الحاكم عليه مختصراً ، وأحياناً كانَ يتعقَّبُه ، وليس في كُلِّ شيءٍ ، ولو تعقَّبَه في كُلِّ شيءٍ لحَصَّلَ منه شيئاً كثيراً .

رابعاً : لم يُقَدِّم للكتاب بمقدمة حتى نَستطيعَ أن نحكُمَ من خلالها على منهجية الذهبيِّ في تلخيصه له ، وإنَّما نُرَجِّحُ أنَّ أحدَهم زادَ على النسخة هذه العبارة : «هذا ما لَخَّصَ محمد بن أحمد بن عثمان ابن الذهبيِّ من كتاب المستدرك على الصحيحين للحافظ أبي عبدالله الحاكم رحمه الله ، فأتى بالمتون وعَلَّقَ الأسانيد وتكلَّمَ عليها» .

وأيَّاً كان صاحبُها ، فإنَّها لا تدُلُّ أنَّ الذهبيَّ أرادَ أنْ يتعقَّبَ الحاكم في كُلِّ أحاديثه ، إذْ قولُه «فأتى بالمتون وعَلَّقَ الأسانيد» لا يعدو أنه الاختصار ، إلاَّ أنَّه اختصارٌ ناقصٌ ، فأين كلامُ الحاكم عليها ؟ وهي العبارةُ الأخيرةُ «وتكلَّمَ عليها» إذْ هو تتمةُ الاختصار . وقد يرادُ به أنه عَلَّقَ عليها حسبَ النشاط والاجتهاد .

والذي جعلني أُرَجِّحُ أنَّ هذه العبارةَ (المقدِّمة) ليست من الذهبي ، أنَّها على خلاف ما يذكُرُ في مختصراته الأخرى ، ففيها بيانٌ واضحٌ أنَّه فعلَ كذا وكذا بصيغة المتكلِّم ، أمَّا هُنا فبصيغة الغائب في جُمَلِ العبارة كُلِّها .

وبكُلِّ حالٍ فليس في المقدمة أيُّ دليلٍ أنَّه تعقَّبَ الحاكمَ في كُلِّ شيءٍ ، فما سكت عنه فهو

مُقرٌّ له فيه وموافق ، وما تعقَّبه فمردودٌ ونحوُه ؟!

خامساً : ومِمّا يَدُلُّ أنّه لا يعني الموافقةَ للحاكم ، وإنّما يريدُ الاختصارَ فقط ، أنّه ينقُلُ عبارةَ الحاكم مختصرةً حينَ السكوت ، وحينَ التعقُّب . وهذا يَدُلُّ أنّه مختصرٌ للكتاب بما فيه من رأيٍ صحيحٍ أو باطلٍ ، فإنْ رأى حينَ الاختصار شيئاً لفتَ نظرَه مما يضعفُ ، نَبَّهَ عليه .

سادساً : وقد صَرَّح بهذا الذهبيُّ نفسُه في «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ١٧٦ في ترجمة الحاكم ، فبيَّنَ أنَّه لم يتعقَّب الحاكمَ في كُلِّ شيء ، فقال بعدَ أنْ فصَّلَ في حال المستدرك ، وأنَّ فيه كثيراً من المناكير والعجائب ، قال :«وبكُلِّ حال فهو كتابٌ مفيدٌ قد اختصرتُه ويُعْوِزُ عملاً وتحريراً» .

فأيُّ عبارةٍ أوضحُ من صاحبِ المختصر ، الذي يُفيدُ أنه لم يتعقَّب الحاكم في كُلِّ شيءٍ ، ومِنْ ثَمَّ فما سكتَ عنه ونقلَ فيه عبارةَ الحاكم ، لا يعني أنَّ الذهبيَّ يوافقه عليها .

سابعاً : وهؤلاء العلماءُ الذين جاؤوا في عصرِ الذهبيِّ أو بعدَه إلى نحو مئتين وخمسين سنة من وفاته لم يَقُلْ أحدٌ منهم غيرَ الذين فهمناه من عبارته السالفة الذِّكْر ، لم يَدَّعِ أحدٌ منهم أنَّ الذهبيَّ وافقَ الحاكمَ في تصحيحِ حديث ، معَ اطلاعهم على كتاب الذهبيِّ ، لأنَّهم كانوا ينقلون منه تعقُّباته دونَ أي أدنى إشارةٍ إلى احتمالِ وجودِ موافقةٍ للحاكم في الأحاديثِ التي لم يُتَعَقَّبْ فيها .

ثامناً : فهذا الزَّركشيُّ المتوفَّى سنة (٧٩٤) كانَ ينقُلُ من كتب الإمام الذهبيِّ ، فنقلَ مثلاً في كتابه «المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر» :

فقال ص ٨٠ : «هو وإن ضَعَّفه الجمهورُ فقد وثَّقه الحاكم ، وقالَ الذهبيُّ في «الميزان» : قوَّاه الحاكم وحدَه ولم يُصبْ» .

وقال ص ٨٧ عقبَ حديث عند البيهقي في «**السنن الكبرى**» : «وقال الذهبي في مختصره : سنده جيِّد» .

وقال ص ١٥٩ : وقال الذهبيُّ في «**مختصر السنن**» : محمد بن زُرارة لا يُعرفُ ولم أَرَه في الضعفاء» .

وقال ص ٢١٨ : «وقال الحافظ شمسُ الدين الذهبيّ : لم أظفر له بسند» .

قلت : فهو ينقُلُ عنه في «مختصر سنن البيهقي » وغيره ، أي : على إطلاعٍ بكتب الذهبيِّ ، فإنَّا ما رأيناه ينقُلُ فيما ذكرَ في كتابه ، عن سنن البيهقي ، ويذكر قولاً له ، موافقةَ الذهبيِّ له في قوله ، معَ نقلِ الذهبي لقوله في «مختصره»!!

فإذا كانَ الزركشيُّ ينقُلُ في كتبه كثيراً عن «المستدرك» للحاكم، وينقُلُ منه أقوالَه عقبَ الأحاديث، كما في ص ١٠٢، ١٠٤، ١٢٠ ... قبلُ وبعدُ، فلماذا - وهو الحريصُ على نقد الحديث وبيانه وتصحيحه، ونقله عن الحافظ الذهبي من كتبه في تعقُّبه - فلماذا لا يذكُرُ موافقةَ الذهبيِّ له في تصحيحه لو كانَ ممن يعتقدُ أنَّ الذهبيَّ وافقه في أحكامه التي لم يتعقَّبها!!

ولا ننسى أنَّ بدرَ الدين محمد بن بهادر الزركشيَّ المولود سنة (٧٤٥) كانَ قد تخرَّجَ على تلامذة الحافظ الذهبي، فاستمدَّ معرفتَه من الحافظ ابن كثير، الذي كانَ على صلة بالذهبي يستفيدُ منه ويتعلم وينقُل، فلو كانَ هذا معلوماً عن الذهبيِّ أنَّه وافقَ الحاكم فيما لم يتعقَّبْهُ به، لأكثرَ منه الزركشيُّ وأمثالُه من عُلماء العصرِ الذين كانوا حريصين على الاستمداد من موارد الذهبي وعلومه، بدليل أنَّهم ينقُلون كلامَه في كتبه، ولا سيَّما مختصراته كمختصر سنن البيهقي.

تاسعاً: فهذا مثلاً سراجُ الدين عمرُ بن عليٍّ المعروف بابن الملقِّن، المتوفى سنة (٨٠٤)، ألَّفَ كتاباً جَمَعَ فيه تَعَقُّبات الذهبي على الحاكم في مختصره عليه، فلم يُشِرْ من قريب أو بعيد أنَّ ما خلا هذه الأحاديث التي ذكرَها، وافقَ الذهبيُّ فيها الحاكمَ، معَ العلمِ أنَّ أحكام الحاكم منقولةٌ عند الذهبي في مختصره، ولا ادَّعاهُ!!

عاشراً: بل هذا الحافظُ ابنُ حجر المتوفى سنة (٨٥٢) يحرصُ جداً أنْ ينقُلَ في كتبه، ولا سيَّما في الرجال، عن شيخ شيوخه الحافظ الذهبيِّ، وكتابُه «التهذيب» مثلاً شاهدٌ على نقله ما يحتاجُ من رأي.

وقد كانَ الحافظ ابنُ حَجَرٍ رحمه الله على اطلاعٍ بعملِ الحافظ الذهبي في تلخيصه للمستدرك، بدليل أنَّه كانَ ينقلُ تعقُّباته على الحاكم في «تلخيصه».

فقال مثلاً في «تهذيب التهذيب» ١/ ١١٤: «وأوردَ الحاكم في «المستدرك» من حديثه عن الحكم حديثاً، وتعقَّبه الذهبيُّ في مختصره بأنَّه لم يُدركْه».

وقال فيه ١/ ٣٤٠: «ومن خطِّ الذهبي في تلخيص المستدرك: ليس بالقويّ».

وقال في «لسان الميزان» ٢/ ٤٤١: «وأخرجَ حديثَه الحاكمُ في الفتن من مستدركه، وتعقَّبه المؤلِّفُ في تلخيصه فقال: رافع كذا». قلت: هو في «تلخيص المستدرك» ٤/ ٤٤٣: رافع مجهول.

وقال فيه ٥/ ٣٧٩: «وذكر الذهبي في تلخيص المستدرك حديث محمد هذا عن إسحاق بن الفرات، عن الليث، عن نافع، عن ابن عُمَرَ في رَدِّ اليمين على الطالب، فقال: لا أعرفُ محمداً هذا

وأخشى أن يكونَ الحديثُ باطلاً» قلت : وهو في «تلخيص المستدرك» ٤/ ١٠٠ .

فهذه النقولُ وغيرُها تدلُّ أنَّه كانَ على علمٍ بالتلخيص ورأيِ الذهبي في أحاديث الحاكم ، فإذا كانَ الحافظُ ابنُ حجر ذاكَ الحريصَ على نقلِ كلامِ الذهبي ، فلماذا لم ينقُل عنه نقلاً واحداً يَدُلُّ أنَّه وافقَ الحاكم في تصحيحه ، معَ أنَّ ابن حجر كثيرا لإيراد لأحاديث الحاكم ، ويُعَقِّبُها بكلامه ، فلَمْ نَجدْ قولاً يَدُلُّ أنَّ الذَّهبيَّ تابعَ الحاكم في تصحيحه ووافقه عليه . فلو كانَ تلخيصُ الذهبيَّ إقراراً لأحكامِ الحاكم ، ما تَوانى ابنُ حجر أو غيرُه لحظةً أن يُنَبِّه أنَّ الذهبيَّ ممن صحَّحَ الحديث ، خاصةً أنَّ ابنَ حجر نفسَه اعترضَ بعضَ أحكامِ الحاكم متعقِّباً عليه كما في «اللسان» ، و«تلخيص الحبير» .

حادي عشر : وينضَمُّ إلى أولئك السخاويُّ المتوفَّى سنة (٩٠٢) ، فإنَّه إذا أوردَ أحاديثَ الحاكم من «المستدرك» ذكرَ أقوالَ الحاكم فيها ، ولم يذكُر في حديث واحد أنَّ الذَّهبيَّ وافقَ الحاكم فيه .

في حين يذكُر تعقبات الذهبي عليه في «تلخيصه» :

مثالُ ذلك : ما قالَ في «المقاصد الحسنة» (٥٧٨) ، فإنه بعد أن ذكر حديثَ الحاكم ، وقولَه فيه : صحيحٌ ولم يخرجاه . . . وذكرَغيرَه كشواهد ، قالَ :«كلُّها ضعيفة ، بل جَنَحَ الذهبيُّ إلى الحكمِ عليه بالوضع» .

قلت : وهذا عينُ تعقيب الذهبي على الحاكم في «تلخيصه» ٣/ ١٢٤ .

وكذا ينقُلُ في كتبه تعقبات الذهبي في ملخصاته ، كما قالَ في «الفتاوى الحديثيه» ١/ ١٧٠ : « وقال الذهبي في مختصره لسنن الدراقطني : إسناده ليِّن» .

فإذاً كانَ على علمٍ بهذه الملخَّصات التي أنشأها الذهبي ، وعلى علمٍ بمنهجه وأقواله فيها ، ومعَ هذا فإنَّه لم يوردْ حديثاً واحداً ذكرَ فيه الذهبيُّ موافقاً للحاكم في حكمه ، وما ذاكَ إلاَّ أنَّ الذهبيَّ مختصرٌ . لا متعقِّبٌ في كُلِّ شيءٍ ، وإنْ كانَ يلوحُ له الشيءُ بعد الشيء فيتعقَّبُه .

فهذه الأمثلةُ في كتب السخاوي كثيرة : أعني تخريجَه من الحاكم ونقلَه قولَه ، كما في «المقاصد» (٥٢٢) ، فقد قالَ السخاويُّ : «صحَّحه الحاكم على شرط مسلم» .

قلتُ : وهو في «المستدرك» ٣/ ٥٢ ، وهو على طريقة القوم المتأخرين : «سكوته ونقلُه كلامَ الحاكم إقرارٌ له» .

لكنَّا لا نجدُ معَ ذلك السخاويَّ يسلُكُ هذا المسلكَ ، ممَّا يدُلُّ أنَّه ليس بإقرار ولا موافقة .

ثاني عشر : وهذا السيوطيُّ أيضاً المتوفى سنة (٩١١) على كثرة كتبه ، ونقله عن كتب الحاكم

والذهبي ، لم ينقلْ نقلاً واحداً قالَ فيه : إنَّ الذهبيَّ وافقَ الحاكم في تصحيح حديث . فسلَكَ بذلك مسلَكَ مَنْ تقدَّمَه ، ولكنْ إذا جاءَ في حديث أخرجه الحاكم تعقُّبٌ للذهبي عليه ، أوردَه وبيَّنَه .

ومن الأمثلة على ذلك - وهي كثيرة - الأرقام الآتيه من «كنز العمال» الذي هو جمعٌ بينَ «الجامع الصغير وزيادته والجامع الكبير» جميعُها للسيوطي ، و«الكنز» للتقي الهندي .

رقم (٣١١٣٢) قال : «طب ، ك وتُعُقِّبَ عن عبادة بن الصامت» . قلت : وهو عند الحاكم ٤/ ٤١٨ - ٤١٩ ، وصحَّحه على شرط الشيخين ، وتعقَّبه الذهبيُّ بقوله : إسنادهُ مظلم .

رقم (٣١١٤٧) قال : «ك وتُعُقِّبَ عن حُذيفة» . قلت : وكالذي سبق عند الحاكم ٤/ ٥٢٤ .

رقم (٣١١٤٨) قال : «ك وتُعُقِّبَ عن ابن عمر» . قلت : وهو كذلك في «المستدرك وملخَّصه» ٤/٥٠٧ - ٥٠٨ .

رقم (٣١٧٢٩) قال : «ع ، طب ، ك ، وتُعُقِّبَ ، ق . .» . قلت : وهو كذلك في «المستدرك وملخَّصه» ٤/ ٤٨١ .

إذن هو على اطلاع على كتاب الذهبيِّ ، فلماذا كانَ حريصاً على نقله الاعتراضات منه على الحاكم ، ولم يكن حريصاً على ذكرِ موافقاته لأحكامه ، لماذا؟! لأنَّه لا يعتقدُ ولا يفهَمُ أنَّ ما نقلَ ولَخَّصَ الذهبيُّ في كتابه عن الحاكم ذاكراً قولَه دون تعقيب ، لا يَفْهَمُ أنَّ مثلَ هذا إقرارٌ وموافقةٌ ، وإلاَّ ما توانى عن ذكره وهو الجمَّاعةُ الذي يَحْرِصُ أن ينقُلَ في كتبه أقوالَ الذهبيِّ .

ثالثَ عشرَ : وهذا ابنُ عراق الكنانيُّ المتوفَّى سنة (٩٦٣) يحرصُ أن ينقُلَ في كتابه « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة» أقوالَ الذهبيِّ في كتبه وملخصاته .

فمن ذلك قولُه ١/ ٢٠٦ : «أخرجه الحاكم في المستدرك وقال : إسنادُه حسن ، والمتنُ غريب . قلتُ (القائل ابنُ عراق) : تعقَّبَه الذهبيُّ في تلخيص المستدرك ، بأنَّ عيسى متَّهَمٌ واللهُ أعلم» .

قلت : وقد أخرجَ أحاديث كثيرة في كتابه عن الحاكم في «مستدركه» ، إلاَّ أنَّه لم يُشر - وهو الحريصُ - إلى موافقة واحدة للذهبي ، وهو في صَدَد الردِّ على الحاكم أو نقلِ كلامه .

رابعَ عشرَ : جميعُ هؤلاء نصُّوا في كتبهم بيانَ التعقُّبات ، خصصناهُم بالذِّكْرِ ، لأنَّهم نقلوا من «تلخيص المستدرك» أو ملخصاته الأخرى ، ولم يذكروا - ولو إشارةً - موافقةً من الذهبيِّ للحاكم . وجميعُ تلك الطبقة من العلماء على مدار قرنين ونصف بعد الذهبي ممن نقلَ عنه لم يجرؤ أحدٌ أن يُعْلنَ مثلَ هذه الدَّعْوى .

ولو أردتُ أنْ أجمعَ العلماءَ الذين ساروا على منوالهم في نَقْلِ تعقُّباتِ الذهبيِّ دونَ موافقاته مع توفُّرِ الدواعي لذلك ، لطالَ السَّرْدُ ، منهم الحافظ العراقي المتوفى سنة (٨٠٦) في «التقييد والإيضاح» ص ١٧ -١٨ . . . ومنهم متأخرون لا حاجةَ لنا في إيرادهم .

خامس عشر : إذا كانَ أعلمُ الناس بالذهبيِّ لم يستند إلى شيء يُسَمَّى «الموافقات» من الذهبي للحاكم ، فمن أينَ جاءَت هذه التُّهمة ، ومَنِ الذي ألصقَها بالذهبيِّ خطأً ، فسارَ الناس وراءَه ، وقلَّده المُقلِّدون!!

لم أجدْ أحداً أسبقَ إلى هذه الفكرة من المُناوي المتوفى سنة(١٠٣١) صاحب «فيض القدير» ، فإنَّه أولُ مَنِ ابتدعَ موافقات الذهبي للحاكم في مستدركه ، كما في الأحاديث المرقمة عنده في «فيضه» (٥) ، (٣٢) ، (٨٩) . . . . وقسْ عليها ، فإنَّه يقولُ فيها بعد ذكر الحاكم :

«وقال : على شرطهما وأقرَّه الذهبيُّ» .

وقال : «قال الحاكم : صحيح ، وأقرَّه الذهبيُّ في التلخيص معَ أنَّ زافراً أوردَه هو وغيرُه في الضعفاء . . .» .

ولقد كانَ الأمر سَهْلاً أنْ يُرَدَّ هذا على المُناوي إنْ كانَ هو الذي يقول بهذا فقط ، إلاَّ أنَّ فُشُوَّ الداء عبْرَ قرونٍ ، يزيدُه تمكُّناً وقوةً ، فإذا بنا الآن أمامَ علماءَ كثيرين ، بل إجماعٍ لا يُرَدُّ ، في أنَّ ما نَقَلَ الذهبيُّ عن الحاكم دونَ تعقُّبٍ يُعَدُّ إقراراً ، فاضطُررنا أنْ نوسِّعَ المسألةَ قليلاً ، لعلَّ في إيراد الدليل تلوَ الآخر ما يزحزحهُم عن قاعدتهم تلك التي ترسَّخت في أذهانهم .

والمناوي- إذْ يأتي بمثلِ هذا التطبيق- لا يُعَدُّ في المتمكنين الذين يُشارُ لهم في هذا العلم ، بل عُدَّت عليه الأوهامُ في «فيضه» كثيراً ، وهو أقلُّ مِنْ أنْ يُعَدَّ معَ السخاويِّ وأمثاله نظيراً ، فكيف بمن هو أعلى شأناً منه ؟!

ولا يعني هذا أنَّ كُلَّ مَنْ جاءَ بعدَ المناوي سارَ على منواله ، بل تلقَّفَها دَعْوَى منه غيرُ واحدٍ ، كالعزيزيِّ المتوفَّى سنة (١٠٧٠) الذي شرح الجامع الصغير مشابهاً فيه المناويَّ ، وسمَّاه : «السراج المنير» ، فقد ادَّعاها ملبِّياً دونَ أن يكونَ منه تفكيرٌ فيها .

فتلقَّتَ الناسُ إليها ، وعلَّقُوها في كتبهم ، كالشيخ أحمد شاكر المولود سنة (١٣٠٩) ، والشيخ ظفر أحمد التهانوي المولود سنة (١٣١٠) ، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، والأستاذ شعيب الأرنؤوط . . . وكأنَّ سببَ انتشار هذه الظاهرة في هذه الآونة أنَّ

«المستدرك» طُبِعَ في هذه الفترة مقيداً في هامشه «تلخيص المستدرك» للذهبي . فوجودُ القاعدة عند المناوي ، ثم العزيزي (وكان قد نبّه عليها عنده التهانوي في قواعد في علوم الحديث ٧١) أدّى بهؤلاء وقد طُبِعَ التلخيص مع المستدرك أن يُشابهوا من فَتَحَ الباب .

ولم ألاحظ هذه الظاهرةَ عند العجلوني ، والشوكاني ، والصنعاني ، والزَّبيديّ ، والمعلّمي اليماني في آخرين ممن بعدَ المناوي ولا وجدتُه عند القسطلاّني المتوفى (٩٢٣) ، وعند ابن حَجَرٍ الهَيْتَمي (٩٧٤) ، . . . .

سادسَ عشرَ : نلخص مما سبق أنَّ ظاهرةَ الموافقة والمتابعة من الذهبيِّ للحاكم ، ابتدعَها المُناوي ، وليس له دليلٌ في التمسُّك بها ، وتابعَه معاصرون ، فأشهروا المُغالطةَ وأيَّدوها بمتابعاتهم!!

والمنصفُ الذي يُقَلِّبُ صفحات «تلخيص المستدرك» يجدُ حقاً أنَّ نَفَسَ الذهبيِّ فيه متباينٌ ، فمرةً تجدُه يتصيَّدُ بتعقباته ، ومرةً يتركُ التعليقَ ، فلا يكادُ يلقي له بالاً ، إلاَّ ما مَرَّ عليه من الواضحات ، فينبِّهُ .

وقد تَرَكَ من التعليق أكثرَ مِمَّا عَلَّقَ ، أو كثيراً من الأحاديث المضعفة التي لا تخفى عليه لو بحثَها أو راجعَها في كتب الرجال ، أو كتابه «ميزان الاعتدال» الذي أُرَجِّحُ أنَّه أَلَّفَ بعدَه .

فلا يُظَنُّ به الجهلُ وقد نَبَّهَ في أواخر كتبه «السِّيَر» كما مَرَّ ، أنَّه لم يتعقَّب الحاكم في كُلِّ شيء ، وإنَّما هي ما علق بالنفس ، وحسب النشاط : فأتى بأشياء ، وتركَ أشياء!!

بل لقد نَبَّه في «السِّير» ١٧/ ١٧٥ إلى أنَّ الضعيف والمُنكر والموضوع في كتاب المستدرك يتجاوزُ ثُلُثَ الكتاب ، فقال :

«بل في المستدرك شيءٌ كثير على شرطهما ، وشيءٌ كثيرٌ على شرط أحدهما ، ولعلَّ مجموع ذلك ثُلُثُ الكتاب بل أقلُّ ، فإنَّ في كثير من ذلك أحاديثَ في الظاهرِ على شرط أحدهما أو كليهما ، وفي الباطن لها عللٌ خفيَّة مؤثِّرة ، وقطعةٌ من الكتاب إسنادُها صالحٌ وحسنٌ وجيِّد ، وذلك نحو رُبُعه . وباقي الكتاب مناكيرُ وعجائبُ ، وفي غضون ذلك أحاديثُ نحو المئة يشهَدُ القلبُ ببُطلانها ، كنتُ قد أفردتُ منها جزءاً ، وحديثُ الطير بالنسبة إليها سماء ، وبكُلِّ حالٍ فهو كتابٌ مفيد قد اختصرتُه ويُعْوِزُ عملاً وتحريراً» .

قلت : فإذا كانَ أكثرُ من ثُلُث الكتاب مناكيرَ ، بل نحو نصفه كما يُستفادُ من كلامِ الذهبي ، فأنَّى يُعَدُّ سكوته وعدم تعقُّبه إقراراً ، وهو لم يتعقَّبْ أصلاً من مادة المستدرك رُبْعَ ما اعترف به هنا من مناكير!! .

الفصل الخامس

الطريقةُ المُثلى في النظرِ في الأحاديث والحكم عليها

أشعرُ أنّي أطلتُ في الموضوعات السابقة ، لذا أكتفي بما أوردْتُ ، مع أنَّ النفسَ تدعوني لمناقشة المسائل الأخرى ، التي هي في نظري أهمُّ مما تقدَّمَ ، لكنّي أرجأتُها لأنَّ الخوضَ فيها يعني الإطالةَ المملة ، التي قد لا تكونُ محمودةً في مثلِ هذه المقدمة ، لذا فإنّي سأكتفي بما مَثَّلْتُ به ، وأُعوِّضُ تقصيري في المسائل الأخرى بأن أوردَ المنهجيةَ الصحيحة في دراسةِ الأحاديث ، وبيانها صحةً وضعفاً ، وكيفيةمعرفة العِلَلِ ، والكشفِ عن مواطن الخطأ والخَلَلِ . . وسأوجزُ هذا بالآتي :

أولاً : النظر في الحديث بإسناده ومتنه ، أن لا يكونَ فيه تحريفٌ أو تصحيف ، أو زيادةٌ أو نقصٌ ، وذلك بجمعِ طُرق الحديث وألفاظه ، لمعرفة أنَّ الحديثَ مشهورٌ يُروى من طرق مختلفة ، أم غريبٌ تفرَّدَ به شيخٌ من الرواة . ومعرفة أنَّ الحديث لم يدخُل في حديث آخرَ ، ومعرفة أنَّ الراوي الذي تفرَّدَ به لم يُخالفْ غيرَه في بعض الإسناد ، ومعرفة أنَّ الحديث مما تفرَّدَ به متقدمو الرواة أم متأخِّروهم ، ذلك أنَّ النكارةَ ألصقُ بالمتأخرين أن يتفردوا بحديث . . .

وهذا الجمعُ مما يُبينُ عورات الحديث وعِلَلَهُ ، وفيه تَظْهَرُ الأخطاءُ المطبعية أو القصُورُ من الناسخ للأصلِ ، إذْ أكثرُ كتب الحديث الآن خاليةٌ من تحقيق النصِّ والإسناد ، فيكثُرُ فيها الوهمُ في زيادة راوٍ أو نُقصانه أو تحريفه . . . ونجدُ في المحققين في عصرنا هذا مَنْ يجعلُ هذه الأوهامَ طُرقاً أُخرى للحديث ، وهذا من الوهم الشنيع الذي يَقَعُون فيه .

ويُفيدُنا هذا الجمعُ أيضاً معرفةَ أنَّ الرواي لمَّا تفرَّدَ به ، لم يكن هذا نتيجةَ خطأ أو وهم في نقلِ أصله ، أو بسبب الاعتماد على حافظته ، أو عواملَ أُخرى لا تَظْهَرُ غالباً إلاَّ بعد النظرِ في الجمع بينَ أسانيد الحديث صحيحها وضعيفها .

ومن الأمثلة – وهي كثيرةٌ – عليه :

حديث « اغتنمْ خمْساً قبلَ خمْس : شَبابَكَ قبلَ هرمِكَ ، وصحَّتكَ قبلَ سَقمكَ ، وغناكَ قبلَ فقرِكَ ، وفراغَكَ قبلَ شُغلكَ ، وحياتَكَ قبلَ موتكَ» .

فقد أخرجه أبو نعيم في «الحلية» من طريق ابن أبي شيبة ١٣/ ٢٢٣ عن وكيع في «الزهد» (٧) ، والبيهقيُّ في «الشعب» (١٠٢٥٠) ، والبغويُّ (٤٠٢١) من طريق عبدالله بن المبارك في «الزهد» (٢) . والخَطيبُ في «اقتضاء العلم العمل»(١٧٠) من طريق عبدالله بن داود الخُريبي ، ثلاثتهم عن جعفر بن بُرْقَانَ ، عن زياد بن الجَرَّاح ، عن عمرو بن ميمون الأَوْدي مرسلاً .

وأخرجَه ابنُ أبي الدنيا في «قصر الأمل» ، ومنْ طريقه البيهقي في «الشعب» (١٠٢٤٨) عن إسحاق بن إبراهيم ، عن عبدالله بن المبارك ، عن عبدالله بن سعيد بن أبي هند ، عن أبيه ، عن ابن عباس .

وأخرجَه الحاكم في «المستدرك» ٤/ ٣٠٦ عن الحسن بن حكيم المروزي ، عن أبي الموجَه ، عن عبدان ، عن عبدالله بن أبي هند ، عن أبيه ، عن ابن عباس .

وجاءَ في «تلخيص المستدرك» ابنُ المبارك ، عبدالله بن أبي هند ، عن أبيه ، عن ابن عباس .

قلت : فهذا مثالٌ من آلاف الأمثلة ، فيه :

١- سقط بينَ عبدان وعبدالله بن أبي هند ، عَلِمْناه من «تلخيص المستدرك» ، وعبدان هو عبدالله بن عثمان بن جَبَلة ، مشهورُ الرواية عن «عبدالله بن المبارك» الذي سقط بينَ عبدان وعبدالله بن أبي هند .

٢- نظرنا في الإسناد الأوَّل للحديث فوجدناه مشهوراً ، وهو عند عبدالله بن المبارك في «الزهد»(٢) .

ونظرنا في الإسناد الثاني ، فلم نجد الحديثَ عنده بهذا الإسناد معَ أنَّه من طريق ابن المبارك من جهتين عنه .

إلاَّ أنَّا لاحظنا أنَّ أوَّلَ حديث في «الزهد» يبدأ بهذا الإسناد لحديث «نعمتان مغبونٌ فيهما كثيرٌ من الناس :الصحةُ والفراغُ» . ثُمَّ جاءَ الحديث الذي يليه عن جعفر بن برقان ، عن زياد بن الجراح ، عن عمرو بن ميمون مرسلاً : «اغتنم خمساً . . .» فاحتملتُ أنْ يكونَ الراوي لحديث ابن المبارك أخطأَ في نقلِ الحديث ، فنقلَ إسنادَ الحديث الأول من «الزهد» ، وانتقلَ نظرُه إلى متن الحديث الثاني ولا أدري مِّمن الوهمُ ؟

وقد نبَّهَ البيهقي في«الشعب» على هذا ، فقالَ عند إيراده طريقَ ابن أبي الدنيا للحديث :

«قلت : هكذا وجدتُه في كتاب قصر الأمل ، وكذلك رواه غيرُه عن ابنِ أبي الدنيا ، وهو غلط ، وإنّما المعروفُ بهذا الإسنادِ ما أخبرنا أبو طاهر الفقيه ، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسين القطان ، حدثنا علي بن الحسين الدارا بجردي ، حدثنا عبدالله بن عثمان ، أخبرنا ابنُ المبارك ، أخبرنا عبدالله بن سعيد بن أبي هند ، عن أبيه عن ابن عباس قال : قالَ رسولُ الله ﷺ نعمتان مغبونٌ فيهما كثيرٌ من الناس الصحةُ والفراغُ . . . وأمّا المتنُ الأولُ فعبدُالله بنُ المُبارك إنّما رواه في كتاب الرقاق عن جعفر بن برقان . . . اغتنم خمساً قبل خمس . . .» .

٣- ثم يُنظر طريقُ الحاكم في «المستدرك» ، وهو إسنادٌ مشهورٌ إلى ابن المبارك ، لم يُنَبِّه عليه البيهقي ، بل روى عن شيخه الحاكم إسنادَه إلى ابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» ، وهذه الطريق ليست في «المستدرك» فليُنظر إذا كانَ وهمَ الحاكم في «مستدركه» ، فإنَّ له فيه أوهاماً كثيرةً !! إذ الذي يلفتُ النظر إلى هذا أنَّ البيهقيَّ ينقُلُ عن شيخه الحاكم ، ثم لا يأتي بإسناده الذي في المطبوع ، لأنَّ هذا الإسناد قد يقوِّي أنْ يكونَ لهذا الحديث بهذا الإسناد أصلٌ بروايته من جهتين عن عبدالله بن المبارك !! علماً أني تأكَّدْتُ من إسناد الحاكم في مخطوطة المستدرك .

ولهذا الذي أثارَ البيهقيُّ لا نجدُ حديث «اغتنم خمساً قبل خمس» في كتب المسانيد ، ونجدُ حديث «نعمتان مغبون . .» في المسانيد ومعجم الطبراني . . . وهو عند البخاري والنسائي والترمذي . . . فخُلوُّ المسانيد ومثلِ معجم الطبراني الكبير منها ، مؤشِّرٌ أنَّ ما قاله البيهقيُّ قويٌّ يصعُبُ ردُّه .

٤- فبهذه الطرق وجمعِها ومقابلتِها استطعنا أن نُحلِّلَ بعضَ العُقَد ، ونُجيبَ عن بعض التساؤلات ، فلو نظرنا إلى إسناد فقط في كتاب ، لَمَا أفدْنا تلك الفوائد التي نجنيها من جمعِ الروايات والأسانيد ، ومثلُ هذا الذي أوردْتُ من نقلِ النظرِ بينَ الأسانيد ، وجدتُ أمثلةً في المسند ، وتفسير الطبري ، والفقيه والمتفقه ، وصحيح ابن حبان . . . وعند محققي اليوم حَدِّث ولا حَرَج .

ثانياً : النظرُ في رواة الأسانيد ، والتمييزُ بينَهم ، وتحديدُ مَنْ لم يُتبيَّنْ ، أو اشتبهَ علينا . وليُعلم أنَّ غالبَ من تُختصَرُ أسماؤهم : المشاهيرُ ، المعروفونَ بالرواية عن شيخ معين . فقولي في طبقة مشايخ أحمد : « حدثنا عبدالرحمن ، حدثنا سفيان» يُعْلَمُ عند المتمرسين أنَّ عبدالرحمن هو ابن مهدي ، وأنَّ سفيان هو الثوريّ . . وهكذا .

لذا يعتمدُ في تعيين الاسم على عدة أمور :

أُولاها : معرفةُ ذلك من مصادر التخريج ، فلعلَّه عُرِّفَ به في إسناد آخر للحديث .

ثانيها : النظرُ إلى شيخ الراوي وتلميذه ، فإنْ عُرِفَ أحدُهما بُحثَ في ترجمته مع العلم أنَّ كتبَ

التراجم لم تستوعبْ الشيوخَ والتلاميذَ جميعاً ، فخُلُوّ الاسم من تلك التراجم لا يعني أنّه آخرُ ، كما يقعُ بهذا بعضُ محققي اليوم .

ثالثُها : إنْ لم نعثُر عليه بما تقدّمَ فليُبحَثْ عنه عن طريق الأمكنه والطبقات ، فيُنظر في شيخه وتلميذه ، فإن اتفق أن يكونا من بلدة ما على سبيلِ المثال ، كانَ هذا مؤشّراً أنّ هذا الراويَ بلديُّهما غالباً ، ثم يُنظر في الطبقة ، ويُبْحَثَ عنه فيها .

رابعُها : إذا كانَ الراوي من المُقلّين في الطبقاتِ الأولى فلا يسعفُ في معرفته إلاّ أنْ يُصرّحَ به في كتب الرجال ، فإنْ لم يكنْ من دليلٍ عليه بقيَ على حاله مُفرداً دونَ معرفةٍ ، ويُعَدُّ في المجاهيل أو مجاهيل الحال ، وهذا ما كانَ تطبيقاً في **«التاريخ الكبير»** و**«الجرح والتعديل»** . . . فإنّهم يذكرونَ الراوي في تراجمَ مختلفة أي : من روى عن أبي هريرة يودَعُ في ترجمة ، ومَنْ يروي عن ابن عباس في ترجمة . . . وهكذا ، لأنّ تلميذَه لم يُشْرِكْهُ فيهما . بل اختلفَ شيخُه وتلميذُه ، ولم يكُن ثمةَ اشتراك حتى تُجمع الترجمتان في ترجمة واحدة .

ومّما يجبُ علمُه أنّ أكثر الأسماء التي تأتي على نمط الاختصار ، فلا يُدْرَكُ إلاّ بالمراجعة : ابنُ من هو ، أو ما نسبه ، أو كنيتُه؟ . . الخ إنّما يكونُ ذلك بينَ اثنين : المشاهير الذين يُدركون بذكره في الإسناد ، فيميّزُ مَنْ عنده خبرةٌ في الرجال وتمرّسٌ . والمجاهيل الذين لا يعرفون إلاّ في ذاك الحديث ، فلم نستطيع تعيينَه!! .

ثالثاً : مراجعة الرواة في كتب الرجال ، لمعرفة أقوالِ أئمة الجرحِ والتعديل فيهم ، كعلي بن المديني ، والبخاري ، ومسلم ، وأبي حاتم ، وأبي زُرعة الرازي ، . . . ومعرفة أنّ الراوي من المُقلّين أو المكثرين . . . ومعرفة الكمّ الذي عرِفَ به المعرُفون ، أي : هَلْ تكلّمَ فيه أفرادٌ من الأئمة عُرِفوا بمنهج خاطئ مثلاً ولم يُنقل عن غيرهم ما يؤيّدُ حُجّتَهم ، أو أشارَ عُظْمُ الأئمة إلى رأيٍ فيه؟ وما هي عباراتُ الجَرْحِ والتعديل التي تناولوها في ترجمته ، وهَلْ خصّوه بشيء كأن وثّقوه في حالاتٍ وجرّحوه في حالاتٍ أُخرى ، وهل كانَ بعضُ من تناولَه معروفاً بوضع التعديل مكان التوثيق من حيثُ الضبط ، وهَلْ وافقَه غيرُه ممن لا يعني هذا الرأي ، أم خالفَه . . إلى أشياء كثيرة يطولُ شرحُها .

ولمعرفة هذا كُلّه يجبُ علينا بالمراس وتتبع الأدلة أن نُبرهنَ على مناهج المتقدمين أصحاب الجرح والتعديل ، فنعرفَ أسبابَ الجرح والتوثيق عندهم ، ونتبيّنَ مصطلحاتهم التي قد يوردونها ، وهَلْ هي مطّردةٌ أم لا؟ وممارسةَ الإمام العملية لذاك الرواي الذي أبانَ عنه جرحاً أو تعديلاً ، ونتبيّنَ أيضاً مدى مخالفاته للجهابذة من المحدثين الأئمة في نقد الرجال . . .

من الأمثلة عليه :

ما أخرجَ أبو داود (١٨٢٦) : حدثنا قُتيبةُ بنُ سعيد ، حدثنا إبراهيمُ بن سعيد المديني ، عن نافع ، عن ابنِ عُمرَ ، عن النبيِّ ﷺ قال : «المحرمةُ لا تنتقبْ ولا تَلْبَسِ القُفَّازَيْنِ» .

فقالَ ابنُ عديٍّ في ترجمة إبراهيم بن سعيد : ليس بالمعروف ، وقال : رَفَعَ حديثاً لا يُتابَعُ على رفعه . وقال الذهبيُّ في «الميزان» : منكر الحديث . وقال ابنُ حجر في «التقريب» : مجهولُ الحال .

قلت : وهذا وهمٌ منهم ، بدأ به ابنُ عدي وتابعَه بتفسير كلامه الذهبيُّ ، وبَنَى على كلامهما ابنُ حجر . وموضعُ الوهم أنَّ إبراهيم هذا بريءٌ من عهدة رفعِ حديث لا يُتابَعُ عليه ، فقد تابعَه في رفعِ الحديث الليثُ عند البخاري (١٨٣٨) ، وأوردَ له أيضاً متابعةَ موسى بن عُقبة ، وإسماعيل بن إبراهيم ابن عُقبةَ ، وجويرية ، وابن إسحاق ، فأينَ ما انفردَ به إبراهيم في زعم ابن عدي والذهبيِّ .ثُم إنَّ أبا داود أوردَ له هذا الحديث متابعةً لحديث الليث وغيره ، وقال : إبراهيم بن سعيد المديني شيخٌ من أهلِ المدينة ليس له كبيرُ حديث .

قلت : فهو وقد تُوبعَ في حديثه ، ولم يذكروا له ما يُنكر ، وهو مقلٌّ ، أَحْرَى بأن يُحَسَّنَ حديثُه أو يُصَحَّحَ ، إلاَّ إذا تبيَّنَ في أحاديثه ما يُنكر عليه . ولم يَظْهَرْ لي ذلك إلى الآن ، بل لعلَّه ليس له غير حديثين!! .

رابعاً- محاولةُ معرفة السبب الذي من أجله ترك بعضُهم روايةَ هذا الراوي أو قبلَه ، معَ العلم أنَّ كتبَ الرجال قلَّ أنْ تذكُرَ ذلك مُفصَّلاً ، لذا فالباحثُ يمكنُ له أن يستأنسَ بجمعِ حديثه وسَبْرِ ما تَمكَّنَ منه للمقارنة بينَ الأقران ، ومعرفةِ ما عنده من أحاديثَ مفردة . . . . وبذا يمكنُ ببعض القواعد أنْ تَعْرِفَ النظرةَ الكلية من الأئمة الذين لم يذكروه بجرحٍ ولا تعديلٍ ، إذا درستَ بعضَ قواعدهم .

خامساً- معرفة مدار الرواية ، وهَلْ نُقلت إلى ذاك الراوي المشهور من طرق المشهورين فيه ، أم في تلك الأسانيد إليه كلامٌ؟!

وتتمُّ دراسةُ رجالها من المتفرِّد بها إلى مَنْ قبلُ على نمطين :

النمط الأول : دراسة الراوي وعلاقته بشيخه ، وَهَلْ هو من الطبقات الأولى فيه ، هَلْ عُرفَ وجُرِّبَ إتقانُه ، هَلْ تُوبِعَ من قِبَلِ الأقران أم لا؟ وهَلْ له جملةُ أحاديث عن ذاك الشيخ المشهور أم له حديث واحدٌ وهما مشهوران؟ فإن كانَ كذلك ففيه نظرة قد تُضعفُه من عللٍ ثانوية أخرى ، كأن لا يكونَ سَمعَ منه ، أو وَهِمَ أحدُ الرواة في ذكره على هذا النحو . . . إلى غير ذلك .

النمط الثاني : دراسة الراوي وعلاقته بتلميذه ، وهَلْ خصَّهُ بشيءٍ ، وَهل سَمِعَ منه التلميذُ في

ترحاله أم في بلده ، وهَلْ لازمه . . . . لأنَّ بعضَ الرواة امتنعوا عن تحديث بعضِ تلاميذهم . فنقل تَلاميذُهم أحاديثَ مشايخهم عن آخرين ، ودلَّسُوها ، أو أخذوها عَرْضاً . . . .

سادساً- ملاحظةُ تلاميذ الراوي بشكلٍ عامٍّ ، لمعرفةِ مَدَى اهتمامِ طلبة العلم بالراوي ، وهَلْ منهم مَنْ يتقنُ الحديثَ ويُهمُّهُ عمَّن يأخُذُ أم لا ؟! ، فإذا كانَ تلاميذُه أو بعضُهم من المتقنين الذين ينتقون أحاديثهم وأكثروا عن هذا الشيخ ، كانَ لهذا اعتبارٌ قويٌّ في تحسينِ أمره إلاَّ إذا ظَهر منه ما يستفادُ معَه ضَعْفُ روايتهم عنه .

سابعاً- ملاحظةُ مشايخ الراوي ، ومعرفة مدى تعبه في الانتقاء عنهم ، وبذا يمكنُ أن يظهَرَ لنا من خلالها أنَّ الراويَ من المعتَمَدين في طلبِ العلم ، أو أنَّه رجلٌ عاميٌّ سمعَ حديثاً من أبيه أو عمِّه أو جاره . . . دونَ كبيرِ التفات إلى الضبط . وبالتالي قد يكونُ مُخلاً ، أو مخلِّطاً ، أو سيِّئَ الحفظ -وإن كانت روايةً واحدةً- أو جاهلاً ، أو مدلِّساً ، أو مرسلاً . . . ومثلُه أحاديثُه قد لا تُساعدُ على إبراز مرتبته عن طريق السَّبْر والمقارنة ، لقلَّتها .

ثامناً- استحضارُ طبقاتِ الرواة عندَ السند الواحد ، لمعرفة تلاميذَ المشاهير ، لأنَّ التوثيقَ المطلق لا يعني أنَّ هذا الراويَ ثقةٌ في كُلِّ شيء ، لذا كانَ البخاري و مسلم يرويان للراوي أحياناً على صفة معينة ، كرواية حماد بن سلمة عن قتادة ، وداود بن أبي هند ، وأيوب ، فيها ضَعْفٌ ، فيروي له مسلم من روايته عن ثابت محتجاً بها ، دونَ روايته عن الآخرين إلاَّ في الشواهد والمتابعات . وكذا روايةُ جرير ابن حازم عن قتادة ، ومَعْمَرٍ في ثابت البُناني وهكذا . . .

فيجبُ استحضارُ طبقاتِ الرواة في المشاهير لمعرفة ما هو متقَنٌ ، وما هو أتقنُ ، وما يضعُفُ من الرواية . ولا علاقةَ لبعض ذلك في أصلِ التوثيق .

تاسعاً- التأكُّد من الاتصالِ في إسنادِ الحديث الواحد ، بأنَّ كُلَّ راوٍ منهم سَمِعَ من الآخرِ ، إمَّا عن طريق الحديث نفسه ، أو عن طريق رواياتٍ أخرى لأحاديث أخرى ثَبَتَ أنَّهم سمعوا من مشايخهم في مثلِ هذا الإسناد ، أو عن طريق أنَّ البخاري -وهو متشدِّدٌ في مسألة السماع- يروي له في «صحيحه» محتجّاً به لا في الشواهد أو المتابعات ، أو أنَّ أحداً من أهلِ العلم المتقدِّمين صَرَّح بسماعه ولم يُعْتَرَضْ . ويجبُ أنْ يثبُتَ السماعُ بإسناد صحيحٍ إن أثبتناه من الحديث ، أي : لا نَقبَلُ أن يأتي في جميع الرواياتِ بالعنعنة ، ثم تأتي طريقُ ابن لَهيعةَ بالسماع ، وهو معروفٌ بسوء حفظه . ففي مثل هذا لا يُقْبَلُ السماعُ إذا تَفرَّدَ به . وكذا إذا دُفِعَ السماعُ من قبل الأئمة الأعلام ، فإنَّه وإنْ ثبتَ في الحديث

لا يُعَدُّ في مقابلِ رَدِّ أهلِ الصنعة ذلك ، إلاَّ إنْ تَبيَّنَ لنا خطؤهم بأدلة قوية ، وهذه تختلفُ نسبتُها من باحث إلى آخر .

عاشراً - النظرُ إلى الراوي : هل اعتمدَه أصحابُ الصحاح غيرُ المتساهلين كالبخاريِّ مثلاً ، فإذا رَوَى عنه لا يكفي إلاَّ أن نتبين أمرين : أنَّهُ مكثرٌ عنه في مشايخَ عدة ، أنَّه مخرجٌ له في الأصولِ ، لا في الشواهد والمتابعات .

أمَّا الذينَ قلَّتْ روايتُهم في الصحيح . فيُنظر في أحاديثهم عندَه : هَلْ هي في الشواهد والمتابعات والتعاليق ، أم في الأصول؟ فإنْ كانَ في الشواهد ذَهَبَ مجالُ النظر فيه من هذا الباب ، وإنْ كانَ في الأصولِ نُظِرَ فيه : هَلْ هناكَ اعتباراتٌ أخرى كان لها دَوْرٌ في تصحيحه وقبوله ، أم جاء التصحيحُ منه ذاته؟ وهَلْ هو من الطبقة المتأخرة قريباً من عصر المصنِّف ، أم في طبقة متقدمة؟ ، لأنَّ العُلُوَّ والنزولَ في الإسناد أحياناً له دورٌ في الإكثار أو الإقلال من أحاديث الرواة . كما أنَّ المصنِّفين يندرُ أنْ يرووا عن طبقتهم ، طبقة الأقران ، بل يطلبونَ التشوُّفَ إلى أعلى . وقد يتركون حديثَ بعضِ المشايخ لمذهب يتبناه ، فيلجؤون اضطراراً لرواية حديث أو حديثين من أحاديثهم ، وقد يروونَها تعليقاً كما يفعلُ البخاري ومسلم في بعض الرواة ، أو قد يبهمونَ الراويَ كما في «**صحيح البخاري**» . . . الخ .

حادي عشرَ - النظرُ إلى الراوي من حيثُ زمنُه ، فإنْ كانَ في عصرِ أبي حاتم وأبي زُرعة والنسائي مثلاً ، وحَدَّثوا عنه ، وقالوا أو قالَ أحدُهم : صدوقٌ ، قُبِلَ ذلك منه على التوثيق المطلق إلاَّ أنْ يُتكلَّم فيه من قِبَلِ بعضِهم فيُنظرُ؟! إذ الضعيفُ قَلَّ أنْ يرووا عنه ، فإذا وَصَفُوهُ بالصدقِ قُبِلَ ما لم يكُن هناكَ عارضٌ .

ثاني عشرَ - ملاحظة الإسناد نفسه ، هل رُوِيَ إسنادٌ شبيهٌ به ، أم إنَّه إسنادٌ لا مثيلَ له ، فإنْ كانَ كذلك -وإن كان رجالُه ثقات -وُقِفَ عندَه وقفةً طويلة ، وغالباً ما تكونُ فيه علَّةٌ إنْ لم يكن الإسناد في الكتب المشهورة ، لأنَّ هناكَ بعضَ الاعتبارات قد تُشير علينا أنَّ الإسنادَ خطأً فيه خَلْطٌ .

ثالثَ عشرَ - ملاحظةُ الغَرابة في الإسناد ، وهو على نوعين : نوع مقبول إذا كانَ مشهوراً عن مشهورٍ أمثال شعبة والأعمش . ونوعٌ مردود إذا كانَ عن المشهور من قِبَلِ بعضِ التلامذة الذين لم يتقنوا فيه خاصةً ، أو قَلَّتْ روايتهم عنه ، أو اعتدنا منهم الغرائب . . . فأكثرُ هذا النوع مردود .

وقيلَ مرةً لشعبة : مَن الذي يُترك حديثه؟ قال : إذا رَوَى عن المعروفين ما لا يعرفُه المعروفون فأكثرَ

طُرِحَ حديثُه .

ونَقَلوا عن الزهري أنه قال : كانَ إذا جاءَ الحديثُ لا يُعْرَفُ قالوا : سُرِقَ ، أو نحو هذه العبارة .

وقالَ أحمد بن حنبل : إذا سمعتَ أصحابَ الحديث يقولون : هذا حديث غريبٌ أو فائدة فاعْلَم أنَّه خطأ ، أو دَخَلَ حديثٌ في حديث ، أو خطأ من المحدِث ، أو حديث ليس له إسناد وإنْ كانَ روى شعبةُ وسفيانُ . . . .

رابعَ عشرَ - ملاحظةُ انفراد رواة بلد ما بحديث بعينه ، فإن كانَ من المدينة ومكة والبصرة مثلاً فلا ضير ، وإنْ كانَ عند الشاميين أومَنْ بَعُدَت أماكنهم ، ولم يُعرفوا بكبير علم نُظر في الحديث وعلاقته بهم ، وتحليل اختصاصهم به!! وانقطاعه عن المركز الذي كانَ أولى ببثّه ، تُنظر أسبابُ ذلك ، وهي قد تفيدُنا في قوة الحديث ، وقد تؤكِّدُ لنا ضعفَه .

خامسَ عشرَ - الاطلاع الكثير على أحاديث الرواة ، من كتب العللِ خاصةً ، ومن كتب الحديث عامَّةً ، لتكسبَنا معرفةً بأوهام الرواة ، ومَنْ يُكثرُ من الغرائب ، ومَنْ يُكثرُ من الموافقات . . لأنَّ هذا يُساعدُ كثيراً على الترجيح بينَ الأئمة إذا اختلفوا فيه .

سادسَ عشرَ - الاطلاعُ على أحاديث الباب ، ودراسةُ أسانيدها ، وملاحظةُ العلاقة بينَها من الجهة المكانية ، واشتراك الرواة فيها . . . لأنَّ بعضَ الشواهد قد تكونُ خطأ من الرواة :جَعَلَ أبا سعيد مكان أبي هُريرة وهكذا . . . ثُمَّ قد يَظْهَرُ من خلال ذلك تداخُلٌ في بعض الأحاديث بسبب من عنده ضعَفٌ من الرواة ، أو أنه انقلبت عليه الأحاديث .

سابعَ عشرَ - ضرورةُ الاطلاع على الأحاديث الموقوفة والمرسلة في الباب ، لأنَّها تُظهر كثيراً من أخطاء الرواة في وَصْلِ الحديث ورفعه . مع الاعتبار أنَّ موازينَ المرسَلِ لا تخْضَعُ إلى قواعد الترجيح بين مرفوعين ، لأنَّ المرسَلَ في الغالب غير محفوظ لقلة اهتمام الرواة به وزهدهم فيه ، فلو جاء من ثقة لكانَ قاضياً على اثنين من الثقات أمثاله في الإتقان ، لأنَّ خروجَه عن المألوف يعني أنه حفظَ الخبر ، ولأنَّ الأولى له أنْ يرويَه مرفوعاً ومع ذلك وقفَ عنه ، يعني أنه لم ينجرَّ لازماً للطريق المعتادة . وفي هذا بحثٌ طويلٌ . . .

ثامنَ عشرَ - ملاحظةُ الراوي إذا كانَ اختلَطَ بأخرة أن يفصلَ بينَ الذين سمعوا منه قبلَ ذلك وبعدَه ، وإذا كانَ مدلِّساً أن يتبيَّنَ سماعاً صحيحاً له في هذا الحديث نفسه ، معَ ملاحظة أنَّ أغلبَ

الطبقة الأولى إلى نحو منتصف القرن الثاني كثيرةُ الإرسال ، وهو فَرْعٌ من التدليس ، وتفرقة المتأخرين أو متأخري المتقدمين بينَهُمَا ليس بجيِّدٍ ، وحجةُ ذلك مبثوثة في تعليقي على مسلم .

تاسعَ عشرَ – ملاحظةُ الرواياتِ للحديث ، ودراسةُ ألفاظِها واختلافاتها ، وملاحظةُ لفظ كُلِّ راوٍ على حِدَةٍ ، وألفاظ الرواة عن كُلِّ راوٍ منهم ، وهكذا لتصلَ إلى نتيجة أتقنِ الروايات والألفاظ عن طريق أتقنِ الرواة فيه .

عشرون- عدمُ الاعتماد على المتأخرين في تصحيح وتضعيف الحديث إلاَّ ما أسندوه بالدليل والبُرْهان ، فيُنظر في دليلهم ويُناقَشُ مناقشةَ أيِّ دليل ، دونَ النظرِ إلى قائله والتأثُّر به ، إذِ العبرةُ في مقوله لا في قائله . . . .

بهذا أخي الكريم يمكنُ أن تصلَ إلى أعلى رتب الترجيح والإتقان في ضبط الحديث صحةً وضعفاً ، وقلَّةٌ مَنْ يسيرونَ على هذه الطريقة . نعم فيها مشقة ، لكنَّها في النهاية هي الطريقة السليمة في البحث . . . ومعَ الزمنِ تُصبحُ هذه النقاط وغيرها مألوفةً لديك ، لا تعبَ في بحثها ، لأنَّ المسألةَ إذا بُحثت لمرة أومرَّتين أو ثلاثٍ صارت مألوفةً بعدُ ، واختصرتْ عليك الوقت في بحثٍ آخر . واللَّهُ الهادي إلى الصواب .

الباب الثامن

منهج التحقيق ومخطوطات المسند[1]

الحمدلله الذي أكمل لنا ديننا ، وأتم علينا نعمتَهُ ، ورَضِيَ لنا الإسلام ديناً ، اللّهم صَلِّ على محمد ، وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم ، إنك حميدٌ مجيدٌ ، اللهم بارك على محمد ، وعلى آل محمد ، كما باركتَ على آل إبراهيم ، إنك حميدٌ مجيدٌ ، ورضيَ اللّهُ تعالى عن أصحاب رسول اللّه ﷺ ، حملة الحق ، من السابقين الأولين ، من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان .

وبعد :

عندما مَنَّ اللّهُ عَلَيْنَا بِالْعَمَلِ فِي إخراج «المسند الجامع» والذي صدر برحمة اللّه في عشرين مجلداً ، واحتوى الكثير من أمهات كتب السنة ، جمعاً ، وترتيباً ، كان «مسند الإمام أحمد» من بين هذه الكتب التي ضمها «المسند الجامع» .

وكان أمامنا- في هذا الوقت- الطبعة الميمنية ، وهي التي تداولها الناسُ لسنين طويلة ، فاعتمدناها للعمل في«المسند الجامع» ظناً منا في البداية أنها طبعةٌ لمسند الإمام أحمد ، حتى تبين لنا أنها نسخة محرّفة وناقصة .

١- فقد سقط منها الكثير من الأحاديث ، بل سقط منها مسانيدُ كاملة ، كما بَيَّنَّا ذلك في حواشي هذا الإخراج الجديد للمسند ، وسيأتي ذكرُ هذه المسانيد بعدَ قليلٍ في هذا الباب ، وكيف استدركنا ذلك ، ومصادر الاستدراك من النُّسخ الخطية ، والمساعدة .

٢- وقع في الطبعة الميمنية تحريفاتٌ شنيعةٌ ، وتصحيفاتٌ لا حصر لها ، في أسانيد الأحاديث ، ومتونها ، وهذا ظاهر من تعليقنا على هذه الطبعة للمسند .

٣- سقطت من الكتاب أسانيدُ لبعض الأحاديث ، وبقي المتن ، والعكس ، فنتج عن ذلك تركيب غريب لإسناد حديثٍ على متن حديثٍ آخر .

---

(١) هذا الباب بكامله للمحققين ، كتب في شهر رمضان لعام ١٤١٢هـ .

٤- من المعروف عند العاملين في مجال الحديث أن مسند الإمام أحمد فيه الكثير من زيادات عبدالله بن أحمد على «المسند» ، ولم يُمَيَّز هذا في الطبعة الميمنيَّة ، فصار كله من رواية الإمام أحمد ، إلا ما ندر ، فاختلط الأَمْرُ .

ثم كانت خامسة المصائب :

٥- ولأن العمل في مجال الحديث النبوي الشريف لم يعد القصد منه هو خدمة السنة ، وإتقان العمل ، إلا عند القليل ممن رَحِمَ اللَّهُ ، وصار الأمر عند هؤلاء من ناشرين ومحققين ، يُبتغى به وجه الدرهم والدينار ، وحساب عدد الملازم ، وحجم المجلدات ، فقد نشطت دور النشر في العقد الأخير في نشر السوء والتصحيف والتحريف ، فلا يمرُّ عامٌ إلا ويخرج لمسند الإمام أحمد ، رحمةُ اللَّه عليه ، طبعة واثنتان وثلاث ، كلها تنقل عن الطبعة الميمنية ، وليتهم نقلوها كما هي بنقصها وعيوبها ، بل وقع التحريف والتصحيف في طبعتهم ، إضافةً إلى تحريفاتِ وتصحيفاتِ الميمنية التي اعتمدوها .

فما قابلوا على نسخة خطية ، وما رجعوا إلى مصادر لرجال الحديث ، فأخرجوا عملاً لغير وجه اللَّه ، تَسْوَدُّ له الوجوه يوم القيامة .

ولهذا قررنا أن نتوكل على العزيز الرحيم ، لإخراج هذا الكتاب ، على الصورة التي نأمل أن يرضى عنها اللَّهُ سبحانه .

وعندما نبذل هذا الجهد ، وإن كان جهد المقلّ ، في إخراج «مسند الإمام أحمد» فإننا بذلك نَصِلُ رحلةً طويلةً ، قطعها المشتغلون بالحديث الشريف ، خدمةً لهذا الكتاب ، على مدار السنين ، فقد تناولوا كلَّ شيء فيه ، بالدراسة ، والشرح ، والتحليل ، والترتيب ، خدمةً لمتونه ، وبياناً لأسانيده ، وهذه بارقةٌ سريعةٌ ، على اعتناء مَنْ سبق بهذا المسند الكبير ، والذي هو بحق على رأس المسانيد التي سبقته ، والتي خرجت بعده .

اعتناء المشتغلين بالعلم بالمسند :

١- الاعتناء بالأسانيد :

- أَلَّف الحافظ أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني ، المتوفى سنة ٧٦٥ هـ ، في رجاله كتاباً ، وسماه : «الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد سوى مَنْ ذُكر في تهذيب الكمال» وقد طبع سنة ١٤١٢هـ ، وصدر عن دار اللواء ، في مجلدين ، دراسة وتحقيق عبدالله سرور ، وقد سبق هذه الطبعة طبعةً أخرى مشوهة ، قام بتحريفها عبد المعطي قلعجي- كعادته في باقي عمله- وذلك سنة ١٤٠٩هـ .

- وألَّفَ الحافظ ابنُ حَجَر العسقَلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢هـ كتابه «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة» وقد طُبع الكتاب سنة١٣٢٤هـ ، بحيدر أباد الدكن ، وهي طبعة غلب فيها التحريف والتصحيف .

٣- الاعتناء بمتونه :

اعتنى من سبق من العلماء بترتيب متون المسند ، على جميع الأوجه ، حتى يتيسر الكتاب بين يدي طالب العلم .

- فرتبه أبو بكر محمد بن عبد اللَّه بن الصامت بن المحب ، المتوفى سنة٧٨٩هـ على معجم الصحابة ، كما رتب الرواة عن الصحابة ، ومن بعدهم كذلك . قال ابن الجزري : وأجهد نفسه كثيراً ، وتعب فيه تعباً عظيماً ، فجاء لا نظير له في العالَم ، وأكْمَلَه ، إلاَّ بعض مسند أبي هريرة ، فإنه مات قبل أنْ يُكمله ، فإنه عوجل بكف بصره . «المصعد الأحمد» صفحة ٤٠ .

- ورتبه أبو بكر محمد بن عبداللَّه بن عمر المقدسي ، المتوفى سنة ٨٢٠هـ ، على حروف المعجم «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين ٢٢١/٣ .

- ورتبه علي بن الحسين بن عروة بن زكنون ، المتوفى سنة٨٣٧هـ ، على أبواب صحيح البخاري ، وسماه :«الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري» انظر «الضوء اللامع» للسخاوي ٢١٤/٥ .

-ورتبه الحافظ ابنُ حجر ، أحمد بن علي العسقَلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢هـ ، على طريقة «تحفة الأشراف» للمزي ، بأن أورد فيه مسانيد الصحابة ، مرتبه على حروف المعجم ، وكذلك رتب التابعين ، وفي مواضع كثيرة رتب أتباع التابعين ، وسماه «إطراف المُسند المُعتلي بأطراف المُسْنَد الحنبلي» وقد طُبع الكتاب وصدر عن دار ابن كثير بدمشق ، تحقيق الدكتور زهير بن ناصر الناصر ، وعندنا منه نسخة خطية ، انظر صفحة ٤٤ من هذه المقدمة .

-وشَرَحَ الغريبَ الوارِدَ في متونه غلامُ ثعلب ، أبو عمر محمد بن عبدالواحد ابن أبي هاشم ، المتوفى سنة٣٤٥هـ . «طبقات الحنابلة» ٦٨٢/٢ .

وألَّفَ في زوائده الحافظ نور الدين الهيثمي ، المتوفى سنة ٨٠٧هـ كتاباً ، سَمَّاه ، «غاية المقصد في زوائد المسند» جمع زوائده على الكتب الستة ، مُرتبة على أبواب الفقه ، وقد اعتمدنا هذا الكتاب ، واستفدنا منه كثيراً ، في ضبط وتحقيق هذا «المسند» مما يراه الباحث متناثراً بين صفحات الكتاب ، وقد

أشرنا إلى ذلك ، في صفحة ٤٤ من هذه المقدمة ، وذكرنا هناك مصدر نسختنا الخطية لهذا الكتاب .

-وجمعه مع غيره ، الحافظ ابن كثير إسماعيل بن عمر ، المتوفى سنة ٧٧٤هـ في كتابه : «جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقومِ سَنَن» ، وهو من أكثر الكتب التي أفادتنا في ضبط «المسند» وتصحيحه . انظر صفحة ٤٤ .

٣- الكتابة في فضله :

- كَتَب في ذلك أبو موسى المديني محمد بن أبي بكر ، واسم أبي بكر : عمر ، الأصبهاني ، المتوفى سنة ٥٨١هـ ، وقد طبع في مقدمة الشيخ أحمد شاكر ، التي قدمها بين يدي طبعته للمسند ، والتي لم تكتمل ، وسمّاه أبو موسى : «**خصائص المسند**» .

-وكتب أيضاً ابن الجزري ، المتوفى سنة ٨٣٣هـ كتابه :«**المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد**» ، وطُبع في مقدمة الشيخ شاكر .

النسخ الخطية للمسند ، والنسخ المساعدة :

قبل الحديث على النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق يتعين علينا الإشارة إلى التفاوت بين هذه النسخ ، وكذلك بين الطبعة الميمنية للمسند ، وبين أصوله وما سقط منها من أحاديث كثيرة ، بل ومسانيد كاملة ، بذلنا ما وفقنا اللّه تعالى إليه من جهد ، وعانينا في سبيل ذلك الكثير ، وامتدّ البحثُ عن كلمة واحدة ساعات وساعات ، للوصول إلى عمل رجونا اللّه أن يتقبله .

ومن خلال عملنا في«المسند الجامع» وقفنا بفضل اللّه وعونه على ما سقط من النسخ الخطية والمطبوعة للمسند ، وأثبتناها في كتابنا المذكور .

وظهر لنا أن الجزءالأكبر من السقط كان يقع في نهاية القسم الخامسَ عشرَ من مسند الأنصار ، والقسم السادس عشر .

وبيان المسانيد التي سقطت كما يلي :

سقط من آخر القسم الخامس عشر من مسند الأنصار :

١- بقية حديث الأرقم بن أبي الأرقم المخزومي (حديثان) .

٢- حديث بُديل بن ورقاء الخزاعي (حديث واحد) .

٣- حديث جبلة بن حارثة الكلبي (حديث واحد) .

٤- بقية حديث جنادة بن أبي أمية (حديث واحد) .

٥- حديث الحارث بن جبلة - أو جبلة بن الحارث - (ثلاثة أحاديث) .

٦- حديث خارجة بن حذافة (ثلاثة أحاديث) .

٧- حديث سعد بن المنذر الأنصاري (حديث واحد) .

٨- بقية حديث سعيد بن سعد بن عبادة(حديثان) .

٩- بقية حديث طلق بن علي (سبعة عشر حديثاً) .

١٠- حديث علي بن طلق(أربعة أحاديث) .

١١- حديث عمارة بن حزم (حديثان) .

١٢- حديث عمرو بن حزم (خمسة أحاديث) .

١٣- بقية حديث كعب بن مالك (حديث واحد) .

١٤- حديث مالك بن عميرة (حديث واحد) .

١٥- بقية حديث نوفل بن معاوية الديلي(ثلاثة أحاديث) .

١٦- بقية حديث نوفل الأشجعي (أربعة أحاديث) .

١٧- حديث الوازع . وقيل الزارع . العبدي (حديث واحد) .

١٨- حديث أبي أمامة الحارثي (أربعة أحاديث) .

١٩- بقية حديث أبي جهيم بن الحارث (ثلاثة أحاديث) .

٢٠- بقية حديث أبي رافع مولى رسول الله ﷺ (ستة أحاديث) .

٢١- بقية حديث أبي رفاعة العدوي (حديثان) .

٢٢- بقية حديث أبي زهير الثقفي (حديث واحد) .

٢٣- حديث عبدالله بن كعب بن مالك ، عن عمه (ثلاثة أحاديث) .

وسقط من أول القسم السادس عشر من مسند الأنصار :

٢٤- حديث التلب بن ثعلبة العنبري (حديث واحد) .

٢٥- بقية حديث ثابت بن وديعة الأنصاري (حديث واحد) .

٢٦- بقية حديث الجارود العبدي (حديثان) .

٢٧- حديث ركانة بن عبد يزيد (حديثان) .

٢٨- بقية حديث الضحاك بن قيس الفهري (حديث واحد) .

٢٩- حديث علقمة بن رمثة البلوي (حديث واحد) .

٣٠- بقية حديث علي بن شيبان (ثلاثة أحاديث) .

٣١- بقية حديث عَمرو بن تغلب (حديثان) .

٣٢- بقية حديث عَمرو بن مُرة الجهني (أربعة أحاديث) .

٣٣- بقية حديث عُمير مولى آبي اللحم (ثلاثة أحاديث) .

٣٤- بقية حديث فروة بن مسيك (خمسة أحاديث) .

وبتوفيق من اللّه عزّ وجلّ ورحمة من لدنه ، تيسر لنا الوقوف على هذا السقط ، وذلك بحصر ذلك من الكتب المساعدة التي اعتمدناها في مراجعة مسند أحمد ، وقبل أن نذكر النسخ الخطية التي اعتمدناها في التحقيق ، وجب علينا أن نذكر الكتب المساعدة التي استخرجنا منها ما سقط من المطبوع والمخطوط ، وهي :

١- «**جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سَنَن**» ، لابن كثير ، وقد رزقنا اللّه عزّ وجلّ بسبع مجلدات خطيّة منه ، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ، ورقمها ٨٤/١حديث/تاريخ النسخ سنة (٧٨٣ هـ) . وقد اعتمدناه في تصحيح الأسانيد ، وإضافة ما سقط .

٢- «**غاية المقصد في زوائد المسند**» ، تأليف نور الدين الهيثمي ، ونسختنا الخطية مصورة عن نسخة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة ، المصورة عن نسخة مكتبه بلدية الإسكندرية ، ويقع الكتاب في مجلد واحد مخطوط ، عدد صفحاته ٤٢١ صفحة .

٣-« **أطراف الأحاديث التي اشتمل عليها المسند**» ، لابن حجر العسقلاني ، وقد حصلنا عليه من خزانة الحاج صبحي البدري السامرائي ، ببغداد ، ويقع الكتاب في مجلدين ، يختلف ناسخ المجلد الأول عن ناسخ الثاني ، فنسخ الأول وقع حديثاً في سنة(١١٤٥هـ) كما جاء في آخر ورقة منه ، والثاني قديم ، ولم يذكر الناسخ تاريخ النسخ ، وهي مصورة عن نسخة مكتبه داماد باشا باستنبول .

٤- **ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند** ، لابن عساكر ، وقد وقفنا على نسخة خطية منه مصورة عن الأصل الموجود في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ، وعدد أوراقها (٤٠ ورقة) ، وقد طُبع الكتاب في عام ١٤٠٩هـ ، وأهداه لنا محققة الدكتور عامر حسن صبري عند زيارته لنا أثناء إقامتنا ببغداد ، وهذا الكتاب فيه من الفوائد ما ليس في غيره ، في بابه ، إذ يذكر أسماء الصحابة الذين روى لهم أحمد بن حنبل في المسند ، بعد أن يرتبهم على حروف المعجم ، ويزيد على

ذلك الإشارة إلى موقع مسند هذا الصحابي في المسند ، فيقول مثلاً : أسماء بن حارثة الأسلمي ، في الثالث من مسند المكيين ، وفي الخامس منه . فيُفهم منه ورود أحاديث هذا الصحابي في موضعين من المسند .

٥- الكتب التي نقلت نقلاً مباشراً بأسانيد مؤلفيها إلى مسند الإمام أحمد ، ومنها : «**العلل المتناهية**» لابن الجوزي ، و«**مستدرك الحاكم**» ، و «**معجم الطبراني**» ، و«**تاريخ دمشق**» لابن عساكر ، و«**أسد الغابة**» لابن كثير ، و«**البداية والنهاية**»و«**التفسير**» لابن كثير ، و«**سير أعلام النبلاء**» للذهبي ، و«**تهذيب الكمال**» للمزي . وغير ذلك مما يراه الناظر في حواشي هذا الكتاب .

زِدْ على ذلك ، أنه قد سبق لنا مراجعة أسانيد المسند ومتونه حرفاً بحرف ، وذكرنا ما فيها من سقط وأوهام وأخطاء ، وأوردنا كل الأحاديث التي سقطت منه ، وذلك عند عملنا في موسوعة الحديث النبوي والتي ضمها كتابنا «المسند الجامع» ، وأشرنا إلى ذلك في مواضعه من كتابنا هذا .

النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق :

وصف النسخ الخطية التي وقفنا عليها :

١- نسخة المكتبة القادرية ببغداد ، وتقع في أربع مجلدات ، تحتوي المسند كله ، عدا ما أشرنا إليه من قبل من سقط ، والنسخة في المكتبة المذكورة برقم (٦٦١) وقد نسخت بخطٍّ جميل جداً ، بذل الناسخ فيه غاية درجات الإتقان حتى بلغها ، وجاء في نهاية النسخة :« . . . وقد وقع الفراغ من كتابة هذا المسند المبارك للإمام أحمد بن حنبل ، عليه الرحمة ، يوم الاثنين الثالث والعشرين من شهر ربيع الثاني ، من شهور سنته التاسعة والتسعين بعد المئتين وألف ، وذلك بحول الله وقوته ، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، بقلم الحقير الفقير ، الراجي عفو ربه القدير ، عبده : محمد بن علي بن مُلاَّ أحمد سبتة الشيخلي ، غفر الله له ولوالديه ، ولجميع المسلمين أجمعين .» ، وبيان مجلدات النسخة كما يلي :

- **المجلد الأول** ؛ ويقع في(٥٦٩) صفحة ، ويبدأ بمسند خليفة رسول الله ﷺ الصِّدِّيق أبي بكر ، رضي الله تعالى عنه ، وينتهي بمسند أبي رمثة ، رضي الله تعالى عنه .

- **المجلد الثاني** ؛ ويقع في (٥١٢) صفحة ، ويبدأ بمسند راوية الإسلام الصادق أبي هريرة ، رضي الله تعالى عنه ، وينتهي بمسند خادم رسول الله ﷺ أنس بن مالك ، رضي الله تعالى عنه .

- **المجلد الثالث** ؛ ويقع في (٦٤٥) صفحة ، ويبدأ بمسند جابر بن عبدالله ، رضي الله تعالى عنه ،

وينتهي بمسند أُبيّ بن كعب ، رضي اللّه تعالى عنه .

- **المجلد الرابع** ؛ ويقع في (٦٤٢) صفحة ، ويبدأ بمسند أبي ذرٍّ الغفاري ، رضي اللّه تعالى عنه ، وينتهي بنهاية المسند ، حيث مسند شداد بن الهاد ، رضي اللّه تعالى عنه .

وهذه النسخة قوبلت على أصول قديمة ، كما أثبت ذلك على حواشيها محمد أبو الخير ابن الشيخ عبدالقادر الخطيب ، وجاء في آخر المجلد الثاني : « . . . وقد سَهَّل اللّه تعالى لي المقابلة أيضاً من مسند سيدنا أبي سعيد الخدري ، على أصل قوبل على نسخة سيدنا عبداللّه ابن الإمام أحمد بن حنبل ، قد تداولها أئمة أعلام ، وجهابذة فخام ، كابن عساكر وأمثاله من الرجال أئمة الحديث . . . » .

وعند المقابلة ، وإثبات الخلاف بين النسخ ، رمزنا لهذه النسخة برمز (ق) .

٢- نسخة مكتبة الأوقاف العامة بالموصل العراق- ورقم التسجيل بالمكتبة (٦٤٠) ، وتقع في مجلدين ، يحتويان على ثلثي المسند ، من أوله ، حتى مسند أبي برزة الأسلمي ، رضي اللّه تعالى عنه ، وهذه النسخة أيضاً قوبلت على عدة أصول قديمة ، كما يظهر من التعليقات المثبتة على الحواشي في كل ورقة تقريباً ، وعند المقابلة أثبت الناسخ ما ورد من خلافات بين النسخ المختلفة التي اعتمدها ، مما يرفع من قيمة النسخة ، وزاد على ذلك التعريف بالأعلام الواردين في الأسانيد ، وشرح غريب المتون ، مما يدل على أن النسخة قد تداولها أهل العلم بالحديث ورجاله ، وبيان المجلدين كما يلي :

-**المجلد الأول** ؛ يقع في (١١٠٠) صفحة ، يبدأ بمسند أبي بكر الصديق ، رضي اللّه تعالى عنه ، وينتهي بانتهاء مسند أبي هريرة ، رضي اللّه تعالى عنه .

- **المجلد الثاني** ؛ ويقع في (١٠٢٤) صفحة ، ويبدأ بمسند أبي سعيد الخدري ، رضي اللّه تعالى عنه ، وينتهي بمسند أبي برزة الأسلمي ، رضي اللّه تعالى عنه .

وقد رمزنا لهذه النسخة برمز (ص) ،

٣- كما وقع لنا قطع متفرقة من المسند ، عن **النسخة الكتانية** ، وكذلك قطعة من مسند أبي هريرة ، مصورة عن **مكتبة كوبريللي** .

٤-هذا وقد حصلنا على نسخة كاملة للمسند ، **مصورة عن دار الكتب المصرية** وتقع في مجلدين ، وهي التي طُبعت عنها الطبعة الميمنية ، وهي في دار الكتب برقم ٤٩٤ حديث ، ينتهي المجلد الأول منها بمسند أم جندب الأزدية ، رضي اللّه تعالى عنها ، وينتهي المجلد الثاني بنهاية المسند ، ورمزنا لها بالرمز(م) .

٥- **نسخ المكتبة الظاهرية** ، بدمشق ؛ وقد يسَّر اللّه سبحانه ، بفضله وبرحمته ، الحصول على قطع متفرقة من «المسند» ، من نسخ مختلفة ، وهي أنفس وأتقن وأقدم ما وقفنا عليه من نسخ لهذا الكتاب القيم ، وقد قوبلت بعناية ودقة على جمع كبير من علماء الحديث ، خاصة المقادسة منهم ، وقد رمزنا لكلٍّ قطعة بالرمز(ظ) مشفوعاً برقم من أجل التمييز ، ووصف هذه الأجزاء نُجمله فيما يأتي :

- جزء يقع في الظاهرية ، برقم (١٠٥٧) ، رمزنا له بالرمز(ظ١) ، يبدأ ببداية المسند ، ويحتوي على مسانيد العشرة ، وأهل البيت ، أي من الحديث رقم (١) حسب تقسيمنا ، إلى رقم : (١٧٦٢) ، كتب بخطٍّ جيد مضبوط ، زُينت حواشيه بثبت سماعات العلماء ، عنوانه : «مسند العشرة وأهل البيت عن النبي ﷺ» ، وجاء في آخره : بلغ العرض بخط أبي منصور ابن الجواليقي ، ومراجعة الأصل العتيق ، فصح ، وللّه المنة .

عدد أوراق هذا الجزء (٣١٩) ورقة ، ولم نقف على تاريخ النسخ .

-والثاني من أجزاء الظاهرية ، برقم (١٠٥٥) ، رمزنا له بالرمز (ظ٢) ، ويحتوي على مسند عبداللّه بن عباس ، رضي اللّه تعالى عنهما ، أي من الحديث رقم : (١٨٣٨) إلى رقم : (٣٥٤٧) ، غير أنه وردت في ثناياه الورقة رقم (١٣٣) في غير موضعها ، حيث جاءت عقب نهاية الجزء الثامن - حسب تقسيم الأصل- واحتوت على عشرة أحاديث ، أربعة منها من رواية الإمام أحمد ، رحمه اللّه ، والباقي من زيادات القَطيعي ، راوي«المسند» عن عبداللّه بن أحمد ، ولما فُقد مكانها تحديداً ، ألحقناها بآخر مسند عبداللّه بن عباس ، رضي اللّه عنه ، وخطها قديم ومُتقن ، ومع قدمها ، إلا أن حالتها جيدة ، وعليها سماعات للمقادسة زينت صفحاتها .

عدد أوراق هذا الجزء (١٩٤) ، ووقع الفراغ من النسخ ، في التاسع من جمادى الأولى سنة (٦١٦)هـ ، بمسجد بيت الآبار ، بيد داود بن عمر بن يوسف بن يحيى المقدسي .

-والثالث من أجزاء الظاهرية ، ورد فيها برقم : (١٠٤٦) ، ورمزنا له بالرمز (ظ ٣) ، ويحتوي على مسند أبي هريرة ، بل سقط منه ، من أوله ، أربعة أحاديث من مسند أبي هريرة ، فبدأت الورقة الأولى بمتن الحديث رقم (٧١٢٢) حسب تقسيمنا ، وانتهى الجزء بالحديث رقم (١٠٩٩٧) وهو آخر حديث أبي هريرة ، والظاهر أن هذه النسخة لم تصلنا كاملة ، وقد كتبت بخطٍّ عتيق ، وعليها سماعات قديمة ، وقد اضطرب ترتيب أوراقها نتيجة خلل عند تصوير الأصل ، وبعض صفحاتها غيَّرتها عوامل القِدَم .

عدد الأوراق التي لدينا من هذا الجزء(٢٦٧) ورقة ، فُرغ من نسخه سنة (٥٩٤)هـ .

-والرابع من أجزاء الظاهرية ، ورد فيها برقم (١٠٤٩) ، ورمزنا له بالرمز (ظ ٤) ، ويحتوي مسند الأنصار ، رضي اللّه عنهم ، أي من الحديث رقم : (٢١٣٩٩) إلى الحديث رقم : (٢٤٤٣٠) ، وهي نسخة عتيقة ، نُسخت بخطٍّ جيد ومقروء ، وحملت في آخرها ، وبين صفحاتها سماعاتٌ لكثير من العلماء .

وعدد أوراق هذا الجزء (٢٩٩) ورقة ، ولم يتبين لنا تاريخ النسخ ، إلا أنه قديم جداً ، إذ جاء على الورقة الأخيرة سماعُ لمحمد بن عبدالواحد بن أحمد المقدسي ، في بغداد ، سنة (٥٩٧) هـ

- والخامس من أجزاء الظاهرية ، يحمل الرقم (١٠٥٤) ، وقد رمزنا له بالرمز (ظ ٥) ، ويحتوي مسند أم المؤمنين عائشة ، رضي اللّه عنها ، أي من الحديث رقم : (٢٤٥١١) إلى الحديث رقم : (٢٦٩٤٤) حسب تقسيمنا ، وهي نسخة جيدة الخط متقنة ، قوبلت وقرئت على العديد من العلماء ، وأُثبت ذلك في أولها وآخرها ، وعلى حواشيها .

عدد أوراق هذا الجزء (٢٨١) ورقة ، ولم نتبين تاريخ النسخ ، غير أننا وقفنا على سماعات قديمة ، مثبتة عليه ، وذلك في سنة (٥٦٣)هـ .

خطة العمل في تحقيق المسند :

كان الهدف من تحقيقنا للمسند أن نحاول- ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً- إخراج المسند الذي كتبه أحمد بن حنبل ، رحمه اللّه ، خالياً من تحريفات النساخ في الأسانيد والمتون ، كاملاً بعد إضافة ما سقط منه ، ولا نزعم أننا توصلنا إلى ذلك ، فاللّه وحده أعلم ، ولكن على الأقل ، وبفضل اللّه وبرحمته ومدده ، وصلنا إلى نسبة كانت تستدعي ما بذل فيه من جهد ، لا نرتجي أجره إلا من اللّه .

و«مسند أحمد بن حنبل» ، رحمة اللّه عليه ، مثل أي مسند آخر ، لم يشترط فيه مؤلفه الصحة ، لذلك فهو يحتوي على الصحيح ، والضعيف ، والموضوع ، وقد ظن بعض الذين لا يعرفون ما معنى «المسند» أن قول بعض المشتغلين بالحديث : إن في مسند أحمد جميع درجات الحديث بما فيها الضعيف والموضوع ، ظنوا أن ذلك طعنٌ في أحمد بن حنبل ، لذلك خَرَجَتْ من أقلامهم بعضُ الأوراق ، في كل فترة زمنية ، تنفي وجود«الموضوع» في المسند ، بل خرج من ينفي وجود الضعيف!!

كل هذا قد وقع ، ولكن الأسانيد التي ما زالت كما هي في المسند ، ظلت شاهداً على ضعف الكثير من رجالها ، بل وعلى اتهام بعضهم بالكذب .

وهذا لا علاقة له بأحمد بن حنبل ، رحمه اللّه ، فهو لم يقل للناس : لقد جمعت لكم الصحيح ، ثم ثبت أنه ضعيف ، بل الذي قام به من جهد جعله في صفوف علماء الأمة ، إن لم يكن

في مقدمة هذه الصفوف ، إنه جمع «المسند» ، أي إنه جمع كلَّ ما وقع له من حديث مسند من أحاديث ابن عباس ، رضي اللّٰه عنه ، مثلاً ، فيَجمعُ هذا في مسند عبداللّٰه بن عباس .

– فهناك رجال روى لهم أحمد بن حنبل في «المسند» مع علمه أنهم ضعفاء ، وحكمه عليهم بذلك ، والأمثلة على ذلك تفوق الحصر ، ونخشى أن نسوق مثالين أو ثلاثة ، فيقول قائل : انظروا ، كيف وجدوا مثالين فقط أو ثلاثة ، من آلاف الرجال ، وجعلوا ذلك قاعدة !!

ونقول : لو كان مجال البحث ها هنا الحديث عن الرجال الضعفاء والمتهمين الذين ورد ذكرهم في أسانيد «المسند» لكان قول القائل هذا يحتاج إلى نظر ، ولكننا نذكر مثالين أو ثلاثة لا لرجال ضعفاء في المسند فقط ، بل لرجال ضعفهم أحمد بن حنبل ، وروى لهم في مسنده ، وهذا دليل على أن أصحاب المسانيد ، وكذلك أصحاب السنن ، لا يشترطون إيراد الحديث الصحيح فقط ، بل وما دون الصحيح حتى الموضوع .

– فلو أخذنا مثالاً من مسند أبي سعيد الخدري فقط ، ونظرنا على أرقام : (١١٠٥٤ و ١١٠٨٥ و١١٠٩٠ و ١١١١٢ و ١١١١٧ و ١١١٢٠ و ١١١٢٣ و ١١١٤١ و١١١٤٣ و ١١١٤٥ و ١١١٤٨ و ١١١٦٥ و ١١١٦٩ و ١١١٧٢ و ١١١٧٣ و ١١١٩٢ و ١١٢٢٩ و ١١٢٣١ و ١١٢٨٦ و١١٢٨٨ و١١٢٩٢ و١١٣٠٠ و١١٣٠٠ و١١٣٣٢ و١١٣٥٠ و ١١٣٥١ و ١١٣٦١ و ١١٣٦٦ و١١٣٦٧ و١١٣٧٠ و١١٣٧١ و١١٣٧٢ و١١٣٧٣ و ١١٣٧٤ و ١١٣٧٦ و١١٣٧٧ و ١١٣٧٨ و ١١٣٧٩) . ففي هذه المواضع الثمانية والثلاثين وردت رواية عطية بن سعد العوفي ، عن أبي سعيد في مسند أحمد بن حنبل ، وورد فيها أكثر من عشرين حديثاً من هذا الطريق (عطية بن سعد ، عن أبي سعيد) ، وكلها ساقطة واهية بشهادة أحمد بن حنبل رحمه اللّٰه ، مع أنها وردت في مسنده .

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبي ، ذكر عطية العوفي ، فقال : هو ضعيف الحديث ، قال أبي : بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي [1] ، فيأخذ عنه التفسير ، وكان يُكنيه بأبي سعيد . فيقول : قال أبو سعيد ، وكان هُشيم يُضَعِّفُ حديثَ عطية [2] .

فظهر من كلام أحمد ، عليه رحمة اللّٰه ، أن عطية بن سعد ضعيفُ الحديث ، وكان أيضاً يُدلِّس

---

(١) الكلبي ، هو محمد بن السائب . قال سليمان التيمي : كان بالكوفة كذابان ، أحدهما الكلبي . وانظر باقي ترجمته في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم/٧/الترجمة١٤٧٨ .

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ١/صفحة ٢٢/الترجمة (١٢٢٤) ، و«الجرح والتعديل»٦/الترجمة (٢١٢٥) وفيه : « . . .وكان الثوري وهشيم يُضعفان حديث عطية» .

عن الكذابين، ويُغَيِّر كُناهم، ومع هذا روى له أحمد في ثمانية وثلاثين موضعاً، في أقل من مئة صفحة من المسند(عن أبي سعيد) وجاء ذلك في مسند(أبي سعيد الخدري) ومن كلام أحمد لا يُمكن الجزمُ بأن أبا سعيد هو (الخدري) الصحابي، أو (الكلبي) المفسر الكذاب.

وهذا دليل على أن أحمد، رحمه اللّه، لم يشترط أن يُورد في مسنده الصحيح، وإلاّ لما أورد هذا العوفي الذي ضَعَّفَهُ هو.

-ومثال آخر: نعرف منه أن أحمد بن حنبل يروي في مسنده أحياناً لناس متهمين بالكذب، وهو يعلم علم اليقين أنهم كذابون، ونكرر هنا: أن هذا ليس تجريحاً في أحمد رحمه اللّه، ولكن في الذين ظنوا أن المسند صحيح كله، أو أن أحمد لم يورد فيه الضعفاء والكذابين.

ففي أرقام: (٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٩ و ٥٧٢ و ٦١٩ و ٦٣٥ و ٦٥١و ٦٥٩و ٦٦٠و ٦٦٣و ٦٧١ و٦٧٤ و٦٧٥ و ٦٧٨ و٦٨٦و ٧٠٤ و٧٢٠ و٧٢١ و٧٣٩ و٧٤٣ و٧٥٢ و٧٦٤ و٨١٧ و٨٤٤ و٨٤٦)، أورد أحمد خمسة وعشرين رواية للحارث بن عبداللّه الهمداني الأعور، وهذه الروايات تُشكل حوالي خمسة عشر حديثاً.

قال عبد اللّه بن أحمد بن حنبل: حدثني أبي. قال: حدثنا أبو أسامة، قال: حدثني مفضل، عن مغيرة، قال: سمعت الشعبي يقول: حدثني الحارث، وأشهد أنه أحد الكذابين[1].

-وقد يورد أحمدُ الحديثَ في مسنده، وهو يعلم أنه ضعيف، بل ولا يثبت عن النبي ﷺ.

ومثال ذلك، أنه أورد حديث رباح بن عبد الرحمان بن أبي سفيان بن حويطب، عن جدته، عن أبيها. قال: سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم اللّه عليه». أخرجه أحمد ٤/٧٠و١٥/٣٨و٦/٣٨٢.

وحديث أبي هريرة، قال: قال رسول اللّه ﷺ: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم اللّه عليه». أخرجه أحمد٢/٤١٨.

وحديث أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم اللّه عليه» أخرجه أحمد٣/٤١.

ومع هذا يقول ابن هانىء: سألت أبا عبداللّه (أحمد بن حنبل) عن التسمية في الوضوء؟ فقال: لا يثبت حديث النبي ﷺ فيه. «سؤالات ابن هانىء» الفقرة (١٦).

---

(١) انظر «العلل ومعرفة الرجال» /١صفحة/٧٨الترجمة (٣١٢)، والحارث هذا مشهور بالكذب، راجع ترجمته في «الجرح والتعديل» ٣/الترجمة (٣٦٣)

وقال أحمد أيضاً : لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسنادٌ جيدٌ . «علل الترمذي الكبير» صفحة(٣٢) بتحقيقنا .

والأمثلة على ذلك أكثر من أن تُحصى . ولقد وصل التدليس في عملية الحكم على الحديث عند البعض إلى درجة أسوأ من الكذب ، فإن بعض الذين حاولوا الحكم على أحاديث «المسند» من قبل خرجوا على الناس بقاعدة سيئة ، وسنة رذيلة ، فعندما يأتون على الراوي شبه المجهول ، أو المجهول ، ويريدون الحكم على الحديث بالصحة ، وبأي طريقة ، يقولون :ترجمه البخاري في«التاريخ الكبير» فلم يذكر فيه جرحاً . أو : أورده ابن أبي حاتم في«الجرح والتعديل» ولم يذكر فيه جرحاً .

وهذا تدليس رخيص ، وتمويه فاسد ، وجهل بـ (ألف – باء) علم الحديث .

أولاً : لو صدق الذي ينقل هذا عن كتاب البخاري ، أو كتاب ابن أبي حاتم ، لقال : أورده البخاري ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثانياً : الذي له أدنى معرفة بالكتابين يعلم أن البخاري ، رحمه اللَّه ، لم يذكر جرحاً ولا تعديلاً في أكثر من تسعين بالمئة من تراجم كتابه «**التاريخ الكبير**» لأن الجرح والتعديل لهما كتب أخرى للبخاري مثل«**الضعفاء الكبير**» و«**الضعفاء الصغير**» . بل هناك كذابون ومتروكون وضعفاء ، ذكرهم البخاري في«التاريخ الكبير» ولم يذكر فيهم جرحاً ولا تعديلاً ، فهل يعني ذلك على قاعدة أحمد شاكر أنهم ثقاتٌ؟!

خذ مثالاً : أيوب بن مدرك الدمشقي ، ذكره البخاري في«**التاريخ الكبير**» ١/الترجمة (١٣٥٨) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وهذا على قاعدة أحمد شاكر : ثقة عند البخاري . والأمر على النقيض من ذلك ، فأيوب بن مدرك هذا ؛ قال الدوري عن ابن معين : أيوب بن مدرك ، الذي يروي عن مكحول ، كذاب . «سؤالات الدوري» الترجمة (٤٦٦٠) ، وقال أبو حاتم الرازي : ضعيف الحديث متروك . «الجرح والتعديل» ٢/الترجمة (٩٢٥) .

وخذ مثالاً : بزيع بن حسان أبو الخليل ، ذكره البخاري ، رحمه اللَّه ، في «التاريخ الكبير» المجلد الثاني/الترجمة(١٩٤٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وهذا على قاعدة أحمد شاكر وتبعه عبدالمعطي قلعجي : ثقة .

والأمر لا علاقة له بالصدق أبداً ، فإن بزيع بن حسان هذا ؛ قال أبو حاتم : روى عن هشام بن عروة حديثاً شبه الموضوع . وقال أيضاً : ذاهب الحديث . «**الجرح والتعديل**» ٢/ الترجمة (١٦٦٩) . وقال ابن حبان يأتي عن الثقات بأشياء موضوعة ، كأنه المتعمدُ لها . «**المجروحون**» ١٩٩/١ . وقال الدارقطني :

متروك . «الضعفاء والمتروكون» الترجمة (١٣٢) .

وخذ مثالاً ثالثاً : جارية بن هرم الفقيمي ؛ ذكره البخاري في«التاريخ الكبير» ، ٢/الترجمة (٢٣١٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . ومثل هذا يقول أحمد شاكر عند تحقيقه للمسند : ذكره البخاري في«التاريخ الكبير» ولم يجرحه - أو : ولم يذكر فيه جرحاً . فيوهم القارىء أن الرجل ثقة ، أو أن هذا توثيق من البخاري للراوي ، ما دام لم يجرحه ، والحق خلاف ذلك ، فإن جارية بن هرم هذا ، صاحب المثال الثالث ؛ قال علي بن المديني : كان ضعيفاً في الحديث ، كتبنا عنه وتركناه ، وكان رأساً في القدر . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث . «الجرح والتعديل»٢/الترجمة (٢١٥٩) . وقال الدارقطني : متروك . «الضعفاء والمتروكون» الترجمة (١٤٩) .

وهناك آلاف الأمثلة على ذلك والمجال هنا مجال إشارة فقط ، تكفي الباحث عن الحق ، ويزهق بظهورها الباطل .

أما كتاب « الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم فلن نذكر منه أمثلة ، مع أنها كثيرة ، ولن نكتفي بقول ابن أبي حاتم نفسه ـ جامع الكتاب ـ وهو يتحدث من خطته في التأليف ، خاصة الذين لم يذكر فيهم جرحاً ولا تعديلاً . يقول ابن أبي حاتم :

« . . . على أنّا ذكرنا أسامي كثيرة ، مهملة من الجرح والتعديل ، كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من رُوي عنه العلم ، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم ، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء اللّه تعالى . . . » . « الجرح والتعديل » ٢/ص ٣٨ .

فهذا هو منهج كتاب «الجرح والتعديل» يذكره لنا مؤلفه عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي ، بَيّن فيه أن الكتاب يحتوي على أسماء كثيرة لم يرد فيها جرح ولا تعديل ، لأن حَدُّ علمه فيهم أنه لم يقف لهم على جرح أو تعديل .

فهل يكون من الحق ، ومن الأمانة ، ومن الصدق ، أن نقول : ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكر فيه جرحاً ، وعليه يتم تصحيح الأسانيد المجهولة؟!

(*) ومن أجل هذا كله استبعدنا من خطة عملنا في «المسند» مسألة الحكم على الحديث بالصحة أو بالضعف ، واكتفينا بالإشارة إلى أن نبين أن «المسند» يحتوي على جميع درجات الحديث ، ففيه الصحيح ، والضعيف ، والموضوع ، وبالتالي فيه جميع درجات الرواة ، ففيه الثقة ، والضعيف ، والمتروك المتهم بالكذب .

والسبب الثاني الذي جعلنا لا نقوم بالحكم على الحديث في «المسند» أن العاملين في مجال الحديث ، والذين أنعم الله عليهم بنعمة الفقه في علم الحديث ورجاله وعلله ، يعلمون أن الخطوة الأولى للحكم على الحديث تتطلب جمع طرق هذا الحديث أولاً ، وهذا ما نقوم به الآن بتوفيق من الله ورحمة ، وبعد أن انتهينا من كتابنا «المسند الجامع» إذ نقوم الآن بتأليف «المسند الجامع المعلل» والذي يحوي - إن شاء الله - قرابة أربعين كتاباً من أمهات كتب الحديث ما بين مصنف ، وموطأ ، ومسند ، وصحيح ، وسنن ، وفيه يتم الحكم على كل حديث إن شاء الله رب العالمين على نهج علماء الحديث الأوائل في القرون الثلاثة الأولى ، وسيكون«مسند» أحمد إن شاء الله واحداً من كتب «المسند الجامع المعلل» فرأينا من الأجدى أن تتركز جهود العمل في الحكم على الحديث هناك .

- الرموز المستخدمة قبل أرقام الأحاديث :

● دائرة سوداء لزيادات عبد الله على المسند .

■ إذا روى عبدُ الله بن أحمد الحديثَ عن أبيه ، وعن غير أبيه .

(*) وهذه إذا سمع عبد الله بن أحمد الحديث من أبيه ، ومن شيخ أبيه .

☐ إشارة للأحاديث التي وجدها عبد الله في المسند ولم يسمعها من أبيه ، أو شك في سماعه .

* إشارة لزيادات أبي بكر أحمد بن جعفر بن مالك القَطيعي ، وهو راوي المسند عن عبد الله بن أحمد .

أما بعد ؛

فهذا جهد المقل ، حاولنا به أن نُقدم شيئاً نخدم به حديث رسول الله ﷺ ، وأملنا في كرم الله أن يتقبل منا إنه هو السميع العليم .



صورة الورقة الأولى من المجلد الأول من (ق)

أبي بكر بن سالم رحمه الله تعالى والحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله
وأصحابه الطيبين الطاهرين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. اللهم كما مننت علينا بإتمام كتابة
هذا الكتاب في الدنيا فامنن علينا في العقبى بالحشر معه صلى الله تعالى عليه وسلم وشفعه فينا وأتنا
على سنته ومن جماعته والمنا مطلوبنا واستر في الدارين عيوبنا وأسعدنا في الدارين واكفنا
همهما وشرهما وقد وقع الفراغ من كتابة هذا المسند المبارك للإمام أحمد بن حنبل عليه الرحمة
والرضوان والعفو يوم الاثنين ثالث عشرين من شهر ربيع الثاني من شهور
والرحمة وقرة العين وجميع سنة التاسعة والتسعين بعد المائتين والألف [illegible]
المأمول يوم [illegible] وتجاوز
عنا واحفظ [illegible] ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
[illegible] في حياتنا [illegible] بقلم الحقير الفقير الراجي عفو ربه القدير عبده
[illegible] محمد بن علي بن ملا [illegible]
[illegible] من الظالمين
غفر الله له ولوالديه ولجميع
المسلمين
أجمعين

١٢٩٩
٢٣ ربيع الثاني

والمستغفر الله من الغلط والسهو والنسيان في حديث من لا ينطق عن الهوى سيدنا محمد عليه أفضل
الصلاة وأتم السلام كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون وعلى آله وصحبه أجمعين
وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لمستحق الحمد والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أولي الفضل والمجد وعلى أصحابه والتابعين
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد فقد بلغ هذا الجزء الشريف مقابلة من أوله إلى آخره على حسب طاقة هذا
العبد الضعيف العاجز [illegible] على أصل صحيح [illegible] على التمام وأسأل الله [illegible] حسن الختام
[illegible] هذا المسند [illegible] وكاتبه ومن قابل هذا الكتاب [illegible] المرسلين مع السابقين
الأولين وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين والحمد لله رب العالمين
[illegible]
محمد [illegible]
عبد القادر الخطيب

صورة الورقة الأخيرة من المجلد الرابع من نسخة (ق)

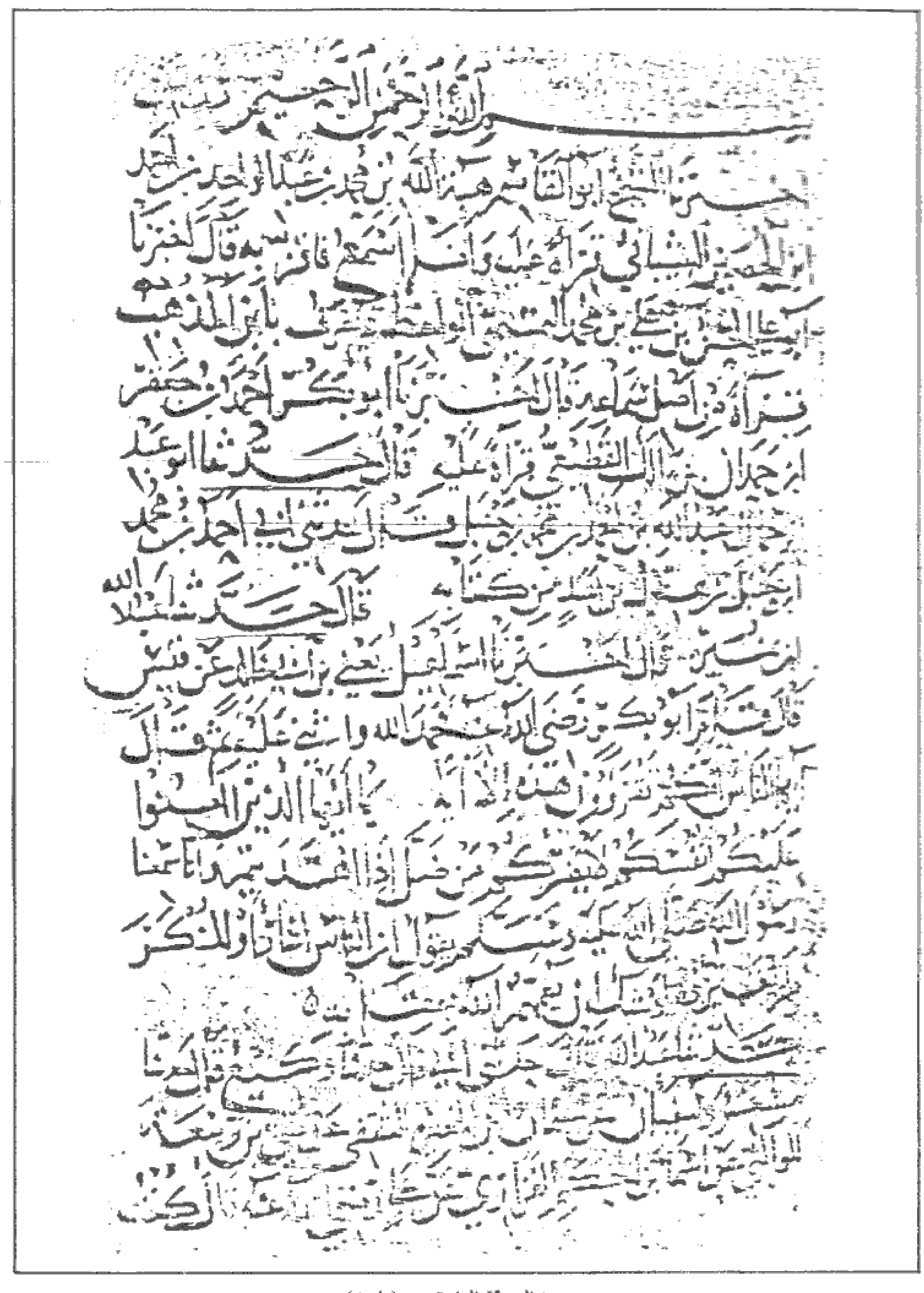
فمن يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين حدثنا عبد الله حدثني ابي حدثنا
سليمان بن داود ابو داود حدثنا شعبة عن علي بن زيد قال سمعت المغيرة بن ابي برزة يحدث عن ابيه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال غفار غفر الله لها واسلم سالمها الله ما انا قلته ولكن الله تبارك
وتعالى قاله حدثنا عبد الله حدثني ابي حدثنا عبد الصمد حدثنا عبد السلام ابو طالوت
حدثنا العباس الجريري ان عبيد الله بن زياد قال لابي برزة هل سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
ذكره قط يعني الحوض قال نعم لا مرة ولا مرتين فمن كذب به فلا سقاه الله منه حدثنا عبد الله
حدثني ابي حدثنا عبد الصمد ويونس قالا حدثنا حماد يعني ابن سلمة عن الازرق بن قيس ان شريك بن
شهاب قال يونس الحارثي وهذا حديث عبد الصمد قال ليت اني رجلا من اصحاب محمد صلى الله عليه
وسلم يحدثني عن الخوارج قال فلقيت ابا برزة في نفر من اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فقلت حدثني
شيئا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخوارج قال احدثكم بشيء قد سمعته اذناي ورآه
عيناي اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بدنانير فقسمها وثم رجل مطموم الشعر آدم او اسود بين
عينيه اثر السجود عليه ثوبان ابيضان فجعل ياتيه من قبل يمينه ويتعرض له فلم يعطه
شيئا قال يا محمد ما عدلت اليوم في القسمة فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم غضبا
شديدا ثم قال والله لا تجدون بعدي احدا اعدل عليكم مني ثلاث مرار ثم قال يخرج من قبل
المشرق رجال كان هذا منهم هديهم هكذا يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما
يمرق السهم من الرمية ثم لا يرجعون فيه سيماهم التحليق لا يزالون يخرجون حتى يخرج آخرهم
مع الدجال فاذا لقيتموهم فاقتلوهم هم شر الخلق والخليقة حدثنا عبد الله حدثني ابي
حدثنا عفان حدثنا حماد بن سلمة انا الازرق بن قيس عن شريك بن شهاب قال كنت اتمنى ان
القى رجلا من اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يحدثني عن الخوارج فلقيت ابا برزة يوم عرفة في نفر
من اصحابه فذكر الحديث حدثنا عبد الله حدثني ابي حدثنا عبد الصمد بن سلمة حدثنا ثا
بت عن كنانة بن نعيم عن ابي برزة ان جليبيبا كان من الانصار وكان اصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم اذا كان لاحدهم ايم لم يزوجها حتى يعلم النبي صلى الله عليه وسلم هل له فيها حاجة ام لا فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم لرجل من الانصار زوجني ابنتك فقال نعم ونعمة عين
فقال له اني لست لنفسي اريدها قال فلمن قال لجليبيب قال حتى استامر امها فاتاها فقال
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب ابنتك قالت نعم ونعمة عين زوج رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال انه ليس يريدها لنفسه قالت فلمن قال لجليبيب قالت الجليبيب ابنه
مرتين لا لعمر الله لا ازوج جليبيبا قال فلما قام ابوها لياتي النبي صلى الله عليه وسلم قالت
الفتاة لامها من خدرها من خطبني اليكما قالت النبي صلى الله عليه وسلم قالت فتردون الي
ادفعوني الى النبي صلى الله عليه وسلم فانه لا يضيعني فاتى ابوها النبي صلى الله عليه وسلم فقال
شانك بها فزوجها جليبيبا فبينما النبي صلى الله عليه وسلم في مغزى له وافاء الله تبارك
وتعالى عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تفقدون من احد قالوا نفقد فلانا ونفقد

صورة الورقة الأخيرة من نسخة (ص)



صورة الورقة الأولى من المجلد الأول (م)

صورة الورقة الأولى من المجلد الثاني (ك)


بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر
أخبرنا الشيخ أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد
ابن الحصين الشيباني قراءة عليه وأنا أسمع فأقر به قال أخبرنا
أبو علي الحسن بن علي بن محمد التميمي الواعظ المعروف بابن المذهب
قراءة من أصل سماعه قال أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر
ابن حمدان بن مالك القطيعي قراءة عليه قال حدثنا أبو عبد
الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل قال حدثني أبي أحمد بن محمد
ابن حنبل رحمة الله عليه من كتابه قال حدثنا عبد الله
ابن نمير قال أخبرنا إسماعيل يعني ابن أبي خالد عن قيس
قال قام أبو بكر رضي الله عنه فحمد الله وأثنى عليه ثم قال
يا أيها الناس إنكم تقرءون هذه الآية يا أيها الذين آمنوا
عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم وإنا سمعنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الناس إذا رأوا المنكر
فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقابه
حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا وكيع قال حدثنا

صورة الورقة الثانية من (ظ ١)

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

أخبرنا الشيخ المؤتمن أبو الفرج حنبل ابن عبد الله ابن فرج بن
سعادة المكبر البغدادي قراءة عليه ونحن نسمع في آخرين رحمهم الله
بالجامع المظفري بجبل قاسيون يوم الخميس غرة صفر من سنة
ثلاث وستمائة قال أخبرنا الشيخ أبو القسم هبة الله بن محمد
ابن عبد الواحد بن الحصين رحمه الله قال أخبرنا الشيخ
أبو علي الحسن ابن علي بن محمد ابن المذهب الواعظ رحمه الله
قال أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان ابن مالك قال ثنا
أبو عبد الرحمن عبد الله ابن أحمد ابن محمد ابن حنبل قال حدثني أبي
من كتابه قال ثنا هشيم أنا عاصم الأحول ومغيرة عن الشعبي عن ابن ١٨٣٨
عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب من زمزم
وهو قائم ثنا عبد الله حدثني أبي ثنا هشيم أنا أجلح ١٨٣٩
عن يزيد ابن الأصم عن ابن عباس رضي الله عنه أن رجلا قال
للنبي صلى الله عليه وسلم ما شاء الله وشئت فقال له النبي صلى الله عليه
وسلم أجعلتني والله عدلا بل ما شاء الله وحده ثنا عبد الله ١٨٤٠
حدثني أبي ثنا هشيم عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس مسح النبي صلى الله
عليه وسلم رأسي ودعا لي بالحكمة ثنا عبد الله قال حدثني ١٨٤١
أبي ثنا هشيم ثنا يزيد ابن أبي زياد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه

صورة الورقة الثانية من (ظ ٢)

صورة الورقة الأولى من (ظ ٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

مسند الانصار

حديث ابي المنذر ابي بن كعب مما رواه عنه عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا عبد الله قال حدثني ابي ثنا يعقوب ثنا ابي عن محمد بن اسحق ممن شهد بدرا ابي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معوية بن عمرو بن مالك ابن النجار ثنا عبد الله حدثني ابي ثنا وكيع ثنا سفين عن حبيب بن ابي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال عمر رضي الله عنه علي اقضانا وابي اقرؤنا وانا لندع كثيرا من لحن ابي وابي يقول سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ادعه لشيء والله تبارك وتعالى يقول ما ننسخ من آية او ننسها نات بخير منها او مثلها ثنا عبد الله حدثني ابي ثنا يحيى بن سعيد عن سفين حدثني حبيب يعني ابن ابي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال عمر علي اقضانا وابي اقرؤنا وانا لندع من قول ابي وابي يقول اخذت من فم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ادعه والله يقول ما ننسخ من آية او ننسها ثنا عبد الله حدثني سويد بن سعيد في سنة ست وعشرين ومائتين ثنا علي بن مسهر عن الاعمش عن حبيب بن ابي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال خطبنا عمر على منبر رسول الله فقال علي اقضانا وابي اقرؤنا وانا لندع من قول ابي شيئا وابي يقول انا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي يقول لا ادع ما سمعت رسول الله وقد نزل بعد ابي كتاب

حديث ابي ايوب الانصاري

ثنا عبد الله حدثني ابي ثنا يحيى بن سعيد ثنا هشام بن عروة اخبرني ابي اخبرني ابو ايوب ان ابيا حدثه قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ارايت الرجل ...

صورة الورقة الثانية من (ظ ٤)

صورة سماعات الورقة الأخيرة من (ط ٤)

بين يدي رسول الله فقال يا رسول الله إن لي مملوكين يكذبونني ويخونونني ويعصونني
وأضربهم وأشتمهم فكيف أنا منهم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم يحسب
ما خانوك وعصوك وكذبوك وعقابك إياهم فإن كان عقابك إياهم
دون ذنوبهم كان فضلا لك عليهم وإن كان عقابك إياهم بقدر
ذنوبهم كان كفافا لا لك ولا عليك وإن كان عقابك إياهم فوق
ذنوبهم اقتص لهم منك الفضل الذي بقي قبلك فجعل الرجل يبكي بين يدي
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويهتف فقال رسول الله ما له ما يقرأ كتاب الله
ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا وإن كان مثقال
حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين فقال الرجل يا رسول الله ما
أجد شيئا خيرا من فراق هؤلاء يعني عبيده إني أشهدك أنهم أحرار كلهم

حدثنا [illegible] أسباط بن محمد قال نا [illegible] عن بديل عن أبي
الجوزاء عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتتح الصلاة بالتكبير
والقراءة بالحمد [illegible] حدثنا [illegible] أسباط بن محمد قال نا
مطرف عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي عبيدة بن عبد الله قال قلت لعائشة
ما الكوثر قالت نهر أعطيه النبي صلى الله عليه وسلم في بطنان الجنة قال قلت
وما بطنان الجنة قالت وسطها حافتاه در مجوف

آخر حديث عائشة رضي الله عنها

قال عبد الله وجدت [illegible] الحادث [illegible] كتاب [illegible]
بخط يده [illegible] قال [illegible] بن [illegible] قال [illegible] هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة
قالت [illegible] رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible] ولا دانيا

حديث الرجل الذي كان يضرب عبيده [illegible]

صورة الورقة الأخيرة من (ظ ٥)

فمن يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا
سليمان بن داود أبو داود حدثنا شعبة عن علي بن زيد قال سمعت المغيرة بن أبي برزة يحدث عن أبيه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال غفار غفر الله لها وأسلم سالمها الله ما أنا قلته ولكن الله تبارك
وتعالى قاله حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا عبد الصمد حدثنا عبد السلام أبو طالوت
حدثنا العباس الجريري أن عبيد الله بن زياد قال لأبي برزة هل سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
ذكره قط يعني الحوض قال نعم لا مرة ولا مرتين فمن كذب به فلا سقاه الله منه حدثنا عبد الله
حدثني أبي حدثنا عبد الصمد ويونس قالا حدثنا حماد يعني ابن سلمة عن الأزرق بن قيس أن شريك بن
شهاب قال يونس الحارثي وهذا حديث عبد الصمد قال ليت أني رجلا من أصحاب محمد صلى الله عليه
وسلم يحدثني عن الخوارج قال فلقيت أبا برزة في نفر من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فقلت حدثني
شيئا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخوارج قال أحدثكم بشيء قد سمعته أذناي ورأته
عيناي أتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بدنانير فقسمها وثم رجل مطموم الشعر آدم أو أسود بين
عينيه أثر السجود عليه ثوبان أبيضان فجعل يأتيه من قبل يمينه ويتعرض له فلم يعطه
شيئا قال يا محمد ما عدلت اليوم في القسمة فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم غضبا
شديدا ثم قال والله لا تجدون بعدي أحدا أعدل عليكم مني ثلاث مرار ثم قال يخرج من قبل
المشرق رجال كأن هذا منهم هديهم هكذا يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما
يمرق السهم من الرمية ثم لا يرجعون فيه سيماهم التحليق لا يزالون يخرجون حتى يخرج آخرهم
مع الدجال فإذا لقيتموهم فاقتلوهم هم شر الخلق والخليقة حدثنا عبد الله حدثني أبي
حدثنا عفان حدثنا حماد بن سلمة أنا الأزرق بن قيس عن شريك بن شهاب قال كنت أتمنى أن
ألقى رجلا من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يحدثني عن الخوارج فلقيت أبا برزة يوم عرفة في نفر
من أصحابه فذكر الحديث حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا عبد الصمد بن سلمة حدثنا ثا
بت عن كنانة بن نعيم عن أبي برزة أن جليبيبا كان من الأنصار وكان أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم إذا كان لأحدهم أيم لم يزوجها حتى يعلم النبي صلى الله عليه وسلم هل له فيها حاجة أم لا فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم لرجل من الأنصار زوجني ابنتك فقال نعم ونعمة عين
فقال له إني لست لنفسي أريدها قال فلمن قال لجليبيب قال حتى أستأمر أمها فأتاها فقال
إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب ابنتك قالت نعم ونعمة عين زوج رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال إنه ليس يريدها لنفسه قالت فلمن قال لجليبيب قالت أجليبيب ابنه
مرتين لا لعمر الله لا أزوج جليبيبا قال فلما قام أبوها ليأتي النبي صلى الله عليه وسلم قالت
الفتاة لأمها من خدرها من خطبني إليكما قالت النبي صلى الله عليه وسلم قالت فتردون أمره
ادفعوني إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لا يضيعني فأتى أبوها النبي صلى الله عليه وسلم فقال
شأنك بها فزوجها جليبيبا فبينا النبي صلى الله عليه وسلم في مغزى له وأفاء الله تبارك
وتعالى عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تفقدون من أحد قالوا نفقد فلانا ونفقد

صورة الورقة قبل الأخيرة من نسخة (ص)

الباب التاسع

ترجمة الإمام أحمد (١)

نسبُه

هو الإمامُ ، شيخُ الإسلام ، أبو عبدالله أحمدُ بنُ حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبدالله بن حيّان بن عبدالله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان بن ذُهل بن ثعلبةَ بن عُكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل الذُّهليُّ الشَّيبانيُّ المروزيُّ ثم البغداديُّ . أحدُ الأئمة الأعلام .

هكذا ساقَ نسبَه ولدُه عبدُ الله ، واعتمدَه أبو بكر الخَطيب في « تاريخه » وغيرُه .

وخالفَ في نسبه ابنُه صالح ، وعباسٌ الدُّوريُّ ، وأبو بكر بن أبي داود وغيرُهم . وما كانَ أحمدُ يفتخرُ على غيره بعروبيته ولا ذكرَها ، كما نقلَ عنه يحيى ابن معين .

وقال عباس الدُّوريُّ : سمعتُ عارماً محمدَ بنَ الفضل يقولُ : وضع أحمدُ بن حنبل عندي نفقةً ، فكانَ يجيءُ في كُلِّ يومٍ فيأخُذُ منه حاجتَه ، فقلتُ له يوماً : يا أبا عبدالله ، بلغني أنّك من العرب ، فقالَ : يا أبا النعمان ، نحنُ قومٌ مساكين ، فلم يَزَلْ يدافعني حتى خرَجَ ، ولم يقُلْ لي شيئاً .

ولادتُه ونشأتُه

وُلِدَ في سنة (١٦٤) في شهر ربيع الآخر ، وقيل في الأوَّل ، وجيءَ به حَمْلاً من مَرْو ، فتُوفي أبوه محمد شاباً ابنَ ثلاثين سنة ، فوليَتْ رعايتَه أمُّه .

---

(١) هذه ترجمة اخترتُها من أمهات الكتب التي ترجمت الإمامَ أحمدَ ، لم أذكرْها عند كُلِّ موضع ، لأنَّ أغلبَ ما ذكرتُ متكرِّرٌ في جملة منها ، وعمدتي في هذه الترجمة على «سير أعلام النبلاء» ١١/١٧٧ - ٣٥٨ ، «تاريخ الإسلام» طبقة ٢٤١ - ٢٥٠/٦١-١٤٤ ، «تاريخ دمشق» ٥/٢٥٢ - ٣٤١ ، «تاريخ بغداد» ٤/٤١٢-٤٢٥ ، «الجرح والتعديل» ١/٢٩٢- ٣١٣ ، «حلية الأولياء» ٩/١٦١-٢٣٣ ، «طبقات الحنابلة» ١/٤-٢٠ ، «طبقات الشافعية» ٢/٢٧-٦٣ ، «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي ، «العلل» لابن أحمد ، «تهذيب الكمال» للمزي . .

فما خرج عن ذلك نبهتُ على مصدره وأغلبُ هذه الترجمة من المصدر الأوَّل ، ولم أتقيَّد بترتيب أيٍّ منها .

وقالَ المرُّوذيُّ : إنَّ أبا عبدالله قالَ له : قُدِمَ بي من خُراسان ، وأنا حَمَلٌ ، ووُلِدْتُ ها هُنا (يريد : في بغداد) ولم أرَ جدِّي ولا أبي .

ما خلَّفَ له أبوه

قالَ ابنُ الجوزي : خلَّف له أبوه طرزاً وداراً يسكنُها ، فكانَ يكري تلك الطرز ، ويتعفّفُ بها .

قالَ ابنُ المنادي : حدثنا جدي ، قال لي أحمدُ بن حنبل : أنا أذْرَعُ هذه الدار وأُخرجُ الزكاةَ عنها في كلِّ سنة ، أذهبُ إلى قولِ عمر في أرض السواد .

صفةُ بيته

قالَ الميمونيُّ : كانَ منزلُ أبي عبدالله ضيقاً صغيراً ، وينامُ في الحَرِّ في أسفله . وقالَ لي عمُّه : ربَّما قلتُ له فلا يفعلُ ، ينامُ فوق ، وقد رأيتُ موضعَ مَضْجَعه وفيه شاذكونة وبَرْذَعة ، قد غلبَ عليها الوسَخُ .

وقالَ الحسنُ بن محمد بن الحارثُ : دخلتُ دار أحمد ، فرأيتُ في بَهْوَة حصيراً خَلَقاً ومخدَّةً ، وكتبه مطروحةً حَوَالَيْه وحبَّ خزف ، وقيلَ : كانَ على بابه مِسْحٌ من شَعَر .

صفتُه

كانَ شيخاً مخضوباً طوالاً أسمرَ شديدَ السُّمرة ، كما قالَ ابنُ ذريح العُكبريُّ .

قال عبدُالله بن أحمد (كما في العلل ١٥٩٨) : خضبَ أبي وهو ابنُ ثلاث وستين .

وقالَ العباسُ بنُ الوليد النحويُّ : رأيتُ أحمدَ بن حنبل رجلاً حسنَ الوجه ، ربعةً من الرجال ، يخضبُ بالحنَّاء خضاباً ليس بالقاني ، في لحيته شعراتٌ سود ، ورأيتُ ثيابَه غلاظاً إلاّ أنَّها بيضٌ ، ورأيتُه مُعْتَمّاً وعليه إزارٌ . (ابن عساكر ٦/٢٦٠) .

وقالَ المرُّوذيُّ : رأيتُ أبا عبدالله إذاكانَ في البيت عامةُ جلوسه متربعاً خاشعاً ، فإذا كانَ برّاً لم يتبيَّن منه شدةُ الخُشوع ، وكنتُ أدخلُ والجزءُ في يده يقرأ .

طلبُه للعلم

قالَ المرُّوذيُّ : قالَ لي أبو عبدالله : اختلفتُ إلى الكُتّاب ، ثم اختلفتُ إلى الديوان ، وأنا ابنُ أربعَ عشرةَ سنة .

وطلبَ الحديثَ في سنة (١٧٩) ، وهو ابنُ ستَّ عشرةَ سنة . كما نقلَ ابنُ عساكر وابنُ الجوزي وغيرُهما .

ورحَلَ إلى الكوفة سنة (١٨٣) بعدَ أن عكفَ على هُشيم إلى وفاته ، ثم دخل البصرةَ ومكةَ والمدينة ، واليمن ، والجزيرةَ ، والشام ... في تفصيلٍ ذكرتُه سابقاً في منهجية الإمام أحمد في مشايخه ، وفي فصل ترتيب المسند . فلْينظر .

شيوخُه

سيأتي فَصْلٌ تامٌ في ذكرِ مشايخ الإمامِ أحمد ، وفيه المواضع التي لهم ذكرٌ فيها من المسند ، ولكن لا بأسَ هُنا أن يُذْكَرَ المشاهيرُ منهم ، الذين أكثرَ عنهم في المسند ، فروى عنهم ما يزيد عن المئة حديث ، وهم :

إسحاق بن عيسى بن نَجيح الطباعُ البغداديُّ (ت ٢١٤) ، وإسماعيلُ بن إبراهيم بن مِقْسَمْ الأسديّ ، المعروف بابن عُلية (ت ١٩٣) وقد لازمَه بعد هشيم عشرَ سنوات ، والأسود بن عامر شاذان أبو عبدالرحمن الشامي نزيل بغداد (ت ٢٠٨) ، وبَهْزُ بنُ أسد العَمِّيُّ أبو الأسود البَصْريُّ (ت بعد ٢٠٠) ، وحجَّاجُ بن محمد المِصِّيصي الأعورُ (ت ٢٠٦) ، والحسنُ بن موسى الأَشْيَبُ أبو عليّ البغداديُّ (ت ٢٠٨) ، وحسين بن محمد بن بَهْرام التميميُّ المَرُّوذيُّ (ت ٢١٣) ، والحكمُ بن نافع أبو اليمان الحِمْصيُّ (ت ٢٢١) ، وخلَفُ بنُ الوليد أبو الوليد العَتَكي الجوهريُّ البغداديُّ نزيلُ مكةَ ، وروْحُ بن عُبادةَ بن العلاء القَيْسيُّ البَصْريُّ (ت ٢٠٥) ، وزيدُ ابنُ الحُباب بن الريَّان أبو الحسين العُكلي الكوفيُّ (٢٠٣) ، وسُريج بن النُّعمان بن مروان أبو الحسين الجَوْهري اللؤلؤيُّ البغداديُّ (ت ٢١٧) ، وسفيانُ بن عُيينة بن أبي عمران الهِلالي الكوفي نزيل مكة (ت ١٩٨) ، وسليمان بن داود أبو داود الطيالسيُّ (ت ٢٠٤) ، وعبدُ الرحمن بن عبدالله بن عُبيد أبو سعيد مولى بني هاشم البصريّ نزيل مكة يُلقَّبُ جَرْدَقة (ت ١٩٧) ، وعبد الرحمن بن مَهْدي بن حسَّان أبو سعيد البصريّ اللؤلؤيُّ (ت ١٩٨) ، وعبدُ الرزاق بن همام بن نافع الحِمْيَريُّ ، مولاهم أبو بكر الصنعانيُّ (ت ٢١١) ، وعبدُ الصَّمد بنُ عبد الوارث بن سعيد العَنْبري ، مولاهم أبو سهل البصريُّ (ت ٢٠٧) ، وعبدُ القُدُّوس بن حَجَّاج الخَوْلانيُّ أبو المغيرة الحِمْصيُّ (ت ٢١٢) ، وعبدُالله بن نُمير الهَمْدانيُّ أبو هشام الكوفي (ت ١٩٩) ، وعبدُالله بن يزيد العَدَويُّ مولاهم أبو عبدالرحمن المُقرِىء المكيُّ (ت ٢١٢) ، وعبدُ الملك بن عمرو أبو عامر العَقَديُّ القيسيُّ البَصْريُّ (ت ٢٠٤) ، وعثمانُ بنُ عمر بن فارس العَبْديُّ البصريُّ ، وعفَّان بنُ مسلم بن عبدالله الصَّفَّار أبو عثمان البصريُّ نزيل بغداد (ت ٢١٩) لازمه أحمد عشر سنين ببغداد ، وعليُّ بن إسحاق السُّلمي مولاهم أبو الحسن المَرْوَزيُّ (ت ٢١٣) ، والفضلُ بنُ دُكين أبو نُعيم المُلائيُّ الكوفيُّ (ت ٢١٨) ، وقُتيبةُ بنُ سعيد

ابن جميل الثقفيُّ مولاهم أبو رجاء البَغْلانيّ (ت ٢٤٠) ومحمدُ بن ابراهيم بن أبي عديّ أبو عمرو السُّلمي مولاهم القَسْمَليُّ البصْريُّ (ت١٩٤) ، ومحمد بن ابراهيم بن أبي عُثمان البُرساني البصري (ت٢٠٣) ، ومحمدُ بن جعفر الهُذَلي مولاهم أبو عبدالله البصري المعروف بغُنْدَر(١٩٢) أو بعد) ، ومحمد بنُ خازم أبو معاوية الضَّرير الكوفيُّ (ت ١٩٥) ، ومحمدُ بنُ عبدالله بن الزُّبير الأسَدي مولاهم أبو أحمد الزُّبيري الكوفيُّ (ت ٢٠٣) ، ومحمدُ بن عُبيد بن أبي أمية الطَّنافسيُّ أبو عبدالله الكوفيُّ (ت ٢٠٣ أو بعد) ، ومُظَفَّرُ بنُ مُدرك أبو كامل البغداديُّ (ت ٢٠٧) ، ومعاويةُ بن عمرو بن المُهلَّب الكوفيُّ أبو عمرو البَغْداديُّ (ت ٢١٣) ، ومنصور بن سلمةَ بن عبدالعزيز أبو سلمة الخُزاعيُّ البغداديُّ (ت ٢٠٧) ، وموسى بن داود الضَّبيُّ أبو عبدالله الطَّرَسوسي نزيلُ بغداد(ت ٢١٧) ، ومؤمَّلُ بنُ إسماعيلَ العدويُّ مولاهم أبو عبدالرحمن البَصْريُّ نزيلُ مكَّةَ (ت ٢٠٥) ، وهارونُ بن معروف المَرْوزي أبو عليّ الخَزّاز الضَّرير نزيل بغداد (ت ٢٢٧) ، وهاشم بن القاسم بن مسلم أبو النضر الليثيُّ البَغْداديُّ (ت ٢٠٥) ، وهُشَيم بن بَشير بن القاسم بن دينار السُّلمي أبو معاوية الواسطيُّ (ت ١٨٣) ، ووكيع بن الجَرّاح بن مَليح الرُّؤاسيُّ أبو سفيان الكوفيُّ ، (ت ١٩٦) ، ويحيى بن آدم بن سليمان الأمويُّ أبو زكريا الكوفيُّ (ت ٢٠٣) ، ويحيى ابن إسحاق البَجليُّ أبو زكريا ويقال : أبو بكر السَّيْلَحينيُّ (ت ٢١٠) ، ويحيى بن سعيد بن فرُّوخ القَطَّان التميميُّ أبو سعيد البَصريُّ الأحول (ت ١٩٨) ، ويزيد بن هارون بن زاذان السُّلَمي مولاهم أبو خالد الواسطيُّ (ت ٢٠٦) ، ويعقوبُ بنُ إبراهيم ابن سعد الزُّهْري أبو يوسف المَدَني نزيلُ بغداد (ت ٢٠٨) ، ويعلى بن عُبيد بن أبي أُمية الإيادي أبو يوسف الطَّنَافسيُّ الكوفيُّ (ت ٢٠٩) ، ويونسُ بن محمد بن مسلم البَغْداديُّ أبو محمد المؤدِّب (ت ٢٠٧) .

وسمعَ من مشاهيرَ غيرِهم ، لكنَّه أقلَّ عنهم في الرواية وقد فَصَّلنا في أمرِهم في الفهرس الملحق ، وفي منهج الإمام في الانتقاء والرواية عن مشايخه .

تلامذتُه

روى عنه : البُخاريُّ ، ومُسْلمٌ ، وأبو داودَ ، وإبراهيمُ بن إسحاق الحرْبيُّ ، وأحمد بن الحسن بن جُنَيْدب التِّرمذيُّ ، وأحمدُ بن الحسن بن عبد الجبار الصُّوفيُّ الكَبيرُ ، وأحمدُ بن أبي الحَواري وهو من أقرانه ، وأبو مسعود أحمد بن الفُرات الرَّازيُّ ، وأبو بكر أحمد بن محمد بن الحَجّاج المَرُّوذيُّ ، وأبو بكر أحمد بن محمد ابن هانىء الأثْرمُ الطائيُّ ، وإدريسُ بن عبد الكريم المقرئ الحدّاد ، وإسحاقُ بن منصور الكَوْسَجُ ، والأسودُ بن عامر شاذانَ وهو من شيوخه ، وبِشْرُ بن موسى بن صالح بن شيخ بن عَميرة الأسديُّ ، وبَقيُّ بن مَخْلَد الأندلسيُّ ، وجعفرُ بن أبي عثمان الطَّيالسيُّ ، وحَجّاجُ بن الشاعر ، وحربُ

ابن إسماعيل الكرْمانيُّ ، وأبو عمرو حُرَيثُ بن عبد الرحمان البُخاريُّ ، والحسنُ بن الصباح البزَّارُ ، وأبو عمَّار الحُسين بن حُرَيْث المَرْوَزيُّ وهو من أقرانه ، والحُسينُ بن منصور بن جعْفر النَّيْسابوريُّ ؛ وهو من أقرانه ، وابنُ عمِّه حَنْبل بن إسحاق بن حنبل ، وخَلَفُ بن هشام البزَّارُ ، وهو أكبرُ منه ، وداودُ بن عَمرو الضَّبِّيُّ وهو أكبر منه ، ورجاءُ بن مُرَجَّى الحافظُ ، وزُهيرُ بن محمد بن قُمَيْر المَرْوزيُّ ، وزيادُ بن أيوب الطُّوسيُّ ، وهو من أقرانه ، وسَلَمَةُ بن شَبيب النَّيْسابُوريُّ ، وشاهينُ بن السَّمَيْدَع العَبْديُّ له عنه مسائل ، وابنُه : صالحُ بن أحمد بن محمد بن حَنْبَل ، وطاهرُ بن محمد بن الحسن التَّميميُّ ، وعباسُ بن عبد العظيم العَنْبَريُّ ، وعباسُ بن محمد الدُّوريُّ ، وابنه : عبدُاللَّه بن أحمد بن حنبل ، وعبدُالله بن عُمر بن محمد بن أبان الجُعْفيُّ وهو من أقرانه ، وأبو بكر عبدُالله بن محمد بن أبي الدُّنيا ، وأبو القاسم عبدُاللَّه بن محمد بن عبد العزيز البَغَويُّ وهو آخرُ مَنْ حدَّث عنه ، وعبدُاللَّه بن محمد المعروف بفُوْران ، وعبدُ الرحمن بن إبراهيم دُحَيْم الدِّمَشْقيُّ وهو من أقرانه ، وأبو زُرْعَة عبدُالرحمن بن عَمرو الدِّمشقيُّ ، وعبدُ الرحمن بن مَهْدي وهو من شيوخه ، وعبد الرزاق بن هَمَّام وهو من شيوخه ، وأبو الحسن عبدُ الملك بن عبد الحميد المَيْمُونيُّ ، وأبو قُدامة عُبيدُ الله بن سعيد السَّرْخَسيُّ وهو من أقرانه ، وأبو زُرْعَة عُبيدُ اللَّه بن عبد الكريم الرازيُّ ، وعثمانُ بن سعيد الدَّارميُّ ، وعليُّ بن المَديْنيِّ ومات قبله ، وعَمرُو بنُ منصور النَّسائيُّ ، والفَضْلُ بن زياد القَطَّانُ ، والفضلُ بن سَهْل الأعْرَجُ ، والقاسمُ بن محمد المَرْوَزيُّ ، وقُتيبةُ بن سعيد وهو من شيوخه ، ومحمدُ بن إبراهيم البُوشَنْجيُّ ، ومحمدُ بن إبراهيم الأنْماطيُّ مُرَبَّعُ ، ومحمدُ بن إدريس الشافعيُّ وهو من شيوخه ، وأبو حاتم محمدُ بن إدريس الرازيُّ ، وأبو بكر محمدُ بن إسماعيل الطَّبرانيُّ ، وأبو إسماعيلَ محمدُ بن إسماعيل التِّرْمذيُّ ، ومحمدُ بن الحُسين بن أبي الحُنَيْن الحُنَيْنيُّ ، ومحمد بن داود المِصِّيصيُّ ، ومحمدُ بن رافع النَّيسابُوريُّ وهو من أقرانه ، ومحمدُ بن عبد اللَّه بن سُلَيْمان الحَضْرَميُّ ، محمدُ بن عبد الرحمان السَّاميُّ ، ومحمدُ بن عُبيد اللَّه بن المُنَادي ، ومحمدُ بن علي بن الحسن بن شَقيق ، ومحمدُ بن علي بن شُعيب السِّمْسارُ ، ومحمدُ بن عوف الطائيُّ الحِمْصيُّ ، ومحمدُ بن أبي غالب القُومسيُّ ، وأبو بكر محمدُ بن يحيى بن سُلَيْمان المَرْوَزيُّ ، ومحمدُ بن يحيى بن أبي سَمِينَةَ البَغْداديُّ وهو من أقرانه ، ومحمدُ بن يحيى بن عبدالله الذُّهْليُّ ، ومحمدُ بن يوسف البِيكَنْديُّ ، وموسى بنُ هارون بن عبدالله الحافظُ ، ونصرُ بن عمرانَ الحَوَاجبيُّ ، وأبو الوليد هشامُ بن عبد الملك الطَّيالسيُّ وهو من شيوخه ، وهلالُ بن العَلاء الرَّقِّيُّ ، وهيذامُ بن قُتيبة المَرْوَزيُّ ، ووكيعُ بن الجَرَّاح وهو من شيوخه ، ويحيى بنُ آدم وهو من شيوخه ، ويحيى بنُ مَعِيْن ، ومات قبله ، ويزيدُ بن هارون وهو من شيوخه ، ويعقوبُ بن سُفيان الفارسيُّ ،

ويعقوبُ بن شَيْبَةَ السَّدُوسيُّ ، ويوسفُ بن موسى العَطّارُ الحَرْبيُّ .

حفظُه

قالَ عبدُالله بنُ أحمد : قالَ لي أبي : خُذْ أيَّ كتاب شئْتَ من كتب وكيع من المصنف ، فإن شئْتَ أن تسألني عن الكلام حتى أُخبرَك بالإسناد ، وإن شئْتَ بالإسناد حتى أُخبرَكَ أنا بالكلام .

وقال أحمد الدَّورقيُّ : قالَ أبو عبدُ الله : نحنُ كتبنا الحديثَ من ستة وجوه وسبعة لم نضبطْهُ ، فكيفَ يضبطُه مَنْ كتبَه من وجه واحد؟

قالَ عبدُ الله بن أحمد : قالَ لي أبو زُرعة : أبوك يحفظ ألفَ ألف حديث ، فقيلَ له : وما يُدريك ؟ قالَ : ذاكرتُه فأخذتُ عليه الأبواب .

قالَ الذهبي (في السير ١١/١٨٧) : فهذه حكايةٌ صحيحةٌ في سعة علم أبي عبدالله ، وكانوا يَعُدُّونَ في ذلك المكرَّر ، والأثر ، وفتوى التابعيِّ ، وما فُسِّرَ ، ونحو ذلك ، وإلاَّ فالمتونُ المرفوعة القوية لا تبلُغُ عُشْرَ معْشَار ذلك .

وقالَ ابنُ أبي حاتم : قال سعيد بن عمرو : يا أبا زُرعةَ أأنْتَ أحفَظُ أم أحمدُ ؟ قال : بل أحمدُ . قلتُ : كيفَ علمت ؟ قال : وجدتُ كتبَه ليس في أوائل الأجزاء أسماءُ الذين حدثوه ، فكان يحفَظُ كُلَّ جزء ممن سمعَه ، وأنا لا أقدرُ على هذا .

وقالَ أبو بكر بن أبي شَيبةَ : لا يُقالُ لأحمد بن حنبل : من أينَ قُلْتَ؟

ما قُدِّر من كتبه يومَ مات

قالَ أبو زُرعة : حُزِرَتْ كتبُ أحمد يومَ ماتَ ، فبلغت اثني عشرَ حمْلاً وعدْلاً ، ما كانَ على ظَهْر كتاب منها حديث فلان ، ولا في بطنه حدثنا فلان ، كل ذلك كانَ يحفَظُه .

علمُه وفقهُه

قالَ إبراهيمُ الحَرْبيُّ : رأيتُ أبا عبدالله كأنَّ الله جمعَ له علم الأوَّلين والآخرين .

وقال ابنُ راهوَيْه : كنتُ أجالسُ أحمدَ وابنَ معين ، ونتذاكرُ ، فأقولُ : ما فقْهُه ؟ ما تفسيرُه ؟ فيسكتون إلاَّ أحمدَ .

وقال أبو بكر الخَلاَّلُ : كانَ أحمدُ قد كتبَ كُتُبَ الرأي وحَفظَها ، ثم لم يلتفتْ إليها .

وقالَ عبدالرزاق وذكرَ يحيى بنَ معين ، فقال : ما رأيتُ مثلَه ولا أعلم بالحديث منه من غير سَرْد ، وأمَّا عليُّ بنُ المديني فحافظ سرد ، وأمَّا أحمدُ بنُ حنبل فما رأيتُ أفقهَ منه ولا أَوْرَعَ .

وقالَ الشافعيُّ : خرجتُ من بغداد وما خلّفت بها أحداً أتقى ولا أروَعَ ولا أفقهَ ولا أعلمَ من أحمد بن حنبل .

وقال يحيى بن معين : كانَ في أحمد بن حنبل خِصال ما رأيتُها في عالم قطُّ ، كانَ محدِّثاً وكانَ حافظاً ، وكانَ عالماً ، وكان ورعاً ، وكانَ زاهداً ، وكان عاقلاً .

وقالَ أبو عُبيد القاسمُ بن سلام : انتهى العلمُ - يعني علمَ الحديث - إلى أحمدَ بن حنبل ، وعليِّ بن عبدالله ، ويحيى بن معين ، وأبي بكر بن أبي شيبَة ، فكانَ أحمدُ أفقَهَهم به ، وكان عليٌّ أعلمَهم به ، وكانَ يحيى بنُ معين أجمعَهم له ، وكانَ أبو بكر بن أبي شيبة أحفظَهم له .

استفادةُ مشايخه من علمه

قالَ ابنُ أبي حاتم : سمعتُ أبي يقولُ : كانَ أحمد بن حنبل بارعَ الفهم لمعرفة الحديث بصحيحه وسقيمه ، وتعلَّمَ الشافعيُّ أشياءَ من معرفة الحديث منه ، وكانَ الشافعيُّ يقولُ لأحمد : حديثُ كذا وكذا قويُّ الإسناد محفوظ ؟ فإذا قالَ أحمد : نعم ، جعلَه أصلاً وبنى عليه .

وقالَ ابراهيمُ بن شمّاس : سألنا وكيعاً عن خارجةَ بن مُصْعَب ، فقالَ : نهاني أحمدُ أن أُحدِّثَ عنه .

وعن سُليمانَ بنِ حربٍ أنه قال لرجلٍ : سَلْ أحمدَ بن حنبل ، وما يقولُ في مسألة كذا ؟ فإنه عندنا إمامٌ .

تحديثُه لله تعالى

قالَ يحيى بن معين : ما رأيتُ من يُحَدِّثُ للهِ إلاَّ ثلاثةً : يَعْلى بنَ عُبيد ، والقَعْنَبيَّ ، وأحمدَ ابنَ حنبل .

تصدُّرُه للفتوى

قالَ عبدُ الله بن أحمد :سمعتُ نوحَ بنَ حَبيبٍ القومسيَّ يقولُ : رأيتُ أحمدَ بنَ حنبل في مسجد الْخَيْف سنةَ ثمانٍ وتسعين وابنُ عُيينةَ حيٌّ ، وهو يُفتي فتوى واسعة ، فسلَّمتُ عليه .

الإمامُ محدِّثاً فقيهاً

قالَ ابنُ عقيل : من عجيب ما سمعتُه عن هؤلاء الأحداث الجُهّال أنّهم يقولون : أحمدُ ليس بفقيه ، لكنّه محدِّثٌ . قال : وهذا غايةُ الجَهْلِ ، لأن له اختيارات بناها على الأحاديث بناءً لا يعرفُه أكثرُهم ، وربما زادَ على كبارِهم .

قال الذهبي (في « السير» ٣٢١/١١) : أحسبهم يظُنُّونه كانَ مُحدِّثاً ، وبَسْ . بل يتخيَّلونه من بابة محدِّثي زماننا ، ووالله لقد بلَغَ في الفقه خاصةً رُتبةَ الليث ومالك والشافعيّ وأبي يوسف . وفي الزهد والورع رُتبةَ الفُضيل وإبراهيمَ بن أدهمَ ، وفي الحفْظ رُتْبةَ شُعبةَ ويحيى القطَّان وابنِ المديني ، ولكنَّ الجاهلَ لا يعلمُ رُتْبَةَ نفسه ، فكيفَ يعرفُ رُتبةَ غيره .

قراءتُه الحديث من كتبه

قالَ ابنُ أبي حاتم : حدثنا الحسينُ بن الحسن الرازي قال : سمعتُ عليَّ بنَ المديني يقول : ليس في أصحابنا أحفظُ من أبي عبدالله أحمدَ بنِ حنبل ، وبلغني أنه لا يُحَدِّثُ إلاّ منْ كتاب ، ولنا فيه أُسوةٌ حسنةٌ .

وقال ابن أبي حاتم : سمعتُ أبي يقولُ : أتيتُ أحمدَ بنَ حنبل في أول ما التقيتُ مَعه سنةَ ثلاث عشرةَ ومئتين ، فإذا قد أخرجَ معَه إلى الصلاة كتابَ الأشربة وكتابَ الإيمان ، فصلَّى ولم يسأله أحدٌ ، فردَّه إلى بيته ، وأتيتُه يوماً آخرَ فإذا قد أخرجَ الكتابين ، فظننتُ أنه يحتسب في إخراج ذلك ، لأن كتابَ الإيمان أصلُ الدين وكتاب الأشربة صَرْفُ الناس عن الشرِّ ، فإن أصلَ كُلِّ شرٍّ من السكر . («الجرح» ٢٩٥/١ ,٣٠٣)

تغليظُه على مَنْ كتبَ مثالبَ الصحابة

قالَ أبو بكر المرُّوذي لأبي عبدالله : إن قوماً يكتبون هذه الأحاديثَ الرديئةَ في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد حكَوْا عنك أنَّك قلتَ : أنا لا أُنكرُ أن يكونَ صاحبُ الحديث يكتُبُ هذه الأحاديث يعرفُها ، فَغضب وأنكره إنكاراً شديداً ، وقال : باطلٌ ، معاذَ الله ، أنا لا أُنكرُ هذا ؟ لو كانَ هذا في أفناء الناس لأنكرتُه ، فكيفَ في أصحاب محمد ﷺ . وقال : أنا لم أكتُب هذه الأحاديث ، قلت لأبي عبدالله : فمن عرفته يكتب هذه الأحاديثَ الرديئة ويجمعُها ، أيُهْجَرُ ؟ قال : نعم يستاهل صاحبُ هذه الأحاديث الرديئة الرجمَ .

وقالَ إبراهيمُ أخو أبانَ بن صالح : كنتُ رفيقَ أحمد بن حنبل عند عبد الرزاق . قال : فجعلنا نسمعُ ، فلما جاءَت تلك الأحاديث التي فيها بعضُ ما فيها قامَ أحمدُ بنُ حنبل فاعتزلَ ناحيةً وقال : ما أصنَعُ بهذه ؟ فلمَّا انقطعت تلك الأحاديثُ ، جاء فجعَلَ يسمَعُ .

وقالَ يحيى بن معين : كانوا عند عبد الرزاق : أحمدُ ، وخلفُ (المخرِّمي) ، ورجلٌ آخر فلمَّا مرّت أحاديثُ المثالب وَضعَ أحمدُ بنُ حنبل أصبعيه في أذنيه طويلاً حتى مَرَّ بعض الأحاديث ، ثم

أخرجهما ثم ردَّهما حتى مَضَت الأحاديثُ كلُّها أو كما قال .

وقالَ حنبل : سمعتُ أبا عبدالله يقولُ . أخرج إلينا غندر محمدُ بن جعفر كُتُبَه عن شُعبةَ ، فكتبنا منها . كنتُ أنا وخلف بن سالم ، وكانَ فيها تلك الأحاديثُ ، فأمَّا أنا فلم أكتبها ، وأمَّا خلفُ فكتبها على الوجه كُلِّها . قالَ أبو عبدالله : كنتُ أكتُبُ الأسانيد وأدَعُ الكلام . قلتُ لأبي عبدالله : لمَ ؟ قال : لأعرفَ ما رَوَى شُعبةُ .

قال أبو عبدالله : لا أحبُّ لأحد أن يكتُبَ هذه الأحاديث التي فيها ذكرُ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، لا حلال ، ولا حرام ، ولا سنن . قلت : أكتبُها ؟ قال : لا تنظُر فيها ، وأيَّ شيءٍ في تلك من العلم ، عليكم بالسنن والفقه ، وما ينفعُكم .

وقالَ محمدُ بن سعد الزُّهري قال : سمعتُ أحمدَ بنَ حنبل وسُئل عن أبي عبد الرزاق ، قال : كانَ صالحَ الحديث فيما حدَّثَ عن وَهْب بن مُنَبِّه . قيل : حديث مينا ، قال : مَنْ مينا ؟ ما فحصْتُ حديثَ عبد الرزاق في عيب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ترى مالك بن أنس سَلِمَ على الناس إلاّ بتركه هذه الأحاديث تورثُ الغلَّ في القلب . (نقَلها الخلال في «السنة» ٧٩٩-٨٣٥) .

فتواه بحرق الأحاديث الرديئة

يرى الإمامُ أحمد رحمه الله أنْ تُخْرَقَ وتُحْرَقَ أحاديثُ الكذَّابين والضعفاء المتروكين ، فكثيراً ما نجدُه يضربُ على أحاديثهم ويقول : مَزَّقنا حديثَه .

وكذا أَوْصَى أن تُخْرَقَ الأحاديثُ الرديئةُ وإن لم تكن عن المتروكين .

قالَ أبو بكر المَرُّوذي : قلتُ لأبي عبدالله : استعرتُ من صاحب حديث كتاباً ، يعني فيه الأحاديثُ الرديئةُ ، ترى أن أحرقَه أو أخرقَه ؟ قالَ : نعم ، لقد استعارَ سلامُ بن أبي مُطيع من أبي عَوانةَ كتاباً فيه هذه الأحاديثُ ، فأحرقَ سلامٌ الكتابَ ، قلت : فأحرقَه ؟ قال : نعم . (السنة ٨٢١) .

موقفُه من الذين يُجرونَ الدماءَ بينَ المسلمينَ

قالَ مُهَنَّا : سألتُ أحمدَ عن عمر بن سعد ، فقالَ : لا ينبغي أن يُحدَّثَ عنه . قلت : مَنْ هو ؟ قال : أخو عامر بن سعد وأخو مُصْعَب بن سعد . قلت : لمَ؟ قالَ : لأنه صاحبُ الجيوش ، وصاحبُ الدماء . قلتُ له : بلغني عن يحيى بن سعيد أنه قالَ : كانَ عمرُ بن سعد لا يُعتمدُ عليه .

وقالَ : سألتُ أحمدَ عن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان ، قالَ : هو فعلَ بالمدينة ما فعلَ ، قلتُ : وما فعلَ ؟ قال : قتل بالمدينة من أصحاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم وفعلَ . قلتُ : وما فعلَ؟

قال : نَهَبَها . قلت : فيُذكَرُ عنه الحديثُ؟ قال : لا يُذْكَرُ عنه الحديث ولا ينبغي لأحدٍ أن يكْتُبَ عنه حديثاً . (السنة ٨٤١ ، ٨٤٥) .

موقفُه من أصحاب الأهواء

قال أحمدُ بنُ شهاب الإسفراييني : سمعتُ أحمدَ بنَ حنبل وسُئِلَ عمَّن نكتبُ في طريقنا ؟ فقال : عليكُم بهنَّاد ، وبسفيان بن وكيع ، وبمكةَ ابنُ أبي عمر . وإيَّاكم أن تكتبوا ، يعني عن أحدٍ من أصحاب الأهواء ، قليلاً ولا كثيراً ، عليكُم بأصحاب الآثار والسُّنن .

موقفُه من أهلِ الرأي

سبقَ أن فَصَّلنا في رأيه هذا ، وأنه لا يستجيزُ الروايةَ عنهم ، ومما يذكرُ عنه :

وقالَ عبدُ الله بنُ أحمد : كتبَ إليَّ الفتحُ بن شَخْرَف أنَّهُ سمعَ موسى بن حزام الترمذي يقولُ : كنتُ أختلفُ إلى أبي سليمان الجَوْزجاني في كتب محمد ، فاستقبلني أحمدُ بن حنبل ، فقالَ : إلى أينَ ؟ قلتُ : إلى أبي سليمان ، فقال : العجبُ منكم ! تركتُم إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم ، يزيد ، عن حُميد ، عن أنس . وأقبلتُم على ثلاثة إلى أبي حنيفة رحمه الله ، أبو سليمان ، عن محمد ، عن أبي يوسف ، عنه . قال : فانحدرتُ إلى يزيد بن هارون . (العلل ١٧٠٧) .

نهيُه عن وضعِ الكتب

قال عبدُ الله بن أحمد (في مسائله ١٥٨٢) : سمعتُ أبي وذكرَ وضعَ الكتب؟ فقالَ : أكرهُها ، هذا أبو حَنيفةَ وضَعَ كتاباً ، فجاءَ أبو يوسف ووَضَعَ كتاباً ، وجاءَ محمدُ بنُ الحسنِ فوضَعَ كتاباً ، فهذا لا انقضاءَ له ، كُلَّما جاءَ رجلٌ وَضَعَ كتاباً ، وهذا مالك وَضَعَ كتاباً ، وجاءَ الشافعيُّ أيضاً ، وجاءَ هذا - يعني أباثَوْر - وهذه الكتبُ وضعُها بدعةٌ ، كلَّما جاءَ رجلٌ وَضَعَ كتاباً ، ويترك حديثَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم وأصحابَه ، أو كما قالَ أبي هذا ونحوَه .

وعابَ وضعَ الكُتبِ وكَرِهَه كراهيةً شديدةً . وكانَ أبي يكره « جامع سفيان » ويُنكره ، ويكرهُه كراهيةً شديدةً . وقال : مَنْ سَمعَ هذا من سفيان ؟ ولم أرَه يصحِّحُ لأحدٍ سَمعَه من سفيانَ ، ولم يَرْضَ أبي أن يسمعَ من أحدٍ حديثاً .

قلتُ : لعلَّه يريدُ بهذا النهي : النهيَ عن كتبِ الرأيِ أوَّلاً ، والنهيَ عن وضع الكتب الحديثية دونَ السماعِ لها ، أي : لا يعتمدُ الحديثُ من الكتاب المصنف ما لم يكن فيه سماعٌ من الشيخ . وإلاَّ

أُغلق بابُ الرواية واعتُمد فيها على الكتاب . ولعلَّ الإمامَ لمَّا صنَّفَ المسندَ أرادَ أن يكونَ بسماعٍ ، لا مجردَ كتابٍ . واللهُ أعلم .

موقفُه من الأسماء والصفات

قالَ حنبلُ بنُ إسحاقَ : سألتُ أبا عبدالله عن الأحاديث التي تُروى عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم :« إن اللهَ ينزلُ إلى سماء الدنيا» ، فقال : نؤمنُ بها ونُصَدِّقُ بها ولا نَرُدُّ شيئاً منها ، إذا كانت أسانيدَ صحاحاً ولا نَرُدُّ على رسول الله صلى الله عليه وسلم قولَه ، ونعلَمُ أنَّ ما جاءَ به حَقٌّ . (السير)

وفي « السنة » لعبدالله (٥٣٣) ، قالَ عبدُ الله بنُ أحمد : سألتُ أبي رحمه الله عن قوم يقولون : لمَّا كَلَّم اللهُ عزَّ وجلَّ موسى لم يتكلَّمْ بصوتٍ ، فقالَ أبي : بلى إنَّ ربَّكَ عزَّ وجلَّ تكلَّم بصوتٍ ، هذه الأحاديثُ نرويها كما جاءَت .

وانظر «السنة» أيضاً برقم (٥٨٤) .

وقالَ المروذيُّ أيضاً : سألتُ أبا عبد الله عن الأحاديث التي تردُّها الجهميةُ في الصفات والرؤية والإسراء (!) وقصة العرش؟ فصحَّحها أبو عبدالله ، وقالَ : قد تلقتها العلماءُ بالقَبول ، نسلِّمُ الأخبار كما جاءَت . قال : فقلتُ له : إنَّ رجلاً اعترضَ في بعض هذه الأخبار كما جاءَت ، فقال : يُجْفَى . وقال : ما اعتراضُه في هذا الموضع ؟ يُسلِّمُ الأخبارَ كما جاءَت .

مسألتُه فيمن يُقَلَّدُ القَضَاءَ

قالَ أبو مُزاحم الخاقاني : قال لي عمي عبدُ الرحمن بنُ يحيى بن خاقان : أمرَ المتوكلُ بمسألة أحمد عمَّن يُقَلَّدُ القضاءَ ، فسألتُ عمي أن يُخْرِجَ إليَّ جوابه ، فوجَّه إليَّ نسختَه :

بسم الله الرحمن الرحيم

نسخةُ الرُّقعة التي عرضتُها على أحمدَ بنِ حنبل بعد أن سألتُه

فأجابني بما قد كتبتُه :

سألتُه عن أحمدَ بنِ رباح ، فقال فيه : جهميٌّ معروف ، وإنَّه إنْ قُلِّدَ شيئاً من أمور المسلمين كانَ فيه ضَرَرٌ عليهم .

وسألتُه عن الخَلَنجيِّ ، فقال فيه : كذلك .

وسألتُه عن شُعيب بن سهل ، فقال : جهميٌّ معروفٌ بذلك .

وسألتُه عن عُبيدِ الله بن أحمد ، فقال : كذلك .

وسألتُه عن المعروفِ بأبي شُعيب ، فقال : كذلك .

وسألتُه عن محمد بن منصور قاضي الأهواز ، فقال : كانَ معَ ابنِ أبي دُواد ، وفي ناحيته وأعماله ، إلاَّ أنَّه كانَ من أمثلهم .

وسألته عن عليِّ بن الجَعْد ، فقال : كان معروفاً بالتجهُّم . ثم بلغني أنَّه رَجَعَ .

وسألتُه عن الفتحِ بنِ سهل ، فقال : جهميٌّ من أصحابِ المَريسي .

وسألتُه عن الثَّلجي ، فقال مبتدعٌ صاحبُ هوىً .

وسألتُه عن إبراهيم بن عتَّاب ، فقال : لا أعرفُه إلاَّ أنَّه كانَ من أصحابِ بِشْرٍ المَريسي .

وفي الجملة : إنَّ أهلَ البدعِ والأهواء لا ينبغي أن يُستعانَ بهم في شيءٍ من أمور المسلمين مع ما عليه رأيُ أمير المؤمنين ، أطالَ الله بقاءه ، من التمسُّك بالسُّنة والمخالفة لأهلِ البِدَعِ .

يقولُ أحمدُ بنُ محمد بن حنبل ، قد سألني عبدُ الرحمن بنُ يحيى عن جميعِ مَنْ في هذا الكتاب ، وأجبتُه بما كتبَ ، وكنتُ عليلَ العينِ ، ضعيفاً في بدني ، فلم أقدر أن أكتُبَ بخطي ، فوقَّعَ هذا التوقيع في أسفل القرطاس عبدُ الله ابني بأمري وبينَ يديَّ .

تحرُّجُه من الإجابة في بعض المسائل

قال عبدُالله بن أحمد في «مسائله» (١٥٨٣) : كنتُ أسمعُ أبي كثيراً يسألُ عن المسائل ، فيقول : لا أدري ، وذلك إذا كانت مسألةً فيها اختلافٌ ، وكثير مما كانَ يقولُ : سَلْ غيري ، فإنْ قيلَ له : مَنْ نسألُ؟

يقول : سَلُوا العُلماءَ ، ولا يكادُ يُسَمِّي رجلاً بعينه .

ولَمَّا سُئل (كما في السنة للخَلاَّل ٢٠٢) هَلْ وُلِدَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم مختوناً؟ قال : اللهُ أعلمُ ، ثم قال : لا أدري .

قلت : فيه حديث ضعيف ، لكنَّه لم يُفْتِ به لضعفه ، وضعفُه لا يلزَمُ منه عكسُه .

وقالَ الكرماني (كما في سنة الخلال ١٥٥) : قلتُ لأحمد : كنتُ في سَفَرٍ وأمامي رجلٌ فوقَعَ عليه العدوُّ ، فناداني واستغاثَ بي . قال : ما أدري ، لو كانَ مالُكَ لم يكن في قلبي شيءٌ ، فأمَّا مالُ غيرِك فما أدري .

تحرُّجُه في تصحيح بعض الأحاديث أو القول بها

قال عبدُ الله بن أحمد في «المسائل» (١٢٥٨) : سألتُ أبي : هل تحرمُ المصةُ والمصتان ؟ قال : لا أجترىءُ عليه . قلت : إنّها أحاديث صحاح ؟ قال : نعم ، ولكن أجبُنُ عنها .

وقالَ عبدُ الله (١٤٦١) : سألتُ أبي عن الرجلِ يقتلُ عبدَه ، يقتلُه الإمامُ أم لا ؟ فقالَ : يُروى عن الحسن عن سَمُرة ، عن صلى الله عليه وسلم :« مَنْ قتل عبدَه قتلناه» . وأخْشَى أن يكونَ هذا الحديثُ لا يَثْبُتُ .

قلت لأبي : فأيش تقولُ أنت؟ قال : إذا كنتُ أخشى أن لا يكونَ يثبُتُ لا أُثبتُه ، ولا يُقتلُ حرٌّ بعبدٍ ولا بذميٍّ ، ويُقْتَلُ بالمرأة .

قلت : ثم ذكر أحمد (١٤٦٢) علّة هذا الحديث بأنّه يُروى موقوفاً على الحسن . وقالَ قتادةُ : نسيَ الحسنُ هذا الحديثَ بعدُ ، وكان الحسنُ لا يُفْتي به بَعْدُ .

وقال عبدُالله (١٦١٣) : سمعتُ أبي سُئل عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر : « ما أتاكَ الله من هذا المالِ من غيرِ مسألةٍ ولا استشراف نفس » قال : لا بأسَ به إذا كانَ صحيحاً .

وقالَ أبو داود في «المسائل» (ص٢٧٦) : سمعتُ أحمدَ سُئلَ عن حديث «السنةُ قاضيةٌ على الكتاب» ما تفسيرُه ؟ قالَ : أجبُنُ أن أقولَ فيه ، ولكنَّ السنةَ تُفَسِّرُ القرآنَ ولا ينسَخُ القرآنُ إلاَّ القرآنَ .

وقالَ الخلاَّل في «السنة» (٧٢٠) : أخبرنا أحمدُ بنُ محمد بن حازم وعبد الله بن العباس الطيالسيّ أنَّ إسحاقَ بنَ منصور حدَّثهم أنّه قالَ لأبي عبدالله قول النبي صلى الله عليه وسلم لعمَّار : « تقتلُكَ الفئةُ الباغيةُ » . قال : لا أتكلّمُ فيه . زاد الطيالسيُّ : تركُه أسلَمُ .

ورَوَى الخَلاَّلُ عن أحمد رحمه الله في هذا عدةَ مقولاتٍ بإثباتِ الحديث وصحته ، ورفضه وضعفه . وفي أسانيد هذا الأخير ضعفٌ إلى الإمام . فانظُرها إنْ شئتَ .

موقفُه من طلب الطرق الضعيفة للحديث

قالَ أبو داود في « مسائله » (ص٢٨٢) : قال أحمد : حُدِّثنا من ثلاثينَ وجهاً أحاديثَ ضعيفة ، وجَعَلَ يُنكر طلبَ الطرق نحوَ هذا . قال : شيءٌ لا ينتفعون به أو نحو هذا الكلام .

وقالَ عبدُ الله في « مسائله» (١٦١٢) : سألتُ أبي عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنَّ رجلاً سألَه قال : « إنَّ إمرأتي لا تمنعُ يدَ لامسٍ» . قال : ليس هذا الحديثُ يثبتُ عن النبيّ صلى الله

عليه وسلم ،ليس لها أسانيد جياد ، ومعناه كما قال :« لا تمنع يد لامس» كذا هو ، يعني هي أحاديث ضعاف .

موقفُه من الإجماع

قالَ عبدُ الله بنُ أحمد في «المسائل» (١٥٨٧) : سمعتُ أبي يقولُ : ما يدعي الرجلُ فيه الإجماعَ ، هذا الكذبُ ، مَنِ ادَّعى الإجماعَ فهو كَذِبٌ ، لعلَّ الناسَ قد اختلفوا . هذا دعوى بشر المريسي والأصَمّ ، ولكن يقول : لا يعلم ، الناس يختلفون ، أولم يبلُغْهُ ذلك ولم يَنْتَهِ ، فيقول : لا يعلَمُ ، الناسُ اختلفوا .

تعظيمُ مشايخه له

قالَ وكيعٌ وحفصُ بن غياث : ما قدمَ الكوفةَ مثلُ ذاك الفتى ، يعنيان أحمد ابن حنبل .

وقالَ يحيى بن آدمَ : أحمدُ بنُ حنبل إمامُنا .

قالَ محمد بن يحيى القطان : رأيتُ أبي مكرِّماً لأحمد بن حنبل ، لقد بذلَ له كُتُبَه ، أو قال : حديثَه .

قال عبد الرحمن بن مهدي : أعلمُهم بحديث الثوري أحمدُ بنُ حنبل .

وقالَ أحمد : خالفَ وكيعٌ ابنَ مهدي في نحو من ستين حديثاً من حديث سفيان ، فذكرتُ ذلك لابن مهدي ، وكانَ يحكيه عنّي .

وقالَ أبو الوليد الطيالسيُّ : ما بالمصرين رجلٌ أكرمُ عليَّ من أحمدَ بنِ حنبل .

وقالَ إسماعيلُ بنُ عُلَيَّةَ وقد أقيمت الصلاةُ : ها هُنا أحمدُ بن حنبل ، قولوا له يتقدم يصلي بنا .

وقال إسماعيل لأصحابه : تضحكونَ وعندي أحمدُ بنُ حنبل .

وقالَ بعضُ الواسطيين يقول : ما رأيتُ يزيدَ بن هارونَ تركَ المزاحَ لأحد إلاَّ لأحمد بن حنبل .

وقال عبد الرزاق : ما رأيتُ أحداً أفقهَ ولا أورَعَ من أحمدَ بن حنبل .

وقالَ أيضاً : كانَ أحمد إذا صلَّى يذكِّرُ في شمائلِ السلف .

وقالَ الهيثمُ بنُ جميل الحافظُ : إنْ عاشَ أحمدُ سيكونُ حُجَّةً على أهلِ زمانه .

وقالَ الشافعيُّ : خرجتُ من بغداد ، فما خلَّفت بها رجلاً أفضلَ ولا أعلمَ ولا أفقهَ ولا أتقى من أحمد بن حنبل .

وقالَ الحسنُ بنُ يحيى : ما شَبَّهت أحمدَ بن حنبلٍ إلاَّ بابنِ المباركِ في سَمْتِه وهيئته .

وقالَ عبدُ الله : حدثنا أبي وذُكر عنده الشافعيُّ رحمه الله ، فقال : ما استفادَ منَّا أكثرَ مما استفدْنا منه .

ثم قال عبدُ الله : كل شيءٍ في كتابِ الشَّافعيِّ : حدثنا الثقةُ فهو عن أبي (قلتُ : في هذا نَظَرٌ) .

وقال أحمد : قال الشافعيُّ : يا أبا عبدِ الله : إذا صَحَّ عندكم الحديثُ فأخبرونا حتى نرجعَ إليه ، أنتم أعلمُ بالأخبارِ الصِّحاحِ منَّا .

وقالَ ابنُ أبي حاتم : حدثنا محمدُ بن مسلم ، قال :انصرفتُ من عند الهيثم ابن جميل ، أريدُ محمدَ بنَ المباركِ الصوري ، فأتاني نَعْيُ أبي المغيرةِ عبد القُدُّوس ابن الحجاج ، وقيل لي : صلى عليه أحمدُ بنُ حنبل . قال ابنُ أبي حاتم : كانَ علماءُ أهلِ حمص متوافرين في ذلك الزمان ، فقدَّموا أحمدَ ابنَ حنبل وهو شابٌّ لجلالته عندهم .

قالَ الحميدي : ما دُمْتُ بالحجاز ، وأحمد بن حنبل بالعراق ، وإسحاق بن إبراهيم بخراسان ، لا يغلِبْنا أحدٌ .

تعظيمُ أقرانه له

قالَ عبدُ الله بنُ أحمد : رأيتُ كثيراً من العُلماء والفُقهاء والمحدِّثين وبني هاشم وقريش والأنصار ، يُقَبِّلونَ أبي ، بعضُهم يدَه وبعضُهم رأسَه ، ويُعَظِّمونَه تعظيماً لم أرَهُم يفعلون ذلك بأحد من الفُقهاء غيره . ولم أرَه يشتهي ذلك . ورأيتُ الهيثمَ بنَ خارجةَ ، والقواريريَّ ، وأبا معمرٍ ، وعليَّ بنَ المديني ، وبشَّاراً الخَفَّاف ، وعبدَ الله بنَ عَوْن الخَرَّاز ، وابنَ أبي الشوارب ، وإبراهيمَ الهَرَويَّ ، ومحمدَ ابنَ بكَّار ، ويحيى بنَ أيوبَ ، وسُريجَ بنَ يونُسَ ، وأبا خيثمةَ ، ويحيى بنَ مَعين ، وابنَ أبي شيبةَ ، وعبدَ الأعلى النَّرْسيَّ ، وخلفَ بنَ هشام ، وجماعةً لا أُحصيهم ، يُعَظِّمونه ويُوقِّرونَه .

وقالَ إسحاقُ بنُ راهويه : أحمدُ حُجَّةٌ بينَ الله وبينَ خَلْقه .

وقالَ عليُّ بنُ المديني : أعزَّ اللهُ الدينَ بالصِّدِّيق يوم الرِّدَّة ، وبأحمدَ يومَ المحنة .

وقال أبو عُبيد : انتهى العلمُ إلى أربعة : أحمدُ بنُ حنبل ، وهو أفقهُهم . . وذكرَ الحكايةَ .

وقال : إنِّي لأتديَّنُ بذكر أحمد ، ما رأيتُ رجلاً أعلمَ بالسنة منه .

وقالَ محمد بنُ الحسين الأنماطي : كُنَّا في مجلس فيه يحيى بنُ معين وأبو خيثمة ، فجعلوا

يُثنونَ على أحمدَ بنِ حنبل ، فقالَ رجلٌ : فبعضَ هذا ،فقالَ يحيى : وكثرةُ الثناء على أحمد تُستنكر ! لو جلسنا مجالسَنا بالثناء عليه ، ما ذكرنا فضائلَه بكمالها .

وقالَ ابنُ معين : مارأيتُ من يُحَدِّثُ لله إلاَّ ثلاثةً : يعلى بنَ عُبيد ، والقعنبيَّ ، وأحمدَ بن حنبل .

وقالَ أبو خيثمةَ : ما رأيتُ مثلَ أحمد ، ولا أشَدَّ منه قلباً .

وقالَ بشر بن الحارث : أنا أُسأل عن أحمد بن حنبل؟! إنَّ أحمدَ أُدخلَ الكيرَ ، فخرجَ ذهباً أحمرَ .

وقالَ نصرُ بنُ عليٍّ الجَهْضمي : أحمدُ أفضلُ أهلِ زمانه .

وقالَ قُتيبةُ : لولا الثوريُّ لماتَ الورَعُ ، ولولا أحمدُ لأحدثوا في الدين ، أحمدُ إمامُ الدنيا .

وقالَ : لو أدرَكَ أحمدُ بنُ حنبل عصرَ الثوريَّ ومالك والأوزاعيَّ والليث بن سعد ، لكانَ هو المُقَدَّمَ .

تعظيم تلامذته له

قالَ ابنُ أبي حاتم : سألتُ أبي عن علي بن المديني وأحمد بن حنبل أيُّهما أحفظ؟ فقال : كانا في الحفظ متقاربين ، وكانَ أحمدُ أفقهَ ، إذا رأيتَ مَنْ يُحبُّ أحمدَ فاعلَمْ أنّه صاحبُ سُنَّة .

وقالَ أبو زُرعة : أحمدُ بن حنبل أكبرُ من إسحاقَ وأفقهُ ، ما رأيتُ أحداً أكملَ من أحمد .

وقالَ الذُّهْلي : جعلتُ أحمدَ إماماً فيما بيني وبينَ الله .

وقالَ ابنُ خُزيمةَ : سمعتُ محمدَ بنَ سحتويه ، سمعتُ أبا عُمير بن النحّاس الرَّملي وذكرَ أحمدَ ابن حنبل ، فقالَ : رحمه الله ، عن الدنيا ما كانَ أصبرَه وبالماضين ما كانَ أشبَهَه ، وبالصالحين ما كانَ ألحقَه ، عُرِضت له الدنيا فأباها ، والبدَعَ فنفاها .

وقالَ أبو داود : كانت في مجالسة أحمدَ بنِ حنبل مجالسةُ الآخرة ، لا يُذْكَرُ فيها شيءٌ من أمرِ الدنيا ، ما رأيتُ أحمد بن حنبل ذكر الدنيا قَطُّ .

وقال : لم يكن يخوضُ في شيء مِمّا فيه الناسُ من أمرِ الدنيا ، فإذا ذُكر العلمُ تكلَّمَ .

تعظيمُ غير المسلمين له

قال المرُّوذيُّ : رأيتُ طبيباً نصرانياً خرَجَ من عند أحمدَ ومعَه راهبٌ ، فقالَ : إنّه سألني أنْ يجيءَ معي ليرى أبا عبدالله .

قال : وأدخلتُ نصرانياً على أبي عبد الله ، فقالَ له : إنِّي لأشتهي أن أراكَ منذُ سنين . . . .

استحقاقُ الرجل السنةَ بمحبة أحمد بن حنبل

قالَ قُتيبةُ : إذا رأيتَ الرجلَ يحبُّ أحمدَ بنَ حنبل فاعلم أنَّه صاحبُ سنةٍ وجماعة . وكذا قالَ أبو حاتم .

هجرانُ مبغضه لفسقه

قالَ سفيان بن وكيع : أحمد بن حنبل محنةٌ ، مَنْ عابَ أحمدَ فهو فاسقٌ . « ابن عساكر » .

وقالَ أبو جعفر محمدُ بنُ هارون المخرِّميّ المعروفُ بالفلاَّس يقولُ : إذا رايتَ الرجلَ يقعُ في أحمدَ ابنِ حنبل فاعلَمْ أنَّه مبتدعٌ ضَالٌّ .

زواجُــه

قالَ أحمد : تزوجْتُ وأنا ابنُ أربعين سنة ، فرزَقَ اللهُ خيراً كثيراً .

وقالَ أبو بكر الخَلاَّل في كتاب «أخلاق أحمد» : أملى عليَّ زُهيرُ بنُ صالح بن أحمد ، قال : تزوَّجَ جَدِّي عباسةَ بنتَ الفضل من العرب ، فلم يولَدْ له منها غيرُ أبي ، وتُوفيت . فتزوَّجَ بعدَها ريحانةَ ، فولَدَت عبدَ الله عمي ، ثم تُوفيت . فاشترى حُسْنَ ، فولدَت أمَّ علي زينبَ ، وولدَت الحسنَ والحُسينَ تَوْأماً ، وماتا بقُربِ ولادتهما ، ثم وَلَدت الحَسَنَ ومحمداً ، فعاشا حتى صارا من السِّنِّ إلى نحوٍ من أربعين سنةً ، ثم وَلَدَت سعيداً .

قيل : كانت والدةُ عبد الله عَوْراءَ ، وأقامَتْ معَه سنينَ .

أولادُه

كانَ أسنُّ بني أحمد بن حنبل صالحُ ، فوَلِيَ قضاءَ أصبهانَ ، وماتَ بها سنة خمس وستين ومئتين عن نيف وستين سنة . يروي عن أبي الوليد الطيالسِّي والكبار . وخلَّفَ ابنين : أحدُهما : زهيرُ ابنُ صالح ، محدِّثٌ ثقة ، ماتَ سنة ثلاث وثلاث مئة . والآخَرُ : أحمدُ بن صالح ، لا يُعلم متى تُوفي ، يروي عنه ولدُه محمدُ بن أحمد بن صالح . فماتَ محمدُ هذا سنةَ ثلاثين وثلاث مئة كَهْلاً .

وأمَّا الولدُ الثاني فهو الحافظ أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد ، راويةُ أبيه ، من كبار الأئمة . ماتَ سنةَ تسعين ومئتين عن سبع وسبعين سنة ، وله ترجمة تأتي .

والولدُ الثالثُ سعيدُ بنُ أحمد ، فهذا وُلدَ لأحمد قبلَ موته بخمسين يوماً ، فكبر وتفقَّهَ ، وماتَ قبلَ أخيه عبد الله .

وأمّا حَسَنٌ ومحمدٌ وزينبُ ، فلم يُعلَم شيءٌ من أحوالِهم ، وانقطع عقبُ أبي عبد الله فيما نعلَمُ .

عملُه

كانَ أحمدُ رحمه الله قد خلّفَ له أبوه طرزاً وداراً يسكنُها ، وكان يكري تلك الطُّرْزَ ويتعفَّفُ بكرائها عن الناس .

وكانَ ربَّما احتاجَ فنَسَخَ بأُجرة ، وأعوزَتْه النفقةُ في سفرِه فأكرى نفسَه من الجمالين ، وعَمِلَ التِّكَكَ .

قالَ إسحاقُ بن راهويه : لمّا خَرَجَ أحمدُ بنُ حنبل إلى عبد الرزاق انقطعَت به النفقةُ ، فأكرى نفسَه من بعضِ الجمالين إلى أن وافى صنعاء ، وقد كانَ أصحابُه عرضوا عليه المواساةَ فلم يقبل من أحد شيئاً .

وقالَ عبدُ الله بن أحمد : حدثنا عليُّ بن الجَهْم ، قال : كانَ لنا جارٌ فأخرجَ إلينا كتاباً ، فقالَ : أتعرفونَ هذا الخَطَّ؟ قُلنا : هذا خطُّ أحمدَ بنِ حنبل ، فكيفَ كتبَ ذلك ؟ قالَ : كُنّا بمكةَ مقيمين عند سفيانَ بنِ عُيينةَ ، ففقدنا أحمدَ أياماً ، ثم جئنا لنسألَ عنه ، فإذا البابُ مردودٌ عليه وعليه خلقان ، فقلتُ : ما خَبَرُكَ؟ قال : سُرقت ثيابي ، فقلتُ له : معي دنانير ، فإنْ شئتَ صلةً وإنْ شئتَ قَرْضاً ، فأبى ، فقلتُ : تكتبُ لي بأُجْرة؟ قال : نعم . فأخرجتُ ديناراً ، فقالَ : اشترِ لي ثوْباً واقطعْه نصفين يعني إزاراً ورداءً ، وجئني ببقيةِ الدينار ، ففعلتُ وجئتُ بورق ، فكتبَ لي هذا .

مساعدةُ زوجته له

قالَ صالحُ بنُ أحمد : قال لي أبي : كانت والدتُك في الظَّلام تغزلُ غَزْلاً دقيقاً ، فتبيعُ الأستار بدرهمين أَقلَّ أو أكثر ، فكان ذلك قوتَنا .

قالَ الخَلاَّلُ : حدثنا محمدُ بنُ علي بن بَحْر ، قالَ : سمعتُ حُسْنَ أُمَّ ولدِ أبي عبد الله تقولُ : قلتُ لمولايَ : اصرفْ فَرْدَ خَلْخَالي ، قال : وتَطيبُ نفسُكِ؟ قلتُ : نعم . فبيعَ بثمانية دنانير ونصف ، وفرَّقَها وقتَ حملي ، فلمّا ولدتُ حَسَناً أعطى مولاتي كرامةَ درهماً ، فقالَ : اشتري بهذا رأساً ، فجاءَت به ، فأكلنا . فقالَ : يا حُسْنُ ، ما أملكُ غيرَ هذا الدرهم . قالت : وكانَ إذا لم يكن عنده شيءٌ فَرِحَ يومَ .

وقالَ يوماً : أُريدُ أحتجمُ وما معَه شيءٌ فبعتُ نَصيفاً من غزلٍ بأربعة دراهمَ ، فاشتريتُ لحماً بنصف ، وأعطى الحجامَ درهماً . قالت : واشتريتُ طيباً بدرهم .

ولمّا خرجَ إلى سُرَّ مَنْ رأى ، كنتُ قد غزلْتُ غزلاً ليِّناً ، وعملْتُ ثوباً حسَناً ، فلما قدمَ أخرجتُه إليه ، وكنتُ قد أُعطيتُ كراءَه خمسةَ عشرَ درهماً من الغَلّة . فلمّا نظرَ إليه قال : ما أريدُه ، قلتُ : يا مولاي ، عندي غيرُ هذا ، فدفعتُ الثوبَ إلى فُوران ، فباعَه باثنين وأربعين درهماً ، وغزلتُ ثوباً كبيراً ، فقالَ : لا تقطعيه ، دعيه ، فكانَ كَفَنَه .

إباؤه المالَ من غير عمله

قالَ ابنُ أبي حاتم :حدثنا صالحُ بنُ أحمد قال : دخلتُ على أبي يوماً أيامَ الواثق– واللهُ يعلَمُ على أيِّ حالٍ نحنُ – وقد خرَجَ لصلاةِ العصرِ ، وكانَ له لِبْدٌ يجلسُ عليه ، قد أتى عليه سنُونَ كثيرةٌ حتى بَلِيَ ، وإذا تحتَه كتابٌ كاغَدٌ فيه : بلغني يا أبا عبد الله ما أنتَ فيه من الضِّيق ، وما عليك من الدَّين ، وقد وجَّهْتُ إليك بأربعة آلاف درهم على يدي فلان ، وما هي من صَدَقة ولا زكاة ، وإنَّما هو شيءٌ ورِثْتُه من أبي . فقرأتُ الكتابَ ، ووضعْتُه . فلمَّا دَخَلَ ، قلتُ : يا أبة ، ما هذا الكتابُ؟ فاحمرَّ وجهُه ، وقالَ : رَفَعْتُه منكَ . ثم قال : تَذْهَبُ بجوابه؟ فكتبَ إلى الرجلِ : وَصَلَ كتابُكَ إليَّ ونحنُ في عافيةٍ ، فأمَّا الدَّينُ فإنَّهُ لرجلٍ لا يُرهقُنا ، وأمَّا عيالُنا ففي نعمة الله ، فذهبتُ بالكتاب إلى الرجلِ الذي كانَ أوصلَ كتابَ الرجلِ ، فلما كانَ بعدَ حينٍ وردَ كتابُ الرجلِ مثلَ ذلك ، فردَّ عليه بمثلِ ما ردَّ ، فلمَّا مضَت سنة أو نحوُها ، ذكرناها ، فقال : لو كُنَّا قبلناها ، كانت قد ذهبَتْ .

وقالَ الخلاَّلُ : حدثنا الرَّماديُّ ، سمعتُ عبدَ الرزاق ، وذكرَ أحمدَ بنَ حنبل ، فدمَعَت عيناه ، فقالَ : بلغني أنَّ نفقتَه نفَدَتْ ، فأخذْتُ بيده ، فأقمتُه خلفَ البابِ وما معنا أحدٌ ، فقُلْتُ له : إنَّه لا تجتمعُ عندنا الدنانيرُ ، إذا بِعْنا الغلَّةَ ، أشغلناها في شيءٍ ، وقد وجدتُ عند النساء عشرةَ دنانير فخُذْها ، وأرجو أن لا تنفقَها حتى يتهيَّأَ شيءٌ .

فقال لي : يا أبا بكر ، لو قَبِلْتُ من أحد شيئاً ، قَبِلْتُ منك .

زهــده

قالَ عبدُ الله بن أحمد : سمعتُ أبي وذكر الدنيا ، فقال : قليلُها يُجزىءُ ، وكثيرُها لا يُجزىءُ .
وقالَ أبي وقد ذُكِر عندَه الفقرُ : الفقرُ معَ الخير .

وقال المرُّوذيُّ : لم أَرَ الفقيرَ في مجلسٍ أعزَّ منه في مجلس أحمدَ ، كانَ مائلاً إليهم ، مقصِّراً عن أهلِ الدنيا ، وكانَ فيه حِلْمٌ ، ولم يكن بالعَجولِ ، وكانَ كثيرَ التواضُعِ تعلوه السَّكينةُ والوقارُ ، وإذا

جلسَ في مجلسه بعدَ العصر للفُتيا لا يتكلَّمُ حتى يُسأل ، وإذا خرَجَ إلى مسجده لم يتصدَّر .

قالَ صالح : كُنَّا ربمَّا اشترينا الشيء فنستُرُه منه (يريد أباه) لئلاَّ يوبِّخنا عليه .

وقالَ المرُّوذيُّ : كانَ أبو عبدالله إذا ذَكَرَ الموتَ خنقَتْه العَبْرةُ ، وكانَ يقولُ : الخوفُ يمنعُني أكلَ الطعامِ والشراب ، وإذا ذكرتُ الموتَ ، هانَ عليَّ كُلُّ أمرِ الدنيا ، إنَّما هو طعامٌ دونَ طعام ، ولباسٌ دونَ لباس ، وإنها أيَّامٌ قلائلُ ، ما أعدلُ بالفقرِ شيئاً ، ولو وجدتُ السبيلَ لخرجتُ حتى لا يكونَ لي ذِكْرٌ .

كراهيتُه الشهرةَ والثناءَ

قالَ المرُّوذيُّ : قال أبو عبد الله : أُريدُ أن أكونَ في شِعْبٍ بمكةَ حتى لا أُعرفَ ، قد بُليتُ بالشُّهرة ، إنِّي أتمنَّى الموتَ صباحاً ومساءً .

وقالَ الخلاَّلُ : أخبرني محمدُ بنُ موسى قال : رأيتُ أبا عبد الله وقد قال له خراسانيٌّ : الحمدُ لله الذي رأيتُك ، قالَ : اقعُد ، أيُّ شيءٍ ذا ؟ مَنْ أنا ؟

وقالَ رجلٌ : رأيتُ أثَرَ الغَمِّ في وجه أبي عبد الله وقد أثنى عليه شَخْصٌ .

وقالَ أبو العباس السَّرَّاجُ : سمعتُ فتحَ بنَ نوحٍ ، سمعتُ أحمدَ بنَ حنبل يقولُ : أشتهي ما لا يكونُ ، أشتهي مكاناً لا يكونُ فيه أحدٌ من الناس .

وقالَ المرُّوذيُّ : قالَ لي أحمدُ : قُلْ لعبدِ الوهَّاب : أخملْ ذكرَك ، فإنِّي أنا قد بُليتُ بالشُّهرةِ .

قالَ الذهبيُّ تعقيباً : إيثارُ الخُمولِ والتواضُعِ ، وكثرةُ الوَجَلِ ؛ من علامات التقوى والفلاح .

ورَعُــه

قالَ خطَّابُ بنُ بشر : سألتُ أحمدَ بنَ حنبل عن شيءٍ من الورَعِ ، فتبيَّنَ الاغتمامُ عليه إزراءً على نفسه .

وقالَ المرُّوذيُّ : سمعتُ أبا عبدالله ذكرَ أخلاقَ الورعين ، فقال : أسألُ اللهَ أن لا يمقتنا ، أين نحنُ من هؤلاء؟!

وقالَ إبراهيمُ الحَرْبيُّ : كانَ أحمدُ يُجيبُ في العُرْسِ والختان ويأكُلُ ، وذكرَ غيرُه أنَّ أحمدَ ربمَّا استعفى من الإجابة ، وكانَ إن رأى إناءَ فضة ، أومُنكراً ، خرَجَ ، وكانَ يُحبُّ الخُمولَ والانزواءَ عن الناس ، ويعودُ المريضَ ، وكان يكرهُ المشيَ في الأَسواقِ ، ويُؤثرُ الوَحْدَةَ .

تواضُعه

قالَ ابنُ المنادي :عن جدِّه أبي جعفر قال : كانَ أحمدُ من أحيى الناس وأكرمهم وأحسنهم عشرةً وأدباً ، كثيرَ الإطراقِ ، لا يُسْمَعُ منه إلاَّ المذاكرةُ للحديث ، وذكرُ الصالحين في وَقارٍ وسكونٍ ولفظٍ حسن .

وإذا لَقيَه إنسانٌ بَشَّ به وأقبلَ عليه ، وكان يتواضَعُ للشيوخ شديداً ، وكانوا يُعظِّمونه ، وكان يفعَلُ بيحيى بن معين ما لم أرَه يعملُ بغيره من التواضُعِ والتكريمِ والتبجيل . كانَ يحيى أكبرَ منه بسبع سنين .

حسنُ خلقه

قالَ الميموني : كانَ أبو عبد الله حَسَنَ الخُلُقِ ، دائمَ البِشْرِ ، يحتملُ الأذى من الجار .

حِلْمُه

قالَ أبو بكر المرُّوذيُّ : كانَ أبو عبدالله لا يجهَلُ ، وإنْ جُهِلَ عليه حَلُم واحتملَ ، ويقولُ : يكفي الله ، ولم يكن بالحقود ولا العَجول ،كثيرَ التواضُعِ ، حسنَ الخُلُقِ ، دائمَ البشر ،لينَ الجانب ،ليس بفَظٍّ ، وكان يُحبُّ في الله ويُبغضُ في الله ، وإذا كانَ في أمرٍ من الدين اشتَدَّ له غضبُه ، وكانَ يحتملُ الأذى من الجيران .

لا يحبُّ الفراقَ

قالَ علوانُ بنُ الحسين : سمعتُ عبدَ الله بنَ أحمد ، قالَ : سُئلَ أبي : لِمَ لا تصحبُ النَّاس؟ قال :لوحشة الفراق .

طعامُه

قالَ صالحُ بن أحمد : ربَّما رأيتُ أبي يأخُذُ الكِسَرَ ، ينفُضُ الغُبارَ عنها ، ويُصَيِّرُها في قصعة ، ويَصُبُّ عليها ماءً ، ثم يأكُلُها بالملح . وما رأيتُه اشترى رُمَّاناً ولا سَفرجلاً ولا شيئاً من الفاكهة إلاَّ أن تكونَ بطِّيخةً فيأكُلَها بخبزٍ وعنباً وتمراً .

وكانَ ربَّما خُبِزَ ، فيَجعلُ في فَخَّارة عدساً وشحماً وتمرات شهْرِيز ، فيجيءُ الصِّبيانُ ، فيُصوِّتُ بعضهم ، فيدفعُه إليهم ، فيضحكون ولا يأكلونَ ، وكانَ يأتدمُ بالخَلِّ كثيراً .

لباسُه

قالَ حمدانُ بنُ عليّ : لم يكن لباسُ أحمدَ بذاك ، إلا أنَّه قُطنٌ نظيفٌ .

وقالَ الفضلُ بنُ زياد : رأيتُ على أبي عبدالله في الشتاء قميصين وجُبَّةً مُلَوَّنةً بينهما ، وربَّما بس قميصاً وفرواً ثقيلاً . ورأيتُه عليه عمامةً فوقَ القَلَنسوة ، وكساءً ثقيلاً ، فسمعتُ أبا عمران لورْكاني يقولُ له يوماً : يا أبا عبدالله ، هذا اللباسُ كُلُّه؟ فضَحِكَ . ثم قالَ : أنا رفيقٌ في البَرْدِ ، وربَّما بسَ القلنسوةَ بغير عمامة .

وقالَ الفضلُ : رأيتُ على أبي عبد الله في الصيفِ قميصاً وسراويلَ ورداءً ، وكانَ كثيراً ما يَتَّشِحُ فوقَ القميص .

وقالَ الميمونيُّ : ما رأيتُ أبا عبدالله عليه طَيْلسان قطُّ ولا رداء ، إنَّما هو إزارٌ صغيرٌ .

وقالَ أبو داود : رأيتُ على أبي عبدالله نعلين حمراوين لهما قبال واحدٌ .

وقالَ الميمونيُّ : ما رأيتُ عمامةَ أبي عبد الله قطُّ إلاَّ تحتَ ذَقْنه ، ورأيتُه يكرَهُ غيرَ ذلك .

عبادتُه

قالَ عبدُالله بن أحمد : كانَ أبي يُصلِّي في كُلِّ يوم وليلة ثلاثَ مئة ركعة ، فلمَّا مَرِضَ من تلك الأسواط أضعفَتْه ، فكانَ يُصلي كُلَّ يومٍ وليلةٍ مئةً وخمسين رَكْعةً .

قراءتُه لبعض السُّوَر

قالَ صالحُ بن أحمد : سمعتُ أبي كثيراً يتلو سورةَ الكهفِ ، وكثيراً ما كنتُ أسمعُه ، يقولُ : اللَّهم سَلِّمْ سَلِّمْ .

حَجُّه

قالَ صالحُ بنُ أحمد :قال أبي : حَجَجْتُ خمسَ حِجَجٍ ، منها ثلاثُ حِجَجٍ راجلاً أنفقتُ في إحدى هذه الحِجَجِ ثلاثين دِرْهماً .

تبرُّكه بآثار النبيِّ ﷺ

قالَ عبدُ الله بن أحمد : رأيتُ أبي يأخُذُ شعرةً من شعر النبي صلى الله عليه وسلم ، فيضَعُها على فيه يُقبِّلُها ، وأحسبُ أنّي رأيتُه يضَعُها على عينه ، ويَغْمِسُها في الماء ويشربُه يستشفي به .

ورأيتُه أخَذَ قصعةَ النبي صلى الله عليه وسلم ، فغَسَلها في حُبِّ الماء ، ثم شرب فيها ، ورأيتُه يَشْرَبُ من ماءِ زمزم يستشفي به ، ويمسَحُ به يديه ووجهَه .

عَقَّبَة الذهبي ٢١٢/١١ بقوله : أينَ المتنطِّعُ المُنْكِرُ على أحمد ، وقد ثبتَ أنَّ عبدَ الله سألَ أباه عمَّن يلمَسُ رُمَّانةَ منبر النبي صلى الله عليه وسلم ، ويَمَسُّ الحجرةَ النبويةَ ، فقالَ : لا أرى بذلك بأساً ، أعاذنا الله وإيَّاكم من رأي الخوارج ومن البدَعِ .

أدبُه في الكتابة

قالَ أحمدُ بنُ سعيد الدارميُّ :كتبَ إليَّ أحمدُ بنُ حنبل : «لأبي جعفرٍ أكرَمه الله ، من أحمدَ ابنِ حنبل» .

أدبُه في القيام

قالَ حنبل : رأيتُ أبا عبدالله إذا أرادَ القيامَ قالَ لجلسائه : إذا شئْتُم .

أدبُه في بيته

قالَ عبدُ الله بنُ أحمد :كانَ أبي إذا أتَى البيتَ من المسجد ، ضَرَبَ برجْله ، حتى يسمعوا صَوْتَ نَعْله ، وربَّما تنحنَحَ ليعلموا به .

أدبُه في إعطاء الأَجْر

قالَ المرُّوذيُّ : رأيتُ أبا عبد الله قد ألقى لِختَّان درهمين في الطَّسْت .

ما يُذْكَرُ من أمراضه

قالَ صالح : سمعتُ أبي يقولُ :خرجتُ إلى الكوفةِ ، فكنتُ في بيتٍ تحتَ رأسي لَبِنَةٌ ، فَحُممْتُ ، فرجعتُ إلى أمي ولم أكن استأذنتُها .

وقالَ عبدُ الله بن أحمد في «العلل» (٢٢٩٧) : سمعتُ أبي يقولُ : جاءَني يزيدُ بن هارونَ يعودُني ، أظنُّه قال : في شكوى اشتكته عيني ، فلمَّا أرادَ أن يخرُجَ نطَحَ رأسَه البابَ ، وكانَ يزيدُ رجلاً طويلاً .

وقالَ عبدُ الله بنُ أحمد : سمعتُ فُوران يقولُ : مرضَ أبو عبدالله ، فعادَه الناسُ ، يعني قبلَ المئتين ، وعاده عليُّ بن الجَعْد ، فتركَ عندَ رأسه صُرَّةً ، فقُلْتُ له عنها ، فقالَ : ما رأيتُ ، اذهَبْ فرُدَّها إليه .

قصتُه في أيام المحنة

فاتحة كلام الذهبيّ :

كان الناسُ أمة واحدة ، ودينُهم قائماً في خلافة أبي بكر وعمر . فلما استُشهد قُفْلُ باب الفتنة عمرُ رضي اللَّه عنه ، وانكسر الباب ، قام رؤوس الشر على الشهيد عثمان حتى ذُبح صبراً . وتفرقت الكلمةُ وتمت وقعةُ الجمل ، ثم وقعةُ صفين . فظهرت الخوارجُ ، وكفَّرت سادة الصحابة ، ثم ظهرت الروافض والنواصب .

وفي آخر زمن الصحابة ظهرت القَدَرِيَّةُ ، ثم ظهرت المعتزلةُ بالبصرة ، والجهمية والمجسِّمة بخُراسان في أثناء عصر التابعين مع ظهور السنة وأهلها إلى بعد المئتين ، فظهر المأمون الخليفةُ - وكان ذكياً متكلماً ، له نَظَرٌ في المعقول- فاستجلب كتبَ الأوائل ، وعرَّب حكمة اليونان ، وقام في ذلك وقعد ، وخبَّ ووضع ، ورفعت الجَهمية والمعتزلةُ رؤوسها ، بل والشيعة ، فإنه كان كذلك . وآل به الحالُ إلى أن حمل الأمة على القول بخلق القرآن ، وامتَحنَ العُلماءَ ، فلم يُمْهَلْ . وهَلَكَ لعامه ، وخلَّى بعده شراً وبلاءً في الدين . فإن الأمة ما زالت على أن القرآن العظيم كلام اللَّه تعالى ووحيُه وتنزيلُه ، لا يعرفون غيرَ ذلك ، حتى نبغ لهم القولُ بأنه كلام اللَّه مخلوق مجْعول ، وأنه إنما يضاف إلى اللَّه تعالى إضافة تشريف ، كبيت اللَّه ، وناقة اللَّه . فأنكر ذلك العلماءُ . ولم تكن الجهمية يَظهرون في دولة المهدي والرشيد والأمين فلما وَلِي المأمون ، كان منهم ، وأظهر المقالة .

روى أحمد بن إبراهيم الدَّوْرقي ، عن محمد بن نوح : أن الرشيد ، قال : بلغني أن بِشْرَ بن غياث المريسي ، يقول : القرآن مخلوق ، فَلِلَّه عليَّ إن أظفرَني به ، لأقتلنَّه . قال الدورقي : وكان متوارياً أيام الرشيد فلما مات الرشيد ، ظهر ، ودعا إلى الضلالة .

قلتُ : ثم إن المأمون نظر في الكلام ، وناظر ، وبقي متوقفاً في الدعاء إلى بدعته .

قال أبو الفرج بن الجوزي : خالطه قوم من المعتزلة ، فحسَّنوا له القول بخلق القرآن ، وكان يتردد ويراقب بقايا الشيوخ ، ثم قوي عَزْمُه ، وامتحنَ الناسَ .

روى الخطيبُ أنَّ ابنَ أكثمَ قال : قال لنا المأمون : لولا مكانُ يزيدَ بن هارونَ ، لأظهرتُ أنَّ القرآن مخلوق فقال بعضُ جلسائه : يا أمير المؤمنين ، ومَن يزيد حتى يُتَّقى؟ فقال : ويحَكَ! إني أخاف إن أظهرتُه فيردُّ عليَّ يختلف الناسُ ، وتكون فتنةٌ ، وأنا أكرهُ الفتنةَ .

من امتنعَ في المحنة من الإجابة

قال صالح بن أحمد : سمعت أبي ، يقول : لما دخلنا على إسحاق بن إبرهيم للمحنة ، قرأ علينا كتابَ الذي صار إلى طَرَسُوس ، يعني : المأمون ، فكان فيما قُرِىء علينا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى :١١] و﴿هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام : ١٠٢] فقلت : ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ . قال صالح : ثم امْتُحِنَ القومُ ، ووُجِّه بمن امتنع إلى الحبس ، فأجاب القومُ جميعاً غيرَ أربعة : أبي ، ومحمد ابن نوح ، والقَواريريّ ، والحسن بن حماد سَجَّادَة . ثم أجاب هذان ، وبقي أبي ومحمدٌ في الحبس أياماً ، ثم جاء كتابٌ من طَرَسُوس بحَمْلِهما مُقَيَّدَيْنِ زميلين .

الغضبُ لله تعالى

قال عبدالله بن أحمد : حدثني أبو معمر القَطيعي ، قال : لما أُحْضِرنا إلى دار السلطان أيامَ المحنة ، وكان أحمدُ بن حنبل قد أُحضِرَ فلما رأى - الناسَ يجيبون ، وكان رجلاً ليِّناً ، فانتفختْ أَوْداجُه ، واحمرَّت عيناه ، وذهب ذلك اللِّينُ . فقلتُ : إنه قد غضبَ للّه ، فقلتُ أبشر : حدثنا ابنُ فُضيل ، عن الوليد بن عبد اللّه بن جُميع ، عن أبي سَلَمة ، قال : كان من أصحاب رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، مَنْ إذا أُرِيدَ على شيء من أمر دينه ، رأيتَ حماليق عينيه في رأسه تدورُ كأنه مجنون .

ظهور الحق على الباطل

وقال ابنُ أبي أسامة : حُكي لنا أنّ أحمدَ قيل له أيامَ المحنة : يا أبا عبد اللّه ، أَوَلاَ ترى الحَقَّ كيف ظهر عليه الباطلُ؟ قال : كلاّ ، إن ظهورَ الباطل على الحقِّ أن تَنْتَقِلَ القلوبُ من الهُدَى إلى الضلالة ، وقلوبُنا بعدُ لازمةٌ للحق .

امتحان أحمد مرتين

قالَ الفضلُ بنُ زياد ، سمعتُ أحمدَ بن حنبل يقول : أولُ يوم امتحنه إسحاق ، لَمَّا خرج من عنده ، وذلك في جُمادى الآخرة سنة ثمان عشرة ومئتين ، فقعد في مسجده ، فقال له جماعة : أخبِرْنا بمن أجاب . فكأنه ثَقُل عليه ، فكلموه أيضاً . قال :فلم يُجِبْ أحدٌ من أصحابنا ، والحمد لله . ثم ذكر من أجاب ومن واتاهم على أكثر ما أرادوا . فقال :هو مجْعُول مُحْدَث . وامتحنهم مرةً مرةً ، وامتحنني مرتين مرتين . فقال لي : ما تقولُ في القُرآن؟ قلت : كلامُ اللّه غيرُ مخلوق . فأقامني وأجلسني في ناحية ، ثم سألهم ، ثم ردَّني ثانيةً ، فسألني وأخذني في التشبيه . فقلت : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ،

﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى :١١] فقال لي : وما السميعُ البصير؟ فقلتُ : هكذا قال تعالى .

الصبرُ على الفتن

قال محمد بن إبراهيم البُوشَنْجي : جعلوا يُذاكرون أبا عبد الله بالرِّقَّة في التَّقيَّة وما رُوِيَ فيها . فقال : كيف تصنعون بحديث خَبَّاب :«إنَّ مَنْ كانَ قَبْلَكُمْ كان يُنْشَرُ أحَدُهُمْ بالمِنْشارِ ، لاَ يَصُدُّهُ ذلك عَنْ دينه» فأَيِسْنا منه .

وقال : لستُ أُبالي بالحَبْسِ ، ما هو ومنزلي إلا واحدٌ ، ولا قتلاً بالسيف ، إنما أخاف فتنة السَّوْط . فسمعه بعضُ أهل الحبس ، فقال : لا عليك يا أبا عبدالله ، فما هو إلاَّ سَوطان ، ثم لا تدري أين يقعُ الباقي ، فكأنَّه سُرِّيَ عنه .

مقارنة أحمد بغيره

قال : وحدثني مَن أثقُ به ، عن محمد بن إبراهيم بن مُصعب ، وهو يومئذ صاحبُ شرطة المعتصم خلافةً لأخيه إسحاق بن إبراهيم ، قال : ما رأيتُ أحداً لم يُداخِل السلطانَ ، ولا خالط الملوكَ ، كان أثبت قلباً من أحمدَ يومئذ ، ما نحنُ في عينه إلا كأمثال الذُّباب .

تأييد أعرابيٍّ لأحمدَ في صبره

قال صالح بن أحمد : حُمِلَ أبي ومحمدُ بن نوح من بغداد مقيَّدَيْن ، فصرنا معهما إلى الأنبار . فسأل أبو بكر الأحولُ أبي : يا أبا عبد الله ، إن عُرِضت على السيف ، تُجيب؟ قال :لا . ثم سُيِّرا ، فسمعتُ أبي يقول : صرنا إلى الرَّحْبة ، ورَحَلنا منها في جوف الليل ، فعَرَضَ لنا رجل ، فقال : أيُّكم أحمدُ بن حنبل؟ فقيل له : هذا ، فقال للجَمّال : على رِسْلك ، ثم قال : يا هذا ، ما عليك أن تُقتل ها هنا ، وتدخل الجنة؟ ثم قال : أستودعُك اللّه ، ومضى . فسألتُ عنه ، فقيل لي : هذا رجل من العرب من ربيعة يعمل الشِّعْر في البادية ، يقال له : جابرُ بن عامر ، يُذكَر بخير ، فقوَّى قلبي .

دعوة أحمد أن لا يرى المأمونَ

قال صالح بن أحمد : قال أبي : فلما صرنا إلى أَذَنَة ، ورحلنا منها في جوف الليل ، وفُتحَ لنا بابُها ، إذا رجلٌ قد دخل . فقال :البُشْرى ! قد مات الرجلُ يعني :المأمون .قال أبي : وكنتُ أدعو اللّه أن لا أراه .

حبس أحمد بالرَّقَّة

وبقي أحمدُ محبوساً بالرَّقة حتى بويع المعتصم إثرموت أخيه ، فرُدَّ أحمدُ إلى بغداد . وأما المتوكلُ فإنه نَوَّهَ بذكر الإمام أحمد ، والتمسَ الاجتماعَ به ، فلما أنْ حضر أحمدُ دارَ الخلافة بسامرَّاء ليُحدِّث ولدَ المتوكل ويُبرِّك عليه ، جلس له المتوكلُ في طاقة ، حتى نظر هو وأمُّه منها إليأحمد ، ولم يرَهُ أحمد .

موت محمد بن نوح أثناء رجوعه مع أحمد

قال صالح : لما صَدَرَ أبي ومحمد بنُ نوح الى طَرَسوس ، رُدَّا في أقيادهما . فلما صارا إلى الرَّقَّة ، حُملا في سفينة ، فلما وَصَلا إلى عانَة ، تُوفيَ محمد ، وفُكَّ قيدُه ، وصلَّى عليه أبي .

رجوع أحمد إلى بغداد مسجوناً

قال صالح : وصار أبي إلى بغداد مقيداً . فمكثَ بالياسريَّة أياماً ، ثم حُبِسَ في دارٍ اكتُريت عند دار عُمارة ، ثم حُوِّل إلى حبس العامة في درب المَوْصليَّة . فقال : كنتُ أصلي بأهل السجن ، وأنا مقيد . فلما كان في رمضان سنة تسع عشر- قلتُ : وذلك بعد موت المأمون بأربعةَ عشر شهراً - حُوِّلتُ إلى دارِ إسحاق بنِ إبراهيم ، يعني : نائب بغداد .

وأما حنبل ، فقال : حُبِسَ أبو عبدالله في دار عُمارة ببغداد في إصْطَبْل الأمير محمد بن إبراهيم أخي إسحاق بن إبراهيم ، وكان في حَبْس ضَيِّق ، ومَرِضَ في رمضان . ثم حُوِّلَ بعد قليل إلى سجن العامَّة ، فمكثَ في السجن نحواً من ثلاثين شهراً . وكنا نأتيه ، فقرأ عليَّ كتاب«الإرجاء» وغيره في الحبس ، ورأيتهُ يُصلِّي بهم في القَيْد ، فكان يُخرج رِجْلَهُ من حَلقة القيد وقت الصلاة والنَّوم .

مناظرة أحمد في سجنه

قال صالح بنُ أحمد : قال أبي : كان يوجَّه إليَّ كل يوم برجلين ، أحدُهما يقال لهُ : أحمدُ بنُ أحمد بن رباح ، والآخرُ أبو شُعيب الحجام ، فلا يزالان يناظراني ، حتى إذا قاما :دُعِيَ بقَيْدَ ، فزيد في قيودي ، فصار في رجْليَّ أربعةُ أقياد . فلما كان في اليوم الثالث ، دخل عليَّ فناظرني ، فقلتُ له : ما تقول في علمِ اللَّه؟ قال : مخلوق . قلت : كفرت باللَّه ، فقال الرسول الذي كان يحضر من قبل إسحاق ابن إبراهيم : إن هذا رسول أمير المؤمنين . فقلت : إنَ هذا قد كفر .فلما كان في الليلة الرابعة ، وجه ، يعني :المعتصمُ ، ببُغا الكبير إلى إسحاق ، فأمرهُ بحملي إليه ، فأُدْخلتُ على إسحاق ، فقال : يا أحمد إنَّها واللَّه نفسُك ، إنه لا يقتلُكَ بالسيف ، إنه قد آلى ، إنْ لم تجبه ، أن يضربَكَ ضرباً بعد ضَرْب ، وأن

يَقْتُلُكَ في موضع لا يُرى فيه شمسٌ ولا قمرٌ. أليس قد قال اللّه تعالى: ﴿إنا جعلناهُ قرآناً عربياً﴾ [الزخرف :٣] أفيكونُ مجعولاً إلاّ مخلوقاً؟ فقلت: فقد قال تعالى ﴿فجعلهُمْ كعصفٍ مأكولٍ﴾ [الفيل :٥] أفخلقهم؟ قال: فسكت. فلما صرنا إلى الموضع المعروف بباب البستان، أُخرجتُ، وجيء بدابة فأُركبتُ وعليَّ الأقياد، ما معي من يُمسكُني، فكدتُ غير مرة أنْ أخرَّ على وجهي لثقل القيود فجيء بي إلى دار المعتصم، فأُدْخِلْتُ حجرةً، ثم أدخلتُ بيتاً، وأُقفلَ البابُ عليَّ في جوف الليل ولا سراجَ. فأردتُ الوضوء، فمددْتُ يدي، فإذا أنا بإناء فيه ماء، وطستٌ موضوع، فتوضأتُ وصلَّيتُ.

فلما كان من الغدِ، أخرجتُ تكّتي، وشددتُ بها الأقياد أحملُها، وعطفتُ سراويلي. فجاء رسولُ المعتصم، فقال: أجبْ فأخذَ بيدي، وأدخلني عليه، والتكّةُ في يدي، أحملُ بها الأقياد، وإذا هو جالسٌ، وأحمدُ بنُ أبي دُوَاد حاضر، وقد جمع خلقاً كثيراً من أصحابه. فقال لي المعتصم: ادنُه ادنه. فلم يَزَلْ يُدْنيني حتى قَرُبْتُ منه. ثم قال: اجلس، فجلست، وقد أثقلتني الأقيادُ، فمكثْتُ قليلاً، ثم قلتُ: أتأذنُ في الكلام؟ قال تَكَلَّمْ، فقلتُ: إلى ما دعا اللّه ورسولُه؟ فسكت هُنَيَّة، ثم قال: إلى شهادة أنْ لا إله إلا اللّهُ، فقلت: فأنا أشهدُ أنْ لا إله إلا اللّه. ثم قلتُ: إن جدَّك ابنَ عباس يقول: لما قَدِمَ وَفْدُ عبد القيس على رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم، سألوهُ عن الإيمان، فقال: «أتَدْرُونَ ما الإيمانُ؟» قالوا: اللّه ورسُولُه أعْلَمُ، قال: «شَهادَةُ أنْ لا إله إلاّ اللّهُ، وأنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللّه، وإقامُ الصَّلاة، وإيتاءُ الزَّكاة، وأنْ تُعْطُوا الخُمُسَ منَ المَغْنَم». قال أبي: فقال، يعني: المعتصم: لو لا أني وجَدْتُك في يد من كان قبلي، ما عرضتُ لك.

ثم قال: يا عبدَ الرحمن بن إسحاق، ألم آمُرْكَ برفع المحنة؟ فقلتُ: اللّه أكبر! إنَّ في هذا لفَرَجاً للمسلمين. ثم قال لهم: ناظروه، وكلّموه، يا عبدَ الرحمن كلِّمْه. فقال: ما تقولُ في القرآن؟ قلتُ: ما تقولُ أنتَ في علم اللّه؟ فسكتَ، فقال لي بعضُهم: أليس قال اللّه تعالى ﴿اللّه خالقُ كُلِّ شيْءٍ﴾ [الرعد :١٦] والقرآنُ أليس شيئاً؟ فقلت: قال اللّه ﴿تُدَمِّرُ كلَّ شيْءٍ﴾ [الأحقاف :٢٥] فدمَّرتْ إلا ما أراد اللّه. فقال بعضهم: ﴿ما يأْتيهِمْ منْ ذكْرٍ منْ ربِّهِمْ مُحْدَثٍ﴾ [الأنبياء :٢] أفيكونُ محدثٌ إلاّ مخلوقاً؟ فقلت: قال اللّه: ﴿ص، والقُرْآن ذي الذِّكْرِ﴾ [ص :١] فالذكرُ هو القُرآنُ، وتلك ليس فيها ألف ولام. وذكَر بعضُهم حديث عمران بن حُصين «إنَّ اللّه خَلَقَ الذِّكْرَ»، فقلتُ: هذا خطأ، حدثنا غير واحد: «إنَّ اللّه كَتَبَ الذِّكْرَ» واحتجوا بحديث ابن مسعود: «ما خَلَقَ اللّه منْ جَنّة ولا نار ولا سماء ولا أرْض أعْظَمَ منْ آية الكُرْسيِّ». فقلت: إنما وقَع الخَلْقُ على الجنة والنار والسماء والأرض، ولم يقع على القُرآن. فقال بعضهم: حديث خبَّاب: «يا هَنْتاه، تقربْ إلى اللّه بما اسْتَطَعْتَ، فإنّكَ لنْ تتقربَ إلَيْه

بشَيْءٍ أحَبَّ إلَيْه مِنْ كَلامه» ، فقلت : هكذا هو .

أحمد يرفضُ إلا الكتابَ والسُّنّةَ

قال صالح : وجعل ابنُ أبي دُوَاد يَنظُر إلى أبي كالمُغْضَب . قال أبي : وكان يتكلم هذا ، فَأَرُدُّ عليه . ويتكلم هذا ، فأردُّ عليه ، فإذا انقطع الرجل منهم ، اعترض ابنُ أبي دُوَاد ، فيقولُ : يا أمير المؤمنين ، هو ، والله ، ضالٌّ مضلٌّ مبتدعٌ! فيقول : كلِّموه ، ناظروه ، فيكلمني هذا ، فأرد عليه ، ويكلمني هذا ، فأرد عليه ، فإذا انقطعوا ، يقول المعتصم : ويحك يا أحمد ، ما تقول؟ فأقول : يا أمير المؤمنين ، أعطوني شيئاً من كتاب الله أو سنة رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، حتى أقول به . فيقول أحمدُ بنُ أبي دُوَاد : أنت لا تقول إلا ما في الكتاب أو السنة؟فقلتُ له : تأوَّلتَ تأويلاً ، فأنتَ أعلم ، وما تأولتُ ما يُحبَس عليه ، ولا يُقيَّدُ عليه .

تعجب أحمد منهم لإنكارهم الآثار

قال حنبل : قال أبو عبدالله : لقد احتجوا عليَّ بشيء ما يَقْوَى قلبي ، ولا ينطلقُ لساني أن أحكيه . أنكروا الآثار ، وما ظننتُهم على هذا حتى سمعتهُ ، وجعلوا يُرغون ، يقولُ الخصمُ كذا وكذا ، فاحتججتُ عليهم بالقرآن بقوله ﴿يا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ ما لاَ يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ﴾ [مريم :٤٢] أفهذا منكر عندكم؟ فقالوا : شَبَّه ، يا أمير المؤمنين ، شبَّه .

تجاهل أحمد لابن أبي دواد لأنه ليس من أهل العلم

قال محمدُ بنُ إبراهيم البوشَنْجي : حدثني بعضُ أصحابنا أن أحمدَ بن أبي دُوَاد أقبلَ على أحمد يُكَلِّمُه ، فلم يلتفتّ إليه ، حتى قال المعتصمُ : يا أحمدُ ألا تكَلِّمُ أبا عبد الله؟ فقلتُ : لستُ أعرفُه من أهل العلم فأُكَلِّمَهُ!!

قال صالح : وجعل ابنُ أبي دُوَاد ، يقولُ : يا أميرَ المؤمنين ، والله لئن أجابك لهو أحبُّ إليَّ من مئة ألف دينار ، ومئة ألف دينار ، فَيعُدُّ من ذلك ما شاء الله أن يَعُدَّ . فقال : لئن أجابني لأُطْلِقَنَّ عنه بيدي ، ولأَركبَنَّ إليه بجندي ، ولأَطَأَنَّ عقبَه .

إصرار أحمد أن لا يقول بغير الكتاب والسنة

ثم قال : يا أحمدُ ، والله إني عليك لشفيق ، وإني لأُشْفق عليك كشفقتي على ابني هارون ، ما تقول؟ فأقول : أعطوني شيئاً من كتاب الله وسنة رسوله .

فلما طال المجلس، ضجر وقال :قوموا، وحبسني، [يعني عنده] وعبدُ الرحمن بنُ إسحاق يكلمني. وقال: ويحك! أجبْني. وقال: ويحك! ألم تكنْ تأتينا؟ فقال له عبدُ الرحمن: يا أمير المؤمنين، أعرفُه منذ ثلاثين سنةً، يرى طاعتَك والحجَّ والجهادَ معك. فيقولُ: واللّه إنه لَعالمٌ، وإنه لفقيهٌ. وما يسوؤني أن يكونَ معي يردُّ عنّي أهلَ المِلَل. ثم قال: ما كنتَ تعرف صالحاً الرَّشيدي؟ قلتُ: قد سمعتُ به، قال: كان مؤدّبي، وكان في ذلك الموضع جالساً، وأشار إلى ناحية منَ الدار. فسألني عن القُرآن، فخالفني، فأمرتُ به فوُطِىء وسُحب! يا أحمد، أجبْني إلى شيء لك فيه أدنى فَرَج، حتى أُطْلِقَ عنك بيدي. قلتُ: أعطوني شيئاً من كتاب اللّه وسنة رسوله. فطال المجلسُ، وقام، ورُددْتُ إلى الموضعِ.

مبيت رجلين عنده لمناظرته

فلما كان بعد المغرب، وَجَّهَ إليَّ رجلين من أصحابِ ابن أبي دُوَاد، يَبيتَان عندي ويُناظِراني ويُقيمان معي، حتى إذا كان وقتُ الإفطار، جيءَ بالطعام، ويجتهدان بي أن أُفطر فلا أفعل- قلتُ. وكانت ليالي رمضان- قال: ووجَّه المعتصمُ إليَّ ابنَ أبي دُوَاد في الليل، فقال: يقولُ لك أميرُ المؤمنين: ما تقول؟ فأردُّ عليه نحواً مما كنتُ أردُّ. فقال ابنُ أبي دُوَاد: واللّه لقد كتبَ اسمَك في السبعة: يحيى ابن معين وغيره(١)، فمَحَوتُه. ولقد ساءني أخْذُهم إياك. ثم يقولُ: إن أميرَ المُؤمنين قد حلفَ أنْ يضربكَ ضرباً بعد ضرب، وأن يُلقيَك في موضعٍ لا ترى فيه الشمس. ويقول: إنْ أجابني، جئتُ إليه حتى أُطلقَ عنه بيدي، ثم انصرف.

السنةُ من الاحتجاج بالقرآن

فلما أصبحنا، جاء رسوله، فأخذ بيدي حتى ذهب بي إليه، فقال لهم: ناظروه وكلِّموه، فجعلوا يناظرونني، فأردُّ عليهم. فإذا جاؤوا بشيء من الكلام مما ليس في الكتاب والسُّنَّة، قلتُ: ما أدري ما هذا. قال: فيقولون: يا أمير المؤمنين، إذا توجهت[له] الحُجَّةُ علينا، ثَبَتَ، وإذا كلمناهُ بشيء، يقول: لا أدري ما هذا؟ فقال: ناظروه. فقال رجلٌ: يا أحمد، أراكَ تذكُرُ الحديث وتنتحلُه، فقلتُ: ما تقولُ في قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾[النساء:١١]؟ قال: خصَّ اللّه بها المؤمنين. قلتُ: ما تقولُ: إن كان قاتلاً أو عَبْداً؟ فسكتَ، وإنَّما احتججْتُ عليهم بهذا، لأنهم كانوا يحتجون بظاهر القرآن. فحيثُ قال لي: أراكَ تَنْتَحِلُ الحديث، احتججتُ بالقرآن، يعني: وإن السنةَ خَصَّصَت القاتلَ والعبدَ، فأخرجتْهما من العموم. قال: فلم يزالوا كذلك إلى قُرْبِ الزَّوال. فلما ضجر،

قال : قوموا ، ثم خَلا بي ، وبعبد الرحمن بن إسحاق ، فلم يزل يكلِّمُني ، ثم قام ودخل . ورُدِدْتُ إلى الموضع .

أحداث الليلة الثالثة مع المعتصم

قال : فلما كانت الليلةُ الثالثةُ ، قلتُ : خَليقٌ أنْ يحدُثَ غداً من أمري شيء فقلتُ للموكَّل بي : أريد خيطاً فجاءني بخيط ، فشَددتُ به الأقياد ، ورَدَدْتُ التِّكَّة إلى سراويلي مخافةَ أن يَحْدُث من أمري شيءٌ ، فأتَعَرّى . فلمَّا كان من الغد ، أُدخلتُ إلى الدار ، فإذا هي غاصَّةٌ ، فجعلتُ أُدخلُ من موضع إلى موضع ، وقومٌ معهم السيوف ، وقومٌ معهم السِّياط ، وغير ذلك . ولم يكن في اليومين الماضيين كبيرُ أحد من هؤلاء . فلما انتهيتُ إليه ، قال : اقعد . ثم قال : ناظروه ، كَلِّموه . فجعلوا يُناظرونني ، يتكلم هذا ، فَأَردُّ عليه ، ويتكلَّمُ هذا ، فأردُّ عليه ، وجعل صوتي يعلو أصواتَهم . فجعل بعضُ مَن هو قائم على رأسي يومىء إليَّ بيده ، فلما طال المجلسُ ، نحَّاني ، ثم خلا بهم ، ثم نحاهم ، وردَّني إلى عنده ، وقال :ويحك يا أحمد ! أجبني حتى أُطلقَ عنك بيدي ، فرَدَدتُ عليه نحوَ رَدِّي . فقال : عليك ، وذكر اللعنَ ، خُذُوه اسحبوه خلِّعوه . فَسُحِبْتُ وخُلِّعْتُ .

تخليعُ يدي أحمد

قال :وقد كان صار إلي شعرٌ من شعر النبي ، صلى الله عليه وسلم ، في كُمِّ قميصي ، فوجَّه إليَّ إسحاق بن إبراهيم ، يقولُ : ما هذا المَصْرُورُ ؟ قلتُ : شَعْرٌ من شَعْر رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وسعى بعضُهم ليخرقَ القميصَ عني ، فقال المعتصم : لا تخرقوه ، فنُزِع ، فظننتُ أنه إنما دُرِىء عن القميص الخَرْقُ بالشعر . قال : وجلس [المعتصمُ] على كُرسيٍّ ، ثم قال : العُقابَيْن والسِّياط ، فجيء بالعُقابين ، فمُدَّتْ يداي ، فقال بعضُ من حضر خلفي : خُذْ ناتِىءَ الخشبتين بيديك ، وشُدَّ عليهما . فلم أفهمْ ما قال ، فتخلَّعَتْ يداي .

ثباتُ أحمد وصبره

قال محمدُ بنُ إبراهيم البوشَنْجي : ذكروا أنَّ المعتصمَ ألانَ في أمرِ أحمد لمَّا عُلِّقَ في العُقابين ، ورأى ثباتَه وتصميمَه وصلابتَه ، حتى أغراه أحمدُ بنُ أبي دُوَاد ، وقال : يا أمير المؤمنين ، إن تركتَه ، قيل : قد تركَ مذهبَ المأمون ، وسَخِطَ قولَه ، فهاجَه ذلك على ضَرْبه .

جلدُه بالسياط

وقال صالحٌ : قال أبي : ولما جيءَ بالسِّياط ، نظر إليها المعتصمُ ، فقال : ائتوني بغيرها ، ثم قال للجلاَّدين : تقدَّموا ، فجعل يتقدمُ إليَّ الرجل منهم ، فيضربني سوطين ، فيقولُ له : شُدَّ ، قطع اللّه يدَكَ! ثم يَتَنحَّى ويتقدمُ آخر ، فيضربُني سوطين وهو يقولُ في كلِّ ذلك : شُدَّ ، قطعَ اللّه يدك ! فلما ضربتُ سبعة عشرَ سوطاً ، قام إليَّ ، يعني : المعتصم ، فقال : يا أحمدُ ، علامَ تَقتلُ نفسَك؟ إني واللّه عليكَ لشفيق ، وجعل عُجَيْف ينخسُني بقائمة سيفه ، وقال : أتريدُ أن تغلبَ هؤلاء كلَّهم؟ وجعل بعضُهم يقول : ويلَكَ ! إمامك على رأسك قائم . وقال بعضُهم : يا أميرَ المؤمنين ، دمُه في عُنقي ، اقتله ، وجعلوا يقولون : يا أمير المؤمنين ، أنت صائم ، وأنتَ في الشمس قائم ! فقال لي : ويحَك يا أحمدُ ، ما تقولُ ؟ فأقول : أعطوني شيئاً من كتابِ اللّه أو سنة رسول اللّه أقولُ به . فرجع وجَلَس . وقال للجلاَّد : تَقدَّمْ ، وأوْجِع ، قَطَعَ اللّه يدك ، ثم قام الثانية ، وجعل يقولُ :ويحَك يا أحمد : أجِبْني . فجعلوا يُقبلون عَليَّ ، ويقولون : يا أحمدُ ، إمامُك على رأسك قائم! وجعل عبدُ الرحمن يقول : مَن صَنَعَ من أصحابك في هذا الأمر ما تصنَعُ؟ والمعتصمُ يقولُ : أجِبْني إلى شيء[لك] فيه أدنى فَرَج حتى أُطلقَ عنك بيدي ، ثم رجع ، وقال للجلاَّد : تقدَّم ، فجعلَ يضربُني سوطين ويتنحَّى ، وهو في خلال ذلك يقول : شُدَّ ، قطع اللّه يدك . فذهب عَقْلي ، ثم أَفَقْتُ بعدُ ، فإذا الأقيادُ قد أُطلقتْ عنِّي . فقال لي رجل ممن حَضَرَ : كببْناكَ على وجهكَ ، وطرحْنا على ظهركَ باريَّةً ودُسْناكَ ! [قال أبي] : فما شعرتُ بذلك ، وأتوني بسويق ، وقالوا : اشربْ وتقيأْ ، فقلتُ : لا أُفطر . ثم جيء بي إلى دار إسحاق بن إبراهيم ، فحضرت الظهرَ ، فتقدمَ ابنُ سَمَاعَةَ ، فصلى . فلما انفتل من صلاته ، وقال لي : صليت ، والدمُ يسيلُ في ثوبك؟ قلتُ : قد صلَّى عمر ، وجُرْحُهُ يَثْعَبُ دماً .

إخلاء سبيله وقد مكث ثمانية وعشرين شهراً

قال صالح : ثم خُلِّي عنه ، فصار إلى منزله . وكان مُكثُه [في السجن]منذ أُخذَ إلى أن ضُربَ وخلِّي عنه ، ثمانيةً وعشرين شهراً . ولقد حدثني أحدُ الرجلين اللذين كانا معه ، قال : يا ابن أخي ، رحمة اللّه على أبي عبد اللّه ، واللّه ما رأيتُ أحداً يشبهه ، ولقد جعلتُ أقول له في وقت ما يُوجَّه إلينا بالطعام : يا أبا عبد اللّه ، أنتَ صائم ، وأنتَ في موضع تَقيَّة . ولقد عطش ، فقال لصاحب الشراب : ناولني ، فناولَه قدحاً فيه ماءٌ وثلج ، فأخذه ونظر فيه ، ثم ردَّه ، ولم يشرب ، فجعلتُ أعجبُ من صبره على الجوع والعطش ، وهو فيما هو فيه من الهَوْل!

لم يلحن أثناء المناظرة معَ جوعه . .

قال صالح : فكنتُ ألتمسُ وأحْتال أن أوصلَ إليه طعاماً أو رغيفاً في تلك الأيام ، فلم أقدر . وأخبرني رجلُ حضره : أنه تفقَّده في الأيام الثلاثة وهم يناظرونه ، فما لَحَنَ في كلمة . قال : وما ظننتُ أنَّ أحداً يكونُ في مثل شجاعته وشدَّة قلبه .

سقوطه أثناء الضرب مرَّات

قال حنبل : سمعتُ أبا عبدالله ، يقول : ذهبَ عقلي مراراً ، فكان إذا رُفع عني الضربُ ، رَجَعَتْ إليَّ نفسي . وإذا استرخيتُ وسقطتُ ، رُفع الضربُ ، أصابني ذلك مراراً . ورأيتُه ، يعني : المعتصم ، قاعداً في الشمس بغَيْر مظلة ، فسمعتُه ، وقد أفقت ، يقول لابن أبي دُوَاد ، لقد ارتكبتُ [إثْماً] في أمر هذا الرجل . فقال : يا أمير المؤمنين ، إنه- والله- كافر مشرك ، قد أشرك من غير وجه . فلا يزالُ به حتى يصرفَه عمَّا يريد . وقد كان أراد تخليتي بلا ضرب ، فلم يدعْهُ ، ولا إسحاق بن إبراهيم .

ما ضُربه من الأسواط

قال حنبل : وبلغني أنَّ المعتصمَ ، قال لابنِ أبي دُوَاد بعدما ضُربَ أبو عبد الله : كم ضُرِب؟ قال : أربعة أو نيفاً وثلاثين سوطاً .

نحنُ في أيام الواثق ، إذ جاءَ يعقوبُ ليلاً برسالة الأمير إسحاق بن إبراهيم إلى أبي عبد الله : يقول لك الأميرُ : إن أميرَ المؤمنين قد ذكرَكَ ، فلا يجتمعنَّ إليكَ أحدٌ ، ولا تُساكنِّي بأرض ولا مدينة أنا فيها ، فاذهَبْ حيثُ شئْتَ من أرض الله . قال : فاختفى أبو عبد الله بقية حياة الواثق . وكانت تلك الفتنة ، وقتل أحمد بن نصر الخزاعي . ولم يزل أبو عبدالله مختفياً في البيت لا يخرج إلى صلاة ولا إلى غيرها حتى هَلَكَ الواثق .

فصلٌ في حال الإمام في دولة المتوكل

قال حنبل : وَلِيَ المتوكل جعفرُ ، فأظهر الله السُّنَّةَ ، وفرَّج عن الناس ، وكان أبو عبد الله يُحَدِّثُنا ويُحدِّث أصحابَه في أيام المتوكل . وسمعتُه يقول : ما كانَ الناسُ إلى الحديث والعلم أحوج منهم إليه في زماننا .

قال حنبل : ثم إنَّ المتوكل ذَكره ، وكتبَ إلى إسحاق بن إبراهيم في إخراجه إليه ، فجاء رسولُ إسحاق إلى أبي عبد الله يأمرهُ بالحضور ، فمضى أبو عبد الله ثم رجع ، فسأله أبي عمَّا دُعي له؟ فقال : قرأ عليَّ كتابَ جعفر يأمرني بالخروج إلى العسكر ، يعني : سُرَّ من رأى ، قال : وقال لي إسحاقُ بن

إبراهيم : ما تقولُ في القرآن ؟ فقلتُ : إن أمير المؤمنين قد نَهى عن هذا . قال : وخرج إسحاقُ الى العسكر ، وقدَّم ابنه محمداً ينوبُ عنه ببغداد .

قال أبو عبد اللّه : وقال لي إسحاقُ بن إبراهيمَ : لا تُعلم أحداً أني سألتُك عن القرآن ! فقلتُ له : مسألة مُسترشد أو مسألة مُتعنِّت؟ قال : بل مسترشد ، قلتُ : القرآنُ كلامُ اللّه ليس بمخلوق .

حول خلق القرآن بين أحمد وإسحاق بن إبراهيم

قال صالح بنُ أحمد : قال أبي : قال لي إسحاقُ بنُ إبراهيم : اجعلني في حلٍّ من حضوري ضَرْبك ، فقلتُ : قد جعلتُ كل من حضرني في حلٍّ . وقال لي : من أَيْنَ قلتَ : إنَّه غير مخلوق؟ فقلتُ : قال اللّه ﴿أَلاَ لَهُ الخَلْقُ والأَمْرُ﴾ [الأعراف :٥٤]، ففرَّق بين الخلق والأمر . فقال إسحاقُ : الأمرُ مخلوق . فقال : يا سبحان اللّه! أمخلوق يَخْلُق خلقاً؟!! قلتُ يعني : إنما خلقَ الكائنات بأمره ، وهو قولُه : ﴿كُنْ﴾ [الأنعام :٧٣] قال : ثم قال لي : عمن تحكي أنه ليس بمخلوق؟ قلت : عن جعفر بن محمد ، قال : ليس بخالق ولا مخلوق .

تهمة البيعة لغير المتوكل وتفتيش منزله

ثم إنَّ رافعاً رَفع إلى المتوكل : إنَّ أحمد ربَّص عَلَوياً في منزله ، يريد أن يخرجَه ويبايع عليه . قال : ولم يكن عندنا علمٌ ، فبينا نحن ذات ليلة نيام في الصيف ، سمعنا الجَلَبَة ، ورأينا النيران في دار أبي عبد اللّه ، فأسرعنا ، وإذا به قاعد في إزار ، ومظفر بن الكلبي صاحبُ الخبر ، وجماعة معهم ، فقرأ صاحبُ الخبر كتابَ المتوكل : وَرَدَ على أمير المؤمنين أن عندكم علوياً رَبَصْتَه لتبايع له ، وتظهره ، في كلام طويل . ثم قال [له] مظفر : ما تقول؟ قال : ما أعرفُ من هذا شيئاً ، وإني لأرى له السمعَ والطاعةَ في عُسْري ويُسْري ، ومَنْشَطي ومَكْرَهي ، وأَثَرةٍ عليَّ ، وأني لأدعو اللّه له بالتَّسْديد والتَّوفيق في الليل والنهار ، في كلام كثير . فقال مظفر : قد أمرني أميرُ المؤمنين أن أُحلِّفَك ، قال : فأَحْلَفَه بالطلاق ثلاثاً ، أن ما عنده طَلِبَة أمير المؤمنين . ثم فتَّشوا منزل أبي عبدالله والسربَ والغرف والسطوح ، وفتشوا تابوت الكتب ، وفتَّشوا النساء والمنازل ، فلم يروا شيئاً ، ولَمْ يُحِسُّوا بشيء ، وَرَدَّ اللّه الَّذين كَفَروُا بغَيْظِهِمْ ، وكتبَ بذلك إلى المتوكل ، فوقع منه مَوْقعاً حسناً ، وعلم أنَّ أبا عبد اللّه مكذوبٌ عليه . وكان الذي دسَّ عليه رجلٌ من أهل البدع . ولم يمتْ حتى بَيَّنَ اللّه أمرَه للمسلمين ، وهو ابنُ الثَّلْجيِّ .

براءةُ الإمام أحمد مما أُلصقَ به

فلما كان بعد أيام بَيْنَا نحن جلوسٌ بباب الدار ، إذا يعقوبُ أحدُ حجاب المتوكل قَدْ جاء ،

فاستأذن على أبي عبد الله ، فدخل ، ودخل أبي وأنا ، ومع بعض غلمانه بَدْرَةٌ على بغل ، ومعه كتابُ المتوكل . فقرأه على أبي عبد الله : إنَّه صَحَّ عند أمير المؤمنين براءةُ ساحتك ، وقد وَجَّه إليك بهذا المال تستعين به . فأبى أن يَقْبَلَه ، وقال : ما لي إليه حاجة ، فقال : يا أبا عبد الله ، اقبل من أمير المؤمنين ما أمرك به ، فإنه خيرٌ لك عنده ، فإنَّك إنْ رددْتَه ، خفتُ أن يَظُنَّ بك سُوءاً . فحينئذ قبلها . فلما خرج ، قال : يا أبا عَليٍّ ، قلت : لبيك ، قال : ارفع هذه الإنْجانَةَ وضعها ، يعني : البَدْرَةَ ، تحتها . ففعلتُ وخرجنا . فلما كان من الليل ، إذا أُمُّ ولد أبي عبد الله تَدُقُّ علينا الحائط ، فقالتْ مولاي يدعو عمَّه ، فأعلمتُ أبي ، وخرجنا ، فدخلنا على أبي عبد الله ، وذلك في جوف الليل ، فقال : يا عم ، ما أخذني النوم ، قال : ولِمَ؟ قال : لهذا المال ، وجعل يَتَوَجَّعُ لأخْذه ، وأبي يُسكِّنُه ويُسهِّل عليه . وقال : حتى تُصبح وترى فيه رأيك . فإنَّ هذا ليل ، والناسُ في المنازل ، [فأمسك] وخرجنا . فلما كان من السحر ، وجَّه إلى عبدوس بن مالك ، وإلى الحسن بن البزَّار ، [فحضرا] وحضر جماعةٌ ، منهم : هارونُ الحمال ، وأحمد بن منيع ، وابن الدَّوْرَقي ، وأبي ، وأنا ، وصالح ، وعبد الله . وجعلنا نكتب من يذكرونه من أهل السِّتْر والصلاح ببغداد والكوفة . فوجَّه منها إلى أبي كُريب ، وللأشج ، وإلى من يعلمون حاجته . فَفَرَّقَها كلَّها ما بين الخمسين إلى المئة وإلى المئتين ، فما بقي في الكيس درهم .

أمرهُ بالخروج إلى سامراء سنة سبع وثلاثين

فلما كان بعدَ ذلك ، ماتَ الأميرُ إسحاقُ بنُ إبراهيم وابنهُ محمد . ثُم وليَ بغدادَ عبدُ الله بنُ إسحاق ، فجاء رسولُه إلى أبي عبد الله ، فذهبَ إليه ، فقرأ عليه كتابَ المتوكل ، وقال له : يأمرُك بالخروج يعني : إلى سامرَّاء .

فقال : أنا شيخٌ ضعيف عليل . فكتب عبدُ الله بما ردَّ عليه ، فورد جوابُ الكتاب : أنَّ أمير المؤمنين يأمرُهُ بالخروج . فوجَّه عبدُ الله أجْناداً ، فباتُوا على بابنا أياماً ، حتى تَهَيَّأ أبو عبد الله للخروج ، فخرج ومعه صالح وعبد الله وأبي ، زُمَيْلَةً .

وقال صالح : كان حَمْل أبي إلى المتوكل سنةَ سبعٍ وثلاثين . ثم وإلى [أنْ] مات أبي قلَّ يوم يمضي إلا ورسولُ المتوكل يأتيه .

المتوكل يطلبُ من أحمد أن يتحدث إلى الناس بالحقّ

قال حنبل : فأخبرني أبي ، قال : دخلنا إلى العسكر ، فإذا نحنُ بموكب عظيم مُقبل ، فلمَّا حاذى بنا ، قالوا : هذا وصيف ، وإذا بفارس قد أقبل ، فقال لأبي عبد الله : الأميرُ وصيفٌ يقرئُك السلام ،

ويقول لك : إنَّ اللّه قد أمكنك من عدوك ، يعني : ابنَ أبي دُوَاد ، وأميرُ المؤمنين يَقْبَلُ منك ، فلا تَدَعْ شيئاً إلا تكلمتَ به . فما ردَّ عليه أبو عبد اللّه شيئاً . وجعلتُ أنا أدعو لأمير المؤمنين ، ودعوتُ لوصيف . وَمَضَيْنَا ، فأُنزلنا في دار إيتاخ ، ولم يَعرف أبو عبد اللّه ، فسأل بعدُ لمن هذه الدار؟ قالوا : هذه دار إيتاخ . قال :حَوِّلوني ، اكْتَرُوا لي داراً . قالوا : هذه دارٌ أنزلكها أميرُ المؤمنين ، قال :لا أبيتُ ها هنا . ولم يزلْ حتى اكترينا له داراً . وكانتْ تأتينا في كل يوم مائدةٌ فيها ألوان يأمُر بها المتوكل والثلجُ والفاكهةُ وغير ذلك ، فما ذاق منها أبو عبد اللّه شيئاً ، ولا نظر إليها . وكان نفقةُ المائدة في اليوم مئةٌ وعشرين درهماً .

المتوكل يأمر بالمال لأحمد وذويه

وكان يحيى بنُ خاقان ، وابنُه عُبيد اللّه ، وعليُّ بنُ الجهم يختلفون إلى أبي عبد اللّه برسالة المتوكل . ودامت العلةُ بأبي عبد اللّه ، وضعف شديداً . وكانَ يُواصل ، ومكثَ ثمانية أيام لا يأكل ولا يشربُ ، ففي الثامن دخلتُ عَلَيْه ، وقد كاد أن يُطْفَأ ، فقلت : يا أبا عبد اللّه ، ابنُ الزُّبير كان يواصلُ سبعة ، وهذا لك[اليوم] ثمانيةُ أيام . قال : إني مُطيق . قلتُ : بحقي عليك . قال : فإني أفعل . فأتيته بسَويق فشرب . ووجَّه إليه المتوكلُ بمال عظيم ، فردَّه ، فقال له عُبيد اللّه بنُ يحيى : فإنَّ أميرَ المؤمنين يأمُرُكَ أن تدفعَها إلى ولَدك وأهلك . قال : هم مستغنون ، فردَّها عليه ، [فأخذها] عُبيدُ اللّه ، فقسمها على ولده ، ثم أجرى المتوكل على أهله وولده في كل شهر أربعةَ آلاف . فبعثَ إليه أبو عبد اللّه : إنهم في كفاية ، وليستْ بهم حاجة . فبعثَ إليه المتوكل : إنما هذا لولدك ، فما لَكَ ولهذا؟ فأمسك أبو عبد اللّه ، فلم يزل يُجري علينا حتى مات المتوكل .

خوفُ الإمام أحمدَ من العطايا

وجرى بين أبي عبداللّه وبين أبي كلامٌ كثير . وقال : يا عم ، ما بقي من أعمارنا . كأنك بالأمر قد نزل . فاللّه اللّه ، فإنَّ أولادنا إنما يريدون أنْ يأكلوا بنا ، وإنما هي أيَّامٌ قلائل ، وإنما هذه فتنة . قال أبي : فقلتُ : أرجو أن يؤمِّنك اللّه مما تحذر . فقال : كيف وأنتم لا تتركون طعامهم ولا جوائزهم؟ لو تركتموها ، لتركوكم . ماذا ننْتَظر؟ إنما هوالموتُ . فإما إلى جنة ، وإما إلى نار . فطوبى لمن قدم على خير . قال : فقلتُ أليسَ قد أُمرتَ ما جاءكَ منْ هذا المال من غير إشراف نفس ، ولا مسألة أنْ تأخذه؟ قال : قد أخذت مرة بلا إشراف نفس ، فالثانية والثالثة؟ ألم تستشرف نفسُك؟ قلت : أفلم يأخذ ابنُ عُمر وابنُ عباس؟ فقال : ما هذا وذاك! وقال : لو أعلمُ أن هذا المالَ يُؤخذُ من وجْهه ، ولا يكونُ فيه ظُلْمٌ ولا حَيْفٌ لم أُبالِ .

إدخالُ الطبيب على أحمد

قال حنبل : ولما طالت علّةُ أبي عبد الله ، كان المتوكلُ يَبعثُ بابن ماسَويْه المتطبّب ، فيصفُ له الأدويَة ، فلا يتعالج . ويدخلُ ابنُ ماسَويه ، فقال : يا أميرَ المؤمنين ليستْ بأحمدَ علةٌ ، إنما هو من قلة الطعام والصيام والعبادة ، فسكتَ المتوكل .

طلبُ أُمِّ المتوكل أن ترى أحمد لما سمعت عنه

وبلغ أمَّ المتوكل خبرُ أبي عبد الله ، فقالتْ لابنها : أشتهي أنْ أرى هذا الرجل ، فَوجَّه المتوكلُ إلى أبي عبد الله ، يسألُه أنْ يدخُلَ على ابنه المعتز ، ويدعُوَ له ويُسلِّمَ عليه ، ويجعلَه في حجره ، فامتنع . ثم أجابَ رجاءَ أن يُطْلَقَ ، وينحدرَ إلى بغداد ، فوجَّه إليه المتوكل خِلْعَةً ، وأتوْهُ بدابة يركبُها إلى المعتزِّ ، فامتنع ، وكانتْ عليه مِيثَرَةُ نُمور . فَقُدِّمَ إليه بغلٌ لتاجر ، فركبَه ، وجلس المتوكلُ مع أمه في مجلس من المكان ، وعلى المجلس سترٌ رقيقٌ فدخَلَ أبو عبد الله على المعتزِّ ، ونظر إليه المتوكلُ وأمُّه . فلما رأته ، قالت : يا بُني ، اللّه اللّه في هذا الرجل ، فليس هذا ممن يُريد ما عندكم ، ولا المصلحةُ أن تحبسَه عن منزله ، فائذنْ له ليذهب ، فدخل أبو عبد الله على المعتز ، فقال : السلامُ عليكم ، وجلس ، ولم يُسلِّم عليه بالإِمْرَة . فسمعتُ أبا عبد الله بعدُ يقول : لما دخلتُ عليه ، وجلستُ ، قال مؤدِّبه : أصلح الله الأمير ، هذا هو الذي أمره أميرُ المؤمنين يُؤدِّبُكَ ويعلِّمُكَ؟ فقال الصبي : إنْ علَّمني شيئاً ، تعلمتُه! قال أبو عبد الله : فعجبتُ من ذكائه وجوابه على صغره ، وكان صغيراً .

علةُ أحمد أنه لا يريدُ الدنيا

ودامتْ علةُ أبي عبد الله ، وبلغ المتوكلَ ما هو فيه ، وكلَّمه يحيى بنُ خاقان أيضاً ، وأخبره أنه رجل لا يريد الدُّنيا ، فأذنَ له في الانصراف . فجاء عُبيد اللّه [بن يحيى] وقتَ العصر ، فقال : إن أمير المؤمنين قد أذنَ لك وأمر أن يفرش لك حَرَّاقة تنحدر فيها . فقال أبو عبد الله : اطلُبوا لي زورقاً أنحدر الساعة . فطلبوا له زورقاً ، فانحدر لوقته .

قال حنبلٌ : فما علمنا بقدومه حتى قيل : إنه قد وافى ، فاستقبلْتُه بناحية القطيعة . وقد خرج من الزورق ، فمشيتُ معه ، فقال لي : تَقدَّم لا يراكَ الناسُ فيعرفوني ، فتقدمْتُه . قال : فلما وصل ، ألقى نفسه على قفاه من التعب والعياء .

وَرَعُه أن لا يستعين بشيء من السلطان

وكان ربما استعارَ الشَّيْءَ من منزلنا ومنزل ولده ، فلما صار إلينا من مال السلطان ما صار ، امتنع من ذلك حتى لقد وُصفَ له في علته قرعة تُشْوَى ، فشُويتُ في تنُور صالح ، فَعَلم ، فلم يستعملها . ومثل هذا كثير .

تفريقُه المالَ الذي كان يُعطاه

وقد ذكر صالحٌ قصةَ خروج أبيه إلى العسكر ورجوعه ، وتفتيش بيوتهم على العَلَوي ، ووُرود يعقوب بالبَدْرَة ، وأنَّ بعضها كان مئتي دينار ، وأنه بكى ، وقال : سلِمْتُ منهم ، حتى إذا كان في آخر عمري ، بُليتُ بهم . عزمتُ عليك أن تفرقها غداً ، فلما أصبح ، جاءه حسنُ بنُ البزَّار ، فقال : جئني يا صالحُ بميزان ، وجِّهوا إلى أبناء المهاجرين والأنصار ، وإلى فلان ، حتى فرَّق الجميعَ ، ونحنُ في حالة ، اللَّهُ بها عليم . فجاءني ابنٌ لي فطلب درهماً ، فأخرجتُ قطعة ، فأعطيته . فكتب صاحب البريد : إنَّه تَصدَّقَ بالكل ليومه حتى بالكيس .

قال عليُّ بنُ الجَهم : فقلتُ يا أمير المؤمنين ، قد تصدقَ بها ، وعلم الناسُ أنه قد قَبِلَ من ، وما يصنعُ أحمدُ بالمال؟! وإنما قُوتُه رغيفٌ . قال :صدقت .

وَرَعُه أن لا يكون عتبةً للسلطان

قال صالح : ثم أخرج أبي ليلاً ومعنا حراس ، فلما أصبح ، قال : أمعكَ دراهم؟ قلت : نعم . قال : أعطهم . وجعل يعقوبُ يسيرُ معه ، فقال له : يا أبا عبد اللّه ، ابنُ الثَّلْجي بلَغني أنه كان يذكرك . قال : يا أبا يوسُف ، سَلِ اللّه العافية . قال : يا أبا عبد اللّه ، تريدُ أنْ نؤدِّيَ عنك رسالةً إلى أمير المؤمنين؟ فسكت ، فقال : إن عبد اللّه بنَ إسحاق أخبرني أنَّ الوابصيَّ ، قال له : إني أشهد عليه أنَّه قال : إن أحْمَدَ يعبُدُ ماني! فقال : يا أبا يوسف يكفي اللّه ، فغضب يعقوبُ ، والتفتَ إليَّ فقال : ما رأيتُ أعجب مما نحنُ فيه . أسألُه أنْ يُطلقَ لي كلمةً أُخبرُ بها أميرَ المؤمنين ، فلا يفعل!!

وذكر صالحٌ نحواً من قصة حنبل السابقة مع بعض الاختلاف ، تنظر في « السير » .

سؤالُ أحمدَ في خلق القرآن مسألةَ معرفة وتبصُّر لامسألةَ امتحان

قال عبدُ اللّه بنُ أحمد : كتبَ عُبيدُ اللّه بنُ يحيى بن خاقان إلى أبي يخبره أنَّ أميرَ المؤمنين أمرني أن أكتُبَ إليك أسْألُكَ عن القرآن ، لا مسألة امتحان ، لكن مسألة معرفة وتبصرة . فأملى عليَّ

أبي : إلى عُبيد اللّه بن يحيى ، بسم اللّه الرحمن الرحيم ، أحسن اللّه عاقبتَك أبا الحسن في الأمور كلِّها ، ودفع عنكَ المكارهَ برحمته ، قد كتبتُ إليك ، رضي اللّه عنك ، بالذي سألَ عنه أميرُ المؤمنين بأمر القرآن بما حضرني ، وأني أسألُ اللّه أن يُديمَ توفيقَ أمير المؤمنين ، فقد كانَ الناسُ في خوضٍ من الباطل ، واختلافٍ شديد ينغمسون فيه ، حتى أفْضَت الخلافةُ إلى أمير المؤمنين ، فنفى اللّه به كلَّ بدعة ، وانجلى عن الناس ما كانوا فيه من الذل وضيق المحابس ، فصرفَ اللّه ذلك كلَّه ، وذهب به بأمير المؤمنين ، ووقع ذلك من المسلمين موقعاً عظيماً ، ودعَوُا اللّه لأمير المؤمنين[وأسأل اللّه أن يستجيبَ في أمير المؤمنين صالحَ الدعاء ، وأن يُتمَّ ذلك لأمير المؤمنين] ، وأن يزيد في نيته ، وأن يُعينَه على ما هو عليه . فقد ذكر عن ابن عباسٍ أنه قال : لا تضربوا كتابَ اللّه بعضَه ببعض ، فإنّه يُوقِعُ الشَّكَّ في قلوبكم .

وذُكر عن عبد اللّه بن عمرو ، أنَّ نفراً كانوا جلوساً بباب النبي صلى اللّه عليه وسلم ، فقال بعضُهم : ألم يقل [اللّه] كذا ، وقال بعضُهم :ألم يقل اللّه كذا؟ فسمع ذلك رسولُ اللّه ، صلى اللّه عليه وسلم ، فخرج كأنّما فُقِيء في وجهه حَبُّ الرُّمان ، فقال : « أبهذا أُمِرْتُمْ أنْ تَضْرِبوا كتابَ اللّه بَعْضَه بِبَعْضٍ؟ إنّما ضَلَّت الأُمَمُ قَبْلَكُمْ في مثْلِ هذا [إنَّكم لستم مما ها هنا في شيء] ، انظُروا الَّذي أُمِرْتُمْ به ، فاعْمَلوا به ، وانظُرُوا الَّذي نُهيتُم عَنْه ، فانْتَهُوا عَنْهُ» .

ورُوِيَ عن أبي هريرة عن النبي ، صلى اللّه عليه وسلم قال : « مراءٌ في القرآن كفرٌ» .

وروي عن أبي جهيم عن النبي صلى اللّه عليه وسلم ، قال :«لا تَمارَوْا في القرآن ، فإن مراءً فيه كفر» .

وقال ابنُ عباس : قدم رجلٌ على عُمَرَ ، فجعلَ عمرُ يسأله عن الناس ، فقال : يا أميرَ المؤمنين ، قد قرأ القرآنَ منهم كذا وكذا . فقال ابنُ عباس : فقلتُ : واللّه ما أُحبُّ أن يتسارعوا يومَهم في القرآن هذه المسارعة . فَزَبَرَني عُمر ، وقال : مَهْ . فانطلقتُ إلى منزلي كئيباً حزيناً ، فَبَيْنا أنا كذلك ، إذْ أتاني رجلٌ ، فقال : أجبْ أميرَ المؤمنين . فخرجتُ ، فإذا هو بالباب ينتظرني ، فأخذ بيدي ، فخلا بي ، وقال : ما الذي كرهتَ؟ قلتُ يا أمير المؤمنين ، متى يتسارعوا هذه المسارعةَ ، يحْتَقُّوا ، ومتى [ما] يحْتَقُّوا يَختصمُوا ، ومتى ما يختصمُوا يختلفوا ، ومتى ما يختلفُوا يقتتلوا . قال : للّه أبوك ، واللّه إنْ كنتُ لأكتُمها النَّاس ، حتى جئتَ بها .

ورُوِي عن جابر ، قال : كان النبيُّ ، صلى اللّه عليه وسلم ، يعرضُ نفسه على الناس بالموقف ، فيقولُ : «هلْ منْ رجُلٍ يَحْمِلُني إلى قَوْمه ، فإنَّ قُرَيْشاً قَدْ مَنَعُوني أنْ أُبَلِّغَ كَلامَ رَبِّي » .

ورُوي عن جُبَير بنُ نُفَير ، قال رسولُ اللّه صلى اللّه عليه وسلم : «إنَّكُمْ لَنْ تَرْجِعُوا إلى اللّه

بشيْءٍ أفْضَلَ مِمَّا خَرَجَ مِنْه ، يعْني : القرآن» .

ورُوي عن ابن مسعود ، قال : جرِّدوا القرآن ، لا تكتبوا فيه شيئاً إلا كلامَ اللّه .

وروي عن عمر أنه قال : هذا القرآنُ كلامُ اللّه ، فَضَعُوه مواضعَه . وقال رجلٌ للحسن : يا أبا سعيد ، إنّي إذا قرأتُ كتابَ اللّه ، وتدبَّرتُه ، كدتُ أن أيسَ ، وينقطعَ رجائي ، فقال : إن القرآن كلامُ اللّه ، وأعمالُ ابنِ آدم إلى الضعف والتقصير ، فاعملْ وأبشرْ .

وقال فروةُ بنُ نوفل الأشجعي : كنتُ جاراً لخبَّاب ، فخرجتُ يوماً معه إلى المسجد ، وهو آخذٌ بيدي ، فقال : يا هَنَاه ، تَقرَّب إلى اللّه بما استطعتَ ، فإنَّكَ لن تَتَقرَّبَ إليه بشيءٍ أحبُّ إليه من كلامه» .

وقال رجلٌ للحَكَم : ما حمل أهلَ الأهواء على هذا؟ قال : الخصومات .

وقال معاويةُ بن قُرّة : إياكم وهذه الخصومات ، فإنها تُحبط الأعمال .

وقال أبو قلابة : لا تُجالسوا أهلَ الأهواء ، أو قال : أصحابَ الخصومات . فإني لا آمَنُ أن يَغمسوكم في ضلالتهم ، ويُلبسوا عليكم بعضَ ما تعرفون .

ودخل رجلان من أصحاب الأهواء على محمد بن سيرين ، فقالا : يا أبا بكر ، نحدثُك بحديث؟قال : لا . قالا : فنقرأ عليك آية؟ قال : لا . لَتقومان عني ، أو لأقومَنَّهْ ، فقاما . [فقال بعضُ القوم :يا أبا بكر ، وما عليك أنْ يقرأ عليك آيةً؟قال . . .] . وقال : خشيتُ أن يقرأ آيةً فيحرِّفانها ، فيقرَّ ذلك في قلبي .

وقال رجُلٌ من أهل البدع لأيوبَ : يا أبا بكر أسألُكَ عن كلمة؟ فولَّى ، وهو يقولُ بيده : لا ، ولا نصف كلمة .

وقال ابنُ طاووس لابن له يُكلِّمُه رجلٌ من أهل البدع : يا بُنيَّ أَدْخلْ أصبعيْك في أُذُنيك حتى لا تَسمعَ مَا يَقُول . ثم قال : اشْدُدْ اشدد .

وقال عمر بنُ عبد العزيز : مَن جعل دينه غَرَضاً للخصومات ، أكثر التنقل .

وقال إبراهيمُ النَّخَعي : إن القومَ لم يُدَّخَرْ عنهم شيءٌ خُبِّيء لكم لفضلٍ عندكم .

وكان الحسنُ يقول . شرُّ داء خالط قلباً ، يعني : الأهواء .

وقال حذيفةُ : اتقوا اللّه ، وخُذوا طريقَ من كان قبلكم ، واللّه لئن استَقَمْتُم ، لقد سبقتم سبقاً بعيداً ، ولئن تركتُموه يميناً وشمالاً ، لقد ضللتم ضلالاً بعيداً . أو قال : مبيناً .

قال أبي : وإنما تركتُ الأسانيد لما تَقَدَّم من اليمين التي حَلَفْتُ بها مما قد علمه أميرُ المُؤمنين ، ولولا ذاك ، ذكرتُها بأسانيدها . وقد قالَ اللّه تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللّه﴾ [التوبة :٦] . وقال : ﴿ أَلاَ لَهُ الخَلْقُ والأَمْرُ﴾[الأعراف :٥٤] . فَأَخْبَرَ أن الأمر غيرُ الخلق . وقال : ﴿الرَّحمنُ ، عَلَّمَ القُرآنَ ، خَلَقَ الإِنْسَانَ ، عَلَّمَهُ البَيَانَ﴾ [الرحمن :١-٤] . فأخبر أنَّ القرآن من علْمه . وقال تعالى : ﴿ وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ اليَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهم ، قُلْ إِنَّ هُدى الله هُوَ الهُدَى ، وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ العِلْمِ مَالَكَ مِنَ اللَّه مِنْ وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ﴾ [البقرة :١٢٠] . وقال : ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ [البقرة :١٤٥] .إلى قوله : ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِنْ بَعْدِ ما جَاءَكَ مِنَ العِلْمِ إِنَّكَ إِذاً لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة :١٤٥] . فالقرآنُ من علم اللّه . وفي الآيات دليلٌ على أنَّ الذي جاءه هو القرآن . وقد رُوِيَ عن السلف أنهم كانوا يقولون : القرآنُ كلامُ اللّه غيرُ مخلوق ، وهو الذي أذهبُ إليه ، لستُ بصاحب كلام ، ولا أرى الكلامَ في شيء من هذا إلا ما كانَ في كتاب اللّه ، أو في حديث عن النبي ، صلى اللّه عليه وسلم ، أو عنْ أصحابه ، أو عن التابعين . فأما غيرُ ذلك ، فإنَّ الكلام فيه غيرُ محمود .

من مقولات أحمدَ في الإيمان وخلق القُرآن

قال أبو داود : سمعت أحمدَ بنَ حنبل ، يقول : الإيمانُ قولٌ وعمل ، يزيدُ وينقص ، البرُّ كلُّه من الإيمان ، والمعاصي تنقصُ الإيمان .

وقال إسحاقُ بنُ إبراهيم البَغَوي : سمعتُ أحمدَ يقولُ : من قال : القرآنُ مخلوقٌ ، فهو كافرٌ . وسمع سَلَمةُ بن شَبيب أحمدَ يقول ذلك ، وهذا متواتر عنه .

وقال إسماعيل بن الحسن السراج : سألتُ أحمدَ عمَّن يقول : القرآنُ مخلوقٌ ، قال : كافر ، وعمَّن يقول : لفظي بالقرآن مخلوق ، فقال : جهمي .

وقال صالحُ بنُ أحمد : تناهى إلى أبي أَنَّ أبا طالب يحكي أنه يقول : لفظي بالقرآن غيرُ مخلوق . فأخبرتُ بذلك أبي ، فقال : مَن حدَّثك؟ قلتُ : فلان ، قال : ابعثْ إلى أبي طالب ، فوجهتُ إليه ، فجاء وجاء فُوران ، فقال له أبي : أنا قلتُ لك : لفظي بالقرآن غير مخلوق؟! وغضب ، وجعل يرعَدُ ، فقال : قرأتُ عليك : ﴿قُلْ هُوَ اللّه أَحَدٌ﴾ [الإخلاص :١] . فقلتَ لي : ليس هذا بمخلوق . قال : فلمَ حَكَيتَ عني أني قلتُ : لفظي بالقرآن غيرُ مخلوق؟ وبلغني أنَّك كتبتَ بذلك إلى قوم ، فامْحُه ، واكتبْ

إليهم أنّي لم أقُله لك . فجعل فورانُ يعتذر إليه . فعادَ أبو طالب ، وذكر أنه حكى ذلك ، وكتبَ إلى القوم ، يقول : وهِمْتُ على أبي عبد اللّه .

قال الذهبيُّ : الذي استقرَّ الحالُ عليه ، أنَّ أبا عبد اللّه كان يقولُ : من قال : لفظي بالقرآن غيرُ مخلوق ، فهو مبتدع . وأنه قال : من قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، فهو جَهْميٌّ . فكان رحمه اللّه لا يقول هذا ولا هذا . وربَّما أوضح ذلك ، فقال : من قال : لفظي بالقرآن مخلوقٌ ، يريد به القرآن فهو جهمي .

وقال صالح : سمعتُ أبي ، يقول : الجهميةُ ثلاثُ فرق : فرقةٌ قالت : القرآنُ مخلوق ، وفرقةٌ قالوا كلامُ اللّه وسكتوا ، وفرقةٌ قالوا : لفظُنا به مخلوق . ثم قال أبي لا يُصلَّى خلف واقفي ، ولا لفظي .

رأيه في الواقفة واللفظية

قال المَرُّوذي : ولما أظهر يعقوبُ بنُ شيبة الوقفَ ، حذَّر عنه أبو عبد اللّه ، وأَمَر بهجرانه . لأبي عبد اللّه في مسألة اللفظ نُقولٌ عدة : فأوَّلُ من أظهرَ مسألةَ اللفظ حسينُ بنُ علي الكَرَابيسي ، وكان من أوعية العلم . ووضعَ كتاباً في المُدلِّسين ، يَحُطُّ على جماعة فيه أنَّ ابنَ الزُّبير من الخوارج . وفيه أحاديث يُقوِّي به الرافضة . فأُعلم أحمدُ ، فَحَذَّر منه ، فبلغ الكرابيسيَّ ، فتنمَّرَ ، وقال : لأقولنَّ مقالةً حتى يقولَ ابنُ حنبل بخلافها فيكفر . فقال : لفظي بالقرآن مخلوق . فقال المَرُّوذي في كتاب «القصص» : فذكرتُ ذلك لأبي عبد اللّه أنَّ الكرابيسي ، قال : لفظي بالقرآن مخلوقٌ ، وأنَّه قال : أقول : إنَّ القرآن كلامُ اللّه غيرُ مخلوق من كل الجهات إلاَّ أنَّ لفظي به مخلوق . ومن لم يقل : لفظي بالقرآن مخلوق ، فهو كافر . فقال أبو عبد اللّه : بل هو الكافر ، قاتَلَهُ اللّه ، وأيُّ شيء قالت الجهميَّةُ إلا هذا؟ وما ينفعهُ ، وقد نَقَضَ كلامُهُ الأخيرُ كلامَه الأول؟! ثم قال : أيش خبرُ أبي ثور ، أَوَافَقَه على هذا؟ قلتُ : قد هجره . قال : أحسنَ ، لن يُفْلح أصحابُ الكلام .

قال عبدُ اللّه بنُ أحمد : سُئل أبي ، وأنا أسمعُ عن اللفظية والواقفة ، فقال : من كان منهم يُحسنُ الكلام ، فهو جهمي .

الحكم بن معبد : حدثني أحمدُ الدورقي ، قلتُ لأحمدَ بنِ حنبل : ما تقولُ في هؤلاء الذين يقولون : لفظي بالقرآن مخلوق؟ فرأيته استوى واجتمع ، وقال : هذا شرٌّ من قول الجهمية . من زعم هذا ، فقد زعم أن جبريل تكلم بمخلوق ، وجاء إلى النبي صلى اللّه عليه وسلم بمخلوق .

فقد كانَ هذا الإمام لا يرى الخوضَ في هذا البحث خوفاً من أن يُتَذَرَّع به إلى القول بخلق

القـرآن ، والكفُّ عن هذا أولى . آمنًا باللّه تعـالى ، وبملائكتـه ، وبكتـبـه ، ورسله ، وأقـداره ، والبـعث ، والعـرض على اللّه يوم الدين ، ولو بسط هذا السطر ، وحُرِّر وقُرِّر بأدلتـه لجاء في خمس مُجلَّدات ، بل ذلك موجودٌ مشروحٌ لمن رامه ، والقرآن فيه شفاءٌ ورحمةٌ للمؤمنين ، ومعلومٌ أن التلفُّظَ شيءٌ من كَسْب القارىء غير الملفوظ ، والقراءةُ غيرُ الشيء المقروء ، والتلاوةُ وحُسْنُها وتجويدُها غيرُ المتلُوِّ ، وصوتُ القارىء من كَسْبه فهو يُحدِثُ التلفُّظَ والصوتَ والحركَةَ والنطقَ ، وإخراجَ الكلمات من أدواته المخلوقة ، ولم يُحْدِثْ كلمات القرآن ، ولا ترتيبه ، ولا تأليفه ، ولا معانيه .

فلقد أحسنَ الإمامُ أبو عبد اللّه حيثُ منعَ من الخوض في المسألة من الطرفين إذْ كلُّ واحد من إطلاق الخلقية وعدمها على اللفظ موهم ، ولم يأت به كتابٌ ولا سنةٌ بل الذي لا نرتاب فيه أن القرآن كلامُ اللّه مُنزَلٌ غيرُ مخلوق . واللّه أعلم .

الحاكم : حدثنا الأصمُّ ، سمعتُ محمدَ بنَ إسحاق الصَّغَاني ، سمعتُ فُورانَ صاحب أحمد ، يقولُ : سألني الأثرمُ وأبو عبد اللّه المُعَيْطي أنْ أطْلُبَ من أبي عبد اللّه خلوةً ، فاسأله فيها عن أصحابنا الذين يفرقون بين اللفظ والمَحْكي . فسألتُه ، فقال : القرآنُ كيف تُصُرِّفَ في أقواله وأفعاله ، فغير مخلوق . فأما أفعالُنا فمخلوقةٌ . قلتُ : فاللفظيَّةُ تَعُدُّهم يا أبا عبدالله في جملة الجهمية؟ فقال : لا . الجهميةُ الذين قالوا : القرآنُ مخلوق .

وبه قال : سمعتُ فُورانَ ، يقول : جاءَني ابنُ شَدَّاد برُقعة فيها مسائلُ ، وفيها : إن لفظي بالقرآن غيرُ مخلوق ، فضرب أحمدُ بنُ حنبل على هذه ، وكتب : القرآنُ حيث تُصُرِّف غيرُ مخلوق .

موقفه من أهل الكلام

قال صالحُ بنُ أحمد : سمعتُ أبي ، يقولُ : من زعم أنَّ أسماءَ اللّه مخلوقةٌ ، فقد كفر .

وقال المَرُّوذي : سمعتُ أبا عبد اللّه ، يقول : من تعاطى الكلام لا يفلح ، من تعاطى الكلام ، لم يخْلُ من أن يتَجَهَّم .

وقال حنبل : سمعتُ أبا عبد اللّه ، يقول : من أحبَّ الكلامَ لم يُفلح ، لأنه يؤولُ أمرُهم إلى حَيْرة . عليكم بالسُّنَّة والحديث ، وإيَّاكم والخوضَ في الجدال والمراء ، أدركْنا الناس وما يعرفُون هذا الكلام ، عاقبةُ الكلام لا تؤول إلى خير .

قال الذهبي : وللإمام أحمدَ كلامٌ كثيرٌ في التحذير من البدع وأهلها ، وأقوال في السنة . ومن نظر في كتاب «السنة» لأبي بكر الخلاَّل رأى فيه علماً غزيراً ونقلاً كثيراً .

انقطاعُه عن التحديث إلى أنْ ماتَ

قالَ أبو عبدالله البوشَنْجي : حدَّثَ أحمدُ ببغداد جَهْرةً حينَ ماتَ المعتصمُ ، فرجعتُ من الكوفة ، فأدركتُه في رجب سنة سبع وعشرين وهو يُحَدِّثُ ، ثم قَطَعَ الحديثَ لثلاث بَقِينَ من شعبانَ بلا منعٍ ، بل كتبَ الحسنُ بنُ عليِّ بن الجعد قاضي بغداد إلى ابن أبي دُواد : إنَّ أحمدَ قد انبسطَ في الحديث ، فبلغ ذلك أحمد ، فقطع الحديثَ وإلى أنْ تُوُفِّيَ .

وفي أوَّلِ عهد المتوكِّل خَرجَ أحمدُ من بغداد ولم يُسَلِّم على محمد بن إسحاق بن إبراهيم نائب أبيه في بغداد ، فشكا ذلك إسحاقُ للمتوكل ، فقالَ : يُرَدُّ ، وكانَ أحمدُ قد بَلَغَ بُصْرَى فرُدَّ ، فرجعَ وامتنعَ من الحديث إلاَّ لولده ولنا (أي : حنبل) ، وربَّما قرأ علينا في منزلنا .

ولمَّا أُرسلَ إلى المتوكل في سامراء ، قالَ يعقوبُ (أحدُ حُجَّاب المتوكل) لأحمد : إنَّ لي ابناً أنا به معجَبٌ وإنَّ له في قلبي موقعاً ، فأحبُّ أن تُحدِّثَه بأحاديث ، فسكتَ ، فلمَّا خَرَجَ قال : أتُراه لا يرى ما أنا فيه؟!

وكان أحمدُ يختمُ القرآنَ من جمعة إلى جمعة ، وإذا ختمَ دعا ، ونحنُ نُؤَمِّن . فلما كان غداة الجمعة ، وجَّه إليَّ وإلى أخي . فلما ختم ، جعل يدعو ونحن نؤمِّن . فلما فرغ ، جعل يقول : أستخيرُ الله مرات . فجعلتُ أقول : ما يريد ؟ ثم قال : إني أُعطي الله عهداً ، إنَّ عهده كان مسؤولاً ، وقال تعالى ﴿يا أيُّها الَّذينَ آمَنُوا أَوْفُوا بالعُقُود﴾[المائدة :١] إني لا أحدِّثُ بحديث تَمام أبداً حتى أَلقى الله ، ولا أستثني منكم أحداً ، فخرجْنا ، وجاء عليُّ بنُ الجهم فأخبرناه ، فقال : إنا للّه وإنا إليه راجعون . وأُخبرَ المتوكل بذلك . وقال : إنَّما يريدون أحدِّثُ ، ويكونُ هذا البلد حَبْسي ، وإنما كانَ سببُ الذين أقاموا بهذا البلد لما أُعطوا فقبلوا وأُمروا فحدَّثوا . واللّه لقد تمنيتُ الموتَ في الأمر الذي كان ، وإني لأتمنَّى الموتَ في هذا وذاك . إنَّ هذا فتنةُ الدنيا ، وذاكَ كانَ فتنة الدين ، ثم جعل يضُمُّ أصابعه ، ويقول : لو كانَ نفسي في يدي لأرسلتها [ثم يَفْتَحُ أصابعه] .

وقالَ عبدُ الله بن أحمد : سمعتُ أبي سنة(٢٣٧) يقولُ : قد استخرتُ اللهَ أن لا أُحَدِّثَ حديثاً على تَمامه أبداً ، ثم قال : إنَّ اللهَ يقولُ : ﴿يا أيُّها الذين آمنوا أوفوا بالعُقود﴾[المائدة :١] . وإنِّي أُعاهِدُ اللهَ أن لا أُحَدِّثَ بحديث على تَمامه أبداً ، ثم قالَ : ولا لَكَ ، وإنْ كنتَ تشتهي . فقلتُ له : بعدَ ذلك بأشهُر : أليس يُروى عن شريك ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن عبدالله بن الحارث ، عن ابن عباس قال : « العَهْدُ يمين»؟ قال : نعم . ثم سَكَتَ ، فظننتُ أنَه سيُكفِّرُ . فلمَّا كانَ بعدَ أيام قلتُ له في ذلك ، فلم يَنْشَط للكفَّارة ، ثم لم أسمَعْه يُحَدِّثُ بحديث على تمامه .

قال المَرُّوذيُّ : ثم بلغَه عن رجلٍ من الدولة وهو ابنُ أكثم أنَّه قالَ : قد أردتُ أن يأمُرَه الخليفةُ أن يُكَفِّرَ عن يمينه ، ويُحَدِّثَ . فسمعتُ أبا عبدالله يقولُ لرجلٍ من قِبَلِ صاحب الكلام : لو ضربتَ ظهري بالسياط ، ما حدَّثتُ .

وصيتُـه

قالَ المَرُّوذي : أنبهني أبو عبدالله ليلةً ، وكانَ واصلَ ، فقال : هو ذا يُدارُ بي من الجوع ، فأطعمني شيئاً ، فجئتُه بأقلَّ من رغيف ، فأكله ، وقالَ : لولا أنِّي أخافُ العونَ على نفسي ، ما أكلتُ ، وكانَ يقومُ إلى المَخْرَج ، فيقعدُ يستريحُ من الجوع ، حتى إنْ كنتُ لأبُلُّ الخِرْقَةَ فيُلقيها على وجهه ، لترجعَ نفسُه إليه ، حتى إنَّه أوْصَى من الضعف من غير مرض ، فسمعتُه يقولُ- ونحنُ بالعسكر- هذا ما أوصى به أحمدُ بنُ محمد ، أوصى أنَّه يشهدُ أنْ لا إلهَ إلاَّ الله وحدَه لا شريكَ له ، وأنَّ محمداً عبدُه ورسولُه .

قالَ عبدُ الله بن أحمد أوصى أبي هذه : هذا ما أوصى به أحمدُ بنُ محمد بن حنبل . أوصى أنه يشهَدُ أنْ لا إلهَ إلاَّ الله ، إلى أن قال : وأوصى أنَّ علياً لفُوران نحواً من خمسين ديناراً ، وهو مُصَدَّقٌ فيما قال ، فيُقضى من غَلَّة الدار ، فإذا استوفى ، أُعطي ولدُ عبد الله ، وصالحٍ ، كل ذكرٍ وأنثى عشرة دراهم . شَهِدَ أبو يوسف ، وعبدُ الله وصالح ابنا أحمد .

مرضُه وموتُه

قالَ صالحُ بن أحمد : كانَ أولُ ربيع الأول من سنة إحدى وأربعين ومئتين حُمَّ أبي ليلةَ الأربعاء ، وباتَ وهو محمومٌ ، يتنفّسُ تنفُّساً شديداً ، وكنتُ قد عرفتُ علَّتَه ، وكنتُ أُمَرِّضُه إذا اعتَلَّ . . . واجتمعت عليه أوجاعُ الحصر ، وغيرُ ذلك ، ولم يزل عقلُه ثابتاً ، فلمَّا كانَ يومُ الجمعة لاثنتي عشرةَ خَلَتْ من ربيع الأول لساعتين من النهار تُوُفِّي .

قالَ المَرُّوذيُّ : مرضَ أحمدُ تسعةَ أيام ، وكانَ ربَّما أذِنَ للناس ، فيدخلون عليه أفواجاً ، يُسلِّمون ويردُّ بيده ، وتسامعَ الناسُ وكثروا .

وسمعَ السلطانُ بكثرة الناس ، فوكلَ السلطانُ ببابه وبباب الزقاق الرابطةَ وأصحابَ الأخبار ، ثم أغلق بابَ الزقاق ، فكانَ الناسُ في الشوارع والمساجد ، حتى تعطَّلَ بعضُ الباعة ، وكانَ الرجلُ إذا أرادَ أنْ يدخُلَ عليه ، ربَّما دَخَلَ من بعض الدُّور وطرزِ الحاكة ، وربَّما تسلَّقَ ، وجاءَ أصحابُ الأخبار ، فقعدوا على الأبواب .

وجاءَه حاجبُ ابن طاهر ، فقال : إنَّ الأميرَ يُقرِئُك السلامَ ، وهو يشتهي أن يراك ، فقالَ : هذا مما

أكرَهُ ، وأميرُ المؤمنين قد أعفاني مّما أكرَهُ .

فلمّا كانَ قبلَ وفاته بيوم أو يومين ، قال : ادعُوا لي الصِّبيانَ بلسان ثقيل . قال : فجعلوا ينضمُّونَ إليه ، وجعل يشمُّهم ويمسَحُ رؤوسَهُم وعينُه تدمَعُ ، وأدخلتُ تحتَه الطَّسْتَ ، فرأيتُ بولَه دماً عبيطاً . فقلتُ للطبيب ، فقالَ : هذا رجلٌ قد فتَّتَ الغَمُّ أو الخوفُ جوفَه .

واشتَدَّت علَّتُه يومَ الخميس ، ووضَّأْتُه ، فقال : خَلِّلِ الأصابعَ ، فلمَّا كانَت ليلةُ الجمعة ثَقُلَ وقُبِضَ صَدْرَ النهار ، فصاحَ الناسُ ، وعلت الأصواتُ بالبُكاء ، حتى كأنَّ الدنيا قد ارتَجَّت وامتلأت السككُ والشوارعُ .

قالَ عبدُ الله بن أحمد ، ومُطَيَّن ، والبخاري ، وعباسُ الدُّوري وغيرهم : ماتَ لاثنتي عشرةَ خَلَت من ربيع الأول يوم الجُمعة .

تكفينُه

قالَ صالحُ بنُ أحمد : لم يحضُر أبي وَقْتَ غَسْله غَريبٌ ، فأردنا أنْ نكَفِّنَه ، فغلبَنا عليه بنو هاشم ، وجعلوا يبكونَ عليه ، ويأتون بأولادهم فيُبكُّونَهم عليه ويُقَبِّلونَه ، ووضعناهُ على السرير وشددنا بالعمائم .

الصلاةُ عليه

قالَ صالح : وَجَّه ابنُ طاهر إليَّ : مَنْ يُصلي على أبي عبدالله؟ قلتُ : أنا ، فلمَّا صِرْنا إلى الصحراء ، إذا بابن طاهر واقف ، فخطا إلينا خطوات وعزَّانا ، ووُضع السريرُ ، فلمَّا انتظرتُ هُنَيَّةً ، تقدَّمتُ ، وجعلنا نُسَوِّي الصُّفوفَ ، فجاءَني ابنُ طاهر ، فقبضَ هذا على يدي ، ومحمدُ بنُ نصر على يدي ، وقالوا : الأميرُ ، فمانَعْتُهم فنحَّياني وصلى هو ، ولم يَعْلَم الناسُ بذلك . فلمّا كانَ في الغَدِ عَلِمُوا ، فجعلوا يجيئونَ ، ويُصَلُّونَ على القبر ، ومَكَثَ الناسُ ما شاء الله ، يأتونَ ، فيُصَلُّون على القبر .

وقال موسى بن هارون : يُقَالُ : إنَّ أحمدَ لَمّا ماتَ مُسِحَت الأمكنةُ المبسوطةُ التي وَقَفَ الناسُ للصلاة عليها ، فحُزِرَ مقاديرُ الناس بالمساحة على التقدير ست مئة أو أكثر ، سوى ما كانَ في الأطراف والحوالي والسطوح والمواضع المتفرقة أكثر من ألف ألف ؟!

ما خَلَّفه بعده

قالَ إسحاقُ بنُ هانىء : ماتَ أبو عبدالله ، وما خَلَّفَ إلاّ ستَّ قطعٍ في خِرْقة قدر دانقين .

كتُبه

تُذكَرُ له كتبٌ كثيرةٌ ، أغلبُها مفقودٌ ، وبعضُها لا تصحُ نسبتُها إليه ، والآخرُ عليه المُعَوَّلُ . . . . ويمكنُ تقسيمُها كالآتي :

الأول : كتبٌ ثبتَتْ إليه :

١- «المسند» ، وهو الكتابُ الضَّخْمُ الذي بينَ أيدينا ، وفيه قريبٌ من الثلاثين ألفاً من الأحاديث ، وقد مَرَّ الحديثُ عنه في الفصل الأول . وقد طُبِعَ مراراً .

٢- «الأشربة» . وقد طُبِعَ غيرَ مرة . وهو من رواية عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغويَ ابن بنت أحمد بن منيع البغدادي ، قالَ : حدَّثنا أبو عبدالله أحمدُ بن محمد بن حنبل سنة ثمانٍ وعشرين ومئتين من كتابه قال . . . وقد ذكره الإشبيلي في «فهرسته» ص٢٦٢ .

٣- «الإيمان» . وهو كتابٌ قريبٌ في أسلوبه إلى «الأشربة» ، كلاهما تُذْكَرُ فيه الأحاديثُ والآثارُ سَرْداً ، ليس فيه من كلامِ أحمد إلاَّ الرواية ، وما كانَ يرى الفائدةَ في كتب الرأي والتصنيف في غير الحديث والأثر .

قالَ ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٣٠٣/١ :سمعتُ أبي يقولُ : أتيتُ أحمدَ بنَ حنبل في أول ما التقيتُ معه سنة ثلاثَ عشرةَ ومئتين ، فإذا قد أخرج معَه إلى الصلاة كتاب الأشربة وكتابَ الإيمان ، فصلَّى ولم يسألْه أحدٌ ، فردَّه إلى بيته ، وأتيتُه يوماً آخرَ ، فإذا قد أخرج الكتابين ، فظننتُ أنه يحتسبُ في إخراجِ ذلك ، لأنَّ كتابَ الإيمان أصلُ الدين ، وكتابَ الأشربة صَرْفُ الناس عن الشَّرِّ ، فإنَّ أصلَ كُلِّ شَرٍّ من السكر .

٤- «النوادر» :كتابٌ ذكره عبدُالله بن أحمد عند بعض أحاديث « المسند» ، على أنَّه كتابٌ لأبيه .

فقالَ عند الحديث رقم (١٧٠٨٣) : حدثني أبي أملاه علينا في «النوادر» ، قال : كتبَ إليَّ أبو توبةَ الربيعُ بنُ نافعٍ . . .

وقالَ عند الحديث رقم (٢١٢٠٦) : وهذا الحديثُ لم يُخرجه أبي في «مسنده» من أجلِ ناصح ، لأنَّه ضعيفٌ في الحديث . وأملاهُ عليَّ في «النوادر» .

قلت : وظاهرُ هذا الكتاب أنه تُذكَرُ فيه الأحاديث الغريبة والفوائدُ ، والأحاديثُ التي فيها ضعف ولكن في أسانيدها أو متونها فائدة . ولم أرَ ذكرَ هذا الكتاب عندمَنْ ترجمَ للإمام ، فيُستدرَكُ .

الثاني :كتبٌ لابنه عبد الله نُسبت إليه خطأً :

٣- «فضائل الصحابة» : وهو مطبوع من رواية أبي بكر القطيعي عن عبد الله بن أحمد ، ليس هُناك دليلٌ واحدٌ أنّه من تصنيف الإمام أحمدَ ، ولا نبَّه أحدٌ تلامذته على ذلك ، وظاهرُ الكتاب أنّه من صُنعِ ابنه عبدالله ، رَوَى كثيراً منه عن أبيه لأنَّ أكثرَ سماعه منه ، فظُنَّ لكثرة ما فيه من «حدثني أبي» أنّه لأبيه .

والمذكورُ في«المستدرك» ١٥٧/٣ : «وأخبرناه أبو بكر القطيعي في «فضائل أهل البيت» تصنيف أبي عبدالله بن حنبل» يؤكِّدُ أنَّ الخطأ قديمٌ . و«فضائل أهلِ البيت» هو جزءٌ من كتاب«فضائل الصحابة» ، ونسبتُه إلى أحمدَ تغليباً ، لَمَّا رأوا كثرةَ الحديث عنه في أسانيده . ولا أرى إلاَّ أنه من صنعة عبدالله .

وما هذا الكتاب إلاَّ ككتاب«السنة»المعروف لعبدالله بن أحمد ، ففيه كثيرٌ من مرويَّات أبيه ، لكنَّ أباه لم يُصَنِّفْهُ ، وإنَّما استخدمَ عبدُالله هذه المرويات في تصنيفه لهذا الكتاب ، فروى كمّاً كبيراً عن أبيه ، لا على أنَّها من تصنيف أبيه وتبويبه ، وإنَّما لأنّه احتاجَها في تصنيفه ، لذا تجدُها في الكتاب في غير انتظام . يُلاحَظُ منها أنَّها جاءَت هكذا من تصنيف عبدالله ، واللهُ أعلم .

٤-«الزهد» : وقد طُبِعَ قطعةُ منه ، وفيه كثيرٌ من مرويَّات عبدالله بن أحمد ، ولا أُراها في الزيادات عليه ، وإنَّما جاءَت من تصنيفه أيضاً ، ولو كانَ من تصنيف أحمد ، لما احتاجَ عبدُالله أن يذكُرَ فيه عن أبيه في مواضع متقطعة منه أحاديث بالقراءة عليه ، لا بالسماع . ولا يُعترضْ هذا بما في «المسند» ، لأنَّها في المسند إمَّا أن تكونَ من الزيادات منه على كتاب أبيه ، أو أنَّ أحمدَ سمَّعه كتابَه الأصل وعَلَّمَ له على بعض ما يوضَعُ في المسند ، فنقله ، أي : قريباً من الزيادات . وهذا في«المسند» قليلٌ . في حين أنَّ الأحاديث المذكورة في الزهد عن مرويات عبدالله عن شيوخه كثيرة ، يُبعدُ أن تكونَ زيادات ، في حين أنها في«المسند» قليلة بالنسبة إليه ، فعلمنا أنَّه أرادَ «المسندَ» ، ولم يُرد التصنيفَ ، لأنه لم يجمع فيه مروياته ، بينما نجدُ في الفضائل ، والسنة ، والزهد ، يتفرَّغُ فيها كثيراً بمرويَّاته ، ويتعاملُ معَ مرويات أبيه على أنَّها من قِبَلِ مشايخه ، لذا يروي ويُكثرُ عن كلا الطرفين ، أبيه لكثرة روايته عنه ولسماعه منه كثيراً ، ومشايخه الآخرين .

الثالث :كتبٌ ذُكرت له ، وهي مكذوبةٌ عليه :

٥-«التفسير» ، قيل : إنه يَضُمُّ مئةَ وعشرين ألفاً .

قالَ الذهبيُّ في «السير» ٥٢٢/١٣ : ما زلْنا نسمعُ بهذا التفسير الكبير لأحمد على ألسنة الطَّلَبة ، وعُمْدَتُهم حكايةُ ابنِ المنادي هذه ، وهو كبيرٌ قد سَمِعَ من جَدِّه وعباسٍ الدُّوريِّ ، ومن عبد الله بن أحمد ، لكنْ ما رأينا أحداً أخبرنا عن وجود هذا التفسير ، ولا بعضه ولا كرَّاسة منه ، ولو كانَ له وجودٌ أو لشيءٍ منه لنَسَخُوه ، ولاعتنى بذلك طلبةُ العلم ، ولَحصَّلوا ذلك ، ولَنُقلَ إلينا ، ولاشتُهرَ ، ولتنافَسَ أعيانُ البغداديين في تحصيله ، ولَنَقَلَ منه ابنُ جرير فمن بعدَه في تفاسيرهم . ولا - والله- يقتضي أن يكونَ عند الإمام أحمد في التفسير مئةُ ألف وعشرونَ ألفَ حديث ، فإنَّ هذا يكونُ في قدر«مُسْنَده» بل أكثر بالضِّعْف . ثم الإمام أحمد لو جَمَعَ شيئاً في ذلك ، لكانَ يكونُ مُنَقَّحاً مهذَّباً عن المشاهير ، فيصغُرُ لذلك حَجْمُه ، ولكانَ يكونُ نحواً من عَشرة آلاف حديث بالجَهْد ، بل أقلّ . ثم الإمامُ أحمد كانَ لا يرى التصنيفَ ، وهذا كتابُ المسند له لم يُصَنِّفْهُ هو ، ولا رَتَّبَه ، ولا اعتنى بتهذيبه ، بل كانَ يرويه لولده نُسَخاً وأجزاءً ، ويأمرُه أنْ ضَعْ هذا في مُسْنَد فُلان ، وهذا في مسند فلان (١) .

وهذا«التفسير» لا وجودَ له ، وأنا أعتقدُ أنَّه لم يكن ، فبغدادُ لم تَزَلْ دارَ الخُلفاء ، وقُبَّةَ الإسلام ، ودارَ الحديث ، ومحلَّةَ السُّنَن ، ولم يَزَلْ أحمدُ فيها مُعَظَّماً

في سائر الأعصار ، وله تلامذةٌ كبارٌ ، وأصحابُ أصحاب . وهَلُمَّ جرّاً إلى . بالأمس ، حينَ استباحَها جيشُ المَغُول ، وجَرَت بها من الدِّماء سُيولٌ ، وقد اشتَهَرَ ببغداد «تفسيرُ ابن جَرير» ، وتزاحَمَ على تحصيله العُلماء ، وسارت به الرُّكْبان ، ولم نعرفْ مثلَه في معناه ، ولا أُلِّفَ قبلَه أكبرُ منه ، وهو في عشرين مجلَّدةً ، وما يحتملُ أن يكونَ عشرين ألفَ حديث ، بل لعلَّه خمسةَ عشرَ ألفَ إسناد ، فَخُذْهُ ، فعُدَّه إن شئْتَ .

٦- «الردّ على الجهمية» : وهو كتابٌ مطبوعٌ . وهو على خلاف مبدأ الإمام أحمد في التصنيف ، بل إنَّ أحمدَ لمّا سُئلَ من قِبَلِ أمير المؤمنين عن القُرآن (فيما ذكر الذهبي في «السير»٢٨١/١١) أجابَ بالقُرآن والأحاديث والآثار سَرْداً ولم يذكُر من البيان إلاّ كلمات يسيرةً بينَ الآيات للتوضيح ، على غير الطريقة التي سُلكت في« الردّ على الجهمية» .

قالَ الذهبيُّ ٢٨٦/١١ عقب الرسالة التي أُرسلت إلى أمير المؤمنين : فهذه الرسالةُ إسنادُها كالشمس ، فانظُر إلى هذا النَّفَس النوراني ، لا كرسالة الإصطخري ، ولا كالردّ على الجهمية الموضوع

---

(١) هذا الاحتمالُ واردٌ ، ولكن يُعكِّرُ عليه بعضُ الطرائق المنقول فيها الأحاديث في المسند كما سبقَ شرحُه ، فإنَّها تُشيرُ أنَّ الأمامَ أحمدَ هو الذي نَقلَ ذلك . وقد تقدَّم شيءٌ منها في الفصل المتعلق بفوائد المسند .

على أبي عبد الله ، فإنَّ الرجلَ كان تقياً ورعاً لا يتفوّه بمثلِ ذلك ، ولعلّه قالَه .

٧- «الصلاة» : كتابٌ مطبوعٌ ، ليس من دليلٍ أنّه لأحمد . وذكرَ الذهبيُّ في « السير» ٢٨٧/١١ أنه باطلٌ نسبتُه إلى الإمام أحمد .

الرابع : كتبٌ ذُكرت له ، يبعُدُ أن يؤلِّفَ أحمدُ مثلَها ، لأنه يذمُّ التصنيفَ على هذه الشاكلة ، ولم يذكُر تلامذتُه شيئاً منها له :

٨- «المقدَّم والمؤخَّرُ في كتاب الله تعالى» : تفرّد بها ابنُ المنادي . ذكره الخطيب في « تاريخه» ٣٧٥/٩ .

٩- « جوابات القرآن» : كسابقه .

١٠- «التاريخ» : كسابقه . وقد تفرَّدَ برواية هذا الكتاب أبو محمد الفَضْلُ بن محمد بن المُسَيَّب بن موسى الشَّعْراني ، المتوفى سنة(٢٨٢) . ذكره الحاكم ، ونقله الذهبي في«السير» ٣١٧/١٣-٣١٨ .

١١- «نفي التشبيه» : ذكره الذهبي١١/٣٣٠ عن ابن الجوزي .

١٢- «الأسماء والكنى» : وقد طُبِعَ في الكويت .

قلتُ : وهذه الكتبُ لعلها لا تصحُّ ككتابِ التفسير الذي تَفرَّدَ به ابنُ المنادي أيضاً ، ليس من نَفَسِ أحمد أن يؤلِّفَ كلاماً فيها ، وقد عُرِفَ عنه بالقطعِ أنه ينْهى عن هذه الكتب .

قالَ ابنُ الجوزي في «المناقب» ص١٩٢ :كانَ رضي الله عنه يكرَهُ وضعَ الكتبِ التي تشتملُ على التفريع والرأي ، ويُحبُّ التمسُّكَ بالأثر .

ونقلَ أنَّ عثمانَ بن سعيد قال : قالَ لي أحمدُ بن حنبل : لا تنظُر في كتبِ أبي عُبيد ، ولا فيما وَضَعَ إسحاقُ ولا سفيانُ ولا الشافعيُّ ، ولا مالك ، وعليك بالأصلِ .

وسألَ سلمةُ بنُ شبيب أحمدَ بنَ حنبل : يا أبا عبدالله ، إنَّ أصحابَ الحديث يكتبون كتبَ الشافعيِّ؟ قال : لا أرى لهم ذلك .

وأنَّ ابن هانىء قال : سألتُ أحمدَ بنَ حنبل عن كتب أبي ثور؟ فقال : كتاب ابتدع فهو بدعة ، ولم يُعجبه وضعُ الكتب ، وقالَ : عليكم بالحديث .

وأنَّ رجلاً سألَ أحمدَ بنَ حنبل : أكتبُ كتبَ الرأي؟ قال : لا ، قال : فابنُ المبارك قد كتبها . قالَ : ابنُ المبارك لم ينزلْ من السماء ، إنَّما أُمرنا أن نأخُذَ العلمَ من فوقُ .

وأنَّ حنبلَ بن إسحاق قال : رأيتُ أبا عبدالله يكره أن يُكْتَبَ شيءُ من رأيه أو فتواه .

وذكرَ أشياءَ أُخرى بأسانيده إلى أحمد .

فكيفَ يتفقُ وضعُ هذه الكتب والنهي عنها ، لا سيَما أنّ هذه الكتب لا تُعْرَفُ عن أحمد من قِبَلِ تلامذته الذين أكثروا النقلَ عنه من مسائل وفتاوى وتاريخ ونحوها .

الخامس : كتبٌ ذُكرت له ، ولا يُدرى صحةُ ذلك ، وأخشى أن تكونَ جُمعت له :

١٢- «الناسخ والمنسوخ» : ذكره ابنُ المنادي . الخطيب ٩/٣٧٥

١٣-«المناسك الكبير والصغير» :ذكرهما ابنُ المنادي . الخطيب ٩/٣٧٥ .

١٤- «حديثُ شُعبة» : ذكره ابنُ المنادي . الخطيب ٩/٣٧٥

١٥- «الفرائض» : ذكره الذهبيُّ ١١/٣٢٨ ، وقال :رأيتُ له ورقةً من كتاب الفرائض .

١٦- «طاعة الرسول» : ذكره ابنُ النديم في«**الفهرست**» ص٢٨٥ .

١٧- «الإمامة» : ذكرَه الذهبي١١/٣٣٠ نقلاً عن ابن الجوزي .

بل في « تاريخ بغداد» ١٠/٦٦ دليلُ أنَّ «المناسكَ الصغير» إنَّما هو لعبدالله بن أحمد ، ويكفي هذا دليلاً أنَّ ما نقلَه ابنُ المنادي غيرُ دقيق . أو أنه كانَ يَعُدُّ كتب عبدالله بن أحمد لأبيه لكثرة ما يروي عنه فيها .

السَّادس : كتبٌ ذُكرت له ، وإنَّما هي مقتطعة من كتب أخرى له أو لابنه :

١٨- « مسند أهل البيت» : بتحقيق عبد الله الليثي . وهو عينُه في «المسند» .

١٩- « فضائل أهل البيت» : ذكره الحاكم ٣/١٥٧ ، وإنما هو قطعة من «فضائل الصحابة» .

٢٠- «جزء انتقاه محمد بن علي بن بحر بن بري» : ذكره الحاكم ٣/٢٩٨ . قلت : وكأنَّه من المسند .

٢١- « الفتن» : ذكرَ محققُ الفضائل أنَّ منه نسخةً في المكتبة الظاهرية بدمشق ، صفحاته (٣٤) صفحة .

قلت : فلعلَّه منتخَبٌ من «المسند» ، يُنْظَرْ؟!

السابع : كتبٌ لم يُصَنِّفها ، وإنَّما هي مسائلُ كتبَها عنه ابنُه أو تلامذته :

وهذا بابٌ واسعٌ كبيرٌ ، يصعُبُ الإحاطةُ به ، ومنه يُعَدُّ «كتاب العلل» رواية عبدالله بن أحمد عن أبيه ، و«المسائل» رواية عبد الله عن أبيه ، و«المسائل» رواية أبي داود عن أحمد . . . وكتب أخرى مطبوعة وغير مطبوعة على هذا .

قالَ الذهبيُّ في «السير» ١١/٣٣٠ :

وقد دَوَّنَ عنه كبارُ تلامذته مسائلَ وافرةً في عدة مجلدات كالمَرُّوذيِّ ، والأثرم ، وحَرْب ، وابن هانيء ، والكَوْسَج ، وأبي طالب ، وفُوران ، وبدر المغازلي ، وأبي يحيى الناقد ، ويوسف بن موسى الحَرْبي ، وعبدوس العطّار ، ومحمد بن موسى بن مُشَيش ، ويعقوبَ بن بُختان ، ومُهَنّا (أو مهنّى) الشاميِّ ، وصالحِ بن أحمد ، وأخيه ، [وابن عَمِّ أحمد : حنبل بن إسحاق] ، وأبي الحارث أحمد بن محمد الصائغ ، والفضل بن زياد وأبي الحسن الميموني ، والحسنِ بن ثواب ، وأبي داود السِّجستاني ، وهارون الحمال ، والقاضي أحمدَ بنِ محمد البِرْتي ، وأيوبَ بنِ إسحاقَ بن سافري ، وهارونَ المُستملي ، وبشر بن موسى ، وأحمدَ بنِ القاسم صاحب أبي عُبيد ، ويعقوبَ بن العباس الهاشميِّ ، وحُبيش بن سِنْدي ، وأبي الصَّقْر يحيى بن يزداد الورَّاق ، وأبي جعفر محمد بن يحيى الكحَّال ، ومحمد بن حبيب البزَّاز ، ومحمد بن موسى النَّهْرتيري ، ومحمد بن أحمد بن واصل المقرىء ، وأحمد بن أصرم المُزَني ، وعُبدوس الحربي (قديم ، عنده عن أحمد نحو من عشرة آلاف مسألة لم يُحَدِّث بها) ، وابراهيم الحَرْبي ، وأبي جعفر محمد بن الحسن بن هارون بن بَدينا ، وجعفر بن محمد بن الهُذَيل الكوفيِّ (وكان يُشبهونه في الجلالة بمحمد بن عبد الله بن نُمَيْر) ، وأبي شيبةَ إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة ، ومحمد بن عبد الله مُطَيَّن ، وجعفرِ بن أحمد الواسطيِّ ، والحسنِ بنِ علي الإسْكافي ، والحسنِ بن عليِّ بن بحر بن برِّي القطَّان ، والحُسين بن إسحاقَ التُّسْتَريِّ ، والحسنِ بن محمد بن الحارث السِّجستاني (قال الخلالُ :يَقرُبُ من أبي داود في المعرفة وبصر الحديث والتفقُّه) وإسماعيل بن عمر السِّجْزي الحافظ ، وأحمدَ بنِ الفُرات الرازي الحافظ . . وخلق سوى هؤلاء ، سمَّاهُم الخلاَّل في أصحاب أبي عبدالله نقلوا المسائلَ الكثيرةَ والقليلةَ .

وجمعَ أبو بكر الخلاَّلُ سائرَ ما عند هؤلاء من أقوال أحمدَ ، وفتاويه ، وكلامه في العلل والرجال والسُّنَّة والفروع ، حتى حَصَلَ عنده من ذلك ما لا يوصَفُ كثرةً ، ورَحَلَ إلى النواحي في تحصيله ، وكتبَ عن نحوٍ من مئة نفسٍ من أصحاب الإمام . ثم كتبَ كثيراً من ذلك عن أصحاب أصحابه ، وبعضَه عن رجلٍ ، عن آخرَ ، عن آخرَ ، عن الإمام أحمد . ثم أخذَ في ترتيب ذلك ، وتهذيبه ، وتبويبه . وعملِ كتاب« العلم» ، وكتاب «العلل» ، وكتاب «السنة» ، كل واحدٍ من الثلاثة في ثلاث مجلدات .

نهيُه عن كتابة كلامه

عَقَدَ ابنُ الجوزي في «المناقب» ص ١٩٣ فصلاً في النهي عن كتابة كلامه أو يُروى ، وكراهته

ذلك ، فكان مما ذكر : قالَ حنبلُ بن إسحاق : رأيتُ أبا عبدالله يكره أن يُكْتَبَ شيءٌ من رأيه أو فتواه .

وقالَ أبو بكر المروذي : رأيتُ رجلاً خراسانياً قد جاءَ إلى أبي عبدالله ، فأعطاه جُزءاً ، فنظر فيه أبو عبدالله ، فإذا فيه كلامٌ لأبي عبدالله ، فغَضِبَ ، فرمى الكتابَ من يده .

وقالَ أبو داود في «مسائله عن أحمد» ص ٢٧٦ : سمعتُ أحمدَ يقول : أنا أكرَهُ أنْ يُكْتَبَ عنّي رأيٌ .

الأكاذيبُ التي نسبت إلى الإمام أحمد

شأنُه شأنُ الأئمة ، كُذِبَ عليهم كثيراً ، وصَيّروا المنقولات الحسنة إليهم ، كُلٌّ حسبَ إمامه ، وقد تُذْكَرُ بعضُ المثالب ممَّنْ لا علمَ عندهم ، أو أرادَ الدسَّ عليهم ، أو كانَ مناصراً لغيرهم .

رحمهم الله ورضي الله عنهم ، فقد كانوا بمنزلة من الورَع والتُّقى أن يقبلوا بما زُيِّفَ عليهم ، لكنَّه الكذبُ عليهم بعدَ مماتهم ، وما مثلُهم بالذي يَرْضَى أنْ يتشبعَ بما لم يُعْطَ ، لذا فليُنظر في النقول إليهم ، وليُتحرَّ الصوابُ مما نُقِلَ عنهم . ولو أردْتُ في مثلِ هذه الترجمة أن أُبيِّنَ الأكاذيب التي حيكت في ترجمة الإمام أحمد رحمه الله لكانت الكثيرَ من الصفحاتِ ، ولكن أكتفي بنماذجَ ذكرَها الإمام الذهبيُّ رحمه الله ، في سيره وتاريخه ، فأبانَ عن عُوارها ، وهي :

١- عن محمد بن يحيى خادم المُزَنيِّ قال : قالَ الشافعيُّ : لمَّا دخلتُ على الرشيد ، قال : اليَمَنُ يحتاجُ إلى حاكم ، فانظُر رجلاً نُوليه ، فلمَّا رجَعَ الشافعيُّ إلى مجلسه ، ورأى أحمدَ بنَ حنبل من أمثلهم ، كلَّمه في ذلك ، وقال : تهيَّأْ حتى أُدْخلَكَ على أمير المؤمنين . فقال : إنَّما جئتُ لأقتبسَ منك العلمَ ، وتأمرُني أن أدخُلَ في القضاء ، ووبَّخَه ، فاستحيا الشافعيُّ .

قال الذهبي في «السير» ٢٢٤/١١ : إسنادُه مظلم .

٢- وعن عبدالله بن أحمد قال . . . فذكرَ قصةً فيها : كانَ في دهليزنا دكان ، إذا جاءَ مَنْ يريدُ أبي أن يخلوَ معَه ، أجلَسَه ثمَّ . . . فلمَّا كانَ ذاتَ يوم جاءَ إنسان . . . فقال له أبي : حدثني يا أبا إبراهيم ، قال : خرجتُ إلى موضع فأصابتني علّةٌ ، فقلتُ : لو تقربتُ إلى الدير لعلَّ مَنْ فيه من الرُّهبان يُداويني ، فإذا سَبُعٌ عظيم يقصدُني ، فاحتملني على ظهره حتى ألقاني عند الدير ، فشاهد الرُّهبانُ ذلك ، فأسلموا كلُّهم ، وهم أربعُ مئة . ثم قالَ لأبي : حدثني يا أبا عبدالله ، فقال : رأيتُ النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا أحمدُ ، حُجَّ ، فانتبهتُ وجعلتُ في المِزْوَد فتيتاً ، وقصدتُ نحوَ الكوفة ، فلمَّا

تقضّى بعضُ النهار، إذا أنا بالكوفة، فدخلتُ الجامعَ، فإذا أنا بشابٍّ حسنِ الوجه طيبِ الريح، فسلَّمتُ وكبَّرتُ، فلمَّا فرغتُ من صلاتي، قلتُ: هل بقي مَنْ يخرجُ إلى الحجِّ؟ فقال: انتظرْ حتى يجيءَ أخٌ من إخواننا، فإذا أنا برجلٍ في مثلِ حالي، فلم نَزَلْ نسيرُ، فقال له الذي معي: رحمك الله، ارفُق بنا، فقالَ الشابُّ: إنْ كانَ معنا أحمدُ بنُ حنبل، فسوفَ يُرْفَقُ، فوقع في نفسي أنه الخَضِرُ، . . .

قال الذهبيُّ ٢٢٩/١١ : هذه حكاية منكرة .

٣- قالَ أبو الفضل عبيدُ الله الزُّهريُّ :قالَ المرُّوذيُّ : قلتُ، وأبو عبد الله بين الهُنْبازين : يا أستاذُ، قالَ الله تعالى :(لا تقتلوا أنفسَكُم) قال : يا مرُّوذيُّ، اخرُجْ وانظُر، فخرجتُ إلى رَحْبَة دار الخلافة، فرأيتُ خلقاً لا يُحصيهم إلاّ اللهُ والصحفُ في أيديهم والأقلامُ والمحابرُ، فقال لهم المرُّوذيُّ: ماذا تعملون؟ قالوا : ننظُرُ ما يقولُ أحمد، فنكتبه، فدخَلَ فأخبَره. فقال : يا مرُّوذيُّ، أُضِلُّ هؤلاء كُلَّهم.

قال الذهبيُّ ٢٥٤/١١ : فهذه حكاية منقطعة .

٤- قالَ جعفرُ بن أحمدَ بن فارس الأصبهانيُّ : حدثنا أحمدُ بنُ أبي عُبيد الله، قال : قال أحمدُ بنُ الفرج : حَضَرْتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ لمّا ضُرِبَ فتَقدَّمَ أبو الدَّنِّ فضرَبه بضعةَ عشرَ سَوْطاً، فأقبلَ الدمُ من أكتافه، وكانَ عليه سراويلُ، فانقطع خيطُه، فنزلَ. فلحَظْتُه وقد حرَّكَ شفتَيْه، فعادَ السراويلُ كما كانَ. فسألتُه، قالَ: قلتُ: إلهي وسيدي، وقفْتني هذا الموقفَ، فتهتكُني على رؤوس الخلائق !

قال الذهبي ٢٥٥/١١ : وهذه الحكاية لا تصحُّ. وقد ساقَ صاحبُ «الحلية» من الخُرافات السَّمجة هُنا ما يُستحيا من ذكره .

٥- وذكر أيضاً قصةً نحوَها باختلاف .

قالَ الذهبيُّ ٢٥٦/١١ : أوردَها البَيْهقيُّ في« مناقب أحمد » وما جَسَرَ على توهيتها. بل روى عن أبي مسعود البَجليِّ، عن ابن جَهْضَم ذاكَ الكذاب : حدثنا أبو بكر النجّادُ، حدثنا بنُ أبي العوّام الرِّياحيُّ نحواً منها . وفيها أنَّ مئْزَرَه اضطربَ، فحرَّكَ شفتيه، فرأيتُ كفّاً من ذهب خرجَ من تحت مئزره بقدرة الله، فصاحت العامّةُ .

٦- قالَ البيهقيُّ : أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا الزبيرُ بن عبد الواحد الحافظ، حدثنا

إبراهيمُ بن عبد الواحد البَلديُّ ، سمعتُ جعفرَ بنَ محمد الطيالسيَّ ، يقولُ : صلَّى أحمدُ بنُ حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرُّصافة ، فقامَ قاصٌّ ، فقالَ :حدثنا أحمدُ بنُ حنبل ويحيى بنُ معين قالا : حدثنا عبدُ الرزاق ، حدثنا معمر ، عن قتادةَ ، عن أنس قالَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : «مَنْ قالَ : لا إلهَ إلاَّ الله ، خَلَقَ اللهُ من كُلِّ كلمة طَيْراً ، منقارُه من ذهب وريشُه من مَرْجان» .

وأخذَ في قصة نحواً من عشرين ورقةً ، وجَعَلَ أحمدُ ينظُرُ إلى يحيى ، ويحيى ينظرُ إلى أحمد ، فقال : أنتَ حدثتَه بهذا؟ فيقولُ : والله ما سمعتُ به إلاَّ الساعةَ ، فسكتا حتى فَرَغَ ، وأخذَ قطاعَه ، فقال له يحيى بيده : أنْ تعالَ ، فجاءَ متوهِّماً لنوال . فقال : مَنْ حَدَّثكَ بهذا ؟ فقالَ : أحمدُ وابنُ مَعين . فقالَ : أنا يحيى ، وهذا أحمدُ ، ما سمعنا بهذا قطُّ ، فإن كانَ ولا بُدَّ والكذب ، فعلى غيرنا . فقالَ : أنتَ يحيى بنُ معين؟ قال : نعم . قال : لم أزَلْ أسمَعُ أنَّ يحيى بنَ مَعين أحمقُ ، ما علمتُ إلاَّ الساعةَ ، كأنَّ ليسَ في الدنيا يحيى بن معين وأحمدُ بن حنبل غيرُكما !! كتبتُ عن سبعةَ عشرَ أحمد بن حنبل ويحيى بن معين غيركما . فوضعَ أحمدُ كُمَّه على وجهه ، وقالَ : دَعْهُ يقومُ ، فقامَ كالمستهزيء بهما .

قالَ الذهبيُّ ٣٠١/١١ : هذه الحكايةُ اشتهرت على ألسنة الجماعة ، وهي باطلة ، أظُنُّ البلديَّ وضَعَها ، ويُعرفُ بالمعصوب . رواها عنه أيضاً أبو حاتم بن حبان ، فارتفعت عنه الجهالةُ .

٧- وفي جُزء محمد بن عبدالله بن علم الدين : سمعناه قالَ : سمعتُ عبدالله بن أحمد يقولُ : لَمَّا حَضَرت أبي الوفاةُ ، جلستُ عنده وبيدي الخرقة لأشُدَّ بها لَحْيَيْه ، فجعلَ يغرَقُ ثم يُفيقُ ، ثم يفتحُ عينيه ويقولُ بيده هكذا لا بَعْدُ لا بَعْدُ ، ثلاثَ مرات ، فلما كانَ في الثالثة ، قلتُ : يا أبة ، أيُّ شيء هذا الذي لَهِجْتَ به في هذا الوقت؟ فقالَ : يا بُنَيَّ ، ما تدري؟ قلتُ : لا . قال : إبليسُ لعنَه اللهُ قائمٌ بحذائي ، وهو عاضٌّ على أنامله ، يقولُ : يا أحمدُ فُتَّني ، وأنا أقولُ : لا بعدُ حتى أموتَ .

قال الذهبيُّ ٣٤١/١١ : فهذه حكاية غَريبةٌ ، تفرَّدَ بها ابنُ عَلَم ، فالله أعلم .

٨- قالَ ابنُ أبي حاتم ٣١٣/١ : حدثني أبو بكر محمد بن عباس المكي ، سمعتُ الوَرْكانيُّ جارَ أحمدَ بن حنبل ، قال : يومَ ماتَ أحمدُ بنُ حنبل وَقَعَ المأتمُ والنَّوْحُ في أربعة أصناف : المسلمين ، واليهود ، والنصارى ، والمجوس ، وأسلَمَ يومَ ماتَ عشرونَ ألفاً . وفي رواية : عشرةُ آلاف من اليهود والنصارى والمجوس .

قالَ الذهبيُّ ١١/٣٤٣ : هذه حكايةٌ ، تفرَّدَ بنقلها هذا المكيُّ عن هذا الوَرْكانيِّ ، ولا يُعْرَفُ ، وما ذا بالوَرْكاني المشهور محمد بن جعفر الذي ماتَ قبلَ أحمدَ بن حنبل بثلاث عشرةَ سنة ، وهو الذي قالَ فيه أبو زُرعةَ : كانَ جاراً لأحمد بن حنبل . ثم العادةُ والعقلُ تحيلُ وقوعَ مثلِ هذا ، وهو إسلامُ ألوفٍ من الناس لموتِ وليٍّ لله ، ولا ينقلُ ذلك إلاّ مجهولٌ لا يُعْرَفُ ، فلو وَقَعَ ذلك لاشتهر ولتواترَ لتوفُّرِ الهِمَمِ ، والدواعي على نقلِ مثله ، بل لو أسلم لموته مئةُ نفسٍ لقُضِيَ من ذلك العجب ، فما ظنُّكَ؟!

* وهُناكَ الكثيرُ من هذه القصص والحكايات ، لو أردنا تَقَصِّيها لطالَ ذكرُها ، يكفي كالأمثلة ما ذكرنا ، فَلْيُتَنَبَّهْ إلى غيرِها .

الباب العاشر

ترجمة

عبد الله بن أحمد [1]

نسبُه

هو الإمامُ ، الحافظُ ، الناقدُ ، محدِّثُ بغداد ، عبدُ الله بن أحمدَ بن محمد بن حنبل بن هلال . . أبو عبد الرحمن الذُّهْلي الشَّيْباني المَرْوزيُّ ، ثم البغداديُّ . وتمامُ نسبه في ترجمة أبيه .

أمُّه

هي زوجةُ الإمام أحمد ، الثانية ، اسمُها رَيْحانةُ أمُّ عبدالله . قال زهيرُ بن صالح بن أحمد : لمَّا ماتت عائشةُ أمُّ صالح ، تزوَّجَ جَدِّي بعدَها امرأةً من العرب يُقالُ لها : ريحانةُ ، فولد له عمي عبد الله ، لم يولَد له منها غيرُه .

ولزواجِ أحمد بها قصةُ ذكرَها الخلاَّلُ عن أحمد بن عبثر ، أنه قال : لمَّا ماتت أمُّ صالح قال أحمدُ لامرأةٍ عندهم : اذهبي إلى فلانةَ ابنة عمي فاخطبيها لي من نفسها ، قالت : فأتيتُها ، فأجابته . فلمَّا رجعت قال :كانت أختُها تسمعُ كلامكِ؟ قال : وكانت بعين واحدة ، فقالت له : نعم . قال : فاذهبي فاخطبي تلكَ التي بعين واحدة ، فأتتها ، فأجابَتْهُ ، وهي أمُّ عبدالله ابنه ، فأقامَ معَها سبعاً ، ثم قالت له : كيف رأيت يا ابنَ عمّ ، أنكرتَ شيئاً ؟ قال : لا ، إلاَّ أنَّ نعلَكَ هذه تصر .

وقالَ الخلاَّلُ : وسمعتُ أبا بكر المَرُّوذيَّ يقولُ : سمعتُ أبا عبدالله وذكرَ أهلَه ، فترحَّمَ عليها ، وقالَ : مكثنا عشرين سنة ما اختلفنا في كلمةٍ . قالَ الخلالُ : وهي هذه المرأةُ ، يعني أمَّ عبدالله .

قال ابنُ الجَوزي في«المناقب» (ص ٣٠٠) تعليقاً على هذه الرواية : قد ذكرناعنه أنه قال : أقامت

---

(١) اقتبستُ هذه الترجمة من جملة مصادر : « سير أعلام النبلاء» ١٣/٥١٦- ٥٢٦ ، «تاريخ الإسلام» طبقة ٢٨١-٢٩٠/ص ١٩٧-١٩٩ ، «تاريخ بغداد» ٩/٣٧٥ - ٣٧٦ ، «تهذيب الكمال» ١٤/٢٨٥-٢٩٢ ، و«تهذيبه» ، «مناقب أحمد» لابن الجوزي ، «طبقات الحنابلة » ١/١٨٠-١٨٨ ، وما أُشير إليه أثناء الترجمة .

معي أمُّ صالح ثلاثين سنة ، وفي هذه الرواية : مكثنا عشرين سنة . وكلتا الروايتين عن المَرُّوذي ، وإحدى الروايتين غَلَطٌ بلا شَكٍّ ، لأنَّ أحمدَ لم يتزوَّجْ إلاّ بعدَ الأربعين ، ولم يتزوَّجْ بعدَ أمِّ صالح حتى ماتت ، فلو أقامَ معها ثلاثين ، ومعَ الأُخرى عشرين ، تَمَّ له تسعون سنة ، وكلُّ ما عاشَ سبعٌ وسبعون . ثم كانَ يكونُ قد تزوَّجَ أمَّ عبد الله بعدَ السبعين ، ومعلومٌ أنَّه لم يَمُت إلاّ وعبدُ الله يروي عنه ويُسافرُ معَه . وكانَ يقولُ : ابني عبدُ الله محظوظٌ من حفظ الحديث ، وقدطلبَ الحديث وسمعَ من العلماء في حياة أبيه الكثيرَ ، والذي أراه أنَّ الإشارةَ بقوله : «مكثنا عشرين سنة» إلى أمِّ صالحٍ ، والله أعلم .

قلتُ : وعلى هذا أيضاً لا يتَّجهُ ، لأنه يلزَمُ من هذا أنَّه تزوَّجَ أمَّ عبد الله بعدَ وفاة أمِّ صالح ، أي : يكونُ سنُّ الإمام أحمد آنَذاكَ ستين سنة ، أربعون قبلَ الزواج ، وعشرون معَ أمِّ صالح ، في حين أنَّ عبدَ الله وُلدَ لأحمد سنة ثلاثَ عشرةَ ، أي : لم يكن أحمدُ قد جاوزَ الخمسين من العمر .

ولادتُه

وُلدَ سنةَ ثلاثَ عشرةَ ومئتين ، زادَ في الطبقات : في جُمادى الآخرة . وكانَ أبوه قد رَجَعَ من رحلته إلى الشام ، فوُلدَ وهو ببغداد . وعبدُ الله أصغرُ من أخيه صالح بن أحمد قاضي الأصبهانيين .

قالَ عبدُ الله بن أحمد في «العلل» (٢٧٧٤) بعد أن ذكرَ موتَ وهب بن مُنَبِّه سنة ثلاثَ عشرةَ ومئة : بين مولدي وموتِ وهب مئةُ سنة .

خضابُه

قالَ عبدُ الله بن أحمد في «العلل» (١٢١٥) : وخَضَبْتُ أنا ؛ وأنا ابنُ ثلاثٍ وستين .

طلبُه للعلم

نَشطَ عبدُ الله بن أحمد في السماع ، فرَحَلَ كأبيه ، وسمعَ كثيراً من المشايخ ، ومما يُذْكَرُ من رحلاته ، توجُّهُه إلى الكوفة سنة (٢٣٠) ، وقد كانَ عمرُه آنذاك نحوَ سبعةَ عشرَ عاماً ، فسمعَ فيها من أبي بكر بن أبي شيبة وغيره .

قالَ عبد الله في «العلل» (١٠٨٩) : خرجتُ إلى الكوفة سنةَ ثلاثين ومئتين ، فلمّا قدمتُ جعلتُ أعرضُ على أبي أحاديثَ أبي بكر بن أبي شَيبةَ عن شريك . فقال : فيها غرائبُ حسانٌ ، لو كانَ ها هُنا سمعناها منه .

وقد لَحقَ عبدُ الله بعضَ مشايخ أبيه ، فسمعَ منهم أيضاً بحضور أبيه ، وفي غيابه ، وقد يسمَعُ منهم أشياءَ لم يسمَعْها أبوه ، فاستدركها عليه إن كانَ لها حاجةٌ .

وفي المسند أحاديثُ نحوُ المئة- في ظنّي - شارَكَ فيها عبدُ الله أباه في مشايخه ، وهم : أبو بكر ابن أبي شيبة ، وهارونُ بنُ معروف ، وعثمانُ بنُ أبي شَيبة ، ومحمدُ بن الصباح ، والحكمُ بن موسى ، ومُصْعَبُ الزُّبيري ، والهيثمُ بن خارجة ، ويحيى بن أيوب المقابريّ ، وأبو معمر . ذكرَ فيها عبدُالله بنُ أحمد السماعين سماعَ أبيه وسماعَه .

ويروي في غُضونِ المسند أحاديث غير قليلة ، عن مشايخ هم مشايخُ لأبيه أيضاً . وحالُ هؤلاء قلةُ أحاديثهم عند أبيه لأنّهم من الأقران . وإنّما سمعَ منهم عبدُ الله لتأخُّرِ وفاة الشيخ ، ولاهتمامِ أبيه به .

ونجدُ أكثر روايته في كتبه عن أبيه ، لأنّه سمعَ منه كثيراً ، وسمعَ منه صغيراً ، لم يسمع أحداً ماسمعَ هو من أبيه . بل لولا عبدُ الله لضاعَت أسانيدُ أبيه ، فهو الذي صاغَها ورتّبها ، وألّفَ بينَها . لذا نَرى تصانيفَه مليئةً بأحاديث أبيه ، ولا يعني أنَّ أباه هو الذي صنّفَها ، وإنّما استفادَ عبدُ الله منه ، ونظراً لكثرةِ روايته عنه ، يظهرُ وكأنَّ الكتابَ لأبيه ، لا له ، ممّا جَعَلَ بعضَهم يظُنُّ هذه الكتب لأبيه ، وأنَّ ابنَه زادَ عليه أشياءَ . والواقعُ غيرُ هذا كما يأتي ، ولا أعني في هذا المسند .

شيوخُه

سمعَ عبدُالله من مئات المشايخ وأكثرَ ، لكنْ قلَّ إذا وَجَدَ الحديثَ عند أبيه يروي عن غيره ، ويعدل عنه ، ولأني عملتُ فهرساً للمشايخ الوارد ذكرُهم في زيادات المسند ، أجدُ أنْ لا حاجةَ لتكرار ذلك ، إلاَّ أن أذكُرَ الشيخَ غيرَ المذكور في المسند ، ملخصاً ذكرهم من جملةٍ من المصادر : تهذيب الكمال ، السير للذهبي ، كتب الإمام عبدالله بن أحمد كالسنة ...

إبراهيم بن خالد أبو ثور (السنة) ، إبرهيم بن مالك البزَّاز (ضمن التهذيب) ، أحمد بن إبرهيم الدَّوْرقيُّ (التهذيب) أحمد بن أيوب بن راشد الضبي(السنة) ،أحمد ابن بُديل(السير) ، أحمد بن جَناب(السير) ، أحمد بن الحسن بن خراش(السير) ،أحمد بن الحسن الترمذي(السنة) ، أحمدبن خالد الخلاَّل (السير) ، أحمد بن سعيد الدارمْي(التهذيب) ، أحمد بن عبد الله بن شبوية ، وقد يذكر : عبد الله بن أحمد (السنة) ، أحمد بن المقدام (السنة) ، أحمد بن منيع البَغَويّ(التهذيب) ، الأزرق بن علي أبو الجهم(السنة) ، إسحاق بن بهلول(السنة) ، إسماعيل بن إسحاق القاضي(السنة) ، إسماعيل بن محمد بن المُعَقّب (السير) ، إسماعيل بن مهدي(السير) ، بكر بن خلف أبو بشر(السنة) ، الحسن بن حمّاد الحَضْرميُّ سجّادة (التهذيب) ، الحسن بن حمّاد الضبّي (التهذيب) ، الحسن بن أبي الربيع (السير) ، الحسن بن الصباح البزار (السنة) ، الحسن بن عبد العزيز الجروي(السنة) ، الحسنُ بن عيسى مولى ابن المبارك (السنة) الحسن بن محمد بن الصبّاح الزَّعْفَرانيّ (التهذيب) ، الحسين بن علي

الصُّدائي (السنة) ، خلف بن هشام البزَّار المقرىء(التهذيب) ، داود بن رُشيد الخُوارزميّ(التهذيب) ، زكريا ابن يحيى الرقاشي (السير) ، سعيد بن عبد الجبار (السنة) ، سعيد بن يعقوب الطالْقاني (السنة) ، سلمة بن شبيب (السنة) ، عُبادة بن زياد الأسدي (التهذيب) ، عبد الرحمن بن صالح الأزدي (التهذيب) ، عَبْدَة بن عبد الرحيم المَرْوزي (التهذيب) ، عبدالله بن سعيد أبو سعيد الأشجّ (السنة) ، عبد الله بن سلمة بن عيَّاش العامريّ (التهذيب) ، عبد الله بن سيار (كذا في السنة) ، عبد الله بن مطيع بن راشد (السنة) ، علي بن إشكاب(السير) ، علي بن الحسن أبو الشعثاء (السير) ، علي بن شعيب البزاز (السنة) ، علي بن مسلم الطوسي (التهذيب) ، عيسى بن أبي حرب الصفَّار (السنة) ، الفضل بن الصباح السمسار (السنة) ، القاسم بن محمد الخُراساني(السنة) ، محمد بن إسماعيل بن سمرة (السنة) ، محمد بن إسماعيل الواسطي الضرير(السنة) ، محمد بن سهل بن عسكر (السنة) ، ومحمد بن العباس ابن محمد أبو عبدالله (التهذيب) ، ومحمد بن عبد الله أبو بكر ، جار لهم (السير) ، محمد بن عبدالله بن المبارك المُخَرِّمي (التهذيب) ، محمد بن عبيد الله الكريزي (السنة) ، محمد بن عبد الملك زنجويه أبو بكر (التهذيب) ، محمد بن أبي عتاب الأعين(السنة) ، محمد بن علي الوراق (السنة) ، محمد بن أبي عمر الدُّوري المقرىء(السنة) ، محمد بن عمرو بن جبلة بن أبي روَّاد (السنة) ، محمد بن عوف بن سفيان الطائي (السنة) ، محمد بن الفرج (السنة) ، محمد بن محمد أبو الحسن ابن العطَّار (السنة) ، محمد بن مرزوق (السنة) ، محمد بن منصور الطُّوسي (السنة) ، محمد بن هارون الحَرْبي (السنة) ، محمد بن هارون أبو نَشيط (السنة) ، محمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَني (السنة) ، محمود بن عباس الخُراساني (السنة) ، مهنَّا بن يحيى الشامي (السنة) ، موسى بن إسحاق الأنصاري(السنة) ، هارون بن سفيان (السنة) ، هارون بن عبدالله الحمَّال (التهذيب) ، واصل بن عبد الأعلى (السنة) ، الوليد بن شجاع (الستة) ، يحيى بن حبيب بن إسماعيل أبو عقيل (السنة) ، يعقوب الدَّورقي(السنة) . أبو بكر بن خلاء الباهلي (السنة) ، أبو بكر بن أبي عون (السنة) ، أبو سهل الهمذاني (السنة) ، أبو مسلم المؤدب (السنة) ، أبو يحيى البصري (السنة) .

قلت : فهذه الأسماء مزيدة على ما في الفهرس لمشايخ عبد الله بن أحمد . وهي بحاجة إلى تنقيح وتحقيق ، لاحتمال الخطأ في بعضها .

تلامذته

أحمد بن شُعيب النسائي ، وأبو بكر أحمد بن جعفر بن حَمْدان بن مالك القَطيعيّ ، وأبو الحسين أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله بن المُنادي ، وأحمد ابن سلمان النجَّاد ، وأحمد بن

كامل بن خلف بن شجرة القاضي ، وأبو سهل أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد القطّان ، وإسحاق ابن أحمد الكاذيّ ، وإسماعيل بن عليٍّ الخُطَبي ، والحسينَ بنُ إسماعيل المحامليُّ ، والخَضِرُ بنُ المُثنّى الكِنْديُّ ، ودعلج بن أحمد السجستاني ، وسليمان بن أحمد بن أيوب الطَّبراني ، وعبد الله بن إسحاق المدائني ، وعبد الله بن سليمان الفاميُّ ، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوريّ ، وأبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البَغَويّ ، وقاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف القُرطبي ، وأبو أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم العسّال الأصبهانيُّ ، وأبو عليّ محمد بن أحمد بن الحسن ابن الصوّاف ، ومحمدُ بن خلف وكيع القاضي ، وأبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعيّ ، ومحمد بن مَخْلَد الدُّوري ، وأبو مُطيعٍ مكحولُ بن الفضل النَّسَفي ، ونُعيم بن أبي نُعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الجُرجاني ، ويحيى بن محمد بن صاعد ، وأبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفراييني ، وأبو الفضل يعقوب بن إسحاق ابن محمود الهَرَوي الفقيه الحافظ .

حفظُه وعلمُه

نظراً لاعتناء والده به ، فقد تفوّقَ معَ تفوُّقه ، وزادَ على أقرانه ، واستفادَ من عوالي الأسانيد ، ومسائل أبيه وعِلَله ، ما قلَّ أن يستفيدَه محدِّث في سنِّه ، لا سيَّما أنه وَعَى هذه الأمور وكتبها وهو لم يتجاوز الثامنة والعشرين من عمره .

قالَ إبراهيمُ بن محمد بن بشير : سمعتُ عباساً الدُّوريَّ يقولُ : كنتُ يوماً عند أبي عبد الله أحمدَ بن حنبل ، فدخلَ علينا ابنُه عبدُ الله ، فقال لي أحمدُ : يا عباسُ ، إنَّ أبا عبد الرحمن قد وَعَى علماً كثيراً .

وقال القاضي أبو يعلى بنُ الفَرّاء : وَجَدْتُ على ظَهْرِ كتاب رواه أبو الحسين السُّوسَنْجرديُّ ، عن إسماعيل بن عليّ الخُطَبي قال : بلغني عن أبي زُرعة أنه قال : قالَ لي أحمدُ بنَ حنبل : ابني عبدُ الله محظوظٌ من علمِ الحديث ، أو منْ حفظ الحديث- إسماعيلُ الخُطَبي يَشُكُّ- لا يكادُ يُذاكرني إلاَّ بما لا أحفظُ .

وقال أبو عليّ بن الصوّاف : قالَ عبدُ الله بنُ أحمد : كُلُّ شيءٍ أقولُ : قال أبي ، فقد سمعتُه مرتين وثلاثة ، وأقَلُّه مرّةً .

وقالَ عبدُ الرحمن بنُ أبي حاتم : سمعتُ معَه من إبراهيم بن مالك البزّاز ، وكتبَ إليَّ بمسائل أبيه ، وبعلل الحديث .

وقالَ أبو الحسين بنُ المُنادي : ما زلنا نَرى أكابرَ شيوخنا يشهدونَ له بمعرفةِ الرجال وعِلَلِ

الحديث ، والأسماء والكُنى والمواظبة على طلب الحديث في العراق وغيرها ، ويذكرون عن أسلافهم الإقرارَ له بذلك ، حتى إنَّ بعضَهم أسرفَ في تقريظه إيّاه بالمعرفة وزيادة السماعِ للحديث على أبيه .

منصبُه

استلمَ عبدُ الله بن أحمد منصبَ القضاء بحمص بعد وفاة أبيه ، كذا أشارَ البَرْذَعيُّ في «سؤالاته لأبي زُرعة» (٢/٤١٤) .

تقيُّدُه بمنهجِ أبيه

نلاحظُ في كتب عبد الله : العلل ، والمسائل وغيرها ، تأثُّر تأثُّراً واضحاً بمنهج أبيه في الانتقاء للمشايخ ، فلم يَرْوِ لكُلِّ أحد ، بل تَرَكَ الروايةَ عن أقوامٍ نهاه أبوه أن يرويَ عنهم ، لذا تركَ الروايةَ عن علي ابن الجَعْد ، لَوقْفه في مسألة القُرآن .

وقال ابنُ عَدي : لم يكتُبْ عن أحدٍ إلاَّ مَنْ أمَرَه أبوه أن يكتُبَ عنه .

توثيقُه والثناءُ عليه

ونالَ مكانةً بينَ أهلِ عصرِه من الأئمة والحُفَّاظ ، فأثنَوْا عليه ، وقدَّموه ، ومما يُذْكَرُ فيه :

قال بدرُ بنُ أبي بدر البَغْداديُّ : عبدُ الله بن أحمدَ جِهْبِذُ ابنُ جِهْبِذ .

وقالَ أبو بكر الخَطيبُ : كانَ ثقةً ثَبْتاً فَهْماً .

وقالَ النسائيُّ : ثقةٌ .

وقال الدارقطني : ثقةٌ نَبيلٌ .

وقالَ أبو بكر الخلاَّلُ : كانَ عبدُ الله رجلاً صالحاً صادقَ اللهجة كثيرَ الحياء .

وقالَ الذهبيُّ : كانَ صَيِّناً دَيِّناً صادقاً ، صاحبَ حديث واتِّباعٍ وبَصَرٍ بالرجال ، لم يدخُلْ في غيرِ الحديث .

سماعُه وروايته كُتُبَ أبيه

قالَ أبو أحمدَ بنُ عدي : نَبُلَ بأبيه ، وله في نفسه محلٌّ في العلمِ ، فأحيى علمَ أبيه من «مسنده» الذي قرأه عليه أبوه خصوصاً قبلَ أن يقرأه على غيره ، ومما سألَ أباه عن رواة الحديث ، فأخبره به ما لم يسألْهُ غيره .

وقالَ أبو الحسين بنُ المنادي : لم يكن في الدنيا أحدٌ أروى عن أبيه منه ، لأنَّه سَمِعَ «المسند» وهو

ثلاثونَ ألفاً ، و«التفسير» وهو مئة وعشرون ألفاً ، سمعَ منه ثمانين ألفاً ، والباقي وِجَادَة . وسمعَ «الناسخ والمنسوخ» ، و«التاريخ» ، و«حديثَ شعبةَ» ، و«المقدَّمَ والمؤخَّرَ في كتاب الله» ، و«جوابات القرآن» ، و«المناسك الكبير» ، و«الصغير» ، وغير ذلك من التصانيف وحديث الشيوخ .

قلت : وقد سَبَقَ أن فصَّلنا في هذه الكتب ، في ترجمة الإمام أحمد ، والظاهرُ أنَّ بعضَ هذه الكتب ليست لأحمد ، وقد أنكرَ الذهبيُّ أن يكونَ لأحمد تفسيرٌ على هذه الصورة ، وقالَ : إنَّه شيءٌ لا وجودَ له .

إلاَّ أنَّ الظاهرةَ العامة في عناية عبد الله بسماعات وكتب أبيه واضحةٌ في«المسند» ، وما جمعَ عنه في كتبِهِ الأخرى ، والعلل والمسائلِ . . . فقد كانَ أكثرَ ما يكونُ عنايةً بها ، ولزوماً لها .

تفرُّده برواية المسند

قالَ الذهبيُّ :

له زيادات كثيرة في«مسند» والده واضحةٌ عن عوالي شُيوخه ، ولم يُحَرِّر ترتيبَ «المسند» ولا سَهَّلَه ، فهو محتاجٌ إلى عملٍ وترتيب . رواه عنه جماعةٌ ، وسمعَ أبو نُعيم الحافظ كثيراً منه من أبي علي ابن الصوَّاف ، وعامَّتَه من أبي بكر القَطيعي . وحدَّثَ القطيعيُّ مرَّات . وقرأه عليه أبو عبد الله الحاكم وغيره ، ولم يكن القَطيعي من فُرسان الحديث ولا مجوِّداً ، بل أدَّى ما تحمَّلَه ، إنْ سَلِمَ من أوهامٍ في بعض الأسانيد والمتون .

وآخرُ مَنْ رَوَى «المسند» كاملاً عنه- سوى نَزْرٍ يسير منه ، أُسقط من النُّسَخِ- الشيخُ الواعظُ أبو علي بن المذهب ، ولم يكن صاحبَ حديث ، بل احتيجَ إليه في سماعِ هذا الكتاب ، فرواه في الجملة ، وعاشَ بعدَه عشرةَ أعوام الشيخُ أبو محمد الجَوْهري ، فكانَ خاتمةَ أصحاب القَطيعي ، وتفرَّدَ عنه بعدة أجزاء عالية ، وبسماع مسند العشرة من المسند .

ثُمَّ حدَّثَ بالكتاب كُلِّه آخرُ أصحابِ ابن المُذْهب وفاةً : الشيخُ الرئيسُ الكاتبُ أبو القاسم هبَةُ الله بن محمد الشيباني بن الحُصين ، شيخٌ جليل مُسْنِدٌ ، انتهى إليه علوُّ الإسناد ، يُمَثِّلُ قُبَّةَ الإسلام ببغدادَ ، وكانَ عَرِيّاً من معرفة هذا الشأن أيضاً ، روى الكتابَ عنه خَلْقٌ كثيرٌ ، من جملتهم : أبو محمد ابن الخَشَّاب إمام العربية ، والحافظ أبو الفضل بن ناصر ، والإمامُ ذو الفنون أبو الفرج بن الجوزي ، والحافظ الكبير أبو موسى المَديني ، والحافظُ العلامةُ شيخُ هَمَذَان أبو العلاء العَطَّار ، والحافظُ الكبيرُ أبو القاسم بن عساكر ، والقاضي أبو الفتح بن المَنْدائي الواسطيّ ، والشيخُ عبدالله ابن أبي المجد الحَرْبي ،

والمُباركُ بن المعطوش ، والشيخ المبارك حنبل ابن عبد الله الرُّصافيّ . . في آخرين .

تصانيفُه

يُلاحَظُ نَفَسُ أبي عبد الرحمن بن أحمد في كتب أبيه ، وكأنَّ له يداً في وضعها وترتيبها ، ونجدُ فيها زيادات له كما في «المسند» ، وهي بين أمرين : زيادةٌ في المرويات وزيادةٌ في التعقُّبِ على بعض الأحاديث ، أو نقلها عن أبيه من اختيار عبد الله نفسه وتصرُّفه ، لا أنَّ أحمدَ أملى عليه ذلك ليكتُبه . بل كانَ يكرَهُ أن يُكْتَبَ عنه ذلك .

أمَّا الكتبُ التي نراهُ صنَّفَها ، فهي :

١- «السنة» : وهو كتابٌ مطبوعٌ ، وقد يُسميه بعضُهم كالذهبي مثلاً : الردّ على الجهمية ، لأنّه صُنِّفَ في الردِّ عليهم .

٢- «الزهد» : وقد اشتهر أنه لأبيه ، ولا أجدُ دليلاً واحداً على ذلك ، ولعلَّ كثرةَ روايته فيه عن أبيه جعلَهم يظنون أنه لأحمد ، والصوابُ أنه لعبدالله ، يَظهر هذا من خلال التصفُّح لأحاديثه ، نجدُ فيها أنه ينتقي الأحاديث عن أبيه ومشايخه بلا ترتيب واضح فيه الزيادة كما يُقالُ ، على خلاف الزيادة في المسند ، فإنما جاءَ به لأسباب ذكرنا فيما مضى بعضاً منها . ثُمَّ إنَّ الزيادةَ في الزهد كثيرةٌ جداً تُخرجه أن يكونَ زادَها على كتاب أبيه كما في المسند ، إذ النسبةُ في هذه الزيادات كبيرةٌ بالمقارنة معَ زيادات المسند . يظهَرُ من الفارق بينَهما أنَّ المسندَ أُريدَ به لأبيه ، وأنَّ الزهدَ من تصنيفه نفسه . لذا تجدُه أحياناً يأتي بالحديث عن أبيه ، ثم عن شيخٍ له ، ثم عن شيخٍ آخر ، ثم عن أبيه ، وهكذا ، مما يُشْعرُ النفسَ أنه انتقَى ذلك وصَنَّفَه من سماعاته عن أبيه ومشايخه . وقد طُبع من هذا الكتاب قطعةٌ منه .

وقد يستدَلُّ أنه لعبدالله بن أحمد بما ذكرَ ابنُ خير الإشبيلي في« فهرسته» ص٢٦٩ ، ذكرَ كتاب الزهد ، ثم ساقَ إسنادَه إلى أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القَطيعي ، قال : حدثنا عبدُ الله بنُ أحمد بن حنبل ، قال : حدثنا أبي وغيره . وهو عشرونَ جزءاً .

قلت : فقد يُسْتَدَلُّ بهذا أنَّ كثرةَ الرواية عن أبيه ، جعلَهم يظنُّون أنه لأحمد ، وفي ذكرِه« أبي وغيره» شبهُ دليلٍ أنه لعبدالله .

أمَّا ما ذُكرَ في ترجمة «الحسين بن الحسن بن حرب المروزي» من«السير» ١٩١/١٢ أنّه يروي«الزُّهْدَ» لأحمد عنه مباشرةً ، فهذا مما وقَعَ في«السير» سَهْواً ، إنَّما هو «الزهد» لعبد الله بن المبارك . فوَهِلَ المؤلفُ ظنّاً منه أنه كتَب ابنَ المبارك ، وقد يَقعُ للنُّسَّاخ .

لذا «فالزهد» لم يروه غير عبدالله بن أحمد ، ولا عنه غير أبي بكر القَطيعيّ .

٣- «فضائل الصحابة» : وهو كتابٌ مطبوعٌ ، وهوكسابقه في التوهُّم أنَّه لأحمد . وقد زادَ فيه القطيعيُّ زياداتٍ عدَّةً على عبد الله بن أحمد .

٤- «العلل» : وهو كتابٌ مطبوعٌ ، من تصنيف عبدالله وجمعه ، جمعَ فيه مسائلَ من العِلَلِ : من الأحاديث التي سمعَها من أبيه ، أو تعقُّباته . ومن أقوالٍ ليحيى بن معين . ومن زياداتٍ له . وهذا كتابٌ لم يَصْنَعه أحمد ولا أمَرَ به . وكثيرٌ منه مثبوتٌ في «المسند» عقبَ الأحاديث زادَها عبدُ الله عن أبيه مما سمع ، ولم يذكُرها أحمد في «المسند» .

٥- «المسائل» : وهو كتابٌ مطبوعٌ ، من جمعٍ واختيارات عبد الله لأقوالِ أبيه في المسائل . . كسابقه .

٦- «الجمل» : ذكره الذهبيُّ في « السير» .

وفاته

عاشَ عبدُ الله في عُمُرِ أبيه ، سبعاً وسبعين سنةً .

قالَ إسماعيلُ الخُطَبيُّ : ماتَ يومَ الأحد ، ودُفِنَ في آخرِ النهار لتسعٍ ليالٍ بَقينَ من جُمادى الآخرة ، سنة تسعين ، وصلّى عليه ابنُ أخيه زُهير بن صالح ، ودُفِنَ في مقابرِ باب التِّبْنِ ، وكانَ الجمعُ كثيراً فوقَ المقدار .

وقيل : إنَّ عبدَ الله أمرَهم أن يدفنوه هناك ، وقالَ : بلغني أنَّ هناك قَبْرَ نبيٍّ ، ولأَنْ أكونَ في جوار نبيٍّ أحبُّ إليَّ من أن أكونَ في جوار أبي .

المحتويات

	الصفحة
المقدمة	٥
الباب الأوَّل: التعريف بالمسند	١١
جمعُ المادة الحديثة، والاتجاه نحو الموسوعات	١١
طرائق التصنيف عند الإمام أحمد	١٢
١- التصنيفُ حسب بعض الرواة من الأئمة	١٢
٢- التصنيف حسب المسانيد	١٣
٣- التصنيف حسب الأبواب الفقهية	١٣
٤- التصنيف لمعرفة الفوائد الحديثية	١٤
التعريفُ بالمسند تصنيفاً وتوضيحاً وسماعاً ومادةً	١٥
الفصلُ الأول: كراهة الإمام أحمد للتصنيف	١٥
الفصلُ الثاني: البَدْءُ في تصنيف المسند	١٧
الفصلُ الثالث: المادةُ التي اختيرَ منها المسند	٢٠
توضيحات:	٢٠
المرادُ بمئات الآلاف من الأحاديث	٢٠
ما نُقلَ أنَّ ما ليس في المسند، ليس بحجة	٢٢
ما قد يُفهم من العبارة أنَّ الحُجَّةَ في المسند	٢٣
الاحتجاج بما في المسند احتجاجَ حكم	٢٤
كذب المقولة: «قصدتُ في المسند الحديثَ المشهور...»	٢٧
الفصلُ الرابع: هل المسند تصنيفُ أحمد أم ابنه	٢٩
الأدلةُ أنه من تصنيف أحمد	٢٩
ردُّ الشُّبه في أنَّه لابنه	٣٩
الباب الثاني: ترتيب المسند	٤١
الفصل الأول: الشكل العام للمسند	٤٢
الفصل الثاني: الترتيبُ من حيثُ البُلدانُ والأقوام	٤٨
الفصل الثالث: تداخُل المسانيد وتكرار الأحاديث في أكثر من مسند من المسانيد الكلية	٦٠
الفصل الرابع: ترتيب الأحاديث في المسند الواحد	٦٦
الفصل الخامس: ذكرُ بعض الأحاديث في غيرِ مسانيدها	٨٣

الباب الثالث: منهجية المسند ١٠٩
السَّبْرُ والتجربة والمقارنة: هي المنهج ١٠٩
الفصل الأول: ذكرُه بعض الآثار والموقوفات في مسنده،
وهذا على غير شرطه، وأسبابُ ذلك ١١١
الفصل الثاني: منهجُه في مشايخه وروايتُه عن الضعفاء منهم ١٤٥
العقلُ البشريُّ في الاختيار والتصنيف ١٤٥
قصورنا عمَّا يدور في خَلَد الإمام أحمد ١٤٦
أسس المنهجية في المشايخ والرواية عنهم ١٤٧
الأول: شرطُ المُصَنِّف في الرواية عن المشايخ ١٤٨
١- اشتراطُه في الراوي التوثيقَ والعدالة ١٤٨
٢- اشتراطُه أن لا يكونَ أجابَ في المحنة ١٥١
٣- اشتراطُه أن لا يكونَ ذا بدعة خطرة ١٥٥
٤- اشتراطُه أن يكونَ ماتَ، إلاَّ أفراداً ١٥٨
الثاني: حدودُ قَبول كتابة الحديث عن الرواي والتحديث به ١٦٠
الثالث: أسبابُ كتابَة الحَديث وروايته عن الضعفاء ١٦٣
الرابع: أسباب قلة الرواية عن بعض الثقات الذين شَهِدَ لهم وأثنى عليهم ١٨٠
١- بسبب البعد المكاني عن بغداد ١٨٠
٢- لأنَّه لم يسمع منه إلاَّ مروراً ببلده في رحلته ١٨٢
٣- لأنه لم يلحقه في رحلته ١٨٣
٤- لأنَّ الشيخ انتقلَ من بلده إلى غيره ١٨٣
٥- لأنه ماتَ قديماً، وكانَ أحمد منشغلاً بغيره ١٨٥
٦- لأنه في منزلة صغار الشيوخ ١٨٦
٧- لأنه لم يجد عنده شيئاً يُطلب ١٨٧
٨- لأنه من أقرانه ١٨٨
٩- لأنه لم يُعَمَّر فلم يأخُذ عنه شيئاً ١٨٨
١٠- لأنه لم يُدرِكْ منه إلاَّ مجلسٌ واحدٌ ١٨٨
١١- لأنَّ الشيخَ دخل بغداد قُبيل وفاته ١٨٩
١٢- لأنَّه كتب عنه قديماً، ثم تركه ١٨٩
١٣- انشغالاً بغيره من الكبار ١٩٠
١٤- لأنه يُحَدِّث عن شيخ واحد فقط ١٩٠
١٥- لأنَّ أهلَ بلده زهدوا فيه ١٩١
١٦- لأنه كانَ يشُكُّ في الحديث ١٩١
١٧- لأن فيه مغمزاً بالتشيع أو شدةً فيه ١٩١

١٨ - لموقفه من المحنة ... ١٩٢
١٩ - لأنه يُعَدُّ في الفُقهاء لا المحدثين ... ١٩٢
٢٠ - لأنه كان يدلِّسُ تدليساً شديداً ... ١٩٣
٢١ - لأنَّه كانَ عَسِراً في الحديث ... ١٩٣
٢٢ - لأنَّه لا يُبين سَماعاته ... ١٩٣
٢٣ - لما عنده من الأوهام ... ١٩٤
٢٤ - لأنَّ فيه غَفْلَةً ... ١٩٥
٢٥ - لأنه يروي عن أهل الرأي ... ١٩٥
٢٦ - لأنه لم يكتب عنه كَثيراً في ظَنِّي ... ١٩٥
٢٧ - لأسباب أخرى غير ظاهرة قد ترجعُ إلى ما تقدم ... ١٩٦
الخامس : أسبابُ قلة الرواية عَن بعض الثقات الذين شهد لهم الأئمةُ أو بعضُهم ١٩٧
١ - لأنه قديمُ الموت ... ١٩٧
٢ - لأنَّ في بلده مَنْ هو أعلى إسناداً منه ... ١٩٧
٣ - لأنَّه يُعَدُّ منَ أقرانه ... ١٩٨
٤ - لأنه ماتَ قبلَ أن يُكتبَ عنه ... ١٩٩
٥ - لأنَّه من صغار المشايخ ... ١٩٩
٦ - لأنه لم يجلس إليه كثيراً ... ١٩٩
٧ - لأنه يروي من مجاهيل وكذابين ، فأفسدَ حديثه ... ٢٠٠
٨ - لأنه ليس بذاك المشهور ... ٢٠٠
٩ - لأنه لا يروي إلا عن شيخ واحد ... ٢٠٠
١٠ - لأنه غير معتمد ... ٢٠١
١١ - لأنه يروي له اضطراراً لحديث بعض الشيوخ ... ٢٠١
١٢ - لأنه لا ينشَطُ لحديثه ولا يتركه ... ٢٠١
١٣ - لأنه ينكر شيئاً من حديثه ... ٢٠١
١٤ - لأنَّه من غير المشاهير الكبار ... ٢٠٢
١٥ - لأنه ليس له رواية تُطلَبُ ذات قيمة ... ٢٠٢
١٦ - لأنه يروي أحاديث مشايخ هذا الراوي عمَّن هو أعلى منه طبقةً ... ٢٠٢
١٧ - لتدليسه ، و لأنَّ انفرادَه مما يُنظَرُ فيه ... ٢٠٢
١٨ - لأنَّ فيه تشيعاً ... ٢٠٢
١٩ - لأنه لا يُحَدِّثُ من كتابه ... ٢٠٣
٢٠ - لأنه ليس بالمكثر أصلاً ... ٢٠٣
٢١ - لأنه كان أكثر اعتنائه باللغة والأدب و الشعر ... ٢٠٣
٢٢ - لأنه كان يغلو في القدر ... ٢٠٣

٢٣-لأنه لم يسمع منه كثيراً ٢٠٤
السادس : أسبابُ رواية الإمام أحمد عن مجاهيل الحال .. ٢٠٥
السابع : أسبابُ إهماله الروايةَ عن شيوخ عاصرَهُم و التقى بهم .. ٢٠٩
١-تركُ الروايةِ عن الضعفاء والمتروكين ٢٠٩
٢-عدم لحاقه بعض المشايخ ، فلم يسمع منهم ٢١٣
٣-رؤيته لبعض المشايخ وعدم تمكّنه من السماع منهم ٢١٤
٤-لم يَروِ عنهم في المسند لأنَّ ما عندَه عنهم آثار........ ٢١٦
٥-لأنهم كانو لا يُفهمون ، أو يصعُبُ السماعُ منهم ٢١٩
٦-لأنه سمعَ أحاديثهم ولم يكتبها........ ٢١٩
٧-لأنهم من مدرسة أبي حنيفة ٢٢٠
٨-بسبب اتباعهم لكلام جَهْم ٢٢١
٩-لأنَّهم يُحدثون بأحاديث فيها تنقُّصٌ لأصحاب رسول الله ﷺ ٢٢١
١٠- لم يرو عنهم لأمر عَرَضَ لهم ، فلمَّا زال كتَبَ عنهم بالواسطة .. ٢٢٢
١١- لجهالَتِهم في العلْم ٢٢٢
١٢- لأنهم أقرانه في الرواية ، لم يَحْتَجْ إليهم ٢٢٢
١٣- لأنه سمعَ منهم أشياءَ يسيرة لم يكن بحَاجتها في المسند ٢٢٣
١٤- لأنَّهم ليسوا أصحابَ حديث ، وما يحدثونه هو عند غيرهم . ٢٢٤
١٥- لم يرو عنهم في المسند وغيره لمسائلَ صاحبتهم ٢٢٤
١٦- لم يروِ عنهم في المسند لسبب خَفيٍّ قد يكونُ بعضَ ما تقدم ٢٢٤
ملحق برحلات الإمام أحمد ٢٢٦
ما قبلَ الرحلَة (١٧٩ - ١٨٣) ٢٢٦
١- رحلة بغداد - الكوفة (١٨٣) ٢٢٦
٢- رحلة بغداد- واسط - البصرة- عبادان(١٨٦) ٢٢٧
٣- رحلة بغداد - الكوفة - مكة (١٨٧) ٢٢٨
٤-رحلة بغداد - البصرة (١٩٠) ٢٢٩
٥- رحلة البصرة - مكة (١٩١) ٢٢٩
٦- رحلة بغداد - الأنبار - رَحبَة طوق - قرقيسياء - الرَّقَّة - حرَّان المصيصة -
طرسوس - أنطاكية - حلب - الرقة - ثم العودة (١٩٣) ٢٣٠
٧-رحلة بغداد - البصرة - واسط (١٩٤) ٢٣١
٨- رحلة بغداد - الكوفة - مكة والمدينة (١٩٦) ٢٣٢
٩- رحلة بغداد . . . مكة (١٩٧) ٢٣٢
١٠- رحلة مكة . . . اليمن (١٩٨) ٢٣٣
١١- رحلة اليمن - مكة (١٩٨) ٢٣٤

١٢- رحلة بغداد - البصرة (٢٠٠) ٢٣٥
١٣- رحلة بغداد - حمص (٢١٢) ٢٣٥
١٤- بيان رحلات أُخرى ، ودفع التوهُّم عن دخول بعض الأمصار ٢٣٦
الفصل الثالث: الوجادات ٢٤٢
الفصل الرابع: الأحاديثُ المضروبُ عليها ٢٤٥
الفصل الخامس: هل أحاديثُه خارجَ المسند موجودة في المسند؟ ٢٤٦
الباب الرابع: فوائد المسند ٢٤٧
الأولُ: ما يتعلَّقُ بتصرُّف الناسخ، بحذف بعض الأحاديث، لأنَّها مكررة ٢٤٨
الثاني: ما يتعلق بنشاطه الحديثي وطلبه للعلم ٢٤٨
الثالث: ما يتعلق بالكتاب الأصل الذي كانَ لأحمد قبلَ المسند في صورته هذه يجمع فيه الحديث ٢٤٩
الرابع: ما يتعلق ببعض الفوائد المنصوصة بابنه عبدالله ٢٥١
الخامس: ما يتعلق بالصورة التي كانَ عليها شيخُه عندما حَدَّثَ بهذا الحديث ٢٥٢
السادس: ما يتعلق بذكر بعض الملاحظات عن شيخه في الرواية ٢٥٥
السابع: ما يتعلق بذكر ملاحظات بينَه وبينَ شيخه ٢٥٨
الثامن: ما يتعلق بالصورة التي كانَ عليها عندما سمعَ الحديث من شيخه ٢٥٨
التاسع: ما يتعلق بالأخطاء التي يقع فيها مشايخه، أو التي كانَ يُصحِّحُها له مشايخُه ٢٥٩
العاشر: ما يتعلق بنقله عن مشايخه أجوبتهم عن أسئلة تُعرضُ عليهم عقبَ رواية الحديث ٢٦٣
الحادي عشر: ما يتعلق بسماعه من شيخه أكثر من مرة ٢٦٦
الثاني عشر: ما يتعلق بالزيادات على الرواية من مشايخ آخرين من غير الإسناد، أو تعقبهم على الرواية ٢٦٨
الثالث عشر: ما يتعلق بذكر فوائد عن بعض الرواة من بعض الأئمة المذكورين في الإسناد ٢٧١
الرابع عشر: ما يتعلق ببيان الأسباب في قَبول الرواية أو ردّها أو وقفها عند بعض الأئمة ٢٧٤
الخامس عشر: ما يتعلق بذكر تعليقات وزيادات عن بعض الرواة ممن لم يذكروا في الإسناد ٢٧٥
السادس عشر: ما يتعلق بالدقة في نَقْل الإمام أحمد للحديث متناً وإسناداً ٢٧٦
السابع عشر: ما يتعلق بالأسبابَ التي مَنعته أن يسمعَ بعضَ الأحاديث، وفاتَتْهُ ٢٧٨
الثامن عشر: ما يتعلق بالتعريف بالصحابيِّ صاحب المسند الجُزئي في المسند لأحمد ٢٧٩
التاسع عشر: ما يتعلق بتفصيل الراوي وبيان حاله ٢٨٠

العشرون: ما يتعلق بدرجة الحديث وصحته وردِّه أو قبول حكمه ، أو استعظامه . ٢٨٣
الحادي والعشرون: ما يتعلق برفع الحديث ووقفه وإرساله وإدراجه . ٢٨٥
الثاني والعشرون: ما يتعلق باتصال الحديث وانقطاعه ٢٨٨
الثالث والعشرون : ما يتعلَّقُ بتصحيحه الأخطاء الواقعة في الأسانيد وبيانها ٢٩٢
الرابع والعشرون: ما يتعلق ببيان اختلاف الأسانيد، وطريقته في عرضها ٢٩٢
الخامس والعشرون: ما يتعلق ببيان العلَل الخفية الأخرى في الأسانيد .. ٢٩٥
السادس والعشرون: ما يتعلق بالفوائد التي يذكرُها عقبَ الحديث من حيثُ المتنُ
وتصويبُ بعض ألفاظه ٢٩٧
الباب الخامس: منهجية وفوائد الزوائد لعبدالله بن أحمد والقطيعي ٢٩٩
الباب السادس: نسبة المسند وروايته ٣٠٣
الباب السابع: مطبوعات المسند ٣٠٥
عناية دور النشر بالمسند، وأهمُّ طبعاته ٣٠٥
طبعةُ مؤسسة الرسالة، ودراستها ٣٠٥
اقتراح لطبعة الرسالة ..يم ٣٠٦
ملاحظاتي عليها مُمَثَّلة بنموذج فيه واحدٌ وثمانون حديثاً، بداية المسند : ٣٠٦
الفصل الأول : محاولة تقليد البخاري ومسلم في صنيعيهما في الصحيحين ،
وبيان ما في ذلك من أوهام ٣٠٧
أولاً : رواية الشيخين لراو معيَّن لا يعني بحال أنه على شرطهما ٣٠٨
أ- لم ينص الشيخان أو أحدُهما على التفرقة بينَ الرواةَ واحداً تلو الآخر ٣٠٨
تناولُ الشيخين بالقصور والاستدراك ٣٠٨
بدءُ عهد سبر عملهما ٣٠٨
خطأ القاعدةَ التي انتشرت بعدُ باسم التصحيح على شرطهما ٣٠٨
التمثيل بحماد بن سلمة ٣٠٩
مثال آخر : جرير بن حازم ٣١٠
أمثلة أخرى مختصرة ٣١٢
ب- إنَّ صحةَ الإسناد لا تقتصرُ على الصورة البارزة في الإسناد فقط ٣١٥
بيان بعض الأمثلة الظاهرة أنَّها على شرط الشيخين ، وليست كذلك ٣١٥
كلام الحاكم في الأسانيد التي ظاهرُها على شرط الشيخين ٣١٦
ج- عبارات بعض الأئمة تُفيد أن الشيخين قصدا استيعاب ٣١٦
أصول الأبواب الصحيحة : الباجي - ابن الصلاح - النووي - الأخرم-
الدارقطني - البيهقي- ابن عبدالبرّ ٣١٧
د- اطلاعي على أحاديث يُذكر أنها على شرط الشيخين . . وعندهما الأسانيد
بعينها، ولا تصح عندهما ٣١٨
التمثيل بأحدَ عشرَ حديثاً ٣١٩

هـ- في كتاب التاريخ إشارات كثيرة إلى الكلام على أحاديث يُظَنّ أنّها على شرط الصحة ... ٣٢٣
و- لم يُصحح الشيخان الأحاديث نظراً إلى الرجال فقط، وإنما هي أمور مجتمعة ... ٣٢٤
ثانياً: الخطأ في مقولة: إنَّ الأمةَ أطبقت على صحة الصحيحين ... ٣٢٦
أدلة من ادعى تلك المقولة والردّ عليها ... ٣٢٧
١- كلام العقيلي (ت ٣٢٢) ... ٣٢٧
٢- كلام أبي إسحاق راوي صحيح مسلم(٤٠٤) ... ٣٢٧
٣- كلام ابن عبدان (ت ٣٢٥) ... ٣٢٨
٤- كلام ابن الصلاح (ت ٦٤٣) ... ٣٢٨
٥- كلام ابن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧)، وعبدالرحيم بن عبد الخالق (٥٧٤) ... ٣٢٨
٦- كلام أبي إسحاق الإسفراييني (ت ٤١٨) ... ٣٢٩
تلخيص الردّ على الأدلة المذكورة ... ٣٢٩
الأوّلُ: الردّ على ما نُقلَ عن العقيلي من أوجه ... ٣٢٩
الثاني: الجوابُ على ما نُسب إلى مسلم من أنه وَضَعَ ما أجمعوا عليه ... ٣٣٠
الثالث: الردّ على مقولة مكي بن عبدان ... ٣٣١
الرابع: الردّ على ما زُعمَ أن الصحيحين تلقتهما الأمةُ بالقَبول ... ٣٣٢
١- مَن ادّعى هذا متأخرون، أصلُ بحثهم قائم على التقليد ... ٣٣٢
٢- العلماء بعد الإمامين البخاري ومسلم ... ٣٣٢
٣- شهرةُ الكتابين من أجل تقدمهما في هذا الفنّ ... ٣٣٢
٤- كانت هناك نقدات تصدُرُ على الصحيحين ... ٣٣٣
٥- مقارنة أحاديث الصحيحين بأقوال الأئمة ... ٣٣٣
٦- اختلاف وتناقض قواعد الشيخين، كل منهما للآخر، فكيف يكونُ تطبيقُ القاعدة وخلافها صحيحين؟ ... ٣٣٣
٧- الإقرار بالصحة لكليهما فيه تناقض ... ٣٣٥
٨- انتقاء العلماء لابن الصلاح ... ٣٣٦
الخامس: الردُّ على ما ادُّعي أنّ ما تلقته الأمة بالقَبول صارَ مقطوعاً بصحته ... ٣٣٦
السادس: الردّ على مقولة أبي المعالي فيما لو حلفَ إنسان بالطلاق في صحة الكتابين ... ٣٣٨
السابع: الردّ على أبي إسحاق الإسفراييني ... ٣٣٨
ثالثاً: رَدُّ المعاصرين وانتقاضهم للدعوى الموروثة بالاجماع والاتفاق على صحة الكتابين ... ٣٣٨

لا نعني بذلك أن يكون فيهما موطىءُ قَدَمٍ لأولئك الطاعنين بالإسلام ٣٣٩
النظر في الحركات الهدّامة للسنة ٣٣٩
دخولُ الشيعة بما لا علمَ عندهم في الكتابين ٣٣٩
انحرافُ العقول لا يؤدي إلى مقدمات سليمة معقولة ٣٤٠
رَدّ الأستاذ سيد قطب رحمه الله على محمد عبده ومَنْ على طريقته ٣٤١
فكرة تحكم العقل خَطَر داهم ٣٤٣
رَدّ موجز على معاصرين أساؤوا الفَهْمَ للسنة ٣٤٣
الفصل الثاني: في قَبول توثيق ابن حبان ضمنَ أحد شرطين: ٣٤٤
أن يَنُصَّ على توثيقه، أن يرويَ عنه جمعٌ ٣٤٤
تفصيلُ الردّ عليه ٣٤٤
أولاً: لا يوجَدُ دليلٌ واحدٌ يُمكننا من القول بالتفريق الدقيق بينَ ما قالَ وما سكت عنه، وذلك لعدة أسباب: ٣٤٤
الأول: منهج ابن حبان غَيرُ منضبط ٣٤٤
الثاني: نقض كلام المحقق بأنَّ مَنْ ذُكرت فيه هذه العبارات كانَ أحسنَ حالاً ٣٤٩
أ- كثير من الأعلام المعروفين بالتوثيق لم تُذكر فيهم هذه الصفات ٣٤٩
ب- ابن حبان قال: «مستقيم الحديث» فيمن هو أدنى حالاً ممن سكت عنه ٣٤٩
الثالث: أنَّ ابنَ حبان وَثَّقَ أناساً وصَدَّقَهم نصاً في غير الثقات، فلما ترجمهم في الثقات لم يذكر فيه أدنى هذه العبارات ٣٥٠
الرابع: مَنْ أثارَ هذا التفريق، والردّ عليه ٣٥١
ثانياً: الردّ على أنَّ توثيق ابن حبان يُعتبر به إذا رَوَى عن الراوي جمعٌ ٣٥٢
كلام الألباني في تقرير هذه القاعدة ٣٥٢
تفصيلُ الردّ على قاعدة: «إذا رَوَى عنه جمع ولم يأت بما يُنكر» ٣٥٢
الأول: الذهبيُّ لم يلتزمها ٣٥٤
الثاني: حالُ الجرح والتعديل عند المتقدمين وما وصلنا عنهم ٣٥٥
الثالث: مسألة النكارة عند الذهبي لها مفهومان ٣٥٦
الرابع: ثغرات هذه الطريقة مع خطأ منهجها ٣٥٧
الخامس: ثغرات أخرى ٣٥٨
السادس: منهج ابن حبان في كتابه الثقات ٣٥٨
السابع: تفسير كلام ابن القطان القاسي في ترجمة مالك بن الخير الزبادي، بعيدٌ لأمرين ٣٦٠
الثامن: الردّ على أن الذهبي وابن حجر يوثقان مَنْ لم يُسبقوا إلى توثيقهم مطلقاً ٣٦١
التاسع: تدليل الألباني على القاعدة بإحصاء قام به من التقريب ٣٦٤

العاشر: احترام العلماء، لكن لا إلى درجة التقديس ٣٦٩
الحادي عشر: جَوْدَة الردّ الذي قامَ به الأستاذ بكر أبو زيد ٣٧٠
الفصل الثالث: طريقةُ التخريج والحكم على الأحاديث في تلك الطبعة، وملاحظاتي عليها ٣٧١
الملاحظةُ الأولى: تفريقُه بين روايات الحديث وتوزيعه التخريج أدَّى إلى نقص فيه ٣٧٢
الملاحظة الثانية: خلطة في التخريج بينَ الموقوف والمرفوع ٣٧٢
الملاحظةُ الثالثةُ: إهمالهُ تخريجَ الحديث إذا كانَ موقوفاً ٣٧٢
الملاحظةُ الرابعةُ: عدمُ جوابه على مَنْ ضعَّفَ الحديث أو الراوي ٣٧٤
الملاحظة الخامسة: نقلُه عن عالم توهماً، وإنما هو عالم آخر ٣٧٦
الملاحظة السادسةُ: اكتفاؤه بالطرقِ المشهورة وخاصة طريق المسند ٣٧٦
الملاحظة السابعة: تضعيفُه الحديثَ ثم ذكر الشواهد دونَ بيان ٣٧٧
الملاحظة الثامنة: عند ذكر المخالفات في الإسناد لم يُبين المتفرِّد الذي جاءَ بالخلافَ ٣٧٧
الملاحظة التاسعة: عدمُ الانضباط في بيان مَنْ أخرَجَ للراوي من أصحاب الكتب الستة ٣٧٧
الملاحظةُ العاشرةُ: تحسينهُ لرواة أحسنُ أحوالهم أنّهم ضُعفاءُ ٣٧٧
الملاحظة الحادية عشرة: حكمُه على الأسانيد بلا أدلة ٣٨٠
الملاحظة الثانية عشرة: ذكرُه الطرق، ثم يزيد بياناً يُفيدُ أنَّه من غير الطرق المذكورة ٣٨٠
الملاحظة الثالثة عشرة: إغفالُه بعضَ عِلَلِ الحديث فيذكر ضعفَ الإسناد من جهة ويترك جهة أُخرى ٣٨١
الملاحظة الرابعةَ عشرة: ذكرُه في الأسانيد أنّها من رجال الشيخين وبعضُهم ليس كذلك ٣٨١
الملاحظة الخامسة عشرة: ذكرُه بعضَ رواة الشيخين على أنه على شرطهما أو شرط أحدهما لمجرد الرّواية، معَ أنَّ الراوي متكلم فيه ٣٨١
الملاحظة السادسةَ عشرة: تَصحيحُه الضعيفَ بشواهد ليس فيها بعضُ ألفاظ الضعيف ٣٨٢
الملاحظة السابعة عشرة: توثيقُه للمجاهيل ٣٨٢
الملاحظةُ الثامنة عشرة: عدمُ التمييز بينَ مشايخ الإمام أحمد وعدم معرفتهم ٣٨٣
الملاحظةُ التاسعةَ عشرة: إغفالُه التخريج بأكمله وتقديم بعضه في غير موضعه ٣٨٤
الملاحظة العشرون: تصحيحُه أسانيد فيها انقطَاع أو علل أُخرى ٣٨٤
الملاحظةُ الحادية والعشرون: توهمُه في بعض الأسماء، فقَلَبها إلى أسماء أخرى ٣٨٤
الملاحظةُ الثانية والعشرون: عدمُ تنبُّهه إلى تدليس بعض الرواة والحكم على الحديث بصحته ٣٨٥

الملاحظةُ الثالثةُ والعشرون : عَدَمُ تَنَبُّهِه للأسانيد التي تُعلُّ أخرى ٣٨٥
الفصلُ الرابعُ: عدُّ تلخيص الذهبي لمستدرَك الحاكم موافقة منه له في أحكامه ٣٨٦
بُطلانُ هذه القاعدة، واتهامٌ للذهبي في غير محلِّه ، لأدلة : ٣٨٦
أولاً: اشتهار الذهبي بالمختصرات والتهذيبات . . . ٣٨٧
ثانياً: هم الذهبي في التعليق على مختصراته ٣٨٧
ثالثاً: حال«المستدرك» قريبٌ من «السنن الكبرى» ٣٨٨
رابعاً: لم يُقَدِّم للكتاب بمقدمة حتى نحكم من خلالها على منهجية الذهبي في تلخيصه له ٣٨٨
خامساً : نقلُه عبارة الحاكم حينَ السكوت وحين التعقُّب ٣٨٩
سادساً: تصريحُ الذهبي في ترجمة الحاكم من«السير» بأنه لم يوافق الحاكم ٣٨٩
سابعاً: العلماء بعدَ الذهبي إلى نحو ثلاثة قرون نقلوا تعقباته ولم ينقلوا موافقاته ٣٨٩
ثامناً: هذا الزركشي . . المتوفى (٧٩٤) . . . ٣٨٩
تاسعاً: وهذا ابنُ الملقن المتوفى (٨٠٤) . . . ٣٩٠
عاشراً: وهذا ابن حجر المتوفى (٨٥٢) . . ٣٩٠
حادي عشر : وهذا السخاوي المتوفى (٩٠٢) . . . ٣٩١
ثاني عشر: وهذا السيوطي المتوفى(٩١١) . . ٣٩١
ثالث عشر: وهذا ابن عراق الكناني المتوفى (٩٦٣) . . . ٣٩٢
رابع عشر: هؤلاء نقلوا من مُلخصات الذهبي، ولم يشيروا إلى موافقاته ٣٩٢
خامس عشر: المُناوي هو الذي ابتدعَ فكرةَ الموافقة وتابعه العزيزي . ثم أحمد شـــاكر والتهانوي والأعظمي والألباني . . عدم وجود هذه الظاهر عند العجلوني، والشوكاني، والصنعاني، والزبيدي، والمعلمي اليماني . . . ٣٩٣
سادس عشر: نلخص مما سبق . . . ٣٩٤
الفصلُ الخامسُ : الطريقةُ المُثلَى في النظر في الأحاديث والحكم عليها ٣٩٥
أولاً : النظرُ في الحديث بإسناده ومتنه أن لا يكونَ فيه تحريف أو تصحيف أو زيادة أو نقص ٣٩٥
ثانياً: النظرُ في رواة الأسانيد والتمييز بينَهم وتحديدُ مَنْ لم يُبَيَّنْ أو اشتبه . . . ٣٩٧
ثالثاً: مراجعةُ الرواةِ في كتب الرجال لمعرفة أقوال أئمة الجرح والتعديل . . ٣٩٨
رابعاً: محاولةُ معرفة السبب الذي من أجله ترَك بعضُهم رواية هذا الراوي أو قَبلَه ٣٩٩
خامساً: معَرفة مدار الرواية ٣٩٩
سادساً: ملاحظة تلاميذ الراوي بشكل عامٍّ ٤٠٠
سابعاً: ملاحظةُ مشايخ الراوي، ومعرفة مدى تعبه في الإنتقاء عنهم . . ٤٠٠
ثامناً: استحضار طبقات الرواة عند السند الواحد لمعرفة تلاميذ المشاهير . . ٤٠٠

تاسعاً: التأكد من الاتصال في إسناد الحديث الواحد ٤٠٠
عاشراً: النظر إلى الراوي: هل اعتمده أصحابُ الصحاح غيرُ المتساهلين .. ٤٠١
حادي عشر: النظر إلى الراوي من حيثُ زمنُه ٤٠١
ثاني عشر: ملاحظة الإسناد نفسه: هل رُويَ إسنادٌ شبيه به ٤٠١
ثالث عشر: ملاحظةُ الغرابة في الإسناد، وهو على نوعين ٤٠١
رابع عشر: ملاحظةُ انفراد رواة بلد ما بحديث بعينه ٤٠٢
خامس عشر: الاطلاع الكثير على أحاديث الرواة من كتب العلل خاصة ٤٠٢
سادس عشر: الاطلاعُ على أحاديث الباب ودراسة أسانيدها، وملاحظة العلاقة ٤٠٢
سابع عشر: ضرورةُ الاطلاع على الأحاديث الموقوفة والمرسلة في الباب ٤٠٢
ثامن عشر: ملاحظةُ الراوي إذا كانَ اختلَطَ بأخرة أن يفصلَ بينَ الذين ٤٠٢
تاسع عشر: ملاحظةُ الروايات للحديث ودراسة ألفاظها واختلافاتها ٤٠٣
عشرون: عدمُ الاعتماد على المتأخرين في تصحيح وتضعيف الحديث إلاَّ ما أسند بالدليل ٤٠٣

الباب الثامن: منهج التحقيق ومخطوطات المسند ٤٠٥
وصفُ الطبعة الميمنية ٤٠٥
القرار في تحقيق المسند ٤٠٦
اعتناء المشتغلين بالعلم بالمسند ٤٠٦
ما سقطَ في النسخة الميمنية ٤٠٨
النسخ المساعدة للعمل ٤٠٨
النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق ٤١١
خطة العمل في تحقيق المسند ٤١٤
بيان المحققين أنَّ في مسند أحمد أحاديث ضعيفة ضعفها أحمدُ نفسُه ٤١٥
ما سكتَ عنه البخاري وابن حاتم في كتابيهما لا يعني القَبولَ ٤١٧
الرموز المستخدمة قبل أرقام الحديث ٤١٩
صُوَر من المخطوطات المعتمدة ٤٢٠

الباب التاسع: ترجمة أحمد بن حنبل ٤٣٣
نَسَبُه ٤٣٣
ولادتُه ونشأتُه ٤٣٣
ما خلَّفَ له أبوه ٤٣٤
صفتُه ٤٣٤
طلبُه للعلم ٤٣٤
شيوخُه ٤٣٥

تلامذتُه ... ٤٣٦
حفظُه ... ٤٣٨
ما قُدِّرَ من كتبه يومَ مات ... ٤٣٨
علمُه وفقهُه ... ٤٣٨
استفادةُ مشايخه من علمه ... ٤٣٩
تحديثُه لله تعالى ... ٤٣٩
تصدُّره للفتوى ... ٤٣٩
الإمام محدِّثاً فقيهاً ... ٤٣٩
قراءتُه الحديثَ من كتبه ... ٤٤٠
تغليظُه على من كتبَ مثالبَ الصحابة ... ٤٤٠
فتواه بحرق الأحاديث الرديئة ... ٤٤١
موقفُه من الذين يُجرون الدماء بين المسلمين ... ٤٤١
موقفُه من أصحاب الأهواء ... ٤٤٢
موقفُه من أهل الرأي ... ٤٤٢
نَهيُه عن وضعِ الكتب ... ٤٤٢
موقفُه من الأسماء والصفات ... ٤٤٣
مسألته فيمن يُقلَّدُ القضاءَ ... ٤٤٣
تحرُّجُه من الإجابة في بعض المسائل ... ٤٤٤
تحرُّجُه في تصحيح بعض الأحاديث أو القول بها ... ٤٤٥
موقفُه من طلب الطرق الضعيفة للحديث ... ٤٤٥
موقفُه من الإجماع ... ٤٤٦
تعظيم مشايخه له ... ٤٤٦
تعظيم أقرانه له ... ٤٤٧
تعظيم تلامذته له ... ٤٤٨
تعظيم غير المسلمين له ... ٤٤٨
استحقاق الرجل السنة بمحبة أحمد بن حنبل ... ٤٤٩
هجرانُ مبغضه لفسقه ... ٤٤٩
زواجُه ... ٤٤٩
أولادُه ... ٤٤٩
عملُه ... ٤٥٠
مساعدةُ زوجته له ... ٤٥٠
إباؤه المالَ من غير عمله ... ٤٥١
زهدُه ... ٤٥١

كراهيتُه الشهرةَ والثناء ... ٤٥٢
وَرَعُه ... ٤٥٢
تواضعُه ... ٤٥٣
حُسْنُ خُلقه ... ٤٥٣
حلْمُه ... ٤٥٣
لا يُحبُّ الفراقَ ... ٤٥٣
طعامُه ... ٤٥٣
لباسُه ... ٤٥٤
عبادتُه ... ٤٥٤
قراءتُه لبعض السور ... ٤٥٤
حَجُّه ... ٤٥٤
تبرُّكه بآثار النبي ﷺ ... ٤٥٤
أدبُه في الكتابة ... ٤٥٥
أدبُه في القيام ... ٤٥٥
أدبُه في بيته ... ٤٥٥
أدبُه في إعطاء الأجرة ... ٤٥٥
ما يُذكر من أمراضه ... ٤٥٥
قصتُه في أيام المحَنة ... ٤٥٦
فاتحة كلام الذهبي ... ٤٥٦
من امتنعَ في المحنة من الإجابة ... ٤٥٧
الغَضَبُ لله تعالى ... ٤٥٧
ظهورُ الحَقّ على الباطل ... ٤٥٧
امتحانُ أحمد مرتين ... ٤٥٧
الصبرُ على الفتن ... ٤٥٨
مقارنة أحمد بغيره ... ٤٥٨
تأييد أعرابيّ لأحمد في صبره ... ٤٥٨
دعوة أحمد أن لا يرى المأمون ... ٤٥٨
حبس أحمد بالرقة ... ٤٥٩
موت محمد بن نوح أثناء رجوعه مع أحمد ... ٤٥٩
رجوع أحمد إلى بغداد مسجوناً ... ٤٥٩
مناظرة أحمد في سجنه ... ٤٥٩
أحمد يرفض إلاّ الكتابَ والسنة ... ٤٦١
تعجب أحمد منهم لإنكارهم الآثار ... ٤٦١

تجاهل أحمد لابن أبي دواد لأنه ليس من أهل العلم ٤٦١
إصرار أحمد أن لا يقولُ بغير الكتاب والسنة ٤٦١
مبيت رجلين عنده لمناظرته ٤٦٢
السنةُ من الاحتجاج بالقرآن ٤٦٢
أحداث الليلة الثالثة مع المعتصم ٤٦٣
تخليع يدي أحمد ٤٦٣
ثبات أحمد وصبره ٤٦٣
جلدُه بالسياط ٤٦٤
إخلاء سبيله وقد مكث ثمانية وعشرين شهراً ٤٦٤
لم يلحن أثناء المناظرة مع جوعه ٤٦٥
سقوطُه أثناء الضرب مرات ٤٦٥
ضُربة من الأسواط ٤٦٥
فصلٌ في حال الإمام في دولة المتوكل ٤٦٥
حولَ خلق القرآن بينَ أحمد وإسحاق بن إبراهيم ٤٦٦
تهمة البيعة لغير المتوكل وتفتيش منزل أحمد ٤٦٦
براءةُ الإمام أحمد مما أُلصقَ به ٤٦٦
أمرُه بالخروج إلى سامراء سنة سبع وثلاثين ٤٦٧
المتوكل يطلب من أحمد أن يتحدثَ إلى الناس بالحقّ ٤٦٧
المتوكل يأمر بالمال لأحمد وذويه ٤٦٨
خوف الامام أحمد من العطايا ٤٦٨
إدخال الطبيب على أحمد ٤٦٩
طلبُ أم المتوكل أن ترى أحمد لما سمعت عنه ٤٦٩
علةُ أحمد أنه لا يريدُ الدنيا ٤٦٩
وَرَعُه أن لا يستعين بشيء من السلطان ٤٧٠
تفريقُه المالَ الذي كانَ يُعطاه ٤٧٠
وَرَعُه أن لا يكونَ عتبةً للسلطان ٤٧٠
سؤالُ أحمد في خلق القُرآن مسألةَ معرفة وتبصر لا مسألة امتحان ٤٧٠
من مقولات أحمد في الإيمان وخلق القرآن ٤٧٣
رأيُه في الواقفة واللفظية ٤٧٤
موقفُه من أهلَ الكلام ٤٧٥
انقطاعُه عن التحديث إلى أن مات ٤٧٦
وصيّتُه ٤٧٧
مرضُه وموتُه ٤٧٧

تكفينُه ٤٧٨
الصلاةُ عليه ٤٧٨
ما خلَّفَه بعدَه ٤٧٨
كتبه: ٤٧٩
الأول: كتب ثبتت إليه ٤٧٩
الثاني: كتب لابنه عبدالله نُسبت إليه خطأً ٤٨٠
الثالث: كتب ذُكرت له، وهي مكذوبةٌ عليه ٤٨٠
الرابع: كتب ذُكرت له، يبعُدُ أن يؤلِّفَ أحمدُ مثلَها ٤٨١
الخامس: كتبٌ ذُكرت له ولا يُدرى صحةُ ذلك ٤٨٢
السادس: كتب ذُكرت له، وإنما هي مقتطعة من كتب أُخرى له أو لابنه ٤٨٢
السابع: كتبٌ لم يُصنفها، وإنَّما هي مسائل كتبَها عنه ابنُه أو تلامذته ٤٨٣
نهيُه عن كتابة كلامه ٤٨٤
الأكاذيب التي نُسبت إلى الإمام أحمد رحمه الله ٤٨٥
الباب العاشر: ترجمة عبدالله بن أحمد ٤٨٩
نسبُه ٤٨٩
أمُّه ٤٨٩
ولادتُه ٤٩٠
حضانُه ٤٩٠
طلبُه للعلم ٤٩٠
شيوخُه ٤٩١
تلامذته ٤٩٢
حفظه وعلمُه ٤٩٣
منصبُه ٤٩٤
تقيُّده بمنهج أبيه ٤٩٤
توثيقُه والثناءُ عليه ٤٩٤
سماعُه وروايتُه كتبَ أبيه ٤٩٤
تفرُّده برواية المسند ٤٩٥
تصانيفُه ٤٩٦
وفاتُه ٤٩٦